سوال نامہ
شرح
شرح منہاج
مکتبہ رشیدیہ کوئٹہ
فون: ٦٦٢٣٣٦

التحفی الکلام کالملح فی الطعام

الحمد للہ والمنۃ علی ان الکتاب المستطاب اعنی
حاشیۃ شرح الجامی من تصنیف عالم اجل وفاضل اکمل
اعنی مولانا وسیدنا گل الباسولی علیہ رحمۃ ربہ الباری المشہور بہ

سوال باسولی

حاشیہ ۱۴۰۹ھ

شرح

ملا جامی

المکتبۃ الرشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ ۰ فون ۸۴۳۲۶۴ ۸۲۸۳۹۸

marfat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الانسان متكلما بالكلمة والكلام ؛ وخص النحويين بمعرفة احوالهما والاشمام ؛ والصلوة على من اعلى سلاليم الاسلام ؛ وعلى آله واصحابه القابضين الازمام ؛ وبعد فلما التمس مني بعض التلاميذ العزيز حاشية سريعة في الفهم وجيزة في العبارة جامعة لحواشي المتقدمين والمتأخرين بحيث لا تغادر صغيرة ولا كبيرة لشرح الجامي فشرعت فيها وسميتها بالمقدمة الباسولية مستعينا بالله المعين قوله لوليه فان قلت لا يصح اضافة الولي الى ضمير الحمد لان الولي عبارة عن الناصر او المتصرف وناصر الحمد ومتصرفه ليس الا العبد لانه صدر منه فلا يحصل المرام وهو كون الحمد لواجب الوجود قلت ان حمد العبد راجع الى الله تعالى بناء على ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالى عند اهل السنة والجماعة فكانه صدر من الله تعالى او نقول ان الولي ههنا بمعنى الحري اي اللائق ولا شك ان اللائق بالحمد ليس الا الله تعالى فان قلت ان العبد ايضا لائق الحمد بافعاله الجميلة كما يقال فلان جواد وفلان شجاع فاخذ الحري من الولي لا يسمن ولا يغني من جوع قلت المراد من الحمد جنس الحمد اي الحري بجنس الحمد ولا شك ان الحري بجنس الحمد ليس الا الله تعالى كذا قال مولانا عبد الغفور لكن في كلام الغفور تدافع لانه قال سابقا اللام في الحمد للجنس او للاستغراق وقال ههنا الحري بجنس الحمد فعلم منه ان اللام للجنس فقط قلنا ان مآل الجنس ليس الا الاستغراق فذكر الجنس ذكر الاستغراق كما قال الفاضل المذكور اي كل حمد من الازل الى الابد اشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فما قال البعض ان اللام في الحمد للجنس والبعض الآخر انها للاستغراق فالنزاع بينهما لفظي او نقول المقصود ههنا دفع اعتراض الجواد والشجاع لا استيفاء جميع المعاني فان قلت لم قال لوليه ولم يقل لله مع انه دابهم قلت له اجوبة كثيرة واظهرها ان الولي لفظ غريب والمصنفون يفتخرون بعضهم على بعض بايراد الفاظ غريبة في الخطبة فان قلت الغرابة لا يختص بالولي لان لله تعالى اسماء غريبة كثيرة كالحنان والمنان والديان قلت اختار الولي من بينهم رعاية للسجع بقوله نبيه فان قلت رعاية السجع انما يكون مع المتقدم لا مع المتاخر والنبي متاخر قلت ان قوله لنبيه وان كان متاخرا في الخارج والكتابة لكنه مقدم في الذهن فان قلت ان الولي كما هو مقدم على النبي في الخارج كذلك في الذهن

قلت ان معناه ان النبی مذهون مقدم علی الولی المنقوش والمقصود لیس الا هذا قوله والصلوة فانقلت المشهور ان الصلوة من الله تعالی ببعض الرحمة وهی عبارة عن رقة القلب والله تعالی منزه عن القلب فکیف تصح نسبة الرحمة الی الله تعالی اجاب عنه عبدا لغفور بان الرحمة ههنا ببعض افاضة الخیر قوله علی نبیه و هو من النبوة ببعض الرفعة ولاشک ان النبی صلی الله علیه وآله وسلم مرتفع علی سائر الخلائق اومن الانباء ببعض الاخبار لانه علیه السلام اخبر لینا بانا شر الامم والاحکام فان قلت الصلوة والدعاء اذا استعملا بکلمة علی یرادبه دعاء الشر فلینبغ ان یقال للنبیه باللام لانها للدعاء للخیر قلت ان کلمة علی انما یکون للشر اذا وقعت صلة لفظ الصلوة اوالدعاء وههنا وقعت صلة للحذوف ای الصلوة نازلة علی نبیه فانقلت من این علم انها صلة المحذوف ولیست صلة للذکور مع ان المعدوم لایماثل الوجود قلت ان کلمة علی للاستعلاء والنزول الیهم من العلو فتناسبا فانقیل هذا یقتضی ان لایستعمل صلوة غیر الله تعالی بمعنی لانها غیر نازلة من العلو قلنا صلوة غیر الله تعالی راجعة الی الله تعالی بناء علی ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالی عند اهل السنة والجماعة اونقول ان صلوة غیر الله تعالی تابعة لصلوة الله تم بناء علی طریق التغلیب هذا ما قاله بعض المحشین لکن یرد علیه ان کلمة علی انما یکون للشر اصلا انها للضرر واللام للنفع یقال قضی القاضی لزید علی عمرو وهذا المعنی لا یختلف سواء وقعت صلة الصلوة اوالنازلة ففی جعلها صلة المحذوف لیس تغمیض العینین اقول فی الجواب عن اصل الاعتراض ان کلمة علی انما یکون للشر عند المحترزین واما عند اهل السنة قد یذکر الدعاء بمعنی ویراد به دعاء الخیر لان مبنی الدعاء علی التوسع فانقلت لم قال علی نبیه ولم یقل علی محمد مع ان المقصود من النبی لیس الا هو قلت له اجوبة کثیرة والاظهر فی الجواب ان یقال انما قال للنبیه لرعایة التعظیم لان فی ذکر الاسم المخصوص ترک الادب فانقلت ان دعایة التعظیم لایختص بالنبی لانه یکون بالرسول ایضا قلت انما اختار النبی علی الرسول لوجهین احدهما لرعایة السجع بقوله لولیه والآخر لیلزم الصلوة علی الرسول بالطریق الاولی لانه اخص من النبی واذا کان الحکم بالشئ علی الاخص فعلی الاعم بالطریق الاولی کذا قاله مولانا عبد الغفور فان قلت النبی لایختص بمحمد صلی الله علیه وسلم والمقصود الصلوة علیه علیه السلام قلت اضافة النبی الی الضمیر للعهد ای نبینا فلا یخل بالمقصود کذا قال جمال الدین فانقلت الضمیر فی نبیه لایخلو اما راجع الی المحمد اوالی الولی فعلی الاول یفسد المعنی لان النبی لایکون للمحمد وعلی الثانی یلزم انتشار الضمیرین لان الضمیر فی ولیه راجع الی المحمد قلت الضمیر فی نبیه راجع الی الولی والانتشار لیس فی کلام واحد لان الکلامین اونقول الضمیر فی نبیه راجع الی المحمد بطریق الاستخدام وهو ان یکون للفظ معنیین فیراد منه احدهما اذا ذکر بصریح اللفظ ویراد منه الاخر اذا ذکر بضمیره وههنا کذلک لان المحمد اذا ذکر بصریح اللفظ یراد منه معنی الثناء واذا

لہ وهو لایناسب فی النظم الخ ناجی ۱۲ سہ ای الرحمة جمع ههنا بمعنی الصلوة ببعض الدعاء والدعاء اذا استعمل بعلی افاد الشر والضرر والضرر علی النبی علیه الصلوة والسلام کفر لاینا سب المقام فاجاب

سہ ان الصلوة ههنا بمعنی الرحمة ۱۲ منه رحمه الله تعالی

سہ لان النزول من العلو انما یکون من الاعالی والعالی هو الله لاغیر انه منه سہ والترسیع لاتقتضی التخصیص بلفظ دون لفظ الرسل لتقتضی کثرة الآلات ۱۲ منه ۱۲ سہ لان النبی هو الذی یوحی الله تعالی الی الخلق ....

marfat.com

رجع الضمير اليه فى نبيه يراد به المحمود واعلم ان قوله والصلوة على نبيه اما معطوف على مجموع قوله الحمد لوليه فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ويحتمل ان يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله الحمد وقوله على نبيه معطوفا على قوله لوليه فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد **فان قلت** فعلى هذا يلزم عطف الاسمين على معمولى عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب وهو غير جائز عند الجمهور **قلت** العامل فى الحقيقة واحد لما عرفت ان قوله الحمد مبتدا وقوله لوليه خبره باعتبار المتعلق وقوله والصلوة مبتدا وقوله على نبيه خبره باعتبار المتعلق والعامل فى المبتدا والخبر واحد وهو الابتداء **قوله** وعلى آله **فان قلت** لم اعاد كلمة على ولم يكتف بالعطف على قوله نبيه **قلت** لئلا يكون النصف الاخير من البيت انقص من النصف الاول من حيث الحروف **او نقول** ان اهل السنة والجماعة التزموا ايراد كلمة على بين النبى والآل لرد زعم الشيعة بعدم ايرادهم اياها بينهما واستدلوا بقوله عم من ذكر على بينى وبين الآل فهو ليس منا ونحن نقول ان قوله على ليس المراد منه حرف الجر بل المراد منه العلو اى من ذكر العلو للثالث بينى وبين الى فهو ليس منا **قوله** واصحابه جمع صاحب وهو من راى النبى صلى الله عليه وسلم فى الاسلام ومات على الاسلام **فان قلت** ان صاحب على وزن فاعل وهو لا يجمع على افعال **قلت** الاصحاب ليس جمع صاحب بل جمع صحيب والفعل يجمع على افعال كنصير على انصار وشريف على اشراف **قوله** المتادبين بادابه اى المتخلقين باخلاقه **فان قلت** الصحابة يستحقون الصلوة سواء كانوا موصوفين بصفة الادب اولا فما الفائدة فى توصيفهم بهذه الصفة **قلت** فيه اشارة الى براعة الاستهلال اى اشعار فى الخطبة على ما هو المقصود من العلم فى اول الامر والمقصود فى النحو بيان الادب ولهذا يسمونه بعلم الادب **فان قلت** اللام فى المتادبين للاستغراق لتعذر العهد فيلزم التسوية بين الصحابة فى الفضل وذا باطل **وايضا** الاداب جمع فيلزم تسويتهم مع النبى صلى الله عليه وسلم وذا باطل وايضا الادب من الاعراض فيلزم النقل فى الاعراض والقيام بمحلين مختلفين وذا باطل **والجواب** عن الاول ان المراد من الادب نفس الادب ولا شك انهم مستويون فى نفس الادب وعن الثانى ان الجمع اذا اضيف الى المفرد يبطل فيه معنى الجمعية كما هو الاكثرية **وعن الثالث** ان العبارة بحذف المضاف اى بمثل آدابه **قوله** فهذه فوائد **فان قلت** ان كلمة هذا من اسماء الاشارة يشار بها الى المحسوس وشرح الشارح غير محسوس **قلت** الاشارة بهذا الى النقوش وهى محسوسة **فان قلت** فعلى هذا لا يصح قوله فوائد لان الفوائد هى المعانى دون النقوش وايضا لا يصح قوله لحل المشكلات لان الحل لا يكون الا بالنقوش بل بالمعانى **قلت** ان هذا اشارة الى المعانى وهى محسوسة بواسطة النقوش لان النقوش دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعانى **فان قلت** الاشارة الى المعانى بواسطة النقوش انما يستقيم اذا كانت الخطبة الحاقية واما اذا كانت ابتدائية كما يفهم من الغفور فلا **قلت** اذا كانت الخطبة ابتدائية ايضا يصح

[illegible]

[illegible]

الاشارة الى المعانى لانها باعتبار زيادة تمكن الشارح عليها كانها موجودة قبل الخطبة قوله وافية اى كاملة[1]
فان قلت المناسب للشارح هضم النفس وفيه علو النفس قلت ليس المراد منه علو النفس بل المراد
منه رغبة الطلبة قوله بحل مشكلات الكافية فان قلت لا يصح اضافة الحل الى المشكلات لانها
جمع المشكل فيعلم منه ان الشارح يحل المشكل ولا يحل غير المشكل وذا باطل لانه كما يحل المشكل كذلك يحل
الخفى والمجمل والكنائى قلت المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وهو صادق على الكل فان قلت
الاشتباه من الشبهة وهو ما يشبه الحق وليس بحق فيعلم منه ان فى الكافية مسائل يشبه الحق وليس بحق
وذا باطل قلت الحق اذا خفى فهو بمنزلة الباطل فكما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطلانه كذلك
الحق الخفى لا ينتقل اليه الذهن لخفائه فيصح اطلاق الاشتباه على الحق الخفى قوله الكافية فان قلت الكافية
علم للكتاب المخصوص وهو مذكر فلا وجه لتانيثه بالتاء وايضا الكافية صفة الكتاب فيفوت المطابقة
بين الصفة والموصوف فى التذكير والتانيث قلت التاء ليست للتانيث بل للمبالغة او نقول ان التاء
باعتبار انها صفة الرسالة قوله للعلامة فان قلت العلامة صفة ابن الحاجب وهو مذكر فلا
وجه لتانيثه بالتاء قلت التاء للمبالغة فان قلت لم لم يطلق لفظ العلامة على الله تعالى مع انه
اليق بالمبالغة قلت عدم اطلاقه عليه لتوهم التانيث وهذا التوهم فى غير الله تعالى غير ممتنع فان
قلت ان قوله للعلامة لا يخلو اما صفة الكافية او حال منها لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة لان
الكافية معرفة وقوله للعلامة باعتبار المتعلق نكرة ولا الى الثانى لان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول
والكافية ليست بواحدة منهما بل هى مضاف اليها ولا يصح الحال من المضاف اليه قلت انه حال منها
والمضاف اليها اذا صح اقامته مقام المضاف يصح الحال منه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وههنا
كذلك لان المشكلات مفعول الحل بحسب المعنى او نقول انه صفة لها ويقدر المتعلق معرفة اى
الكائنة للعلامة فان قلت فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان العامل مع
المعمول صلة اللام الموصول قلت اللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة اذا كان اسم
الفاعل بمعنى الحدوث واما اذا كان للدوام والاستمرار لان كينونة الكافية ثابتة للعلامة
على الدوام والاستمرار غير منفكة عنه فان قلت ما الفرق بين ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى
الحدوث تكون اللام الداخلة موصولة واذا كان بمعنى الدوام لا تكون موصولة قلت ان اسم الفاعل اذا
كان بمعنى الدوام والاستمرار تكون بمنزلة الجوامد واللام الداخل على الجوامد تكون غير موصولة فكذا
هذا وسيجئ تحقيقه فى بحث الالف واللام فان قلت لا يصح اطلاق العلامة على ابن الحاجب لان العلامة

[1] وقيل وافيه اى كافيه وقيل الوافى من وفى بعهده كان الشارح وفى بما جاء ١٢ [2] العلامة فى اللغة بسيار دان وفى الاصطلاح عالم المنقول والمعقول ١٢ [3] والله تعالى منزه عن التانيث فان قلت كما ان الله تعالى منزه عن التانيث كذلك منزه عن التذكير قلت لم لم يطلق عليه من اوصاف المذكر ليبقى الواجب معطلا عن الاطلاق والبيان وخص التذكير لان التانيث عن الاوصاف الشرورية ١٢ [4] وهو غير جائز لان الموصول مع الصلة بمنزلة كلمة واحدة فيلزم حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو غير جائز ١٢ منه رحمه الله تعالى

marfat.com

من كان عالما بالنقليات والعقليات جميعا وهو لم يكن عالما بالعقليات كما هو المشهور **قلت** انه جمع جميع اقسام العلوم لكن اشتهاره فى النقليات دون العقليات كما يصح اطلاق هذا اللفظ على قطب الدين الشيرازى مع ان اشتهاره فى العقليات دون النقليات **ونقول** ان الشارح جعل المظنة والحكمة كذا قال بعض الحواشى **قوله المشتهر فانقلت** انه لا يخلو اما على صيغة اسم الفاعل او المفعول فعلى الاول يفسد معناه لان معناه انه اشتهر غيره وعلى الثانى يخالف ما قالوه لنا عصمت الله السمرقندى انه مقروء بكسر الهاء **قلت** انه على صيغة اسم المفعول وما قال البعض انه بكسر الهاء فباعتبار انه غلط مشهور او باعتبار انه لازمه اى اشتهاره قائم به فلا يفسد المعنى **قوله فى المشارق والمغارب فانقلت** المتعرق واحد وكذا المغرب فلا وجه للجمعية **قلت** الجمع باعتبار المطالع لان للشمس من اول الطلوع الى ان الجرمى فى كل يوم مطلعا وما قال الفاضل الغفور وهى ما بين الشمالين وثمانون قولا لا وجه لقوله اثنان ولما قال الفاضل محمد مدقق انه سهو من قلم الناسخ **فانقلت** اشتهاره فى المطالع غير معلوم فيلزم الاجتزاء فى كلامه ولو كان معلوما فلا وجه للتخصيص بل انه كما كان مشهورا فى المطالع والمغارب كذلك كان مشهورا فيهما بينهما **قلت** الشرق والغرب كنايتان عن جميع الارض لان من كان مشهورا فى البعيد ففى القريب اولى ..... **فانقلت** ان جميع الارض يتناول عمق الارض ايضا واشتهاره فيه غير معلوم **قلت** المراد جميع وجه الارض كذا قال فاضل محمد مدقق **قوله الشيخ** وهو بالرفع خبر المبتدا والموصوف اعنى الشيخ وبالنصب مفعول اعنى وبالجر بدل من العلامة **فانقلت** لا يصح اطلاق الشيخ على ابن الحاجب لانه مات بعد ستين سنة والمشهور ان ابن الحاجب ابن ثمانى عشرة ثم قتل **قلت** المراد منه خواجه وهو الذى يحيى الحق ويميت الباطل **قوله** تغمده الله بغفرانه **فانقلت** التغمد عبارة عن ستر الذنب والغفران كذلك فيلزم الاتحاد بين السبب والمسبب **قلت** المراد من التغمد ستر الذنب مطلقا سواء كان بمحض فضل الله تعالى او بمجهدات العبد والمراد من الغفران ستر الذنوب بمحض فضل الله تعالى لان اضافة الغفران الى ذاته للاختصاص فيكون سببية الاخص للاعم وهو جائز لما بينهما من التغاير بالذات **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اى جعل الله تعالى سبحانه خيار جنانه سكنى له **قوله** نظمتها فى سلك التقرير وسمط التحرير **فان قلت** لا يصح اضافة السلك الى التقرير لانه عبارة عن الخيط ولا خيط للتقرير **قلت** هذا من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى لنظمتها فى التقرير الذى هو كالسلك فى الحفظ عن التفرق والانفكاك ولكن الحال فى سمط التحرير **فان قلت** بالوجه للشارح حيث ذكر السلك مع التقرير والسمط مع التحرير **قلت** السلك عبارة عن الخيط الذى فيه اللؤلؤ والتقرير عبارة عن اللفظ والمعنى ولما كان نفاسته الالفاظ مستفادة من قولنظمتها ونفاسته المعانى من قوله وافيته بحمل الخ بين كون فى جانب التقرير السمط لعدم الحاجة اليه والتحرير عبارة عن اللفظ لكن لنفاسة النقوش مستفادة مما سبق ذكر السمط فى جانب التحرير كذا قال فاضل محمد مدقق **قوله** يوسف باعرابات

الثلثة للكنه غير منصرف ٢ ل وانما قال المشتهر والمقول المشهور ٣ از نسخ ليطابق الطاعة فى المقالة لانه يقال هذا برهان لكون مقدماته مشتهرة لان الاستناد الى امر الموصوف اللفظ يوجب اشتهار المسند **قلت** انما اعتبر جانب المسند لانه اراد بالمعلوم الاكثر فلك الخيار فى المسند والمسند اليه اذ لا يمكن اللفظ مكررا والمعنى مؤنثا او بالعكس فتبصر ٣ منه رحمه الله تعالى

٣ ل او نقول للمشارق والمغارب كنايتان عن البلاد الشرقية والغربية كان قلت اشتهاره فى جميع البلاد الشرقية والغربية بعيد غير معلوم بل محال **قلت** المراد من المطالع المغارب بعضها ٣ منه ٣ ش انما فى بكينه ملوك بلاد خان لا شتهاره بها ٣ منه ٣ ش جد وحاشية فى حق الطرف والتعرق الخ بالسين المهملة والقاف كما سيفصل ترجمة المطلع وقطع المسافات ١٢ ٣ ش جد وحاشية فى حق الطرف ١٢

marfat.com

للعلمية ووزن الفعل ان كان بفتح السين وللعلمية والعجمة ان كان بضم السين لانه اذا كان حرف المضارعة مضمومة والعين ايضا مضمومة لا يكون من اوزان الفعل **قوله** سبحانه مفعول مطلق لفعل محذوف اى سبحت سبحانه **قوله** عن موجبات التلهف والتاسف معنى الاول اندوهگين شدن ومعنى الثانى دريغ خوردن وقيل معنى الاول اضطراب بفعل ما كان فعله حراما ومعنى الثانى الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا وقيل كلاهما مترادفان بمعنى الحزن وجمع الالفاظ المترادفة فى الخطبة جائز بل تورث حسنا بديعا فى الكلام **قوله** وسميتها **فان قلت** ان قوله وسميتها ههنا وقوله نظمتها فيما سبق صريح فى ان الخطبة الحاقية فلا يصح قول الغفور انها ابتدائية حيث قال فهذه اى ما سيتلى عليك فان السين للاستقبال يدل على ان الخطبة ابتدائية **قلت** ان صيغة الماضى لا يدل على ان الخطبة الحاقية لانه يحتمل ان يكون صيغة الماضى للتفاول او لاظهار حصول اسباب هذا التاليف على وجه يصح ان يقال انه حصل **او نقول** انها الحاقية واستقبال الغفور بالنظر الى المخاطب **قوله** بالفوائد الضيائية اى لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله **فان قلت** ان التركيب الاضافى اذا نسب اليه انما ينسب الى الجزء الاخير ..... وهو المضاف اليه كزبيرى فى ابن الزبير فمن اين نسب ههنا الى الجزء الاول وهو الضياء **قلت** المعتبر فى النسبة هو النسبة الى الجزء المقصود والمقصود فى ضياء الدين هو الجزء الاول ليجعل شخص ضياء الدين والمقصود فى ابن الزبير هو الجزء الثانى وهو زبير ليرفع قدره بسبب النسبة الى زبير لانه رجل رفيع الدرجة والقدر **فان قلت** لم لم ينسب الى يوسف اسمه مع انه خال عن تكلف الحذف **قلت** جاز انه اشتهر باللقب لا بالاسم وايضا انما نسب اليه للتفاول ليجعل ضياء الدين **قوله** لانه لهذا الجمع والتاليف **فان قلت** لا حاجة الى ذكرهما بل احدهما كاف **قلت** ان لفظ الجمع مقحم كانه سهو من قلم الناسخ او نقول ان الجمع راجع الى سلك التقرير والتاليف راجع الى سمط التحرير كذا يفهم من العصام **قوله** كالعلة الغائية انما قال كالعلة الغائية لانه ليس عين العلة الغائية لانها ما كانت مقدمة فى الذهن وموخرة فى الخارج والولد مقدم فى الذهن والخارج جميعا **قوله** ولسائر المبتدئين فيه اشارة الى ان العلة الغائية كما هو الولد كذلك سائر المبتدئين **فان قلت** ان السائر ههنا بمعنى الجميع فدخل فيه الولد فيكون ذكر الولد عبثا **قلت** انه تعميم بعد التخصيص وهو واقع فى كلام الفصحاء والبلغاء **او نقول** لا نسلم ان السائر ههنا بمعنى الجميع لانه ماخوذ من السور وهو ما بقى من الاكل والشرب ثم استعمل فى مطلق ما بقى فيكون السائر بمعنى الباقى فلا يكون الولد داخلا

---

۱ وهذا من المواضع التى وجب فيها حذف الفعل قياسا لان الغرض من ذكر الفعل اما القيام بالفاعل او الوقوع على المفعول وهذا يعلم من اضافة المصدر ۱۲

۲ جواب سوال وهو انه لما كان كلاهما مترادفان فيلزم من ذكر احدهما استدراك الآخر ۱۲ منه ۱۲

۳ لقب لابن الشارح رحمه الله تعالى ويوسف علم له ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲

۴ قال مولانا عصام الدين الاولى ترك لفظ الجمع لافادة اخراج الفقرتين عن المساواة اقول ايراد الالفاظ المترادفة فى الخطبة يورث حسنا بديعا فى الكلام والمساوات بين الفقرتين غير لازم ۱۲ منه

۵ لكنها كالعلة الغائية فى التسبب والباعثية يعنى ان العلة الغائية باعثة لوجود المعلول كذلك الولد باعث على هذا التصنيف ۱۲ منه

قوله وما توفيقى الا بالله تعالى ۱۲ منه

بسبب علاقة ميتة الماضى عليه ۱۲ كلفظ الدين يهمنى ضياء الدين ۱۲ منه

استقبال الغفور بقوله سيتلى عليك ۱۲

marfat.com

فان قلت ان فی قوله نظمتها علو النفس والمناسب الهضم قلت ان الشارح قال وما توفیقی الا بالله تعالی ففات العلو بهذا القول اعلم ان التوفیق عبارة عن جعل التدبیر موافقا للتقدیر وقیل جعل الاسباب موافقا للمطلوب فان قلت ان فاعل التوفیق هو الله تعالی ومن قاعدتهم ان حرف الجر لا تدخل علی الفاعل الا کلمة من نحو الضرب من زید فلا یصح دخول الباء علی الله لانها تدخل علی الآلة نحو الضرب بالسیف قلت لما وقع فی کلام الله تعالی فلذلک اختار الشارح ههنا تبرکا لکلامه فان قلت لم وقع فی کلام الله هکذا قلت ان المراد من الباء فی کلام الله تعالی کلمة من ای ما توفیقی الا من الله تعالی کذا قال عصمة الله قوله وهو حسبی ونعم الوکیل فان قلت ان نعم الوکیل لا یخلو اما عطف علی حسبی او علی هو حسبی فعلی الاول یلزم عطف الجملة علی المفرد وعلی الثانی یلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وهما باطلان قلت انه عطف علی حسبی فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حسبی بمعنی یحسبنی لان المضارع کما یکون بمعنی المصدر کذلک یکون المصدر بمعنی المضارع فیکون عطف الجملة علی الجملة فان قلت لا یصح العطف ههنا من وجه آخر وهو انه یلزم عطف الانشاء علی الاخبار لان افعال المدح من الانشاءات قلت تقدیره هو مقول فی حقه نعم الوکیل فیکون کلاما جزئیا او نقول انه عطف علی هو حسبی والمخصوص بالمدح محذوف بقرینة المعطوف علیه ای هو نعم الوکیل او نقول لا نسلم انه ای الواو للعطف لم لا یجوز ان یکون للاعتراض ای مدخولها جملة معترضة فان قلت الجملة المعترضة انما یکون بین الکلامین وههنا فی الآخر قلت کونها بین الکلامین لیس متفقا علیه بل هو مختلف فیه کذا فی حاشیه عبد الرحمن واعلم ان الفرق بین الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عما یحتمل الصدق والکذب والانشاء بخلافه وقیل الاول اظهار ما وجد والثانی ایجاد ما لم یوجد وههنا بحث من وجهین الاول یرد علی التعریف الاول وهو انه یلزم اجتماع المتنافیین فی شیء واحد لان الصدق والکذب متنافیان وایضا ینتقض بقولنا الله الهنا وادم ابونا ومحمد صلی الله علیه وسلم نبینا لانه ههنا تعین الصدق وبقولنا السماء تحتنا والارض فوقنا لانه ههنا تعین الکذب والثانی یرد علی التعریف الثانی وهو ان اظهار ما وجد انما یستقیم فی الماضی دون المستقبل مع انه ایضا من الاخبارات واجیب عن الاول ان احتمال الصدق والکذب بطریق البدلیة لا بطریق الاجتماع وتعین احدهما فی مواد النقض بدلائل اخری لا بنفس الخبر وعن الثانی ان فی المستقبل ایضا حکایة عما وجد لانک اذا قلت یضرب زید غدا فهذا انما تقول اذا علمت ان زیدا وقع منه الضرب فی الغد بدلیل من الدلائل فانک حکیت عما وجد فی علمک فان قلت هذا انما یستقیم فی المستقبل الغائب والمخاطب دون المتکلم لانه لا یحکی عن شیء قلت انه ایضا یحکی عما فرض فی الذهن فان قلت فعلی هذا ینبغی ان یکون الامر ایضا من الاخبارات لانک اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما فی ضمیرک قلت سلمنا ان فی الامر ... اظهار ما ثبت فی الضمیر لکن الاظهار غیر مقصود فی الامر بل المقصود طلب الضرب من المخاطب بخلاف

---

۱ ای دخول الباء علی اسم الله تعالی م فی کلام الله تعالی حیث قال الله تعالی وما توفیقی الا بالله علیه توکلت والیه انیب ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ ۲ از یتقدم المخصوص ۱۲ منه ۳ جواب آخر عن اصل الاعتراض ۱۲ ۴ وقد جاز حذفه م

م صرح به صاحب التفتازانی ۱۲ منه رحمه الله تعالی ۱۲ عه قوله او نقول لا نسلم الخ جواب آخر عن اصل الاعتراض ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب ۱۲

marfat.com

المضارع لان المقصود فیہ لیس الا الاظہار قولہ اعلم ان الشیخ لم یصدر رسالتہ ہذہ الخ انما قید بقولہ ہذہ احترازا عن الشافیۃ لانہا صدرہا المصنف رح بہ وہذا جواب سوال وہو ان المصنف رح عمدۃ والمخالفۃ اذا وقعت من العمدۃ لابد لہا من نکتۃ والحال ان المخالفۃ انہا وقعت لان السلف صدروا کتبہم بحمد اللہ تعالی والمصرح لم یصدر فان قلت ہذا الاعتراض غیر وارد لانہ یحتمل ان یصدر باللسان وان لم یصدر بالکتابۃ قلت مراد المعترض المخالفۃ فی الجزئیۃ لانہم جعلوہ جزءا من کتبہم والمصرح لم یجعل جزءا من کتابہ فیرد الاعتراض فاجاب الشارح عن اصل الاعتراض بقولہ ہضما لنفسہ محصل الجواب انہ لما یجعل جزءا ہضما لنفسہ قولہ بتخییل جواب سوال وہو انہ ای سبب مفضی الی ذلک الہضم محصل الجواب ان السبب المفضی الی ذلک بتخییلہ وایقاعہ فی ذہنہ ان کتابہ ہذا لیس ککتب السلف قولہ من حیث انہ کتابہ جواب سوال وہو انہ کما اشتمل کتبہم علی المسائل کذلک اشتمل کتابہ علیہا فکیف یصح قولہ لیس ککتب السلف محصل الجواب ان مرادہ انہ لیس ککتب السلف من حیث انہ کتابہ لا من حیث الاشتمال علی المسائل وہہنا بحث من وجوہ الاول ان الحمد عبادۃ وترکہا من شہوات النفس لا ہضما والثانی ما للشارح حیث ذکر قید الحیثیۃ فی جانب المشبہ ولم یذکر فی جانب المشبہ بہ مع انہ لابد منہ فیہما فالانسب ان یقال من حیث انہ کتابہ لیس ککتب السلف من حیث انہا کتبہم والثالث ان ہضما مفعول لہ لقولہ لم یصدر وہو قید للفعل والنفی اذا دخل علی الکلام یتوجہ الی قیدہ مثل لم یات القوم اجمعون فیکون معناہ ان التصدیر المہضوم معدوم فیعلم منہ ان نفس التصدیر موجود والامر لیس کذلک اجیب عن الاول ان کلامنا فی الجزئیۃ وہی لیست بعبادۃ بل العبادۃ قراءتہ او نقول ان للحمد اعتبارین فمن حیث انہ مشتمل علی الثناء فہو عبادۃ ومن حیث انہ وسیلۃ الی امر غیر ذی بال فہو لیس بعبادۃ والہضم ہہنا باعتبار الثانی فان قلت لا استحالۃ فیہ الا تری ان الصلوۃ فی الارض المغصوبۃ من حیث انہا مشتملۃ علی الارکان عبادۃ ومن حیث انہا اشتغال ملک الغیر لیس بعبادۃ بل حرام وعن الثانی ان ترک قید الحیثیۃ فی جانب المشبہ بہ اکتفاء بذکرہ فی جانب المشبہ کما ہو دابہ فی غیر موضع واحد وعن الثالث انہ قید للنفی لا للمنفی لانہ مقدم فی الصورۃ والمقدم اولی بالتقیید ای الترک للہضم وفیہ بحث من وجوہ الاول ان النفی اذا دخل علی الکلام الذی فیہ قید فبای شیء یعرف انہ قید للنفی ام للمنفی لانہ مشترک فلابد من القرینۃ علی تعین احدہما والثانی ان الہضم بالضاد المعجمۃ عبارۃ عن الانکسار وہو لیس بفعل الفاعل بل من المطاوعات وشرط حذف اللام من المفعول لہ ان یکون فعلا لفاعل الفعل المعلل بہ والثالث ان لم حرف والمفعول لہ لیس الا الفعل اجیب عن الاول بالفرق بینہما بانہ ان صح تعلق القید بالمنفی قبل دخول النفی علیہ فہو قید للمنفی کما فی قولہم لم یات القوم اجمعون وان لم یصح تعلقہ بالمنفی قبل دخول النفی علیہ فہو قید للنفی

لہ والیہ اشار الشارح بقولہ بان جعلہ جزءا من کتابہ ۱۲ منہ رحمۃ اللہ علیہ لہ لان للہضم اسباب وعلل کثیرۃ کالمرض وضعف الجسمی وقلۃ المال وغیرہا ۱۲ اللہم اغفر وارحم فانک ارحم الراحمین

marfat.com

کما فی ما نحن فیہ وعن الثانی ان الہضم بالضاد المعجمۃ عبارۃ عن الانکسار والمراد ہہنا بالصاد المہملۃ وہو عبارۃ عن الکسر والکسر فعل الفاعل وعن الثالث ان لم بمعنی ترک کذا قال مولٰنا عبد الغفور ومن قال انہا بمعنی النفی فقد ضل ضلالا بعیدا لعدم اتحاد الفاعل بین الفعل والمفعول لہ **قولہ** حتی یصدر بہ علی سننہا ہذا المعطوف علی جزاء محذوف تقدیرہ ان کان کتابہ ککتب السلف فیعمل فیہ ما عمل فیہا فقولہ یصدر عطف علی قولہ یعمل **قولہ** ولا یلزم من ذلک جواب سوال وہو انہ یلزم من عدم جعل الحمد جزءا من کتابہ ترک الامتثال بالحدیث المشہور الدائر بالالسن فلا معنی لترک الواجب او السنۃ لاجل ہضم النفس فاجاب الشارح عنہ بقولہ ولا یلزم محصل الجواب ان الابتداء فی الحدیث اعم من ان یکون بالجنان او القول او بالکتابۃ فیحتمل ان یأتی المصرح بالقول لان انتفاء الاخص لا یستلزم انتفاء الاعم **فان قلت** دفع اعتراض الحدیث قد مر بقولہ بان جعلہ جزءا فلا حاجۃ الی دفعہ ثانیا بقولہ ولا یلزم من ذلک **قلت** الواو فی قولہ ولا یلزم بمعنی الفاء فیکون تفریعا علی قولہ بان جعلہ جزءا **او نقول** ان دفعہ سابقا بطریق الاشارۃ وہہنا بطریق التصریح کما ہو داب الشارح فی غیر موضع واحد **فان قلت** ان الابتداء الماخوذ فی حدیث التسمیۃ ایضا اعم فلم جعلہا جزءا **قلت** ان جزئیتہا ثبت بدلیل اخر وہو قولہ علیہ الصلوۃ والسلام اَلَا مَنْ کَتَبَ مِنْکُمْ کِتَابًا فَلْیَکْتُبْ فِیْ اَوَّلِہٖ بِسْمِ اللّٰہِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ **او نقول** النکتۃ للقار لا للقار **قولہ** حتی یکون بترکہ اقطع عطف علی جزاء شرط محذوف تقدیرہ وان لزم فیکون مخالفا من الحدیث حتی یکون بترکہ اقطع **اعلم** انہ لا بد لکل من یشرع فی العلم من معرفۃ ثلثۃ امور الاول تعریفہ لانہ لو لم یعرف تعریفہ لکان طالبا للمجہول والثانی غرضہ لانہ لو لم یعرف غرضہ لکان سعیہ عبثا والثالث موضوعہ لانہ لو لم یعرف موضوعہ لم یکن ممیزا بین ما شرع فیہ وبین غیرہ لان تمائز العلوم بحسب تمائز الموضوعات **فان قلت** التمیز حصل بالتعریف فما الحاجۃ الی التمیز بالموضوع **قلت** التمیز بالتعریف من حیث الذات وبالموضوع من حیث العوارض فلا یکفی احدہما عن الاخر فتعریف علم النحو ہو علم باصول یعرف بہا احوال اواخر الکلم الثلث من حیث الاعراب والبناء وکیفیۃ ترکیب بعضہا مع بعض **فان قلت** لا یصح اطلاق العلم علی النحو لان النحو عبارۃ عن القواعد الکلیۃ المذکورۃ والعلم ہو حصول صورۃ الشیء فی العقل **قلت** للعلم ثلثۃ معان الاول حصول صورۃ الشیء فی العقل والثانی القواعد المذکورۃ والثالث ما یحصل بہ القواعد وہی الملکۃ الحاصلۃ للانسان فالمراد بالعلم ہہنا المعنی الثانی فح لا یرد ما ذکرہ **فان قلت** الکلم فی الحقیقۃ تمیز الثلث لان العدد یقتضی التمیز فینبغی ان یقال الثلثۃ بالتاء لان الکلم مذکر والتمیز اذا کان مذکرا یکون العدد مونثا **قلت** الامر کذلک الا ان ہذا الترکیب خرج من باب التمیز لانہ یکون موخرا او انتقل الی الترکیب التوصیفی والمطابقۃ شرط بین الصفۃ والموصوف وغرضہ صیانۃ ذہن المبتدی

تعریف علم النحو

للعلم ثلثۃ معان

غرض علم النحو

لہ قولہ ولا یخفی علی الفطن العارف ان لم حرف غیر مستقل بالمفہومیۃ وترک فعل مستقل بالمفہومیۃ فکیف یکون غیر المستقل بمعنی المستقل کما ہو الظاہر فالحق فی الجواب ان یقال ان قولہ ہضما قید للفعل المثبت اللازم للفعل المنفی اعنی ترک کما اشار الیہ مولٰنا عبد الغفور ای ترک ذلک الجعل کسرا لنفسہ ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۲ رب ارحم

marfat.com

عن الخطاء اللفظی فی کلام العرب **فان قلت** هذا خطأ لان الذهن غیر متلفظ بل المتلفظ هو اللسان **قلت** المتلفظ فی الحقیقة هو الذهن واللسان مترجم له او نقول ان العبارة بحذف المضاف ای صیانة مترجم ذهن المبتدی وموضوعه الکلمة والکلام **فان قلت** تعدد الموضوع یستلزم تعدد العلم فینبغی ان یکون النحو علمین **قلت** نعم لکن هذا اذا لم یکن للموضوع المتعدد جهة واحدة وههنا جهة واحدة وهو کون کل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنی کموضوع اصول الفقه الکتاب والسنة واجماع الامة والقیاس لکن لها جهة واحدة وهو کون کل واحد منها دلیلا شرعیا **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یکون کل العلوم علما واحدا لاشتراکها فی انه یذکر فیها لفظ موضوع **قلت** ان ذلک فیما اذا کان الجهة مقصودة فی ذلک العلم ولفظ الموضوع غیر مقصود فی غیر النحو من العلوم لان المقصود فیها المعانی فقط ثم هذه المبادی المذکورة خاصة والخاص یتوقف العلم به علی العام فمطلق التعریف فی اللغة ما یعرف به الشیء وفی الاصطلاح ما یمیز به الشیء عن جمیع ما عداه کتعریف الانسان بالحیوان الناطق او عن بعض ما عداه کتعریف الانسان بالحیوان هذا علی مذهب المتقدمین واما علی مذهب المتاخرین فما یمیز به عن جمیع ما عداه والغرض فی اللغة نشانه وفی الاصطلاح ما یکون باعثا علی فعل الفاعل ویکون الفعل لاجله والموضوع فی اللغة نهاده کرده شده وفی الاصطلاح ما یبحث فیه عن احواله وعوارضه الذاتیة ثم العرض الذاتی ما یلحق الشیء لذاته مثل الانسان مدرک او بواسطة المساوی وهو اما جزؤه او خارج عنه مثال الاول الانسان متکلم فانه ملحق بالانسان بواسطة المساوی الذی هو الناطق وهو جزء منه ومثال الثانی الانسان متعجب فانه ملحق بالانسان بواسطة المساوی الذی هو المدرک وهو خارج عنه ویقابله العرض القریب وهو ما یلحق الشیء بواسطة الاعم سواء کان جزءه او خارجه مثال الانسان ماش فانه ملحق بالانسان بواسطة الحیوان وهو اعم منه وجزء منه ومثال الثانی مثل الابیض متحرک فانه ملحق بالابیض بواسطة الجسم وهو اعم منه وخارج عنه او بواسطة الاخص مثل الحیوان ضاحک فانه ملحق بالحیوان بواسطة الانسان وهو اخص من الحیوان او بواسطة المباین مثل الماء حارة فان الحرارة ملحق بالماء بواسطة المباین وهو النار **قوله** وبدأ بتعریف الکلمة والکلام جواب سوال وهو ان المقصود فی هذا العلم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاشتغال بتعریفهما اشتغال بما لا یعنی فیجب ان یبدأ بها لا بتعریفهما **فان قلت** لا نسلم انه بتعریفهما بل بدأ بالمعرف بل بالتسمیة فلا یرد الاعتراض **قلت** مراد المعترض بالابتداء الاضافی وهو ما یکون بالنسبة الی المقصود فقط لا الابتداء الحقیقی وهو ما یکون بالنسبة الی المقصود وغیره فیرد الاعتراض **فاجاب** الشارح عن اصل الاعتراض بقوله وبدأ الخ محصل الجواب انه انما بدأ بتعریفهما لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما فمتی لم یعرفا فکیف یبحث عن احوالهما لان البحث عن المجهول المطلق ممتنع قطعا وههنا بحث بوجوه الاول المناسب ان یقول وبدأ بتعریف الکلمة والکلام بتقسیمها ایضا والثانی انه کما یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما کذلک یبحث فی هذا الکتاب عن سائر المرکبات من التوصیفی والاضافی والامتزاجی والتعددی

موضوع علم النحو

بیان معنی التعریف

بیان معنی العرض

تعریف العرض الذاتی

تعریف العرض القریب

marfat.com

والصوتی فینبغی ان یذکرها ایضا فی الصدر والثالث ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال الملحقة بذات الکلمة
ایضا مثل کیفیة حروف زید من ترکیب الزاء والیاء والدال وتقدیم بعضها علی بعض مع انه لا یبحث فی هذا
الکتاب عنها والرابع ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال العامة لهما ککونهما عرضا ومسموعا وغیر قار
الذات مع انه لا یبحث فی هذا الکتاب عنها والخامس ان بعضا من الاحوال الاعراب والبناء وهما
غیر ثابت لنفس الکلمة والکلام بل للاسم والفعل والحرف **اجیب** عن الاول ان العبارة بحذف
المعطوف ای بدئ بتعریف الکلمة والکلام وبتقسیمها **فان قلت** لما کان العبارة بحذف المعطوف فقوله
لانه یبحث الخ لا یصح ان یکون دلیلا لمجموع المعطوف والمعطوف علیه **قلت** دلیل المعطوف محذوف
کالمعطوف وهو ان التقسیم من تتمة التعریف لانها للایضاح وان التعریف تصویر الشیء من حیث المفهوم
والتقسیم تصویر الشیء من حیث الانطباق علی الافراد فیشترکان فی التصور وعن الثانی ان البحث عنها
راجع الی بحث الکلمة لانه اما ان یکون عن اعراب الجزئین او عن بنائهما او عن اعراب احدهما وبناء الآخر
وذلک کلها لیس الا بحث الکلمة **فان قلت** البحث عن الکلام ایضا راجع الیها فینبغی ان لا یذکر الکلام
ایضا **قلت** البحث عن الکلام قد یکون عن مجموعه لا عن الاجزاء کما اذا وقع الخبر جملة فلا بد فیها من
عائد وکما اذا وقع الجملة حالا فالاسمیة بالواو والضمیر معا او بالواو وحدها او بالضمیر وحده الخ وعن الثالث
ان المراد من الاحوال الاحوال المنسوبة الیهما وهی تقتضی المغایرة وذلک الاحوال باعتبار الحاقها لذات الکلمة
لم یسم منسوبة لدقة التغییر بینهما وبین الذات وعن الرابع ان المراد من الاحوال ما یکون مختصة بهما وعن
الخامس ان اضافة الاحوال الیهما اعم من ان یکون لانفسهما او لاقسامهما اما حال نفس الکلمة فمثل
العاملیة لان الکلمة عاملة سواء کانت فی ضمن الاسم او الفعل او الحرف واما حال الاقسام فمثل
الاعراب والبناء مثلا **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یصح اضافة الاحوال الی الکلمة والکلام
فقط بل ینبغی ان یضاف الی اقسامهما ایضا **قلت** الاقسام لما اعتبرت من حیث انها اقسامهما
کانت کانها نفس الکلمة والکلام فالاضافة الیهما اضافة الیها ایضا ولو اعتبرت الاقسام لا من حیث
انها اقسامهما لکانت مستقلة لورود الاعتراض المذکور کذا یفهم من الغفور... **فان قلت** ان قوله
عن احوالهما لا یصح لان کلمة عن للمجاوزة فیکون معناه ان البحث فی هذا الکتاب یجاوز عن احوالهما
ولیس الامر کذلک **قلت** ان کلمة عن بمعنی من ای من احوالهما **قوله** فمتی لم یعرفا **فان قلت**
ان قوله لم یعرفا لا یخلو اما من التعریف او من المعرفة فعلی الاول لا تصح الملازمة لان البحث عن الاحوال
لا یتوقف علی التعریف بل علی المعرفة بوجه ما وعلی الثانی لا یتم التقریب لان المدعی تقدیم التعریف والدلیل یدل علی
المعرفة بوجه ما **قلت** انه من التعریف لکن المراد من البحث البحث علی وجه البصیرة وذا لا یحصل الا بالتعریف فصح الملازمة او نقول
من المعرفة وانما اتی بالتعریف لتحصیل ما هو الواجب لان المعرفة امر کلی لا یوجد الا فی ضمن الجزئیات والتعریف جزئی من
جزئیاته لکن اختار هذا الجزئی لکماله **فان قلت** الواجب حاصل قبل التعریف لتوقف تعریف کل شیء علی التصور
بوجه ما لان توجه الذهن الی المجهول المطلق محال **قلت** ذلک التوقف بالنسبة الی المعلم المفکر

marfat.com

لا الی المتعلم لانہ لا حاجۃ الی التصور بل ھو یکتفی بالمعرف الذی قرع علیہ استاذہ **فان قلت** المتعلم الینا عالم بالمعرف قبل التعریف لان لام التعریف فی الکلمۃ تشیر الی ما یعلم المخاطب **قلت** لا یلزم من علم المخاطب علم المتعلم لجواز ان یکون المتعلم سامعا غیر مخاطب فاذن التعریف بالنسبۃ الیہ یفید اصل النسبۃ وبالنسبۃ الی المخاطب یفید زیادۃ للمعرفۃ کذا قال مولانا عبد الغفور **فان قلت** ان قولہ فنتی لم یعرفا الاصح ان یکون نتیجۃ لقولہ لانہ یبحث فی ھذا الکتاب اذ حاصل الدلیل ان الکلمۃ والکلام ما یبحث فی ھذا الکتاب عن احوالھما وکل ما یبحث فی ھذا الکتاب عن احوالھما ....

..... لا بد من الابتداء بتعریفھما فی ھذا الکتاب فینتج ان الکلمۃ والکلام لا بد من الابتداء بتعریفھما فی ھذا الکتاب **قلت** ان قولہ فنتی لم یعرفا وان لم یکن عین النتیجۃ لکن یکون لازم النتیجۃ فلذا رتبہ الشارح علی الدلیل السابق فافھم **اعلم** انہ لا بد ھھنا من سبعۃ امور احدھا الشکل والثانی الصغریٰ والثالث الکبریٰ والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاکبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتیجۃ فالشکل عبارۃ عن القیاس المرکب من المقدمتین والصغریٰ عبارۃ عن المقدمۃ الاولی التی لیست مستعملۃ بحروف السور والکبریٰ عبارۃ عن المقدمۃ الثانیۃ التی تکون مستعملۃ بحرف السور والحد الاصغر عبارۃ عن الجزء الاول من الصغریٰ والحد الاکبر عبارۃ عن الجزء الاخیر من الکبریٰ والحد الاوسط عبارۃ عن الجزء المکرر الذی ھو محمول فی الصغریٰ وموضوع فی الکبریٰ والنتیجۃ عبارۃ عما بقی بعد اسقاط الحد الاوسط من الصغریٰ والکبریٰ کقولنا العالم حادث لانہ متغیر وکل متغیر حادث فالعالم فالشکل فیہ قولہ لانہ متغیر وکل متغیر حادث والصغریٰ فیہ قولہ لانہ متغیر والکبریٰ فیہ قولہ وکل متغیر حادث والحد الاصغر فیہ قولہ لان العالم لان الضمیر فی انہ راجع الی العالم والحد الاکبر فیہ قولہ حادث والحد الاوسط فیہ قولہ متغیر لانہ مکرر بین المقدمتین والنتیجۃ قولہ فالعالم حادث لانہ الباقی بعد اسقاط الحد الاوسط وھو قولہ متغیر

قولہ وقدم الکلمۃ علی الکلام جواب سوال وھو انہ لما کانت الکلمۃ والکلام موضوعین للنحو فما وجہ تقدیم الکلمۃ علی الکلام فاجاب بقولہ وقدم وتحصل الجواب ان الکلمۃ جزء من الکلام بحسب الافراد والمفہوم والجزء مقدم علی الکل طبعا فتقدم وضعا لیوافق الوضع الطبع لان مخالفۃ الوضع عن الطبع فی قوۃ الخطاء عند المحققین **وفیہ بحث** من وجھین الاول ان الضمیر فی افرادھا ومفہومھا لا یخلو اما راجع الی لفظ الکلمۃ او الی مفہومھا فعلی الاول لا یصح اضافۃ الافراد الی ضمیر الکلمۃ لان الافراد لیست للفظ الکلمۃ بل لمفہومھا وعلی الثانی لا یصح اضافۃ المفہوم الی الضمیر لانہ یلزم للمفہوم مفہوم وذا باطل لانہ یفضی الی التسلسل والاضافات المطابقۃ لان الراجع مونث والمرجع مذکر کما لا یخفی والثانی ان مفہوم الکلمۃ لفظ وضع لبعض مفرد ومفہوم الکلام المضمن کلمتین بالاسناد ولیس الاول جزءا من الثانی **اجیب** عن الاول ان الکلام من قبیل الاستخدام لان الکلمۃ لہا اعتباران لفظا ومفہوما فاضافۃ الافراد باعتبار المفہوم واضافۃ المفہوم باعتبار اللفظ والمفہوم تابع اللفظ فی التذکیر والتانیث فلما کان لفظ الکلمۃ مونثا فکذا مفہومھا فلا یفوت المطابقۃ وعن الثانی ان المراد من المفہوم مفہوم ما صدق علیہ الکلمۃ ولا شک انہ جزء ما صدق علیہ الکلام لان زیدا اذا کان جزء

marfat.com

زید قائم کان مفہومہ ایضا جزءٌ من مفہومہا اونقول ان المفہوم الاجمالی للکلمۃ موجود فی المفہوم التفصیلی للکلام لان الماخوذ فی تعریف الکلام لفظ الکلمۃ ولفظ الکلمۃ یدل علی مفہومہا لانہ غیر منفک عنہا فلما کان لفظ الکلمۃ ماخوذا فی مفہوم الکلام وجزء امنہ فکذا مفہومہا ماخوذ فیہ وجزء امنہ اجمالا لان المفہوم الاجمالی ہو الذی یودی بلفظ المعرف لا عن تعبیر عن الامور المتعددۃ بلفظ واحد والتفصیلی تعبیر عن الامور المتعددۃ بالفاظ متعددۃ **فان قلت** المفہوم الاجمالی لایثنی ولایجمع فکیف یصح قولہ کلمتین فی قولہ یا تضمن کلمتین **قلت** لہا اعتباران احدہما اعتبار من حیث ہو ہو والآخر اعتبار من حیث الاطلاق علی الافراد وہولا یثنی باعتبار الاول دون الثانی **فان قلت** للدعی لا یخلو اما تقدیم تعریف الکلمۃ فقط او تقدیم تعریفہا وتقسیمہا فعلی الاول الدلیل الثانی کاف والاول مستدرک لان التعریف لیس الا باعتبار المفہوم وایضا لایکون مثبتا للمدعی لان کون لفظ الکلمۃ جزءا من افراد الکلام لایقتضی التقدیم باعتبار التعریف لان افراد المفرد جزء من افراد المرکب معان مفہوم المرکب مقدم علی مفہوم المفرد حیث قالوا فی کتب المیزان المرکب ما دل جزءہ علی جزء معنی والمفرد بخلافہ وعلی الثانی الدلیل الثانی ایضا کاف والاول مستدرک لان التقسیم ایضا لایکون الا باعتبار المفہوم **قلت** سلمنا ان الدلیل کاف لہما لاکن الاستدراک ممنوع لان الدلیل الثانی لمدعی الاول والاول للثانی بطریق اللف والنشر الغیر المرتب **فان قلت** التعریف کما یکون باعتبار المفہوم فکذا التقسیم باعتبار المفہوم فکیف یصح قولہ ان الدلیل الاول لمدعی الثانی **قلت** سلمنا ان التقسیم ایضا باعتبار المفہوم لاکن المنظور فیہ الانطباق علی الافراد **فان قلت** الدلیل لایطابق للدعی لان التقدیم الکتبی والدلیل یدل علی التقدیم الخارجی لان تقدیم الجزء علی الکل فی الخارج **قلت** ان المتقدم بحسب الوجود الخارجی اذا تقدم فی الکتابۃ توافقت فی التقدم الوجودات الاربعۃ الکتبی واللفظی والذہنی والخارجی اما الخارجی والکتبی فظاہر واما اللفظی فلان التلفظ غالبا یکون علی وفق الکتابۃ واما الذہنی فلان التلفظ غالبا یکون بعد الذہن **قولہ** فقال الکلمۃ **فان قلت** ان الفاء للتعقیب ومدخولہا معطوف علی ما قبلہ وہو قولہ وقدم وہذا المعطف لایصح لوجہین الاول ان العطف یقتضی المغائرۃ ولا مغائرۃ بین التقدیم والقول والثانی ان العطف بالفاء یقتضی الترتیب ولا ترتیب بین التقدیم والقول لان زمان التقدیم بعینہ زمان القول وبالعکس **قلت** الاول لانسلم ان الفاء للتعقیب بل للتفصیل وان سلم فالارادۃ مقدرۃ فی جانب التقدیم **فان قلت** لابد للمقدر من القرینۃ وہو غیر موجودۃ **قلت** القرینۃ موجودۃ وہو ان التقدیم فعل اختیاری وکل فعل اختیاری مسبوق بالارادۃ **قولہ** الکلمۃ **فان قلت** ان الالف واللام فی الکلمۃ لا یخلو اما للتعریف اولا فعلی الثانی یلزم تنکیر المبتداء وعلی الاول یلزم تحصیل الحاصل لان التعریف قد حصل بالحد **قلت** التعریف بالحد راجع الی لفظ الکلمۃ والتعریف باللام راجع الی مفہومہا اونقول ان التعریف باللام راجع الی الافراد والتعریف بالحد راجع الی الماہیۃ فلا یلزم

marfat.com

تفصیل الحاصل فان قلت هذا انما یستقیم فی الاستغراقی والعهدی دون الجنسی لان الجنس ایضا
عائد الی الماهیة قلت الفرق المذکور مختص بالاستغراقی والعهدی واما مع الجنسی فهو ان
باللام الجنسی اشارة الی الماهیة بطریق الاجمال وبالحد اشارة الی الماهیة بطریق التفصیل فافترقا
کما لا یخفی فان قلت ان البحث عن الکلمة محال لاستلزامه الدور لان الحروف لا یتلفظ بها الا بعد
الحرکات للزوم الابتداء بالساکن والحرکات لا یتلفظ بها الا بالحروف لعدم استقلالها فی التلفظ والدور محال
والموقوف علی المحال محال قلت هذا الدور معی وهو غیر باطل اعلم ان الدور توقف الشیء علی ما یتوقف
علیه ذلک الشیء وهو علی نوعین معی ومهروب فالمعی توقف الشیء علی ما یتوقف علیه ذلک الشیء
بلا تخلل زمان بینهما ویکونان معلولین لشیء ثالث کتوقف الابوة علی البنوة وبالعکس لان زمانهما واحد
وکلاهما معلولان للتولد وهو جائز لان علة امتناع الدور جعل العلة معلولا والمعلول علة وهذا لا یجری
فی المعی لانه لیس احدهما علة والاخر معلولا بل هما معلولان لثالث فیکونان مثل اللازمین لشیء والمهروب
توقف الشیء علی ما یتوقف علیه ذلک الشیء مع تخلل زمان بینهما وان قل ویکون احدهما علة والاخر
معلولا وهو باطل ثم هو علی نوعین مصرح ومضمر فالاول توقف الشیء علی ما یتوقف علیه ذلک الشیء
مع تخلل زمان بینهما بلا واسطة شیء اخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی آ والمضمر ما یکون بواسطة شیء
اخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی ج وتوقف ج علی آ قوله قیل هی والکلام فان قلت لو قال هما
مشتقان لکان اخصر قلت الکلام غیر مذکور سابقا والکلمة مذکورة سابقا فلذا اورد احدهما ظاهرا
والاخر ضمیرا فان قلت الکلام ایضا مذکور سابقا فی قوله وبدئ بتعریف الکلمة والکلام قلت
مرادنا انه غیر مذکور فی شرح هذا المتن ای الکلمة لان الذکر فی غیر هذا الموضوع غیر کاف للارجاع
ثم اعلم ان ههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انهما غیر مشتقین بل
هما کلمتان براسهما لان جعلهما اصلا اولی من جعلهما اصلا بعد المناسبة فی هذا الاشتقاق کما ستعرف
ومذهب البعض انهما مشتقان من الکلم قوله بتسکین اللام جواب سوال وهو ان الکلم جنس الکلمة
والکلمة فرد منه والفرد لا یشتق من الجنس فی موضع من المواضع فاجاب الشارح بقوله بتسکین اللام
وما هو الجنس فهو بکسر اللام فافترقا قوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح جواب سوال وهو انه اذا
کان الکلم بتسکین اللام فایضا لا یصح الاشتقاق لان الاشتقاق هو وجدان المناسبة فی اللفظ والمعنی
وههنا وان وجد المناسبة فی اللفظ لکنه لم یوجد فی المعنی لان معناهما ما یتکلم به ومعنی الکلم الجرح
فاجاب الشارح بقوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح محصل الجواب ان المناسبة فی المعنی اعم
من المطابقی والتضمنی والالتزامی وههنا وان لم یوجد الاولین لاکن وجد الالتزامی وهو التاثیر
لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح فان قلت تحقق المناسبة فی المعنی الالتزامی ایضا غیر مسلم لان المعنی
الالتزامی لهما هو التاثیر فی الحواس الباطنة ومعنی الالتزامی للکلم هو الالم فی البدن قلت المناسبة
وان لم یتحقق فی جمیع الکلمات لکنها متحققة فی بعض الکلمات وهی الکلمات السیئة لانها ایضا تفید الالم

تعریف الدور

الدور علی نوعین

marfat.com

تعریف الاشتقاق

فی البدن وفی هذا الجواب بحث من وجهین احدهما ان المناسبة انما تکون بین الکلم والکلام لا بین الکلم والکلمة لانها غیر مفیدة للتاثیر کما لا یخفی والثانی ان هذه المناسبة بعیدة عن الفهم لخفائها لانها مناسبة باعتبار بعض الافراد وهی الکلمات السیئة والاشتقاق یجری فی کل الافراد علی ان هذه المناسبة غیر لازمة مع ذالک البعض ایض لان التاثیر یختلف باختلاف الاشخاص لان کثیرا ما لا یؤثر الکلمات السیئة فی بعض الاشخاص فالتشبیه بقوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح عن غیر صحیح علی الاطلاق اجیب عن الاول ان تاثیر الکلمة وان لم یکن بذاتها لکن یکون بواسطة الکلام لکونها جزءا منه وعن الثانی ان التشبیه وان لم یصح باعتبار الاثر المعنوی لکن یصح باعتبار اثر انفسهما وهو القوة والشدة لان کل کلمة اذا اشتملت علی الکاف واللام والمیم فهی تنبئ عن القوة والشدة الا تری ان لفظ ملک والمالک والملک والملک یدل علی القوة والشدة لان الکاف من الحروف الشدیدیة واللام والمیم من الحروف المجهوریة واللازم معها القوة والشدة اعلم ان الاشتقاق فی فی اللغة پاره کردن وفی الاصطلاح ان تجد بین اللفظین تناسبا فی احد المدلولات الثلثة واشترکا فی جمیع الحروف الاصلیة مرتبا نحو ضرب من الضرب او غیر مرتب نحو جبذ من الجذب او اشترکا فی اکثر الحروف الاصلیة مع تقارب فی المخرج نحو نعق من النهق کذا فی الغفور وفی هذا التعریف بحث بوجوه الاول ان حمل ان تجد لا یصح علی الاشتقاق لانه صفة اللفظ وان تجد بتاویل المصدر بمعنی وجدان المناسبة صفة المتکلم فیلزم حمل صفة المتکلم ٢٠٢٠ ++++ ٢٠٢٠ علی صفة اللفظ وهو باطل والثانی انه علی هذا ینبغی ان یجری الاشتقاق بین الضارب والمضروب لصدق التعریف علیهما لانهما ایض وجدان المناسبة بین اللفظ والمعنی والامر لیس کذالک والثالث ان المناسبة مساویة من الجانبین فلم فلم یشتق الکلم من الکلمة والکلام لهذا المناسبة بعینه والرابع لم لم یشتق الکلام من الکلمة وبالعکس مع وجود المناسبة بینهما فی اللفظ وهو الحروف الاصلیة والمعنی وهو ما یتکلم به اجیب عن الاول ان وجدان المناسبة صفة المتکلم لکن لا نسلم ان الاشتقاق صفة اللفظ بل هو ایض صفة المتکلم لان معناه پاره کردن فیلزم حمل صفة المتکلم علی صفة المتکلم وما هو صفة اللفظ هو کون اللفظ مشتقا واین هذا من ذلک وعن الثانی ان الاشتقاق وجدان المناسبة بین اللفظ والمعنی بحیث یکون یرد احدهما الی الاخر بعد حذف الزوائد وههنا لیس کذلک لان ضارب بعد حذف الزوائد ..... لا یرد الی المضروب وبالعکس بل یرد الی الضرب وعن الثالث انهما مشتملان علی الزیادة من حیث الحروف و والسکنات ولا یکون هذا الاشتقاق الکثیر من القلیل وعن الرابع ان الاشتقاق یقتضی المغایرة بحسب المعنی ولا مغایرة بینهما لانهما باعتبار المعنی اللغوی مترادفان فان قلت هذا مخالف لما قال فی الغفور حیث قال فی احد المدلولات الثلثة لانه یعلم منه انه اذا کان المناسبة مطابقة فیصح الاشتقاق ایضا وایض ینتقض باشتقاق الجبذ من الجذب لانهما مترادفان قلت الاشتقاق لا یجری فی المترادفین اذا کانا متساویین فی الشهرة والغرابة کما فیما بین الکلمة والکلام واما اذا کان احدهما

marfat.com

مشهور والاخر غريبا فيصح اشتقاق الغريب من المشهور كما في الجبذ كذا في الزبدة **قوله** وقد عبر بعض الشعراء اى هذا التشبيه علاقة معتبرة ولهذا عبر بعض الشعراء **فانقلت** نقل عن الشيخ الكازروني ان قائل الشعر على ابن ابيطالب كرم الله تعالى وجهه فلا يصح اطلاق الشاعر عليه لانه ترك الادب **قلت** لعل الشارح لم يطلع على ذلك كذا في العصمة **قوله** عن بعض تاثيراتهما **فان قلت** لا يصح اضافة البعض الى التاثير لان التاثير لا يتجزى ومدخول البعض لا يكون الا مما يقبل التجزى **قلت** هذا التاثير مما يقبل التجزى لانه ذو جزئين احدهما فهم المعنى والاخر هو الالم في البدن ولو سلم فهو محمول على القلب اى عن تاثيرات بعض افرادهما وهى الكلمات السيئة **قوله** ماجرح اللسان فانه ذكر الجرح واراد منه تاثير اللسان مجازا والمجاز لا يكون بدون العلاقة فعلم ان التشبيه المذكور بينهما علاقة معتبرة فلذا يصح الاشتقاق **قوله** والكلم بكسر اللام انما قال هذا المقابلة قوله بتسكين اللام ولما كانت الكلمة مركبة من ثلثة اجزاء الالف واللام والكلم والتاء اشار الشارح الى بيان كل واحد منها بقوله والكلم الخ والغرض في بيان الجزء الاول اظهار الخلاف الواقع بين الجمهور والبعض والغرض في بيان الجزء الثاني والثالث دفع السوالات الاتية كما سنذكره انشاء الله تعالى **فانقلت** لم قدم بحث الكلم مع ان المقدم في لفظ الكلمة اللام **قلت** الكلم معروض واللام والتاء عارضتان والمعروض مقدم على العوارض طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ثم في الكلم مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انه جنس فاشار الشارح الى بيان مذهب الجمهور **بقوله** جنس لا جمع **فان قلت** ذكر قوله لا جمع مستدرك لانه اذا كان جنسا فلا يكون جمعا **قلت** ذكره لرد الصريح على مذهب البعض فانهم جعلوه جمعا لا جنسا **قوله** كتمر وتمرة **فان قلت** ذكر تمرة لا يخلو اما للتشبيه او لامر اخر فان كان الاول فالتشبيه حاصل بالجزء الاول وان كان الثاني فعليك البيان **قلت** ايراده للتشبيه لاكن الاول لتشبيه المذكور والثاني لتشبيه المحذوف تقديره ان الكلم بكسر اللام بدون التاء جنس كتمر والكلمة مع التاء فرده كتمرة **قوله** بدليل قوله تعالى اليه الى العرش يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا لقال طيبة او طيبات لان المفرد لا يقع صفة للجمع لعدم المطابقة بينهما وبدليل تصغيره بكليم بلا رد الى الاصل ولو كان جمعا لرد الى الاصل لان تصغير الجمع لا يصح لئلا يلزم اجتماع الفرعين الجمع والتصغير وبدليل وقوعه تميزا للعدد الاوسط نحو قرأت احد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تميزا للعدد الاوسط لان تميز العدد الاوسط لا يكون الا مفردا **فانقلت** الدليل لا يخلو اما لاثبات الجنسية او لنفي الجنسية لجواز ان يكون اسم الجمع وعلى الثاني بقي اصل المدعى بلا دليل وعلى الثالث لا يتم التقريب **قلت** انا نختار الشق الاول ونفي الجمعية يستلزم اثبات الجنسية لعدم القائل بالفصل ومذهب البعض انه جمع واشار الشارح الى بيان مذهب البعض بقوله وقيل جمع لا جنس حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا فلو كان جنسا لوقع على ما تحت الثلث ايضا لان الجنس يقع على القليل والكثير **قوله** والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم لان الصاعد الى محل الاجابة ليس الا البعض وهى الكلمة الحسنة وتصغيره كليمة لا كليم والتميز كلمة لا كلما والجواب ان الاطلاق على الثلث فصاعدا بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع ولا

marfat.com

حاجة الى تقدير البعض لان البعضية يعلم من توصيف الكلم بالطيب والتصغير والتميز مجرد التحكم فان قلت فليكن البعض ان يقول ان ما قال الجمهور تحكم فلا ترجيح ج قلت الترجيح ثابت باعتبار عدم وجدان الكلم من اوزان الجمع كذا قال مولنا عبد الغفور اعلم ان الالف واللام فى اللغة ال وفى الاصطلاح كلمة تحلى بها كلمة اخرى سواء كانت للتعريف او للتحسين او لامر اخر ومعنى التحسين التفخيم فى اللفظ والكتابة وهى على قسمين اسمى وحرفى فالاسمى ما تدخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وعلى الصفة المشبهة اختلافا وانما صار اسميا اذا دخل على اسمى الفاعل والمفعول لانها مؤلفة بكلمة الذى والتى وهما من الموصولات وهى قسم من الاسماء وانما خص الاسمى باسمى الفاعل والمفعول لان الاسمى مشابهة بالحرفى صورة فيقتضى ان يكون مدخولها مفردا صورة لان مدخول الحرفى لا يكون الا مفردا وفى المعنى موصولة فيقتضى ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وليست كلمة فى كلام العرب مفرد صورة وجملة معنى الا اسم الفاعل والمفعول لانهما ذو شبهين لانه ان نظر الى انهما لا يختلفان بالغيبة والخطاب والتكلم فيكون كالاسم الجامد لانهم قالوا هو ضارب انت ضارب انا ضارب كما قالوا هو زيد انت زيد انا زيد ولو كان كالفعل لاختلف بالضمائر وان نظر الى انه بتاويل الفعل لان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذى واسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الفعل فيكون كالجملة وانما كان بمعنى الفعل لان اسم الفاعل حامل للضمير كالفعل فان قلت فعلى هذا ينبغى ان يقال لاسم الفاعل جملة حقيقة لاستوائه مع الفعل فى تحمل الضمير قلت بينهما فرق لان النسبة فى الفعل الى ذات خارج عن مفهومه والنسبة فى اسم الفاعل الى ذاة داخل فى مفهومه فيكون مفردا فان قلت فعلى هذا ينبغى ان يكون المصدر مع الفاعل جملة حقيقة لان الذات غير داخل فيه قلت كما ان الذات غير داخلة فيه فكذا النسبة غير داخلة فيه فلا يكون كالفعل لان النسبة داخلة فى الفعل واما فى الصفة المشبهة فقال بعضهم انه اسمى حملا على اسم الفاعل لمشابهتهما له فى الاشتقاق والقيام والافراد والتثنية والجمع وقال بعضهم انه حرفى لان اسم الفاعل يدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت ففيها منافاة فيشبه الجوامد وفى الجوامد حرفى فكذا فى الصفة المشبهة ثم الحرفى هى التى دخلت على غير اسم الفاعل والمفعول وهى على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هى التى لا يتغير المعنى بسقوطها كما فى قول على كرم الله وجهه شعر ولقد امر على اللئيم يسبنى ؛ فمضيت ثمه وقلت لا يعنينى ؛ فاللام فى اللئيم زائدة والا فيكون معرفة فلا يصح توصيفه بقوله يسبنى لانه جملة وتوصيف الجملة بالمعرفة لا يصح فان قلت فليكن قوله يسبنى حالا منه قلت ان زيادة اللام على تقدير جعل يسبنى صفة لا مطلقا فان قلت فعلى هذا يكون المثال مترددا فلا بد له من مثال يقينى قلت المثال اليقينى قول العرب جاءنى الرجل عالم بدون اللام فى الصفة ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم واللازم على نوعين عوضى

مؤلفة

له قوله اخرى لكونها عوضا عن المضاف اليه ۱۲ م ۲ه واما فى الصفة الخ اى الالف واللام الداخلة فى الصفة ۱۲ م

marfat.com

وغیر عوضی فمثال الزائد اللازم العوضی کما فی لفظ الله اما کونه زائدة فلان التعریف قد حصل بالعلمیة واما کونه لازما فلاحاطة العلمیة واما کونها عوضا فلانها عوض عن الهمزة المحذوفة لانه فی الاصل الاه فحذفت الهمزة وعوض عنه اللام ثم ادغم اللام فصار الله ومثال الزائد اللازم الغیر العوضی کما فی النجم والصعق والثریا اما کونها زائدة فلان التعریف قد حصل بالعلمیة واما کونها لازما فلاحاطة العلمیة واما کونها غیر عوض فلعدم کونها عوضا عن الشئ وکذلک غیر اللازم علی نوعین عوضی وغیر عوضی فمثال الزائد الغیر اللازم العوضی کما فی یا الناس اما کونها زائد ------ لان التعریف قد حصل بحرف النداء واما کونها غیر لازم فلعدم احاطة العلمیة بها واما کونها عوضا فلانها عوض عن الهمزة المحذوفة لانه فی الاصل اناس فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها فصار الناس ومثال الزائد الغیر اللازم الغیر العوضی کما فی قول الشاعر ؎ فیا الغلامان الذان فرا ؛ ایاکما ان تکسبان شرا ؛ اما کونها زائدة فلان التعریف قد حصل بحرف النداء واما کونها غیر لازم فلعدم احاطة العلمیة بها واما کونها غیر عوض فلانها لم یعوض عن شئ واما غیر الزائد فهو علی اربعة اقسام جنسی واستغراقی وعهد خارجی وعهد ذهنی وجه الحصر ان اللام انما یکون للاشارة الی مفهوم مدخولها فان کان اشارة الی مفهوم المدخول من حیث هو هو فهو لام الجنس وان کان اشارة الی مفهوم المدخول باعتبار تحققه فی ضمن جمیع الافراد فهو لام الاستغراق وان کان اشارة الی مفهوم المدخول باعتبار تحققه فی ضمن فرد معین فهو لام العهد الخارجی وان کان اشارة الی مفهوم المدخول باعتبار تحققه فی ضمن الفرد الغیر المعین فهو لام العهد الذهنی فالجنسی هو الذی یشیر بها الی حقیقة الشئ من حیث هو هو مع قطع النظر عن ملاحظة الافراد نحو الرجل خیر من المرأة فاللام فی الرجل جنسی لانه یشیر بها الی حقیقة الرجل فقط وهو مذکر من بنی آدم یتجاوز عن حد الصغر الی حد الکبر من غیر ملاحظة الفرد او الافراد **فان قلت** هذا الحد لا یصدق علی آدم علیه السلام لانه کبیر من الابتداء **قلت** بنی التعریف علی الاعم الاغلب لا علی الشاذ والنادر **فان قلت** لم لا یجوز ان یکون استغراقیا[2] او عهدیا خارجیا او عهدا ذهنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منها لانه لو کان استغراقیا لزم الکذب لان کثیرا من افراد النساء خیر من افراد الرجل ولا یجوز ان یکون للعهد الخارجی لانه لا یناسب المقام لان المقصود من هذا القول مدح الرجل ولا یجوز ان یکون عهدا ذهنیا لانه یستلزم تنکیر المبتدأ لان قوله الرجل مبتدأ والاستغراقی[3] هو الذی یشار به الی حقیقة الشئ مع ملاحظة جمیع الافراد نحو قوله تعالی ان الانسان لفی خسر فاللام --- فی الانسان للاستغراق لانه یشار بها الی حقیقة الانسان وهو حیوان ناطق مع ملاحظة جمیع الافراد **فان قلت** لم لا یجوز ان یکون جنسیا[4] او عهدا خارجیا او عهدا ذهنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منها لانه لو کان جنسیا لا یصح الحکم علیه بالخسران ؛

---

[1] قوله والاعلام لا تتغیر ۱۲ [2] قوله ان یکون استغراقیا الخ ای الالف واللام فی الرجل خیر من المرءة وهذا خلاف الواقع لان کثیرا من النساء خیر من الرجال کذا قیل ؎ نه هر زن زن ست ونه هر مرد مرد ؛ خدا پنج انگشت یکسان نکرد ؛ وکذا قیل ؎ فاطمه هم امهات المؤمنین ؛ فضل میدانند بر مردان چنین ؛ ۱۲ [3] والاستغراقی آه عطف علی قوله فالجنسی ۱۲ [4] لا یجوز ان یکون آه ای الالف واللام فی قوله ان الانسان لفی خسر ۱۲ رب اغفر لی ۱۲

marfat.com

لان الخسران لا یصدر عن الحقیقة الخالصة بدون ملاحظة الافراد ولا یجوز ان یکون للعهد الخارجی والذهنی لانه لو کان للعهد الخارجی والذهنی لا یصح الاستثناء بقوله الا الذین امنوا لان الاستثناء یقتضی عموم المستثنی منه وایضا لو کان للعهد الذهنی یلزم تنکیر المبتداء لان اسم ان فی الاصل مبتدا والعهد الخارجی هو الذی یشار به الی حقیقة الشئ مع ملاحظة فرد معین معلوم بین المتکلم والمخاطب فی الخارج نحو قوله تعالی فَعَصٰی فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ فان اللام فی الرسول للعهد الخارجی لانه یشیر به الی حقیقة الرسول وهو انسان بعثه الله تعالی الی الخلق للتبلیغ مع ملاحظة فرد معین معلوم بین المتکلم وهو الله تعالی والمخاطب وهو النبی علیه السلام **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون جنسیا او استغراقیا او عهدا ذهنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منها لانه لو کان جنسیا یابی عنه عصیان فرعون لان عصیان فرعون انما یتصور من الفرد المعین لا من الماهیة الخالصة ولا یجوز ان یکون استغراقیا اذ لا یمکن عصیان فرعون عن جمیع افراد الرسول لعدم وجودهم فی زمانه ولا یجوز ان یکون عهدا ذهنیا لان عصیان فرعون من موسی علیه السلام وهو معلوم بین المتکلم والمخاطب فی القصص موجود فی الخارج والعهد الذهنی هو الذی یشار به الی حقیقة الشئ مع ملاحظة فرد معین معلوم فی ذهن المتکلم نحو قوله تعالی حکایة عن حال یعقوب انی اخاف ان یاکله الذئب فان اللام فی الذئب ذهنی لانه یشار به الی حقیقة الذئب وهو حیوان مفترس مع ملاحظة فرد معین معلوم فی ذهن المتکلم وهو یعقوب علیه السلام **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون جنسیا او استغراقیا او عهدا خارجیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منها لانه لو کان جنسیا لزم الحکم بالاکل من الماهیة الخالصة والاکل انما یتصور من الفرد لا من الماهیة الخالصة ولا یجوز ان یکون استغراقیا لانه لو کان استغراقیا لزم الحکم باجتماع جمیع افراد الذئب علی اکل شخص واحد وهو محال بالبداهة ولا یجوز ان یکون عهدا خارجیا لانه لو کان عهدا خارجیا یلزم الحکم بالاکل من الفرد المعین المعلوم فی الخارج وهو محال لان الله تعالی حرم لحوم الانبیاء علی کل احد **قوله** واللام فیها للجنس والتاء للوحدة **فان قلت** ما للشارح انه ذکر قوله فیها فی قوله واللام فیها للجنس ولم یذکر فی قوله والتاء للوحدة بان یقول والتاء فیها للوحدة **قلت** انما ذکر فی قوله واللام فیها للجنس للتعین لانه لو قال واللام للجنس لم یعلم ان المراد لام الکلمة او لام الکلم بخلاف التاء فانها متعین للکلمة فلا حاجة الی قوله فیها للتعین وهذا جواب سوال وهو ان اللام فی قوله الکلمة لا یخلو اما اسمیة او حرفیة لا سبیل الی الاول لان الکلمة لیست باسمی الفاعل والمفعول وان کانت حرفیة فهی اما زائدة او غیر زائدة لا سبیل الی الاول لانه یلزم علی هذا تنکیر المبتدأ وان کانت غیر زائدة فهی علی اربعة اقسام لا سبیل الی الجنسی لانها للماهیة من حیث هی هی والتاء للفرد فیتنافیان ولا الی الاستغراقی لانها یستلزم الکثرة والتاء للوحدة ولا الی العهد الخارجی لانه لیس ههنا کلمة معینة حتی یشار بها الیها ولا الی العهد الذهنی

لانها فی قوة التنکیر فیلزم تنکیر المبتدأ وذا باطل فاجاب الشارح بقوله واللام فیها للجنس محصل الجواب ان اللام فیها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات بینهما لانه یصح توصیف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس لانه یقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس **وفیه بحث** من وجهین الاول ان اتصاف الجنس بالوحدة انما هو بالوحدة الجنسیة ومدلول التاء الوحدة الفردیة والثانی انه کیف یصح قوله هذا الجنس واحد فی مثال التوصیف لانه مبتدأ وخبر لا صفة وموصوف **اجیب** عن الاول انه لما نقلت الکلمة من المعنی اللغوی وهو ما یتکلم به الی المعنی الاصطلاحی نقلت الوحدة الفردیة الی الوحدة الجنسیة ایضا **فان قلت** فعلی هذا یلزم ان لا یکون نسبة الکلمة الی الکلم کنسبة التمرة الی التمر لان الوحدة فیها فردیة **قلت** التشبیه فی نفس الوحدة ولا شك ان نفس الوحدة موجودة فیهما وعن الثانی ان المراد من الاتصاف التصادق فلا اشکال **او نقول** ان الفرق بین المبتدأ والخبر وبین الصفة والموصوف لیس الا باعتبار قبل العلم او بعد العلم بناء علی ما قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف **قوله** ویمکن حملها علی العهد الخارجی جواب ثان عن الاعتراض المذکور محصل الجواب ان التاء للوحدة ولا نسلم ان اللام للجنس حتی یلزم المنافاة بینهما بل اللام للعهد الخارجی **قوله** بارادة الکلمة المذکورة علی السنة النحاة جواب سوال وهو ان الشرط فی العهد الخارجی سبق ذکر المعهود والکلمة الجاریة علی السنة النحاة لیست بمذکورة سابقا محصل الجواب انه لا یشترط فی العهد الخارجی سبق ذکر المعهود بل الشرط فیه العلم بالمعهود وهو حاصل لان المعهود المعرف ههنا الکلمة النحویة المبحوثة عنها فی العلم النحو المذکورة علی السنة النحاة بالبحث عنها بالفاعلیة والمفعولیة والاضافة وغیرها علی ما بین فی علم النحو فالمعنی الکلمة التی هی مصطلح النحاة ومبحوثة عنها فی علم النحو لفظ **فان قلت** ما القرینة علی ان المراد هذه الکلمة لا غیرها **قلت** القرینة علیه ان العالم نحوی والمتعلم نحوی والکتاب مصنف فی النحو **فان قلت** العهد الخارجی لا یصح من وجه اخر وهو انه یستلزم تعریف الفرد والتعریف لا یکون الا للجنس بالجنس وایضا یلزم تعریف الاخص بالاعم **قلت** التعریف للماهیة التی هی فی ضمن الفرد **فان قلت** ما للشارح انه عبر عن هذا التوجیه بیمکن مع انه یدل علی الضعف **قلت** هضما لنفسه لان هذا التوجیه منقول عن الشارح فقط بخلاف الاول فانه منقول عن الشارحین السابقین ومشهور فیما بینهم ولا یصح ان یکون اللام فیها للعهد الذهنی لانه فی قوة التنکیر **وفیه بحث** لان جعل العهد الذهنی فی قوة التنکیر دون الجنسی تحکم لانه لو نظر الی الذهن فکلاهما معلومان ولو نظر الی الخارج فکلاهما غیر معلومین لان الماهیة معلومة فی الذهن معدومة فی الخارج **اجیب** عنه ان الماهیة وان کانت معدومة[1] فی الخارج لکن تحققها فی الخارج فی ضمن الافراد بخلاف الذهنی لانها لا یمکن تحققها فی الخارج لا بالذات ولا فی ضمن الافراد لانها موضوعة

[1] معدومة ای ان الماهیة امر ذهنی لا وجود لها فی الخارج بل تدرك فی الذهن ۱۲ نقیب احمد غفر له الدیوبندی ۱۲

marfat.com

لفرد معین فی الذهن دون الخارج **فان قلت** هذا مخالف لما ذکر فی بحث المعرفة والنکرة لانه قال الشارح ثم العهد مطلقا من المعارف **قلت** المراد من العهد المذکور فی قول الشارح العهد الخارجی ذکر المطلق واراد منه المقید **قوله** اللفظ فی اللغة ای الرمی المطلق سواء کان من الفم او من غیره وقد جاء بمعنی الرمی من الفم او بمعنی التکلم **قوله** یقال اکلت التمرة ولفظت النواة جواب سوال وهو انه ما القرینة علی ان المراد من اللفظ الرمی محصل الجواب ان القرینة علیه قول العرب اکلت التمرة ولفظت النواة **قوله** ای رمیتها جواب سوال وهو ان المثال لا یطابق الممثل لان الممثل الرمی المطلق والمفهوم من المثال رمی الفم بقرینة الاکل فاجاب الشارح بقوله ای رمیتها محصل الجواب ان المراد من لفظت الرمی المطلق والاکل لا یکون قرینة علیه لان من عادة العرب وقت اکل التمرة ان یخرج النواة بالید من التمرة او الفم ثم یلقونه فلا یدل الاکل علی الرمی من الفم وههنا نظر فی الاعتراض والجواب اما فی الاعتراض فلان المثال لیس الا جزء الممثل ورمی الفم لیس الا جزءا من الرمی المطلق فمن این قلت المثال لا یطابق الممثل واما فی الجواب فهو ان قول الش ای رمیتها افاد عین ما افاد قوله لفظت النواة فکیف یکون جوابا عن السوال بل دفع السوال بقوله والاکل لا یکون قرینة علیه لان من عادة العرب الخ وذلک غیر مذکور فی الشرح **اجیب** عن الاول ان اللفظ فی اللغة علی معان ثلثة الرمی المطلق ورمی الفم والتکلم ومختار الشارح المعنی الاول فقال المعترض المثال لا یطابق الممثل لان مختار الشارح ان الممثل الرمی المطلق والمثال لا یدل علی ما هو المختار عنده بل یدل علی المعنی الثانی وهو الرمی من الفم بقرینة الاکل وهو غیر مختار عنده فلا بد ان یأتی بمثال مطابق لما هو المختار عنده وهو الرمی المطلق فورد الاعتراض المذکور علیه لان بین العام والخاص مغایرة بالذات وعن الثانی ان اعتراض السائل مرکب من جزئین احدهما ان معنی لفظت رمی الفم والثانی بقرینة الاکل وجواب الشارح یمنع المقدمتین ای لا نسلم ان معنی لفظت رمی الفم بل الرمی المطلق حیث قال ای رمیتها مطلقا ولا یکون الاکل قرینة علیه بقرینة عادة العرب فمنع الجزء الاول مذکور فی عبارة الشارح واما منع الجزء الثانی فغیر مذکور فی قول الشارح وهذا غیر قبیح عند الشارحین **فان قلت** لما کان اللفظ فی اللغة علی معان فلم اختار الشارح المعنی الاول **قلت** لو کان موضوعا لواحد من المعنیین الاخیرین یکون استعماله فی الرمی المطلق علی سبیل الاشتراک والمجاز وکلاهما خلاف الاصل اما اذا کان موضوعا للرمی المطلق فان استعماله فیهما علی سبیل الحقیقة من قبیل استعمال المطلق فی الافراد **فان قلت** استعمال المطلق فی الافراد لیس الا استعمال المطلق فی المقید وهذا ایضا مجاز صرح به المولی یعقوب

له بان المثال لا یطابق الممثل لان الممثل الرمی وهو عام والمثال لرمی الفم وهو خاص وبین العام والخاص تغایر بالذات

منه رحمة الله تعالی علیه الهی احدی صمدی من عندک مددی

هزاران رحمت حق بر کسی باد ؛ که کاتب را بالحمدی کند یاد

marfat.com

قلت هذا مذهب البعض و اما عند الاکثرین فلیس هذا حقیقة قاصرة صرح به المحقق الدوانی قوله ثم نقل جواب سوال وهو ان الکلمة مبتدا و لفظ خبره والخبر محمول علی المبتداء وههنا لا یصح الحمل لانه یلزم حمل صرف الوصف علی الذات فلجاب الشارح بقوله ثم نقل الخ محصل الجواب ان المحل لا یصح اذا کان اللفظ بالمعنی اللغوی و هو الرمی المطلق و ههنا انتقل من المعنی اللغوی الی المعنی الاصطلاحی اعنی ما یتلفظ به الانسان فصار من قبیل المشتق علی الذات قوله ابتدا او بعد جعله الخ جواب سوال و هو ان النقل علی قسمین ابتدائی و ثنوی فهذا النقل من ای قبیل محصل الجواب ان فی هذا النقل خلاف فقال بعضهم انه ابتداء ای من غیر تاویل له بالملفوظ فیکون من قبیل تسمیة المسبب باسم السبب لان الرمی سبب لما یتلفظ به الانسان و انما نقل ابتداء لتحرز اعن مؤنة تعدد النقل المستلزم للثقل وقال بعضهم انه نقل بعد جعله بمعنی الملفوظ فیکون من قبیل تسمیة الخاص باسم العام لان مطلق الملفوظ عام و ملفوظ الانسان خاص و انما نقل بعد جعله بمعنی الملفوظ لیحصل قرب العلاقة لان بین الخاص والعام قرب العلاقة لان العام یصدق علی الخاص اذ یقال الانسان حیوان دون العکس والسبب لا یصدق علی المسبب اذ لا یقال الصلوة وقت فان قلت ما السر فی ان حمل العام علی الخاص یصح و بالعکس لا یصح اذ یصح ان یقال الانسان حیوان ولا یصح ان یقال الحیوان انسان قلت السر فیه ان الحمل یفید حصر المسند الیه فی المسند والحصر یستقیم فی الاول دون الثانی قوله الی ما یتلفظ به الانسان وفی هذا التعریف بحث من وجوه الاول ان هذا التعریف مستلزم الدور لان معرفة اللفظ موقوف علی معرفة ما یتلفظ لتوقف معرفة الحد وعلی معرفة الحد و معرفة ما یتلفظ موقوف علی معرفة اللفظ اما لانه مبداء ما یتلفظ فیکون جزء منه والکل موقوف علی الجزء واما لانه محدد ویتلفظ مزید و معرفة المزید موقوف علی معرفة المجرد والثانی ان هذا التعریف یصدق علی الانسان لانه ایضا یتلفظ به الانسان والثالث ان الحرکات والحروف الاعرابیة لا یخلو اما ان یکون لفظا او لا فعلی الاول ینبغی ان یکون زائدا من المرکبات فلا یکون اسما مع انه اسم بالاتفاق وعلی الثانی ان لا یکون التعریف مانعا لانه دخل فیه الاعراب اجیب عن الاول ان الجهة مغیرة من حیث الاصطلاح واللغة وعن الثانی ان الباء للتعدیة لا للاستعانة ای ما یتلفظ به الانسان او نقول ان الباء بمعنی علی وعن الثالث انها لیست بلفظ واخراجها عن التعریف بقید الاستقلال ای ما یتلفظ به الانسان بالاستقلال والتلفظ بالحرکات والحروف الاعرابیة لیست بالاستقلال او نقول انما لفظ ولا یکون زائدا من المرکبات لان المرکب ما یکون اجزاؤه مرتبا فی السمع ولیس بین الاسم والاعراب ترتب فی السمع بل یقع کلواحد منهما فی السمع معا ثم فی قوله واخراجها عن التعریف بقید الاستقلال نظر من وجوه الاول ان بقید الاستقلال خرجت الحرکات الاعرابیة عن التعریف دون الحروف الاعرابیة لانها مستقلة

marfat.com

فی التلفظ والثانی ان یقید الاستقلال خرجت التنوین عن التعریف لانہا ایضا غیر مستقلة فی التلفظ کما دل علیہ تعریفہ مع انہ لفظ والثالث ان یقید الاستقلال خرجت عن التعریف الضمائر المتصلة لانہا ایضا غیر مستقلة فی التلفظ کما دل علیہ تعریفہ مع انہا لفظ اجیب عن الاول ان الحروف محمولة علی الحرکات وعن الثانی ان الاستقلال اعم من ان یکون بشخصہ او بنوعہ فنوع التنوین یتلفظ بہ بالاستقلال لانہا من نوع الحرف وہو مستقل فی التلفظ وعن الثالث ان الاستقلال اعم من ان یکون بنفسہ او بمرادفہ ومرادف المتصل ہو المنفصل وہو مستقل بالتلفظ **قولہ** حقیقة او حکما جواب سوال وہو ان التعریف غیر جامع لان الضمیر المستتر لفظ ولہذا یجری علیہ احکام اللفظ مع انہ لا یتلفظ بہ الانسان فاجاب الشارح بقولہ حقیقة او حکما **قولہ** مہملا کان او موضوعا جواب سوال وہو ان اخذ الوضع فی التعریف مستدرک لخروج المہمل بقید اللفظ لان المتبادر من اللفظ الموضوع فاجاب الشارح بقولہ مہملا کان او موضوعا **قولہ** مفردا کان او مرکبا جواب سوال وہو ان اخذ الافراد فی التعریف مستدرک لخروج المرکبات عن التعریف باللفظ لان المتبادر من اللفظ ہو اللفظ المفرد فاجاب الشارح بقولہ مفردا کان او مرکبا **فان قلت** لم قدم المہمل علی الموضوع مع انہ اشرف **قلت** لیدل علی انہ المقصد بالدخول فی التعریف من ہذا التعمیم **فان قلت** فعلی ہذا ینبغی ان یقدم حکما لانہ مقدم ایضا بالدخول من ہذا التعمیم **قلت** ان فی حکما نظرا الی الاشرفیة وفی مہملا نظرا الی المقدم والوجہان جائزان اعلم ان الظاہر ان تلک التعمیمات الثلثة فی ما الموصولة وفیما یتلفظ ولا یبعد ان یجعل التعمیم الثانی اعنی قولہ مہملا کان او موضوعا لما یتلفظ بہ الانسان حقیقة اذ الملفوظ الحکمی لا یکون مہملا ویجعل التعمیم الثالث بالنسبة الی اللفظ الموضوع اذ المہمل لا یتصف بالافراد والترکیب **فان قلت** لم خالف الشارح من العبارة المشہورة بین الجمہور وہی مہملا کان او مستعملا **قلت** لئلا یلزم الواسطة بینہما بان یکون موضوعا ولم یکن مستعملا کاسماء الاشارة موضوعة لمفہوم کلی ولا یستعمل الا فی الجزئیات **فان قلت** فعلی ہذا لا یصح عبارة القوم **قلت** المراد من المستعمل فی عبارة القوم ہو الموضوع فلا یلزم الواسطة او المراد من المستعمل ما یصح استعمالہ **قولہ** واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی نحو زید ضرب ہذا شروع فی تفسیر اللفظ الحقیقی والحکمی وترک تفسیر المہمل والموضوع والمفرد والمرکب لظہورہا **فان قلت** لم ترک الشارح مثال الحرف **قلت** اکتفی الشارح بکاف التمثیل والواو العاطفة لانہما حرفان **او نقول** انہ لیس مقام الشرح فی استیفاء جمیع اقسام الکلمة حتی یجب علیہ ذکر مثال الحروف ایضا بل مقصودہ ذکر مثال اللفظ الحقیقی والحکمی **فان قلت** فعلی ہذا ینبغی ان لا یذکر زید ایضا لان ضرب کاف لہما لان لفظ ضرب مثال اللفظ الحقیقی والمستتر فیہ مثال اللفظ الحکمی **قلت** فی الجواب لابد من ذکر لفظ زید لیکون ہو مرجعا للضمیر **فان قلت** فی الاعتراض الحکمی علم من قولہ وضرب

لہ قولہ تلک التعمیمات المذکورة ای المذکورة فی الشرح من قولہ وحقیقة ۱۲ منہ عفی عنہ الرحیم

لان المستتر فیه حکمی فما الحاجة الی قوله فی زید ضرب **قلت** ان قوله فی زید ضرب ظرف لمجموع[1]

قوله واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی لا للثانی فقط فلا یکون ذکره عبثا **قوله** اذ لیس من مقولة الحرف والصوت **جواب** سوال وهو ان المنوی من ای جهة لیس من الالفاظ الحقیقیة **فاجاب** الشارح بقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت محصل الجواب ان اللفظ الحقیقی ما هو من مقولة الحرف والصوت والمنوی لیس من مقولة الحرف والصوت فلا یکون لفظ حقیقی **فان قلت** ان ذکر الصوت بعد الحرف مستدرک لان الحرف قسم الکلمة وهی قسم اللفظ والصوت لازم مع اللفظ فلما لم یکن من مقولة الحرف لم یکن من مقولة الصوت **قلت** ذکر الاعم بعد الاخص جائز دون العکس **قوله** اصلا ای فی وقت من الاوقات بخلاف المحذوف لانه قد یتلفظ به فی بعض الاحیان کما سیأتی او **نقول** معنی قوله اصلا ای لا عقلا ولا نقلا ولفظ المقول فی قوله لیس من مقولة الحرف والصوت عبارة عن المحمول علیه یعنی لا یصح علی المنوی حمل الحرف والصوت اذ لا یقال المنوی حرف او صوت بخلاف اللفظ الحقیقی فانه یقال اللفظ الحقیقی حرف او صوت واعلم ان المدعی مرکب من جزئین احدهما ان المنوی لیس لفظ حقیقی والآخر ان المنوی لفظ حکمی فقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت دلیل للمدعی الاول وقوله واجروا علیه احکام اللفظ دلیل للمدعی الثانی **قوله** ولم یوضع له لفظ جواب سوال وهو انا لا نسلم انه لیس من مقولة الحرف والصوت لانهم قالوا ان المنوی فی زید ضرب هو وفی اضرب ولا تضرب انت فاجاب الشارح بقوله ولم یوضع له لفظ محصل الجواب ان لفظ هو وانت لیس موضوع للمنوی بل هما ضمیران آخران **قوله** وانما عبروا عنه باستعارة الخ **جواب** سوال وهو انه اذا لم یوضع له لفظ فلم عبروا عنه بلفظ هو وانت فاجاب الشارح بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له محصل الجواب ان التعبیر عنه بهو وانت بطریق الاستعارة لا بطریق الوضع **فان قلت** لا نسلم انه لم یوضع له لفظ لانه یقال له المستتر والمنوی فیکون له لفظ کما لا یخفی **قلت** المراد من اللفظ لفظ خاص به والمستتر لا یختص بالمنوی بل یطلق علی المستور مطلقا وکذا المنوی **قوله** واجروا علیه احکام اللفظ[2] لما کان المدعی مرکبا من جزئین احدهما ان المنوی لیس بلفظ حقیقی والآخر ان المنوی لفظ حکمی فلما اثبت الجزء الاول بقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت اراد ان یثبت الجزء الثانی بقوله واجروا علیه احکام اللفظ فکانه جواب سوال وهو ان المنوی لما لم یکن لفظ حقیقی فبای وجه یقال له لفظ حکمی اذ لا یلزم من انتفاء اللفظ الحقیقی اثبات اللفظ الحکمی فاجاب الشارح بقوله واجروا علیه احکام اللفظ الحقیقی وکلما یجری علیه احکام الغیر فله حکم الغیر **قوله** فکان لفظا حکما تفریع علی قوله واجروا علیه الخ **وقوله** لا حقیقة تفریع علی قوله لیس من مقولة الحرف والصوت **فان قلت** لم لم یأت الشارح باللف والنشر المرتب بان یقال فلا یکون لفظا حقیقة بل حکما **قلت** انما لم یأت

---

[1] تقدیره واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب فلا یکون ذکره عبثا ۱۲ منه رحمة الله تعالی

[2] من کونه مسندا الیه ومعطوفا علیه ومؤکدا وکلما جمعت فی قوله تعالی یا آدم اسکن انت وزوجک الجنة ۱۲ منه

marfat.com

الشارح باللف والنشر المرتب لان قوله فكان لفظا حكما وجودی وقوله لاحقيقة عدمی والوجود اشرف بالنسبة الی العدم لان الوجود صفة الباری والعدم صفة الشریك ولا شك ان صفة الباری اشرف من صفة الشریك وایضا فیه قرب بعض النتیجة الی الدلیل وایضا الحكمی مقصود والمقصود مقدم **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یقدم دلیل هذا الجزء ایضا علی دلیل الجزء الاول بان یقال واجروا علیه احكام اللفظ ولیس من مقولة الحرف والصوت الخ **قلت** الدلیل غیر مقصود فقدم غیر المقصود فی موضع غیر المقصود والمدعی مقصود فقدم المقصود فی موضع المقصود **قوله** والمحذوف لفظ حقیقة جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المنوی فی عدم التلفظ والثبوتة فی النیة فمن این حكم فی الاول بالحقیقی وفی الثانی بالحكمی فاجاب الشارح بقوله والمحذوف الخ ومحصل الجواب ان المحذوف لیس كالمنوی لانه یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان بخلاف المنوی فانه لایتلفظ به اصلا فافترقا وایضا فیه رد علی المصنف حیث قال فی الایضاح ان المنوی من قبیل المحذوف یعنی لافرق بینهما لكن عبر عن المحذوف الذی هو الفاعل بالمنوی صونا للسان عن حذف الفاعل ولما كان هذا غیر مرضی للشارح فرد علیه بقوله والمحذوف لفظ حقیقة وحاصل الرد ان المنوی لیس من قبیل المحذوف لانه یتلفظ الانسان فی بعض الاحیان بخلاف المنوی فانه لایتلفظ به اصلا ای فی حین من الاحیان **فان قلت** هذا الجواب انما یستقیم فی المحذوف الجائزی دون الواجبی لانه لایتصور به التلفظ فی وقت من الاوقات كالمنوی **قلت** المحذوف بالحذف الواجبی علی تقدیر وجوده فی الخارج یتلفظ به الانسان **فان قلت** فعلی هذا المنوی ایضا قد یتلفظ به علی تقدیر وجوده فی الخارج **قلت** لایصح تقدیر وجوده فی الخارج لانه لیس له لفظ موضوع فبای شیئ عبر عنه فی الخارج اعلم ان الفرض علی نوعین فرض ممتنع بالاضافة وهو جائز والثانی فرض ممتنع بالتوصیف وهو غیر جائز والمحذوف من قبیل الاول والمنوی من قبیل الثانی **فان قلت** ان المنوی من حیث انه منوی مغایر من البارز من حیث انه البارز فلذا لایكون هو واسم حقیقة فیه بل مستعارا له فكذا المحذوف من حیث المحذوف مغایر من المنطوق من حیث المنطوق فلذا لایكون القریة فی قوله تعالی واسئل القریة بعد التكلم به لایكون عین المحذوف بل مستعارا له ففرق الشارح بینهما لا یكون صحیحا **قلت** ان جعل المنوی من قبیل الحكمی والمحذوف من قبیل الحقیقة بناء علی مجرد اصطلاح النحویین والا فمناقشة فی الاصطلاحات كجعل الناطق ذاتی الانسان والضاحك من العرضی بناء علی مجرد اصطلاح المنطقیین **قوله** لانه قد یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان **فان قلت** ان لفظ قد یفید ما یفید قوله بعض الاحیان لانهما للتقلیل فیكون احدهما مستدركا **قلنا** ان قد لتقلیل المفعول ای یتلفظ الانسان ببعض المحذوف او لتقلیل الفاعل ای یتلفظ به بعض الانسان

سلہ المنوی صیغۃ اسم مفعول من نوی ینوی کرمی یرمی بمعنے نیت کردہ شدہ ۱۲ اللّٰھم ثبّت علینا قبل الموت ط برحمتک یا ارحم الراحمین ط بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی

marfat.com

فلا یکون احدهما مستدرکا **قوله** وکلمات الله تعالیٰ داخلة فیه جواب سوال وهو ان اللفظ یناسب بالفهم ولذا لا یقال لفظ الله بل یقال کلمة الله فیکون تعریف الکلمة باللفظ تعریف الاعم بالاخص وایضا ان قید الانسان فی تعریف اللفظ لا یصح لانه مخرج لکلمات الله تعالیٰ وکلمات الملئکة والجن محصل الجواب ان کلمات الله تعالیٰ داخلة فیه لانها مما یتلفظ به الانسان **فان قلت** ان تلفظ الانسان انما یتحقق فیمن له علم بالقرآن واذا لم یکن له علم بالقرآن فکیف یتلفظ به **قلت** معناه من شانه ان یتلفظ به الانسان او یمکن ان یتلفظ به الانسان **او نقول** لیس المراد من التلفظ تلفظ جمیع افراد الانسان بل المراد البعض **فان قلت** ان کلمات الله تعالیٰ اذا کانت الفاظا وداخله فی اللفظ فما الفائدة فی ذکر الانسان مع انه مهم لاخراجهما **قلت** ان ذکر الانسان للاشارة الی ان لفظیة جمیع الکلمات باعتبار تلفظ الانسان ولهذا یقال کلمات الله تعالیٰ ولا یقال الفاظ الله تعالیٰ **فان قلت** ان ما یتلفظ به الانسان مغائر بالشخص مما یتکلم به الحق سبحانه وتعالیٰ لاختلاف المحل وتعدده **قلت** هذا دقیق فلسفی غیر ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عند الادباء کاختلاف المکان فی شخص واحد وهو لا یغیر الشیئ فکذا هذا فان زیدا فی السوق هو بعینه زید فی المسجد وبالعکس **فان قلت** ان اعتذار الشارح من کلمات الله تعالیٰ لا یخلو اما من التی نزلت الینا ومکتوبة فی القرآن او من الکلمات التی هی قائمة بذات الله تعالیٰ او من الکلمات التی هی فی علم الله تعالیٰ او من کلمات التی اظهرها الله تعالیٰ علی لسان غیر العقلاء فعلی الاول لا حاجة الی الاعتذار لانها من المعلوم انها تجری علی لسان الانسان فتکون من الفاظ الانسان وان کان الثانی والثالث فهی غیر موجودة لان الکلمات التی هی قائمة بذات الله تعالیٰ والکلمات التی هی فی علم الله تعالیٰ هی المعانی دون الالفاظ وان کان الرابع فهی لیست من مبحث النحوی **قلت** الکلام مراد لانه مقام التعریف وهو یقتضی الجمعیة والشمول لانها من شانها ان یتلفظ به الانسان او یمکن ان یتلفظ به الانسان وان لم یکن من مبحث النحوی **قوله** والدوال الاربع وهی الخطوط والعقود الخ هذا رد علی المنتهی وصاحب المتوسط حیث جعلا اللفظ فی تعریف الکلمة قید الاخراج الدوال الاربع فرد الشارح علیه بقوله غیر داخلة فی اللفظ وجه الرد ان الخروج یقتضی سبق الدخول ولا دخول ههنا **فان قلت** الرد غیر صحیح لجواز ان یکون مراده الاحتراز عن الدخول لا الاخراج بعد الدخول **قلت** للمناسب بالجنس الشمول لا الاحتراز **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون الجزء الاول مقدارا فی التعریف ای الکلمة شئ ملفوظ **قلت** التقدیر فی التعریف غیر جائز لان التصریح بالقیود واجب عند ارباب التعریف **والجواب** عن جانب الهندی وصاحب المتوسط انه اذا کان بین الجنس والفصل

الٰہی رحم کن کاکودگانیم ؛ بخون دل جگر پالودگانیم

marfat.com

عموم وخصوص من وجه يصح الاحتراز به لانه يمكن ان يقدر كل واحد جنسا وفصلا وههنا كذلك فيمكن ان يجعل الوضع جنسا لشمول الدوال الاربع واللفظ فصلا لاخراجها وان يجعل اللفظ جنسا لشمول المهملات والوضع فصلا لاخراجها[1] **فان قلت** الدوال جمع دالة والخط والعقد مذكر ولا يستقيم جعلها جمع دال لان الفاعل المذكر لا يجمع على فواعل **قلت** انه من قبيل التغليب لان الخط والعقد وان كان مذكرا لاكن النصب والاشارة مونث **فان قلت** فيه تغليب المونث على المذكر وذا لا يجوز[2] كما صرح به العلامة التفتازانی رح فی السعدیة وایضا لا نسلم ان النصبة مونث لانه فعيل والفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمونث فالتاء فيه ليست للتانيث بل للنقل من الوصفية الى الاسمية كما فی الذبيحة والحقيقة **اجيب عن** اصل الاعتراض ان فاعلا اذا كان من غير ذوی العقول يجمع على فواعل كروابع جمع رابع كذا فی المدقق اعلم ان الخطوط كالنقوش دالة على الالفاظ والعقود كالمفاصل للاصابع دالة على العدد والنصب كالعلامات فی الطريق دالة على تعين الطريق والاشارة دالة على المحسوسات وقيل الخطوط عبارة عن اثر الاقدام دالة على الماشی والعقود عبارة عن العلامات فی الاشجار والقصب والحشيش او غيرها دالة على تعين الطريق والنصب عبارة عن العلامات بين قطعات الارض دالة على تميز الاملاك **فان قلت** المراد اما لفظ الدوال الاربع او ما صدق هو عليه فعلى الاول فهی ليست الا من الالفاظ فكيف يخرج باللفظ وعلى الثانی لا يصح جعل زيد كلمة لان ما صدق هو عليه ليس بلفظ **قلت** الاعتبار لما صدق هو عليه ان كان ما صدق هو عليه من الموضوعات والا فالاعتبار للفظ ففی الخطوط مثلا اعتبر ما صدق هو عليه لانه موضوع لشئ وفی زيد مثلا اعتبر لفظه لان ما صدق هو عليه ليس بموضوع لشئ اصلا كذا فی جمال **قوله** وانما قال لفظ الخ جواب سوال وهو ان الكافية ماخوذة من الفصل وصاحب المفصل قال لفظة فلم قال المصنف رح لفظ محصل الجواب ان صاحب المفصل قصد[3] الوحدة والمص رح لم يقصد الوحدة الا ترى ان عبد الله عند المصنف رح حين العلمية كلمة[4] مع انها لفظتان وعند صاحب المفصل ليس بكلمة **فان قلت** لا نسلم ان المص لم يقصد الوحدة لان التاء فی الكلمة تدل على الوحدة **قلت** لا نسلم

---

[1] والجواب من جانب الشارح لو جاز جعل كل واحد من اللفظ والوضع جنسا وفصلا يلزم كون الشئ الواحد علة ويصلح معلولا وذا باطل ۱۲ منه [2] بل انما يجوز تغليب المذكر على المونث ۱۲ منه [3] اعلم ان اللفظ الواحد ما لا يصلح التلفظ به مرتين فی حين من الاحيان فمثل عبد الله علما ... خارج عنه لانه يصلح التلفظ حين قصد المعنى الاضافی وان يصلح التلفظ به مرتين حين قصد المعنى العلمی ۱۲ منه رحمه الله تعالى [4] لانه لم يقصد الوحدة منه رحمه الله تعالى آمين

رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ

marfat.com

ان التاء فی الکلمة للوحدة لان اللام الجنسی فیها یمنع الوحدة **فان قلت** هذا مخالف لما قال الشارح رح واللام فیها للجنس والتاء للوحدة **قلت** مراد الشارح من قوله والتاء للوحدة فی الاصل لا فی الحال **فان قلت** لا نسلم ان الوحدة غیر مراد للشارح فی الحال بل مراد له لان قول الشارح رح ولا منافات بینهما ینادی بالصوت الاعلی ان الوحدة مراد له فی الحال **قلت** ان قوله ولا منافات بینهما جواب بطریق التنزل والتسلیم کما عرفت سابقا **قوله** والمطابقة غیر لازمة الخ جواب سوال وهو ان المطابقة بین المبتداء والخبر فی التذکیر والتانیث شرط وههنا لم یوجد لان الکلمة مؤنث واللفظ مذکر محصل الجواب ان المطابقة غیر لازمة لعدم کون الخبر مشتقا **فان قلت** قد مر ان اللفظ بمعنی الملفوظ فیکون مشتقیا **قلت** الاعتبار للاصل وهو فی الاصل مصدر غیر مشتق **فان قلت** فعلی هذا لا یصح حمله علی الکلمة لکونه وصفا محضا **قلت** حمله علی الکلمة باعتبار المعنی الاصطلاحی کما عرفت فحاصل المقام ان وجوب المطابقة مشروط بستة شروط الاول ان یکون مشتقیا فلا ینقض بقوله الکلمة لفظ والثانی ان یکون الخبر حاملا لضمیر المبتدأ فلا ینقض بقوله وزینب وسقر وماه وجور ممتنع لان الضمیر فی ممتنع راجع الی الصرف والثالث ان یکون المبتداء والخبر اسمین ظاهرین فلا ینقض بقوله وهی اسم وفعل وحرف والرابع ان لا یکون الخبر صفة خاصة للمونث فلا ینقض بقوله المرأة حائض والخامس ان لا یکون الخبر اسم تفضیل مستعمل بمن فلا ینقض بقوله الصلوة خیر من النوم والسادس ان لا یستوی فیه المذکر والمؤنث فلا ینقض بقوله المرءة جریح لان الفعیل بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمؤنث کما ان الفعول بمعنی الفاعل یستوی فیه المذکر والمؤنث نحو امرأة صبور **قوله** مع کون اللفظ اخصر جواب سوال وهو ان المطابقة مع کون الخبر غیر مشتقی وان کانت غیر لازمة لکن لا شک انها امر مستحسن فلم ترک المص المستحسن محصل الجواب ان قوله لفظ اخصر من لفظة لانه لو قال لفظة لقال وضعت و مفردة بالتاء فی الکل ولا شک فی طوالته **قوله** الوضع فی اللغة نهادن او جعل الشئ فی حیز الغیر وفی الاصطلاح تخصیص شئ بشئ بحیث متی اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانی **فان قلت** لم لم یتعرض الشارح للمعنی اللغوی للوضع **قلت** المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلذا لم یذکره الشارح رح **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یتعرض للمعنی اللغوی للفظ **قلت** انما ذکر لبیان النقلین احدهما ابتداء والاخر بعد جعله بمعنی الملفوظ الی ما یتلفظ به الانسان **فان قلت** المذکور فی المتن لفظ وضع بصیغة الفعل فلم فسر الشارح الوضع بصفة المصدر **قلت** تعین المشتقات وابهامها باعتبار تعین المبادی وابهامها فلذا بین المبداء دون المشتق **فان قلت** ان لفظ وضع بصیغة الفعل مشتمل علی ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة فما الوجه للشارح حیث بین الاول واهمل الاخرین **قلت** النسبة یعلم بمقائسة الحدث

ف وجوب مطابقة المبتداء مع الخبر مشروط بشروط الستة

لان تعين النسبة بتعين الطرف واما الزمان فللحاجة الى بيانه لانه لم يرد بصيغة الفعل الواقع
في التعريفات الزمان لانه يفيد تقييد الماهية باحد الازمنة الثلثة **فان قلت** التخصيص
لا يخلوا ما تخصيص اللفظ بالمعنى او تخصيص المعنى باللفظ فعلى الاول يخرج المشترك وعلى
الثاني يخرج المرادف **قلت** للتخصيص جزئين وجودي و سلبي فهو على كلا التقديرين
مجرد عن الجزء السلبي **فان قلت** لا يصدق تعريف الوضع على زيد اذا لم يعلم المخاطب به
او علم ولكن لم يسمع او سمع لكن عرض له الموت او الجنون او السكر لعدم فهم الشئ الثاني
عند الاطلاق **قلت** ان فهم الثاني مشروط بعلم المخاطب وسمعه وعدم عروض العارض
وانما لم يصرح به اكتفاء بالظاهر **فان قلت** اذا قد السمع مع الاطلاق فحينئذ يلزم
الاستدراك لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع **قلت** معناه او حس من غير السمع
فان قلت لو قال حتى احس بدون ذكر قوله اطلق لكان كافيا لان احس من الاحساس
وهو يتناول السمع والسمع يتناول الاطلاق لان السمع لا يكون بدون اطلاق **قلت** انما
ذكرهما للاشارة الى قسمي الوضع لفظي كما في الالفاظ وغير لفظي كما في الدوال الارابع وفقاره
السلطان فانها تدل على ركوبه **فان قلت** ان كلمة ما للعموم الاوقات وهو يفيد الكلية
ولا يكون كلية لعدم صدقها عند الاطلاق ثانيا او ثالثا للزوم تحصيل الحاصل **قلت** قيد
ان لم يفهم من الاول مراد في التعريف اى فهم منه الشئ الثاني ان لم يفهم من الاول
او نقول لا يلزم تحصيل الحاصل لان المراد من الفهم الالتفات **فان قلت** فعلى
هذا يلزم التفات الملتفت وهو ايضا تحصيل الحاصل **قلت** المراد بالفهم ثانيا هو الالتفات
الجديد **فان قلت** فلم لا يجوز ان يكون المراد بالفهم الفهم الجديد فلا يلزم تحصيل الحاصل
قلت التكرار في الالتفات مفيد دون الفهم لان الالتفات عبارة عن النظر الدقيق
والفهم عبارة عن النظر الدقيق فالتكرار في الالتفات مفيد لانه يفضي الى النظر الدقيق فلا
تحصيل الحاصل بخلاف التكرار في الفهم فانه لا يفضي الى تحصيل الحاصل فافهم فانه من مزلة الاقدام
فان قلت يلزم في تعريف الوضع الدور اذ فهم الشئ الثاني موقوف على الوضع والعلم
بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثاني اذ الوضع نسبة وهي موقوفة على الطرفين **قلت** العلم
بالوضع موقوف على المعنى قبل الوضع والمعنى موقوف على العلم بالوضع بعد الوضع فتنتفي الجهة
او نقول العلم بالشئ الثاني من الشئ الاول موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف
على الشئ الثاني فقط من غير تقييد بقوله من الشئ الاول **فان قلت** تعريف الوضع غير مانع
لصدقه على المخترعات كالشمع للسراج والقلنسوة للقفل لانه يفهم منها الجسم المخصوص مع انهم
عدوا المخترعات من المهملات **قلت** الوضع انما وقع في المخترع عنه اعني الشمع والقفل لكن
فهم الشئ الثاني من المخترع بتوهم الوضع **فان قلت** لا يصح ايراد كلمة

marfat.com

او فی تعریف الوضع لانها للتشکیک والترديد والتعريف للمعرفة **قلت** انها للتنويع والتقسيم الى اللفظی **فان قلت** الاولى ان يقول متى سمع مكان اطلق ليزيد حسن المقابلة مع قوله او احس اذ الاحساس فعل المستفيد والسمع ايض فعل المستفيد فتناسبا بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد لا المستفيد **قلت** الاطلاق تصرف اولى وكذا الاحساس فتناسبا بخلاف السمع لانه تصرف ثنوی لانه يقتضی سبق الاطلاق **فان قلت** تعريف الوضع غير مانع لصدقه على المجاز لانه يفهم منه الشئ الثانی مع انه لا وضع فی المجاز **قلت** المجاز وان لم يكن فيه وضع شخصی لكن الوضع النوعی موجود فيه والتعريف اعم منها **او نقول** ان اخراج المجاز باعتبار القيد بنفسه وفهم الشئ الثانی فی المجاز لا بنفسه بل باعتبار القرينة **فان قلت** فعلى هذا لا يصدق التعريف على وضع الحرف لان فهم الشئ الثانی فيه لا بنفسه بل باعتبار ضم الضميمة **قلت** المحتاج فی الحرف الى ضم الضميمة هو الدلالة والفهم لا التخصيص لانه بنفسه **فان قلت** ان الفهم ايض جزء من مفهوم الوضع وهو محتاج الى ضم الضميمة **قلت** احتياج الفهم الى الضميمة لاجل ان المراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحيح ولا يصح الاطلاق بدون الضميمة فالضميمة من شروط الاطلاق والشرط لا يعد الا من الاغيار فلا يخرج الحرف من نفسه **فان قلت** المشهور عندهم ان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات لان التركيب انما يحصل بعد الوضع ای بعد وضع المفردات **قلت** ان المركبات ايض موضوعة لانها وان لم يكن موضوعة بنفسها لكنها موضوعة بواسطة وضع اجزائها والتعريف اعم منهما **او نقول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصی لكن الوضع النوعی موجود فيه بواسطة قاعدة كلية وهی ان كل ما اشتمل على المبتدأ والخبر او الفعل والفاعل فهو موضوع للاسناد وكذا كل ما اشتمل على المضاف والمضاف اليه فهو موضوع للاضافة وقس على هذا فافهم **فان قلت** لما كان فهم الشئ الثانی ماخوذا فی تعريف الوضع خرجت عنه حروف الهجاء لانه ليس فی حروف الهجاء فهم الشئ الثانی فاخراج حروف الهجاء عن التعريف لقيد المعنى ليس الا اخراج المخرج **قلت** ان ذكر المعنى بعد الوضع اشارة الى تجريد الوضع عن الشئ الثانی فبقيت حروف الهجاء فی التعريف فاخراجها عن التعريف بقيد المعنى فلا يلزم اخراج المخرج **قوله** قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق **فان قلت** حق العبارة ان يقول متى اطلق او احس لان قيد احس ايض معتبر فی تعريف الوضع **قلت** قيد احس ليتناول التعريف غير اللفظ كالدوال الاربع والحرف من الالفاظ فلا حاجة الى ذكره **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضميمة قيل حق العبارة ان يقول بل اذا اطلق مع ضميمة بدون ذكر الضم لان لفظ الضميمة تدل على الضم **اجيب** عنه ان الضميمة محمولة على التجريد بل اذا اطلق مع ضم كلمة اخرى فلا استدراك **قوله** اجيب ان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا والاطلاق الصحيح هو الذی يدل على المطلوب من غير حاجة الى امر اخر واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح لانه لا يدل على المطلوب بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشارح الهندی **قوله** ولا يبعد ان يراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فی محاوراتهم وبيان مقاصدهم والحال ان اهل اللسان لا يستعملون

له بان يقع كل فعل اذا استعمل فی غير ما وضع له من التعزير فهو معنى مجازی له ۱۲

marfat.com

الحرف فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم بدون ضم الضمیمة وهذا الجواب من الشرح الجامی قدس سره
قوله فلاحاجة الی اعتبار قید زائد هذا رد علی الشارح المحقق حاصل الرد ان فی جواب الهندی اعتبار
قید زائد وهو قوله صحیحا واذا صح الکلام من غیر التقید فلاحاجة الیه ای الی التقید **فان قلت**
فی کلام الشارح رح ایضا اعتبار قید زائد وهو تاویل الاطلاق بالاستعمال المذکور **قلت** ان قید الاستعمال
بیان لقوله متی اطلق والبیان لایعد من القیود **فان قلت** فعلی هذا کان للشارح العلامی
ان یقول ان قید صحیحا بیان لقوله متی اطلق ایضا فلایعد قیدا **قلت** ان اخذ الاستعمال من الاطلاق
شائع ومتبادر بخلاف اخذ الصحیح فانه لیس بمتبادر من لفظ الاطلاق **فان قلت** من این علم
هذا التبادر **قلت** الدلیل علی تبادره عدم اعادة التوصیف مع الاستعمال بخلاف الاطلاق
الصحیح لان معه اعادة التوصیف حیث قال متی اطلق اطلاقا صحیحا **او نقول** ان معنی الاطلاق
لیس الا الاستعمال فلایکون هذا قیدا بخلاف قوله صحیحا لانه لیس معنی الاطلاق بل
لغة له فیکون قیدا **فان قلت** لما کان جواب الشارح اقوی فلایصح قوله ولایبعد لان عدم البعد
یستعمل فی موضع الضعف **قلت** انما قال ذلک هضما لنفسه وانکان قویا فی نفس الامر **فان قلت**
اذا قلنا ان من حروف او مرکب من حرفین فهذا الاطلاق صحیح ومستعمل فی محاوراتهم مع انه لم یفهم
منه معناه فالاشکال المذکور باق علی الشارحین بحاله **قلت** المراد بالاطلاق الصحیح مایکون لارادة
المعنی وهذا الاطلاق لاجل ارادة لفظ من اعلم ان الوضع علی اربعة اقسام الاول ان یکون الموضوع
والموضوع له کلاهما ملحوظان بخصوصه کوضع زید لذات مشخصة والثانی ان یکون الموضوع والموضوع
له کلاهما ملحوظان بعمومه کوضع المشتقات مثلا کلما کان علی وزن فاعل فهو موضوع لمن قام به الفعل
والثالث ان یکون الموضوع ملحوظا بعمومه والموضوع له ملحوظا بخصوصه کوضع اسماء الاشارة
والمضمرات عند المتاخرین والرابع ان یکون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له ملحوظا بعمومه
ولانظیر له فی کلام العرب **قول** المعنی مایقصد بشیء **فان قلت** ماللشارح رح حیث قال مایقصد
بشیء ولم یقل مایقصد من اللفظ مع انه المقصود هیهنا **قلت** انما قال ذلک لیشمل نحو تعریف لما یقصد من
غیره کالدال والا لایرد فانها یقصد منها المعنی مع انها لیست من الالفاظ والمقصود فی التعریف العموم
فان قلت ان مایقصد لایخلو اما ان یبقی فقط او عدم من المطابقی والتضمنی والالتزامی لا
سبیل الی الاول لانه علی هذا لایکون التعریف جامعا ولا الی الثانی لان القصد لایلزم التضمن
والالتزامی لانه یذکر فی مقابلتها یقال هذا الشیء قصدک وهذا الشیء ضمنی فکیف یکون قسما منه **اجیب عنه**
ان المراد من القصد الارادة من قبیل ذکر الخاص وارادة العام والارادة تعم الکل **فان**
قلت تعریف المعنی غیر جامع لانه خرج من التعریف المعنی الذی لم یقصد کما فی المضمرات
واسماء الاشارات عند من قال ان معانیها مفهومات کلیة واستعمالها فی الجزئیات فانه لم یقصد

ضمنا المفهومات الکلیة بل افرادها وجزئیاتها

فی الوضع علی اربعة اقسام

وكذا يخرج من التعريف ما قصد لكن لم يكن مقصودا بشيئ كالمعنى القائم بالذهن مع انه ايضا معنى **قلت** قيد الامكان مراد في التعريف اى ما يمكن ان يقصد بشيئ وذلك المعنى وان لم يقصد بشيئ بالفعل لكن يمكن ان يقصد بشيئ **فان قلت** فعلى هذا يصدق التعريف على الجدار بالنسبة الى لفظ زيد وبالعكس اذ يمكن قصد الجدار من لفظ زيد وبالعكس مع انه ليس بمعنى له **قلت** المراد بالامكان هو الامكان الاستعدادى وهو لا يمكن بدون العلاقة ولا علاقة بين زيد وجدار **فان قلت** لم قدم الشارح بيان المعنى الاصطلاحى على بيان المعنى اللغوى وهو قوله اما مفعل **قلت** ان في المعنى اللغوى تفصيل وتطويل فيكون اللغوى بمنزلة المركب والاصطلاحى بمنزلة المفرد والمفرد مقدم على المركب **فان قلت** المعنى اللغوى غير مقصود في العلوم فلم ذكره الشارح **قلت** انما ذكره لبيان النقلين لان فيه خلاف فقال بعضهم ان قوله معنى صيغة اسم الظرف او المصدر نقل الى ما يقصد بشيئ ابتداء من غير نقل الى صيغة اسم المفعول لئلا يلزم تعدد النقل وحينئذ يكون تسمية الملزوم باسم اللازم وقال بعضهم انه نقل اولا الى اسم المفعول ثم نقل من اسم المفعول الى ما يقصد بشيئ لقرب العلاقة لانه يكون تسمية الخاص باسم العام وانما لم يتعرض الشارح الى القول الاول لظهوره **قوله** فهو اما مفعل اسم مكان هذا شروع في بيان المعنى اللغوى ولما كان بيان المعنى اللغوى موقوفا على بيان الصيغة فلذا تعرض الشارح الى بيانها **قوله** او مصدر ميمى عطف على قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعل لانه على تقدير المصدرية ايضا يكون على وزن مفعل **فان قلت** ان المعنى لا يخلو اما ان يكون صيغة اسم الظرف او المصدر او اسم المفعول والكل باطل اما الاول فلان المعنى اذا كان اسم مكان يكون معنى المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لمكان القصد والامر ليس كذلك لان موضع القصد هو اللفظ واما الثانى فلان المعنى اذا كان مصدرا ميميا يكون معنى المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لقصد كردن وهو نسبة بين القاصد والمقصود والمعنى ليس الا احد الطرفين وهو المقصود مع انه لا يصح حمل قوله مفرد على المعنى لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف المحض واما الثالث فلعدم مساعدة الصيغة لان اسم المفعول من الثلاثى المجرد على وزن مفعول والمعنى ليس بوزنه فاشار الشارح الى دفع الاولين بقوله بمعنى المفعول متعلق بكل من اسم مكان او مصدر ميمى محصل الجواب ان المعنى اذا كان اسم مكان او مصدر ميمى فهو بمعنى المفعول لانه اذا تعذر استعمال الظروف او المصادر في معانيها الاصلية فيؤول عنه بالمفعول نحو مشرب عذب ومركب فاره اى مشروب ومركوب ويقال هذا ضرب الامير اى مضروب الامير واشار الشارح الى دفع الثالث بقوله او مخفف معنى يعنى ان المعنى اذا كان اسم مفعول فهو مخفف معنى اسم مفعول كمرمى اصله معنوى قلبت الواو ياء بموجب الاعلال وابدلت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار معنى اسم مفعول كمرمى ثم حذف احد اليائين وابدلت الكسرة فتحة على خلاف القياس وانما كان هذا التخفيف غير قياسى لفقدان نظيره في كلام العرب **فان قلت** ما الباعث عليهم انهم جعلوه مخففة من المشدد

مع انه لا يساعده القياس **قلت** الباعث عليهم الميل الى جانب المعنى لانه على هذا التقدير يثبت القرب بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ما ليس في غيره **فان قلت** لا يصح مقابلة قولنا ومخفف معنوى مع قولنا مفعل لانه على تقدير كون المخفف معنويا يكون على وزن مفعل فلا يكون عديلا ومقابلا له **قلت** المقابلة باعتبار الاصل لان الاصل في الاول مفعل وفي الثانى مفعول **او نقول** لا نسلم ان الوزن في كل واحد منهما مفعل لانه اذا كان مخفف معنوى يكون على وزن مفعل اذا كان المحذوف هو الياء الزائدة فلم لا يجوز ان يكون المحذوف هو الياء الاصلية التى هى لام الفعل فيكون الوزن حينئذ مفعول لا مفعل **قوله** ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع جواب سوال وهو ان ذكر المعنى بعد الوضع مستدرك لذكره في الوضع لان المراد من الشيئ الثانى هو المعنى فاجاب الشارح بقوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريد المعنى من الشيئ الثانى **فان قلت** ان ذكر اللفظ قبل الوضع ايضا مستدرك لان المراد من الشيئ الاول في تعريف الوضع هو اللفظ فلم لم يتعرض الشارح ره الى تجريده من الشيئ الاول **قلت** تجريد الوضع من المعنى لاجل حصول الارتباط بينهما لان تعلق الجارين من جنس واحد بشيئ واحد لا يصح نحو مررت بزيد بليل وههنا كذلك لان تقديره تخصص شئ لشئ بمعنى لان اللام بمعنى الباء لان المقصود منه هو الالصاق والالصاق ليس الا مدلول الباء والارتباط بين الوضع واللفظ حاصل من غير التجريد **فان قلت** لا نسلم ان التجريد للارتباط بل لدفع الاستدراك والاستدراك كما كان في جانب المعنى كذلك في جانب اللفظ **قلت** الاستدراك ممنوع لانه تصريح بما علم ضمنا وهو جائز فالتجريد ليس الا للارتباط **فان قلت** التجريد خلاف الاصل فما النكتة في ارتكابه فينبغى ان لا يذكر قوله لمعنى بل اكتفى بذكر المعنى ضمنا في الوضع لانه لا يحتاج حينئذ الى التجريد مع انه اخصر **قلت** انه قوله لفظ وضع لمعنى مفرد لتعريف الكلمة وفي التعريف لابد من القيود والتصريح بالقيود واجب عند ارباب التعريف **او نقول** ان ذكر المعنى في التعريف ليصح جعل قوله مفردا صفة للمعنى ولو لم يذكر قوله لمعنى لم يذهب الذهن الى انه صفة لمعنى لخفائه **فان قلت** ان ذكر المعنى في تعريف الوضع لا يستلزم دخوله في مفهومه فلا يستلزم الاستدراك فلا حاجة الى التجريد الا ترى انه ذكر في تعريف الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مع ان الفاعل خارج من مفهوم الفعل والا فينبغى ان يكون قولنا ضرب زيد محمولا على التجريد ولم يقل باحد **قلت** ان ذكر المعنى في تعريف الوضع يستلزم دخوله في ..... مفهومه والفاعل يدخل في مفهوم الفعل وانما لم يقل بالتجريد في ضرب زيد لان ذكر الفاعل في ضرب زيد لاظهار الفاعل المخصوص لا لاظهار اصل الفاعل **او نقول** ان التجريد ههنا للارتباط ولا حاجة في ضرب زيد الى الارتباط **فان قلت** ان جعل الوضع مجردا عن المعنى محال وجعل الوضع بمعنى الموضوع

marfat.com

له ایضا مجاز فلم اختار الشارح الاول دون الثانی مع انه اختاره الرضی **قلت** لانسلم ان الاول مجاز بل یقال حقیقة قاصرة **فان قلت** المجاز اولی من الحقیقة القاصرة لان فی المجاز عمل بکل الموضوع له لان الایتان بالعوض کالایتان بالمعوض عنه وفی الحقیقة القاصرة عمل ببعض الموضوع له **قلت** سلمنا ان المجاز اولی من الحقیقة القاصرة لکن فی غیر موضع التعریف واما فی موضع التعریف فالاحتراز عن المجاز واجب بقدر الامکان **قوله** تخرج به المهملات و **ههنا بحث** بوجوه الاول ان المناسب ایراد هذه العبارة بعد الوضع قبل المعنی لخروجها بقید الوضع فقط والثانی انا لا نسلم ان المهمل خارج بقید الوضع لانه موضوع لما لا معنا له و الثالث ان حروف التهجاء ایضا من المهملات کما صرح به صاحب الکواشی مع انه غیر خارجة بقید الوضع کما قال الشارح وبقیت حروف التهجاء داخلة فیه اے فی الوضع **اجیب** عن الاول انما اورد ههنا للتنبیه علی انه لیس فیها وضع اصلا ای لا بحث یدی ولا غیر بحث یدی وعن الثانی ان المراد بالمهمل ما صدق علیه المهمل مثل دیز وحبق وعن الثالث ان المراد من المهملات بعض المهملات **قوله** والالفاظ الدالة بالطبع قوله بالطبع متعلق بمحذوف ای الالفاظ الدالة علی وجه الصدر صادرة بالطبع ای من غیر اختیار **فان قلت** لم یذکر الالفاظ الدالة بالعقل ایضا اذ هی ایضا خارجة بقید الوضع کلفظ دیز المسموع من وراء الجدار علی وجود اللافظ **قلت** انه اکتفی بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالعقل لان المراد من المهمل ما لیس بموضوع والالفاظ الدالة بالعقل ایضا لیست بموضوعة **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یکتفی بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالطبع لانها ایضا غیر موضوعة **قلت** النکتة للغیار لا للتکرار او نقول انه تخصیص بعد التعمیم **فان قلت** التخصیص بعد التعمیم لیس الا لاظهار فضل المخصوص فی الفضل فما الفضل ههنا **قلت** تخصیصها بالذکر لزیادة الاهتمام بشانها لکثرة مشابهتها بالکلمة فی کثرة الاستعمال **قوله** اذ لم یتعلق بها وضع وتخصیص اصلا **وههنا بحث** من وجهین الاول انه ینبغی ان یقال بها بصیغة التثنیة لان المذکور فیما سبق امران المهملات والالفاظ الدالة بالطبع والثانی ان ذکر التخصیص بعد الوضع مستدرک لان الوضع لیس الا التخصیص **اجیب** عن الاول ان الضمیر راجع الی الثانی ای الی الالفاظ الدالة بالطبع فقط لزیادة الاهتمام بشانها وعن الثانی ان فی ذکر التخصیص بعد الوضع اشارة الی انها لیس فیها وضع بحث یدی ولا غیر بحث یدی **فان قیل** فعلی هذا لا حاجة الی قوله اصلا قلنا اراد قوله اصلا لرد تعمیم اخر وهو انه لیس فیها وضع عام ولا خاص او انه لیس فیها وضع للمعنی ولا لغیر المعنی کحروف التهجاء فانها موضوعة لغرض التراکیب لا بازاء المعنی **قوله** وبقیت حروف التهجاء الموضوعة لغرض التراکیب لا بازاء المعنی **فان قلت** حروف التهجاء موضوعة لنفس التراکیب فما معنی قوله لغرض التراکیب ... **قلت** اضاف الغرض الی التراکیب بیانیة فانقلت لما کانت موضوعة لغرض التراکیب فکان هذا الغرض معناها فکیف تخرج بقید المعنی قلت المعنی ما یفهم من اللفظ والترکیب غیر مفهوم من حروف

marfat.com

الهجاء لان الهجاء عبارة عن عد الحروف بالاسامی نحو الف لام میم ولا یفهم منها الترکیب **فان قلت** لا نسلم ان حروف الهجاء داخلة فی الوضع لان الوضع تخصیص شیٔ بشیٔ والمراد من الشیٔ الثانی هو المعنی والترکیب لحروف الهجاء لیس بمعنی **قلت** المراد انها داخلة فی الوضع التجریدی واعلم ان الحروف اذا عد بالاسامی یسمی بالهجاء کالباء واللام والمیم والنون واذا کانت جزء من الکلمة یسمی بالمبانی کالباء فی ضرب زید واذا کانت للمعنی یسمی بحروف المعانی کالباء فی مررت بزید

قوله وخرجت بقوله لمعنی اذ وضعها لغرض الترکیب لا بازاء المعنی **فان قلت** ان قوله الموضوعة لغرض الترکیب لا بازاء المعنی دلیل لقوله وبقیت حروف الهجاء وقوله اذ وضعها لغرض الترکیب لا بازاء المعنی دلیل لقوله وخرجت بقوله لمعنی فیلزم الاتحاد بین دلیلی البقاء والخروج وهو باطل لان بین البقاء والخروج منافاة فکذا یلزم ان یکون بین دلیلیهما ایضا منافات وایضا ان قوله لا بازاء المعنی لا یصح ان یکون جزءا من دلیل البقاء لان البقاء یثبت بقوله الموضوعة لغرض الترکیب فذکره بعده لا یصح **قلت** لا نسلم ان قوله الموضوعة لغرض الترکیب الخ دلیل البقاء بل هو جواب سوال مقدر وهو ان بقید الوضع لما خرجت المهملات فکذا حروف الهجاء لانها ایضا من المهملات فلا یصح قوله وبقیت حروف الهجاء فاجاب الشارح بقوله الموضوعة لغرض الترکیب محصل الجواب ان المهمل مقابل للموضوع وحروف الهجاء موضوعة لغرض الترکیب فلا یکون من المهملات وما قیل انها من المهملات فبالنظر الی المعنی واما قوله لا بازاء المعنی فایضا وقع جواب سوال وهو انها لما کانت موضوعة فدخولها واجب فی التعریف فلا یجوز اخراجها عنه فاجاب الشارح عنه لا بازاء المعنی وما کان دخوله واجبا فهو ما کانت موضوعة لمعنی لا الموضوع المطلق **فان قلت** ان قوله لا بازاء المعنی یدل علی انها خرجت بقوله لمعنی فلا حاجة الی قوله وخرجت بقوله لمعنی فیما بعد بل ذکره مستدرک **قلت** الواو فی قوله وخرجت بقوله لمعنی بمعنی الفاء فیکون تفریعا علی قوله لا بازاء المعنی **فان قلت** لما کان قوله وخرجت بقوله لمعنی تفریعا علی السابق فلا یصح قوله اذ وضعها لغرض الترکیب لا بازاء المعنی لانه محض اعادة التفرع علیه بلا فائدة اللهم الا ان یحمل علی التفسیر واجیب عن اصل الاعتراض ایضا ان قوله الموضوعة لغرض الترکیب الخ دلیل لقوله وخرجت الخ قدم علی المدعی کما هو دابه فی کثیر من المواضع وقوله اذ وضعها لغرض الترکیب الخ تفسیر الدلیل وانما احتاج الی التفسیر لان الدلیل وقع فی غیر موضع لان موضع الدلیل موخر عن المدعی وههنا وقع مقدما علی المدعی فاحتاج الی التفسیر **قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر کلفظ الاسم موضوع لزید وعمرو ولفظ الفعل لضرب یضرب ولفظ الحرف لمن والی فکیف یصدق علیه انه موضوع لمعنی **قلت** المعنی ما یتعلق به القصد اعم من ان یکون لفظا او غیره فان قلت کیف یورد علی هذا اعتراض لان الشارح فسر المعنی سابقا بما یقصد بشیٔ وکلمة ما تتناول اللفظ

ف بیان حروف الهجاء والمبانی والمعانی ۱۲

اے حروف الهجاء ۱۲

له ہذا الاعتراض مبنی علی مقدمة وهمیة وهی ان المعنی لا یکون لفظا ۱۲

marfat.com

والمعنی جمیعًا فلا یحتاج الی الجواب **قلت** ان الشارح اختار الاغماض عن عموم کلمة ما ومنشاء الاغماض کثرة استعمال المعنی فی مقابلة اللفظ فصرف کلمة ما بما سوی اللفظ فورد الاعتراض فاحتاج الی الجواب **فانقلت** ما الوجه للشارح حیث فسر المعنی سابقا بما یقصد بشیء وههنا فسر بما یتعلق به القصد **قلت** بعض الشارحین فسر وبالاول وبعضهم بالثانی فجمع الشارح رح بینهما تنبیها علی ترادف التعریفین **فان قلت** ما یتعلق به القصد اعم من ان یکون بشیء او بنفسه بخلاف ما یقصد بشیء فانه مختص بما یکون مقصودا بشیء فلا یکونان مترادفین **قلت** عموم ما یتعلق به القصد ممنوع اذ تقدیره ما یتعلق به القصد من الشیء لا لقصد المطلق فیکون مآل التعریفین واحدا فیکونان مترادفین[1] **قوله** فانقلت قد وضع بعض الکلمات المفردة بازاء الالفاظ المرکبة کلفظ الجملة والخبر فانهما موضوعان لزید قائم فکیف یکون موضوعا لمفرد قلت هذه الالفاظ وان کانت بالقیاس الی معانیها مرکبة لان جزءها یدل علی جزء المعنی لکنها بالقیاس الی الفاظها الموضوعة بازائها مفردة لان جزء لفظ الجملة لا یدل علی جزء المعنی فیکون زید قائم بالقیاس الی لفظ الجملة معنی مفرد وبالقیاس الی معناه لفظ مرکب **فانقلت** هذا الاعتراض انما یورد علی قید الافراد فلم قدم الشارح علی محله واورده فی بحث المعنی **قلت** لما کان هذا السوال ناشئا من السوال الاول وکان اعتراضا علی جوابه وکان شریکا مع السوال الاول فی جواب المنع اورده فی ذیل السوال الاول وقدمه علی محله **قوله** وقد اجیب عن الاشکالین[2] بانه لیس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفهوم کلی افراده الالفاظ کلفظ الاسم والفعل والجملة وغیرها لان الاسم موضوع لما دل علی معنی فی نفسه الخ افراده الفاظ وکذا الفعل والحرف والجملة والخبر وغیرها **فانقلت** هذا الجواب منعی والاول تسلیمی فالمناسب تقدیمه علی التسلیمی لان الانکار بعد الاقرار باطل **قلت** ان جواب المنع اذا کان محققا یجوز تاخیره عن جواب التسلیم لانه لو قدم یلزم العدول عن الحق بالتسلیم وهو باطل **فانقلت** هذه المفهومات الفاظ مرکبة بداهة لان الاسم مثلا موضوع لما دل علی معنی فی نفسه الخ فالعدول[3] عن اللفظ الی المفهوم لا یسمن ولا یغنی من جوع **قلت** المفهوم امر معنوی لانه عبارة عما حصل فی العقل وهذه الالفاظ المرکبة تعبیر عنه فیقال لها مفهوم من قبیل تسمیة المعبر باسم المعبر عنه سه التی وضعت له الکلمات المفردة وهی زید قائم ۱۲

---

[1] فان قلت ان ما یتعلق به القصد صادق علی غرض الترکیب من حروف الهجاء لانه شیء یتعلق به القصد فینبغی ان یکون معنی وذا باطل قلت غرض الترکیب لیس بمقصود من حروف الهجاء بان یطلق حروف الهجاء ویقصد منه الترکیب اذ کثیرا ما یطلق حروف الهجاء ولا یفهم منها الترکیب اصلا فلا یکون غرض الترکیب معنا حروف الهجاء کما لا یخفی ۱۲ منه رحمه الله ۱۲ [2] کما قال الشارح رحمه الله تعالی لیس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفهوم کلی ۱۲ منه رحمه الله تعالی [3] قد ذکرت الاشکال احدهما تفرید اللفظ بازائه والثانی التفرید جملة او کلاما ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب ۱۲ کتبه احقر الخدمة بطلبة علم الدین لقیب احمد الدیوبندی الغریب المؤید ۳۱ مئی سنه ۱۹۳۳ء ۱۷ مئی سنه ۱۳۵۲ھ

marfat.com

قوله فانقلت هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة او مركبة فليس
ههنا ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة قلت هذا الجواب مبني على مذهب
المتقدمين وعندهم الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظان بعمومه في امثال الضمائر وما ذكرتم
من الاعتراض بان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فمبني على مذهب المتاخرين
واين هذا من ذاك قوله الى الفاظ مخصوصة او مركبة فانقلت كان الظاهر ان يقول الى الفاظ
مخصوصة مفردة كانت او مركبة كما في بعض نسخ هذا الشرح ليصح التقابل اذ لا تقابل بين
الالفاظ المخصوصة والمركبة قلت ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة
النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال مخصوصة بخلاف النقض
الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في مادة النقض الالفاظ المركبة فلذا جعل المركبة في
مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض النسخ هكذا الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت كما هو مادة
النقض الاول او مركبة كما هو مادة النقض الاول هي الالفاظ المخصوصة المشخصة من غير نظر
الى افرادها وتركيبها والمعتبر في مادة النقض الثاني هي الالفاظ المركبة فقط لان الاعتراض الثاني
انما يورد على قيد الافراد فقط كما عرفت فافهم قوله وهو اما مجرور الخ فان قلت ان مفردا
لا يخلو اما مقروء بالكسر او الفتح او الضم فاي منها يراد لا يصح الاخر فكيف يصح الترديد بقوله
وهو اما مجرور او مرفوع او منصوب قلت ضمير هو راجع الى نفس المفرد من حيث هو مفرد
مع قطع النظر عن الاعرابات الثلاثة فان قلت كلام الشارح لشعر بان جعل المفرد صفة
للمعنى اولى من جعل المفرد صفة اللفظ لتقدم بيانها مع ان المشهور في اصطلاح المنطقيين وبعض
النحويين ان المفرد والمركب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى
قلت جعل المفرد والمركب من صفات اللفظ في المشهور يعارضه قرب المفرد بالموصوف اي المعنى
واذا تعارضا تساقطا فبقي اصطلاح بعض النحويين الاخرين بلا معارض مرجحا لجانب المعنى
فجعل المفرد صفة للمعنى فان قلت ذكر المفرد بعد المعنى مستدرك لان المعنى صيغة المفرد وهو
لا يدل الا على الواحد كرجل لا يدل الا على الرجل الواحد لا على الرجلين قلت المعنى مصدر
من عنى يعني والمصدر يقع على القليل والكثير فانقلت لم يبق المعنى على المعنى المصدري
بل نقل الى المفعول كما مر قلت وان لم يبق على المعنى المصدري لكن صيغة المصدر باقية فيه
وهي كافية لارادة ما ذكرنا وهو الاطلاق على القليل والكثير او نقول ذكر المفرد بعد المعنى
تصريح بما علم ضمنا قوله وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فانقلت لم عدل الشارح عن
تعريف الشارح الهندي حيث قال وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه قلت انما
عدل عنه لئلا يلزم المعنى للمعنى فان الضمير في معناه يرجع الى كلمة ما وهو عبارة عن المعنى
فانقلت فليكن اضافة المعنى الى الضمير بيانية في عبارة الهندي فلا يلزم المعنى للمعنى قلت

الثاني فقد سهى سهوا بينا اذ المعتبر في مادة النقض م

انہا خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافۃ ھو الاضافۃ اللامیۃ لکثرۃ استعمالہا وحمل الالفاظ علی المعانی المتبادرۃ واجب خصوصا فی التعریفات **فان قلت** سلمنا ان الاضافۃ لامیۃ لکن لا نسلم انہ لایکون للمعنی معنی لان النقوش موضوعۃ للالفاظ فہی معنی النقوش والالفاظ موضوعۃ للمعانی ایضا فیکون للمعنی معنی **قلت** مرادنا بقولنا لیس للمعنی معنی ای لیس لمعنی الالفاظ معنی والنقوش لیست من الالفاظ بل من الدوال الاربعۃ **فانقلت** ھذا منقوض بالضمائر الراجعۃ الی الفاظ مخصوصۃ فہی معنی المضمرات ولہذہ الالفاظ ایضا معنی فیلزم ان یکون لمعنی الالفاظ معنی مثلا ضمیر ھو راجع الی زید فہو معنی الضمیر ولزید ایضا معنی فیلزم لمعنی اللفظ معنی **قلت** مرادنا بقولنا یلزم ان یکون لمعنی الالفاظ معنی ای یلزم ان یکون لکل معنی الالفاظ معنی لانہ موضع التعریف فلا بد فیہ من الشمول وھو باطل لتخلفہ فی کثیر من المواضع اذ معنی ضرب یضرب معنی ولیس لہ معنی کما لا یخفی **او نقول** لانسلم ان الضمائر الراجعۃ الی الفاظ مخصوصۃ موضوعۃ للمفہوم کلی کما ذہب الیہ المتقدمین واما عند المتاخرین فالضمائر وامثالہا وان کانت موضوعۃ للجزئیات المخصوصۃ لکن مرادنا بقولنا لیس لمعنی الالفاظ معنی ای فی المواضع الاتفاقیۃ والضمائر وامثالہا من المواضع الاختلافیۃ **فانقلت** ھذا التعریف سالبۃ وھی لا یقتضی وجود الموضوع فیجوز ان یکون عدم دلالۃ جزء اللفظ علی جزء معنی المعنی باعتبار ان لایکون للمعنی معنی **قلت** حینئذ لایکون التعریف مانعا فلا یصدق علی المعنی المرکب لعدم دلالۃ جزء اللفظ علی جزء معنی المعنی باعتبار ان لایکون للمعنی المرکب معنی ایضا کما للمعنی المفرد فلا یکون التعریف مانعا

قولہ وفیہ انہ یوہم ان الغرض منہ الاعتراض علی جعل المفرد صفۃ للمعنی وحاصلہ ان جعل المفرد صفۃ للمعنی باطل لانہ یوہم منہ ان المعنی متصف بالافراد والترکیب قبل الوضع بمنزلۃ قاعدۃ مشہورۃ وھی انہ اذا انسب الفعل او شبہہ الی شئ متصف بصفۃ اخر فلا بد ان یکون ذلک الشئ متصفا بتلک الصفۃ قبل النسبۃ الی ذلک الشئ کما اذا قلت ضربت زیدا قائما فلا بد ان یکون زید متصفا بالقیام قبل نسبۃ الضرب الیہ ولیس الامر کذلک لان اتصاف المعنی بالافراد والترکیب انما یکون بعد الوضع لان الافراد والترکیب یکونان بالدلالۃ وعدمہما وھما لا یکونان الا بعد الوضع **قولہ** فینبغی ان یرتکب فیہ تجوز ھذا اشارۃ الی الجواب عن الاعتراض المذکور وحاصلہ ان اتصاف المعنی بالافراد والترکیب مجاز بطریق المشارفۃ ای باعتبار ما یئول الیہ کما فی قولہ علیہ السلام من قتل قتیلا فلہ سلبہ وفی کل واحد من السوال والجواب **بحث** اما فی الاعتراض فلان ھذا الاعتراض وارد علی الیقین بسبب قاعدۃ مذکورۃ فلم قال الشارح یتوہم واما فی الجواب فلان ارتکاب المجاز ضروری ھہنا فلم قال الشارح ینبغی **اجیب** عن الاول انہ انما قال یوہم لان جواب ھذا الاعتراض ظاہر واذا کان کذلک کان الاعتراض ضعیفا فلذا قال یوہم وعن ... الثانی انہ قال ینبغی اشارۃ الی انہ لہ جواب خر بان یقال

وضع لمعنی مفرد باعتبار هذا الوضع فلا اشکال حینئذ **فان قیل** اخذ المجاز فی التعریف غیر جائز فلم ارتکب ههنا **قلنا** هذا اذا لم یکن القرینة الواضحة موجودة وههنا موجودة وهی ان من البین ان الافراد والترکیب انما یکون بعد الوضع **قوله** کما یرتکب جواب سوال وهو ان ارتکاب المجاز خلاف الظاهر فلا بد من شاهد فی کلام فصیح فاجاب الشارح بما تری کما یرتکب الخ محصل الجواب ان الشاهد موجود فی کلام فصیح وهو قوله علیه الصلوة والسلام من قتل قتیلا فله سلبه ای ثوبه وسلاحه فان النبی علیه الصلوة والسلام حکم بالقتل باعتبار ما یئول الیه لان الکفار یقربون الی الموت لان الصحابة رض غالبون والکفار مغلوبون والصفوف قائمة فکذا حکم ههنا بالافراد لانه متی تحقق الوضع فبالفور یتصف المعنی بالافراد والترکیب لانه ان دل جزء لفظه علی جزئه فمفرد والا فمرکب **قوله** او مرفوع علی انه صفة اللفظ **فان قلت** ان لرفعه احتمال اخر وهو ان یکون خبر مبتدا محذوف ای هو مفرد فلم لم یلتفت الشارح الی هذا التوجیه **قلت** انما لم یلتفت الی هذا التوجیه لاستلزامه الحذف فی التعریف **فان قلت** لا یصح ان یکون المفرد صفة للفظ لان المعنی قریب الیه والعدول من القریب الی البعید خلاف الظاهر **قلت** کما ان القرینة المرجحة موجودة فی جانب المعنی وهی القرب کذا فی جانب اللفظ وهی ان الافراد والترکیب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانیا وبالعرض من صفات المعنی **فان قلت** لا یجوز ان یکون المفرد صفة اللفظ من وجه اخر وهو وجود الفاصل بینهما اعنی وضع لمعنی ولا یجوز الفصل بین الصفة والموصوف لان الاصل فی الصفة ان یکون فی جنب الموصوف **قلت** الفصل بینهما لا یجوز بالاجنبی والفصل ههنا لیس بالاجنبی لان قوله وضع صفة الاول للفظ وقوله لمعنی متعلق بوضع وقوله مفرد صفة ثانیة له فلا یلزم الفصل بینهما بالاجنبی **قوله** ومعناه ح ما لا یدل جزئه علی جزء معناه **فان قلت** هذا التعریف لیس بجامع لانه خرج عنه همزة الاستفهام لانه لیس له جزء حتی لا یدل جزءه علی جزء معناه **قلت** ما لا یدل جزءه علی جزء معناه سالبة وهی لا یقتضی وجود الموضوع **فان قلت** هذا التعریف لا یکون جامعا من وجه اخر وهو انه لا یصدق علی زید لدلالة جزئه علی جزء معناه لان الزاء یدل علی السبعة والیاء علی العشرة والدال علی اربعة مع انه لفظ مفرد **قلت** التعریف بناء علی قانون العرب وما ذکرته علی قانون الحساب فان قلت التعریف لا یکون جامعا من وجه اخر وهو انه لا یصدق علی عبد الله علما لانه یدل جزءه علی جزء معناه لان العبد[1] یدل علی العبودیة والله یدل علی الالوهیة مع انه لفظ مفرد **قلت** المراد عن الدلالة هی الدلالة علی جزء المعنی المراد وهی العلمیة ولا شک ان جزء عبد الله لا یدل علی جزء المعنی العلمی وهو الحیوان الناطق مع هذا التشخص .....

[1] لان لعبد الله جزئین احدهما مضاف والثانی المضاف الیه ولکل واحد منهما معنی کما لا یخفی ۱۲ نقیب احمد غفرله ۱۲

marfat.com

التشخص مع انه لفظ مفرد قلت لا شك ان جزءه يدل على جزء المعنى المراد وهى العلمية لكن للمعنى العلمى اجزاء ثلثة احدها الحيوان والثانى الناطق والثالث مع هذا التشخص والمقصود فيها هو الجزء الاخير فالحيوان الناطق يدل على الجزئين الاولين ولا يدل على الجزء المقصود الذى هو التشخص **فان قلت** التعريف لا يكون جامعًا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على الحيوان الناطق مع هذا التشخص اذا جعل المجموع علمًا لان مجموع اجزائه يدل على مجموع اجزاء المعنى المقصود من المعنى العلمى اعنى الحيوان الناطق مع هذا التشخص مع انه لفظ مفرد **قلت** علمية المجموع باطل لانه ح يجعل ثلث كلمات كلمة واحدة ولا نظير له فى كلامهم **فان قلت** التعريف لا يكون جامعًا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على الناطق مع هذا التشخص اذا جعل علمًا بدون لفظ الحيوان لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى المقصود من المعنى العلمى ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضًا زائدة على الكلمتين لان الناطق كلمة وهذا كلمة والتشخص كلمة اخرى **فان قلت** التعريف لا يكون جامعًا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على هذا التشخص اذا جعل علما لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى العلمى ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة بل كلمتين مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايض زائدة على الكلمتين لان التشخص كلمة وهاء التنبيه كلمة وذا كلمة من الاسماء الاشارة والحق ان يقال فى الجواب من الاشكالين الاخرين بانه ليس مجموع اجزاء هذين اللفظين يدل على مجموع اجزاء المعنى العلمى اعنى الحيوان الناطق مع هذا التشخص لانه ليس فى مجموع اجزاء اللفظ الاول لفظ الحيوان حتى يدل على الحيوان الذى هو جزء المعنى العلمى وليس فى مجموع اجزاء اللفظ الثانى لفظ الحيوان الناطق حتى يدل على الحيوان الناطق الذى هو جزء المعنى العلمى كما لا يخفى على ذوى الافهام **فان قلت** التعريف لا يكون جامعًا من وجه اخر لانه خرج منه الفعل فانه اى الفعل يدل بجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان **قلت** ان المراد من عدم دلالة جزئه على جزء معناه المرتب فى السمع وههنا ليس كذلك بل يقع فى السمع معا كما لا يخفى **قوله** ولا بد ح من بيان نكتة هذا اعتراض على المصنف ره على تقدير جعل المفرد صفة اللفظ وحاصله انه لما جعل المفرد صفة للفظ فما النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخرى مفردا **قوله** وكان النكتة - فيه تقديم الوضع على الافراد هذا جواب عن الاعتراض المذكور ومحصل الجواب ان النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا هى التنبيه على تقدم الوضع على الافراد **فان قلت** كلمة كان للشك وهذه النكتة ثابتة على الجزم واليقين **قلت** انما اورد كلمة كان اشارة الى ان له اجوبة اخرى مذكورة فى المطولات **فان قلت** كما انه لا بد له ... من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة والاخر مفردا كذلك لا بد له من بيان نكتة فى تقديم الصفة

marfat.com

الجملة على الصفة المفرد فلم لم يتعرض الشارح رح اليها **قلت** التنبيه المذكور نكتة مشتركة بينهما كما تشعر به عبارة عبد الغفور حيث قال وكانه النكتة في تقدم الصفة الجملة على الصفة المفرد **قوله** ولهذا الملق بصيغة الماضي جواب سوال وهو ان التنبيه المذكور من اي شئ يفهم محصل الجواب ان التنبيه المذكور يفهم من ايراد صيغة الماضي **فان قلت** ان صيغة الماضي تدل على التقدم الزماني والمقصود ههنا هو التقدم الرتبي **قلت** التقدم الزماني ههنا مستعار للتقدم الرتبي **فان قلت** ان صيغة الماضي وان دل على التقدم الزماني لكنه مهجور في التعريفات فكيف يستعار للتقدم الرتبي **قلت** ان الزمان وان كان غير مقصد في التعريف لكن اللفظ يدل عليه فاستعير للتقدم الرتبي **فان قلت** فلم لم يورد شئ هو يدل على التقدم الرتبي بالذات حتى لا يحتاج الى الاستعارة **قلت** التنبيه المذكور كما يحصل بايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفرداً لان الاول ماض والثاني مضارع بان يقال الكلمة لفظ وضع ... لمعنى مفرد **قلت** ان الفعل صلح في العمل ولما كان معمول الصفة الاولى متعدداً احدهما الضمير المستكن في وضع الراجع الى اللفظ والاخر قوله لمعنى واختير فيه صيغة الفعل والوصف الثاني ليس بهذه المثابة مع ان الاصل في الصفة الافراد فافرده **وفيه بحث** وهو انه يمكن ايراد الصفة الاولى على وجه لا يكون له معمول متعدد بان يقال الكلمة لفظ موضوع المعنى مفرد فيكون المعنى ح مضافا اليه والعامل فيه حروف الجر المقدر ولا يكون المضاف عاملا في المضاف اليه عند المصنف **قوله** واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط **فان قلت** فاذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى لايراد النصب والضم اما الوجه للمنع انه لم يكتب الرسم والضم اما الوجه للشارح انه غيّر الاسلوب لانه قال سابقاً وهو اما مجرور واما مرفوع وقال ههنا واما نصبه ولم يقل واما منصوب **اجيب** عن الاول ان معناه وان لم يساعده رسم الخط في المشهور واما في غير المشهور فلا يلزم رسم الخط بالالف في اخر المنصوب كما هو مذهب المتاخرين والمصنف منهم وعن الثاني انه انما لم يكتب الرسم ليذهب الذهن الى كل مذهب ممكن فانه لو كتب الالف في اخره لاختص الاعراب بالنصب وزال الاحتمالان الاولين او نقول انما يكتب الالف في اخر المنصوبات للقطعية والنصب في اخر المزم احتمالي لان

حاشیہ تعلقہ صدر ۱۲ منہ انہ لما کان معمول الصفۃ الاولی متعددا احدہما الضمیر المستکن فیہ الراجع الی اللفظ والثانی قولہ لمعنی فاختیر صیغۃ الفعل الذی ہو الاصل فی العمل والوصف الثانی لیس بہذہ المثابۃ لان معمولہ متحد وہو مکان الاصل فی الصیغۃ الافراد فلذا افرد ۱۲ منہ

الخاشیہ صفحہ (۱۰۰) ۱۲ کذا فی الاصل عبارۃ آہ حیث قال اوہو اعلم ان ماذکرہ الفاضل الماسولی لیس بعبارۃ عبد الغفور بل عبارۃ زادہ وکان النکتۃ ایضا فی تقدیم الوصف علی الافراد الخ وحل ماذکرہ الشیخ الماسولی حاصل عبارۃ الغفور واعلم ۱۲ عبد الرحیم ۱۲ منہ قولہ لا یکون قولہ لمعنی

اقول ہذا بناء علی مذہب الجمہور وعندہم المضاف عامل فی المضاف الیہ فیلزم حینئذ ایضا تعدد المعمول فلا بد من قوۃ العامل ۱۲ منہ

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ۔ کہ کاتب را بامحمدی کند یاد ۔

والجر الخ وعن الثالث انه انما عبر الاسلوب عن السابق لانه يخالف رسم الخط المشهور
فنبه عليه بتغيير الاسلوب **قوله** فعلى انه حال من المستكن فى وضع **فان قلت**
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والضمير المستكن فى وضع ليس بواحد منهما بل
مفعول مالم يسم **قلت** انه فاعل حكمى عند المص وفاعل حقيقى عند حاة المفصل **فان قلت**
لا يصح الحال من الضمير المستكن فى وضع من وجه الخ وهو ان الحال يجب ان يكون اجنبيا عن الحال
لئلا يلتبس بغيره **قلت** انما يجب ذلك اذا لم تكن قرينة على تعين ذى الحال وههنا القرينة قائمة
على تعين ذى الحال وهو ان الافراد والتركيب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض
من صفات المعنى **قوله** او من المعنى **فان قلت** لا يصح ان يكون للفرد حالا من المعنى لفوات
الشرط لان شرطها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة او نكرة مخصصة والمعنى ليس بواحد منهما
بل نكرة محضة **قلت** ان الشارح ههنا ذهب الى مذهب بعض النحويين فانهم جوزوا الحال
عن النكرة المحضة **قوله** فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا يصح الحال من المعنى
لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والمعنى ليس بواحد منهما ومحصل الجواب ان
المفعول على نوعين احدهما للفعل المتعدى والاخر للفعل اللازمى فمفعول الاول يكون
بلا واسطة حرف الجر ومفعول الثانى يكون بواسطة حرف الجر **فان قلت** ان وضع
فعل متعد فينبغى ان يكون مفعوله بلا واسطة حرف الجر **قلت** انه متعد بالنسبة الى المفعول
الاول ولازم بالنسبة الى الثانى فقوله وقوله المعنى مفعوله الثانى لان مفعوله الاول هو الضمير
المستكن فى وضع الذى صار مفعول مالم يسم فاعله **فان قلت** ان ذا الحال اذا كان
نكرة وجب تقديم الحال عليه كما فى قولهم جاءنى راكبا رجل وههنا لم يوجد **قلت**
هذا اذا لم يكن ذو الحال مجرورا بحرف الجر او الاضافة وههنا مجرور بحرف الجر وهو اللام
فان قلت لا نسلم ان ذا الحال اذا كان مجرورا لا يتقدم الحال عليه بل يتقدم كما فى قوله تعالى
وَمَا اَرْسَلْنَاكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ فان قوله كافة حال عن الناس ومقدم عليه **قلت** لا نسلم
انه حال عن الناس بل هو حال عن الضمير المنصوب فى ارسلناك وهو الكاف والتاء فى كافة
للمبالغة لا للتانيث فلا يرد انه اذا كان حالا من الكاف فلم فاتت المطابقة بين الحال وذيها فى
التذكير والتانيث مع انه واجب بينهما عندهم **فان قلت** ان الشرط فى الحال ان يكون
عامل الحال وذى الحال واحدا وههنا ليس كذلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذى الحال
هو حرف الجر فلا يوجد الاتحاد بين عامل الحال وذى الحال **قلت** انه مفعول الفعل بواسطة
اللام اى اللام واسطة فى كونه مفعولا فاتحد عامل الحال وعامل ذى الحال **قوله** ووجه صحته
اى وجه صحة وقوع المفرد حالا وهذا جواب سوال وهو ان الشرط فى الحال ان يكون زمان الحال
وزمان عامل الحال متحدا وههنا لم يوجد

marfat.com

لان الوضع مقدم على الافراد والتركيب كما مر سابقا تحصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان لان الوضع علة الافراد والعلة وان كان مقدما على المعلول بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان الا ترى ان حركة اليد علة لحركة المفتاح مع ان زمانهما واحد **قوله** وهذا القدر كاف لصحة الحالية **فان قلت** الكفاية تدل على ان الشرط زائد عليه مع انه ليس كذلك لان الشرط هو الاقتران بحسب الزمان فقط **قلت** ان قوله كان بمعنى تحقق او بمعنى شرط فلا اشكال حينئذ كما لا يخفى **اعلم** ان التقدم بحسب الاستقراء على ستة اقسام الاول تقدم ذاتي وهو الذي يكون المتاخر محتاجا في التاثير الى المقدم بان يكون علة له كتقدم الوضع على الافراد وكتقدم حركة اليد على حركة المفتاح والثاني تقدم طبعي وهو الذي يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم والمتقدم علة له كتقدم الواحد على الاثنين والثالث تقدم رتبي وهو الذي يكون المتاخر على درجة من المتقدم كتقدم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام والرابع تقدم زماني وهو الذي يكون زمان وجود الآخر متقدما على زمان وجود الاخر كتقدم الاب على الابن والخامس تقدم مكاني كتقدم الامام على المأموم اي المقتدي والسادس تقدم وضعي وهو الذي ذكره المتكلم بان يكون احدهما مقدما على ذكر الاخر باي وجه كان كتقدم البسملة على التحميد والتحميد على الكتاب وغيرها مما دايت في كتب المعتبرات **قوله** وقيد الافراد لاخراج المركبات **فان قلت** اخراج المركبات بقيد الافراد لا يصح لانها خرجت بقيد الوضع لان الواضع لم يضع الا المفردات لان التركيب انما يكون بالاستعمال بعد الوضع **قلت** انها وان لم يكن فيها وضع بالذات لكن الوضع فيها موجود باعتبار الاجزاء **او نقول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصي لكن الوضع النوعي موجود فيها كما مر **قوله** فيخرج به مثل الخ جواب سوال وهو ان تعريف الكلمة لم يكن جامعا ولا مانعا اما الاول فلان الرجل وقائمة مثلا كلمة لانا وجدنا فيهما امارات الكلمة وهو كونه معربا باعراب الجر ويقال له لفظة واحدة مع انه لم يتناول له تعريف الكلمة لان الماخوذ في تعريف الكلمة معنى مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنيين لان اللام دال على التعريف والرجل دال على مسماه واما الثاني فلان عبد الله علما مركب لانا وجدنا فيهما امارات المركب وهو كونه معربا باعرابين و لا يقال له لفظة واحدة مع انه داخل في تعريف الكلمة لانه موضوع لمعنى واحد وهو العلمية محصل الجواب ان خروج الرجل مثلا غير مضر بل التزمنا خروجه لانه ليس بكلمة بل هو كلمتين لكن لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد ويقال له لفظة واحدة واما دخول عبد الله فليس بمضر بل التزمنا دخوله لانه موضوع لمعنى مفرد واما كونه معربا باعرابين فباعتبار انه قد اعتبر في الاعلام الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان **قوله** واما ثالثها عطف على قوله قائمة المعطوفة على

مثل الرجل

له وهو انه ان اتى من هذه الشخص ۱۲ | ۱۲ الوضع السابق قبل العلمية ۱۲

marfat.com

لا علی الرجل والا لغا قوله وامثالها وهٰهنا **بحث** من وجهین الاول انه ینبغی ان یقال وامثالهما لان المذکور شیئان قائمة وقیصری والثانی ما الباعث علی الشارح انه ذکر قوله وامثالها ولم یعطف قائمة علی الرجل حتی دخلت تحت مثال الذی دخل علی الرجل **اجیب** عن الاول انه لما کانا متحدین فی الحکم اکتفی بذکر امثال قائمة فلذا قال وامثالها **او نقول** ان الضمیر راجع الیهما لاکن لما اتحد حکمهما صار کانهما شیئ واحد فلذا قال وامثالها ولم یقل وامثالهما وعن الثانی انه انما لم یدخلهما تحت مثل واحد اشارة الی انهما نوعان متباینان فان اللام من حروف المعانی القاوا ما تاء التانیث وباء النسبة فقد ذهب جماعة من النحویین الی انهما من حروف المعانی وذهبت جماعة اخری الی انهما من حروف المبانی لان تاء التانیث فی قائمة لما اجری الاعراب علیها صارت کانها خرجت من المعنی وصارت کالجزء من الکلمة کالمیم فی قائم بخلاف اللام فانها لا تخرج عن اعتباریته **فان قلت** ان التاء لما کانت من حروف المبانی فمن این ثبت التانیث فی ضاربة مثلا **قلت** الدال علی التانیث هو مجموع الصیغة لا التاء فقط **فان قلت** لما کان الدال علی التانیث مجموع الصیغة فلم نسب التانیث الی التاء فقط **قلت** انما نسب التانیث الی التاء لانه لما کانت تلک الدلالة بزیادة التاء نسب التانیث الیها کما نسب الطلب الی سین الاستقبال **قوله** واعرب باعراب واحد **فان قلت** یعلم منه انه لو انتفی الامتزاج اعرب باعرابین ولیس الامر کذلک بل احدهما معرب والاخر مبنی **قلت** معنی قوله اعرب باعرابین ای کیف ... بکیفیتین **فان قلت** انه منقوض بقائمة لانها فی حال الامتزاج ایضا کیف بکیفیتین کما کان قبل الامتزاج لان التاء اجری علیها الاعراب وما قبل التاء مبنی علی الفتح **قلت** المراد منه عدم بقائه علی الحال اللائق لان اللائق بحال عدم الامتزاج اعراب قائم والعکس الامر فی حال الامتزاج **فان قلت** هذا منقوض بقوله الرجل لانه باق علی الحال اللائق فی حال الامتزاج ایضا **قلت** اعتبار الحال اللائق باعتبار بعض الافراد والنسبة الی الکل مجاز **قوله** مع انه معرب باعرابین **فان قلت** ما توجیه الاعرابین لکلمة واحدة والحال ان تعدد الاعراب لیس لاتعدد المقتضی ولا تعدد للمقتضی فی کلمة واحدة فی الاطلاق **قلت** قد یعتبر فی الاعلام الاحوال التی یقتضیها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق کلمتان او نقول انه لیس لعبد الله علما الا اعراب واحد وهو فی دال عبد الله واما کسرة الله فبناء علی الحکایة لانه کان قبل العلمیة مضافا الیه کما فی تابط شرا فانقلت ان عبد الله لیس الا کلمة واحدة فالدال فی عبد الله فی وسط الکلمة فمن این یجری الاعراب علیها قلت ان الاجراء علیه للضرورة لانه لما کان الاخر مشغولا بالحرکة الحکائیة والاول فارغ ظرفی الجزء الخالی کما خلا اعراب ما بعد غیر فی الاستثناء فی الغیر **فان قلت** هذا مخالف ما قاله الشارح لانه یقول معرب باعرابین وانت تقول باعراب واحد قلت معنی قول الشارح رحمة الله علیه انه کیف بکیفیتین لمقابلة السابق .....

marfat.com

قوله ولا یخفی علی الفطن العارف الخ اشارة الی الاعتراض علی صاحب الکافیة والمفصل حاصل ان فی عبارة الکافیة خلل من وجهین احدهما دخول عبد الله والاخر خروج مثل قائمة وبصری والانسب لغرض علم النحو الامر بالعکس لان فیه اهمال جانب اللفظ لانه فی اللفظ کلمتان الاتری انه کُیِّفَ بکیفیتین ومیل الی جانب المعنی وهو مخالف لغرض النحوی وحاصل الثانی ان فی عبارة المفصل خلل من وجه واحد وهو خروج قائمة وبصری وفیه ایضا میل الی جانب المعنی **اجیب** عن الاول انما جعل الامر کذلک تنبیها علی ان رعایة المعنی لیس بمتروك فی النحو بالکلیه والا لتوهم ان مجثه عن الالفاظ المهملة ایضا ومن الثانی ان عبارة المفصل انسب لان فیها رعایة اللفظ والمعنی جمیعا لانه لما خرج مثل عبد الله عاریا للفظ ولما خرج مثل قائمة عمل بالمعنی **فان قلت** لما کان عبارته انسب لا یصح عدول المصنف عن عبارته **قلت** ان فی عبارة المفصل انما عمل باللفظ والمعنی بالنظر البادی واما بالنظر الدقیق فلم یعمل بواحد منهما لانه لما خرج مثل عبد الله لم یعمل بالمعنی ولما خرج مثل قائمة لم یعمل باللفظ **قوله** لو کان الامر بالعکس لکان النسب **فان قلت** هذا انما یستقیم فی مثل قائمة وبصری لا فی مثل الرجل فان الجزء الاول منه مبنی علی حاله والجزء الثانی معرب کما هو الکذا لانه کُیِّفَ بکیفیتین مثل عبد الله فالحکم بانعکاس الامر فی جمیع ما ذکر لیس علی ما ینبغی **قلت** ان النسبة الی الجمیع مجاز باعتبار الاکثریة **قوله** فانه لا یقال له لفظة واحدة **فان قلت** انه ان اردید باللفظة ادنی ما یطلق علیه اللفظ کهمزة الاستفهام لم یدخل فی التعریف الا نادرة من الکلمات وان اردید ماله نوع وحدة لم یخرج من التعریف مثل عبد الله علما لانه واحد بنوع الوحدة وهو المعنی العلمی وان اردید خصوص الوحدة بان یعرب باعراب واحد فلا یدل اللفظ علیه **قلت** المراد بالوحدة العرفیة عند ارباب اللسان فانه لا یقال لمثل عبد الله لفظة ویقال لمثل زید لفظة **او نقول** اللفظة للمرة والمفهوم منها ما یتکلم به دفعة ای لا یجوز فیه الوقف فلا یرد شئ **فان قلت** لا شبهة فی جواز التکلم بعبد الله علما دفعة بل یجب ان یتکلم به دفعة من غیر الوقف **قلت** المراد بالمرة ما یتکلم به مرة ولیس فیه ما یصح ان یتکلم به مرتین ای فیه لحاظ دفعتین فعبد الله وان وجب التکلم به دفعة واحدة بلحاظ العلمیة لکن یجوز فیه التکلم دفعتین بلحاظ الاضافة فوجد فیه ما یتکلم به مرتین **قوله** وبقی مثل الرجل وقائمة داخلا فیه **فان قلت** ان البقاء یقتضی سبق الدخول ولا دخول فیما سبق علی اللفظة **قلت** انه مسامحة معناه ان اللفظة شاملة له **فان قلت** ان الشمول ایضا غیر صحیح لان قائمة وبصری لیس لفظة حقیقة بل عتباری باعتبار شدة الامتزاج **قلت** المراد من اللفظة اعم من الحقیقی والمجازی **قوله** ولو لم یخرجه بترکب النسب **فان قلت** لو ترک المفرد فی التعریف فلا یخرج المرکبات حتی عن التعریف مثل ضربوا وضربوا **قلت** انها خارجة عن التعریف بقوله لفظة والله

marfat.com

فان قلت فلیکن المراد من قوله مفردا اعم من ان یکون حقیقة او مجازا فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقید المفرد لیس علی ما ینبغی **وایضا** ان قول الشارح رح لولم یخرج بترکه الخ لیس علی ما ینبغی **قلت** لا فائدة رح بقید الافراد مع تعمیمه عن الحقیقی والحکمی **فان قلت** فلیکن المراد بالمفرد مایقابل الجملة فیخرج مثل ضربا وضربوا ودخل مثل قائمة ویخرج فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقید الافراد وقول الشارح رح لولم یخرج بترکه الخ لیس علی ما ینبغی **قلت** هذا غیر متبادر من العبارة وحمل الالفاظ علی المعانی المتبادرة واجب فی التعریفات **فان قلت** لو ترک لفظ المفرد فلا یخرج الامر نحو اضرب لانه داخل فی لفظة واحدة **قلت** لا یدخل الامر فی لفظة لان المنوی لما اسند الیه الفعل فصار کانه ملفوظ فخرج بقوله لفظة **قوله** واعلم ان الوضع لیستلزم الدلالة الخ جواب سوالین احدهما ان الکافیة ماخوذة من المفصل وصاحب المفصل اخذ الدلالة فی تعریف الکلمة فلم لم یاخذه المصرح فی تعریفها والثانی ان الدلالة اما ان تکون معتبرة فی تعریف الکلمة اولا فان کان الاول فیلزم ان یکون تعریف المصرح قاصرا لعدم اعتبارها فی تعریفه وان کان الثانی فذکرها فی تعریف صاحب المفصل لغو فاجاب الشارح عنهما بقوله واعلم ان الوضع لیستلزم الدلالة محصل الجواب ان الدلالة معتبرة فی تعریف الکلمة لکن المصرح اکتفی بالالتزام **فان قلت** لانسلم ان الوضع لیستلزم الدلالة لما مر ان الوضع لیستلزم حروف الهجاء مع انه لا دلالة لها علی المعانی **قلت** المراد ان الوضع للمعنی لیستلزم الدلالة یعنی ان اللام فی الوضع للعهد **قوله** لان الدلالة کون الشئ بحیث یفهم منه شئ اخر **فان قلت** فعلی هذا یثبت الاتحاد بین الدلالة والوضع فکیف یثبت اللزوم بینهما **قلت** الاتحاد ممنوع لان الماخوذ فی تعریف الوضع هو التخصیص دون الفهم مطلقا **قوله** لکن الدلالة لاتستلزم الوضع جواب سوال وهو کما ان الوضع لیستلزم الدلالة کذلک الدلالة تستلزم الوضع. فذکر الوضع بعد الدلالة فی تعریف المفصل مستدرک محصل الجواب لیس بینهما لزوم المساوات بل بینهما لزوم الاعم لان الدلالة اعم من الوضع فلا تستلزم الوضع لامکان ان تکون بالعقل او بالطبع **فان قلت** ان الدلالة وان لم تستلزم الوضع لکن فی تعریف المفصل شئ اخر لیستلزم الوضع و هو قوله مفرد لان الافراد والترکیب فرع الوضع کما مر فذکر الوضع بعده مستدرک **فلت** دلالة قوله مفرد علی الوضع بطریق الاستلزام وهی مهجورة فی التعریفات **فان قلت** ان دلالة الوضع علی الدلالة الیغم التزامیة ومهجورة فی التعریفات فلم اکتفی صاحب الکافیة عن الدلالة بالوضع **قلت** ان الدلالة الالتزامیة علی نوعین احدهما غیر معتبر کدلالة المفرد علی الوضع لانه دلالة الفرع علی الاصل لان الافراد فرع الوضع والاخر معتبر کدلالة الوضع علی الدلالة لان الوضع لیس فرع الدلالة فالمهجور فی التعریفات

هو الاول دون الثانی کما لا یخفی **قوله** کدلالة لفظ دیز السموع من وراء الجدار علی وجود اللافظ **وهنا بحث** من وجهین احدهما ان ذکر المهمل بلا فائدة لان الدلالة علی وجود اللافظ کما یکون بلفظ دیز کذلک بلفظ زید کما لا یخفی والثانی ان قید وراء الجدار یکون لغوا لان لفظ دیز کما یدل علی وجود اللافظ وراء الجدار کذلک یدل علیه بلا واسطة **اجیب** عن الاول انه اختار اللفظ المهمل لیتضمن الدلالة العقلیة ولم یختلط بالدلالة الوضعیة وعن الثانی انما قال من وراء الجدار لان عند المشاهدة یکون الدلالة العقلیة غیر ظاهرة وذلک لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل علی وجود اللافظ لا یکون الدلالة العقلیة ظاهرة لوجود المشاهدة التی هی اقوی من الدلالة العقلیة والاضعف یضمحل عند وجود الاقوی لان العلم اذا حصل بطریق المشاهدة کان بدیهیا والبدیهی لا یمکن استفادته من النظر **فان قلت** عدم وجود الدلالة العقلیة باطل لان العقل علة لوجود علم السامع علی وجود السامع فلو لم یکن الدلالة العقلیة موجودة مع وجود العلم یلزم تخلف للعلول عن العلة **قلت** المتجل تخلف المعلول عن العلة الشخصیة والعلة ههنا ثبتیة لان العقل کما یکون علة العلم کذلک المشاهدة علة له اعلم ان الدلالة علی ثلثة اقسام وضعیة انکان بسبب جعل الجاعل وطبعیة انکان لسبب صدور الدال عند عروض حالة مقتضیة له وعقلیة انکان لغیر ذلک کدلالة الاثر علی المؤثر **قوله** وهی اسم وفعل وحرف **فان قلت** الکلمة لا تخلوا اما موجودة او معدومة فانکان الاول فیکون الکلمة علی اربعة اقسام وانکان الثانی فیلزم انقسام المعدوم الی الموجود **قلت** انها موجودة فی الذهن معدومة فی الخارج فلا یلزم شئ مما ذکر **فان قلت** ضمیر هی لا یخلوا اما راجعة الی لفظ الکلمة او الی مفهومها لا سبیل الی الاول لان لفظها اسم بدلیل دخول اللام علیها فیلزم انقسام الشئ الی نفسه والی غیره ولا الی الثانی لان مفهومها مذکر فلا تحصل المطابقة بین الراجع والمرجع **قلت** الضمیر راجع الی لفظ الکلمة والتقسیم باعتبار المفهوم **او نقول** ان الضمیر راجع الی المفهوم ولا نسلم ان المفهوم مذکر لانه تابع للفظ فی التذکیر والتانیث فاذا کان لفظ الکلمة مؤنثا فکذا مفهومها **فان قلت** المفهوم حرف قد تم محکوما علیه والمحکوم علیه من خواص الاسم فح یلزم الحد وارد المذکور وهو الانقسام الی نفسه والی غیره **قلت** المحکوم علیه فی الاصطلاح هو اللفظ المعبر عن ذات المحکوم علیه وهو ههنا ضمیر هی وهو لیس بمتم **قوله** ای منقسمة وهذا جواب سئولة الاول ان المطابقة بین المبتداء والخبر حسن وان لم یکن الخبر مشتقا وههنا لم یوجد لان المبتداء مؤنث والخبر مذکر وهو اسم والثانی ان الکلمة من حیث هی لیست باسم ولا فعل ولا حرف بل هی احد منکوا احد منها فکیف یستقیم الحکم الثالث

ف: اللافظ بان الضمیر اذا دار بین الجمع والمفرد فی عامة المجاز وفی یلبغی ان یقال هو موضع هی او یقال استعمل هی فی الدلالة علی الاقسام

موضع اسم والرابع ان الجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فعلم منه ان الکلمة هی مجموع هذه الاقسام الثلثة ولیس الامر کذلک والخامس انه لا یصح حمل اسم علی قوله هی لانه یلزم حمل الخاص علی العام وهو باطل والسادس ان قوله هی مبتدا فخبره لا یخ اما قوله اسم فقط او مجموع قوله اسم وفعل وحرف فعلی الاول یلزم حمل الخاص علی العام وعلی الثانی یلزم حمل المتعدد علی الواحد فاجاب الشارح رح بقوله ای منقسمة الخ محصل الجواب ان قوله هی مبتدأ وخبره محذوف ای منقسمة فحصلت المطابقة بین المبتدأ والخبر فی التذکیر والتانیث وکذا حصل رعایة الخبر لان الخبر مونث وکذا لا یلزم حمل الخاص علی العام لان قوله اسم لیس بخبر وکذا لا یرد الباقی **فان قلت** من این علم ان خبره منقسمة **قلت** انه علم من ذکر الاقسام وهی اسم وفعل وحرف **فان قلت** من این علم انها من اقسام الکلمة فلتکن حکما من احکامها **قلت** انه علم من داب المص لان داب المصنفین ان یذکروا التقسیم بعد التعریف فعلم انها اقسام ولیست بحکم من احکامها ویمکن ان یجاب عن الثالث انه انما عدل عن رعایة الخبر لنکتة وهی الاشارة الی ان الاقسام انما هی للکلمة ولو ذکر الضمیر لتوهم انها اقسام اللفظ لا للکلمة مع ان اللفظ غیر منحصر فیها **فان قلت** اللفظ الموصوف بالوضع لا یکون الا کلمة فتلک النکتة حاصلة علی تقدیر تذکیر الضمیر[1] ایضا **قلت** جاز ان یتوهم عود الضمیر الی مطلق اللفظ لان المبتدا اذا کان مذکورا کان المطلق ایضا مذکورا **ویمکن** ان یجاب عن الرابع ان قولهم الواو للجمع لا یریدون ان المعطوف والمعطوف علیه یجتمعان معا فی حالة واحدة بل ارادوا انهما یجتمعان فی کونهما محکوما علیهما[2] او فی کونهما حکمین[3] او غیرهما **قوله** الی هذه الاقسام الثلثة وهذا جواب سوالین احدهما انه لما کان کلمة هی مبتدا محذوف الخبر فالاشتغال بقوله اسم وفعل وحرف اشتغال بما لا یعنی والثانی ان التقسیم علی نوعین احدهما تقسیم الکلی الی الجزئیات کتقسیم الحیوان الی الانسان والفرس والبقر والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء کتقسیم السکنجبین الی الماء والخل والعسل فهذا التقسیم من ای قبیل فاجاب الشارح عنهما بقوله الی هذه الاقسام الثلثة محصل الجواب انه لیس اشتغال بما لا یعنی بل بیان الاقسام ولما اطلق الشارح علیها الاقسام علم انه تقسیم الکلی الی الجزئیات لان اطلاق القسم لا یکون الا علی الجزئی **فان قلت** المراد بالاقسام لا یخلو اما ان یراد الاقسام الاولیة او الاعم من الاولیة والثانویة فان کان الاول فهو اثنان وان کان الثانی فاربعة الاثنان حصلا من التقسیم الاول والاثنان من الثانی **قلت** لیس المراد الاولویة ولا الثانویة بل المراد الاقسام المختلفة والاختلاف بین القسم الاول من التقسیم الاول وبین القسمین من التقسیم الثانی کما لا یخفی علی ذوی الافهام **قوله** ومنحصرة فیها جواب سوال

---

[1] یعنی علی تقدیر تذکیر الضمیر ایضا یکون الاقسام الکلمة لان اللفظ الموصوف بالوضع لیس الا الکلمة ۱۲ منه

[2] ای بالنسبة الی ما بعدهما ۱۲ منه رحمة الله تعالی علیه ۱۲

[3] بالنسبة الی ما قبلهما ۱۲ منه رحمة الله تعالی علیه ۱۲

marfat.com

وهو ان الدليل المذكور فى عبارة المصنف رح لا يخلو اما ان يكون للحصر او للتقسيم لا سبيل
الى الاول لان دعوى الحصر غير مذكور فى عبارة المصنف فكيف اتى بدليله ولا الى الثانى
لان التقسيم ضم قيود مختلفة الى امر مشترك فهو ليس الا التصوير المحض فلا يحتاج الى الدليل
وايضا ان اللام فى قوله لانها جارة وهو تقتضى المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما من الافعال العامة
او الخاصة فعلى الاول فسد المعنى وعلى الثانى يثبت الابهام فى المتعلق محصل الجواب ان
الدليل للحصر ودعوى الحصر وان لم يكن مذكورا صريحا لكن مذكورة ضمنا اى منحصرة فيها
والقرينة عليه انه محل التقسيم والغالب فيه الانحصار وهو يصلح لتعلق الجار والمجرور فلا يثبت
الابهام فى المتعلق وههنا بحث وهو ان الحصر عبارة عن الامر الدائر بين النفى والاثبات ولا
يكون مجوزا لقسم اخر وهذا التقسيم ليس بدائر بين النفى والاثبات فكيف يصح قوله منحصرة فيها وايضا
الحصر غير مستقيم لان الحرف هو ان لا تدل على معنى فى نفسه بل تحتاج الى ضم كلمة اخرى مع ان
العقل يجوز ان تكون كلمة لا تحتاج الى ضم كلمة اخرى فى الدلالة على معناها بل تحتاج الى قرينة
عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى **اجيب** عن الاول ان معنا قولهم دائر بين النفى والاثبات
اى يصح فيه ان يكون دائرا بين النفى والاثبات وههنا كذلك لان تقديره وهى اما اسم او ليس باسم
وهو اما فعل او ليس بفعل وعن الثانى ان القسم المذكور المفروض داخل فى الاسم او الفعل فان المراد
من قوله فى نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من
الامور العقلية اولا وان كان الواقع انه لا يحتاج الى شئ اصلا ولكن التعميم لادخال الامر العقلى
لا باس فيه **واعلم** ان الحصر فى اللغة المنع ولهذا سميت القلعة حصارا لانها مانعة عن غلبة
العدو وفى الاصطلاح على اربعة اقسام عقلى ان كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة
الاقسام من غير استعانة امر اخر كحصر الشئ فى الموجود والمعدوم فان من البين ان كل شئ
اما موجود او معدوم وقطعى ان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم اخر كحصر الشئ
فى الواجب والممكن والممتنع فالعقل يجوز قسما اخر من اجتماع الاقسام الثلثة لكن الدليل
يبطله وهو اجتماع النقيضين واستقرائى ان كان حاصلا بالتتبع والاستقراء كحصر ابواب التلاقى
المجرد فى الستة وجعلى ان حصل من ملاحظة التمائز التى اعتبرها القاسم **قوله** لما كانت موضوعة
جواب سوالين احدهما ان قوله اولا منقسم الى قسمين احدهما ما لا يدل على معنى فى نفسها
والاخر ما لا يدل على معنى اصلا فلا يصح قوله الثانى الحرف لان الثانى ليس بحرف من كل
وجه بل القسم الاول من الثانى هو الحرف وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها والثانى ان
الدلالة غير مذكورة فى تعريف الكلمة فايراد الدلالة فى الدليل غير صحيح فاجاب الشارح
عن الاول بقوله لما كانت موضوعة فالقسم الذى لا يدل على المعنى اصلا خارج عن المقسم لعدم الوضع
فيها وعن الثانى بقوله والوضع يستلزم الدلالة فتكون الدلالة مذكورة التزاما **قوله** فى جواب سوال

والعقل

فى الحصر على اربعة اقسام

ف جواب سوال وهو اد فعلى هذا لا حاجة الى التعميم المذكور فاجاب بما ترى ۱۲ منه

marfat.com

وھو ان قولہ لما کانت موضوعۃ شرط وقولہ اما ان تدل جزاءہ والجزاء لا یکون الا جملۃ وان تدل بتاویل الدلالۃ مصدر وھو مفرد محصل الجواب ان قولہ ان تدل مجذوف للابتداء تقدیرہ فھی اما ان تدل **فان قلت** لما کان قولہ ان تدل خبر المبتداء المحذوف وھو قولہ فھی فعلی ھذا لا یصح حمل قولہ ان تدل علی قولہ ھی لانہ بتاویل للمصدر نسبۃ بین الدال والمدلول وضمیر ھی راجع الی الکلمۃ وھی طرف النسبۃ فیلزم حمل النسبۃ علی الطرف وذا باطل **قلت** ان قولہ ان تدل خبر مبتداء اخر تقدیرہ اما من صفتھا فالمبتداء مع الخبر خبر المبتداء الاول اعنی قولہ فھی والیہ اشار الشارح بقولہ اما من صفتھا **فان قلت** ان کلمۃ من بمعنی البعض مضاف الی الصفۃ مبتدا وقع موقع الموضوع والوصف اذا وقع فی موضع اردیٰ منہ الذات فلا یصح حمل قولہ ان تدل علیہ الیض **قلت** ھذا فیما اذا وقع ما صدق علیہ الوصف فی موضعہ وامّا اذا وقع لفظ الصفۃ فی موضعہ فلا یراد منہ الذات **فان قلت** الموضوع لیس لفظ الصفۃ بل لفظ البعض لان من بمعنی البعض **قلت** لفظ البعض اذا اضیف الی الشیٔ لہ حکم المضاف الیہ **فان قلت** الموضوع والمحمول لما کان کلاھما من الصفات فلا یصح حمل ھذہ الجملۃ علی قولہ ھی لانہ یلزم حمل الوصف علی الذات **قلت** الجملۃ اذا وقعت خبرا لا یحمل علی المبتدأ بل لا بد فیہ من عائد فقط بل الحمل فی الخبر المفرد وقال البعض ان قول الشارح من صفتھا جواب سوال وھو ان حروف من الحروف المشبھۃ بالفعل وھا اسمھا وان تدل خبرھا ولا یصح الحمل الا حمل ان تدل علی اسم ان لانہ یلزم حمل الوصف علی الذات لکن ھذا بالنظر الی المبادی واما بالنظر الدقیق فلیس کذلک لان الضمیر فی لانہا اسم ان وخبرھا قول الشارح لما کانت موضوعۃ الخ وقولہ ان تدل جزاء لقولہ لما کانت موضوعۃ لانہ لو لم یکن جزاء الشرط لم یحتج الی قولہ فھی لان ذکرہ لاجل ان جزاء الشرط لا یکون الا جملۃ **فان قلت** ما وجہ للشارح انہ عدل فی صحۃ حمل ان تدل علی قولہ فھی من اجوبۃ الشارح المحقق وغایۃ التحقیق والرضی حیث قال الھندی معنی قولہ فھی ای فخالفھا او دلالتھا وقال صاحب غایۃ التحقیق ان تدل بتاویل المصدر والمصدر بمعنی اسم الفاعل وقال الرضی ان بمعنی ذو دلالۃ وقال الشارح اما من صفتھا **قلت** ان فی اجوبتھم خللا

---

۱ جواب سوال وھو انہ لما کان قولہ ان تدل خبر مبتداء محذوف اعنی قولہ ھی فعلی ھذا لا یصح حمل قولہ ان تدل علی قولہ ھی لان ضمیر ھی راجع الی الکلمۃ وھی ذات وان تدل بتاویل الدلالۃ وصف فیلزم حمل صرف الوصف علی الذات محصل الجواب ان قولہ ان تدل خبر مبتداء اخر اعنی من صفتھا فالمبتدأ الثانی مع الخبر خبر المبتداء الاول اعنی قولہ ھی فان قلت فعلی ھذا لا یصح حمل ان تدل علی المبتداء الثانی اعنی من صفتھا لان من بمعنی البعض وھو الذات فیلزم حمل صرف الوصف علی الذات قلت قلت لفظ البعض اذا اضیف الی الشیٔ یکون لہ حکم ما اضیف الیہ فان قلت لفظ البعض الموضوع والمحمول لما کان کلاھما من الصفات فیلزم حمل الوصف علی الذات اعنی لم قلت الجملۃ المرکبۃ من الوصفین قوۃ یصح حملھا علی الذات کالجملۃ المخلوطۃ من الشرات منہ

۲ قولہ فلا یراد منہ الخ لان المقصود من الوصف بیان الوصف المراد منہ الذات فیفید بیین الوصف ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالیٰ

۳ بمعنی البعض الخ وھو لیس لبعضیۃ بل ھو ذات منہ رحمہ اللہ تعالیٰ

۴ قولہ لہ حکم المضاف الیہ الخ والمضاف الیہ ھھنا صفۃ فیکون لفظ البعض ھھنا صفۃ باعتبار ما اضیف الیہ ۱۲ منہ رحمہ اللہ

marfat.com

اما فی جواب الهندی فلانه لا یناسب بالتقسیم لانه للکلمة لا لحالها وصفتها والیضا لا یصح قوله الثانی الحرف لانه علی هذا الثانی لیس بحرف بل لحال الحرف والیضا لا یصح حصر حالها فی الدلالة وعدمها لوجود الاحوال الاخری کالاقتران وعدمه بخلاف ما قال الشارح المحقق لان من للتبعیض فی قوله من صفتها والیضا علی هذا یلزم التقدیر قبل الاحتیاج لان الخلل جاء من حمل الخبر علی المبتداء فالاسب هو التقدیر فی جانب الخبر لا فی جانب الاسم فهو کنزع الخف قبل الوصول الی الماء واما تقدیر الشارح فهو فی جانب الخبر بقرینة ذکر قوله من صفتها بعد کلمة اما وآما فی جواب الغایة فلانه یلزم المجاز فی المجاز لان ان تدل بمعنی الدلالة والدلالة بمعنی الدال وآما فی جواب الرضی فلان تقدیر ذو یخالف من مقتضی زیادة ان لان ان لتاویل الذات بالمصدر واذا اقترن المصدر بلفظ ذو یکون المراد منه ذو الدلالة بمعنی صاحب الدلالة وصاحب الدلالة هو الذات **فان قلت** لا حاجة الی تقدیر الشارح ولا الی غیره فانه فرق بین المصدر الصریحی والمصدر التاویلی بان الاول مجرد من الذات والثانی غیر مجرد عنها لانه عبارة عن الحدث والنسبة الی الفاعل فیصح الحمل **قلت** لا نسلم انه غیر مجرد عن الذات والا یلزم کون الشیء الواحد مسندا الی الفاعل ومسندا الیه فی مثل قولهم اعجبنی ان ضرب زید عمرا واو ذا باطل **فان قلت** ان فی تقدیر الشارح ایضا خلل لان مقصودنا تقسیم الکلمة الی اسم وفعل وحرف ولما قدر قوله من صفتها یکون التقسیم بحسب لصفتها **قلت** مقصودنا تقسیم الکلمة اما باعتبار نفسها واما باعتبار صفتها لا ان مقصودنا تقسیمها باعتبار نفسها کما لا یخفی[1] **قوله** کائن فی نفسها **فان قلت** ما الوجه للشارح رح انه عدل من الرضی حیث قال ان قوله فی نفسها متعلق بتدل **قلت** ان فی ما قاله الرضی ارتکاب المجاز وهو کون فی بمعنی الباء او بمعنی علی لان کلمة فی لا تقع صلة للدلالة **فان قلت** ان التقدیر ایضا خلاف الاصل فلم اختاره الشارح **قلت** ان متعلق الجار والمجرور اذا کان من الافعال العامة فتقدیره شائع حتی کان الی الوجوب کما لا یخفی **فان قلت** لم عدل الشارح رح عن الهندی حیث قال کائنا برسم خط النصب وهو الالف ولمرایات الشارح رح بالالف **قلت** لو کان منصوبا لکان حالا من المعنی والحال قید للعامل والاصل فی التعاریف العموم والاطلاق **فان قلت** علی تقدیر الجر ایضا قید لان الصفة قید للموصوف **قلت** المراد بالقید هو القید الاصطلاحی وهو ما یکون ماخوذا فی مفهومه ولا شک انه ماخوذ فی تعریفه حیث قال الشارح رح ما یبین هیئة الفاعل والمفعول به من حیث هو فاعل ومفعول والحیثیة للتقیید **او نقول** الحال قید للعامل وهو الدلالة ههنا فیکون الدلالة مقیدة باعتبار المعنی فی نفسها مع انها غیر مقیدة بخلاف الصیغة لانها لیست قید للعامل

[1] بخلاف تقدیر الهندی لانه قدر فی جانب المبتدا فیکون التقسیم لحال الکلمة وتقدیر الشارح رح فی جانب فالتقسیم للکلمة لکنها اعم من ان یکون باعتبار الذات او باعتبار الصفة ۱۲ منه رح

فان قلت لما قال على معنى والمعنى ما يقصد بشئ فينبغي ان يتلو الجار والمجرور ما يقصد المفهوم من المعنى قلت ان قوله في نفسها صفة والجار والمجرور لا يقع صفة لشئ الا باعتبار التعلق فلا يصح تعلقه بالمعنى قوله والمراد بكون المعنى في نفسها جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية الكلمة للمعنى لان الظرف على نوعين زمان ومكان والكلمة ليست بواحد منهما محصل الجواب ان كلمة في بمعنى الباء كما قال الشارح رح ان تدل عليه بنفسها فان قلت هذا مخالف لما مر انفا ان فيه ارتكاب المجاز وهو خلاف الاصل قلت ارتكاب المجاز لا يجوز الا عند الحاجة ولا حاجة سابقا لامكان متعلق اخر وهو كائن وههنا مست الحاجة اليه لعدم صحة الظرفية فان قلت لا حاجة ههنا الى المجاز لصحة الظرفية بان يراد من الظرف ظرف اعتباري لا حقيقي قلت ارادة الظرف الاعتباري ايضا مجاز فلا رجحان للمجاز على المجاز فان قلت كون المعنى في نفسها صفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها صفة الكلمة فبينهما تباين فلا يصح تفسير احدهما بالاخر بقوله والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها قلت هذا التوصيف باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال نفس الموصوف او نقول ان كون المعنى والكان صفة للمعنى لكن كون المعنى والكان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول فان قلت هذا مخالف لما قال السيد السند في حواشي المتوسط حيث قال ان كون المعنى في نفسها ايضا صفة المعنى قلت هذا على تقدير ان يكون معنى قولهم ان تدل عليه بنفسها اى كون المعنى مدلولا عليه بنفس الكلمة اى ان يكون المصدر مبنيا للمفعول فيكون ح صفة المعنى فان قلت يفهم من قوله ان تدل عليه بنفسها ان الدلالة على المعنى باعتبار نفس الكلمة لا باعتبار الوضع وليس الامر كذلك قلت ليس المراد من قوله ان تدل عليه بنفسها الاحتراز عن الوضع بل عن انضمام كلمة اخرى اليها فان قلت انه يلزم التكرار في عبارة المص لان المراد بكون المعنى في نفسها كون المعنى مدلولا عليه وهو بعينه معنى قولهم ان تدل على معنى واليضا ان الغرض من قوله في نفسها الاحتراز عن الحرف ولما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها لا يحصل الاحتراز عن الحرف قلت ان التكرار ممنوع لان معنى قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلولا للكلمة مطلقا سواء كان في نفسها او بانضمام امر اخر ومعنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها بنفسها اى من غير حاجة الى انضمام امر اخر فلا يلزم التكرار في عبارة المص وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا فتامل قوله او من صفتها ان لا تدل فان قلت

لہ اى الدلالة بمعنى المدلول وهو صفة المعنى ۱۲ منه عفى عنه ۱۲

لہ لانه لما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها بنفسها من غير حاجة الى انضمام امر اخر ثبت الاحتراز به عن الحرف ۱۲ منه رحمه الله تعالى وستر عليه شا بيب غفرانه امين يا اله العلمين ۱۲

marfat.com

لاحاجة الی ازیاد **قولہ** ومن صفتہا ھھنا لان ازدیادھا سابقا لیصح الحمل والحمل ھھنا صحیح لانہ سالبۃ وھو محمول علی الذات نحو زید لا بحجر وزید لا عالم **قلت** ازدیادہ لمجرد الموافقۃ لما سبق لا لصحۃ الحمل **قولہ** بل علی معنی یحتاج الی انضمام کلمۃ اخری **فان قلت** لو قال الی انضمام امر اخر لکان اشمل فان ھمزۃ الاستفہام یحتاج الی انضمام الکلام وکذا حروف الشرط **قلت** انہ انما یقال المتیقن او نقول ان المراد بالکلمۃ اعم من ان یکون مستقلا او فی ضمن الکلام **قولہ** القسم الثانی جواب سوال وھو ان الثانی صفۃ الکلمۃ وھی مؤنث فالمناسب ان یقول المصرح الثانیۃ **محصل الجواب** ان موصوف القسم لا الکلمۃ **فان قلت** لم قدم الحرف مع انہ مؤخر فی المدعی والدلیل جمیعا **قلت** انہ عدمی والعدم مقدم علی الوجود او نقول انہ مفرد والمفرد مقدم علی المرکب **قولہ** وھو ما لا یدل علی معنی فی نفسہا **فان قلت** العدم لا یقع مفھوما للماھیۃ **قلت** ھذا تعریف رسمی لا حقیقی **فان قلت** الفعل ایضا لا یدل علی معنی فی نفسہا لان الماضی فیہ النسبۃ وھی محتاجۃ الی الطرفین **قلت** معناہ ما یدل علی معنی فی نفسہا صلاحا لا علی معناہ المطابقی ولا علی معناہ التضمنی والفعل دال علی معناہ التضمنی بنفسہ اعنی الحدث **فان قلت** فعلی ھذا تحقق المعنی التضمنی للفعل بدون المطابقی **قلت** لا نسلم انہ تحقق التضمنی بدون المطابقی لانہ کما کان للفعل معناہ التضمنی کذلک یکون للفعل معناہ المطابقی وھو الحدث والزمان والنسبۃ لکن اختلف فی الصفۃ وھی الدلالۃ فی نفسہ وھو غیر مضر **ونقول** انہ وان لم یوجد معناہ المطابقی علی ھذا التقسیم لکن للفعل تقسیم اخر باعتبارہ وجد المطابقی وھو ان الفعل دال علی الحدث باعتبار مادتہ وعلی الزمان باعتبار صفتہ فھو المعنی المطابقی المدلول علیہ فی نفسہ **قولہ** اعنی الابتداء والانتہاء **فان قلت** ان کلواحد منہما اسم فیکونان مستقلین فلا یکون معنی من والی **قلت** اللام للعھد ای الابتداء المضاف فلا یکون مستقلا **قولہ** سرت من البصرۃ الی الکوفۃ **فان قلت** ان الدال علی الابتداء والانتہاء لا یخلوا ما من والی او البصرۃ والکوفۃ او المجموع فانکان الاول فلا یکونان حرفین لاستقلالہما فی الدلالۃ وانکان الثانی فلا یکونان معنی ھما بل للبصرۃ والکوفۃ وانکان الثالث فکذا لا یکونان معنی ھما بل للمجموع او غیرھما **قلت** الدال من والی لکن بواسطۃ البصرۃ والکوفۃ **فان قلت** لم سمی ھذا القسم حرفا **قلت** الحرف فی اللغۃ الطرف یقال جلست حرف الوادی ای طرفہ وھو ایضا فی الطرف **فان قلت** ھذا منقوض بقولنا زید فی الدار لان کلمۃ فی وقعت فی الوسط **قلت** المراد من الطرف جانب مقابل للاسم والفعل **فان قلت** فعلی ھذا ینبغی ان لیسم الاسم والفعل ایضا حرفا لانہما ایضا فی جانب مقابل للحرف **قلت** لا یشترط الاطراد فی وجہ التسمیہ **فان قلت** ان الحرف کما یقع مقابلا للاسم والفعل کذلک یقع مقابل الکلام فینبغی ان یقول الشارح ح

ف۱ وھو الفی الطرف آہ المراد وقوعہ فی طرف عدم کونہ مسندا ومسندا الیہ لا انہ یقع فی وسط الکلام ۱۲ نقیب احمد غفرلہ الدائم مبتدی ۱۲

ف۲ بدون المطابقی وتحقق التضمن بدون المطابقۃ مستحیل ۱۲ کما حققہ الناظر فی ا ۱۲ نقیب احمد غفرلہ ۱۲

فی جانب مقابل الاسم والفعل والکلام **قلت** الحرف قد یقع جزء الکلام نحو زید فی الدار فلا یکون مقابلا له **قوله** حیث یتعان عمدة فی الکلام وهو لا یقع **فان قلت** العمدة فی الکلام لیس الا المسند الیه فعلم منه ان الفعل یقع مسندا الیه وهو خلاف والیض علم منه ان الحرف قد یقع غیر عمدة وهو المسند وهو الیض خلاف **قلت** المراد بالعمدة المسند والمسند الیه جمیعا من قبیل ذکر الخاص وارادة العام **قوله** کما ستعرف **فان قلت** لا معنی لایراد قوله کما ستعرف لانا عرفناها فی هذا المواضع بانهما عمدتان لا الحرف فلا یتوقف المعرفة الی الغیر **قلت** معنی قوله کما ستعرف ای کما ستعرف وجهه **قوله** والقسم الاول جواب سوال وهو ان المناسب ان یقول الخ الاولی مقام الاول لانه صفة الکلمة محصل الجواب ان موصوفه القسم لا الکلمة **قوله** ذلک المعنی المدلول علیه بنفسها **وههنا بحث** وهو ان الضمیر فی قوله ان یقترن لا یخلو اما ان یرجع الی المعنی او الی اللفظ الاول والی الثانی لان الاقتران بالحدث الا زمنة الثلثة لیس صفة للفظ بل للمعنی وهو قوله الاول والی الثانی لان الاقتران بالحدث الا زمنة الثلثة لیس صفة للفظ بل للمعنی **قلت** الضمیر عائد الی المعنی والعائد تعبیر عنه فالارجاع الی المعنی ارجاع الی الاول فلا یخلو عن عائد للمبتدا **فانقلت** لما کان الضمیر عائد الی المعنی فینبغی ان یقول الشارح ان یقترن المعنی بدون ازدیاد لفظ ذلک فلما قال ذلک المعنی **قلت** انما زاد لفظ ذلک لوجهین احدهما ان ارجاع الضمیر مع الاسم الاشارة اوقع فی الذهن لانه بمنزلة وضع الید والاخر المذکور سابقا معنیین احدهما المعنی المستقل والاخر المعنی الحرفی الغیر المستقل والاول بعید والثانی قریب ومرادنا المعنی البعید فلذلک قال ذلک المعنی لیکون اشارة الی البعید **فان قلت** لما کان بذلک اشارة الی المعنی المستقل فلا حاجة الی قول الشارح المدلول علیه بنفسها **قلت** انما اورده لئلا یتوهم ان الاشارة الی المعنی المستقل القریب لان استعمال بعض الاسماء الاشارة موضع بعض اخر کثیر کما قال الشارح فی مبحث اسماء الاشارة **قوله** فی الفهم عنها جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم ان یکون المصادر کلها افعالا نحو ضرب مثلا لا یکون الا فی الزمان فی الواقع فلا یکون لتعریف الفعل مالفا محصل الجواب المراد بالاقتران ما یفهم معه احد الازمنة الثلاثة واقتران المصدر باعتبار التحقق لا باعتبار الفهم **فانقلت** یدخل فیه قولنا زید ضارب عمرا الان او غدا او امس **قلت** المراد بالاقتران الاقتران من اللفظ الدال من لفظ اخر وههنا الفهم من لفظ الان والغد والامس لا من لفظ ضارب **فانقلت** یدخل فیه لفظ الان والغد والامس والماضی والمستقبل **قلت** معنی اقتران الفعل ان یدل بمادته علی الحدث وبصیغته علی الزمان وهذه الالفاظ تدل علی الزمان باعتبار مادته فلا تدخل فیه **قوله** المدلول علیه بنفسه **فان قلت** ان اردت بالمعنی المدلول علیه بنفسه المعنی المطابقی خرج منه الفعل وان اردت المعنی التضمنی خرج منه الاسماء البسائط کالنقطة قلت المراد بالمعنی هو المعنی المطلق

من غير نظر الى كونه تضمنيا او مطابقيا **قوله** اى حين يفهم ذلك المعنى **فان قلت** ان الذهن امر بسيط فكيف يفهم الحدث والاقتران جميعا واليضم المتبادر من الباء فى قوله باحد الازمنة السببية بقرينة **قوله** فى بحث الكلام بالاسناد فعلى هذا يقترن بشئ اخر غير الزمان **قلت** فى الجواب عن الاول الفهم لاحدهما او الاخر مقارن له وعن الثانى الباء للمصاحبة بقرينة المتعلق لانه يتعلق ببقترن والباء اذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنى المصاحبة **قوله** الثانى الاسم **فان قلت** لم سمى هذا القسم بالاسم **قلت** انه ماخوذ من السمو وهو العلو ولاشك انه عال على اخويه **فان قلت** لم عبر عن المتماثلين بالاخوين **قلت** لان بين الاخوين مماثلة من حيث انهما من اب واحد فكذا بين المتماثلين لانهما من قسم واحد **قوله** حيث يتركب منه الكلام **فان قلت** لايتركب الكلام من الاسم للواحد **قلت** معناه يتركب منه الكلام اى من نوع الاسم وحده نحو زيد قائم **قوله** وقيل من الوسم يعنى انه مثال واوى لانه ناقص وهو مذهب الكوفيين وانما اورده بلفظ القيل اشارة الى ضعف مذهبهم ووجه الضعف ان الفعل ايضا علامة على معناه ووجه التسمية وان لم يجب ان يكون مطردا ولكن الاولى ان يمتاز عن مقابله واليضم ان ابنية اشتقاق الاسم نحو سمى ليسمى اسماء تدل على انه ناقص لامثال لانه لو كان مثالا لقيل فى امثلة اشتقاقه وسم يسم وسما **فان قلت** فليكن فيه ارتكاب القلب بان يكون فى الاصل وسما ثم نقل الواو الى موضع اللام فصار سموثم حذفت الواو وعوض عنه الهمزة فى الاول فصار اسم **قلت** القلب خلاف الاصل فلا يعتبر للمعارضة **قوله** والاول الفعل **فان قلت** لم سمى هذا القسم بالفعل **قلت** الفعل فى اللغة عبارة عن المصدر فيسمى الفعل الاصطلاحى باسم المصدر تسمية الكل باسم الجزء او تسمية الدال باسم المدلول او تسمية المتضمن باسم المتضمن **فان قلت** يخرج عنه الافعال الناقصة لانها منسلخة عن الحدث واليضم ليشكل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول الجيد عن الاول انه تضمنت الفعل باعتبار اصل الوضع وعن الثانى انه لايشترط الاطراد فى وجه التسمية **وههنا بحث** وهو ان الكلمة جنس للاسم والفعل والحرف فنصل كلواحد منها لايخلو اما كلمة اولا كلمة اذ لاواسطة بينهما لاسبيل الى الاول لامتياز الشئ بما يساويه ولا الى الثانى لامتناع اجتماع النقيضين **قلت** مفهوم اللا كلمة كما يصدق على نقيض الكلمة كذلك يصدق على اشياء غير نقيضها فالاقتران مثلا فصل **فان قلت** مورد القسم كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمورد اما اسم او فعل فيلزم تقسيم الفعل الى نفسه والى الغير **قلت** ان اردتم بقولك كل كلمة كل فرد فرد من الكلمة فلايثبت اتحاد حد الاوسط لان الكلمة فى الصغرى كلية وان اردتم الاعم فلا نسلم صدق الكبرى لان الكلمة من حيث هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف **فان قلت** لا يجوز حكمهم بان الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف

marfat.com

فلو كان الاسم كلية يلزم ان يكون الخاص نفس العام **قلت** انما يلزم لو كان معنى الحمل ان الموضوع نفس المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول و لا يمتنع ان يصدق الخاص والعام على شيء واحد **فان قلت** لا شيء من الكلمة التي هي مورد القسمة مشخصة لانها كلية وكل موجود مشخص فلا شيء من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من افرادها الموجودة في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولا موجودة فيه **قلت** لا نسلم ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبينهما تغاير **فان قلت** كلوا حد من الاسم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسما الى الاقسام الثلثة لان الانقسام الى الاقسام الثلثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء للكل ولازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء **قلت** لا نسلم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد الكلية **فان قلت** الكلمة صادقة على الفعل ولا شيء من الاسم بصادق على الفعل ينتج من الشكل الثاني لا شيء من الكلمة باسم وهو صادق **فان قلت** يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه يصدق عليه نقيضه لامتناع الخلو عنهما فيصدق لا فعل على الفعل وهو محال **قلت** لا نسلم امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض الكلمة واللا فعل على بعض اخر على ان نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لانه جرت العادة باستعمال العلم لادراك الكلي والمركب والمعرفة لادراك الجزئي والبسيط وههنا ادراك المركب لانه مركب من الجنس والفصل والواو للعطف على **انحصرت** بصيغة المجهول للمفهوم من سكوة المصرح قبل دليل الحصر او للعطف على العلم بالانحصار الذي يفيده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال وعامله لان زمان العلم بالحدود مقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول و هو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدود متاخر عن نفس الحصر و وجهه.....

فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه واين الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغي ان يقول بهذا موضع ذلك وا **اجيب** عن الاول انه لما اتضح بكمال الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمته شانه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذٰلِكَ الْكِتٰبُ لا ريب فيه اشارة الى الفاتحة **فان قلت** ان الدليل من جملة التصديقات والحد من جملة التصورات فيلزم حصول التصور من التصديق وذا باطل **قلت** هل انما لا يجوز

اذا کان بطریق الکسب والنظر بخلاف ما اذا کان بطریق اللزوم بان کان التصور لازم التصدیق
او نقول ان التصدیق ههنا حصل من التصدیق لان قولنا حد الاسم کذا وحد الفعل
کذا مشتمل علی الحکم **فان قلت** العلم یقتضی المفعولین فما مفعولاه ههنا **قلت** احدهما قوله
بذلک والاخر قوله حد کل واحد جعل مفعول مالم یسم فاعله لعلم **فان قلت** انه یتعدی
الی المفعولین بنفسه فلا یصح ازدیاد الباء فی قوله بذلک **قلت** انها زیدت لتقویة العمل **فان**
قلت ان زیادة حرف الجر لتقویة العمل جائز فی معمول شبه الفعل لا فی معمول الفعل کما قال
عبد الغفور **اجیب** عن اصل الاعتراض ان المراد من قوله علم حد کل واحد منها انه علم ان اسم
کذا والفعل کذا والحرف کذا فیکون قوله حد کل واحد منها قائم مقام المفعولین لان اسم ان و
خبرها یقوم مقام المفعولین کما قال الشارح فی بحث افعال القلوب **فان قلت** اضافة الکل
الی واحد لا یخلو اما لامیة او بیانیة او ظرفیة لا سبیل الی الاول لانه یقتضی المغائرة ولا مغائرة
ههنا لان الکل لاحاطة الافراد واحد وایضا انه یقتضی صحة اظهار اللام ولا یصح ههنا لان الکل
لازم الاضافة فلو ظهر اللام انفک عن الاضافة ولا سبیل الی الثانی لانه یقتضی صحة الحمل ولا یصح
الحمل ه لان الواحد جزء الکل ولا یصح حمل الجزء علی الکل ولا الی الثالث لانه یقتضی الظرف
ولا ظرف ههنا لان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا **قلت** انها لامیة لان الکل بمعنی الافراد ای
افراد واحد منها فیکون الواحد کلیا لانه صادق علی الاسم والفعل والحرف ولا شک فی التغایر
بین الکلی والجزئی وایضا یصح اظهار اللام ههنا لان الافراد لیست بلازمة الاضافة وایضا
لا یجب صحة اظهار اللام فی الاضافة اللامیة بل یکفی ثبوت الاختصاص الذی هو معنی اللام
ولذا قال المص فی بحث المجرورات اللامیة ما یکون بمعنی اللام ای یصح فیه معنی اللام وهو
الاختصاص **قوله** والفعل کلمة تدل علی معنی فی نفسها لکنه مقترن الخ **فان قلت** ینبغی
ان یقال ومقترن بالواو لان کلمة لکن للاستدراک ولا یتوهم من کون الفعل دالا علی معنی
فی نفسه انه غیر مقترن **قلت** المتبادر من المعنی هو المعنی المطابقی مع انه غیر مقترن فاشار
بقوله لکنه مقترن الی ان المراد من الفعل معناه التضمنی لان المقترن لیس الا المعنی التضمنی
قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال **فان قلت** لما قال الحرف ممتاز عن اخویه بعدم
الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا حاجة الی ذکره **قلت** اللازم من قوله والحرف ممتاز
لیس الا کون الاستقلال معتبرا فی الاسم ولا یلزم منه ان یکون الاستقلال معتبرا فی مفهوم الاسم
ویفهم ذلک من قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال ونقول انه تاکید لقوله والحرف ممتاز عن اخویه
بعدم الاستقلال **قوله** ولیس المراد بالحد ههنا الخ جواب سوال وهو ان اطلاق الحد علی هذه المفهومات
غیر صحیح لان الحد ما اشتمل علی ذاتیات المحدود وذلک فی الفعل مستقیم واما امتیاز الحرف
عن اخویه عدمی وهو عدم الدلالة و امتیاز الاسم عن الحرف والفعل عدمی وهو عدم الاقتران

marfat.com

العدمی لیس لہ قوام وحصول فی نفسہ فکیف یکون ذاتیا لغیرہ وایضا اطلاق الحد علی ہذہ ...
المفہومات غیر صحیح لان الحد ما اشتمل علی الجنس والفصل وہذہ المفہومات غیر مشتملۃ علیہما
بوجوہ الاول انہما من الامور الحقیقیۃ کالحیوان والناطق فی تعریف الانسان وہذہ المفہومات
امور اعتباریۃ حاصلۃ باعتبار اہل الاصطلاح والثانی انہما من المفردات وہذہ المفہومات والثالث
ان ما فرضت انہ جنس یحتمل العرض العام وما فرضت انہ فصل یحتمل الخاصۃ لان الفرق بین
الجنس والعرض العام دقیق جدا غایۃ ما فی الباب انہ ان ما وقع فی جواب ما ہو فہو جنس وما لا
یقع فہو عرض عام وکذا حال الخاصۃ والفصل محصل الجواب ان المراد بالحد عند النحوی لیس الا المعرف
الجامع المانع لا ما ہو اصطلاح اہل المعقول او نقول ان العدم لا یقع ذاتیا لشیء واما العدم المضاف یکون
ذاتیا لشیء وہو ہہنا مضاف الی عدم الدلالۃ وعدم الاقتران قولہ ولله در المصنف رح جواب سوال
وہو ان ہذہ الحدود اما علم قبل قولہ وقد علم بذالک حد کل واحد منہا اولا فعلی الاول یلزم تحصیل
الحاصل وعلی الثانی یلزم الکذب وایضا یلزم التکرار فی قول المص رح الاول بقولہ وقد علم والآخر بقولہ
فیما بعد الاسم ما دل علی معنی فی نفسہ الخ محصل الجواب ان التحصیل والتکرار انما یلزم اذا کان الکل
صریحا وہہنا الاول اشارۃ والثانی تنبیہا والثالث تصریحا قولہ بناء علی تفاوۃ مراتب الطبائع
جواب سوال وہو انہ وان لم یکن تکرارا لکنہ لا یخلو عن استدراک فما الباعث علیہ بذالک محصل الجواب
انہ مبنی علی تفاوۃ مراتب الطبائع فان قلت لا یصح اضافۃ الدر الی المصنف رح لانہ عبارۃ عن
اللبن ولا لبن للمص رح قلت انہ اراد منہ الخیر الکثیر مجازا ذکر الخاص وارادۃ العام او نقول المراد منہ
اللبن حقیقۃ لکن المراد من اللبن لبن امہ واضافتہ الیہ باعتبار شربہ والمعنی تعجبوا من لبن رتب بہ کاملا
فی العلم قولہ ثم صرح بہا فیما بعد فان قلت لم اورد کلمۃ بعد ولم یکتف بثم قلت انما اوردہ اشارۃ
الی وجود الفاصلۃ بین تعریف الاسم والتنبیہ قولہ الکلام انما لم یعطف علی ما سبق لان دابہ
فی ہذا الکتاب ایراد المسائل المنفصلۃ عما قبلہا بترک العاطف لانہ لو عطف لتوہم تبعیۃ للکلمۃ مع انہ
موضوع مستقل فان قلت ینبغی ان یفصل بایراد الباب والفصل قلت فیہ اختصار قولہ
فی اللغۃ ما یتکلم بہ فان قلت ان المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلم اوردہ الشارح رح
قلت ان ہذا المعنی اللغوی منظور النظر لانہ مشترک بین الکلمۃ والکلام فلذا ذکرہ فان قلت
فلما کان مشترکا فلم لم یذکرہ فی بحث الکلمۃ قلت انہ کثیرا ما یکتفی عن السابق باللاحق فان قلت
لا نسلم انہ فی اللغۃ ما یتکلم قلت انہ فی اللغۃ ما یتکلم بہ لکنہ یستعمل استعمال المصدر کاعطی اعطاء مع انہ
اسم لما یعطی قولہ وفی اصطلاح النحاۃ فان قلت التعریف لا یصدق علی کلام اللہ تعالی لانہ یطلق
علی ما بین الدفتین قلیلا کان او کثیرا قلت للعرف الکلام الذی ہو اصطلاح النحوی قولہ
ای لفظ تضمن جواب سوال وہو ان القرطاس والجدار اذا کتب فیہ زید قائم یصدق علیہ
انہ ما تضمن

عہ الدفۃ مراد از ان جلدین اول و آخر آن ست ۱۲

marfat.com

الکلمتین ولیس بکلام وایضاً ان ما عبارۃ عن الشئ فلا یصح جعلہ جنساً لان الجنس فی التعریف
ھو القریب وذلک بعید وایضاً ان المتبادر من کلمۃ ما انہا موصولۃ لقلۃ الاستعمال وھی معرفۃ
والمبتدء والخبر اذا کانا معرفتین فلابد من ضمیر الفصل بینھما فحصل الجواب ان کلمۃ ما عبارۃ
عن اللفظ النکرۃ **فان قلت** ان الاعتراض الاول غیر وارد لان القرطاس لا یتضمن الکلمتین
بل یتضمن النقش وھو لیس بلفظ والکلمۃ لفظ **قلت** المراد من اللفظ ما کان من شانہ ان
یتلفظ بہ والنقش من ھذا القبیل لانہ دال علی اللفظ **فان قلت** فعلی ھذا لا یصح دفعہ
بالتعبیر عن کلمۃ ما بلفظ لانہ عبارۃ عما من شانہ ان یتلفظ بہ وایضاً لا یخرج الدوال الاربع بقید
اللفظ فی تعریف الکلمۃ لان بعض منھا نقوش **اجیب** عن اصل الاعتراض ان جواب الشارح
انی التعبیر عن کلمۃ ما بلفظ جواب بعد التسلیم ای لو سلم ان النقش لفظ فجوابہ ھذا **فان قلت**
المقصود تغیرا وھو محصل بقولہ ای لفظ فما الحاجۃ الی ازدیاد قولہ تضمن **قلت** ان ذکر الموصول
والموصوف بدون الصلۃ او الصفۃ مستکرہ **فان قلت** فعلی ھذا ینبغی ان یفسر الشارح کلمۃ ما
قبل قول المصنف تضمن فحصل ذکر الصفۃ او الصلۃ مع الموصوف او الموصول **قلت** علی ھذا یلزم الفصل
بین الصلۃ والصفۃ وبین الموصول والموصوف وھو مستکرہ لشدۃ الاتصال بینھما حتی صارا کانھما
کلمۃ واحدۃ **فان قلت** لما کانت کلمۃ ما عبارۃ عن اللفظ فلا یخل فیہ المھملات فلا یکون التعریف
مانعاً **قلت** دخولھا فی التعریف غیر مضر لانہ جنس یتناول المھمل والموضوع ثم خرج المھملات
بقولہ کلمتین ومن قال فی الجواب ان المراد باللفظ ھو الموضوع فقد ضیق علی النفس مع الوسعۃ
لان الشارح قال فیما بعد ان اللفظ یتناول المھمل والموضوع **قولہ** حقیقۃً او حکماً جواب سوال وھو
ان التعریف غیر جامع لانہ خرج منہ جنس مھمل لان الجنس لیس بکلمۃ وایضاً خرج منہ مثل زید
قائم ابوہ لانہ لا یتضمن کلمتین بل احدھما کلمۃ والاخر جملۃ وایضاً خرج منہ ضرب ولا تضرب
لان المنوی فیھما لیس بکلمۃ محصل الجواب ان الکلمتین اعم من ان تکونا حقیقۃً او حکماً والحکمی
عبارۃ عما یصح وضع اسم الحقیقی فی موضعہ فیکون تقدیر الاول ھذا اللفظ مھمل وتقدیر الثانی زید
قائم الاب باخذ المضمون وانما کان قائم الاب مفرداً لان الرکن فی المرکب الاضافی ھو المضاف
والمضاف الیہ قیلۃ وھو خارج **فان قلت** المقصود لیس مطلق القائم بل القائم المضاف الی الاب
فکیف قال المضاف الیہ امر خارج **قلت** المضاف بلحاظ الاضافۃ رکن لا مطلقا والمضاف الیہ خارج
فان قلت قد تبین فی الصفۃ للشبہۃ انہ اذا رفع بعدہ فلا ضمیر فیھا واذا انتصب او انجر ففیہ ضمیر
الموصوف ففی قائم ابوہ ایضا ضمیر فیکون مرکبا **قلت** ان القیام لیس الا صفۃ الاب فکیف یکون فیہ ضمیر
زید وما قال فی الصفۃ المشبہۃ فیما اذا تدل بصفۃ السبب علی صفۃ المسبب کما فی زید حسن الوجہ
فان قلت یخرج عنہ الاسناد الذی فی الجملۃ الشرطیۃ لان الاسناد فیما بین الشرط والجزاء مع انہ لا
یصح تاویلھما بالمفرد لانہ یخرج الکلام من نوع الی نوع اخر لانہ لو اول قولہ ان کانت الشمس طالعۃ فالنھار موجود

marfat.com

بقوله هذا ذاك خرج الكلام من الشرطية الى الحملية وايضا المقصود فى الشرطية تعليق الحكم بالحكم بطريق التفصيل وهذا لا يعلم من المتن قلت الحكم فى الجزاء عند النحوى والشرط قيد له فانت هذا الصحيح عند النحوى فما تقول فى قول المنطقى ومير سيد شريف لان عندهما الحكم بين الشرط والجزاء قلت تقدير التعريف عندهما بحذف المعطوف اى ما تضمن الكلمتين او المجلتين قوله اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه جواب سوال وهو ان الهيئة التركيبية لما جزء من الكلام اولا فعلى الاول يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره وعلى الثانى يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن بحصل الجواب باختيار الشق الثانى وانه لا اتحاد بينهما لان المتضمن بلحاظ الاجتماع والمتضمن بلحاظ الانفراد فان قلت ان الكلمتين لا تكون الا بلحاظ الاجتماع فكيف يصح فيهما لحاظ الانفراد قلت التثنية لاختصار العطف اى كلمة وكلمة اى تضمن كلمة مع قطع النظر عن الاخر وتضمن كلمة اخرى مع قطع النظر عن الاول ونقول باختيار الشق الاول والهيئة وان لم تكن لفظا فى نفسها لكنها لفظا باعتبار المادة فان قلت هذا الاعتراض انما يرد اذا كان الباء فى قوله بالاسناد للسببية واما اذا كان للاستعانة فلا يرد وذلك لان الباء تجعل المدخول خارجا فى صدور الفعل كان الفعل صادر من الفاعل والمعاون معا فيكونان بمنزلة الفاعلين فكان المتضمن شيئين احدهما كلمة ما والاخر الاسناد فيكون اعم من الكلمتين واما اذا كانت للسببية فلا يكون مدخولها بمنزلة لانه ليس له دخل فى صدور الفعل بل هو باعث على الفاعل بان يفعل فلا يكون بمنزلة المتضمن فما الباعث على الشارح رح انه حمل الباء على السببية دون الاستعانة قلت ان باء الاستعانة يستعمل فى المحسوسات غالبا كما فى قولك كتبت بالقلم فلذا لم يحمل عليه فان قلت فليكن الباء بمعنى المصاحبة مع الكلمتين فيكون التضمن امورا ثلثة فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن قلت على هذا يلزم محذور اخر وهو تضمن الاقل للاكثر فان قلت فليكن الباء لمصاحبة كلمة ما فيكون تضمن الاكثر للاقل قلت فعلى هذا ايضا يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره فان قلت فكما ان السبب خارج كذلك المسلسق خارج فلم يحمل الباء على الالصاق وما الترجيح للسببية عليه قلت على هذا ينقض التعريف بمثل غلام زيد فى غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه تضمن كلمتين حال كونه ملصقا باسناد قائم اليه قوله فلا يلزم اتحادهما فان قلت انه علم منا انه لو لم يأول لزم الاتحاد بينهما مع انه غير لازم الا ترى انا لو قلنا ضربت زيدا قائما فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين فلا اتحاد بينهما قلت ان قوله فلا يلزم الاتحاد فيما اذا تركب من الكلمتين فقط فانقلت لتقييد ما الكلمتين يوهم انه لا يتركب من الاكثر مع انه يتركب منه كقولنا ضربت زيدا قائما قلت التقييد لاجل الاكتفاء بما قل المراتب قوله بالاسناد فان قلت لم قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة قلت فعلى هذا لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة فى الاضافى وهمنا بحث من وجوه الاول ان التعريف غير مانع لصدقه على نعم فى جواب من قال اقام زيدا فانه .. لفظ تضمن

الکلمتین بالاسناد مع انہ لیس بکلام بل حرف الثانی انہ لو قال ما تضمن الاسناد او ما فیہ الاسناد لکان اخصر الثالث انہ لم قال ما تضمن ولم یقل ما ترکب مع انہ الاولی لان المستعمل بینہم المفرد والمرکب الرابع انہ لو قال ما تضمن الاسمین او الاسم والفعل لکان اخصر فما فائدۃ الاطناب **اجیب** عن الاول ان المراد من التضمن تضمن الکلمتین بجزئیہ وھذان الکلمتان لیتا بجزئیہ بل ھو قائم مقامھما وعن الثانی انہ لو قال ذلک لتوھم صدق الحد علی الجزء لان الاسناد یتعلق بکل جزء وعن الثالث ان التضمن اخصر من التراکیب لاستغنائہ عن صلۃ من لانہ متعد بنفسہ بخلاف التراکیب لانہ لازمی وایضا ان التراکیب تستعمل فیما اذا کان کلا الجزاء ان ملفوظین والتضمن اعم وھو المراد ھھنا وعن الرابع ان کلام المصنف رح اصوب لانہ مشتمل علی الاجمال والتفصیل وھو من باب البلاغۃ لانہ امکن فی الذھن **فانقلت** یصدق قولنا کلما کان الکلام موجودا کان الاسم موجودا وکلما کان الاسم موجودا لا یصح السکوت علیہ ینتج کلما کان الکلام موجودا لا یصح السکوت علیہ وھو باطل **قلت** ان الضمیر المجرور فی الکبری یعود الی الاسم فتکون النتیجۃ کلما کان الکلام موجودا لا یصح السکوت علی الاسم **فانقلت** کل کلام مرکب وکل مرکب اما ان یصح السکوۃ علیہ واما ان لا یصح السکوۃ علیہ فیلزم انقسام الکلام الی ما یصح السکوۃ علیہ والی ما لا یصح السکوۃ علیہ وھو باطل **قلت** انما یلزم انقسام الکلام الی القسمین المذکورین لو کان صدق القسمین مستلزما لصدق کل واحد من جزئیہما ولیس کذلک **قولہ** ای تضمنا حاصلا بسبب اسناد جواب سوال من وجھین الاول ان المتقرر عندھم ان قولہ بالاسناد مفعول مطلق ولا یصدق علیہ حد والثانی ان قولہ بالاسناد جار ومجرور والجار ومع المجرور اذا وقع فی الکلام لابد لھما من الاعراب المحلی فما ھو ھھنا **قلت** محصل الجواب انہ مفعول مطلق باعتبار موصوف المتعلق **فانقلت** لم لم یتعرض الشارح الی قولہ یتضمن حتی لا یحتاج الی تقدیر متعلق اخر وھو حاصل **قلت** ان الباء لا یقع صلۃ التضمن لان صلتہ اما اللام او الی وایضا ان قولہ بالاسناد صفۃ لقولہ تضمنا والجار والمجرور لا یقع صفۃ لشئ الا باعتبار المتعلق **قولہ** والاسناد نسبۃ احدی الکلمتین **فان قلت** ان النسبۃ فی عرفھم عبارۃ عن الثبوۃ والانتفاء وھما صفتان للمدلول فکیف یصح اضافتہ الی الکلمۃ **قلت** المراد من النسبۃ المعنی اللغوی وھو الضم ای ضم احدی الکلمتین او نقول انہ بحذف المضاف ای نسبۃ مدلول احدی الکلمتین **قولہ** حقیقۃ او حکما وانما لم یقل الی الاخری حقیقۃ او حکما مع ان کلمۃ اخری ایضا اعم لانہ لما ذکر حکم کلمۃ الاولی فہم لما ذکر الثانیۃ بلفظ الاخری فلا بد ان تکون الثانیۃ من جنس الاولی **فان قلت** ما الحاجۃ الی ھذا التعمیم مع انہ مذکور سابقا **قلت** التعمیم الاول فی تعریف الکلام وھذا التعمیم فی تعریف الاسناد ولا ینفی من قیدا فی تعریف شئ بقید فی تعریف شئ اخر **قولہ**

marfat.com

بحیث تفید المخاطب فیرد علیہ انہ یدخل فیہ الترکیب الاضافی لانہ ایضا یفید المخاطب فاجاب الشارح رح بقولہ فائدۃ تامۃ **فان قلت** انہ یخرج من تعریف الاسناد الاسناد الذی وقع فی الجملۃ التی وقعت خبرا عن المبتداء فانہ لا یفید فائدۃ تامۃ لانہ لیس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الی المبتدأ وکذا یخرج الصلۃ والجملۃ التی وقعت خبرا عن المبتداء فانہ لا یفید فائدۃ تامۃ لانہ لیس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الی المبتدأ وکذا تخرج الصلۃ والجملۃ التی وقعت صفۃ وکذا یخرج الکلام الذی علم المخاطب بہ نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وکذا یخرج الکلام الذی لم یسمع المخاطب **قلت** معناہ من شانہ ان یفید المخاطب فائدۃ تامۃ **او نقول** ان معناہ ان یصح السکوت علیہ ای لو سکت المتکلم لیکن لاہل العرف مجالا لتخطیتہ ولنسبتہ الی القصور فی باب الفائدۃ **قولہ** وبقید تضمن الکلمتین خرجت المہملات **فانقلت** ان اردت من لفظۃ ما اللفظ الموضوع فیخرج المہملات فلا یحتاج الی اخراجہا بقید الکلمتین و ان لم یرد منہا اللفظ الموضوع فلم یخرج المرکب من کلمتین ومہمل مثل زید قائم حبق لانہ یصدق علیہ انہ تضمن الکلمتین **قلت** المراد من قولہ خرجت المہملات ای المہملات الصرفۃ والمرکب من الکلمتین ومہمل کلام فلا ضیر فی عدم خروجہ **قولہ** مثل اضرب ولا تضرب یرد علیہ ان مثل اضرب ولا تضرب کلمۃ واحدۃ فکیف یکون کلاما فاجاب الشارح بقولہ فان کلا واحد منہما تضمن کلمتین احدہما ملفوظۃ والاخری منویۃ ثم یرد علیہ ان الکلمتین فی لا تضرب کلاہما ملفوظتان احدہما کلمۃ لا والاخر تضرب فلا یصح قولہ احدہما ملفوظۃ والاخری منویۃ فاجاب الشارح بقولہ وبینہما اسناد ای لیس المراد من الکلمتین مطلق الکلمتین بل المراد الکلمتین بینہما اسناد **قولہ** اسناد یفید المخاطب **فائدۃ تامۃ** **فان قلت** الاولی ان یقول نسبۃ تفید المخاطب لان ذکر الاسناد یغنی عن قولہ یفید المخاطب فلا فائدۃ فی التوصیف **قلت** انہ محمول علی الصفۃ الکاشفۃ **قولہ** وحیث کانت الکلمتان اعم **فانقلت** لا یحتاج الی ہذا التعمیم لاد خال الامثلۃ المذکورۃ لان قولہ ما تضمن الکلمتین بیان الاقل فیکون مرکبا من اکثر الکلمتین ایضا **قلت** لیس فی ہذہ الامثلۃ الا کلمۃ واحدۃ فضلا من اکثر الکلمتین لان فیہا امرین احدہما کلمۃ والاخر جملۃ **فانقلت** ہذا انما یصح اذا کان الخبر مجموع ابوہ قائم لم لا یجوز ان یکون الخبر ہو قائم فقط وکان ابوہ من متعلقات الخبر فلا یکون الکلام مرکبا من کلمۃ وجملۃ بل من کلمتین **قلت** الخبر ہو المجموع حقیقۃ ومن جعلہ خبرا فلظہور الاعراب فیہ لکن ہو لیس لاجل انہ خبر بل لاجل ان الصالح للاعراب لیس الا ہو فان فی ابوہ اعراب الفاعل **قولہ** مثل زید ابوہ قائم وزید قام ابوہ وزید قلم ابوہ انما اورد الامثلۃ الثلاثۃ لان الاول مثال لما کان الخبر جملۃ اسمیۃ والثانی فعلیۃ والثالث شبہ الجملۃ **قولہ** لکنہا فی حکم الکلمۃ المفردۃ لان النسبۃ فی تلک المرکبات اجمالیۃ لیست مقصودۃ لذاتہا فیجوز التعبیر عنہا بما یفید الاجمال

ذکر المفردة مستدرک لان الکلمة لا تکون الا مفردة **قلت** المراد من المفردة الکلمة الحقیقیة ای فی حکم الکلمة الحقیقیة **قوله** فانه فی حکم هذا اللفظ **فان قلت** ان هذا اللفظ ایضا مرکب من لفظ هذا ومن اللفظ **قلت** ایراد اللفظ بعد هذا لاجل تعین المشار الیه لهذا ای یؤل الجسق بهذا ای هذا اللفظ مهمل **قوله** مع ان المسند الیه فیهما مهمل لان المسند فیهما غیر مهمل لان قوله مهمل موضوع لمعنی وهو مالا معنی له **وههنا بحث** من وجوه الاول ان جسق لما کان غیر موضوع لمعنی لا یصح ادخال التنوین علیه مع انه یصح کما صرح به الرضی والثانی انه لما کان لفظ المهمل موضوعا لمعنی کان ما صدق هو علیه هو ایضا موضوعا فیکون جسق ایضا من الموضوعات لان وضع الکلی وضع الجزئی والثالث انه لا نسلم ان دیز وجسق غیر موضوعین لانهما موضوعان لانفسهما لان دیز وضع للفظ دیز وجسق وضع للفظ جسق **اجیب** عن الاول ان ادخال التنوین لاجل انه اسم حکمی او نقول انه یجوز ان یکون هذه الخاصة اضافیة بالنسبة الی الفعل والحرف وعن الثانی انه لا نسلم ان وضع الکلی وضع الجزئی لانه لو کان کذالک لاتحد معناهما ولیس الامر کذالک لان فی الکلی عدم التعین وفی الجزئی تعین وعن الثالث ان الوضع للنفس غیر صحیح لان الوضع نسبة بین الموضوع والموضوع له وهی تقتضی التغیر بین الطرفین **قوله** ثم اعلم ان کلام المص رح ظاهر اشارة الی الاعتراض علی المص وهو انه لم خالف عن مأخذه لان کلام المصنف رح ظاهر فی ان ضربت زیدا قائما بمجموعه کلام لان هذا المجموع تضمن الکلمتین وهو ضربت بخلاف کلام صاحب المفصل حیث قال الکلام هو المرکب من الکلمتین فانه صریح فی انه ان الکلام هو نحو ضربت والمتعلقات خارجة عنه لان الضمیر فی قوله هو المرکب للفصل فیفید حصر المسند الیه فی المسند **اجیب** عنه انه لا مخالفة لجواز ان یعتبر المص رح قید فقط فی تعریف الکلام ای ما تضمن الکلمتین فقط او نقول ان الکلمتین فی تعریف المفصل اعم من ان یکون حقیقة او حکما بان یکون المسند مع توابعه کلمة واحدة فلا مخالفة **قوله** ان کلام المص رح ظاهر وههنا **بحث** وهو ان لفظ ظاهرا اذا ذکر بدون الالف واللام یکون بمعنی الهدایة والصریح فلا یصح مقابلته مع قوله فانه صریح لان کلاهما صریحان وایض یرد علیه ارتکاب تحقق افراد من الکلام فی ضربت زیدا قائما یعنی یفهم من التعریف ان ضربت زیدا قائما مفید لثلاثة افراد من الکلام مع اتحاد الاسناد لان ضربت فرد من افراد الکلام وضربت زیدا فرد اخر منه وضربت زیدا قائما فرد اخر والاسناد فی الکل واحد ولا نظیر له **اجیب** عن الاول ان لفظ ظاهرا عبارة الشارح متلبس مع اللام ای الظاهر وما وقع فی بعض النسخ بدون اللام فهو سهو من قلم الناسخ وعن الثانی ان قید فقط مراد فی اللفظ او نقول ان هذا الترکیب وان تعدد افراد الکلام فیه لکن لا تعدد الاسناد فیه ایض من حیث الاعتبار لانه اذا اسند ضرب الی التاء فوجد فیه اسناد واذا اسند ضربت الی زید فوجد فیه اسناد

له والا لم یکن الجزئی جزئیا له ۱۲ منه ۲ له لانه یأول عنه بهذا اللفظ ۱۲ منه رح ۳ واذا ذکر مع اللام یکون فیه احتمال اخر فح یصح مقابلته مع الصریح اذ فی الصریح لا یکون احتمال آخر بل یکون قطعیا کما لا یخفی ۱۲ منه رحمه الله تعالی بفضله آمین ۱۲

ن تعریف ای تعریف الکلام فی عبارة المص رح ۱۲

اخر واذا اسند ضربت زیدا الی قائم فوجد فیہ اسنادا اخر **قولہ** ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذہبا الی ترادف الخ جواب سوال وھو انہ لم لم یعرف المص رح الجملۃ کما عرف الکلام مع استوائہما فی انہ یبحث عنہما محصل الجواب ان صاحب المفصل واللباب ذہبا الی ترادفہما فیکون تعریفہ تعریفا لہا ثم یرد علیہ ان الجواب غیر مطابق للسوال لان الاعتراض علی المص رح ایض ینظر الی ذلک لانہ ذکر الاسناد مطلقا ولم یقیدہ بکونہ مقصودا لذاتہ **اعلم** ان الاسناد المقصود لذاتہ ھو الذی یکون لنفسہ واما الاسناد الغیر المقصود لذاتہ فھو الذی یکون موقوفا علیہ اسنادا اخر **قولہ** علی الجمل الخبریۃ **فان قلت** الاولی ترک قولہ الخبریۃ لان الانشائیۃ الواقعۃ خبرا ایض جملۃ مثل زید اضربہ **قلت** الانشائیۃ انما یکون خبرا بالتاویل ای مقول فی حقہ اضربہ فھی راجعۃ الی الخبریۃ **فان قلت** ان قول ھذا البعض مخالف لما قال المص رح فی بحث الاستفہام ان للہمزۃ صدر الکلام مع انہ لیس المراد بالکلام ثمہ ما یکون اسنادہ مقصودا لذاتہ **قلت** ان مخالفۃ ھذا البعض عن المص رح غیر مضر لانہم قصدوا المخالفۃ عنہ **او نقول** المراد من الکلام ثمہ الجملۃ فیجاز ذکر الخاص وارادۃ العام **قولہ** وفی بعض الحواشی المراد منہ شرح الہندی وانما عبر عنہ بالحواشی لانہم کانو یکتبون الشرح المذکور من قبل فی حواشی الکافیۃ ای فی بیاضہا والغرض فی نقل الحواشی ورود الاعتراض علیہ بوجہین الاول ما اشار الیہ بقولہ وحینئذ یکون الخ حاصلہ لما کان الکلام ما یکون الاسناد فیہ مقصودا لذاتہ فیکون اخص من الجملۃ فلا بد من تعریف الجملۃ ایض والثانی ان التقیید بالمقصود مما لا قرینۃ علیہ وھو غیر جائز فی غیر الحد ففی الحد اولی لکن ھذا الاعتراض ظاہر فلذا لم یتعرض الشارح الیہ **اجیب** عن الاول ان تعریف الجملۃ والکلام واحد فی جمیع الاجزاء الا ان فیہا قید الاطلاق فاکتفی بشہرتہ وعن الثانی ان القرینۃ علیہ القاعدۃ المشہورۃ وھی ان المطلق ینصرف الی الکامل **قولہ** ای لا یحصل جواب سوال وھو انہ لا یصح اسناد الاتیان الی الکلام لانہ یستعمل فی ذوی العقول والکلام لیس منہم ومحصل الجواب ان المراد من قولہ لا یتاتی لا یحصل من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم لان الحصول لازم الاتیان **قولہ** ای الکلام **فان قلت** لم لم یجعل الاشارۃ بذلک الی الاسناد او التضمن مع انہما قریبان ومع ان مآل الکل واحد **قلت** البحث مسوق للکلام لان التقسیم لیس الا للکلام بقرینۃ التعریف لان التقسیم لا یکون الا لما یکون التعریف لہ **فان قلت** لم لم یکتف بالضمیر المستتر فی لا یتاتی ولم یقل ولا یتاتی الا فی اسمین او اسم وفعل بدون ازدیاد قولہ ذلک **قلت** لو لم یذکر ذلک لتوہم ان الضمیر راجع الی الاسناد ولما ذکر قولہ ذلک لا یتوہم ما ذکر لان ذلک من الاشارات البعیدۃ والکلام ایضا بعید **فان قلت** لم اخر المسند الیہ وقال لا یتاتی ذلک ولم یقدمہ بان یقول وذلک لا یتاتی کما فعلہ صاحب المفصل **قلت** ان المص رح اخرج الکلام علی مقتضی الظاہر لان السامع

ثم وثبت الترادف عند صاحب المفصل وصاحب اللباب فاجاب الشارح ان کلام المص رح

خالی الذهن لا یحتاج الی التقوی وقدمه صاحب المفصل لاعلی مقتضی الظاهر تنزیلاً لغیر المتردد منزلة المتردد **قوله** الافی اسمین **فان قلت** اذا کان ذلك اشارة الی الکلام ولیس الاسمین الاعین الکلام فیلزم الاتحاد بین الظرف والمظروف **قلت** انه ظرفیة الاخص للاعم لان الاسمین اخص من الکلام وذلك جائز لما بینهما من التغائر او نقول ان کلمة فی بمعنی الباء لکن یرد علیه انه یلزم حصول الشئ من نفسه وذلك لا یجوز قلنا الباء للملابسة وهو ما یکون مدخولها رکنا عما قبله مثل قوله بَیَّنْتُ بالحجر والمدر وینعقد بالایجاب وقبول **فانقلت** ان زیداً وعمرو اسمین ولیسا بکلام **قلت** المراد ان احدهما مسند والاخر مسند الیه **فانقلت** لم قدم المسند علی المسند الیه مع انه مقدم فی الجملة الاسمیة **قلت** ان المسند جزء من المسند الیه والجزء مقدم علی الکل **قوله** او فی اسم وفعل **فان قلت** ما الداعی انه ذکر کلمة فی ههنا ولم یکتف بالعطف **قلت** لیدل علی ان کلواحد من القسمین مستقل فی الکلامیة **قوله** وفی بعض النسخ او فی فعل واسم وانما قدم ترکیب الاسمین لشرفه وانما قدم الاسم علی الفعل لشرفه ایضا واما وجه بعض النسخ لان تقدم الفعل لازم فیما رکب الکلام من الفعل والاسم ای فی الجملة الفعلیة **قوله** فان الترکیب الثنائی الخ اعلم ان قید الثنائی اتفاقی **فانقلت** لم اورد ادوات الحصر ههنا ولم یورد فی الکلمة **قلت** ان فی الکلمة لا یقتضی العقل قسما فلا یحتاج الی ادوات الحصر هناك وههنا العقل یقتضی قسما اخر لان الترکیب الثنائی العقلی یرتقی الی ستة اقسام فاحتیج الی ادوات الحصر لیخرج ما عداها او نقول انما اکتفی فی الکلمة بوجه الحصر **فانقلت** لم لم یعکس الامر بان اورد ههنا وجه الحصر واشبه ادوات الحصر **قلت** انما اختص الکلمة بوجه الحصر لیشیر الی حدود الاقسام لان اقسامها مشتملة علی ابحاث کثیرة فیکون منظور النظر فیها سب تاکیدها فی الحدود بخلاف اقسام الکلام لانه لیس فیها بحث فضلاً عن الکثرة **قوله** المسند الیه مفقود **فان قلت** المسند ایضا مفقود لانهما متضائفان فیوجدان معاً وینتفیان معاً **قلت** المراد بالمسند الیه ما یصلح ان یکون مسنداً الیه وهو ذاته بدون الوصف **فانقلت** انه ینقض بقولنا من حرف جر لانه یترکب الکلام من حرف واسم **قلت** ان من اسم لمن التی هی حرف جر فیکون الکلام مرکبا من اسمین **فان قلت** هذا منقوض بیا زید لانه یترکب الکلام من الاسم وحرف النداء **قلت** یا زید لمعنی ادعو زیداً فیکون الکلام مرکبا من فعل واسم **قوله** بل من ترکیب الفعل والاسم **فان قلت** ینبغی ان یقال من ترکیب الفعل والاسمین لجواز منوی والاخر مذکور **قلت** للنادی خارج من الکلام فیکون الکلام مرکبا من فعل واسم **فان قلت** ان اقامة یا زید مقام ادعو لا یصح لان یا زید جملة انشائیة عند النحاة وادعو جملة خبریة **قلت** ان اقامة یا زید مقام ادعو بعد نقل ادعو من الاخبار الی الانشاء

marfat.com

لما نقلت بعتُ واشتریتُ من الاخبار الی الانشاء قوله ای کلمة دلت وههنا بحث من وجهین
الاول ان ما لا یخلو اما ان یکون عبارة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم لا سبیل الی الاول
فان زید قائم لفظ مع انه لیس باسم بل جملة وایضا یصدق علی نفس التعریف لانه ایضا لفظ
مع انه لیس باسم لانه لیس بکلمة لانه لیس بمفرد ولا الی الثانی لان دوال الاربع شئ مع انها
لیست باسم ولا الی الثالث فانه علی هذا یلزم اخذ المحدود فی الحد وهو باطل والوجه الثانی
ان المتبادر من کلمة ما موصولة لکثرة استعمالها فعلی هذا لابد من ضمیر الفصل لتعریف المبتدأ
والخبر وایضا لم یوجد الجنس فی التعریف لان الموصول مع الصلة شئ واحد فیکون المجموع فصلا
اجیب عنهما ان المراد من کلمة ما کلمة فلا یرد شئ ولما فسر بالنکرة علم انها موصوفة لا موصولة
فانقلت ان کلمة مشترکة بین الامور الکثیرة فاخذ احد معانیها لا یکون الا بالقرینة قلت
القرینة موجودة وهی ان البحث مسبوق لتقسیم الکلمة وایضا ان الجنس فی تعریف القسم لیس الا المقسم
وهو لیس الا الکلمة فانقلت لما کان المراد من ما کلمة لا یصح توصیفه بدل لان المطابقة شرط
بین الصفة والموصوف فی التذکیر والتانیث قلت لما کان ما عبارة عن الکلمة کان دل بمعنی دلت
قوله ای فی نفس ما دل فانقلت الضمیر فی نفسه لا یخلو اما راجع الی الکلمة او الی المعنی او الی الاسم
لا سبیل الی الاول فانه علی هذا فاتت المطابقة بین الراجع والمرجع وایضا یثبت المخالفة من المص لانه راجع فی
الایضاح الی المعنی ولا الی الثانی فانه یلزم الظرفیة للنفس وایضا لا یطابق المفصل مع المجمل لان الضمیر
فی وجه الحصر راجع الی الکلمة وایضا یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول لانه اذا نسب المعنی الی شئ بکلمة فی
لابد ان یکون ذلک الشئ دالا علی المعنی فالضمیر فی نفسه اذا کان راجعا الی المعنی یلزم ان یکون المعنی دالا علی
نفسه ولا الی الثالث فانه یلزم اخذ المحدود فی الحد وایضا فاتت المطابقة بین الاجمال والتفصیل وایضا یلزم
المخالفة من المص رح قلت الضمیر فی نفسه راجع الی ما دل ولا تلزم المخالفة من المص رح لان ما لهما واحد وهو الاستقلال
بالمفهومیة فانقلت لما کان ضمیر فی نفسه راجعا الی ما دل فات المطابقة ایضا لان ما دل شیئین والضمیر مفرد
وایضا فات المطابقة بین الاجمال والتفصیل فاجاب الشارح عنه بقوله یعنی الکلمة ای المراد لفظ ما بدون
قوله دل ولما کان المراد منه الکلمة حصل المطابقة بین الاجمال والتفصیل فانقلت لما فسر لفظ ما بالکلمة
لا یصح تذکیر الضمیر لانها مونثة فاجاب الشارح بقوله فتذکیر الضمیر بناء علی لفظ الموصول
فانقلت انه یلزم التدافع فی کلام الشارح لانه علم مما سبق ان ما موصولة وعلم من هذا ان ما موصوفة قلت ان فی کلمة
ما احتمالین فنبه اولا باحتمال وثانیا باخر فانقلت لما ثبت احتمال الموصول فلابد من ضمیر الفصل وایضا لم یوجد الجنس
کما مر انفا قلت انما یلزم ضمیر الفصل لو کانت موصولیة قطعا وههنا محتملة وایضا لا ینتفی الجنس بالاحتمال قوله قال المص
فی الایضاح اشارة الی التدافع بین قول المص رح وقول الشارح ثم اجاب الشارح عنه فی اخر الحاشیة
بقوله وما لهما واحد قوله الضمیر فی ما دل علی معنی فی نفسه یرجع الی المعنی وههنا بحث
وهو انه من این علم ان مراد المص فی الایضاح من الضمیر الضمیر البارز فی نفسه فلم لا یجوز ان یکون مراده

بالضمیر هو الضمیر المستتر فی الظرف اعنی فی نفسه لان قاعدتهم انه اذا حذف متعلق الظرف فضمیره
ینقل الی الظرف لان الظرف قائم مقام المتعلق وایضاً فلیکن مراده هو الضمیر فی دل فلا یلزم التدافع
وایضاً ینبغی ان یقول الشارح الضمیر فی نفسه یرجع الی المعنی فما فائدة فی ازدیاد قوله فیما دل علی
معنی **اجیب** عن الاول ان کون رجوع الضمیر المستتر فی الظرف الی المعنی ظاهر لا یحتاج الی
البیان لان الضمیر المستتر فی الظرف هو الضمیر فی کائن وهو لا یرجع الا الیه وما یحتاج الی البیان
هو الضمیر البارز لما عرفت من لزوم ظرفیة الشئ لنفسه وعن الثانی انه لو کان مراده الضمیر
فی ما دل لا یصح قوله یرجع الی المعنی لانه یلزم الاضمار قبل الذکر وعن الثالث ان ذکر المتعلق
طریق عندهم فلا بد من ازدیاد قوله فیما دل علی معنی فی عبارة المفصل **قوله** ای ما دل علی
معنی باعتباره فی نفسه **وههنا بحث** بوجوه یرد علی المصرح بارجاع الضمیر الی المعنی الاول انه
یلزم ظرفیة الشئ لنفسه والثانی انه یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول والثالث انه علی هذا یکون
تقدیر تعریف الحرف هکذا الحرف ما دل علی معنی فی غیره ای غیر المعنی ولا معنی له لانه یلزم من
انعدام معناه والرابع انه لا یطابق المفصل المجمل فاجاب الشارح عن الاولین بقوله ای باعتباره فی
نفسه ای لیس فیه ظرفیة المعنی للمعنی بل ظرفیة المعنی لاعتبار المعنی بتقدیر لفظ الاعتبار فیه ولا ضیر فیه
وکذا لا یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول لانه لا ینسب المعنی الی الشئ بل ینسب اعتباره فلا تنطبق
القاعدة المذکورة فیه واجاب عن الثالث بقوله ولذلک قیل الحرف الخ حاصله انه لما قدر الاعتبار
فیه فیکون تقدیره الحرف ما دل علی معنی باعتباره فی غیره ولا شک ان اعتبار معنی الحرف فی
غیر معناه **واجیب** عن الرابع ان وجه الحصر غیر مذکور فی المفصل فلم یوجد المجمل **فان قلت** لما
قدر الاعتبار فیه یلزم فساد المعنی لان الاعتبار عبارة عن القیاس کما قال الله تعالی فاعتبروا یا
اولی الابصار فاجاب الشارح عنه بقوله وبالنظر الیه یعنی ان الاعتبار ههنا بمعنی النظر دون القیاس
فان قلت لما قدر الاعتبار فعلی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وهو غیر جائز فاجاب الشارح عنه
بقوله کقولک الدار الخ یعنی اذا نسب الشئ الی النفس بکلمة فی فتقدیر الاعتبار فیه شائع کما فی
قولک الدار فی نفسها حکمها کذا ای مع قطع النظر عن القرب الی المسجد الجامع والسوق قیمتها کذا
وههنا بحث من وجوه الاول ما وجه الشارح انه قدر المتعلق فی قوله فی نفسه بکائن وقدر فی
قوله فی غیره بحاصل فی غیرها والثانی انه لا حاجة الی قوله ای باعتبار متعلقه لا باعتباره فی
نفسه بل خص اشتغال بما لا یعنی کما تری والثالث ان تعریف الاسم لا یکون جامعا لخروج
الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات لان الکل باعتبار الغیر والرابع ان تشبیه المعنی بالدار
غیر صحیح لان قوله علی معنی فی نفسه یستعمل فی مقابلة قوله علی معنی فی غیره ای المعنی تابع للغیر ولا
یقال الدار فی غیرها حکمها کذا بل یقال الدار لا فی نفسها حکمها کذا ای الغیر تابع للدار والسر فیه ان المعنی الحرفی تابع
للغیر لان الغیر لیس الا المعنی الاسمی وهو قوی فجعل متبوعا واما فی الدار فالغیر وصف الدار فیکون تابعا لها

marfat.com

اجیب عن الاول ان کلواحد من کائن وحاصل من الافعال العامۃ فیصح تقدیر کل واحد فی کلواحد من قولہ فی نفسہ وفی غیرہ وعن الثانی انہ لیس اشتغال بالا یعنی بل بیان لمشار الیہ قولہ ولذلک قیل واجاب الشارح عن الثالث والرابع بقولہ ومحصولہ الخ حاصل الجواب عن الثالث ان معنی قولہ فی نفسہ ای لایکون آلۃ لتعرف الغیر ولا شک ان الاسماء اللازمۃ الاضافۃ لیست بآلۃ لتعرف المضاف الیہ بل المضاف الیہ آلۃ لتعرفہا وکذا حال الموصولات کما اشار الشارح رح الیہ فی اخر الحاشیۃ بقولہ وبما ذکرنا من التحقیق لایختل حد الاسم جمعا الخ وحاصل الجواب عن الرابع انہ لایشترط فی التشبیہ الاشتراک فی جمیع الوجوہ بل فی بعضہا وہو موجود کما اشار الیہ الشارح رح بقولہ لانہ کما ان فی الخارج موجودا قائما فی ذاتہ وموجودا قائما فی غیرہ کذلک فی الذہن معقول الخ اعلم ان الموجود علی قسمین خارجی وذہنی وکلواحد منہما علی قسمین قائما بذاتہ وقائما بغیرہ والموجود الخارجی القائم بذاتہ عبارۃ عما یکون الموجود غیر محتاج فی المکان الی شیٔ اخر کالجسم والموجود الخارجی القائم بغیرہ عبارۃ عما یکون الموجود محتاجا فی المکان الی شیٔ اخر کالالوان ومعنی الموجود الذہنی القائم بذاتہ ان یکون الموجود مدرکا قصدا کالمعنی الاسمی والموجود الذہنی القائم بغیرہ ان یکون الموجود مدرکا تبعا کالمعنی الحرفی فمعنی الاسم مشابہ للموجود الخارجی القائم بذاتہ ومعنی الحرف مشابہ للموجود الخارجی القائم بغیرہ فان قلت ان قولہ قائما بذاتہ باطل لانہ یستلزم قیام الشیٔ بنفسہ وہو باطل لان القیام نسبۃ تقتضی المغائرۃ بین الطرفین قلت معنی قولہ قائما بذاتہ الخ لایکون تابعا للغیر کما قال مولانا عبد الغفور الاری قولہ کذلک فی الذہن معقول فان قلت ان قولہ کذلک مستدرک لان المقصود منہ التشبیہ وذا حاصل من الکاف فی قولہ کما ان فی الخارج الخ قلت ان قولہ کذلک تاکید للکاف الاول وانما اکد الجار لانفصالہ الحاصل من تقدیم المشبہ بہ علی المشبہ فی الذکر قولہ ہو مدرک قصدا فان قلت ان قصد الشیٔ علی نوعین احدہما ان یقصد الشیٔ لحصول شیٔ اخر کالوضوء للصلوۃ والثانی ان یقصد لحصول نفسہ کالصلوۃ فای معنی مرادہم ہنا فاجاب الشارح رح بقولہ ملحوظا فی ذاتہ ای المراد ہہنا ما یکون لحصول النفس قولہ یصلح ان یحکم علیہ وبہ تفریع علی قولہ لمحوظا فی ذاتہ والواو بمعنی او فلا یرد ان الفعل لایصلح لان یکون محکوما علیہ قولہ ومعقول ہو مدرک تبعا فان قلت ان المدرک تبعا علی نوعین احدہما ان لایکون ملابسا بالقصد اصلا والاخر ان یقصد لحصول شیٔ اخر فای المعنی مرادہم ہنا فاجاب الشارح بقولہ والمراد لملاحظۃ غیرہ ای المراد ہہنا النوع فان قلت ان المعنی الحرفی لما کان آلۃ لملاحظۃ غیرہ فہو منقوض بقولنا سرت من البصرۃ الی الکوفۃ واکرمت زیدا الان من لیس آلۃ الاکرام قلت المراد من الغیر المتعلق قولہ فلایصلح لشیٔ منہما فان قلت ما للشارح رح انہ ذکر الفاء ہہنا ولم یذکرہ فی قولہ یصلح لان محکوما علیہ وبہ قلت ان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق اشارۃ الی التفنن فی القول

ان المدرك قصداً وتبعاً من الكلمات وهي يقتضي الجزئي اي المثال والشاهد فما هو فاجاب
الشارح بقوله فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا ثم يرد عليه ان القصد على نوعين كما مر انفا
فاي المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله وبالذات اي من غير اضافة الى شيء آخر من المكان
وغيره وكان هذا معنى الاسم لان الابتداء بهذا المعنى اغاز كردن فيكون مصدرا وهو من
الاسماء **قوله** مستقلا بالمفهومية اي بسبب فهمه من اللفظ **فان قلت** انه يخرج منه المدلول
التضمني لانه غير مستقل بالمفهومية مع انه معنى اسمي بالاتفاق فاجاب الشارح بقوله ملحوظا
في ذاته اي لا يكون آلة التعريف الغير ولا شك ان المدلول التضمني ليس بآلة لتعرف الغير **فان
قلت** ان الابتداء من جنس النسبة بين المبدأ به ومنه وتوقف تعلقها على متعلق ضروري فلا
يكون معنى مستقلا **فاجاب** الشارح رح بقوله ولزمه تعقل متعلقه اجمالا يعني ان توقف الابتداء
على قسمين احدهما على فعل ما ومكان ما كتعرف الفعل على فاعل ما وثانيهما على فعل معين ومكان
معين كتوقف من على السير والبصرة فالتوقف بالاجمال لا يضر بالاستقلال لانه غير متلفت لعدم الاحتياج
الى ذكره قوله مدلول لفظ الابتداء فقط **فان قلت** الحصر باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما
يكون مدلول لفظ الاعتبار كذلك يكون مدلول لفظ الاول ايضا فاجاب الشارح بقوله فلا حاجة
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليه يعني ان الحصر بالنسبة الى الكلمة التي تحتاج الى ضم
كلمة اخرى نحو من **فان قلت** لا نسلم ان الابتداء بهذا المعنى لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل
يحتاج لانها لا تفيد فائدة تامة الا بانضمام كلمة فاجاب الشارح بقوله ليدل على متعلقه اي المراد
بالاحتياج وعدمه ههنا الاحتياج الى المتعلق واما الاحتياج في الفائدة فثابت في كليهما **فان قلت**
انه يلزم التكرار في تعريف الاسم لان معنى قوله كائن في نفسه اي كون المعنى مدلول الكلمة و
هذا بعينه معنى قوله دل على معنى وايضا يدخل فيه الحرف فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد
بقولهم الخ يعني المراد بقوله دل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقا سواء كان في نفس الكلمة
اولا والمراد بقوله في نفس الكلمة كون المعنى مدلول الكلمة المقيدة بعدم الاحتياج الى كلمة اخرى
قوله كائنا في نفس الكلمة **فان قلت** لا نسلم ان معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة لان نصر
مثلا كلمة مع انه ليس فيه معنى ضرب فاجاب الشارح عنه بقوله الدالة عليه اي ان معنى الكلمة
لا يثبت في نفس مطلق الكلمة بل في الكلمة التي هي الدالة على ذلك المعنى **قوله** حالة بين السير
والبصرة **فان قلت** لا نسلم ان الابتداء حالة بنفسه بل تثبت الحالة في غيره وهو جعل
البصرة مبدأ منه والسير مبدأ به فاجاب الشارح عنه بقوله وجعله آلة لتعرف حالهما يعني
ان اطلاق الحالة على الابتداء باعتبار ادنى ملابسة وهو انه آلة لتعرف حالهما الخ **فان قلت**
ان عدم الاستقلال على قسمين احدهما بالنسبة الى التصور والاخر بالنسبة الى الذكر فاي
المعنى مراد ههنا **فاجاب الشارح** رحمه الله تعالى عنه بقوله ولا يمكن الخ

الابتداء

marfat.com

ولا ان یدل علیہ یعنی ان المراد کلیہما فاشار الی الاول بقولہ ولا یمکن ان یتعقل الا بذکر متعلقہ
فان قلت المحتاج الیہ فی تعقل المعنی الحرفی تعقل المتعلق لا ذکرہ لانہ محتاج الیہ اللفظ لا التلفظ
قلت ان الذکر مقرو بضم الذال وھو عبارۃ عن التعقل فلا یرد واشار الی الثانی بقولہ ولا
ان یدل علیہ وھھنا بحث وھو ان الضمیر فی لاحظہ الاول اذا کان راجعا الی الابتداء
کان فی لاحظہ الثانی ایضا یرجع الی الابتداء فعلم منہ ان الفرق بین المعنی الاسمی والحرفی
ثابت فی اللحاظ دون الذات وھذا مخالف عما قال العلامۃ التفتازانی فی المطول من ان الفرق
بینہما فی الذات فاجاب الشارح بقولہ والحاصل یعنی ان قولہ فالابتداء محمول علی الاستخدام
لان الابتداء یطلق علی المعنی الاسمی والحرفی جمیعا فالضمیر فی لاحظہ الاول راجع الی المعنی الاسمی
وفی لاحظہ الثانی راجع الی المعنی الحرفی فالاول من قبیل الکلیات والثانی من قبیل الجزئیات
فثبت الفرق بینہما فی الذات فان قلت ان قولہ والحاصل مبتداء وقولہ ان لفظ الابتداء
موضوع خبرہ والحال ان حمل وضع لفظ الابتداء لا یصح علی الحاصل لانہ اسم الفاعل فیکون
صفۃ للشارح فکیف یحمل علیہ وضع لفظ الابتداء لانہ صفۃ اللفظ قلت الحصول لازمی فیصح کونہ
صفۃ اللفظ فان قلت فعلی ھذا لا یصح قولہ ومحصولہ لان الاسم المفعول لا یجیٔ من اللازمی
قلت المراد من المحصول الحاصل کما قال العلامۃ فی بحث الحاء قولہ ولفظۃ من موضوعۃ
لکل واحد من جزئیاتہ فان قلت من این تقول لفظۃ من موضوعۃ لکل واحد من الجزئیات
قلت ان الوضع یعلم من الاستعمال لان من یستعمل فی الجزئیات فان قلت لا نسلم ان الوضع
یعلم من الاستعمال فان العلامۃ قال ان الضمائر والموصولات موضوعۃ لمفہوم کلی بشرط استعمالہا
فی الجزئیات فیکون الاستعمال فی الجزئیات بدون الوضع فلیکن لفظۃ من موضوعۃ للابتداء
المطلق بشرط استعمالہا فی الجزئیات فلم یکن الاستعمال مستلزما للوضع قلت مرادنا ان الاستعمال
علامۃ الوضع لا علۃ لہ فیجوز التخلف عنہ فی بعض المواضع فان قلت ان وضع من للابتداء
الجزئی مستقیم علی رای من قال بان الوضع عام والموضوع لہ خاص فی الحرف وامثالہا
من الضمائر واسماء الاشارۃ واما علی رای من لم یقل بہ وجعل تلک الالفاظ موضوعۃ ...
لمفہومات کلیۃ فالفرق بین الابتداء الاسمی والحرفی صعب قلت الفرق عند ھذا البعض
وان لم یثبت فی الوضع لکنہ فی الاستعمال لان المعنی الحرفی یستعمل فی الجزئیات والاسمی لا
یستعمل فیہا فان قلت ان الابتداء لا یثبت الا بالمتعلق لانہ نسبۃ تقتضی الطرفین فکیف یکون
احد معنییہ جزئیا والاخر کلیا فاجاب الشارح عنہ بوجہین احدھما بقولہ المخصوصۃ ای علی
التفصیل للبر علی الاجمال والثانی بقولہ المتعلقۃ الخ ای الجزئی ما یکون الۃ للغیر والکلی لیس کذلک

لہ قولہ جزئیا ای غیر مستقل ومستقل ۱۲ منہ رح سہ لانہ شیٔ واحد فیکون اما کلیا واما جزئیا لا ما یکون مجموعہما ۱۲ منہ رحمہ اللہ ۱۲

سہ یعنی ان الابتداء الجزئی یثبت بالمتعلق تفصیلا والکلی اجمالا فالاول غیر مستقل والثانی مستقل ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی شانہ ۱۲

marfat.com

فان قلت انه لا نسلم انه اذا ذكر المتعلق على التفصيل يكون جزئيا الا ترى انه لو قيل ابتداء البصرة لا يكون جزئيا بل كليا لان البصرة تصدق على الدور الكثيرة فكيف يكون جزئيا قلت المراد بالجزئي هو الاضافي ولا شك ان البصرة بالنسبة الى المكان المتعلق جزئي وان كان بالنسبة الى الدور الكثيرة كليا فان قلت لا نسلم ان الابتداء الجزئي غير مستقل لان الابتداء الكلي موجود في ضمن الجزئي والدلالة على المعنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا قلت كون ذلك الابتداء المطلق الذي في ضمن الجزئي مستقلا ممنوع اذ يلزم منه كون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا او ملحوظا تبعا في حالة واحدة وهو باطل فان قلت ان هذا من جهتين فلا يضر قلت كون الشئ الواحد ملحوظا قصدا وتبعا في تركيب واحد بمنزلة الجهة الواحدة عند النحويين قوله من حيث انها حالات لمتعلقاتها فان قلت ان الضمير في انها راجع الى الجزئيات وهي السير والبصرة مثلا والمتعلقات ايضا ليست الا السير والبصرة فكيف يصح قوله الجزئيات حالات لمتعلقاتها قلت ان التغائر ثابت لان الجزئي ابتداء السير مثلا والمتعلق نفس السير فان قلت لا يصح ان تكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لانها غير متناهية قلت انطباق الجزئيات ممكن بلحاظ المفهوم الكلي قوله وذلك المعنى الكلي الخ فان قلت المفهوم من الحاصل ليس الا الكلية والجزئية ولا يفهم الاستقلال وعدمه وهو مقصود ايضا فاجاب الشارح عنه بقوله وذلك المعنى الكلي الخ يعني الاستقلال وعدمه لازم معهما قوله اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا فان قلت ان كل في كل انسان كاتب محكوم عليه مع انه ليس ملحوظا قصدا بل آلة لاحاطة الافراد قلت ان جعله للاحاطة باعتبار الاستعمال لا بالوضع قوله ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره لان النسبة ليست الا المعنى الحرفي وتمام المعنى الحرفي لا يكون بمعنى حرفي آخر لان المعنى الحرفي غير مستقل في نفسه فكيف يعتبر غيره فان قلت ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه فعلى هذا يلزم ان لا يقع شئ من المقدم والتالي والجملة محكوما عليه وبه لوجود النسبة فيها قلت الاحتياج في نسبة الفعل الى الفاعل وهو خارج من الفعل بخلاف القضايا فان النسبة فيها احتاجت الى الطرفين وهما داخلان في القضية فكانها لا تحتاج الى الغير قوله بل تلك الجزئيات فان قلت ان كلمة بل للاعراض وليس ههنا شئ حتى يكون معرضا عنه قلت انها ليست للاعراض بل للعلاوة على قوله ولا يصح ان يكون محكوما عليه وبه فان قلت ان تعقل الفعل ايضا لا يكون الا بالفاعل والمفعول كما قال الشارح في بحث مفعول ما لم يسم فاعله حيث قال كما ان الضرب يتوقف تعقل فهمه على ضارب كذلك على مضروب قلت ان توقف الفعل على فاعل ما وهو لا يضر بالاستقلال فان قلت هذا انما يستقيم على مذهب من قال بذلك واما على مذهب من قال ان توقف الفعل

marfat.com

على فاعل معين غير مستقيم فاجاب الشارح عنه بقوله ليكون آلة الملاحظة احوالها يعني ان الفعل وان توقف على فاعل لكن ليس بآلة لتعرف حال الفاعل بخلاف ابتداء الجزئي **فان قلت** ان الفعل ايضا آلة لتعرف حال الفاعل لان معنى الفاعلية في الفاعل يثبت بالفعل **قلت** ان الالة في الكلام غير مقصود والفعل مقصود فكيف يكون آلة **قوله** وهذا هو المراد بقولهم **فان قلت** ان تعريف الحرف غير صحيح لان معنى قوله ما دل على معنى في غيرها ان يكون المعنى مدلولا لغير الكلمة وهو فاسد فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد الخ اى ليس معنى قوله في غيرها ان يكون المعنى مدلولا لغير الكلمة بل معناه انه آلة لتعرف الغير **قوله** فمرجع كينونة المعنى الخ **فان قلت** انه يجوز ان يكون المعنى غير مستقل مع انه لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل يدل على معنى في نفسها كالنسبة في اسم الفاعل غير مستقل مع انه لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى لانه توقف تعقله على الذات الذى هو داخل في الفاعل فلم يكن مرجع كينونة المعنى في نفس المعنى وكينونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد **قلت** ان النسبة في اسم الفاعل مستقل لاحتياجه الى ذات مبهم وهو غير مضر في الاستقلال **قوله** ففي هذا الكتاب اه تفريع على قوله ما لهما واحد **قوله** وهذا هو الظاهر هذه العبارة في الواقع مؤخر من قوله تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين فيكون فيه قلب كما لا يخفى **فان قلت** انه لما ثبت صحة ارادة كلا المعنيين فلم قال الشارح انه راجع الى الكلمة حيث قال سابقا اى في نفس ما دل ولم يرجع الى المعنى فاجاب الشارح رح عنه بقوله هذا هو الظاهر لانه على طبق ما سبق في وجه الحصر **فان قلت** لما كان هذا فما ارجع المصنف رح في المفصل الى المعنى **قلت** ان عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير لان وجه الحصر غير مذكور فيه **فان قلت** اذا لم يذكر وجه الحصر فيكونان مستويين فكيف يكون ظاهرا في المعنى الاخير **قلت** ان ظهوره لوجه آخر وهو القرب **فان قلت** ان القرب يعارض الوجه الحصر في الكافية فتساقطا فلا يكون عبارة الكافية ظاهرة في الاول **قلت** ان في الارجاع الى المعنى تكلف وهو تقدير الاعتبار فرعاية وجه الحصر مرجح يخلو عن تكلف **قوله** ولهذا جزم المص رح **فان قلت** الاولى ان يقال ظن موضع جزم لان الارجاع الى المعنى ظاهر لانه واجب **قلت** ان حمل الالفاظ على الظاهر واجب في التعريفات فيصح ح قوله جزم **او نقول** ان صاحب المفصل رجل عقيدته ان يعمل بالمتبادر لا بغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فكذلك المص رح جزم به ليوافق جزمه على قصد صاحب الكشاف قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية **فان قلت** لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وقدام وتحت والاخبار بها مع انها لازمة الظرفية وهو فضلة لا يقع احد طرفي الكلام **قلت** المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه وبه ما يعارضه من معنى الظرفية **فان قلت** ان معنى الظرفية التي هي للمعنى الحرفي داخل في مفهوم متى فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية لان معناه الوقت المقيد بالظرفية لا الوقت المطلق فالظرفية جزء مدلوله فلا يكون عارضة

[1] ليس هذا القول قول الشارح بل حاصل قوله فمرجع كينونة المعنى ۱۲ مفتي عبد الرحيم ۱۲

marfat.com

وایضا یجوز ان یقال عدم صحة الاخبار عن الحرف لاجل العارض وهو الاحتیاج اجیب عن الاول ان الجزء الاول من المعنی وهو الزمان مستقل بالمفهومیة لانه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا لکن فیه تامل وعن الثانی ان هذه الاسماء وان توقفت علی الغیر لکن الغیر تابع لها بخلاف الحرف فان قلت لما کان معانی هذه الاسماء مستقلة فلم لم یستعمل بدون الاضافة فاذا لم یستعمل بدونها علم انها غیر مستقلة قلت لما جرت العادة باستعمالها مضافة الی متعلقاتها لزم ذکرها فان قلت ما السر فی هذه العادة قلت لانها الغرض من وضعها قوله غیر مقترن باحد الازمنة الخ فان قلت ان ذکر قوله غیر مقترن مستدرک لانه اورده لاخراج الفعل وهو خارج بقوله ما دل علی معنی فی نفسه لان الفعل عبارة عن الحدث والنسبة والزمان فعلی هذا یحتاج الی ضم کلمة اخری وهو الفاعل لان النسبة یحتاج الیه قلت المراد من المعنی فی قوله ما دل علی معنی فی نفسه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا ولا شک ان الفعل باعتبار المعنی التضمنی ایضا دال علی معنی فی نفسه فان قلت ان الزمان ایضا مدلول تضمنی للفعل والحال انه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشئ لا یقارن نفسه فیصدق علیه ان الفعل کلمة دلت علی معنی فی نفسه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم یخرج بهذا القید فاجاب الشارح بقوله اعنی الحدث یعنی ان الاقتران الفعل باحد الازمنة الثلاثة فی حد الفعل معتبر بطریق الایجاب الجزئی وعدم الاقتران فی حد الاسم معتبر بطریق السلب الکلی فحینئذ خرج الفعل عن تعریف الاسم فان قلت لا شک ان المتبادر من المعنی اذا اطلق هو المعنی المطابقی والفعل باعتبار معناه المطابقی لا یدل علی معنی فی نفسه فلو حمل التعریف علی المتبادر یخرج الفعل بقوله فی نفسه ویحمل قوله غیر مقترن علی التاکید فلم حمله علی خلاف المتبادر حتی دخل فیه الفعل و احتاج الی اخراجه بقوله غیر مقترن قلت الباعث علیه ان قوله علی معنی فی نفسه حمل قبل هذا فی دلیل الحصر علی المعنی الاسم لانه اعتبر تارة کونه مقارنا فجعله معنی الفعل وتارة کونه غیر مقترن فجعله معنی الاسم فسلک الشارح رحمه الله تعالی مسلک اللف فان قلت المتبادر من الباء فی قوله باحد الازمنة الثلاثة انها للسببیة لکثرة استعمالها وبقرینة قوله بالاسناد فعلی هذا الاولی ان یقال غیر مقترن معه فاجاب الشارح عنه بقوله مع احد الازمنة اه یعنی ان الباء بمعنی مع بقرینة وقوع صلة الاقتران قوله والمراد بعدم الاقتران انیکون بحسب الوضع الاول فان قلت ان تعریف الاسم غیر جامع لخروج الاسماء الافعال وغیر مانع لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان قلت المراد بعدم الاقتران انیکون ذلک العدم بحسب الوضع الاول وتحقیقه ما قال الشارح فانک قلت خرج منه زید وعمرو لانه لیس فیهما وضع اول لان الوضع الاول یقتضی الوضع الثانی والوضع الثانی غیر موجود فکان الوضع الاول والیضا خرج عنه شتر وضرب علی انهما بحسب الوضع الاول افعال اجیب عن الاول ان معناه ان لا یکون فیه وضع وعن الثانی ان المراد بعدم الاقتران انیکون المعنی الحالی غیر مقترن بحسب الوضع الاول

marfat.com

فدخل فيه شمر وضرب علمين لان معناهما العلمى غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو وضع الفعل و
دخل فيه اسماء الافعال لان معانيها المقترنة بحسب الوضع الثانى غير مقترن بحسب الوضع الاول و
هو وضع الاسم وخرج عنه الافعال المنسلخة كافعال المدح والذم لان معانيها غير مقترنة بحسب
الوضع الثانى ومقترنة بحسب الوضع الاول **وفيه بحث** لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية
لانشاء المدح والذم فى نعم وبئس وتلك المعانى الانشائية غير مقترنة بحسب الوضع الاول اجيب
عنه ان الضمير فى قوله غير مقترن راجع الى المعنى المستقل فيكون الضمير فى قوله مقترن المذكور
فى تعريف الفعل ايضا راجعا الى المعنى المستقل والمعنى المستقل فى هذه الافعال كما يوجد فى الحال
يوجد فى الاول والانشائية والخبرية من اوصاف المعنى المستقل ولا اعتبار للاوصاف بل للذات
وهو غير متفاوة كذا قال مولنا عبد الغفور **وههنا بحث** وهو انه يشكل بالافعال المنقولة
فان ضرب مثلا اذا نقل من معنى الضرب الى معنى القتل لمناسبة بينهما فكلاهما معنى الفعل
فيكون اسما اذ يصدق على معناه وهو القتل انه غير مقترن بحسب الوضع الاول لان معناه الثانى
اعنى القتل لم يكن فى الوضع الاول **اجيب** عنه ان معنى قوله غير مقترن اى يكون معنى الاسم
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة نوعا فلا يصدق على معناه وهو القتل انه يكون نوعه فى الوضع
الاول غير مقترن لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل بخلاف نوع شمر وضرب
علمين لان الاسم من نوع والفعل من نوع اخر **فان قلت** هذا يشكل بما اذا جعل ضرب علما
للحدث فيلزم ان لا يكون اسما لانه لم يصدق عليه انه لم يكن المعنى الحدثى فى الوضع الاول لوجوده
فيه **قلت** لا نسلم كون هذا المعنى فى الوضع الاول لعدم كون المعنى العلمى حال كونه موصوفا
بوصف العلمية فى الوضع الاول فى الوضع الاول **قوله** فيدخل فيه اسماء الافعال **فان قلت**
لما كان معنى اسماء الافعال افعالا فمن اين علم انها اسماء ولم يكن عين الافعال **قلت** الذى حملهم
على ان قالوا انها اسماء وليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة **قوله** لا نسلم ان جميعها منقولة
من المصادر او منقولة جميعها من الظروف بل بعضها من ذلك وبعضها مؤنث **قلت** ان قوله جميعها
اسم ان وخبرها محذوف وهو قوله منقسمة تقديره لان جميعها منقسمة ولا يخلو اما منقولة اه
فلا يرد شئ **قوله** سواء كان النقل فيه **فان قلت** ان قوله لان جميعها لا يخلو اما مونث او مذكر
فان كان الاول فلا يصح قوله فيه بل ينبغى ان يقال فيها وان كان الثانى فلا يصح قوله منقولة بل ينبغى
ان يقال منقول **قلت** انه مذكر وتانيث قوله منقولة باعتبار المضاف اليه اعلم ان النقل
الصريحى هو الذى استعمل مصدرا نحو رويد كما فى قوله تعالى امهلهم رويدا ثم نقل من المعنى
المصدرى الى امهل **فان قلت** ان استعماله فى المعنى المصدرى ينافى كونه منقولا اذ لا بد

---

١ كونه موصوفا آه الوصف على نوعين لانه اما ان يحصل به معرفة الذات اولا الاول معتبر والثانى غير معتبر ١٢ منه رحمه الله تعالى ٢ وقبولا لما يقبل
الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وجارا مجرورا ١٢ ٣ فان رويد فى الآية المذكورة بمعنى الامهال ثم نقل الخ ١٢ منه رحمه الله تعالى

marfat.com

فی المنقول من هجران الاستعمال فی المعنی الاصلی **قلت** معناه انه لا یستعمله الناقل فی المعنی الاصلی سواء استعمله غیر الناقل فیه اولا الا تری ان لفظ الصلوة یستعمل فی الدعاء ولکن الناقل وهو اهل الشرع لا یستعمله[1] فیه **فان قلت** فی ادخال هیهات فی المصادر الاصلیة نظر لانها لیست بمصدر فی الاصل **قلت** المصدر الاصلی اعم من ان یکون حقیقة[2] او حکما واعلم ان اصل هیهات وقوقات هیهیة وقوقیة مثل دحرجة ابدل الیاء بالالف لتحرکها وانفتاح ما قبلها **قوله** مخصوصه فانه فی الاصل صوت ثم نقل الی المعنی المصدری وهو السکوت ثم نقل من السکوت الی اسکت **قوله** او عن الظرف **فان قلت** لو قال او عن الظرف مع ما اضیف هو الیه لکان اولی لان قدم[3] معنی المرکب وهو امامک لا معنی الظرف وهو امام فقط **قلت** انما لم یقل مع ما اضیف الیه اکتفاء بالمثال وهو امامک **قوله** الافعال المنسلخة عن الزمان **فان قلت** لا یصح نسبة الانسلاخ الی الافعال لان الانسلاخ یکون للزمان من الافعال لا انسلاخ الافعال منه **قلت** لهذا مسامحة مشهورة منهم اصله انسلخ عنها الزمان فیکون بالقلب **قوله** وخرج منه المضارع **فان قلت** تعریف الاسم غیر مانع لصدقه علی المضارع لانه ایضا غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل بالزمانین اعنی الحال والاستقبال **قلت** لا نسلم انه مقترن بالزمانین بل بالزمان الواحد لانه جاز ان یکون حقیقة فی الحال ومجازا فی الاستقبال او بالعکس وان سلم انه مشترک فدخول الواحد فی الزمانین ضروری لان احد الازمنة اعم من ان یکون قصدا او ضمنا **فان قلت** ان الذهن بسیط فاذا دل المضارع علی زمان فی الذهن فکیف یدل فی هذه الحالة علی زمان اخر **قلت** لا یقدح فی الدلالة علی المعین الدلالة علی اخر والا لبطل المشترکات کالعین مثلا **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یقدح فی ارادة المعین ارادة ما سواه **قلت** بین الدلالة والارادة بعد لان الدلالة صفة اللفظ وهو یدل علی الکثیر والارادة صفة الذهن وهو بسیط وایضا الدلالة فهم المعنی من اللفظ سواء کان مرادا اولا بخلاف الارادة فانها تقید بکون المعنی مرادا ومقصودا والارادة والقصد لا یکونان الا بالذهن وهو بسیط[4] **قوله** ولما فرغ عن بیان حد الاسم الخ وههنا بحث من وجهین الاول ان دابه ان یذکر التقسیم بعد التعریف فلا یصح الفصل بینهما بذکر الخواص لکونها اجنبیة والثانی ان قوله ومن خواصه اشتغال بما لا یعنی لان المقصود بیان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاصل ان لا یذکر تعریف الاسم لکنه ذکر بناء علی ان البحث عن الشئ مسبوق بتعریفه واما الخواص فلا وجه لذکرها **اجیب** عنهما ان الخواص من تتمة التعریف فلیست باجنبی ولا اشتغال بما لا یعنی **فان قلت** ان التقسیم ایضا من تتمة التعریف فما وجه تقدیم الخواص علیه **قلت** ان الخواص غیر مختصة بشئ من قسم الاسم نعم لو کانت مختصة بالمعرب او المبنی لینبغی[5] تاخیرها ولیس کذلک لان بعضها مشترکة[6] مثل الاضافة والاسناد الیه **قوله** اراد ان یذکر

---

[1] قوله لا یستعمله آه بل یستعمله فی الارکان المخصوصة ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ [2] ای ان هیهات وغیره وان لم یکن مصدرا حقیقة لکنها مصدران حکما لانه علی وزن قوقات مصدر قوقی ۱۲ [3] ای امر بمعنی الحال او الاستقبال ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ [4] وهو بسیط آه والبسیط لا یقدر علی ارادة الکثیر ۱۲ [5] ای مشترکة بین المعرب والمبنی ۱۲

بعض خواصه **فان قلت** لم خالف الشارح عن العبارة المشهورة ههنا وهي لما فرغ من حد الاسم شرع في الخواص يعني لم زاد الشارح لفظ الارادة **قلت** لو لم يذكرها لا يترتب الجزاء على الشرط لان الشرع في الخواص غير لازم مع الفراغ عن حد الاسم وامّا ارادة الشروع في الخواص فلازم مع الفراغ من حد الاسم لانها من تتمة التعريف ولا شك ان كل متكلم اراد اتمام كلامه وامّا محققة في الخارج فقد يكون وقد لا يكون **فان قلت** فعلى هذا لا يترتب الجزاء في العبارة المشهورة على الشرط **قلت** ان المراد من اللزوم الاعتباري او **نقول** ان القضية اتفاقية لازومية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق **قوله** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لان البحث عنها باعتبار الخواصية لا باعتبار ذات هذه الاشياء والا لا يصح البحث عنها او مبتدأ باعتبار ان من بمعنى البعض **فان قلت** لما كان في قوله ومن خواصه احتمالين فلم جزم صاحب الكشاف بالابتدائية **قلت** لاجل انه يلزم منه ان المذكور اقل من المتروك وهو المراد لان في العرف اذا اضيف البعض الى الكل يراد من البعض الاقل واذا كان قوله من خواصه خبرا لا يحتاج الى تاويل من بالبعض فلا يضاف البعض الى الكل صريحا وان استفاد التبعيض ضمنا **فان قلت** ان المصنف ذكر خمس خواص ويصدق عليه جمع القلة فالمناسب ان يذكر صيغة جمع القلة واوزانه اَفْعَالٌ كانفراس وافْعِلَةٌ كادرعة وفُعْلَةٌ كغلمة وصيغة الخواص ليس بشئ منها فلا يصح اطلاقه على الخمس **قلت** انما اتى بصيغة الجمع الكثرة اشارة الى انها الكثيرة غير منحصرة بهذه الخمس لان تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وبناء التصغير وغير ذلك ايضا من خواصه حتى قال بعضهم الخواص ترتقي الى ثلثين وانما اورد البعض لان المقصود ايضاح التعريف وهو يحصل بعدد الخمس وانما خص الذكر بهذه الشهرتها او لعظمتها لان كل واحد منها يتناول خواصا كثيرة لان اللام مثلا يتناول جميع انواع المعارف والجر يتناول جميع حروف الجارة والتنوين يتناول جميع انواعه والاضافة تتناول الاختصاص وكونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه يتناول الاختصاص وكونه موصوفا وذا حال لانها في الواقع مسند اليهما ومفعول مالم يسم فاعله والتمييز لان التمييز اذا كان عن النسبة يكون في المعنى فاعلا **فان قلت** لما كانت كثيرة لا يصح اطلاق هذا الجمع على الخمس المذكورة بل اطلق البعض على الخمس لانه نبه بذكر من على ان المذكور بعض منها **وههنا بحث** من وجوه الاول ان التنبيه على التبعيض حاصل بدون من لان المذكور في المتن ليس الا البعض فلا يصح قول الشارح نبه بمن التبعيضية على ان المذكور هو البعض والثاني ان من التبعيضية لا يصلح ان يكون منبها على ان ماذكره بعض منها لانه لو كان منحصرا فيها ايضا يصح ايراد من التبعيضية على كل واحد منها بان يقال بعضها كذا او بعضها كذا والثالث انه يفهم من قوله ومن التبعيضية على ان آه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لاكن يكون عاريا عن التنبيه المذكور مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جمع الكثرة مع ان ماذكره من الخواص خمسة كما لا يخفى **اجيب عن الاول** ان معناه انه منبه اي في اول الوهلة **وعن الثاني**

له قوله البعض اه فيكون لفظ البعض مبتدا مضاف الى لفظ الخواص تقديره وبعض خواصه منتهى ۱۲

marfat.com

انّ هٰذِهِ التَّنْبِيْهَ مبنی علی تقدم العطف علی الربط لا العکس فانقلت ان تقدم العطف علی الربط ..... غیر شائع بینهم بل الشائع هو العکس کما صرح به السید السند کما فی قوله وهی اسم وفعل وحرف لانه لو کان العطف مقدما فیه علی الربط لما قال الشارح ان الخبر محذوف بقرینة منفصلة قلت القرینة ههنا علی خلاف الشائع ظاهر لان من البین ان کلواحد منهما من خواصه وعن الثالث ان کثیرا ما یقوم کلواحد منها فی مقام الآخر علی سبیل المجاز کما فی قوله تعالی ثلثة قروء فانقلت من این علم ان من للتبعیض قلت دخولها علی الجمع دلیل التبعیض قوله وهو جمع خاصة هذا توطیة لتعریف الخاصة لان التعریف لا یکون للجمع بل للواحد فان قلت لم قال خاصة ولم یقل خاص بدون التاء قلت لانها لحالة الشئ فانث لهذا قوله ما یختص به ولا یوجد فی غیره ۰ۀ هٰهُنَا بُحِثَتْ بوجوه الاول ان قوله ولا یوجد فی غیره مستدرک لان معنی الاختصاص هو ما لا یوجد فی غیره والثانی ان هذا التعریف دَوْرِیٌّ لان الخاصة توقفت علی هذا التعریف وهی ماخوذة من الخصوص فلما توقفت الخاصة علی التعریف فکذا مبدأها توقف علی التعریف والتعریف توقف علی الخصوص لان التعریف یتوقف علی ما یختص به لکونه جزءه والشئ یتوقف علی الجزء والخصوص مبدأ یختص فیتوقف التعریف علیه ایضا وما قال البعض ان المزید یتوقف علی المجرد فلیس بشئ لان الدور لا یکون الا باتحاد الجهة ولا اتحاد ههنا والثالث انه لم لم یقل ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره مع ان فیه تنبیه علی المناسبة بین المعنی اللغوی والاصطلاحی باخذه فیه لان الخاصة فی اللغة ما یوجد فی الشئ ومع انه یخلو عن الاعتراضین الاولین اُجِيْبَ عَنِ الْاَوَّلِ انه تفسیر لما یتضمنه قوله یختص وهو جزء سلبی وتصریح بما علم ضمنا او محمول علی تجرید الاختصاص من الجهة السلبی واستعماله فی الجزء الایجابی وعن الثانی ان المراد من الاول اصطلاحی ومن الثانی لغوی وعن الثالث انه انما ذکره لبیان وجه التسمیة فَاِنْ قُلْتَ ان تعریف الخاصة غیر مانع لصدقه علی الفصل القریب کالناطق بالنسبة الی الانسان وعلی لازم الشئ کالکتابة والضحک مع انه لیس بشئ منهما خاصة لانه عبارة عن الخارج المحمول والفصل لیس بخارج والکتابة لیست بمحمولة قلت اصطلاح النحوی فی الخاصة غیر اصطلاح المنطقی ا ونقول المراد من کلمة ما هو الخارج المحمول فَاِنْ قُلْتَ لما کان کلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لا یصح عد اللام من الخواص لانه غیر محمول علی الاسم ۞ قلت انه مسامحة مشهورة وجه ذکر المبدأ عن الدخول وارادة المشتق عن المدخول فَاِنْ قُلْتَ ان تعریف الخاصة غیر جامع لعدم صدقه علی الخاصة الاضافیة کالشئ بالقوة للانسان لانه یوجد فی غیره قلت

لہ ای فی قول المذکور للمصنف رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۲ سہ علی ما قال لوان جمع الکثرة بالطلق علی ما فوق العشرة الی مالانہایۃ لہ ۱۲

اللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِیْ وَلِوَالِدَیَّ وَلِلْمُؤْمِنِیْنَ اٰمِیْن ۞

marfat.com

المراد بالغیر فی التعریف بقوله ولا یوجد فی غیره اعم من ان یکون کل الاغیار او بعضه فیشتمل الاضافیة
قوله وهی اما شاملة اشارة الی وفق داب المصنف رح لانه اتی بالتقسیم بعد التعریف فکذا الشارح
اتی بتقسیم الخاصة بعد تعریفها فان قلت ان للخاصة جزئین ایجابی وسلبی فهذا التقسیم بای
اعتبار قلت انه باعتبار الجزء الایجابی لانها ان کانت موجودة فی جمیع الافراد فهی شاملة وان کانت
فی بعضها ..... فهی غیر شاملة واما تقسیمها الی الحقیقیة والاضافیة فباعتبار الجزء السلبی لانها
ان لم یوجد فی شیء من الاغیار فهی حقیقیة وان لم یوجد فی بعضها فهی اضافیة کالماشی بالنسبة
الی الانسان لعدم وجوده فی الجمادات فان قلت هذا التقسیم لا یجری فی الخاصة التی اذا کان ذو
الخاصة جزئیا حقیقیا کما اذا تعرض خاصة لزید وکذا لا یجری فی الخاصة التی اذا کان ذو الخاصة کلیا
ذا فرد واحد کالشمس لانها کوکب نهاری مرکوز فی الفلک الرابع فتکون کلیا ذا فرد واحد وکذا
لا یجری فی الکلی الذی لا فرد له کالعنقاء وذلک لان الشمول وعدمه یقتضی الافراد ولا افراد لهما
قلت هذا التقسیم مختص بما اذا کان ذو الخاصة ذا افراد قوله کالکاتب بالقوة فان قلت لا نسلم
ان الکتابة خاصة الانسان لانها موجودة فی الملئکة ایضا قلت انها خاصة اضافیة له فان قلت
هذا یخالف مما قال فی القطبی من انها خاصة حقیقیة قلت عن اصل الاعتراض ان کون الکتابة
خاصة للانسان بناء علی مذهب الحکماء لانهم لا یقولون بوجود الملائکة فان قلت مثال الخاصة
الشاملة بالکاتب بالقوة غیر صحیح لان الکاتب بالقوه مقابل للکاتب بالفعل فلا یجتمع القوة
مع الفعل فلا یوجد الکاتب بالقوه فی افراد الذی هو کاتب بالفعل فکیف یکون شاملا لجمیع
افراد الانسان قلت المراد بالقوة ما یکون بالامکان وهو یجتمع مع الفعل لانه عبارة عما لا
یلزم من فرض عدم وقوعه وقوع المحال فلا ینافی القوة ولا الفعل قوله فمن خواص الاسم بیان
لمرجع الضمیر فی قوله ومن خواصه والفاء لمجرد التعقیب الذکری او لبیان المرجع قوله دخول
اللام فان قلت حمل قوله ومن خواصه علی الدخول غیر صحیح لانه یلزم حمل الذات علی الوصف
وایضا المتبادر من عبارته ان الدخول المضاف الی اللام خاصة الاسم دون اللام لان المضاف
الیه من الخوارج مع ان الخاصة نفس اللام لان تخصیص هذا الخواص الخمس باعتبار عظمتها
والعظمة لا نفسها لا لدخولها قلت عبارة المصنف محمولة علی القلب ای اللام باعتبار الدخول
فیصح الحمل فان قلت لم لم یکتف بقوله اللام مع انه اخصر واظهر قلت المتبادر من الحکم
باختصاص شیء بشیء ان یکون المختص وصفا للمختص به والوصفیة لا یثبت الا بالدخول
فان قلت ان جعل دخول اللام من خواص الاسم لا یصح لانه یدخل فی غیر الاسم ایضا کلام الابتداء ولام
الامر نحو لیقوم ولیضرب قلت المراد من اللام لام التعریف فقط لا التاکید والامر والتعریف
جمیعا ای اللام فی قوله دخول اللام عوض عن المضاف الیه او للعهد کما اختلف عباراتهم فیه فان قلت
لو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم فی قوله علیه الصلوة والسلام لیس من امبر

سه علی ما عرفت انه خبر مقدم لقوله دخول اللام ۱۲ عه والمعهود عندهم من خواص الاسم لیس الا لام التعریف ۱۲

امصیام فی امسفر **قلت** لم یتعرض له لعدم شهرته **وههنا بحث من وجوه** الاول انه لو لم یقل دخول حرف التعریف لکان حرف التعریف ایضا شاملا للمیم فلا یصح الشرطیة فی قول الشارح ولو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم یعنی ان الضمیر فی قوله لکان لا یخلو اما راجع الی اللام او الی حرف التعریف لا سبیل الی الاول کما هو الظاهر ولا الی الثانی لانه علی هذا لا یترتب الجزاء علی الشرط لان شمول حرف التعریف لا یتوقف علی القول والثانی ان ما قال الشارح فی بحث المبنیات من ان المیم بدل حرف التعریف ینافی بقوله ولو قال دخول حرف التعریف والثالث انه لو قال حرف التعریف لکان شاملا بحرف النداء ایضا کما یکون شاملا للمیم فلم لم یتعرض الشارح لدخول حرف النداء والرابع ان عدم شهرته لا تقتضی ترکه بل لا بد من ذکره حتی یصیر الی مرتبة الشهرة **اجیب عن الاول** ان هذا انما یرد اذا کان الضمیر فی لکان راجعا الی حرف التعریف ولیس کذلک لان الضمیر راجع الی مدخول الدخول فیترتب الجزاء ح لان شمول مدخول الدخول للمیم یتوقف علی القول وعن الثانی انهم یطلقون حرف التعریف علیه مسامحة فبناء السوال علیه **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یقال فی الجواب ان المیم لیست للتعریف بل بدل حرف التعریف **قلت** مال قوله لعدم شهرته لیس الا ذلک لان معناه ان کونها للتعریف غیر مشهور بل المشهور انه بدل منه **وعن الثالث** انهم لم یتعرضوا له لان کونها من خواص الاسم ظاهر لا یحتاج الی البیان لان المنادی لا یکون الا مفعولا به وهو لیس من الاسماء **وعن الرابع** ان هذا التصنیف للمبتدی لا للمنتهی فما هو مشهور اسهل للمبتدی **او نقول** ان المراد من عدم شهرته الندرة ای انه نادر **فان قلت** لم عدل المص عن دخول الالف واللام الی اللام فقط **قلت** فیه اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه من ان ادات التعریف حرف واحد لانه یقابل التنکیر وادات التنکیر حرف واحد وهو التنوین فکذا ادات التعریف وانما کان ذلک الواحد هو اللام دون الهمزة لانها تسقط فی الدرج والعلامة لا تسقط **فان قلت** لما کان ادات التعریف هی اللام وحدها فما الحاجة الی ازدیاد الهمزة **قلت** زید علیها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساکن لان اللام ساکنة وانما کانت ساکنة لمقابلة التنوین او لانها ان انفتحت لالتبس بلام الابتداء وان انکسرت لالتبست بلام الجارة وان انضمت یلزم الثقل فی الامر الکثیر الحاجة الیه فی الاستعمال وانما خص الهمزة لان المتکلم قوی فی الابتداء والهمزة ایضا حرف قوی فتناسبا او لانها حرف زیدت فی الابتداء فی کثیر من المواضع وانما فتحت مع ان همزة وصل مکسورة لان الفتحة مطلوبة فیها لکثرة الاستعمال **فان قلت** ان قوله ان ادات التعریف هی اللام لا یصح لان ضمیر المنفصل مفید للحصر مع انه لا حصر فی ادات التعریف

له قوله لم عدل المصنف آه ای ان المناسب ان یقول دخول الالف واللام لان الداخل علی الاسم کلاهما لا واحدهما فلم عدل المصنف عنهما الی واحد

قلت هذا مختار سیبویه بانه حرف واحد ۱۲ اللهم اغفرلی ولوالدی آمین ۱۲ نقیب احمد غفرله ۱۲

مح لاید تولوی

ای هی اللام وحدها اعلم انه انما کان ادات التعریف

الاترے الی حرف النداء **قلت** المحصر اضا فی بالنسبة الی الهمزة او مجموع الهمزة واللام **قوله** فذهب الخلیل الی انها ال کهل ای المجموع الالف واللام لانه لولم تکن للهمزة دخل فالمناسب کسرتها لان همزة الوصل مکسورة ابدا والیضا ان ادات التعریف قیاس علی ادات الاستفهام وهی هل لان الاستفهام لطلب التعریف وهذه الادات لتعیین التعریف فتنا سبا فلما کان حرف الاستفهام مرکبا فکذا حرف التعریف **فان قیل** لما کان للهمزة دخل فی المعنی فینبغی ان لایسقط فی الدرج **قلنا** السقوط علی نوعین احدهما مع النیابة والاول جائز **قوله** والمبرد الی انها الهمزة المفتوحة لانه الیضا قاس ادات التعریف علی الاستفهام لکن علی الهمزة **فانقیل** فما الحاجة الی اللام **قلنا** زیدت اللام للفرق بینها وبین همزة الاستفهام **وههنا بحث** من وجوه الاول انه لما کان لها دخل فی المعنی فلم سقط فی الدرج والثانی ان الاحتراز عن الالتباس یحصل بکسرها او الضم والثالث ان دفع الالتباس لایختص باللام **اجیب** عن الاول ان السقوط علی نوعین احدهما مع النیابة والاخر بدونها والاول جائز کما مر آنفا وعن الثانی انهم اعتبروا دفع الالتباس فی الکتابة وعن الثالث ان زیادة اللام لاستلزام ماهو الواجب[1] **قوله** لانه لتعین للمعنی للمستقل **وههنا بحث** سمعت عن بعض الافاضل وهو ان اطلاق الشارح غیر مستقیم لان اللام انما هی لتعین المعنی اذا اردین من مدخول اللام معناه واذا اردین اللفظ فلا یکون لتعین المعنی کما فی التعریف اللفظی کقولنا اما الکتاب هو المرکب من الکاف والتاء والباء فاللام فی الکتاب لیس لتعین المعنی والا لایصح جعل التعریف اللفظی له لانه اذا تعین المعنی فالتعریف یکون بالمعنی فتامل **قوله** یدل علیه اللفظ مطابقة **فان قلت** لو اردین بالمطابقة معناه الحقیقی لزم ان لایدخل اللام علی الاسم المستعمل فی معناه المجازی ولیس کذلک ولو اردین به دلالة غیر ضمنیته لزم دخول اللام علی الفعل المجرد عن الزمان والنسبة بالغرض واللحاظ **قلت** ان هذا التعلیل وان اقتضی جواز دخولها علیه لکن ابی عن دخولها علیه الحالة التی اقتضاها الوضع الاول او نقول لیس لهذه المادة تحقق فی الخارج ولو کان لها تحقق فلیکن دخولها علیه جائزا **قوله** والفعل دال علیه تضمنا للمطابقة لتحقق النسبة فیه والمرکب من المستقل وغیره غیر مستقل **فان قلت** ان الاسماء المشتقة ایضا لاتدل علی المعنی المستقل مطابقة فینبغی ان لایدخل علیها **قلت** المرکب من المستقل وغیره غیر مستقل اذا احتاج غیر المستقل الی امر خارج وهو النسبة فی المشتقات احتاجت الی الذات وهی لیست بخارجة عنها بل داخلة فیها **فان قلت** الخاصة لما کانت علی نوعین فهذه الخاصة من ای قبیل فاجاب الشارح رح بقوله وهذه الخاصة لیست شاملة فان حروف التعریف لاتدخل علی الضمائر وامثالها **فان قلت** ان حروف النداء حروف التعریف وهی تدخل علی الضمائر المنفصلة وایضا ان اللام تدخل علی

[1] ان الواجب علینا دفع الالتباس وهو یحصل بذلک مع ان المواظبة فافهم ۱۲ منه رح

الموصولات مثل الذی والتی فانهما فی الاصل لذی ولتی اُجیب عن الاول ان المراد من حرف التعریف اللام فقط بقرینة البحث وعن الثانی ان هذا اذهب البعض فلیس بمتفق علیه قوله وکذا سائر الخواص الخمس یعنی انها مثل اللام فی انها غیر شاملة لا فی انها لا تدخل علی الضمیر واشباهه **فان قلت** ان الاسناد الیه خاصة شاملة للاسم فلا یصح قوله وکذا سائر الخواص الخمس **قلت** لا نسلم انها شاملة لان اسماء الافعال لا یصح الاسناد الیها کما یاتی فیما بعد وانما قدم اللام علی الجر والتنوین لان اللام فی الصدر وهما فی الاخر وانما قدم الجر علی التنوین لان الجر مقدم علی التنوین فی الوجود کما ترے فی قوله بزید وانما قدم الثلثة علی الباقی لانها لفظیة وهی اظهر من المعنویة فی الدلالة علی الاختصاص وانما قدم الاسناد الیه علی الاضافة لان الاسناد الیه مدار الکلام **قوله** ومنها دخول الجر فیه اشارة الی ان قوله الجر عطف علی اللام لا علی الدخول **قوله** وفی الجر وربه تقدیراً اعلم ان لفظا وتقدیرا قیدان لحرف الجر لا الجر وربه کما یدل علیه قوله کما فی الاضافة المعنویة وانما اعاد الجر وربه لیعلم انه لنوع اخر **قوله** مختص بالاسم فکذا المختص اثره لئلا یخالف الاثر عن المؤثر **فان قلت** ان الشمس مثلا تؤثر فی الضوء والمؤثر فی السماء فینبغی ان یکون اثره ایضا فی السماء وایضا ان النصب اثر الناصب وهو ان ولن مثلا وهذه الحروف مختصة بالفعل فینبغی ان یکون اثرها ایضا. مختصا بالفعل مع ان النصب یوجد فی الاسماء ایضا **اُجیب عن الاول** ان المؤثر علی قسمین طبعی بان یکون ذلک الاثر مرکوزه وقالبه والکسابی بان یکون الاثر باعتبار الغیر کالعوامل النحویة والاول اقوی فیجوز التخلف عنه وعن الثانی ان النصب فی الاسم مؤثر اخر لا مؤثر الفعل **قوله** فینبغی ان یدخل الاسم ولا یجوز الافضاء الی الفعل بوجوه ثلثة الاول انه لو افضی الفعل الی الفعل یلزم الافضاء الی النفس والثانی انه یلزم افضاء العرض الی العرض والثالث ان مدخوله یصیر مفعولا به والفعل لا یقع مفعولا به **فان قلت** ان الهمزة والتضعیف لافضله معنی الفعل الی الاسم مع انهما لا تدخلان علی الاسم **قلت** مرادنا بالافضاء افضاء الغیر الی المدخول وهذا المعنی لا یصدق علی الهمزة والتضعیف لانهما لافضاء المدخول الی الغیر **فان قلت** ان حرف الجر لا یکون فی الاضافة اللفظیة عند الجمهور لانها لا تقدیرا فالدلیل المذکور یفید اختصاص الجر الذی هو اثر حرف الجر مع ان المدعی اختصاص مطلق الجر بالاسم سواء کان بحرف الجر بالمضاف والا فینبغی ان یجر فی الاضافة اللفظیة فی الفعل نظرا الی هذا الاثر **قلت** الاضافة اللفظیة فرع الاضافة فینبغی ان لا تخالف الاصل وانما کانت فرعا لان فوائد الاضافة المعنویة کثیرة وهی التعریف والتخصص والتخفیف وفی الاضافة اللفظیة التخفیف فقط **فان قلت** هذا مخالف لما قال المصرح فی الجر ورات ان حرف الجر ثابت فی الاضافة اللفظیة ایضا فلا **قلت** الاعتراض یرد علی مذهب الجمهور لا علی مذهب المصرح **قوله** بان مختص بما یخالف ما یختص به الاصل قوله بان یجر قید للنفی وبیان للمخالفة وکلمة ما فی قوله بما عبارة عن الفعل

والضمير المرفوع في قوله يخالف راجع الى كلمة ما وكلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن الاسم يعني ان لم يوافق الاصل فالفرع لا يخلو اما ان يختص بما يختص به الفعل او يعم عن الاسم والفعل فكلواحد منهما ليس الا المخالفة من الاصل **قوله** اعني الفعل **فان قلت** ان المخالفة كما يحصل بالفعل كذلك بالحرف فينبغي ان يقال اعني الفعل والحرف **قلت** انما فسره بالفعل لان من البين ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك **فان قلت** هذا صريح في اختصاص[1] المضاف اليه بالاسم[2] فيخالف لما سيذكر في شرح الاضافة ان المراد بها كون الشيء مضافا فعلم منه ان المضاف اليه قد يكون اسما وقد يكون فعلا **قلت** المذكور ههنا مذهب المص رح لانه قال المضاف اليه كل اسم الخ والمذكور في شرح الاضافة مذهب الجمهور فلا مخالفة **قوله** ومنها دخول التنوين اعلم ان التنوين في اللغة جعل الشيء ذا نون وفي الاصطلاح هو نون تتبع حركة اخر الكلمة لا لتاكيد الفعل وهو على خمسة اقسام للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم واما للتمكن فهو ما يدل على امكنية الكلمة لاعرابات الثلثة فلا يجري في غير المنصرف وجمع المؤنث السالم واما للتنكير فهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما واما صه بدون التنوين فمعناه اسكت السكوت الان وانما لم يكن للتمكن لان صه ليس من المعربات بل من المبنيات لكونه من الاصوات وانما لم يكن للعوض لان صه ليس بلازم الاضافة حتى يكون بدلا من المضاف اليه وكذا البواقي واما للعوض فهو ما يكون عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا فاذ كانت مضافة الى الجملة فلما حذف الجملة للتخفيف عوض عنها التنوين لاتمام الكلمة وانما لم يكن للتمكن لان اذ ليس من المعربات وانما لم يكن للتنكير لان اذ لازم الاضافة فيكون معرفة ابدا لان الاضافة الى الجملة اضافة الى مضمونها في الواقع فلا يرد ان الجملة ليست من المعارف فكيف يكون مضافها معرفة واما للمقابلة فهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيها علامة الجمع المونث السالم كما ان الواو في مسلمون علامة الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليكون مساويا معه في الحروف **فان قلت** ان النون في جمع المذكر لا يخلو اما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد لاجل الامكنية واما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد لاجل ثبوة المناسبة بين الجمع والمفرد لا سبيل الى الاول لانه كما يكون مسلمات اسم متمكن كذلك مسلمون لان في كليهما النصب بالجر ولا الى الثاني لان من المناسبة مع المفرد كما لا بد في الجمع المونث فينبغي ان يكون تنوين مسلمات ايضا لمناسبة المفرد فمن اين علم انه للمقابلة **قلت** ان التنوين في الجمع المونث انما يكون للمقابلة اذا كان النون في الجمع المذكر عوضا عن حركة الواو والياء كما ترى وكما قال الشارح في

---

[1] اي الاضافة اللفظية فضلا عن الاختصاص ۱۲ منه رح [2] لان المضاف اليه في الاضافة اللفظية مجرور والمجرور يختص بالاسم ۱۲ منه رحمه الله تعالى الهي احد صمد من عندك مددي في الدنيا والاخرة ۱۲

تنوین پنج قسم شد ای یاد من بگیر ؛ اول تمکن ست و عوض ثالث تنکیر ؛ دگر مقابل ست و ترنم برادرم ؛ این پنج یاد کن که شوی شاه بی نظیر ؛ ۱۲

marfat.com

بحث العجم واما اذا كان عوضا عن تنوين المغرم للمناسبة كما هو رأى البعض فليكن تنوين مسلمات ايضا للتناسب وليس للمقابلة وانما لم يكن للتمكن لان مسلمات ليس اسما متمكنا كما هو الظاهر وانما لم يكن للتنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات وانما لم يكن للعوض لان مسلمات ليس بلازم الاضافة حتى يكون تنوينها عوضا عن المضاف اليه وانما لم يكن للترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات وانما للترنم هو الذى فى اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الصوت لانه حرف ليسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء واختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع مما بعده والفعل يوجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل فتنافيا **فان قلت** ان الصفات ايضا يقتضى الاتصال بالفاعل فينبغى ان لا يدخل عليها **قلت** ان اقتضاءها الفاعل ليس الا فرعيا وايضا ان بالتنوين فى الفعل يلزم الثقل وهو موضع الخفة **قوله** وهو بالرفع عطف على الدخول **فان قلت** ان المتبادر من قوله والاسناد انه معطوف على اللام بناء على النمط السابق فعلى هذا يكون الاسناد ايضا مدخول الدخول وهو غير صحيح لان الدخول عبارة عن الذكر فى الاول او اللحوق فى الاخر وهما من خواص اللفظ والاسناد من الامور المعنوية **قلت** انه بالرفع عطف على الدخول لا على الدخول والاتيان على النمط السابق فيما امكن وههنا غير ممكن **قوله** لان المتبادر من الدخول الخ **وههنا بحث من وجهين الاول** انه لم قال المتبادر مع ان الدخول لا يتحمل الا فى الذكر الاول والاخر والمتبادر انما يكون فيما اذا كان له معنى آخر والثانى ان الدخول هو الذكر فى الاول فقط فلا يصح قوله او اللحوق فى الاخر كما ترى انه قال المصنف فى بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والسين وسوف ولحوق تاء فعلت **اجيب** عن الاول انه انما قال للتبادر لان الدخول فى الحقيقة هو النسبة بين الداخل والمدخول فيه كالاسناد وعن الثانى ان القوم قد يستعملون الدخول فى الذكر الاخر ايضا كما قالوا ومنها دخول التنوين مع ان التنوين فى الاخر **قوله** وكذا فى الاضافة انما قدم الشارح الشرح على الشروح للاختصار **قوله** والمراد به كون الشئ مسندا اليه **فان قلت** ان قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا من قوله والاسناد اليه لان الشرط فى الخبر ان يفيد ما لا يفيد للمبتدا و خواصه كون الاسم مسندا اليه مستفادا من قوله اليه فلا فائدة فى قوله ومن خواصه **فاجاب الشارح بقوله** والمراد به كون الشئ **خاص الجواب بوجوه الاول** انه انما يرد الاعتراض اذا كان الضمير فى اليه راجعا الى الاسم و اما اذا كان راجعا الى الشئ فلا يرد **والثانى** ان الضمير فى قوله اليه راجع الى الاسم لكن

سله فانما اقتاء تكون فى الاخر فذكر اللحوق سدا دون الدخول منه رحمه الله تعالى سله محصل الجواب ان الدخول سمنى الخمسة الباقية بالنسبة اليها فذا قال للتبادر ۱۲ منه رحمه الله ۱۲ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمومنين يوم يقوم الحساب ۱۲

الخاص قد یذکر ویراد الحکم علیہ لا بخصوصہ بل بنوعہ فکانہ قال والاسناد الی نوع الاسم اعنی الاعم منہ کالکلمۃ واللفظ مثلا کالانسان فان الحکم علیہ بالحیوانیۃ یکون لغوا اذا اخذ من حیث انہ حیوان ومفیدا اذا اخذ من حیث انہ جسم **والثالث** ان الضمیر فی قولہ الیہ راجع الی الاسم لکن الحکم المتعلق بالمضاف قد یعتبر قبل الاضافۃ ثم یعتبر الاضافۃ یعنی ملاحظۃ الحکم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبۃ الاسناد الی الاسم کما یقال علامۃ الرجل لحیتہ فان معناہ علامۃ الرجل اللحیۃ مضافۃ الیہ مختصۃ بہ فالاضافۃ لتاکید الحکم حاصل المثال انہ لو لم یعتبر الحکم قبل الاضافۃ یلزم التکرار فی الاختصاص لان الاختصاص مستفاد من اضافۃ العلامۃ الی الرجل فاحتاج الی مجرد الحکم وھو یحصل بقولہ اللحیۃ فالاضافۃ الی الضمیر بلا فائدۃ **وھھنا بحث من وجوہ** الاول ان الشئ غیر مذکور فی عبارۃ المصنف رح فیلزم الاضمار قبل الذکر والثانی ان ما الوجہ للشارح انہ ارجع الضمیر الی الشئ ولم یرجع الی اللفظ مع انہ قریب الی الاسم والثالث انہ ما الوجہ للشارح انہ اول الاسناد بالمسند والرابع انہ ما الفائدۃ فی ازدیاد لفظ الکون والخامس ما للمصنف انہ لم یقل کون الشئ مسندا الیہ والسادس انا لا نسلم ان الاسناد الیہ من خواص الاسم لانہ قد یوجد فی الفعل ایضا نحو اَتَسْمَعُ بِالْمُعِیْدِیْ خَیْرٌ مِّنْ اَنْ تَرَاہُ **اجیب** عن الاول ان الشئ مستفاد من الاسناد لانہ مبنی للمفعول والذات ثابت فی الاسم المفعول **او نقول** اِنَّ ارجاعہ الی الشئ باعتبار اِدِّعَائہ ان الشئ لکمال ظہورہ فی الذھن کالمذکور وعن الثانی انما لم یرجع الی اللفظ لانہ یحتاج الی ان یقال ان کون اللفظ مسندا الیہ انما یکون باعتبار معناہ لا باعتبار مجرد اللفظ وایضا انہ لیس بمخصوص بلفظ الاسم بل یوجد فی غیرہ ایضا نحو من حرف جر وضرب فعل ماض فعند رجوعہ الی الشئ یتناول اللفظ والمعنی جمیعا وعن الثالث انہ لما کان الضمیر راجعا الی الشئ فقدرناہ قبل الاسناد فیؤل الاسناد بالمسند لیصح الحمل وعن الرابع انہ انما زاد الکون لیصح کونہ خاصۃ لان خاصۃ الشئ عارضۃ الیہ والشئ الذی یحمل المسند علیہ ذات فکیف یکون خاصۃ وانما کان ھذا الشئ ذاتا لاجل حمل المسند علیہ او لانہ ماخوذ من الذات الکائنۃ فی اسم المفعول کما مر وعن الخامس ان قولہ الاسناد الیہ اخص من کون الشئ مسندا الیہ وایضا لا تعرض فیہ لما دخل لہ فی الاختصاص وایضا لا تعرض فیہ لما دخل لہ فی الاختصاص لان الخواص للاسم لا لمطلق الشئ فاعرض المصنف رح عنہ بحسب الظاھر وعن السادس انہ محمول علی حذف ان المصدریۃ **فان قلت** الحذف لا یکون الا فی المواضع المعدودۃ کما قال المصنف فی بحث الفعل **قلت** ان ذکر المواضع لیس للحصر بل لاجل ان الحذف فی ذلک المواضع مشہور وایضا

لہ محصل الجواب انہ یفید قولہ والاسناد الیہ کون الشئ مسندا الیہ ویفید قولہ من خواصہ کون الاسم مسندا الیہ یفید الخبر ما لا یفید المبتداء ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی ۱۱ تمت زاہد

marfat.com

ان حصر المواضع المعدودة لنصب المضارع لا لجعله مضارعا اى حذف ان لجعل المضارع
مصدرا غير مشروط بشرائط قوله لان الفعل قد وضع لان يكون مسندا فقط ابدا فان قلت
لا نسلم ان الفعل وضع مسندا بل موضوع للحدث والزمان والنسبة وايضا ان كونه موضوعا لذلك
لا ينافى وقوعه مسندا اليه على سبيل المجاز مع انه لا يصح كون الفعل مسندا اليه على سبيل المجاز ايضا
وايضا ان قوله فقط مستدرك بعد قوله ابدا وايضا لا نسلم اختصاصه بالاسم لان الجملة ايضا
يقع المسند اليه عند المنطقيين نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم بين الشرط والجزاء
عندهم اجيب عن الاول ان اللام فى قوله لا يكون للغرض اى الغرض من وضع الفعل ان يكون
مسندا ابدا فلا يرد الاعتراض الثانى ايضا لانه لو وقع مسندا اليه ولو مجازا يلزم خلاف ما هو الغرض
من وضعه فان قلت لما كان اللام للغرض لا يصح قول الشارح يلزم خلاف وضعه لانه علم منه
ان اللام صلة للوضع قلت انه بحذف المضاف اى يلزم خلاف غرض وضعه وعن الثالث
ان قوله فقط قيد المسند وقوله ابدا قيد لوضع الفعل اى وضع الفعل ابدا لان يقع مسندا فقط اى
لا مسندا اليه وعن الرابع ان هذا الاختصاص اضافى وهو عدم كونه فى الفعل والحرف قوله ومنها
الاضافة فان قلت الاضافة نسبة فذاتها غير مرادة بل تكون خاصة باعتبار الطرفين فالمراد
بها لا يخلو اما المضاف واما المضاف اليه او كليهما لا سبيل الى الاول لانه ينقض بقوله مررت بزيد
ولا سبيل الى الثانى لانه ينقض بقوله يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ولا سبيل الى الثالث لانه يرد
المحذوران قلت المراد كون الشئ مضافا لكن بتقدير حرف الجر فان قلت ان ذكر الشئ فى الاسناد
اليه لاجل رجوع الضمير فما فائدته ههنا قلت انما زاده ههنا لان ازدياد الكون لازم الغرض الذى
سابقا وهو يقتضى الاسم والخبر فزاده ليكون اسما للكون قوله من التعريف والتخصيص والتخفيف
فان قلت ان التخصيص كما يوجد فى الاسم كذلك يوجد فى الفعل لانه عبارة عن التقييد وهو
يوجد فيه كما يقال ضرب فى السوق قلت ليس المراد من التخصيص التقييد بل المراد منه قلة
اشتراك الافراد ولا افراد للفعل لانه عبارة عن الطبيعة اى المفهوم من حيث هو هو بمنزلة الجزئى
الحقيقى لا يلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون الطعام و
قال المنطقيون القضية الطبعية بمنزلة الشخصية فان قلت لما كان المراد تقليل الافراد فينبغى ان لا يصح
القول بالتخصيص فى قوله ضرب اليوم لان المصدر ايضا عبارة عن الطبيعة قلت جريانه فيه باعتبار
المعنى المصدرى وهو من الاسماء فان قلت المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح
لذلك التخصيص كيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذى هو مدلول عليه
للفعل فتخصص بالماضى والاستقبال قلت التخصيص معتبر مع التخفيف وهو سقوط التنوين او ما
يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع ولا تخفيف فى المصدر الذى هو فى قالب الفعل فان قلت
ما يقوم مقام التنوين من نونى التثنية والجمع يوجد فى الفعل ايضا مثل يضربان و يضربون

marfat.com

قلت النون فيهما ليس بقائم مقام التنوين بل عوض عن الحركة الرفعي في المفرد كما قال ميرسيد شريف
اونقول ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بل هما يكونان في الفاعل لا في الفعل فان قلت التخفيف بالحذف
لا يجب ان يكون في المضاف بل قد يكون في المضاف اليه كما في الحسن الوجه فانه في الاصل الحسن وجهه
حذف الضمير منه للتخفيف فلم لا يجوز اضافة الفعل للتخفيف في المضاف اليه قلت الحسن الوجه محمول
على التخفيف في المضاف طردا للباب قوله وقد يقال هذا بتاويل المصدر اشارة الى جواب آخر
يعني ان المراد كليهما من المضاف والمضاف اليه وما وقع من كون الفعل مضافا اليه فهو بتاويل المصدر
لان القاعدة عندهم ان الظروف اذا اضيف الى الجملة فهوفي الواقع مضاف الى مضمون الجملة كما
قال الشارح في بحث الظروف اونقول نه بتقدير ان المصدرية وههنا بحث من وجهين
الاول ان ارادة كليهما لا يجوز بطريق الحقيقة لامتناع عموم المشترك ولا بطريق احدهما حقيقة والاخر
مجازا لامتناع الجمع بينهما والثاني ان نسبة القيل الى قائل هذا التوجيه لا يصح لانه يدل على الضعف
مع انه قوي لانه موافق لما سبق من اختصاص الجر بالاسم والجر لازم للمضاف اليه واختصاص
اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ويوافق لما سيأتي من قوله للمضاف اليه كل اسم الخ ولان معنى
الفعل يابى عن الاضافة اليه كما يابى عن الاسناد اليه اجيب عن الاول ان ارادة كليهما لا تطرد
عموم المجاز اي ما يوجد فيه الاضافة وعن الثاني انه ضعيف لان ارادتهما معا بعيد واما اختصاص
الجر فيما سبق بالاسم فالمراد بالجر لفظا او تقديرا لا محلا وفي الجملة ليس الا محلا فلا يبطل الاختصاص
السابق والمراد من المضاف اليه في قوله للمضاف اليه كل اسم الخ هو الذي من المعربات لان
البحث في اقسام المعرب والجملة ليست بمعربة واما امتناع معنى الفعل عن كونه مضافا اليه فمن حيث
كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نسلم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا
اليه ايضا كما في قولك التعلم بالمعيدي خير من ان تراه قوله اي الاسم قلت ان
قوله هو مبتدا اي وقوله معرب خبره فيكون حمل الخاص على العام وذا لا يجوز وايضا التقسيم على
نوعين احدهما تقسيم الكلي الى الجزئيات والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء وههنا التقسم من قبيل
فاجاب الشارح بقوله اي الاسم قلت محصل الجواب ان المعرب ليس مخبر بل
خبره محذوف وهو قوله قلت فلا يلزم حمل الخاص على العام ولما اطلق القسم
عليه علم منه انه من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئي
كما لا يخفى فان قلت فعلى هذا

عه بل المجموع مبتدا محذوف الخبر قوله معرب بالحركة او الاسم كلي والمعرب والمبني جزئياته ۱۲

عه هما يكونان اه اي التثنية والجمع في الفعل في مثل هما ضربا وضربوا او يفعلان ويفعلون ليسا في الفعل بل في الفاعل ۱۲ نقيب احمد ۱۲

عه لان الجر في الاصل اي في نسبة بالجر مر بالي من كونه مضافا اليه لما كان مضافا الخ امر فلا يضر في الاستدلال اليه ۱۲ عه لان الفعل بهذه الحيثية غير مستقل لانه تابع مضاف اليه ۱۲ عه هزاران رحمت حق برنسي باد ؛ كه كاتب را بمحمد سے كند باد ؛ لانه بهذه الحيثية يحصل قوة واستقلال

marfat.com

يلزم حمل المتعدد على المفرد وذا لا يجوز **قلت** حمل المتعدد على المفرد لا يجوز اذا لم يكن المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعدد والا فيجوز نحو زيد عالم وعاقل وههنا كذلك **او نقول** ان الخبر في الاصل منقسم الى قسمين لكن حذف الخبر اختصارا واقام المتعلق مقامه وهو قسمين وابدل الجر بالرفع فصار قسمان وانما ابدل ليصح اقامته مقام الخبر وما قال بعضهم الخبر في الاصل قسم قسم فبعيد لانه ايضا يرد عليه ما يرد على معرب ومبني **فان قلت** لم لم يشر المص الى انحصار الاسم في قسميه كما اشار اليه في تقسيم الكلمة والكلام بدليل الحصر في الاول وبادات الحصر في الثاني **قلت** اكتفى المص بما جعله النحاة اسلوبا في التقسيم من الحصر غالبا **قوله** لانه لا يخلو اما مركب مع غيره ام لا الخ **فان قلت** لم عدل الشارح عن دليل الحصر المشهور وهو انه اما ان يختلف اخره باختلاف العوامل او لا **قلت** ان التعريف اللازم من دليل الحصر المشهور لا يكون مساويا للمعرف لانه اذا اتصل العامل ابتداء بالاسم وجد المعرب ولا يوجد الاختلاف وايضا انما عدل لموافقة تعريف المصنف حيث قال فالمعرب هو المركب الذي لم يشبه **فان قلت** لم قدم المعرب على المبني مع ان تعريف المعرب عدمي اي لم يشبه الخ وتعريف المبني وجودي اي ناسب فالاولى تقديمه **قلت** الغرض الاصلي في هذا الفن معرفة الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك لا يحصل الا بالاعراب والاعراب لا يظهر الا في اخر المعرب فلذا قدمه وايضا علم من وجه الحصر ان المعرب قسم واحد والمبني قسمان والواحد مقدم على المتعدد **قوله** الذي هو قسم من الاسم **فان قلت** ان تعريف المعرب غير جامع لانه يخرج عنه المضارع لان المركب صفة الاسم كما قال الشارح والمعرف اعم **وايضا** ان قسم الشئ ليس الا اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضا **فاجاب** الشارح بقوله اي الذي هو قسم من الاسم اي ليس المراد مطلق المعرب بل المعرب هو الاسم المعرب يعني ان اطلاق القسم عليه باعتبار انه قيد للقسم وهو الاسم اي القسم هو الاسم المعرب لا المعرب فقط لانه ذكر احوال الاسم واقسامه **فان قلت** المعرب والمركب كلاهما معرفتان فلا بد بينهما من ضمير الفصل **قلت** المعرف لا يكون الا مسندا اليه والمعرف لا يكون الا مسندا فلا يلتبس بالصفة فلا حاجة الى ضمير الفصل **قوله** اي الاسم وههنا اعتراض وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه الامر نحو اضرب فانه مركب مع غيره وهو المنوي ولم يشبه مبني الاصل لئلا يلزم التشبيه بالنفس **اجيب** عنه ان المعرب اذا لم يكن مشابها بمبني الاصل فعدم كون مبني الاصل معربا اولى فخرج الامر واجاب الشارح عنه بقوله اي الاسم الخ ان المركب صفة تقتضي الموصوف وهو الاسم فخرج الامر **فان قلت** ان الاعتراض غير وارد لانا لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقسام ثلاثة فجاز ان يكون الماضي مشابها بالامر والامر بالحرف وايضا كما يندفع الاعتراض بقيد الاسم كذلك يندفع بقوله تركيبا تحقق معه عامله اذ لا عامل للمبني الاصل اذ ليس له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فلا حاجة الى ازدياد الاسم اجيب عن الاول ان المراد بالمشابهة المنفية

له اي وان لم يكن لوفقه بان كان المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعدد ۱۲ سه لما قال لو ان المبتدا والخبر اذا كانا مركبين فلا بد بينهما من ضمير الفصل لئلا يلتبس بالصفة والموصوف ۱۲ سه اي المبني للاصل ۱۲

المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور لان بناء الامر يتوقف على الماضي وبناء الماضي يتوقف على الامر ولزم ان يكون بناءه بعارض المشابهة لا بنفسه وهو خلف وعن الثاني ان الاستغناء عن الاول بالاخر ليس من دابهم **قوله** اى الذى ركب فيه اشارة الى قاعدة مشهورة وهو ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يكون بمعنى الذى واسم المفعول يكون بمعنى الفعل المجهول فلذا قال الشارح رح الذى ركب **فان قلت** لا يصح جعل المركب صفة الاسم لان الاسم لا يكون الا مفردا والمركب ما دل جزئه على جزء معناه وايضا دخل في التعريف مثل بعلبك لانه صدق عليه انه اسم مركب مع انه ليس بمعرب فاجاب الشارح رح بقوله مع غيره اى ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحي بل المراد منه المعنى اللغوى اى المنضم مع غيره وكذا خرج بعلبك لانه ليس بمركب مع غيره بل مركب من غيره **فان قلت** المركب مشترك بين المعانى المتعددة اى المعنى اللغوى والاصطلاحي واستعمال الالفاظ المشتركة في التعريفات ممنوع وايضا المعنى اللغوى غير متبادر لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فالمتبادر هو المعنى الاصطلاحي **أجيب عنهما** ان هذا انما يرد اذا لم يوجد القرينة على المعنى اللغوى وهي كون المعرب قسما من الاسم وهو مفرد فعلم منه انه ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحي **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لخروج زيد وقائم في زيد قائم لانهما معربان ولم يكونا مركبان مع غيره ولا مانعا لصدقه على غلام في غلام زيد لانه مركب مع غيره مع انه مبنى **فاجاب** الشارح رح عنهما بقوله تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم لان بتركيبهما مع الاخر حصل العامل المعنوى وخرج عنه الغلام لانه لا يتحقق معه عامل المضاف بتركيبه مع المضاف اليه فالمضاف اليه معرب لان المضاف عامل في المضاف اليه والمضاف مبنى فاجاب صاحب المتوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب هو التركيب الاسنادى ثم يرد عليه انه على هذا خرج المضاف اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل الخمس لانه اذا اريد التركيب الاسنادى لم يدخل في الحد الا المسند والمسند اليه فقط فاتفق علماء زماني على تغليط صاحب المتوسط في هذا الموضع **فان قيل** هذا التعريف دورى لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ في تعريف العامل والمعرفة الاعراب يتوقف على معرفة المعرب لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فيلزم الدور المضمر **قلنا** الاعراب المعتبر في تعريف العامل بمعنى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة والاعراب الذى اخذ في تعريفه المعرب بمعنى ما اختلف اخره به والتغير اللفظى كاف لدفع الدور **او نقول** ان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق اعم من الاسم والفعل والعامل الذى عرفه المص فيما بعد هو الاسم فقط فتغير الجهة فلا دور **فان قلت** لم قال معه عامله ولم يقل مع عامله بدون الضمير **قلت** انه على هذا لا يتناول ما عامله المعنوى لان الظاهر منه ان احد طرفي المركب هو العامل ولانه يفهم منه تقديم العامل على الاسم فيخرج العامل المعنوى لانه

marfat.com

غیر مقدم لانہ صفۃ اللفظ **قولہ** ای لم یناسب **فان قیل** ان التعریف غیر مانع لصدقہ علی
این فی این زید فانہ مرکب مع غیرہ ولم یشبہ مبنی الاصل اذ المشابہۃ ھی الاشتراک فی الکیفیۃ
وھی منتف ھہنا **قلت** المراد من قولہ لم یشبہ لم یناسب من قبیل ذکر الخاص وارادۃ
العام بقرینۃ ذکر المناسبۃ فی تعریف المبنی **اعلم** ان ھہنا امور اربعۃ المشابہۃ والمماثلۃ
والمشاکلۃ والمناسبۃ فالمشابہۃ عبارۃ عن الاشتراک فی الکیفیۃ کالرجل الشجاع والاسد وا
لمماثلۃ ھی الاشتراک فی الجنس کالانسان والبقر فی الحیوانیۃ او الاشتراک فی النوع کزید وعمرو
فی الانسانیۃ والمشاکلۃ ھی الاشتراک فی التشخص والمناسبۃ اعم من الکل **فان قیل**
لما کان المراد من المشابہۃ والمناسبۃ فھی غیر مستقیم ھہنا لوجہین الاول انہ غیر جامع لخروج
غیر المنصرف لانہ مناسب للمبنی الاصل الذی ھو الفعل الماضی فی کون کل واحد منہما فرعین مع انہ
معرب **والثانی** ان المراد بالمناسبۃ لا یخلو اما مناسبۃ ما او مناسبۃ خاصۃ لا سبیل الی الاول
لانہ علی ھذا لا یوجد معرب اصلا لمشابہۃ مبنی الاصل فی کون کل واحد منہما کلمۃ ولا الی
الثانی لانہ غیر معلوم **قلنا** المراد مناسبۃ موثرۃ فی منع الاعراب لوجود المعارض وھو المضارع
فان قلت فعلی ھذا یلزم التعریف بالمجہول لان المناسبۃ المؤثرۃ غیر معلوم وایضا یلزم
الدور لاعتبار الاعراب فی تعریف المعرب وقد اعتبر المعرب فی تعریف الاعراب **اجیب**
عن الاول لا نسلم انہا مجہولۃ لانہ بین الشارح رح فی صدر المبنی بقولہ ولقد فصل صاحب
المفصل ھذہ المناسبۃ وعن الثانی ان المراد من المعرب فی تعریف الاعراب ذاتہ ای المراد منہ
الاسم بخلاف المعرف لانہ ھو المعرب من حیث ھو معرب **فان قلت** لما کان معرفۃ المعرب
موقوفۃ علی معرفۃ المناسبۃ المؤثرۃ فی البناء فالاولی تقدیم المبنیات علی المعربات کما فعل صاحب
اللباب **قلت** انہ نظر الی المقصد الاصلی وعدمہ **قولہ** ای المبنی الذی ھو الاصل
فی البناء **فان قیل** ان المبنی اسم مفعول وھو لا یضاف الا الی المفعول ما لم یسم فاعلہ
او الی الظرف فیکون معناہ ما یکون مبنیا من حیث الاصل او مبنیا فی الاصل فیدخل
فیہ المضارع لانہ مبنی فی الاصل والمشابہۃ مع المضارع لا یوجب البناء **قلنا** ھذا اذا کانت
الاضافۃ بمعنی اللام وھہنا بمعنی من البیانیۃ **فان قلت** لا یجوز الاضافۃ البیانیۃ ھہنا
لانہ یشترط فیہا ان یکون بین المضاف والمضاف الیہ عموم وخصوص من وجہ مع
ان المبنی اعم مطلقا من الاصل فی البناء **قلت** ان المبنی مضاف الی الاصل فقط لا الی الاصل
فی البناء ولا شک ان بین المبنی والاصل عموم وخصوص من وجہ **فان قلت** لا نسلم ان
المبنی مضاف الی الاصل فقط بل الی الاصل فی البناء والا لما قال الشارح رح ای المبنی

ومناسبۃ غیر المنصرف غیر مؤثرۃ فی منع الاعراب م

لہ لان المقصود فی النحو معرفۃ الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ وھو لا یحصل بکون الاسم معربا بالاعراب م منہ رح

marfat.com

الذی هو الاصل فی البناء قلت انما قال الشارح رح ذلک لبیان المراد لا انه مقدر فی نظم الکلام
فان قلت الاضافة البیانیة یکون فیما اذا کان المضاف حاصلا من المضاف الیه ویکون هو
اصلا له مثل خاتم فضة کما ذکره الشارح رح فی بحث المجرورات وفیما نحن فیه لیس کذلک قلت
انما ذکره الشارح فی بحث المجرورات بطریق التغلیب لا بطریق الکلیة قوله وهو الماضی والامر بغیر اللام
والحرف اشارة الی الرد علی صاحب المفصل لانه عد الجملة ایضا وزیادة تحقیقه فی المبنیات فان
قیل لا حاجة الی قوله بغیر اللام لان الامر باللام یسمی بالمضارع المجزوم عند النحاة قلنا ایراده
لرعایة المبتدی لانه یظن بل یعتقد ان الامر مع اللام ایضا امر لانه الان خرج من الصرف فان
قلت ان الکافیة ماخوذة من المفصل وفیه لم یذکر الترکیب فی التعریف فلم ذکره المص قلت
ان العلامة اعتبر مجردا الصلاحیة لاستحقاق الاعراب ولمص رح اعتبر مع ذلک الصلاحیة حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ الترکیب فی تعریف المعرب یعنی ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة
البعیدة والمص رح اعتبر الاعراب بالقوة القریبة من الفعل قوله جعل الاسماء المعدودة العاریة
عن المشابهة معربة فان قلت لا یصح حمل المعربة علی الاسماء المعدودة لان المعربة
اسم مفعول وهو ما وقع علیه الاعراب وهو غیر واقع علی الاسماء المعدودة
لانه لا یکون الا بالعامل ولا عامل فیها قلت لا نزاع فی المعرب الذی هو اسم مفعول ای الاعراب
بالفعل فانه غیر معتبر عند الفریقین بل الخلاف فی المعرب الاصطلاحی قوله واعتبر المص رح
مع الصلاحیة حصول الاستحقاق فان قلت لا حاجة الی ذکر الصلاحیة اذ الاستحقاق بالفعل
لا یتحقق بدون الصلاحیة قلت فائدته التصریح بان مقابله منقسم الی قسمین احدهما
ما انتفی فیه القابلیة کهذا وهو وانت والاخر ما انتفی فیه الاسباب مع وجود القابلیة
کالاسماء المعدودة فاخرج کلواحد[1] من المعرب قصدا فان قلت اذا وجد الاستحقاق
بالفعل فوجد الاعراب بالفعل ایضا فما معنی قولهم ان وجود الاعراب بالفعل لم یعتبره احد
قلت وجود الاعراب بالفعل عارض مفارق الا تری اذا قلت جاءنی زید بسکون زید وجد الاستحقاق
ولم یوجد الاعراب بالفعل فان قلت لم عدل المص رح عن تعریف الجمهور حیث قالوا هو ما
اختلف اخره باختلاف العوامل قلت ان فی تعریفهم یلزم تقدم الشیء علی نفسه لان الاختلاف
لما کان غرض المعرب کان موضعه اخر المعرب ولما کان الاختلاف تعریفا له کان موضعه مقدم
المعرب[2] وهو لیس الا تقدم الشیء علی النفس ونقول ان تعریفهم لا یکون مساویا للمعرف لانه لا
یتناول ما اذا رکب زید مثلا مع عامله فح لا یوجد الاختلاف فان قلت فعلی هذا لا یصح تعریفهم
فکیف اختاروا قلت انه رسمی[3] فلا یلزم الدور وایضا ان من جعل الاختلاف تعریفا لم یجعل وسیلة الی هذا الحکم

[1] فخرج بقید الصلاحیة ما انتفی فیه القابلیة وبقید حصول الاستحقاق بالفعل خرج ما انتفی فیه الاسباب کالاسماء المعدودة فتامل ۱۲ منه رح [2] لان معرفة المعرف مقدم علی معرفة المعرف ۱۲ منه رح [3] لان رسم الشیء علامة له لا حقیقة له ۱۲ منه رح

marfat.com

برا الی احکام اُخریٰ **فان قلت** لما صح تعریفهم لا یصح عد والمصنف **قلت** ان صحته بتکلیف وصحة ما قالالمصنف بلا تکلیف **قوله** لان الغرض من تدوین الخ **فان قیل** ان الغرض لا یتحصر فی ذلک لان معرفة ما فی الهیئة الترکیبیة من تقدیم ماحقه التاخیر وبالعکس من جملة الاغراض **قلنا** المراد من الغرض هو الغرض الاصلی (وهو معرفة اواخر الکلم من حیث الاعراب) والبقیة ذلک تتمیمهم النحو بعلم الاعراب کما قال صاحب الشافیة فی صدر الکتاب مقدمة فی الاعراب ومقدمة فی التعریف ومقدمة فی الخط **فان قلت** لانسلم ان الغرض من تعریف المعرب ان یعرف به انه مما اختلف اخره لجواز ان یعرف ذلک الحکم من استعمال العرب **قلت** هذا بالنسبة الی من لم یعرف الاحوال بالتتبع والاستعمال فان العارف بالتتبع مستغن عن النحو **فان قلت** لانسلم انه مستغن عن النحو لجواز ان یکون له فائدة التاکید وایضا الاستغناء ممنوع لانه وان لم یحتج الی الاحکام لکن احتاج الی معرفة اصطلاحاتهم من التعریفات والتقسیمات **قلت** المراد بالاستغناء انه لا فائدة له معتدا بها ای الفائدة الاصلیة **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب اشار به الی انه لیس فی نفس التعریف فساد بل الفساد فی المقصود من التعریف لانه تعریف بالخارج المحمول ولا یتوقف معرفة مفهوم الاختلاف علی معرفة مفهوم المعرب حتی یلزم الدور فقال ان الدور فی المقصود **قوله** ان یعرف انه مما یختلف اخره **فان قلت** ان الضمیر فی انه لا یخلو اما راجع الی مفهوم المعرب او الی ما صدق علیه المعرب لا سبیل الی الاول لان مفهومه لا یختلف الاخر ولا الی الثانی لانه خارج عن البحث **قلت** انه راجع الی الثانی لکن من حیث انه معرب فلا یخلو عن المفهوم **قوله** وحکمه ان یختلف اخره **فان قلت** لانسلم ان حکم العرب ان یختلف اخره لان بعض الاسماء المعدودة اذا رکبت مع عامله ابتداءً فحکمه حدوث الاعراب لا الاختلاف **فاجاب** الشارح بقوله ای من جملة الخ یعنی ان العبارة بزیادة کلمة من التبعیضیة لم یرد علیه انه لما کان العبارة بتقدیر من لا یصح دخوله علی الحکم لانه مفرد ومن التبعیضیة لانه خاص الا علی الجمع فاجاب الشارح رح بقوله احکامه یعنی ان المفرد بمعنی الجمع وانما زاد قوله جملة لیکون عبارة المصنف رح علی طریقة الفصحاء لانهم یفصلون بعد الاجمال **فان قلت** انه من بعض الاحکام لکن ما الوجه فی اختیار هذا الحکم **قلت** ان فی تخصیصه اشارة الی وجه العدول عن تعریف المجهول للمعرب کما لا یخفی **فان قلت** حکم الشیء خاصة له وهی لازمة للشیء فالاسماء المعدودة اذا رکبت مع عامله ابتداءً اوجد المعرب ولم یوجد الخاصة **قلت** انه خاصة غیر شاملة کما عرفت **فان قلت** انه مع عدم الشمول ایضا غیر صحیح لان الاختلاف یتحقق فی الضارب ایضا فکیف یکون خاصة له **قلت** انه خاصة اضافیة بالنسبة الی المبنی **فان قلت** الحکم یجیء علی معانی کثیرة احدها الاثر وثانیها بمعنی خطاب الله تعالی متعلقا بافعال المکلفین بالاقتضاء والتخییر وثالثها بمعنی نسبة احد الکلمتین الی الاخری ایجابا وسلبا فما المراد

کوجوب تقدیم ما هو مضمن لمعنی الاستفهام ووجوب تاخیر الفاعل عن المفعول فی بعض الاحوال

من ای قبیل **فاجاب** الشارح بقوله واثره ثم یرد علیه لما کان للمراد الاثر لا یصح اضافة الحکم الی ضمیر المعرب لان الاختلاف اثر العامل لا اثر المعرب **فاجاب** الشارح بقوله المرتبة علیه یعنی ان الاضافة الی الاثر الی ضمیر المعرب لعلاقة المحلیة لا لعلاقة العلیا .... **فانقلت** لانسلم ان حکمه الاختلاف لان لهذا الحکم لم یوجد فی فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب مع ان حکمه رفع وکذا المفعول معرب مع ان حکمه نصب وکذا غیر المنصرف معرب مع ان حکمه منع الکسرة والتنوین **قلت** ان حکمه الاختلاف لا لکن من حیث هو فاعل او مفعول او غیرذلک معرب لان من حیث تقوم

قوله ان مختلف اخره من ترکیب المعرب **فان قلت** یخرج عنه التثنیة والجمع فان اخره النون وهو لا یختلف باختلاف العوامل وایضا ان الاخر مقابل الاول والاوسط فلما اختلف الاخر ینبغی ان یصیر اولا او اوسطا ولیس الامر کذلک **اجیب** عن الاول للمراد حرف اخر للمعرب والنون کلمة مستقلة واما الضمائر فلشدة الاتصال کالجزء وعن الثانی ان المراد من الاخر الحرف ای مختلف الحرف الذی **فان قلت** لما کان المراد الحرف فلم اطلق الاخر علیه **قلت** لاجل ان هذا الحرف لیس اخر للمعرب فیکون مجازا مرسلا **فان قلت** هذا الحکم منقوض بقوله جاءنی زید ورایت زیدا ومررت بزید فان الحرف الاخر هو الدال ولم یختلف مع انه معرب **قلت** المراد من الاختلاف اعم من ان یکون ذاتا اذا کان الاعراب بالحرف اوصفة اذا کان الاعراب بالحرکة بان یتبدل الحرکة **فان قلت** ان اطلاق الصفة علی الحرکة لا یصح لان الصفة قائمة بالموصوف والحرکة لیست قائمة بالحرف بل قائمة بمن قام به الحرف وهو المتکلم ولان الصفة محمولة علی الموصوف ولا یصح حمل الحرکة علی الحرف **قلت** المراد بالصفة التبعیة له فی التلفظ ولا شک ان التلفظ بالحرکة محال بدون التلفظ بالحرف بخلاف العکس لانه قد یتلفظ بالحرف بدون الحرکة کالحرف الساکن **فان قلت** الاعراب فی مثل رایت مسلمین ومررت بمسلمین بالحرف مع انه لم یختلف اخره وهو الیاء باختلاف العوامل وایضا الاعراب فی رایت احمد ومررت باحمد بالحرکة مع انه لم یختلف اخره باختلاف العوامل **قلت** الاختلاف اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا وجد الحکمی لان الیاء والفتحة بعد العامل الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر **قوله** ای بسبب اختلاف لما کان الباء یجیء لمعان فلرفع الابهام ولتعین ما هو المراد قال ای بسبب اختلاف **فان قلت** ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل یوجد فی المبنیات ایضا لانه یجوز عندهم ضمة من وفتحة وکسرته فیما اذا قال السائل جاء زید فقال المجیب فی الجواب مَنْ اے کیست زید بضم النون لمتابعة ضمة زید او قال السائل ارأیت زیدا فقال الجواب مَنْ بالفتح او قال السائل امررت بزید فقال فی الجواب مِنْ بالکسر فانه اختلف اخره باختلاف العوامل وهی حرکات الدال

فلا یکون حکم المعرب من الخواص لیض | لہ قیل لندخرج بقوله اخره ای اخر المعرب لان من الاستعمالیة مبنیة والجواز ان الراد من الضمیر فی قوله المعرب لا مخصوص بل یاتی غیره کما قال فی قوله والاسناد الیه کما مر

لہ لانه خرج من التنوین ۱۲ لہ یعنی ان من الحکم المراد سیاتی المعنی الاول وجملة الذکور علی التنزیل ۱۲ لہ او صفة فعلی الامثلة المذکورة اختلاف اخر زید با عتبار الضمة ۱۲ لہ یعنی ان الباء سببیة والمراد من السبب المعنی فان المقرب هو الاعراب کما سیاتی ۱۲

الاختلاف موجود فی قولہ مَن الرجل ومَن الرجل ومَن امرأۃ مع اختلاف العوامل وھی سکون اللام فی الاولین لان الساکن اذا حُرِّکَ حُرِّکَ بالکسر او الفتح وشفویۃ المیم فی الاخر فیقتضی ضم ما قبلہ وایضا ینقض بقولہ جاءَ ورأیت ومَرَرتُ فان اختلاف العوامل موجود مع انہ لم یختلف بہا اخر المعرب

فاجاب الشارح بقولہ الداخلۃ علیہ فلا یرد الاول لان حرکات الدال غیر داخلۃ علی من لان زید مذکور فی قول المجیب فالنقض لا یرد الثانی لان سکون اللام وشفویۃ المیم غیر داخلۃ علی من لانہما من اللواحق والدخول من خواص الالفاظ والنقض لا یرد الثالث کما لا یخفی فان قلت ان قید الدخول یخرج العوامل المعنویۃ فانہا غیر داخلۃ فان الدخول من خواص الالفاظ قلت ان خروجہا غیر مضر لانہ ذکر البعض من الاحکام لاجمیعہا فان قلت العوامل جمع عامل ..... والحال ان الفاعل لا یجمع علی فواعل قلت لا نسلم انہ جمع عامل بل جمع عاملۃ لان موصوفہا الکلمۃ لان العامل لا یختص بالاسم او نقول ان فاعل الصفۃ لا یجمع علیہا والعامل جعل اسما عند النحوی لمناسبۃ اشیاء کما قال ناظم العوامل فان قلت انہ ینقض بقولنا ان زیدا مضروب وضربت زیدا والی ضاربٌ زیدا فان العوامل فی ھذہ الصور مختلفۃ بالاسمیۃ والفعلیۃ والحرفیۃ مع ان اخر المعرب لم یختلف باختلافہا فی العمل والاختلاف فی العمل غیر موجود فی ھذہ الصور فان قلت الاختلاف فی العمل ایضا موجود ھہنا لان عمل الحرف والاسم لمشابہۃ الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات وایضا ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف الاواخر والسبب مطلقا لا یستلزم المسبب لان السبب قد یکون ناقصا غیر مستلزم للمسبب کما قال اھل المیزان فلیکن الاختلاف فی العوامل ولا یکون الاختلاف فی الاخر وایضا ان الخاصۃ قد تکون غیر شاملۃ و الاختلاف من ھذا القبیل فلیکن وجود المعرب وھو زید مثلا فی الامثلۃ المذکورۃ ولم یوجد الاختلاف فی اخرہ باختلاف العوامل فلا حاجۃ الی جواب الشارح بقولہ فی العمل اجیب عن الاول ان مرادنا باختلاف العمل ان یعمل بعض منہا خلاف ما یعمل البعض الاخر من الرفع و النصب والجر وعن الثانی ان القائل بکون السبب لو عان مستلزما وغیرہ ھو اھل المیزان و اما عند الادباء فالسبب لا یکون الا مستلزما للمسبب وعن الثالث ان الاصل ان یحمل الخاصۃ علی الشمول الی غایۃ ما امکن قولہ لفظا وتقدیرا لما کان جہات النصب کثیرۃ فقال الشارح النصب علی التمیز ولما کان التمیز عن النسبۃ فاعلا فی المعنی وکان الفاعل الظاھر مضافا الیہ فلذا فسر الشارح بقولہ ای یختلف لفظ اخرہ فان قلت لم لم یجعل الشارح قولہ لفظا او تقدیرا تمیزا عن نسبۃ الاختلاف الی العوامل مع انہ قریب قلت الکلام مسوق لبیان حکم المعرب وھو اختلاف اخر المعرب فالمناسب تعمیمہ لا تعمیم امر اخر الذی لیس من حکم المعرب فان قلت التعمیم فی العوامل

یستلزم تعمیم حکمہ ایضا

ف: قولہ للسکاکی من تلامذتہ

ف: قید التقیید بالدخول یخرج عامل المبتدأ والخبر لانہ معنوی والدخول انما یتصور فی الالفاظ والجواب ان ذلک التقیید بطریق التغلیب فقط منہ سہ لانہ فاعل صفۃ والفاعل الصفۃ من المذکر لا یجمع علی وزن فواعل ہ سہ کذا ذکرہ عن نسبۃ الی المشمول منقول الی المعنی ۱۲

كما لا يخفى قلت ان التعميم الاول فى نفس المقصود وهذا فى الوسيلة فلا يتساويان او نقول عن
اصل الاعتراض ان المتعارف فى امثال تلك التعميمات انحصار الشئ المعمم فى الاقسام المفهومة
من التعميم والعامل غير منحصر فى اللفظى والتقديرى فانه قد يكون معنويا ايضا فان قلت المراد من
العوامل ههنا العوامل الداخلة عليه وهى منحصرة فى اللفظى والتقديرى فان المعنوى غير داخلة
عليه كما مر انفا قلت التعميم فى العوامل لا يناسب من وجه اخر وهو ان قول المص التقدير فيما
تعذر كعصا وغلامى مطلقا واللفظى فيما عداه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا لان الاشارة
ثمه الى الاعراب بطريق التفصيل وهو يقتضى الاجمال فقوله لفظا او تقديرا اجماله قوله او على المصدرية
فان قلت ان فى المفعول المطلق لا بد ان يكون بمعنى الفعل السابق من قبيل اشتمال الكل على الجزء
وههنا ليس كك قلت انه مفعول مطلق بحذف المضاف اى اختلاف لفظ وانما لم يجعل بحذف
الموصوف لانه احتاج الى خلاف الاصلين احدهما حذف الموصوف والاخر جعل اللفظ بمعنى
الملفوظ ليصح الحمل وانما لم يتعرض الى نصبها على الحالية لانه احتاج الى خلاف الاصل وهو جعل لفظا
بمعنى الملفوظ ليصح الحمل فان قلت ان النصب على المصدرية ايضا يحتاج الى خلاف الاصل و
هو حذف المضاف قلت ان فى الحال محذورا اخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصاحبه بقوله باختلاف
العوامل وجوازه مختلف فيه قوله والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم فان قلت ان هذا العموم
مر سابقا فما الفائدة فى اعادته قلت ان فى ذكره سابقا اشارة الى دفع الاعتراض وههنا صرح فى
دفعه لذكر الاعتراض معه بقوله لئلا ينقض الخ قوله رايت احمد ومررت باحمد فان قلت انه
لا انتقاض بما ذكر وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم لان المراد باختلاف العوامل فى العمل وقوله
رأيت والباء ليسا بمختلفين فى العمل اذا دخلهما على غير المنصرف قلت هما مختلفان فى سائر الاسماء
وان لم يختلفا فى غير المنصرف بعارض قوله مثنى او مجموعا فان قلت ان قوله مسلمين لا يخلو
اما مقرو بالفتح او بالكسر فان كان الاول لا يكون مجموعا وان كان الثانى لا يكون مثنى فلا يصح قوله
مثنى او مجموعا قلت المراد احدهما وتناول الاخر باعتبار المثل المذكور سابقا بقوله بمثل قولنا او
نقول المراد هذا النقش قوله فانه قد اختلف العوامل فيه فان قلت ان العوامل جمع عامل فلا
يتحقق اختلاف العوامل فى رايت احمد ومررت باحمد بل تحقق فيه اختلاف العاملين قلت
قد يراد بالجمع ما فوق الواحد فان قلت هذا فى الجمع القلة والعوامل جمع كثرة وهو لا يقع على الاثنين
قلت قد يستعمل الكثرة موضع القلة استعمالا شائعا قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة ابتداء
مع عامله فان قلت ان اطلاق قوله اذا ركب مع العامل ابتداء غير مستقيم لانه يفهم منه ان فى حال
التركيب مع العامل ابتداء لا يوجد العوامل اصلا مع انه ليس كك لان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا
كان العامل لفظيا لان التركيب لا يجئ الا فى الالفاظ فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذى

لـ واذا صار التعميم للعوامل فلا يوجد الاجمال ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمومنين يوم يقوم الحساب

marfat.com

فیتحقق الاختلاف فی اخر المعرب فی العوامل **قلت** ان العوامل جمع ولا یتحقق ههنا الا عاملان **فان قلت** قد مر ان المراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد وایضا ان محل الاعتراض فیما اذا وقع المعرب مبتدا وجد فیه العامل المعنوی ثم وقع ذلک المعرب خبرا فوجد العامل المعنوی الاخر ثم رکب مع العامل اللفظی فلا شک ان ههنا وجد العوامل الثلثة **قلت** ان اخذ ما فوق الواحد مع الجمع الکثرة بعید[1] فاعتراض الشارح وارد من حیث الظ **واجیب** عن الثانی ان المراد باختلاف العوامل اختلافها من حیث العمل وذا لا یوجد فی العاملین المعنویین لان عمل العامل المعنوی لیس الا الرفع فلا یثبت الاختلاف **قوله** لا یتحقق الاختلاف لا فی المعرب ولا فی العوامل **فان قلت** ان انتفاء اختلاف العوامل فی مورد النقض مسلم لکن انتفاء اختلاف الاخر ممنوع فانها بعد التراکیب قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساکن فاذا حدث الاعراب فی اخرها اختلف اخرها **قلت** لم یقید بهذا الاختلاف لان المتبادر من الاختلاف هو الاختلاف بسبب العوامل وهو لم یوجد **قوله** قلت هذا حکم اخر الخ حاصله ان حکم الشئ لا یلزم ان یکون لازما له لجواز ان یکون له حکم اخر **فان قلت** یجوز ان یقید الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة لانه فی حال الترکیب وفیما اذا رکب مع العامل ابتداء وان لم یوجد العوامل فی حال الترکیب ولا قبله لکن یوجد بعد هذا الترکیب الابتدائی فلا یرد اعتراض الشارح فلا حاجة الی جوابه **قلت** فیه صرف الکلام عن الظاهر لان الظاهر ان المراد باختلاف العوامل فی حال الترکیب لانه معناه الحقیقی وایضا انه بعد ذلک التقیید ایضا غیر لازم لجواز ان یتحقق معرب ولم یتحقق معه عوامل فی المستقبل بان رکب مع عامل واحد ابدا کقولک ضرب علی رضی الله عنه الاسد لانهما لا یکونان مفعولین فی الاستعمال **فان قلت** فلیکن المراد باختلاف العوامل فی المستقبل قابلیة الاختلاف لا الاختلاف بالفعل فیکون الحکم من لوازمه فلا یرد الاعتراض فلا حاجة الی الجواب **قلت** المتبادر فعلیة الاختلاف فلذا لم یتعرض له **قلت** فلیکن المراد من قوله ان یختلف اخره ای اختلف من البناء الی الاعراب والمراد من قوله باختلاف العوامل ای لو وجدت العوامل بطریق التجرید عن بعض المعانی لان الاختلاف عبارة عن الوجود مع التغیر عن الحال السابق وقد عبر عنه بالاختلاف لمشاکلة السابق ای لموافقة الاختلاف الاول والمراد بالعوامل جنس العوامل لان الالف واللام یبطل معنی الجمعیة فعلی هذا یکون الحکم من لوازمه فلا یرد الاعتراض فلا حاجة الی الجواب **قلت** انها بعیدة اما الاول فلان المتبادر من قوله ان یختلف اخره ای اخر المعرب بالاختلاف باعتبار طرفیه بعد صیرورته معربا واما الثانی فظ واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الی العوامل

---

[1] لان المعترض لم یرد بالجمع الکثرة الجمع الاصلی وهو الثلاثة بل اراد الاثنین اعنی ما فوق الواحد وهو مجاز بعید ۱۲ [2] جواب سوال لما کان المراد من الاختلاف الوجود فلم لم یقل المص فاجاب الشارح رح بما تری ۱۲ [3] لان المذکور فی هذا الحکم اختلافان احدهما قوله ما اختلف اخره والاخر قوله باختلاف العوامل ۱۲ [4] جواب سوال وهو انه لما کان المراد من قوله ان یختلف اخره الخ الاختلاف الی الاعراب یفهم منه ان الاختلاف یوجد بدون العامل فلا یصح قول المص العوامل لانه یحصل بعامل واحد فاجاب بقوله والمراد بالعوامل ۱۲ ۱۲

[1] موضع هذا القول الی قوله لم یوجد مقدم علی قوله اذا رکب الی قوله فلا یثبت الاختلاف ولعل المحشی اخره لغرض او سهو ۱۲ م [2] ای الاعتراضات المذکورة او التوجیهات المذکورة ۱۲ مفتی ۱۲

marfat.com

ينادي على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلان الجمعية وان دخلت اللام عليه لان الاختلاف لا يتصور في المفرد قوله الاعراب لما فرغ من تعريف المعرب وحكمه شرع في بيان الاعراب باعتبار الوجهين احدهما ان المعرب مشتق ومعرفته موقوف على معرفة المبدأ والثاني ان اختيار مذهب البعض لان في الاعراب خلافا عند البعض عبارة عن نفس الاختلاف لانه مقابل البناء وهو عبارة عن القرار دون الحركة لانها ما به البناء فكذا الاعراب عبارة عن الاختلاف دون ما به الاختلاف وعند البعض عبارة عما يتحقق به الاختلاف وهو الحركة لان الاعراب يدل على المعاني المعتورة والحال ان المعاني ما به الاختلاف دون نفس الاختلاف فكذا ما دل عليها وهو اختيار المصنف قوله اي حركة او حرف فان قلت تعريف الاعراب غير مانع لصدقه على العامل والمعنى ..... المقتضي والاسناد والمتكلم والتكلم لان كل واحد منها سبب لاختلاف الاخر قلت المراد بكلمة ما حركة او حرف فان قلت المراد من كلمة ما لا يخلو اما الحركة فقط او الحرف فقط او المجموع فعلى الاول لا يكون جامعا وعلى الثاني ايضا كذلك وعلى الثالث لزم ارادة افراد مختلفة الماهية من لقب واحد وذا غير جائز قلت المراد بكلمة ما الحركة لكن على حذف المعطوف اي حركة او حرف فقول الشارح اي حركة تفسير ما وقوله او حرف بيان المعطوف وكلمة او للتقسيم لا للترديد فلا يرد الاعتراض فان قلت ان كلمة ما مشتركة بين الامور الكثيرة وارادة احد معانيه بدون القرينة لا يجوز قلت القرينة موجودة وهي شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف فان قلت الشهرة ممنوعة لان في الاعراب خلافا عند البعض عبارة عن نفس الاختلاف فهو ليس الا موضع التردد والشك لا انه موضع الشهرة قلت الشهرة وان لم تكن قرينة لكن وجدت القرينة الاخرى وهي ما سيذكره المص في ضبط اعراب الاسماء بقوله فالمفرد المنصرف الى اخره لان المفهوم منه ان الاعراب ليس الا الحركة او الحرف فان قلت التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه الحرف الجارة لانه حرف اختلف به اخر المعرب واما الثاني فلان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون اجيب عن الاول ان المراد من الحركة او الحرف في الاخر وحرف الجار في الاول وعن الثاني بان النون فيهما كالتنوين في المفرد في سقوطهما بالاضافة والحال ان التنوين لا تمنع الاخرية فكذا النون فان قلت لا نسلم انه كالتنوين لانه يسقط بدخول اللام دون النون قلت المراد بقوله كالتنوين اي في بعض الاحوال وهو السقوط بالاضافة لا في جميع الاحوال قوله ذاتا او صفة تميزان عن النسبة في اختلف اخره فان قلت ذات الاخر في صورة الاعراب بالحرف هو الحرف الاخر الذي هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الاخر بسبب نفسه في الاعراب بالحرف قلت ذات الاخر ملحوظ على الوجه الكلي والسبب هو خصوصية الواوية واليائية والالفية قوله بتلك الحركة او الحرف فان قلت فعلى هذا فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في قوله به مذكر والحركة مونث قلت الضمير في به راجع الى كلمة ما لكن عدل الشارح رح

marfat.com

الی معناہ لبیان احتمال کون ما موصولة ولما عرف الحرکة بالالام دون سابقا لان فیما سبق بیان احتمال الموصوفیة وانما زاد قوله بتلك لان الارجل مع الاسم الاشارة اوقع فی الذهن قوله وحین یراد بما الموصولة انما قال موصولة مع انه فسر سابقا بالنکرة فعلم منه انها موصوفة تنبیها علی انه یجوز ان یکون موصولة لکن الاول ولی لان الاصل فی الخبر التنکیر قوله والعامل المعنی المقتضی من الاسباء البعیدة لانها من الاسباب بالواسطة وذلك لان العامل سبب الاختلاف بثلث وسائط الاول الاسناد والثانی المقتضی والثالث الاعراب والاسناد بواسطتین الاول المعنی المقتضی والثالث اعراب والمعنی المقتضی بواسطة وهو الاعراب والاعراب سبب بلا واسطة فان قلت ینقض التعریف حینئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قریب وهی ما اجتمع فیه الکل من العامل والمعنی المقتضی والاعراب قلت لیست العلة التامة سببیة الاسببیة الاجزاء واجزاؤها مرکبة من قریب وبعید لغم لو ثبت..... سبب قریب سوی الاعراب یصح النقض به فان قلت لو کان المراد السبب القریب لزمهان لا یتحقق الاعراب فی الاسم الذی رکب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف مع ان السبب القریب عبارة عما یقرب السبب والقرب لا یکون الا عند تحقق السبب اولا فان قلت فعلی هذا فالعبارة الصحیحة ان یقول ما یختلف بدلما اختلف یعنی لما لم یشترط تحقق السبب فی حال وجود السبب یجب علی المصنف ان یاتی بصیغة المضارع لا بصیغة الماضی لانه یدل علی تحقق السبب حال وجود السبب قلت لم یرد بصیغة الفعل فی التعریفات الزمان لان الزمان فیما یخلا بالمعرفة لانه یقید الماهیة باحد الازمنة الثلثة قوله وبقید الحیلیة خرج حرکة غلامی فان قلت لا حاجة الی قید الحیثیة لان حرکة نحو غلامی خرج بقید المعرب لان الضمیر فی اخره راجع الی المعرب لانه مبنی مع یاء المتکلم قلت انه معرب علی اختیار المصنف فلا یخرج بقید المعرب اعلم ان فی لفظ الغلام خلافا عند البعض بانه شدید الامتزاج مع الیاء لان بین المضاف والمضاف الیه شدة الاتصال وکذا بین الضمیر وما اتصل به شدة الاتصال فصار اخر الغلام فی الوسط ولا اعراب فی الوسط وعند الجمهور معرب لانه مضاف والاضافة من اعظم خواص المعرب فان قلت هذا منقوض باذ حیث لانها لازم الاضافة مع انها مبنیان قلت مرادنا ان الاضافة قلما للمفرد من خواص الاسم وهما مضافان الی الجملة فان قلت لما کان الغلام معربا عند الجمهور فلا یصح اخراج حرکته لان حرکة المعرب لیس الا الاعراب قلت لکن اختلاف هذه الحرکة علی اخر المعرب لیس من حیث انه معرب بل من حیث انه ما قبل یاء المتکلم الا تری انه مکسور قبل عامل الجار بل مکسور قبل مطلق العامل کذا قالوا مولانا عبد الغفور اللاری فان قلت لما کان مکسورا قبل مطلق العامل کان اختلاف حرکة غلامی قبل مطلق العامل فعلی هذا لم یختلف بهذه الحرکة اخر الکلم بل یختلف بما اخر المبنی لان قبل مطلق العامل لیس الا غلامی وهو مبنی لان الاسماء قبل التراکیب مبنیة فلم یخرج نحو غلامی بقوله اخره فی قوله ما اختلف اخره لانه لم

قلت السبب القریب یعنی سبب الحقیقی سبب الاقرب علاقة الحالیة منه وجودیة کالشرط اعنی ولیس المراد بالسبب القریب هذا ذکره المصنف لیبین به وجه عبارة المتن

marfat.com

يختلف آخر المعرب بل آخر المبني قلت انه اختلف به آخر ما هو معرب في وقت ما وان لم يكن في زمان كونه معربا فيدخل بهذا الاعتبار بدون قيد الحيثية فيخرج بها قوله وبهذا القدر تم حد الاعراب اشارة الى رد قول بعض الشارحين لانهم قالوا ان الاحتراز عن حركة غلامي بقوله ليدل على المعاني ثم يرد عليه انه كما تم الحد بما سبق فالاشتغال بقوله ليدل اشتغال بما لا يعني فاجاب الشارح بقوله لكن المص رح اراد ان ينبه الخ ثم يرد عليه انه من اين علم ان المص رح اراد ان ينبه على فائدة اختلاف الاعراب وحد الاعراب تم بقوله ما اختلف آخره فاجاب بقوله فكانه اراد هذا المعنى اى انه علم من قول المص رح في الامالي حيث قال ان قوله ليدل ليس من تمام الحد قوله لا انه خارج عن الحد اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه قال ان قوله ليدل كما انه ليس من تمام الحد كك لم يتعلق بالحد بل يتعلق بامر خارج اى بمقدر وهو قوله وضع الاعراب ليدل لانه لما قال المص رح ليس هذا من تمام الحد علم منه انه لم يتعلق به ايضا بل بوضع المقدر المفهوم من فحوى الكلام لانه في الموضوعات وجه الرد انه بعيد غاية البعد اما نفس البعد فلانه لا نظر للوضع ههنا واما غاية البعد فلان الظاهر المتبادر ههنا الى الفهم انه متعلق بقوله اختلف لانه المذكور فلا يسبق الذهن الى المقدر قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اشار بهذا الترديد الى المذهبين في الاعراب لان عند البعض الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف كما مر سابقا وانما قدم الشارح رح الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر عكسه لان الاعراب عند المص رح عبارة عما به الاختلاف لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف وهو مقدم على الكل قوله وانواعه فان قيل ان حصر انواع الاعراب في الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم ..... قلنا الحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم من اعراب الفعل فان قيل ان قوله وانواعه مبتدأ وقوله رفع ونصب وجر خبره وهو محمول على المبتدأ ولهذا لا يصح الحمل لان حمل الجزء على الكل لا يجوز قلنا العطف مقدم على الربط يعني الخبر هو المجموع لا كل واحد منها فان قيل لما كان الخبر هو المجموع ينبغي ان يكون الكل اعراب واحد ولم يكن كل احد اعراب على حدة قلنا نعم لكن لما لم يكن اجراء الاعراب على المجموع اجرى على اجزائها فان قيل لم قال المص وانواعه رفع ونصب وجر ولم يقل ضم وفتح وكسر قلنا الضم والفتح والكسر مستعملة في المبنيات وكلامنا في المعربات فان قلت لم لم يقل ضمة وفتحة بالتاء مع انها مستعملة في المعربات ايض قلت الضمة والفتحة مشتركة بين المعرب والمبني والرفع واخواته مختص بالمعرب وكلامنا في المعرب فقط فان قلت

له فان قيل لما حصر اعراب الاسم في ثلثة قلنا الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي الثلاثة فكذا الدال والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب اقل من المعاني او لزم الترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلاهما خلاف الاصل ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۲

منه رحمة الله تعالى عليه الهي احمدك صمدك من عندك مددك

سه فان حمل الكل الخ لان كل واحد من الرفع والنصب والجر جزء من انواع الاعراب ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمومنين يوم يقوم الحساب ۱۲

لم قال ههنا انواعه ولم يقل والقابه كما قال فى المبنى والقابه ضم وفتح وكسر قلت الرفع واخواته يدل على الانواع من المعانى اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما كان مدلولاتها انواعا سمى الدال ايضا انواعا بخلاف الضم والفتح فان كلا واحد منهما دال على امر واحد وهو البناء فلذا قال القابه والقبه ولم يقل وانواعه وسمى الرفع رفعا لانه يحصل بانضمام الشفتين وهو مستلزم لرفعهما وسمى النصب نصبا لانه يحصل بانفتاح الشفتين وهو مستلزم لنصبهما وسمى الجر جرا لانه يحصل بانكسار فك الاسفل قوله يعنى الفاعلية الخ اشارة الى الرد على الرضى لانه قال المعنى كون الاسم عمدة وفضلة واسطة حرف الجر وبلا واسطة كما فى المفعول وجر الردان ما قال الشارح موافق لقول المصنف رح فالرفع علم الفاعلية والنصب على المفعولية لانه علم منه ان المعانى هى الفاعلية والمفعولية الخ وايضا ان كون الاسم عمدة ليس من المعانى بل من صفات اللفظ قوله على صيغة اسم الفاعل فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندى لانه قال على صيغة اسم المفعول باعتبار الوجهين الاول الاعتوار متعد بنفسه لانه بمعنى الاخذ وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بكلمة على بقوله عليه والثانى ان كلمة على لاتقم صلة الاعتوار لانه بمعنى الاخذ وكلمة على لاتقم صلة الاخذ بل الباء واللام يقال اخذ به اوله لانهم قالوا اعتوره كذا يدرها بيد فلابد ان يكون على صيغة اسم المفعول بان يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وهو الضمير الراجع الى المعانى فيكون مفعول مالم يسم فاعله ويتعدى الى المفعول الثانى بواسطة الصلة لان المتعدى الى المفعول الواحد صار لازما بالتخاذ اسم المفعول منه لانه جعل للمفعول قائما مقام الفاعل فلم يبق له مفعول فاذا اراد تعديته الى شئ اخر لابد من الصلة فيكون معنى المتن اى اخذ المعانى على المعرب واستقر عليه كما يقال اخذ زيد على الفرس وكذا ليعم صلة كلمة على لان فى اسم المفعول معنى الوقوع وكلمة على تعم صلة الوقوع وجر الردان مقصود المص من قوله المعتورة توصيف للمعانى بهذه الصفة اى المعتورة بان يكون احد المعانى طاريا على الاخرى اى طريان بعض المعانى على البعض بتعاقب وذلك انما يكون اذا كان المتن على صيغة اسم الفاعل ولو كان على صيغة اسم المفعول لكان معناه طريا على المعرب على المعانى فلا يدل على البدلية بين المعانى فى انفسها وايضا المعانى اعراض وللمعرب من الذوات وللمناسب طريان العارض على الذات دون الذات على العارض فلما اريد كلمة على على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء وهذان يتعديان بعلى وايضا يقع كلمة على صلة لهما قوله كما يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه هذا جواب سؤال وهو انه لم لم يبدل الواو بالالف فى قوله معتورة وفى قوله اعتور مع ان الواو متحركة ما قبلها مفتوح فاجاب بقوله انه بمعنى تعاور وفيه لا يبدل لعدم انفتاح ما قبلها فكذا لا يبدل فى اعتور وانما كان بمعناه لان الورود والاستيلاء يتضمن الاتصال اى اتصال كل واحد بالاخر اے بایکدگر متصل کردن ۱۲ منه اے علی منة الاعتبار البدار رحمی عفی عنہ

وجر الردان تبعية الرفع والنصب

ف اى بجر الردان الاسم

وهو لا يؤدى الا بباب تفاعل اعلم بان التضمين فى اللغة چيزے در بغل گرفتن وفى الاصطلاح
ان يقصد بفعل معناه الحقيقى مع انه اراد معه معنى فعل آخر مناسب له ثم يجوز ان يجعل المتضمن
بالكسر فى مكانه وجعل المتضمن بالفتح حالاً منه او نعتاله ويجوز ان يجعل بالعكس فتقدير المتن
هكذا ليدل على المعانى المعتورة بعض على بعض حال كونها واردة عليه او تقديره ليدل على المعانى
الواردة على المعرب حال كونها واردة عليه او تقديره ليدل على المعانى الواردة على المعرب حال كونها
معتورة قوله اى اخذه جماعة والغرض فيه توطية الى بيان وجه الاختلاف للاعراب قوله
بسببها اى بسبب المعانى اختلاف فى اخر المعرب فيه فعلى هذا يلزم التدافع بين كلام المصنف
والشارح لان قول المصنف ليدل على المعانى المعتورة صريح فى ان اختلاف الاعراب سبب لدلالته
على المعانى وقول الشارح فوقع بسببها الخ صريح فى ان المعانى سبب لاختلاف الاعراب قلنا
اختلاف الاعراب سبب حقيقى لدلالته على المعانى واختلاف المعانى علة غائية لاختلاف
الاعراب فلا تدافع قوله فوضع اصل الاعراب جواب سوال وهو ان الاعراب من الاعراض
والاصل فيها القلة فينبغى ان يكون الاعراب واحدا فاجاب بقوله فوضع الخ جواب سوالين
الاول ان الاعراب اثر العامل فينبغى ان يكون فى اول الاسم ليكون الاثر على وفق المؤثر لانه
فى الاول والثانى ينبغى ان يكون الاعراب فى الوسط قياسا على الفعل لان التميز فى الافعال
بحركة العين لانهم قالوا الماضى اذا كان مفتوح العين فالمضارع يكون مكسور العين فاجاب
بقوله وانما جعل الاعراب الى قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه فان قلت الحركات الاعرابية الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم يتاخر الدال
على الصفة عن الدال على الموصوف بل يكون معه قلت المراد من التاخير التاخير الحكمى فان
التاخير عن الاكثر فى حكم التاخير عن الكل فان قيل هذا يشكل بقوله جاءنى اخ ومررت باخ
لعدم تحقق الاكثرية فيه قلنا المراد من التاخير عن الاكثر فى غالب المواد وايضا الحركة حالة
فى الحرف الاخر وهو محل لها والحال متاخر عن المحل قوله وهو ماخوذ من اعربه اشارة
الى بيان المعنى اللغوى للاعراب يعنى انه فى اللغة عبارة عن الاظهار والايضاح فان
قيل ان اشتقاقه من اعربه لا يصح لانه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل والامر بالعكس
قلنا معناه الاعراب ماخوذ من مصدر اعربه فان قيل فعلى هذا يلزم اشتقاق الاعراب
من الاعراب وذا باطل قلنا المراد من الاعراب الاول اصطلاحى ومن الثانى لغوى اى الاظهار
قوله لانه يزيل فساد الالتباس لانه لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون فيهما لا يعلم ايهما فاعل
ومفعول قوله هذه الاسماء الثلثة جواب سوال وهو انه لم لم يقل المص رفع ونصب وجر
بالواو والياء والالف وايضا يرد انه لم اختار الرفع واخواته على الضمة والفتحة والكسرة فاجاب بقوله انها شاملة للحرف ايضا
وعن الثانى ان كلامنا فى الاعراب وما ذكره لا يختص بالاعراب بل هو مشترك بين الاعراب والبناء

* قوله وانما جعل الاعراب الخ

marfat.com

قوله ولا تطلق على الحركات البنائية هذا تاكيد النفي المستفاد من قوله مختصة بالحركات قوله اصلاً اى لا غالباً ولا قليلاً اعلم ان النسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويها عموم وخصوص من وجه لان الاول يصدق على الحروف والحركات جميعا بخلاف الثاني فانه يصدق على الحركات فقط وكذا الثاني يصدق على الحركات البنائية والاعرابية جميعا بخلاف الاول فانه لا يصدق على البنائية والنسبة بين الضمة واخويه وبين الضم واخويه عموم وخصوص مطلقا كما هو الظاهر والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضم واخويه المباينة لان الاول مختص بالاعراب والثاني بالبناء قوله فالرفع حركة كان او حرفا دفع وهم وهو ان المراد بالرفع الحركة لانها اصل في الاعراب كما سيأتي فلا يعلم حال الاعراب الحرف قوله اى علامة جواب اسئلة ثلثة الاول ان علم الشئ محمول على الشئ كما يقال هذا المشار اليه زيد ولا يصح حمل الرفع على الاسم والثاني انه لا يصح اطلاق العلم على الحركات الاعرابية لان العلم قسم من الاسم كما قال المص في بحث المعرفة و النكرة وهو قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع ولا وضع في الحركات الاعرابية والا لكان زيد مركبا من الاعراب والاسم ولا يقول به احد بل هو المفرد بالاتفاق والثالث ان العلم عبارة عن الامور الثلثة احدها الاسم كما قال المص في بحثه والثاني العلامة كما هو المشهور والثالث الجبل كما قال عز وجل وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْاَعْلَامِ فاى المعنى مراد ههنا فاجاب بقوله اى علامة لعدم استقامة المعنى الآخر قوله كون الشئ فاعلا اشارة الى الامرين احدهما جواب سوال والآخر دفع وهم اما الاول فهو انا لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عنه والرفع ينفك عن الفاعل كما يقال جاء زيد ثم يقول رايت زيدا فان ذات الفاعل موجود ولا علامة معه وايضا يرد ان الاصل في العبارة الايجاز فينبغي ان يقول علم الفاعل بدون الياء فاجاب بقوله كون الشئ فاعلا يعني ان الرفع علامة كون الشئ فاعلا لا علامة ذاته فاعلا فلو انفك عن الذات لا باس به وكذا لا يرد الثاني لانه لو قال بدون الياء لتوهم انه علامة لذات الفاعل والامر ليس كذلك واما دفع الوهم فهو ان الياء في الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره فالرفع علامة شئ منسوب الى الفاعل والامر ليس كذلك لان الرفع علامة عين الفاعل لا انه علامة شئ وهو منسوب الى الفاعل لعدم وجود شئ ثالث فدفع بما حاصله ان الياء مصدرية فان قيل ان ههنا وجد شئ ثالث فاستقام ياء النسبة ايضا لان الرفع علامة الفاعلية والفاعلية منسوبة الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقامت النسبة لكن اختار المصدرية لموافقة المقابل اعني قوله والجر علم الاضافة لان الاضافة مصدر لا محالة فينبغي ان يكون الفاعلية مصدرا ايضا اعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب ويضاف الى لحوق الياء نحو بصري اى منسوب الى البصرة وعلامة ياء المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون ثم الكون يقتضي الاسم والخبر فاسمه مقدر وهو لفظ شئ مثلا ولحوق الياء خبر له فان قيل اذا كان الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة شئ مختصة بشئ قلنا الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي والمبتداء والخبر مثلا في حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين

كالمبتدا او الخبر وغيرهما

marfat.com

احدھما جزء ثانی للجملة والاخر کونه مسندا الیه فمن المبتداء وجد الجزء الثانی ومن الخبر وجد الاول او نقول لانسلم ان علامة شئ مختصة به بل العلامة اعم منه کما قال الشارح فی راس الجزء وردت ان المضاف الیه وان کان مختصا بما عرفه لکن علامة اعم منه لاکن خص الفاعل بالذکر لاصالته کما قال علی کرم الله وجهه الفاعل مرفوع الخ قوله ای علامة کون الشئ مفعولا فان قیل ان النصب علم المفعول لانه کما وجد فی المفعول کذا یوجد فی غیره کالحال والمستثنی والتمیز قلنا المفعول اعم من الحقیقی والحکمی لما تحقق فظاهر واما الحکمی فهو ما یوجد فیه خصلة للمفعول وهی ان المفعول کما وقع فی الموضع الثالث لان الاول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول فکذا هذه الاسماء تقع فی الموضع الثالث فان قیل هذا لایستقیم فی الحال والمستثنی ولا یستقیم فی القسم الاول من التمیز لانه لیس هناک فعل حتی یکون التمیز فی الموضع الثالث منه قلنا الاسم التام جعل بمنزلة الفعل التام بالفعل قوله والجر علم الاضافة فان قلت الغلام فی مثل غلام زید مضاف وجد الاضافة فیه لان المبتداء موجود فی الشیخ مع انه لیس مجرورا ایضا للم یجر لم یقع حقیقة او حکما ههنا کما قال فی اخویه اجیب عن الاول ان المراد من الاضافة کون الشئ مضافا الیه لا المضاف فان قیل المصرح بذکر الاضافة مطلقا فمن این علم ان المراد منه المضاف الیه قلنا الاضافة وقعت فی مقابلة الفاعلیة والمفعولیة فینبغی ان لایجتمع الاضافة معهما وهذا انما یصح اذا کان المراد من الاضافة هو المضاف الیه لان المضاف قد یقع فاعلا کما تقول جاءنی غلام زید او مفعولا والمضاف الیه لایقع شئ منهما واجیب عن الثانی انه لما کانت الاضافة مصدرا بنفسها لم یحتج الی الحاق یاء المصدر یتبادر الیها کما فی الفاعلیة والمفعولیة فان قیل انه علم من قول الشارح لم تحتج الی الحاق الیاء انه لو ذکر الیاء کان صحیحا لکن لم تحتج الیه مع ان الحاق الیاء بالاضافة غیر صحیح قلنا انما قال لم یحتج الکفاء بادنی المراتب والیضا ان قوله لم تحتج سالبة وهی لاتقتضی تحقق الموضوع واجیب عن الثالث انما لم یقل حقیقة او حکما لان الحکمی غیر موجود واما قوله بحسبک زید فالباء زائدة فالجر ایضا لذلک کانه لم یعتمد علیه فان قیل لم اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف الیه ولم یعکس قلنا انما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف الیه لان الرفع ثقیل والفاعل قلیل لانه واحد فاعطی الثقیل للقلیل الخ فان قیل للراد بالفاعل لایخلو اما ان فاعل حقیقی او اعم من الحقیقی والحکمی کالمبتدأ مثلا فعلی الاول لایصح قوله وانما اختص الرفع بالفاعل لانه غیر مختص بالفاعل لانه موجود فی المبتداء ایضا وعلی الثانی لایصح قوله والفاعل قلیل لانه واحد لانه کثیر وایضا الاولی ترک اللام فی قوله فاعطی الثقیل للقلیل لان باب اعطی یتعدی الی المفعولین بغیر واسطة حرف الجر وایضا ان المراد بکون الفاعل

والنصب خفیف والمفاعیل کثیرة لانها خمسة فاعطی الخفیف الکثیر واللام للاختصاص یعنی الجر جعل علامة له اهـ

marfat.com

قليلا لا يخلو اما ان يراد ان افراد الفاعل قليل او يراد ان نوعه قليل والاول ممنوع لان افراد الفاعل كثير من المفعول به لان الفاعل ثابت للفعل المتعدى واللازمى جميعا ولا يثبت المفعول للازمى والثانى مسلم لاكن لا يوافق المدعى لان المدعى كون الرفع لفرد الفاعل لا لنوعه لانه عبارة عن المفهوم وليس الرفع للمفهوم وايضا ان قلة النوع لا يدل على قلة الافراد لانه قد يكون لنوع واحد افراد كثيرة ليس لغيره من الانواع ۞ **اجيب عن الاول** ان المراد من الفاعل الحقيقى فيصح قوله لانه واحد ولو قلت لا يصح الاختصاص **قلت** الاختصاص بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه لا بالنسبة الى ملحقات الفاعل **واجيب** عن الثانى ان اللام فى قوله للقليل ليس من الشارح بل سهو من الكاتب[1] او نقول ان الاعطاء بمعنى الجعل اى بمعنى لازم الجعل وهو الوضع اى وضع الثقيل للقليل **واجيب عن الثالث** ان المراد منه قلة النوع لكن الفاعل لما كان قليلا باعتبار النوع فيظن ان افراد النوع الواحد ايضا قليلة بالنسبة الى افراد الانواع **فان قيل** المضاف ايضا قليل **قلنا** الفاعل عمدة فيكون اقوى فوضع له الحركة الاقوى او نقول الفاعل لا يوجد فى الكلام الواحد الا واحدا بخلاف المضاف اليه نحو اخذت لجام فرس غلام زيد وفى بعض الشروح ذكر وجه آخر وهو ان الفاعل عمدة والمفعول فضلة والمضاف اليه بينهما لوقوعه تارة ركنا فى الكلام فيما اذا كان المضاف كلمة كل لانه ليس بمقصود منه احاطة افراد المضاف اليه وقد يكون فضلة فاختصوا الاقوى بالاقوى والاضعف بالاضعف والمتوسط بالمتوسط

قوله العامل لفظيا كان او معنويا دفع وهم وهو ان المراد من العامل هو اللفظى لقوته **قوله** اى يحصل **جواب** سوالين احدهما ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه المعرب لان قيام المعنى ليس الا بالمعرب والثانى ان يتقوم مشتق من القيام وهو عبارة عن الاستواء وهو لا يجئ الا فى ذوى الارواح والعامل ليس ... من ذوى الارواح **فاجاب** بقوله اى يحصل يعنى ان العبارة بذكر الملزوم وارادة اللازم لان الحصول لازم التقوم **فان قيل** لما كان المراد الحصول فالتعريف ايضا غير مانع لانه دخل فيه الاسناد وايضا غير جامع لانه خرج منه كلمة لم فى قوله لم يضرب لانها عامل مع ان بسببه لا يحصل المعنى المقتضى للاعراب وايضا خرج منه العامل فى قوله بحسبك درهم لانه لا يحصل به المعنى لان الباء زائدة ... لعدم متعلقه وايضا لم قدم الجار والمجرور فى قوله على المتعلق اى يتقوم وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على حرف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى وهو المشابهة باسم الفاعل المقتضى لاعراب المضارع مع انه ليس بعامل **اجيب عن** الاول ان الباء للسببية فيكون العامل سببا بخلاف الاسناد لانه شرط لان امارة السببية الاضافة وهى فى العامل دون الاسناد **وعن الثانى** المراد بالعامل عامل الاسم بقرينة البحث **وعن الثالث** المراد بالعامل ما لا يكون زائدا والباء فيه زائدة او نقول انه شاذة لا ينقض به التعريف **وعن الرابع** انما قدم ليقرب الضمير الى المرجع **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يقدم فى تعريف الاعراب ايضا ليقرب الضمير

[1] قوله من الكاتب آه اعلم ان "ملا صاحب الباسولى من الساهين عفا الله عنه كما هو الظاهر ولو لم يكن كذلك لما قال ما قال" المصحح المفتى عبد الرحيم

الی المرجع قلنا النکتة للفار لا للقار او نقول ان الاعراب سبب الاختلاف والاختلاف غیر منحصر
فی الاعراب فلا حاجة الی التقدیم لان تقدیم الجار والمجرور فیه لافادة الحصر ولا حصر ههنا واما
العامل فهو سبب لحصول المعانی وهو منحصر فیه فقدم الجار والمجرور فیه للتنبیه علی الحصر وعن
الخامس المراد من المعنی هو المعتورة علی المعرب اعنی الفاعلیة والمفعولیة الخ والمشابهة المستفادة
من حرف المضارعة لیست من المعانی المعتورة قوله ای معنی من المعانی انما فسر بالنکرة اشارة
الی ان اللام فی المعنی المذکور فی قول الماتن للعهد الذهنی وهو فی قوة النکرة لان المراد ههنا لیس
معنی معینا بل المراد معنی من المعانی الثلثة وانما وصف المعانی بالاعتوار اشارة الی ان مقتضاها
للاعراب سبب اعتوارها علی المعرب قوله وفی رایت زیدا رایت عامل هذا موافق لمذهب
الکوفیین حیث قالوا مجموع الفعل مع الفاعل عامل فی المفعول وعند البصریین العامل هو الفعل
فقط فیکون معنی قول الشارح عندهم ان رای فی رایت عامل فی زید قوله وفی مررت بزید الباء
عاملة فی لفظ زید والعامل فی محله هو الفعل لانه مفعول فیکون منصوبا محلا قوله فالمفرد
المنصرف الفاء لتفسیر محل الرفع والنصب والجر وقیل هذا الفاء تسمی فصیحیة لان شرطه محذوف
واذا کان شرطه مذکورا تسمی بالفاء الجزائیة قوله ای الاسم المفرد انما زاد الاسم لان المفرد صفة
تقتضی الموصوف قوله الذی الخ اشارة الی موافقة عبارة المتن مع القاعدة المشهورة وهی ان الالف واللام
اذا دخل علی اسم الفاعل او اسم المفعول یکون بمعنی الذی وهما بمعنی الفعل فلذا فسر الشارح رح من الالف
واللام بالذی ومن المفرد بالفعل اعنی قوله لم یکن مثنی ولا مجموعا وانما لم یفسر بفعل نفس اسم
المفعول بان قال ای فرد او یفرد لقصر المسافة لانه لو قال الذی یفرد فیسأل السائل ان الافراد یقع فی مقابلة
امور کثیرة لانه یطلق علی مقابل المرکب وعلی مقابل الجملة وعلی مقابل المضاف وعلی مقابل
المثنی والمجموع فلا یعلم المراد فلا بد ان یفسر الافراد بما لم یکن مثنی الخ فیطول البیان فقال
الشارح رح ابتداء الذی لم یکن مثنی ولا مجموعا فان قیل ینبغی ان ینفی الاسماء الستة
ایضا بان قال لم یکن مثنی ولا مجموعا ولا اسماء ستة لانها مفردة بهذا المعنی مع انها لم تکن معربة
بهذا النوع من الاعراب قلنا الاسماء الستة داخلة فی المثنی لانها وان کانت مفردة تا لفظا
لکنها لیست مفردة تا معنی لانها منبئة عن التعدد قوله ولا غیر منصرف اشارة الی دفع
ما یقال ان قوله منصرف قید وهو منقسم الی الاحترازی والاتفاقی فسأل السائل انه ای من قبیل
فدفع بقوله ولا غیر منصرف یعنی انه قید احترازی قوله وکذا الجمع وفی ازدیاد لفظ
کذا اشارة الی انه لیس عطف المساوی علی المساوی کما یقتضیه العطف بل عطف المشبه علی المشبه
به لان جمع المکسر مشبه بالمفرد کما ستعلم قوله ای الذی لم یکن بناء الواحد فیه سالما
جواب سوال وهو ان للکسر ماخوذ من الکسر وهو عبارة عن النقصان فلا یتناول الجمع الذی یکون
بالزیادة کرجال فاجاب بقوله ای الذی لم یکن بناء الواحد الخ یعنی لیس المراد من الکسر معناه

marfat.com

اللغوی وهو الکسر والنقصان بل المراد معناه الاصطلاحی وهو الذی لم یکن بناء المفرد الخ
قوله ولم یکن غیر منصرف اشارة الی ان قید المنصرف فی المتن احترازی قوله کرجال مثال
الجمع بزیادة قوله وطلبة مثال الجمع بالنقصان والتاء فیه للمبالغة کنسّابة فلا یرد انه ایضا بزیادة التاء
فلا یکون مثال النقصان وهنا مبحث وهو ان توصیف الجمع بالمکسر لا یصح لان مدار توصیف الشیء
بالاسم المشتق علی قیام المبدء بذلک الشیء والکسر لیس قائما بالجمع بل بالمفرد وایضا ان هذا الحکم
منقوض بنیین وضَرَبات لان الاول مکسر بحذف التاء وبابدال الفتح السین بالکسر والثانی مکسرة
بابدال سکون الراء بالفتح مع انهما لیسا معربین بهذا النوع من الاعراب وایضا خرج
عنه فُلک لانه معرب بهذا النوع من الاعراب مع ان الواحد فیه سالم لان فلک جمع فلک وایضا
ینبغی ان یقال فالمفرد والجمع المکسر للمنصرفان لانه اخصر اجیب عن الاول بان توصیف الجمع
بالمکسر باعتبار حال التعلق لا باعتبار حال نفس الموصوف مثلا جاءنی رجل حسن غلامه وعن
الثانی ان المراد بالمکسر ما کسر فیه بناء الواحد ولم یلحق باخره الواو والنون او الالف والتاء مثل
رجال وعن الثالث ان المراد بعدم بقاء الواحد اعم من ان یکون بحسب الحقیقة او بحسب الاعتبار
وهنا مغیر بالاعتبار کما ستعلم فی موضعه وعن الرابع انما لم یقل للمعرف منصرفا ان لانه قصد نوع
تلقیب ای نام نهادن لکل واحد منهما او نقول علی هذا یلزم الفصل بین الصفة والموصوفین
بالاجنبی وهو المعطوف او نقول ان فیه توهم التغلیب قوله فالاعراب فی هذین القسمین اشارة
الی وجه تقدیم هذین القسمین علی الاخر فان قلت ان اصناف الاعراب کثیرة فلم خص هذا
النوع من الاعراب بهذا النوع من المعرب قلت المفرد المنصرف اصل من وجهین احدهما انه مفرد
ولاشک انه اصل بالنسبة الی التثنیة والجمع والاخر انه منصرف وهو اصل بالنسبة الی غیر المنصرف
والجمع المکسر لانه مشبه بالمفرد فی ان صیغة کل مفرد یغایر لصیغة المفرد الاخر وکذا جمع المکسر یغایر
عن صیغة المفرد وکذا کل جمع مکسر یغایر عن المکسر الاخر وهذا النوع من الاعراب ایضا اصل
باعتبار الوجهین اما الاول فلانه اعراب بالحرکة وهو اصل بالنسبة الی الاعراب بالحروف لخفة
الحرکة وایضا الحرکات بعاض الحروف فیکون بمنزلة الاجزاء والجزء اصل وایضا الاصل فی الاعراب
ان یکون عارضا خارجا لیکون قرینة علی المعانی وهی من العوارض فینبغی ان یکون الدال علیها ایضا من
العوارض لیطابق الدال مع المدلول والحرکة من العوارض واما الثانی فلان الاعراب فیه بالحرکة
فی الاحوال الثلثة وهو اصل لان الاعراب دال علی المعانی وهی مختلفة فلابد ان یکون الدال علیها
مختلفا قوله فالاعراب فیهما بالفتحة وفی ازدیاد لفظ الاعراب اشارة الی بیان التعلق لقوله بالفتحة و
ههنا اعتراض غفل عنه محشو هذا الفن وهو انه قوله فالمنفرد المنصرف مبتدا وقوله فالاعراب
بالفتحة خبر ودخول الفاء فی الخبر انما یصح اذا کان المبتدا اسما موصولیا صلته جملة فعلیة وههنا

marfat.com

لیس کذلک کما ترے **اجیب** نعم لکن ههنا للابتداء اسم موصول لان قوله فالمفرد مضاء الذی لم یکن مثنی کما قال الشارح فلا یرد شیء وانما زاد قوله رفعا بعد قوله بالضمة لئلا یتوهم ان المراد منها حرکة بنائیة لان الضمة بالتاء مشترکة **وانما** لم یکتف بقوله رفعا فقط من غیر قوله بالضمة لانه لا یعلم منه تعین الاعراب فی هذین القسمین بالحرکة فقط لان الرفع اعم من الحرکة والحروف **قوله** والفتحة نصبا انما هذا الترکیب من قبیل العطف علی معمولی عاملین مختلفین وذلک لان الفتحة عطف علی الضمة والعامل فیهما الباء وهی عطف علی رفعا والعامل علیه هو الاعراب المقدر والقرینة علیه المقام لانه بصدد بیان اقسام الاعراب ومحلها لکن المعمول المقدم مجرور ناجائز **قوله** ای حالة الرفع جواب سوال وهو ان نصب قوله رفعا ونصبا الخ لا یخلو اما علی الظرفیة او الحالیة او المصدریة لان احتمال النصب بطرائق اخر ههنا غیر ظاهر وکلواحد لا یجوز اما الاول فان الظرف علی نوعین زمان ومکان والرفع واخویه لیس منهما واما الثانی فان الحال محمول علی ذی الحال والحال لا یعود ههنا لان الرفع لیس بمفرد منصرف ولا جامد مکسر واما الثالث فلان المفعول المطلق ما هو بمعنی الفعل مقابل اشتمال الکل علی الجزء وههنا لیس کذلک فاجاب بما حاصله ان الکل صحیح اما الظرفیة بتقدیر المضاف ای حالة الرفع والحالة عبارة عن الزمان واما الحالیة فینبغی ایضا بان یکون الرفع بمعنی المرفوع **فان قیل** علی هذا لم حمل المفرد علی التثنیة لان ذو الحال مرفوعین قلنا المرفوع محمول بالتثنیة ای المرفوعین اسما هذین القسمین حال کونهما مرفوعین قوله او المصدریة ای اعرب اعرابا رفعا فاقیم المضاف الیه مقام المضاف وانما اطلق الاحتمال علی التوجیهین الاخرین مع انه یدل علی الضعف لان صحتهما بالتاویل بخلاف تقدیر الظرف لانه شائع لانه بمنزلة المجاز والبعض ان فی صحة الحالیة تکلیفین احدهما جعل الرفع بمعنی المرفوع والاخر جعل المرفوع بمعنی المرفوعین لیصح الحمل علی الاسمین **قوله** جمع المونث السالم لما فرغ المصنف عن بیان الاسم الذی اعرابه بالحرکات الثلثة اراد ان یبین الاسم الذی اعرابه الحرکتین وهو نوعان احدهما بالضمة والکسرة وهو الجمع المؤنث السالم والاخر بالضمة والفتحة وهو غیر المنصرف وانما قدم جمع المؤنث السالم اما لکونه اوضح من غیر المنصرف اذ معرفته تحصل بالالف والتاء بخلاف غیر المنصرف فانه یحتاج الی بیان علل التسع اولان النصب فیه تابع للجر وهو شائع کما فی جمع المذکر السالم والتثنیة اولان حکمه لا یتغیر بخلاف غیر المنصرف فان حکمه یتغیر بالضرورة او لتناسب وبدخول اللام والاضافة اولانه اکثر خلافا للاصل من جمع المؤنث السالم حیث لا یدخله احدی الحرکات مع التنوین بخلاف جمع المؤنث ولانهما مقابلان بمفرد منصرف یعنی ان قوله فالمفرد المنصرف ذو جزئین احدهما مفرد والاخر منصرف والجمع المؤنث مقابل الجزء الاول وهو مقدم فلذا هذا او غیر المنصرف مقابل الجزء الثانی وهو مؤخر وکذا هذا وقال الشارح رح فی الحاشیة ان قوله السالم مرفوع علی انه صفة الجمع انتهی وههنا

بوجہین احدھما ان ینبغی ان یکون قولہ السالم مجرورا علی انہ صفۃ للفظ المؤنث لان السلامۃ صفۃ لہ حقیقۃ وانما وصف الجمع بہ باعتبار انہ وصف بحال المتعلق ای سالم مفردہ والثانی انہ لا یصح توصیف الجمع بالسالم لان تعریف الصفۃ ازید من تعریف الموصوف لان الجمع اکتسب التعریف من ذی اللام وھو المؤنث وھو مرتبۃ المستعیر دون مرتبۃ المعیر احیب من الاول ان الشارح انما جعل لفظ السالم مجرورا رعایۃ للاصطلاح فانھم قسموا الجمع الی السالم والمکسر وجعلوھما نعتا للجمع وعن الثانی انہ جاز توصیف المضاف الی ذی اللام بذی اللام عند الجمہور لانہا فی درجۃ من التعریف عندھم واما عند المبرد فتعریف المضاف المکتسب من المضاف الیہ اقص وامثلہ یکون بد لا عندہ لانقا قولہ وھو ما یکون بالالف والتاء جواب سوال وھو ان اعراب بعض جمع المذکر ایضا بالضمۃ والکسرۃ نحو مرفوعات ومنصوبات فما فائدۃ تقییدہ بجمع المؤنث فاجاب بقولہ وھو ما یکون بالالف والتاء سواء کان مفردہ مذکرا او مؤنثا او تحریر السوال ھکذا ان المراد بجمع المؤنث لا یخلو اما ان یراد بہ الحقیقی وھو ما یکون مفردہ مؤنثا او المجازی وھو ما یکون مفردہ مذکرا او کلاھما فعلی الاول دخل فیہ مسلمات وخرج عنہ المرفوعات والمنصوبات مع انہ معرب بھذا النوع من الاعراب وعلی الثانی دخل فیہ المرفوعات واخویہ وخرج عنہ مسلمات وعلی الثالث یلزم الجمع بین الحقیقۃ والمجاز فاجاب بقولہ وھو ما یکون بالالف والتاء اشارۃ الی ان المراد عند عموم المجاز وھو المعنی الاعم وھو ما یحصل بالالف والتاء سواء کان مفردہ مؤنثا او مذکرا او تحریر السوال ھکذا ان قولنا الماتن لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانہ خرج عنہ المرفوعات واخویہ لان مفردھا مذکور واما الثانی لانہ دخل فیہ سنین لانہ ایضا جمع المؤنث مع انہ لیس معرب بھذا النوع من الاعراب فاجاب بقولہ وھو ما یکون اھ فیکون جامعا وما نعا قولہ واحترز بہ عن المکسر لان حکمہ قد علم فان قیل الاولی ان قال ان حکمہ مخالف من حکمہ للاحتراز لیس من جھۃ انہ قد علم بل من جھۃ ان حکمہ مخالف من حکمہ قلنا العلم مسند الی المکسر باعتبار حکمہ لا الیہ باعتبار نفسہ قولہ رفعا جواب سوال وھو انہ لا نسلم ان جمع المؤنث بالضمۃ والکسرۃ والا لزم اجتماع الحرکتین علی حرف واحد فاجاب بما حاصلہ انہ فی زمانین وانما لم یذکر الماتن قولہ رفعا ونصبا وجرا بثلاثۃ اوجہ الاول للامتحان للتعلم او للاختصار وللاکتفاء بما سبق قولہ اجراء للفرع فان قیل المخالفۃ علی ھذا التقدیر ایضا ثابت لان الجمع المذکر معرب بالحروف وجمع المؤنث بالحرکات فیلزم زیادۃ الفرع علی الاصل قلنا الاعراب بالحرف یکون فی الجمع اصلا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف ایضا فرع واعطاء الفرع للفرع اصل فصار الاعراب بالحرکۃ فی الجمع فرع خلاف اصل فلا یلزم زیادۃ الفرع علی الاصل او نقول انما جعلوا اعراب جمع المؤنث بالحرکۃ للضرورۃ لعدم وجود حرف صالح للاعراب فی آخرہ فان قیل ان قولہ اجراء مفعول لہ لقولہ تابع والشرط فی حذف اللام لمتحد الفاعل وھو مفقود ھھنا لان فاعل تابع ھو الضمیر الراجع الی النصب وفاعل اجراء ھو المتکلم قلنا

marfat.com

معناه ان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجراء للفرع على الاصل فالفاعل فيهما المتكلم فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة **قوله** اخوك والواو لما فرغ من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب بالحرف وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاصل تقديم الاب رعاية لقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وصاحبته وبنيه وانما قدم في الاية رعاية لاسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى في القرابة **قوله** وحموٍ بكسر الكاف دفم وهم وهوان يتوهم انه مقروء بالفتح والحال انه لا يصح اضافة الحم الى المخاطب لان الحم قريب المرأة وقوله لان الحم دليل لتعين الكسر هنا **قوله** والهن الشئ المنكر **قوله** الذي يتبعض صفته كاشفته له **قوله** كالعورة كان فلانا لحويل الذكر او واسع الدبر **قوله** والصفات الذمية كان فلانا مأبون او عارى الراس او قصير الالف او كبير الراس **قوله** والافعال القبيحة كانه سارق او زان **قوله** وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واويته اشارة الى بيان اللغة والى ان هذه الاسماء الستة ليست على وتيرة واحدة وانما كانت وأوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان **قوله** لان اصله فوه بدليل قولهم افواه **قوله** فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون **فان قيل** لا نسلم انه لا دليل على الحركة لانه قد جاء جمعه افواه فدل على التحريك اذ لا يجمع ساكن العين على افعال **قلنا** هذه القاعدة مسلمة لكن لا مطلقا بل في الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه بخوبيت وابيات وثوب واثواب ثم اعلم انه لما كان اصله فوه حذفت الهاء حذفا غير قياس وابدلت الواو ميما لانهما شفويتان وحرفا لين هذا بيان المناسبة واما بيان القرينة فهي انه لو لم يبق لورود الاعراب على العين كما في يد ودم فيجب ابدالها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى حرف واحد عند اجتماع الساكنين اذا اضيف الى ياء المتكلم وعند اضافتها الى غير ياء المتكلم لم يبق علة ابدالها ميما وهو خوف الحذف عند التقاء الساكنين فيعود الى الاصل فقال فوك بضم الفاء تبعا للاخوات وتبعا للواو وايضا الاعادة عند الاضافة بالسمع من العرب كما قال الشارح رح **قوله** اذا اصله ذوو لم تقاض ضمة الواو الثاني لما قبله وحذف اللامين دون الواو لئلا يلزم اجحاف الكلمة **فان قيل** لم قدم الناقص على الاجوف والمفيف **قلنا** الناقص اكثر منهما والعزة للتكاثر **وان قيل** المعرض عمرة والمخالفة اذا وقعت من العمرة لا بد من النكتة والحال ان ههنا وقع المخالفة لانه اضاف ذو الى الظاهر والباقي الى الضمير **قلنا** انما اضاف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان ذو وضعت لتوصيف شيئ باسم الجنس فتقول رجل ذو مال فان ذو لوصف الرجل بالمال وان لم يكن بين الرجل والمال لفظ ذو لم يصح الحمل **قوله** واعرب اشارة الى بيان المتعلق لقوله بالواو الخ **قوله** هذه الاسماء الستة **جواب** سوالين احدهما انه يلزم اللغو والاستحالة في قول المصرح اما اللغو فهو ان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدا والواو يعلم من المبتدا اعني قوله اخوك الخ لانه ملفوظ فيه فما الحاجة الى قوله بالواو واما الاستحالة فهو انه لما ذكر الواو في اخوك واخواته فكيف يحكم عليه بالالف والياء والثاني ان المذكور في قول الماتن الحكم على الجزئ وهو كونها مضافة الى الضمير والمقصود هو الحكم على الكل سواء كانت

marfat.com

مضافة الی مضمرا ومظہر **فاجاب** بقولہ ھذہ الاسماء الستۃ مع قطع النظر عن الخصوصیات وانما
الی المصنف بالاضافۃ الی الضمیر لمقابلۃ قولہ ذو مال **ثم یرد** علیہ ان قول الشارح لایدل علی العموم
بل دال علی ما یدل علیہ قول المصنف ان الشارح ذکر فی عبارتہ کلمۃ ھذہ حیث قال ھذہ الاسماء ...
فیکون اشارۃ الی ما ھو المذکور فی المتن فاجاب عنہ بقولہ وحاصلہ ان الاسماء الستۃ حکمہا
کذا یعنی ان لفظ اسم الاشارۃ مقحم وزائد وانما دخل لغاء فی قولہ فاعراب ھذہ الاسماء مع
ان المبتدا لیس اسم موصول لمتابعۃ قولہ سابقا فالاعراب فیہما بالضمۃ الخ لاشتراکہما فی اللفظ والمعنی
وھھنا اعتراض وھو انہ یلزم اجتماع الواو والالف والیاء علی اعراب واحد وھو الرفع او النصب
حیث قال بالواو والالف الخ وایضا لما کان المراد ھذہ الاسماء مع قطع النظر عن الخصوصیات دخل
فیہ المصغر والمثنی والجمع منہا فذکر الاولی بقولہ بالواو ورفعا والالف الخ **وعن** الثانی بقولہ
ولکن لا مطلقا بل حال کونہا مکبرۃ اذ مصغراتہا معربۃ بالحرکات لانہ یتحرک عینہ ولامہ وجوبا لئلا
یلزم التقاء الساکنین ولما تحرک لاحاجۃ الی الاعراب بالحروف لوجود الاصل وھو الحرکۃ ثم یرد ان
فی الحذف لابد من القرینۃ اعنی حذف قولہ مکبرۃ وموحدۃ **فاجاب** انما لم یصح لھذین
القیدین اکتفاء بالامثلۃ وانما لم یکتف عن شرط الاضافۃ بالامثلۃ لئلا یتوھم اشتراط اضافتہا
بکونہا الی الکاف **قولہ** ولم تکن مضافۃ اصلا ای لا الی المظہر ولا الی المضمر **قولہ** فاعرابہا
بالحرکات لانہا اذا لم تکن مضافۃ لم یظہر حرف الاعراب لانہ یحذف لالتقاء الساکنین بینہ
وبین التنوین **وھھنا بحث** لطیف وھو ان قولہ مضافۃ حال من الضمیر المستکن فی الظرف
اعنی قولہ بالواو والیاء لانہ اذا حذف المتعلق انتقل الفاعل منہ واستتر فی الظرف فح یلزم تقدیم
الحال علی العامل المعنوی وھو لا یجوز کما قال المصنف رح فی بحث الحال ولا یتقدم الحال علی العامل المعنوی
قلت الظرف عامل لفظ علی مذھب الشارح اذ العامل اللفظی عندہ ما یکون ملفوظا او مقدرا او
متعلق الظرف وان لم یکن ملفوظا لکنہ مقدر فی نظم الکلام **فان قیل** ھھنا الجواب انما یستقیم علی
مذھب الشارح رح لکن لا یستقیم علی مذھب المصنف رح لان الظرف عامل معنوی عندہ لان عندہ
مالا یکون لہ حصۃ فی اللفظ **قلنا** عبارۃ المصنف رح محمولۃ علی القلب ولذا قدم الشارح رح قولہ بالواو و
الالف علی قولہ مضافۃ مع ان قولہ مضافۃ الی غیر یاء المتکلم فی الکافیۃ مقدم علی قولہ بالواو والالف
فان قیل ھذا الاعتراض غیر وارد علی المصنف رح فلا حاجۃ الی القلب لانہ قال فی بحث الحال ولا
یتقدم الحال علی العامل المعنوی بخلاف الظرف ای بخلاف ما اذا کان العامل المعنوی ظرفا
فانہ یتقدم الحال علیہ **قلنا** سلمنا لکن عند سیبویہ لا یجوز فقدم الشارح رح لیکون عبارۃ
المصنف رح صحیحا عند الکل **فان قیل** حمل العبارۃ علی مذھب الکل اولی من الحمل علی مذھب
البعض فلم قدم المصنف رح قولہ مضافۃ **قلنا** انما قدم المصنف رح قولہ مضافۃ
لیذھب الذھن الی کلا المذھبین لانہ لما قدم صح علی مذھب الملکی انہ حال من المبتدا

marfat.com

وھو علی مذھب الجمھور لانہ حال من الضمیر فی الظرف ..... واخو الشارح لانہ نظر الی مذھب الجمھور فقط قولہ لانہا اذا کانت مضافۃ الی یاء المتکلم فحالہا کسائر الاسماء المضافۃ الی یاء المتکلم حصارا علیہا تقدیریا کما قال المصرح التقدیر فیما تقدر کلھا وغلامی قولہ وانما جعل اعراب ھذہ الاسماء آعلم ان المدعی مرکب من امور ثلثۃ الاول جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف والثانی جعل اسماء الستۃ من الاحاد والثالث جعل ھذہ الاسماء الستۃ دون غیرھا اشار الی دلیل مدعی الاول بقولہ و انما جعل الخ والی الثانی بقولہ وانما اختاروا الخ والی الثالث بقولہ وانما اختاروھذہ الاسماء او تحریرہ ھکذا فان قیل الاصل فی المفردات ھو الاعراب بالحرکۃ فلم اعربت ھذہ الاسماء بالحروف قلنا لما کان اعراب المفردات بالحرکات واعراب التثنیۃ والجمع بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الاحاد ایضا بالحروف لئلا تکون بینہما وحشۃ ومنافرۃ تامۃ معران بینہما مناسبۃ وھی کونہا ماخوذا ومتخرجا منہ فلابد ان یکون فی عوارضہما ایضا مناسبۃ فان قیل انہ علم من ان المثنی والمجموع مقدم فی الوجود علی الاحاد علی ما یشعر بہ جعل الجعل الثانی مسببا عن الاول قلنا المراد من قولہ لما جعلوا اعراب المثنی الخ ارادۃ اعراب المثنی فلا یرد فان قیل لما انحصروا فی الستۃ قلنا اعراب کل واحد من المثنی والمجموع ثلثۃ فجعلوا فی مقابلۃ کل اعراب اسما فان قیل لم اختاروا ھذہ الستۃ قلنا لمشابہتہا المثنی والمجموع فی کون معانیہا منبئۃ عن التعدد الی المثنی والمجموع فظاھر واما الاسماء الستۃ فلان الاب والاخ ایضا ظاھر واما الحم فیتوقف تعقلہ علی الصفات الذمیمۃ والعورۃ وایضا الحم ھو المثنی المذکر یستلزم المذکر علی صیغۃ اسم الفاعل وکذا الفم یستدعی اللسان والشخص فان قیل الابناء عن التعدد موجود فی سائر الاسماء کالوالد والولد والابن والہم والاخ وغیر ذلک قلنا لوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرھا بخلاف ما ذکرت من الاسماء وھھنا بحث من وجہین احدھما انہ وان لم یکن فی اخرھا حرف صالح لکن ینبغی ان یعطی حرف صالح بان یزید الحرف فی اواخرھا والالف فی الاخیرین ودم ایضا وجد الحرف الصالح فینبغی ان یجعلا من الاسماء الستۃ اجیب عن الاول ان ارتکاب خلاف الاصل لاجل خلاف الاصل غیر جائز وذلک لان الزیادۃ خلاف الاصل والاعراب بالحرف ایضا خلاف الاصل وعن الثانی انہ لابد من الحرف الصالح حین الاعراب ولا وجود لحرف صالح فی ید ودم حین الاعراب فان قیل ما الوجہ انہ اعید فی الاسماء الستۃ دون ید و دم مع انہ محذوف فی الکل قلنا لوجود سمع من العرب بالاعادۃ فی الاسماء الستۃ دون ید ودم واقول فی الجواب عن ید ودم بوجہ اخر وھو ان الشرط فی اعادۃ المحذوف ان یکون الحرف المحذوف من اخرہ ھو الواو او لئلا یلزم انقلاب الاخف الی الاثقل لان ید مثلا لو اعرب بالحرف القلب الیہ فی حالۃ الرفع واوا لئلا یلزم انقلاب الاخف الی الاثقل وھو غیر جائز فان قیل ھذا منقوض بکلا فانہ فی حالۃ الرفع یکون بالالف وفی حالۃ النصب والجر یکون بالیاء عند الاضافۃ الی الضمیر فیلزم انقلاب الاخف

marfat.com

الی الاثقل لان الالف اخف من الیاء **قلنا** ان فی کلا لا یلزم ذلک x x x لان الالف فیہ بدل من الیاء لان اصلہ کلی فرد الی الاصل حالۃ النصب والجر بخلاف یدفان اصلہ یدی بالیاء والواو فیہ لیس باصلی فیلزم القلاب الاخف الی الاثقل **فان قیل** ینبغی ان یعرب الابن بالحرف لوجود الواو فی اخرہ لان اصلہ بنوٌ فلا یلزم القلاب الاخف الی الاثقل **قلنا** لا یعرب الابن بالحرف من جہ اخر وھو لئلا یلتبس بالجمع علی تقدیر الاعراب بالحرف لان الابن یجمع بالواو والنون تحو بنون فاذا اضیف ھذا الجمع لیسقط النون فیصیر بنوک فاذا اعرب الابن بالحرف عند الاضافۃ وقیل بنوک التبس الواحد بالجمع **فانقیل** ھذا الالتباس موجود فی اخوک وابوک ایضا لان الاب ایضا یجمع علی ابون فاذا اضیف تسقط النون فیصیر ابوک وللفرد ایضا یجیئ ابوک فوجد الالتباس **قلنا** عن اصل الاعتراض ان الابن والکلام فی اخرہ واو محذوف لانہ عوض عنہ بالھمزۃ وانما اعید ذلک الحرف لو لم یعوض عنہ شئی **قولہ** وما یلحق بہ **جواب سوالین** احدھما انہ لا یصح عطف کلا علی المثنی لانہ عطف علی النفس لان کلا لیس بمثنی باعتبار انہ لا یقع علی الواحد والاخر ان ذکر کلا بعد المثنی مستدرک لانہ ایضا مثنی **فاجاب بقولہ** وما یلحق بہ یعنی انما قدم کلا علی المثنی مع انہ مناسب بالمثنی صورۃ ومعنی لان کلا من اعراب کلا فی بعض الاحوال بالحرکۃ او لکونہ اخف بالنسبۃ الی المثنی والاخف مقدم **قولہ** ولم یذکرہ لکونہ فرع کلا فذکر الاصل کذکر الفرع **فان قیل** ینبغی ان لا یذکر جمع المونث السالم ایضا لانہ فرع جمع المذکر السالم **قلنا** انما اکتفی بذکر الاصل عن ذکر الفرع اذا کان اعرابہ موافقا لاعراب الاصل وفی الجمع المونث لیس کذلک **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان لا یذکر اثنتان مع انہ فرع الاثنان واعرابہ موافق للاصل **قلنا** المنکتۃ للفارق للمقارن لان الذکر اصل **قولہ** حالا کون کلا **جواب سوال** وھو ان قولہ مضافان منصوب والنصب لحق کثیرۃ فسال السائل انہ من ای جہۃ منصوب وایضا للتبادر ایضا حال من المثنی ایضا ففی ھذا فات المطابقۃ بین الحال وذی الحال فی الافراد والتثنیۃ وایضا لیقید بہ تقیید المثنی بالاضافۃ والحال انہ مطلق فاجاب بقولہ حالا کون کلا ای ویعرب کلا حالا کونہ مضافا الیہ فیکون کلا فاعل فعل محذوف فلا یرد ان کلا مبتدا لانہ معطوف علی المثنی والحال من المبتدا لا یجوز ان جاء علی مذھب ابن مالک لان المبتداء مثل الفاعل فی کونہما مسندا الیہ **قولہ** وانما قید بذلک ای بکونہ مضافا الی مضمر ولم یطلقہ اولم یقل مضافا الی مظہر **قولہ** باعتبار لفظہ مفردہ لانہ لم یسمع کل وکل مفردہ فاذا لم یسمع لہ مفرد لم یکن کلا مثنی اذ المثنی ما لحق اخر مفردہ الف ونون وایضا یجوز اجراء ضمیر المفرد الیہ **قولہ** وباعتبار معناہ مثنی لانہ یفید تاکیدا للمثنی نحو جاءنی الرجلان کلاھما **قولہ** فاذا اضیف الی المظہر الذی ھو الاصل لعدم احتیاجہ الی شئی اخر **قولہ** لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ دفع وھم وھو ان یتوھم انہ لما روعی فیہ الاصول روعی فیہ اصل اخر وھو ان تکون حرکاتہ لفظیۃ لانہا اصل دفع بقولہ لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ لان اخرہ الف وھو لا یقبل الحرکۃ **قولہ** تسقط بالتقاء الساکنین جلب

سوال وھو ان الالف

marfat.com

غیر موجود فکیف قال ان اخره الف **قوله** فلذلك قید الخ **وههنا بحث** وهو انه لاحاجة الی هذه العبارة لان **قوله** لان کلا باعتبار الخ تعلیل لقوله وانما قید بذلك فلا وجه لتعلیله به ثانیا **اجیب عنه** بان عدم الحاجة ممنوع لان فیه فائدة بیان مشار الیه **قوله** انما قید بذلك یعنی ان المشار الیه بذلك کون اعرابه بالحروف بکونه مضافا الی مضمر **قوله** وکذا اثنتان اشار بازدیاد لفظ کذا الی انه لیس عطف المساوی علی المساوی کما هو مقتضی العطف بل هو عطف المشبه علی المشبه به **قوله** فان هذه الالفاظ الخ **جواب سوال** وهو ان هذه الالفاظ مفردة لانه لم یکن لها مفرد من لفظها فلا یصح الحاقها بالمثنی فدفع بقوله فان هذه الخ **اعلم** ان المثنی ما لحق اخر مفرده الف ونون او یاء ونون واما اثنان فلیس بمثنی بل من اسماء الاعداد لانه لیس له مفرد حتی یلحق باخره الف ونون **قوله** المفتوحة ما قبلها انما ذکر هذا للفرق بین المثنی والجمع **قوله** والمراد به ما یسمی به **جواب سوال** وهو ان مثل سنون وارضون یعربان بالواو والیاء مع انهما لیسا بجمع مذکر لانه ما یکون مفرده مذکرا ومفردهما مونث او تحریر السوال هکذا ان حکم جمع المذکر السالم لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنین وارضین واما الثانی فلانه یدخل فیه نحو المرفوعات مع انه اعرابه بالحرکة او تحریر السوال هکذا ان المراد بجمع المذکر لا یخلو اما حقیقة او مجازا او اعم منهما فعلی الاول خرج منه نحو سنین وارضین لان مفردهما لیس بمذکر مع انهما اعربا باعراب هذا النوع وعلی الثانی دخل فیه نحو سنین وارضین لکن خرج منه نحو مسلمون ومشرکون وعلی الثالث یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز **فاجاب بقوله** ما یسمی به اصطلاحا یعنی ان المراد ههنا عموم المجاز **فان قیل** ان قید ما یسمی به اصطلاحا کما هو مراد ههنا کذلك مراد فی قوله بالالف والتاء فی جمع المونث فلم لم یقید به ثمه **قلنا** ربما یکتفی الشارح بالقید الذی ذکر فی اللاحق عن السابق **قوله** جمع ذو **فان قیل** لم قدم الو علی عشرین مع ان مناسبة عشرون زائد بجمع المذکر فی الصورة **قلنا** لا نسلم ان مناسبة عشرون ازید بالجمع بل الامر بالعکس لان الو جمع ذو بخلاف عشرون فانه لیس بجمع اصلا **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یعد الو من عین الجمع لا من الملحقات **قلنا** ان الو جمع ذو ولاکن لا من لفظه والجمع المذکر الذی کان مفرده من لفظه **فان قیل** ان اولات جمع ذات لا عن لفظها فینبغی ان یذکر اولات مع الجمع المونث السالم ملحقا به **قلنا** ان اولات قلیلة الاستعمال فیکفی له ادنی تعرض وهو ثابت لانه لما قال انه مذکره ملحق بجمع المذکر علم ان مونثه ملحق بجمع المونث **فان قلت** لا نسلم ان عشرون من الملحقات بل من الجمع لانه جمع عشرة وکذا اخواته **قلنا** لا نسلم انه جمع والا لصح اطلاق عشرون علی ثلثین ای لثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه علیه کما سمع ان الاسود کان یطلق فی اصل علی کل ما فیه سواد ثم غلب علی الحیة السوداء لاکن لم یثبت منهم ذلك فعلم انه لیس بجمع فاندفع ما قیل ان ما ذکره لا یفید ان العشرین لیس بجمع فی الاصل بل یکون جمعا فی الاصل ثم غلب علی العدد المعین **قوله** وانما جعل اعراب المثنی الخ **فان قیل** لا نسلم

له قوله فلذلك قید اه

له لفظ قوله مضاف الیه کمشار الیه ۱۲

له ای اخوات لفظ عشرون وهی ثلاثون واربعون ۱۲

له قوله ان ما ذکره اه ای ما ذکره الشارح من قوله والمراد الخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنه ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی یوم یقوم الحساب ۱۲

marfat.com

ان اعراب المثنی بالالف والجمع بالواو لانه یلزم علی هذا توارد المؤثرین علی اثر واحد وذا باطل لان الالف اعراب للتثنیة وکذا علامتها لیس الا الالف فیکون الفاعلیة مؤثرة فی الالف وکذا نفس التثنیة عاملة فی الالف لتکون عاملة **قلنا** توارد المؤثر علی اثر واحد باطل اذا کانا من جنس واحد وههنا لیس کذلک لان احدهما حقیقی وهو التثنیه والاخر اصطلاحی وهو الفاعلیة **فان قیل** الاصل فی الاعراب ان یکون بالحرکات فلم اعرب المثنی والمجموع بالحروف **قلنا** انهما فرعان للواحد فاعطی الفرع للفرع والاصل للاصل **فان قیل** ان جمع المونث ایضا فرع فینبغی ان یعطی له الاعراب الفرعی **قلنا** ان فی اخرهما حرف صالح للاعراب بخلاف الجمع المونث لانه لیس فی اخره حرف صالح فاعرب بالحرکة ایضا ضرورة **وههنا بحث** من وجهین الاول کیف یکون الالف والواو فی الاخر مع کون النون بعدهما والثانی ان علامة الشیء لا تتغیر مع ان الاعراب یتبدل فکیف یصح اطلاق الاعراب علی العلامة **اجیب عن الاول** ان النون فیهما کالتنوین فی الواحد فی معنی کونه دلیلا علی تمام الکلمة فلا یکون من الکلمة **وعن الثانی** ان العلامة غیر متعینة حیث قالوا الیاء والواو علامة الجمع بلا تعین احدهما فلا تغیر اصلا **ویمکن** ان یجاب ایضا ان معنی قولهم لا یجوز التبدیل فی العلامة انه لا یجوز تبدیل العلامة بامر اخر غیر العلامة واما تبدیل العلامة بالعلامة فجائز فلو ذهب الواو وجاء فی بدله الیاء فهو تبدیل العلامة بالعلامة **قوله** ولما جعل اعرابهما بالحروف الی قوله فوزعت لا یخلو عن خدشة لانه انما یتصور لو کان الحروف مجتلبة للاعراب بعد تمام التثنیة والجمع ولیس کذلک بل الحروف موجودة فیهما قبل الاعراب علامة لهما فجعل ذلک الحرف الموجود اعرابا کما یدل علیه **قوله** فناسب ان یجعل ذلک الحرف اعرابهما لانه من الاوصاف فعلی هذا لا معنی لقوله فلو جعل ولو خص **اجیب عنه** لعل ذلک یرید حال الوضع ای ان الجعل المذکور صدر من الواضع **فان قیل** ان الاعراب لا یلاحظ عند الوضع بل انما یلاحظ بعد وضع الکلمة وتمامها **اجیب عنه** ان لهذه الحروف اعتبارین احدهما اعتبار کونها علامة للتثنیة والجمع والاخر اعتبار کونها اعرابا ولا شک ان بالاعتبار الثانی لا توجد الا بالتوزیع **حاصل الجواب** ان لهذه الحروف اعتبارین احدهما اعتبار الذات وهو نفس الالف والواو والاخر وصف الاعرابیة فاعتبار الاول مقارن مع الکلمة والاعتبار الثانی بعد الکلمة **قوله** ولما جعل اعرابهما بالحروف **فان قیل** ان اراد بالحروف الحروف التی وجد فی اخرهما ووزعت التثنیة والجمع علیها فقوله وکان حروف الاعراب لیس علی ما ینبغی لانها لما کانت حروف بناء التثنیة والجمع لا یصح اضافتها الی الاعراب وان اراد الحروف المجلوبة الاعراب فعلی هذا یصح قوله وکان حروف الاعراب ای یصح اضافتها الی الاعراب لکن یخالف من قوله وفی اخرهما حرف صالح للاعراب **اجیب عنه** ان المراد بالحروف التی فی اخرهما حین الوضع لکن اضافة الحروف الی الاعراب باعتبار ما یئول الیه **قوله** فلو جعل اعراب کل واحد منهما بتلک الحروف الثلثة لوقع الالتباس بان جعل الواو علامة الرفع فی الموضعین والالف علامة النصب فی الموضعین والیاء علامة الجر فی الموضعین

له ای الجمع المؤنث السالم ۱۲ سه ای المثنی والجمع المؤنث ۱۲ سه فی قوله وکان حروف الاعراب ۱۲ سه فی قوله ولما جعل اعرابهما ۱۲

۷ التوزیع

marfat.com

لدفع الالتباس او جعل کل واحد من الحروف فی کل واحد منہما اعرابا اخر بان جعل الواو علامۃ الرفع فی التثنیۃ وعلامۃ النصب فی الجمع مثلا **فان قیل** یمکن دفع الالتباس بجعل اعراب احدہما لفظیا والاخر تقدیریا **قلنا** الاعراب التقدیری لا یجوز الا اذا تعذر الاعراب اللفظی او استثقل ولم یتحقق ذلک فیہما **قولہ** فوزعت علیہما **فان قیل** الاظہر ترک الفاء اذ المتعارف فی جواب لما ہو الفعل الماضی بدون الفاء **قلنا** الفاء لیس من الشارح بل من قلم الناسخ **قولہ** نحو یضربان وضربا ای انہ قیاس علی الفعل وانما کان الفعل کذلک لان الالف خفیف والتثنیۃ کثیرۃ لانہا غیر مختصۃ بذوی العقول **فان قیل** ہذا الوجہ یجری فی الاسماء ایضا فما الحاجۃ الی القیاس فی الافعال **قلنا** الاسماء خفیفۃ فلما وجد وجہ اخر من غیر ثقل وخفۃ لا یصیر الیہ **او نقول** ان الشارح اختار ترخیم العنان **قولہ** نحو یضربون لان اعراب المفرد بالضمۃ والواو مناسب بالضمۃ **قولہ** حال الجر علی الاصل لان اعراب المفرد مناسبۃ بالکسرۃ **قولہ** وفرقوا بینہما بان فتحوا ما قبل الیاء وکسروا النون فی التثنیۃ لکونہ تنوینا ساکنا فی الاصل والاصل فی تحریک الساکن الکسر وکسروا ما قبل الیاء فی الجمع لتوضیح الفرق **وہہنا بحث** وہو لما حصل الفرق بفتح ما قبل الیاء فی التثنیۃ وکسر ما قبل الیاء فی الجمع فما الحاجۃ الی الفرق الاخر وہو کسر النون فی التثنیۃ وفتحہا فی الجمع **اجیب عنہ** بان فی بعض المواضع لا یحصل الفرق بفتح ما قبل الیاء مثل مصطفین لانہ جمع مع ان ما قبل الیاء مفتوح فیہ فلذا کسروا النون فی التثنیۃ وایضا انما کسروا النون فی التثنیۃ لوجہ اخر وہو لئلا تتوالی الفتحات الاربع فی حالۃ الرفع احدہما ما قبل الالف والاثنان من الالف والرابع فتح النون وفتحت فی الجمع لعدم التوالی مع ان الفتحۃ خفیفۃ وما قیل ان الفتح فی الجمع للتعدیل لا یناسب قلۃ المجموع وکثرۃ التثنیۃ **قولہ** وقلۃ المجموع لانہ مختص بذکور ذوی العقول وایضا جمع المذکر السالم مشروط بشروط کثیرۃ کما ستعلم فی بحث الجمع وکلما کان کذلک فہو قلیل **قولہ** ولما فرغ دفع وہم وہو ان یتوہم ان قولہ التقدیر فیما تعذر ایضا بیان مواضع نفس الاعراب کما ان السابق بیان لمواضع نفس الاعراب فدفع بقولہ ولما فرغ یعنی انہ تقسیم اخر **قولہ** المختلفۃ لان بعضہا بالحرکات الثلاث والحروف اثنان ثلاث وبعضہا بالحرکتین والحرفین **قولہ** الذی اشیر الی تقسیمہ ای تقسیم الاعراب **جواب سوال** وہو ان بیان المواضع یقتضی بیان نفس التقسیم الی اللفظی والتقدیری ولم یوجد **فاجاب** بقولہ الذین ومنشاء السوال انہ لم یوجد بذکر القصدی ودفعہ بانہ موجود بذکر الضمن ای فی ضمن بیان حکم المعرب حیث قال ان یختلف اخرہ باختلاف العوامل لفظا او تقدیرا **قولہ** ولما کان التقدیری **جواب سوال** وہو انہ ینبغی ان تقدم اللفظی علی التقدیری باعتبار الوجوہ الاول انہ اصل لانہ غیر محتاج الی التقدیر والثانی انہ قدم اللفظی فی الاجمال ای فی بیان حکم المعرب والثالث ان من حق العلامۃ الظہور **فاجاب** بقولہ ولما کان التقدیری اقل وکلما کان اقل فضبطہ اسہل **قولہ** ای تقدیر الاعراب جواب سوال یرد علی المصنف وہو انہ یلزم الخروج عن البحث لان کلامنا فی الاعراب لا فی التقدیر المطلق **فاجاب** الشارح الہندی انہ بتقدیر الموصوف ای الاعراب التقدیری واجاب الشارح بقولہ ای تقدیر الاعراب ای انہ بتقدیر المضاف الیہ لکن ما قال الشارح اولی من قول الشارح الہندی لان فی کلام الشارح لا یحتاج الی الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاف الیہ

بحث تقدیر الاعراب

marfat.com

وفی کلام الهندی یحتاج الی الحذف الذی هو خلاف الاصل ولو سلم ان فی کلام الشارح ایضا حذف لکن هو قلیل وهو حذف المضاف الیه وفی کلام الهندی کثرة الحذف وهو تقدیر الموصوف وبیاء النسبة لیصح حمل الصفة علی الموصوف **قوله** ای فی الاسم **جواب سوال** وهو ان کلمة ما فی قوله فیما عداه یتناول الاسم والفعل جمیعا فعلی هذا ینبغی ان یقدر فی الفعل الماضی والامر الحاضر مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله ای فی الاسم یعنی ان کلمة ما کما یجی للعموم کذلک یجی للخصوص کما قال صاحب المنار من وما للعموم تارة وللخصوص تارة ثم یرد علیه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فینبغی ان یقدر فیهما الاعراب مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله المعرب ای المراد من الاسم الاسم المعرب او نقول انما زاد الاسم لبیان الموصوف ثم اول الشارح کلمة ما بالذی اشارة الی الرد علی الشارح الهندی حیث قال کلمة ما ههنا مصدریة ای فی تعذر الاعراب لانه لو کانت موصولة فهو یقتضی العائد فی الصلة وهو غیر موجود فقال الشارح ردا علیه ان کلمة ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله فیه وجه الرد ان فی قوله احتیاج الی تقدیر الوقت قبله لیصح الظرفیة او جعل فی بمعنی اللام الاجلی والا لیفسد المعنی وایضا مست الحاجة الی تقدیر تعذر فی الامثلة ای عصا وغلامی والا لم یصح الحمل وایضا لما کان کلمة ما ههنا مصدریة کان فی قوله فیما عداه ایضا مصدریة ویکون فی بمعنی اللام فیفسد المعنی لان معناه الاعراب اللفظی لاجل ما هو المغائر للتعذر والاستثقال وهو فاسد لان المغائرة من التعذر ثابتة فی جمیع الاشیاء والحال ان الاعراب اللفظی لیس لاجل جمیع الاشیاء بل لاجل العامل مع انتفاء التعذر فیکون فی کلامه کثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان فی کلامه حذف العائد فقط **وههنا بحث** وهو انه ما الباعث علی الشارح انه جعلها موصولة مع ان الظاهر کونها موصوفة لانه قائم مقام الخبر والاصل فی الخبر التنکیر **اجیب عنه** ان حذف الضمیر من الصلة احسن منه فی الصفة لکون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنی للموصول عنها بخلاف الصفة فانها لیست من ضروریات الموصوف ثم فی الصفة احسن منه فی خبر المبتداء لانها مع الموصوف جزء الجملة وزیادة التحقیق فی بحث عائد الخبر اذا کان جملة فطالعه ان شئت **قوله** تعذر الاعراب **جواب سوال** وهو ان الضمیر فی قوله تعذر لا یخلو اما ان یرجع الی الاعراب او الی کلمة ما فعلی الاول لم یوجد العائد فی الصلة وعلی الثانی فات استقامة المعنی فدفع بما حاصله ان الضمیر عائد الی الاعراب والعائد محذوف ثم للتعذر معنیان احدهما ما لا یمکن الوصول الیه اصلا والثانی ما یمکن الوصول الیه بتکلیف فتوهم المعنی الثانی فعلی هذا لا یصح مقابلته مع قوله او استثقل فدفع بقوله ای امتنع ای المراد المعنی الاول ثم یرد علیه انه لما کان بمعنی امتنع فلا یصح قول الشارح فی الاسم المعرب لان الامتناع لا یکون الا فی المبنی وایضا ان تقدیر الشیء فی الشیء فرع لوجوده فاذا امتنع فکیف یصح اطلاق التقدیر علیه فاجاب بقوله ظهوره فی لفظ وههنا بحث وهو ان فی المبنی ایضا امتنع ظهوره فی اللفظ **اجیب عنه** ان للمعرب لفظین احدهما قبل الاعلال والاخر بعد

له ای قول الفاضل الهندی ان کلمة ما ههنا مصدریة ۱۲ م سه ای التقدیر لاجل تعذر الاعراب وکل ذلک خلاف الاصل ۱۲ سه بقوله لفظا او تقدیرا ۱۲ م عه ای قبل لفظ ما فیکون المعنی التقدیر فی وقت تعذر الاعراب ۱۲

marfat.com

الاعلال فالمراد من اللفظ هو اللفظ الثانی ولا یمتنع علی اللفظ الاول بخلاف المبنی فان الامتناع فیه مطلق **قوله** وذلك اذا لم یکن **جواب سوال** وهو ان ذکر الاستثقال مستغنی عن ذکر التعذر لان ذکر الادنی یدل علی ذکر الاعلی بطریق الاولی حاصل الدفع ان ذکر التعذر لاجل ان محله مغایر من محل الاستثقال لان فی الحرکة والحرف جمیعا بخلاف التعذر الذی فی الحرکة فقط **قوله** کما فی الاسم المعرب اشارة الی الامرین احدهما جواب سوال وهو ان الکاف فی قوله کعصا یجعل المثل فینکون مضافا الی عصا والمضاف الیه خارج فی الکلام فلا یعلم حالها عصا فاجاب بقوله کما فی الاسم المعرب وهذه القاعدة صادقة علی عصا ایضا والثانی ان ما قال الشارح بیان حاصل المتن لان الکاف فی کعصا تدل علی التعذر غیر مختص بعصا فقول الشارح رح کما فی الاسم لبیان ان معناه **قوله** فی اخره الف مقصورة **وههنا بحث** وهو ان قوله اخره ظرف والالف مظروفه فیلزم ظرفیة الشیء للنفس لان اخر الاسم لیس الا الالف **اجیب عنه** ان المظروف هو الاخر وهو اعم من ان یکون الفا او غیره والالف خاص فیکون من قبیل ظرفیة العام للخاص **قوله** سواء کانت موجودة ۱۲ جواب سوال وهو ان الالف غیر موجودة فی عصا لانه سقط بالتقاء الساکنین فاجاب بقوله سواء کانت موجودة فی اللفظ کالعصا بلام التعریف او محذوفة بالتقاء الساکنین وانما اختار الشارح رح هذا القسم وظهور مقابله **قوله** وکما فی الاسم المعرب الخ والغرض فیه ما مر فی کعصا ان التقدیر قد یکون بالتعذر قد یکون بالاستثقال ثم التعذر انما یکون بامرین احدهما بالالف المقصورة فی اخر الاسم والاخر بالاضافة الی یاء المتکلم **وههنا بحث** وهو ان حصر تقدیر الاعراب فی التعذر والاستثقال باطل لانه قد یکون بالوقف نحو جاءنی زید مع انه لا تعذر فیه ولا استثقال **اجیب عنه** انه داخل فی التعذر لانه لما استثقل اخره بالسکون لاجل تعذر الحرکة **اعلم** ان اکثر النحاة ذهبوا الی ان باب غلامی مبنی للاضافة الی المبنی وخالفهم المصنف باعتبار الوجهین احدهما ان غلامای معرب ای تثنیة معربة لانه اذا اضیف فی حالة الرفع الی یاء المتکلم کانت بالالف وفی حالة النصب والجر بالیاء بالاتفاق علم ان الاضافة الی المبنی لا یوجب البناء والثانی ان الاضافة یقوی جهة الاسمیة فیکون معربا **وههنا بحث** وهو انه منقوض بحیث وایذا لانهما مبنیان مع الاضافة **اجیب عنه** ان الاضافة الی المفرد یقوی جهة الاسمیة وهما مضافان الی الجملة لا الی المفرد ولیس ان الاضافة مانع للبناء لا رافع له ای اذا کان الاسم الموجود فی کلام العرب معربا ثم اذا اضیف فهذه الاضافة مانع للبناء والکان الاسم الموجود فی کلام العرب مبنیا فهذه الاضافة لیست برافعة للبناء **قوله** لانه لما اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل وایضا اشارة الی ضعف قول البعض **قوله** موافقة لها او مخالفة الخ لانه یلزم توارد الموثرین علی اثر واحد وهو ممتنع **قوله** غیر مرضی اشارة الی ان له وجه وان لم یکن مرضیا وهو ان الیاء انما تقتضی الکسرة ما قبلها سواء کانت اعرابیة او بنائیة فیمکن ان یزول کسرة الاولی لاجل عروض الثانیة استیفاء لحق المستحق ولجئنا باعتبار خلاف الاصل وهو الاعراب التقدیری وهو الضعف هذا من قبیل زوال السبب مع بقاء المسبب **فان قیل** ما الوجه انهم رعوا المناسبة ولم یرعوا العامل **قلنا** العنایة بکسرة المناسبة اکثر لکونها بنفس الکلمة لان الیاء لشدة اتصالها صارت کالجزء الاخیر انه لا یجوز

marfat.com

الفصل بين المضاف والمضاف اليه بخلاف كسرة الاعراب لانه من العامل وليس بين العامل والمعمول
شدة الامتزاج خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره بخلاف ما لو قيل بزوال كسرة
الملائمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكلية فان قيل لم لا يجوز ان تجعلها علامة الاعراب ايضا من
قبيل توارد المؤثرين على اثر واحد كما في علامتي التثنية والجمع كما مر انفا قلنا ان ههنا يلزم توارد المؤثرين
من جنس واحد وذا لا يجوز بخلاف التثنية والجمع لان ثمه ليس من جنس واحد كما مر بيانه قوله في
الاحوال الثلث اشارة الى بيان نصب قوله مطلقا قوله يعني كون الاعراب اشارة الى ان قوله مطلقا
ليس بمتعلق بباب غلامي كما هو الظاهر لقربه بل هو متعلق بالبابين قوله او استثقل على صيغة المجهول
لانه متعدي بخلاف تعذر لانه لازمي قوله عطف على تعذر جواب سوال وهو ان كلمة او للعطف
يقتضي المعطوف والمعطوف عليه فما هما قوله اي تقدير الاعراب اشارة الى الحاصل بالعطف قوله وذلك
اذا كان محل الاعراب اه ليس هذا اشارة الى ضابطة الاستثقال مطلقا كما في بحث التعذر بل هو بيان احد قسميه
وبيان قسم الثاني فيما سيأتي قوله كما في الاسم الذي اشارة الى الامرين كما مر في عصا قوله الذي في اخره
ياء اي الياء الذي هو جزء الكلمة فلا حاجة الى تقييده بغير ياء المتكلم لانه ليس جزء الكلمة قوله اي في حالة
الرفع اشارة الى بيان نصب قوله رفعا وجرا وههنا اعتراض مشهور وهو ان تعذر الاعراب في مثل عصا و
واستثقاله في قاض لا يخلوا ما قبل الاعلال واما بعد الاعلال فعلى الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما
مستثقلا اذ في اخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو يقبل الحركة وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما
متعذرا لان الياء غير ملفوظ في قاض اجيب عنه المراد ان في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل
الاعلال او نقول ان الياء المقدرة في قاض كالملفوظ قوله عطف على قوله كقاضي اشارة
الى الامرين احدهما دفع وهم والثاني الرد على الشارح الهندي اما الاول فهو ان قوله ونحو مسلمي
معطوف على قاضي لا على كقاض فيلزم استدراك قوله واما الثاني فهو ان الشارح الهندي قال انه
عطف على قاض وحده ودخل تحت الكاف اي كنحو مسلمي ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالكاف
اشتراك مسلمي في تقدير الاعراب بقاض في الاستثقال ويفيد بنحو كلمة مسلمي يعني المراد بنحو مسلمي
كل جمع المذكر السالم مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابه في حالة الرفع مقدرا فمفاد احدهما مغاير عن
الاخر وجه الرد ان كلمة مسلمي يفهم من لفظه لانه مثال والمقصود فيه ليس خصوصية المذكورات بل اراد
منه ذكر المذكورات واخواتها جميعا قوله يعني تقدير الاعراب جواب سوالين احدهما ان الاصل في
العبارة الايجاز والاختصار فلا بد للمصنف ان لا يذكر نحو وعطف مسلمي على قاض والاخر ما الوجه
ان المص ذكر لتقدير الاعراب من جهة التعذر مثالين كلاهما للحركة وذكر للاستثقال مثالين احدهما معرب
بالحركة والاخر بالحرف فاجاب بقوله يعني الخ حاصل الاول انه ذكر نحو تنبيها على انه نوع اخر يعني ان التقدير في
قاض من قبيل الحركة وفي مسلمي من قبيل الحرف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التقدير
مختص بنوع واحد فلذا ذكر مثالين من نوع واحد واما التقدير من جهة الثقل ليس مختص بنوع واحد

marfat.com

فان قیل لانسلم ان التقدیر للتعذر مختص بنوع واحد وهو الحرکة بل قد یکون بالحرف کما فی صورة الکنایة عن التثنیة ومنه قولهم من قال هات من تمرتان فی جواب من قال هل لک ان تمرتان فان الاعراب فی قوله من تمرتان مقدر لان الالف للحکایة مانعة عن ظهور الیاء لفظا فحکمنا بانها مقدرة فلنا التقدیر فلنا انتفت فلذا ... لم یلتفت الیه لتقدیر الاعراب بالحروف فی الاحوال الثلث شاذ لم یلتفت المصرح الیه کما یجیء وذه من قول الشارح قوله وقد یکون فی الاعراب جواب سوال وهو ان تقدیر الاعراب بالحرف کما یکون فی حالة الرفع کذلک فی الاحوال الثلاث مثل جاءنی ابوالقوم فلم یتعرض المصنف الیه فاجاب عنه بقوله وقد یکون ای یجیء انه قلیل لانه ادخل قد علی المضارع قوله ای الاعراب اللفظی لما کان القاعدة عندهم ان الاسم المتصل ببناء النسبة کان حکمه حکم المستغاث فی اقتضاء الموصوف فبنیا الموصوف قالا ای الاعراب وانما لم یجعل الاعراب مضافا الیه کما فعله فی قوله التقدیر فیما اذا التعذر لان ثم لم یکن الیاء موجودا وههنا موجودة قوله للتلفظ به جواب سوالین احدهما ان تخصیص الاعراب اللفظی فیما عدا المذکور غیر صحیح لان اللفظی کما یکون فیما عدا میکون فی المذکور ایضا لان اللفظ اعم من ان یکون حقیقیا او حکمیا والفتحة والفتحة والکسرة المفروضة فی المذکور لفظیا حکمیا لانه یجری علیها احکام اللفظ الحقیقی لانها تدل علی فاعلیة الفاعل الخ کما ان الاعراب اللفظی الحقیقی تدل علی فاعلیة الفاعل مثل جاءنی زید والثانی انه لما کان اللفظی مبتدا محذوف الموصوف وهو الاعراب لایصح نسبة الاعراب الی اللفظ لانه یوهم ان النسبة بملاقاة الصدور کما فی قوله دخل ضرب معه ان اللفظ لایصلح من الاعراب فاجاب بقوله للتلفظ وحاصل الجواب عن الاول سلمنا ان اللفظ یطلق علی الحقیقی والحکمی لکن اذا الم یول باسم المفعول واذا اول به لم یرد واسنة الحقیقی لاصطلاحهم وحاصل الجواب عن الثانی انه اذا اول باسم المفعول دال علی الیاء فلا یلتبس وهم الصدور وانما اول باسم المفعول المزید لبیان الواقع لان اللفظ بحسب ما یتلفظ به الانسان کما یول تعریفه علیه قوله فیما عداه اعلم ان کلمة ما ههنا موصولیة عند الشارح المحقق لان ههنا ضمیرین احدهما بارز والاخر مستتر بخلاف ثمة لان ثمة ضمیر واحد وهو المستتر فی قوله تعذر فلم یوجد العائد قوله فیما عدا ما ذکر جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع لانها شیئان احدهما التعذر والاخر الاستثقال فدفع بقوله ما ذکر فالثقیل ینبغی ان یرجع الی کلمة ما فلا حاجة الی التاویل الذی ذکره الشارح والیضر دان اعتراض عدم المطابقة غیر وارد لان استثقل عطف علی تعذر بکلمة او فیکون المراد احدهما فیصح ارجاع ضمیر المفرد الیه فلا حاجة الی تاویل الشارح اجیب عن الاول بان الارجاع الی القریب اولی ولایصح الارجاع الی القریب الا بالتاویل الذی ذکره الشارح وعن الثانی انه وان ذکر استثقل بکلمة او لکن الامثلة ذکرت بالواو ومثل عصا وعلی وقاض ومسلمی فاعتراض عدم المطابقة ای عدم مطابقة الضمیر مع الامثلة وارد فمست الحاجة الی تاویل الشارح قوله مما تعذر الخ جواب سوال وهو ان البعض من المذکور مفرد منصرف وجمع مکسر فعلم منه ان اعرابها لیس باللفظی فاجاب بقوله مما تعذر قوله ولما ذکر فی تفصیل المعرب جواب سوالین احدهما ان المقصود من التخویل الی فوعات

marfat.com

لیس منہا فلم عرفہ والثانی ان المذکور فیما بعد تفصیل غیر المنصرف وھو یقتضی الاجمال والاجمال انسب فاجاب بقولہ ولما ذکر قولہ وکان غیر المنصرف جواب سوال وھو انہ ما الوجہ للمصم انہ عرف غیر المنصرف والکتفی بہ عن تعریف المنصرف ولم یکس فاجاب بقولہ وکان غیر المنصرف اقل لانہ مشروط بشرائط وکلما کان کذلک فہو اقل وجودا قولہ وبمعرفتہ یعرف المنصرف جواب سوال وھو ان تعریف المنصرف وان لم یذکرہ فی الاول لکن ینبغی ان یذکرہ فی الاخر فاجاب بقولہ وبمعرفتہ یعرف المنصرف وھو لیس فیہ علتان او واحدۃ تقوم مقامہما فلا حاجۃ الی تعریفہ قولہ علی قیاس الخ متعلق بقولہ اقل قدرہ والکتفی بتعریفہ وانما لم یکتف عن الاعراب اللفظ بالاعراب التقدیری بل صرح بہ حیث قال واللفظ فیما عداہ لان النکتۃ للفظ لا للمقدر وھو قاد فی اللفظ **فان قیل** ان الاکتفاء انما یصح اذا کان الاعراب منحصرا فی المنصرف وغیر المنصرف ولیس کذلک لان ھہنا امرا ثالث وھو التثنیۃ والجمع لانہما غیر داخلین فی التعریف الذی نقلتموہ عن الجمہور للمنصرف وغیر المنصرف حیث قالوا بانہ الذی یدخلہ الحرکات الثلث والتنوین وغیر المنصرف الذی یسلب عنہ الجر والتنوین **قلنا** المعرب ان لم یکن منحصرا فی القسمین عند الجمہور لکن منحصر فی القسمین عند المصنف کما یعلم من تعریفہما عند المصنف **قولہ** ای اسم **جواب** اسولۃ الاولی ان لفظ غیر مبتدا نکرۃ لتوغلہا فی الابہام لا یصیر معرفۃ بالاضافۃ وان صارت نکرۃ مخصصۃ والمتبادر من کلمتہما موصولیۃ لغلبۃ استعمالہما فی الموصول فیلزم تنکیر المبتدا والمخصص مع تعریفہ الخبر وذا لا یجوز والثانی ان الموصول مع الصلۃ شئ واحد فلو فرضت الجنس لا یوجد الفصل فی التعریف ولو فرضت فصلا لا یوجد الجنس فیہ والثالث ان کلمۃ ما الموصول عامۃ فمعناہ غیر المنصرف الذی ای الشئ فعلی ھذا لا یوجد الجنس لان الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسم غیر المنصرف اسم معرب لا الشئ لانہ جنس بعید والرابع ان الشئ یتناول الفعل فیلزم ان یکون ضربت بسکون التاء غیر منصرف لان فیہ الوصفیۃ والتانیث فاجاب بقولہ ای اسم یعنی انہ لما عبر عن کلمتہما بنکرۃ علم انہما موصولۃ لا موصولۃ فلا یرد شئ **وھھنا بحث** من وجوہ الاول انہ انما یلزم تنکیر المبتدا والمخصص مع تعریف الخبر اذا کان لغیر المنصرف اضداد وھھنا ضد واحد وھو المنصرف واذا کان لہ ضد واحد یصیر معرفۃ فلا یلزم تنکیر المبتدا فلا یرد السوال الاول والثانی ان المراد بغیر المنصرف معناہ العرفی وھو مفہوم محصل لم یلاحظ فیہ معنی المغائرۃ ای ما فیہ علتان من تسع فیکون غیر المنصرف علم لہذا الجنس وعلم الجنس لیس من النکرات والثالث فلیکن قولہ غیر المنصرف خبرا وقولہ ما فیہ علتان مبتدا فلا یلزم تنکیر المبتدا او **اجیب عن الاول** ھذا انما یستقیم علی قولہم واما عند الجمہور فلیسا بمنصرفین ولا غیر منصرفین کما عرفت الفا **وعن الثانی** انہ بہذا المعنی نکرۃ ایضا لان الظاہر انہ اسم جنس لا علم جنس لانہ ضروری ولا ضرورۃ ھھنا لان علم الجنس انما یفرض فیما وجد احد السببین لمنع الصرف دون الاخر **وعن الثالث** ان جعل الحد مبتدا غیر صحیح لان الخبر اوضح من المبتدا والحد اوضح

ای وہیئۃ الحد اوضح

ہو قولہ ما فیہ علتان

بحث غیر المنصرف

لہ قولہ ای مع قولہ الصفۃ والمعرفۃ الخ

من المحدود فکیف یکون الحد مبتداء **قوله** معرب **جواب سوال** وهو ان التعریف غیر مانع لانه دخل فیه حضار وتمار علمین لکوکبین لوجود العلتین ای العلمیة والتانیث فاجاب بقوله معرب وحضار وتمار من المبنیات والتحقیق فی بحث المبنی **قوله** ما فیه علتان فاعل ظرف او مبتداء قدم خبره والجملة صفة ما **قوله** تؤثران جواب سوال وهو ان التعریف غیر مانع من وجه آخر وهو انه دخل فیه مثل قائمة لوجود التانیث والوصفیة فیها مع انها لم تکن غیر منصرف فاجاب بقوله تؤثران والتانیث فیها غیر موثر لان شرطه ان یکون علما وهی لیست بعلم لانه لا یجامع مع الوصفیة او ان قوله تؤثران اشارة الی ان مثل حبلی ومصابیح علمین خارج من الجزء الاول وداخل فی الجزء الثانی وهو قوله او واحدة تقوم مقامهما لانه وان کان فیهما علتان لکن المؤثر علة واحدة وهی التانیث فی الاول والجمع فی الثانی لا العلمیة ولهذا لو انکر لم ینصرف ایضا **قوله** باجتماعهما اشارة الی ان المؤثر مجموع العلتین لا کل واحد منهما بانفراده **قوله** واستجماع شرائطهما جواب سوال وهو ان التعریف غیر مانع لصدقه علی نوح وعلی ما دخله اللام او اضیف کالاحمر او احمرکم فانه منصرف مع صدق التعریف علیه وانما یندفع النقض به لان من شرائط تاثیر العلتین انتفاء ما یعاد منهما وقد وجد المعارض فیما ذکر اما فی الاول فلان سکون الوسط یعارض السببین لزیادة اختصاصهما بالاسم **فان قیل** ان الشارح رح لما قال تؤثران فلا حاجة الی قوله واستجماع شرائط وایضا یرد ما الفرق بین نوح وهند ان الاول منصرف قطعا والثانی یجوز صرفه وعدمه علی السواء وایضا یرد النقض بما دخله الکسر والتنوین للضرورة او للتناسب لصدق التعریف علیه مع انه منصرف عنده وایضا یرد النقض بمسلمات علما لمؤنث لصدق التعریف علیه مع انصرافه لدخول الکسرة والتنوین اجیب عن الاول انما ذکر قوله واستجماع شرائط لدفع وهم وهو ان یتوهم ان معنی قوله تؤثران ان یجتمع العلتان لمنع الصرف فقط سواء کان معهما شرائط او لا وهذا صادق علی نوح فاحتاج الی خروجه بقوله واجتماع شرائطهما وعن الثانی بما قال الشارح فی بحث نوح فلینظر فیه وعن الثالث المراد من الصرف ما فی حکم الصرف لا عینه کما قال الشارح ثمه وعن الرابع انا لا نسلم تحقق التانیث فی مسلمات لان هذا التاء لیست متمحضة للتانیث لدلالتها علی الجمعیة **قوله** اثرا مفعول مطلق لقوله تؤثران اشارة الی دفع سوال وهو انا لا نسلم ان تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلث من شروط العجمة لان وجود المشروط بدون الشرط محال وههنا وجد المشروط وهو العجمة فی مثل نوح بدون الشرط وهو تحرک الاوسط او الزیادة حاصل الجواب ان هذه الشرائط شرائط التاثیر لا شرائط الوجود **قوله** من علل تسع وانما اختار الترکیب التوصیفی ولم یختر الاضافی بان یقال من تسع علل لیطابق مع قوله او علة واحدة لان الترکیب الاضافی فیه غیر مستقیم لانه لا یتاتی التمیز للواحد والاثنین **قوله** بان تؤثر وحدها **جواب سوالین** الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنین غیر متصور لان المفرد لا یقوم

ما یعارض احد السببین واما فی الاخرین فلان اللام والاضافة

سله یعنی ان المراد من الاسم المعرب حضار الخ ۱۲ سله یعنی ان المراد من العلتین العلتان المؤثرتان والتانیث الخ ۱۲ سله فان فیه علتان مؤثرتان باجتماعهما وهما العلمیة والعجمة مع انه منصرف ۱۲ سله بان قال من واحدة علة لانه علی هذا یکون قوله علة تمیز الواحدة والحال انه لا یتاتی

مقام التعدد والثانی ان القیام عبارة عن الاستواء وهو لا یتصور الی من ذوی الارواح فاجاب بقوله بان توثر قوله مجموع ما فی هذین البیتین جواب عن الاسولة التی مر فی قوله اسم وفعل و حرف فلینظر فیه فلا فائدة فی الاعادة والمجموع بمعنی الجماعة فوجد المطابقة بین المبتداء والخبر فی التانیث یرد علیه ان المذکور فی البیت الواو وثم وتقریب فعلم منه انها ایضا من العلل فاجاب بقوله من الامور التسعة قوله لا کل واحد متعلق بقوله مجموع قوله وهی عدل الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان یقول ما العلل التسع ثم اعلم ان قوله هی من المص رح وقوله عدل ووصف الخ من الشاعر وهو ابو سعید الانباری اوله موانع الصرف تسع کلما اجتمعت ؛ ثنتان منها فما للصرف تصویب + عدل ووصف الخ قوله عدل مرفوع اما خبر من المبتدا او بدل من التسع الذی هو مذکور فی البیت السابق فان قیل لم لم یاتی المص رح بهذا معانه لو قال هذا البیت لم یحتج الی التعریف لان ذکره یستغنی عن تعریف غیر المنصرف قلنا فیه قصور لانه لم یتناول بما یقوم مقامهما فان قیل علی هذا لا یصح ذکره من الشاعر قلنا انه نظر الی ان المراد بالاثنان اعم من ان یکون حقیقة او حکما فان قیل لما صح قول الشاعر لا یصح عدول المص رح عنه قلنا انما عدل المص رح عنه لان صحته بتکلیف قوله والعدول جواب سوالین الاول ان کلمة ثم للتراخی فعلم منه ان علیة الجمع عقیب العلل الاول والامر لیس کذلک والثانی ما لوجه للشاعر انه عدل من الواو الی ثم مع ان الواو اخصر واصل فی العطف فاجاب بقوله لمجرد المحافظة ای العدول المذکور مجرد عن الترک قوله علی الوزن لان نصف بیت الاول خمسة اسماء ونصف بیت الاخر ثلثة اسماء فزاد ثم مرتین لیقوم مقام الاسمین لان ثم ثلاثی فیکون بمنزلة الاسم واجاب بعض الشارحین ان ثم قد یستعمل فیما اذا کان للمعطوف مزیة علی المعطوف علیه ولا شک ان للجمع مزیة علی ما بقی لانه قائم مقامهما وانما عدل الشارح عنه لانه لا یستقیم فی قوله ثم ترکیب قوله فقوله زائدة منصوب اشارة الی الرد علی الشارح الهندی حیث قال ان قوله زائدة مرفوع لانه صفة النون والالف واللام فی النون زائدة بقرینة تنکیر اخواته فلا یلزم توصیف المعرفة بالنکرة او ان اللام للعهد الذهنی والمعرف بالعهد الذهنی یجوز وصفه بالنکرة صرح به الرضی او بحذف الموصول ای النون التی هی زائدة لاکن علی هذا یلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وذا لا یجوز وایضا ان قوله والنون مؤول بالکلمة فلا یلزم توصیف المذکر بالمونث فرد الشارح رح قوله بقوله منصوب وجه الرد ان فی کلامه تکلیف کثیر بخلاف ما قال الشارح لانه لیس فیه تکلف ثم یرد علی الشارح انه لا یکون الحال الا من الفاعل او المفعول والنون لیس منهما بل خبر والحال لا یصح منه اتفاقا فاجاب عنه بقوله اذ المعنی وتمنع النون والقرینة علی قوله وتمنع البیت السابق وهو قوله موانع الصرف اه قوله الف فاعل الظرف هذا قول غایة التحقیق والغرض فی نقل قوله ورود الاعتراض علیه بقوله ولا یخفی ثم ان کان الف فاعل الظرف فیکون قوله من قبلها الف جملة فعلیة وان کان مبتداء فیکون اسمیة وعلی التقدیرین یکون حالا فان کان حالا من النون

له وتمنع النون لو بالرفع علی ان النون فاعل تمنع فعلی هذا یکون قوله زائدة حالا من الفاعل ۱۲ ای علی تقدیر وجود الصفة فیه ۱۲ ای من جواب بعض الشارحین فان لم یذکره ۱۲

فیکون من الاحوال المترادفة وان کان حالاً من الضمیر فی قوله زائدة یکون من الاحوال المتداخلة قوله ولا یخفی
انه لا یفهم من هذا التوجیه الخ الالف واللام فی قوله التوجیه للجنس ای جنس التوجیه فلا یرد بانه ینبغی ان یقال
توجیهین احدهما کونه فاعل الظرف والاخر کونه مبتدا قوله ولو جعل ای جعل صاحب الغایة اشارة الی تاکید
الاعتراض قوله وهذا کما اذا قلت جواب سوال وهو ان هذه الارادة بعیدة لا تقتضیه وضع ولا
قاعدة فاجاب بما حاصله ان هذا المعنی مفهوم عرفا کما یفهم من هذا المثال اجیب من جانب صاحب
الغایة انما صرح بزیادة النون دون الالف لان الوهم فی عدم زیادة النون واما الالف فلا وهم فی زیادته
لانه من حروف العلة والاصالة فیها قلیلة قوله وقوله هذا القول تقریب قوله وقوله مبتدا وهذا القول
تقریب بیان له وقوله یعنی خبر المبتداء فان قیل کیف یصح کونه خبراً ولا رابط فیه قلنا تقدیره یعنی به
او هو مأول بالمفرد ای وقوله مفسر بان ذکر الخ قوله او القول بان کل واحد منها مانع لان المذکور فی نظم ابی
سعید هو المانع لا العلة قلنا انه قال فی النظم موانع وهو جمع مانعة وتانیثه باعتبار ان موصوفه علة
فکانه قال العلل الموانع قوله تقریبی ای اعتباری ومجازی ذکر الکل وارادة الجزء فیکون المحذوف منه یاء
النسبة قوله اثنان الحکایة والترکیب اما الحکایة ووزن الفعل فان منع الصرف فیه بطریق الحکایة من الفعل
یعنی کما لا یدخل الکسر والتنوین علیه قبل نقل من الفعل الی الاسم کذلک لم یدخل بعد النقل واما الترکیب ففی الباقی
ای ثبت فیه الترکیب من العلتین اعلم انه جاء عبد الرحمن الی مدرسة بخارا وسأل علمائها عن عدد
موانع الصرف فقالوا فی جوابه اثنان الحکایة والترکیب فقال ان فی وزن الفعل ایضا لا یوثر احد العلتین بدون
الترکیب الی الاخر فینبغی ان یکون علة المنع هو الترکیب فقط فعجزوا عن جوابه اقول الحکایة وان
دخل فی الترکیب لکن افرده للاهتمام بشانه لان المنع فیه اکثر لانه عین الفعل باعتبار ما کان والباقی
مشابه بالفعل فی الفرعیتین لا عینه قوله وقال بعضهم احد عشر تسع منها هذه والعاشر مراعات الاصل
فی نحو احمر اذا سمی به ثم نکر والحادی عشر ما هو مشابه لالف التانیث وهو کل الف لیست للتانیث زیدت
فی اخر الاسم للالحاق کارطی ملحق بجعفر وهو الشجر الذی یدبغ بها الجلود او لم تکن للالحاق کالف قبعثری
والدلیل علی ان الف ارطی وقبعثری لیست للتانیث مجیء ارطاة وقبعثرات بالتاء والدلیل علی ان الف
ارطی وقبعثری لیست للالحاق عدم مجیء اصله سندا سمی حتی یلحق به اقول فی الجواب الاول داخل
فی الوصف الاصلی عند من اعتبره والثانی داخل فی الف التانیث قوله ثم انه ذکر قوله ثم ای بعد
بیان الممثل قوله انه ای الشان قوله ذکر ای المصنف والغرض فی هذه العبارة جواب سوال وهو
ان المقصود بیان المثال فالاشتغال بالامثلة اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقوله ثم انه ذکر امثلة العلل
یعنی ان الممثلات کثیرة فکثرة الامثلة باعتبار کثرة الممثلات قوله علی ترتیب جواب سوالین احدهما
انه لم قدم عمر علی الباقی وکذا احمر الی اخرها والثانی ان اللف والنشر الغیر المرتب اولی عند البعض
لانه فیه اتصال بعد الامثلة بالممثل فتوهم انه غیر مرتب فعلی هذا لا یطابق المثال مع الممثل قوله

وفی ایراد زینب جواب سوال

بیان قصة غریبة

marfat.com

وهوان ذکر زینب بعد طلحة مستدرك لان المثال کاف لهما حاصل الجواب سلمنا انه کاف لهما لکنه ذکر تنبیها علی قبح التانیث اللفظی والمعنوی **قوله** ومعدیکرب اسم صحابی ومعناه الافرادی ان معدیکرب صیغة اسم مفعول کرمی ومرکب صیغة الماضی ومعناه اثارة الاوض **قوله** واحمد مثال لوزن الفعل **فان قیل** ان ههنا ایضا احمر کاف لهما فلاحاجة الی قوله احمد فینبغی ان یعتبر الشارح ههنا ایضا کما ذکر فی زینب **قلنا** ان قیاسه علی زینب غیر صحیح لان ثمه کلواحد کاف لهما واما ههنا فاحمر کاف لهما واما احمد فغیر کاف لهما بل للوزن فقط دون الوصف **قوله** واثره المرتب لما کان للحکم معانٍ کثیرة فلرفع الابهام وتعین ماهو المراد قال واثره المرتب **قوله** من حیث اشتماله **جواب سوالین** احدهما ان اضافة الحکم الی غیر المنصرف غیر صحیح لان الحکم اثر العلتین لانه اثر غیر المنصرف والاخر ان حکمه کما هو هذا کذ الرفع والنصب والجر فینبغی ان یذکرها ایضا **فاجاب بقوله** من حیث اشتماله علی علتین والرفع والنصب والجر من حیث اشتماله علی الفاعلیة والمفعولیة والاضافة **فان قیل** ان قید الحیثیة یجیئ علی معنیین احدهما للاطلاق والاخر للتقیید وههنا لم یصح من قبیل الاول لان ذلك انما یستفاد اذا کان القید فی الحیثیة نفس المقید کما فی قوله الانسان من حیث هو انسان و الموجود من حیث هو موجود ولا من قبیل الثانی اذ الاشتمال علی العلتین معتبر فی مفهوم غیر المنصرف عند المصنف فلا فائدة فی التقیید بقوله من حیث اشتماله **قلنا** قید الحیثیة ههنا یصح للتعلیل لا للتقیید وانما لم یقل من حیث انه غیر منصرف مع افادته ما افاده هذا القول علی وجه الاخصر ؛ للتصریح ببنشاء ترتب هذا الحکم **قوله** ان لاکسرة اعلم ان قوله لا ینفی الجنس یقتضی الاسم والخبر فقوله کسرة لا وخبره محذوف اعنی فیه ثم یرد علیه ان قوله ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل یقتضی الاسم والخبر ثم لا مع الاسم والخبر ان فرض اسم ان فلا یوجد خبره وان فرض خبر ان فلا یوجد اسمه **اجیب عنه** ان قوله ان مخففة من المثقل فضمیر الشان المحذوف معه اسمه ولا مع الاسم والخبر خبره لتقدیره انه لاکسرة فیه **فان قیل** الجملة خبر للمبتداء وهو قوله وحکمه ولم یوجد العائد الیه لان الضمیر فی قوله فیه راجع الی غیر المنصرف لا الی المبتدا وهو قوله وحکمه **قلنا** الجملة بتاویل المفرد او ان هذه الجملة مفسرة للمبتداء فلا حاجة الی العائد **فان قیل** لم ذکر للصرف ؛ انتفاء الکسرة ههنا مع ان انتفاءها قد علم من قوله وغیر المنصرف بالضمة والفتحة **قلنا** للصرف ؛ الاجتماع بین الحکمین فانه اقرب الی الضبط یعنی انه علم فیما سبق نفی الکسرة لا نفی التنوین وههنا جمع بینهما **قوله** فیشبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل علی ثلاث مراتب الاعلی والمتوسط والادنی الاول یوجب البناء لانه یثبت بثلاث علل کما فی حضار وتمامها کما ذکره الشارح فی بحث المبنی والثانی یوجب منع الصرف لانه یثبت بعلتین والثالث یوجب کون الاسم عاملا لانه یثبت بمشابهته ما **قوله** وهو الجر والتنوین فقوله والتنوین عطف علی الاعراب لا علی الجر **قوله** الذی هو علامة **جواب سوال** وهو انه منقوض بمسلمات لانه غیر منصرف مع انه لا یمنع منه التنوین فاجاب بما حاصله

له والحجة اذا وقعت جزاء بین من العوامل الداخلة علی المبتدا والخبر لم یجز

ان الممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المقابلة **قوله** علامة التمكن اى دليل على امكنية الاسم للاعرابات الثلثة على نفسه وانما منع الجر والتنوين دون سائر خواص الاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاختيرا بالمنع ليظهر اثر الشبه فى عامة الاسماء ولان كلمات النكرة كثيرة من المعارف والتنوين يدخل على النكرة فيكون هو كثيرا ايضا والجر ايض كثير لكثرة عواملها **قوله** والتانيث فرع التذكير فى الخلقة والمرتبة والتلفظ اما الاولين فظاهر واما الثالث فما قال الشارح لانك تقول قائم ثم قائمة **وههنا بحث** وهو ان التانيث طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والا يلزم الجمع بين التذكير والتانيث والمذكر هو هذا لا ذلك فانه المشترك بين المذكر والمونث كذا قال الغفور **اجيب** عنه ان هذا الفرق تدقيق فلسفى واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتثنية والجمع فرع المفرد قوله والتعريف فرع التنكير فى المعنى والتلفظ اما فى المعنى فلان التصور الاجمالى مقدم على التفصيلى واما فى التلفظ فما قال الشارح **قوله** والجمع فرع الواحد **فان قيل** الفرعية متحققة فى التثنية والجمع السالم ايضا **قلنا** المراد بالفرعية ما تكون موثرة والفرعية فيهما غير موثرة لان اعرابهما بالحروف فيخالف عن المفرد فيكون مستقلا فقلت معنى الفرعية وايض فليكن التثنية والجمع غير منصرف لان فى غير المنصرف حال النصب والجر واحد ولا شك ان حال النصب والجر واحد فى التثنية والجمع واما الجمع المونث ولو كان اعرابها بالحركة لاكن خالف عن الاصل الذى اعنى جمع المذكر فيكون له نوع استقلال **قوله** ويجوز صرفه اى لا يمتنع **جواب سوال** وهو ان جعل التناسب علة الجواز مستقيم لاكن جعل الضرورة علة الجواز غير مستقيم لان صرف غير المنصرف لاجل الضرورة واجب فاجاب بقوله اى لا يمتنع حاصل الجواب ان الجواز يجئ بمعنيين احدهما بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة من الطرفين والثانى بمعنى الامكان العام وهو سلب الضرورة من الجانب المقابل للحكم والمراد ههنا المعنى الثانى وانما سمى هذا القسم بالعام لانه يتناول الوجوب وغيره بخلاف القسم الاول لانه يتناول عدم الوجوب فقط **قوله** سواء كان ضروريا اى واجبا او غير ضرورى اى غير واجب **قوله** اى جعله فى حكم المنصرف **جواب سوال** وهو ان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان وبالضرورة لا يزول العلتان فاجاب بقوله اى جعله فى حكم المنصرف يعنى اجاب الشارح عنه بوجهين الاول ان المراد بالصرف المعنى الاصطلاحى وهو جعله فى حكم المنصرف والثانى انه يراد المعنى اللغوى وهو التغير **وههنا بحث من وجهين** الاول انه لما اريد منه جعله فى حكم المنصرف فلم اطلق المصنف عليه الانصراف والثانى ان الجواب الاول لا يصح لان المعنى الاصطلاحى للصرف هو جعل الاسم منصرفا حقيقة لا جعله فى حكم المنصرف **اجيب** عن الاول انما اطلق عليه عين الانصراف لان كل ما لا يترتب عليه غاية فهو فى حكم العدم وعن الثانى بان المعنى الاصطلاحى على نوعين احدهما عرفى والاخر حقيقى الاول جعله فى حكم المنصرف والثانى جعله منصرفا والمراد ههنا العرفى **قوله** عند المصنف واما عند غيره

marfat.com

نمو لا یدخل علیہ الکسرۃ والتنوین فبادخال احدھما نجعل منصرفا حقیقۃ فان قلت ان المنصرف عند غیرہ ما یدخل علیہ التنوین والحرکات الثلث فادخال احدھما لا یجعلہ منصرفا عندھم ایضا قلت جاز دخول احدھما یجب دخول الاخر باعتبار عدم القائل بالفصل قولہ لا یلزم خلو الاسم عنھما وھھنا بحث وھو ان العلتین الباقیتین بعد دخال الکسرۃ والتنوین اما موثرتین اولا فعلی الاول یلزم وجود المؤثر بدون الاثرین ان اثر ھو المنع عن الکسرۃ والتنوین لا غیر وعلی الثانی لم یصدق علیہ تعریف غیر المنصرف علی مذھب المصنف فان کون علتین موثرتین معتبر فی تعریفہ کما صرح بہ الشارح فی تعریفہ اجیب بان المراد ما کان موثرین لا کن تخلف الاثر عن المؤثر انما لا یجوز اذا لم یمنع مانع والمانع ھھنا موجود وھو الضرورۃ والتناسب فان قیل فی صورۃ وجود المانع لا یکون العلۃ علۃ لان المانع یدخل علی العلۃ عند الحنفیۃ واما عند الشافعی فالمانع یدخل علی الحکم لا علی العلۃ فعلی مذھبہ یتقیم وجود العلۃ مع المانع کما ذکر فی کتب الاصول قلنا المشھور ان الحکم کان علی مذھب الشافعی فلا یرد الاعتراض قولہ والضمیر فی صرفہ جواب سوال وھو انہ لما کان المراد المعنی اللغوی کان معناہ ویجوز تنوین غیر المنصرف فلا اعتراض باق علی حالہ فاجاب بقولہ والضمیر فی صرفہ راجع الی حکمہ وانما قال وقیل لان فیہ ضعف باعتبار ان المراد المعنی اللغوی مھجور فی العلوم وایضا ان المعنی اللغوی اصطلاح الغیر وکل اصطلاح بالنسبۃ الی اصطلاح اخر مجاز قولہ ای للضرورۃ وفیہ اشارۃ الی ان الالف واللام عوض عن المضاف الیہ اعلم ان الضرورۃ علی قسمین احدھما لوزن الشعر ای موافقۃ نصف الاخر من البیت مع النصف الاول فی الحروف او علی العکس والاخر لرعایۃ القافیۃ ای لرعایۃ القافیۃ ای لرعایۃ حرف الاخر اشار الشارح الی الاول بقولہ لضرورۃ وزن الخ والی الثانی بقولہ او لرعایۃ القافیۃ ثم الضرورۃ لوزن الشعر علی قسمین احدھما انکسار والاخر انزحاف اشار الشارح الی الاول بقولہ انکسار والی الثانی بقولہ او انزحاف قولہ فکثیرا ما یقع ای وقعا کثیرا وکلمۃ ما زائدۃ او للتعمیم ای کثیرا ای کثیر یقع قولہ مخرجہ عن الوزن الضمیر المستتر فی یخرج راجع الی الانکسار والبارز الی الشعر قولہ صبت علی اولہ ؎ مَاذَا عَلَی مَنْ شَمَّ تُرْبَۃَ اَحْمَدٍ ؛ اَنْ لَا یَشَمَّ مَدَی الزَّمَانِ غَوَالِیَا قولہ ماذا ای ای شئ وقع علی من اہ قولہ ان لا یشم متعلق بوقوع قولہ غوالیا ای خوشبوی اخوہ صُبَّتْ بیان شئ فالحاصل انہ لو لم یرد التنوین فی مصائب لنقص الحرف من نصف الاول من البیت من النصف الاخر وھذا البیت من فاطمۃ رض قالت فی مرثیۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم قولہ واما الثانی ای الانزحاف فکقولہ اعد الخ ھذا قول الشافعی فی مدح الامام الاعظم وقصتہ ان الشافعی رای رجلا من اصحاب الامام الاعظم فقال لہ بین لنا بیان الامام الاعظم فبین الرجل حسنہ ثم قال الامام الشافعی لہ اعد ثانیا فبینہ ثانیا ثم قال لہ ثالثا بین لنا فقال الرجل الکلام اذا زاد علی مرتین حصل الحزن للمخاطب وانت لا تحزن فقال الشافعی اعد ذکر الخ یتضوع ای خوشبوی کند فان قیل الضرورۃ فی لغۃ من یستحق التنوین لا الکسر فلم کسر قلنا لما لم یکن واسطۃ بین المنصرف

والفعل الذی یتعین بکلمۃ محذوف ھو وفع وان لا یشم منصوب بنزع الخافض وھو لکراھۃ والمعنی لا فرح علی من شم تربۃ احمد تراکشم الغوالی لعدم اعتنائھم بھا ۱۲

marfat.com

وغیر المنصرف فیفید صرفہ بادخال التنوین والکسر ایضا ولان التنوین لما کان للتمکن ومعناہ اسکنیۃ الکلمۃ للاعرابات الثلث فلا بد من ادخال الکسر حالۃ الجر لتحقق معنی التمکن والا یلزم الکذب **قولہ** لما یحکم بہ سلامۃ الطبع الخ کانہ قیل ان یبین کیف یخرج عن السلاسۃ فذکر لقولہ لما یحکم بہ سلامۃ الطبع وان لم یظہر علی السنتنا **قولہ** والاحتراز عن الزحاف المراد من الزحاف لیس مطلق الزحاف بل الذی یخرج الشعر من السلاسۃ بقرینۃ الفاء فی قولہ فالاحتراز لانہ مرتب علی قولہ زحاف یخرج عن السلاسۃ **فان قیل** فعلی ھذا الحاجۃ الی ازدیاد لفظ البعض فی قولہ الاحتراز عن بعض الزحاف لان المراد من الزحاف الذی یخرج الشعر من السلاسۃ فلا حاجۃ الی ازدیاد لفظ البعض **اجیب** ھذا التصریح بما علم ضمنا **قولہ** لیحصل التناسب لما کان قولہ للتناسب مفعولا لم یجز وھو علی قسمین احدھما حصول مدخول اللام بالسابق مثل ضربت تادیبا والاخر حصول السابق بمدخول اللام مثل قعدت عن الحرب جبنا فلرفع الابہام وتعین ما ھو المراد **قال** لیحصل التناسب **قولہ** لان دعایۃ التناسب جواب سوال وھو ان دعایۃ التناسب لیس بضروری فکیف یثبت جواز صرف للتناسب **قولہ** مثل سلاسلا وانما نصب سلاسلا علی الحکایۃ لانہ مفعول بہ لقولہ تعالی انا اعتدنا للکٰفرین الخ فلا یرد بانہ ینبغی ان یکون مجرورا لانہ مضاف الیہ لمثل **قولہ** مثال المجموع **جواب سوال** وھو ان المقصود لیس الا صرف سلاسلا فینبغی ان یذکر سلاسلا فقط دون اغلالا **فاجاب بقولہ** مثال المجموع **وھٰھنا بحث** من وجوہ الاول ینبغی ان یجعل المنصرف غیر منصرف بتبعیۃ غیر المنصرف والثانی ما الوجہ للعدم انہ مثل للتناسب ولم یمثل للضرورۃ والثالث ینبغی ان یقول للعدم او التناسب من غیر ذکر اللام فیہ لانہ معطوف علی قولہ للضرورۃ **اجیب عن الاول** ان الضرورۃ عندھم رد الاشیاء الی اصولھا وفی جعل منصرف غیر منصرف اخراج عن الاصل ولذا لم یجز جعل الفتحۃ للفتحۃ ممدودۃ لان اصل الممدودۃ المقصورۃ ویجعل الممدودۃ مقصورۃ **وعن الثانی** انما لم یذکر امثلۃ الضرورۃ لکثرتھا کما تعلم بالاشعار التی ذکرھا الشارح **وعن الثالث** انما ذکر اللام تنبیھا علی انھا نوعین محتلفین من المفعول لہ لان الاول من قبیل قولہم قعدت عن الحرب جبنا والثانی من قبیل قولہم ضربت تادیبا **قولہ** وما یقوم مقامھما **فان قیل** الاولی تقدیمہ علی الحکم لانہ بیان لما ابہم فی تعریف غیر المنصرف **قلنا** ان ذکر الحکم ایضا بیان لما ابہم فی التعریف لان العلۃ فی التعریف مفیدۃ بکونھا موثرۃ ولقولہ وحکمہ بین اثر العلتین فجمیع ما ذکر لبعد التعریف لبیان ما ابہم فی التعاریف **قولہ** التی تقوم لما کانت کلمۃ ما مشترکۃ بین الموصول وبین الموصوف والاول اولی ھھنا لانہ وقع موضع المبتدا والاصل فیہ التعریف فلذا اول کلمۃ ما بالتی ثم الموصول یقتضی المعتمد علیہ فلذا زاد قولہ لفظ العلۃ ..... ثم العلۃ اسم جنس یقع علی القلیل والکثیر والکثیر غیر مراد فلذا زاد الشارح قولہ الواحدۃ ولما کان المعتمد علیہ مونثا اول کلمۃ ما الموصولۃ للونث اعنی التی واول یقوم بتقوم **قولہ** مقام العلتین وبیان لمرجع الضمیر فی لمقامھما **قولہ** من العلل التسع قید للعلتین او للعلۃ الواحدۃ او لکل منہما **قولہ** علتان اشارۃ الی ان العطف مقدم علی الربط لئلا یلزم حمل الاخص

marfat.com

لان اسباب منع الصرف لیس الا من الاوصاف قولہ البالغ احترازعن رجالا ومسلمون قولہ منتہی الجموع المراد منہ ما فوق الواحد لان الجمعیۃ لا یتاتی الا مرتین قولہ فانہ قد تکرر الخ دلیل الاشتراط صیغۃ منتہی الجموع قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال وھوان التکرار فی مساجد ومصابیح غیر متحقق فاجاب بقولہ حقیقۃ او حکما قولہ کالکلب جمع الکلب قولہ اساود جمع اسورۃ وھو جمع سوار قولہ انا عیم جمع النعام وھو جمع لنعم قولہ لمساجد نظیر الکالب واساود قولہ مصابیح نظیر انا عیم قولہ وثانیہما التانیث جواب سوال وھو ان اسباب منع الصرف لیس الا من الاوصاف والف التانیث من الذوات فاجاب بقولہ وثانیہما التانیث ای تانیث الالف فعبارۃ المصنف محمولۃ علی القلب قولہ للمقصورۃ والممدودۃ فان قیل ان اسناد التانیث الی الممدودۃ غیر مستقیم لان الممدودۃ فی حمراء لیست للتانیث بل لمد الصوت واما الہمزۃ المنقلبۃ عن المقصورۃ التی فی اخرہ فہی للتانیث کما بین الشارح فی مبحث التانیث قلنا انہ لما لم یفارق احدھما عن الاخر یصح اسنادہ الیہما قولہ ای کل واحد منہما دفعہم ظاہر قولہ لانہما لازمتان الخ اشارۃ الی الفرق بین التاء والف التانیث قولہ لا تفارق الخ بیان لقولہ لازمتان قولہ فلا یقال الخ تعلیل لقولہ لازمتان قولہ فجعل الخ تفریع علی قولہ ولا یقال قولہ فصار اداۃ تفریع علی قولہ بمنزلۃ تانیث اخر والغرض فی التفریع بیان دلیل لاقامۃ الف التانیث مقام العلتین قولہ اصلا ای لا فی الوضع ولا فی الاستعمال افی الوضع فما بین الشارح رح بقولہ وضعا والافی الاستعمال فما بین بقولہ فلا یقال فی جبلی جبل لا للمذکر ولا للمونث قولہ بخلاف التاء فانہا لیست لازمۃ للکلمۃ لانہ یقال ضارب فی ضاربۃ یعنی ان ضارب موضوع للمذکر والمونث ثم زیدت التاء للفرق قولہ فلو عرض جواب سوال وھوان التاء ایضا قد تکون لازمۃ للکلمۃ فلینبغ ان یقوم مقام العلتین فاجاب بقولہ فلو عرض فان قیل ھذا الکلام یشعر بانہ لیس فی اسم العلم وضع ولیس کذلک قلنا المراد من الوضع وضع اولی لا الثانی ولہذا قال الشارح بحسب اصل الوضع ولاشک انہ لیس فی العلم وضع اولی قولہ العدل لما ذکر العلل التسع مجملا فی تعریف غیر المنصرف اراد بیانہا فادخل الفاء فی التفسیر فی قولہ فالعدل فان قیل ان التفسیر قد مر بقولہ مثل عمر واحمر وطلحۃ فلا حاجۃ الی التفسیر قلنا اجاب صاحب الکشف عنہ بان المراد من التفسیر تفسیر المفہوم لا تفسیر الامثلۃ اعلم ان العدل فی اللغۃ یجئ علی خمسۃ معان احدھا بمعنی المیل اذا وقعت صلتہ الی کما یقال عدل الیہ ای مال الیہ وبمعنی الاعراض اذا وقعت صلتہ کلمۃ عن نحو عدل عنہ ای اعرض عنہ وھو معنی الصرف ای الصرف والاعراض بمعنی واحد وبمعنی البعد ان وقعت صلتہ من نحو عدل البعیر من الجبال ای لبد منہ وبمعنی المساواۃ ان وقعت صلتہ بین نحو عدل الامیر بین کذا وکذا ای ساوی الامر وفی اصطلاح النحوی عبارۃ عما قال المص وفی اصطلاح الفقہاء عبارۃ عن الاستقامۃ علی الامور الشرعیۃ وانما قدم العدل علی الوصف لان العدل لیس مقیدا بشرط فیکون بمنزلۃ للمطلق من المقید والمطلق مقدم علی المقید اعلم بان الفرق بین العدل والاشتقاق ان الاشتقاق تغیر فی اللفظ والمعنی جمیعا والعدل تغیر فی اللفظ دون المعنی قولہ مصدر جواب سوال وھوان العدل وزن فعل وھو من اوزان صفۃ المشبہۃ

الشارح الی الجمع الی ذلک للمدرہ ۱۲ عبد الرحمن

marfat.com

کعصب فعلی هذا لا یصح حمل الخروج علیه لانه وصف محض والصفة المشبهة ذات مع الوصف فاجاب بقوله مصدر یعنی لما ان العدل وزن فعل لا کن لا نسلم
ان فعل من الاوزان المختصة بالصفة المشبهة بل مشترک بینها وبین المصدر والمراد ههنا المصدر لان اسباب منع الصرف لیس الا من الاوصاف
قوله مبنی للمفعول جواب سوال وهو انه لا یصح حمل الخروج علی العدل من وجه آخر وهو ان العدل متعد بمعنی الاخراج صفة المتکلم والخروج لازم صفة الاسم فدفعه بقوله
مبنی للمفعول یعنی ان المتعدی انما یکون صفة المتکلم اذا کان مبنیا للفاعل وههنا مبنی للمفعول فیکون صفة اللفظ
قوله ای کون الاسم معدولا جواب اسولة ثلثة الاول انه علی هذا لا یصح حمل الخروج علی المعدول کما هو الظاهر
والثانی ان عد المعدول من اسباب منع الصرف لا یصح لانها من الاوصاف والمعدول من الذواة والثالث ان
العدل متعد والخروج لازم فعلی هذا یلزم تفسیر المتعدی باللازمی فاجاب بقوله کون الاسم معدولا والکون
من الاوصاف وایضا یکون لازمیا قوله ای کون الاسم مخرجا جواب سوال وهو ان کون الاسم معدولا
من قبیل الحاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشئ بالکون فالمراد منه هو الحاصل بالمصدر والخروج من المصادر
فیلزم حمل المصدر علی الحاصل بالمصدر فاجاب بقوله ای کون الاسم مخرجا وانما فسر الخروج باسم المفعول
المزید لدفع اعتراض الشیخ الرضی من ان العدل اخراج الاسم لا الخروج لان العدل متعد بشرط الاعتبار فیه
کما سیذکر الشارح فتعریفه بالخروج لیس علی ما ینبغی فقوله خروج الاسم تفسیر المضاف الیه وهو الضمیر فی خروجه
وقوله ای کون الاسم مخرجا تفسیر المضاف وهو الخروج وانما قدم تفسیر المضاف الیه مع تقدم المضاف علیه
لانه وان کان مقدما فی اللفظ لکن العلم بالمضاف الیه مقدم علی العلم بالمضاف فان العلم بزید مقدم علی العلم
بالغلام فی غلام زید فان قیل ان الضمیر فی خروجه لا یخلو اما الی الاسم او الی المعدول فعلی الاول یلزم الاضمار
قبل الذکر وعلی الثانی یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا الضمیر راجع الی الاسم الذی یعلم من لفظ المعدول لانه
اسم صفتی یقتضی الموصوف فان قیل فعلی هذا یلزم اخذ المحدود فی الحد لان الصفة من المحدود فکذا الموصوف
منه قلنا الاسم معلوم من البحث لانه فی الاسماء قوله عن صیغته ای صیغة الاسم ای خروج الاسم من صیغة
هذا الاسم قوله ای عن صورته جواب سوال وهو ان الاسم عبارة عن الصورة والمادة معا والصیغة ایضا
عبارة عنهما کما قال علماء الصرف ان ضرب صیغة ماض فیلزم خروج الکل عن الکل وهو باطل فاجاب بقوله
ای عن صورته ای المراد من الصیغة هی الصیغة عند النحاة وهی عبارة عن الصورة فقط فلا یلزم الخروج عن الکل
فان قیل علی هذا یلزم خروج الکل عن الجزء قلنا العبارة بحذف المضاف ای خروج مادة الاسم فان قیل
علی هذا یلزم خروج الجزء عن الجزء قلنا خروج الجزء عن الجزء لیس بباطل مطلقا بل اذا لم یکن احد الجزئین
مشتملا علی الآخر قوله التی یقتضی الاصل لما کان الیاء فی قوله اصلیة للنسبة وهی یقتضی المناسبة بین المنسوب والمنسوب
الیه اشار الی المناسبة بقوله التی یعنی انها نسبة المقتضی الی المقتضی ثم کان لفظ الاصل یجیئ علی معان القاعدة
والدلیل والراجح والسابق فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح والقاعدة وقوله ان یکون متعلق بقوله
یقتضی قوله علیها الضمیر فیه راجع الی الموصول اعنی قوله التی فان قیل لا یصدق التعریف علی العدل التقدیری لعدم الاصل و

له بصیغة اسم الفاعل ۱۲ ۳ بصیغة اسم المفعول ۱۲ ۴ ای المناسبة ۱۲ ۵ الاصل فی اللغة ما یبتنی علیه غیره ۱۲

سه یا الٰهی بروی پاک نبی ٭ بجمال محمد عربی ٭ صلی الله علیه وسلم ارحم علینا وارحم علی بابنا

القاعدة فيه قلنا هذا لتعريف العدل الحقيقي فقط قوله ولا يخفى عليك جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه يرد خارفيه المشتقات لاخراجها عن صيغة الاصلية وهو المصدر مع انها لا تسمى معدولة والا ينبغي ان يكون ضارب غير منصرف للعدل والوصفية فاجاب بقوله ولا يخفى عليك يعني المصدر ليست صيغة للمشتقات فان قيل هذا الجواب غير دافع لانه كما ان صيغة المصدر غير صيغة المشتقات كذلك صيغة المعدول غير صيغة المعدول عنه قلنا التغيير في المشتقات تام لانه كما كان في اللفظ كذلك في المعنى بخلاف العدل الان التغيير فيه بين المعدول عنه من وجه وهو في اللفظ فقط دون المعنى كما ترى واجاب ميرجمال خيالي رحمة الله تعالى عليه الفرق بينهما بالنظر الى العرف لانه لا يقال في العرف ان لفظا لعدل متميز من لفظ المعدول عنه بخلاف المشتقات قوله وان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه ورد خارفيه اسماء محذوفة الاعجاز كيد ودم فانها مخرجان من يدي ودمي فاجاب بقوله وان المتبادر الخ عطف على قوله ان صيغة المصدر اى ولا يخفى عليك ان المتبادر اذا وانما كان متبادرا لان الماء تعوض الى خروج الاسم عن السيغة وسكت عن المادة فعلم انها باقية يرد عليه انه يخرج منه عمرو ثلث الالف المادة ليست باقية فيهما قلنا المراد ببقاء المادة بقاء حروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام وفي هذه الامثلة حذف الزوائد وهو الالف في عمر والتاء في الثلثة الاول وجميع حروف العلة الثالثة قوله والتغيير انما وقع في الصورة فقط فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه سحمينا اى مغرة لانه معدول من السحم المعرف باللام لانه غير مخرج عن صيغة الاصلية يرد اليها قلنا الصورة اعم من الحقيقي والحكمي وهو حكمي لان الالف واللام ليس من الصورة الحكمي لان اللام كالجزء من الكلمة الا ترى انه لا يجوز الفصل بين اللام ومدخوله فان قلت فحينئذ لا يبقى المادة قلنا المراد من المادة ما كان مقابلا بالفاء والعين قوله محذوفة الاعجاز قيد الاعجاز اتفاقي لان مثله محذوفة الاوائل كعدة اصله وعد وكذا محذوفة الوسط كمقول اصله مقوول وكذا في الاعجاز ابدا حرف مجرف لعدم بقاء المادة فيهما وان خروجه جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه يرد خارفيه مغيرات قياسية اى مغيرات صرفية مثل مرمي لانه مخرج عن مرموي مع انه لا يسمى عدلا ولا ينبغي ان يكون مرمي غير منصرف للعدل والوصف فاجاب بقوله وان خروجه الخ عطف على قوله وان المتبادر اى ولا يخفى عليك ان خروجه اه قوله اى مغائرة جواب سوال وهو ان الخ اسم تفضيل ومعناه اشد تاخرا وهو غير موجود ههنا فاجاب بقوله اى مغائرة يعني سلمنا انه اسم تفضيل لكنه نقل الى معنى المغائرة قوله لا يبعد جواب سوال وهو ان المغائرة ثابتة في المغيرات الصرفية لان مرمي مغير من مرموي فاجاب بقوله ---- ولا يبعد والحاصل ان الشرط في العدل ان يكون صيغة المعدول عنه موافقا مع ان عدة وصيغة المعدول غير موافق مع القاعدة الا ترى ان ثلثة ثلث موافق مع القاعدة لانه اذا كان المعنى كذلك لا بد ان يكون اللفظ كذلك وثلث غير موافق مع القاعدة لانه مضاعف مكرر لا تكرار في لفظه دائما في المغيرات الصرفية فلكان الصيغة الاولى داخلة في القاعدة لكن الصيغة الثانية الا ترى ان مرمي دخل تحت القاعدة وكذلك مرمي فلان اسم المفعول من الجرد يكون على وزن مفعول

له اى التفريق بين المشتقات ۱۲ منه ۱۲ منه انما لم يسم ۱۲ منه اذ اصله تاء ۱۲ منه

ع ۱۲ منه فان الواو مع ما قبلها ۱۲ منه

ولهما ساكنا ابدل الواو بالياء وادغمت الياء في الياء فيكون مرمي داخلا تحت هذه القاعدة فان
قيل يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثاني اى بقوله وان المتبادر من محذوفة الاعجاز لان يدوم
الصيغة الاولى فيهما قياسية والصيغة الثانية غير قياسية لانهما بقيا ثنائية وما لا يخرج به كالمدغمات
مثل مرمي فالاولى الاكتفاء به ولا حاجة الى القيد الثاني فلم اعتبره الشارح قلنا ان القيد الثاني
مبتادر كما قال الشارح وان المتبادر وهذا القيد ليس بمتبادر فلا يصار اليه الا لضرورة فلما وجد وجه اخر
لا يصار اليه قوله واما المغيرات الشاذة جواب سوال وهو انه ينقض بالمغيرات الشاذة كاقوس وانيب فانهما
مخرجان من اقواس وانياب مع ان صورة الاولى داخلة تحت الاصل والثانية بخلافه لان الاجوف لا يجمع على
افعل بل على افعال كالثوب على اثواب والبيت على ابيات حاصل الجواب لا نسلم ان اقوس وانيب مخرجان عن اقوس
وانيب بل جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا سميت بالجموع
الشاذة ولو كانا مخرجين من الاقواس والانياب فما سميت بالشاذة قوله فان الظاهر الخ هذا
سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر وعلى هذا فالاولى الواو دون الفاء كذا قال جمال الدين الجنابي
اجيب الفاء للتعليل بمعنى لام الاجلى قوله واخراج اقوس الخ حاصله ان انياب اصل لانيب لكن لم
يعتبر اخراج انيب من الانياب واعتبار الاخراج من الاصل شرط في العدل كما سياتي قوله وقال
بعض الشارحين والغرض فيه ورود الاعتراض على المص لان الاجوبة المذكورة في قول الشارح منقول
من المص في امالي الكافية قوله تميز العدل عن سائر العلل فان قيل لا نسلم المقصود هذا بل المقصود
تميز غير المنصرف عن المنصرف وذا لا يحصل بتعريف الاعم قلنا التميز بين المنصرف وغير المنصرف
يكفي باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتنوين فهو غير المنصرف وما يدخله فهو منصرف وما لا يعلم
حاله باستعمال العرب مع وجود السببين كالجموع الشاذة اذا سمي لشخص لم يعلم انها منصرف او غير
منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل فيحكم بعد الامتناع فان الاصل في الاسماء
الصرف قوله فحيث مكانية او تعليل لقوله لا باس لا كن قدم عليه والفاء في قوله فحيث من دواخل
لا باس اى فلا باس لكن الفاء بقي في موضعه واخر مدخوله عن موضعه قوله فح لا حاجة الخ هذا
من مقولة بعض الشارحين فان قيل المذكور في الجواب الاول لفظ لا يخفى وفي الجواب الثاني لفظ
التبادر وهو ليس من التكليف بل الاصل ان يحمل اللفظ على التبادر قلنا التبادر لا ينافي التكليف لان
كل قيد اذا قدر في التعريف فهو تكليف او نقول ان التبادر اذا ذكر بلا دليل فهو ليس الا تكليف اجيب عنه
ان في قول الشارحين تكليف واحد فوق من هذه التكلفات كلها وهو ان العدول من المذهب المختار
الى غير المختار تكليف ظاهر ولا شك ان التعريف بالاعم لا يجوز على المذهب المختار وهو مذهب المتاخرين
مع ان المص رح منهم قوله واعلم انا اعلم اشارة الى الرد على المتوسط والرضي اذ قالوا الا ان اعتبار العدل
مقدم على منع الصرف يعني ان العدل قد يكون تحقيقا وتارة تقديرا كما في عمر وانهم قالوا ما ثبت سابقا لا انهم
انشؤا واعتبروه فرد عليهما بان العدل باعتبار نشؤ النحاة واعتبارهم بعد منع الصرف يعني ان العدل تقديري

الغير القياسية

انياب

في الكل قوله لما وجدوا

marfat.com

غیر منصرف ای لما وجدوا اعرابها کاعراب غیر منصرف فلا یرد انهم لما وجدوها غیر منصرف وهو
عبارة عما فیه علتان فلا یصح قوله فلم یجدوا فیها سببا ظاهرا غیر الوصفیة **قوله** ولم یصلح للاعتبار الا
العدل لان الاسباب الاخری لها دلائل ظاهرة فی اللفظ فلا یجری الغرض فیها بخلاف العدل وایضا ان
اعتبار الوصفیة ینافی علمیة عمر واعتبار التانیث ینافی تذکیره واعتبار الترکیب ینافی افراده و
کذا الجمع والالف والنون المزیدتان فی تجرید عمر عنهما اذا کان باعتبار شرط لاشی فالمانع موجود عن
صلاحیة الکل واما العدل فلا یعلم من اللفظ فیصح الغرض فیه **وههنا** اعتراض وهو انه علی هذا یلزم
الدور لان منع الصرف موقوف علی العدل والعدل موقوف علیه **اجیب عنه** سلمنا ان العدل موقوف علی
منع الصرف لکن منع الصرف لیس بموقوف علی العدل بل موقوف علی سبب من الاسباب التسع **قوله**
لا انهم تنبهوا ای لا ان النحات تخبروا عن العدل التحقیقی الذی هو موجود سابقا کما قال صاحب المتوسط و
الرضی بل فرضوا ابتداء **قوله** فیما عدا عمر یعنی ان فی عمر العدل غیر سابق علی منع الصرف بالاتفاق **قوله**
فجعلوه غیر منصرف للعدل وسببا اخر بل لیس کذلک **قوله** ولاکن لابد **جواب سوال** وهو انه لما کان
العدل فرضی واعتباری فی جمیع المواد فعلی هذا لا یصح تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری لانه یلزم تقسیم الشئ
الی النفس والی الغیر فاجاب بقوله ولاکن لابد حاصل الجواب ان تقسیم العدل الی القسمین باعتبار المعدول
عنه یعنی المعدول عنه علی قسمین حقیقی وتقدیری **وههنا بحث** وهو ان غرض الشارح من هذه العبارة
یعنی قوله ولاکن لابد آه دفع سوال لاکن یکفی لدفع السوال بیان امر واحد وهو بیان الاصل واما بیان امر اخر وهو
اعتبار الاخراج فلا دخل له فی الدفع فلا حاجة الی بیان الامرین بقوله ولاکن لابد فی اعتبار العدل من امرین
اجیب عنه انه وان لم یکن له دخل فی الدفع لاکن کثیرا ما یذکر الشئ بالتبعیة لبیان ضابطة **قوله**
محقق بلا شک الشک عبارة عن تساوی الطرفین فنفیه کما یصدق مع الیقین یصدق مع الظن الذی
هو الطرف الراجح فاندفع ما قیل ان وجدان دلیل غیر منع الصرف علی وجود اصل المعدول عنه لا یستلزم
تحقق وجوده بلا شک لجواز کون مقدماته ظنیة کذا قال میر جمال الدین الجنابی **قوله** وفی بعضها
لا دلیل غیر منع الصرف ای مغائرا عنه بالذات بقرینة المقابلة فاندفع ما قیل فیه نظر لان الدلیل علیه
کما یکون منع الصرف کذلک عدم السببیة فیه غیر العلمیة ووجود سبب اخر فیه وعدم وجدان
صلاحیة اعتبار غیر العدل دلیلا علی وجود اصل المعدول **قوله** فانقسام العدل الی التحقیقی
والتقدیری انما هو باعتبار کون ذلک الاصل محققا او مقدرا **فان قیل** اذا کان ثبوت الاصل
محققا فخروجه ایضا محقق لان الاصل انما کان اصلا بخروج الفرع عنه **قلنا** لیس المراد بالاصل
ههنا الی القیاس ای لا یکون الاسم علیه سواء کان الاسم علیه ثم خرج او لم یکن والخروج لا یتحقق الا ان یکون الاسم
علیه ثم خرج فتحقق ثبوة الاصل لا یستلزم تحقق الخروج **قوله** واما اعتبار اخراج المعدول **وههنا بحث**
غفل عنه فحول هذا الفن وهو ان غرض الشارح من هذا البیان الرد علی صاحب المتوسط
والرضی فی اعتبار العدل لا فی اعتبار اخراج المعدول فلا یصح قول الشارح واما اعتبار اخراج المعدول

marfat.com

فلا دليل عليه ولو قيل انهما متحدان فلا يصح قوله ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين لانه علم منه انهما مغائران اجيب عنه ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان فيصح قوله واما اعتبار اخراج المعدول فلا دليل عليه واما قوله لابد في اعتبار العدل من امرين فمعناه لابد في وجود العدل من امرين فالاعتبار بمعنى الوجود ثم اضافة الوجود الى العدل بيانية ولاشك ان نفس العدل مغائر عن اعتبار الاخراج يعني ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان واما ---- اعتبار الاخراج فمغائران قوله فلا دليل عليه لا دليل قصدي العدل عليه وانكان دليل الاصل دليل العدل لكنه ضمني يعني العدل تقديري في الكل قوله فعلى هذا الخ على ما ذكر من ان التقسيم في الاصل قوله معناه خروجا فيه اشارة الى امور ثلاثة احدها ان قوله تحقيقا مصدر مبني للمفعول والثاني انه صفة للمصدر المحذوف اى خروجا حقيقا ومجوزا المفعول المطلق من المصدر والثالث ان توصيف الخروج بهذه الصفة باعتبار التعلق وهو الاصل لا باعتبار حالة نفسه الا فهو عين قول الرضي قوله يكون اللفظ ايضا مكررا وههنا بحث بوجوه الاول ان التثنية والجمع معناهما مكرر ولا تكرار في اللفظ والثاني انه لانسلم ان ثلث معدول من ثلثة ثلثة لان ثلث يقع صفة للونث كما في قوله تعالى مثنى وثلوث وحكم موصوف اسماء الاعداد لحكم تميزها فعلم ان ثلث معدول عن ثلث ثلث بدون التاء والثالث انه لو عدل ثلث واخواته عنها ينبغي ان يصرف كما مر فوق الاولى ايضا لقوله مثنى وثلث ورباع اجيب عن الاول لا نسلم ان التكرار في اللفظ غير موجود لان الالف في التثنية قائم مقام اللفظ وعن الثاني ان النساء اسم الجمع لامرأة لا جمع لها فهو مذكور بهذا الاعتبار وعن الثالث ان التكرار لا يستلزم التعدد لان الثاني بدل عن الاول او تاكيد له ليفيد التفرد قوله والدليل لما قال الرضي ان ثلث معدول عن ثلثة ثلثة لاتحاد معنييهما فورد الشارح عليه وقال والدليل وجه الرد ان اتحاد المعنى لا يدل على عدل احدهما من الاخر والا فليكن احد المترادفين معدولا عن الاخر قوله ثلثة ثلثة بالنصب حال من القوم مأول بلفظ واحد اى مفصل بهذا التفصيل فلما كان كلا اللفظين عبارة عن ذي الحال اجرى اعرابه عليهما قوله الى رباع كلمة الى بمعنى مع فلا يرد ان الغاية لا تدخل والبعض لا يرد الاظهر ان يقال ورباع بالعطف لان الواسطة بين مثنى ورباع ثلث والحال ان ثلث مشبه به فلا وجه لادخاله تحت المشبه قوله بلا خلاف لانه مسموع كما في قوله تعالى مثنى وثلوث ورباع قوله خلاف عند البعض لا يجوز لان ما ورد انها غير مسموع وعند البعض وان لم يسمع لكنها تلحق بالاول قوله والسبب في منع صرف اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن التكرار وعن الاسمية الى الوصفية وجه الرد ان اعتبار العدل امر اضطراري فيجب ان يقصر على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك لكان العدل قائما مقام العلتين كالجمع ولم يقل به احد قوله لان الوصفية العارضية جواب سوال وهو ان الانصراف بالعدل فيهما مستقيم واما بالوصف فغير مستقيم لان الوصف فيهما عارض

marfat.com

او معطوفا والاول مثل یاتیم تیم عدی والثانی مثل ابوی واخوی ای ابویه واخویه بحذف المضاف الیه
فان المعطوف علیه فی حکمه **قوله** عن احد الامرین ای احد الامرین المغائرین عن الاضافة وفی بعض النسخ بلفظ
امرین **قوله** جمع جمعاء اشارة الی بیان دلیل علی اصل جمع غیر منع الصرف لیکون المعدول عنه محققا قوله وقیاس
فعلاء مونث افعل الواو للحال ای قیاس اسم التفضیل المونث الذی علی وزن فعلاء ومذکره علی وزن افعل فانقیل
فعلاء افعل لیس الا صفة فلم ضم معها الاسم بقوله وانکانت اسما **قلنا** فیه اشعار علی ان فیه احتمال الاسمیة
باعتبار الغلبة فی باب التاکید کما قال الشارح **قوله** ان تجمع علی افعل **اعترض علیه** بان فعلاء
اسما انما تجمع علی فعل اذا کان مذکره مجموعا علی فعل ایضا واجمع مجموع علی اجمعون لا علی جمع کذا
قال غفور **اجیب** هذا اذا لم یکن مذکره فی الاصل اسم تفضیل وهو فی الاصل اسم تفضیل
کما یاتی **قوله** وانکانت اسما یرد علیه ان جمعاء لو کان اسما لکان اجمع ایضا اسما فجمعه اجمعون لا یصح
اذ لا یجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف **اجیب عنه** انه علم جنس وفیه بحث اذ الشرط کون الاسم
علما لمذکر عاقل لا کونه علما مطلقا **قوله** یجمع علی فعالی ای یجمع بجمع التکسیر **قوله** او فعالاوات ای
یجمع بجمع السلامة **قوله** کصحراء لا یخفی ان افعل فعلاء لیس من الصحراء فهو نظیر لا تمثیل **قوله**
فاصلها یعنی اذا کان جمع بضم الفاء وفتح العین غیر قیاس فی اجمع جمعا اسما او صفة فاصله اما جُمع
بضم الفاء وسکون العین او غیره مما هو القیاس فیه من جماعی او جمعاوات اعلم ان وضع المعدول
غیر وضع المعدول عنه فلا ضیر فی کون التکسیر معدولا عن السلامة فلا یرد انه کیف یکون القیاس
فی جمع جمعاوات مع احدهما جمع التکسیر والاخر جمع السلامة **قوله** بتحقق العدل اه ای وجد العدل **قوله**
العدل التحقیقی یعنی باعتبار العدل لان العدل محقق بنفسه **قوله** والاخر الصفة الاصلیة **فانقیل** الصفة
لا یخلو اما افعل الصفة ای الصفة المشبهة کاحمر او افعل التفضیل کافضل لا یصح واحد منهما اما الاول فلانه
لو کان من باب افعل الصفة لما جاء جمعه اجمعون لان افعل الصفة یجمع علی فَعل کحمر لا علی افعلون واما الثانی
فلانه لو کان من باب افعل التفضیل لما جاء مونثه فعلاء بل فعلی کفضلی **قلنا** المراد افعل الصفة وجمعه
علی اجمعون شاذ او المراد افعل التفضیل واما مونثه فعلاء فشاذ **قوله** وفی اجمع اه لما کان فی مونث اجمع
احد السببین العدل توهم ان فی اجمع ایضا احد السببین العدل فعلی هذا اجتمع فیه العدل ووزن الفعل
وذا باطل فدفع بقوله وفی اجمع **فان قیل** ان اجمع لو کان معدولا عن فعلاء الاسمی لا یستقیم منعه
من الصرف لعدم وجود سبب اخر غیر العدل **قلنا** ان فعلاء الاسمی محمول علی فعلاء الصفتی لقلة
الاسمی وکثرة الصفتی **قوله** وعلی ما ذکرنا اعنی قوله فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل
وقوله لاکن لابد فی اعتبار العدل من امرین **جواب سوال** وهو کما ان الدلیل موجود علی الاصل
فی هذه الامثلة کذلک موجود فی اقوس وانیب وهو ان الاجوف لا یجمع علی افعل بل علی افعال
فعلم انهما معدولان عنهما[1] ولیس کذلک فاجاب بقوله وعلی ما ذکرنا یعنی ان مجرد وجود الاصل

[1] ای عن اقواس وانیاب ١٢ عه وقوله الی اخره اه ای الذی مر سابقا ١٢

الاصل

لا یکفی فی الاصل بل لابد من اعتبار الاخراج **فان قیل** ذکرہ فہم ھذا السوال مکرر لانہ مذکور فیما سبق **قلنا** ان ذکرہ ھھنا لدفع سوال یرد علی الدلیل واما سابقا فقد ذکر لدفع سوال یرد علی التعریف فلا تکرار وایضا فیہ فائدۃ زائدۃ وھو قولہ کیف ولو اعتبر الخ **قولہ** فلا شذ وذ جواب لو لکن للتعارف فی الجواب ھو الماضی مثبتا کان او منفیا مع اللام او بدونہ ولا یجیٔ جوابہا جملۃ اسمیۃ ولعل الشارح لم یطلع علی ذلک **قولہ** ولا قاعدۃ **جواب سوال** وھو ان اطلاق اسم الشاذ علی الجموع الشاذۃ لا یتوقف علی ماذکرہ سابقا لانہ جاز ان یکون شذ وذھا لمخالفتہا القاعدۃ للاسم المخرج لما ذکرہ سابقا ھی کون الضم علی الواو والیاء ثقیلا **فاجاب** بقولہ ولا قاعدۃ وثقل الضمۃ علیہما فیما اذا لم یکن ما قبلہما ساکنا فی الاسماء وھھنا وجد لساکن وھو القاف والنون **قولہ** ومن ھھنا تبین الفرق وھو ان الشاذ ھو الذی لا یکون موافقا للاصل والمعدول ھو الذی یکون موافقا لہ **فان قیل** فعلی ھذا یکون الشاذ ایضا موافقا للاصل باعتبار الاصل **قلنا** الاصل لازم مع المعدول ولا یلزم الاصل مع الشاذ لانہ ربما یکون شاذا ولا اصل لہ **قولہ** ای خروجا اشارۃ الی ان تقدیرا منصوب باعتبار الموصوف المقدر ای خروجا وھو مفعول مطلق لقولہ خروجہ عن صیغۃ الاصلیۃ ویجوز المفعول المطلق من المصدر **فان قیل** المفعول المطلق جزء من العامل والمصدر مساوی مع المفعول المطلق فلا یثبت الکلیۃ والجزئیۃ بینہما **قلنا** المصدر العامل یکون ابعض ان مع الفعل فیکون المفعول المطلق جزؤہ بہذا الاعتبار **قولہ** عن اصل انما ذکر الاصل ھھنا مع ان العدول التقدیری یصح بدون اعتبار الاصل لمقابلتہ مع قولہ تحقیقا **قولہ** مفروض لما کان للمقدر مشترکا بین التقدیر والتقدیر فلرفع الابہام و تعیین ما ھو المراد فسرہ بقولہ مفروض ای المراد منہ المقدر ثم الفرض علی قسمین قد یکون مع الداعی وقد یکون مع غیر الداعی فلرفع الابہام قال الشارح یکون الداعی الی تقدیرہ الخ ثم التقدیر قد یطلق علی الحذوف کما ھو المشہور فلدفع ھذا الوھم قال وفرضہ **قولہ** منع الصرف لاغیر **فان قیل** الداعی الی التقدیر ھھنا امور ثلثۃ احدھا منع الصرف والثانی عدم دخولہ علۃ اخری سوی العلمیۃ والثالث عدم صلاحیۃ علۃ اخری للاعتبار سوی العدل **قلنا** الداعی لیس الا امر وجودی ومنع الصرف وجودی باعتبار المفہوم وھو ما فیہ علتان من تسع واما الامرین الاخرین فمن الاعدام فکیف یکون داعیا **فان قیل** للداعی ایضا غیر منحصر فی منع الصرف فانہ قد یکون تقدیرا العدل للبناء کما فی تمار وحضار وقد یکون للحمل علی النظائر کما فی قطام عند بنی تمیم **قلنا** المراد بالداعی الذی یکون سببا لمنع الصرف والحمل والبناء لیسا من اسباب منع الصرف **قولہ** وکذلک زفر وانما لم یکتف بالعطف فقط للتنبیہ علی ان زفر مثال مستقل ولا یتوہم انہ مع عمر مثال واحد **قولہ** اعتبر فیہما العدل ھذا غیر محتمل لتقدیر یہ المشترک بینہما **قولہ** قد سبقہما ان اصلہما عامر جزاء لما وبعد التقدیر امتاز العدل التقدیری عن التحقیقی یرد علیہ ان الشرط الذی قدم لا یستدعی تقدیر خصوص عامر وزفر بل یستدعی مطلق الاصل الا ان مجمل علی حذف عبارۃ اخری وھی ولم یجد وا فیہما اصلا صالحا الا عامر وزفر قد سبقہما **قولہ** ومثل باب قطام انما زاد قولہ ومثل مع ان الکاف فی کعمر تغنیہ

marfat.com

للتنبیہ علی ان ھذا العدل لیس کعدل عمر باعتبار منع الصرف وھذا العدل باعتبار الحمل علی النظائر وانما زاد لفظ الباب مع انہ یغنی عنہ بلفظ المثل لان ھذا الترکیب الاضافی کنایۃ عن کلما ھو فعال الخ فلذا ذکر الباب مع قطام ویحتمل ان یکون ذکر الباب من الکاتب لا من المصنف **قولہ** عن فاطمۃ ای المرأۃ التی عضت بالاسنان حین المنازعۃ مع امرءۃ اخری **قولہ** اراد بیابہا **جواب** سوال وھو ان الباب مضاف الی قطام والمضاف الیہ خارج من الکلام لا یتعلق بہ حکم فعلی ھذا لا یعلم حال قطام فاجاب بقولہ والمراد بیابہا کل ما ھو علی فعال ولا شک ان قطام ایضا علی وزن فعال فلم یخرج من الحکم فکما یتناول غلاب کذا یتناول قطام ثم یرد علیہ ان فعال صادق علی اسم الفعل مثل نزال وتراک وعلی الصفۃ مثل فساق بمعنی فاسقۃ وعلی المصدر مثل فجار بمعنی الفجور مع انہا من المبنیات وکلامنا فی المعربات فدفع بقولہ علما للاعیان الخ تقید بالعلم احترازا عن الصفۃ مثل فساق بمعنی فاسقۃ والتقدم بالاعیان احترازا عن المصدر کفجار بمعنی الفجور والتقید بالمونث لبیان الواقع کما قال الشارح فی بحث اسم الفعل والتقیید بقولہ من غیر ذوات الراء لیصح التقیید ببنی تمیم لانہ لو کان من ذوات الراء یکون مبنیا عندھم ایضا کحضار وطمار ودفار اعلاما للکوکب والمکان المرتفع والارض فی الیمن **فان قلت** ینبغی ان یقال للعین بالافراد دون الاعیان لان ما ھو علی فعال شرطہ ان یکون علما لفرد لا انہ علما لجمع **قلت** انہ بحذف عبارۃ اخری ای لعین من الاعیان کما قال الشارح فی موضعہ **قولہ** فی لغۃ بنی تمیم **جواب سوال** وھو انہ لا یصح ظرفیۃ بنی تمیم لباب قطام لان الظرف علی قسمین حقیقی کالزمان والمکان واعتباری کظرفیۃ الصفات للموصوفات کقولہم زید فی العلم وزید فی الکرم وبنی تمیم لیس بواحد منہما فاجاب الشارح بازدیاد لفظ لغۃ ولا شک ان اللغۃ صفۃ لباب قطام لانہم قالوا باب قطام الذی ھو لغۃ بنی تمیم **قولہ** فانہم اعتبروا العدل آہ **جواب سوال** وھو ان العدل لا یکون الا للحاجۃ ولا حاجۃ ھہنا الیہ لوجود سببین فی قطام العلمیۃ والتانیث فاجاب بقولہ فانہم اعتبروا آہ یعنی ان عدل بنی تمیم فی قطام لیس لمنع الصرف بل للحمل علی النظائر لان الحمل طریق شائع عند اھل العربیۃ **قولہ** فی الاعلام المونثۃ ھذا علۃ جامعۃ للحمل ای کما ان باب قطام علم للاعیان المونثۃ کذلک ذوات الراء علم للاعیان المونثۃ فاللام فی الاعلام عوض عن مضاف الیہ وھو العین ای فی اعلام الاعیان المونثۃ **قولہ** مثل حضار وطمار وفی بعض النسخ زاد قولہ وبار الحضار علم للکوکب وھو مونث سماعی وقیل جبل بین النجاۃ والبصرۃ وطمار المکان المرتفع وبار ارض فی الیمن **قولہ** فانہما مبنیتان جواب سوال وھو ان العدل فی باب قطام للحمل علی ذوات الراء فسأل السائل ان العدل فی ذوات الراء من ای سبب فدفع بقولہ فانہما مبنیتان یعنی ان العدل فیہما للبناء لان البناء یثبت بثلاثۃ اسباب ومنع الصرف یثبت بسببین **قولہ** ولیس فیہما الا سببان وھہنا اعتراض وھو انہ لو ارید انہ لیس فیہما شیء الا سببان فھو ممنوع لوجود وزن فعال فیہما ولو ارید انہ لیس فیہما موجب البناء الا سببان ففیہ ان سببین لیسا موجب البناء **اجیب** عنہ المراد من قولہ ولیس نفی موجب البناء بالکلیۃ ثم اثبت موجب البناء بقولہ الا سببان ثم نفاھما بقولہ والسببان لا یوجبان البناء والنفی بہذا الطریق یفید المنفی بطریق المبالغۃ

ن الحمل

لہ لان ما یغنی عنہ یغنی عنہ من الباب ایضا فزیادۃ المثل بالا یحتاج الیہ او نقول ان زیادۃ المثل لان کلا بقدر کسر لا لقصد المعنی بالمعنی ۱۲

یعنی ان النفی بعد الاثبات یفید النفی بالمبالغۃ کما ان الاثبات بعد النفی

یفید الاثبات بالمبالغة کما فی الکلمة الطیبة وهذا اعتراض وهو ان باب قطام اذا اعتبر فیه العلل یکون کذوات الراء فی تحقق ثلثة اسباب فلما اوجب لذلک بناء فی ذوات الراء ینبغی ان یوجب البناء فی باب قطام ایضا اجیب ان وجوب البناء فی ذوات الراء لیس باسباب ثلثة فقط بل بسبب الراء ایضا لان الراء حرف ثقیل لتکریره فی المخرج فناسبه الخفة والبناء اخف لان سلوک طریق واحد اخف من سلوک طرق مختلفة ولا راء فی باب قطام فلذا لا یثبت البناء فیه قوله فاعتبار العلل فیه انما هو للحمل انما اعاده لافادة الحصر کما یدل علیه قوله انما فان کلمة انما وضعت للحصر فلا یرد شبهة الفکاک قوله لیس فی محله لان ذکره ههنا لاشتراکه مع محمود فی تقدیر العلل فقط او للتنبیه علی ان تقدیر العلل غیر منحصر فی منع الصرف بل قد یکون للحمل قوله فلا یکون مما نحن فیه وههنا اعتراض وهو ان ذکر بنی تمیم انما من حیث ان فی کلامهم تقدیر العلل فقط او تقدیر العلل لمنع الصرف فان کان الاول فهو موجود فی کلام الحجازیین ایضا لکن فی کلامهم باعتبار البناء وفی کلام بنی تمیم باعتبار الحمل وان کان الثانی فهو کما لم یوجد فی کلام الحجازیین کذا لم یوجد فی کلام بنی تمیم فقوله فلا یکون مما نحن فیه لیس موضع تعجب عنه ان قید بنی تمیم لاجل ان باب قطام غیر منصرف عندهم فناسب الحمل قوله الوصف وههنا بحث وهو انه لم یعرف المصدر غیر العلل فی هذا الباب اجیب ان ماشی العدل من الاسباب اما معرف فی هذا الکتاب فی محله لان کلا واحد موضع علی حدة واما مستغن عن البیان لشهرته او لانه علل فی العلل من تعاریف السلف وهو الاخراج الی الخ وسائر الاسباب متفق مع السلف فلذا لم یتعرض لبیانها قوله وهو کون الاسم اعلم ان الوصف قد یطلق علی الصفة وهو اسم دال علی ذات الخ وعلی الوصفیة وهو کون الاسم دالا علی ذات اه ولما کان اسباب منع الصرف من العوارض فلذا قال کون الاسم ولم یقل وهو الاسم قوله علی ذات احتراز عن المصادر قوله مبهمة لفظ القیاض فانه ماخوذ من القبض الذی هو کثرة المال یدل علی ماء کثیر لا علی ذات مالها الکثرة المائیة وکذلک المصغر یدل علی ذات معینة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل دُرَیّ مصغرا دور وجمع دار یدل علی ان ادور متصفة بالحقارة وهو لیس بالمقصود الذاتی مع انه وصف ولهذا کان غیر منصرف بالوصفیة ووزن الفعل الذی کان فی الکبر فان التصغیر لا یخل بالوزن فیما اوله احد الزوائد اجیب عنه هذا من الشواذ فان قیل اذا کان المصغر وصفا فکیف یصح منع طُلَیْحَة بالتصغیر بالعلمیة والتانیث لانه یلزم اجتماع المتضادین الوصفیة والعلمیة قلنا هذا من باب توسعاتهم حیث لم یفرقوا بین المصغر والمکبر ای لما اعتبر فی المکبر العلمیة اعتبر فی المصغر ایضا فان قیل ان قولهم ان الوصف ما دل علی ذات مبهمة منقوض برحمن ورحیم فانهما عن الصفات مع انهما یدلان علی ذات معینة قلنا المراد بالابهام باعتبار الاصل ای الوصف ..... وان صار بالنسبة لمعین یرد علیه فعلی هذا الاحتاج الی قوله وشرطه ان یکون فی الاصل والیضا لا یصح قول الشارح سواء کانت الدلالة بحسب الوضع او بحسب الاستعمال لانه یصوت باعلی صوت

الوضع

کلام الوضع

ما اوردنا علیه ورد قوله فلا یکون مما نحن فیه علی ما اورد علیه ورد قوله فلا یکون مما نحن فیه

ان الوضع غیر ماخوذ فی التعریف ۱۲ الوصف اصل فی الذکر والذکر متقدم علی الوضع ۱۲ منه

marfat.com

اجیب عن اصل الاعتراض ان الرحمن والرحیم ایضا داخل فی الشاذ فلا تنقض القاعدة **قوله** سواء کانت **جواب سوال** وهو ان الوضع ماخوذ فی مفهوم الوصف فلا حاجة الی قول المصنف وشرط ان یکون فی الاصل وانما کان الوضع ماخوذا فیه لان المذکور فیه لفظ دل والوضع لازم عادی للدلالة فاجیب باحاصله ان المراد من الوصف ههنا الوصف بمعنی اللغوی وهو اعم لا الاصطلاحی **قوله** هی الحمرة فی احمر قال عصام الدین ان الذکورة فی احمر ایضا وصف فلم یذکره الشارح بان قال وهی الحمرة والذکورة **اجیب** ان الذکورة والانوثة لو کانت من الصفات ینبغی ان یکون رجل بل جمیع الاسماء من الاوصاف لانها لا تخلو من الذکورة والانوثة فلذا لم یتعرض الشارح الیه **قوله** فانه لما اجری ای لربع قوله فیه ای فی المثال المذکور **قوله** علم ان معناه ای معنی الاربع لسنوة موصوفة بالاربعیة یعنی ان المراد من الاربع للربوع **قوله** لاصالته دلیل لاشتراط الوصف الاصلی لانه اذا کان الوصف اصلیا فالمرتبة تحلت **قوله** فلذلک ای لتقسیم الوصف الی القسمین وللعتبر ههنا هو الوصف الاصلی **قوله** فی سببیة منع الصرف **جواب سوال** وهو انه لما کانت الاصلیة شرطا فی الوصف لا یصح تقسیم الشارح الوصف الی القسمین ای الاصلی والعارضی فاجاب بقوله فی سببیة الخ **فان قیل** لا بد ان یضم مع هذا الشرط شرط اخر وهو ان لا یلزم منه اعتبار المتضادین کما تم بان قال ان لا یصیر علما لان بین الوصف والعلمیة تضاد **قلنا** انما ترکه لانه یعلم مما بعده من **قوله** وخالف سیبویه الاخفش فی نحو احمر علما **قوله** وصفا فی الاصل **قوله** وصفا بیان لمتعلق الجار والمجرور اعنی قوله فی الاصل **یرد علیه** انه یجوز ان یجعل فی الاصل خبر المقدر ان یکون ویتعلق بالوصف الذی هو اسم یکون فلا حاجة الی تقدیر الوصف ثانیا او یجعل متعلقه قوله یکون معرفة فی تعلقه بالوصف جعل الاسم والخبر امرا واحدا **اجیب** من الاول ان الجار والمجرور لا یصلح الخبر بنفسه بل باعتبار المتعلق فلو جعل متعلقه الوصف الذی هو اسم یکون فیکون من الاسم لا من الخبر ومن الثانی لا یلزم تعلقه بیکون لانه لا بد لفعل ناقص من الخبر المستقل فی نفسه ولا نسلم ان فیه جعل الاسم والخبر امرا واحدا لان الاسم وصف مطلق والخبر وصف مقید بالاصالة حیث قال وصفا فی الاصل **یرد علیه** انه علی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز بل الجائز حمل الاعم علی الاخص لانه یجوز ان یقال الانسان حیوان ولا یجوز ان یقال الحیوان انسان کما مر فی تعریف اللفظ **اجیب عنه** ان بالنظر البادی وان کان الوصف الاول مطلقا واعم والثانی مقیدا واخص لکن بالنظر الدقیق الامر بالعکس یعنی ان الوصف الاول مقید بالوصف الذی هو سبب منع الصرف والثانی مطلق هذا موضع تحیر فحول هذا الفن فلا تغفل عنه **قوله** الذی هو الوضع **جواب سوالین** الاول ان القاعدة المشهورة هذه ان المعرفة اذا اعیدت معرفة کانت الثانیة عین الاولی والمراد من الاصل فی قوله خروجه عن صیغته الاصلیة القاعدة فالمراد من الاصل ههنا ایضا القاعدة فعلی هذا یلزم فساد المعنی والثانی ان الاصل اذا ذکر فی مقابلة الوصف فالمراد منه الوصف فیکون المعنی وشرط ان یکون فی الموصوف وهذا المعنی موجود فی الوصف

marfat.com

العارضی ایضا مع انه لم یکن سبب المنع الصرف فاجاب بقوله الذی هو الوضع ما علمت من القواعد الکثیرة لا کلیة وانما کان الوضع امرا اصلیا لانه ما بنی علیه شئی ولا شك ان علی الوضع ایضا بنی الدلالات الثلثة قوله بان یکون ضمنیة جواب سوال هو ان وضع لا یصلح الظرفیة للوصف لان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا والجواب ان الوصف العارضی ایضا مظروف فی الاصل ای فی المعنی الاصلی فاجاب بقوله بان یکون وحاصل الجواب الثانی بابین الشارح وله الجواب عن الاول هو انه کما ان الظرف مشتمل علی المظروف کذلك الوضع مشتمل علی الوصف فیکون مجازا مستعملا قوله اسوة التی توطئة الی اثبات الاثیر علیه ولا نسلم ان زوال الابهام لان الوصف اذا صار علما شخصیا لم یبق بمعنی الوصف فی الاطلاق لیس کذلك ینبغی اجیب لیس المراد بالازالة الازالة بالکلیة کما فی علم الشخص بل المراد ازالته من وجه کما فی علم النوع کاسود کما یعلم من قول الهم فلا یضره الغلبة ای غلبة الاسمیة لان الغلبة یقتضی الغلوب قوله بان لم تخرج عن السببیة جواب سوال وهو انا لا نسلم عدم مضرة الغلبة لان فیه نقل من الابهام الی التعیین لیدخل الوصف لم فهمه فاجاب بقوله بان مخرجه قوله ای غلبة الاسمیة اشارة الی ان اللام بدل عن المضاف الیه قوله ومعنی الغلبة الخ دفع وهم وهو ان المراد بالغلبة ان یختص ببعض افراده بقرینة فحل هذا ینبغی ان یسمی المجازی من قبیل غلبة الاسمیة فدفع بما تری قوله فلذلك فان قیل الفاء تدل علی علیة ما قبلها لما بعدها واللام کذلك فما الفائدة فی ایرادهما قلنا اجاب صاحب المفتاح بان الفاء لتفریع العلم بهذین الامرین واللام لتفریع العلوم علی العلوم قوله المذکور جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین اسم الاشارة والشار الیه لان ذلك من اسماء الاشارة یشار به الی المفرد المذکر والمذکور سابقا امران اشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة فاجاب بقوله المذکور ثم یرد علیه للمذکور امور کثیرة من ابتداء الکتاب الی ههنا وهی غیر مرادة ههنا فدفع بقوله من اشتراط الاصالة وههنا اعتراض وهو ان الاولی ان یجعل قوله فلا تضره الغلبة لتقریر اشارة الاصالة لانه لیس امرا مستقلا بل من تفریعاته ویجعل قوله فلذلك اشارة الی اشتراط الاصالة فقط فعلی هذا الاحتیاج الی التاویل بالمذکور اجیب عنه ان ما قال الشارح جواب بعد التسلیم ای لا نسلم انتفات المطابقة لان الاشارة الی اشتراط الاصالة فقط وان سلم الاشارة الی الامرین فهو بتاویل المذکور قوله فی قولهم لما کان حرف الجر لا یدخل الا علی الاسم وقوله مرت جملة زاد الشارح قولهم وقوله مرت مقولة القول وهو لیس الجملة فان قیل من این علم ان صرفه لانتفاء الاصالة الوصفیة التی هی شرط الوصف لم لا یجوز ان یکون صرفه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء واربع یقبل التاء قلنا المراد من التاء هو تاء التانیث وتاء اربع لیس تاء التانیث کما عرفت فی اسماء الاعداد وانما کانت للتانیث بالنظر الدقیق کما ذکر فی مبحث اسماء الاعداد قوله من الصرف جواب سوال وهو انا لا نسلم ان اسود واخواته ممتنع لانه موجود فی کلام العرب وفی الخارج فاجاب بقوله من الصرف فان قیل کیف یمتنع اسود اذ لیس فیه سببان سوی الوصف الاصلی لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل التاء حیث یقال للحیة الانثی اسودة فکیف یصح تقریر الثانی قلنا المراد من التاء التاء الفعلیة وفی اسودة التاء غیر قیاسیة اذ --- القیاس ان یقال فی مونثه سوداء قوله حیث مکانیة قوله لم یجعل

marfat.com

استعمالها جواب سوال وهوان الوصف الاصلی غیر کاف فی المنع الا تری ان الوصف اذا صار علما لتخصص کما تم لا یکون سببا للمنع فاجاب بقوله ولم یجز یعنی انه لم یزل ههنا بالکلیة لانه علم لنوع قوله واما عند استعمالها جواب سوال وهوانه یعلم مما سبق انه لو استعمل فی الوصف فی الحال فهو منصرف لان التخصیص فی الروایات یدل علی نفی الحکم فیما عداه فاجاب بما حاصله ان التخصیص فی الروایات انما ینفی ما عداه اذا لم یکن ما عداه ثابتا بطریق الاولی وههنا ثابت بالطریق الاولی قوله وضعف منع افعلی وههنا اعتراض وهوان هذه الاسماء منصرفة عند المصرح قطعا فکیف یصح قوله وضعف لان الضعف یدل علی جواز شیء منه الصرف مع انها لا یجوز منها عند المصرح اجیب عنه معناه وضعف منع الصرف من منع افعلی من الصرف مع المنع ... مسند الی الغیر لا الی المصرح قوله علی زعم متعلق بقوله منع افعلی فیکون علة له لا علة للضعف ماذکره بقوله وضعف وههنا اعتراض وهوان الزعم عبارة عن الطرف الراجح والوهم عبارة عن الطرف المرجوح فالدلیل غیر مثبت للمدعی اجیب عنه الزعم ههنا بمعنی ادراک المرجوح فیتساویان قوله ووجه ضعف فان قیل الوجه فی ان اعتبار الوصفیة فی افعی واخواته مع جوازا صالتها یوجب ضعف منع صرفها وتقدیر العدل فی عمر وامثاله مع الجزم بعدم تحقق صیغتها الاصلیة والخارج عنها لا یوجب ضعف منع الصرف فیهما مع انا اولی بالضعف قلنا تقدیر السبب بعد تحقق منع الصرف فی استعمال العرب لا یوجب ضعفه قوله فانها یقصد بها جواب سوال یقدر وهوانه لا یلزم من عدم جزمک عدم کونها اوصافا فی الاصل لم لا یجوز ان یکون اوصافا لاکن انت لم تعلم به فاجاب بانها لو کانت اوصافا لظهر وصفیتها اما فی الحال واما فی الاصل والحال انه لم یظهرهما اما عدم ظهور الثانی فظاهر لانه لم یثبت الوضع فیه واما الاول فلان المستعمل لم یقصد بتلک الالفاظ الا الاتیان بها مخصوصة من غیر ملاحظة خبث وقوة وخلاف وانما کانت فی ضمنها متصفة بتلک الاوصاف قوله مع ان الاصل جواب سوال وهوان اللازم مما سبق لیس الا کون هذه الاسماء مستعملة فی منع الصرف وعدمه ولم یلزم منه کون الصرف اقوی واغلب من منع الصرف حتی یکون المنع ضعیفا فاجاب بقوله مع ان الاصل قوله التانیث اللفظی وانما قیده باللفظی للتقابل بالمعنوی ثم یرد علیه ان التقابل معلوم من التاء فای حاجة الیه فاجاب بقوله الحاصل یعنی ان المراد التانیث الحاصل بالتاء والمعنوی ایضا حاصل بالتاء التقدیری فلا یعلم التقابل من التاء فاحتیج الی ازدیاد اللفظی قدر المتعلق ای قوله الحاصل معرفا والکان المشهور تقدیر النکرة سایر تجویز التعریف لعهدیة المعنی اذ الکان باللام یکون صفة التانیث ولو کان بدون اللام یکون حالا منه ومعنی الصفة جزئیة من معنی الحال لان ثبوته فی زمان ثبوة العامل فقط مخرجا عن زیدا کبا فان الرکوب مختص بزمان المجئ فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط مخرجا عن رجل عالم فان العلم لا یختص بزمان المجئ فان قیل لعله هذا یلزم حذف الموصول وهو الالف واللام مع بعض الصلة وهو قوله حاصل وبعض اجزائه باق وهو قوله با لتاء قلنا الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما کان موصولة

marfat.com

اذا كان بمعنى الحدث وههنا للدوام فان حصول التاء للتانيث ثابت على الدوام بقى ههنا اعتراض وهو ان فى جعله ظرف لغو متعلقا بالتانيث على انه مصدر ايضا جزالة المعنى واعمال المصدر المعروف باللام قليل فى غير الظرف واما فى الظرف فكثير اذ هو مما يكفيه رائحة من الفعل اجيب عنه ان فى الظرف ايضا قليل عند الجمهور واما جوازه على الكثرة فعلى قول القليل كما قال الشارح فى بحث المصدر فلينظر فيه او نقول ان قوله بالتاء صفة التانيث والجار والمجرور لا يقع صفة الى باعتبار المتعلق فكيف يتعلق بموصوفه قوله لا بالالف فانه لازم وضعا قوله اى علمية لا اسم المونث جواب سوال وهو ان الياء فى قوله العلمية مصدرية مؤلة بالكون فكان تقديره شرطه كونه علما والضمير فى كونه راجع الى التانيث وهو اسم الكون وعلما خبره وهو محمول على الاسم فيلزم حمل الذاة على الوصف لان التانيث مصدر فاجاب بما حاصله ان اللام فى العلمية بدل من المضاف اليه اى علمية ما فيه التانيث وهو الاسم او حاصله ان المصدر بمعنى اسم المفعول وانما زاد لفظ الاسم لان المونث صفة يقتضى الموصوف وههنا اعتراض فى السوال والجواب جميعا اما فى السوال وهو ان التانيث وان كان مصدرا لكن واقع فى موقع الموضوع فياخذ حكم الذاة فيصح حكم الذاة عليه واما فى الجواب فهو ان لفظ التانيث لما كان بمعنى اسم المفعول اى المونث فلا يصح عده من اسباب منع الصرف لانها من الاوصاف اجيب عن الاول سلمنا ان المصدر اذا وقع فى الموضوع اخذ حكم الذاة لكن لا يصح عليه حمل الذاة المحض بل يصح عليه حمل الذاة مع الوصف كقول الشارح التانيث الحاصل فانه يصح حمل الحاصل على التانيث لان الحاصل صيغة اسم الفاعل فيكون الذات مع الوصف فيصح حمل الحاصل على المصدر وهو التانيث وعن الثانى بان العبارة محمولة على الاستخدام يعنى انه اراد من التانيث معناه الحقيقى والضمير فى كونه راجعا الى معناه المجازى وهو المونث قوله بقدر الامكان جواب سوال وهو انه ينقض بترخيم المنادى لانه علم ويصح الحذف فيه فاجاب بما حاصله انه ليس فى المنادى الامكان لانه موضع التخفيف اذ المتكلم يقصد الفراغ منه بالسرعة لان المقصود غيره او انه كثير الاستعمال فيناسبه التخفيف ثم اعلم بان المراد بالاعلام الاعلام العربية واما العجمية فربما تصرف العرب فيها بالنقصان والزياده وكذا قالوا اعجمى فالعب به ما شئت فقالوا فى جبرائيل وميكائيل جبرال وميكال قوله والتانيث فيه اشارة الى بيان الموصوف قوله كالتانيث اللفظى اشارة الى بيان المشار اليه لقوله كك قوله بالتاء دفع وهم وهو ان المراد بالتانيث اللفظى ما يكون بالالف فعلى هذا لا يصح تشبيه المعنوى به لان التانيث بالالف قائم مقام السببين والمعنوى ليس كذالك فدفع بقوله بالتاء ثم يرد عليه ان التشبيه بالتانيث بالتاء ايضا لا يصح لان التاء فى اللفظى ملفوظ وفى المعنوى مقدر فدفع بقوله فى اشتراط العلمية ثم يرد عليه انه لما كان اللفظى والمعنوى واحدا فلا حاجة الى الفصل بينهما بل ينبغى ان يقال والتانيث مطلقا من غير تقييد بقوله بالتاء فدفع بقوله الا ان بينهما فرقا قوله كما اشار اليه فيه اعتراض وهو ان الاشارة تستعمل فى دلالة حقيقة مع ان المصرح صرح على شرط الوجوب بقوله وشرط تحتم اه فلم يقع الاشارة فى موقعها اجيب عنه هذا انما يتوجه اذا كان الضمير فى اليه راجعا الى شرط الوجوب فقط بل راجع الى شرط الوجوب والجواز جميعا بتاويل المذكور

ه اى اعمال المصدر المعروف باللام فى الظرف ۱۲ ه قوله كيف قد يقع فيه ضرورة قدر لفظ الحاصل ليتعلق الظرف به ۱۲ منه عبد الرحيم

marfat.com

فلا اشکال لان الدلالة علی الجواز حقیقة فان من شرائط احد الامور الثلاثة التی هی شرط الوجوب بعضهم شرط الجواز وهو العلمیة لان هذه الثلاثة لاتکون سببا لوجوب الصرف بدون العلمیة **فان قیل** ان توالی الاضافات یخل بالفصاحة فلما اورده المصنف بقوله وشرط تحتم تاثیره **قلنا** لانسلم انه مخل لانه جاء فی افصح الکلام قال الله تعالی مثل دأب قوم نوح وکدأب آل فرعون ثم یرد علیه انه لا یفهم من ظاهر عبارة المصنف ان العلمیة شرط مع احد هذه الامور الثلاثة مع انه شرط **اجیب** ان الضمیر فی قوله تاثیره راجع الی التاثیر المعنوی الذی اعتبر فیه العلمیة قوله ای شرط وجوب اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور وایضا اشارة الی ان باب تفعل ههنا لیس للمجرد فیکون تحتم بمعنی الحتم فلذا فسره بالوجوب لانه مجرد وایضا ان تحتم قد یجیء لمعنی تجوّد وقد یجیء لمعنی توجب فلو فسر الابهام وتعین ما هو المراد فسر بالوجوب قوله فی منع صرف احد الامور الثلاثة اشارة الی ان کلمة او لیست للتردید بل لمانعة الخلو قوله الزیاده حروف الکلمة دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد زیادة الحرکات علی الثلث فعلی هذا ینبغی ان یتمم زینب لعدم زیادة الحرکات فیها علی الثلث فدفع بقوله زیاده حروف الکلمة قوله او تحرک الاوسط وفی ازدیاد لفظ حروف اشارة الی بیان للموصوف ثم المراد من التحرک تحرک فی الحال لافی الاصل فالدار مثل هند قوله من حروفها الثلاث قید به لانه لاحاجة فی الزیادة علی الثلث الی تحرک الاوسط والا فتحرکه الذی هو احد الامور الثلث اعم منه ولکن الحجة لا یحتاج الیها فی الزیادة علی الثلث فکلمة او لمنع الخلو فابراهیم اذا سمی به امرأة یتحقق فیها امور ثلاثة جمیعا قوله مثل ماه وجور **وفیه بحث** وهو ان شرط تاثیر الحجة العلمیة مع تحرک الاوسط او مع الزیادة علی الثلاثة ولم یوجد واحد من هذین الامرین فکیف تؤثر الحجة فیه **اجیب** ان هذین الامرین شرطا الحجة اذا کان سببا موثرا فی منع الصرف وههنا لم یعتبر سببا بل اعتبر لترجیح الثانی لتعارض الخفة قوله عن الخفة التی لان الکلمة اذا کانت ثلاثیا ساکن الوسط عربیا تکون فی غایة الخفة قوله ثقل احد السببین فیه بحث وهو انه یفهم من هذا الکلام ان اسباب منع الصرف لاتخلو عن الثقل وهذا غیر ظاهر فی العلم والوصف والعلم **اجیب** ان الثقل اعم من ان یکون علی اللسان او علی القلب کما فی الفعل او نقول ان البعض محمول علی البعض کما هو طریق عندهم او نقول الاغلب فی الوصف ان یکون الزائد علی الثلث لانه اما اسم الفاعل والمفعول او الصفة للمشبهة واسم التفضیل والکل زائد علی الثلث واما العدل فیعتبر بعد وجود الکلمة غیر منصرف فی کلام العرب **فان قیل** ان منع الجر والتنوین لاجل ان الاسم الغیر المنصرف مشابه بالفعل فی الفرعیتین فوجد ثقل سببین لامدخل له فی منع الصرف **قلنا** لانسلم انه لامدخل له فی المنع لان المشابهة بالفعل من وجهین احدهما من حیث الفرعیتین والاخر من حیث الثقل لانه کما ان الفعل ثقیل لدلالته علی الحدث والزمان والنسبة کذلک الاسم اذا اشتمل علی السببین الذین فیهما الثقل شابه الفعل **قوله** ویجوز عدم صرفه اشارة الی ان المراد بالجواز هو الامکان الخاص **قوله** نظرا الی وجود السببین **وفیه بحث** وهو انه قد عرفت ان المعتبر لیس مطلق السببین بل السببان المستجمعان للشرائط علی ما ذکره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان المعارض فیه **اجیب** ان استجماع الشرائط للوجوب لا للجواز **قوله** علم لطبقة اشارة الی وجه تانیثه **قوله** لبلدتین اشارة الی وجه تانیثهما **قوله** ممتنع صرفهما

marfat.com

جواب اسولة ثلثة احدها عدم صحة حمل الخبر على المبتدا لانه متعدد والثانی انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان زينب مؤنث والضمير فی ممتنع مذكر والثالث انه لا يصح الحكم بالامتناع على كل واحد منها لانها موجودة غير معدومة **فاجاب** بقوله صرفها يعنی ان فاعل ممتنع محذوف و هو الصرف وههنا **اعتراض** وهو انه على هذا يلزم حذف الفاعل وهو غير جائز من غير سد المسد **اجيب عنه** انا لا نسلم انه من غير سد المسد لان الصرف فی الاصل مضاف الى الضمير حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجعل مستترا فی ممتنع **او نقول** عن اصل الاعتراض ليس مراد الشارح من قوله صرفها ان الفاعل ههنا محذوف بل مراده ان الضمير فی ممتنع راجع الى صرف مقدر مضاف الى زينب يعنی صرف زينب واخواتها ممتنع والقرينة على المقدر قول المص رح يجوز صرفه وانما لم يقل ممتنع من الصرف كل واحد منها كما قال وامتنع من الصرف اسود لموافقة قول المص رح فهند يجوز صرفه **قوله** فان سمی به الفاء للعطف حذف المعطوف عليه ای هذا اذا لم يسمی به مذكر فان سمی به مذكر الخ اعلم ان باب سمی يقتضی المفعولين فقوله به مفعوله الثانی وقوله مذكر مفعوله الاول لان المفعول الاول بمنزلة المبتدأ والجار والمجرور لا يصح المبتدأ **قوله** فشرطه ای شرط التانيث مطلقا لا شرط تانيث المعنوی لانه قد زال بالعلمية للمذكر والتانيث المطلق وان زال ايضا لكن يعود باعتبار الحرف الرابع بخلاف المعنوی فمرجع ضمير شرطه مغائر لمرجع ضمير سمی به ثم اعلم ان ههنا شروط تركها المص رح احدها ان لا يكون ذالك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذی كان منقولا عن مذكر اذا سمی به مذكر صرف كرباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب فاذا سمی به رجل صرف وكذا حائض فانه فی الاصل لمذكر وهو الشخص ای شخص حائض لان الاصل فی الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسی فی المذكر كالقوم فانه غلب استعماله فی الرجال اجاب فی زبدة الحواشی ان اختصاص المص رح شرط الزيادة من بين الشروط الثلثة المذكورة اعنی الزيادة والتحرك والعجمة لان الاختصاص بالنسبة الى سائر الشروط لكن هذا الجواب لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى لكن يصلح جوابا عن شبهة الحصر بان قال ان حصر المص رح لا يصح بشرط الزيادة لان ههنا شروطا اخرى **اجيب** عن اصل الاعتراض ان قوله فان سمی به مذكر بيان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر وهو يقتضی بقاء التانيث وفی الاقسام الثلثة لم يبقى التانيث **او نقول** المراد منه ما كان التاء فيه مقدرة صرح به الرضی وهو بهذا المعنى اذا سمی به مذكر لا يحتاج الى شرط اخر غير ما ذكره المص رح فان نحو رجال تانيثه بالتاويل لا بالتاء **قوله** لان الحرف الرابع ای الرابع فی الرباعی وكذا الخامس فی الخماسی وبالجملة الحرف الاخير فی الزائد على الثلثة ساد سد التاء لان موضع التاء فی كلامهم فوق الثلثة واما ثبته ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبية وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوبة واما شاة فاصلها

marfat.com

شہادۃ بالہاء ثم حذف الہاء علی خلاف القیاس قولہ باعتبار معناہ الجنسی دفعہ وہم وہو انہ مؤنث سماعی مطلقا سواء کان جنسا او جعل شخصا فدفعہ بقولہ باعتبار معناہ الجنسی اعنی الرجل الی الکعب یعنی ان المقدم معنیین جنسی اعنی الرجل الی الکعب وعلمی اعنی اذا جعلا العلم علما الشخص قولہ منصرف لخواۃ التانیث بالکلیۃ اما لفظا لکونہا خالیا عن علامۃ التانیث واما محلا فلکون حرف الرابع الذی ہو فی حکم التانیث واما معنا فلکونہ اسما للمذکر فان قیل ینبغی ان یکون غیر منصرف لوجود التانیث حکما لان حرکۃ الوسط فی حکم حرف الرابع الذی ہو فی حکم تالی تاء التانیث قلنا تحرک الوسط لیتیسر ہہنا لان اعتبار نائب النائب بعید بخلاف السابق (الی آخرہ اللہ اعلم) لان المقصود ثمہ مقابلۃ الخفۃ وہو یحصل بہ قولہ من غیران یقوم جواب سوال وہو ان التانیث زال فی عترب ایضا فلم لم ینصرف فاجاب بقولہ من غیران یقوم الخ قولہ اذا سمی بہ رجلا ترک لہ معناہ الجنسی فترول التانیث المعنوی یرد علیہ انہ اذا سمی بمؤنث ایضا تزول معناہ الجنسی لحصول معناہ الشخصی فیہم فاذا زال المعنی المخصص تزول التانیث المعنوی ایضا فلا بد ان یشترط الزیادۃ ایضا علی ہذا التقدیر اجیب انہ اذا جعل علما للمؤنث فہم زال التانیث المعنوی باعتبار معناہ الجنسی لکن تحقق فیہ التانیث المعنوی باعتبار علمیۃ المؤنث قولہ ممتنع صرفہا وانما لم یقل من الصرف کما قال وامتنع من الصرف اسوۃ لمناسبۃ قولہ فہند یجوز صرفہ قولہ کما یقتضیہ قاعدۃ التصغیر وانما اظہر التاء فی المصغر لئلا یلزم اجتماع فرعیتین لان المصغر فرع المکبر ولکن التقدیر التاء فرع ظہور التاء قولہ ای التعریف او انہ بتقدیر مضاف ای تعریف المعرفۃ او المراد المعرفۃ من حیث انہ معرفۃ ولا یخفی اولویۃ ما ذکرہ الشارح رح لموافقۃ سائر الاسباب فی عدم تقدیر المضاف ثم اعلم انہ ذکر المعرفۃ واراد منہا التعریف اما بالحقیقۃ بان یکون المعرفۃ مشترکۃ بین المصدر المیمی وبین اسم جامد موضوع لما فیہ تعریف واما بالمجاز من قبیل ذکر المحل وارادۃ الحال وہو الاظہر وانما لم یقل التعریف حتی یکون صریحا فی المقصود لانہ غیر فی اجمال العلل التسع المذکورۃ فی البیتین بالمعرفۃ لضرورۃ الشعر فلم یتغیر فی التفصیل لیوافق التفصیل الاجمال ویمکن جعل ہذا نکتۃ فی اختیار المعرفۃ علی العلمیۃ ایضا قولہ ہو وصف التعریف اضافۃ الوصف الی التعریف بیانیۃ کاضافۃ الذات الی المعرفۃ بیانیۃ قولہ ای کون ہذا النوع جواب سوال وہو ان الیاء فی قولہ علمیۃ تفید معنی المصدریۃ ای کونہا علما وان المصدریۃ فی قولہ ان یکون ایضا تفید معنی المصدریۃ فیکون معناہ شرطہا کونہا علما فیلزم تکرار الکون وہو شنیع عندہم وایضا لا یصح حمل علما علی الضمیر الذی ہو اسم الکون لانہ راجع الی المعرفۃ باعتبار التعریف وہو وصف فیلزم حمل الذات علی الوصف فاجاب الشارح رح بوجہین الاول ان العلمیۃ مؤولۃ بہذا النوع فلا تکرار فی الکون ویصح حمل ہذا النوع علی التعریف والوجہ الثانی لا نسلم ان الیاء مصدریۃ بالنسبۃ وہہنا بحث بوجہین الاول انہ لا یصح حمل ہذا النوع علی التعریف لانہ یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز بل یصح حمل المساوی علی المساوی او حمل الاعم علی الاخص والثانی انہ لم یقل المعرفۃ شرطہا علمیۃ لئلا یحتاج الی التاویل اجیب

ہ یعنی ذکر المعرفۃ واراد بہ التعریف من قبیل ذکر المحل وارادۃ الحال منہ ۱۲ منہ وہو المنقول عن ابن الحاجب رح فی الکافیۃ ۱۲ منہ

کونہا

لیس المراد من التعریف مطلق التعریف بل المراد به التعریف الذی هو سبب منع الصرف فیکون مسببا وعن الثانی المراد من المعرفة التعریف ولا یصح حمل العلم علی التعریف لان معناه شرطها کونها علما فتدبر ما اذا ذکران تکون لانه علی هذا یؤل العلمیة بمدلول النوع فیصح الحمل ای حملها هنا لنوع علی التعریف **فان قیل** مجوزان یراد من العلمیة علمیة ما فیه التعریف کما یراد من قوله التانیث بالتاء شرطه العلمیة علمیة ما فیه التانیث **قلنا** هناک لام عوض من المضاف الیه ولیس ههنا لام حتی یعوض **فان قیل** لم لم یات باللام ههنا حتی یکون عوضا وتکون العبارة اخصر **قلنا** انما لم یات للزوم التکرار لان السابق فی التانیث لفظ العلمیة باللام فلو کان ههنا ایضا باللام یلزم التکرار لفظا وهو شنیع ایضا لانه یفوت التفنن فی العبارة الذی هو طریق البلغاء **فان قیل** اذا کان بغیر اللام ففی هذا یلزم التکرار مع العلمیة التی ذکرت فی التجمة بغیر اللام حیث قال التجمة شرطها ان تکون علمیة **قلنا** لا یلزم التکرار لزیادة قوله فی التجمة ای التغیر حاصلا بازدیاد لفظ التجمة وان لم یحصل بالام بخلاف السابق کذا قال **مولانا عبد الغفور اللاری** قوله بان تکون حاصلة الخ اشارة الی ان المناسبة بین المنسوب والمنسوب الیه الجزئیة والکلیة والاظهر ان یقال بان تکون حاصلة فیه مرجحة حصول الصفة فی الموصوف لیظهر الفرق بین الترجیحین اذ علی تقدیر المصدریة حصول الکل فی الجزء ولهذا قال هذا النوع وعلی تقدیر النسبة .. حصول الصفة فی الموصوف **لا یقال** العلم عبارة عن ذات موضوعة بالعلمیة فحصول العلمیة فیه حصول الجزء فی الکل لان حصول الصفة فی الموصوف **انا نقول** العلمیة جزء من مفهوم العلم والکلام فیما صدق علیه العلم ولا شک فی کونها صفة له **اجیب عنه** لیس مراد الشارح من قوله حاصلة فی ضمنه انه حصول الکلی فی الجزئی بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعریف **قوله** فلم یبق الا التعریف العلمی هنا بحث وهو انه بقی ههنا تعریف المنادی فالمناسب التعرض الیه بانه لا یصلح لسببیة منع الصرف لان بعض انواعه من المبنیات وبعضها مضاف او مشبه به **اجیب عنه** هو داخل فی تعریف اللام لان قولنا یا رجل فی قوة قولنا یا ایها الرجل **قوله** وانما جعل المعرفة **جواب سوال** وهو انه لم یجعل العلمیة سببا ابتداء مع ان فیه قصر المسافة کما فعله صاحب الکشاف فاجاب بقوله وانما جعلاه حاصله ان سببیة الاسباب للفرعیة وفرعیة التعریف للتنکیر اظهر من فرعیة العلمیة للتنکیر لانهم قالوا العلمیة غیر نکرة لانها من المعرفة وهو غیر نکرة فکذا العلمیة غیر نکرة فمقابلة التنکیر بالذات للتعریف **اعلم** ان العلمیة شرط تحقق المعرفة لا لتاثیره لانه لا تحقق للکل الا فی الجزئی بخلاف ما سواها لان العلمیة شرط لتاثیره فقط فلا یرد ان فی کل موضع اذا کانت العلمیة شرطا فهی ایضا قائم مقام سبب اخر وفی المعرفة لیس کذلک وههنا **بحث** وهو ان فی کلام المصرح تدافع لانه ذکره فی اخره وما فیه علمیة مؤثرة الخ حیث جعل العلمیة مؤثرا ای سببا وههنا جعلها شرطا **اجیب عنه** لعل ما ذکر فی الاخر علی اصطلاح المغیر او محمول علی المجاز ذکر العلمیة واراد منه التعریف العلمی من قبیل ذکر الملزوم واراده اللازم **قوله** وهی کون اللفظ الخ **سوال** وهو ان علة التجمة من اسباب منع الصرف لا یصح لانها اوصاف والتجمة من الذوات لانها کلمات **اجیب**

marfat.com

محسوبان من العربی قلنا فی التعریف قصور تقدیره هما وضعه غیر العرب فقط فح لا یرد لانهما
وضعه العرب ایض فصارا مشترکین قوله ولتاثیرها جواب سوال وهو انا لا نسلم ان العلمیة شرط
العجمة لان اللجام عجمة ولیس بعلم فاجاب بقوله ولتاثیرها الخ یعنی انها شرط لتاثیرها لا لوجودها قوله
شرطان اشارة الی الامرین احدهما جواب سوال وهو ان الشروط منحصرة فی اثنین فلم لم یاتی باداة الحصر
وما قالوا ان التخصیص فی الروایات یفید الحصر فهو اکثریة لا کلیة فدفع بقوله شرطان یعنی ان العطف
مقدم وهو مفید للحصر والثانی طوطیة لقوله الاول والثانی وانما یحتاج الیهما لئلا یتوهم ان قوله او
الزیادة علی الثلاثة عطف علی قوله علمیة فیکون الترديد بین العلمیة والزیادة وهو غیر مراد قوله ای
منسوبة جواب سوال وهو انه یلزم تکرار الکون کما مر فاجاب بقوله ان الیاء للنسبة لا للمصدر و
انما لم یتعرض الی الجواب الاول وهو التاویل بهذا النوع لانه غیر مستقیم هنا لان العلمیة نوع المعرفة ثمه
ولیس نوع العجمة بل اعم منها لان العلمیة یوجد فی العرب ایض قوله فی العجمة متعلق بالعلمیة
قوله فی اللغة جواب سوال وهو انه لا یصح ظرفیة العجمة للعلمیة لان الظرف علی قسمین حقیقی
وهو الزمان والمکان واعتباری وهو ظرفیة الصفات نحو زید فی العلم او الکرم والعجمة لیست بواحد
منها فاجاب بقوله فی اللغة ولا شک ان اللغة من الصفات قوله بان تکون متحققة اشارة الی
المناسبة بین المنسوب والمنسوب الیه قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو انک قلت شرطها ان
تکون علما فی العجمة فهذا منقوض بقالون لانه غیر منصرف مع انه لیس علما فی العجم بل اسم جنس بمعنی
جید فدفع بقوله حقیقة اه قوله احد دوات ای احد تلمیذات قراء سبعة کنافع اسم قاری وعیسی
اسم تلمیذه فقالون اسم بعیسی قوله فتضعف فیه وتانیث الضمیر فی قوله فیها وتذکیره فی قوله فیه
مع اتحاد المرجع بملاحظة الکلمة واللفظ قوله مثل تصرفاتهم فی کلامهم کادخال اللام والاضافة ثم اذا لم
یتصرف فیه بهما لم یتصرف فیه بالتنوین والکسر قوله فعلی هذا ای علی اشتراط العلمیة لما ذکر الم
تفریع الشرط الثانی ولم یذکر تفریع الشرط الاول فقد ذکر الشارح رح تفریعه فقال فعلی هذا قوله
بمثل لجام لا یمتنع صرفه لانه تغیر فیه لان اللجام فی الاصل لگام ثم الکاف ابدل بالجیم ککرکان لجرجان
قوله فی العجمة لا حقیقة کما هو الظ ولا حکما لان العرب لم یجعله علما وعلی تقدیر علم الجنس وجد التغیر
منهم فیه قوله علی ثلثة احرف دفع وهم وهو ان المراد بالزیادة الزیادة علی ثلثة حرکات فعلی
هذا ینبغی ان یکون شتر منصرفا لعدم زیادة حرکاته علی الثلث فدفع بقوله علی ثلثة احرف قوله
لئلا یعارض الخفة فان قیل لا نسلم بان الخفة متحقق وانما یتحقق لو لم یکن عجمیا لان لسان کل قوم
ثقیل علی غیرهم کما ذکرتم فی ماه وجور قلنا لا شک فی حصول خفة ما فی ثلاثی ساکن الوسط مطلقا
لکن اذا کان عجمیا یعتبر ثقل عجمة مفاد لخفته اذا کان العجمة فیه لامر اخر واما اذا کانت العجمة فیه سببا
فلا یعتبر لانها سبب ضعیف لا یصلح لامرین معا قوله احد السببین انما قال احد السببین لان معارضة
الشیء الواحد مع امرین غیر قوله هذا تفریع بالنظر لما کان السابق شرطین فرفع الابهام وتعین ما هو

marfat.com

المراد قال هذا التفريع الخ ثم يرد عليه ان الشرط الثانی غير موجود فی نوح فكيف يكون متفرعا على الشرط الثانی فاجاب بقوله فانصرف اه قوله وهذا اختيار المص رح وذهب الزمخشری الى ان نوح كهند قوله لانه امر معنوی ای لاعلامة له فی اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث المعنوی الخ اشارة الى فرق قياس زمخشری اوجواب سوال وهو ان التانيث المعنوی ايض لم يكن له علامة فی اللفظ فما وجه الفرق بين نوح وهند ان فی هند يجوز منع الصرف دون نوح قوله فی بعض التصرفات كالتصغير قوله لتقوية سببين اے احد السببين فلا يرد ان تقوية العجمة للتانيث فقط لا للعلمية قوله وهو اسم حصن الخ وانما لم يفسر ببلدة لان غرضه ان منعه باعتبار العلمية والعجمة لا بالتانيث كما ذهب اليه البعض ففسره ببلدة قوله صرفهما جواب سوالين احدهما ان الحكم بامتناعهما غير صحيح لانهما موجودان والثانی انه فات المطابقة لان المرجع شيئان والراجع مفرد فدفع بقوله صرفهما قوله لوجود الشرط الثانی واما نوح فهو بناء على انتفاء الشرط الثانی اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل فی المشروط اذ لا يبقى بدونه العجمة لان العرب لا يتصرفون فی الاعلام بخلاف ما اذا لم يكن علما لانهم يتصرفون فيه بل يصير كانه عربی بخلاف الشرط الثانی اذ بدونه يبقى العجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط لا يكون مرادا فی نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثانی كناية عن وجوده مع الشروط فالمنع فی الحقيقة متفرع على الشرطين فلا يرد ان منع الصرف فيهما كما هو بناء على وجود الشرط الثانی كك بناء على وجود الشرط الاول قوله وانما خص التفريع جواب سوال وهو ان المص اتى بتفريعين احدهما مختص بالشرط الثانی وهو نوح والثانی مشترك وهو شتر وابراهيم ولم يأت بتفريع مختص بالشرط الاول بان يقال لجام منصرف حاصل الجواب ان غرضه التنبيه على ما هو الحق عند المص رح يعنی ان فيه خلافا بخلاف اللجام لانه لا خلاف فيه قوله من انصراف نحو نوح الاولى ان يقال عدم انصراف نحو شتر ايض فان فی عدم انصرافه ايض خلاف والمختار عند المص رح انه غير منصرف اجيب عنه ان الخلاف فی نوح مع الزمخشری وهو معتد عند المص رح لان كتابه ماخذ كتابه بخلاف شتر لان الخلاف فيه مع غيره وهو غير معتد به فلذا لم يلتفت اليه قوله واعلم ان اسماء الانبياء الخ اشارة الى قاعدة مشهورة مذكورة فی اكثر كتب النحو لكنها منقوضة بشيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص اجيب عنه ان المراد من هذه الستة اوزانها ولا شك ان عزير بوزن شعيب وشيث بوزن قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرت هود ابنوح لا بشعيب فلو كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيث اجيب انما قال الشارح رح ان هود عربی ای فی رواية غير مشهورة قوله ومن كان قبل ذلك فان قيل ان اسماعيل ايض عربی فكيف يصح هذا القول قلنا ان قوله ذلك اشارة الى اسماعيل لا الى ولده فقط وايض ان فی اسماعيل اختلاف فعند البعض عربی وعند البعض لا والسر فی ذالك ان اسماعيل

اتیت له حور من الجنة تزوج معها فی الدنیا والحال ان لسان اهل الجنة عربی فاولادها ایضا تعلموا العربیة واما اسمٰعیل فقد قیل انه ایضا تعلم منها العربی فکان عربیا وقد قیل لا فلم یکن عربیا قوله فیما ینکر من احوالهم فی التواریخ **قوله** الجمع ای جمعیة الجمع لان اسباب منع الصرف من الاوصاف **قوله** وهو سبب قائم وهذا القول وان کان مذکورا سابقا بقوله وما یقوم مقامهما الجمع لکن فائدة تردفهم وهم وهو ان یتوهم المراد بالجمع ههنا غیر ما هو مذکور سابقا فیلزم المخالفة بین التفصیل والاجمال فدفع بما حاصله ان هذا الجمع بعینه ما هو المذکور سابقا **قوله** ای شرط قیامه **یرد علیه** انه یلزم الاضمار قبل الذکر لان القیام غیر مذکور فکیف یرجع الضمیر فی شرطه الیه اجیب عنه بجوازان یجعل اللام فی الجمع للعهد ای الجمع الذی یقوم مقام السببین وههنا بحث وهو انه ینبغی ان یقال شرط تاثیره فی منع الصرف لیوافق الاخوات ولان ماذکره یوهم لیس بشرط فی اصل التاثیر بل فی قیامه مقام السببین فیتوهم انه یؤثر بدون هذ الشرط **اجیب** عنه انما خالف المهم عما سبق لانه لو قال شرط تاثیره لتوهم انه شرط التاثیر ناقص وهو تاثیر احد السببین کما فیما سبق فلذا قال قیامه مقام السببین لیعلم انه شرط لتاثیر کامل **ولنقول** فی ارجاع الضمیر الی القیام دون التاثیر اشارة الی المطابقة مع قوله وما یقوم مقامهما الجمع الخ **قوله** صیغة منتهی الجموع مصدر میمی علی صیغة اسم المفعول من المزید **قوله** اولها مفتوحا **فان قیل** کما ان اولها ما یکون مفتوحا کذلک ثانیه یکون مفتوحا فلم یتعرض الیه **قلنا** ان فتح الثانی یعلم من قوله وثالثها الف لان الالف یقتضی فتح ما قبلها **فان قیل** احد الجمع غیر ما لم ذخر فیه کما فی صحاری لان فیهما بعد الالف ایضا حرفین مع انه لا یسمی بصیغة منتهی الجموع **اجیب** عن کما لات بان المراد من الجمع صیغة جمع التکسیر وکما لات جمع سالم وعن الصحاری انه لا باس بدخوله لانه لا یلزم بدخوله ..... الا منع الصرف وهو غیر منصرف لالف التانیث وایضا المراد ان یکون بعد الالف حرفان اولهما مکسور ولیس فی مادة التقی الکسر **قوله** او ثلثة اوسطها ساکن **فان قیل** فعلی هذا یضیع قوله بغیرها لان کما کان الهاء فیه نحو فرازنة بعد الثلثة احرف اوسطها متحرک فخرج بقید صیغة منتهی الجموع **قلنا** هذا التصریح بما علم ضمنا مع ان المبتدی لا یهتدی الیه یخرج تعویض صیغة منتهی الجموع **قوله** وهی الصیغة التی لا تجمع الخ الغیر الاول للفظ الجمع والثانی لمعناه فلا یرد انه یلزم کون الشئ الواحد محمودا ومذموما طالما یرد علیه انه ینقض التعریف بنحو رجال لانه جمع جمع التکسیر مرة اخری مع انه لا یطلق علیه صیغة منتهی الجموع **اجیب** عنه المراد وجه التسمیة ولا یتناول الافراد فیه **ولنقول** ان لم یجمع رجال بخصوصه مرة اخری لکن جمع مرة اخری ما کان علی وزنه کحمار یجمع علی حمر وکتاب علی کتب **قوله** لانها جمعت الخ وهو تعلیل للعلیة المستفادة من قوله ولهذا الخ یرد علیه انا لا نسلم ان هذه الصیغة جمعت مرتین بل جمعت مرة واحدة کما تری الجانی صاحب الغفور معناه انها صیغة جمع جمع ولا شک

الجمع له بخلاف زوجة وزوج الجوهری له ای ان لسان اهل الجنة لا یکون الا عربیا

انما کذلک فان قیل ان الجمعیة مرتین لا یخلوا ما من المفرد او من الجمع فان کان الاول فهو غیر
ای صیغة منتهی الجموع ۱۲
مسلم لان الجمع من الجمع لا من المفرد وان کان من الثانی فهو ایضا غیر مسلم لان الجمع من المفرد
قلنا ان جمعیتها مرتین من المفرد لکن لا بذاته بل بواسطة الجمع قوله فاما جمع السلامة اشارة
الی الامرین احدهما بیان فائدة قوله لا تجمع التکسیر الخ والثانی جواب سوال وهو انه لا یصح
تسمیة هذه الصیغة بمنتهی الجموع لانه یقتضی انتهاء الجمعیة فیها ولیس فیها انتهاء الجمعیة لانها تجمع
جمع السلامة کما یجمع ایامن علی ایامنین وصواحب علی صواحبات فاجاب بما حاصله ان جمع السلامة
لا یمنع فیها لانه لا یغیر الصیغة فتکون مصونة بحالها فلا یقع الفتور فی جمعیته بخلاف جمع
الکسرة لانه مغیر للصیغة قوله کما یجمع ایامن الاولی ان یقال کما جمع بصیغة الماضی لکن
فی العرف یعبر عما کان عادی الوقوع بصیغة المضارع قوله جمع ایمن جمع یمین قوله عن قبول
التغیر فان قیل ان الصیانة عن التغیر لا یستدعی ذلک فانها یحصل بالعلمیة ایضا فلم لم یشترط ذلک
کما فی الاخوات لهذا الغرض قلنا المراد صیانته مع حفظ معنی الجمعیة لیظهر قیامه مقام السببین
قوله بغیر هاء الباء للملابسة لعدم استقامة معنی الاخری للباء ههنا والغیر بمعنی النفی اذ لیس
المقصود التلبس بامر یغایر الهاء لانه زائدة علی غرضهم فالمعنی بلا هاء بل لا بهاء اذ لیس المقصود
التلبس بعدم الهاء لانه ایضا زائد علی غرضهم لان المقصود نفی الهاء کما فی قولک کنت بغیر مال
فان المعنی کنت بلا مال بل لا بمال لانک کنت بما یغایر المال قوله منقلبة جواب سوال وهو ان
هذه القاعدة لا تکون جامعة ولا مانعة اما عدم الجمعیة فلانه یخرج منه نحو فوارة لانها بالهاء مع
انها غیر منصرفة واما عدم المنعیة فلانه دخل فیه فرازنة لانها بغیر هاء مع انها منصرف فاجاب بقوله
منقلبة الخ فالجواب الاول بطریق الحقیقة والثانی بطریق المجاز قوله جمع فارهة وانما کان جمع فارهة
لا فاره لان اسم فاعل مذکر لا یجمع علی فواعل فی الصراح غاره مرد زیرک قوله علی زنة المفرداة
فان قیل التاء غیر لازمة فینبغی ان لا یعتبر تغیر الوزن بها قلنا انها وان کانت غیر لازمة لکن
لها اثر فی تغیر الوزن کما فی وزن الفعل ولهذا اشترط فیه ایضا کونه غیر قابل للتاء قوله بمعنی
الکراهة اه اشارة الی انهما من المفرداة قوله ولا حاجة الی اخراج نحو مدائنی جواب سوال وهو انه
ینبغی ان یقال بغیر هاء ولا بیاء نسبة لیخرج نحو مدائنی اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صیغة منتهی
الجموع فاجاب بقوله ولا حاجة الی اخراج نحو مدائنی الخ ای کل اسم هو جمع ثم صار علما ثم اتصل به یاء
ای فی الاصل ای تسمیة الجموع ۱۲
نسبة لان یاء النسبة انما دخلت علی الجمع اذا صار علما لا یقال ان مدائنی لیس صیغة منتهی الجموع لان
ما بعد الفه ثلثة احرف وههنا اربعة احرف لان یاء النسبة مشددة ولا جمع لانه جعل علما فلا
یکون محل الوهم اصلا فلم تعرض الشارح الیه لانا نقول المراد مدائن فی مدائنی وهو بوزن صیغة منتهی
الجموع لا یقال هو فی الاصل جمع وان صار علما للبلدة والجمع الاصلی ایضا معتبر کما قال الشارح فی
جواب حضاجر وایضا لا یصح قوله لا فی الحال ولا فی المال وایضا اذا کان مدائن فی مدائنی مفردا

عه فانه مفرد محض لان معناه بالفارسیة چیزی نیست که ده شده باشد پس هر دو معنی لفظ المفرد ۱۲ بقا سه لبلدة معینة ۱۲

marfat.com

ینبغی ان یکون مدائن بدون الیاء ایضا مفردا لانه عین هذا مع انه کما قال الشارح وانما الجمع
مدائن لانا نقول ان مدائن جمع فاذا صار علما لم یزل عنه اعتبار الجمعیة لان الجمع الاصلی معتبر
فاذا اتصل بذلک العلم یاء نسبة ضعف معنی الجمعیة بوجهین فلم یعتبر جمعیته وایضا ان الجمعیة الاصلی
لما لم یعتبر فکانه لیس فی الاصل جمعا فیصح قوله ولا فی المال قوله ولا فی المال وهو عبارة عن
مرجع الشیء فیتناول الاصل یعنی لا فی الحال ولا فی الاصل قوله هو لفظ اخر الاولی ان یقال هو لفظ
اخر لا یجوز اخراجه لانه جمع منتهی الجموع وغیر منصرف اذ مجرد کونه لفظ اخر لا یوجب عدم
التعرض له اجیب ان اخر بمعنی غیر ای غیر من المنصرف قوله بخلاف فرازنة قال فی المهذب
الفرزین اسم حصات من حصات نرد وشطرنج واسمه بالفارسیة وزیر فان قیل ان فرازنة لیس
علی اوزانها لان فیها حرف الوسط ساکن وههنا متحرک قلنا المراد فرازن فی فرازنة فان قیل
ان فرازنة بدون التاء مثل مدائن فی الجمعیة ومع التاء والیاء لیسا بجمع فکیف خص احدهما
بالاخراج دون الاخر قلنا انه مستعمل فی الجمع مع التاء دون مدائن قوله نعم مما سبق جواب سوال و
هو ان کلمة اما فی قوله واما فرازنة لا یخلو اما ان یکون للاستیناف او للتفصیل ولا استقامة للاول
لانه یذکر فی صدر الکتب کما قال صاحب الحمامی رح اما بعد حمد الله علی نواله ولا للثانی لانه یقتضی سبق
الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب بقوله فعلم الخ یعنی کلمة هنا للتفصیل والاجمال موجود سابقا وهو
قوله بغیر هاء قوله فاما ما کان بغیر هاء جواب سوال وهو ان اما التفصیلی یقتضی العدیل ولا
عدیل ههنا فدفع بقوله فاما ما کان اه قوله مثال لما بعد الفه حرفان جواب سوال وهو ان المثال للایضاح
وهو یحصل بالواحد فما الحاجة الی المثالین وما یقال ان المثال بمنزلة الشاهد ولا بد فیه من التعدد فکذا لا بد
فی المثال من التعدد غلط لان الشاهد للاثبات والمثال للایضاح لا للاثبات فالشاهد نظیر الدلیل لان کل واحد
للاثبات لا انه نظیر المثال فالمثال بمنزلة التحقیق فی الدعوی لان کل واحد للایضاح فاجاب بقوله مثال لما
بعد الفه الخ یعنی ان تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل قوله واما فرازنة وترکیبه هکذا واحرف عاطفه
اما شرطیة فرازنة مبتداء فاجزائیه منصرف خبر المبتداء والمبتداء مع الخبر جواب اما هذا باعتبار الظاهر واما
باعتبار الواقع فتقدیره هکذا اما ان یکن شیء من الاشیاء موجودا فی الدنیا ففرازنة منصرف ثم حذف
الفعل ثم نقل الفاء من اول الجزء الی الجزء الثانی لئلا یلتقی بین حرف الشرط وفاء الجزائیة قوله واما مثالها
جواب سوال وهو ان تخصیص الانصراف بفرازنة غیر صحیح لانه کما ینصرف فرازنة ینصرف صیاقلة
ایضا فاجاب بقوله وامثالها قوله فمنصرف انما لم یقل منصرفة مع ان الخبر اذا کان مشتقا وجب
مطابقة مع المبتداء لان منصرف خبر مبتداء محذوف تقدیره واما نحو فرازنة فمنصرف کما
یشعر به قول الشارح وامثالها او نقول المراد من فرازنة مجرد اللفظ یعنی ان فرازنة
بتاویل اللفظ وهو مذکر فان قیل الکلمة اذا ارید بها مجرد اللفظ یکون علما فیکون فرازنة
ههنا علما فینبغی ان یکون غیر منصرف لتحقق العلمیة والتانیث وقد یسمع ههنا منونا قلنا

اى اذا اريد به هذا اللفظ ۱۲م

اى فى المتن ۱۲

عه اى المفردات وهى كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة ۱۲ ه فى فرازن الحرف الوسط وهو الالف ساكن ۱۲ منه ۱۲ ه يعنى ان الكلام على حذف المضاف ۱۲م

marfat.com

هو ههنا غير منصرف والتنوين لمشاكلة مسماه اى انما نون لمشاكلة فرازنة علما فرازنة التى اريد منها مسماها والممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان غير منصرف فكيف يصح قوله فمنصرف قلنا الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ولا شك انه اذا اريد منه مسماه فيكون منصرفا قوله وحضاجر الواو للاستيناف وقع فى جواب سوال السائل فان قيل ان نصب علما لا يخلو اما بالحال عن حضاجر او من الضمير فى قوله غير منصرف اما الاول فغير مستقيم لانه يكون حالا من المبتداء والحال لا يكون من الفاعل او من المفعول والثانى ايضا غير مستقيم لانه على هذا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو قوله غير لانه مضاف ومنصرف مضاف اليه قلنا الحال من المبتدا صحيح عند ابن مالك وانه حال من الضمير لكن كلمة غير بمعنى لا النافية فلا يثبت الاضافة وعلى التقديرين المراد من التقييد بكونه علما ما ينتفى به الجمعية فيشمل التنكير ايضا فاندفع ما قال الهداد الهندى انه لا يصح ان يجعل علما حالا لعدم تقييد منع صرفه بكونه منقولا عن الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف بعد التنكير ايضا واما جعله منصوبا باعنى المقدر فليس بموجه وان كان من الوجيه لا يقتضى المدح او الذم وهذا ليس مقامه قوله يطلق على الواحد قيل هذا ليس مما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفى فى انتفاء الجمعية اجيب عنه ان ذكر قوله يطلق على الواحد الخ ليس له دخل فى الاعتراض لكن ذكره لبيان الجنس لان فى تفصيله اقوال قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد وهو ايضا ينافى الجمعية قوله كما ان اسامة كلمة ما فى مثل ذلك زائدة والفرق بين علم الجنس والجنس اعتبارى كاسامة مثلا فانه موضوع لحيوان مفترس بلحاظ الامتياز عن الماهيات الاخرى مع ان الواضع اعلم المخاطب بانى اوضعه لهذا المعنى وكالاسد فانه موضوع للحيوان المفترس من غير لحاظ الامتياز عن الماهيات الاخرى ولحاظ الامتياز وعدمه يعلم من ترتب احكام المعارف عليه وعدمها قوله وصيغة منتهى الجموع جواب سوال وهو انه وان لم يكن فى حضاجر جمعية لكن صيغة منتهى الجموع موجودة فيه وهو كاف فدفع بالمنع اى لا نسلم انه كاف قوله فينبغى ان يكون منصرفا لان منعه مسند الى الجمعية ولا جمعية فيه فاندفع ما اورده الحافظ تاشكندى مع ان انتفاء الجمعية لا يقتضى الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرفة قوله وتقرير الجواب جواب سوال وهو انه لما كان النقل من الجمع سببا لمنع الصرف بطل حصر الاسباب فى التسع فاجاب بقوله وتقرير الجواب الخ يعنى ان السبب فيه ليس الا الجمعية الاصلية ولا نقل فيه من الجمع وقوله لانه منقول عن الجمع دليل اصالة الجمعية قوله جمع حضجر بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم قوله كان كل فرد اشارة الى بيان المبالغة قوله منها اى من الضبع قوله من هذا الجنس اى عظيم البطن قوله فالمعتبر فى منع صرفه الخ لا يقال العلمية ضد الجمعية فكيف يعتبر الجمعية الاصلية حال العلمية لانا نقول الممتنع اعتبار الضدين عند وجود الاخر وههنا اعتبر الجمعية وحده لمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف قوله فان فيه العلمية

marfat.com

لانه علم الجنس ومعاملته معاملة علم شخص كما مر قوله بعد التنكير منصرف مع انه غير منصرف لانه
بعد التنكير عاد اليه الجمعية الاصلية فعلم ان المؤثر فيه الجمعية دون العلمية قوله والتانيث
اى تانيث حضاجر قوله لانه علم لجنس الضبع لا لنفس الضبع حاصله ان الجواب بالمنع لا يقال
انه على هذا يلزم المخالفة من قول الماتن لانه قال علما للضبع قلنا معناه علم لشئ شامل للضبع فلا
مخالفة قوله اذ لا يتصور العروض فى الجمعية اصلا اى لا بالتركيب ولا بدونه قوله وسراويل المراد منه لفظه
فيكون علما للسراويل الذى وقع فى التركيب فلا يرد انه يلزم تنكير المبتداء قوله تقديره اشارة الى انه ليس المراد
ان سوال سراويل وارد على جواب حضاجر بل وارد على قاعدة الجمع قوله قد اختلفوا فى صرفه خبر لقوله
وسراويل والغرض فيه الاتيان على طريق الفصحاء فقوله قد اختلفوا الخ جواب بطريق الاجمال وقوله
فهو اذا لم يصرف جواب بطريق التفصيل قوله فان قيل ان هذا الجواب انما يتم بقوله واذا لم يصرف
فقد قيل الخ وذكر قوله وهو الاكثر بلا فائدة لا حاجة اليه قلنا انه ذكره لدفع الوهم وهو انه سراويل
وان لم يكن جمعا ولكن ينبغى ان يكون منع صرفه نادرا والقواعد لا تنتقض بالنوادر فلا حاجة الى الجواب
عن ذلك الاعتراض فقال المص رح وهو الاكثر فح احتاج الى الجواب قوله فى موارد الاستعمال ويجوز ان يراد
بقوله وهو الاكثر ان عدم انصراف سراويل مذهب الاكثر بل هذا الحمل اولى من حمل الشارح لان ما
ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف
اكثر من استعماله منصرفا وذا متعسر بل متعذر لكن هذا الحمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة
فى صرفه وعدمه وذا غير معلوم لكن لا نسلم انه غير معلوم بل يعلم من قول الشارح بانه قد اختلف فى
صرفه ومنع صرفه اجيب عنه ان قوله قد اختلف محمول على الحكاية عن الغير لا انه من الشارح نفسه
قوله فيرد به الاشكال جواب سوال وهو ان الجزاء ههنا لا يترتب على الشرط لان قوله فقد قيل انما
وقع للدفع ولا يكون الدفع الا بعد ورود الاشكال على عدم الانصراف فاجاب بقوله فيرد اه يعنى ان
فى جانب الشرط حذف عبارة اخرى فيترتب الجزاء عليه قوله فى التفصى عنه مصدر من باب التفعل
اصله تفصى بالضم ثم كسر الصاد لمناسبة الياء قوله انه اسم اعجمى هذا مقولة قيل فلذا اتى بالجملة
قوله اى على ما يوازنه الضمير المستتر راجع الى سراويل والبارز الى كلمة ما ولما كان قوله موازن مشتركا
بين فتح الميم على صيغة الجمع للميزان وبين ضمها على صيغة اسم الفاعل من باب المفاعلة فلرفع الابهام
وتعين ما هو المراد قال على ما يوازنه اى انه على صيغة اسم الفاعل قوله من حيث الوزن اى بعلة الوزن
اى السراويل لما كان موافقا لها فى الوزن كانه ..... اخذ معنى الجمعية حكما فلا يرد ان الحمل على
الموازن لا يفيد الا الموافقة فى الصيغة وقد مر ان الصيغة ليست من الاسباب بل من الشروط قوله
فبناء اشارة الى ان الرد على بعض الشارحين من ان هذا الجواب يستلزم ان يكون على منع الصرف
عشرة فان الحمل على الموازن زائد على التسعة المذكورة فان قيل هذا الجواب لتعميم الجمعية من
الحقيقى والحكمى فيكون جوابا عن سوال حضاجر ايضا لان وزنه ايضا من اوزان

الجموع العربیۃ فلو قال المصنف ہذا الجواب عنہما لا حاجۃ الی ذکرہ ثانیا اجیب عنہ ان تعمیم الجمع من الحالی والاصلی یکون بطریق الاصل بخلاف التعمیم من الحقیقی والحکمی فانہ خلاف الاصل فلا یصار الیہ عند وجود جواب اخر او نقول التعمیم من الحقیقی والحکمی لاجل الحمل علی موازنہ وذلک الحمل فی لفظ العجمی دون العربی لان لفظ العجمی بین الالفاظ العربی غریب فینبغی ان یکون الغریب تابعا للمتوطن قولہ لیس بجمع تحقیقا بل فرضا فلا یشکل علیہ بان اطلاق لفظ الجمع علی الواحد لم یجئ فی الاجناس فلا یقال الرجل رجال لانہ یلزم حمل الجمع علی الواحد بل جاء ذلک فی الاعلام کمدائن فی مدینۃ معینۃ لان فی العلم وضع جدیدا اذ امتناع اطلاق الجمع علی الواحد فی الجمع الحقیقی دون الفرضی قولہ وفرضا انما فسر بہ لان التقدیر قد یجئ بمعنی القدرۃ ایضا ومنہنا اعتراض مشہور وہو انہ لابد ان یحمل غیر المنصرف علی المنصرف لان الاصل فی الاسم الانصراف یعنی لو کان منع صرف سراویل لاجل الحمل المذکور یلزم حمل الاصل علی الفرع وہو غیر جائز وتقریر الجواب ان لفظ العجم غریب بین العرب فینبغی ان یکون الغریب تابعا دون العکس قولہ فکانہ سمی کل قطعۃ الخ قیل ہذا الکلام یشعر بان سراولۃ ایضا لفظ مفروض فی معنی القطعۃ من الثوب کما ان جمعہ علی سراویل مفروض لکن یفہم من القاموس ان سراولۃ فی لغۃ العرب بمعنی پارۂ از جامہ اجیب عنہ بان المراد مما قال فی القاموس قطعۃ الجبۃ واما فی قطعۃ السراویل فلیس بحقیقۃ بل مفروض قولہ واذا صرف فیہ ان کلمۃ اذا تدل علی ان صرف سراویل کثیر الوجود لانہ تدل علی شرط کائن الوجود کقولہ تعالی اذا قمتم الی الصلوۃ الآیۃ ولیس الامر کذلک فینبغی ان یقال کلمۃ ان فی موضع اذا لانہا تدل علی القلۃ کقولہ تعالی ان کنتم جنبا الآیۃ اجیب عنہ ان کلمۃ اذا تدل علی الکثرۃ اذا لم یکن فی مقابلۃ التصریح بالکثرۃ ومنہنا وجد التصریح بہ حیث قل وہو الاکثر ومن قال فی الجواب ان کلمۃ اذا بمعنی ان فلیس بشئ لانہ ذکر فی الجواب ما ذکرہ المعترض فی الاعتراض وہو قبیح قولہ بالنقض بہ اشارۃ الی ان المراد لیس نفی جنس الاشکال لانہ یرد اذا کان مفردا منصرفا فیکون مصابیح واناعیم علی موازنہ فیلزم الفتور فی جمعہا فدفع الشارح ویمکن الجواب عن الاشکال بان سراویل لقلتہ وندرتہ لا یصلح ان یعتد بہ ویقاس علیہ غیرہ قولہ ای کل جمع جواب سوال وہو ان التشبیہ بقاض لیس الا لنحو جوار لا لجوار لان المضاف الیہ خارج من الحکم فلا یقال حال جوار فدفع بقولہ ای کل جمع الخ وہذا التعریف صادق علی جوار ایضا قولہ یائیا کان او واویا انما قدم الیائی علی الواوی لان رجع الواو الی الیاء ہہنا لان الواو اذا وقع فی الموضع الرابع او فوقہ یجعل یاء قولہ کالجواری مثال الیائی والدواعی مثال الواوی قولہ ای حالۃ الرفع جواب سوال ہو ان نصب رفعا ونصبا لا یخلو اما بناء علی الحال او الظرف فعلی الاول یلزم الحال من المبتدا وایضا لا یصح الحمل وعلی الثانی ان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا فاجاب بقولہ ای حالۃ اہ یعنی انہ علی الظرف لکن بحذف المضاف وانما لم یذہب الی الحال علی مذہب ابن مالک وجعل الرفع بمعنی المرفوع لان فیہ اجراء علی خلاف الاصل بوجہین

عہ ای الی جعل کلواحد منہما منصوبا ۱۲ کما تری ثم ان العامل فی الظرف المماثلۃ ۱۲ علی الحال کما ذہب الیہ مالک ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

سہ لا زمانا او مکانا اہ وقولہ رفعا وجرا لیس بواحد منہما ۱۲ م

marfat.com

المفهوم من الكاف فى قوله كقاض فان الظرف لتوسعهم فى الظروف يتقدم على العامل المعنوى قوله اى حكمه كحكم قاض جواب سوال وهو ان جوار جمع فكيف يكون كالقاض المفرد فاجاب بقوله اى حكمه ثم يرد عليه انه كيف يكون حكمه حكم قاض مع انه حكمه حكم الانصراف وحكم جوار مختلف فيه فاجاب بقوله بحسب الصورة ثم يرد عليه كيف يكون متحدان فى الصورة مع ان وزن جوار فعال ووزن قاض فاع فاجاب بقوله فى حذف الياء لا يقال ان هذا الحكم وان كان فى نفسه صحيحا لكن لا يناسب بيان غير المنصرف بل الاولى ان يبين انه فى حال الرفع والجر منصرف او غير منصرف اجيب عنه انما لم يتعرض اليه توفيقا بين المذهبين قوله واما فى حالة النصب اشارة الى بيان فائدة القيد لا يقال ان جوار فى حال النصب ايضا كقاض لان الياء فى قاض مفتوح فى حالة النصب الا ان يقال ان الياء فى قاض بالتنوين وفى جوار بلا تنوين فلا يكونان على نسق واحد فى حالة النصب قوله فلا اشكال اى لا خلاف فيه قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه فى رواية على ما فى اللباب شرح قوله تنوين الصرف اى تنوين التمكن قوله لان الاعلال الخ وايضا ان الاعلال سببه محسوس وهو الثقل فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوى فيكون اضعف فان قيل ان اراد ان الاعلال المطلق مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين الضمة والكسرة فى الاخر بعد دخول العوامل كما فى جوار وان اراد ان بعض الاعلال مقدم فهو مسلم لكن لا ينفعك قلنا مرادنا ان الاعلال المطلق مقدم لان ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على ما يعرض للمتكلم بعد الوضع فان قيل ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فينبغى ان لا يوخر عنه الاعلال ايضا قلنا الاسم لا يخلوا من الصرف وعدمه فالاسم اذا لم يكن غير منصرف قبل الاعلال لا محالة يكون منصرفا لان الانصراف اصل او نقول ان ملاحظة الصرف مقدم على الاعلال لان الاصل فى الاسم الصرف فلذا تاخر عنه الاعلال قوله فاصل جوار الخ اشارة الى بيان تقديم الاعلال على منع الصرف قوله ثم اسقطت اشارة الى بيان نفس الاعلال قوله فصار جوار على وزن سلام وكلام يعنى يكون على وزن المفردات فتفرع عليه قوله فلم يبق قوله فهو بعد الاعلال اه هذا من تتمة الدليل فلا يرد لا حاجة اليه بعد قوله الى ان الاسم منصرف قوله كذلك هذه ليس فى اكثر النسخ وما وقع فى البعض فالكاف فيه زائدة فيكون معناه ذلك اى الصرف او التاكيد للكاف الاول قوله وذهب بعضهم وثمرة الخلاف لا تظهر فى اللفظ بل فى الوجوه فقط او فى اليمين بان حلف لا يتكلم بكلمة غير المنصرف فتكلم بجوار فعند الاولين لا يحنث وعند هذا البعض يحنث قوله انه بعد الاعلال غير منصرف واما قبل الاعلال فمنصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف عند هذا البعض الخ قوله لان المحذوف اى هذا المحذوف بمنزلة المقدر حاصل المقام ان المقدر ما يكون ساقطا عن اللفظ وبقى فى النية والمحذوف ساقط عنهما ثم المحذوف على نوعين احدهما ما يكون ساقطا عنهما على الدوام حتى صار نسيا منسيا نحو يد ودم والثانى ما يكون ساقطا عنهما اذا وجد الاعلال واذا زال الاعلال عاد الى موضعه

له المعنى كشبه جوار فى حالة الرفع والجر بقاض بخصوص هذا الملفوظ ۱۲ م

marfat.com

لما کان نحو قاض ورماع فلا یکون نسیا منسیا فالنوع الثانی من المحذوف کالمقدر فالدلیل فی قوله لان المحذوف للعهد والمقدر کالملفوظ قوله وعوض عن الیاء کما هو المشهور عن سیبویه والخلیل قوله او عن الحرکة وهو الانسب بالقیاس لانه اذا کان حذف الیاء لاجل التنوین کان منافیا للیاء والعوض عن الشئ یجب ان یکون مناسبا له قوله وعلی هذا القیاس حالة الجر لا یقال البیان الذی ذکر هذا البعض لا اختصاص له بحالة الرفع فکیف یقاس علیه حالة الجر اجیب عنه انه لما ذکر الصورة فی حالة الرفع علی المذهب الاول علم ان مذهب هذا البعض ایضا مصور فی المادة المذکورة فقال وعلی هذا القیاس حالة الجر او نقول الشار الیه بهذا قوله بالضم فلا یرد شئ لکن کلمة هذا من الاسماء الاشارة القریبة الا انه قد یستعمل لبعض ذلک مجازا قوله فانه ای حین تقدیم منع الصرف قوله واما فی حالة الرفع الخ اشارة الی فائدة القید وقوله وعلی هذه اللغة اشارة الی الاجمال بعد التفصیل وهذا اوقع فی الذهن کما ان التفصیل بعد الاجمال اوقع فی الذهن کقوله تعالی تلک عشرة کاملة بعد قوله تعالی ثلثة فی الحج وسبعة اذا رجعتم قوله وهو صیرورة لما کان الترکیب یطلق علی معان کثیرة فلدفع الابهام وتعین ماهو المراد قال وهو صیرورة الخ فان قیل فعلی هذا الحاجة الی اشتراطه بالعلمیة لان المرکب الذی جعل کلمة واحدة لا یکون الا علما قلنا الحصر ممنوع لجواز ان ینتقل اولا الی المعنی الجنسی او ینتقل اولا الی المعنی العلمی ثم ینتقل الی المعنی الجنسی ولو سلم فقول العلمیة شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه فلا یقتضی وجود فرد اخر سوی العلمیة فقول الماتن شرط العلمیة لبیان ان وجوده لا یکون الا بها وقوله لا اشتراطه لیس العلمیة تعلیلا له حتی یقتضی وجوده بدونها قوله من غیر حرفیة جزء جواب سؤال وهو انه ینتقض بالنجم وبصری علمین فاجاب بقوله من غیر حرفیة جزء لان الحرف ضعیف فلا یؤثر بالترکیب ثم العبادة محمولة علی القلب تقدیره من غیر جزئیة حرف والا فلا معنی للعبادة لا یقال اعتبار هذا القید فیما نرید بالترکیب من غیر اعتبار نفی الاضافة والاسناد فی المفهوم لحکم اجیب عنه انا لم نشترط الشارح هذین الترکیبین الکفاء بنفی الصرف حیث قال وان لا یکون باسناد ولا اضافة او نقول الحرف لما کان شدید الاتصال بالکلمة لم یظهر اثر ترکیبها فی اللفظ حتی اعرب المجموع باعراب جزء الواحد فلذا لم یخرج من الترکیب الذی عد من اسباب منع الصرف بخلاف الاضافة والاسناد فان لهما اثرا فی اللفظ من البناء واخراج المضاف الی الصرف فصار من جنس الترکیب الذی کلامنا فیه لمناسبته ایاه فی التاثیر ثم اخرج بالاشتراط لا یقال ان الترکیب من الفعلین ایضا لا اثر له فی اللفظ فلم لم یخرجه اجیب عنه لما لم یوجد الترکیب من الفعلین لم یحتج الی نفیه قوله لیامن من الزوال لا یقال ان حذف العلم جائز فکیف یامن العلم بالعلمیة من الزوال فاجاب صاحب الغفور ان المراد من الزوال الانحلال والتفریق واشک ان بالعلمیة یامن الترکیب من التفریق قوله قوة یرد علیه ان القوة تستعمل فی الحیوانات لا فی الاسماء فاجاب صاحب الغفور للمراد من القوة اللزوم ای یکون الترکیب لازما قوله وان لا یکون باضافة ولا اسناد واما الترکیب التوصیفی فداخل فی الاسناد لان الاخبار قبل العلم اخبار وبعده اخبار عن الاخبار

بحث التراکیب

له ان الشرط المذکورة عدم الترکیب مع ان الترکیب قد یوجد غیر منفک عنهما ان یکونا غیر منفکین عدم انفکاک

marfat.com

الباء فی قوله باضافة السببية مع ان سبب الاضافة والاسناد ليس الا ارادة المتكلم فلذا قال صاحب الغفور الباء للملابسة قوله لان الاضافة تخرج فان قيل ان اراد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافي فمسلم لكن سبب العلمية فات عنه المعنى الاضافي وان اراد ان الاضافة مطلقا تخرج فممنوع اجيب عنه بارادة الشق الثاني ودفع المنع بانه يفهم من موارد الاستعمال ان التركيب الاضافي مطلقا ينافي منع الصرف لوجود اثر الاضافة في اللفظ وهو الكسرة في عبد الله مثلا قوله ما يضاده الضمير المستتر راجع الى ما والبارز الى الصرف قوله اعني منع الصرف تفسير كلمة ما فان قيل لا استحالة في ذلك فانه لا يلزم اجتماع الضدين في شئ واحد قلنا لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال فصار كانهما شئ واحد فتحقق الضدين في الجزئين في حكم الاجتماع في شئ واحد قوله على ما كان عليه قبل العلمية يعني ان الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنى ذلك الجملة موجودا في ذلك الشخص مثلا لو كان شخص عادته ضرب الناس فجعل اسمه "ضرب زيد" صار اخر زيد مبنيا على الضم ليدل على انه ضارب لانه لو كان معربا ربما ابدل الضم بالفتح بالعامل فيدل على انه مضروب وهو خلاف الواقع فكذلك "تابط شرا" كان منصوبا قبل العلمية على الفتح فاذا جعل علما بقي على الفتح كذلك ليدل على القصة الغريبة فيكون مبنيا على الفتح معناه بالفارسية در بغل آورد فلان شرا قوله يمكن ان تفوت فقوله ان تفوت فاعل يمكن قوله علمين قيد خمسة عشر وستة عشر بكونهما علمين مع ان العلمية لابد في كلها لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية قوله قلنا كانه اكتفى لا يقال لم اورد الشارح كلمة كان مع انها للشك لانا نقول يجوز ان يكون المذكور فيما بعد بقوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر فلا يتناول خمسة عشر وستة عشر علما لان تضمنهما للحرف بحسب الاصل لا بالفعل لان في حال العلمية لا يعتبر تضمن الحرف لا يقال ان المصنف لم يذكر فيما بعد الا ما هو متضمن لحرف العطف ولم يذكر ان سيبويه من قبيل المبنيات اجيب ان بناء نحو سيبويه وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور بطريق الاشارة لان قول المصنف فيما بعد ولا اعرب الثاني معناه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا والا بقي على البناء نحو سيبويه قوله فلذلك احتاج الى اخراجها واما اخراج الاضافة وان علم بقوله وجميع الباب باللام والاضافة لكن المراد منه الاضافة بالفعل والمراد ههنا بحسب الاصل فكانه لم يذكر قوله مثل بعلبك يرد عليه انه لما كان علم بلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث كماه وجور فلم يكن شاملا قطعيا للتركيب المؤثر في منع الصرف قلنا ان في المثال الاحتمال كاف لان المثال المحتمل كاف لانه للاحتمالين باعتبار المتكلم قوله او غيرهما يرد عليه انه لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية واسنادية لا يضر مثل النسبة التوصيفية فانه لا يضر في تاثير التركيب في منع الصرف فلا حاجة الى قوله او غيرهما قلنا لا نسلم عدم ضرر التوصيفي بل هو مضر ايضا لكن لم ينفيه في الشرط كما نفى الاسناد والاضافة لانه داخل في الاسناد لان الاوصاف قبل العلم اخبار قوله الالف والنون الواو لمطلق الجمع فلا يفيد

marfat.com

اجتماعهما في زنادة واحد فاجاب صاحب الغفور بقوله الواو بمعنى مع وايضا يجوز ذلك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ لان الخبر اذا وقع بعد المعطوفات فقد يحكم العطف ثابت لا محالة قوله العددتان جواب سوالين احدهما ان عدد الالف والنون من اسباب منع المصرف ليصح لانهما من الاوصاف وهما من الذوات والثاني انه منقوض بحسان علي رجل من اصحاب النبي عليه السلام لان فيه وجد الالف والنون مع انه منصرف فاجاب بقوله العددتان ولا شك انه ذكر معه سابقا قيد مزيدتان والزيادة من الاوصاف وكذا اخرج نحو حسان لانه اي لانه غير زائدة لانه من الحسن فيكون على وزن فعال قوله فنميان مزيدتين الاولى ان يقال ويوصفان بمزيدتين لان اطلاق المزيدتين عليهما بطريق التوصيف لا بطريق التسمية اجيب ان ذكر التسمية اراد منه التوصيف من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم قوله لانهما من الحروف الزوائد اما لاجل انهما زائدتان على ثلثة احرف اصليته مثل سكران او المراد انهما من الحروف الزوائد اعني هويت السمانا قوله دخول تاء التانيث عليهما في المرجع ثلثة احتمالات الاول ان يرجع الى الفي التانيث والثاني ان يرجع الى الالف والنون والثالث ان يرجع الى المشبه والمشبه به وعلى التقادير كلها المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذا الوصف قوله اما كونهما مزيدتين كما هو مذهب الكوفي وقوله ولما لمشابهتهما الخ كما هو مذهب البصري قوله والراجح هو القول الثاني لا يقال هذا مخالف لما سبق من ان الالف والنون للزيدتين فزعلا زيدتا عليه فاي يقتضي رجحان القول الاول لانا نقول لعل هذا بسبب انه مذهب البصري لانه المختار وايضا ان اشتراط انتفاء فعلانة ووجود فعلى انما يظهر على القول الثاني دون الاول وايضا ان الاول يتحقق في ندمانة ايضا مع انه منصرف قوله يعني به ما يقابل الصفة جواب سوال وهو انه يلزم التناقض في كلام المصنف لانه قال بانكانتا في اسم فشرطه العلمية او كان في ... فانتفا فعلانة لان الصفة ليس الا اسما ايضا اجاب بقوله يعني اعلم ان الاسم يطلق على ثلثة معان الاول ما يقابل الفعل والحرف والثاني يطلق على العلم والثالث ما يقابل الصفة والاولان غير مرادين هنا اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير صحيح لان سكران غير منصرف مع انه اسم وليس بعلم ولا يجوز ايضا مقابلته مع قوله او كانتا في صفة واما الثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد لا يقال كون مراد المصرح بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في مقابلها فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وايضا ان قوله فالمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى تكرار لا حاجة اليه لانا نقول ان وقوعه في مقابلها قرينة على تلك الارادة ومراد الشارح بيان علة مصححة لتلك الارادة يعني ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة هذا المعنى لا علة لها لان ارادته واجبة لا احتياج لها الى الدليل لان اللام جعلته مقابلا للصفة ومعنى قوله فالمراد بالاسم له اي المراد في كلام النحاة هو هذا المعنى فلا تكرار قوله لوحظ معها صفة هذا القول يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل

له اشكال آخر الا ان مراض الثاني ... فعلا تقدير بكلامه ان كانتا في اسم كذا او كانتا في صفة كذا وليس هذا الا تناقض صريح

marfat.com

على العكس هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة الخ وهذا ليس الا تداخم فى كلام الشارح
قلنا قد يراد بكلمة مع مجرد المصاحبة صرح به السيد شريف فى حواشى شرح للفتاح وهو المراد
ههنا اذ ليس مراد الشارح هنا تعريف الصفة بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة
بخلاف المذكور فى الوصف فانه للتعريف قوله وافراد الضمير اه لا يقال ما وجه ايراد ضمير التثنية
فى قوله وانكانتا وافراده فى قوله فشرطه ولم يجعلهما موافقا ولم يختار العكس لانا نقول الالف والنون
باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودهما اورد التثنية وقالوا كانا
وباعتبار السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه العلمية وانما لم يعكس لان المذكور سابقا لفظ
كان وهو من الكون اى الوجود وهو متعدد باعتبار الوجود لاكن يرد عليه فعلى هذا لا يصح قول الشارح
اى شرط الالف والنون فى منعهما بل لواجب ان يقال فى منعه لان الملحوظ هو السببية اجيب عنه
انه لعل الشارح قال فى منعه واما قوله فى منعهما فيحتمل ان يكون سهوا من الكاتب قوله للزوم زيادة
بالنظر الى المذهبين قوله لا الفى التانيث بالنظر الى المذهب الثانى قوله او صفته الاولى
الواو بدل اولان الالف والنون توجدان فى الاسم والصفة جميعا لان وجودهما فى احدهما
فقط اجيب عنه ان كلمة او للتنويع قوله او كانتا فى صفتا نما زاد قوله كانتا لدفع سوال وهو ان
كلمة او للعطف وهو غير صحيح لان فيه عطفا على معمولى عاملين مختلفين ولم يتقدم المجرور لانه
عطف قوله صفته على معمول كانتا وهو قوله فى اسم وعطف قوله فانتفاء فعلانته على معمول ان
الشرطية وهو قوله فشرطه والمجرور غير مقدم لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعها فاجاب
الشارح بقوله او كانتا يعنى انه بتقدير فعل للشرط فيكون عطف جملة شرطية على جملة شرطية وذلك
جائز لان العامل واحد وهو كلمة ان لا يقال يجوز ان يكون العطف باعادة الجار يعنى كلمة
فى قوله او فى صفته زائدة فيكون عطف المجرور على المجرور كما فى قولهم المال بينى وبينك فان
بين الثانى زائدة لانه لا يدخل على المفرد بل على المتعدد فيثبت تقدم المجرور اجيب عنه بما سبق
على بينى وبينك مع الفارق لان بين الثانى زائد لعدم تحقق شرطه وهو الدخول على المتعدد بخلاف
كلمة فى لانها غير زائدة لعدم القرينة على زيادتها هذا كله على تقدير كون كلمة فى مذكورة مع
الصفة واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فعلى هذا يصح العطف لانه من قبيل عطف المجرور
على المجرور والمجرور مقدم قوله فانتفاء فعلانته وانما لم يشترط العلمية ههنا لانها لا تجامع الوصف
قوله اى الكاف الالف اشارة الى بيان اللازم قوله او كانتا قوله فشرطه انتفاء جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون
الا جملة وقوله فانتفاء فعلانته ليس بجملة بل مضاف ومضاف اليه فاجاب الشارح بقوله فشرطه يعنى
انه بحذف المبتداء قوله يعنى امتناع جواب سؤال وهو ان فى عريان بالضم تحقق انتفاء
فعلانته بالفتح لان مونثه عريانته بالضم مع انه منصرف فاجاب بقوله يعنى الخ يعنى انتفاء فعلانته
بالفتح غير مقصود بل المراد عدم قبول التاء سواء كانت بالضم او بالفتح ٤

له اى فى نزل لحظ معنى ٣٣ كه وهو جائز كما بين فى موضعه ١٢
له اى وان كان الثانى الخ ١٢

قوله وقيل شرطه وجود فعلى وانما زاد قوله شرطه لان مقولة القول ليس الا جملة وقوله وجود فعلى ليس بجملة فضم الشارح رح قوله شرطه **قوله** لانه متى كان مؤنثة فعلى اشارة الى ان المقصود من هذا الشرط ايضا انتفاء فعلانة **لا يقال** انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفاء فعلانة ايضا فلا حاجة اليه بل انتفاء فعلانة كاف وايضا ينبغي ان يمنع لفظ الرحمن عند هذا القائل ايضا لحصول ما هو المقصود وهو انتفاء فعلانة **اجيب** عنه المقصود عنده انتفاء فعلانة انتفاء مبنيا على الدليل وهو وجود فعلى اذ كلما جاء منه فعلى لم يجئ منه فعلانة في اكثر لغات العرب لان المقصود انتفاء فعلانة مطلقا **فان قيل** ان وجود فعلاء بالهمزة الممدودة ايضا مستلزم لانتفاء فعلانة فلا وجه لتخصيص وجود فعلى بالاشتراط **قلنا** ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب **قوله** ومن ثمه اى ومن اجل ه **جواب سوال** وهو ان ثمه من اسماء الاشارة المكانية كما قال المص رح واما ثمه وهنا وهنا فللمكان خاصة ولا مكان هنا فاجاب بقوله اى لاجل يعني ان ثمه ههنا ليس للمكان بل للاجل **قوله** في انه منصرف الخ **جواب سوال** وهو ان رحمن صفة من صفات الله تع بالاتفاق لا خلاف فيه فاجاب بقوله في انه منصرف او غير منصرف **لا يقال** لا خلاف في هذا المفهوم المتردد بل هو ثابت بالاتفاق **لانا نقول** معناه اختلف في هذين الامرين فان اخذ محل النزاع الضرافه اختلف فيه وان اخذ عدم الضرافه اختلف فيه **لا يقال** ان قواعد النحو مستنبط من استعمال العرب فان استعملوا رحمان غير منصرف كان غير منصرف بالاتفاق وان استعملوا منصرفا فكان منصرفا بالاتفاق فلم اشتبه على علماء النحو حال رحمان حتى اختلفوا فيه **اجيب عنه** يجوز ان يكون كلمة رحمان دائما معرفا باللام او مضافا عند العرب او منادى فلم يعلم حاله **قوله** لانه صفة خاصة لله تعالى **لا يقال** اختصاصه به في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف بالاتفاق **اجيب عنه** ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفي وانما الضار والكافي هو التانيث الثابت في الاستعمال اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الفي التانيث **قوله** دون سكران حال من رحمان اى من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمان متجاوزا عن سكران وندمان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان الاتفاق في الكل فاندفع ما قال مولانا عصام الدين ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشاء عدم الاختلاف في سكران وندمان لان على تقدير الاتفاق ايضا ثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان **قوله** ندمان **لا يقال** لما كان المراد بندمان اللفظ فيكون علما لما وقع في التركيب فينبغي ان يكون غير منصرف للالف والنون والعلمية فلا يصح تنوينه مع انه مسموع منونا **اجيب** ان تنوينه لمشاكلة المسمى **قوله** بمعنى النديم اى وزير سلطان **قوله**

وھو کون الاسم **جواب سوال** ھو انہ لا یصح عد وزن الفعل من اسباب منع الصرف لانہا من الاوصاف ووزن الفعل عبارۃ عن الاسم وھو خاۃ فاجاب بقولہ وھو کون الاسم اھ واما کون من الاوصاف قال الھادی الھندی اضافۃ الوزن الی الفعل اضافۃ العام الی الخاص ثم یرد علیہ ان العموم والخصوص بین الموزون والفعل **اجیب عنہ** المراد من الوزن ھو الصیغۃ وھی یصدق علی الموزون ایضا **قولہ** علی وزن یعد من ا وزان جواب سوال وھو ان ا ضافۃ الوزن الی الفعل لامیۃ لعدم استقامۃ معنی الاخر للاضافۃ فیفید الاختصاص فلا فائدۃ فی قولہ شرطہ ان یختص **فاجاب** بقولہ علی وزن یعد الخ یعنی ان المراد من الاضافۃ مجرد النسبۃ لا الاختصاص کما فی قولھم زید لابی عمرو فزید کما کان ابو عمرو کذلک کان ابو بکر فاضافۃ ابوالی عمرو لمجرد النسبۃ فالحاصل ان الاسلم ان الاضافۃ اللامی تفید الاختصاص بل یکون لمجرد النسبۃ فما قالوا انما تفید الاختصاص فالمراد منہ مجرد النسبۃ **قولہ** وھذا القدر الخ الواو بمعنی الفاء تفریع علی قولہ یعد یعنی لما کان الاضافۃ لمجرد النسبۃ ولم تفید الاختصاص احتیج الی قولہ وشرطہ ولو افاد الاضافۃ الاختصاص لما احتیج الی قولہ وشرطہ **قولہ** فیہا ای فی سببیۃ منع الصرف لان الاختصاص لیس بشرط المطلق وزن الفعل **قولہ** احد الامرین **جواب سوال** وھو ان الشرط فی وزن الفعل شیئین اما اختصاصہ بہ او الزیادۃ فی اولہ غیر قابل للتاء فلا بد من اداۃ الحصر فاجاب بحاصلہ ان العطف مقدم علی الربط فیفید الحصر ایضا فی قولہ احد الامرین اشارۃ الی ان کلمۃ او لیست للتردید بل للتخییر **قولہ** اما ان یختص انما زاد کلمۃ اما لان العطف اذا کان بأو فزیادۃ اما فی المعطوف علیہ حسن کما قال المص فی بحث العطف **قولہ** فی لغۃ العرب ثم اقال ھذا لان للفعل معنی عام غیر مختص بالعرب بل یوجد فی العجم ایضا کما یقال فی العجم زدوہ ورزمانہ گذشتہ فلان فلان را وھذا بعینہ معنی ضرب لا یقال نعم مفہوم الفعل عام لکن الکلام فی وزن الفعل لا مفہومہ ولا یوجد وزن الفعل فی لغۃ العجم **اجیب عنہ** عدم ایراد **قولہ** فی لغۃ العرب یوھم من العبارۃ ان المراد ھو کون الوزن مختصا بالفعل العام او ان الغرض من قولہ فی لغۃ العرب جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو بقم وسلم لانہما موضوعان ا سمین ابتداء من غیر انتقال من الفعل فاجاب بقولہ فی العربیۃ وھما من لغۃ العجم واما قولہ الشرح فیما بعد واما نحو بقم وشلم فلبیان فائدۃ ھذا القول **قولہ** بمعنی انہ لا یوجد **جواب سوال** وھو ان وزن الفعل لما کان مختصا بالفعل فکیف یوجد فیہ منع الصرف لانہ فی الاسم فاجاب بقولہ بمعنی انہ لا یوجد فی الاسم العربی الامنقولا من الفعل وانما زاد قولہ العربی للاحتراز عن بقم وشلم ولتاکید الاول **قولہ** لشمر علی صیغۃ الفعل الماضی **اعلم** ان اوزان الفعل ثمانیۃ اثنان مشترکۃ بین الاسم والفعل وھما ثلاثی مجرد معلوم کفرس ورجب ورباعی مجرد معلوم کجعفر وستۃ مختصۃ بالفعل وھی ثلاثی مجرد مجہول ورباعی مجرد مجہول وثلاثی مزید معلوم وثلاثی مزید مجہول ورباعی مزید معلوم ورباعی مزید مجہول وانما قدم شمر علی ضرب لانہ من الثلاثی المجرد وھو الاصل الآن شمر صیغۃ معلوم وضرب صیغۃ

بحث وزن الفعل

له فانا کان لزید بنان عمرو بکر اھ وانما اخذہ من الالف والنون لانہما ھما درجتہ عن درجۃ الاسم اھ مصححہ الاول والمصنف مرموز والثانی لم یضبط بالتمام اھ

marfat.com

مجهول وللمعلوم شرف على المجهول قوله على صيغة الفعل الخ هذا القيد اتفاقي لبيان مقابلة ضرب لانه صيغة الفعل المجهول والا فحكم المجهول ايض كذلك قوله فانه نقل من معنى هذه الصيغة اه اى نقل من معنى الصيغة الاولى ان يقال لنقل من الفعلية الى الاسمية قوله وجعل علما لفرس حجاج بن يوسف والمعنى الفعلى له دامن پیچیدن ثم جعل علما لفرس قوله و كك بذر الماء ونقل من القاموس انه علم لبير مكة والمعنى الفعلى الاسراف لانه من التبذير قوله وعثر بثاء المثلث ومعناه الفعلى كاهى قوله وخضم لرجل قيل هو اسم عمر من بنى تميم ومعناه الفعلى هو الاكل وقيل هو الاكل بملاء الفم قوله واما نحو بقم متعلق بقوله انه لا يوجد فى الاسم العربى قوله اسما لصبغ حال من بقم وعامله فعل محذوف لان اما يقتضى فعلا محذوفا قوله وهو العندم وهو الخشب يخرج منه بعد الدق ويغلى بالماء صبغ احمر يا قوله بالشام قيل هو بيت المقدس قوله فلا يقدح لان المراد بالاختصاص اختصاصه فى لغة عربية لا عجمية قوله ولم يذهب الى منع صرفه هذا اما دليل ثانى او جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال وهو انه هل كان فيه اختلاف او اتفاق قوله ويكون غير مختص الاولى ان لا يقيد هذا القسم بكونه غير مختص بل يحمل كلمة او على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما فى اوله زيادة مختصة بالفعل ايض ولم يوجد فى الاسم الا بطريق النقل مثل يزيد ويشكر علمين اجيب عنه نعم ولكن ح لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء ثم النسبة بين الشقين عموم وخصوص من وجه لافتراقهما فى شمر واحمر واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر قوله او اول ما كان الاول بناء على ظاهر لفظ الكتاب والثانى بالنظر الى الواقع قوله اى زيادة حرف الخ يعنى ان العبارة بحذف المضاف اليه لانه مصدر يقتضى الفاعل فالحرف فاعل ومضاف اليه قوله او حرف زائد يعنى ان العبارة بحذف الموصوف فالتقدير الاول بالنسبة الى وزن الفعل والثانى بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل كذا قال عصمة الله السمرقندى لكن مراده صعب لا يطلع عليه كثير من الماهرين اقول بفضل الله ان مراده هذا ان الاول ثمة غير مؤول والاول ههنا ايض غير مؤول والثانى ثمة مؤول والثانى ههنا ايض مؤول فالتشبيه بهذه المناسبة فان قيل لا يصح ظرفية الاول للزيادة لانه على هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا على التقدير الاول اى زيادة حرف صح لفظة فى لان الصفة تنسب الى موصوفها بفى كما يقال السواد فى الجسم وكذا على الثانى اى حرف زائد لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد عموم وخصوص من وجه والاعم يصلح مظروفا للاخص او نقول ان الكلام على حذف المضاف اى فى موضع اوله قوله من حروف اتين ولا دلالة لها على المعانى بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به السيد شريف فى حواشى الرضى قوله كزيادته تشبيه لزيادة الاسم بزيادته فى اول الفعل من حروف اتين فالضمير فى كزيادته راجع الى اول الفعل قوله اى حال كون وزن الفعل اشارة الى ان قوله غير قابل حال من ضمير فى اوله والحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وانما لم يجعل حالا من قوله وزن الفعل شرطه مع انه من جملة موانع الصرف

marfat.com

فیکون فاعلا معنی لانه یوجب لتعقید اللفظی ای الفصل الکثیر بین الحال وذی الحال وانما لم یجعل حالا من زیادة لان زیادة مؤنث و قوله غیر قابل مذکر قوله لاختصاصها بالاسم لانها متحرکه قوله ولو قال غیر قابل اشارة الی الاعتراض الاول والی ان یقال وبالاعتبار الذی اه بالعطف لان قوله قیاسا الادخال مثل الرابع وقوله بالاعتبار الادخال الاسنوی فیکون القیدان الادخالان مرین و بدون العطف یتوهم انهما قیدواحد ولیس کذلک قوله لم یرد علیه ربع حاصل الایراد علی ربعه بانه غیر منصرف لوزن الفعل والعلمیة مع انه قابل التاء حیث یقال اربعة و تقدیر الجواب انه لا یعتبر التاء قیاسا بل بغیر القیاس لان القیاس فی التاء فی المؤنث دون المذکر واسماء الاعداد عکس هذا قوله ولا اسنوی ای لم یرد اسنوی وحاصل الایراد ان یقال انه غیر منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلیة مع انه قابل للتاء حیث یقال اسنوة للحیة الانثی و تقدیر الجواب المراد بالتاء تاء القیاس وفی اسنودة علی خلاف القیاس سداء او المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله واسنود ممتنع منه باعتبار الوصف الاصلی وهو بهذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا لا قیاسا ولا غیره بل یقبل باعتبار غلبة الاسمیة فقوله قیاسا جواب عنهما و قوله وبالاعتبار الذی جواب عن اسنود فقط قوله الوصف الاصلی انما لم یقبلا باعتبار الوزن الاصلی لان فی اسنو اجتمع الوزن مع الوصف فتجوز النسبة الی کلواحد اجیب عن اعتراض الشرح انما لم یتعرض له لتبادره لان المتبادر من التاء تاء القیاس لان المطلق ینصرف الی الکامل والمتبادر الاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله لان البحث فیه قوله لی من اجل اشتراط عدم قبول التاء لا یخفی علیک ان عدم القبول قید للزیادة ومعتبر فیه ولیس معتبرا علی الاستقلال فالتفریع علیه تفریع علی المقید فلا یتصور وجود بدون المقید فاندفع ما قال الحافظ الکرکی لا یخفی ان امتناع احد متفرع علی مجموع الشرطین فلابد ان یعتبر الاستناد بقید المجموع قوله لوجود الزیادة یرد علیه ان وجود الشرط لا یستلزم وجود المشروط کالطهارة بالنسبة الی الصلوة قلنا تقدیر العبارة لوجودها مع الشرط لانه غیر منصرف لوجود الشرط فقط قوله ای کل اسم لما قال علماء الاصول ان ما ومن یحتملان العموم والخصوص فلدفع الابهام وتعین ماهو المراد قال الشارح ای کل اسم ثم یرد علیه انه لما کان المراد کل اسم لا یصح تعلق الجار والمجرور فی قوله فیه به لان المتعلق لیس الا فعلا او شبه فعل فزاد الشارح قوله یکون ثم لما یتوهم ان المراد بالتاثیر التاثیر فی ذات ذلک الاسم ولیس کذلک لان للاسم وجودا بدون العلمیة فقال الشارح فی منع العرفی مما یتوهم ان المراد بالتاثیر ما هو الکامل وهو السببیة مع لحاظ الشرطیة فعلی هذا لا یصح قوله بقی بلا سبب او علی سبب حتی فلدفع هذا قال الشارح بالسببیة المحضة او مع الشرطیة قوله ای کل اسم جعل الشارح کلمة ما موصوفة فاحتاج الی تقدیر کل لیکون القاعدة کلیة علی ما هو الظاهر فی القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الی هذا التقدیر لافادتها العموم والاستغراق اجیب عن الموصول بمنزلة الالف واللام وهو یحتمل العهد فکذا الموصول فلا یکون صریحا فی العموم کذا قال او لانها فاقد قوله ای کل اسم جواب سؤال وهو ان قوله وما فیه علمیة مؤثرة قضیة مهملة وهی فی قوة الجزئیة عند اهل المنطق فیکون تقدیره بعض الاسم غیر منصرف اذا نکر صرف وهو فاسد فاجاب بقوله ای کل اسم یعنی ان

بقی ما لم یرد علیه ورد الاسم من قوله کانه علم اه

ما قال اهل المنطق ان المهملة فی حکم الجزئیة هذا فی المحاورات والمجالس واما اذا ذکر المهملة فی العلوم فهو
فی حکم الکلیة لان قواعد العلوم من قبیل الکلیات **قوله** لسبب آخر ولاحتمال ان یکون شرطا محضا بدون
السببیة کما اذا اجتمعت العلمیة مع التانیث والعجمة والعلمیة کانت شرطا محضا لتاثیرهما ولم یکن
مؤثرة لانه یلزم من تاثیرهما دونها ترجیح من غیر مرجح لان الکل اسباب ناقصة فی منع الصرف فتاثیر
بعضها دون الآخر ترجیح بلا مرجح **قوله** او صیغة منتهی الجموع الاولی ان یقال والجمع البالغ علی صیغة الخ
فان السبب هو الجمع لا الصیغة لانها شرطه لا یقال لما لم یبق الجمع مع العلمیة والباقی معها الصیغة فقط فلذا
اختار ذلک لانا **نقول** الجمعیة الاصلیة کاف وهو ما فی حال العلمیة فلابد من التصریح بها لئلا یتوهم
ان المؤثر هو الصیغة **اجیب عنه** ان ذکر الصیغة زیادة من الکاتب لا من الشارح والاصل او منتهی
الجموع وان سلم انه من الشارح لکن هذا الوهم بعید بعد معلومیة ان السبب هو الجمع فلا یرد **قوله**
بان یأول **جواب** سوال وهو ان النکرة ما وضع لغیر معین فاذا وضع لمعین فکیف یکون موضوعا
لغیر معین فاجاب بقوله بان یأول العلم یعنی لیس المراد هنا معناها الحقیقی وهو ما وضع لشیء لا بعینه
بل المراد ان یستعمل فی غیر معین **فان قیل** یصیر بهذا التاویل فی حکم النکرة فلا یلزم انتفاء التعریف حقیقة
فلا یلزم الانصراف **اجیب عنه** ان هذا التاویل مجاز متعارف وهو یعارض الحقیقة **قوله** ورأیت
زیدا آخر فزید الثانی نکرة بقرینة توصیفه بقوله آخر **قوله** الوصف المشتهر قید الاشتهار باعتبار
الاغلب ولا یجوز ان یؤول بوصف غیر مشتهر بقرینة کذا قال مولانا عصمت الله انما قید بالمشتهر لان
لمسمی کل علم اوصاف کثیرة فلابد من ذکر العلم وارادة الوصف من مرجح یرجح وصفا دون وصف
کالاشتهار کذا قال جمال الدین **قوله** ای ظهر لما کان باب تفعل یجیء للمبالغة وهی غیر مرادة ههنا فسر
بقوله ای ظهر ای المراد نفس الفعل ثم الظهور بالالتزام فانه ظهر من قوله وما یقوم مقامهما الجمع والف
التانیث ان العلمیة غیر مؤثرة معهما ومن قوله لا یضره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف **قوله** حین
بین **جواب** سوال وهو انا لم نجد بیانا قوله انها لا تجامع فیما سبق من قول الماتن فاجاب بقوله من حین بین
قوله من هذه الاسباب الاربع الاولی ان یقال اربعة بالتاء **اقول** الاسباب ههنا مؤول بالعلل لیوافق
قول المص رح من علل تسع او المراد من الاسباب ما صدق علیه من التانیث والعجمة **قوله** استثناء مما بقی
جواب سوال وهو ان ههنا یلزم استثناء شیئین من امر واحد بلا عاطف وذا لا یجوز لانه یلزم الفصل
بین المستثنی منه والمستثنی الثانی بالمستثنی الاول بخلاف ما اذا کان بعاطف لان المعطوف یقوم
مقام المعطوف علیه فلا یلزم الفصل حاصل الجواب ان المستثنی منه ههنا امران مطلق ومقید الاول
من المطلق والثانی من المقید **فان قیل** لو جعل المص رح العدل ووزن الفعل معطوفا علی ما هی شرطه
فیه لکان اخصر بان قال لا تجامع مؤثرة الا ما هی شرطه والعدل ووزن الفعل فیدخل کلا الاستثنائین
تحت حرف الاستثناء الواحد **قلنا** لعل النکتة فی الفصل اختلاف تاثیر العلمیة فی المعطوف اعنی
العدل ووزن الفعل بالسببیة المحضة والمعطوف علیه اعنی سببیة مع الشرطیة وایضا ان فی ما قال المص رح

marfat.com

غرابة الاسلوب **قوله** وهما متضادان **جواب** سوال وهو ان العلمية اذا جتمعت مع العدل و وزن الفعل في كلمة لم تنصرف هذه الكلمة بعد التنكير لبقاء السببين فيها وهي العدل ووزن الفعل لعدم اشتراط العلمية حتى يؤثر بالزوال اي بزوال السببين الاخرين فلم يكن الحكم المذكور كليا **قوله** لان الاسماء المعدولة يعني ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهومهما كما بين الوصفية والعلمية بل باعتبار ان في كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمي وزن الفعل فيه بالاستقراء فان النحاة تتبعوا الالفاظ التي اعتبر فيها العدل فوجدوا اوزانها منحصرة في ستة وهي فعل بفتح الفاء وسكون العين كامس وفعل بفتحتين كسحر وفعال بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفُعَل بضم الفاء وفتح العين كاُخر وجمع وفعلل كمثلث وفعال بضم الفاء كثلث وقد نظم بعض الافاضل بالفارسية هكذا: اوزان عدل شش بود اے صاحب کمال ؛ فعل فعل فُعَل فعال مفعل فُعال **قوله** المعتبرة في منع الصرف **جواب** سوال وهو ان البعض من اوزان العدل فعل بفتحتين مع انه من اوزان الفعل ايض فاجاب بقوله المعتبرة يعني سلمنا انه من اوزان الفعل لكن ليس معتبرا في منع الصرف لانه غير مختص به بل مشترك كما مر **قوله** اي لا يوجد اشارة الى ان قوله يكون ههنا تامة **قوله** شئ من الامر الدائر **جواب** سوال وهو ان الضمير في قوله لا يكون لا يخلو اما راجع الى مطلق السبب او الى كلاهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب لان السبب المطلق يجامع العلمية وعلى الثاني فات المطابقة في الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم الاستثناء من النفس واستثناء الكل من الكل فاجاب بقوله شئ من الامر الدائر يعني ان الضمير لا يرجع اليهما ولا الى احدهما بل يرجع الى امر دائر بين الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى منه اعم من المستثنى ويعبر عن هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم كما يصدق على احدهما يصدق على مجموعهما ايض **قوله** الا احدهما فقط **فان قيل** لا حاجة بعد الحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط ولا الى سلب قوله لا مجموعهما كما بين في محله لانه لو يوجد له مثل في كلام العرب **اجيب** عن الاول ان ذكر قوله فقط لدفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد باحدهما اعم من ان يكون مع الاخر او لا اي اعم من ان يكون مطابقا او تضمنا وعن الثاني ان قوله لا مجموعهما بيان لما بقي من المستثنى اي بيان المقابل كذا قال مولوي رح **واقول** في الجواب عن الاول انما قال فقط لان المستثنى منه ههنا ملحوظ مع لفظ فقط كما قال الشارح بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط فاستثنى الجزء الاخر مقيدا بفقط كما كان مقيدا به كذا قال حافظ رح **او نقول** ان لم يوجد مثله في كلام العرب لكن كثر في عبارة العلماء كذا قال مير جمال الدين چناپے وفيه **نظر** وهو ان استثناء الكل عن الكل باق من حيث المعنى لان المنفي بقوله لا يكون ليس الا احدهما لان النفي يتوجه الى ما يتصور اثباته والاثبات مع العلمية ليس الا لاحدهما لانهما للضدية والمثبت بقوله الا احدهما ليس ايض الا احدهما واستثناء الكل باطل **اجيب** عنه ان الاستثناء تصرف لفظي يعتبر به التغير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ وان لم يغيرا من حيث المعنى الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا زينب وعمرة

وبكرة وفاطمة فان ههنا ثبت استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لكن المغائرة بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ ثابت لان لفظ النساء عام يتناول الاربع وغيره ولفظ المستثنى خاص بالاربع وعلى هذا لا يرد الاعتراض المشهور في كلمة طيبة وهو ان النفي في قوله لا اله لا يخلو اما من الاله الباطل والحق او من كلاهما فعلى الاول يلزم الكذب لان الاله الباطل موجود كالصنم والشمس مثلا وعلى الثاني يلزم استثناء الكل عن الكل واستثناء المساوي من المساوي وان كان منهما ايضا يلزم الكذب لان الاله الباطل باق في النفي والحال انه موجود وانما لا يرد لان النفي يتوجه الى الاله الحق والاستثناء ايضا للاله الحق لكن هذا من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فلان لفظ اله عام لانه نكرة وقع في سياق النفي فيفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم لواجب الوجود والتغير اللفظي كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدقا عليه واحدا وهو معبود فقط **قوله** بقي بلا سبب الخ كلمة لا بمعنى غير والا لم يصح دخول الباء عليها لان دخول الحرف على الحرف لا يجوز **قوله** من حيث هو سبب **جواب سوال** وهو انه على ما قال المص رح يلزم الانكار من الحس لان السبب ثابت حسا فاجاب بقوله من حيث هو سبب يعني ليس المراد نفي ذاة السبب بل المراد نفي وصفه وفيه **نظر** وهو انه قد سبق ان التنكير على وجهين الوجه الثاني منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به هو الوصفية يجوز ان يبقى بعد التنكير سببان احدهما هذه الوصفية والاخر العدل او وزن الفعل فلم تصح الشرطية بقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد كما اذا كان احمر علم شخص فاذا نكر عادة الوصفية اجيب عنه اذا تاملت في قوله وخالف سيبويه تعلم او نقول ان المعتبر في الوصف ان يكون اصلية وههنا عارضة بعروض تاويل العلم به **قوله** او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه **وههنا نظر** وهو انه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق بالتاثير وبدون التاثير لم يتحقق وصف السببية واذا عرفت هذا فلا فرق بين اشتراط العلمية في سبب وبين اجتماعها بسبب اخر فلا يصح قوله او على سبب واحد **قلنا** ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء تاثير السبب بالكلية وانتفاء احد جزئي العلتين لا يستلزم انتفاء تاثير جزء الاخر بل فيه شبهة التاثير باق **قوله** من العدل ووزن الفعل قال بعض المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران مثلا اذا سمي به ثم نكر بقي على سبب واحد وهو الالف والنون **اجيب عنه** ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبر عند المص رح وفي الالف والنون اذا كانا في اسم فالعلمية شرط فبزوالها يزول المشروط ايضا فانحصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل **قوله** هذا اي خذ هذا **قوله** علما لمفازة اي مفازة معينة **قوله** بدون اقتضاء منع الصرف اه فاندفع به ما قيل ان اخر معدول من اخر من فاجتمع فيه العدل ووزن الفعل وانما اندفع لانه لا حاجة ههنا الى الاخر الى العدل لوجود سببين وزن الفعل والوصف الاصلي فمنع الصرف لا يقتضيه والعدل لا يثبت بدون

له الاولى ان يقول على الثالث ۱۲ م

له اي من الله الحق والباطل جميعا ۱۲ م

اي معنى هذا او اعلم هذا او احفظ هذا ۱۲ م

اقتضاء منع الصرف قوله اياه واعتبار خروج الخ فقوله واعتبار عطف على قوله اياه وعطف تفسيري
فالتقدير بدون اقتضاء منع الصرف اعتبار الخروج لان الضمير في اياه راجع الى العدل واعتبار
الخروج عبارة عن العدل ايضا فيصح التفسير به فلا يرد ان المنفي ههنا اقتضاء منع الصرف كما
يعلم مما بعد من قوله وههنا لا يقتضيه فلا حاجة الى نفي خروج الصيغة ثم قوله ثم انه اشار الى
استثناء جواب سوال وهو ان القاعدة المذكورة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
منقوض بما اذا جعل احمر علما ثم نكر فانه غير منصرف عند سيبويه فاجاب بقوله ثم انه اشار اه
يعني انه مستثنى من القاعدة المذكورة وانما قال اشار لان هذا الاستثناء خفي لعدم ادوانه قوله
على قول سيبويه اي الاستثناء على قوله قوله المشهور اعلم ان الاخفش ثلثة احدها استاذ سيبويه
وهو ابو الخطاب وثانيها تلميذه وهو ابو الحسن سعيد ابن سعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن
علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه نقل عن القاموس سيب لفظ فارسي هو معنى التفاح ومنه
سيبويه والمراد منه لازم سيب وهو الرائحة وفيه رائحة العلم وهو لقب امام النحات عمر بن عثمان
الشيرازي وسمعت عن بعض اساتذتي ان لعمر كان كمال رغبته الى التفاح بحيث اذا راه صدر منه
بلا اختياره صوة ويه فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر في بحث المركبات انه مركب من اسم وصوت
قوله قول التلميذ اظهر الخ لان في قوله اتيان على الاصل وهو بقاء العدم على العدم وايضا الاصل ان
الساقط لا يعود وفي قوله اعتبار المعدوم وهو بعيد قوله الى الاستاذ بالذال المعجمة عربي وبالدال
المهملة فارسي فان قيل يجوز ان يكون الاخفش فاعل خالف وسيبويه مفعوله قدمه على الفاعل
تعظيما لشان الاستاذ فعلى هذا لا يلزم كون قول التلميذ اصلا فان قلت في الجواب قوله اعتبارا
للصفة مفعول له منصوب بتقدير اللام وشرط نصبه ان يكون فاعل الفعل والمفعول له واحدا
لا شك ان المعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه فيكون فاعل خالف ايضا هو سيبويه قلت في الاعتراض
لا نسلم ذلك لجواز ان يكون قوله اعتبارا للصفة الاصلية منصوبا على الظرفية او المصدرية اي
وقت اعتبار الصفة الاصلية او اعتبر اعتبارا للصفة الاصلية والمعتبر سيبويه اجيب عنه لو جعل
الاخفش فاعلا يلزم قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المذكورة والقول بانه منصوب على
الظرفية او المصدرية او الحالية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم يعني ان الحكم اذا ذكر ثم ذكر شيء
منصوب فالظاهر ان ذلك الشيء علة لذلك الحكم السابق كذا قال المولوي عبد الحكيم السيالكوتي قوله تنبيها
على ذلك الخ فان قيل لا حاجة الى هذا القول لانه علم من الجملة الشرطية اعني قوله ولما كان قول التلميذ
اظهر قلنا انما عاده لان القاعدة ان الحكم يذكر اولا ثم يترتب الدليل عليه وفي الجملة الشرطية تقدم
الدليل على الحكم فلذا اعاد الدليل ليترتب على المدعى او نقول ان مجرد اظهرية قول التلميذ لا يكون سببا لا
سناد المخالفة اليه بل التنبيه عليه هو السبب كذا في زبدة الحواشي قوله في انصراف نحو احمر يعني
ان الخلاف في انصراف احمر لا في ذاته ولا في وصفه قوله والمراد بنحو احمر دفع وهم وهو ان المراد

له كما صرح به في شرح الفصل وهو المشهور ولذا اطلق ۱۲ م

سه حيث قال فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى ۱۲ م

marfat.com

بخلاف احمر یا کان علی وزن فعلی هذا المخرج سکران لانه لیس بوزنه مع ان حکمه بعد التنکیر حکم احمر یدخل فیه افعال لتاکید مخالفهم لانه بوزنه مع ان حکمه لیس کحکم احمر فذکر بقوله والمراد قوله فانه بعد التنکیر منصرف لان افعل التفضیل اذا تجرد عن کلمة من الحق بافعل التاکید وانما اعتبر کلمة من دون الاضافة واللام لان المفارق بین افعل الصفة وافعل التفضیل کلمة من دون الاضافة واللام قوله فلا ینصرف بلا خلاف فان قیل اذا کان معه من فیکون ذلک الاسم التفضیل بمنزلة احمر وهو مختلف فیه فکذا ذلک اسم التفضیل مختلف فیه ایضا فلا یصح قول الشارح بلا خلاف قلنا معنی قوله بلا خلاف ای بلا اتفاق لانه مقابل لقوله منصرف بالاتفاق او نقول لانسلم انه بمنزلة احمر لان منع صرف ذلک الاسم ثابت بالاتفاق بان سمی رجل بافضل من اقران مثلا فانه بعد التنکیر غیر منصرف بسبب الوصفیة ووزن الفعل لان الوصفیة فیه ظاهرة بوجهین قبل العلمیة باعتبار تفضیلیته وبعد العلمیة باعتبار وجود العلامة فی اللفظ وهو کلمة من بخلاف احمر لان الوصفیة فیه ثابت قبل العلمیة واما بعد العلمیة زالت وصفیته ولیست فیه علامة فی اللفظ فان قیل فعلی هذا الاحمر اینبغی ان یکون مثل هذه الصورة مستثنی عن القاعدة المذکورة بالاتفاق بان یقال لکن لاخلاف فیما یکون الوصفیة فیه قبل العلمیة ظاهرة ویکون معه فی اللفظ ما یکون نصا فی وصفیته بعد العلمیة قلنا الاحتراز عنه ثابت بقوله غیر خفی لان معناه ظهور فی الجملة وفی افعل التفضیل من کما الظهور باعتبار اللفظ وباعتبار قبل العلمیة قوله ای انما خالف سیبویه الاخفش لاجل اه اشارة الی ان نصب قوله اعتبارا باعتبار انه مفعول له وشرط حذف اللام موجود ایضا لان فاعل الاعتبار والمخالفة واحد وهو سیبویه قوله فان قیل حاصل الاعتراض ان الوصف معدوم فی الحال فالمعتبر فیه الاعتبار فکما لا مانع من الاعتبار کذلک لا باعث علی اعتباره مع ان منع الصرف خلاف الاصل قوله مع زوال الوصفیة عنها یعنی ان اسود وارقم حال غلبة الاسمیة زائل الوصفیة معانهم اعتبروها وجعلوا اسود وارقم غیر منصرفین للوصف ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمیة اولی قوله بالکلیة یعنی ان قیاس احمر بعد التنکیر یاسود وارقم حال غلبة الاسمیة قیاس مع الفارق قوله وفیها شمة ای قلیل قوله فلا یلزم ای واذا کان فیها شمة قوله فی احمر فان قیل ان الاحمر اذا کان علما لذاة من له الحمرة ایضا ثبت فیه شمة الوصف قلنا وضع الاعلام التخصیص للتعریف فقط مجردا عن المعانی اللغویة ولهذا ترکها مجردة عن المعنی الاصلی کزید وعمرو فان زیدا وعمرا مصدران من زاد یزید ولم یعتبر المعنی الاصلی فیهما فی حال العلمیة قوله والالف والنون ای فی سکران وفی بقاء الالف والنون فی سکران علی مذهب الاخفش بحث فان سکران حال العلمیة من قبیل الالف والنون فی الاسم بعد زوال العلمیة التی هی شرط زوال الالف والنون ایضا لان انتفاء الشرط لیستلزم انتفاء المشروط اجیب ان المراد بقاء الذات لا بقاء وصف السببیة قوله وهذا القول اظهر لان فیه بقاء علی الاصل بمقدار الامکان

marfat.com

على العدم وايضا الاصل ان الساقط لا يعود **قوله** ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير الخ
ترك قوله بعد التنكير وانكان في الواقع كذلك لانه لا يناسب تاليه **قوله** لزم ان يعتبر في حال العلمية
فان من البين ان الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية لان فيه اجتماع الضدين
كذا قال عصمه الله **اجيب عنه** لا نسلم ان ذلك لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية بل يستلزم لان
الوصف معدوم في حال اعتبار المعدوم فلما اعتبر في موضع ينبغي ان يعتبر في موضع اخر ايضا
لاستوائهما في اعتبار المعدوم **قوله** اي كل علم كان دفع وهم وهو ان المراد بباب حاتم ما يكون على
وزن حاتم فعلى هذا خرج عنه احمر وشريف وايضا يرد عليه انه لا يعلم حال حاتم لانه مضاف اليه
والمضاف اليه خارج من الحكم فاجاب بقوله اي كل علم الخ نحو ضارب وناصر وعالم اذا
جعلتها اعلاما وانما خص الحاتم لوجوده على العلمية وهو صيغة اسم فاعل من حتم يحتم اي وجب **يجب**
قوله مع بقاء العلمية دفع وهم وهو ان يتوهم انه بعد التنكير فهو ليس الا من هبر لا اعتراض عليه **قوله**
بان اعتبر فيه الخ بيان اللزوم **قوله** لما يلزم تعليل للنفي لا للمنفي لان دليل المنفي مذكور في الشرح **قوله**
على تقدير منعه من الصرف اشارة الى ان لزوم اعتبار المتضادين ليس مطلقا اعلم ان ههنا امرين
احدهما فوض الممتنع وهو جائز والآخر ممتنع الفرض فيفرض وتحقيقه مر في رأس الكتاب في بحث المنوي و
المحذوف **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد **جواب سوال** وهو انا لا نسلم ان اعتبار المتضادين في
حكم واحد ممنوع الا ترى ان منع الصرف حكم ومعلول للعلل التسع والبعض منها علم ووصف فاجاب
بقوله لفظ واحد **قوله** قلت تقديرا اي فرض احد **قوله** لكنه شبيه من حيث انه وجود ذهني
والوجود الذهني كالوجود الخارجي **قوله** اي باب غير المنصرف دفع وهم وهو ان المراد بالباب في قوله
وما فيه علميته مؤثرة مع ان هذا الحكم غير مختص به ثم المراد من الباب الافراد اي جميع افراد
غير المنصرف الخ **قوله** باللام متعلق بقوله يخر **قوله** بدخول اللام لان مجرد ملاحظة اللام بدون
الدخول ليس له هذا الحكم وايضا الباء للسببية والاسباب من قبيل الاوصاف واللام من
الادوات فكيف يكون سببا للكسر فلذا اراد الدخول **قوله** لام التعريف **جواب سوال** وهو انه منقوض
بلام الجارة ولام الابتداء ولام الامر ولام النفي فان بها يخر بالكسر فاجاب بقوله اي لام التعريف
مع انه لا يصير غير المنصرف منصرفا بل منصرف كما كان فاجاب بقوله اي اذا دخل عليه اي على
غير المنصرف لا على غيره من الاسماء **قوله** اي اضافته الى غيره **جواب سوال** وهو انا لا نسلم
انه يخر بالاضافة لانه منقوض بقولك اكلت مال زيد فاجاب بقوله اي اضافته يعني ان المراد كون
الشئ مضافا لا مضافا اليه لاكن في الفرق مناقشة كذا قال مير ابو البقاء وهو ان اثر الاضافة في المضاف
اكثر من الاثر في المضاف اليه لان اثر في اللفظ فقط وهو الجر واما اثره في المضاف ففي اللفظ

سله في الرسيدي مر بحذف واو كردن وتكرار كردن مر واجب كردن ۱۲ اے كاوى (ابركى لام كو اخفون ۱۲ سله اى لزوم باب حاتم على سيبويه بان اعتبر فيه
سله فان زوفرضت اليه الخ لا يناسب مجرد ما ذكر ۱۲ سه اى نفي اللزوم للازوم فائدة ملة اللزوم اعتباره الوصف الاصلي في الحرف ۱۲

marfat.com

والمعنی جمیعًا اما فی اللفظ فباعتبار سقوط التنوین واما فی المعنی فباعتبار التعریف والتخصیص **قولہ** ای تصیر مجرورا اشارۃ الی ان الانجرار متضمن لمعنی الصیرورۃ لان المقصود من ھذہ العبارۃ ان باب غیر المنصرف بدخول اللام والاضافۃ یصیر من جنس الکسرۃ الی دخول الکسر لان یکون غیر المنصرف مکسورا حال منع الکسر لانہ یلزم ح اجتماع المتضادین فالمقصود منہ انتقال من منع الکسر الی دخولہ **قولہ** ای بصورۃ الکسر **جواب سوال** وھو ان الکسر لیس فی محلہ لان الکسر بلاتاء من القاب المبنیات والجر من القاب المعربات فکیف یثبت الانجرار بالکسر فاجاب بقولہ ای بصورۃ الکسر **قولہ** او تقدیرا **جواب سوال** وھو انہ لا یشمل نحو قولک مررت بالمجلی فاجاب بقولہ او تقدیرا **قولہ** وانما لم یکتف **جواب سوال** وھو ان الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصار فلینبغی ان یقال ینجر فقط بدون **قولہ** بالکسر **قولہ** لان الانجرار قد یکون بالفتح کما فی غیر المنصرف **قولہ** ولا یقال الخ جواب سوال ظاھر **قولہ** علی الحرکات البنائیۃ ایضا ای کما یطلق الجر علی الفتح لان التشبیہ انما یکون بما ھو المذکور سابقا ولم یکن معناہ کما یطلق علی الحرکات الاعرابیۃ لانہ یخالف المشھور وھو ان الکسر بالتاء مختص بالحرکات البنائیۃ ویخالف ایضا عن قولہ ای بصورۃ الکسر لکن لو کان معناہ ھذا ای کما یطلق علی الحرکات الاعرابیۃ لوجہ ایضا وھو انہ وان خالف المشھور لکنہ موافق لما قالہ الشارح فی اول المبنیات من ان المراد ان الحرکات البنائیۃ لا یعبر عنہ البصریون الا بھذہ الالقاب لان ھذہ الالقاب لا یعبر بھا الا عنھا لانھم کثیرا ما یطلقونھا علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا لکن الاطلاق علی الحرکات الاعرابیۃ بطریق المجاز فللموافقۃ مع المشھور اولی **قولہ** وللنحاۃ خلاف **جواب سوال** وھو الاخصر ان یقال وجمیع الباب بالام او الاضافۃ ینصرف فاجاب بقولہ وللنحاۃ خلاف یعنی ان فی الاصل خلافا فلذا لم یقل ینصرف واما دخول الکسر علیہ فثابت بالاتفاق **قولہ** مطلقا ای سواء بقی العلتان اوزالت کما تعلم بالبقاء والازالۃ فی المذھب الثالث **قولہ** من خواص الاسم **فان قیل** ینبغی ان یمنع من غیر المنصرف اللام والاضافۃ کما یمنع الجر والتنوین لان الکل من خواص الاسم **قلنا** قد مرّ سابقا انما خص الکسرۃ والتنوین بالمنع من بین سائر الخواص لانھما یدخلان علی اکثر الاسماء لان التنوین تدخل علی النکرۃ والنکرات اکثر من المعارف واما الکسرۃ فلکثرۃ العوامل من الحروف الجارۃ والاضافۃ ممنوعا من غیر المنصرف لیظھر المنع ظھورا بینا **قولہ** اعنی اللام والاضافۃ بیان کلمۃ ما فنبہ الدخول الیھما تغلیبا **وھھنا بحث** وھو ان الاسناد الیہ ایضا من خواص الاسم مع انہ لا یضعف ح للمشابہۃ بوجوہ فی غیر المنصرف **اجیب** بان بینھما فرقا وھو ان اللام والاضافۃ موثرتان فی اللفظ والمعنی جمیعا اما لفظا فلسقوط التنوین بھما واما معنی فلافادۃ التعریف بخلاف الاسناد ولکن لا یفید الضعف فی المشابہۃ سائر الخواص کالفاعلیۃ والمفعولیۃ **قیل** وجہ ذلک انھما مغیرتان لدلول الاسم من التنکیر الی التعریف بخلاف البواقی **ثم یرد علیہ** ان مثل الخیل واجد ضعف مشابہۃ للفعل ح

لہ فانہ دخل علیہ اللام مع انہ لیس بمجرور بالکسرۃ ۱۲ لہ مع اللام والاضافۃ ۱۲

marfat.com

بسبب ضعف اعتبار السبب فیہ مع انہ لیس بمنصرف بالقطع کذا قالہ عصمۃ اللہ **اجیب عنہ** ان الضعف فی مثل اخیل ضعیف لانہ فی احد السببین دون الاخر ولما انضما ففی السببین لان ضعف المشابہۃ یوثر فی السببین **قولہ** دون التنوین کانہ قیل ینبغی ان یدخل علیہ التنوین ایضا فدفع بقولہ دون التنوین **قولہ** مطلقا ای سواء بقی العلتان اولا **یرد** علی ھذا البعض ان الحکم بعدم الانصراف مع زوال السببین او احدھما بسبب اللام او الاضافۃ غیر موجبۃ ومنافیۃ لما ذکرمن قولہ ومافیہ علمیۃ موثرۃ اذا نکرصرف کذا قالہ عصمۃ اللہ **اجیب عنہ** ان زوالہ بدلیل عارضی وھو الاضافۃ واللام والزوال بعارض کلا زوال او نقول ان السببین وان زالا حقیقۃ لکن بقیتا حکما لان اللام والاضافۃ قامتا مقام العلمیۃ من حیث التعریف **قولہ** والممنوع من غیر المنصرف الخ **جواب سوال** وھو انہ لما کان غیر منصرف ینبغی ان لا تدخل الکسرۃ علیہ فاجاب بقولہ والممنوع من غیر المنصرف بالاصالۃ ھو التنوین وذلک لان غیر المنصرف لما شبہ الفعل منع منہ التنوین لان بین الفعل والتنوین تنافرکامل لان التنوین للقطع والفعل للوصل مع الفاعل ثم التنوین یتبع حرکۃ اخر الکلمۃ فاذا اسقط سقط معہ تابعہ وھو الحرکۃ تبعا وانما اختار الکسر لانہ اخو الحرکات وایضا ان الکسر لازم التنوین لان فی کل موضع یدخل التنوین یدخل الکسر کالاسم **قولہ** وحیث ضعفت حیث مکانیۃ لا تعلیلیۃ لانہ تفریع علی السابق وھو العلۃ قیل فی توجیہ عدم سقوط الکسرۃ ان التنوین کالثابت لوجود ظفرہ وھو اللام او الاضافۃ **قولہ** الا فی سقوط التنوین ای فی سقوط عود التنوین لانہ لوجد المنع الی التنوین بالذات **قولہ** وسقط التنوین لامتناعہ من الصرف ای بقی سقوط التنوین من اللفظ **قولہ** کان الاسم غیر منصرف مع انہ یجر بالکسر لضعف المشابہۃ **قولہ** و بیان ذلک ای البقاء وعلی ھذا **قولہ** ان العلمیۃ تزول الخ لانہ یجتمع علامتی التعریف **وفیہ بحث** وھو ان اللام تجامع العلمیۃ اذا کان العلم فی الاصل مصدرا او صفۃ کالفضل والحسن ویشار باللام الی المعنی الاصلی فلا یصح الحکم علی الاطلاق کذا قالہ مولانا غفور **اجیب عنہ** ان مرادنا باللام بعد العلمیۃ ما قلت اللام التی حین العلمیۃ او نقول المراد باللام لام التعریف وذلک اللام لیس للتعریف بل للدلالۃ علی انہ صفقر فی الاصل **قولہ** وھذا القول انسب جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو انہ لما ثبت ھھنا الاقوال الثلاثۃ فایھا انسب بالمقام فاجاب بقولہ وھذا القول انسب بما عرفہ بہ المصنف حیث قال غیر للمنصرف مافیہ علتان **فان قیل** الا نسبیۃ انما یثبت اذا بقی حد المصنف علی الاطلاق واما اذا قید بما قید بہ الشارح من استجماع الشرائط وانعدام الموانع لما ینتقض بنحو ھذا اذا صرف فلا لان دخول اللام والاضافۃ من موانع التاثیر فالعلتان وان کانتا ثابتین صورۃ لا کن فی المعنی غیر ثابتین کذا قال میر جمال الدین الجنابی **اجیب عنہ** ان استجماع الشرائط لوجوب منع الصرف لا لجواز لانہ یثبت بدون الشرائط ومع الموانع من التاثیر کما فی ھذا فمنع الصرف عند ھذا البعض یحتمل ان یکون بطریق الجواز فیستقیم الانسب **قولہ** المرءوعا برب

ف اوسط

لہ درنع تقسیم الکلمۃ الی العرب بالاستقراء ودورہ فرعہ فی تقسیم الاعراب الی الاقسام الاربعۃ منہ

لہ من قولہ الی آخر البحث لیس فی عبد الغفور ۱۲ وایضا اطلاق الغفور علی عبد الغفور من السنوحات الشرعیۃ فلیحفظ فانہ عادۃ وجوہ عدم علمہ علی شناعتہ ۱۱

marfat.com

بحث المرفوعات

يجوز فى قوله المرفوعات وجوه اربعة سكونه على ان لا يكون له محل من الاعراب مثل سائر اسماء المعدودة نحو زيد عمرو وبكر بان كان لمجرد الفصل عن السابق مثل باب وفصل ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى المرفوعات هذه ورفعه على انه خبر المبتداء المحذوف اى هذه المرفوعات ورفعه على انه مبتدأ وخبره الجملة التى تليه اعنى قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية كذا قال عصمة الله السمرقندى فان قيل ان حصر السمرقندى فى الوجوه الاربعة باطل لوجود الخامس وهو رفعه على انه خبر وقوله ما اشتمل مبتدا وقوله هو ضمير الفصل قلنا ان قوله المرفوعات محدود وقوله ما اشتمل حده والمحدود لا يكون خبرا من الحد فان قيل ان رفعه بالابتدائية لا يصح لان المبتداء على قسمين احدهما القسم الاول والاخر القسم الثانى والمرفوعات ليس بواحد منهما لان القسم الاول منه ليس الا الذات المحض والمرفوعات من الصفات والقسم الثانى منه صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام والمرفوعات وان كانت صفة لاكن ليست بواقعة بعد حرف النفى او الف الاستفهام قلت انه من القسم الاول وابتدائيته باعتبار الموصوف اعنى اسماء المرفوعات واو الالف واللام فى المرفوعات موصولة ومدخولها صلة والموصول مع الصلة من الذواة فان قيل لم قال المرفوعات بصيغة الجمع ولم يات بصيغة المفرد مع انه للملائم بمقام التعريف وبارجاع الضمير اليه فى قوله هو قلنا لما قال المص سابقا فالرفع علم الفاعلية وقال ههنا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم منه انحصار نوع المرفوع فى نوع واحد هو الفاعل فازال هذا التوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع قوله جمع المرفوع فيه اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى توطية ارجاع ضمير هو الى المرفوع والاخر جواب سوال وهو ان المرفوعات لا يخلو اما جمع المرفوع او المرفوعة فعلى الاول لا يساعده القاعدة وعلى الثانى لا يطابق الموصوف وهو الاسم فاجاب الشارح بقوله جمع المرفوع الى اخر الشرح ثم المدعى مركب من جزئين ايجابى وهو قوله جمع المرفوع وسلبى وهو قوله لا المرفوع اشار الى دليل الجزء السلبى بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل واشار الى دليل الجزء الايجابى بقوله او يجمع هذا الجمع الخ لان فى المونث نقصان العقل وهو يشبه العدم قوله لان موصوفه الاسم فان قيل يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين جزم بان موصوفه الاسم مع ان المضارع ايضا من المرفوعات فلو كان موصوفه الاسم لخرج المضارع قلنا لما كان البحث فى الاسماء علم ان موصوفه الاسم وخروج المضارع غير معتبر بل التزمنا خروجه لان مرادنا بالمرفوع ما كان مشتملا على علم الفاعلية ورفع المضارع ليس علم الفاعلية بل للتشبيه فان قيل لا يصح جعل موصوفه اسما من وجه اخر وهو ان خبر المبتدأ اذا كان جملة كان مرفوعا وليس باسم قلنا الاسم اعم من الحقيقى والحكمى والجملة اسم حكما لصحة وضع الاسم الحقيقى فى موضعها فان قيل هذا مخالف لما قال الشارح فى بحث المبتداء والخبر فى بعض النسخ من ان الخبر قد يكون جملة مع بقاء كونها جملة من غير تاويلها بالمفرد المنفى عنه ثمه هو التاويل بالفعل والمراد بالمثبت ههنا هو التاويل بالقوة وصلاحية التاويل بان يعبر عنها بالاسم المفرد كهذا او ذاك كما بين فى موضعه فلا منافاة كذا قال عصمة الله قوله وهذا مذكر فان قيل لا نسلم ان الاسم مذكر لان بعض الاسماء مونث قلنا المراد من الاسم

هو

marfat.com

لفظ الاسم لافراده قوله ويجمع هذا الجمع الخ نقول هذا الجمع مفعول مطلق للنوع أي يجمع هذا النوع من الجمع وقوله مطردا حال من المفعول المطلق وقوله صفة المذكر فاعل لقوله يجمع فان قيل فعلى هذا لابد ان يقم ويجمع بالتاء لان الفاعل اذا كان مونثا لابد من تانيث المسند قلنا هذا اذا لم يجدل الفصل وههنا وجد قوله كالصافنات الجم الصافن وهو الفرس الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابع على طرف الحافر قوله وجمال سبحلات بكسر السين وفتح الباء جمع سبحل قوله اى ضخمات اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور اى عظيم فان قيل ما وجه للشارح انه ذكر الكاف في كالصافنات ولم يذكر في جمال سبحلات قلنا انه اكتفى بالعطف واليضا ان لفظ الجمل لا يصلح للمثالية بل المثال صفته ولم يصح ايراد الكاف عليها لزوم الفصل بين الصفة والموصوف فان قيل على هذا ايلزم ان لا يذكر الكاف في قوله كالايام الخاليات اى الماضيات اجيب عنه اصل الاعتراض انما لم يذكر الكاف في جمال اكتفاء بالاول لانهما من جنس واحد وهو الحيوان فكانهما مثال واحد واما الايام الخاليات فليس من جنسه فالقيل للشارح انه لم يذكر الموصوف مع الصافنات وذكر مع السبحلات والخاليات قلنا ان موصوف الصافنات متعين لانها لا تقع صفة الا للخيل بخلاف سبحلات لانها كما تقع صفة للجمال كذا تقع للبقر والحمار وكذلك الخاليات كما تقع صفة الايام كذا تقع صفة الليالي والسلاطين قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات الخ فان قيل ان ضمير هو لا يخلو اما ان يرجع الى المرفوعات او الى المرفوع او الى المرفوعة لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة ولا الى الثاني لانه على هذا ايلزم الاضمار قبل الذكر ولا الى الثالث للزوم المحذورين قلنا الضمير راجع الى المرفوع وهو وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى اى في ضمن المرفوعات وهو كاف للاضمار فان قيل ما الباعث على الشارح على انه ارجع الضمير الى المرجع الضمني ولم يرجع الى المرفوعات بتاويل المذكور وباعتبار المخبر عنه في قوله ما اشتمل قلنا المرفوعات جمع والملحوظ في الجمع الافراد والتعريف انما يكون للماهية لا للافراد فان قيل كما لا يجوز التعريف للافراد كذلك لا يجوز للفرد وعلى تقدير ارجاعه الى المرفوع يلزم التعريف للفرد قلنا التعريف للماهية في ضمن ذلك الفرد اى شئ له رفع فان قيل كما لا يكون للواحد طبيعة كذلك للجمع طبيعة فجاز ان يكون المرجع هو المرفوعات وكان التعريف للماهية قلنا ح يلزم ان لا يكون التعريف جامعا لانه خرج منه زيد في جاءني زيد معه انه مرفوع وليس بمرفوعات لان طبيعة المرفوعات لا يصدق الا على الثلاثة فصاعدا وما قيل في الجواب ان في الجمع ماهيات والتعريف للماهية لا للماهيات خطأ لان افراد مشترك على ماهية واحدة فان قيل فليكن اللام في المرفوعات للجنس فابطل معنى الجمعية فلا حاجة الى تكلف الشارح قلنا اللام لاستغراق الانواع اذ المبين فيما بعد جميع انواع المرفوع او نقول ان اللام الداخلة على صيغ اسم الفاعل والمفعول موصولة وما ذكرت من اقسام المحرفي فان قيل ان قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لا يصح لان دلالة الجمع ليس الا على الافراد والتعريف لا يكون للافراد

ه قط هذا الى عبارة الشارح تقديم وتاخير تقديره ويجمع صفة المذكر الذي لا يعقل بهذا الجمع سطر ۱۲ ۳ بجمع الجمع جمع جعل مختصا بالفارسية منه ۱۲

۳ وهو ان يرجع الضمير الى المرفوع الدال عليه المرفوعات ۱۲ الهي انت ذو فضل ومنّ ۞ وانت ذو حظ وياغافر عني ۞

قلنا اجاب صاحب الغنوان هذا ان قيل دلالة الجمع على الجنس فان قيل دلالة الجمع على الجنس ليس الا مع التعدد لان طبيعة الجمع لا يصدق الا على الثلث فصاعدا قلنا المراد ان الجمع يدل على الفرد وفي ضمن الفرد الماهية فلا اشكال قال مولينا عصام الدين رح ان قوله الشارح اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لانه بيان للحيز اى المرفوع مبتداء وقوله هو ضمير الفصل وقولهما اشتغل خبره ثم يرد عليه ان في التقدير لا بد من القرينة ولا قرينة يعين على المقدر فاجاب الشارح بقوله الدال عليه المرفوع ثم يرد عليه الباحث على الشارح انه قد المبتدأ ولم يحصل قوله للمرفوع مبتدأ فاجاب الشارح بقوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد والملحوظ في الجمع الافراد هذا تحرير العصام في عبارة الشارح فان قيل لم كان قوله اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لاحاجة الى ضمير الفصل لان الخبر ليس بمعرفة قلنا لم لا يجوز ان يكون كلمة ما موصولة وانما لم يكن التعريف للافراد لانه لا يخلو اما البعض الافراد او الكل فعلى الاول يلزم الترجيح بلا مرجح وعلى الثاني يلزم التعريف لغير المنضبط لان كل الافراد غير منضبط فان قيل ان كل الافراد وان لم تكن منضبطا بنفسه لكنها منضبط باعتبار المفهوم الكلي كوضع اسماء الاشارة للجزئيات باعتبار المفهوم الكلي قلنا سلمنا انها منضبط لكن تعريفها لا يخلو اما الكل فرد او مجموع الافراد فعلى الاول لا يكون التعريف مانعا وعلى الثاني لا يكون جامعا لانه يدل على ان الكل اذا اجتمع اشتمل على علم الفاعلية وليس كذلك لان الفاعل مشتمل عليه على حدة وقس على هذا قوله اى اشتمل فان قيل ان كلمة ما عبارة عن الشئ مطلقا لانها موضوعة لغير ذوي العقول فعلى هذا لا يكون التعريف مانعا لصدقه على الحروف والاخوات التي جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية وايضا يصدق على مجموع جملة جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية ..... مشتملة على زيد المشتمل على الرفع فكانت مشتملة على الرفع لان مشتمل المشتمل مشتمل وايضا على هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم ليس الا مقسم ذلك القسم ومقسم المرفوع هو الاسم لا الشئ لانه جنس بعيد وايضا المتبادر من كلمة ما كونها موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل لتعريف الخبر وايضا الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرضت جنسا لا يوجد الفصل وان فرضت فصلا لا يوجد الجنس وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على المضارع لانه مشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع قلنا ان كلمة ما ههنا عبارة عن اسم منكر فخرج حروف الاواخر كذا في الجلة وكذا واحد الجنس لان المقسم ليس الا الاسم المرفوع ولما كان منكرا لم يكن موصولة بل موصوفة وكذا اخرج المضارع فان قيل ان كلمة ما مشتركة بين الموصولة والموصوفة واخذ احد المعنيين من المشترك لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة ههنا قلنا القرينة موجودة ههنا وهي ان كلمة ما ههنا وقعت في موضع الخبر والاصل في الخبر التنكير فان قيل غرض الشارح تفسير كلمة ما وهو يحصل بقوله اى اسم فما الحاجة الى ازدياد قوله اشتمل قلنا ان الاسم موصوف و اشتمل صفته وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم فان قيل سلمنا انه مستكره لكن المحصر ان يقدم شرح كلمة ما على اشتمل الذي ذكر في المتن بان يقال ما اى اسم اشتمل على علم الفاعلية فحصل

ف كما عد لواحد الحال لانه جزء مدلوله ۱۲ ف والفعل شرط اذا كان الخبر جوزة لكونه مخصصا بالصفة ۱۲ ف والموصول من الحدث فحمل هذا لانه مرجح لغير الفصل ۱۲ ف اى على تقدير كون الكلمة عبارة عن الشئ المطلق ۱۲ كتبه احقر عباد الله الاحد

التفسیر مع الصفة قلنا فعلی هذا یلزم الفصل بین الصفة والموصوف الحقیقی بالشرح لان موصوف مشتمل
کلمة ما فی الحقیقة وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسیر لکلمة ما فان قیل الاخصر ان یقم ما اشتمل علی
الرفع فلم اختار الاطناب قلنا لان الخفاء فی المرفوع لیس الا باعتبار الماخذ فاذا اخذ الماخذ فی التعریف
صار من قبیل اخذ المعرف فی التعریف فان قیل کما ان المرفوع معلوم باعتبار الهیئة کذلک هو معلوم
باعتبار المادة والمبدأ فیما سبق حیث قال فالرفع علم الفاعلیة فالخفاء فیه لیس باعتبار شیء من اجزائه
بل الخفاء باعتبار المجموع من حیث المجموع فلا یلزم اخذ المعرف فی التعریف قلنا ان ههنا وان لم یکن اخذ
المعرف فی التعریف لاکن فیه وهم بناء علی ما هو المشهور من ان خفاء المشتقات باعتبار خفاء الماخذ
وایضا انه خال عن الاشارة الی اصالة الرفع فی الفاعل وایضا انه خال عن زیادة الایضاح المناسب بمقام
التعریف لان المص قال الرفع علم الفاعلیة جعل الرفع معرفا وعلم الرفع تعریفه والتعریف اوضح من
المعرف خذ هذا فان کنت ذکیا کفاک والا لا ینفعک وان تلیت علیک الایضاح والمفصل قوله
ای علامته فان قیل العلم یجیء علی ثلثة معان احدها ما وضع لشیء بعینه کما قال المص فی بحث المعرفة
والنکرة والثانی بمعنی الجبل کما قال الله تعالی وله الجوار المنشآت فی البحر کالاعلام ای کالجبال والثالث
بمعنی العلامة کما هو المشهور فای معنی مراد ههنا قلنا المراد ههنا العلامة لعدم استقامة الاخرین قوله
کون الاسم فاعلا دفع وهم وهو ان الیاء فی قوله الفاعلیة یاء النسبة فیکون تقدیره علامة الشیء
الذی هو منسوب الی الفاعل لانه فی حکم المشتق فالاسم المشتق یقتضی الموصوف فکذا هذا والامر
لیس کذلک لان المرفوع مشتمل علی علامة عین الفاعل لا علی علامة الشیء الذی هو منسوب الی
الفاعل لعدم وجود الشیء الثالث فدفع بقوله کون الاسم فاعلا یعنی ان الیاء مصدریة واعلم
ان علامة یاء النسبة ان یعبر عن الیاء بلفظ منسوب ویضاف الی ملحوق الیاء نحو بصری ای منسوب الی
البصرة وعلامة المصدریة ان یعبر عن الیاء بلفظ الکون بتقدیر الاسم وبلحوق الیاء یکون خبرا له فان قیل
ان ههنا وجد الشیء الثالث فاستقامة یاء النسبة ایضا یصح لان الرفع علم الفاعلیة والفاعلیة منسوب
الی الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقام النسبة کما استقام المصدریة لکن اختیار المصدریة لموافقة
المقابل اعنی قوله والجر علم الاضافة فالاضافة مصدر فینبغی ان یکون الفاعلیة مصدرا ایضا فان قیل
الاخصر ان یقال علم الفاعل بدون الیاء مع انه المراد قلنا لو قال علم الفاعل توهم ان المراد ذات الفاعل
فان قیل اذا کان الرفع علامة کون الاسم فاعلا فکیف یصح ایراده فیما لیس بفاعل من المرفوعات لان
علامة الشیء مختصة به قلنا الفاعل اعم من الحقیقی والحکمی والمبتداء والخبر مثلا فی حکم الفاعل لان
للفاعل خاصیتین احدهما کونه جزءا ثانیا من الجملة والاخر کونه مسندا الیه ففی المبتدأ وجد الثانی وفی الخبر
وجد الاول ونقول لا نسلم ان علامة الشیء مختصة به بل العلامة اعم منه کما قال الشارح فی صدر بحث المجرورات
لاکن خص الفاعل بالذکر لاصالته قوله وهی الضمة والواو والالف الخ فان قیل الالف قد یقع علامة
النصب کما فی الاسماء الستة فکیف یمتاز الرفع عن النصب قلنا یمتاز الرفع عن النصب بقید الحیثیة لا به

له ای تعریف الرفع ۱۲ سه وهو شنیع فکذا هذا ۱۲ سه بان قال لکن المشتمل علی علامة اعم منه وهما هو مشبه به ۱۲ مفتی عبد الرحیم

marfat.com

ان کان من حیث انه علم الفاعلیة فمرفوع وان کان من حیث انه علم المفعولیة فمنصوب **ومن قال** فی الجواب انه ان کان بعد الرافع فمرفوع وان کان بعد الناصب فمنصوب فلیس بشیء لان کثیرا ما یکون الفعل الواحد یصلح الرفع والنصب جمیعا کالفعل المتعدی **قوله** والمراد باشتمال الاسم علیها بان یکون موصوفا بها الخ **فان قیل** الاشتمال علی اربعة اقسام اشتمال الکل علی الجزء واشتمال الظرف علی المظروف واشتمال ذی الحال علی الحال واشتمال الموصوف علی الصفة فهذه الاشتمال من ای قبیل **قلنا** المراد باشتمال الاسم علیها ان یکون موصوفا بها لعدم استقامة الباقیة **فان قیل** لا نسلم ان الاسم موصوف بها لان الصفة قائمة بالموصوف والرفع غیر قائم به بل وکلاهما قائمان بالمتکلم **وایضا** الصفة لیست الا محمولة علی الموصوف وههنا لا یصح حمل الصفة علی الاسم **قلنا** اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه کالموصوف بها لا عین الموصوف ای کما یکون الصفة بعد الموصوف کذلک علامة الفاعلیة تکون بعد الاسم واجاب عصمة الله السمرقندی ان هذا من قبیل اجراء صفة المدلول علی الدال لان فیما بین المدلولین یصح الحمل فکذا بین الدالین یصح الحمل ایضا یعنی ان مدلول الرفع وهو الفاعل علیة صفة لمدلول الاسم وهو الذات کقولهم النار حارق **قوله** لفظا او تقدیرا او محلا **فان قیل** الموصوفیة انما یستقیم اذا کان الاسم معربا واما اذا کان مبنیا فلا نحو جائنی هذا فان الفاعلیة موجودة والعلامة غیر موجودة **قلنا** الموصوفیة اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلا واجاب الرضی والشارح الهندی عن هذا الاعتراض ان المراد بالموصوفیة فی المعربات دون المبنیات لعدم وجود الرفع فی المبنیات فرد الشارح علیهما بقوله ولا شک ان للاسم موصوف بالرفع المحلی اذ معنی الرفع المحلی انه لو کان معربا لکان مرفوعا وذلک الحیثیة لیست الا توصیف الاسم المبنی بالرفع **فان قیل** هذه الحیثیة وان کانت صفة الاسم لکن لیست علما للفاعلیة لان العلم هو الضم والواو والالف والحیثیة لیست بواحد منها وایضا هذه الحیثیة توجب الرفع فی المعربات دون المبنیات لانه لو کان ثمه معربا لکان مرفوعا **قلنا** الرفع اعم من ان یکون حقیقة او حکما لان ثبوة الرفع للنائب فی حکم ثبوته للمنوب وان الرفع اعم من ان یکون حقیقة او توهما وهو اذا کان فی محل لو کان ثمه معربا لکان مرفوعا لتوهم رفعه ایضا **قوله** فکیف یختص الرفع الخ اشارة الی وجه الرد علی الشارحین المذکورین **قوله** فمنه الفاعل الخ الفاء للعطف فهذا من قبیل عطف التقسیم علی التعریف **فان قیل** ان کلمة من اما ابتدائیة او تبعیضیة او بیانیة لا سبیل الی الاول لانه یقتضی کلمة الی فی المقابلة کما فی قولهم سرت من البصرة الی الکوفة ولا الی الثانی لانه یقتضی ان یکون الشیء جزءا من مدخوله والفاعل لیس جزء المرفوع بل جزئی له وایضا ان من التبعیضیة یدخل علی المتعدد والمرفوع مفرد ولا الی الثالث لانه ما یکون بمعنی الذی بتقدیر هو فیکون معناه الذی هو المرفوع الفاعل وهو لیس الا فساد المعنی **قلنا** اجاب صاحب الغفور ان کلمة من ابتدائیة لکنها علی قسمین ابتدائیة اتصالیة وابتدائیة غیر اتصالیة الثانی ما یکون فی مقابلة کلمة الی والاول ما یقصد بها مجرد کون مجرورها امرا کلیا انتزع منه الجزئیات **قوله** ای من المرفوع اعلم ان فی مرجع ضمیر منه خلاف ارجع البعض الی المرفوع بوجهین

ای الفصل عنه وخرج عنه لا کونه مبتدأ الی من الابتدائیة ۱۲

marfat.com

احدهما اتحاد المرجع للضميرين والآخر كونه معرفا واراجع البعض الى ما اشتمل الوجهين احدهما قرب المرجع والآخر كونه مرجعا عربيا قوله وانما قدمه الخ فان قيل لم قدم الفاعل على سائر المرفوعات قلنا انما قدمه لانه اصل المرفوعات لان معنى الفاعلية فيه بالاصالة وفي غيره بالتشبيه بالمعنى الذي في الفاعل وايضا لا يجوز حذف الفاعل الا نادرا بخلاف غيره وايضا نقل عن امير المؤمنين على كرم الله وجهه قبرا بن وين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور فيفهم منه ان مرفوعية سائر المرفوعات لمناسبته وبين الشارح اصالته بوجهين احدهما بقوله انه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان المقصود في الجملة الارتباط والفعلية اشد ارتباطا بغيره اذ الفعل يقتضي ارتباطه بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم لانه مستقل لا يقتضي ارتباطه بشئ وايضا المقصود من الجملة اخبارا وانشاء والفعل موضوع لهما بجوهره بخلاف الاسم فان الانشائية فيه بالاداة وان الخارجية فان قيل ان ابوه في زيد قائم ابوه فاعل القائم مع انه جزء الجملة الاسمية قلنا ما قلنا انه جزء الجملة الفعلية فهو باعتبار الاغلب والثاني بقولهان عامله اقوى من عامل الابتداء لان عامله لفظي محسوس اي مسموع وعامل الابتداء معنوي معقول وقوة المؤثر يفيد قوة الاثر فان قيل ان هذا التعليل لا يدل الا على تقدم الفاعل على المبتدأ لا على باقي المرفوعات وايضا ان عامل خبر ان ايضا لفظي فلا يثبت الترجيح عليه اجيب عن الاول ان المبتدأ اصل في الباقي فاذا تقدم الفاعل على المبتدأ تقدم على الباقي بطريق الاولى وعن الثاني سلمنا ان عامل خبر ان لفظي لكنه حرف وعامل الفاعل لفظي لكنه فعل وهو اصل في العمل فان قيل ان عامل اسم كان ايضا فعل فلم قدم الفاعل عليه قلنا ان اسم كان داخل في الفاعل ولهذا لم يعده المصرح واقعا على تحدة من المرفوعات فان قيل ما للنحات انهم يعدون اسم كان من الفاعل ولم يعد خبره من المفعول به بل جعله قسما على تحدة من المنصوبات قلنا ان جعل الاسم فاعلا ضروري لان الفعل لا يخلو اما من الفاعل وحده او من الفاعل والخبر من المفعول به ليس بضروري لان الفعل كثيرا ما يخلو عن المفعول به كالفعل اللازم فان قيل كما ان جعله مفعولا به ليس بضروري كذلك عده ايضا ليس بضروري فما الباعث عليهم انهم يجعله داخلا فيه قلنا المفعول به لا يحمل على الفاعل وخبر كان محمول على اسم كان فكيف يكون مفعولا به فافهم ولا تسرع بردو لا بقبول ولا تكن من الذين يعرفون العلم بالرجال والحال ان الرجال يعرفون بالعلم قوله وقيل اصل المرفوعات المبتداء الوجهين احدهما انه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذا لم يعرض له موجب التاخير بخلاف الفاعل لانه لم ينظر فيه الى الاصل بل اخر وجوبا بموجب التاخير وهو كونه معمولا للفعل والثاني انه يحكم عليه بكل محكوم به بجامد نحو هذا حجر او مشتق نحو زيد قائم بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق قوله فكان اقوى فان قيل ينبغي ان يذكر الترفيع بعد قوله بخلاف الفاعل لان هذا الترفيع حصل من ضم مقدمتين احدهما قوله لانه يحكم عليه بكل الخ والاخر قوله بخلاف الفاعل الخ قلنا انما توسط الترفيع بين المقدمتين ليكون الضمير في قوله

marfat.com

فکان اقرب الی المرجع ای الی المبتدأ قوله فانه لا یحکم علیه الا بالمشتق قال فقیل ان الحکم علی الفاعل لیکون بالظرف نحو فی الدار زید وباسماء الافعال نحو هیهات زیدای بعد زید وبالمصدر نحو اعجبنی ضرب زید مع انه لیس شئ منها من المشتقات فما معنی هذا الحصر قلنا هذا لا عتراض غیر وارد لانه قال لا یحکم علیه الا بالمشتق وفی هذه الامور لا یحکم علی الفاعل لعدم الحکم فیها لانه کما یفید المخاطب فائدة تامة ولا فائدة فیها فان قیل الاعتراض وارد لان المراد من الحکم النسبة مطلقا وهی موجودة فیها بقرینة لفظ المشتق لانه یتناول مثل اسم الفاعل وایضا انه لیس فیه الحکم بالمعنی المذکور قلنا المشتق اعم من الحقیقی والحکمی وهذه الامور فی حکم المشتق لان الظرف باعتبار المتعلق مشتق ولکن اسماء الافعال اما بمعنی الامر او الماضی وهما من المشتقات والمصدر العامل بمعنی ان مع الفعل ینحل من المشتقات اعلم ان وجه الرد علی قول القیل ان ماذکره للجمهور افاد القوة فی رفع الفاعل وما ذکره القیل افاد القوة فی ذات المبتدأ وهی غیر مقصودة وایضا سلمنا ان الاصل فی المسند الیه هو التقدیم لکن فی غیر الفاعل لان الاصل فیه التاخیر لانه معمول الفعل والاصل فی المعمول التاخیر وایضا ان تاخیر الفاعل ضروری لئلا یلتبس بالمبتداء وتاخیر الضروری لا یفید شیئا من الضعف واما عموم المحکوم به فلا یفید القوة بل یفید الضعف الا تری ان بنو تمیم لا یثبتون العمل لما ولا المشبهتین بلیس بعموم دخولهما علی الاسم والفعل عدم اختصاصها باحد القبیلتین فعلم ان القوة فی الاختصاص دون العموم قوله وهو ما اسند الواو للاستیناف ومدخولها جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما کان الفعل من المرفوعات فما هو قوله ای الفاعل اشارة الی بیان الرجع قوله ای اسم فان قیل ان کلمة ما عبارة عن شئ فلا یوجد الجنس کما هو وایضا ان المتبادر منها کونها موصولة فعلی هذا لابد من ضمیر الفصل وایضا الموصولة مع الصلة شئ واحد فلا یوجد الجنس کما مر قلنا المراد من کلمة ما اسم منکر فان قیل لما کان المراد اسما فهو منقوض بقولهم اعجبنی ان ضربت زید الان ان ضربت فاعل اعجبنی مع انه لیس باسم قلنا المراد من الاسم اعم من ان یکون حقیقة او حکما کما قال الشارح رح فان قیل اعتراض ان ضربت کما یرد هنا کذلک یرد علی تعریف المرفوع فلم لم یعم الاسم ثمه بالحقیقی والحکمی قلنا انما لم یعم ثمه اکتفاء بهذا التعمیم فان قیل لم لم یعکس الامر قلنا ان تعمیم القسم لیستلزم تعمیم المقسم لئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم بخلاف العکس لان تعمیم المقسم لا یستلزم تعمیم القسم لان القسم لیس الا احد فان قیل لو لم یفسر الشارح کلمة ما بالاسم لم یحتج الی التعمیم بقوله حقیقة او حکما لان ما عبارة عن شئ وهو تناول لقوله ان ضربت قلنا ان تفسیر ما بالاسم ضروری لئلا یلزم الخروج من البحث ولئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم لان کلمة ما فی تعریف المرفوع مفسرة بالاسم فکذا ههنا وایضا لا بد فی التعریف من الجنس والمتبادر من الجنس هو القریب فلنا اولا بالاسم وایضا لو لم یفسر به توهم ان المراد من الفاعل اذا نائبه مع ان الفاعل فی اصطلاحهم هو الاسم وایضا لو لم یفسر به تناول

سلمه وهو ابعد المخاطب فائدة تامة ۳ سلمه وان غرضت اسم حکما لانه فی تاویل مرکب زیدا ۱۲ م

ایض مع انه لا یقع فاعلا اصلا قوله لیدخل فیه مثل قولهم الخ ای انما عملنا لیدخل فیه الخ قوله اسند الیه الخ فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لانه خرج منه فاعل شبه الفعل و فاعل افعال الناقصة لان الاسناد نسبة احدی الکلمة الی الاخری بحیث تفید المخاطب فائدة تامة ولا فائدة فیه قلنا المراد من الاسناد هو النسبة مطلقا من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم فان قیل لما کان المراد هی النسبة فعلی هذا لا یکون التعریف مانعا لصدقه علی زید فی قوله ضرب زید باضافة المصدر الی الفاعل لنسبة الضرب الی زید مع انه لیس بفاعل بل یقال له مضاف الیه وایض لا یکون جامعا لعدم صدقه علی قولنا ما ضرب زید لان فیه سلب النسبة وکذا لا یصدق علی فاعل الشرط مثل ان ضربت ضربت لان فیه فرض النسبة لا تحققها وکذا لا یصدق علی فاعل الانشاء نحو اضرب لعدم وجود النسبة فیه لعدم وجود الفعل اجیب عن الاول المراد هی النسبة مع بقاء الرفع ولا رفع فی زید وعن الثانی ان النسبة اعم من ان یکون مثبتا او منفیا محققة او مقدرة خبریة او انشائیة قوله بالاصالة فان قیل لا یکون التعریف مانعا لصدقه علی عمرو فی قولنا ضرب زید وعمرو لانه اسند الیه الفعل مع انه لیس بفاعل بل یقال له المعطوف قلنا المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة والاسناد الی عمرو بالتبعیة فان قیل ان قوله بالاصالة قید فی التعریف وذا لا یجوز بدون القرینة قلنا القرینة ذکر التوابع بعد فان قیل ان ذکر التوابع فیما بعد لا یکون قرینة ههنا لبعدها من هذا التعریف والقرینة لا بد ان یکون فی نفس التعریف او متصلا به قلنا البعد لا یکون قرینة اذا کان غریبا والتوابع مشهورة فان قیل ان قید بالاصالة کما یکون معتبرا فی اسناد الفعل کذلک یکون معتبرا فی شبه الفعل ایض فینبغی ان یذکر هذا القید بعد قوله او شبهه لیتعلق بهما قلنا ان قوله او شبهه فرع الفعل والقید اذا اعتبر فی الاصل یعتبر فی الفرع ایضا فلا حاجة الی التاخیر قوله لیخرج عن الحد توابع الفاعل فان قیل لا حاجة الی اخراج التوابع لان التابع اذا کان صفة مثل جاءنی زید ان العالم لا یوجد فیه اسناد الفعل الی التابع لان الاسناد الی زید لا الی العالم وکذا اذا کان تاکیدا او عطف البیان قلنا ان المراد من التوابع بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل قوله وکذا المراد فی جمیع حدود المرفوعات الخ کما اذا وقع التعدد فی المبتداء والخبر فالمبتداء والخبر هو الاول وفی هذه العبارة اشارة الی المبالغة فی اخراج توابع الفاعل قوله ای ما یشبهه فی العمل فان قیل المثال لا یطابق الممثل لان الممثل مشبه وهو نسبة بین المشبه والمشبه به وذکر فی المثال قائما ابوه وهو لیس نسبة بل مشبه وظرف النسبة قلنا المراد من الشبه ما یشبه ای المراد من المصدر اسم المفعول فان قیل فعلی هذا لا یکون التعریف جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه لا یصدق علی اسم التفضیل لانه لیس فعل من الافعال فیه معنی الزیادة لیشبه اسم التفضیل به واما الثانی فلانه یدخل فیه الاسماء الغیر المنصرفة لانها ایض مما یشبه الفعل مع انها لیست لها فاعل قلنا معناه ما یشبه الفعل فی العمل فدخل اسم التفضیل وخرج الاسماء

له وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضیل والظرف ۱۲م

الغیر المتصرفۃ فان قیل لما کان المراد من التشبیہ التشبیہ فی العمل لزم الدور اذ المشہور ان عمل المشابہۃ الفعل فلو کانت المراد ھھنا المشابہۃ فی العمل لزم الدور قلنا انما یلزم الدور ان لو کان مشابہتہ التی ھی سبب العمل عین المشابہۃ اللتی ھی مسبب العمل ولیس کذلک لان المشابہۃ الاولی عبارۃ عن المشارکۃ فی عدد الحروف والحرکات والمشابہۃ الثانی عبارۃ عن المشارکۃ فی اقتضاء الفاعل فان قیل لم خالف الشارح عن قول الفاضل الھندی الذی قال بالمشابہۃ فی الاشتقاق او الحدث وقال الشارح فی العمل قلنا لو قال ذلک لم یتنا ول سماء الافعال والظروف لانہ لیس فیھما الاشتقاق باللات وان کانت مشتقۃ باعتبار المتعلق وبعد التاویل بالامور المضی واعلم ان عجتنا وان لم ینکشف مثل الصباح لکن لیس قلیل من المصباح فمن لم یستقی بالصباح لم یستضئ بالصباح ایضا غالبا فان قیل المراد من الفعل فی قولہ ما اسند الیہ الفعل لا یخلو اما الفعل اللغوی او الحدث فعلی ھذا لا حاجۃ الی قولہ وشبھہ وایضا یلزم ارجاع ضمیر شبھہ الی الفعل اللغوی وھو غیر صحیح لان المشتقات یشبہ الفعل الاصطلاحی دون اللغوی واما الفعل الاصطلاحی وج یلزم عدم صدق التعریف علی زید منطلقا فی ضرب زید لانہ لا اسند الیہ الفعل الاصطلاحی الدال علی الحدث والزمان والنسبۃ بل المسند الیہ ھو الحدث فقط قلنا المراد ھو الفعل الاصطلاحی والمسند الی الفاعل جزؤہ ولا محذور فیہ لان نسبۃ الکل بالجزء کنسبۃ الکل بالکل جائز کما یقال بنو فلان قتلوا زیدا مع ان القاتل صدر من واحد قولہ لیتنا ولا فاعل اسم الفاعل وفی بعض النسخ مثل فاعل اسم الفاعل بزیادۃ لفظ المثل فان قیل ان ایراد لفظ المثل ھھنا لا یصح لانہ انما یذکر للتعمیم ولا حاجۃ ھھنا الیہ لانہ حصل بذکر جمیع جزئیاتہ بحیث لا یبقی منہ فرد من الافراد قلنا ان لفظ المثل وقع سھوا من الکاتب وما قال انہ لدخول الاسم المنسوب نحو زید تمیمی فان الضمیر فی تمیمی فاعلہ لیس بشئ لان الاسم المنسوب داخل فی الاسم المفعول لان معنی زید تمیمی زید منسوب الی تمیم ھو لیس من ھذا الباب لان الضمیر فیہ مفعول مالم یسم فاعلہ قولہ والظرف فان قیل ان متعلق الظرف اما الفعل او شبہ فعلی الاول داخل فی الفعل وعلی الثانی دخل فی اسم الفاعل او غیرہ من المشتقات فلا حاجۃ الی ذکرہ قلنا لیس المراد من الظرف ما یحتاج الی المتعلق بل المراد منہ اسم الظرف نحو منصر ومنصرف قولہ وقدم علیہ قال صاحب الغفور الواو فیہ للحال من الفعل او شبھہ فان قیل ان الماضی اذا وقع حالا لا یدخل من دخول قد وھو غیر موجود ھھنا قلنا ان قد مقدر فیہ وانما لم یذکر احترازا عن تکرار التقیید وقال مولانا عصام الدین الواو للعطف علی الفعل وھو قولہ اسند فیکون صفۃ بعد صفۃ لقولہ ما فان قیل ان قولہ علی جھۃ قیامہ بہ من معمولات اسند ولما کان الواو للعطف یلزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی وھو الجملۃ المعطوفۃ قلنا الفصل بالاجنبی انما یجوز اذا کان العامل ضعیفا والعامل ھھنا قوی وھو الفعل اعنی قولہ اسند قولہ او شبھہ الفعل او شبھہ فان قیل فعلی ھذا فات المطابقۃ بین الراجع والمرجع لان الضمیر فی قدم مفرد

ھ لان ناسب بین الفعل والفاعل والمفعول والمعنی الشبہ الوجہ

ھ عن الفتنۃ قدم ۱۲

والمرجع شيئان اعني الفعل وشبهه قلنا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة او قوله
واحترز عن نحو زيد في زيد ضرب فان قيل الاحتراز عن زيد بقوله وقدم لا يصح لانه حصل
بقوله اسند لان الضرب مسند الى ضمير في ضرب لا الى زيد قلنا لا نسلم ان الاسناد غير موجود الى
زيد لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لان الاسناد الى الضمير مؤكد للاسناد الاول
ولذا قالوا افاد زيد قائم حكم موكد بحيث لا يحتاج الى تاكيد اخر بخلاف قائم زيد فان قيل سلمنا ان
الاسناد اليه اسناد الى المرجع لكن بطريق التبعية والمعتبر في الاسناد قيد الاصالة قلنا ان قيد الاصالة
لم يخرج هذه المادة لانها في مقابلة التبعية التي في التوابع المعهودة وهذا التبعية ليست منها فان
قيل الاحتياج الى عذر الشارح انما يكون اذا جعل قوله وقدم قيد الكل الامرين الفعل وشبهه واما
اذا جعل قيد الشبه الفعل فقط فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره
لان المصدر لا يضمر فيه كقولهم زيد عدل في المبالغة قلنا هذا خلاف الظاهر فان قيل لما
كان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد الى الشئ في الحقيقة فكذلك التقديم على ضمير الشئ تقديم
على ذلك الشئ في الحقيقة فلم يخرج بقوله وقدم قلنا ان الاسناد امر معنوي فيعتبر فيه اذ
الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه بخلاف التقديم لانه امر لفظي فالاعتبار فيه ممنوع لانه لو اعتبر
يكون انكارا عن الحسن كذا في زبدة الحواشي قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فان قيل
لا يكون التعريف مانعا لصدقه على من في قولهم كريم من يكرمك لان من اسند اليه شبهه وهو كريم
مع انه ليس بفاعل بل مبتدا قلنا المراد بالتقديم عليه هو التقديم وجوبا وتقديم كريم على من
جوازا لانه يجوز ان يقال من يكرمك كريم فان قيل ان المص رح ذكر التقديم مطلقا فمن اين
علم ان المراد وجوبا قلنا هذا يعلم من قاعدة مشهورة من ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
فان قيل فليكن كريم شبه الفعل ومن فاعله فمن اين علم انها مبتدا او خبر قلنا انما لم يكن فاعلا
لان كريما صفة مشبهة والشرط في عمل الصفة هو الاعتماد على احد الاشياء الستة ولم يوجد ههنا
فان قيل فمن اين علم ان من مبتداء وكريم خبره فليكن كريم مبتداء ومن خبره قلنا ان كريم
لا يكون مبتداء لا من القسم الاول من المبتداء اولا من الثاني لان الشرط في القسم الاول منه ان
يكون معرفة او نكرة مخصصة والشرط في القسم الثاني منه ان يكون مصدرة بحرف النفي او
الف الاستفهام ولا يوجد شئ منهما فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا من وجه اخر لصدقه
على المبتدأ المنكر اذا كان خبره ظرفا لوجوب التقديم قلنا المراد وجوب التقديم النوعي وهذا
التقديم فردي فان قيل ان المص رح ذكر التقديم مطلقا فمن اين علم ان المراد التقديم النوعي
قلنا انه علم من القاعدة المشهورة وهي ان التعريف واجزاءه لازم المعرف هذا انما يكون
اذا كان التقديم نوعيا قوله عليه فان قيل الضمير في عليه راجع الى الفاعل فعلى هذا يلزم
اخذ المحدود في الحد وذا لا يجوز قلنا لا نسلم ان الضمير راجع الى الفاعل بل الى الاسم

marfat.com

فان قيل لما وجب تقديم الفعل على الفاعل صم انه مسند اليه وحقه التقديم قلنا لئلا يلتبس بالمبتدا
فان قيل لم لم يعكس الامر قلنا لان الفعل عامل فيه والعامل مقدم على المعمول بخلاف المبتدا
لان الخبر غير عامل فيه قوله اى اسنادا واقعا فان قيل ان المقدر عندهم ان الجار والمجرور اذا
وقعا في عبارتهم لا بد لهما من الاعراب المحلي و قوله على جهة قيامه الخ جار ومجرور فلا بد فيهما
من الاعراب المحلي فما هو وايضا المقرر عندهم ان قوله على جهة قيامه مفعول مطلق لاسند ولا يصدق
حده عليه لانه ما يكون بمعنى الفعل السابق وههنا ليس كذلك قلنا ان معناه اسنادا واقعا على
(الى معنى قوله على جهة قيامه)
جهة الخ فيكون مفعولا مطلقا باعتبار موصوف متعلقه وايضا علم اعرابه وهو النصب فان
قيل لا حاجة الى ازيادة قوله واقعا لصحة تعلقه باسنادا قلنا لا يصح تعلقه بالاسناد لان كلمة
على لا يقع صلة الاسناد بل صلته اما الباء او الى يقال اسند به او اسند اليه وايضا ان قوله على جهة
اه صفة قوله اسنادا والجار والمجرور لا يقع صفة الشئ الا باعتبار المتعلق ولو كان المتعلق لهما
اسنادا لا يصح صفتيته لما قال صاحب العفوران قوله اسنادا واقعا اشارة ان الجار والمجرور متعلق
باسند فان قيل لا نسلم ان غرض الشارح ره ما ذكره الفاضل اللاري لان عبارة الشارح صريح
في انه متعلق بواقع قلنا ان ما ذكره الفاضل حاصل المعنى اى لما يتعلق بواقع وهو صفة قوله
اسنادا وهو معمول السند فكذا الجار والمجرور معمول اسند قوله على طريقة انما اول بالجهة بالطريق
لان الجهة في اصطلاحهم عبارة عن احد الجهات الستة وليس المراد ذلك بل المراد منها الطريقة
والشكل والجهة يجيئ بمعنى الطريقة كما يقال عملت هذا العمل على جهة عملك اى طريقة عملك و
قوله قيام الفعل اشارة الى بيان المرجع لضمير قيامه فان قيل ان الفعل عبارة عن اللفظ فهو
قسم من الكلمة والحال ان اللفظ قائم بالمتكلم لا بالفاعل قلنا انه بحذف المضاف اى قيام
مدلول الفعل فان قيل لا نسلم ان مدلول الفعل قائم بالفاعل لان القائم به ليس الزمان والنسبة
بالحدث فقط قلنا ان المراد بقيام مدلول الفعل بعضه لا كله اعني الحدث فان قيل التعريف
لا يكون جامعا لانه خرج عنه فاعل فعل المنفي نحو ما ضرب زيد لعدم القيام فيه وايضا لا يصح اضافة
القيام الى الفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو انما يتصور الا من ذوي الارواح والفعل ليس منه
وايضا انه لا يكون جامعا لانه خرج عنه مات زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام انه صادر عنه
والحوة والطوالة ليستا بصادرين عنهما مع انهما فاعلين قلنا طريقة قيام الفعل ان يكون على صيغة
المعلوم فيتناول المخفف ولكن لا يكون المراد منه الاستواء فان قيل لا نسلم ان طريقة القيام
عبارة عن صيغة المعلوم لان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون صيغة الفعل على صيغة
المعلوم صفة الفعل قلنا اجاب صاحب العفور عنه بان معناه ان ذلك علامة (صاحبي ملهمي) طريقة القيام
ان يكون على صيغة المعلوم فان قيل بالوجه علما ان العلامة للقيام كونه بصيغة المعلوم
دون المجهول وايضا ما الوجه لهما نهما احترزوا عن مفعول ما لم يسم فاعله بقيد القيام

marfat.com

ولم يحترزوا عنه بقيد الاسناد فان قلت الاسناد موجود فيه دون القيام فهو نحكم محض
قلنا لان القيام ثبوة موجود لامر والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المعلوم قد
يوجد مدلوله في الخارج فيصدق القيام عليه ومصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا
بل هو امر اعتباري لانه لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به وكذا المخرج مفعول مالم يسم فاعله
به لان الواقع عليه مصدر المجهول وهو غير موجود فلا يصدق القيام عليه ولا يصدق الاسناد اليه
لانه عبارة عن ثبوة الشئ لامر والشئ يتناول المعدوم ايضا فان قيل ان القيام قد يكون
حقيقيا كالتصاف الجسم بالبياض وقد يكون عقليا نحو زيد عالم لان العلم عبارة عن عدم
البصر فلا يكون القيام موجودا لامر قلنا ان ما قالوا انه عبارة عن عدم البصر مصطلح ارباب المعقول
دون العربية لانهم قالوا العمى صفة من الصفات فان قيل كما ان القيام عبارة عن ثبوة الموجود
لامر كذلك الاسناد عبارة عن ثبوة الموجود لامر بقرينة التعبير عنهما به قلنا لانسلم ان الاسناد
عبارة عن ثبوة موجود لامر بل عبارة عن ثبوت الشئ لامر والشئ اعم من الموجود فان قيل
هذا اختلاف من سائر النحويين لانهم قالوا الاسناد والقيام عبارة عن ثبوة موجود لامر بلا فرق
بينهما قلنا لانسلم انهما متحدان لكن يمائله في التعبير وهو لا يضر فان قيل فعلى هذا اى
على ان الاسناد يمائل القيام لاعين القيام لان المماثلة يقتضي المغايرة خرج الاسناد الذي هو
عين القيام لان الاسناد لما كان عين القيام علم انه قد يجمع معه في مادة الوجود كالضرب المعلوم
قلنا لانسلم خروجه لان للقيام افرادا متعددة كالضرب والنصر واسناد الضرب يمائل قيام النصر
وبالعكس فان قيل لما قال المصنف على جهة قيامه ولم يقل على قيامه بدون الجهة قلنا ليتناول
فاعل افعال الاضافية كالهرب والبعد لانهما غير موجودين بل وجودهما اعتباري فلا يكون فيه
القيام لاستحالة بل فيهما جهة القيام هذا خلاصة ما قال عبد الغفور قوله واحترز بهذا القيد عن
مفعول مالم يسم فاعله فان قيل لم يتبت الاحتراز عن مفعول المصدر المجهول لان طريقة القيام
ان يكون على صيغة المعلوم وصيغة المصدر للمجهول عين صيغة المصدر للمعلوم قلنا لانسلم انه لا يتبت
الاحتراز عنه لان هذا المصدر في قوة ان مع الفعل المجهول فلا يكون على صيغة المعلوم فان قيل
الاحتراز عن المفعول الم يسم فاعله لا يصح لان صاحب المفصل ادخله فيه قلنا الاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فيه كالمصرح لانه نظر الى المعنى وهو في المعنى ليس بفاعل وصاحب
المفصل نظر الى اللفظ قوله مثل زيد في قام زيد فان قيل المثال لا يضاح الممثل وهو يحصل
بواحد فما الحاجة الى المثالين احدهما قوله قام زيد والاخر قولك زيد قائم ابوه قلنا انما اورد
المثالين لتعدد الممثل لان الاول مثال لما اسند الى الفعل والاخر مثال لما اسند الى غير شبه الفعل
قوله زيد قائم ابوه فان قيل تمثيله بزيد قائم ابوه لا يصح لانه لا بد ان يكون المعرف في الخارج بحالة يمكن

ان ينتزع العقل منها الوصف كما هو شأن اى من القيام والاسناد ثبوت الموجود للامر ۱۲

marfat.com

ليس نصا في المقصود لانه يحتمل ان يكون قائما خبرا مقدما على المبتدأ اعني ابوه ولو قال ابواه لكان نصا في المقصود لعدم صحة قائم خبرا عن ابواه لعدم المطابقة قلنا ابوه لا يحتمل ان يكون مبتدأ لانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم لدفع الالتباس فان قيل الفرق بين هذا المثال وبين اقائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلنا الفرق ما ذكره الفاضل الهندي من انه اذا كان للتركيب وجهان احدهما على خلاف الاصل والاخر على الاصل وفي قصدك ما يخالف الاصل فدفع الالتباس ح واجب لان الذهن يسبق الى ما يوافق الاصل وهو غير مقصود وان المميز اصالة ومخالفة كانا جائزين على الاحتمال وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا لصفة والاخر وهو كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل فان قيل ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قلنا الابتدائية توجب الامرين كلاهما خلاف الاصل احدهما ما ذكر والاخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل لاحتياجه الى الرابط والفاعلية يوجب خلاف الاصل الواحد وهو كون الصفة عاملا والمشتمل على خلاف الاصل الواحد اصل بالنسبة الى ما اشتمل على خلاف الاصلين فان قيل ان كون الخبر جملة على خلاف الاصل ممنوع لما قال الرضي ان الخبر على قسمين مفرد وجملة وكلاهما اصل وايضا يشكل بهذا قائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف الاصل الواحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين احدهما كونه مبتدأ مسندا به والاخر كونه اي كون الاسم فاعلا لصفة فينبغي ان لا يكون من قبيل جواز الوجهين اجيب عن الاول ان كون الخبر جملة ليس الا خلاف الاصل لاحتياجه الى الرابط وما هو محتاج الى الغير لا يكون اصلا وما قال الرضي فهو ناظر الى الفائدة لانها كما يحصل بالخبر المفرد كذلك بالجملة وعن الثاني ان كون الاسم فاعلا لصفة خلاف الاصل فيما لم يكن مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام كيف والصفة المصدرة في هذا الموضع بمعنى الفعل قوله والاصل في الفاعل فان قيل هذا الاصل ههنا مبهم لانه لا يعلم انه في الفاعل او المفعول والحكم على المبهم لا يصح قلنا معنى قوله والاصل هو الاصل في الفاعل بقرينة البحث فان قيل الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنهما لا يجوز فيجب ان لا يجوز قولهم ضرب عمرو زيد لعدم الولي قلنا الاصل ههنا بمعنى ما ينبغي واولى فان قيل لما كان الاصل بمعنى ما ينبغي واولى خرج عنه ضربت زيدا لان الولي ههنا واجب قلنا الولي اعم من ان يكون متصلا او في ضمن الوجوب فان قيل لما كان الاصل بمعنى الاولى فهو منقوض بنحو ضرب زيدا غلامه فان تقديم الفاعل ههنا ليس باولى بل غير جائز قلنا الاولوية فيما لم يمنع مانع وههنا وجد المانع وهو الاضمار قبل الذكر فان قيل لم اختار الاصل على الاولى مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق بينه وبين الولي لانهما مشتقان من الولي قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل

---

۱ وهو اي المقصود كون مثال الفاعل المسند اليه شبه الفعل ۱۲ ۲ اي المطابقة بين المبتدا والخبر على هذا التقدير في الافراد اذ الخبر مفرد والمبتدا مثنى كما هو الظاهر ۱۲
۳ هذا المثال اي الذي ذكر في المتن ففاعل المسند اليه شبه الفعل ۱۲ ۴ احدهما كون زيد مبتدا واقائم خبرا مقدما عليه وثانيهما كون زيد فاعلا اسند اليه شبه الفعل وهو قائم ۱۲
۵ اي الوجهان ۱۲ ۶ اي في الاصالة وعدم الاصالة ۱۲ ۷ لانه يوجب تاخير الفاعل من الصفة وهو الاصل ۱۲ ۸ لان الاصل في العمل الفعل ۱۲

کانہ بمنزلۃ القاعدۃ ولایجوز هذا فلا یکون السامع الا للضرورۃ بخلاف الاول وایضا لانہ صریح فی جواز الجانب الآخر بخلاف الاصل لانہ لیس فی لفظہ ما یدل علی جواز الجانب الآخر وان کان مالہما واحدا فان قیل لم قال ان یلی الفعل ولم یقل ان یلیہ لضمیر مع انہ اخصر واشمل لشمولہ لشبہ الفعل ایضا لکون الضمیر راجعا الی احدهما المدلول علیہ وکما مر فی قولہ وقدم علیہ قلنا انما وضع المظہر موضع المضمر لزیادۃ التمکن فی الذهن فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یکون للظہر اولی من المضمر فی جمیع المواضع قلنا فیہ اشارۃ الی ان الفعل اصل فی هذا الحکم وشبہ الفعل ملحق بہ فان قیل المراد بالولی لا یخلو اما لفظا او رتبۃ فان کان الاول لا یصح تفریع قولہ فلذلک جاز ضرب غلامہ زید علیہ وان کان الثانی لا یصح قول الشارح ان لم یمنعہ مانع لانہ وان وجد المانع لا یفوت رتبتہ الاتری ان قولہ ماضرب غلامہ الازید فان قصد الحصر مانع من ان یقع الفاعل فی ولی الفعل معہ ان رتبۃ الفاعل مقدم والا یلزم الاضمار قبل الذکر فی قولہ غلامہ قلنا المراد من الولی ما یکون لفظا فقط فیصح قولہ ان لم یمنع مانع والولی الرتبی ثابت لا محالۃ فاء التفریع علیہ او نقول المراد الولی لفظا حین عدم المانع ورتبۃ حین وجود المانع وفی قولہ ضرب غلامہ زید وجد المانع اعنی من ان یکون قبل التترکیب اذ بعدہ ولهذا وان لم یکن المانع قبل التترکیب لکن وجد بعدہ لان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر فلو اخر غلامہ لفات الحصر او ترک الغرض من تقدیم المفعول اهتمامہ فیفوت الاهتمام بالتاخیر قولہ المسند الیہ فان قیل کما ان الاصل ولی فاعل الفعل کذلک ولی فاعل شبہ الفعل فلا یصح تخصیصہ قلنا المراد من الفعل المسند الی الفاعل من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام فلا اشکال قولہ ای یکون بعدہ فان قیل الولی علی قسمین احدهما مقدم متصل والاخر موخر متصل فای المعنی مراد ههنا قلنا المراد ههنا ما یکون موخرا متصلا لان تقدیم الفاعل لا یجوز فان قیل لما کان المراد للموخر المتصل فینبغی ان یفوت الولی فی قولہ لیضربن زیدا لوجود الفصل بنون تاکید مع انہ لم یقل احد بفوت الولی فی هذہ الصورۃ قلنا المراد بالفاصل للنفی ما یکون من معمولاتہ لا مطلق الفاصل ولهذا التاکید لیس من معمولات الفعل قولہ لشدۃ احتیاج الفعل الیہ فلما ان الکل یفید معناہ بدون الفاعل قولہ ویدل علی ذلک اسکان اللام فان قیل ان ههنا یلزم الدور لان المشهور فی الصرف ان الاسکان لاجل الجزئیۃ ویعلم من قول الشارح ان الجزئیۃ لاجل الاسکان حیث قال ویدل علی ذلک اسکان اللام قلنا ان ما قال الشارح هو جعل الحکم علامۃ علی العلۃ ... ولا مانع منہ لانهم قالوا الممکنات علامۃ علی وجود اللہ تعالی جل شانہ مع انہ تعالی علۃ الممکنات قولہ اربع حرکات فان قیل لا نسلم ان الاسکان لدفع توالی اربع حرکات لانہ لو کان کذلک ینبغی ان لا یجب الاسکان فی الرباعی مخرج وحرجت لعدم توالی اربع حرکات لان العین ساکن فی مخرج وحرجت

ف۱ ای فی وضع المظہر موضع المضمر ۱۲ ف۲ قولہ المراد بالفاصل للنوی الخ فی قولہ من غیران یتقدم علیہ ۱۲ ف۳ کما قال الشارح من معمولاتہ ۱۲

ف۴ بدون الجزئیۃ لذلک الفعل ویضعف

آہی عبد العاصی اتاک ✦ مقرا بالذنوب وقد دعاک ✦

قلنا اسکان اللام فی الرباعی محمول علی الثلاثی والمحل طریقۃ مشہورۃ عندہم قولہ فلذلک فان قیل الفاء للتعلیل وکذا اللام فیلزم اجتماع التی التعلیل وذا لا یجوز قلنا اللام للتعلیل فیفید انیکون الولی اصلا علۃ لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثانی لان اللام یجعل مدخولہ علۃ ومدخول اللام ہہنا ہو الاصل والفاء اما للتفریع فیفید ترتب العلم بالجواز والامتناع فیہما علی العلم بالاصل السابق او للتعلیل ولکن من باب الاستدلال بالمعلول علی العلۃ فلا استدراک قولہ الذی یقتضی تقدم الفاعل دفع وہم وہو ان یتوہم ان المراد بولی الفاعل الی الفعل بالنسبۃ الی سائر المعمولات لا کون من غیر المفعول بہ کما ہو مذہب ابن جنی واخفش فدفع بان الولی بالنسبۃ الی الکل قولہ وامتنع ضرب غلامہ زیدا فان قیل ان الامتناع المذکور وان کان بترتیب علی الاصل المذکور لکنہ لا یتوقف علیہ لثبوتہ علی تقدیر تساویہما فی المرتبۃ ایضا فلا یصح الاستدلال بالتوقف علیہ لان المضاف الیہ کالجزء للمضاف فیکون فی مرتبتہ فعلی تقدیر التساوی یکون الضمیر والفاعل والمفعول فی مرتبۃ واحدۃ فلا یتحقق تقدم المرجع علی الضمیر قلنا علی تقدیر التساوی یکون المفعول فی مرتبۃ الفاعل والفاعل مقدم علی الضمیر فکذا المفعول وما قالوا ان المضاف الیہ جزء المضاف معناہ لا یجوز الفصل بینہما لانہ فی مرتبتہ لتاخرہ عنہ لفظا ورتبۃ لانہ قیدلہ فان قیل مرجع الضمیر مفعول الفعل فالمناسب انیکون مقدما رتبۃ علی الضمیر الذی ہو مضاف الیہ للفاعل ولیس بمعمول للفعل فیکون مقدما علی الضمیر رتبۃ فلم یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الضمیر مضاف الیہ للفاعل ولیس رتبۃ الشئ ان یکون بین المضاف والمضاف الیہ فلما کان المضاف فاعلا مقدما علی المفعول رتبۃ فیلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل ینبغی ان یجوز ذلک الاضمار قبل الذکر کما یجوز فی باب التنازع فی قولہم ضربنی وأکرمنی زید فانہم لم یجوزوا ہہنا وجوزوا ہناک قلنا تجویز الاضمار قبل الذکر فی باب التنازع فی العمدۃ والضمیر المضاف الیہ غیر عمدۃ اونقول ان المقصود فی التنازع الفاء الاول فی الاسم الظاہر فلو اظہرلم یلزم کونہ ملغیا فلا بد من الاضمار بخلاف الاضمار فی المثال المذکور بان یقال غلام زید زید فلا نزاع لانہ لا یخل لاضمارہ من خیر ضرورۃ اونقول تجویزہ للضرورۃ اذ لولم یضمر لزم اما حذف الفاعل وہو غیر جائز لانہ عمدۃ وحذف العمدۃ بلا سد شئ مسد اصلا او تکرار لوذکر وہو قبیح فان قیل ان ارتکاب القبیح اہون من ارتکاب الممتنع مع انہ مثل ما ذکر جاز ہہنا لان حذف المضاف الیہ بلا قرینۃ غیر جائز واظہارہ یوجب التکرار قلنا ان قبح التکرار مشہور فیکون بمنزلۃ الممتنع بل فوقہ للشہرۃ وعن الثانی ان حذف المضاف جائز مع القرینۃ وحذف الفاعل لا یجوز اصلا ولو کان مع القرینۃ قولہ خلافا للاخفش وابن جنی وانما سمی بابن جنی لانہ کان لقیطا فقالوا انہ من الجن فان قیل یعلم من قول الشارح ان الاضمار قبل الذکر جائز عندہما مع انہ ممتنع بالاتفاق بل انما یجوز ذلک التارک عندہما

لہ قولہ الفاء ای مصدر من باب الافعال اے الکنی المکنی الفاء فہو یکنی ای یعنی فی التنازع یکنی احد الفعلین ۱۲ کتبہ احقر الناس ۱۲

marfat.com

قلنا هذا انما يرد اذا تعلق قوله خلافا بقوله وذلك غير جائز وليس كذلك بل متعلق بقوله يلزم وانما لا يلزم الاضمار قبل الذكر عندهما لوجهين احدهما ان الفعل المتعدي كما يقتضي الفاعل كذا يقتضي المفعول فيجب ايلائهما فكما تقدم رتبة الفاعل قدم رتبة المفعول ايضا والثاني ما قال الشارح ومستندهما في ذلك قول الشاعر والجواب عن الاستدلال الاول انه على هذا لا يوجد الكلام على موافقة الاصل عندهما لانه ان ولي الفاعل فات ولي المفعول وان كان على العكس فات ولي الفاعل وعن الثاني ما قال الشارح بقوله واجيب عنه قوله جزى ربه عني اي بدلي وكلمة عن يجيء للتبدل كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا قوله جزاء الكلاب العاويات بنصب جزاء لانه في الاصل هكذا جزاء الكلاب العاويات فحذف المشبه واقام المشبه به مقامه وهو منصوب فكذا هذا قوله وقد فعل اخبار باجابة الدعاء تفاؤلا قوله واجيب عنه فان قيل هذا جملة فعلية معطوفة على قوله ومستندهما وهي اسمية فيلزم عطف الفعلية على الاسمية وهو غير حسن قلنا هذا معطوف على المقدر اي قيل ومستندهما فيكون فعلية ايضا قوله جزى رب الجزاء فان قيل ان هذا الجواب منعي والاول تسليمي فالمناسب تقديم هذا على ذلك لان المنع لا يكون بعد التسليم لان الاقرار بعد الانكار جائز والانكار بعد الاقرار لا يجوز قلنا ان قوة جواب الاول اوجب تقديمه فان حوالة الجزاء الى رب الشخص المسيء هو المعنى المتعارف لان الرب مرجي التخليص فحوالة الجزاء اليه يسد عليه مرجي التخليص بخلاف الحوالة الى رب الجزاء لانها غير متعارفة قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما فان قيل الضمير في فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والارجاع الى الفاعل مستقيم والى المفعول غير مستقيم لعدم ذكره سابقا والارجاع انما يكون الى المذكور لا الى غير المذكور وايضا ان ذكر الاعراب مستغنى عنه بذكر القرينة لانه من جزئياتها اجيب عن الاول ان المفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة وهو كاف للارجاع وعن الثاني لا نسلم ان الاعراب من جزئياتها بل بينهما مباينة لان الاعراب موضوع للمعاني المعتورة والقرينة غير موضوعة لشيء بل هي امر دال عليهما لا بالوضع وفيه بحث من وجوه الاول ان الاعراب لما كان موضوعا فكان موضوعا لمعنى مفرد فيكون كلمة فينبغي ان يكون مثل زيد مركبا من زيد واعرابه ولا يقول به احد والثاني لا نسلم ان القرينة امر دال عليهما بل امر دال على الشيء فذكر قوله عليهما غير صحيح والثالث انه لا بد ان يكون القرينة من الموضوعات لانها مستعملة والمستعمل قسم من الموضوع كالمنقول والمرتجل فانهم قالوا الموضوع على ثلثة اقسام الرابع ان مفهوم القرينة لا يكون مانعا لصدقه على المهمل لانه ايضا يدل بلا وضع كاح اح يدل على وجع الصدر والخامس لا نسلم ان القرينة هي الامر الدال بلا وضع بل هي الامر الدال على تعيين الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او بغيره كما قال السرخسي وقيد بلا وضع ليس فرد كاملا

له وعن الثاني آه اي الجواب عن الاستدلال الثاني ۱۲ سه العاويات صفة الكلاب والعواء بالضم بانگ سگ وغيره اے جزا دہد او را خدا از جانب من مثل جزاے سگان عوعو کننده وتحقیق خدای تعالی این کار کرده است ۱۲ سه عليهما اي على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ۱۲ مفتی عبد الرحیم

marfat.com

حتی ینصرف المطلق الیه والسادس ان قوله لا بالوضع لا یخلو اما ان یراد هو بنفسه من غیر المعطوف او یراد هو مع المعطوف اعنی قوله ولا ما یستلزمه فعلی الاول ینبغی ان یکون اللفظ الدال علی المعنی المجازی قرینة علیه کالاسد اذا ارید منه الرجل الشجاع مع ان الاسد لیس قرینة علی الرجل الشجاع والا لما احتاج الی القرینة فی المجازات وعلی الثانی نعم انه لا یرد المجاز لان المعنی المجازی لازم لمعنی الحقیقی لکن یرد ان لا یکون اللفظ قرینة علی المعنی التضمنی والالتزامی وذا باطل لانه قرینة علیهما کما صرح به ارباب المعقول مع ان اللفظ موضوع للمعنی المطابقی واما التضمنی والالتزامی من لوازمه اجیب عن الاول انا لا نسلم ان زید امر کب لانه ما یکون مرتبا فی السمع والاعراب تسمع وقت اداء الکلمة وعن الثانی ان ذکر قوله علیهما لرعایة البحث لانه قرینة الفاعل والمفعول وعن الثالث سلمنا انها مستعملة لکن المراد من الاستعمال کثرة الدوران بینهم ولیس المراد ما هو فی عرف المعقول وعن الرابع المعتبر فی المهمل سلب الکلی ای لا یکون فیها وضع اصلا بخلاف القرینة فان فیها وضعا فی الجملة کما ان لفظ الحمام فی رایت الاسد فی الحمام قرینة ان المراد من الاسد الرجل وعن الخامس سلمنا انها هی الامر الدال مطلقا لکن هذا فی اللغة واما فی العرف فلا یطلق القرینة علی الموضوع فهذا من قبیل ترک الحقیقة بدلالة العرف وعن السادس المراد الشق الاول لکن الوضع اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا وفی المجاز وجد الوضع النوعی فلذا لا یکون قرینة فان قیل المتبادر من الوضع هو الشخصی ویجب حمل الالفاظ فی التعریفات علی المتبادر قلنا انه حمل علی المتبادر لان المعنی الاعم من المتبادر وانما لم یکن متبادرا اذا ارید النوعی فقط او نقول عن شبه المجاز ان المراد من قوله لا بالوضع ان لا یکون للوضع دخل فیها واللفظ بالنسبة الی المعنی المجازی وان لم یکن له دخل فی الوضع لا کن له دخل فیه باعتبار المعنی الحقیقی فیکون فیه وضع فی الجملة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یکون اللفظ قرینة علی المعنی التضمنی والالتزامی لان للوضع دخل فیهما وایضا یلزم التدافع لانه قال آنفا ان فی القرینة وضع فی الجملة وقال ههنا لا دخل للوضع فیها اجیب عن الاول لا نسلم ذلک لانهم صرحوا ان التضمن والالتزام قسمان للدلالة العقلی عند الادباء وما قالوا انهما قسمان للدلالة اللفظیة الوضعیة فهو مذهب ارباب المعقول وعن الثانی لا تدافع بینهما لان المراد من قوله انه لا دخل للوضع فی القرینة ای لیس لها الوضع باعتبار الاصل بخلاف المجاز فان له وضع باعتبار الاصل وهو الحقیقة والمراد مما سبق من ان للقرینة وضع فی الجملة ای لا باعتبار الاصل فان قیل یجب علی المص ان یضم مع قوله

اذا انتفی الاعراب الخ شیء آخر وهو ان لا یکون للفاعل تابع مثل اکرم موسی الفاضل عیسی فلو قدم عیسی لا التباس فیه لانه علم من اعراب التابع قلنا هو خارج بقوله والقرینة بالعطف فان اعراب الصفة قرینة علی اعراب الموصوف لانها من التوابع فان قیل لا نسلم ان اعراب الصفة قرینة لان المعتبر فی الاعراب الوضع ولا وضع فی القرینة کما مر آنفا قلنا ان فی اعراب الصفة وضع بالنسبة الی المعنی الذی هو کائن فی الصفة واما دلالة اعراب الصفة

له والوضع النوعی عبارة عن وضع اللفظ بالواسطة لا بواسطة امر کلی کما فی المشتقات او بواسطة القرینة کما فی المجازات فافهم ۱۲ منه

على اعراب الموصوف فليست بالوضع والمراد هذا دون ذلك او نقول ان المراد من الفاعل والمفعول
فى قوله فيهما اعم من ان يكون حقيقة او حكما وصفة الفاعل فاعل حكما فانتفاء اعراب الفاعل انتفاء اعراب
الصفة ايضا قوله اذ القرينة شاملة له بناء على زعم ان القرينة هى الامر الدال على الشئ مطلقا
فان قيل لا نسلم انه يلزم الاستغناء من الاعراب فان الاستغناء قيد الثانى عن الاول جائز فلا حاجة
الى جواب الشارح قلنا هذا غير نافع اذ لو قيل فى الاعتراض ان المصرح لو قال اذا انتفى القرينة بدون
ذكر الاعراب لكان اخصر فلا يتوجه اليه ما ذكرت فاحتاج الى جواب الشارح فان قيل ما لوجه للمصرح
انه ذكر قوله لفظا مع الاعراب ولم يذكر فى القرينة مع ان كل واحد منهما ينقسم الى اللفظى والمعنوى
قلنا ان وجود الاعراب المعنوى لا يدفع الالتباس بخلاف القرينة لان كل واحد من القرينة اللفظية
والمعنوية دافع الالتباس قوله نحو ضربت موسى حبلى فان التاء فى ضربت قرينة دالة على ان حبلى
فاعل دون موسى فان قيل ان التاء موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة لانها مقيدة
بقيد عدم الوضع قلنا فعلى هذا لا يصح تمثيل القرينة اللفظية بضربت لان الاتصال لشبهة من الامور
المعنوية اجيب عن اصل الاعتراض ان التاء موضوعة لتانيث مطلق الفاعل لا لتانيث حبلى فيصح
القرينة فان قيل ان حبلى فرد من افراد مطلق الفاعل فالوضع له وضع لها قلنا وضع الكلى ليس وضعا
للجزئى الا ترى ان اللفظ المهمل من الموضوعات وليس افرادها منه مثل ديز وجسق وجن ولبن قوله
الفاعل اشارة الى بيان المرجع لكان قوله بالفعل فان قيل ان متصلا من الاتصال وهو يقتضى ما اتصل
فما هو فاجاب الشارح بقوله بالفعل فان قيل لا يصح التخصيص بالفعل لان هذا الحكم كما يكون
باتصال الفعل كذلك يكون باتصال شبه الفعل قلنا ان لفظ الفعل فى عبارة الشارح وقع فى موقع
المثال فكانه قال الشارح بالفعل مثلا والمثال ليس لاخراج ما عداه قوله بارزا او مستكنا دفع وهم
وهو ان يتوهم ان المراد بالضمير ما يكون بارزا لان الاتصال لا يكون الا مع اللفظ فدفع بان المراد
بالمتصل ما لا يكون مستقلا فان قيل ان التعميم الى المستكن لا يصح لان تقديم الفاعل انما يجب
فيما اذا تصور تاخيره ولا يتصور تاخير المستكن فلا حاجة اليه قلنا وان لم يتصور فيه وجوب التقديم
لكن يثبت فيه نفس التقديم مع الفرار فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله زيدا ضربت
لان الفاعل ضمير متصل مع تقدم المفعول عليه قلنا هذا الحكم مشروط بشرط ان لا يتقدم
المفعول على الفعل كما قال الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا الشرط اذ المقصود من كون الاولى
ان يلى الفعل انه لا يقع موقع الفعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية لا انه ---- لا يتقدم على
الفعل فمثال النقض خارج عن المبحث وايضا لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقديم المفعول
على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا

بشرط ان يكون المفعول موخرا عن الفعل

قال عبارة المذكور فى

له قوله ضربت موسى حبلى آه اى ههنا وجدت القرينة على امتياز الفاعل عن المفعول لان التاء فى ضربت قرينة على ان الفاعل حبلى لا موسى وكذلك فى قولهم اكل يحيى الكمثرى لان الكمثرى لا تصلح لاكل يحيى بل الامر بالعكس ۱۲ اذل الناس واحوجهم الى الله الاحد ۱۲

marfat.com

لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وايضاً ان هذا الشرط لابد له في الصورة الاولى ايضا وهو قوله واذا انتفى الاعراب الخ فانه على تقدير تقديم المفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب اجيب عن الاول سلمنا انه خارج عن المبحث نظرا الى الولى لكن بالنظر الى لفظ التقديم في قوله وجب تقديمه توهم انه داخل وعن الثاني ان هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كك بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه ضميرا متصلاً وعن الثالث ان في تقديم المفعول لا نسلم عدم الالتباس لانه في قولنا موسى ضرب عيسى يحتمل ان يكون الضمير في ضرب راجع الى موسى وعيسى مفعولا و لو سلم عدم الالتباس فلا نسلم انتفاء القرينة فان التقديم قرينة على ان المتقدم ليس بفاعل قوله او وقع مفعوله فان قيل الضمير في قوله مفعوله لا يخلو اما راجع الى الفاعل او الى الفعل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني لا يصح الاضافة لان المفعول يكون للفعل لا للفاعل قلنا انه راجع الى الفاعل لادنى ملابسة لانه كما كان مفعولا للفعل كذا يكون للفاعل لانه جزؤه قوله بشرط توسطها فان قيل انه ينقض بقولنا ما ضرب الا عمرو ازيد لان المفعول وقع بعد الا مع انه لا يمتنع تاخير الفاعل كما سيأتيك وايضا ينقض بقولنا ما ضرب زيد الا عمروا لانه لا يجب تقديم الفاعل بل امتنع هذا التركيب مع ان المفعول وقع بعد الا وانما امتنع الفصل بين المستثنى وحرف الاستثناء قلنا انما وجب تقديم الفاعل بشرط توسط الا في صورتي التقديم والتاخير وفيما ذكرت لا يتوسط بل وقع في الصدر قوله في صورتي التقديم والتاخير اي في صورة وجوب التاخير الفاعل فان قيل ان احدهما مستلزم للآخر فما الحاجة الى ذكرهما قلنا المراد منهما الصورة الممتنعة و الصورة الواجبة الاول نحو ما ضرب زيد الا عمروا هذه صورة واجبة التقديم والثاني نحو ما ضرب عمروا الا زيد هذه صورة ممتنعة التقديم فتوسط الا شرط لتصور الصورة الواجبة وكذا شرط لتصور الصورة الممتنعة قوله او بعد معناها فان قيل الاخصر ان يقول بعد الا وانما قلنا انه لو قال كذلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعد انما بل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب قوله في جميع هذه الصور فان قيل لا حاجة الى هذا القول في جزاء الشرط لان الشرط دال على انه جزاء للكل وايضاً يلزم اخذ الشرط في جانب الجزاء وذا لا يجوز قلنا لما وقع الفصل بين حرف الشرط والجزاء يتوهم ان الجزاء يتعلق بالاخير فدفع هذا الوهم بهذا القول او نقول مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب الخ قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال فان قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى لان منافاة الاتصال الانفصال لا توجب تقديم الفاعل اذا كان مضمراً متصلاً قلنا ان ما ذكره الشارح دليل الدليل تقديره انما وجب التقديم لفوات المقصود وهو الاتصال وانما فات الاتصال لمنافاة الاتصال الانفصال قال صاحب الغفور لانه يلزم خلاف المفروض لانه فرض كونه متصلا به فان قيل على هذا اذا فرض اتصال زيد به في قولنا ضرب زيد عمروا يجب ان لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض قلنا معنى قوله انه يلزم خلاف المفروض

بل وقع مرفوعا عن المفعول

التقديم وامتناع

اي يلزم خلاف الاصل

لانه لو قدم يلزم انفصال الضمير وهو خلاف الوضع **فان قيل** انما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول منفصلا اذا كان ضميرا متصلا فلا يلزم مثل ضربت **قلنا** الفاعل المتصل بالفعل كالجزء للفعل لفظا ومعنى فلو انفصل يلزم وقوع الكلمة بين اجزاء الكلمة و ذا لا يجوز او نقول على هذا لا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وذا باطل **قوله** فلا ينقلب الحصر المطلوب **فان قيل** الانقلاب لا يستقيم فى نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لا يبقى احد حتى يصح ان يكون زيدا مضروبا له **قلنا** هذا التركيب يستلزم الكذب فلا يعتد به فان سلم صدقه فلا نسلم عدم انقلاب الحصر ايضا فان قوله ما ضرب احد الا زيدا يفيد الانحصار من الجانبين وقوله ما ضرب زيدا الا احد يفيد انحصار مضروبية زيد فى احد مع جواز ضاربية احد شخصا اخر او نقول انما قلنا لوجوب التقديم فيما اذا كان الفاعل خاصا نحو ما ضرب زيدا الا عمر واما اذا كان عاما لا يجب التقديم **فان قيل** اذا كان الفاعل من امور خاصة فايضا لا يصح المثل كقولنا ما خلق الله تعالى على احسن الصور الا يوسف فان يوسف لا يكون مخلوقا للاخر **قلنا** هذا التركيب لا يعتد لانه يستلزم الكذب **قوله** ما ضرب زيدا الا عمر واما صورة واجب التقديم **قوله** ما ضرب عمرا الا زيدا هذا بيان الصورة الممتنعة **قوله** ما ضرب الا عمر وما زيدا هذا بيان صورة قوة توسط الا فى الصورة الممتنعة واما قوة توسط الا فى صورة وجوب التقديم فلم يبين الشارح بل مر فى قولنا بان يقال ما ضرب زيد الا عمرا بالفصل بين الا والمستثنى **قوله** لانه لو قدم المفعول على الفاعل معه الا كما ذهب اليه السكاكى وجماعة من النحويين الى عدم جواز انقلاب الحصر اما عند الكثر لا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فى شئ وقع بعد المستثنى بها لان الاصل ان لا يعمل فى المستثنى ايضا لتوسط الا لكن له تعلق بالمستثنى منه فيعمل فيه بواسطة واما بعد المستثنى فلا تعلق له بالمستثنى منه فبقى على الاصل **قوله** لكن لم يستحسن دفعه وهو انه لما كان هذا التركيب جائزا عند البعض كان حسنا ايضا فدفعه بقوله لكن لم يستحسن لانه من قبيل قصر الصفة على المفعول قبل تمامها لان تمامها لا يكون الا بالفاعل **فان قيل** ينبغى ان يقال قصر الفعل لان ضرب من الافعال والصفة عندهم عبارة عن اسم الفاعل والمفعول ونحوهما **قلنا** المراد بها المعنى القائم بالغير لا الصفة النحوى **قوله** وانما قلنا الظاهر واعلم ان لفظ الظاهر اذا كان معرفا باللام يفيد احتمالا اخر واذا كان نكرة لا يكون فيه شئ من الاحتمال والحال ان الشارح لقى باللام فلذا بين ههنا الاحتمال واما كان الاحتمال الاول ظاهرا لانه خال عن الحذف والكذب بخلاف التوجيه الثانى **قوله** ما ضرب احدا الا عمر وزيدا **فان قيل** انه يلزم استثناء الشيئين باداة واحدة بلا عاطف وذا لا يجوز **قلنا** ان عدم الجواز فيما اذا لم يتقدم المستثنى وفيما اذا تقدم يجوز كما فى قوله تعالى وَمَا نَرٰىكَ اتَّبَعَكَ اِلَّا الَّذِيْنَ هُمْ اَرَاذِلُنَا بَادِىَ الرَّاْىِ وههنا لما تقدم المستثنى احدهما ارذلنا والاخرى بادى الرأى كذلك تقدم المستثنى منه احدهما احد والاخر فى حال من الاحوال — يعنى

مانزلك اتبعك احد فی حال من الاحوال الا الذین اه ای قال الکفار لنوح ع مانزلك اتبعك الایه یعنی نمی
بینیم که متابعت کرده باشند ترا مگر آنانکه ایشان فرومایگان مااند وزظاهر فکر قوله وهو ایضا خلاف المقصود
قوله ایضا ای کما فی صورة توسط الا وانما کان خلاف المقصود لان المقصود هو الحصر من احدی الجانبین
وههنا یفید من الجانبین قوله بعد الا المتوسطة ولم یقل بشرط توسطها کما قال سابقا للتفنن فی
العبارة قوله او اتصل به مفعوله فان قیل انه منقوض بقولنا ضرب عمرو زیدا لان المفعول
متصل بالفعل مع انه لا یجب تاخیره بل یجوز قلنا معناه ان یکون المفعول ضمیرا متصلا بالفعل
فان قیل انه منقوض بقولنا ضربتك لان المفعول ضمیر متصل بالفعل مع انه لا یجب تاخیر الفاعل
بل لا یجوز فاجاب المص بقوله وهو غیر متصل به قوله وجب تاخیره ولم یقل وجب تقدیم
المفعول لان البحث فی احوال الفاعل قوله فانه یجب تقدیم الفاعل نحو ضربتك لان اتصال الفاعل
به لفظا ومعنی بخلاف المفعول لان اتصاله لفظا فقط وانما کان اتصال الفاعل ههنا لفظا لانه ظاهر
ومعنی من حیث انه فاعل والفاعل کالجزء من الفعل قوله وقد یحذف الفعل لانه کلمة من
الکلمات وحذفها یجوز فکذا حذفه قوله الرافع للفاعل فان قیل لا یصح تخصیص الحذف بالفعل
لان حذف شبه الفعل جائز ایضا وایضا البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا یعنیه لانه فی
احوال الفاعل وحذف الفعل حال الفعل فاجاب الشارح عن الاول بقوله الرافع مطلقا فیتناول
شبهه وعن الثانی بقوله للفاعل ای الفعل من المتعلقات للفاعل والبحث عنها بحث عنه قوله
لقیام قرینة قال صاحب الغفور اللام للوقت لا للتعلیل هذا دفع وهم وهو ان اللام للتعلیل
فیکون القرینة علة الحذف والحال ان تخلف المعلول عن العلة لا یجوز فکیف یصح قوله جوازا لانه
یقتضی التخلف فاجاب بقوله اللام للوقت فان قیل فلیکن القرینة علة لتصحیح الحذف لا
للوجوب فلا ینافی مع قوله جوازا فلا حاجة الی قوله اللام للوقت قلنا الاصل فی اللغة ان یکون بطریق
الوجوب فان قیل القرینة لیست الا علة الجواز لانها انما کانت علة للوجوب اذا انضم معها سد المسد
فلا حاجة الی قوله جوازا قلنا ایراده للتوضیح او التصریح بما علم ضمنا قوله ای دالة علی تعین المحذوف
دفع وهم وهو ان المراد من القرینة القرینة علی تعین المعنی کما فی المشترك فعلی هذا فات المقصود
قوله ای حذفا جائزا فان قیل ان قوله جوازا منصوب وللنصب طرق کثیرة فهو بای وجه نصب
فاجاب بقوله ای حذفا یعنی انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم یرد علیه انه
لا یصح حمل جوازا علی حذفا لان حذفا وان کان مصدرا لکن وقع فی موضع الموضوع والمصدر اذا
وقع فی موضع الموضوع یراد منه الذات فاجاب بقوله جائزا وقیل انما اول الجواز بالجائز لان
حذف الفعل حکم من احکام الفعل وتوصیفها انما یکون بالمشتقات دون المبادی لانهم قالوا ان
هذا الحکم جائز وهذا الحکم واجب وهذا الحکم مستحب وهذا الحکم مندوب ولا یقال هذا الحکم جواز
ووجوب واستحباب

marfat.com

اوندب فان قیل هذا منقوض بقوله هذا الحکم فرض اوسنة قلنا معناه هذا الحکم مفروض اومسنون کما قال الفقهاء قوله فی مثل زید فان قیل انه خرج عنه زید لانه قال مثل زید فلم منه ان عین زید لیس مرادا والیضا للمثال لایضام للمثل وهو یحصل بواحد فما الحاجة الی المثنا احدهما زید والثانی ضارع اجیب عن الاول للمراد مثل زید ما کان جوابا للسوال محقق فلتناول زیدا ایضا وعن الثانی ان تعدد المثال ههنا باعتبار تعدد الممثل حتی بهما ما کان جوابا لسوال محقق والاخر جوابا للسوال مقدر فالمثال الاول للاول والثانی للثانی قوله سائلا عن یقوم به القیام دفع وهم وهو ان قام علم زید وجه معناه من قام ای من زید کما یقال ما الغضنفر فیقال اسد فلا یوجد الفعل فی السوال فدفع بقوله سائلا عن یقوم به القیام یعنی لیس المراد کون قام علما بل ما کان مشتقا من القیام قوله فیجوز ان یقال زید بحذف قام اشارة الی ان المراد من الجواز الامکان الخاص قوله وانما قدر الفعل دون الخبر فان قیل لانسلم ان قوله من قام قرینة لانها ماد ل علی تعیین المحذوف وهذا القول غیر دال علی حذف الفعل لانه محتمل بین تقدیر الفعل والخبر قلنا انه لایحتمل حذف الخبر لان حذف الخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل یوجب حذف جزئیها والتقلیل فی الحذف اولی فان قیل کما وجد الترجیح لحذف الفعل کذلک وجد المرجح لحذف الخبر وهو مطابقة الجواب مع السوال لان السوال جملة اسمیة فینبغی ان یکون الجواب ایضا جملة اسمیة وهی لاتکون الا بحذف الخبر قلنا لانسلم ان السوال جملة اسمیة بل فعلیة لان معنی قوله من قام ای اقام زید ام عمرو ام بکر لان الاصل فی الاستفهام ان یکون فی الفعل لانه للتردد والتردد بین اجزاء الکلام والفعل هو المحض ثم فی عدد الاسماء طوالة فاقتصر فیه علی الکل بخلاف الاستفهام فصار قام من ثم الاستفهام یقتضی صدر الکلام فتقدم من قام فصار اسمیة صورة فعلیة معنی فان قیل المقرر فی باب الانشاء من المطول ان المستفهم عنه بالهمزة ما یلیها فلو کان التقدیر اقام زید لکان السکت فی الفعل ولیس کذلک بل فی الفاعل فوجب ان یقال ازید قائم ام عمرو فالسوال اسمیة لفظا و معنی والیضا ان الاصل فی الاستفهام بالفعل اولی لانخلوا اما فیما یکون الشک فی الفعل فمسلم لکن ههنا لیس الشک فی الفعل او فیما یکون الشک فی الاسم فهو ممنوع لانه اذا کان الشک فی الاسم فکیف دخل الاستفهام علی الفعل اجیب عن الاول انما یلزم الشک فیما یلی الهمزة اذا کانت الهمزة لطلب التصور وههنا لیس کذلک لانه لطلب التصدیق وعن الثانی انما قلت یستقیم فی التصورات واما فی التصدیقات فالاستفهام بالفعل اولی سواء کان المقصد به الفعل او الاسم قال میر جمال الحنابلی ان قول الشارح سائلا عن یقوم به القیام جواب سوال وهو انه ینبغی ان یکون زید بحذف الخبر لقرینة السوال لانها جملة اسمیة فلذا الجواب فلیتأمل الشارح بقوله سائلا الخ یعنی ان التردد ههنا انما هو فی الذات لا فی القیام فتقدیر الخبر لایناسب قرینة التقوی بتکرار الاسناد وهو انما یحتاج الیه اذا کان التردد فی الحکم ثم یرد علیه انه کما یکون هذا قرینة علی حذف الفعل کذلک وجد القرینة علی حذف الخبر

له استفادة من قول المجیب ان الاصل فی الاستفهام ان یکون فی الفعل ۱۲

مله کما قرر جمہور المحققین صدر الافاضل مولینا مفتی عبد الحق صاحب خیر آبادی ۱۲

وهی مطابقة الجواب مع السوال فما التوجیه فاجاب الشارح عنه بقوله وانما قال الفعل دون الخبر لان تقدّ
المخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل یوجب حذف جزئیها والتقلیل فی الحذف اولی هذه العبارة
من میر جمال فی عبارة الشارح فافهم قوله ولکن ایحذف الفعل جوابا فیه اشارة الی حاصل العطف لان
قوله ولیبک یزید ضارع عطف علی ذید فی قوله مثل زید قوله فی قول الشاعر هو ضرار بن
نهشل علی ما وقع فی المطول وفی الرضی البیت لحارث بن نهشل وفی المهل قول ام ضرار بنت نهشل
قوله علی بناء للمفعول وفائدته ما بینه الشارح بقوله واما علی روایته الخ فان قیل ان البکاء فعل
لازم فکیف یجیء المجهول منه قلنا ان قوله یزید بحذف حرف الجر ای علی یزید فیتعدی بها لکنها حذفت
لکثرة الاستعمال قوله ای عاجز اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله بقرینة السوال المقدر فان
قیل من این علم السوال المقدر قلنا یعلم من الفعل المجهول لانه لما التبس فاعله علی السامع فلا بد ان
یسال عنه کانه لما قال ولیبک یزید سال السائل من یبکیه قوله واما علی روایته اشارة الی قاعدة
قوله علی البناء للمفعول فان قیل اما علی روایة البناء للمفعول ایضا لیس مما نحن فیه لانه محتمل ان یکون
للضارع مفعول مالم یسم فاعله لقوله ولیبک وقوله یزید منادی بحذف حرف النداء وذلک لان
المناسب للمقام ان یدعی ان الضارع لما وقع فی شدة وفترة بسبب موتک یا یزید نا سب ان یبکی علیه دونک
لانک فی رخاء ونعمة قلنا هذا الاحتمال غیر صحیح لانه لا یناسب المقام لان الکلام فی مرثیة یزید بن نهشل
دون ضارع فان قیل هذا مرثیة یزید باعتبار اللازم وهی ابلغ فی المدح من مرثیة النفس کما مر
اجیب عن اصل الاعتراض انه مثال والاحتمال کاف فیه لانه کما یحتمل هذا کذا یحتمل الاول بخلاف البناء
للفاعل فانه لیس مما نحن فیه اصلا فان قیل لا یصح قول الشارح مثالا لجواز الحذف لانه لو ذکر الفعل فیه
فیخرج عن الوزن فیکون من قبیل الحذف الوجوبی قلنا الجواز باعتبار انه قول من اقوال الفصحاء لا باعتبار
انه شعر ولذا لم یقل المصرع کما قال الشاعر قوله متعلق بضارع دفع وهم وهو انه متعلق بیبکیه للمقدر
فهذا لا یناسب لمرثیة یزید لان البقاء لیزید لا للخصوصة فان قیل ان متعلق الجار والمجرور لا یکون
الا عاملا فیهما وعمل اسم الفاعل لا یصح بدون الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا ان ضارع ههنا بمعنی من یذل
ویعجز فیکون من الافعال فلا یشترط فیه الاعتماد کما قال الشارح ای یبکیه من یذل ویعجز او
نقول ان الجار والمجرور من الظروف ویکفی فیها رائحة من الفعل فان قیل لما کان ضارع
بمعنی یعجز فاللام لا تفتح صلة العجز فلا یصح تعلق قوله للخصوصة قلنا اللام یجیء عن کما قال الشارح
عن مقلوصة الخنساء قوله لانه کان ظهیرا ای ثبت بناه وهو علة البکاء لضارع قوله
ومخبط عطف علی ضارع قوله السائل من غیر وسیلة تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله
والاطاحة الاهلاک ایضا تفسیر

لہ ای لما کان زید یکهف الفقراء ویطعم الغرباء فیحتاج المستحقین ای ان الطالبین واسئلتهم فیبغی ان یبکی علیه ویرثی لان من تواجهم البکاء والتاثرین یکون حزینا ومکروبا منه

کتبه عبد الغنی المحمد بخور المعاصی ذی المآثم رب ارحم علیه آمین یا رب العالمین

غیر المشہور بالمشہور قولہ والطوائح جمع مطیحۃ فان قیل ان قولہ تطیح مضارع من باب الافعال وھو متعدٍ والطوائح جمع طائحۃ وھو لازمی فیکون معناہ من وجہ اھلاک الھالک وھو لیس الا اجتماع الضدین قلنا ان الطوائح لیس جمع طائحۃ بل جمع مطیحۃ وھو متعدٍ فان قیل ان طوائح علی وزن فواعل ولا یجمع علیہ الا اسم الفاعل المونث من المجرد کنواصر جمع ناصرۃ فکیف یجمع مطیحۃ علیہ قلنا ان جمعہ علیہ خلاف القیاس کلواقح جمع ملقحۃ والقیاس جمعہ علی مطیحات کمکرمات جمع مکرمۃ فان قیل ان جمعیتہ الزائد علی المجرد غیر متصور وخلاف القیاس یقتضی التصور قلنا ان جمعیتہ بحذف الزوائد فان قیل فعلی ھذا لا یستقیم قولہ علی غیر القیاس لانہ لما حذف الزوائد منہ صار جمعیتہ قیاسیۃ قلنا معناہ بحذف الزوائد مع بقاءھا فی النسبۃ قولہ ومما یتعلق بمختبط فان قیل ان التعلیق بیبکی المقدر صحیح ھٰھنا لعدم خروجہ من مرثیۃ یزید بان یکون مفعول تطیح ھو الضمیر المحذوف الراجع الی الیزید ای علۃ البکاء اھلاک الطوائح یزید قلنا ھٰذا مما یاباہ سلیقۃ الشعر لان الشاعر لما بین سبب الضراعۃ ناسب ان یبین سبب الاختباط وایضا ان تحلیل البکاء باھلاک الطوائح یزید بما لا یلائم لان علۃ البکاء قویۃ بای سبب کان فان قیل ینبغی ان یتعلق بھلاکہ وفوتہ لصحۃ التعلیق قلنا الطوائح بصیغۃ الجمع مما لا یحسن ان یجعل سببا لھلاکہ لان الھلاک انما یکون بسبب واحد قولہ وما مصدریۃ دفع وھم وھو ان یتوھم ان ما موصولۃ فلا بد من العائد فی الصلۃ وھو غیر موجود فدفع بقولہ وما مصدریۃ قولہ یعنی ویبکیہ اشارۃ الی حاصل المعنی قولہ مالہ فیہ اشارۃ الی ان مفعول تطیح محذوف قولہ وما یتصل بہ عطف علی قولہ مالہ وھو کصحۃ البدن والبقر للزراعۃ قولہ وقد یحذف الفعل الرافع ھذا حاصل العطف لانہ عطف علی جوازا قولہ لقرینۃ دالۃ علی تعینہ فان قیل القرینۃ لو کانت دالۃ علی تعیین المحذوف ففی ھذہ الصورۃ لم یلزم الابہام من حذفہ فلا یحتاج الی ذکر المفسر بل القرینۃ فی ھذہ الصورۃ دالۃ علی اصل الفعل مطلقا فان حرف الشرط قرینۃ اصل الفعل لا لخصوصہ وھو استجارک قلنا المراد من القرینۃ ھٰھنا ھو المجموع من حرف الشرط والمفسر لان حرف الشرط تدل علی تعیین النوعی والمفسر یدل علی التعین الشخصی قولہ فی مثل متعلق بوجوبا قولہ وان احد بدل القول او مقولۃ القول قولہ ای فی کل موضع فان قیل خرج عنہ قولہ وان احد الایۃ لانہ قال فی مثل قولہ تعالیٰ قلنا المراد من المثل کل موضع حذف الفعل ثم فسرہ لرفع الابہام الناشی فیتناول قولہ وان احد ایضا وانما وجب الحذف لانہ لو ذکر المفسر لم یبق مفسرا بل لغوا لانہ ما یرفع الابہام ولو ذکر المفسر لم یبق الابہام فان قیل علی ھذا الدلیل[2] لا یصح قولہ جاءنی رجل ای زید لانہ فیہ ذکر المفسر والمفسر جمیعا قلنا ھذا الدلیل فیما اذا کان الابہام

[1] بصیغۃ اسم الفاعل م [2] ای انت تقول الجمع بین المفسر والمفسر لا یجوز فما تقول فی القول الصحیح من الجمہور جاء رجل ای زید فالرجل مفسر وزید مفسر مع انہ قد اجتمعا فاجاب بما تری ۱۲ کتبہ احقر الناس طرا ۱۲

marfat.com

ناشئا من الحذف وفی مادة النقض الابهام ناش من الذکر قوله بخلاف اشارة الی فائدة قوله الناشئ من الحذف قوله فتقدیر الآیة وان استجارك احد من المشرکین استجارك فان قیل فینبغی ان یقال وان استجارك احد من المشرکین بترك استجارك الثانی لانه لما ذکر الاول لا یحتاج الی الثانی لانه لما ذکر الخ فیلزم الجمع بین المفسر قلنا غرض الشارح بیان اظهار المحذوف لا تصحیح الآیة قوله فلحد فیها فاعل الفاء للتعلیل والغرض فیه تطبیق المثال مع الممثل قوله وانما وجب حذفه فان قیل الحذف الوجوبی یقتضی الشیئین القرینیة وسد المسد فما هو قلنا القرینیة رفع احد لانه یدل علی انه فاعل والفاعل یقتضی الفعل والمضر وسد المسد وههنا مبحث من وجوه الاول ان دلیل وجوب الحذف مرّ بقوله فانه لو ذکر المضمر الخ فما الحاجة الی قوله وانما وجب الحذف والثانی انه قال سابقا بقرینیة حرف الشرط وقال ههنا القرینیة رفع احد والثالث ان رفع احد لا یکون قرینة علی الفعل لانه یحتمل ان یکون رفعه بالابتداء اجیب عن الاول ان الدلیل الاول من اختراع الشارح فقط والثانی لموافقة النحویین لان الدلیل الثانی منقول منهم وعن الثانی ان القرینیة لیست الا رفع احد وما قال سابقا انها حروف الشرط فاطلاق القرینة علیها باعتبار المعاونة لان حروف الشرط معاون القرینیة لکونها تدفع رفعه بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط علی المبتداء فان قیل فلیکن ان مخففة من مثقلة ولیست حرف الشرط او یکون نافیة وهما تدخلان علی الاسم قلنا لا نسلم انها مخففة من المثقلة للزوم اللام معها فی الخبر کما ستعرف فی موضعها ولا لام ههنا والایضا لانها نافیة للزوم الاستثناء معها فیما بعدها کقولك ان زید الا قائم والایضا الفاء فی قوله فاجره دل علی انها حروف الشرط لان فاء الجزائیة لا تکون الا للشرط فاحفظه فانه لا یخلو من الوجاهة وانکان من غیر وجه قوله دون الفاعل وحده دفع وهم وهو انه لما یجوز حذف الفعل وحده وحذف فهما معا فیجوز حذف الفاعل وحده ایضا وانما لم یحذف الفاعل لان النسبة الی الفاعل جزء الفعل وهی یستدعی الطرفین فلا یحذف الفاعل وحده فان قیل علی هذا الایصح حذف الفعل لما مر ان النسبة یستدعی الطرفین وایضا ینبغی ان لا یجوز حذف المبتداء بدون الخبر ایضا بعین ما قلت قلنا ان النسبة انما تکون فی الفعل دون الفاعل فلو حذف الفاعل یلزم تحقق النسبة بدون طرفیها بخلاف ما اذا حذف الفعل فانه لا یخالف الا مع النسبة التی فیه فلا محذور وایضا وان النسبة فی الخبر لیس جزء من مفهومه فلا یلزم من وجود الخبر وجود النسبة بخلاف الفعل وقیل اذا لا یجوز حذف فقط وحده لانه عمدة لانه مسند الیه بحیث لا یتم الفعل به بخلاف المبتدأ لانه یتم الخبر بدونه فان قیل المراد بعدم اتمام الفعل بدون الفاعل لا یخلو اما معناه ان الفعل لا یقع جزء الکلام الا مضموما او معناه انه لا یفید بدون الفاعل فالخبر ایضا یفید بدون المبتدا ایضا قلنا المراد من عدم الاتمام عدم الوجود ای لا یوجد الفعل بدون الفاعل لانه موجب له بخلاف الخبر

marfat.com

لان المبتدأ غير موجد له وقيل انما لا يجوز حذف فعل لانه جزء للفعل فلو حذف كان حذف بعض اجزاء الكلمة وذا لا يجوز فان قيل على هذا لا يجوز حذف الفعل وحده ايضا لانه كحذف بعض اجزاء الكلمة قلنا الفعل من اجزاء الغير العمدة وحذف الاجزاء الغير العمدة يجوز كحذف حروف العلة من الكلمة فان قيل لا نسلم انه لا يجوز حذف فعل لانه كما يجوز ان يقال نعم تجوز حذف الفعل والفاعل معا يجوز ان يقال نعم قام مجموع الفاعل قلنا لا نسلم ان الفاعل ههنا محذوف بل الفاعل ضمير مستتر في قام راجع الى زيد المذكور سابقا في السؤال فان قيل لما وجد الفاعل ههنا فلم تجوز حذفه لان في كل موضع اذا لم يكن ظاهرا مجمل على الاضمار مع ان عدم جواز حذف يقتضي تصور حذفه والا لا يحتاج الى قوله دون الفاعل وحده قلنا تصور الحذف في قوله ضرب عمر وا بصيغة المجهول مع نصب عمر وا فان قيل قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول الذي لم يسم فاعله قلنا انما لا يجوز حذف فاعل لم يقم شيء مقامه والمفعول الذي لم يسم فاعله قائم مقامه فان قيل حذف الفاعل ههنا واجب وهو لا يكون الا لسد السد كما في حذف غيره فلا فرق بين الفاعل وغيره في لزوم الحذف عند سد السد اجيب عن اصل الاعتراض المراد انه لا يحذف الفاعل وحده ومع بقاء الفعل على حاله بان لا يغير وههنا تغير بمفعول لم يسم فاعله فنزيد دخل فيما حذف الفعل والفاعل معا فان قيل ليشكل بقولنا اضربوا القوم واضربن بنون التاكيد لان الواو والنون المحذوف فيهما فاعل قلنا هذا الحذف لضرورة التقاء الساكنين والضرورات تبيح المحذورات او نقول المراد بعدم حذف هو الا بقاء اما بكل الاجزاء او ببعضه وههنا ان لم يبق بجميع اجزائه لكنه بقي ببعضها وهي ضمة ما قبل الواو وهي بعض الواو فان قيل انه قد يحذف لقولك ما ضرب والكرم الا انا وقولهم و بدا لك فان فاعل بدا محذوف تقديره بدا ذاك لك قلنا انه نادر فان قيل ان كلمة نعم لو كانت مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها واما اذا كانت مذكورة قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت وههنا كذلك قلنا المراد بذكر نعم في مقامها الاكتفاء بها عن ذكر الجملة فان قيل ان نعم حرف فكيف يصح الاكتفاء بها عنها قلنا انه حرف لكن دال على الجملة بانضمام الغير وهو السؤال قوله سوداه في مقامه فان قيل قد مر انفا انه قائم مقام الجملة فيودى مودا قلنا ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة يدل على معناها ولما كان نعم لا يدل على لفظ الجملة لانا لا نفهم حين الجواب بنعم نسبة تامة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة للافادة لانها حرف غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف فعلم انها جملة مقدرة فان قيل ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب الحذف لا بد من قيام ما يودى مودا وكذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في المواضع الاتية وجد ما يودى مودا قلنا ان قيام ما يودى مودا شرط ههنا في الفعل لانه جزء الفعل اشتمال على الامور الثلثة الحدث والزمان والنسبة بخلاف الاسم فان قيل ان كون القائم

ف قام احد نعم قام زيد فزيد فاعل لفعل محذوف وتقديره قام قيام زيد فزيد فاعل لقام المذكور معنا

marfat.com

مقام الفعل مشروط بما ذکر ممنوع کیف ولو کان کذلک لما قال النحاۃ فی وجوب الحذف فی نحو ما زیدا الا سیرا وزید سیرا ان القائم مقام الفعل ما والا فی الاول وفی الثانی احد المصدرین مع انہما لا یودیان مودی الفعل قلنا الفعل ہہنا ملحوظ بالنسبۃ الی الفاعل فیکون قویا بناء علی قاعدتہم الملحق بالعمدۃ عمدۃ فلا بد ان یکون القائم مقامہ قویا وفیما ذکر الفعل ملحوظ بالنسبۃ الی المفعول لانہم قالوا حذف الفاعل عن المفعول المطلق فیکون ضعیفا لان الملحق بالضعیف ضعیف فیکفی مجرد قیام کلمۃ ما مقامہ قولہ فیلزم فی کلامہ جزاء الشرط المحذوف ای ان قام ما یودی ادائہ قولہ فی کونہ جملۃ فعلیۃ وایضا لیکون تقییدا فی الحذف قولہ بحث التنازع ؛ فان قیل البحث عن التنازع لا یصح لانہ لیتلزم الخروج عن البحث لانہ فی احوال الفاعل والتنازع صفۃ الفعلین قلنا البحث عن التنازع من تفریعات قولہ والاصل ان یلی الفعل لان عند البصریین اعمال الثانی اولی لان فیہ الفاعل یلی الفعل وذلک من احوال الفاعل فلکذا اہذا او نقول ان تقدیر العبارۃ ہکذا المانوع للمصرح عن احوال الفاعل الذی لا تنازع فیہ شرع فی الفاعل الذی فیہ التنازع فلا یکون الا من احوال الفاعل فان قیل فعلی ہذا لا یصح التنازع فی المفعول قلنا التنازع فیہ لا طراد الباب قولہ بل العاملان فان قیل التنازع کما یجری فی الفعلین کذا فی غیرہ نحو زید معط وممکرم عمرا وبکر کریم وشریف ابوہ قلنا المراد من الفعلین العاملین فان قیل کلمۃ بل للاعراض فیعلم منہ انہ لا یجری فی الفعلین قلنا کلمۃ بل ہہنا للتشبیہ یعنی ای العاملان فلا یلبث الاعراض عنہما او نقول کلمۃ بل للاعراض من التخصیص الی العموم فتدخل الفعلان فیہ ایضا فان قیل ینبغی ان یختص العامل بغیر المصدر اذ فی نحو اعجبنی ضرب وقتل زیدا لا یصح القطع عند الفریقین اذ لا یضمر الفاعل فی المصدر قلنا انما لا یصح القطع لو کان المراد من الاضمار ہو الاستتار فقط ولیس کذلک بل الاضمار اعم منہ ومن البارز وفی المصدر وان لم یکن الاستتار لکن یمکن الابراز او نقول المراد من العاملان ما یصلح للاضمار بقرینۃ المقابلۃ العاملان من الفعلان قولہ اذ التنازع یجری فی غیر الفعل ایضا فان قیل ان مجرد جریان التنازع فی غیر الفعل لا یوجب ان یجعل العنوان شاملا لہ کما انہ یجری فی المضمر المنفصل لکن لا یمکن قطعہ فلا بد ان یقال اذ التنازع یجری فی غیر الفعل ایضا مع جمیع احکامہ قلنا اللام فی قولہ اذ التنازع للعہد ای التنازع المذکور باحکامہ یجری فی غیر الفعل ایضا قولہ مثل زید معط الاول مثال تنازع شبہ الفعل فی المفعول والثانی مثال تنازع شبہ الفعل فی الفاعل فان قیل لما کان المراد من الفعلان العاملان فلم اقتصر علی الفعل بل ینبغی ان یقال العاملان مع انہ خال عن النقض قلنا انما اقتصر علی الفعل لاصالتہ فی العمل وانما کان الفعل اصلا فی العمل لانہ وضع للعمل بقرینۃ عدم خلو الفعل عن العمل بخلاف الاسم فانہ قد یخلو عن العمل

ان قال لا تنازع الفعلان

الفعل

التنازع

حاشیہ

ف فان معط وممکرم اسمین فقد تنازعا فی عمرا فیقتضی کونہ معمولا لکلیہما مع انہ لا یجوز ذلک وایضا ما فی بیت ابوہ ۱۲ اللہم اغفر لی ولوالدی

فان قیل لانسلم ان وضع الفعل للعمل بل موضوع للحدث والزمان والنسبة قلنا لما کان النسبة ماخوذة فیہ فلابد لہا من الفاعل ولابد للفاعل من العلامة والعلامة لاتکون الا بالعمل فلما اخذت النسبة فی مفہومہ (ای وضع الفعل) اخذ الفاعل ولما اخذ الفاعل اخذ العلامة ولما اخذ العلامة اخذ العمل فان قیل التنازع کما یقع فی الفعلین کذلک یقع فی الاکثر کما فی قولہ علیہ السلام کما صلیت وسلمت وبارکت ورحمت وترحمت علی ابراہیم فلم اقتصر المصنف رح علی الفعلین قلنا انما اقتصر علیہما اقتصارا علی اقل مراتب التنازع وھو الاثنان او لکثرة وقوعہا او اعتمادا علی ظہور المقایسة فیما ھو اقل قولہ ظاھرا مفعول التنازع فان قیل التنازع لاینسی فکیف یقتضی المفعول لانہ من باب التفاعل وھو ماخوذ من المفاعلة وھو متعد فاذا اخذ التفاعل منہ صار مفعولہ فاعلا لہ لیقتضی الفاعلین فلا یبقی متعدیا قلنا التنازع من باب مجاذبنا الثوب یعنی کون التفاعل لازما لیس علی الاطلاق بل اذا کان منقولا من فاعل المتعدی الی مفعول واحد کتضارب من ضارب لانہ متعد الی مفعول واحد واما اذا کان منقولا من فاعل المتعدی الی الاثنین فانہ یتعدی الی مفعول واحد کتجاذب قولہ ای اسما ظاھرا اشارة الی ان ظاھرا صفة لیقتضی الموصوف قولہ واقعا اشارة الی ان بعدھا ظرف یقتضی التعلق فان قیل انہ یصح تعلقہ بقولہ ظاھرا فما الحاجة الی التعلق الاخر قلنا فیہ فساد المعنی لان معناہ ان ظہورہ بعدھا فلو ذکر قبل الفعلین فلا شک ان ظہورہ ثابت بعدھا ایضا فالمقصد ان یکون ذکرہ بعدھا قولہ ای بعد الفعلین اشارة الی بیان المرجع قولہ اذ المتقدم علیہما ھذا شرح لقولہ بعدھا وقولہ ویصح ان یکون ھو مع وقوعہ الخ شرح قولہ ظاھرا وانما قدم الشرح بقولہ بعدھا مسامحة متنا فی المتن لانہ قیل البحث بخلاف الشرح لقولہ ظاھرا قولہ اذ ھو لیست قبل الثانی فالقبل صورة التاخیر عنہا ایضا استحقاق الاول قبل الثانی فیلزم عدم التنازع فی ھذہ الصورة ایضا قلنا فی صورة التقدیم استحقاق الاول بنفس ھذا المعمول قبل وجود الثانی واما فی صورة تاخیر المعمول عنہما فلیس استحقاق الاول بنفس ھذا المعمول قبل وجود الثانی بل استحقاقہما یتعلق معا بنفس ھذا المعمول وانکان اصل الاستحقاق مقدما فی الاول قولہ ومعنی تنازعہما فیہ انہما یتوجہان الیہ فان قیل التنازع لیستعمل فی ذوی الارواح لانہ فی اللغة جنگ کردن والغلبة لایتصور الا فی ذوی الارواح قلنا معنی التنازع ھھنا التوجہ فان قیل التوجہ لایکون الا بعد التراکیب وبعد لایکون الاسم الا معمولا لاحدھما فلا یستقیم التنازع وایضا التوجہ من المواجہة وھی لایکون الا من ذوی الارواح اجیب عن الاول المراد من التوجہ التوجہ بحسب المعنی ای بحسب التصور قبل التراکیب وعن الثانی ان المراد من التوجہ التوجہ بحسب المعنی وھو المعارضة فان قیل لم اخذ الشارح للمعارضة ابتداء بدل التنازع لم یحتج الی التطویل قلنا الشارح فضل ارخاء العنان وھو طریقة مشہورة بینہم اھل ان التوجہ اما بحسب الاصل کما

ترجیم

یہ اواقتصارا علی اقل مراتب التنازع ۱۲ سہ وفی النسخ ہا ہر الاول ۱۲ منہ وقولہ قولہ واما ھو صفة لقولہ اذ لان کلمہ الظرف صفتا لایکون بعتبار المتبوع ۱۲ ک فیرجع ہذا الاوکما فی تقریر فعل الاولی ۱۲ م

صدور الضرب والاثر من زید او بحسب التصور السابق یعنی ههنا ثلاثة امور احدهما تصور المعانی فقط والثانی تصور المعانی مع الالفاظ والثالث التعبیر باللسان والمراد هو التصور السابق **فان قیل** لما کان المراد التوجه بحسب المعنی ینبغی ان یجری التنازع فی الضمیر المتصل ایضا **قلنا** معناه انهما بحسب المعنی یتوجهان الیه بشرط ان یصح وقوع الاسم الظاهر معمولا لکل واحد منهما فح لا یتصور تنازعهما فی الضمیر المتصل **فان قیل** لما کان الاسم الظاهر معمولا لکل واحد منهما فیلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد **قلنا** مجیبا بقوله ان یکون هو مع وقوعه فی ذلک الموضع معمولا لکل واحد منهما علی البدل لا علی الاجتماع **قوله** لا یجوز ان یکون معمولا للفعل الاول لانه لما کان معمولا علی البدلیة مع اثباته فی موضعه ارتفع الثانی واقیم الاول فی موضعه لیعمل فی التعدیة فلما ارتفع الثانی ارتفع مع الضمیر لانه متصل به فلم یبق شیء حتی یعمل فیه الاول **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یصح التنازع فی الضمیر المنفصل لانه یصح ان یکون معمولا لکل واحد منهما علی البدل **قلنا** سلمنا ان الضمیر المنفصل یصح التنازع فیه لکن لا یمکن القطع بما هو طریق القطع عندهم کما بین الشارح **قوله** لانه لا یمکن اضماره مع الا **فان قیل** فلیکن ان یضمر المعمول وقدر الا لان تقدیر الحرف جائز **قلنا** هذا خلاف استعمالهم **قوله** ولا بدونه لفساد المعنی **فان قیل** یفهم منه ان الاضمار بدون الا ممکن لکن یفسد المعنی مع انه غیر ممکن لانه لم یستتر ضمیر المتکلم فی الماضی **قلنا** هذا انما یصح لو کان الضمیر منحصرا فی المستتر ولیس کذلک بل هو اعم منه کما یعلم من قول الشارح فی شرح قوله خلافا للکسائی حیث قال ضربانی واکرمنی الزیدان الخ **فان قیل** دلیل الشارح اخص من المدعی لان المدعی عدم امکان قطع النزاع فی المضمر المنفصل مطلقا سواء کان مع الا او بدونه والدلیل یفید عدم امکانه اذا کان مع الا وایضا لا یقطع فی الاسم الظاهر الواقع مع الا لانه لو اضمر مع الا فهو حرف وبدونه یفسد المعنی **اجیب** عن الاول کما ان الدلیل اخص کذلک المدعی اخص لانه لو کان الضمیر المنفصل بدون الا یصح التنازع فیه مع القطع کما صرح به صاحب اللباب کذا قال جمال الدین الجنابی او نقول ان الغیر محمول علیه ای غیر صورة الا محمولة علی صورة الا وعن الثانی ان صورة الا فی الاسم الظاهر محمولة علی غیر صورة الا فانعکس الامر ای الحمل فی الاسم الظاهر **فان قیل** من این حکموا فی الضمیر بحمل غیر صورة الا علی صورة الا وفی الظاهر العکس **قلنا** الاضمار لیس الا نائبا عن المتنازع فیه والشرط فی النائب ان لا یکون عین المنوب وهذا لا یتصور فی الضمیر المنفصل لان النائب والمنوب کلاهما لفظ انا مثلا ولهذا حکموا فی الکل بالامتناع ویتصور فی الاسم الظاهر لان المنوب ظاهر والنائب ضمیر فحکموا فی الکل بصحة بعضها بالاصالة وبعضها بالحمل فاحفظ ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** ومراد المص بالتنازع **فان قیل** المنفصل یصلح للتنازع وان لم یمکن فیه طریق القطع فینبغی ان یجری فیه التنازع وایضا المنفصل وان لم یمکن القطع فیه بالاضمار لکن یمکن بالحذف او اعمالها **وایضا** اذا کان المنفصل اذا وقع مفعولا

له مع انه لا یجری فیه ۱۲ سه لا یلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد ۱۲ سه بقوله وهو الاضمار الفاعل للاول ۱۲ سه اضماره بالاضمار لیس مذهب الفریقین ۱۲ سه ای قطع النزاع فی المضمر المنفصل ۱۲ سه الحرف لا یصح اضماره ۱۲

يقطع التنازع فيه بالحذف لان حذفه جائز بالاتفاق قلنا مراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه باضمار الفاعل واما التنازع فى المفعول فتبعه قوله فلذا خصه باسم الظاهر تفريع على قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه الى اخره قوله واما التنازع الواقع جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل وهو انه لو وقع التنازع فى المنفصل هل كان له طريق القطع ام لا وهل كان فيه خلاف ام لا فان قيل الاخصر ان يقال الا على مذهب الكسائى فانه يقطع بالحذف قلنا لو قال كذلك لا يعلم المستثنى منه بانه استثناء من الضمير المتصل او المنفصل قوله فيعملون الاولى ترك الفاء لانه ليس بجزاء كما ترى الا ان يقال الفاء من قلم الناسخ قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه فان قيل اذا لم يقطع ينبغى ان يمتنع تركيب ما ضرب واكرم الا انا مع انه لم يقل بامتناعه احد وايضا اذا لم يتحقق التنازع فيه يكون انا معمولا للثانى فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل وذا باطل قلنا انهم رجعوا فى مثل هذا التركيب الى مذهب الكسائى للضرورة فان قيل اذا ثبت القطع فيه لم يصح قول الشارح واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه قلنا معناه فلا يمكن قطعه على مذهبهم وانما قطعوا بناء على مذهب الكسائى قوله فقد يكون هذا تفصيل وبيان للتنازع المجمل المذكور فى الجملة الشرطية وجزاء الشرط قوله فيختار البصريون هذا اذا كان قوله فيختار بالفاء واما اذا كان بالواو فقوله فقد يكون فى الفاعلية جزاء الشرط كذا قال عصمة الله او جزاء الشرط ..... محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان فيجوز اعمال الثانى والاول وقوله فقد يكون تفصيل فى الشرط وقوله فيختار البصريون تفصيل فى الجزاء قوله فى الفاعلية فان قيل خرج عنه التنازع فى مفعول ما لم يسم فاعله لانه ليس بفاعل ولا بمفعول عند المص قلنا انه داخل فى الفاعل لانه اعم من ان يكون حقيقة او حكما قوله بان يقتضى كل واحد منهما دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالتنازع فى الفاعلية ان يقتضى احدهما انه فاعل له والاخر انه ليس بفاعل له قوله فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية اشارة الى مقابلة قوله مختلفين قوله وذلك يكون على وجهين فان قيل ان ذكر قوله مختلفين بعد قوله فى الفاعلية والمفعولية مستدرك لان الاختلاف علم من قوله فى الفاعلية والمفعولية قلنا لا نسلم ان الاختلاف علم منه لانه شامل للوجهين كما بين الشارح احدهما متفقا والاخر مختلفا والحال ان وجه الاول غير مراد المص بل مراده الوجه الاخير فلذا قال مختلفين لاخراج الوجه الاول من القسم الثالث فان قيل ان الوجه الاول ايضا من التنازع فلم اخرجه قلنا ليس هذا مرادا بالقسم الثالث لانه يحصل من اجتماع القسمين الاولين ولا يقال له قسم على حدة وانما لم يقل له قسم على حدة لان الشرط فى كل تقسيم ان يكون المقسم شئ واحد لئلا يبطل حصر الاقسام باجتماع القسمين فكانه قال التنازع من حيث انه شئ واحد فقد يكون فى الفاعلية الخ فهو خارج عن المقسم فان قيل لما خرج من المقسم لا يصح قول الشارح وذلك يكون على وجهين لانه يعلم منه انه ايضا على قسمين

قسم من القسم الثالث

له ۵ جاب بقوله واما التنازع ۱۲ قلنا انما قال الشارح وذلك يكون على ۲ اى التنازع الواقع فى الضمير المنفصل ۱۲

وجهين بالنظر الى الظاهر قوله ولا شك فى اختلاف اشارة الى المقابلة مع القسمين الاولين قوله
وهذا هو القسم الثالث الواو × × × × العطف على قوله وليس هذا قسما ثالثا ويحتمل ان يكون الواو
بمعنى الفاء تفريعا على قوله ولا شك اه قوله وهذه الصورة بالارادة فان قيل الاختصاص من
جانب الارادة بالصورة لا اختصاص الصورة بالارادة لان الاختصاص من جانب العارض بالمعروض
لا المعروض بالعارض قلنا الباء داخل على المقصور لا على المقصور عليه اى لتخصيص الارادة
بهذه الصورة قوله قد يكون فان قيل قوله المختلفين حال وهو يقتضى ذا الحال والعامل
فما هما قلنا العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى التنازع
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان الفاعل نفس الضمير وانما لم يكن العامل
هو التنازع المذكور بقوله واذا تنازع العامل هو التنازع المفهوم من الضمير لبعده وفصل الكثير
واما ذو الحال فهو قوله الفعلان والحال من المضاف اليه انما لا يصح اذا لم يكن المضاف عاملا فيه من
حيث الفاعلية او المفعولية وانما لم يكن العامل قوله يكون لانه على هذا لم يتحد العامل بين الحال و
ذى الحال وايضا على هذا التقدير يلزم الحال من المضاف اليه الذى امتنع الحال منه كما عرفت
وانما زاد قوله واقعا اشارة الى ان قوله فى الفاعلية خبر يكون باعتبار المتعلق قوله فى الاقتضاء
فان قيل ينبغى ان يكون قوله ضربت واكرمت زيدا من القسم الثالث لاختلاف الفعلين
لفظا ومعنى قلنا المراد من الاختلاف الاختلاف فى الاقتضاء لا فى المادة والمعنى قوله وذلك
لا يتصور اشارة الى وجه اخراج الصورة الاولى بقوله مختلفين يعنى ان الاختلاف فى الاقتضاء لا يتصور
الا اذا كان المتنازع فيه واحدا فاخرج الوجه الاول لان المتنازع فيه فيه شيئان فان قيل
ان قوله ضرب وحسبت زيدا منطلقا الفعلان فيه مختلفان فى الاقتضاء لان الاول يقتضى الفاعل
والمفعول والثانى يقتضى المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئان قلنا التنازع فى هذه الصورة
وان كان فى شيئين لكن الاختلاف فى الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعوليته
وليس الاختلاف فى مفعوليته منطلقا فان قيل قد تفصيت من هذه الصورة لكن ما تقول فى
قولهم غرق وشرب زيد ماء فان الفعلين مختلفين فى الاقتضاء فى الشيئين لان الفعل الثانى
يقتضى فاعلية زيد ومفعولية ماء والفعل الاول يقتضى عكسه اى فاعلية الماء ومفعولية زيد
قلنا هذا المثال من مصنوعات العجم لا من مسموعات العرب فلا يعتد بها فان قيل ما للمص رح
انه اورد المثالين للقسمين الاولين ولم يرد المثال للقسم الثالث قلنا انما لم يورد به لانه اذا اخذ فعل من
المثال الاول وفعل من الثانى حصل مثال للثالث فان قيل سلمنا ان بالاخذ حصل المثال
لكن الواجب على المص رح ان يورده للتصوير ولعلم المبتدى قلنا ان مثال القسم الثالث يتصور على
وجوه كثيرة فاجمله المص رح ليذهب الذهن الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باعتبار بعض الصور وهذه
ستة عشر صورا ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين وصرح الشارح رح

marfat.com

بادبعتها فی الامثلة الاربعة واشار الی اربعة اخری بقوله وغیرذلك قوله ای النحاة البصریون
لما کان قوله البصریون اسما منصوبا وله حکم المشتقات وهی تقتضی الموصوف فلذا الاسم المنسوب
یقتضی الموصوف فلذا زاد الشارح قوله النحاة البصریون وایضا اشارة الی انه لیس المراد من
البصریین کلهم بل مخاتهم فان قیل ان الکسائی کوفی فکیف یصح عده من البصریین لانه
معهم فی اختیار اعمال الثانی وان خالفهم فی القطع الا قلنا المراد من البصریین من یکون فی
البصرة ومن وافقهم قوله لقربه ای لعدم الفاصلة بین الطالب والمطلوب ولعدم لزوم الفصل
بالاجنبی وللکثرة الاستعمال فان قیل فعلی هذا یلزم ان یکون لفظ لاکرمنك بنون التاکید
فی قولنا والله ان اکرمتنی لاکرمنك بدون اللام ونون التاکید قلنا ان اعمال الثانی اولی لقربه
اذا کان القریب والبعید فی مرتبة واحدة ای متساویین وفی المثال المذکور لیسا فی مرتبة
واحدة بل مرتبة القسم اقوی من مرتبة ادوات الشرط لانهما اذا اجتمعا فی کلام تقدم القسم
علی ادوات الشرط فان قیل ان قوله لقربه منقوض بمثل زیدا یضرب ویکرم عمرا والان انهما
عمل الاول مختار بالاتفاق قلنا ان القریبة انما تؤثر لشرط مساوات العاملین فی القوة وههنا
الاول اقوی قوله مع تجویز اعمال الاول دفع وهم وهو ان المراد بالاختیار ماکان فی ضمن
الوجوب فلا یجوز اعمال الاول فدفع بقوله مع تجویزه ای یجوز ان المراد بالاختیار ماکان علی سبیل
الترجیح قوله ویختار النحاة هذا حاصل العطف فان قیل ان مذهب الکوفیین ضعیف و
هو یذکر بالخلاف فینبغی ان یقال خلافا للکوفیین قلنا لو قال کذلك لم یعلم ان اعمال الاول
عندهم مختار او مساوی مع الثانی قوله ای اعمال الفعل الاول فان قیل ان فی کلامه
یلزم عطف الاسمین علی معمولی مختلفین من غیر تقدم للجر وذلك غیر جائز لان قوله بصریون
معمول یختار وقوله الثانی معمول اعمال والکوفیون عطف علی الاول والاول علی الثانی
قلنا ان لفظ الاول محمول علی حذف المضاف وهو اعمال فیکون عطف الاعمال علی الاعمال
فیکون العامل واحدا وهو یختار قوله لسبقه فان قیل ما للشارح انه قدم الدلیل فی
مذهب البصریین علی شرح یختار وهو قوله مع تجویزه الخ وقدم شرح یختار فی مذهب الکوفیین
علی الدلیل قلنا ان دلیل البصریین اخصر وشرح یختار اطول فلذا قدم الدلیل وفی مذهب الکوفیین
الامر بالعکس کما تری فان قیل السبقیة انما یکون دلیلا اذا کان رتبة الفعل الاول مقدما
علی الفعل الثانی وذا غیر مسلم لجواز ان یتقدم الثانی علی الاول قلنا ان رتبة الفعل الاول
مقدم لان التنازع لایکون الا بعطف احد الفعلین علی الاخر ومرتبة المعطوف علیه مقدم علی
المعطوف ورد البصریون الدلیل الاول بان الفضل الاول وانکان فی نفس الاستحقاق مقدما
لکن تعلقها بالمعمول الشخصی سواء کما مر واما الاضمار قبل الذکر فجائز فی الجملة قوله وبدا به

ع ھجرالشرط لاالقسم لقربه ای لوجوب القسم لقربه من المقسم به وان کان جوابا بالشرط طالما کرمنك

ع دلیل الاول

ش بان العکس الاستقرائی فیهم الناصب علی المفاعیل ۱۲ جمل ۱۲ ش واما کان غیر البصرة ۱۲ ش الاولی ان یقول بین العامل والمعمول ۱۲ ش بین
العامل والمعمول ۱۲ ش للوجود خطا والاحسن کما فعل ۱۲ ش ای قوله لقربه ۱۲ ش ویجوز قال مع تجویز الخ ۱۲ ش ویجوز السبقیة ۱۲ ش فلما قال الشارح ۱۲

فان قیل ینبغی ان یذکر هذا القول فی قوله فیختار البصریون لان عند ذکره ههنا لکل واحد ان یقدم بدء لتقدمه فی العنوان والاجمال فالابتداء به لرعایة الموافقة لما ذکره سابقا قلنا انما تعرض بوجه التقدیم ههنا لان مبنی الحکم علی المذهبین علی قوله فان اعملت الخ لا علی قوله فیختار البصریون قوله لا انه المذهب المختار فان قیل المراد بالاختیار لا یخلو اما اختیار البصریین او الکوفیین فعلی الاول یلزم المصادرة علی المطلوب وعلی الثانی یلزم الکذب قلنا المراد بالاختیار اختیار المتاخرین فلا یلزم شئ قوله اضمرت الفاعل فی الاول فان قیل الحکم باضمار الفاعل فی الاول مطلقا لا یصح لانه لو اقتضی الفعل الاول للمفعول کیف اضمرت الفاعل فیه قلنا هذا فیما اقتضی الفاعل فان قیل فعلی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا یجوز الاضمار قبل الذکر فی العمدة بشرط التفسیر لان الضمیر اذا کانت عمدة یظهر فی محل اخر ای کانه مذکور بعد التفسیر لعمدته بخلاف الفضلة لانه لا یظهر فی محل اخر لضعفه فان قیل هذا مخالف لما قال الرضی لانه قال الاضمار قبل الذکر جائز فی الموضعین احدهما ربه رجل والاخر ضمیر الشان قلنا سلمنا انه لا یجوز الا فی الموضعین لکن جوز ههنا للضرورة فان قیل لا ضرورة لانه ینبغی ان یاتی علی مذهب الکوفیین فلا یلزم الاضمار قبل الذکر وایضا ان التکرار وان کان قبیحا لکنه جائز فینبغی ان یاتی بالتکرار اجیب عن الاول ان الضرورة بعد اخذ مذهب البصریین وعن الثانی ان قبح التکرار مشهور وما کان قبحه مشهورا فهو فوق الممتنع قوله ولزوم التکرار بالذکر والمراد من الذکر الاظهار فلا یرد ان الاضمار ایضا ذکر فان قیل قد لزم التکرار فی حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا قلنا لا یلزم التکرار فیه لاختلافهما افرادا وتثنیة قوله وامتناع الحذف لان حذف الفاعل لا یجوز قوله الاسم الظاهر لما کان الظاهر صفة تقتضی الموصوف زاد الشارح قوله الاسم قوله الواقع بیان الواقع فان قیل الوفق مصدر المجرد وهذا الباب غیر مستعمل فلا یجوز ذکر المصدر قلنا المراد من الوفق الموافقة وهو مستعمل فلا یجوز الاعتراض فان قیل الموافقة ایضا غیر مستقیم بین الظاهر والضمیر لانه من المعارف ابدا والظاهر ولیس کذلک قلنا المراد من الموافقة الموافقة فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث دون التعریف والتنکیر فان قیل الموافقة مع الظاهر منقوض بمثل جریح وقتیل وهند فانه لا یضمر علی وفق الظاهر بل یضمر مفردا مذکرا لانه لو اضمر مونثا لقال جریحة قلنا انه اضمر مونثا لکن لم یظهر علامة التانیث لان الفعیل اذا کان بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمونث قوله دون الحذف فان قیل لما ذکر الحذف ینبغی

[illegible]

ان يذكر الاظهار ايضا بان يقال دون الحذف والاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار
قلنا ان نفي الاظهار يفهم من مفهوم مخالف لقوله اضمرت والحذف وان علم منه لكن ذكره يرتبط
قوله خلافا للكسائي بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف لاحد وانما لا يجوز الحذف
لان هذا الحذف حذف الفاعل وذا لا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لانك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى مذهب
الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ حيث حذف لفظ بهم عن
ابصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء في بهم زائد عند سيبويه كما قال المص
في بحثه اجيب عن الاول ان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فان المصدر لا يعمل اذ المصدر
الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا وعن الثاني ان مثل ما ضرب واكرم الا
انا في اعداد المستثنى اي ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه في صورة المستثنى وهو من الفضلات
فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم وابصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب
الاخفش ولفظ بهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام في صفات المفعول
لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائي فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جهات
كثيرة فهو من اي جهة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدر اي يخالف حكم البصريين
خلافا للكسائي والجار والمجرور يتعلقان بظاهر وهو صفة خلافا فان قيل فعلى هذا يلزم
نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان
قوله يخالف على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يلزم شيء كما ترى قوله تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز في الجملة واما حذف الفاعل
فلا يجوز اصلا خلافا للكسائي فانه اختار الاشنع للاحتراز عن الشنيع فانه فر من المطر الى الميزاب
فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في اللفظ لعدم التلفظ بهما
فلا يصح خلافه قلنا له ثمرة في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي قوله مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى
الفعل الاول المفعول لا يتاتى خلاف الفراء فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا
فينصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الذهن الى مذهب الكسائي مع ان خلاف الفراء
يتعلق بهما فينبغي ان يضم مع قولنا او اضمار الفاعل في الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل
الاول عند الكسائي خلافا للفراء قلنا اراد الشارح ذلك وانما لم يصرح به لوجود القرينة وهي ذكر
قوله خلافا للفراء بعد قوله خلافا للكسائي مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيختار البصريون اعمال
الثاني والكوفيون الاول لان الفراء يجب اعمال الفعل الاول فلا يكون منهما قوله روي عنه
تشريك الرافعين فان قيل فعلى هذا وجب توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد

له ولم يجوزون الفاعل في الاول على وفق الاسم الظاهر ۱۲ م
سه فانه لا يصح الاضمار في الاول عنده لكون الفعل مفردا فيكون محذوفا اي ضربني الزيدان ۱۲ مغني عبد الرحيم ۱۲ م
سه اي عن حذف فاعل المصدر ۱۲ م

marfat.com

وهو رفع ذلك الاسم قلنا يجوز بفرض المجموع علة واحدة وان كان كل واحد منهما عند انفراده علة
مستقلة كما ان عدم الجزء علة لعدم الكل عند انفراده وعدم الجزئين ايضا علة واحدة
لعدم الكل عند اجتماع العلتين كما حققه العلامة التفتازاني في المطول فان قيل فعلى
هذا لم يسد باب توارد العلتين على معلول واحد في موضع من المواضع قلنا ان ما قلنا في
العلل الاعتبارية كعلل النحو واما في العلل الحقيقية فلا يعتبر هذا الاعتبار فيسد فيها توارد العلتين
على معلول واحد قوله كما في صورة تاخير الناصب اي كما روي عنه هذه الرواية في صورة
تاخير الناصب قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه فان قيل ان الماتن لم يذكر مذهب
الفراء اصلا بل قال وجاز خلافا للفراء فلا يعلم ان يكون مراده بقوله خلافا للفراء هو خلافه
عن مذهب الجمهور بتشريك الرافعين او باعمال الاول او باضماره بعد الظاهر فمن اين تقول
ان رواية المتن غير مشهورة عنه قلنا معناه ان الرواية التي حمل الشارح قول الماتن عليها
غير مشهورة عنه لان الشارح حمل على وجوب اعمال الاول حيث قال بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان قيل على هذا يلزم التدافع في قول الشارح لانه لما حمل المتن على وجوب اعمال الاول
علم منه انه مختار ولما قال ههنا ورواية المتن غير مشهورة عنه علم منه ان ذلك غير مختار
عند الشارح قلنا ان قوله ورواية المتن اه ليس قول الشارح بل هو من مقولة القيل لانه
قال الشارح وقيل روي عنه وان سلم انه من قول الشارح فنقول انما حمل المتن على ما هو
المذكور سابقا لاجل متابعة الماتن لا انه حمل عليه في امالي الكافية ولا انهما مختار الشارح وقيل في
الجواب انما حمل الشارح المتن على غير المشهور ليخرج عن مرتبة عدم الاشتهار الى الاشتهار لكن
هذا الجواب غير صحيح لان قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه اي غير صحيحة عنه كما يفهم من تحرير
عبد الغفور فافهم قوله تحرزا عن التكرار لو ذكر اي لو ذكر المذكور اي تكرار الاسم المتنازع فيه و
ان كان فاعلا في احد المرتبتين ومفعولا في الاخرى قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
فان قيل الاضمار قبل الذكر جائز كما في قوله ربه رجلا وفي قوله تعالى فقضاهن سبع سموات
فالاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة من غير محض التفسير وذا غير
جائز وفي المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه
لان ذكر المرجع ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معمولا للفعل الثاني عند اعماله وايضا انما
يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل اسم الظاهر واما لو اضمر بعد الاسم الظاهر كما نقل عن
الفراء سابقا فلا فالاولى ان يقال وعن الفصل الكثير لو اضمر بعد الظاهر اجيب عن الاول انما لم يذكر
قوله من غير محض التفسير اكتفاء بالمحل لان هذا المحل محل غير محض ..... التفسير وعن الثاني
ان الشارح ذكر بعض الوجوه وترك البعض وليس هذا قبيحا عند الشارح قوله ان استغنى عنه فان قيل
ان هذا القول شرط يقتضي الجزاء ولا جزاء ههنا قلنا هذا الشرط مستغنى عن الجزاء لتقدم

ن العدمين

له اي وذلك ممنوع لان العوامل النحوية تنزل المؤثرات الحقيقية عندهم ۱۲ م ۲ه اي فيمتنع فيها ۱۲ م ۳ه اي ومن قوله ورواية المتن غير مشهورة ۱۲ م ۴ه اي وان كان فاعلا لاحدهما ومفعولا للآخر ۱۲ م ۵ه بعد الفعلين بعينه بعد الاول ۱۲ م

marfat.com

مایدل علی الجزاء وهو قوله وحذفت المفعول **فان قیل** ان الفعل المتعدی لا یستغنی عن المفعول فکیف یصح قوله وان استغنی عنه **قلنا** المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذکر لا عن نفس المفعول **قوله** وان لم یستغن عنه **فان قیل** ان جعل قوله اظهرت مستثنی غیر صحیح لانه لا یکون الا من اسم واظهرت من الافعال **قلت** ان قوله الا لیس من الاستثناء ههنا بل هو فی الاصل ان لا حرف الشرط واظهرت جزاؤه وانما اوّل لا بلم لان اصله ان لم یستغن عنه لانه معطوف علی الماضی ای قوله ان استغنی عنه لان لم یجعل المضارع منفیا ثم حذفت الفعل بقرینة المعطوف علیه فبقی ان لم ثم حذف الفعل عن لم غیر جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعیف بدون المعمول لا یجوز فحذف لم ایضا واورد لا فی مقامه فیکون ان لا وحذف الفعل عن لا جائز لانه غیر عامل قوله نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا **هذا** اصورة قطع النزاع واما صورة النزاع فنحو حسبنی وحسبت زیدا منطلقا **قوله** فانه لا یجوز حذف احد مفعولی باب حسبت لان مفعوله فی الحقیقة مضمون المفعولین لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قولک حسبت زیدا فاضلا ولیس المراد منه وقوع الحسبان علی ذات زید وفضله جمیعا بل وقوع الحسبان علی فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم **فان قیل** ینقض هذا بمثل قوله تعالی وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَبْخَلُوْنَ بِمَآ اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَیْرًا لَّهُمْ تقدیره ولا یحسبن بخلهم هو خیرا لهم فاحد المفعولین هو بخلهم محذوف والاخر کذلک وهو خیرا لهم **قلنا** یجوز ان یکون المفعول الاول ضمیر هو راجعا الی البخل ویجوز وضع الضمیر الرفع موضع المنصوب والمجرور نحو ما انا کانت وایضا ان هذا شاذ لا ینقض القاعدة **فان قیل** ..... لما لم یجز حذف احد المفعولین ینبغی ان یضمر فی الاول فلم تعین الاضمار **قلنا** علی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة **فان قیل** العلة المجوزة للاضمار قبل الذکر فی الفاعل هی امتناع حذفه وهو متحقق ههنا **قلنا** لیس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل کونه عمدة فانه ینساق الذهن الی کونه مضمرا مما ذکره بعد **قوله** بل لفظا فقط وهو جائز لانه معمول الاول فیکون مقدما رتبة **قوله** علی المذهب المختار **فان قیل** لفظ المذهب یقتضی الاختلاف مع انه لا اختلاف بینهم ههنا **قلنا** المراد من المذهب هو المعنی اللغوی لا العرفی ای علی التحقیق ولا یجوز ان یقال علی الاستعمال المختار لانه قال فی مذهب البصریین لانه المذهب المختار وکثر استعمالا فکیف یقال ههنا علی الاستعمال المختار **قوله** لئلا یتوهم وهذا دلیل لعدم اختیار الحذف **فان قیل** ان عدم اختیار الحذف امر اصلی لا یقتضی الدلیل **قلنا** انما لا یقتضی الدلیل اذا لم یدع الداعی وههنا وجد الداعی وهو انه لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم یختر الحذف وهو مثله فدفع بقوله لئلا یتوهم **قوله** مغایرا للمذکور فیلزم الخروج من البحث لانه فیما یکون المتنازع فیه واحدا قوله الا ان یمنع مانع ای اضمر فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع فالقبل للتبعیض من قوله الا ان یمنع مانع ای من الاضمار المذکور سابقا فلا یصح علیه تفریع **قوله** فنظر لان منع الاضمار

له بان قال الاسم یستغنی عنه ..... له ثم اظهر ان فی لا نفی الاضمار ..... له وهو غیر جائز کما قال الشارح ولا یجوز اضماره ..... له لان ان الشرطیة ..... له قد یجوز اضمار الفعل ..... له ان کان الاضمار احد طریقی اختیار الحذف

لا يتعين الاظهار لوجود طريق اخر وهو الحذف قلنا كما ان الاضمار مذكور سابقا كذا الحذف مذكور لانه لما قال على المختار علم ان ههنا وجه اخر غير مختار وهو الحذف فيكون معناه الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو المختار ومن الحذف كما هو غير مختار قوله نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا اعلم ان هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهي نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا قوله فيجعل الزيدان فاعلا له اه فان قيل لا نزاع في الزيدان فلا يصح بيان العمل فيه قلنا هذا بيان الواقع او نقول يحتمل ان يكون صورة النزاع غير ما ذكر بان يقال حسبني وحسبت الزيدان منطلقا فيجوز ان يكون النزاع في الزيدان ايضا بان يقتضي الفعل الاول ان يكون الزيدان فاعلا له والفعل الثاني ان يكون المفعول له قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض وهو انه ليس ههنا المتنازع فيه واحد قوله الا اذا لاحظ الخ اشارة الى الجواب يعني المتنازع فيه ههنا واحد وهو ان يلاحظ المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالاطلاق من غير ملاحظة التثنية والافراد لان اعراب التثنية في الاسم الظاهر كاعراب الرفع والنصب والتذكير والتانيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب والتذكير والتانيث عند الاعمالين يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فكما لا يضر تبديل الاول في واحد متنازع فيه كذلك لا يضر تبديل الثاني فيها فان قيل الفرق بينهما بين لان تنازعهما في نفس الاسم فلا يضر التبديل في الوصف لان الاعراب والتذكير والتانيث من اوصافه بخلاف الافراد والتثنية فان التبديل فيها في نفس الاسم لا في الوصف ولان اطلاق اسم التثنية لا يجوز بدون اعرابها بخلاف الاسم المفرد فانه يصح اطلاقه بدون الحركة قلنا ان الاعراب بالحرف محمول على الاعراب بالحركة في سائر المواضع فكذا ههنا قوله والا فالظاهر انه لا تنازع الخ اشارة الى وجه قوله لا يخفى وانما قال الظاهر لانه يحتمل ان يتصور التنازع في ذلك الاسم من غير الملاحظة المذكورة بان تاول المفعول الاول بكل واحد فلو اضمر المفعول الثاني مفردا لا يخالف الاول فان قيل يلزم التدافع في قول الشارح لانه يعلم من قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع لانه فاء الاحتمال المذكور ويعلم من قوله والا فالظاهر الخ وجود الاحتمال المذكور قلنا المراد من عدم التصور انتفاء التنازع على الظاهر لكن عبر عن انتفاء التنازع بعدم التصور للمبالغة ولبعد التاويل المفعول الاول ..... بكل واحد لان مفعولي حسبت فرض بمنزلة كلمة واحدة ففرض اجراء احد المفعولين واحدا ثابت بطريق الاولى فكيف ياول اجزاء احد المفعول الاول بكل واحد قوله ولما استدل فان قيل لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول عند الكوفيين والا يلزم حمل الكلام على الوجه ..... المرجوح عند الكوفيين وهو حذف المفعول ؎ قلنا الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله بقول امرء القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه قوله ولو انما اسعى الخ صيغة اى قال لقول امرئ القيس ۱۲

له يعني ان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار داع الى الحذف ۱۲

marfat.com

المضارع المتكلم فان قيل كلمة ما في انما لا تخلو اما موصولة او موصوفة فعلى الاول ما بعده صلة وعلى الثاني صفة والموصول مع الصلة او الموصوف مع الصفة ان والخبر غير موجود قلنا كلمة ان هذه لا تقتضي الخبر لابطال عملها بالما الكافة قوله لادنى معيشة اى اخس ما يكتفى به والمراد هو هذا قوله قليل اسم متنازع فيه بين الفعلين قوله من المال صفة قليل فان قيل ان امرء القيس ليس الا واحدا من الشعراء فكيف ترجح بقوله قلنا هو افصح شعراء العرب فيترجح بقوله فان قيل لا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته لانه لو كان اعمالها متساويين يجوز ايضا اعمال الاول لانه مخير في ذلك قلنا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فان قيل فليكن مذهب امرئ القيس بتساوي الاعمالين قلنا المذاهب للنحويين وامرء القيس ليس منهم قوله اى من باب التنازع دفعوهم وهو ان ضمير منه راجع الى القسم الثالث من التنازع لقربه فلا يلزم منه الخروج من الباقي لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم قوله لفساد المعنى فان قيل لم كان فيه فساد المعنى فلا ..... يصح اطلاق الفصيح على امرء القيس لان الفساد لا يصدر من الفصيح قلنا الفساد فيه ليس مطلقا بل على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب لي قليل من المال لاستلزامه عدم السعي وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اى السعي والكفاية واما منافاة ثبوت الطلب مع السعي فظاهر لان معناهما واحد فكيف يلتئم في موضع ويثبت في موضع اخ واما مع الكفاية فلان الطلب مستلزم الكفاية وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فلما انتفى الكفاية انتفى الطلب فكيف يثبت ثانيا فان قيل الاستدلال على فساد قول مرئ القيس انما يتم لو كان السعي والطلب متساويين واما اذا كان السعي اخص من الطلب فلا يتم في الحال انه اخص لانه طلب بمباشرة الاسباب وايضا يلزم الفساد اذا كان الواو للعطف على كفاني ولو كان للحال لا يلزم الفساد لان لو انما يوثر في الشرط والجزاء ومعطوفهما دون غيرها وايضا ان سلم ان الواو للعطف فليكن معطوفا على مجموع الشرط والجزاء فلا يلزم دخول لو فلا يوثر فيه وايضا يجوز ان يكون الجملة معترضة فلا يلزم الفساد اجيب عن الاول ليس المراد عن السعي ههنا ما يكون بالاسباب بقرينة ادنى معيشة وعن الثاني ان كونه للحال غير مستقيم لاستلزامه تقييد الجزاء بنقيض الشرط من حيث اللفظ وانكان في المعنى الشرط منفيا ايضا وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد للجزاء وعن الثالث والرابع انه لو عطف على مجموع الشرط والجزاء يلزم حمل الكلام على التاكيد والحمل على التاسيس ولي من التاكيد قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون اه اى على تقدير فساد المعنى فكان التخليص من الفساد بان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب المجد فان قيل هذا ليس الا طريق التنازع لانه اذا عمل الاول فمفعول الثاني قد يحذف اذا كان مفعولا

له اى وتستلزم توجه كل من كفاني ولم اطلب القليل من المال سعد الحبر ١٢ منه ان الشارح قد يكون ضمير الذكور ١٢

marfat.com

قلنا هذا ليس على طريق التنازع لانهما لا يتوجهان الى مرفوع واحد بل يتوجهان الى امرين فان قيل لما كان
مفعول لم اطلب محذوفا فلا بد عليه من القرينة قلنا القرينة عليه البيت المتاخر اعني قوله
ولكنما اسعى لمجد مؤثل ؛ فان قيل ان لم يكن للاستدراك وههنا لا يصح الاستدراك لانه يقتضي
المغايرة ولا مغايرة ههنا وايضا يلزم التكرار في كلام الشاعر قلنا المغايرة موجودة لان لم اطلب
باعتبار لفظ لم يكون ماضيا فيكون معناه طلبت المجد في الماضي فتوهم منه انه لا يطلب في الحال
او الاستقبال فنفاه بقوله ولكنما اسعى الخ فان قيل قوله ولكنما اسعى الخ يدل على صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل اي لما قال طلبت المجد
كان للمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب التناهي
فدفع بقوله ولكنما اسعى الخ فان قيل القرينة على اعتبار المجد في البيت الاول البيت الاتي
وهو مقيد بالمؤثل فكذا هذا مقيد به فالمناسب تقدير المجد المؤثل قلنا التقدير خلاف
الاصل فيقدر بالحاجة وهي تودى بالمجد المطلق فلا حاجة الى الزيادة فان قيل اذا لم يكن
قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفاني والا يلزم الفاصل
بالاجنبي وهو لم اطلب لانه كما من معمولات كفاني فيكون اجنبيا والفاصلة بالاجنبي انما يكون
جائزا في باب التنازع دون غيره قلنا الفصل ههنا لضرورة الشعر وهو انه مبني على قول من
جوز الفصل بالاجنبي ولان الفاصل جائز فيما اذا كان العامل قويا قوله وقد يدلك الخ جواب
سوال وهو انك غير قابل للمجد فكيف تطلب فاجاب بانك قابل للمجد لانه قد وجد امثالك
فعلم انه قابل له لانك مثلهم قوله يعني انا لا اسعى بيان حاصل المعنى قوله المجد الاصيل
اي العظيم قوله الثابت الذي يبقى لاولادي ايضا لا لنفسي فقط قوله اي مفعول فعل او
شبه فعل دفع وهو وهو ان يتوهم المراد من كلمة ما الفعل فقط لا صلة التي فعلى هذا خرج مفعول
ما لم يسم فاعله لشبه الفعل نحو مضروب زيد فدفع بقوله اي مفعول فعل او شبه فعل يعني ان
المراد من ما الفعل او شبهه فان قيل الاحسن ان يقال اي مفعول العامل ليتناولهما قلنا لو
قال العامل يتوهم فيه ما يتوهم في كلمة ما فلا يفيد قوله اي لم يذكر فاعله فان قيل ان سمي
ليسعى يتعدى الى المفعولين لعدم تمامه بدونهما ولم يوجد ههنا وايضا يلزم خلو الفاعل عن
الاسم وهو غير واقع وايضا ان عدم التسمية ينبئ عن عدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله
يدل على وجود الفاعل فيلزم التدافع في كلامه وايضا لا يصح للمقابلة مع قوله حذف فاعله لان
الحذف يقع في مقابلة الذكر لا التسمية قلنا معنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر من قبيل التسمية
اللازم باسم الملزوم لان اللازم مع التسمية الذكر فان قيل لم لم يفصل عن الفاعل ولم
يقل ومنه كما فصل للمبتدا حيث قال ومنها المبتدا والخبر قلنا لشدة اتصاله بالفاعل
اي لشدة المناسبة بالفاعل لقيامه مقامه واشتراكه معه في الاحكام حتى سماه بعض النحاة فاعلا

له ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛ كفاني ولم اطلب قليل من المال ؛ ولكنما اسعى لمجد موثل ؛ وقد يدلك المجد المؤثل امثالي ۱۲ منه
اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين يوم يقوم الحساب ۱۲

marfat.com

ثم فی الاعتراض والجواب بحث اما فی الاول فلا نسلم انه لم یفصله لان داب المصنف فی هذا الکتاب ان یفصل العنوانات بترک ۱۰۰ العاطف ..وهو حاصل بهما واما فی الجواب فهو انه لما لم یصح الاعتراض لم یصح الجواب لانه بناء علی الاعتراض **قلنا** سلمنا انه دابه ذلک لکن للمصنف اب آخر وهو انه اذا کان للبحث اقسام ذکر فی اول قسم منها لفظ منه او منها وترک فی البواقی کما انه ذکر لفظ منه فی المفعول المطلق وترک فی البواقی وفی المرفوعات خالف عن دابه لانه ذکر لفظ منه فی الفاعل والمبتدأ فسال سائل ما النکتة فی مفعول مالم یسم فاعله فبین الشارح النکتة **فان قیل** لم سر فی انه ذکر لفظ منه فی النصوبات وغیرها فی قسم واحد وفی المرفوعات فی القسمین **قلنا** انه دابه ان یذکر فی راس القسم الاصلی وهو فی المرفوعات مختلف فیه فعند الجمهور الفاعل وعند البعض المبتداء فلما ثبت الاصلیة فیهما ذکر فی راسهما **قوله** کل مفعول **فان قیل** ذکر کلمة کل فی التعریفات لایصح لان التعریف انما یکون للماهیة وکلمة کل للافراد **قلنا** ذکرها لما فیه من التعریف لا للتعریف بل للتعریف مدخول الکل ای حذف فاعله **فان قیل** النیابة تحصل بنفس التعریف لان فی التعریف لابد ان یکون جامعا ومانعا **قلنا** سلمنا انها تحصلان به لکن ضمنا لا صریحا وکلمة کل صریحی فی الذکر اعلم انه لو ذکر اللفظ العام فی التعریف یراد به مانعیة التعریف ولو ذکر فی التعریف یراد به جامعیة التعریف فاذا قلنا کل انسان حیوان ناطق فمعناه ان کلما هو فرد المعرف یکون فردا للتعریف فیکون جامعا واذا قلنا الانسان کل حیوان ناطق فمعناه ان کل ما هو فرد للتعریف فهو فرد للمعرف فیکون مانعا لانه لو کان صادقا علی الغیر فلم یصح ان یقال کلما هو فرد التعریف فهو فرد المعرف **فان قیل** التعریف یصدق علی الربیع فی قولنا انبت الربیع البقل فان الفاعل الحقیقی للانبات هو الله تعالی فحذف الفاعل الحقیقی واقیم المفعول ای الربیع مقام الفاعل مع انه لیس بمفعول مالم یسم فاعله لانتفاء الشرط وهو تغییر صیغة الفعل الی فُعِل **قلنا** المراد بالفاعل الفاعل النحوی لا الحقیقی وهو الذی یصدر عنه قوله ای فاعل ذلک المفعول **فان قیل** الضمیر فی قوله فاعله لا یخلوا ما راجع الی المفعول فعلی الاول لا یصح الاضافة لان الفاعل للفعل لا للمفعول وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر لان الفعل غیر مذکور **وان قلت** الضمیر راجع الی الفعل المستفاد من کلمة ما فعلی هذا یلزم اتحاد جزء الحد وهو باطل **قلنا** الضمیر راجع الی المفعول وانما اضیف الیه ملابسة کون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول **قال المصنف رح واقیم هو مقامه جواب سوال** وهو ان حذف الفاعل لا یجوز فکیف قال حذف فاعله **فاجاب بقوله واقیم هو مقامه فان قیل** فی اقیم ضمیر مستتر وهو مفعول مالم یسم فاعله فضمیر هو مستدرک فما الحاجة الی تاکید المستتر

ف قوله الفاعل وفی نوکس المبتدأ بان قال فما المبتداء ۱۲ منه المکنة ای الی قوله الشارحة الفاعل ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

بالمنفصل قلنا لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله فى اسناد الفعل فان قيل اقامته مقام الفاعل غير متصور لان مقامه هو اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقم المفعول فى هذا المقام بل مقامه اسناد الفعل المجهول اليه قلنا المراد بالاقامة فى نفس الاسناد وهو غير مختلف بينهما فان قيل لا يصدق التعريف على ضربت بصيغة الماضى المجهول المتكلم لعدم حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه لان التاء هى الفاعل فى المعلوم وهى ثابتة فى المجهول ايضا قلنا فرق بين التائين لان لتا فى المعلوم معدول من انا والتاء فى المجهول من ايانى اعلم انه لا يذكر الفاعل لاغراض اما للاختصار نحو ضرب زيد او للتعظيم او للتحقير او لعدم العلم به او لقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان فى نحو قتل الخارجى فان الغرض للمهم قتله لا قاتله او غير ذلك كما تقرر فى محث المعانى من المطول قوله فى حذف الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان التغيير شرط بذات مفعول مالم يسم فاعله والامر ليس كذلك لانهما موجودة بدون التغير فان قيل الشرط لا يصدق على مفعول مالم يسم فاعله والاسم ليس كذلك قلنا الشرط تخصيص فيما كان عامله فعلا فالقتيل فى هذا ايثبت القصور فى عبارة المصنف قلنا انه علم بالمقايسة بان يقاس شرطه ان تغير صيغة شبه الفعل اى اسم المفعول قوله الى الماضى المجهول فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لعدم تناوله مفعول مالم يسم فاعله للفعل المزيد والرباعى قلنا المراد من فعل الماضى المجهول مطلقا فيكون من قبيل تسمية الاعم باسم الاخص او تسمية الشئ بوصف المشهور مثل كل فرعون موسى اى كل ظالم عادل فان قيل الصفة المشهورة تفعل ماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا قلنا له صفتان مشهورتان احدهما ماضى المجهول من الثلاثى المجرد والاخر الماضى المجهول مطلقا فاحد الوصفين لا ينافى الاخر ليصدقهما عليه قوله وغيرها من الافعال المجهولة للمزيد فيها فان قيل لو اكتفى بقوله وغيرها يتناول الرباعى المجرد ايضا ولما زاد عليه قوله من الافعال المجهولة المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد فى قوله المزيد فيها بمعنى اللغوى اى ما فيه زيادة على ثلثة احرف فيتناول الرباعى المجرد ايضا وانما شرط التغيير الى فعل لئلا يلتبس بالفاعل وانما اختص التغيير بهذه الصيغة لان هذا الوزن غريب فى الاوزان للزوم الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل فلا يكون مفعولا ومعنى هذه الصيغة ايضا غير معقول لاسناده الى المفعول فيختص به ليطابق الدال المدلول فان قيل ان الغرابة لا تختص بهذه ..... الصيغة لان فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ايضا ثقيل قلنا هو اثقل جدا فلذا لم يتخيره وذلك لان فيه طلب الثقل بعد الخفة لان الضمة ثقيلة من الكسرة فيكون مثل الصعود من الاثقل الى الاعلى بخلاف العكس لان فيه طلب الخفة بعد الثقل كثير فيكون مثل الهبوط من الاعلى وانما كانت الضمة

marfat.com

ثقیلة من الکسرة لان الضمة تودی بضم الشفتین وکلما تودی بعضوین فهو اثقل مما تودی بعضو واحد وانما کانت الکسرة ثقیلة من الفتحة لان الکسرة تودی بتحریک الشفة السفلی والفتحة تودی بتحریک الشفة الاعلی والحال ان الشفة السفلی عظیم من الشفة الاعلی وکل ما تودی بعضو عظیم فهو اثقل مما تودی بعضو حقیر قوله ولا یقع المفعول الثانی فان قیل ان عدم الوقوع المفعول الثانی من باب علمت غیر صحیح لانه واقع بل لا بد منه وایضا یلزم الخروج من البحث لانه فی مفعول ما لم یسم فاعله لا فی مفعول باب علمت قلنا لیس المراد نفی وقوع المفعول الثانی مطلقا بل معناه لا یقع موقع الفاعل فان قیل ان معنی الوقوع هو الاستعمال فعلم منه انه یصح وقوعه موقع الفاعل لاکن لا یستعمل وهذا لیس بمراد قلنا اجاب مولنا عبد الغفور بقوله ای لا یصح وقوعه لا انه لا یقع فی الاستعمال بقرینة کلمة لا فی قوله لا یقع والا فالانسب ان یقال لم یقع لان لم للماضی وایضا الانسب ان لا یختص الحکم بالمفعول الثانی من باب علمت لان الثانی من باب اعلمت ایضا لم یستعمل فی مقام الفاعل وان صح وقوعه فان قیل ان کلمة من فی قوله من باب علمت للتبعیض وهی لا تدخل الا علی المتعدد ولا تعدد ههنا وایضا ان ما قبل من یکون جزء من مدخوله والمفعول الثانی لیس جزء من باب علمت لانه من الافعال والمفعول من الاسماء قلنا ان عبارة المص بحذف المضاف ای مفعولی باب علمت ثم المراد من باب علمت الفعل المتعدی الی المفعولین الاول منهما مسند الیه والثانی مسند وانما لا یقع موقع الفاعل لانه مسند الی المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل الیه لزم کونه مسندا ومسندا الیه معا وذا باطل فان قیل ان کونه مسندا ومسندا الیه ممنوع لکن من جهة واحدة وههنا من جهتین وایضا انه منقوض بقولهم اعجبنی ضرب زید لان الضرب مسندا الیه بالنسبة الی اعجبنی ومسند الی زید اجیب عن الاول انه کونه مسندا ومسندا الیه فی ترکیب واحد وهو بمنزلة جهة واحدة عند النحویین وعن الثانی ان الدلیل المذکور فیما اذا کان کل من الاسنادین تاما وفی مادة النقض الاول تام والثانی غیر تام لانه بصورة الاضافة لان الضرب مضاف الی زید فان قیل ان الاسناد تام فی الفعل دون شبهه نحو زید معلوم ابوه قائما مع ان المدعی عام فلا یتم التقریب قلنا ان ما قال الشارح رح لیس دلیلا لکل المدعی بل لبعضه واما دلیل الکل فهو انه لا مناسبة بین الفاعل والمفعول الثانی لان الفاعل مسندا الیه ابدا والمفعول الثانی مسند ابدا قوله بلا لام فان قیل لا نم ان المفعول له لا یقوم مقام الفاعل لان قوله للتادیب فی قولنا ضرب للتادیب مفعول له مع انه قائم مقامه قلنا المراد ما کان بحذف اللام لا بذکرها لانه یقع علیه عند الاطلاق وفیما ذکرت بذکر اللام فان قیل ما الفرق فی اقامة الاول دون الثانی قلنا ان النصب فیه مشعر بالعلیة فلو اقیم مقام الفاعل

له وهو ممنوع لکن اهذا ۱۲ فات النصب والاشعار له لانه ای الاسناد الثانی ۱۲

بخلاف ماکان مع اللام لان المشعر بالعلیة هی اللام وهی قائمة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لایقوم المفعول فیه ایضاً وکذا المفعول به لان النصب فیما دال علی الظرفیة والوقوع قلنا المشعر للظرفیة فی المفعول فیه شیئان احدهما النصب ثانیهما نفس الاسم ای ذاته کدار ویوم مثلا بخلاف المفعول له فان نفس الاسم فیه لایشعر بعلیة الفعل واما المفعول به فلان الفعل المجهول دال علی انه مفعول به لشهرة وقوعه موقع الفاعل قوله فات النصب والاشعار ای فات النصب بسبب جعله مرفوعا وفات الاشعار بسبب فوة النصب المشعر بالعلیة فلا یرد الاستدراک قوله ای کل من المفعول له والمفعول معه اشارة الی ان قوله کک خبر لهما فان قیل فات المطابقة بین المشار الیه والاسم الاشارة لان کذلک من الاسم الاشارة المفردة والمشار الیه شیئا من المفعول الثانی والمفعول الثالث قلنا الاشارة بذلک الی المفعول وهو یصدق علی الثانی والثالث جمیعا کما قال الشارح کالمفعول الثانی والثالث فان قیل ان قوله کک مستدرک فان قوله والمفعول له ومعه عطف علی المفعول الثانی والثالث فدخل تحت قوله لایقع قلنا انه عطف علی قوله لایقع فیکون من قبیل عطف الجملة علی الجملة فلا استدراک فان قیل ما السر فی ذلک بان لا یعطف المفرد علی المفرد مع انه اخصر قلنا السر فی ذلک ان فیها اشارة الی ان علته عدم وقوع هذین مغایرة للاولیین ولو کان من قبیل عطف المفرد علی المفرد توهم ان علته هذین مشارکة للاولیین کما ان الاولیین مشارکان فیها فان قیل لایصح تشبیه هذین بالاولیین لان الشرط فیهما ان یکون المشبه به اقوی من المشبه وههنا الامر بالعکس لان المفعولین الاولین مختلف فیهما لانه نقل من المتاخرین جواز وقوعهما ومنع هذین اتفاقی قلنا عبارة المص رح محمولة علی القلب تقدیره لایقع المفعول له ولا معه والمفعول الثانی والثالث کک اوان فیه اشارة الی المبالغة فی السر وعلی المتاخرین حیث جعل فی موضع المشبه به قوله اما المفعول له فلما عرفت قال الشارح الهندی ان المفعول له لایقع موقع الفاعل لکونه جواب لم ولا یصح السوال بلم قبل تمام الحکم فلو حذف الفاعل لایتم الحکم فان قیل هذا یوجب امتناع نحو ضرب للتادیب و القول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحکم و ایضا انه لیس جواب عن سوال نشأ من الفعل المذکور کیف ولو کان کذلک لکان معمولا للمقدر لا للمذکور فمعنی قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله یصح ان یذکر فی جواب السوال عن اللمیة فاذا قیل لک لم ضربت قلت ضربت للتادیب قوله فی انهما لایقعان موقع الفاعل الضمیر فی انهما یحتمل الاحتمالات الثلث الاول ان یرجع الی المشبه والثانی یرجع الی المشبه به والثالث ان یرجع الیهما قوله التی اصلها العطف اشارة الی تاکید الانفصال قوله فی الکلام دفع وهم وهو ان المراد بوجوده الوجود باعتبار تحققه فی الخارج فعلی هذا یلزم الخروج من البحث فدفع بقوله فی الکلام فان قیل ان قوله واذا وجد شرط وقوله تعین له جزاء وهو لا یترتب علیه لان التعیین یقتضی الاشتراک ولا اشتراک ههنا

له ای منع وقوع هذین المفعولین ای المفعول له ومعه موقع الفاعل ۱۲ م عه ای فی توجیه عدم وقوع المفعول له موقع الفاعل ۱۲ م سه ای المفعول له والمفعول معه ۱۲ م

marfat.com

قلنا انه يقدر في جانب الشرط قوله مع غيره من المفاعيل فوقع الاشتراك قوله التي يجوز وقوعها دفع وهم وهو ان المراد من المفاعيل المقدرة ما يمتنع وقوعه موقع الفاعل فعلى هذا لا يثبت الاشتراك ايضا قوله كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب فان قيل ان الدليل غير مثبت للمدعى وهو توقف تعقل الفعل على المفعول به لجواز ان يكون عدم امكان تعقل الفعل بدون تعقل الفعل والمفعول به بسبب كون تعقل المفعول به لازما له قلنا ان الشارح شبه عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب بعدم تعقل الفعل بلا ضارب وهذا موقوف فعلم ان الاول ايضا موقوف فان قيل المفعول المطلق ايضا بهذه الصفة لان تعقل كل فعل يتوقف على تعقل المفعول المطلق لان مفهوم مفعول المطلق ايضا جزء من مفهوم الفعل وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء قلنا انه لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد ..... مخصص وهو من حيث انه مقيد لم يكن موقوفا عليه لتعقل الفعل فان قيل المفعول فيه ايضا بهذه الصفة لانه كما يتوقف الفعل على المفعول به كذلك يتوقف على المفعول فيه قلنا التوقف على المفعول فيه من حيث الوجود لا من حيث التعقل بخلاف المفعول به لان التوقف عليه من حيث التعقل فيشبه الفاعل فان قيل ما السر في ان التوقف على المفعول به من حيث الوجود والتعقل جميعا وعلى المفعول فيه من حيث الوجود فقط قلنا الغرض من الجملة الاسمية او الفعلية ليس الا فهم المخاطب ليفيد له الفرح او الحزن وذلك الفائدة لا يكون الا في الفاعل او المفعول به قوله للنوع فان قيل لما كان قوله ضربا شديدا مفعولا مطلقا وهو على ثلثة انواع للتاكيد والنوع والعدد فهو من اى قبيل قلنا هو للنوع فان قيل لا يصح ان يكون قوله ضربا شديدا مفعول مطلقا للنوع لانه ما يكون الفاء فيه مكسورة واخره تاء نحو جلسة وقوله ضربا ليس كذلك قلنا هو للنوع باعتبار الصفة يعني المفعول المطلق النوعي قد يكون باعتبار الصيغة وقد يكون باعتبار الصفة وههنا باعتبار الصفة وهو قوله شديدا فان قيل المقصود مثال المفعول المطلق وهو يحصل بقوله ضربا فما الفائدة في ازدياد قوله شديدا قلنا فائدته التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه والحال ان الفاعل محل الفائدة فلا بد ان يكون ما قام مقام الفاعل ايضا محل الفائدة فان قيل ما للشارح انه بين العذر في ازدياد قوله شديدا ولم يبين العذر في تعيين المفعول فيه بان يقال انما اورد اليوم معرفا اذ لا فائدة في اقامة الزمان المطلق مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه اذ ما من فعل الا وله زمان او مكان ما قلنا انما لم يتعرض الشارح لانه كثيرا ما يكتفي عن السابق باللاحق وايضا الاشياء تعرف بالاضداد والامثال وهو المفعول المطلق لامثال مثله فان قيل لما كان الفعل دالا على المصدر فينبغي ان لا يكون الفائدة في المفعول المطلق التاكيد لما مر قلنا لا نسلم ان لا فائدة فيه لان فيه فائدة التاكيد لان ذكر المصدر بعد الفعل لتاكيده فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون في وقوعه موقع الفاعل ايضا فائدة التاكيد قلنا الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعتدة بها فلا يكفي فيه الفائدة التي هي مجردة التاكيد فان قيل لما كان عدم وقوع المصدر

له دفع بقوله التي يجوز وقوعها ۱۲

له بقوله وفائدة وصف الضرب ۱۲

marfat.com

لدلالة الفعل عليه فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به مقام الفاعل اذا كان مبهما غاية الابهام بان يقال ضرب شخص لدلالة الفعل عليه لان الفعل المتعدى لا يكون الا ان يقع على شخص **قلنا** لو كان المفعول به كذلك فوقوعه موقع الفاعل ممنوع **قوله** جار ومجرور **فان قيل** ان ذكر قوله في داره لا يصح لانه على هذا يلزم تكرار المثال لانه ليس الا ظرف مكان وقد مر بقوله امام الامير **قلنا** انه جار ومجرور يعني ان المص رح ذكر بلحاظ الجار والمجرور لا بلحاظ الظرفية **فان قيل** فعلى هذا يلزم الخروج من البحث لانه في المفاعيل **قلنا** الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل في كونها فضلة وفي انه مفعول بواسطة حرف الجر **فان قيل** لا يصح التشبيه بالمفاعيل لانه عين المفعول به عند المص رح فلا يصح قول الشارح شبيه الخ **قلنا** معناه شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وهو مفعول بالواسطة فتحقق المغايرة **قوله** اى وان لم يوجد **فان قيل** ان قوله يكن فعل من افعال الناقصة يقتضي الاسم والخبر والضمير فيه راجع الى المفعول به اسمه والخبر غير موجود لان قوله فالجميع جزاء الشرط وايضا الفاء تنافي الخبرية **قلنا** ان قوله يكن ههنا ليس من الافعال الناقصة بل هي تامة معناها وان لم يوجد فلا يقتضي الخبر **قوله** في الكلام دفع وهم وهو ان المراد بعدم الوجدان عدم الوجدان في الواقع فاذا لم يكن له مفعول به في الواقع فهو من افعال اللازمة فلا تصح صيغة المجهول منه[1] **قوله** اى جميع ماسوى اه **فان قيل** ان في قوله فالجميع يدخل المفعول به ايضا فيلزم التدافع في قول المص رح لانه يعلم من قوله ان لم يكن عدمه ويعلم من قوله فالجميع وجوده **وايضا** قال سابقا تعين المفعول به وقال ههنا بالتسوية مع الغير **قلنا** المراد من الجميع جميع ماسوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة **فان قيل** ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه مفعول به عند المص رح **قلنا** ان صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة **قوله** في جواز وقوعها **فان قيل** الجزاء لا يترتب على الشرط لانه على تقدير وجود المفعول به مع المفاعيل ايضا يكون ماسوى المفعول به سواء في عدم وقوعها **قلنا** المراد من الاستواء ههنا الاستواء في جواز وقوعها واما في صورة وجود المفعول به فالاستواء في عدم الجواز **قوله** اى الفعل المتعدى دفع وهم وهو ان المراد من باب اعطيت باب الصرف الى الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول الى اخره وهو لا يتناول مثل كسوت فدفعه بقوله اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول نحو جعلت وكسوت وغيرهما **قوله** بان يقوم مقام **فان قيل** لا نسلم ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني بل استويا في اقتضاء اعطيت اياهما **وايضا** يلزم الخروج من البحث لانه في مفعول ما لم يسم فاعله **قلنا** المراد بالاولوية الاولية في الاقامة مقام الفاعل **قوله** لان الاول عاط اى اخذ **انما فسر بالاخذ** لانه لو لم يفسر به لم يصدق على المفعول الاول من فعل اعطيت انه عاط بل العاطي هو المتكلم في قولنا اعطيت

[1] فدفع بان المراد عدم الوجدان في الكلام لا في الواقع ۱۲ مفتی [2] اى في صورة عدم وجود المفعول به ۱۲ مفتی عبد الرحيم

زید ادرهما **فان قیل** تفسیر العاطی بالاخذ تفسیر الشئ بالمبائن لان الاعطاء مقابل الاخذ قلنا لا نسلم انه تفسیر بالمبائن لان اعطاء الشئ لزید مثلا یستلزم اخذه له فیکون من قبیل ذکر الملزوم وارادة اللازم **فان قیل** الملازمة ممنوعة لانه جاز ان یتحقق الاعطاء من رجل الی زید ولم یتحقق الاخذ منه **قلنا** اذا لم یتحقق الاخذ منه فهذه الاعطاء لم یسم بالاعطاء **او نقول** عن الاصل ان عاطا اذا کان من المجرد فلا یکون معناه الا الاخذ لان العطی عبارة عن الاخذ واذا کان من المزید یکون معناه جعل الغیر اخذا فلهذا یراد منه ما یقابل الاخذ وهو التسلیم **فان قیل** ان دلیل الشارح اخص من المدعی لان المدعی ان اقامة المفعول الاول اولی فی کل فعل متعدی الی مفعولین ثانیهما غیر الاول وکون المفعول الاول عاطا مخصوص بفعل اعطیت فلا یتناول مثل کسوت زید اجبة وکذا لا یتناول مثل جعلت اللبن شیرازا وجعلت التراب طینا لانه لیس فی اللبن والتراب معنی الفاعلیة **قلنا** المراد بالفاعل فی قوله فیه معنی الفاعلیة ما یعم القابل فان القبول لازم الاخذ فزید قابل الثوب وکذا اللبن قابل الشیراز وکذا التراب قابل الطین الا تری اذا قیل شرف زید ومات زید فزید فاعل بمعنی انه قبل الشرافة والموت **فان قیل** هذا لا یستقیم فی قوله کسوت الحجر جبة لان الحجر غیر قابل **اجیب** عن اصل الاعتراض ان ما قال الشارح دلیل بعض المدعی واما دلیل الکل فهو انه بمنزلة المفعول الاول من باب علمت فی الاولویة وکون الاول ثمه اولی فکذا ههنا الا انه وجد المانع ثمه من اقامة الثانی فتعین الاول ولا مانع ههنا فلا تتعین **فان قیل** الاولویة منقوضة بقولنا اعطی زید عمروا لان اقامة الاول ههنا واجبة لئلا یلتبس بالاول **قلنا** الاولویة عند الامن من اللبس واما عند عدم الامن فیجب اقامة المفعول الاول **فان قیل** یجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثانی فی مرکزه بان قام مقام الفاعل بان یکون مرفوعا ولم یقدم علی المفعول الاول بل یکون مرفوعا فی موضعه **قلنا** خوف الالتباس باق لان التاخیر وان دل علی انه مفعول الثانی لکنه لما کان مع ذلک صالحا لان یکون مفعولا اولا لان تقدیم المفعول الثانی جائز علی المفعول الاول وهو اولی بان یقوم مقام الفاعل امکن ان یقع الحیرة والاشتباه وکثیرا ما یحترزون عن خوف اللبس وان لم یبلغ الی حقیقة اللبس **قوله ومنها المبتدأ والخبر فان قیل** ما للمصنف رح انه قال ههنا منها بتانیث الضمیر وقال فی الفاعل منه **قلنا** الاصل ان یاتی بتذکیر الضمیر فیها لیرجع الی المعرف لکن ههنا لما بعد العهد وهو مفید للغفلة عن المرجع الضمنی فقال منها لیکون راجعا الی المرجع الصریحی **قوله** یعنی من جملة المرفوعات اشارة الی تفسیر مرجع قوله ومنها وقوله او من جملة المرفوع تفسیر مرجع قوله منه ویجوز ان یرجع الضمیر الی الفاعل وفائدته التنبیه علی انه من ملحقات الفاعل وانما زاد لفظ الجملة فی تفسیر الثانی لصحة من التبعیضیة لانها لا تدخل الا علی المتعدد لان معنی قوله من جملة

بحث المبتدأ والخبر

سله اسے اولویة اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ۱۲ سه ای فی المقام الاول ۱۲ سه للبس الجبة ۱۲ سه ای فی هذه المقام ۱۲ سه ای فی مؤمنه ۱۲

سه ای تاخیر المفعول الاول ۱۲

marfat.com

المرفوع اى من افراده وانما زاد لفظ الجملة فى التفسير الاول مع انه لا يحتاج اليه لوجود التعدد لان لفظ الجملة مجملة والمرفوعات مفصلة ليكون عبارة المص رح على وفق عبارة الفصحاء لان فى عبارته تفصيل بعد الاجمال **فان قيل** ما للمص رح انه جمع بين المبتدء والخبر فى فصل واحد مع ان كل واحد مرفوع على حدة **قلنا** الملازم الواقع بينهما **فان قيل** الملازمة مستقيمة فى القسم الاول من المبتدأ لا فى القسم الثانى لان الخبر غير موجودة معه **قلنا** الملازمة على ما هو الاصل فيها وهو كون المبتدء مسند اليه وكون الخبر مسندا بخلاف القسم الثانى لانه مسند[1] وهو خلاف الاصل **فان قيل** بينهما تلازم مطلقا سواء كان فى القسم الاول من المبتدء او القسم الثانى منه بان يكون الخبر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان الفاعل فى القسم الثانى سد مسد الخبر فيكون فى حكم الخبر فلا حاجة الى قول الشارح رح على ما هو الاصل فيهما **قلنا** هذا خلاف المتبادر او **نقول** ان ما قال الشارح رح جواب بعد التسليم **قوله** فالمبتدء هو الخ **فان قيل** ضمير الفصل يفيد الحصر وكذا اللام فى قوله فالمبتدء يفيد الحصر ايضا فيلزم اجتماع التى الحصر وهو باطل وايضا ما للمص رح انه ذكر صيغة الفصل فى حد المبتدأ او لم يذكر فى حد الفاعل فى بعض النسخ وفى حد مفعول ما لم يسم فاعله **اجيب عن الاول** اللام الحصر المسند اليه فى المسند فهو اشارة الى جامعية التعريف لان ايراد امر العام فى المعرف اشارة الى جامعية التعريف[2] وضمير الفصل لحصر المسند فى المسند اليه فهو اشارة الى المانعية **وعن الثانى** انه كثيرا ما يكتفى فى بعض الحدود بالحصر المستفاد من مقام التعريف وصرح بذلك فى البعض ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء **قوله** الاسم **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه نحو ان تصوموا خير لكم **قلنا** الاسم اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فههنا اسم تقديرا لان ان يجعل المضارع بتاويل المصدر تقديره صيامكم خير لكم **قوله** الذى لم يوجد اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة وهى ان اللام ادخل على اسم المفعول كان اللام بمعنى الذى والاسم بمعنى الفعل فلذا اول اللام بالذى والمجرد بلم يوجد **فان قيل** ينبغى ان يفسر بفعل نفسه بان يقال جرد او يتجرد **قلنا** انما لم يفسر به اشارة الى ان حقيقة التجريد غير مراد ههنا وهو الانعدام بعد الوجود فانه غير لازم **فان قيل** ما للمص رح انه عبر عن عدم الوجود بالتجريد **قلنا** انه نظر الى ان اللائق مع المعربات وجود العامل اللفظى **فان قيل** التعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه زيد فى قولك ان زيدا قائم لانه مجرد عن العوامل لان ان عامل لا انه عوامل **قلنا** ان اللام اذا دخل على الجمع ابطل معنى الجمعية فيكون معناه لم يوجد فيه عامل يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب باعتبار ان اللام ابطل معنى الجمعية فصار الجنس منفيا **فان قيل** العوامل جمع العامل وهو اسم الفاعل واللام الداخلة

[1] اى لان المبتدأ فى القسم الثانى ۱۲ مفتى [2] فان المسند اليه اذا عرف باللام يفيد حصره على المسند ۱۲ مفتى عبد الرحيم ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

marfat.com

علیه تکون موصولیة واللام التی البطا الجمعیة هی الجنسیة وهی فتم الحرف قلنا العالم هنا نقل من الوصفیة الی الاسمیة لانه جعل علما لماهیة الاشیاء عند النحویین فلا یکون اللام فیه موصولیة فان قیل لما کان المراد من العوامل العامل فلا یصح توصیفه بقوله لفظیة لانه یلزم توصیف المذکر بالمؤنث قلنا لما کانت العوامل بمعنی العامل کانت اللفظیة بمعنی اللفظ قوله ای حقیقة ولا تقدیرا لا ادعاء ولا تاصیا فان قیل العموم حاصل من وقوع النکرة فی سیاق النفی لان قوله عامل نکرة - فما الحاجة الی قوله اصلا قلنا انما اکد النفی بقوله اصلا ردا علی من زعم ان المراد بالعوامل اللفظیة نواسخ المبتدء والخبر کباب ان واخواتها لئلا ینقض التعریف بقولك بحسبك درهم وذلك لان هذا الرد ثابت لان الذهن لا ینتقل من العوامل اللفظیة الی خصوص النواسخ فان التعریف لا یکون جامعا لانه یخرج عنه قولك بحسبك درهم لانه مبتدء بالاتفاق مع انه لم یخرج عن العوامل اللفظ وهو الباء قلنا کانه اراد بالعامل اللفظ ما کان مؤثرا فی المعنی کالتعدیة و غیره والباء فی بحسبك غیر مؤثرة فی المعنی فان قیل ان هذا المعنی غیر متبادر من العبارة ولا بد من حمل عبارة التعریف علی المتبادر قلنا انه متبادر لان الظاهر ان المؤثر فی اللفظ مؤثر فی المعنی فان قیل ما للشارح رحمه ان ذکر کلمة الشك حیث قال وکانه اراد اه مع انه لا بد من تاثیر المعنوی قلنا انما ذکر کلمة الشك لان هذا الجواب محل الاعتراض وان کان محققا وهو انه منقوض بنحو ما فی الدار من احد فان من الاستغراقیة یفید تاکید النفی فینبغی ان لا یکون قوله من احد مبتدء واما الجواب فهو ان المراد بالمعنی فی قوله مؤثرا فی المعنی لا یکون للتاکید لان التاکید من التوابع فلا یلتفت الیه فان قیل فعلی هذا یلزم ان لا یکون ان المکسورة منافیا للمبتدء اذ لا تاثیر لها فی المعنی الا التاکید قلنا تاکیدان معتبر لانه مؤثر فی المسند والمسند الیه جمیعا فیکون منظورا النظر بخلاف تاکید من فانه مؤثر فی المسند الیه فقط فلا ینظر الیه فان قیل ان التعریف لا یکون جامعا لانه خروج منه قولك انما زید منطلق لانه مبتدأ اتفاقا مع انه لم یجرد من العوامل اللفظ للمؤثر فی المعنی وهو ان قلنا المراد من العامل ان یکون عمل العامل محفوظا معه وههنا لم یبق عمل ان لسبب ما الکاف قوله مسند الیه فان قیل ان قوله الیه مفعولا لم یسم فاعله لقوله مسندا والحال انه لم یعتمد علی شیء فکیف عمل فی مفعول ما لم یسم فاعله بدون الاعتماد قلنا انه حال من الاسم فاعتمد علی ذی الحال فان قلت ان الاسم لیس بفاعل ولا مفعول فکیف یصح الحال منه بل هو خبر المبتدأ قلنا انه حال من الاسم الذی هو ضمیر فی قوله المجرد وهو مفعول ما لم یسم فاعله قوله او الصفة عطف علی الاسم ای وهو الصفة الواقعة الخ قوله سواء کانت مشتقة د فع وهم وهو ان المراد من الصفة هی المشتقات کما هو المشهور فخرج عنه قوله اقرشیی انت فدفع

بعض القائلین و رفع الاوهام

سلمه الی قوله انما زید منطلق ۱۲ منه سلمه ای لفظ الاسم فی قوله او الاسم ۱۲ منه

بقوله سواء كانت مشتقة اوجارية مجرىٰ لها كقرشي لان معناه رجل منسوب الى قرش فيكون مشتقا فان قيل ان قُرَيْشيا وزن فُعَيْل واذا الحق ياء النسبة بوزن فعيل وهو مذكور لم يحذف الياء التي في نفسه وان كان مؤنثا حذف الياء منه فكيف حذف من قرشي قلنا قال المصنف رح في الشافية وقرشي شاذ فلا ينقض القاعدة وانما اشترطان يكون الصفة معتمدة بحرف النفي او الف الاستفهام لان هذا القسم من المبتدء عامل فيما بعده فلا يرفع عملا الصفة بدون الاعتماد فان قيل الاعتماد لما لا يختص بهما فليكن بغيرهما قلنا لو اعتمد على لمبتدء فيكون خبرا فكيف تكون مبتدء ولو اعتمد على ذي الحال تكون حالا ولو اعتمد على الموصوف تكون صفة ولو اعتمد على الموصول تكون صلة فتعين حرف النفي والالف فان قيل لو حذف الحرف والالف لكان اخصر واشمل فينبغي ان يكون هو لا هو بعد اسم النفي كغير وبعد هل وبعد اسم الاستفهام نحو ما ومن قلنا حرف النفي شائع في النفي فلذا اخصه وكذا الالف اصالة في الاستفهام فافرده تنبيها عليه فان قيل ابتدائية الصفة في صورة حرف النفي والف الاستفهام مستقيم واما في صورة من وما فغير مستقيم لانهما يصلحان ان يكونا مبتدأ فما الحاجة الى جعل الصفة مبتدأ قلنا هذا ايضا اذا وقع من وما مفعولين للصفة فان قيل ينبغي ان يكون الصفة الواقعة بعد اللام الموصولة مبتدء ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القائم ابوه مع ان اللام مثل الالف في عدم صلاحية الابتداء قلنا ابتدائية هذا القسم ضروري لانه لما وجد المرفوع ولا رافع له حكموا انه مبتدء والا فالمبتدء لا يكون مسندا بل مسندا اليه فلما كان ابتدائية ضروريا لا يصار اليه عند عدم الوجه الاخر وههنا الوجه الاخر موجود وهو ان رفعه في الاصل للام الموصولة لكن لما لم يصح ان تنتقل رفعه الى ما بعده كنصب ما بعد الا الله تنتقل من الاقوله وعن سيبويه الخ لان الاعتماد عنده ليس بشرط بل العمل الصفة بل هو اولى فنقول اثبت البقي وعند الاخفش الاعتماد ليس باولى قوله وعليه قول الشاعر اي على كلا الامرين كما مر قوله فخير نحن عندا الناس منكم الخ خبرا اسم تفضيل مبتدأ او نحن فاعله ولم يعتمد على شيء فان قيل فليكن خير خبر مقدم فلم يرفع الاسم الاول به قلنا لو جعل خير خبرا عن نحن تفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بالاجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لانه ليس باجنبي بل هو من معموله لانه فان

لله لعدم العلة الموجبة للحذف في الذكر وهو الثقل بخلاف المؤنث فان فيه علامة التانيث فلا وجه لزيادة يا النسبة وبه يلزم الثقل فيه فلذا لم يحذف الياء منه دون المذكر ۱۲ تحرير سيد قيوم لله لان قرشي مبتدا وعادت جمله قرشي عابد مجرى الصفة اه ۱۲ مفتي عبد الرحيم وفي بعض النسخ كقرشي باليائين نحو هذا لا يراد الاعتراض المذكور ۱۲ مفتي لله يعني القياس عدم الحذف لكن حذف منه شاذا كذا في الشافية ۱۲ مفتي لله بان قال بعد النفي والاستفهام ۱۲ لله فكذا يرد جوازا لا تجلد بها من غير استفهام وبقي هنا ۱۲ مفتي عبد الرحيم

بار خدايا غم دنيا از دلم بر مدار وحاجت من برآر بحرمت النبي وآله الامجد

marfat.com

قیل ان قوله عند الناس ایض معمول لقوله خیر فلم لم یجعله من الفاصلة المذکورة قلنا کون قوله عند الناس معمولا لاسم التفضیل لیس مما یجزم به لان جاز ان یکون معمولا لامر آخر بخلاف قوله منکم فانه معمول لا محالة لانه مفضل علیه لان معناه انا خیر منکم عند الناس ای بقوم فان قیل کذا لا یجزم بکون منکم معمولا لاسم التفضیل لانه یحتمل ان یکون مفسرا لمنکم الاول وهو المعمول تقدیره فخیر منکم نحن عند الناس منکم فلا یلزم الفاصل بالاجنبی ح وایضا لو قال خیر زید عند الناس منکم لتعین کون زید فاعلا فینتقض به قاعدة فان طابقت مفردا جاز الامران لانه باحد الامرین یلزم الفصل وایضا هذا مخالف عن بحث الکحل لانه قال ثمه ان اسم التفضیل انما یعمل اذا کان منفیا ولا نفی ههنا اجیب عن الاول بان بناء کلام سیبویه والاخفش علی الظاهر اذ التقدیر خلاف المتبادر وعن الثانی ان جواز الوجهین فیما اذا لم یمنع مانع وههنا وجد المانع من احد الامرین وهو لزوم الفصل بالاجنبی وعن الثالث بان ما قال فی بحث الکحل من اشتراط النفی لعمل اسم التفضیل فی الاسم الظاهر ونحن ضمیر واجاب الجمهور عن الشعر ان خیر خبر المبتدأ المحذوف تقدیره نحن خیر نحن فنحن الثانی تاکید الضمیر المستتر فی خیر الراجع الی نحن الاول وهو معمول خیر فکذا نحن معمول له فلا یلزم الفصل بالاجنبی قوله لکونه کالجزء فان قیل لا یحتاج الیه لانه اذا کان فاعلا فیکون معمولا فلا یکون اجنبیا سواء کان خبرا اولا قلنا اشیر به الی استبعاد کون الفاعل فاصلا اجنبیا لانه اذا کان کالجزء من الفعل فکانه لم یکن فاصلا اصلا فعدم کونه فاصلا اجنبیا اولی قوله رافعة للظاهر حال من الضمیر فی قوله الواقعة فان قیل ان التعریف لا یکون جامعا لانه خرج منه قوله تعالی اراغب انت فان قوله اراغب صیغة اسم الفاعل مصدر بالف الاستفهام مع انه رافع للضمیر وهو انت ای قال اب ابراهیم علیه السلام له اراغب انت عن الهتی یا ابراهیم قلنا الظاهر عم من ان یکون اسما ظاهرا او ما یجری مجراه وهو الضمیر المنفصل لانه مثل الظاهر فی ان کل واحد منهما مما یتکلم به قصدا فان قیل فلم لم یحمل الظاهر علی المعنی اللغوی ای غیر المستتر لیتناول الضمیر البارز ایض فلا یحتاج الی هذا التعمیم لادخال نحو اراغب الخ قلنا الاسلوب عندهم اخذ معنی الاصطلاح مهما امکن فان قیل تعریف القسم الثانی من المبتدأ لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه لا یصدق علی ضارب فی صورة التنازع واعمال الثانی فی قولک اضارب ومکرم زید فان اضارب مرفوع علی انه مبتدأ مع انه رافعة للضمیر المستتر الراجع الی زید واما الثانی فانه دخل فیه قولنا زید قائم ابوه فان زیدا مبتدأ وقائم ابوه خبره ویصدق تعریف القسم الثانی علی قائم ابوه اجیب عن الاول بان هذا انما یرد لو کان الاضمار منحصرا فی الاستتار لانه یجوز ان یکون بارزا وعن الثانی ان قائم ابوه وان کان بالنسبة الی زید خبرا لکن بالنسبة الی نفسه مبتدأ فاقائم مبتدأ وابوه فاعل له سد مسد الخبر فلا یصدق التعریف علیه او نقول المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفی رافعة للظاهر

له ح ای مقدم علیه واقرب بالفعل ۱۲ م ۲ له فقط کان او مقدرا ۱۲ م ۳ له ای کما لا یجزم بکون قوله عند الناس معمولا لاسم التفضیل ۱۲ منی ۴ له واجیب ایض عن قول الشاعر بانه شاذ قاله عبد الرحمن ۱۲ ۵ له ای قوله کونه کالجزء ۱۲ منی ۶ له وعلی هذا یلزم الخروج عن المعنی ۱۲ منه

ان یکون الصفۃ معتمدا فی عملہ علی حروف النفی او الف الاستفہام فقط وفی المثال المذکور اعتمد علی المبتدء ایضا **قولہ** راقم لضمیر عائد الی الزیدان وھو الالف فی اقائمان ولا یلزم ح الاضمار قبل الذکر لان الزیدان مبتدء مقدم رتبۃ **قولہ** لم یجز تثنیۃ لان الفعل اوشبھہ اذا اسند الی لفظ ظاھر وجد ابدا لئلا یسند الی الشیئین الظاھر والضمیر **وایضا** ان تثنیۃ الفعل وجمعہ باعتبار الفاعل فاذا ذکر الفاعل ظاھرا لاحاجۃ الی تثنیتہ وجمعہ **فان قیل** قد یکون الزیدان بدلا من الضمیر فلا یسند الی الظاھر **قلنا** لوکان الظاھر بدلا یلزم الاضمار قبل الذکر لان مرتبۃ البدل مؤخر **قولہ** مثال للقسم الاول **فان قیل** المثال لایفید الا المثل وھو یحصل بالواحد فالحاجۃ الی التعدد **قلنا** تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثلات **قولہ** الصفۃ الواقعۃ **فان قیل** الضمیر فی طابقت لایخلو اما راجع الی الصفۃ مطلقا او الی الصفۃ مع القیود المذکورۃ ففی الاول ینبغی ان یکون قائما فی قائم زید مبتدء مع انہ خبر حتما وعلی الثانی یتناول قولہ رافعۃ للظاھر وھو اذا کان رافعا لما بعدہ فیکون معمولا لہ فکیف یصح قولہ جاز الامران لانہ تعین احدھما **قلنا** الضمیر راجع الی الصفۃ مع القیود المذکورۃ لکن ما سبق **قولہ** رافعۃ للظاھر فلا یتوجہ شئ **قولہ** مذکورا بعدھا ھذا بیان للواقع **قولہ** خبرا لیس الا تقدیرہ لیس شئ الا خبرا **قولہ** سدا مسد الخبر فی اتمام الجملۃ وانما لم یکن عین الخبر لان الخبر لا یکون الا مسندا بہ وما بعد الصفۃ لیس الا مسندا الیہ **فان قیل** فلیکن الخبر مسندا الیہ کما ان المبتدأ قد یکون مسندا **قلنا** جعل المبتدء مسندا ضرورۃ لانہ لا وجہ لرفعہ سواہ بخلاف جعل الخبر مسندا الیہ لجواز وجہ اخر وھو ان یجعل فاعلا للصفۃ **قولہ** خبرا مقدما علیہ الخ لتضمنہ ما یقتضی الصدارۃ وھو النفی والاستفہام **قولہ** ویتعین ح ان یکون الزیدان مبتدءً ولا یصح ان یکون الزیدان فاعلا والا لایصح تثنیۃ الصفۃ ولانہ لو کان اقائمان مبتدأ والزیدان خبرہ یلزم الاضمار قبل الذکر لان مرتبۃ الخبر مؤخر **قولہ** قائما مقام الخبر لانہ لو کان الزیدان مبتدأ وقائم خبرہ یلزم الحذف وھو ان الخبر اذا کان مشتقا لابد فیہ من المطابقۃ ولم یوجد **قولہ** ویجوز فیہ الوجھان فان الوجھین مستویان فی مخالفۃ الاصل ذا لابتدائیۃ توجب وقوع المسند بہ مبتدأ والخبریۃ توجب تقدیم الخبر علی المبتدء فیجوز الوجھان **فان قیل** ھذا القسم من المبتدأ اخر وری لایصار الیہ الا عند عدم وجہ اخر فلما وجد الوجہ الاخر ینبغی ان لا یصار الیہ **قلنا** الضرورۃ ھھنا علی تقدیر جعل الاسم الظاھر فاعلا للصفۃ **ولقولنا** انما لا یصار الی الوجہ الاخر لانہ ایضا خلاف الاصل فاستویا **فان قیل** احد الوجھین وھو کون الاسم الظاھر مبتدأ والصفۃ خبرا لہ افاد وجوب تقدیم المبتدأ علی الخبر دفعا للالتباس بالفاعل فتقدیم الخبر لا یجوز فلا یجوز ھذا الامر **قلنا** الالتباس فی صورۃ کون الخبر فعلا غایۃ القوۃ حتی لا یذھب الذھن الی الاحتمال الاخر بخلاف الالتباس فیما نحن فیہ فلذا لم ینظر الی الالتباس **والیضا** ان دفع الالتباس انما یجب اذا کان

marfat.com

احد الوجهين موافق الاصل والاخر خلاف الاصل والمقصود خلاف الاصل وههنا كلاهما خلاف الاصل فلا يجب دفع الالتباس كما مر **فان قيل** ان قوله يجوز فيه الوجهان منقوض بقوله نعم اذا عنّ انت فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يجز فيه الاوان بل الصفة متعينة بانها مبتدأ والا يلزم الفصل بين الصفة ومعمولها الذى هو عن الحقتى بالاجنبى **وايضا** انه منقوض بقولك ما قائم رجل فانه يصح جعل رجل فاعلا لا مبتدأ لكونه نكرة ولم تخصص بتقديم الحكم لان حكمه ليس بظرف **وايضا** منقوض بقولك الطالع الشمس فانه لا يجوز جعل الشمس مبتدأ والطالع خبره فان الطالع مسند الى ضمير الشمس فلا بد من تانيثه فيجب ان يقال طالعة الشمس **اجيب عن الاول** والثانى ان عدم جواز الامرين فيهما لمانع ومواضع الموانع مستثناة عن القواعد **وعن الثالث** ان انتفاء الامرين ممنوع لانه انما يكون اذا كان الامتناع من الحاق التاء ولا مانع منها فتلحق عند الحاجة اليها **فان قيل** ان حصر الشارح رح بثلث صور باطل لوجود الرابع وهو ان يكون الصفة تثنية او جمعا والاسم الظاهر مفردا **قلنا** هذا مجرد الاحتمال لا تحقق لها فى الخارج لوجوب توافق الصفة مع الموصوف **قوله** اى هو الاسم المجرد **فان قيل** ان تعريف الخبر لا يكون ما نعا لانه يصدق على يضرب فى يضرب زيد لانه غير مجرد عن العوامل اللفظية المسند به للغائب للصفة المذكورة **قلنا** ان قوله المجرد يحذف الموصوف اى الاسم المجرد و يضرب ليس باسم بقرينة ان الكلام فى موضوعات الاسم **فان قيل** لما كان الكلام فى موضوعات الاسم ينبغى ان يقيد موصوفه المرفوع بان قال اى المرفوع المجرد **قلنا** لما ذكرا لمصرح فى تعريف المبتدء الاسم فلذا اقتصر الشارح رح الاسم ههنا ايضا **اوتقول** المرفوع ايضا صفة يقتضى الموصوف وهو ليس الا الاسم فيقدر الشارح رح ابتداء **فان قيل** المراد بالاسم المقدر ههنا لا يخلو اما الاسم الحقيقى او اعم من الحقيقى والحكمى فعلى الاول خرج الخبر الذى يكون جملة وعلى الثانى لا يخرج المضارع لانه اسم حكما **قلنا** المراد منه الاسم الحقيقى وخروج الخبر الجملة غير مضر بل لتزمنا خروجه لانا فوضنا الكلام فى المفرد بقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** اى ما يوقع به الاسناد **فان قيل** المسند من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى حرف الجر فى قوله به **وايضا** ان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول ففيه ضمير مستتر وهو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى المجرد فيكون قوله به لغوا **قلنا** ان ذكره به باعتبار تضمينه للوقوع وهو لازمى فيكون تقديره اى ما يوقع به الاسناد **قوله** للغائب للصفة المذكورة بان لا يكون صفة او كان صفة لكن غير مصدرة بحرف النفى او الف الاستفهام او كان مصدرة بهما لكن لا تكون رافعة للظاهر او كانت رافعة للظاهر ايضا لكن وجد بينهما المطابقة **قوله** ذلك ان تقول اشارة الى الاحتمال الاخير **قوله** المسند به الى المبتدا بان يكون قولنا الى المبتدا مقحما فى نظم الكلام **قوله** وجعل الباء هذا احتمال ثالث فى عبارة التعريف والنكتة فى العدول

عه ان الظن فى اى موضع وقع فوقوع احد هذين يغنى ٢ عه بقرينة انها وان كانت متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا فى المتن ٢ عبد الرحيم

عن الی الباء هی الاحتراز عن الالتباس المسند الیه بالمسند الیه المعبر عنه بالمبتدأ فان قیل
علی هذا یخرج قائم فی زید قائم ابوه لانه مسند الی الفاعل لا الی المبتداء مع انه خبر قلنا
الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وحده فان قیل علی هذین التوجیهین یلزم
استدراک قوله المغائرة للصفة المذکورة قلنا هذا المجرد التاکید فان قیل التاکید علی نوعین
لفظی ومعنوی وهو لیس بواحد منهما قلنا لیس المراد من التاکید ما هو المصطلح بل المراد هو التاکید اللغوی
فمعنی قوله تاکیدا ای تحقیقا وثبوتا له فان قیل علی هذین التوجیهین کما یخرج القسم الثانی
من المبتدأ کذلک یخرج یضرب فی یضرب زید فلو اکتفی الشارح باحد هذین التوجیهین
ابتداء لم یحتج الی تقدیر الاسم لاخراج یضرب مثلا قلنا المقصود من التعریفات شرح الماهیات
والاحتراز فیه تابع فلا باس بان یقع فیه قید ولا یکون للاحتراز بل للشرح کقوله المغائر للصفة
المذکورة علی تقدیر احد هذین التوجیهین قوله واعلم ان العامل هذا جملة مستانفة وقعت فی
جواب سوال السائل وهو انه لما کانا مجردین عن العوامل اللفظیة فای شئ عامل فیهما فاجاب
الشارح بقوله ان العامل فی المبتدأ والخبر هو الابتداء فان قیل لما کان العامل هو الابتداء
فهو موجود فی المبتدأ دون الخبر وایضا الابتداء لفظ من الالفاظ فیکون العامل فیهما لفظیا قلنا
لیس المراد من الابتداء لفظه بل المراد معناه وهو تجرید الاسم عن العوامل اللفظیة لانهما اذا
کانا مجردین منهما کان الشروع والابتداء علیهما فان قیل التجرید موجود فی الاسماء المعدودة
ایضا مثل زید بکر عمرو قلنا التجرید ههنا لاجل اسناده الی شئ او لا اسناد الشئ الیه قوله
فمعنی الابتدائیة تفریع علی اخذ التجرید من الابتداء لانه علم منه ان المراد معنی الابتداء دون
لفظه قوله رافع لهما دفع وهم وهو انه عامل النصب والجر وانما کان التجرید عامل الرفع دون
النصب او الجر لانهم لما وجدوهما مرفوعین ففرضوا لهما التجرید عاملا فان قیل التجرید امر عدمی
فکیف یکون موثرا فی الوجودی قلنا ان عوامل النحو لیست عوامل فی الحقیقة بل علامات لان الموثر
هو المتکلم ولا باس بجعل العدمی علامة علی الوجودی کخلو المصر عن السلطان علامة علی اصطیاده
قوله فقال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتداء فی الخبر وانما لم یکن الابتداء عاملا فی
الخبر لانه عدمی وهو لا یکون عاملا واما فی المبتدأ فللضرورة لانه لا یوجد شئ سوی الابتداء
ولو جعل الخبر عاملا فیه لزم الدور قوله ان کل واحد عامل فی الاخر وانما لم یکن الابتداء عاملا
لانه عدمی وهو لا یکون عاملا واما لزوم الدور فلیس فی الحقیقة لان العلة والسبب عند النحاة
بمعنی العلامة فجاز ان یکون کل واحد منهما علامة لرفع الاخر وایضا الجهة معتبرة لان المبتدأ عامل
ومقدم باعتبار انه ذات والخبر عامل ومقدم باعتبار انه محل الفائدة قوله ای ما ینبغی فان قیل
الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا یجوز فینبغی ان لا یجوز قائم زید قلنا الاصل ههنا

سه لان الاصل یاتی بمعان م بمعنی الاولی فان قیل الاولویة منقوضة بمعنی القاعدة والراجح والاولی ۱۲ م

بقولك فى الدار رجل لان تقديمه ليس باولى بل لا يجوز قلنا الاولوية فيما اذا لم يمنع مانع وههنا وجد المانع قوله لفظا وامارتبة فواجب وان وجد المانع من اللفظ فلذا قيد بقوله لفظا وانما كان الاصل فيه التقديم لان للمبتدا ذات والخبر حالا من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل ان كون للمبتدا ذات منقوض بقولنا الصلوة خير من النوم والحمد لله والانسان نوع والمنطق زيد وكذا القسم الثانى من المبتدا لانها ليست بل وات وان كون الخبر حالا منقوض بقولهم هذا زيد والمنطق زيد اجيب عن الاول المراد من الذات ما جعل موضوعا ثبت له شئ وان كان هذا الموضوع فى نفسه من الاوصاف ولا شك ان الخبرية حال الصلوة وكذا ابوة الحمد لله حال الحمد و كذا النوعية حال الانسان واما قولهم للمنطق زيد فاللام فيه بمعنى الذى والموصول مع الصلة من الذوات واما القسم الثانى من المبتدا فهو ضرورى ومواضع الضرورة مستثنى عن القواعد وعن الثانى ان معنى قولهم هذا زيد اى مسمى بزيد والمسمى من الاوصاف وكذا قولهم للمنطق زيد لان المجوزى المحقق لا يحمل على الشئ او نقول ان معنى قولهم المبتدا ذات والخبر حال اى غالبا فلا يرد شئ فان قيل ليس شئ من المبتدا ذات لان المبتدا فى قولهم زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات قلنا ان مدلول للمبتدا ذات ومدلول الخبر حال فان قيل هذا الجواب ليس بشئ لانه يرد عليه القسم الثانى من المبتدا لان مدلوله ليس بذات قلنا ان مدلوله ايضا ذات اذ المراد من القائم فى نحو قائم الزيدان كون الذات متصفة بالقيام فان قيل هذا الدليل منقوض بالفاعل فانه يجب تقديم الفاعل على الفعل قلنا ان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدا فان قيل فليكن المبتدا بالعكس فيندفع الالتباس ايضا قلنا تقديم الفعل فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه والعامل مقدم على المعمول وايضا الفعل يحتاج الى الاسم وهو مستغن عن الفعل فاردوا فى الجملة للركنية منها تتميم الناقص بالكامل قوله لفظا فان قيل التقديم الذى ليس على تقدم المبتدا من حيث اللفظ بل على تقدمه رتبة فلا يصح قوله لفظا قلنا ان عبارة الشارح بحذف المعطوف اى لفظا ورتبة فالتقديم على المعطوف قوله فى داره زيد وانما لم يقل فى داره رجل اذ لا يجوز لاحد ان يناقش فى اصالة تقديمه لوجوب تاخيره فان قيل ان قوله جاز فعل وجعل فى داره زيد فاعلا له لا يصح لان الفاعل لا يكون الا مفردا وفى قوله فى داره زيد جملة قلنا ان فاعله مقدر اى جاز قولهم قوله وامتنع قولهم فان قيل لما كان هذا التركيب ممتنعا فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستدعى ان يكون مستعملا بينهم فكيف يصح قوله وامتنع قولهم قلنا ان استعمال هذا التركيب بامتناع اجزائه اعنى صاحبها وفى الدار فان قيل امتناع هذا التركيب لا يتوقف على الاصل المذكور فانه لو لم يكن هذا الاصل ممتنعا ايضا للزوم الاضمار قبل الذكر قلنا الاصل المذكور علة المجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد وعلة المجموع جاز ان يكون باعتبار احدهما فان قيل مرجع

لـه من تقديم المبتدا وهو كون الخبر مسمى بالمبتدا ١٢ منه اى الاسماء المذكورة من لفظ العمدة والمجرور لـه بان يكون الخبر مفردا والفعل جملة ١٢ سه مفهوم الغاية فى قوله والاصل فى المبتدا التقدم ١٢

سه قوله اى التركيب الخ متع ١٢ سه الضمير فى التركيب المذكور ع ١٢ سه والاصل تقديم المبتدا ١٢ سه قال الدوانى على الذات مقدم على الحال على ما سيجئ ١٢

خبر فهو مقدم رتبة على الضمير الذى هو المضاف اليه للمبتدأ فيكون مقدما رتبة على الضمير قلنا
انه ليس بين المضاف والمضاف اليه رتبة الشئ فلما كان المضاف مقدما رتبة فكذا المضاف اليه
فان قيل سلمنا ان مرتبة الخبر موخر لكن الدار ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجار والمجرور ومرجع
الضمير هو الدار فقط وايضا الخبر متعلقهما فجاز ان يقدر قبل الضمير فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا
الدار وان لم يكن خبرا لكن فى حيز الخبر فله حكم الخبر ومرتبة الخبر موخر فكذا مرتبة ما فى حيزه و
عن الثانى ان متعلق الجار والمجرور عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متصلا بالمعمول
قوله وقد يكون للمبتدأ نكرة فان قيل المناسب ان يذكر بعد مسئلة اصالة تقديم المبتدأ
على الخبر مسئلة وجوب التقديم على الخبر وهى قوله اذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
لانه من فروع هذا الاصل قلنا نعم لكن المصرح راعى مناسبة اخرى فاشار بعد اصالة تقديم
المبتدأ الى اصالة تعريفه بقوله وقد يكون للمبتدأ نكرة ثم انه اشار الى اصالة كون الخبر مفردا
بقوله والخبر قد يكون جملة قوله وان كان الاصل فيه هذا حاصل ما افاد كلمة قد من معنى التقليل
قوله انما هو الحكم على الامور المعينة لان الحكم على المجهول غير مفيد بان يقال رجل قائم لان العلم
بقيام رجل ما فى الدنيا حاصل لكل احد بخلاف الخبر لان الاصل فيه التنكير لانه لو كان
معلوما فما الحاجة الى الحكم به الا ترى انهم قالوا ان قولك السماء فوق الارض قبيح لان فوقية
السماء على الارض معلوم بالبداهة وايضا المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة
الى الامر الزائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة ودفع الالتباس
بضمير الفصل لا يثبت الاصالة بل هو دليل عدم الاصالة قوله ولكنه لا يقع الخ دفع وهم
وهو ان قوله اذا تخصصت قيد اتفاقى فلا يثبت الاحتراز عن النكرة المحضة فدفع انه قيد احترازى
قوله بوجه ما كلمة ما زائدة او صفة وجه اى بوجه اى وجه فان قيل الاخصر ان يقال اذا تخصصت
مثل ولعبد مومن بدون قوله بوجه ما لان تخصيصه منحصر فى مثل الامثلة المذكورة ولفظ وجه ما
ينبئ من عدم الانحصار قلنا لا نسلم الانحصار فى الامثلة المذكورة لانه قد يثبت التخصيص
بالاضافة الى النكرة وهو غير مذكور فى امثلة المصرح قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فان
قيل ان فى قوله ما احد خير منك وقوله ارجل فى الدار ام امرأة القلة غير مستقيمة بل فيه
قطع الاشتراك قلنا ان عبارته بحذف المعطوف اى التخصيص يقل اشتراكها او يقطع فالاولى
فيما اذا كان صفة وهى قد يكون حقيقة كما فى ولعبد مومن او حكما كما فى الامثلة الاربعة
والثانى فيما اذا وقعت النكرة فى حيز النفى فالحاصل ان الكل ستة امثلة خمسة بالاول وواحد
بالثانى فان قيل لا يكون المبتدأ نكرة على الاطلاق الا اذا كان مفيدا نحو كوكب[1] انقض
الساعة ونحو بقرة تكلمت وشجرة سجدت وايضا فرق بين المعرف باللام الدهر

[1] قوله كوكب انقض الساعة اه اى ستاره بود كه درين ساعت فرو افتاد فكوكب مبتدأ نكرة وقعت فى الابتداء ۱۲ م

والمنكرة بتجويز الابتداء بأحدهما دون الآخر اجيب عن الاول ان ماذكرت مذهب ابن جني و
عند الجمهور لا يصح الابتداء بالنكرة المحضة وان كانت مقيدة وعن الثاني ان صحة الابتداء باللام
الذهني ممنوعة كما في صدر الكتاب قوله تخصص بالصفة فان قيل التخصيص الفردي بالصفة مصحح
واما التخصيص النوعي بالصفة كما في المثال المذكور فهو غير مصحح لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء
بقوله انسان حساس لان الانسان نوع فوجد فيه التخصيص النوعي مع انه لا يصح الابتداء
فعلم ان التخصيص النوعي غير معتبر قلنا التخصيص النوعي بالصفة معتبر والا فالتخصيص في
الآية من اي باب مع انه لا بد في الآية من التصحيح فان قيل فليكن التخصيص في الآية بالعموم
اذ لا يخرج فرد ما من هذا الحكم انما العموم فيه اظهر من عمومه نحو تمرة خير من جرادة
لاحتمال خروج الدود عنه اذ التمر الذي اكله الدود ليس بخير من الجرادة قلنا لو لم يصف
العبد بالمومن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم اي لو لم يقيد العبد بالمومن لا يصح قوله من مشرك
لانه حينئذ دخل المشرك في العبد ايضا فيلزم الخيرية على النفس فان قيل فرق بين
صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم في قوله الاربعة نصف الاثنين غير صحيح مع ان الابتدائية
بها صحيحة وكذا قوله كل رجل كافر في النار الحكم لا يصح والابتدائية صحيحة قلنا فرق بينهما فان
المصحح للابتدائية في قوله الاربعة هو اللام وفي كل رجل هو كلمة كل واما العموم في الآية لا يكون
الا بالصفة لان النكرة الموصوفة تعم فان قيل الصفة في الآية جاءت لتحقق المصحح وهو العموم
لا التصحيح اي لا نفس العموم فيكون الصفة آلة العموم فلا يصح قول الشارح فتخصص بالصفة فالآن
الاضافة الى الآلة نادر اجيب عن اصل الاعتراض ان التخصيص النوعي بالصفة معتبر
لانه يقل الاشتراك وانما لم يعتبر في انسان لان التخصيص النوعي فيه من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ وذلك غير معتبر لان التخصيص عبارة عن التقييد وهو لا يكون الا باللفظ الآخر
الا ترى انه يصح الابتداء بقولنا حيوان ناطق حساس مع ان الحيوان بعد توصيفه بالناطق
انسان ولا يصح بقولنا انسان حساس لان التخصيص في الانسان من حيث المعنى وفي الحيوان
من حيث اللفظ فان قيل لا يصح اضافة المثل الى قوله ولعبد مومن لان المضاف اليه لا يكون
الا اسما وقوله ولعبد مومن جملة قلنا انه ليس بمضاف اليه بل هو مقدر تقديره مثل قوله تعالى
وقوله ولعبد مومن مقول القول قوله فان المتكلم بهذا الكلام لان السوال بالهمزة وام عن التعيين
بعد العلم بحصول احدهما فان قيل المعتبر في التخصيص علم المخاطب دون المتكلم لانه عالم
في النكرة المحضة ايضا قلنا ان ههنا كما يعلم المتكلم كذلك يعلم المخاطب ايضا لان معناه اي
من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فيكون من قبيل التخصيص بالصفة فان قيل
لا يصح جعل المعلوم صفة الامرين لعدم المطابقة قلنا صفته باعتبار حال متعلق الموصوف
لا باعتبار حال الموصوف فلا يشترط المطابقة فان قيل التخصيص المستفاد من الدليل

لہ اي ما يصير به النوع وذا مصحح الابتداء ۱۲ م ۲ لہ اي ما يصير به الجنس فرعا كالعبد حيث يكسب صفة الايمان ۱۲ م

منتف فی مثل رجل فی الدار من غیر ذکر المرۃ فینبغی ان یمتنع الابتداء بہ مع انہ صحیح کما قال مولانا عبد الغفور فاجاب مولانا عصام الدین ان ھذا القول مختصر من قولنا ارجل فی الدار ام امرأۃ وحکم المختصر من الکلام والمطول سواء فلما صح الابتدائیۃ بمطولہ کذا صح بمختصرہ ایضا کقولک کوکب انقض الساعۃ مختصر من قولنا کوکب انقض الساعۃ فلما صح الابتدائیۃ بالمطول کذا صح بالمختصر فان قیل الاستشہاد بھذا المثال لا یخلوا ما عند القائلین بالتخصیص فصحۃ الابتدائیۃ بہ ممنوعۃ واما عند غیرھم فھو غیر مفید اجیب عن اصل الاعتراض ان المجوز کذلک وقولہ فی سیاق الاستفہام لان النکرۃ اذا وقعت فی سیاق فھو مصیر تاویل المعرفۃ والمصدر یحتمل ان یکون ممن قال بہ فان قیل ان لانسلم ان المصدر قائل بہ لانہ لو کان قائلا بہ لما قال فی التخصیص ان التکلم بھذا الکلام یعلم ان احدھما فی الدار لان ھذا الوجہ کما قال الشارح کذلک قال المصدر فی الامالی قلنا الوجہ لا یعارض الوجہ فیجوز ان یکون لشئ واحد وجوہ متعددۃ فان قیل انہ لو قال بہ فلم قال فی شرح المنظومۃ ان الاستفہام المجوز للابتداء ھو الھمزۃ المعادلۃ بام قلنا مرادہ ان الاستفہام المجوز بلا تاویل بالمعرفۃ ھو الھمزۃ المعادلۃ بام وغیرھا یحتاج الی التاویل انہ غیر مجوز اصلا قولہ فجعل مبتدأ فان قیل الضمیر فی جعل راجع الی قولہ کلواحد مع ان المبتدأ ھو رجل واما امرأۃ فھو معطوف علی المبتدأ والمعطوف علی المبتدأ لیس بمبتدأ بل من التوابع کالمعطوف علی الفاعل لیس بفاعل ولذا اعتبر الشارح قید الاصالۃ فی تعریف الفاعل قلنا المعطوف علی المبتدأ وان لم یکن مبتدأ حقیقۃ لکنہ مبتدأ حکما اوتقول الضمیر فی جعل راجع الی الرجل لا الی کلواحد کما ھو الظاھر قولہ یا احد خیر منک فان قیل لا یصح جعل احد مبتدأ لانہ ما کان مجرورا عن العوامل اللفظیۃ وھو غیر مجرد عنھا ایضا الواجب ان یقال ما احد خیر منک بالنصب فی خیر قلنا ھذا تمثیل للمبتداء علی مذھب بنی تمیم لان ما ولا المشبھتین بلیس لا یعملان عندھم قولہ فان النکرۃ فیھا ای فی ھذہ الجملۃ قولہ فتعینت وتخصصت وانما ھنا التعیین بالتخصیص لدفع ما یقال انہ علی ھذا یلزم الخروج من البحث لانہ فی التخصیص لا فی التعیین فان قیل ان بین العموم والخصوص تضاد فلما افاد العموم فکیف افاد الخصوص قلنا المراد بالتخصص دفع الابہام لا التنافی الذی ھو ضد العموم والشمول ولا شک ان العموم یرفع الابہام لان رفع الابہام انما یکون بالامرین اما بالوحدۃ او بالکلیۃ قولہ بل ھو امر وجودی فان قیل لا نسلم انہ امر واحد بل فیہ تعدد فیکما تری قلنا مرادنا بالوحدۃ بالنظر الی الحکم علیہ لان الکل جعل محکوما علیہ وھو واحد فان قیل فعلی ھذا لا یکون قولہ ما احد من العارف لا من المخصوص قلنا نعم انہ من العارف لکن لیس من العارف المصطلح علیھا فلذا لم یعتد بہ ولم یعد منھا بل من التخصیصات قولہ وکذا کل نکرۃ ھذہ مسئلۃ ابتدا من الشارح اودفعھم وھو انہ لما کان التخصیص فی النکرۃ التی وقعت فی حیز النفی فلا تثبت التخصیص فی النکرۃ التی

لہ لعم کتاب اوکون الخصلت المذکورۃ مع صہ ای فیما یرفع نکرۃ مع الاستفہام بدون ام اللذ علی اصول الاکثر مع ھو عند المتکلم ۱۲

وقعت فی الاثبات فدفع بقوله وكذا كل نكرة الخ حاصله ان النكرة اذا وقعت فی حيز النفی يصح ابتدائيتها مطلقا سواء قصد بها العموم اولا واذا وقعت فی اثبات فان قصد بها العموم يصح ابتدائيتها وان لم يقصد لم يصح قوله تمرة خير من جرادة هذا قول امير المومنين علی كرم الله وجهه فی تعين فدية الجرادة اذا قتلها المحرم قوله قصد بها العموم لان الحكم علی الفرد الغير المعلوم لا يصح فعلم ان قصده جنس ذلك الفرد قوله لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل ای ان تخصيص هذا المبتداء ليس فی نفسه بل باعتبار تخصيص الفاعل ثم يرد عليه ان التخصيص فی الفاعل بتقدم الحكم ولا تقدم ههنا فاجاب الشارح بقوله لشبهه به ای ان ههنا وان لم يتقدم الحكم لكن تقدم فيما شبه به وهو الفاعل فالتخصيص فيه باعتبار المشبه به ثم يرد عليه فی ای شئ شبه هذا المبتدأ بالفاعل فاجاب الشارح بقوله اذ يستعمل الخ يعنی ان هذه الجملة الاسمية يستعمل فی موضع الجملة الفعلية وهی تفيد تخصيص الفاعل كما بين الشارح فكذا هذا فان قيل من علم انها يستعمل فی موضع الفعلية فليكن مستانفة قلنا انه علم من انهم يعنون من هذه الاسمية الحصر والاداة غير موجودة فيها وفی الفعلية وجدت الاداة فيها وفی الفعلية وجدت الاداة وهی الاستثناء بعد النفی حاصل ماذكره الشارح وليس مراد الشارح ان هذا المبتدأ فی الاصل فاعل ثم قدم كما يعلم من بعض الشروح لانه لا يدل علی هذا المعنی شئ من عبارة الشارح وقال صاحب الغاية انها تخصص لان اصل شر اهر ذا ناب اهر شر ذا ناب فشر بدل الفاعل وهو الضمير فی اهر وبدل الفاعل فی حكم الفاعل ثم قدم لافادة الحصر فان قيل ما السر فی انه بدل الفاعل ولم يكن عين الفاعل مع امكانه وايضا لا نسلم انه بدل لانه اذا ابتدل النكرة من المعرفة وجب النعت فی البدل ولم يوجد ايضا ان تخصيص الفاعل انما يكون بما هو مقدم عليه ولما قدم الفاعل انتفت العلة وانتفاؤها يوجب انتفاء المعلول اجيب عن الاول انه لو حكم انه عين فاعل فكيف يصح تقديمه لان تقديم الفاعل علی الفعل لا يجوز وعن الثانی الضمير انما يكون من المعارف اذا علم مرجعه وههنا لم يعلم وعن الثالث ان تخصيصه باعتبار الاصل لانه فی الاصل موخر عن الفعل قوله واعلم ان المهر اشارة الی الاعتراض حاصله انها لما وقعت فی موضع الجملة الفعلية باعتبار الحصر فالحصر مستقيم فيما اذا كان نباح الكلب معتادا لانه متعدد واما فيما اذا كان غير معتاد فهو غير متعدد فانه للشر فقط والحصر لاخراج الغير ولا غير ههنا ثم اجاب الشارح عنه بقوله فيقدر وصف فيكون فی نفسه متعددا فيصح الحصر فان قيل الاعتراض غير وارد لان المهر بنباح غير معتاد ايضا متعدد لان غير المعتاد قد يكون بمجئ الحبيب لان الكلب غير عارف انه عدو او حبيب له

له فان قيل الفاعل لا يجوز من حيث الفاعلية بل باعتبار امر اخر وهو الابتدائية قلنا انه تقديم الفاعل صورة وهو لا يجوز كما لا يجوز تقديم الفاعل حقيقة ۱۲ م

تحرير مولانا سيد عبد القيوم رحمهم الله تعالی امين يا رب العلمين

قلنا ان التباح الغير المعتاد مفيد للحزن والحزن لیس بشر ولو کان کذلک فلذ التعین للشر فان لایصح الحصر علی التقدیر الثانی اذ کان الخیر والشر بالنسبة الی صاحب الکلب لان التباح الغیر المعتاد ینشأ وم به بالنسبة الی صاحب الکلب لامحالة واما اذا کان بالنسبة الی الکلب نفسه یصح الحصر علی التقدیر الثانی ایضا لانه جاز ان یکون التباح الغیر المعتاد خیرا وشرا بالنسبة الی الکلب نفسه لان کما یری الامر الشر فی جنس منه تباح غیر معتاد فکذلک یری الامر الخیر فی جنس تباح غیر معتاد ایضا للتشوق قلنا ان التباح الغیر المعتاد عند رویة الامر الخیر نادر وهو غیر معتبر قوله ادرکه العجز فی حادثة کانت الحادثة شراء وذلک الرجل القوی بمنزلة ذاناب فیقال شراهر ذاناب قوله

بحیث استقراره فی الدار فخص الرجل الذی یصح استقراره من الرجل الذی لایصح استقراره کالرعاة مثلا فان قیل لواخر الحکم ایضا علم ان المراد من الرجل الذی یصح استقراره فی الدار فلا تفاوة بین التقدیم والتاخیر قلنا لابد من التخصیص عند تلفظ المحکوم علیه وذلک یستقیم فی تقدیم المحکم دون التاخیر فان قیل علی دلیل الشارح یلزم ان یکون رجل مبتدأ وفی الدار خبره مع انهم صرحوا بان تقدیم الحکم الظرف یوجب مطلقا قلنا ان التخصص بالظرف للتوسع فیه ولا یحوج ذلک فی غیره فان قیل هذا الجواب لایجری لفعل ان الکلام فی ان تقدیم الخبر الظرف علیه کما یکون فی قوة التخصیص بالصفة کذلک تقدم غیر الظرف فی قوة التخصیص بالصفة فلابد ان یکون رجل مبتدأ فی قائم رجل ایضا اجیب عن اصل الاعتراض انهم انما شرطوا کون الخبر ظرفا لانه یتعین کونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لایتعین کونه خبرا لجواز ان یکون قائم مبتدأ علی قول من یجوز اعماله بلا اعتماد واما فی الدار رجل فلا التباس فیه لان الجار والمجرور لایصح ان یکون مبتدأ فان قیل ان هذا یتم اذا تم التباس المبتدأ بالفاعل لان رجلا یحتمل ان یکون فاعلا للظرف علی قول الاخفش والکوفیین فانهم کما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد کذلک قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد اجیب عن الاصل ان الخبر اذا تقدم فهو واقع فی غیر موقعه فیکون ضعیفا فلا یخصص به المبتدأ بخلاف الظرف فانه فی ای موضع وقع فهو موضعه فلا یکون ضعیفا فیخصص به المبتدأ قوله بالنسبة الی المتکلم ای باضافته الی الیاء لان تقدیره سلامی علیک فان قیل من این علم انه مضاف الی المتکلم قلنا ان اصله سلمت سلاما فلما تقدیره سلامی علیک فقوله سلاما تاکید السلام الذی فی ضمن سلمت وهو منسوب الی المتکلم فکذا هذا فان قیل من این علم ان اصل سلمت سلاما فلیکن جملة براسها قلنا لان السلام معدد والاصل فی المصادر ان یکون مسبوقة بالافعال کما قال المصرح المصدر اسم الحدث الجاری علی الفعل فان قیل لما کان اصله جملة فمن ای جهة جعلت اسمیة قلنا لقصد الدوام والاستمرار لان الاسمیة تدل علی الدوام والاستمرار والفعلیة علی الحدوث فلا تکون البلغ فی المرام فان قیل ان قوله علیک خلوف وهو مقدر بالفعل علی الاکثر فیکون سلام علیک جملة اسمیة خبرها فعل والاسمیة التی خبرها فعل لاتدل علی الدوام قلنا نعم انها لاتدل علی الدوام اذا لم تکن معدولة عن الفعلیة وههنا معدولة اولان الظرف ههنا مقدر باسم الفاعل بقرض الدلالة علی الدوام قوله فکانه قال سلامی الخ تفریع علی قوله بالنسبة

marfat.com

الی للتکلم **فان قیل** فعلی هذا ایکون معوقة لانه مضاف الی یاء المتکلم فلا یکون من باب التخصص قلنا ان ما قال الشارح حاصل المعنی والمراد سلام من یتعلق علیك فیکون ترکما توصیفا فلا یفید التعریف ولما قال کانه بکلمة الشك لان فیه اعتبار حالة النصب فی حالة الرفع **فان قیل** لانسلم ان معنا سلام علیك سلمت سلاما علیك لان معنی سلمت لیس الا قلت سلام علیك فیلزم التسلسل لان سلام علیك فی قولك قلت سلام علیك ایضا مبتدأ لان مقولة القول جملة فاحتاج فی تخصیصه الی تقدیر سلمت اخر مثله وذلك الی تقدیر اخر مثله الی ما لا یتناهی قلنا ان ههنا لا یحتاج الی تقدیر سلمت اخر بل تخصیص المبتدأ بسلمت الذی ابدلت قلت منه فان قیل فعلی هذا یلزم الدور اذ یحتاج سلمت سلاما علیك الاول فی بیان معناه الی قلت سلام علیك وقوله قلت سلام علیك لان قلت یقتضی المقولة والمقولة محتاجة فی تخصیصها الی سلمت لان احتیاج الجزء یوجب احتیاج الکل **اجیب عن** الاصل لانسلم ان معناه قلت سلاما بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع بقاء معنی التخصیص فی سلام **واجیب ایضا** انا لانسلم ان معنی سلمت قلت بل سلمك الله فلا یرد شئ **فی الجوابین نظر** اما فی الاول فهو ان سلام لما کان مصدر سلمت الذی معناه قلت السلام علیك کان معنی السلام علیك قول سلام علیك فقوله قولی مبتدأ وقوله سلام علیك مقولته فلا بد من الخبر فیکون تقدیره قولی سلام علیك علیك فیلزم التکرار فی الخطاب واما الثانی فان معناه لما کان سلمك الله فهو یخالف عن قول الشارح لانه قال تخصیصه بالنسبة الی المتکلم وعلم من هذا ان تخصیصه بالنسبة الی الغالب وهو الله **اجیب عن** الاول انه فرق بین الخطابین لان الاول خطاب عام والثانی خاص علی الشخص المعین وعن الثانی ان ما قال الشارح بالنظر الی الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقیق **اولا نقول** المقصود هو التخصیص ×-×-×-×-× وهو لا یختلف سواء کان بالنسبة الی المتکلم او الی الله تعالی **فان قیل** التخصیص بالمتکلم لا یجری فی کل دعاء لعدم جریانه فی ویل لك اذ لیس معناه ویلی منه الغائب هو لعدم صحة المعنی لان الویل بمعنی الهلاك فیکون المعنی هلاك لك لاهلاکی لك لعدم الفائدة فلا حاجة الی ازدیاد المثل فی قوله ومثل سلام علیك قلنا فی تصحیحه بان المراد بالویل دعاء الشر اطلاقا لاسم السبب وهو الهلاك علی السبب وهو دعاء الشر تقدیره دعائی شرلك فالمقیل لو قدم الجار والمجرور بان یقع علیك سلام لا یحتاج الی التکلیف فی الباب علیهم انهم اخروا الجار والمجرور قلنا الباعث علیهم امتیاز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور انما اخر الجار والمجرور لئلا یتوهم السلام عن اللعنة **قوله** هذا هو المشهور ای ما ذکر من التخصیصات وفیه اشارة الی بیان الخلاف **قوله** قال بعض المحققین وهو ابن الدهن **قوله** منهم ای من النحاة **قوله** الی هذه التکلیفات اما التکلیف فی قوله ولبعد هو من فلان المعتبر هو التخصیص الفوری

ے الی المتکلم ولا یلزم الالتفات

بالصفة وهذا النوعی کما مر واما فی قوله ارجل فی الدار ام امرأة فلان التخصیص معتبر بالنسبة الی المخاطب وهذا بالنسبة الی المتکلم واما فی قوله ما احد خیر منك فلانه تعریف لا تخصیص واما فی قوله شر اهر ذا ناب فلان التخصیص بالفاعل باعتبار تقدم الحکم ولا تقدم ههنا واما فی قوله فی الدار رجل فلان التخصیص فیه باعتبار تقدم ما هو غیر الاصل واما فی سلام علیك فلان فیه اعادة کون المعنی فی حال الرفع علی ما کان فی حال النصب قوله الرکیکة الواهیة بیان الرکیکة ای الضعیفة حاصله ان المخاطب لو کان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان کان المخبر عنه نکرة کما فی کوکب انقض الساعة لان کثیرا ما یعلم بزوال الکوکب فلما اخبر له حصل له العلم وکذا نحو شجرة سجدت وبقرة تکلمت وان کان عالما بها لم یصح الاخبار وان کان المخبر عنه معرفة نحو زید شئ لان من الامور البینة انه شئ قوله رجل قائم لعدمه لان العلم بقیام رجل ما فی الدنیا ثابت بکل واحد فلا فائدة فی الاخبار قوله وهذا القول اقرب للصواب لانه خال عن التکلیف فیه اشارة الی الاعتراض علی المص رح اقول لا خلاف بین ابن دهنی والنحاة فی الحقیقة لانهم ایضا قائلون بقوله لکن لما کان فهم المبتدی لا یمتاز بین مواد الفائدة وغیر الفائدة اخترعوا هذه التخصیصات لفهم المبتدی بانه ان کان فیه هذه التخصیصات ففیه فائدة والا فلا قوله ولما کان الخبر معرفا جواب سوال وهو ان ذکر الخبر مر بقوله وهو المجرد المسند به فما الحاجة الی قوله والخبر قد یکون جملة فاجاب بقوله ولما کان الخبر المعرف قوله لکونه قسما من الاسم فان قیل ان اراد بکونه قسما من الاسم جعله مختصا بالمفرد حقیقة فهو ممنوع لان الخبر فی قوله المهمل جسق لیس بمفرد حقیقة وان اراد به جعله مختصا بالمفرد اعم من ان یکون حقیقة او حکما فهو مسلم لکن عدم کون الجملة داخلة فیه ممنوع قلنا انه اراد بالمفرد ما یکون حقیقة واما قوله المهمل جسق فترکیبه ممنوع لانه مستلزم لحمل الاخص علی الاعم وهو باطل فان قیل لا نسلم ان جسق اخص لان الخصوص والعموم من خواص الموضوعات وهو لیس منها اجیب عن اصل الاعتراض انه اراد بالمفرد ما هو حقیقة لکن المراد بالمفرد الحقیقی ما یقابل الجملة ای ما لیس بجملة فدخل جسق وخرج الجملة قوله والخبر قد یکون جملة لان المقصود من الخبر بیان الحکم وهو کما یقع بالمفرد کذلك یقع بالجملة قوله ولم یذکر الظرفیة لانها راجعة الی الفعلیة بمعنی انها نائبة عنها فان قیل الظرفیة مذکورة فی قول المص رح بقوله وما وقع ظرفا فالاکثر الخ قلنا معنی قوله ولم یذکر الظرفیة ای لم یذکر مثالها ولم یذکر الشرطیة لانها اما داخلة فی الاسمیة او الفعلیة لان الشرط عند اهل العربیة قید للجزاء والجزاء قد یکون اسمیة وقد یکون فعلیة قوله واذا کان الخبر جملة الخ اشارة الی الامرین احدهما بیان الدلیل بقوله فلا بد والاخر بیان صحة دخول الفاء فی قوله فلا بد لانها تقتضی الشرط قوله فلا بد من عائد فان قیل ان قوله بدّ اسم لا التی لنفی الجنس وقوله من عائد متعلق بقوله بد وخبرها محذوف ای لا بد من عائد لها فیکون الاسم مشابها بالمضاف فی عدم اتمام معناه بدون المتعلق فیلزم ان یکون منصوبا منونا لا مبنیا علی الفتح لان اسم لا اذا کان مضافا او مشبها

له ای وان لم یکن فیه هذه التخصیصات فلا فائدة فیه ۱۲

marfat.com

بالمضاف يكون منصوبا قلنا لا نسلم ان قوله من عائد متعلق الاسم بل هو خبر فيكون الاسم نكرة مفردة قوله في الجملة الواقعة الخ اشارة الى بيان العائد في الجزاء الى الشرط فان قيل لما كان غرضه بيان العائد ينبغي ان يقال فيها قلنا نعم الاصل كذلك الا انه اذا وضع المظهر موضع المضمر هو ايضا عائد قوله يربطها به الضمير المستتر راجع الى لفظ العائد والبارز الى الجملة وفي به الى المبتدأ فان قيل لم قال من عائد ولم يقل من ضمير مع انه المقصود قلنا لا نسلم ان المقصود هو الضمير فقط بل المقصود احد الامور الاربعة كما بين الشارح فان قيل ما الفرق في ان الجملة اذا وقعت خبرا يكفي في العائد احد الامور الاربعة واذا وقعت صفة لابد في العائد من الضمير فقط قلنا الخبر من ضروريات المبتدأ فيكفي فيه ادنى عائد والصفة ليست من ضروريات الموصوف فلابد فيها من عائد قوي فان قيل الصلة ايضا من ضروريات الموصول فينبغي ان يكفي فيه عائد ما مع انه لابد فيه ان يكون ضميرا كما قال المصنف والعائد ضمير له وايضا ان كون الخبر من ضروريات المبتدأ لا يخلو اما لذات المبتدأ او بحيثية كونه مبتدأ فان كان الاول فالضرورة ممنوعة وان كان الثاني فالموصوف من حيث الموصوف يكون لصفة ايضا من ضرورياته اجيب عن الاول ان الصلة مثل الصفة في التقييد وعن الثاني المراد بالمبتدأ من حيث المبتدأ ومعنى كون الخبر ضروريا له اي لا يؤدي معنى الخبر بشيء آخر بخلاف الصفة فانها يؤدي معناها بشيء آخر فان معناها التقييد وهو يحصل بالحال والبدل ايضا فان قيل كما ان الصفة ليست من ضروريات الموصوف كذا الحال ليست من ضروريات ذي الحال فمن اين شرط في الجملة التي وقعت حالا انه لابد من الضمير والواو معا وفي الصفة لابد من الضمير فقط قلنا الحال منصوب وهو من الفضلات فتكون ابعد من ذي الحال فلابد فيها من اقوى العائد قوله كاللام في نعم الرجل زيد فان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره قدم عليه هذا على تقدير ان يكون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم الرجل خبر له واما على تقدير ان يكون المخصوص خبر المبتدأ المحذوف فليس من هذا الموضع لان الجملة لا تقع خبرا ج وانما اشترط لفعل المدح من المخصوص لان المدح موضع المبالغة ولا شك ان في التفصيل بعد الاجمال مبالغة قوله الحاقة ما الحاقة اصله ما هي وانما وضع المظهر موضع المضمر لتعظيمه لان يوم القيامة معظم ثم كلمة ما استفهامية مبتدأ وقوله هي خبره ثم الجملة خبر عن المبتدأ الاول وهو الحاقة وكذلك قوله القارعة ما القارعة قوله وقد يحذف العائد دفع وهم وهو كما انه لابد في الجملة من العائد كذا لابد من ذكره فدفع بقوله وقد يحذف العائد قوله اذا كان ضميرا دفع وهم وهو ان المراد بالعائد هو العائد مطلقا فدفع بقوله اذا كان ضميرا لان العائد بغير الضمير وقع قليلا فلو حذف لم يسبق الذهن اليه وايضا في حذف اللام يفوت العهدية وفي الحاقة يفوت البتة اي خواه لا اه م

له بدل قوله في الجملة الواقعة ۱۲ م ٢ في قوله وقد يحذف العائد ۱۲ م عه اي اسم لا وهو قوله بدّ ۱۲ م عه بقوله وذلك العائد ۱۲ م

على عظمته وفى هو الله احد يفوت مرجع الضمير ونفس الخبر واما فى الضمير لا يفوت شئ سوى العائد
وهو يعلم بالقرينة قوله الكر منه فان قيل الالف واللام فى الكر..... عائد فلا حاجة الى تقدير
قوله منه قوله اللام فى الكر زائدة لانه ليس المقصود هو الكر المعين او نقول ان عائدية الالف
واللام انما عرف فى افعال المدح والذم فان قيل ان قوله منه فى التركيب لا يخلوا ما صفة الكر او
حال منه فعلى الاول يلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان الجار والمجرور بتاويل الجملة وعلى الثانى
يلزم الحال من المبتدأ لان الكر مبتدأ ثان قلنا انه صفة منه لاكن اللام فى الكر زائدة فلا يكون
معرفة او نقول انه حال من الكر لكن ليس بحال من الكر المذكور بل من الكر الذى هو ضمير هو ضمير
فى بستين وهو فاعل الظرف فان قيل الحال لا يتقدم على العامل المعنوى والظرف منه
قلنا نعم الحال لا يتقدم عليه الا اذا كان ظرفا او نقول لو قدر قوله منه بعد ستين لم يكن محلا
للنقض فان قيل ان قوله السمن مبتدأ اول وقوله منوان مبتدأ ثان والحال ان منوان
نكرة محضة فكيف يكون مبتدأ قلنا انه تخصص بالصفة المقدرة وهى قوله منه قوله اى الخبر الذى
فان قيل ان كلمة ما لا يخلوا ما عبارة عن الخبر او بمعنى الذى فعلى الاول لا يصح دخول الفاء فى الخبر
اعنى قوله فالاكثر لانه انما يصح اذا كان المبتدأ اسما موصولا وعلى الثانى يلزم الخروج عن البحث
قلنا انها بمعنى الذى لكن بحذف الموصوف تقديره اى الخبر الذى فهو من قبيل اسم الموصوف
بالموصول قوله او جارا ومجرورا فان قيل ان الظرف حقيقة فى الزمان والمكان واطلاقه على
الجار والمجرور مجاز لعلاقة الاحتياج الى المتعلق فمن ارادة المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا
ارادتهما من لفظ الظرف بطريق عموم المجاز وهو ما يحتاج الى المتعلق او نقول المصنف مالكى وعنده
يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله من النحاة وهم البصريون فان قيل الاخصر ان يقال فالاكثر
من البصريين بكلمة من البيانية وايضا المناسب ان يقال وما وقع ظرفا فهو مقدر خلافا
للكوفيين لان المصنف تابع البصريين فيذكر مذهب البصريين على الاطلاق ويذكر الخلاف
لو وقع من احد اجيب عن الاول انما لم يقل ذلك لئلا يتوهم ان كلمة من للتبعيض وعن
الثانى انما قال فالاكثر اشارة الى وجه اختيار مذهب البصريين اى انما اختار مذهب البصريين
لكثرتهم قوله على انه كلمة على اما من المتن كما يعلم من عبارة عبد الغفور او من الشرح كما يعلم من تحرير
عبد الرحمان فلو كان من الشرح فهو جواب سوال وهو ان قوله فالاكثر مبتدأ وقوله انه مقدر خبره
والحال انه لا يصح الحمل فزاد الشارح قوله على اى فالاكثر متفق على انه قوله اى مؤول اشارة
الى الامرين احدهما جواب سوال وهو ان حمل التقدير على الظرف لا يصح لانه مذكور غير مقدر
والاخر دفع وهم وهو ان تقدير الجملة فى نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك
بل الخبر والجملة نفس الظرف فقال الشارح ان المقدر ههنا بمعنى المؤول اى ليس المراد بالمقدر
ههنا ما يقابل المذكور بل المراد منه ما هو خلاف الظاهر من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم

marfat.com

لان الاول عبارة عما هو خلاف الظاهر وهو اعم من المقدر فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة قلنا لسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة فان قيل فعلى هذا لا يكون الظرف جملة بل الجملة مقدرة فيه لان الفعل مع الفاعل جملة فكيف يصح قولك بل الخبر والجملة نفس الظرف قلنا الباء في قوله بتقدير الفعل للسببية اى اطلاق الجملة يكون على الظرف بسبب تقدير الفعل والسبب خارج عن الشئ وذلك الفعل يكون من الافعال العامة غالبا لما قال الشاعر ؎ افعال عامه چارکه ازاهل عقول ست ؎ كون ست وثبوت ست ووجود ست وحصول ست ؎ وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام وقد قالوا لا يجوز اظهار ذلك العامل لوجود القرينة وهي الشهرة وسد السدا وهو الظرف فان قيل كلامهم هذا يدل على ان تقدير العامل واجب في الظرف فينبغي ان يقول نعم فلما رآه مستقرا عندهم لان العامل في المتقدم هو الفعل المتقدم وفي محض الظرف لانه حال قلنا ان مستقرا بمعنى ساكنا اى ليس بمتحرك فهو مفعول ثان له فلا اشكال قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لانه ليس بجملة بل شبه جملة قوله فانه يصير جملة مفردا فان قيل قال الفاضل السمرقندي ان ما هو بتقدير اسم الفاعل قد يكون جملة ايضا كما اذا كان بعد حروف النفي والف الاستفهام مثل ما في الدار زيد فانه جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ قلنا لم يجوز الفرق بين اسم الفاعل المذكور الواقع بعدهما وبين اسم الفاعل الذي تقديره واجب قوله ان الظرف لا بد له من متعلق لان الظرف لا يكون الا مفعولا فيه فلا بد له من متعلق عامل فيه فان قيل ان النسبة الظرفية يبتدئ على الظرف والمظروف ولا يبتدئ على شيئا الى غيرهما لان ما قبل في مظروف وما بعدها ظرف نحو زيد في الدار فلا حاجة الى المتعلق قلنا لا يتصور ظرفية الدار لزيد مثلا بدون الوجود والحصول كما هو الظاهر فيتوقف على الامر الاخر وهو الوجود مثلا فلذا قالوا لا بد له من متعلق قوله والاصل في العمل لانه موضوع للعمل بتقدير عدم خلو الفعل عن العمل بخلاف غيره فان قيل ان مراد الاكثر من تقدير الظرف بالجملة وجوب تقديره بها والدليل يدل على الاولوية قلنا لما كان تقدير الفعل اولى فاختاروه واستعملوه ولم يخالفوا عنه فيكون لازما في البقاء قوله والاصل في الخبر الافراد بوجوه اربعة الاول ان الخبر قسم المفرد وهو قسم الاسم وهو ليس الا من المفردات والثاني ليوافق الاركان لان المبتدأ ليس الا مفردا فينبغي ان يكون الخبر ايضا مفردا ليوافق المبتدأ والثالث انه لا يحتاج الى العائد والرابع انه لا فائدة في الزمان وتقوى الحكم والفعل يدل عليهما فان قيل ان دليلهم لا يثبت خصوصية اسم الفاعل بل يتناول الصفة مطلقا وقول ثم فيما سبق من قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل يدل على خصوصية اسم الفاعل قلنا ذكر اسم الفاعل فيما سبق للتمثيل وان لم يكن على صورة المثال قوله ثم ان الاصل في المبتدأ فان قيل الغرض من قول المصنف والمبتدأ الخ بيان تقديم المبتدأ وبيانه بقوله واصل للمبتدأ التقديم فلا حاجة الى ذكره ههنا قلنا المراد بالتقديم السابق ما لا ينافي جواز تاخيره والمراد بالتقديم ههنا

؎ وهو كونه ليس بمقيد عدم ؎ اى كان اسم الفاعل من حيث هو ۱۲ منه ؎ اى كان اسم الفاعل معينا وتم بحذف حرف النفي او الف الاستفهام من قوله جاز ۱۲ منه

ماینافی جواز تاخیره قوله ای علی معنی وجب له فان قیل المتبادر من کلمة ما لفظه بقرینة بحث النحوی فعلی هذا فات المطابقة بین المثال والممثل لان المثال کلمة من وهو غیر مشتمل علی لفظ الاستفهام اعنی الهمزة قلنا لیس المراد من کلمة ما لفظه بل المراد منه معنی الاستفهام اذ النحوی کثیرا ما یبحث عن المعانی الا تری ان عبد الله داخل فی الکلمة نظرا الی المعنی کما مر فی صدر الکتاب وانما افاد الشارح قوله وجب لیترتب علیه قول المصنف وجب تقدیمه لان وجوب تقدیم المبتدأ فرع وجوب تقدیم معنی الصدارة فان قیل لیس للمعنی صدارة الکلام لان الصدارة لیست الا للالفاظ قلنا معنی قوله ای معنی وجب له صدر الکلام ای معنی وجب لدا له صدره ثم الاشتمال اعم من ان یکون بطریق الجزئیة کما فی قوله من ابوک او علی سبیل المجاورة بامر مقدم علیه مثل غلام من جاءک قوله کالاستفهام مثل من ابوک والشرط نحو من یکرمنی فانی اکرمه والضمیر للشان نحو زید منطلق ودخول اللام الابتداء علی الابتداء نحو الزید منطلق والتعجب نحو ما احسن زیدا هذا ما قال البعض والمشهور ان المعنی الذی یقتضی الصدارة ستة قال الناظم ؎ شش چیز بود مقتضی صدر کلام ؛ در طبع فصیحان شده این نظم نظام ؛ شرط وقسم وتعجب واستفهام ؛ نفی آمد ولام ابتدا گشت تمام ؛ وعند البعض التمنی والترجی ایضا منها وانما یجب الصدارة لمثل الاستفهام لان الشارع فی الجواب یشرع فی الجواب قبل اتمام المتکلم الکلام فلو اخر الاستفهام توهم المخاطب ان الکلام خبری فشرع فی الجواب الذی یوافق الکلام الخبری فاذا تم المتکلم الکلام علم المخاطب ان الکلام استفهامی فح یعدل من الجواب الاول الی الجواب الذی یوافق الکلام الاستفهامی فهو کالذی مشی فی الطریق ثم ظهر له خطأ فح یعدل من الطریق الاول الی الثانی وهو شنیع فکذا هذا فاحفظه فانه عظیم النفع وان کان من الحقیر الذی کان عند الناس نسیا منسیا قوله حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه ح یجب تقدیمه فان قیل لیس فاعل الفعل والمفعول له واحدا فکیف یجوز تقدیر اللام قلنا معناه حکم بوجوب تقدیمه حفظا لصدارته ولا شک ان فاعل الحکم والحفظ واحد وهو المتکلم کذا قال جمال الدین الجینابی قوله فان من مبتدأ الفاء للتعلیل لمطابقة المثال مع الممثل فان قیل ان من نکرة محضة فکیف یکون مبتدأ قلنا ان من معرفة لان معناه اهذا ابوک ام ذاک ولا شک ان هذا او ذاک من المعارف او نقول نقل عن سیبویه جواز کون المبتدأ نکرة اذا کانت النکرة متضمنة للاستفهام والسر فیه انها معرفة بالا لانه فی قوة قولنا ازید ام عمرو ام خالد الی اخر الاسماء لکن اورد فی مرتبة الاجمال وقال من ابوک لان عد کل الاسماء محال لعدم التناهی او السر فیه هذا ان اشتراط کون المبتدأ معرفة لیعلم المخاطب علیه وفی صورة الاستفهام زعم المتکلم ان المخاطب عالم والا فکیف یسئل عنه فلا حاجة الی کون المبتدأ معرفة اذا تضمن الاستفهام قوله وذهب بعض النحاة فان قیل المناسب ان یقول جمهور النحاة لان ما سوی سیبویه کلهم متفقون علی ان من لیس بمبتدأ قلنا انما اطلق الشارح

ـه اذ النحوی یبحث عن الالفاظ ۱۲

ـه ای فی جواز کون المبتدأ نکرة اذا کانت النکرة متضمنة للاستفهام ۱۲

+ مثل ازید قائم او بامر متاخر عنه ای عن المبتدأ ۱۲

marfat.com

لفظ البعض على المجهور ليكون اشارة الى ضعف مذهبهم ههنا فان قيل لم لم يمثل المصنف بامثال المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فاتهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه لان قوله جاءك نكرة قلنا للاشارة الى ان المختار مذهب سيبويه قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ لا سيما اذا كان الخبر معرفة اقول ان تنكير المبتدء مغتفر اذا لم يصح تاويله بالمعرفة وههنا يصح كما بين الشارح بقوله فان معناه اهذا ابوك ام ذاك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصح ابتداء كل نكرة اذا من نكرة الا ويصح تاويلها بالمعرفة المذكورة قلنا ان التاويل بالمعرفة مختص في موضع الاستعمال لا مطلقا اقول انه نكتة بعد ما وقع المبتدأ نكرة قوله اي المبتدأ والخبر اشارة الى بيان المرجع قوله متساويين في التعريف فان قيل لو اكتفى المصنف بقوله او متساويين لكفى فانهم من ان يكون التساوي في التعريف والتخصيص فاجاب الشارح بقوله متساويين في التعريف او غير متساويين يعني لو اكتفى به توهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز ان يكون تعريف احدهما زائدة على الاخر فان قيل هذا الوهم باق في قوله متساويين فانه يتوهم منه ان يكون التساوي في مقدار التخصيص مع انه جائز ان يكون تخصيص احدهما زائدا على الاخر كما قيل غلام رجل اخر صالح خير منك كما ياتي تحقيقه قلنا هذا الوهم مدفوع في قوله او متساويين لانهما قال معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف قوله او كانا معرفتين فانه ليس شئ مذكورا سابقا يفيد فهم هذا الوهم ثم قال في المغني مثال التساوي في المقدار قولهم لله ربنا فان قيل ان جعل هذا امثال التساوي في المقدار لا يصح فان عروت المعارف المضمر ثم العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فعلى هذا لا مساوات بين المبتدأ والخبر في الامثال المذكورة بل الخبر اعرف قلنا ان ما قال في المغني مبني على مذهب المبرد وتعريف المضاف عنده اقص من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف مضاف الضمير مساويا مع العلم واما مثال غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطلق فان قيل ان ما قال المصرح منقوض بقولهم بنونا بنوا ابنائنا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم الخبر كما ترى قلنا ان ما قال المصرح لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا وههنا وجدت القرينة فان العقل دال على ان قوله بنوا ابنائنا مبتدأ وقوله بنونا خبره كما هو الظاهر فان قيل فعلى هذا لا يصح قولهم زيد المنطلق مثالا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا مبتدأ والمنطلق خبر لوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فعلم انه محمول عليه لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر وههنا المنطلق صفة وزيد ذات كما لا يخفى قلنا لا نسلم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبره وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل على الغير اذا اخذ من حيث هو هو واما اذا اراد منه مسمى بزيد فيصح حمله لان صيغة المسمى

marfat.com

من الصفات ولا نسلم ان المنطلق صفة لان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصولة والموصول مع الصلة من الذوات فيحتمل ان يكون مبتدأ والخبر هو المسمى بزيد فيكون حالا من احواله اعلم ان الضابطة فى كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا فيما اذا كانا معرفتين ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا قوله او كانا متساويين اى او كانا نكرتين متساويين فى التخصيص قوله فى اصل التخصيص دفع وهم وهو ان المراد بالتساوى ما يكون فى قدر التخصيص فعلى هذا لو قيل غلام رجل صالح خير منك لا يجب تقديم المبتدأ لان تخصيص المبتدأ ههنا بمرتبتين بالاضافة والصفة وتخصيص الخبر بمرتبة واحدة اى بالصفة فقط لان قوله منك صفة خير على الظاهر فان قيل لم اورد الشارح هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذى اورده المص رح مع ان فيه ايضا تخصيص احدهما وهو افضل منى على الاخر لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب قلنا زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التى اورده المص رح لانه لا زيادة فى مثال المص رح لاحدهما على الاخر بحسب الظاهر لان التخصيص فيهما بالصفة فقط وان كان احد الصفتين اخص من الاخر قوله او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ فان قيل الفعل لا يكون الا لفاعل فكيف يصح قوله فعلا للمبتدأ وايضا لا يطابق المثال مع الممثل لان المثال قوله زيد قام والخبر فيه فعل مع الفاعل لا الفعل وحده اجيب عن الاول الاسناد الى شئ اسناد اليه فى الحقيقة فلذا قال فعلا له وعن الثانى ان اطلاق الفعل عليه باعتبار الصورة وان كان فى الحقيقة جملة كما جعل الا فى اين زيد مفردا باعتبار الصورة او نقول سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم فان قيل لا بد للمص رح من ان يقول او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح ايض قلنا انما لم يذكره كذا لانه داخل فى قوله مشتملا على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفى او نقول ان حاله يعلم بالمقايسة على ما سبق لان حال ما بعد الا بالمقايسة علم فيما سبق على سبيل التكرار قوله لجواز قام ابوه زيد فان قيل ان ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس بالبدل عن الفاعل قلنا لا يصح الحمل على البدل لانه يلزم ح الاضمار قبل الذكر فان رتبة البدل موخر فكيف يرجع الضمير المجرور فى ابوه اليه فان قيل فعلى هذا لا يلزم الالتباس فى صورة تثنية الفعل وجمعه ايضا لانعدام احتمال البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع انه قال الشارح ان ههنا يلتبس المبتدأ بالبدل كما سيأتى قلنا ان ههنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير فى قاما فاعل فيكون عمدة والاضمار قبل الذكر جائز فى العمدة بشرط التفسير فيصح جعل الزيدان بدلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف الضمير فى ابوه او نقول ان الفاعل فى قام ابوه هو الاب وزيد غير الاب فلا يصح البدل الا بدل الغلط وهو قليل الوقوع فى الكلام فلا يذهب الوهم الى البدل بخلاف التثنية لان الفاعل فيه هو الالف وهو ليس الا عين الزيدان فيصلح بدل الكل فيذهب الوهم اليه

له اولا فى تقديم الفاعل وثانيا فى تقديم المفعول ۱۲

marfat.com

ظاهرا وان لم يصح فى الواقع فان قيل لما صح الاضمار قبل الذكر فى العمدة فعلى هذا كيف يصح قولهم فيما سبق فى القسم الثانى من المبتدأ رافعة للظاهر لانها لو كانت رافعة للضمير يلزم اجتماع الفاعلين و لا يحمل على البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع ان الضمير عمدة فيه ايضا فيصلح البدل ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لانه عمدة فليتامل فيه قوله فالتبس المبتدأ به الخ فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يصح اقائم زيد لالتباس المبتدأ بالفاعل فلا يصح ح قوله فان طابقت مفردا جاز الامران قلنا التباس المبتدأ بالفاعل اذا كان الخبر فعلا يوجب التباس بالجملة الاسمية بالفعلية ويغير الكلام بالفعلية والاسمية بخلاف هذا الالتباس فانه لا يغير الكلام قوله او بالفاعل على هذا التقدير اى على تقدير التثنية والجمع قوله ايضا كما فى المفرد قوله واذا تضمن الخبر المفرد وانما لم يقل واذا كان الخبر المفرد مشتملا كما سبق للتفنن فى العبارة قوله اى الذى ليس بجملة اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة عندهم وهى ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يصير ذلك الالف واللام بمعنى الذى والمفعول بمعنى الفعل فلذا قال الذى ليس بجملة فان قيل ينبغى ان يفسر بفعل نفسه بان قال الذى يفرد فمن اين فسر بقوله ليس بجملة وايضا اسم المفعول المذكور انما يكون بمعنى الفعل المجهول وقوله ليس غير مجهول اجيب عن الاول انما فسر به لقصر المسافة لانه لو قال يفرد فالافراد يجئ لمعان كثيرة فانه يقابل المركب والمضاف والجملة فيحتاج الى تفسير اخر فلذا قال ابتداء ليس بجملة وعن الثانى ان ليس لازمى والفعل المجهول بمنزلة اللازمى لجعل مفعوله مفعول ما لم يسم فاعله فلم يبق المفعول فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه خبر مفرد والمثال هو اين وهو ليس بمفرد لانه قد مر وان ما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة قلنا المراد بالمفرد المفرد صورة ولا شك ان اين مفرد صورة لانه من الاسماء و ان كان جملة بحسب الحقيقة قوله كالاستفهام فالقيل ينبغى ان يقال هو الاستفهام بترك الكاف المثلى لان مقتضيات الصدر على قسمين قسم لا يصح كونه خبرا للمبتدأ لكونه حرفا كحرف النفى والاستفهام بل الخبر ما بعدهما وقسم يصلح له كاسماء الشرط والاستفهام الا ان اسماء الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفردا فلم يبق من مقتضيات الصدر مما يقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام قلنا مراد الشارح بقوله كالاستفهام بيان المثال المطلق ماله صدر الكلام ولا شك انه غير مختص بالاستفهام لا انه مثال للخبر الذى فيه ماله صدر الكلام قوله فزيد مبتدأ اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل فان قيل لم لا يجوز ان يكون زيد فاعلا لاين لانه شبه الفعل لكونه ظرفا قلنا شبه الفعل انما يعمل اذا اعتمد بشئ من الامور الستة وهو لم يعتمد بشئ منها قوله واحترز به اى بلفظ المفرد لان الخبر فى زيد اين ابوه جملة لا مفرد قوله لتصدره فان قيل الظاهر ان الضمير فى تصدره يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره فى جملة لانه يلزم تصدر الشئ على نفسه قلنا الضمير راجع الى ماله صدر الكلام قوله بتقديمه فان قيل ان عبارة المص رح يشعر بان ذات الخبر يكون مصححا له فيلزم ان يكون رجل فى قولنا رجل فى الدار مصححا للمبتدأ لوجود ذات الخبر قلنا المراد انه يكون مصححا للمبتدأ بتقديمه لا بذاته وقيل احترز بقوله بتقديمه عما يكون الخبر بتاخيره مصححا له كما فى زيد

له ذلك المفعول الذى دخل عليه الالف واللام ۱۲ ؎ اى الذى دخل عليه الالف واللام ۱۲ ؎ اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام ۱۲

marfat.com

قام قوله من حيث انه مبتدأ **فان قيل** المصحح للمبتدأ هو المتكلم لا الخبر وايضا لما كان الخبر مصححا للمبتدأ فيكون مرتبة الخبر مقدما على المبتدأ والامر ليس كذلك **قلنا** المراد بكون الخبر مصححا له من حيث وصف الابتداء لا من حيث ذاته ولا شك ان المصحح لوصف الابتدائية هو الخبر والمتكلم مصحح له من حيث ذاته وكذا التقدم مرتبة المبتدأ على الخبر باعتبار انه ذات واما باعتبار وصف الابتداء فيجوز تقدم مرتبة الخبر **قوله** بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة **فان قيل** لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل لتبين المبتدأ بالفاعل الظرف ففي كلامين التقديم والتاخير يلزم المحذور فما وجه ترجيح احدهما على الآخر **قلنا** لانا نرجح انه لتبين بفاعل الظرف لان الظرف لا يعمل في الفاعل الا بوقوع الاعتماد على احد الامور الستة ولم يوجد **ونقول** ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفا غير مفيدة للمعنى بخلاف تاخيره فانه عند التاخير يتخصص ويفيد الكلام فائدة تامة و احتمال الالتباس ليس على التسوية بل عند حمله على المبتدأ يكون الكلام تاما خبريا وعند الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدرا باسم الفاعل وحينئذ لم يكن الكلام تاما فيترجح جانب الابتدائية **قوله** او كان لمتعلقه **فان قيل** ان قوله والمتعلقة لا يخلوا ما عطف على اسم كان او على خبره لا سبيل الى الاول لان قوله او لمتعلقة جار ومجرور وهما لا يقعان اسما كان والمعطوف على سمه اسم ايضا ولا الى الثاني لانه يلزم عطف الجملة على المفرد وذا لا يجوز **قلنا** ان ههنا قدر لفظ كان فيكون عطف كان على كان الاول فيكون عطف الجملة على الجملة **قوله** بكسر اللام **دفع وهم** وهو ان قوله او لمتعلقه مقرون بفتح اللام للمثاني ومتعلق الخبر ليس الا للمبتدأ فيكون معنا ما وكان للمبتدأ ضمير في المبتدأ وهو ليس لا فساد المعنى **فدفع** بقوله بكسر اللام لان الجزء الخبر **فان قيل** لما كان المراد من المتعلق هو الجزء فينبغي ان يقول المصرح او لجزء الخبر مع انه خال عن الوهم المذكور **قلنا** لو قال ذلك لخرج قولنا قرين كل رجل ضيعته فانه في هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان الضمير في ضيعته ليس براجع الى جزء الخبر بل الى المضاف اليه اعني قوله كل رجل **فان قيل** هذه الضابطة منقوضة بقولنا على الله عبده متوكل فان قوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر والمتعلقة ضمير في المبتدأ مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ **قلنا** المراد بالمتعلق ما يكون تابعا للخبر بحيث يمنع تقديمه عليه بان يكون جزء من الخبر او مضافا اليه له وفي مادة النقض ليس كذلك لان قوله على الله جار ومجرور متعلق بقوله متوكل وتقديم الجار والمجرور على المتعلق جائز **فان قيل** لما قدم الجار والمجرور على المتعلق فعلى هذا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله عبده وذا لا يجوز **قلنا** الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي في مرتبة وههنا في مرتبة لتقدم قوله على الله على عبده لان قوله عبده اخذ من محل اخر وادرج ههنا بل هو ثابت في محله كما كان **فان قيل** في هذه الضابطة يلزم الدور لان صحة الابتدائية يتوقف على تقديم

علم بول قوله والمتعلقة الخ

مادة النقض

الخبر ههنا وتقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية لانه لو لم يصح المبتدأ فكيف يكون له الخبر فضلا عن تقديمه لانه بناء على الوجود **قلنا** الموقوف عليه بصحة الابتدائية تقديم ذات الخبر من غير النظر الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها لا ذاته فلا دور **قوله** كائن بيان لمتعلق الجار والمجرور **قوله** في جانب المبتدأ اشارة الى ان عبارة المتن مصروف عن الظاهر الى غير الظاهر اذ الظاهر ان الضمير مظروف في المبتدأ وليس كك **او جواب سوال** وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما يكون الضمير جزء المبتدأ والضمير في المثال ليس بخبر المبتدأ بل المضاف اليه له **قوله** فقوله مثلا اه اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل **فان قيل** لا نم ان الضمير في مثلها راجع الى متعلق الخبر بل راجع الى نفس الخبر لانه راجع الى التمرة وهو عين الخبر **قلنا** لا نسلم انه عين الخبر لان الخبر هو قوله على التمرة اى الجار مع المجرور لا المجرور وحده بل هو جزاءه **قوله** او كان الخبر اشارة الى قوله او كان الخبر عطف على قوله مصححا له وليس عطف على قوله او لمتعلقه لفساد المعنى كما ترى **قوله** المفتوحة الواقعة **فان قيل** المراد بالخبر عن ان لا يخلو اما عن لفظ ان او عن اسم ان لا سبيل الى الاول لانه حرف لا يصلح الابتدائية وعلى الثاني يلزم الخروج من البحث لانه في خبر المبتدأ واسم ان ليس بمبتدأ **قلنا** انه ليس بخبر عن ان ولا عن اسمه بل من مجموع ان واسمه وخبره بتاويل المفرد لان ان تجعل الجملة مفردة فيصح جعله مبتدأ **قوله** اذ في تاخيره خوف لبس وانما قال خوف لبس ولم يقل لبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم ثبت عندي فتكون الحكم في جانب الخبر قطعا فيكون انك مبتدء وعندي خبره فلا التباس ظ لكن خوف اللبس باق لكونها في صدر الكلام **فان قيل** ان خوف اللبس دليل مرجح لا موجب ولذا قال المص رح في شريطة التفسير ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة **قلنا** خوف اللبس على قسمين احدهما ان يتعين اللابس في ذلك المحل والاخر ما يحتمل اللابس والملبوس جميعا فالاول موجب والثاني مرجح وههنا تعين اللابس لان المفتوحة لا تقع في صدر الكلام بل هو متعين للمكسورة في الواقع وان ذهب الذهن الى المفتوحة من حيث الظ كما مر انفا **فان قيل** ان رفع الالتباس يحصل بالعكس ايضا بان يكون المفتوحة في الصدر والمكسورة في الوسط **قلنا** الكسر ثقيل من الفتحة والصدر بالثقيل اولى لان للتكلم اقوى فلذا لم يختاروا العكس **قوله** لامكان الذهول اى الغفلة لانها يؤدى من غير الكلفة على اللسان فيكون سريعا في الاداء فلا يعلم المخاطب ان المؤدى فتحة او كسرة **قوله** او في الكتابة **فان قيل** لم يعهد دفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو فتامل فيه **قوله** مثل عندي انك قائم فانه اذا كان مكسورا لكان قوله ك اسمها وقوله قائم خبره وقوله عندي خبر بعد خبر او ظرف واذا كان مفتوحا كان جميع قوله ك وقائم اسم ان وعندي خبره **قوله** وقد يتعدد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ وربما يكون لشئ واحد احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاول ما يتم معناه باحدها

عه اى لا يتوقف ذات الخبر على صحة الابتدائية ۱۲ سه الاولى ان يقول اذ الظ ان المبتدء ظرف للضمير مع انه ليس كذلك كذا قاله جمال الدين ۱۲ منه

عه اى كان الخطاب المتصل بقرآن

marfat.com

بدون الآخر مثل زید عالم عاقل والثانی اما لا یتم معناه بدون الاول نحو الاباق الاسود الابیض
قوله من غیر تعدد المخبر عنه فان قیل کلمة قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل والحال ان
تعدد المخبر مع تعدد المخبر عنه کثیر مثل زید قائم وعمرو قاعد قلنا المراد بتعدد الخبر من غیر
تعدد المخبر عنه ولا شک ان التعدد حینئذ قلیل فان قیل لما کان المراد منه من غیر تعدد المخبر
عنه فعلی هذا یلزم حمل المتعدد علی غیره قلنا انما لا یصح حمل المتعدد علی غیره اذا لم یکن غیر المتعدد
قابلا لتحمل المتعدد وههنا قابل کما تری فان قیل لم لم یتعرض المص رح الی تعدد المبتدأ بلا تعدد الخبر
بان یقع وقد یتعدد المبتدأ قلنا لیس له مثال فی کلامهم فلذا لم یتعرض له فان قیل لا نسلم ذلک
لانهم قالوا الحلو الحامض من الطعوم قلنا ان ههنا وان تعدد المبتدأ لکن مع تعدد الخبر لان
تقدیره هکذا الحلو الحامض کائنان من الطعوم فالجار والمجرور متعلق بالمثنی او نقول انه شاذ
لا یعبأ به قوله وذلک التعدد اما بحسب اللفظ دفع وهم وهو ان المص رح اورد مثال الخبر المتعدد لفظا او
معنی بغیر العاطف توهم منه ان التعدد جائز من حیث اللفظ فقط ومع العاطف غیر جائز فدفع
بقوله وذلک التعدد الخ قوله ویستعمل ذلک علی وجهین فان قیل یشکل هذا بقولنا هما عالم وجاهل
لان العطف فیه واجب بان یعطف اولا ثم یجعل المجموع خبرا عن المبتدأ علی ارادة التفصیل قلنا الکلام
فیما اذا کان المخبر عنه واحدا وههنا کما تعدد الخبر تعدد المخبر عنه ایض فان قیل هذا المثال مشهور فیما بینهم
مع ان فیه خلل ظاهر وهو ان الخبر اذا کان مشتقا یکون حاملا لضمیر المبتدأ وههنا لیس کذلک والا
لفسد المعنی قلنا المبتدأ مفکوک تقدیرا فکانک قلت احدهما عالم والاخر جاهل فلا یفسد المعنی علی تقدیر
تحمل الخبر الضمیر قوله فانه فی الحقیقة خبر واحد لان المقص اثبات الکیفیة المتوسطة بین الحلاوة والحموضة
لا اثبات انفسهما وایض لا یصح حمل کل واحد علی المبتدأ بل المحمول هو المجموع فعلم انهما فی الحقیقة خبر واحد فان
قیل اذا کان الخبر هو المجموع فکیف یصح اجراء الاعراب علی کل واحد منهما قلنا اذا کان کل واحد من
اجزاء الخبر صالحا للاعراب ولم یکن المجموع من حیث المجموع صالحا له فاجری الاعراب علی کل واحد
منهما فان قیل لم لم یتعرض الشارح الی الخبر الذی یکون فیه التعدد بحسب المعنی فقط دون اللفظ قلنا
لاجل انه لیس له المبادة فی الخارج فان قیل لا نم ذلک لانهم قالوا هذا الماء فاتر بمعنی انه لا حار ولا
بارد قلنا معنی الفاتر واحد وهو الکیفیة المتوسطة بین البرودة والحرارة کالمز فلا تعدد فیه
قوله ای مز وهو الکیفیة المتوسطة بین نهایة الحموضة ونهایة الحلوة بناء علی ان الطعمین امتزجا فی
جمیع الاجزاء فانکسر احدهما بالاخر قوله وفی هذه الصورة ترک العطف اولی لعدم التعدد
فی الحقیقة قوله وجواز العطف فان قیل قول هذه البعض لا یخالف القول الاول لان فی القول
الاول ترک العطف اولی فعلم منه ان العطف جائز ایض قلنا المراد من قوله اولی ای واجب بقرینة
المقابلة بقوله وجواز العطف او نقول المراد من الجواز فی القول الثانی هو الاولی ونقول ان قوله
وجواز العطف محمول علی حذف عبارة اخری ای جوز العطف مع التسویة بین العطف والترک قوله

له ای ما قال الحبیب عن عدم وجود مثال له فی کلامهم ۱۲ مفتی عنه بان یعتبر العطف مقدما علی الحمل ثم یجعل المجموع خبرا عن المبتدأ علی ارادة التفصیل بین جزئی المبتدأ وتوزیع الخبر علیهما بان یکون احد الخبرین للاحدهما والآخر للآخر مفتی ۱۲ سه لا ترک العطف یوهم کون کل واحد

marfat.com

ولا يبعد فان قيل ان التعدد لما كان متنوعا الى العطف وغيره فلم خص المص رح بغير العطف قلنا
انما خص هذا لان مراد المص رح بقوله وقد يتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لاخفاء فيه لوجود الواسطة وايض المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وههنا بحث بوجوه الاول انه
يلزم التدافع فى قول الش رح رح لانه علم من قوله ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف وغيره الخ انه خبر
وعلم من ههنا انه ليس والثانى ان المتعدد بالعطف قد يكون خبرا كما فى قولهم هما عالم وجاهل
والثالث لا نسلم ان المتعدد بالعطف من توابعه بل من التوابع هو المعطوف فقط اجيب عن الاول
ان من قال سابقا نظر الى الظ واما ههنا نظر الى الواقع فلا تدافع وعن الثانى ان مراد الش رح فيما اذا تعدد
الخبر من غير تعدد المخبر عنه وههنا تعدد المخبر عنه ايض وعن الثالث ان مراد الش رح ان المتعدد الحاصل
بالعطف من التوابع ولا شك ان المتعدد الحاصل بالعطف ليس الا المعطوف لان المعطوف عليه حاصل
بدون العطف واطلاق المتعدد على المعطوف باعتبار بعض المواد لانه قد يكون متعددا قوله فالاقتصار
عليه لذلك اى لعدم الخفاء فيه ولانه تابع وليس بخبر فان قيل ما للشارح رح انه لم يعتذر من ترك المص
ما هو المتعدد من حيث اللفظ فقط قلنا لاجل انه قليل فى كلامهم قوله وقد يتضمن المبتدأ لما فرغ المص
من بيان الاحكام المختصة بكل واحد من المبتدأ والخبر شرع فى بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط واضافة المعنى الى الشرط بيانية او لامية قوله وهو سببية الاول للثانى فان قيل قد لا
يكون فيه معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى مع انه دخل الفاء فى الخبر نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله فان اتصال النعمة بنا ليس سببا لصدور النعمة من الله بل الامر بالعكس لان الصدور سبب
الاتصال قلنا معنى الشرط لا يختص بسببية الاول للثانى بل المراد منه ههنا اعم منها اى سواء كان سببية
الاول لوجود الثانى او سببية الاول للحكم بوجود الثانى لا نفس وجود الثانى وههنا وان لم يوجد الاول
لكن وجد الثانى لان الصدور امر مبطن لا يعلم الا بالاتصال بنا فان قيل لو قال الشارح رح معنى
الشرط هو الذى يكون بين الاول والثانى ملازمة لا يحتاج الى التعميم الذى ذكر الش رح مع انه اختار
الرضى قلنا انما قال الش رح ذلك موافقا لقول المص رح فى بحث الفعل وهو قوله لسببية الاول
ومسببية الثانى تبركا قوله فيشبه المبتدأ اه فان قيل مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا
يستدعى التفريع الذى ذكر المص رح بقوله فيصح دخول الفاء فى الخبر فانه يجوز ان يكون تضمن
المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية لشئ اخر غير الخبر لان الثانى فى قوله سببية الاول للثانى
لا يلزم ان يكون خبرا فاجاب الشارح رح عنه بقوله فيشبه المبتدأ الشرط فى سببية
الخبر اى المراد ههنا سببية المبتدأ للخبر وان كان سببية قد يكون بالنسبة الى شئ اخر ايض فيصح
التفريع قوله ويصح عدم دخول الفاء فيه اشارة الى ان الصحة ههنا بمعنى الامكان الخاص
فان قيل ان ههنا امرين احدهما قصد الدلالة على ذلك المعنى والاخر قصد عدم الدلالة

عه اى دخول الفاء فى الخبر فى هذه الصورة جوازى لا وجوبى ۱۲ رب ارحمهما كما ربيانى صغيرا

علیہ فعلی الاول یجب دخول الفاء فی الخبر وعلی الثانی ممتنع فکیف یصح قولہ فیصح دخول الفاء الخ وایضا
ان ما قال المص رح مخالف عن سائر النحویین لانہم حکموا بوجوب دخول الفاء فیہ اجیب عنہما
ان قول المص رح بالصحۃ فیما اذا نظر الی مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط من غیر النظر الی القصد وما
قالوا محمول علی صورۃ قصد معنی الشرط فالحاصل ان ہہنا ثلث صور ان اعتبر بشرط الشیء فح
یجب دخول الفاء وان اعتبر بشرط لا شیء فیجب عدمہ وان اعتبر لا بشرط شیء یصح دخول الفاء
ویصح عدمہ ایض قولہ فیجب دخول الفاء فان قیل قولہ فیجب لا یخلو اما ان یکون جزاء الا ما
او لا ذا فعلی کل تقدیر لا یوجد جزء الاخر قلنا ذلک جزاء اما واستغنی بہ عن جزاء اذا لان جزاءہا
مثل ذلک فان قیل ان کلمۃ اما لا یخلو اما من ادوات الشرط او لا فعلی الاول ینبغی ان یجزم
فی الجزاء ان کان مضارعا وعلی الثانی ینبغی ان لا یجب دخول الفاء فی الجزاء قلنا انہا من ادواتہ
لکن لا یثبت الجزم لمانع وہو انہ لما وجب حذف شرطہا فلم یعمل فیہ قبح ان یعمل فی الجزاء
الذی ہو ابعد منہا قولہ واما اذا لم یقصد فان قیل ان عدم القصد لیس الا صورۃ مجرد التضمن
فکیف یترتب علیہ قولہ بل یجب عدمہ قلنا معنی قولہ اذا لم یقصد ای قصد عدم الدلالۃ بقرینۃ
التقابل مع قولہ نظرا الی مجرد التضمن قولہ وذلک اما الاسم الموصول فان قیل کلامہ یدل
علی انحصار المبتدأ المتضمن معنی الشرط الذی یصح دخول الفاء فی الخبر فی الاسم الموصول
بفعل او ظرف ولیس کذلک فان المبتدأ الذی دخل علیہ اما نحو اما زید فمنطلق والاسماء التی
فیہا معنی الشرط کمن وای وانی واذا وما نحو وما بکم من نعمۃ فمن اللہ ومثل من کان فی ہذہ اعمی
فہو فی الاخرۃ اعمی ومن جاء بالحسنۃ فلہ عشر امثالہا وغیر ذلک فح ایض یدخل الفاء فی الخبر
قلنا مراد المص رح صحۃ دخول الفاء وفی ما ذکرت یجب دخول الفاء قولہ الذی جعلت
فان قیل ان صلۃ الموصول لا یکون الا جملۃ والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق
مفردان قلنا المراد من الاسم الموصول ہو الفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق کما قال الشارح
ای الذی جعلت صلۃ جملۃ فعلیۃ او ظرفیۃ فان قیل جعل الظرف جملۃ مستقیمۃ عند البصریین
واما عند الکوفیین فلا یستقیم کما مر قلنا الظرف ہہنا ماول بالجملۃ بالاتفاق واما ما مر سابقا
فہو فیما اذا وقع الظرف خبرا ثم الفعل ہہنا ما یعم شبہ الفعل کاسم الفاعل والمفعول فانہما تامین
فی الموضعین احدہما فی القسم الثانی من المبتدأ والاخر فی ہذا الموضع قولہ لان الشرط لا یکون
..... الا فعلا والمبتدأ لا یکون فعلا فلا بد ان یکون المبتدأ ہو الاسم الذی یجیء فی جنبہ
الفعل لیشبہ الشرط فان قیل ہذا منقوض بقولہ تعالی قل ان الموت الذی تفرون منہ فانہ ملاقیکم
فان المبتدأ فیہ لیس بموصول مع انہ دخل الفاء فی الخبر قلنا فی حکم الاسم الموصول المذکور
الاسم الموصوف بہ وہہنا الموۃ وان لم یکن موصولا لکنہ موصوف بالموصول لانہ لما تضمن الصفۃ
معنی الشرط فکان الموصوف ایضا تضمن لہ وہہنا بحث من وجہین الاول ان الموۃ مبتدأ لانہ ما

marfat.com

يكون مجردا عن العوامل اللفظية والموة ليس كذلك والثاني ان ههنا وان وجد الموصول بواسطة
الصفة لكن لم يوجد سببية الاول للثاني لان الفرار من الموة ليس سببا للملاقات قلنا المراد من
المبتدأ ههنا اعم من ان يكون في الحال او في الاصل بقرينة قول المص رح وليت ولعل مانعان بالاتفاق
وعن الثاني ان الاول ههنا وان لم يكن سببا للثاني لكن يكون سببا للحكم به او نقول لا نسلم
ان الفرار ليس سببا للملاقات بل هو سبب الا ترى ان الجمادات لا فرار لها من الموة فكذا الملاقات
للموة معها او نقول ان الفرار وان لم يكن سببا لها في جميع المواد لكن قد يكون سببا لها بان
يكون اجله مقررا في المكان الذي فر اليه قوله اي باحدهما لان التوصيف بهما ليس بشرط
لصحة دخول الفاء فيكون عبارة المص رح محمولة بحذف المضاف فان قيل لو افرد المصنف رح الضمير
بان يقال او النكرة الموصوفة به بارجاعه الى احدهما المستفاد من كلمة او لا يحتاج الى تقدير المضاف
قلنا قال الرضي لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما
لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بينهما نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فوجب
حمل الانبغاء على الاولوية ونفي القول المذكور على الغالبي فقول الشارح رح باحدهما بيان للمراد لا
تقدير المضاف كما يراه في بادي النظر كذا قال مولوي عبد الحكيم قوله هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل فان قيل الموصوف بفعل هو الرجل لا كل فيكون مثالا للمضاف الى النكرة الموصوفة بفعل لا
للمبتدأ النكرة الموصوفة بفعل قلنا لا نسلم ذلك لان المبتدء في الواقع هو الرجل واما كلمة كل
فللاحاطة فقط قوله كل غلام رجل يأتيني هذا مبني على ان قوله يأتيني صفة لرجل واما لو كان صفة
لغلام فح يكون مثالا للقسم الاول مثل كل رجل يأتيني قوله من الحروف المشبهة بالفعل فان قيل
ان جعل الميت ولعل مبتدأ غير صحيح لانه من الاسماء وهما من الحروف قلنا المراد منهما ههنا لفظهما
فيكونان من الاسماء كما قال الشارح من الحروف المشبهة يعني يحكم بهما حال كونهما من الحروف المشبهة
التي لها اسم وخبر ووقع في التراكيب فيكونان علمين لما وقع في التراكيب والعلم هو الاسم قوله
اذا دخلا احتراز عما اذا لم يدخلا على المبتدأ بان يتصور كل واحد على الانفراد قوله الذي يصح دخول
الفاء لانه لو كان المبتدأ من الاسماء التي لا يصح دخول الفاء عليها بان لم يكن موصولا مثلا فح
لا يظهر منع ليت ولعل من دخول الفاء فان قيل انهما اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء
في خبره يكونان ايضا مانعين بالاتفاق فما وجه تخصيص الصحة قلنا ان منعهما على تقدير الصحة يستلزم
منعهما على تقدير الوجوب لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص قوله من قبيل الاخبار فان قيل انه
يجوز دخول حرف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل انه كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مع ان
الاستفهام يجعل الجملة انشائية وايضا كثيرا ما يكون جزاء الشرط امرا نحو ان زنى زيد فاضربه وقوله تعالى
وان كنتم جنبا فاطهروا وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا مع ان الامر من الانشاءات اجيب
عن الاول لا نسلم ... صحة المثال المذكور لان الشرط والاستفهام يقتضي كلاهما الصدر فيبطل صدام احدهما

marfat.com

وعن الثانی ان مراده من الشرط والجزاء مجموع القضية لا مقدمها علىحدة ولا تاليها علىحدة ولا
شك ان القضية الشرطية جملة خبرية وان لم يكن بعض اجزائها كك فانقيل هذا مستقيم على مذهب
المنطقي لان الحكم عندهم بين الشرط والجزاء واما عند النحوي فالحكم في الجزاء فقط والشرط قيد له
فلابد ان يكون الخبرية في الجزاء قلنا عندهم مواد النقض مؤولة بالخبر بان يكون معنى قوله اذا زنى
فاجلدوا اي تطلب منه الجلد او مقول في حقه فاجلدوا وقس على هذا وقال بعضهم في وجه قوله
مانعان بالاتفاق ان الفاء انما يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط
وهو الصدارة بدخولهما فيبطل الشرط لان الشيء ينتفي بانتفاء لازمه وقال بعضهم ان الفاء انما
يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد يبطل ذلك بدخولهما لان الشرط يدل على قطعية
وجود الجزاء بوجود الشرط وهما يغيران الكلام من القطع الى الطمع والرجاء قوله وذلك المنع
اشارة الى ان قوله بالاتفاق متعلق بقوله مانعان قوله ايضا مانعان وان لم تخرجا الكلام من
الخبرية الى الانشائية لكنه يفوت صدارة معنى الشرط قوله ما وجه تخصيص ليت ولعل من بين
الحروف المشبهة بالبيان قلنا وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما او
نقول انما خصا لان المصنف قال وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين هذا المنع ههنا توهم انها غير مانعة
من دخول الفاء بالنظر الى قوله وامره كامر خبر المبتدأ قوله والحق بصيغة الماضي من باب الافعال
ووجه البعض ان كلمة ان للتحقيق والشرط للتردد فيتنافيان والاصح انها لا تمنع لانها تخرج الكلام
من الخبرية الى الانشائية فانقيل قد صرح انفا ان باب كان وباب علمت مانعان بالاتفاق مع
انه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية فلم ينحصر علة المنع على ذلك قلنا ان ثمه وجد علة
اخرى وهي انه يفوت صدارة معنى الشرط بخلاف ان المكسورة لانها لا تغير معنى الجملة فكانها
زائد فلا تفوت الصدارة قوله يؤيده فان قيل لم قال يؤيده ولم يقل بدليل قوله تعم قلنا انما لم
يقل بدليل لانه يحتمل ان يكون بحذف الخبر وهو يعذبهم والفاء للتعليل او زائدة وفيه بحث من
وجهين الاول الملحق هو سيبويه فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة لانها لا تجيء زائدة عنده
في موضع من المواضع نعم لو كان الملحق هو الاخفش لانه يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة لانه يجوز
زيادتها والثاني انه على هذا لا يصح قول الشارح فيما سيأتي فما يدل على عدم منع ان المكسورة
لانه تصريح بكونه دليلا اجيب عن الاول ان سيبويه وان لم يقل بزيادتها لكن يحتمل زيادتها عنده
لان نقل روايته من مجتهد يحتمل النقل من مجتهد اخر وعن الثاني انما قال ههنا يؤيد نقلا عن الاحتمال
وقال فيما بعد فما يدل نظرا الى بعد هذا الاحتمال قوله فاعتد بقوله فانقيل ما وجه سيبويه انه
الحق المكسورة بهما ولم يلحق المفتوحة بهما مع انهما بالالحاق اولى من المكسورة لانها تغير معنى الجملة
فلا يكون كالزائدة بخلاف المكسورة كما مر انفا قلنا ان سيبويه كما الحق المكسورة وكذا الحق
المفتوحة وما قال الشارح بقوله ولم يعتد بقول من سواه ليس من مقولة الشارح بل من مقولة القيل حيث قال

لا مطلقا فانقيل ما وجه الخ

الشارح قیل لبعضهم الذی الخ **قوله** مع ان کلا القولین لایساعد بهما دفع وهم وهو انه لما کان بقول
سیبویه اعتدادا فیکون هو معمولا ایضا فدفع بقوله مع ان کلا القولین الخ **قوله** انما غنمتم کلمة ما یحتمل
ان یکون موصولة او موصوفة فعلی الاول یکون المبتدأ اسما موصولا بفعل وعلی الثانی یکون المبتدأ
نکرة موصوفة بفعل لان ما الموصوفة لا یکون الا نکرة **قوله** فوالله ما فارقتکم حاصله ان الشاعر لم
یختلط مع بعض صحابه وفارق منهم فقالوا له لما لم تختلط معنا علم انك تختار العداوة معنا فقال الشاعر
فی دفعهم فوالله ما فارقتکم قالیا لکم ای از جهت دشمنی با شما ۞ ولکن ما یقضی فسوف یکون ۞ ای بل
المفارقة لامر الذی حکم علیه ربنا وتعلمون به ان شاء الله **قوله** لفظیة او عقلیة **دفع وهم** وهو
ان المراد من القرینة ههنا هی اللفظیة فقط لتبادرها فدفع بقوله لفظیة او عقلیة وهما بالجر صفة القرینة
ویحتمل النصب علی الحالیة لان الحال عن المضاف الیه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف
الیه مقامه ویحتمل النصب علی انهما خبر کان المقدر ای سواء کانت القرینة لفظیة او عقلیة **قوله**
لا واجبا اشارة الی ان المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص وایضا توطیة لقوله وقد یجب **قوله**
وقد یجب حذفه اما اشارة الی الاعتراض علی المصنف رح او اشارة الی **جواب سوال** فلو کان اعتراضا
فتحریره بانه لم یذکر ههنا حذف المبتدأ وجوبا **فجوابه** ان موضع بیان النعت لیس هذا الموضع
بل موضعه فی بحث النعت ولکن المصنف رح لم یذکره فی شیء من الموضعین لانه کتاب مختصر وکثیر
من المسائل لم یذکر فیه ولو کان جواب سوال فتحریره بانه لم لم اقر المصنف رح حذف المبتدأ وجوبا فاجاب
بقوله وقد یجب حذفه یعنی ان حذفه وجوبا قلیل لان قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل
فان قیل ان قوله وقد یحذف المبتدأ ایضا یفید التقلیل فینبغی ان لا یذکر الحذف الجوازی ایضا قلنا
القلة اذا ذکرت بعد القلة فیکون القلة الثانیة بالنسبة الی الاولی فهذه اقل من الاولی فلا یقاس الاول
علی الثانی **وقیل** لا یجب حذفه اصلا لانه رکن اصیل فی الکلام وحمل صورة القطع بالرفع علی حذف
الخبر لا المبتدأ **فان قیل** لم لم یجب الشارح عن قول هذا المعترض بان یقال انما لم یذکره لعدم وجوده
قلنا هو مخالف من مقتضی المصنف رح لانه لما لم یذکر المصنف صورة قطع النعت عن صور وجوب
الخبر وحصر فیما التزم فی موضع غیره علم منه انه لیس من صور حذف الخبر **قوله** اذا قطع النعت
بالرفع ای بسبب جعله مرفوعا والحاصل انه صفة لما قبله فی المعنی لکن قطع وجعل اعرابه مخالفا
لاعراب ما قبله بان رفع وهذا انما یکون فی صورة کان النعت مرفوعا فلو قطع بالنصب او الجر
فهو لیس من هذا الباب **قوله** فی الاصل صفة لانه لو اظهر یکون جملة مستقلة فلا یدل علی انه فی
الاصل صفة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان لا یقطع لیعلم صریحا انه صفة **فاجاب** الشارح بقوله
فقطع لقصد المدح او الذم لانه اذا قطع فیکون فارا من الاصل والفرار منه لیس الا لنکتة وهی ههنا
قصد المدح او الذم **فان قیل** قصد المدح یتاتی بالنعت ایضا فلا حاجة الی القطع **قلنا** سلمنا ذلك لکن
کمال المدح لان ضمیر الفصل یفید

له القلی بالکسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض ۱۲ م الصراح ملا مراد

له والقلیل بمنزلة العدم فلذا لم یذکره المصنف رح ۲ه لما مر من ان قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل ۱۲ ه مثل الحمد لله اهل الحمد برفع قوله اهل ۱۲ م ه حذف ما جاز تقدیره اهل الحمد هو ۱۲ مفتی

الحصر فان تقديره هكذا الحمد لله هو اهل الحمد قوله وغير ذلك كالتهم والغضب مثال الذم كما اذا قطع السارق بالرفع فى قولنا مررت بزيدٍ السارقُ اى هو السارق ومثال الترحم كما اذا قطع المسكين بالرفع فى قولنا مررت بزيدٍ المسكينُ ومثال الغضب كما اذا قطع لخاك بالرفع فى قولنا ضربت زيدا اخاك بان يقع اخوك قوله ان تقديره هو زيد واما عند من قال ان زيدا مبتدأ وما قبله خبره ليس من هذا الباب كما يستعرف فى موضعه وانما يجب الحذف ههنا لان المخصوص بالمدح وهو زيد مثلا لا الرجل مثلا فيكون بمنزلة كلمة واحدة فلو اظهر المبتدء يلزم الفصل بين اجزاء كلمة واحدة وذا لا يجوز قوله اى المبتدأ المحذوف فان قيل المثال لا يطابق الممثل فان هو المبتدأ المحذوف وقوله الهلال والله ليس الا مثال الخبر المحذوف قلنا الكاف فى قوله كقول المستهل بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه وهو لفظ المبتدأ والقول بمعنى المقول بتقدير حرف الجر وهو كلمة فى ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف فيكون تقديره اى المبتدأ المحذوف وقع فى مقول المستهل كما قال الشارح فان قيل لاحضر ان يقع هو مثل الخ بالضمير وايضا ان الشئ اذا ذكر سابقا يذكر بعد ذلك بالضمير قلنا سلمنا ذلك لكن الشارح اختار الاطناب لبيان مرجع الضمير لانه لو ذكر الضمير ينبغى ان يبين الشارح مرجعه لان الضمير مقدم فى عبارة المصرح وداب الشارح ان يبين مرجع الضمير الذى ذكر فى عبارة المصرح وهذا الضمير وان لم يكن فى عبارته صريحا لكن هو مقدر فيها قوله لبصرانما وصف المستهل بالمبصر لئلا يتوهم انه عبارة عن المولود الذى ولد فى الحال كما يطلق عليه عند الفقهاء وانما وصف بقوله الرافع صوته لان قوله الهلال لا يوجد مجردا عن الابصار بدون رفع الصوت قوله اى هذا الهلال اشارة الى بيان المبتدأ بقرينة حالية وهى اجتماع الناس لرؤية الهلال فى مطالعه وههنا بحثان وجهين الاول انه ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة والسماع اما الاول كما مر والثانى قوله والله والثانى انه من اين علم انه محذوف المبتدأ فليكن محذوف الخبر الجواب عن الاول ان ذكر القسم غير لازم مع هذا القول كما يدل عليه قول الشارح جريا على عادة المستهلين غالبا فان الغلبة يدل على انه قد لا يكون معه اونقول انه قد يؤتى من متعلقات الخبر فلا يقوم مقام المبتدأ ××××××××××××××××××× وعن الثانى ان مقصود المستهل تعيين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لا تعيين الهلال بالاشارة لان المقصود فى الكلام محكوم به لا المحكوم عليه فلا يدل ان يكون الهلال محكوما به لانه المقصم قوله ليتوجه دليل التعيين فان قيل المقصم ههنا بيان المبتدأ والخبر فما الحاجة الى قوله والله قلنا انما اتى به جريا على عادة المستهلين ثم يرد عليه ان العادة على قسمين احدهما ما انتفى خلافه والاخر ما لا فلم خلافه همنا من اى قبيل فاجاب الشارح بقوله غالبا اى انه من قبيل ما يجعل الخلاف فيه نادرا وايضا انما اتى بالقسم لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وذلك لان الاصل فى كل كلمة الوقف اذا كانت فى الاخر فاذا اريد وقفه فيذهب الوهم الى انه كان منصوبا بابصر والهلال اورايت الهلال ثم حذف الفعل لضيق الوقت فلم لا يكون مما نحن فيه واما عند اتيان القسم لا يتوهم الوقف لانه ليس فى الاخر بل الاخر هو القسم فان قيل

له قوله قال رحمه الله الخ كذا فى بعض النسخ المصححة عليها وفى الشارح بدل قوله اى المبتدأ المحذوف هو اى المبتدأ المحذوف هو

ان دفع الوقف لا یتوقف علی القسم لانہ یکون بذکر کلمۃ اخری ایضا فما وجہ تخصیص القسم قلنا انما خصہ بالجواب العادۃ فان قلت فعلی ھذا لایکون قولہ ولثلا یتوھم نصب الھلال وجہ مستقل صالح لضم الیہ الوجہ الاول فلا یصح ذکر الواو فی قولہ ولثلا یتوھم قلنا انما ذکر الواو لان الوجہ الاول تام بلا انضمام الثانی وان لم یتم الثانی بدون الاول او نقول الواو زائدۃ والعبارۃ محمولۃ علی القلب تقدیرہ ھکذا انما اتی بالقسم لئلا یتوھم الخ وانما خص القسم بذلک جریا علی عادۃ المتھلین والله اعلم بمراد الشارح قولہ من غیر اقامۃ شئ الخ لانہ لو اقیم مقامہ کان حذفہ واجبا کما سیاتی بقولہ ووجوبا فیما التزم فی موضعہ غیرہ قولہ مثل الخبر المحذوف فان قلت ان بینھما فرقا بین المثال والممثل لان قولہ فاذا السبع مثال للمبتدا لا للخبر قلت عبارۃ المصنف ھی المضاف الیہ وھو لفظ الخبر تقدیرہ مثل الخبر المحذوف الخ قولہ فان تقدیرہ الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع الممثل قولہ واقف والقرینۃ علیہ ان اذا للمفاجاۃ ولا یکون بعدھا الا الجملۃ الاسمیۃ فان قلت لا حاجۃ عندنا الی تقدیر الخبر فلیکن قولہ السبع مبتدا واذا خبرہ قدم لانہ ظرف فکل موضع موضع لہ فاجاب الشارح بقولہ علی ان یکون اذا ظرف زمان علی الصحیح والزمان لا یحل علی السبع فان قلت ینبغی ان یکون ھذا الحذف واجبا لوجود القرینۃ وسد المسد وھو اذا فاجاب الشارح بقولہ غیر سادۃ مسدہ ای ان اذا لا یکون سدا لمسد لان اقامۃ المتقدم مقام المتاخر مختلف فیہ وانما قال علی المذھب الصحیح لان عند البعض اذا امکانیۃ فھی کونہا خبرا لان المکان عبارۃ عن موضع الثبوۃ ولا شک ان السبع یصلح ثبوۃ الشئ علی ظھرہ لکن قولہم غیر صحیح لانہ علی ھذا یلزم تکرار المکان فی بعض الامثلہ نحو خرجت فاذا السبع واقف بالباب ثم العامل فی اذا ما واقف ومعنی المفاجاۃ الذی استفید من اذا ما الفاء فی قولہ فاذا السبع اما سببیۃ لان مفاجات السبع مسببۃ عن الخروج واما للعطف فان قیل کیف یکون الفاء للعطف مع انہ علی ھذا یلزم عطف الانشائیۃ علی الخبریۃ وایضا ما الوجہ لھم انھم لا یجعلون خرجت عاملا فی اذا وتکلفوا فی العامل البعید قلنا انما للعطف من حیث المعنی ولا شک ان قولہ فاذا السبع واقف جملۃ فعلیۃ فی المعنی تقدیرہ خرجت ففاجات السبع واقفا وعن الثانی ان جزء جملۃ لا یعمل فی جزء جملۃ اخری کما یاتی فی مبحث ما اضمر عاملہ قولہ ای ففی وقت خروجی اشارۃ الی حاصل المعنی فقولہ فی وقت اذا واتما زاد قولہ خروجی لتعین الوقت لانہ لیس المراد بہ الوقت مطلقا قولہ ای فی ترتیب فان قلت المتبادر من کلمۃ ما ھو الخبر لان البحث فیہ فعلی ھذا یکون معناہ وقد حذف الخبر فی الخبر وھو فاسد قلنا العبارۃ عن الترکیب انہ عبارۃ عن الخبر فلا یلزم الفساد فان قیل فعلی ھذا لا یحصل الفرق بین الکلمۃ والکلام الضمنی موضعہ وغیرہ راجع الی الخبر قلنا العائد محذوف تقدیرہ فیما التزم فی موضعہ غیرہ منہ قولہ وذلک فی اربعۃ اشارۃ الی ملحق عبارۃ المصنف بعبارۃ لفھیار لانھم یفصلون بعد الاجمال فکذا انہم فقولہ اربعۃ الواب اجمال وقولہ مثل لولا زید لکان کذا تفصیلہ فان قیل ھناک قسم اخر وھو اذا کان الخبر ظرفا نحو فی الدار زید فان متعلقہ خبر وھو واجب الحذف اذا کان من الافعال العامۃ قلنا الخبر فی الحقیقۃ ھو

ف ای کلمۃ اذا عبارتی السبع ای کخرجت فکان السبع ۱۲ ف ای لفظا موضع ولفظا غیرہ ۱۲ منہ لعل الاولی ای اصطلح النحویین ۱۲ ف ای عادۃ المتھلین بایثارہ فی غالب الاوقات ۱۲ منہ ای فدم الوقف علیہ کان تاما

marfat.com

ليس الا الظرف فلا يكون من باب حذف الخبر قوله اولها المبتدأ اشارة الى بيان كلى بقوله مثل لولا زيد الخ
ثم فى الحذف الوجوبى لا بد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح الى الاول بقوله لان لولا
لامتناع شئ بوجود غيره فتدل على الوجود والى الثانى بقوله وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا
اعلم ان سد المسد فى الفعل ليس الا للمفسر كما مر وغير الفعل لا يشترط ان يكون مفسرا بل لا بد
ان يكون امرا زائدا اى لا يكون جزء الكلام كالظرف والحال فلا يرد انه ينبغى ان يقوم الهلال مقام
المبتدأ فيجب حذفه فان قيل لا نسلم ان حذف الخبر واجب اذا كان المبتدأ بعد لولا لانه منقوض
بقول الامام الشافعى شعر ولولا خشية الرحمن عندى ٭ جعلت الناس كلهم عبيدى ٭ ولولا الشعر بالعلماء يزرى
لكنت اليوم اشعر من لبيد ٭ فان خبره مذكور وهو قوله عندى وقوله يزرى قلنا هذا اذا كان الخبر
من الافعال العامة لان لولا دال على الوجود وهو من الافعال العامة واما اذا كان من الافعال الخاصة فلا يجب
الحذف بل ان وجدت القرينة على الخصوص يجوز حذفه والا لا يجوز قوله اى لولا وجد زيد لانه قال
لولا حرف الشرط فيلزم بعدها الفعل لان لو بدون مقارنة لا حرف الشرط فكذا اذا قارنها وقال البصرية
انها حرف برأسها يلزم بعد المبتدأ وليست التى هى من حروف الشرط فان قيل على قول الكسائى يلزم
حذف الفعل وجوبا من غير المفسر قلنا فليكن الكسائى غير قائل على ذلك الحصر قوله وقال الفراء
لولا هى الرافع لان لولا عنده من اسماء الافعال بمعنى وجد قوله او بتاويله عطف على المصدر فان
قيل اذا كان المبتدأ مصدرا فكيف يصح حمل الخبر وهو حاصل عليه لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف
فاجاب الشارح بقوله منسوبا الى الفاعل الخ لانه اذا كان منسوبا الى الذات كان له حكم الذات وقد
يجاب ان المصدر اذا وقع فى جانب الموضوع كان له حكم الذات فان قيل ما الوجه للشارح انه
خالف عن الرضى فانه قال مضافا الى الفاعل وقال الشارح منسوبا قلنا انما قال ذلك لان الاضافة
لا تستقيم فى قوله او كلاهما لان الاضافة الى شيئين لا يجوز لانه يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
واما النسبة فهى عبارة عن التعلق ولا شك ان تعلق الشئ بشيئين جائز واما الرضى فاراد من
الاضافة النسبة من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم وانما اشترط ان يكون المبتدأ مصدرا لان الاحوال
التى تذكر بعده لا تاتى الا اذا كان المبتدأ مصدرا وانما اشترط ان يكون بعده حال ليقوم مقام الخبر
قوله الى ذلك المصدر وانما اشترط ذلك لان المبتدأ فى هذه الضابطة يجب ان يكون مصدرا
اما حقيقة او حكما واسم التفضيل اذا اضيف الى المصدر فله حكم المصدر لانه يكون بعض المضاف اليه
نحو زيد افضل الناس قوله اذا كان زيد مفعولا به انما قال ذلك لانه لو كان فاعلا يلزم تكرار المثال
فان قيل ان المصنف اورد المثال الذى فيه مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او كلاهما بقوله مثل
ضربنى زيدا قائما فلا حاجة الى ما ذكره الشارح بقوله مثل ذهابى الخ قلنا اراد به ان يذكر لكل
واحد من المصدر المنسوب الى الفاعل والمفعول مثالا على حدة ويجعل مثال المصنف مثالا لمنسوب اليهما
قوله ان ضربت زيدا مثال المصدر التاويلى فان ان مصدرية قوله واخطب ما يكون الامير مثال

ن يزرى
له لان المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله ۱۲ له اى حذف الخبر وجوبا ۱۲ له اى اراد الشارح بما ذكره من قوله مثل ذهابى راجلا اه ۱۲

لاسم التفضیل المضاف الی المصدر التاویلی فان ما مصدریة ای اخطب کون الامیر اعلم ان
هذه القسم من المبتدأ منقسم الی اربعة اقسام الاول مایکون المبتدأ مصدرا صورة والثانی
مایکون المبتدأ مصدرا تاویلا والثالث اسم التفضیل المضاف الی المصدر صورة والرابع اسم
التفضیل المضاف الی المصدر تاویلا ثم کل واحد من هذه الاربعة منقسم الی اربعة اقسام
فیکون ستة عشر قسما الحاصلة من ضرب الاربعة فی الاربعة الاول مصدر صورة منسوب
الی الفاعل وما بعده حال من الفاعل والثانی مصدر صورة منسوب الی المفعول وما بعده حال من
المفعول والثالث مصدر صورة منسوب الیهما وما بعده حال من احدهما وهذا القسم مذکور فی
المتن والرابع مصدر صورة منسوب الیهما وما بعده حال منهما کما اشار الیه الشارح بقوله او قائمین
وقس علیه المصدر التاویلی واسم التفضیل لکن اقسام للقسم الاول کلها مذکورة ومن القسم الثانی
قسمان مذکوران ومن الثالث واحد ومن الرابع واحد وایضا فیه اقوال الاول قول البصریین
والثانی قول الکوفیین والثالث قول الاخفش والرابع قول البعض قوله
اشارة الی بیان الخبر فان قیل من این علم ان خبره حاصل فلیکن شیء اخر وایضا سلمنا ازدیاد قوله
حاصل لبیان الخبر لکن لا فائدة فی ازدیاد قوله قائما کاف لسد المسد اجیب عن الاول ان الاخبار عن ضرب
زید بکونه مقیدا بقیامه لایکون الا عند حصول الضرب وعن الثانی انه لو لم یکن قوله کان فعامل الحال لا یخلو
اما قوله ضربی او قوله حاصل فعلی الاول کان الحال من متعلقات المبتدأ فکیف یکون سدا مسد الخبر لان
مقام الخبر بعد تمام المبتدأ وایضا هذا لیس الا عین مذهب الکوفیین ویجیء بطلانه وعلی الثانی لزم
اختلاف عامل الحال وذی الحال وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر کان لم یلزم شیء من ذلک لان قائما
حال من ضمیره الراجع الی زید وانما زاد قوله اذا لامرین احدهما لیکون قرینة علی الخبر لان متعلق
الظرف یکون من الافعال العامة غالبا والثانی انه لو لم یزد قوله اذا لم یعلم ان قائما من متعلقات
الخبر فاذا زاد قوله اذا فیکون مضافا الی کان وهو عامل فی قائما فیکون المضاف مع المضاف الیه
متعلقا بحاصل فان قیل من این علم ان قائما حال فلیکن خبر کان کما هو الظاهر قلنا ان کان
ههنا مقدر وما کان مقدرا فهو مقدر الضرورة وهی تدفع بالادنی وهو کان التامة فلا حاجة الی الزائد
وهو کان الناقصة لانه یستدعی الاسم والخبر بخلاف التامة لانه یتم بالاسم فقط قوله فحذف حاصل
لما کان الحذف الوجوبی یقتضی القرینة وسد المسد اشار الشارح الی الاول بقوله کما
یحذف متعلقات الظروف نحو زید عندک ای حاصل عندک واشار الی الثانی
بقوله فبقی اذا کان قائما قوله ثم حذف اذا مع شرطه وههنا بحث من
وجهین الاول انه یلزم التدافع فی کلام الشارح رح لانه یعلم من القول السابق
له المذکور بقوله کما یحذف متعلقات الظروف

سه فلا بد من ازدیاد قوله حاصلا ۱۲م سه ای اتحاد عامل الحال وذی الحال ۱۲م النهم اغفرلی ولوالدی امین ۱۲م

م اذا کان الان قوله قائما م
ضربی زیدا حاصل اذا کان قائما

marfat.com

ان اذا ظرفیۃ ویعلم من قولہ ثم حذف اذا مع شرطہ ان اذا شرطیۃ والثانی ان اذا لما کان شرطیۃ لابد لہ من الجزاء حینئذ ولا جزاء ہہنا اجیب عن الاول ان اذا للظرف ابدا لا لکن لا یخلو من دلالۃ الشرط ایضا ولا منافاۃ بینہما وعن الثانی ان جزاءہ ما قبلہ اعنی قولہ ضربی زیدا حاصل ای انہ دال علی الجزاء ثم اذا حذف اذا مع شرطہ لابد لہ من سد المسد والقرینۃ فاشار الشارح الی الاول بقولہ واقیم الحال مقام الظرف والی الثانی بقولہ لان فی الحال معنی الظرفیۃ لانہ یؤول بہ یقال جاءنی زید راکبا ای وقت رکوبہ وایضا بینہما مناسبۃ من حیث العاملیۃ والمعمولیۃ فالقیل لم حذف الظرف الذی ہو قائم مقام الخبر لان الدال علی الدال علی الشیء دال علی ذلک الشیء قولہ قال الرضی ہذا ای ما ذکرنی الشرح ما قیل فیہ ای فی ہذا المثال وفی ذکر قول الرضی اشارۃ الی الاعتراض علی النحویین لانہم فرقوا فی قولہ ضربی زیدا قائما لاجل البصریین ہذا التفسیر المذکور فی الشرح قولہ وفیہ تکلفات کثیرۃ ای ثلثۃ الاول حذف اذا مع الجملۃ الشرطیۃ وذا لم یثبت فی غیر ہذا المکان والثانی العدول من کان الناقصۃ الی التامۃ مع ظہور الناقصۃ لوجود المنصوب بعدہا فالظاہر انہ خبرہ والثالث اقامۃ الحال مقام الظرف لیس لہ نظیر فی کلامہم اجیب عن الاول بانا لا نسلم انہ غیر موجود الا تری انہ قیل فی قول للمصرح فصند یجوز صرفہ ای اذا کان کذلک فہند یجوز صرفہ وامثلتہ فی القرآن کثیرۃ و عن الثانی بانہ کما ان الناقصۃ من افراد کان کذا التامۃ من افرادہ وظہور الناقصۃ ممنوع لان مثل ہذا المنصوب مع کثرتہ لم یسمع الا منکرۃ ولو کان خبرا لسمع معرفۃ ولان الواو فی الجملۃ الاسمیۃ الواقعۃ موضع ہذا المنصوب لازمۃ کما صرح بہ الرضی ولو کانت خبرا لما لزم الواو وعن الثالث انہ وان لم یوجد لہ نظیر لکن المناسبۃ موجودۃ وہی کافیۃ قولہ والذی یظہر لی ای الا نسب ان یضر فی ہذا المثال لاجل البصریین ہکذا الی آخرہ یعنی الاولی ان یکون الخبر قولہ یلابسہ لا ان یکون خبرہ حاصل قولہ اذا کان عن الفاعل فان قیل ان الضمیر فی قولہ یلابسہ ولکنا انی یلابسہ ضمیر مفعول فمن این قال الشارح عن المفعول فی الاول وعن الفاعل فی الثانی بل عن المفعول علی التقدیرین قلنا الفرق باعتبار المرجح لانہ فی الاول زید فلذا قال عن المفعول وفی الثانی ہو الضمیر فی ضربنی ولا شک انہ فاعل الضرب وانکان مضافا الیہ فی الحال فلذا قال عن الفاعل قولہ اولی خبر لقولہ ان تقدیرہ قولہ ثم نقول ہذا ایضا قول الرضی اشارۃ الی وجہ اولویۃ تقدیرہ یعنی لو قدر یلابس یکون تقدیرہ نظائرنی کلامہم بخلاف الاول لانہ لا نظیر لہ کما مر قولہ مع قیام قرینتہ وہی ہہنا امران احدہما ان قولہ یلابس فعل متعد یقتضی المفعول والاخر ان الحال بدل علی ان یکون بعد یلابس ذو الحال فیکون معمولہا واحدا قولہ کما تقول الذی ضربت والقرینۃ علیہ ان الصلۃ لا یخلو عن عائد الموصول قولہ ثم حذف یلابس ثم لا بد فیہ من القرینۃ وسد المسد فاشار

الی الاول بقوله والعامل فی الحال الخ والی الثانی بقوله وقام الحال مقامه قوله لما تقول اشارة الی بیان نظیر حذف العامل قوله راشدا ای تکون واجدا للطریق بنفسه قوله ممدیا ای ان تکون فاعلا له بهدایة الغیر والغرض فی هذا القول دعاء للمخاطب قوله مستریحین ای یجدون الراحة والفرح والخلاص من تلک التکلفات الثلثة المذکورة اجیب بان التکلفات المذکورة مدفوعة بما ذکرنا سابقا او نقول ان فی تفسیرهم وانکان تکلفات لکن فی تضییرک تکلف واحد فوفی منها لان الاصل فی العامل المحذوف ان یکون من الافعال العامة والملابسة من الافعال الخاصة قوله وقالا الکوفیون استدلوا بوجهین احدهما ان فیه قلة الحذف کما ترای والاخران علی هذا یکون الحال من معمولات المذکور وهو قوله ضربنی والمعدوم لا یزاحم الموجود قوله و یلزمهم اشارة الی رد قولهم ای ان قولهم فاسد من وجهین الاول ان الحال لما کان من متعلقات المبتدأ فیکون العامل فیه هو الابتداء فیکون قیدا له وقید الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المتقدم لا یقام مقام الخبر لان الخبر انما یکون لبعد تمام المبتدأ فینبغی ان یکون ما یقوم مقامه ایضا کذلک والثانی تقید المبتدأ المقدم معمومه بدلیل الاستعمال لان اسم الجنس المعرف باللام او بالاضافة اذا قصد خصوصه باعتبار ترجیح بلا مرجح حمل علی الاستغراق فمعنی ضربی زیدا قائما جمیع افراد الضرب الواقع من المتکلم علی زید حاصل قائما قوله وذهب الاخفش اعلم انه وافق البصریین فی ان الحال من متعلقات الخبر لکن خالفهم فی ان الخبر عندهم من الافعال العامة وعند من الافعال الخاصة ای الخبر عنده مصدر بمعنی المبتدأ باعتبار الوجهین احدهما ان فیه قلة الحذف کما ترای والاخر ان الاصل فی المحذوف ان یکون من جنس المذکور متی امکن وانما اشترط ان یکون المصدر مضافا الی صاحب الحال لیکون عامل الحال وذی الحال واحدا لکن قوله غیر صحیح لان المصدر ضعیف العمل لا یعمل مع الحذف ولان المصدر العامل بمعنی ان مع الفعل فیلزم علی هذا حذف الموصول مع بعض الصلة لان بعضهم باق وهو قوله قائما لان عندهم من الموصولات اللغویة قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستویه وابن باشاذ قوله الی ان هذا المبتدأ لا خبر له ویجب المبتدأ بلا خبر فی کلامهم کالقسم الثانی من المبتدأ وایضا هذا المبتدأ بمعنی الفعل والفعل لا یحتاج الی الخبر وانما کان بمعنی الفعل لان معنی ضربی زیدا قائما ومعنی اضرب زیدا قائما واحد غیر ان متفاوتة ورده ان قیاسه مع الفارق لان الضرب مضاف الی یاء المتکلم والمضاف مع المضاف الیه بمنزلة کلمة واحدة فلا یتم به الفائدة بخلاف القسم الثانی من المبتدأ فانه وانکان شبیه الجملة لکن لیفید فائدة تامة لما مر ان شبه الجملة لیفید فائدة تامة فی الموضعین واما کونه بمعنی الفعل فمنزل تاویل الاسمیة بالفعلیة وتاویل نوع بنوع لا یخرج الشئ عن حقیقته

له فیکون فیه الرد الخ ای فیکون فی الحال الذی بمنزلة جزئه ما هو بمنزلة جزئه فیجوز ان یقوم مقام الخبر ۱۲ منه له لان ان تقتضی ان یکون ما بعدها جملة ۱۲ منه له هذا البصریة والکوفیة ۱۲ منه له بعض ای بعض الضمیر ۱۲ منه له دفعا للترجیح بلا مرجح ۱۲ منه له ای قیاس هذا المبتدأ علی القسم الثانی من المبتدأ ۱۲ منه له فانه بلا خبر لان فیه معنی الفعل الخ ۱۲ منه له دفع لما یقال ان المبتدأ لا یکون بلا خبر ۱۲ منه ای یکون لهذا المبتدأ خبر ۱۲ منه

قوله ما اضرب زيدا الا قائما فان قيل نعم ان معنى ذلك المصدر هذا الفعل لاكن ادوات الحصر غير مستفادة من ضربي زيدا قلنا ان قيد مثلا مقدر فيه اى معناه ما اضرب زيدا الا قائما مثلا كذا قال مير جمال الدين الجنابى او نقول ان اداة الحصر تعبر عن الاستغراق المقم فى هذا المبتدأ لان الاستغراق يستلزم الحصر وانما لم يعبر عنه بكلمة كل لانها لا تدخل على الفعل وانما لم يعبر عنه بكلمة كلما مع انها تدخل عليه لانها تقتضى الجزاء ولا جزاء ههنا لان ضربي الماول بالفعل يكون فعل الشرط وكلما اسم الشرط والجزاء غير موجود فاحفظ فانه من خواص هذا الكتاب فان اكثر الفضلاء خرجوا من الدنيا ولم تنتبهوا بدرك هذه الحاشية قوله بالواو التى بمعنى مع و هو كل واو يحصل به بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع زمانية نحو العمل والحكم بجزائه اى العمل مقرون مع الحكم بجزائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المومنين وانتم والساعة فى قرن فان المعطوف ههنا لا يدل على الاقتران وانما اشترط ان يكون الواو بمعنى مع ليوجد القرينة لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا فتدل عليه فان قيل سيجيئ فى المفعول معه ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف فكيف يصح قول الشارح وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع قلنا المراد بالعطف ههنا المعنى اللغوى وهو الامالة والارتباط فان قيل ان كان الواو بمعنى مع فيكون مدخوله مفعولا معه فما وجه رفع مدخوله قلنا لما كان صورته موافقة لواو العطف اجرى عليه حكمه قوله وضيعته وهى فى اللغة الارض والمراد ههنا الصنعة والحرفة قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى بيان الخبر وهو مقرون فان قيل لما كان الواو بمعنى مع وهو متعلق بمقرون فيكون المتعلق مع المتعلق خبر المبتدأ مثل زيد فى الدار اى كائن فيها فلم يوجد المعطوف قلنا ان قوله مع ضيعته فى قوله مقرون مع ضيعته ليس ضيعته التى هى معطوفة بل هى عبارة جديدة مقدرة مع الخبر تقديره كل رجل مقرون مع ضيعته و ضيعته مقرون به فللمعطوف خبر على حدة فان قيل فعلى هذا لا يكون الواو فى المعطوف بمعنى مع كما ترى فيخالف بما سبق من قول الشارح انه بمعنى مع قلنا معنى قوله بمعنى مع اى يدل على المصاحبة بين المعطوف والمعطوف عليه لا ان يأول بكلمة مع بالفعل فانه ليس غرض الشارح ثم فى الحذف الوجوبى لا بد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح الى الاول بقوله لان الواو يدل على الخبر والى الثانى بقوله واقيم المعطوف فى موضعه فان قيل المعطوف على المبتدأ بحسب الرتبة مقدم على المبتدأ بحسب الرتبة مقدم على الخبر فكيف يقيم فى موضعه فان ما يقيم فى موضعه يكون متاخرا عنه قلنا المعطوف على المبتدأ وان كان من تتمته لكن هذا المعطوف يذكر متاخرا عرفا فيصح ان يقع موقع الخبر نظرا الى لزوم التاخير الذكرى او نقول انه معطوف على الضمير المرفوع فى مقرون فلا بد ان يكون من تتمة المبدأ فيصح وقوعه موقع الخبر فان قيل فعلى هذا لا يصح قول الشارح وعطف الخ فانه صريح فى انه عطف على المبتدأ وايضا ليس ههنا تاكيد

بالمنفصل ولا بالمفصل

کیف یصح العطف علی الضمیر المرفوع اجیب عن الاول ان العطف علی الضمیر المرفوع کما العطف علی المبتدأ لان العطف علی الضمیر الشیء عطف علیه فی الحقیقة کما مر سابقا وعن الثانی انما لا یجوز ذلک اذا لم یکن عطفه راجعا الی شیء آخر مالا وهمنا کذلک او نقول ان لفظ هو مقدر فیه وبهذا یندفع بحث من وجهین الاول لکان ینبغی ان یقول الشارح فی بیان الخبر ای کل رجل وضیعته مقرونان لان مقتضی العطف علی المبتدأ هو هذا المخبر بدیل وعمرو قائمان والثانی ان الضمیر فی قوله وضیعته لا یخلو اما راجع الی کل رجل او الی رجل لا سبیل الی الاول لفساد المعنی لان معناه کل رجل مقرون مع ضیعته کل رجل والامر لیس کذلک لان کل رجل مقرون مع ضیعة نفسه ولا الی الثانی اذ معناه کل رجل مقرون مع ضیعة رجل ما والامر لیس کذلک اجیب عن الاول لو قال مقرونان فی یکون الخبر متاخرا جوازا فلم یقع المعطوف فی موضع الخبر وعن الثانی ان الضمیر راجع الی رجل لکن بتقدیر قوله ذلک ای مع ضیعة ذلک الرجل ای رجل معین لا رجل ما او ان قوله و ضیعته بحذف المضاف ای وضیعة نفسه ای نفس الرجل واذا ذکر النفس مع الرجل لا یراد منه رجل ما بل رجل معین او نقول ان قوله کل رجل نائب عن الاسماء الکثیرة فکذا ضمیره نائب عن الضمائر الکثیرة فیعود کل ضمیر الی کل اسم فکانه قیل زید وضیعته وعمرو وضیعته وبکر وضیعته الی غیر ذلک وقال الکوفیون ان قوله کل رجل وضیعته تام لم یحذف عنه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضیعته لو قال کل رجل مع ضیعته لم یحتج الی تقدیر الخبر فکذا هذا قلنا نقول ان جعل الواو لم یضع مع لا یخرجها من العطف الا صلی وبقاء العطف الا صلی یمنع جعله خبرا لان الخبر لا یعطف علی المبتدأ فلا بد من تقدیر الخبر لئلا یکون المبتدأ بلا خبر بخلاف ما لو قیل مع ضیعته فان مع ظرف حقیقة نثیر د علی الکوفیین انه لما کان الواو بمعنی مع فالخبر هو مع لان الصیغة عطف علی المبتدأ فیکون مبتدأ فلا یکون الخبر الا لفظ مع وهو غیر جائز لعدم اعراب الرفع فیه قلنا اعراب الرفع انتقل منه الی مدخوله فان قیل لیس فی مع اعراب الرفع حتی ینتقل الیه بل فیه اعراب النصب لانه ظرف وهو منصوب قلنا مع حیثیتان فانه مرفوع من حیث انه خبر ومنصوب من حیث انه ظرف کما فی زید عندک مرفوع من حیث انه خبر مع انه ظرف الیفع قوله یکون معتمدا به یعنی معینا لذلک بحیث ینتقل الذهن من اسماعه الی کونه معتمدا به فیکون قرینة علی حذف الخبر وهو قوله قسمی فحوا ما تر الله لا فعلن کذا لا یجب حذف الخبر قوله وبقاؤک اشار بهذا العطف التفسیری الی ان الغرض بالقسم یحصل بالمضم وهو البقاء وایضا اشارة الی انه لیس المراد من المرء هو الاسم المعرف الذی یذکر فی مقابلة زید وبکر فان قیل لما کان المراد منه البقاء لا یصح علیه جعل الخبر المحذوف اعنی قوله قسمی لان البقاء صفة المخاطب والقسم فعل المتکلم قلنا المراد من قوله قسمی اما قسم به بجعل الیاء التی هی ضمیر المتکلم مستترا لان المضارع اذا دخله کل رجل وضیعته ۱۲

---

۱۲ وقد فهمنا اقامة المعطوف مقام الخبر مع انه کما فی قولهم لولا انتم لکان کذا فان الا فیها للاستثناء لا یوجد هو الله مع انها لیست بمعنی غیر فوجه بان ذهبنا الی ان مرجع الضمیر محذوف لکن یحتمل ان ذلک التفصیل لعدم الفائدة فی ایراده... لمعورة الاجرام

سه ای هذا الذی ذکرنا قاله البصریون وقال الکوفیون معنی عبد القاهر

قابل للاستتار بخلاف القسم فانه مصدر وانما زاد قوله به ليكون عائدا الى ما ثم في الحذف الوجوبي لا بد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح الى الثاني بقوله وجواب القسم قائم واما القرينة فهي ان العمر يستعمل غالبا في القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم وانما لم يتعرض الشارح الى بيان القرينة لوضوحها **قوله** والعمر والعمر بمعنى واحد الواو بمعنى الفاء فيكون تفريعا على قوله وبقاءك او فيه اشارة الى توطيه قوله ولا يستعمل مع الام الا المفتوحة **قوله** ولا يستعمل الخ دفع وهم نشأ من قوله والعمر والعمر بمعنى واحد وهو انه لما كان معناهما واحدا فيستعملان مع اللام ايضا **قوله** لان القسم موضع التخفيف والعمر بالضم ثقيل بنفسه فلو ادخل اللام عليه يلزم الثقل على الثقل ويحتمل ان يكون قوله لان القسم الخ علة لوجوب حذف الخبر من هذا التركيب فيكون القرينة ايضا مذكورة في قول الشارح رح **قوله** اى من المرفوعات فيكون لفظ منها مقدرا في عبارته فقوله خبران مبتدأ وقوله منها خبره وهذا الكلام يشعر بان هذا مرفوع على حدة كما هو مذهب البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يذكر المص رح كما ذكر في المبتدأ **قلنا** انما لم يذكره ليتناول كلامه كلا المذهبين وان لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف رح او **نقول** انما لم يذكره ليشعر على انه لا يخلو من رائحة خبر المبتدأ كما يدل عليه قوله وامره كامر خبر المبتدأ او **نقول** ان دابه ان يأتي بقوله منها في القسم الاول وترك في الباقي كما مر **فان قيل** لا يصح اطلاق الاخوات على الحروف الباقية لانها تستعمل في ذوي العقول **قلنا** المراد من الاخوات ههنا الاشباه لان المشابهة لازمة مع الاخوات فيكون ذكر الملزوم وارادة اللازم **قوله** على المذهب الاصح رد على الكوفيين لان عندهم هذه الحروف تعمل في الاسم لا في الخبر لانه مرفوع كما كان اى مرفوع بالابتداء **لكنا نقول** انها شابهت الفعل المتعدي وهو يعمل الرفع والنصب فكذا هذه الحروف والمشابهة ثابتة لفظا ومعنى اما لفظا فلكون كل واحد منها ثلاثيا ورباعيا كالفعل واما معنى فلعدم اتمام معناها بدون الاسمين **وايضا** انها تجيء بمعنى الفعل فان معنى ان حققت ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس **فان قيل** لما كان الخبر مرفوعا على المذهبين فما ثمرة الخلاف بينهما **قلنا** ثمرته تظهر في قولنا انك وزيد ذاهبان بالرفع في زيد فان هذا التركيب غير صحيح عند البصريين لاجتماع العاملين اعني ان والابتداء على معمول واحد وهو قوله ذاهبان وصحيح عند الكوفيين لان ان غير عامل في الخبر بل العامل هو الابتداء فقط وتحقيقه ما قال الشارح في بحث الحروف **قوله** الى شيء اخر رد على الشارح الهندي لانه قال المسند الى اسمائها كما يجيء تحقيقه في هذه الصفحة **فان قيل** تعريف خبرها لا يكون جامعا لانه خرج عنه قولنا ان زيدا قائم لان قائما ليس مسندا بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف **قلنا** ان عبارته بحذف المضاف اى احد هذه الحروف كما قال الشارح رح **فان قيل** المعرف لا يخلو اما مجموع خبران وخبر اخواتها او خبران واخواتها على سبيل التوزيع لا سبيل الى الاول لان معناه ح اى مجموع خبران واخواتها هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف ولا شك في فساده ولا الى الثاني ايضا باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضا جمع

بحث خبران واخواتها

marfat.com

فلا یجوز ان یقال خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف **قلنا** المراد هو الشق الثانی لکن تقدیر لفظ الاحد فی جانب المعرف ایضا بان یقال خبر ان وأخواتها هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف **قوله** علیهما **فان قیل** لظاهر ان یقال علیه لا علیهما لان الکلام فی المسند الیه ایضا **قلنا** هذا انما یرد لو کان الضمیر فی علیهما راجعا الی المسند والمسند الیه واما اذا کان راجعا الی خبران واخواتها فلا یرد شیئ وان سلم انه یرجع الی الاسم والخبر فهو صحیح ایضا لان ما قال الشارح بیان للواقع وان کان التعریف لا یقتضی ذلک **فان قیل** التعریف لا یکون مانعا لانه یدخل فیه قولنا یقوم فی قولنا ان زیدا یقوم ایقوم ابوه فان یقوم مسند الی شئ وهو ابوه مع انه لم یکن خبران بل الخبر هو مجموع قوله یقوم ابوه **قلنا** المراد من المسند ما یکون فیه اثر ان ولا شک ان اثر ان لیس فی یقوم بل فی المجموع من حیث المجموع لان الاثر ههنا عبارة عن التاکید والاعراب وهما فی المجموع **وههنا بحث** من وجهین الاول ان الدقاق انما یکون بقوله ایراث اثر فانا الحاجة الی تاویل الدخول بالورود حیث قال الشارح رحمه الله والمراد بدخول هذه الحروف ورودها علیهما الخ والثانی انه یدخل فی الحد حسن فی ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لاخبره **اجیب عن الاول** انما اولنا به لفائدة اخری وهی ان الدخول یستعمل فی الالفاظ دون الآثار والمراد ههنا ایراث الاثر **وعن الثانی** ان المراد بالمسند الی اسم ان بلا تبعیة بقرینة ذکر التوابع فیما یلیه **قوله** لفظا او معنی **فان قیل** الاثر المعنوی کالتاکید مثلا موجود فی صورة الالغاء بما الکافة مع ان خبرها لیس بمبتدا ولا خبر ان **قلنا** المراد من الاثر المعنوی هو الاعراب التقدیری او المحلی المعنی الذی افاده الحروف المشبهة بالفعل کالتاکید والاستدراک وغیر ذلک **فان قیل** یرد الاعتراض علی صاحب الجمل فانه فسر قوله او معنی بالتاکید مثلا ولم یرد علیه صورة الالغاء **قلنا** علی هذا کلمة او بمعنی الواو فلم یرد علیه شئ **فان قیل** لما کان او بمعنی الواو کان تقدیره لفظا ومعنی فعلی هذا لا یصدق علی جملة یقوم ابوه لانه وجد فیه اثر معنوی وهو التاکید لکن لم یوجد فیه اثر لفظی وهو الاعراب اللفظی لانه فی محلی **قلنا** المراد من اللفظ الاعراب مطلقا فیکون تقدیر عبارة الشارح هکذا او اعرابا ومعنی **قوله** فان یقوم ههنا من حیث اسناده **فان قیل** ان یقوم ههنا لیس مما یدخل علیه ان بمعنی المعنی اصلا فلا وجه لتقیده بالحیثیة **قلنا** انما یرد لو کان قوله ههنا اشارة الی المثال المذکور بل قوله ههنا اشارة الی المقام او الباب والمراد بر خبران واخواتها فاحتاج الی قید الحیثیة فان معناه ان یقوم ههنا ای فی خبران واخواتها من حیث اسناده الی ابوه لیس مما یدخل علیه ان بمعنی المعنی الخ واما من حیث اسناده الی الضمیر الراجع الی زید فهو مما یدخل علیه ان بمعنی انه فلا یقال ان زیدا یقوم بدون ذکر ابوه **قوله** فلا یحتاج اشارة الی الرد علی الشارح المحقق لانهما اجابا عن اعتراض یقوم بقوله المراد بالمسند المسند الی اسماء هذه الحروف وقوله یقوم غیر مسند الیها

سلہ اے المسند والمسند الیہ ۱۲ سلہ اے رفع الاعتراض المذکور ۱۲ سلہ اے لفظ حسنا ۱۲ اللّٰھم اختم عاقبتنا بالخیر والایمان

بل هو مسند الى قوله ابوه **قوله** ويلزم منه استدراك الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل وهو انه ما الترجيح لجوابك على جواب الشارح الهندى فاجاب بقوله ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف **فان قيل** انما يلزم الاستدراك اذا قدر قوله الى اسماء هذه الحروف قبل قوله بعد دخول هذه الحروف واما لو قدر بعد قوله بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك لان اغناء القيد الثانى عن الاول لا يعد بالاستدراك عندهم **قلنا** المتبادر انه قدر قبل قوله بعد دخول هذه الحروف لان الاصل فى المتعلق ان يلى المتعلق او **نقول** المراد من الاستدراك طلب الاختصار فى المتن **قوله** ولا الى ان يجاب عنه اشارة الى الرد على صاحب الغاية لانه قال فى الجواب عن اعتراض يقوم المراد بالمسند هو الاسم المسند ويقوم ليس باسم بل هو من الافعال **قوله** فيحتاج الى تاويل جملة مستانفة وقعت فى جواب السائل كما مر انفا **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون المعرف خاصا وهو خبر ان اذا كان مفردا كما كان المعرف فى خبر المبتدأ هو الخبر المفرد **قلنا** تخصيص الخبر بالمفرد لذكر خبر الجملة بعده بقوله والخبر قد يكون جملة وليس خبر ان كذلك **فان قيل** لم لا يجوز ان يكتفى بالخبر الجملة فى خبر ان بقوله وامره كامر خبر المبتدأ **قلنا** لا يصح قياسه على خبر المبتدأ لان خبرية الجملة ثمة فهم من التصريح وههنا لا يفهم خبرية الجملة من قوله وامره كامر خبر المبتدأ صريحا **فان قيل** تاويل الجملة بالاسم ضرورى لا بد منه سواء كان اريد من المسند الاسم المسند او لا وذلك لان خبر ان من المرفوعات وهى قسم من الاسم فيحتاج الى التاويل المذكور عند الكل **قلنا** نعم لكن غرض الشارح انه لو قدر الاسم يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم بالفعل واما الاحتياج الى التاويل المذكور عند الكل فهو التاويل بالقوة وصلاحية التاويل **قوله** مثل قائم **فان قيل** لا يصح اضافة المثل الى قوله ان زيدا قائم فانه جملة فكيف يكون مضافا اليه وايضا لا يطابق المثال مع الممثل **قلنا** اجاب الشارح عنه بقوله مثل قائم فى ان زيدا قائم **فان قيل** فعلى هذا لا يصح دخول فى فى قوله ان زيدا قائم لان حرف الجر لا تدخل الا على الاسم ولو قدر القول والتركيب فعلى هذا يصح اضافة المثل اليه ايضا فلا حاجة الى التطويل تامل فيه **قوله** فانه المسند اشارة الى مطابقة المثال مع الممثل **قوله** اى حكمه كحكم الخ جواب سوال وهو لا يصح اضافة الامر الى خبر ان لان الامر للافعال وخبر ان ليس كذلك فاجاب بقوله اى حكمه اى المراد من الامر ما كان فى اصطلاح العامة او انه ذكر المؤثر واراد منه الاثر فان الامر مؤثر فى الحكم **فان قيل** لما كان المراد منه الحكم فعلى هذا يلزم تقسيم الشئ الى النفس والغير لانه قال الشارح فى اقسامه واحكامه وشرائطه **قلنا** المراد بالحكم معناه اللغوى وهو ما يترتب على الغير ولا شك انه صادق على الكل **فان قيل** ما للشارح انه جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من قبيل الاقسام وجعل الواحد والمتعدد من قبيل الاحكام ولم يعكس **قلنا** هذا بناء على مجرد اصطلاحهم ولا مناقشة فيه **فان قيل** لا نسلم ان امره كامر خبر المبتدأ لان ابن مثلا يصح ان يقع خبر المبتدأ ولا يصح ان يقع خبر ان لان ان للتحقيق واين للاستفهام

marfat.com

وبینہما تنافر قلنا المراد ان امرہ کامر خبر المبتدأ بعد ما یصح کونہ خبرا وہذا لا یصح کونہ خبرا کما ذکر فان قیل ان ما قال لشارح تکلف غیر ظاہر من عبارۃ المصنف والحمل علی خلاف الظاہر لا یجوز قلنا لا نسلم انہ غیر ظاہر من عبارتہ لانہ قال واما کامر خبر المبتدأ فلما اطلق علیہ الخبر علم ان المراد ما یصح خبریتہ قولہ ومن ابوک فان قیل ان جعل من مثال الخبر غیر صحیح لما مر سابقا ان من مبتدأ وابوک خبرہ قلنا انما جعلہ الشارح رح مثالا للخبر علی قول من جعلہ خبرہ وہو غیر سیبویہ کما ہو من الشارح علی الوضوح قولہ الا فی تقدیم فان قیل الضمیر فی تقدیمہ الخ اما راجع الی خبر ان اولی خبر المبتداء فالکلام باطل لانہ استثناء من وجوہ التشبیہ وفی وجہ التشبیہ لا بد من الاشتراک بین المشبہ والمشبہ بہ وایضا یرد ان الضمیر لا یخلو اما راجع الی خبر المبتدأ او الی خبر ان لا سبیل الی الاول لانہ یلزم انتشار الضمیرین ولا الی الثانی فان حکم التقدیم غیر متحقق فی خبر ان فلا یصح اضافۃ التقدیم الیہ اجیب عنہما ان الضمیر راجع للی المتکلم من قبیل اضافۃ المصدر الی الفاعل ویعلم المتکلم من البحث الآتی فی الکلمات وہو یقتضی المتکلم ویمکن الجواب عن الثانی بوجہ اخر وہو ان الضمیر راجع الی خبر ان لکن المراد بالحکم اعم من ان یکون ایجابا او سلبا وحکم التقدیم من حیث السلب متحقق فیہ قولہ ای لیس امرہ الخ لما کانت الاستثناء من الاثبات نفیا لکن بطریق الاشارۃ لا بالتصریح فقال الشارح رح للتصریح بہ ای لیس امرہ الخ قولہ وقد جاز تقدیم الخبر المراد بالجواز اعم من ان یکون مستقلا او فی ضمن الوجوب قولہ ان یتقدم المنصوب فان قیل حمل التقدیم علی العمل غیر صحیح لان التقدیم صفۃ المعمول والعمل الفرعی غیر ہذا قلنا عبارتہ محمولۃ علی حذف الخبر وحرف الجر تقدیرہ والعمل الفرعی للفعل یوجد بالتقدیم فالتقدیم سبب عمل الفرعی بلا عینہ قولہ لنقصانہما عن درجۃ الفعل فان قیل ہذا دلیل جارٍ فی لا التی للجنس ایضا مع ان عملہا لیس فرعا العمل لیس قلنا معنی لا ومعنی لیس شیٔ واحد فکان ترتیب معمولہا کترتیب معمول لیس لیطابق اللفظ مع المعنی بخلاف ان لانہ لیس بمعنی الفعل المتعدی علی السواء بل معناہ یشبہ معناہا من وجہ وکذا لفظہا یشبہ بہ من وجہ لامن کل وجہ او لنقول لو عمل لا التی لنفی الجنس عمل لیس ولا التی لنفی الجنس عملا لیس لا لنفی الجنس لما عمل لمشابہتہا ان لانہا للتاکید وکان لا لنفی الجنس ایضا للتاکید لان فی نفی الجنس وانما لا یعمل لا التی لنفی الجنس بمشابہۃ لیس لانہا یشبہ بہ ایضا کما یعمل لا التی للجنس بمشابہتہ لان لا لنفی الجنس ینفی الجنس ولیس ینفی الفرد لان معنی لیس رجل قائما ای لیس فردہ قائما فیکون مشابہتہا بلیس قلیلا واما ما التی للجنس فایضا ینفی الفرد قولہ الا ان یکون الخبر ظرفا فان قیل ہذا الاستثناء یقتضی ان یکون الخبر الظرف مثل خبر المبتدأ فی التقدیم مع ان بینہما تفاوت بین فان خبر ان اذا کان ظرفا یتقدم غالبا شائعا حتی یکاد ان لا یجوز تاخیرہ ولیس خبر المبتدأ کذلک وایضا خبر ان اذا کان ظرفا مقارنا باللام لا یتقدم نحو ان زیدا لفی الدار بخلاف خبر المبتدأ

marfat.com

لان اللام للتاکید ففی التقدیم یلزم اجتماع التی التاکید اجیب عن الاول ان المراد بالمساواة
فی نفس الجواز وان کان فی احدهما غلبة وعن الثانی ان مراد المص رح ما کان فی غیر موضع المانع
فان قیل ان ههنا یلزم استثناء الشیئین من شیء واحد بدون العاطف وذا لا یجوز قلنا
لیس هذا استثناء من المستثنی منه الاول بل هذا استثناء من المستثنی کما قال الشارح رح ای
لیس امره کامر خبر المبتدأ فی تقدیمه الا اذا کان ظرفا قوله ان الینا ایابهم فان قوله ایابهم
مبتدأ مضاف الی الضمیر ومعناه ان الینا رجوعهم قوله اذا کان الاسم نکرة لان المبتدأ اذا کان
نکرة وجب تقدیم الخبر علیه لیفید التخصیص قوله ان من البیان لسحرا ای من جملة البیان سحر
یعنی این بیان وکلامے کہ تو میگوئی از جملہ سحر ست قوله ان من الشعر لحکمة ای من جملة الشعر حکمة
یعنی این شعر تو حکمت ست یعنی مطابق نفس الامر ست قوله لتوسعهم فی الظروف لانها بمنزلة المحارم فی ان
کل محدث لا یخلوا من الزمان والمکان کما ان الانسان لا یخلوا من المحارم وفی محارم الانسان
توسع ما لا یتوسع فی غیرهم فکذا فی الظروف وانما سمی الجار والمجرور ظرفا لمناسبته بالظروف اذ
کل ظرف فی التقدیر جار ومجرور وایضا کل واحد یحتاج الی المتعلق قوله خبر لا ای ومنه خبر لا و
انما کان خبره مرفوعا لانها تشبه بان فی التاکید لکن التاکید فی لا للنفی وفی ان للاثبات فعلی
هذا لا یتقدم خبرها علی الاسم وان کان ظرفا لنقصان درجتها عن ان قوله الکائنة اشارة الی
بیان المتعلق لقوله لنفی الجنس وانما قال الکائنة ولم یقل الکائن بدون التاء لیشیر الی انها صفة لا لانه
خبر عن خبر لا وانما قال الکائنة باللام مع ان المتعارف فی تقدیر المتعلق ان یکون بدون اللام
اشارة الی جزالة المعنی لانه اذا کان باللام یکون صفة لا فانها معرفة بالعلمیة ولو کان بدون اللام
یکون حالا منها ومعنی الصفة جزیل من معنی الحال لان ثبوته فی وقت ثبوة العامل فقط نحو جاءنی
راکبا فان الرکوب مختص بوقت المجیء فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط نحو جاءنی
رجل عالم فان العلم لا یختص بوقت المجیء فان قیل فعلی هذا یلزم حذف الموصول وهو الالف واللام
مع بعض الصلة وهو کائنة وبعض اجزائه باق وهو قوله لنفی الجنس وذا لا یجوز (لانه یلزم حذف بعض اجزاء
الکلمة واحدة) قلنا الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما یکون موصولیة اذا کان بمعنی الحدوث
وههنا للدوام والاستمرار فان کینونة النفی لکلمة لا ثابت علی الدوام اعلم ان الکائنة صفة لا
لا صلة قوله التی لانه سهو من قلم الناسخ لان صلة الموصول لا تکون الا الجملة فکیف یقع اسم
الفاعل صلة التی کذا قال جمال الدین رح فان قیل ان اسم الفاعل ههنا معنی الفعل لدخول اللام علیه
قلنا اللام فی الکائنة لیست موصولیة کما مر انفا ولو سلم انها موصولیة وجعل اسم الفاعل بمعنی
الفعل فلذلک الفعل انما یکون صلة اللام والموصول مع الصلة مفرد فکیف یکون صلة التی قوله ای النفی
صفة فان قیل المثال لا یطابق الممثل لانه لنفی الجنس والمذکور فی المثال نفی الظرافة وهی من الصفات
قلنا عبارة المص رح بحذف المضاف ای لنفی صفة الجنس فان قیل هذا منقوض بقولهم لا رجل فی الدار

له وههنا المانع موجود وهو اجتماع التی التاکید ۱۲

له بانهم یدخلون حیث لا یدخل الاجنبی ۱۲

له فلا یکون موصولیة ۱۲

marfat.com

لان لاههنا لیس لنفی صفة الجنس قلنا عبارة الشارح رح بحذف المعطوف ای لنفی صفة الجنس ولنفی حکم الجنس فی مادة النقض وان لم یوجد فیها نفی الصفة لکن وجد فیها نفی حکم الجنس فان قیل عبارة المتن لا یخلو اما ان یکون بحذف المضاف وهو الصفة اولا فعلی الثانی لا یطابق المثال لعدم الحمل کما لا یخفی وعلی الاول لا یصح تسمیته بلا لنفی الجنس بل ینبغی ان یقال لا لنفی صفة الجنس وایضا ینتقض قولنا لا رجل موجود لان فیه نفی الذات لا نفی الصفة قلنا انه بحذف المضاف المطابقة بین الاسم والمسمی غیر لازمة وما الوجود فهو ایضا صفة من الصفات واعلم ان انتفاء الذات به لانه من الافعال العامة فباشتمالها النفی الذات لان الافعال العامة من الصفات الثانیة قوله وهذا شامل لما کان الشرط فی التعریف ان یکون مشتملا علی الجنس والفصل اشار الشارح الی الاول بقوله هذا الخ والی الثانی بقوله فیخرج به اه قوله فخرج لا غلام فان قیل ما الوجه لهذا مع انه عد من المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فی الدار قلنا انما عد منه لانه یحتمل حذف الخبر وجعل فی الدار صفة فلا یصح مثالا للخبر واما یحتمل الصفة لان الاعراب غیر ظاهر فی قولنا فی الدار فان قیل از تقدیرا ایضا یحتمل ان یکون صفة الغلام قلنا لا یحتمل الصفة لان غلام رجل معرب منصوب فی ظرفین مرفوع فکیف یکون صفة له فان قیل فلیکن محمولا علی محل الغلام لانه مرفوع فی الاصل بالابتداء قلنا هذا خلاف الظاهر لان الحمل علی المحل فی المبنیات دون المعربات عند البصریین فان قیل لتغیر الخبر عن المثال المذکور لرجل ما ذکر لکن الوجه فی تغیر الاسم لانه قال فی المثال المشهور لا رجل وقال المصنف ههنا لا غلام رجل قلنا لعجز تغیر الخبر غیر کاف لدفع الاحتمال الا تری لو قال لا رجل ظریف من غیر تغیر فی الاسم یحتمل ان یکون ظریفا صفة رجل حملا علی محل رجل لا ههنا مبنی علی الفتح بخلاف ما اذا غیر الاسم فانه حینئذ یصیر معربا لان اسم لا اذا کان مضافا فهو یکون معربا فان قیل اذا قیل لا رجل ظریف فیمتنع ان یکون ظریف مرفوعا علی انه محمول علی محل رجل لان رفعه لیس الا للابتداء ولا یصح ان یقع رجل مبتدأ لانه نکرة محضة قلنا یصح وقوعه مبتدأ ههنا لانه تخصص بالعموم مثل الا احد خیر منک قوله فیها ای فی الدار اشارة الی بیان المرجع فان قیل انه یلزم الاضمار قبل الذکر لان الدار غیر مذکورة سابقا قلنا الضمیر راجع الی الدار التی هی مذکورة فی السوال لان هذا القول جواب لمن قال ها هنا فی الدار غلام رجل ظریف فانه لذکر اعم من ان یکون تحقیقا او تقدیرا فان قیل لو کان جوابا لکان کلمة لا وحدها یکفی الامر بان یقال انه اذا قیل ها هنا فی الدار رجل فالجواب ان یقال لا فما الحاجة الی التطویل قلنا قوله لا غلام رجل ظریف فیها لیس الا اعادة ما ذکر فی السوال وهو لا یعد بالتطویل قوله خبر بعد خبر ای هم وهو ان قوله فیها متعلق بقوله ظریف مع ان الظرافة لا تتقید بالظرف او الحال انما عبارة عن الملکة وهی لا تختلف فنقول بقوله خبر بعد خبر لا لظرف ظریف فان قیل ان الظرافة تجی بمعنی التکلف فی الکلام واللباس والطعام فحینئذ یجوز تقییدها وایضا سلمنا انها لا تتقید لصدق قولهم صار زید ظریفا فصار ظرافة زید حینئذ مقیدة بالزمان اجیب عن الاول ان الظرافة بهذا المعنی وقع قلیلا فلا یذهب الذهن الیه وعن الثانی ان الظرافة لا تتقید بالظرف ای بهذا الظرف وهو الدار وللمراد ان مبدأ الظرافة لا تقید بالظرف ولیس المراد ان اذا الظرفیة لا یتقید قوله وانما اتی به جواب سوال وهو ان المقصود بیان مثال خبر لا وهو

له لم یکن الف نسخ کثیرة فی هذا الباب ۱۲ له وهو قوله موجود ۱۲ له لعدم التطابق ۱۲

يحصل بواحد فما الحاجة الى الخبرين قوله لئلا يلزم الكذب لان نفى ظرافة جنس غلام رجل كذب[1] فان
النكرة اذا وقع فى سياق النفى تفيد العموم فان قيل نفى هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب ايضا
قلنا المراد من نفى الكذب القرابة الى الصدق فان قيل التعدد ممنوع ايضا لان القاعدة فى الخبر
بعد الخبر ان يتعلق كل واحد منهما بالمبتدأ على حدة ولا يقوى احدهما بالآخر قلنا نعم لكن هذا فى
الخبر الذى يكون التعدد فيه من حيث اللفظ والمعنى جميعا وهذا التعدد من حيث اللفظ فقط
فيكون المجموع خبرا واحدا كقولك للابلق هذا ابيض اسود فان قيل جعل الخبر من هذا القبيل ليس
الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على قوله فيها قلنا امتناع الاقتصار على
الاول كاف فى ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون قولنا لا غلام رجل ظريف فيها رفع الايجاب
الايجاب الكلى فيجتمع مع الايجاب الجزئى فلا يلزم الكذب قلنا وقوع النكرة فى سياق النفى سور السالبة
الكلية فلا يكون رفع الايجاب الكلى قوله وليكون مثالا اشارة الى الجواب الثانى فان قيل
لو لم يقيد النوعين بالظرف وغيره ليتناول الخبر المتعدد ايضا قلنا ان قوله وغيره يتناول الخبر
المتعدد ايضا فان قيل نعم انه يتناول الخبر المتعدد لكن لا يتناول خبر الظرف المتعدد لان قوله و
وغيره مقابل الظرف اجيب عن اصل الاعتراض ان غرض الشارح رح بيان فائدة قوله فيها
وذلك يحصل بما ذكر فلا حاجة الى الشمول او نقول قوله الظرف شامل له قوله هذه اعتراض عن
لا التى هى مشبهة بليس لان خبره لا يحذف كثير ثم يرد ان قوله كثيرا منصوب وللنصب
طرق كثيرة فهو من اى جهة منصوب فدفع الشارح بقوله حذفا كثيرا اى انه مفعول مطلق
باعتبار الموصوف المقدر فان قيل الاولى ان يجعله ظرفا اى فى زمان كثير لانه انسب بقوله
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اى فى وقت من الاوقات قلنا قوله اصلا ليس معناه عموما فى
الوقت بل معناه لا لفظا ولا تقديرا او معناه سواء كان الخبر عاما او لا فلان يكون شاهدا على
الزمان ههنا قوله اذا كان الخبر عاما دفع وهم وهو ان حذفه كثيرا على الاطلاق سواء
كان الخبر عاما او خاصا فعلى هذا يخالف عن سائر النحويين[2] فدفع بقوله اذا كان الخبر عاما
لدلالة النفى عليه لان النفى يدل على المنفى ومن قاعدتهم انه اذا لم يكن قرينة على الخصوص
فهو قرينة على العموم وايضا النفى مقابل الوجود فيتوجه اليه فان قيل نعم ان النفى يتوجه الى
الوجود لكن الى الوجود الرابطى سواء كان طرفه موجودا او غيره نحو لا رجل كاتب قلنا اذا لم يذكر
الطرف فتقدير موجود اولى من الغير ليطابق بين الطرف والنسبة قوله لا اله موجود فان
المقصود من هذا الكلام هو التوحيد وسلب الوجود عن الغير لا يقتضى التوحيد لاحتمال
الامكان وايضا لا حاجة ههنا الى تقدير الخبر لانه مذكور وهو قوله لا اله الا الله اجيب عن الاول
اى امكان وجود الغير ۱۲
ان الوجود اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة فانتفى امكان الغير ايضا وعن الثانى ان قوله
الا الله لا يكون خبرا لان المستثنى من الفضلات ولبعضهم جعل هذه الكلمة جملة تامة
وهو صاحب الكشاف ۱۲

[1] بخلاف ما اذا اجتمع الظرفين مع الدار ۱۲ [2] ولا شك ان نفى هذا المجموع من جنس غلام الرجل قرابة الى الصدق من نفى واحد منهما عنده كما لا يخفى ۱۲ [3] لان عندهم حذف الخبر مشروط بكونه من افعال العامة ۱۲

marfat.com

مستغنية عن الخبر فان اصل هذا التركيب هكذا الله اله فادخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله و المسند الله لكن التقوية للحصر قدم لا اله واخر الا الله لكنا نقول صورته صورة المستثنى فلا يقع خبر

قوله لان الحذف عندهم واجب لان عمله لمشابهة الفرع وهو ان فلا بد ان يكون عمله ضعيفا

قوله لا لفظا ولا تقديرا فعلى الاول اى اذا كان معناه لا يظهرون يكون معنى قوله اصلا اى سواء كان الخبر من الافعال او لا **فان قيل** اذا لم يثبتوا لها الخبر فما تقولون فى قوله لا اهل ولا مال الا نهد يفهم منه الحكم مع انه ليس فيه الا التركيب من الاسم والحرف **قلنا** ان لا بمعنى انتفى اى انه اسم فعل اى انتفى الاهل والمال **فان قيل** اسم الفعل لم يكن مثل هذه الصيغة لان صيغ اسم الفعل منحصرة فى التسعة كما قال الناظم فى نظم العوامل وايضا لما كان لا بمعنى انتفى فهى يكون بمعنى اسم فعل الامر فما وجه نصب من خولا اجيب عن الاول ان صيغ اسم الفعل غير منحصرة وما قال الناظم فهى لاجل انها مشهورة كما قالوا فى الشمة وعن الثانى يجوز ان يكون الاسم بعدها منصوبا على التمييز بان يكون فاعلها ضميرا مبهما فيها والاسم المنصوب تمييزا عن الضمير **فان قيل** لا نسلم انهم لا يثبتون الخبر الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم **قلنا** على التقديرين اى سواء كان معنى لا يثبتون لا يظهرون او كان بمعنى الحقيقة يحملون ما يرى خبر على الصفة دون الخبر **فان** بنو تميم من العرب وليس منهم ان يقولون لهذا اللفظ صفة او خبر فما معنى قوله يحملون ما يرى اه **وايضا** لما كان قائم صفة رجل فما وجه رفعه **اجيب عن الاول** ان المراد من بنى تميم هنا علماءهم لا العوام **ونقول** ان النحاة يحملون ما يرى خبر الى كلامهم وعن الثانى ان رفعه لاجل انه محمول على محل رجل لانه مبنى وتابع المبنى تابع لمحله **فان قيل** ما يقولون فى لا غلام رجل ظريف لان الغلام هنا معرب وتابعه تابع للفظه فلا يصح رفع صفته **قلنا** هو محمول على انه صفة الغلام باعتبار ما كان عليه فى اصله وهو كونه مبتدأ **قوله** والدخول على المبتدأ والخبر فان **قيل** كلمة لا مختصة بالنكرة وهى لا تقع مبتدأ **قلنا** اطلاق المبتدأ عليها باعتبار ما يئول اليه فانه يصح ابتداء بيتها بعد دخول لا عليها مثل ما احد خير منك **فان قيل** بعد دخول لا لا يبقى المبتداء لانه ما كان مجردا عن العوامل اللفظية **قلنا** بعد دخول لا وان لم يكن مبتدأ عند النحاة لكنه مبتدأ عند بنى تميم لانها ليست من العوامل عندهم **فان قيل** من العجب ان التشبيه على مذهب الحجازيين والاستدلال بما كان من مذهب بنى تميم مع انهم يخالفون غير قائلين على قول الآخر اجيب عن اصل الاعتراض انما قالوا ان لا لا تدخل الا على النكرة ليس المراد من النكرة نكرة محضة بل المراد اعم من المحضة والمخصصة ولا شك فى صحة ابتداء بيتة النكرة المحضة **ثم** فى التعريف لا بد من الجنس والفصل فاشار الشارح الى الاول بقوله هذا شامل للمبتدأ والى الثانى بقوله خرج به غير اسم ما ولا **اعلم** ان الفرق بين لا التى لنفى الجنس ولا التى هى مشبهة بليس ثابت لفظا ومعنى اما لفظا فلوا ما يعنى فهو لا التى هى مشبهة بليس نص فى عموم النفى لان النفى اذا دخل

له وهو عدم الاثبات اصلا ۱۲ منه الفاعل اعرب بالرفع والمفعول بالنصب وهو الضمير

بحث ما والا المشبهتين بليس

على النكرة تفيد العموم لاكن لا بطريق المبالغة بخلاف لا التى لنفى الجنس لانه للنفى بطريق المبالغة
قوله وانما اتى بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخول لا ليس الا مسندا اليه وانما الاصل فيه التعريف
فلم اتى بالنكرة فان قيل لم اورد المثال المعرفة لما توهم ح ان ما لا تدخل الا على المعرفة و
ليس الامر كذلك قلنا الاصل فى المسند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الفرع ايضا
وهو النكرة قوله فلا يثبتون لهما العمل لان الشرط فى عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له
علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلان على الاسم والفعل جميعا لكنا نقول ان
الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غير ما ولا اذا كانتا من دواخل الاسم
لان الاولين يتمان بالجملة الفعلية والثانى بالاسمية فان قيل ما وجه للمصرح انه اختار
مذهب الحجازيين دون بنى تميم قلنا على لغة اهل الحجاز ورد القران قال الله تعالى ما هذا بشرا
بنصب بشرا قوله اى عمل ليس فان قيل المتبادر ان الضمير ضمير هو راجع الى الاسم لانه المذكور
سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فعلى هذا
يلزم الاضمار قبل الذكر لان عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر انهما عملتا عمل ليس او مفهوم من اضافة الاسم الى ما
ولا لان الاضافة بعلاقة العمل فان قيل المفهوم من اضافة الاسم اليهما عملهما لا عمل ليس
فكيف يصح قوله عمل ليس قلنا نظر الشارح الى الحقيقة لان فى الحقيقة عملهما عمل ليس قوله دون ما
دفع وهم وهو ان التقييد بلا قيد اتفاقى فدفع بقوله دون ما اى انه قيد احترازى وفى ايراد
قليل بعد الشاذ اشارة الى ان المراد منه ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا
اى لنفى الماضى والحال والاستقبال قوله فيقتصر عمل لا تفريع على ان عمل ليس فى لا شاذ قوله
على مورد السماع وهو الدخول على النكرة كما فى الشعر ثم الصد الاعراض والبراح الزوال و
الضمير فى نيرانها راجع الى الحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع المشهور لا زوال
لى عنها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل ههنا فان عملها فى الخبر والخبر ههنا جار ومجرور
لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والمناسب بالفصيح ان يعمل بالاصح وهو مذهب الحجازيين
فان قيل فعلى هذا يلزم الدور لان فصاحة عمل لا فى النكرة موقوف على العمل فى قول الشاعر
والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل الحجازيين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا فى الشعر لا التى
لنفى الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا
تكرار فى البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة
حيث قال المصرح وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يكن معرفة قلنا الشارح لنفى اللازم الذى هو التكرير ولنفى اللازم نفى الملزوم
فان قيل ان هذه التعريفات غير مانعة لانه دخل فيها توابعها لانها ايضا مسند ومسند اليه

له فاجاب بقوله وانما اتى الخ ۱۲ سه وعجز عن الاقدام عليها ۱۲ سه الاولى ان يقول وهو الشعر كما صرح به الرضى ۱۲ كتبه احقر الناس علما وعملا ۱۲ سه بنصب بشرا وكتب الالف بعد بشرا ولو ۱۲ القراءة بدون الالف ۱۲

marfat.com

مع انها لاتكون خبرا ولا اسما قلنا المراد مايكون بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد كما قال الشارح فان قيل لحاجة الى هذا البيان لانه ذكره سابقا في اول المرفوعات في تعريف الفاعل قلنا هذا الكلام اعم من الاول لا عينه لان مراده فيما سبق في المسند اليه فقط بل في الفاعل فقط وههنا اعم من ان يكون مسندا او مسندا اليه والمسند اليه اعم من ان يكون للفعل وغيره فان قيل ان ماسبق ايضا اعم حيث قال الشارح وكذا في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات قلنا سلمنا ان ماسبق ايضا اعم لكن هذا التفصيل لما اجمل سابقا اولنقول ان اعتراض التوابع عظيم لانه يرد على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فاراد الشارح ان يشير اليه في الاخر ايضا كما اشار اليه في الاول ليتكرر ويتقرر فيكون على تذكرة في المنصوبات والمجرورات قوله شرع في المنصوبات فان قيل ليس لفراغ من المرفوعات سببا للشروع في المنصوبات فلا يصح الشرطية قلنا لانسلم ان هذه الشرطية لزومية بل يمكن ان تكون اتفاقية مثل انكان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وان سلم كونها لزومية لكن لانسلم ان يكون لزومها عقليا لم لا يجوز ان يكون عاديا او اصطلاحيا وان سلم كونها عقليا فالارادة مقدرة فيه اى لما فرغ من المرفوعات اراد الشروع في المنصوبات ولاشك ان كل مجتهد اذا فرغ من البحث اراد الشروع في البحث الاخر وان لم يشرع فيه بالفعل واعلم ان اللازم على ثلثة اقسام عقلي وعادي واصطلاحي فالاول مالا يكون لازما للشئ في نفس الامر كزوجية الاربعة والحجارة للنار والثاني مايكون لازما في العادة كعدم وقوف الخفصاء على دوس سور والثالث مايكون لازما باصطلاح المتكلم مثل ان دخلت الدار فانت طالق قوله للكثرتها اى مباحثها والعزة للتكاثر وههنا بحث من وجوه الاول انه مخالف من قاعدتهم وهي ان القليل مقدم على الكثير لانه بمنزلة المفرد والكثير بمنزلة المركب والثاني انه لم يتعرض الى تقديم المرفوعات على المنصوبات والثالث انه لاحاجة الى وجه التقديم لان وجه تقديم المنصوبات هو التقديم في الاجمال حيث قال المصنف فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اجيب عن الاول القليل انما يقدم على الكثير فيما كان القليل جزءا من الكثير او يعلم الكثير من ذكر القليل كتقديم الاعراب التقديري على اللفظي وكتقديم غير المنصرف على المنصرف لانه يقدر في عبارة المصنف والمنصرف فيما عداه كما قال وما للفظي فيما عداه او نقول قد يقدم القليل في عباراتهم وقد يقدم الكثير لان العزة للتكاثر فلمتكلم ان يعمل بايهما شاء وعن الثاني انهما لاتتجاريا الى البيان لكونها معرفة وعن الثالث ان ماذكره الشارح من الوجه هو وجه التقديم الذي في الاجمال وانما ذكره ههنا لان الشارح كثيرا ما يفعل ذلك كما في التنازع من تقديم مذهب البصريين على مذهب الكوفيين فليتنظر فتعلم

مبحث المنصوبات

لعله والمسند والمسند اليه في هذه المرفوعات ١٢ منه لقوله والمفرغ للوهم ١٢ منه اى لما ذكره الشارح من قوله للكثرتها منه خصص بحث عدم التصرف قوله والمنصرف ١٢ منه

رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

marfat.com

قوله ولخفة النصب لان النصب غالبا يكون بالفتحة وهي اخف فان قيل الخفة انما يكون في افراد النصب لا في مبحثه مع ان المقصود ههنا وجه تقديم مبحثها على مبحث المجرورات قلنا نعم لكن لما يلايم تقديم افرادها على افراد المجرورات فالمناسب ان يقدم على مبحثها ايضا اقول انما قدمها لان المنصوبات مناسبة بالمرفوعات فانهما اخوان رضيعيان من ضرع واحد وهو الفعل قوله قد تبين شرحه من انها جمع المنصوب لا المنصوبة والضمير راجع الى المنصوب الذي في ضمن المنصوبات والمراد بالاشتمال هو ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا لانه ايضا مذكور في المرفوعات قلنا انما ذكره ليبنى عليه قوله حقيقة او حكما والعموم من الحقيقي والحكمي غير مذكور في المرفوعات قوله حقيقة او حكما فان قيل لما كان النصب علامة المفعول ينبغي ان لا يوجد في الحال والمستثنى والتميز لان علامة الشيء مختصة به قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل جعل المفاعيل الخمسة اصلا في النصب والحال والمستثنى والتميز فرعا تحكم محض لان الحال ايضا مفعول بشرط القيد والمستثنى مفعول بشرط الاخراج والتميز مفعول بشرط البيان قلنا الاصل في النصب ما يكون من ضروريات الفعل ولا شك ان المفاعيل الخمسة من ضرورياته بخلاف الثلثة المذكورة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون الحال اصلا في النصب اذ ما من فعل الا ان يقيد بهيئته والمفعول له ومعه لا يكونان اصلا فيه لان كثيرا من الفعل ليس له مفعول له ومعه اجيب عن الاعتراض ان الاصل في النصب ما يكون من معمولات الفعل بالذات والفرع فيه ما يكون بخلافه ولا شك ان المفاعيل الخمسة كذلك واما الحال فهو معمول بواسطة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى بواسطة المستثنى منه وكذا التميز بواسطة المميز فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المفعول معه فرعا في النصب لانه اما مصاحبا مع الفاعل او المفعول به فعلى كل واحد منهما يكون معمولا بواسطة ويكون التميز اصلا في النصب لان المتقرر عندهم ان التميز عن النسبة يكون فاعلا في المعنى فيكون معمولا للفعل بالذات قلنا لما كان مصاحبا مع احدهما كان العمل فيهما معا لا على الترتيب فلا يوجد الواسطة واما التميز فلا نسلم انه فاعل لانه لو كان فاعلا لكان مرفوعا وما قالوا التميز في المعنى فاعل فهو تاويل التميز بالفاعل وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن حقيقته فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجيه قوله وهي اربع فان قيل حمل اربع على هي غير صحيح لانه يلزم حمل المتعدد على غيره قيل حمل المتعدد على غيره انما لا يصح اذا لم يكن غير المتعدد صالحا لتحمل المتعدد وان كان صالحا يصح كما في زيد عالم عاقل او نقول الخبر ههنا محذوف تقديره وهي منقسمة الى اربع فان قيل كل واحد من الفتحة والكسرة علامة المضاف اليه ايضا فلا يكون علامة المفعول نحو غلام احمد قلنا قيد الحيثية معتبر فيه فلا اشكال قوله لصحة اطلاق فان قيل اذا لم يصح اطلاق المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية وايضا لا نسلم انه لا يصح

اطلاق المفاعيل الباقية بدون التقييد

له اي من معمولات الفعل بالذات ۱۲

له اي انها علامة المفعولية من حيث انه مفعول ۱۲

بحث المفعول المطلق

marfat.com

على الباقية الا ترى انهم قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به على قول من جعل الضمير في به راجعا الى كلمة ما والجار والمجرور متعلق بقوله يبين فبقي المفعول غير مقيد بقوله به قلنا معنى قوله لا يصح اطلاق المفعول عليها اى لا يصح اطلاق المفعول اللغوى عليها وهو الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه به كرده شده واما اطلاق المفعول الاصطلاحى فيصح على الكل من غير تقييد وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل فان قيل فعلى هذا لا يصح اطلاق المفعول الاصطلاحى على مفعول ما لم يسم فاعله لان الفعل اسند اليه قلنا اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا بالفعل قوله الا بعد تقييدها فان قيل من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول يعنى ليس مطلق هذه المقيدات المفعول لان الضمير المستتر الذى هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى الالف واللام الذى بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور كما فى زيد حسن الغلام فان الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام ومطلقه معنى يشمل المسند الى زيد والمسند الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد فان قيل ان المفعول المطلق ايضا مقيد بقيد وهو لفظ المطلق فانه ايضا قيد زائد على لفظ المفعول قلنا هذا غير وارد على الشارح لانه قال لصحة اطلاق الخ لا انه قال لوجوب اطلاق المفعول عليه اى لو قيل له مفعول من غير تقييد بقوله مطلق فهو صحيح بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصح اطلاق المفعول عليها من غير تقييد فان قيل ان المفعول المطلق لا يخلو اما ان يكون مفعولا لعين ذلك الفعل او لفعل اخر بان يتضمن ضربت لاوقعت فى قوله ضربت ضربا اى اوقعت الضرب فعلى الاول يتجه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين وعلى الثانى يكون المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به وايضا ان لذلك الفعل مصدرا ايضا فيكون مفعولا لفعل اخر فيلزم التسلسل قلنا المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر كما صرح به السيد السند فى حواشى الرضى فان قيل فعلى هذا لا يكون ما فعله فاعل فعل فلا يصح صدق التعريف عليه قلنا الفاعل وان لم يفعل بالذات لكن فعله بواسطة المصدر قوله فاعل فعل فان قيل هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق من الفعل المجهول نحو ضرب زيد ضربا قلنا اجاب عنه محمد المحشى ان الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى ومفعول ما لم يسم فاعله فاعل حكما واعترض عليه مولانا عصام الدين بانه لا حاجة الى تعميم الفاعل ههنا لانه لما قال الشارح بحيث يصح اسناده اليه علم منه دخول مفعول ما لم يسم فاعله لانه ايضا مما اسند اليه الفعل قلنا الحق ههنا ما قال الفاضل لان مفعول ما لم يسم فاعله ليس مما قام به الفعل وان كان مسندا اليه قوله والمراد بفعل الفاعل فان قيل التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه مات موتا

له اى ولهذا يخرج من تعريف الفاعل بقيد على جهة قيامه ۱۲م ٢ التعريف اى تعريف المفعول المطلق ۱۲م اللهم اغفر لى

marfat.com

وجسم جسامة وشرف شرافة لان الفاعل ما يصدر عنه الفعل وهذه الافعال غير صادرة منه
قلنا المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به ولا شك ان هذه الافعال قائمة به وان لم يصدر عنه فان قيل
القيام غير موجود فى صيغة المنفى نحو ما ضربت ضربا قلنا معناه بحيث[1] يصح اسناده اليه والفعل المنفى وان
لم يوجد فيه القيام لكن وجد فيه الاسناد وهو كاف لصحة المفعول المطلق كما فى الفعل المجهول كما مر انفا
قوله وانما زيد لفظ الاسم فان قيل المفعول المطلق ليس الا الحدث فالانسب ترك لفظ الاسم
قلنا سلمنا انه عبارة عن الحدث لكن فى الاصطلاح لا يطلق الا على الاسم لانه من اقسام اللفظ
فان قيل فعلى هذا لا حاجة ههنا الى بيان النكتة فى ذكر لفظ الاسم بل المحتاج الى بيان النكتة
ترك لفظ الاسم كما فى تعريفات سائر المفاعيل لان المصرح ترك فيها لفظ الاسم قلنا انما يبين النكتة
لذكر لفظ الاسم لانه لما كان تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل
والاسلوب ترك لفظ الاسم قال بعض الشارحين انما زيد لفظ الاسم لاخراج ضرب الثانى
فى قوله ضرب زيد فان ضرب الثانى ما فعله فاعل فعل الا انه ليس باسم فان قيل ان قولهم
غير صحيح لان ضرب باعتبار مجموع معناه ليس مما فعله الفاعل فلا يصدق التعريف عليه قلنا انه
وان لم يصدق عليه باعتبار معناه المطابقى لكن يصدق عليه باعتبار معناه التضمنى فان قيل
فعلى هذا يصدق التعريف على ضارب الثانى فى قوله انا ضارب ضارب زيد مع قيد الاسم ايضا
قلنا الاعتبار لمعنى التضمنى الذى هو مقصود فى شئ فالمقصود فى ضرب هو الحدث والمقصود فى ضارب
هو الذات والحدث تابع قوله ويدخل فيه المصادر كلها اشارة الى ما ذكر من التعريف جنس قوله
صفة للفعل اشارة الى بيان الاعراب لقوله مذكور قوله نحو فضرب الرقاب اوله قوله تعالى
اِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ اى اضربوا ضرب الرقاب والقرينة على حذف الفعل
نصب المصدر معناه اذا لقيتم الذين كفروا فاقطعوا رؤسهم قوله او اسما عطف على قوله مقدرا
فهو ايضا من الاقسام الحكمى يعنى الذكر الحكمى على نوعين احدهما ما يبين الشارح بقوله كما اذا كان
مقدرا والاخر بقوله او اسما فيه معنى الفعل او ان اسما عطف على المذكور فى قوله اعم من ان يكون
مذكورا يعنى كما ان الفعل المذكور اعم من الحقيقى والحكمى كذلك الاسم الذى فيه معنى الفعل اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اذا كان مذكورا بعينه او كما اذا كان مقدرا لكن هذا العطف انما يصح اذا كان
معنى الفعل المذكور يشتمل الاسم ايضا لان المراد منه اعم منه اى من الفعل او شبهه كما هو
الشائع وههنا بحث وهو ان الضمير فى قوله وهو اعم لا يخلو اما راجع الى الفعل او الى مذكور
فعلى الاول لا يصح عد قوله فضرب الرقاب من الحكمى لان الفعل فيه حقيقى وعلى الثانى لا يصح
عد قوله ضارب ضربا من الحكمى لان المذكور حقيقى لكن الفعل فيه حكمى قلنا الضمير راجع الى
الفعل قيد مذكور فيكون التعميم فيهما قوله صفة ثانية ايضا اشارة الى بيان الاعراب بقوله

[1] اى معنى قوله ما فعله فاعل فعل ۱۲م اللهم اغفر لى ولوالدى وللمومنين يوم يقوم الحساب آمين يا رب العلمين ۱۲

بمعناه قوله بمعنى ذلك الاسم اشارة الى ان الضمير في قوله بمعناه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى كلمته ما كما في الرضي ليس على ما ينبغي فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يصدق على فرد من افراده المعرف لانه ليس فعل من الافعال بمعنى المصدر قلنا المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه لاشتمال الكل على الجزء وههنا مباحث من وجوه الاول انه ينقض بما اذا كان العامل مصدرا كقولنا ضربي زيدا ضرب لان ههنا العامل والمصدر يكونان بمعنى واحد والثاني انه خرج عنه المفعول المطلق النوعي والعددي لا نهما يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه والثالث انه لا يصدق على الواو في ضربت الواوا اجيب عن الاول ان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون مشتملا عليه وعن الثاني انه وان لم يكن مشتملا عن معناه التضمني وعن الثالث انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر اي ضربت ضربا من الواوات فان قيل لا يصدق التعريف على نباتا في انبته الله نباتا لان انبت لا يشتمل على معنى نباة بل يشتمل على معنى الانبات وهو المصدر المتعدي قلنا لا نسلم انه لا يشتمل عليه لان المزيد مشتق من المجرد والمبدأ ليس الا جزء المشتق قوله فخرج به مثل تاديبا فان قيل لا نسلم ان التاديب اعم من الضرب لانه قد يكون بالشتم ايضا ولو سلم ايضا فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار لان ذلك الفعل ان قصد به الالم يسمى بالضرب وان قصد به حسن الخلق يسمى تاديبا او نقول المراد من الضرب التاديب والتاديب ذكر للملزوم واراد منه اللازم وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتاديب فعل المضروب فان قيل فعلى هذا لا يجوز حذف اللام منه لعدم اتحاد الفاعل بين الفعل والمفعول له قلنا حذف اللام جائز اذا اقيم الملزوم مقام اللازم وههنا كذلك لان ههنا لم يذكر التاديب بعينه بل ذكر ملزومه وهو التاديب واريد منه اللازم وهو التاديب قوله وكذلك خرج فكراهتي في نحو كرهت كراهتي هذا القول انما يقال فيما اذا كرهت شخصا ثم تبين لك انه شريف فقلت كرهت كراهتي وانما اضيف الى ياء المتكلم بناء على هذه الحكاية والا فلا تتعلق بها فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يكون مانعا فلانه دخل فيه كراهتي لانه ايضا مما فعله فاعل فعل مع انه مفعول به قلنا للكراهة اعتباران فعلى اعتبار كونه مفعولا مطلقا لا يحتاج الى اخراجه واما على اعتبار كونه مفعولا به غير داخل فيه لانه ليس فعله بل اما وقع عليه الفعل كما بين الشارح بقوله فان للكراهة الخ قوله كما في كرهت كراهتي اي من غير الاضافة لانه لم يوجد فيه شيء زائد فيكون للتاكيد قوله كما في قولك كرهت كراهتي اي انه لما اضيف الى ياء المتكلم فيكون فيه زيادة فلا يدل ... على التاكيد قوله جامعا ومانعا اشارة الى ان النقض على كراهتي وارد جمعا ومنعا وانه ناظر الى جميع الحد قوله وقد يكون للتاكيد فان قيل ان قد لا يخلو اما ان يكون للتقليل والتكثير

سلمه فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه ۱۲ منه اللهم اغفر لي ولمن سمع هذه التوضيحات كتبه العبد الراجي عفو ربه غني بن عبد الله رضي الله عنه

فالاول لا یجری فی التاکید والثانی لا یجری فی النوع والعدد وان کان فی الاول للتکثیر وفی الثانی للتقلیل یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز او عموم المشترک قلنا المصرح مالکی وعنده یجوز عموم المشترک فلا محذور فان قیل المفعول المطلق النوعی والعددی ایضا یجوز للتاکید فلا یصح للمقابلة قلنا ان لم یکن فی مفهومه زیادة علی ما یفهم من الفعل فیصح للمقابلة لان فیهما زیادة قوله ان دل علی بعض انواعه فان قیل الاولی ان یقال ان دل نوعه یشمل ما اذا دل علی جمیع انواعه کما فی قولنا ضربت انواعا قلنا ان الدلالة علی بعض انواعه متحقق فی ضمن الکل فلم یخرج المفعول الذی دل علی جمیع انواعه فان قیل ان هذا الجواب یوهم انه کونه للتنویع باعتبار الدلالة علی بعض الانواع فی صورة الدلالة علی الکل مع انه لیس کذلک قلنا عن اصل الاعتراض ان المقصود ههنا لیس الحصر لکنه ذکر اقل مرتبة النوع لانه لا بد فی وجود المفعول المطلق النوعی من وجود بعض النوع کما لا بد فی وجود التنازع من الفعلین اعلم ان المفعول المطلق النوعی علی قسمین احدهما ما یکون بالصیغة بان یکسر الفاء وزید فی اخره تاء والثانی ما یکون بالصفة مثل ضربت ضربا شدیدا قوله ان دل علی عدد سواء کان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو ضربت ضربین او من صفة نحو ضربت ضربا کثیرا فان قیل المفعول المطلق النوعی یثنی و یجمع فیدل علی العدد مع انه للنوع وما للعدد قسیم له قلنا فی هذه المادة یدل المفعول المطلق علی العدد والنوع جمیعا لا علی عدده فقط فافترقا قوله لانه دال علی الماهیة المعراة ای الخالیة عن الدلالة فان قیل الدلالة لا یکون الا للفظ والماهیة من المعانی وایضا الاخصر ان یقال المعراة عن التعدد فما فائدة فی ازدیاد لفظ الدلالة بعد المعراة اجیب عن الاول ان هذا بحذف عبارة اخری ای المعراة دالها عن الدلالة علی التعدد وعن الثانی ان فیه اشارة الی نفی التعدد بطریق المبالغة کما لا یخفی وانما کان خالیا عن التعدد لانه تاکید للمصدر الذی هو فی ضمن الفعل ..... وهو لا یثنی ولا یجمع فکذا هذا قوله الا اذا قصد به النوع لیس هذا استثناء من قوله والاول لا یثنی ولا یجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا یکون حینئذ للتاکید فهو استثناء من قوله فلا یقال جلست جلوسین او جلوسات قوله وقد یکون بغیر لفظه فان قیل لا حاجة الی ذکره بعد ما قال بمعناه فی تعریفه لانه اذا کان بمعناه فهو مفعول مطلق سواء کان موافقا للفظه او مغائرا له قلنا انما اورده لیعلم ان المفعول المطلق الذی هو موافق للفظ فعله هو کثیر عما هو مغائر للفظ فعله لان کلمة قد للتقلیل او نقول فیه اشارة الی الرد علی سیبویه لانه غیر قائل بالتغائر المذکور کما اذکره الشارح بقوله وسیبویه یقدر له عاملا من بابه فان قیل یلزم فی کلام الشارح تدافع لانه قال سابقا مذکور وقال ههنا بغیر لفظه قلنا معنی قوله بغیر لفظه ای مغائرا للفظ فعله ولیس معناه بدون لفظه فان قیل المراد بالمغائرة لا یخلو اما بحسب الصیغة او بحسب المادة فعلی الاول یجب ان یکون نحو ضربت ضربا من هذا القبیل وعلی الثانی

marfat.com

یجب ان لا یکون انبت نباتا من هذا القبیل لعدم تغیر المادة قلنا المراد من المغائرة اما بحسب المادة کما فی قعدت جلوسا او بحسب الباب کما فی انبته الله نباتا فان قیل قعدت جلوسا یکون مثالا لتغیر المادة لکن یکون مثالا لتغیر الباب لان قعد یقعُد من نَصَرَ ینصُر وجلس یجلس من باب ضرب یضرب فلم خصه الشارح مثالا لتغیر المادة وایضا المغائرة بحسب اللفظ مبنی علی اتحاد معناها وههنا کما تغیر لفظ لک تغیر معناه لان القعود ما کان بعد الاضطجاع و الجلوس ما کان بعد القیام اجیب عن الاول المراد من الباب باب المزید والمجرد وعن الثانی ان هذا مبنی علی مذهب من لم یفرق بینهما قوله وسیبویه یقدره عاملا من بابه لازدیاد المناسبة بین العامل والمعمول ای قعدت وجلست جلوسا فیکون الثانی تاکیدا للاول قوله فان قیل ان قول سیبویه منقوض بقولنا ضربت انواعا لانه لیس للنوع فعل فکیف یقدره وکذا بقولنا حنثت یمینا لانه لیس للیمین فعل قلنا ان عنده تقدیر العامل من بابه فیما لکن والله فهو متفق معهم قوله الناصب للمفعول المطلق اشارة الی ان المراد من الفعل هو العامل مطلقا وایضا لا یلزم الخروج من البحث کما مر فی الفاعل علی التحقیق قوله خیر مقدم مصدر میمی قوله ای قدمت قدوما اشارة الی اظهار العامل والقرینة علیه مشاهدة الحال فان قیل فات المطابقة بین المثال والممثل لانه مصدر والمذکور فی المثال اسم التفضیل وایضا لا یطابق من وجه اخر لان الممثل حذف الفعل مع بقاء المصدر وفی المثال حذف الفعل والمصدر جمیعا قلنا سلمنا ان خیر اسم التفضیل لکن مصدریته باعتبار الموصوف وهو قدم وما او باعتبار المضاف الیه وهو مقدم فان قیل ان قول الشارح ومصدریته باعتبار الموصوف مشعر علی ان المفعول المطلق لا یکون الا مصدرا مع انه لیس کذلک کما اذا قیل ضربت انواعا وایضا الموصوف لا یکون الا ذاتا وقوله قدوما وصف اجیب عن الاول ان انواعا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ای ضروبا انواعا وعن الثانی ان الصفة بمعنی الصفة النحویة جاز ان یکون موصوفها صفة لانها ما یکون قیدا للتغیر بخلاف الصفة بمعنی القائم بشیء قوله لان اسم التفضیل لحکم ما اضیف الیه لانه اذا اضیف الی شیء فهو بعض من المضاف الیه ومن افاده مثل زید افضل الناس لان افضل فرد من الناس وکذا اههنا فان قدوم الخیر بعض من قدوم المطلق فان قیل الاظهر ان یقع لان اسم التفضیل له حکم الموصوف وما اضیف الیه لیتم التقریب قلنا نعم لکن لما کان بین الصفة والموصوف اتحاد ذاتی استغنی عن التصریح بالجزء الاول وکان المدعی هو الجزء الثانی فلذا اورده فقط قوله ای حدثا واجبا قد مر بیانه فی الفاعل قوله ای سماعیا اشارة الی ان سماعا صفة ثانیة لقوله حدثا لکن لاجعل محترز

له ای سواء کان فعلا او شبهه ۱۲ منه

ای وان لم یکن تقدیر العامل من بابه ۱۲ منه ای مع النحویین ۱۲ منه فی قوله خیر مقدم ۱۲ منه العلم اخفی ۷ ۴

ه هزاران رحمت حق برکسی باد که گوید بالصمد ۱۲

marfat.com

الحمل زاد یاء النسبة قوله موقوفا جواب سوال وهو ان القیاس ایض لا یخلوا من السماعی قوله لا قاعدة له بیان لفظ الموقوف تقدیره موقوف علی السماع فقط ای لا قاعدة له یعرف بها قوله ای سقاك الله اشارة الی اظهار العامل المقدر ههنا للتعلیم والا فهو واجب الحذف لا یجوز اظهاره فهذا اما دعاء باعتبار ذات المخاطب او باعتبار زرعه قوله ای رعاك الله هذا ایض دعاء باعتبار ذات المخاطب بان رزقه الله او باعتبار المواشی قوله من خاب الرجل وههنا بحث من الوجهین الاول انه یلزم الاشتقاق من النفس لو اشتق خاب وانه اشتقاق من الفعل لو اشتق خیبة وهو لیس الا مذهب الکوفیین وهو مرجوح والثانی انه علم منه ان خاب خیبة باثبات الفعل مستعمل فی کلامهم والقول بحذف الفعل وجوبا ینافی ذلك اجیب عن الاول معناه هی من هذه الوادی فی اتحاد المعنی ای یظهر معناه من هذا البیان کما یعلم من قوله اذا لم ینل ما طلب لان خیبة مشتق او نقول معناه ان خیبة مشتقة من مصدر خاب الرجل فان قیل فعلی هذا یلزم الاشتقاق من النفس قلنا کلمة من بیانیة ای الذی هو مصدر خاب الخ وعن الثانی ان الحذف واجب فی الجملة الانشائیة الدعائیة وما نقله جملة .. اخباریة فلا ینافی قوله ای جدع جدعا بالدال المهملة دعاء علیه بالذاة فان قیل قول الشارح مخالف من الرضی لانه قال هو قطع واحد من المذکورات قلنا کلمة الواو بمعنی او کما هو الشائع قوله ای عجبت بضم العین فی الماضی والمضارع مثل شرف یشرف فیکون قوله عجبا بالحرکات مثل شرفا وشرافة قوله فانه لم یوجد بیان تطبیق الامثلة المذکورة مع الممثل وهو الحذف الوجوبی السماعی قوله وهذا معنی وجوب الحذف سماعا فان قیل ان فی الحذف القیاسی ایض لم یوجد الافعال العاملة فی المصدر قلنا المراد انه لم یوجد فی کلامهم الافعال العاملة فی المصادر ولم یوجد قاعدة ایضا لکنه ترك اکتفاء بما ذکر سابقا فی تفسیر قوله سماعا قوله قیل علیه اشارة الی الاعتراض قوله من کلام الفصحاء بل من کلام المولدین وهم الذین کانوا من العجم لکن سکنوا فی العرب او کان ابه من العجم وامه من العرب قوله فیما استعمل باللام کان اللام سد مسد الفعل وایضا هی جارة فیقتضی المتعلق والفعل اهم به فیکون قرینة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یاتی المص باللام بان قال حمدا له وشکرا له قلنا ان امثلة المص رح ایض مستعملة باللام ولکن ترك اللام للاختصار قال الرضی ههنا قاعدة وهی ان کل مصدر اذا اضیف الی الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر فیحذف عامل ذلك المصدر فان قیل فعلی هذا یکون هذه الامثلة قیاسیة فلا یصح عده من السماعی وایض لما وجد سد المسد والقرینة فهو لیس الا خاصة القیاسی قلنا منشا هذه القاعدة من الرضی والمص رح مقدم علیه فیجوز ان یکون هذه الامثلة سماعیة فی زمان المصنف رح وقیاسیة فی زمان الرضی قوله وقد یحذف الفعل الناصب هذا بیان حاصل العطف لان قوله قیاسا عطف علی قوله سماعا قوله یعلم له صفة کاشفة لقوله قیاسا وانما وصفها بالکلیة لئلا یتوهم ان المراد من الضابطة

ف ذکر الحذف القیاسی بعد السماعی مستدرك اجاب بقوله موقوفا الخ ثم م

لا لکثرتہ قولہ متعددۃ فان قیل ان لفظ موا ضع جمع کثرۃ وھو غیر منحصر الافراد والجواب ان امثلۃ ھذا الجمع غیر زائدۃ علی العشرۃ بالتتبع والاستقراء قلنا سلمنا انہ غیر منحصر لکن انما وجد القرینۃ علی الانحصار یکون منحصرا وھھنا وجد القرینۃ وھی توصیفہ بقولہ متعددۃ المقدرۃ قولہ منھا ما وقع فقولہ ما وقع مبتدأ وقولہ منھا خبرہ وان کلمۃ من بحسب البعض فھو مبتدأ وما وقع خبرہ قولہ ای من ھذہ المواضع اشارۃ الی بیان المرجع قولہ موضع ما وقع جواب سوال وھو ان کلمۃ ما لا یخلو اما عبارۃ عن المفعول المطلق او من الموضع فعلی الاول لا یصح حملہ علی منھا واما علی الثانی فالحمل صحیح لکن الضمیر فی وقع لا یخلو اما راجع الی الموضع او الی المفعول فعلی الاول لا یصح حمل قولہ مثبتا علیہ لان الموضع غیر مثبت لان الکلام منفی وعلی الثانی لا یوجد العائد الی کلمۃ ما فاجاب بقولہ ای موضع ما وقع یعنی ان کلمۃ ما عبارۃ عن المفعول المطلق لکن بمجاز فی المکان وھو لفظ موضع فیصح الحمل علی منھا ووجد العائد الی ما فان قیل یجوز ان یکون کلمۃ ما کنایۃ عن الموضع وضمیر وقع راجعا الی المفعول المطلق والعائد الی ما محذوف اعنی فیہ فیصح الحمل فلا حاجۃ الی تکلیف الشارح رح قلنا فیہ احتیاج الی تقدیر العائد وھو خلاف الاصل وفی عبارۃ الشارح رح وان کان احتیاج الی تقدیر المضاف لکن احتیاجہ الی تقدیر المفرد وھو اھون من تقدیر المرکب اعنی الجار والمجرور فان قیل علی تقدیر حذف المضاف یلزم حذف العمدۃ لان الموضع اما مبتدأ او خبر من قولہ منھا وھما من المرفوعات وانما تقدیر العائد فھو تقدیر الفضلۃ وھو اھون من تقدیر العمدۃ قلنا حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ شائع عندھم قولہ ای مفعولا مطلقا تفسیر لکلمۃ ما واتما لم یقدم تفسیر ما قبل قولہ وقع لئلا یلزم الفصل بین الصفۃ والموصوف بالشرح قولہ اردیا اثباتہ فان قیل ھھنا لا یطابق المثال الممثل لانہ وقع مثبتا والمثال کلا صنفی اعنی قولہ ما زیدا لاسیرا فاجاب الشارح عنہ بقولہ اردیا اثباتہ یعنی ان الکلام وان کان منفیا لکن المفعول فیہ مثبت بالاسناد من النفی قولہ لا یجب حذفہ لان الباعث علی وجوب الحذف عدم صحۃ الحمل وذلک فی الموجبۃ واما فی السالبۃ فیصح الحمل فلا یوجب القطع علی الفعل قولہ بعد نفی لانہ اذا کان مثبتا ولکن لم یکن بعد النفی نحو زید سیر الا یجب حذفہ لفوات سد المسد وھو ما والا قولہ داخل علی اسم لما کان قولہ اللصر رح داخلا علی اسم متنازعا لان قولہ بعد النفی یقتضی ان یکون قولہ داخل صفۃ لہ وقولہ بعد معنی النفی یقتضی ان یکون قولہ داخلا صفۃ لہ جعل الشارح قولہ داخلا صفۃ لقولہ معنی وقدرہ مع قولہ بعد نفی کما ھو طریق فی قطع التنازع بان یحمل الثانی ولیقدر مع الاول قولہ لا یکون للمفعول المطلق خبرا عنہ بلا تاویل او مبالغۃ فلا یرد ان سیرا فی قولنا ما انت الا سیرا مثلا جاز ان یکون خبرا عن انت بتاویل المسافر او کان سیرا خبرا عنہ للمبالغۃ کما فی زید عدل قولہ لا یکون خبرا عنہ ای لا یصلح ان یکون خبرا عنہ باعتبار عدم صحۃ الحمل لان المصدر لا یحمل علی الجسۃ قولہ لا یکون عنہ

marfat.com

ای من باب حذف الفعل الان فعله مذکور قوله لکان مرفوعا علی الخبریة وههنا ابحث من (مذکورہ جریا سابقا) وجوه الاول انه ما الفائدة فی توصیف سیر الشدید والثانی انه لا یصح قوله لکان مرفوعا علی الخبریة لان خبرما لا یکون الا منصوبا والثالث انه لما کان مرفوعا فلا یکون مفعولا فانه یکون منصوبا فهو خارج عن المقسم اعنی قوله ما وقع فلا حاجة الی اخراجه بالقیود اجیب عن الاول انما قید به لئلا یتوهم الاستثناء من النفس وعن الثانی سلمنا ان خبرما یکون منصوبا لکن اذا انتقض النفی بالا یکون خبره مرفوعا کما قال المصرح فی بحث الجرورات وعن الثالث لانسلم انه خارج من المقسم لان المقسم ما کان مفعولا مطلقا فی ترکیب من التراکیب ولا شک ان سیرا قد یکون مفعولا مطلقا وان لم یکن ههنا او نقول انه قد یکون مرفوعا کما اذا وقع مفعولا لما لم یسم فاعله فان قیل فعلی هذا التفوت فائدة تدوین علم النحو لانه یعلم المنصوب من المرفوع قلنا ان تعین ه وضع النصب والرفع فلا تفوت فان قیل لما اعتبر الشارح الشیء الکلی فی المصدر کما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلک الشبهة بان یفسر کلمة ما فی قوله ما وقع بالمصدر لا بالمفعول المطلق فلا یرد الشبهة وایضا الکلام فی المفعول المطلق من حیث انه مفعول مطلق لا فی ذاته واذا وقع مفعولا مالم یسم فاعله لا یبقی وصف المفعول المطلق بل ذاته اجیب عن الاولین ما ذکره الشارح رح النسب بالمقام لان التقسیم فی المفعول المطلق لا فی المصدر مطلقا وعن الثانی بما هو مذکور فی الرضی فلینظر فیه ثم فی الحذف الوجوبی لا بد من الامرین القرینة وسد المسد فالاول نصب المفعول المطلق وایضا عدم صحة الحمل قرینة علی عدم صحة حمله لکن الاصل فی المحذوف ان یکون جنس المذکور ما امکن فیکون فعلا لان فی حذف المصدر ایضا لا یصح الحمل والثانی کلمة ما والا لانهما من الفضلات وسد المسد لیس الا منهما قوله او وقع مکررا فان قیل الاخصر ان یقال ومکررا عطفا علی مثبتا فیکون تقدیره بحکم العطف او وقع مکررا فلا حاجة الی التصریح بقوله وقع قلنا انه یتوهم عطفه علی خبرا وهو فاسد فان قیل ان دکادکا وقع مکررا مع انه لم یحذف فعله بل مذکور وهو قوله دکت الارض قلنا المراد ان المصدر وقع فی موضع الخبر عن المبتدا ولا مبتدا فی الآیة واما الارض فهی مفعول ما لم یسم فاعله لقوله دکت فان قیل ما للمصنف رح انه جمع الضابطین بقرله منهما بینهما مع ان کلا واحد منهما ضابطة علیحدة قلنا انما جمع بینهما لاشتراکهما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنه فان قیل ان قوله بعد اسم لم یکن مذکورا فی هذه الضابطة ولنا لا یفهم من عطف قوله او وقع مکررا علی قوله وقع مثبتا لان هذا القید هو خروج عن المعطوف علیه قلنا جاز ان یکون الضمیر فی وقع راجعا الی المفعول المطلق الذی فرض بعد قوله بعد اسم لا یکون خبرا منه او نقول لما لم یفصل علم ان بینهما اشتراک فی بعض القیود لکن فی تعیینه جهالة ثم لما مثل عن الضابطة الثانیة بقوله زید سیر سیرا علم تعین هذا القید فان قیل فعلی هذا

لہ فی قولہ لا یکون خبرا منہ ۱۲ م عہ فائدۃ التدوین ۱۲ م اللّٰھم ثبّت علینا قبل الموت وسہّل علینا سکرات الموت ۱۲

ینبغی ان یجمع بین قاعدتی ما وقع مضمون جملة لاشتراکهما فی وقوع مضمون جملة قلنا نعم لکن لما کان کلواحد منهما مسمی باسم علیحدة الاولی تاکیدا لنفسه والثانی تاکیدا لغیره اراد التفصیل لیتمیز کلواحد بالاسم عن الاخر **اونقول** ان هذین الضابطین قد یجتمعان فی مادة واحدة کقولنا مازید الاسیرا سیرا بخلاف الضابطتین الاتیتین ثم القرینة فی هذه الضابطة ایضا نصب المفعول المطلق وعدم صحة الحمل وسد المسد هو احد المصدرین **قوله** ای لتسیر سیرا اشارة الی العامل **اعلم** انه لابد من تقدیر الفعل ههنا بعد الالتفات لیلزم الاستثناء من النفس واما قوله سیرا البرید فیجوز فیه تقدیر الفعل بعدها وقبلها اذا المفعول المطلق فیه نوعی وفی التالی **قوله** هذان المثالان **دفع وهم** وهو ان احدهما مثالا لما کان بعد النفی والاخر مثالا لما کان بعد معنی النفی مع انه لیس فیه معنی النفی فدفع بقوله هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد النفی **ثم رد علیه** ان للتالی لایضاح الممثل وهو یاتی بواحد فما الحاجة الی المثالین فاجاب الشارح انما اورد المثالین تنبیها علی ان الاسم الواقع موقع الخبر ینقسم الی النکرة والمعرفة **فان قیل** ان من المعلوم ان المصدر من الاسماء وهی تنقسم الی النکرة والمعرفة فما الفائدة فی هذا التنبیه **قلنا** فیه فائدة جلیة وهی ان یعلم ان الحکم وهو الحذف لایختلف بین المصدر المنکر والمعرف قوله اوالی ما یشبه به فعل المبتدأ ای ما انت الاسیر مثل سیر البرید **فان قیل** فعلی هذا لم یصدق تعریف المفعول علیه لعدم اتحاد الفاعل بینهما لان فاعل الفعل هو المخاطب وفاعل المفعول هو البرید **قلنا** ان لفظ ذلک الاسم الواقع موقع الخبر وان کان لفظ المشبه به لکن ذکر ذلک واراد به المشبه کما هو طریق الاستعارة اذ لاشک ان المراد بسیر البرید هو سیر زید **فان قیل** لما کان المراد منه هو المشبه لایصح تقسیم الشارح رح الی ما هو فعل المبتدأ والی ما یشبه به فعل المبتدأ لایکونان فعل المبتدأ **قلنا** انما قال الشارح رح ذلک نظرا الی الظاهر **قوله** اولی مفرد ومضاف اولی ما لایصح تقدیره قبلها والی ان المفعول فی الاول تاکیدی وفی الثانی نوعی لان سیر البرید نوع من السیر واعلم یتعرض الیهما لان الاول ظاهر والثانی غیر مستقیم لانه غیر منحصر فی التاکیدی والنوعی لانه قد یکون للعدد ایضا **قوله** ای من المواضع التی بیان المرجع **قوله** ای موضع للمفعول اشارة الی انه مجاز فی الظرف **قوله** تفصیلا للاثر الخ فی تقیید الاثر احتراز عما یقع تفصیلا لمضمون جملة دون الاثر نحو زید سافر سفر القریب او البعید وفی تقیید الجملة احتراز عما اذا وقع تفصیلا لاثر مفرد نحو لزید ضرب امیرا تادیبا او یملک هلاکا فهذا لتفصیل الاثر الضرب فقط وفی تقیید المقدم احتراز عن المتاخرة نحو اما منا واما فداء فشد والوثاق فان فی هذه الصور لایجب الحذف لانها وقعت قلیلا فی کلامهم فلو حذف الفعل لم یسبق الذهن الیه **قوله** والمراد بمضمون اشارة الی الفرق بین هذا المضمون وبین مضمون ضابطة الخامسة **قوله** مصدرها **فان قیل** لایصح اضافة المصدر الی الجملة لانه للفعل لا للجملة

ه تقدیر الفعل قبل الاولی مایصح

وایض ارادة المصدر انما یصح فی الجملة الفعلیة واما اذا کانت اسمیة مثل زید جسم او هیولی فلا اذ لیس لها مصدر لا اجیب عن الاول معناه ای المصدر المفهوم من الجملة وعن الثانی لا نسلم وقوع المفعول تفصیلا لاثر مضمون جملة اسمیة ولو سلم فیمکن اخذ المصدر ایضا بالحاق الیاء والتاء ای جسمیة زید او حیوانیته وهو المسمی بالمصدر الانتزاعی قوله الی الفاعل او المفعول فیضاف الی الفاعل ان کان المقصود هو النسبة الیه او الی المفعول ان کان المقصود هو النسبة الیه اعلم ان المضمون علی ثلثة اقسام احدها مضمون الجملة الفعلیة وهو اخذ المصدر من الجزء الاول مضافا الی الجزء الثانی والثانی مضمون جملیة اسمیة وهو اخذ المصدر من الجزء الثانی مضافا الی الجزء الاول والثالث مضمون مطلق الجملة وهو اخذ المصدر من الجزء المشتق مضافا الی الخبر الغیر المشتق قوله وباثره غرضه دفع وهم وهو ان یتوهم المراد بالاثر هو المؤثر من قبیل ذکر المصدر وارادة اسم الفاعل منه کما هو الشائع فدفع بقوله والمراد باثره غرضه والمراد من الغرض الحکمة فلا یرد ان الغرض عبارة عما یکون الفعل لاجله والفاعل محتاج مع ان الله تعالی لا یحتاج الی شیء والحکمة عبارة عما یکون الفعل لاجله والفاعل لا یحتاج الیه قوله وبتفصیل الاثر جواب سوال وهو ان التفصیل یقتضی الاجمال ولا اجمال ههنا لان المذکور سابقا شد الوثاق وهو معلوم فاجاب الشارح بقوله والمراد بالتفصیل بیان انواعه المحتملة وانما قدم شرح المضمون مع انه مؤخر فی المتن لانه مضاف الیه وهو اصل لان معرفة المضاف من حیث هو مضاف موقوف علی معرفة المضاف الیه وایضا ان بیان اثر الشیء انما یکون بعد معرفة ذلک الشیء مع قطع النظر عن کونه مضافا قوله نحو قوله تعالی جواب سوال وهو ان قوله نحو مضاف وقوله فشد الوثاق مضاف الیه وهو لا یکون الا مفردا وهذه جملة فلدفع هذا زاد الشارح رح لفظ قوله فهو مضاف الیه والجملة مقولة القول وقوله تعالی جملة معترضة فلا یرد ان قوله تعالی لا یخلو اما صفة الضمیر او حال منه فعلی الاول یلزم توصیف المعرفة بالجملة وعلی الثانی یلزم الحال من المضاف الیه وایض الماضی اذا وقع حالا لا بد فیه من قد قوله ای بعد شد الوثاق اشارة الی ان بعد مبنی علی الضم بحذف المضاف الیه وایض اشارة الی ان المصدر ههنا مضاف الی المفعول قوله فشدوا الوثاق اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل قوله ای اما تمنون منا اشارة الی اظهار العامل فان قیل فلیکن منا وفداء مفعول له فلا حاجة الی تقدیر العامل قلنا المفهوم منه لیس الا جواز جعل المفعول المطلق مفعولا له مالا فهذا لا ینافی کون منا وفداء مفعولا مطلقا فی الکلام بتقدیر الفعل وایض ان کلمة بعد یابی عن کونه مفعولا له ثم فی الحذف الوجوبی لا بد من القرینة وسد المسد اما الاول فهو نصب المفعول المطلق لانه یقتضی العامل والفعل اصل فی العمل والثانی نفس المفعول المطلق لانه من الفضلات فیصلح له کذا قال جمال الدین چینانی فان قیل فعلی هذا ینبغی

marfat.com

ان لا یشترط تکرار المصدر فی الضابطة الثانیة لان نفس المفعول المطلق یقوم مقام العامل فلا حاجة الی التکرر **قلنا** ان فی الضابطة الثانیة احد المصدرین واقع موقع الخبر والخبر لا یقوم مقام شئ فانه عمدة وما قام مقام الغیر لیس الا من الفضلات فکذا لا یقوم مقام الغیر ما وقع موقع الخبر **فان قیل** ینبغی ان یجب الحذف فی قوله خبر مقدم لانه قائم مقام العامل **قلنا** قیام المفعول ههنا بمعونة الجملة المتقدمة ولا جملة ثمه وانما لم یقم المفعول بدون المعاون لانه لو اقیم بدونه لم یبق الحذف الجائز فیه **فان قیل** ما السر فی ان الجملة لا تقوم مقام العامل بل جعلت معاونة **قلنا** فی اقامة المتقدم مقام المؤخر خلاف فلذا لم تجعل عین ما یقوم مقامه **وقال بعض الشارحین** سد الجملة المتقدمة مسد المحذوف **فان قیل** المتقدم لا یقوم مقام الموخر الا تری انهم قالوا فی ضربی زیدا قائما انه علی تقدیر الکوفیین یلزم حذف الخبر بلا سد شئ مسده **قلنا** ان ما قالوا ثمه لیس لاجل ان المتقدم لا یقوم مقام المؤخر بل هناک مانع اخر وهو ان قائما هناک جعل من تتمة المبتدأ وجزءله فلا یقوم مقام الخبر وقال بعض المتون فی مثال هذه الضابطة قولنا زید یشتری طعاما فاما بیعا او اکلا ومثل قولنا زید یکتب اما قراءة بعد او بیعا **قوله** ای لان یشبه به امر اخر **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بین المثال والممثل لانه هو التشبیه وهو النسبة والمذکور فی المثال الصورة وهو طرف النسبة فاجاب بقوله ای لان تشبیه به الخ یعنی ان المصدر مبنی للمفعول **اعلم** ان المفعول المطلق ههنا هو المشبه فی الحقیقة لکن شاع اطلاقه علی المشبه به لقیامه مقامه **وههنا بحث من وجوه الاول** انه علی هذا یخرج عن الضابطة ما اذا وقع المفعول المفعول المطلق نفسه بعد جملة نحو مررت به فاذا له صوت صوتا مثل صوت حمار **والثانی** انه لم لم یفسر الشارح قوله ما وقع للتشبیه بقولنا لان یشبه المفعول المطلق بامر اخر فیکون علی الحقیقة **والثالث** انه لا یصدق علیه تعریف المفعول المطلق لعدم اتحاد الفاعل بینه وبین الفعل **اجیب** عن الاول ان مادة النقض غیر موجودة فی کلامهم ولا یضر خروجه وعن الثانی ان الظ من کلام المص رح ان یحذف العامل بدون المفعول المطلق فلو حمل کلامه علیه یلزم حذفه ایض فالشارح حمل کلامه علی الظاهر وعن الثالث انه ذکر المشبه به واراد منه المشبه کما هو طریق الاستعارة کما مر **قوله** لزید صوت صوت حسن فالصوت الثانی بدل من الاول او صفة له باعتبار لاحقه وهو حسن لانه صفة للصوة الثانی فح یکون الاخص بدلا من الاعم کما فی قوله تعالی بالناصیة ناصیة کاذبة او یکون الاخص صفة للاعم **فلا یرد** انه یکون الشئ بدلا او صفة لنفسه **فان قیل** فعلی هذا لا یکون الصوة الثانی مفعولا مفعولا مطلقا فخرج عن المقسم فکیف خرج بالقیود **قلنا** المراد بالمفعول ما یکون مفعولا فی ترکیب من التراکیب وان لم یکن ههنا **او نقول** انه یجوز ان یکون مفعولا بحذف الفعل لکن لا یجب حذفه **قوله** ای حال **جواب سوال** وهو ان قوله علاجا منصوب برسم الخط الالف وللنصب

marfat.com

طرق کثیرة فهو من اے جهة منصوب فاجاب بقوله اے حال الخ یعنی انه حال من ضمیر وقع
فان قیل لا یصح حمل علاجا علی المفعول لانه[1] عبارة عن الدافع کما قال الاطباء علاج الصفراء..
سقمونی اے دافع الصفراء فاجاب الشارح عنه بقوله دالا علی فعل من افعال الجوارح ای المعتبر
ههنا لیس ما اصطلح علیه الاطباء قوله لان الزهد الخ لانه عبارة عن قطع القلب عن محبة الدنیا او
عبارة عن الریاضة ای تصور القلب قوله فاذا له ضرب صوة حمار التشبیه فی الکراهیة قوله اے
الذی قام به دفع وهم وهو ان المراد بالصاحب الواضع کما هو المتبادر فدفع بقوله اے الذی قام
به معناه اعلم انه انما اشترط التشبیه لانه یدل علی الفعل المحذوف لان للتشبیه لابد من المشبه والمشبه
به وهما ههنا الصوة الاول والصوة الثانی فیدلان علی یصوت لان المحذوف یکون من جنس
المنطوق ما امکن وانما اشترط ان یکون علاجا لیدل علی الحدث فیدل علی الفعل المقدر والذی
تعلق بالقلب یدل علی الدوام غالبا فلا یدل علی الحدث فلا یدل علی المحذوف وانما اشترط
ان یکون بعد جملة لیوجد معاون سد المسد وهو المفعول المطلق ههنا وانما اشترط
اشتمالها علی اسم بمعناه لیوجد المشبه وانما اشترط اشتمالها علی الصاحب لیوجد ما لابد للفعل منه
وهو الفاعل فیدل علی الفعل لکن دلالة کل واحد علی الانفراد غیر تام فاذا اجتمعت کانت تامة فی الدلالة
علی الفعل المحذوف فلا یرد ان کل واحد لما کان دالا علی المحذوف فما الی الاجتماع قوله اے یصوت
صوت حمار اشارة الی بیان العامل فان قیل لا حاجة الی تقدیر العامل لانه ینبغی ان یکون الصوة الاول
عاملا فیه قلنا ان المصدر العامل بمعنی ان مع الفعل وهو یفید الطمع والرجاء والحکم فی هذا المثال
بالقطع والجزم فان قیل المثال لا یطابق الممثل لانه هو المصدر والصوة لیس بمصدر لان المذکور
فی اکثر کتب اللغة ان معنی الصوة بانگ وآواز والمصدر ما کان فی آخر معناه الفارسی دال ونون
او تاء ونون نحو الضرب زدن والقتل کشتن وههنا لم یوجد قلنا انه وان لم یکن مصدرا
لکن یستعمل استعمال المصدر بان یذکر بعد الفعل لانهم قالوا صات الشیء صوتا فان قیل المقصود
من هذا الکلام لیس الا المبالغة وهی لا یأتی الا بالمجرد قلنا انه بمعنی صوت تصویتا
قوله فصوة حمار اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل قوله صراخ الثکلی وانما اورد المثالین لان
المفعول المطلق فی الاول لیس بمصدر بل استعمل استعمال المصدر وفی الثانی بمعنی المصدر او ان
المصدر الاول مضاف الی النکرة والثانی مضاف الی المعرفة او ان الاول مضاف الی غیر ذوی
العقول قوله ومنها ما وقع مضمون جملة فقوله مضمون منصوب علی انه حال او علی انه
خبر اذا کان وقع بمعنی کان قوله جملة احترز بها عما وقع مضمون مفرد مثل قهقر فی قولنا
رجع قهقرا فان القهقر وقع مضمون مفرد وهو الرجوع قوله لا محتمل احتراز عن
المفعول الذی فی الجملة الآتی اعلم ان مولنا عبد الغفور قال ان لا فی قوله

والثانی مضاف الی ذوی العقول

[1] اے لفظ العلاج المذکور فی المتن ۱۲ م اللهم اهدنا الصراط المستقیم آمین یارب العلمین ط ۱۲ ۱۲ ۱۲

لا فی قوله لا محتمل لها لنفی الجنس والمحتمل مصدر میمی بمعنی الاحتمال وهو اسم لا ولها خبره وقوله
غیره بالنصب مفعول لقوله محتمل وقال مولنا عصام الدین والمشهور هو ان غیره بالرفع
لا بالنصب لانه خبر لا وقوله محتمل اسم مفعول کما هو الظاهر فهو اسم لا وقوله لها صفة له ای
ثابت لها فان قیل لم لم یذهب عبد الغفور الی هذا الاحتمال مع انه المتبادر لان محتمل اسم
مفعول ومجیئه مصدرا شاذ قلنا انه نظر الی توافق الضابطة الآتی لان قوله لها فیها خبر لقوله
محتمل لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره مقدم علیه لعدم جواز تقدم الصفة علی الموصوف ثم
قال عصمة الله السمرقندی الاظهر ان قال المص رح ما وقع مضمون جملة لا یحتمل غیره بصیغة
الفعل لان ما قال متردد کما ذکرنا اقول منصب المصنف رح ان یأتی بعبارة صعبة واما التردد
فلا یخل بالمقصود لان کل واحد من الاحتمالین یتادی به المقصود قوله علی الف درهم فالف
درهم مبتدأ وعلی خبره وله خبر بعد خبر او علی العکس قوله ای اعترفت اعترافا اشارة الی
اظهار العامل قوله فاعترافا اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل اعلم انه لیس المراد ههنا بالمضمون
هو المدلول التضمنی کما مر فی الضابطة الثالثة بل المراد منه المدلول الالتزامی لان الاعتراف
لازم لقوله علی الف درهم قوله ولا محتمل له سواه ای لا محتمل له شرعا لان الشرع حکم بلزوم الالف
علی المقر والا فهو اخبار یحتمل الصدق والکذب قوله ولو بالاعتبار ای لیس فیه تغائر الاعتباری
ایضا فان قیل لا نسلم انه لیس فیه تغائر الاعتباری لانهم قالوا لاحدهما مؤکد وللآخر موکد قلنا
هذا التغائر فی الدال دون المدلول بخلاف زید قائم حقا لان التغایر فیه فی المدلول کما یاتی
قوله لها محتمل غیره فان قیل مضمون الجملة لا یخلو اما ان لا یحتمل غیره او یحتمل وعلی التقدیرین
یجب حذف فعله فالاخصر ان یجمع کلا الضابطتین وقال ومنها ما وقع مضمون جملة سواء کان
لها محتمل او لا قلنا نعم لکن لما کان المتأخرون جعلوا کل واحد منهما مسمی باسم علیحدة وهو تاکید
لنفسه وتاکید لغیره اورد فی الضابطتین للتصریح باسم کل واحد منهما قوله ای حق حقا صیغة الماضی
من المجرد قوله من حق یحق اشارة الی بیان معناه ای حقا مصدر من حق یحق علی
ان یکون کلمة من بیانیة ویظهر معناه من هذا البیان وهو حق یحق ای اذا ثبت یثبت فلا یرد
انه یلزم اشتقاق المصدر من الفعل وهو لیس الا مذهب الکوفیین قوله لانها تحتمل الصدق والکذب
اعلم ان الفرق بین الصدق والکذب ان الاول مطابقة الکلام للواقع والثانی عدم مطابقة
الکلام للواقع وبین الحق والباطل ان الاول مطابقة الواقع للکلام والثانی عدم مطابقة الواقع
للکلام فان قیل ان احتمال الصدق والکذب کما ثبت ههنا ثبت ایضا فی قوله له علی الف درهم
لانه اخبار واما الشرع فلم یدفع الکذب منه الا تری انه لا یحل الاخذ للبقر له لو لم یکن فی الواقع قلنا
المراد من الغیر فی الضابطة الاولی هو الانکار لانه المقابل للاعتراف ولا شک انها لا یحتمل الانکار
واما حقا فیقابل الکذب

[1] الذی قاله مولانا عصام الدین ۱۲ م [2] ای لیس بین قوله له علی الف درهم وبین قوله اعترافا تغائر اعتباری ۱۲ م

والباطل ولا شك انها يحتملهما واما احتمال الكذب فى الاولى فلا يضر لانه ليس مقابلا للاعتراف
قوله وليس تاكيدا لغيره فان قيل ان التاكيد فى الضا بطتين ليس الا للمفعول المطلق فكيف يصح
تاكيدا لغيره قلنا نعم لكن الحق الذى هو فى ضمن الجملة محتمل واما الحق الذى هو المنصوص عليه متيقن فلذا
قال لغيره واما فى الاول فالاعتراف المضمن والمنصوص عليه كلاهما متيقن فلذا قال تاكيدا لنفسه
او نقول ان معنى قوله تاكيدا لغيره تاكيدا لاجل غيره فان قيل انه لما كان تاكيدا لغيره يرد
عليه ما ورد اولا وايضا فات المطابقة بين المثال والممثل لان التاكيد فى المثال للنفس لا للغير
قلنا معنى قوله لاجل غيره ان التاكيد للنفس لكن الغرض فيه دفع الغير لوجود الغير ههنا وهو الكذب
بخلاف قوله اعترافا لانه تاكيد للنفس فقط اى ليس الغرض فيه دفع الغير لعدم وجود الغير فان
قيل لما كان معنى قوله تاكيدا لغيره اى ليندفع الكذب فعلى هذا يكون معنى قوله تاكيدا لنفسه اى
ليندفع النفس ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تاكيدا لنفسه ليتكرر ويتقرر
اى الباعث على تاكيد نفسه تكريره لان قوله تاكيدا لنفسه يفيد التقرير فلا بد ان يكون المبالغة فى البعيد
لحسن المقابلة قوله ومنهما وقع مثنى وههنا بحثان من وجهين الاول انه فات المطابقة بين
المثال والممثل لانه مثنى والمذكور فى المثال لبيك وهو ليس بمثنى بل معناه التكرير والتكثير والثانى
انه على هذا ينبغى ان يحذف الفعل فى قوله ضربت ضربين اجيب عنهما المراد بالمثنى ان يكون
على صيغة التثنية ولم يكن معناه معنى التثنية كما قال الشارح على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية فان قيل ان فى قوله وان لم يكن متصلة وحكم المتصلة ان يثبت الحكم فى النقيض
بطريق الاولى كقولهم فلان يبخل وان كثر ماله فلو كان ماله قليلا فبالطريق الاولى فعلى هذا يرد ما
ورد اولا اى ينقض بضربت ضربين قلنا ان كلمة ان زائدة او انها بفتح الهمزة اى ان المفتوحة المخففة
من الثقيلة لانه وجد شرطها وهو وجود النفى كما قال المصرح وتخفف المفتوحة وحينئذ تدخل على الفعل
ويلزم حرف النفى معها وتحقيقه يات فى بحث الحروف او نقول ان بل فى قوله لتكرير للاعراض
عن جميع ما يتضمنه قوله وان لم يكن فان قيل لابد فى اتمام هذه القاعدة من قيد الاضافة
اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لان المصدر لا يضاف الا الى الفاعل اوالى المفعول
كما ياتى فى مبحثه لئلا يرد مثل قوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ فان كرتين مفعول مثنى
ولم يحذف فعله بل ذكر وهو ارجع لاجل انه غير مضاف لانه اذا كان غير مضاف
فيفوت سد المسد قلنا اعتراض كرتين غير وارد بدون قيد الاضافة لان
كرتين ليس مفعولا مطلقا لانه ما كان بمعنى الفعل[1] السابق وهو ليس كذلك
وايضا فليكن المراد منه معنى التثنيه فلا تنطبق القاعدة عليه فان قيل
انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر

[1] لان المفعول المطلق ما فعله فاعل مذكور بمعناه ۱۲ منه

marfat.com

ای رجعا مکررا کثیرا فلما کان معناہ کثیرا لم یکن بمعنی التثنیۃ وانما جعل الشارح قولہ کرتین مکررا لیصح الحمل علی رجعا فیرد الاعتراض فلا بد من قید الاضافۃ فاجاب الشارح المحقق عن ھذا الاعتراض بان قید الاضافۃ مراد المصنف لکن لم یذکرہ اکتفاء بالمثال لان لبیک مضاف الی المفعول وھو الکاف فان قیل ان فی جعل المثال من تتمۃ التعریف ای القاعدۃ تکلف لان المثال خارج من القاعدۃ بل یوتی بہ بعد اتمام القاعدۃ للایضاح وجعل امر خارج من تتمتہا لیس الا تکلف کما قال الشارح فان قیل ان الشارح فعل ھذا التکلیف فی اخوک وابوک وحموک حیث قال ولم یقل المصدر مکبرۃ محمدۃ اکتفاء بالمثال فکیف استغنی ھھنا قلنا المثال علی نوعین احدھما ما کان علی صورۃ المثال بان کان مصدرا بالکاف او بالمثل او بالنحو والثانی ما لا یکون بصورتہ فالذی مر لیس بصورتہ فیکون من بیان نفس القاعدۃ اجیب ان المصرح بالمثال وھو انما یکون خارجیا لو کان قولہ مثل لبیک مرفوعا لانہ حینئذ یکون خبرا للمبتدا المحذوف ای مثالہ مثل لبیک ولما اذا کان منصوبا بناء علی انہ صفۃ لقولہ مثنی فلا یکون خارجیا بل ھو من بیان نفس القاعدۃ ثم اعلم انہ قال الشارح ولا بد فی تتمیم ھذہ القاعدۃ من قید الاضافۃ قال مولانا عصام الدین رحمہ اللہ ومع ھذا القید ینقض بقولھم ضربت ضربی الامیر فانہ مثنی مضاف الی الفاعل مع انہ لا یحذف الفعل فلا بد ان یقیم مضافا الی ..... فاعل ذلک الفعل ومفعولہ والامیر لیس بفاعل ذلک الفعل لان الفاعل ھو الجلاد ومع ذلک ینقض بقولھم ضربت ضربی زیدا فلا بد ان یقید الاضافۃ بکونہ لا لبیان النوع وقد صرح بھذا القید الرضی انتھی ویمکن ان یقال انہ صرح الشارح ان المراد بالمثنی ان یکون علی صیغۃ التثنیۃ فلا حاجۃ الی ذکر ذلک القید

قولہ اصلہ الب لک فان قیل المصدر فی لبیک لا یخلو اما مصدر المزید او المجرد فعلی الاول لا یساعدہ اللفظ وعلی الثانی لا یستقیم فیہ التکریر والتکثیر لانہ لا یکون بالمزید قلنا انہ مصدر المزید لکن حذف زوائدہ او مصدر المجرد لکن بمعنی المزید کما اشار الشارح الی الاول بقولہ اصلہ الب لک البابین واشار الی الثانی بقولہ ویجوز ان یکون من لب بالمکان الخ

قولہ واقیم المصدر اشارۃ الی بیان سد المسد فان قیل ان اقامۃ المصدر لا یکون الا باعتبار المعاون ولیس ھھنا جملۃ متقدمۃ حتی تکون معاونۃ لاقامۃ المصدر قلنا ان ھھنا وان لم تکن جملۃ متقدمۃ لکن وجد المعاون الاخر وھو التکرار فی مثناہ او ادا ۃ التثنیۃ او المضاف الیہ اعنی الکاف قولہ ودل الی الثلاثی بحذف الزوائد فان النون ایضا من الزوائد فلا یرد انہ ینبغی ان یقال زائدتین وھما الالف والھمزۃ

لہ بقولہ فی جعل المثال الخ ۱۲ ای جعل المثال من تتمۃ التعریف والحکم فی اخوک الخ ۱۲ منقی عبدہ الرحیم

marfat.com

دون الجمع لعدم وجوده وانما حذف الزوائد ليكون اسرع فى الدعاء لنفسه والى امتثال المامور به لان قوله لبيك غير مقصود لذاته اعلم ان اصله الب لك البابين على صيغة المضارع المتكلم من باب الافعال فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى الكاف بحذف اللام للتخفيف فحذف النون للاضافة فصار البابيك ثم نقلت حركة الباء الاولى الى اللام فحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وادغمت الباء فى الباء فصار لبيك قوله وعلى هذا القياس اى قياس لبيك فى الورود والدفع جميعا قوله سعديك هذا قول الرفيق للرفيق فان قيل المثال لايضاح الممثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى المثالين قلنا الاول لازمى والثانى متعد فاشار المص بذكرهما الى ان الحكم المذكور لا يختلف باللزوم والتعدية قوله فانه يتعدى باللام اى غالبا فلا يرد انه لا يصح التخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى بالباء ايضا كما فى قوله لب بالمكان **بحث المفعول به** وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لاطلاقه اولكونه جزء الفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيه لانه محتاج اليه فى التعقل والوجود جميعا بخلاف المفعول فيه لانه محتاج اليه فى الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول له لان فى وجوده اختلافا فانه عند الزجاج داخل فى المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانها اصل فى النصب كما مر والملحقات تبع لما فيه ثم قدم الحال على التمييز لانه لازم النصب بخلاف التمييز فانه قد يكون مجرورا بالاضافة وايضا الحال مايبين هيئة الفاعل او المفعول به فناسبهما ثم قدم التمييز على المستثنى لانه ادخل فى المنصوبات من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا ومجرورا بخلاف المستثنى فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلثة على خبر كان واسم ان وغيرهما لانهما منصوبات لفظا او محلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانهما مرفوعة محلا لانها فى الاصل مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لا عاملها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التى لنفى الجنس لان عمل لا لمشابهتها ان كما مر فهو فرع لها ثم قدم المنصوب بلا التى لنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس فى عملها خلاف لاحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملهما عند الحجازيين دون بنى تميم فاحفظه فانه فيه نفع عظيم وان كان من الحقير الذى كان عند الناس نسيا منسيا... قوله **المفعول به** اى ومنه اومنها المفعول به وانما ترك لفظ منه اومنها اكتفاء بما ذكر فى المفعول المطلق فالحاصل انه اذا كان للبحث اقسام فداب المص رح ان يذكر لفظ منه اومنها فى القسم الاول ويترك فى الباقى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يذكر فى المرفوعات ايضا فى قسم واحد مع انه ذكر فى القسمين اعنى الفاعل

له لوجود شرط الادغام فيه ۱۲م ۲ه بصيغة اسم التفضيل بمعنى داخل شدة الدخول ۱۲م

marfat.com

والمبتدأ قلنا سلمنا ان دابه ان يذكر في اول القسم لكن في قسم اصلي والقسم الاصلي في المرفوعات مختلف فيه عند الجمهور هو الفاعل وعند البعض هو المبتداء فلذا ذكر في راس القسمين واما في المنصوبات فالقسم الاصلي هو المفعول المطلق فقط ثم الباء في قوله به للسببية اى الذى فعل بسبب ذلك الشئ لان الشئ محل وقوع الفعل فيكون موقوفا عليه فكانه بمنزلة السبب او للملابسة قوله اى هو اسم ما وقع جواب سوال وهو ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح الوقوع عليه لان الوقوع انما يكون على المسمى لا على الاسم وعلى الثاني يلزم الخروج من البحث لان البحث في الاسماء دون المسميات فاجاب بقوله اى اسم ما يعني كلمة ما عبارة عن المسمى فيصح الوقوع عليه لكن بتقدير المضاف وهو الاسم فلا يلزم الخروج عن البحث ثم يرد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز لان التعريف للمعرفة والتقدير مخل بالمعرفة فاجاب بقوله انما لم يذكر الاسم يعني ان التقدير في التعريف لا يجوز اذا كان بغير القرينة واما اذا كان عليه قرينة واضحة فيجوز وههنا وجدت القرينة وهو ذكر الاسم في المفعول المطلق ويجوز ان يراد من كلمة ما هو الاسم وضمير عليه راجع الى مسماه بطريق الاستخدام او اجراء الصفة للمدلول المطابقي على الدال وفيه بحث[1] وهو انه اذا وقع اسم الاستفهام او الشرط مفعولا به يكون الوقوع من مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح ما ذكره المجيب وَحَاصِلُ الْاِعْتِرَاضِ ان من الاستفهام او الشرط في قولنا من يكرم مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات وهو مدلوله التضمني والمدلول المطابقي هو الذاة مع معنى الاستفهام او الشرط اجيب عنه المدلول المطابقي هو الذاة فقط ومعنى الاستفهام والشرط عارضان وههنا اعتراض مشهور وهو ان قولهم ان الوقوع لا يكون الا على المسمى منقوض بقولنا تلفظت زيدا او تكلمت زيدا فان ما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيدا اجيب عنه الاحكام بناء على الاكثر والغالب لا على الشاذ والنادر وموضع النقض من الشواذ فان قيل تعريف المفعول به غير مانع لانه يصدق على عمرو في قولنا شارك زيد عمروا لانه وقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد من وقوع فعل الفاعل عليه ان يكون المفعول به غير الفاعل ولا شك ان عمروا ايضا فاعل معنى لانه معطوف على الفاعل فان قيل ان التعريف غير مانع من وجه اخر وهو ان قولنا ضربت زيدا وعمروا فان عمروا وقع عليه فعل الفاعل مع انه انه غير الفاعل وليس بمفعول به لان الماخوذ في كل الحدود لفظ اصالة دون تبعا قلنا وان لم يكن مفعولا به لفظا لكنه مفعول به معنى وحكما لانه معطوف

[1] اى في قوله واجراء الصفة الخ ۱۲ م اللهم تب علينا قبل الموت وارحمنا بعد الموت

على المفعول به فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه لو قيل ضربت زيدا ولم يضربه في الواقع بل قال كاذبا فينبغي ان لا يكون زيدا مفعولا به لعدم الوقوع عليه وايضا لو قال ماضربت زيدا فالفعل غير واقع على زيد لعدم وجوده اجيب عن الاول ان المراد من شانه ان يقع عليه فعل الفاعل وعن الثاني ان السوالب تابعة للموجبات قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل جواب سوال وهو ان التعريف ينقض بقولنا نعبد الله فانه لا يتصور وقوع العبادة على الله تعالى فاجاب بما حاصله ان المراد من الوقوع التعلق ومعنى التعلق ان لا يتصور الفعل الا به مع انه غير الفاعل فان قيل ذكر الوقوع واراد التعلق اما حقيقة او مجازا لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قلنا ارادة التعلق منه حقيقة عرفية للنحات او نقول ان الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان لازما له فان قيل لما اريد من الوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية قلنا انه يتوقف عليه على البدلية وان لم يتوقف عليه على التعين فان قيل يدخل في الحد المفعول فيه لان الزمان مما يتوقف عليه الفعل قلنا الزمان لازم لوجود الفعل لا لتصوره قوله بلا واسطة حرف جواب سوال وهو انه لما كان المراد التعلق ينبغي ان يكون زيد في مررت بزيد مفعولا به لتحقق التعلق مع انه لا يسمونه مفعولا به بل يطلقون عليه الجار والمجرور فاجاب بقوله بلا واسطة حرف الجر ثم يرد ما الباعث على الشارح انه لم يجعل مررت بزيد من قبيل المفعول به مع ان التعلق موجود فيه فاجاب بقوله فانهم يقولون الخ يعني الباعث هو العرف والعادة لان عرف النحات جار على انهم لا يطلقون عليه المفعول به بل يطلقون عليه الجار والمجرور فان قيل المفعول به ما وقع عليه الفعل فلا يصح خروجه لانه مفعول به قلنا لا نسلم انه مفعول به مطلقا بل مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعول به مطلقا قوله فخرج به المفاعيل لما فرغ من تصحيح قول الماتن شرع في بيان فائدة القيود وكذا خرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وكذا اخرج التميز والمستثنى لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التميز بالمميز وفي المستثنى بالمستثنى منه واعتبر فاضل المحشي لاخراج هذه الثلاث قيدا اولا فمعنى المفعول ما يتعلق به فعل الفاعل اولا وفي هذه الثلاثة لم يتعلق الفعل اولا بل يتعلق اولا بذي الحال والمميز والمستثنى منه لكن يشكل قول الفاضل بالمفعول الثاني من باب علمت لان تعلق الفعل اولا بالمفعول الاول لانه مسندا اليه اجيب عنه لا نسلم ان التعلق اولا بالمفعول الاول بل بهما معا لان المفعول في الافعال القلوب مضمون الجملة قوله فان المفعول المطلق عين فعله المراد من الفعل الفعل اللغوي وهو الحدث ولا يرد عدم صحة الحمل اعلم انه لما كان اخراج المفعول المطلق بالوجهين

marfat.com

احدهما مشترك بين الكل والاخر مختص بالمفعول المطلق فلذا افرد اخراج المفعول المطلق بوجه خاص به فلا يرد ما قال البعض انه كما خرج المفاعيل الباقية بقوله عليه كذا اخرج المفعول المطلق بقوله عليه فلا حاجة الى اخراجه بقوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغائرته **قوله** والمراد بفعل الفاعل الخ

جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه زيد فى قوله ضرب زيد لانه مما وقع عليه فعل الفاعل مع انه لا يسمى مفعولا به بل يطلق عليه مفعول ما لم يسم فاعله واما الثانى فلانه يخرج منه المفعول الثانى من قوله اعطى زيد درهما فان درهما يسمى مفعولا به مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع عليه فعل مفعول ما لم يسم فاعله وهو زيد فاجاب بقوله والمراد الخ يعنى لابد من التصرف فى هذا المركب الاضافى اعنى قوله فعل الفاعل فى كل واحد من المضاف والمضاف اليه اما فى المضاف اعنى فعل فبان يراد منه فعل باعتبار اسناده الى ما هو فاعل اولا واما فى المضاف اليه اعنى الفاعل فبان يراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبالتصرف الاول يخرج من التعريف مفعول ما لم يسم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثانى يدخل فيه المفعول الثانى للفعل المجهول الذى اقيم مفعوله الاول مقام الفاعل فيكون جامعا **قوله** الى ما هو فاعل يعنى اعتبر اسناده الى ما هو فاعل اولا ثم يتعلق بالمفعول به **قوله** فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله اولا بل متعلق به ابتداء **قال مولنا الحافظ** يشكل بمثل ما اذا لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر مضاف الى الفاعل **اقول** المصدر وان كان بحسب الظاهر مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه **ثم اعلم** ان قيد الحيثية معتبر فى التعريف اى للمفعول به ما ذكر من حيث وقوع الفعل عليه فزيد فى قوله زيد ضربته ليس مذكورا من حيث وقوع الفعل عليه بل من حيث انه مبتدا فلا يصدق التعريف عليه فلا يرد ما قال الحافظ ان التعريف ينتقض بقولنا زيد ضربته لان الضرب واقع على زيد لان الوقوع على ضمير شئ وقوع عليه فى الحقيقة **قوله** فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى الخ **فان قيل** ان الفاعل الحكمى غير متبادر ولابد فى التعريفات من حمل الكلام على المتبادر **اجيب عنه** ان المعنى الاعم من المتبادر نعم انه غير متبادر لو حمل الفاعل على الحكمى فقط او نقول انه صرف من المتبادر الى غير المتبادر بقرينة ظهور الفساد فى التعريف بان لا يكون جامعا **فان قيل** الفساد لا يكون قرينة والا لسد باب الاعتراض **اجيب عنه** نعم الفساد لا يكون قرينة اذا لم يكن ظاهرا وههنا ظاهر لان عدم جمعية التعريف ومنعيته من اظهر الفسادات **قوله** وبما ذكرنا وهو خروج مفعول ما لم يسم فاعله ودخول درهما ظهر فائدة ذكر الفاعل لانه لو لم يذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد والفاعل جميعا ولما ذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد فقط

marfat.com

قوله فانّ زيدا قد وقع عليه الخ الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله و قد يتقدم المفعول به فان قيل هذا الحكم جار في المفاعيل الاخرى سوى المفعول معه لرعاية الواو فلا وجه لتخصيص التقديم بالمفعول به فينبغي ان يذكر تقديم كل مفعول في بحثه قلنا انما خص المفعول به بالتقديم لدفع الوهم وهو ان المفعول به مشابه بالفاعل في ان كل واحد موقوف عليه لتصور الفعل والحال ان تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز توهم ان التقديم على الفعل ايضا لا يجوز واما المفاعيل الاخرى فلا وهم فيها قوله العامل جواب سوالين الاول ان تقديم المفعول كما يكون على الفعل كذلك على اسم الفاعل والثالث ان تخصيص التقديم بالمفعول غير صحيح لان الفاعل ايضا قد يتقدم على الفاعل في مثل قولنا ضرب زيد واكرم عمرو فان زيدا فاعل قدم على الفعل وهو اكرم فاجاب بقوله العامل فيه فان قيل المراد بالعامل لا يخلو اما كل واحد من افراده او البعض وهو الفعل واسم الفاعل فعلى الاول ينبغي ان يقدم المعمول على اسم التفضيل والمصدر والصفة المشبهة مع انه ليس كذلك وعلى الثاني لابد من القرينة عليه قلنا المراد بعض العامل والقرينة عليه قول الش لقوة الفعل في العمل لانه فهم منه المراد من العامل القوي وهو الفعل واسم الفاعل لانه يشبه المضارع لفظا ومعنى جميعا قوله متقدما او متاخرا اما حال من الفعل واما من المفعول به لكن الثاني اولى لان البحث في المفعول به بخلاف الفاعل لانه يلتبس بالمبتدأ فلا يرد ان قوة الفعل تقتضي ان يتقدم الفاعل ايضا قوله اما جوازا اعلم ان التقديم على ثلثة اقسام جائز وواجب وممتنع فبين الشارح الكل قوله اللّٰهَ اَعْبُدُ الخ اعبد فعل وفاعل واللّٰهَ مفعول به قدم عليه قوله وجه الحبيب اتمنى فاتمنى فعل وفاعل ووجه الحبيب مفعول به ثم الوجه مضاف والحبيب مضاف اليه اَتَمَنّٰى در اصل اَتَمَنَّيُ بود يا متحرك ما قبلش مفتوح آن يا را بالف بدل كردند وانما اورد المثالين لان الاول مفعول مفرد والثاني مضاف قوله هذا اذا لم يكن الخ هذا بيان القسم الممتنع قوله في حيزان الخ لان ان يجعل المدخول بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وايضا ان ان مع الفعل بمنزلة الصلة والموصول والحال ان الصلة لا يتقدم على الموصول فكذا متعلق الصلة ايضا لا يتقدم على الموصول ولو ذكر في الوسط يفوت اتصال الصلة مع الموصول لانهما بمنزلة كلمة واحدة وكما ان التقديم يمتنع فيما اذا وقع المفعول في حيزان كذا اذا كان الفعل موكدا بنون التاكيد والسر في ذلك ان التاكيد يوذن على الاهتمام بشان الفعل و تقديم المفعول يوهم اهتمامه وفيه بحث لجواز ان يكون التقديم للحصر وما قلت انما يستقيم لو كان التقديم منحصرا في الاهتمام كذا قال مولانا عصام الدين اجيب ان تقديم المفعول به ليس الا للاهتمام لكن سبب الاهتمام قد يكون للتخصيص والحصر وقد يكون للمدح وغيرها قوله العامل في المفعول به غرض هذا القول مر في المرفوعات فليطلب هناك قوله لقيام قرينة

الفعل

له يوذن صيغة مضارع من باب الافعال مصدره الايذان بمعنى الاطلاع والاعلام ۱۲

اللام للوقت تحقیقه مرّ فی المرفوعات فلا نعیده **قوله** مقالیة اوحالیة **دفع وهم** وهو ان المراد من القرینة مقالیة لان مبحث النحوی فی الاقوال فدفع بما حاصله ان المراد اعم **قوله** ای تزید مکة هذا اخبار لبعض الاستفهام کذا قاله عصام الدین قوله تخصیصها بالذکر **جواب سوال** وهو ان الحصر فی الاربعة باطل لوجوب الحذف فی المواضع الاخری کما ذکر الشارح **فاجاب بما ترى قوله** فی باب الاغراء معناه حث علی الشیٔ مثل اخاک اخاک ای الزم اخاک وانما حذف الفعل لضیق الوقت لانه لو اشتغل بالفعل لفات الحث فلذا یحذف فتراعی ان الاغراء هو الاقبال علی الشیٔ والتحذیر هو الاعراض عن الشیٔ فلا یرد ان الاغراء لیس من التحذیر فیکون مذکورا **قوله** والمنصوب علی المدح دون المرفوع لان فی صورة القطع عن الصفة بالرفع یکون خبراً للمبتدأ المحذوف کما مر فی المرفوعات مثال المنصوب علی المدح نحو الحمد لله الحمید ای اعنی الحمید وانما یجب حذف الفعل لانه لو ذکر الفعل لم یعلم انه صفة فی الاصل بل یکون جملةً مستقلة **قوله** والذم نحو اتانی زید الفاسق ای اعنی الفاسق اعلم ان القطع عن النعت بالنصب للمدح والذم لانه لو ذکر الفعل یصیر جملةً مستقلةً فلا یرد ان المدح والذم یحصلان بالنعت ایضاً فلا حاجة الی القطع **قوله** او الترحم نحو مررت بزید المسکین ای المسکین **قوله** بل لکثرة مبناها **فان قیل** ینبغی ان لا یذکر السماعی ایضا لانه قلیل البحث **قلنا** انما ذکره لان النکتة للقاری والیضا انه لما کان سماعیا لابد من ذکره لیعلم انه سماعی والیضا ان السماعی وان کان قلیل البحث لکن لها نکتة کثیرة کما ذکر للماتن **فان قیل** المذکور فی الماتن خمسة اذ المندوب ایضا مذکور فلا یصح قوله فی اربعة مواضع **قلنا** فی قول الماتن اشارة الی ان المندوب لیس غیر المنادی **قوله** من تلک المواضع لما کان الاول من اسماء لازم الاضافة یقتضی المضاف الیه فلذا قال من تلک المواضع **قوله** ای مقصور علی السماع **جواب سوال** وهو ان القیاسی ایضا لا یخلو من السمع **فاجاب بقوله** ای مقصور ثم یرد علیه ان المقصور قد یکون بمعنی المستور کما فی قوله تعالی حور مقصورات فی الخیام ای مستورات فی الخیام وهذا المعنی ههنا غیر صحیح فدفع هذا قال الشارح لا یتجاوز عن امثلة * * * ثم یرد ان الحدود ما وقع علیه العدّ ولا یلزم مع السماعی العدّ بان یقال واحد واثنین الی آخره فدفع بقوله مسموعة ای لا یتجاوز عن امثلة مسموعة ثم یرد علیه لا نسلم انه لا یتجاوز عن امثلة مسموعة لانه قد یکون مرفوعا بالعامل وقد یکون مجرورا فدفع بقوله بان یقاس علیه غیره ای النفی لیس مطلق التجاوز بل التجاوز الخاص **قوله** امره او لنفسه المراد ما الحث علی الغیر عن الرجل ولنفسه او علی قصر الید واللسان عنه فعلی الاول الواو للعطف وعلی الثانی للمصاحبة کذا قال عصمة الله السمرقندی اما العطف فیدل علی الغیر لان الواو قائم مقام العامل فیکون العامل مکررا فیکون تقدیره اترک امرأ اترک امرأ والتکرار یفید التاکید للترک والتاکید فی الترک انما یکون بالغیر واما المصاحبة فیدل علی قصر الید فقط لان الترک ههنا غیر موکد لعدم التکرار فیکون معناه اترک امرأ مع النفس ولا اتعرض له فیکون مواساة قصر الید واللسان عنه فقط بدون الغیر **قوله** خیر الکلم الخطاب للکثرة الدین جعلوا ثلثة الله علیهم السلام ولعیسی علیه السلام والله تبارک وتعالی

له الاغراء والحث ورفعا ثین خبر کر کن کی دلیل ہے

محدودة لا المعدود

فمنعهم عن التثليث وامرهم بقصد التوحيد والقرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت في الاول عن الشئ ثم جئت بعده بما لا ينتهى عنه بل هو مما يومر به ليساق الذهن الى نحو اقصدوا وأتيو فان قيل ما ذكرت ليس الا ضابطة في الحذف فلم يكن من السماع قلنا نعم انه ضابطة لاكن في جواز الحذف لا في الوجوب وكلامنا في الوجوب فان قيل لا نسلم ان خيرا مفعول به لم لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا تقديره انتهاء اخيرا لكم كما سبق في قوله خير مقدم قلنا هذا من المواضع السماعية اى سمع انه مفعول به فان قيل ان خير اسم تفضيل والمفضل عليه هو التثليث فيلزم ان يكون في تثليث الله تعالى حسن مع انه باطل فاجاب مولانا عصام الدين ان المفضل عليه ليس هو التثليث بل كل شئ فان قيل ان واحدا من كل شئ هو التثليث قلنا كون كل شئ مفضلا عليه باعتبار ماله صلاحية المفضل عليه من الاشياء اقول عن اصل الاعتراض ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى نفس الفعل قوله اهلا وسهلا هذا عطف على المثال فيكون مثالين قوله اتيت اهلا اشارة الى اظهار العامل ثم يرد عليه ان جعل اهلا مفعولا به لاتيت لا يصح لان الاهل مصدر فيكون مفعولا به لاحدثت لا لاتيت كما هو الظاهر فاول الشارح الاهل بالماهول فيكون المصدر بمعنى اسم المفعول ثم اسم المفعول يقتضي الموصوف زاد الشارح لفظ مكانا قوله معمورا تفسير غير المشهور ثم لما كان المعمور مشتركا بين اسم المفعول من العمر اى البقاء وبين اسم المفعول من العمران فلتعين معنى الاخير قال لا خرابا قوله او اهلا بمعنى الاقرباء فلا يكون مصدرا فيصح جعله مفعولا به من غير تاويل قوله ووطئت اے پائمال کردی قوله سهلا اے زمین نرم وہموار قوله لا حزنا اى سخت ودرشت وناہموار وسنگ دار قوله والموضع الثاني لما كان لفظ الثاني صفة يقتضي الموصوف فزاد الشارح قوله والموضع ثم لفظ الثاني لما كان من الاسماء اللازمة الاضافة بين الشارح المضاف اليه بقوله من تلك المواضع قوله المنادى اى موضع المنادى والا فالمنادى لا يحمل على الموضع الذى اعتبر في قوله والثاني ويجوز ان يراد بالثاني المفعول به الثاني باعتبار قوله وجوبا في اربعة مواضع ليستلزم ان يكون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف فح يصح الحمل بلا تقدير شئ قوله هو المطلوب اقباله اى الاسم الذى طلب اقباله هكذا في غاية التحقيق وفيه بحث وهو ان التعريف لا يصدق على شئ من افراد المعرف لانه لا يكون الاقبال للفظ بل يكون للذات الا انهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال فان قيل يخرج عن الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا انه مطلوب قلنا انه مطلوب لاقبال السماع النهى قوله اى توجه اليك ثم يرد عليه ان التعريف لا يكون جامعا لانه لا يتناول ما يكون مقبلا اليك لان المنادى ح لا يكون مطلوب الاقبال للزوم تحصيل الحاصل وايضا لا يتناول ما اذا ناديت من كان بينه وبينك حائل فان الاقبال لا يمكن فاجاب بقوله بوجهه او بقلبه قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان الاقبال لا يتصور من السماء والارض والجبال لا بالوجه ولا بالقلب مع انها وقعت منادى في القران في كثير من المواضع فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعنى انه وان لم يكن لها الاقبال حقيقة لاكن لها الاقبال حكما لانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء

له لاكن الاحسن القول بوحدانيته تعالى ۱۲ ؎ اى ليس الحسن في التثليث ۱۲

marfat.com

لانها بمنزلة الانسان فی قبول الامتثال فیصح نزولها منزلة الانسان **قال بعض المحققین** لا حاجة الی جعل الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من ان یکون حقیقة او حکما بل ... یکفی ان یجعل طلب الاقبال اعم من ان یکون حقیقة او حکما لانه نظیر الاقبال بالقلب داخل فی الاقبال حکما لان حقیقة الاقبال صیرورة الدبر ولا یخفی ان هذا انما یصح اذا کان طلب الاقبال بالقلب فی جمیع المواد فی حکم طلب الاقبال بالوجه وراجع الیه ولیس کذلک فان طلب اقبال المقبل بالوجه لیس الا باعتبار قلبه **فان قیل** ان نداء الله تعالی لا یخلوا ما داخل فی الحقیقی او الحکمی فعلی الاول لا یصح اذ لیس لله تعالی وجه ولا قلب وعلی الثانی یلزم ترک الادب لانه نزل منزلة من له صلاحیة النداء **قلنا** انه داخل فی الحقیقی والمراد من القلب هو العلم من قبیل المحل وارادة الحال وایضا جاء الوجه بمعنی الذاة کما فی قوله کل شیء هالک الا وجهه ای ذاته **قوله** بخلاف المندوب **جواب سوال** وهو ان الاقبال لما کان اعم من الحقیقی والحکمی فلا یکون التعریف مانعا لانه دخل فیه المندوب فاجاب بقوله بخلاف المندوب یعنی انه غیر نازل منزلة من له صلاحیة النداء **قوله** وفیه تحکم ای فرق بلا فارق حاصله ان خروجه بما ذکر غیر مستقیم فالاولی ان یقول بدخوله کما قال به البعض **اجیب عنه** ان دخول حرف النداء علی السماء مثلا بدون نزوله منزلة من له صلاحیة النداء لا یجوز لعدم ترتب الفائدة علیه بخلاف المندوب لانه یصح دخولها علیه بدون الانزال لترتب الفائدة علیه وهی التفجع فلا حاجة الی امر زائد لانه ضروری **اعلم** ان المندوب قد یکون بها فیکون داخلا فی المنادی فلذا قال المص فی اربعة مواضع ولم یقل فی خمسة مواضع اشارة الی ان المندوب داخل فی المنادی وقد یکون بوا فلا یکون داخلا فی المنادی فلذا ذکر بحثه علیحدة ولم یکتف عنه ببحث المنادی فیکون المندوب ذو جهتین **قوله** وتقول له تعالی الخ امر من باب تفاعل مثل تضارب لکن ههنا سقط حرف العلة هذا اذا کان بفتح اللام واما اذا کان بکسر اللام فهو اسم فعل وهو المراد ههنا لان المعنی الاول لم یصادف المقام لان باب التفاعل یقتضی الفعل من الجانبین **قوله** نائب مناب ادعو **قوله** مناب ظرف نائب وانما حذف منه کلمة فی مع انه لیس من الجهات الست لکونها جاریا مجری لفظ المکان فی الاعلال ای اشترکا فی ابدال العین بالالف **قوله** من الحروف الخمسة **جواب سوال** هو ان الحرف مجهول فیلزم تعریف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله من الحروف الخمسة ای انه مذکور فی بحث الحرف فیکون معلوما **قوله** تفصیل للطلب لما کان المذکور امور ثلاثة احدها الطلب والثانی النیابة والثالث المنادی فسال السائل انه بما تعلق فاجاب بما حاصله انه یصح تعلقه بکل واحد منها قوله طلبا لفظیا اشارة الی بیان نصب لفظا او تقدیرا یعنی انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم لما لم یصح الحمل اول لفظا او تقدیرا بلفظیا وتقدیریا ثم یرد علیه ان الطلب من الامور المعنویة فلا یصح توصیفه بقوله لفظیا ودفع بقوله بان یکون آلة الطلب الخ من قبیل

marfat.com

ذکر الدلول والمدلول الدال قولہ یوسف اعرض واتما علم ان الیاء فیہ مقدرۃ لان عرض امر مخاطب وھو لا یتوجہ الا الی المخاطب یوسف من سماء الظاھرۃ وھو من الغوائب فلا یتوجہ الیہ الخطاب فعلم ان حرف النداء مقدر فی یوسف لیکون مخاطبا ویتوجہ الامر الحاضر الیہ وایضا انہ لو لم یقدر الیاء مع یوسف یکون یوسف مبتدأ واعرض خبرہ والامر من الانشاآت لا یصلح للخبریۃ فعلم ان یوسف منادی بتقدیر حروف النداء واعرض یکون جوابا للنداء قولہ کما فی المثالین المذکورین متعلق بالملفوظ والمقدر جمیعا فان قیل ما وجہ جواز حروف النائب مع ان النائب لا تحذف قلنا ان حذف النائب انما لا یجوز اذا کان المنوب مما یمتنع حذف مرکالفاعل فانہ لا یجوز حذفہ فکذا ما ناب منابہ بخلاف الفعل فانہ یحذف کثیرا فکذا ایحذف ایضا او نقول یجوز حذفہ اذا کان نائب اخر موجودا وھھنا نائب اخر موجود وھو القرینۃ وھی ان اعرض امر مخاطب یتوجہ الی المخاطب الی اخر ما ذکرنا وایضا ان یوسف علم والنداء غالب فی الاعلام فان قیل قد علم من ھذا التفصیل ان حرف النداء قد یکون لفظا وقد یکون محذوفا فعلی ھذا الاحتاجۃ الی قولہ فیما بعد ویجوز حذف حرف النداء قلنا نعم لکن ذکرہ فیما بعد لافادۃ استثناء قولہ الا مع اسم الجنس قولہ او للمنادی ای یکون لفظا او تقدیرا حالہ فان قیل فعلی ھذا لا حاجۃ فیما بعد الی قولہ وقد یحذف المنادی وایضا لا وجہ لتخصیص ھذا التفصیل بتعریف المنادی دون المفعول المطلق والمفعول بہ والمبتدأ والخبر الی غیر ذلک اجیب عن الاول انما لم یکتف بہ لان قولہ لفظا او تقدیرا محتمل بین الوجوہ الثلاثۃ کما بین الشارح فلم یدر ان حذف المنادی حتما وعن الثانی انما لم یقل ذلک فیما سبق اکتفاء بالذکر ھھنا ووجہ التخصیص انہ محتمل بین الوجوہ الثلاثۃ دون ما سبق قولہ ای الا یا قوم اسجدوا والقرینۃ علیہ ان الفعل لا یقع منادی لانہ من اقسام المفعول وھو من اقسام الاسم قولہ وانتصاب المنادی جواب سوال ھو ان وھو ان عد المنادی من قبیل حذف العامل لا یصح لان عاملہ مذکور وھو الیاء فاجاب بقولہ وانتصاب المنادی الخ حاصل الجواب ان المصرح تابع سیبویہ والیاء لیست بعاملۃ عندہ قولہ لکثرۃ استعمالہ والخفۃ مطلوبۃ فی کثیر الاستعمال لان لفظ یا خفیفۃ بالنسبۃ الی ادعوا قولہ ولدلالۃ حرف النداء علیہ لان حرف النداء للطلب وادعوا ایضا للطلب قولہ افاد تم الخ عطف تفسیر لقولہ لدلالتہ قولہ وعند المبرد الخ لان المقدر لا یزاحم المذکور والفرق بین قولی المبرد وسیبویہ ان المبرد یجعل الیاء عاملا حقیقۃ عند عدم الفعل کما یکون العامل فی الضمیر الذی تحت الظرف فی قولنا زید فی الدار ھو الظرف حقیقۃ عند عدم الفعل واما سیبویہ لا یجعلہ عاملا الا مجازا وفیہ بحث وھو ان قول المبرد لسد مسد الفعل یدل علی ان الطلاق الانتصاب علی حرف النداء لیس الا مجازا قلنا ان الظرف نائب مناب العامل مع انہ عامل حقیقۃ فالنیابۃ لا بینافی العمل علی سبیل الحقیقۃ قولہ اسماء الافعال یعنی بمعنی ادعو وھو فعل المضارع

marfat.com

التکلم وتعریف الاسماء الافعال بما کان بمعنی الامر والماضی لایصدق علیها **اجیب** انه اسم فعل بمعنی اقبل عندالبی علی وهو امر فالتعریف صادق علیه یرد علیه انه ح یکون المنادی فاعلا لان حرف الفاء بمعنی اقبل و فاعله ضمیر المخاطب فیکون فی احد جزئی الجملة هو المنادی فلا یصح قوله وعلی المذاهب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی احد جزئی الجملة اجیب اصل الاعتراض بانه یجوز ان یکون اسم الفعل بمعنی المضارع عندالبی علی وکذا یجوز ان یکون اسم الفعل علی حرف او حرفین عنده وکذا عنده لم یکن الحصر بالتسعة بل الحصر عند الجمهور **قوله** ولیس المنادی احد جزئی الجملة یرد علیه انه اذا لم یکن المنادی جزء الجملة لتم الکلام بدون المنادی مع ان یا وحدها لاتفید شیئا اجیب ان المنادی متعلق بیا ولابد من ذکره لیدل کلمة یا علی معناها الا انه جزء الکلام حاصل الجواب ان المنادی وان لم یکن جزء الکلام لکنه من الشروط والا لالان المنادی محل النداء وهو من الشروط فلذا لابد من ذکره **قوله** المقلدان قال بعض المحققین هنا انما یتم علی قول من قال المستکن محذوف واما علی الفرق بینه وبین المحذوف کما مر من الشارح فی صدر الکتاب فلا یصح القول بتقدیر الفاعل ههنا اجیب لاشک ان الفعل اذا کان مذکورا فالاصل لیس بمحذوف واذا کان الفعل محذوفا فایضا یصح القول ان المسند الیه الفعل محذوف بتبعیة الفعل **قوله** وبنبی ای یجب ان یبنی کما هو الاسلوب فی الاحکام والقواعد ثم کون لعلم الموصوف بابن مضافا الی علم اخر مما یختار فتح ولم یجب فیه البناء علی مایرفع به بمنزلة المستثنی من هذه القاعدة **قوله** وقدم بیان البناء **جواب سوال** وهو ان الاصل ان یقدم المنادی للنصب لان البحث فی المنصوبات فاجاب بقوله وقدم الخ **فان قیل** المراد بالقلة لایخلو اما باعتبار الانواع او الافراد فان کان الاول فالقلة ممنوعة لان کلا واحد من البناء والنخض والفتح نوع علی حدة فالمجموع ثلثة انواع وکذا النصب ثلثة انواع مضاف ومشبه به والنکرة الصرف وان کان الثانی فهو غیر معلوم **اجیب** ان المراد هو الاول لکن المراد من القلة قلة کلواحد بالنسبة الی النصب او المراد هو المجموع الثلثة لکن قللها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث ولهذا قال المصرح وینصبان سواها بضمیر التثنیة وانکان للستغاث علی قسمین باعتبار کونه باللام والالف **قوله** ولطلب الاختصار **جواب سوال** وهو انه منقوض بتقدیم المنصوبات علی المجرورات مع ان المجرورات قلیل فاجاب بقوله ولطلب الاختصار یعنی ان القلیل انما قدم علی الکثیر ان علم الکثیر من بیان القلیل کما فیما نحن فیه والا فلا کما فی المجرورات والمنصوبات لان من بیان المجرور لایعلم ان غیرها کما یکون المفعول کذلک یکون للمرفوعات ایضا **قوله** فی بیان النصب الذی هو کثیر یناسب فیه الاختصار والضبط فلا یرد ان طلب الاختصار فی بیان الرفع ایضا یکون بان حصل النصب والفتح ثم قال وبنبی علی ما یرفع به فیما سواها یحصل الاختصار فی المبنی علی ما یرفع به **قوله** علی ما یرفع به ای یرفع المنادی **قوله** ای علی الضمة الخ **جواب سوال** وهو ان النون فی المضارع مما یرفع به مع انه لایکون فی المنادی **قوله** التی یرفع بها **جواب سوال** وهو انه یلزم اجتماع المتضادین علی شیء واحد و هو المنادی لان الضمیر یرفع راجع الی المنادی والضمیر فی یبنی ایضا یرجع الی المنادی والجواب بقوله التی الخ یعنی

۴۰ منصوبات لان غیرها ۴۰ فاجاب بقوله الخ اعتراض علی قوله

marfat.com

ان ههنا اجتمع المتضادان على شئ واحد لكن فى زمانين وهو جائز فاطلاق المنادى على الاسم قبل دخول حرف النداء مجازا باعتبار ما يؤل اليه واما بعد ان الة حروف النداء فمجاز باعتبار ما كان قوله او الفعل مسند الخ عطف على قوله يرفع بها المنادى مجتبى اللبيب فان قوله يرفع بها المنادى فى قوة ان يقال ان الفعل مسندا الى ضمير المنادى وعطف عليه قوله او الفعل مسندا الى الجار والمجرور فلا يرد انه يلزم عطف الاسمية على الفعلية قوله ولا ضمير فيه فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد واجاب الشارح المحقق عن هذا الاعتراض ان الضمير فى يرفع راجع الى الاسم المطلق عن صفة المنادى فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد فورد الشارح عليه بقوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لانه للمنادى لا للاسم المطلق وايضا يلزم انتشار الضمائر لان الضمير فى يرفع الى الاسم المطلق والضمير فى يبنى راجع الى المنادى فان قيل ان فى قول الشارح ايضا ارجاع الضمير الى الاسم المطلق لانه ارجع الضمير فى يرفع الى المنادى فى غير صورة النداء والمنادى فى غير صورة النداء ليس الا اسما مطلقا اجيب نعم لكن لا يخلو عن لحاظ النداء ولذا قال الضمير راجع الى المنادى فى غير صورة النداء ولم يقل الضمير راجع الى الاسم وما اجاب البعض عن طرف الشارح المحقق ان الضمير راجع الى الاسم لكن الى الاسم الذى هو فى ضمن المنادى فليس بشئ لان الاسم فى ضمن المنادى ليس عين المنادى فيلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد قوله اى لا يكون مضافا جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين المثال والممثل لانه من المفردات وذكر فى المثال يا زيدان ويا زيدون فاجاب بما حاصله ان المراد بالمفرد ما يكون مقابل المضاف لا ما يقابل التثنية والجمع قوله لا يتم معناه اى معنى مقصودا من التقييد بالصفة او بالتخصيص لان المراد مطلق المعنى فلا يرد انه على هذا لا يكون الاسم اسما بل صار حرفا قوله الا بانضمام امر اخر اليه نحو يا طالعا جبلا فان طالعا لا يتم معناه الا بانضمام الجبل قال بعض المحققين ان شبه المضاف فى باب المنادى هو العامل فيما بعد مثل يا طالعا جبلا او المعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم شئ واحد اما علما نحو يا زيد وعمرا ذا جعلا علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين والموصوف بجملة نحو يا حليما لا تعجل والموصوف بظرف نحو يا رجلا فى الدار قوله قبل النداء جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما كان مفردا معرفة وذكر فى المثال يا رجل وهو نكرة فاجاب بما حاصله ان رجلا وان كان نكرة قبل النداء لكن يصير معرفة بدخول حرف النداء وهو كاف فان قيل فعلى هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جعله منادى قلنا لا محذور فى ذلك بل للتمتع اجتماع التى التعريف يرد انه يلزم ذلك فى المنادى المضاف الى المعرفة اذ الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت صورة الاضافة ليست نصا فى التعريف لانها غير متعينة للتعريف فانها قد يكون للتخصيص ايضا والاضافة ليست متعينة للتعريف بل يكون التعريف عند القصد يرد ان كونه معرفة بعد النداء غير جائز لان التعريف شرطه وهو مقدم على الشرط وقلت ان الشرط اداة التعريف ولا شك ان الاداة مقدمة او نقول ان التعريف شرط البناء لا شرط النداء ولا شك ان التعريف المستفاد من البناء مقدم على البناء وهذا اولى لان كون البناء

marfat.com

مع النداء وليس كذلك قوله موقع الكاف الاسمية فان قيل ان زيدا من الاسماء الظاهرة وهي من الغوائب فكيف يقع موقع الكاف الخطابية قلنا ان زيدا ههنا مخاطب باعتبار حرف النداء فلا يمنع وقوعه موضع الكاف قوله وكونه مثلها تعليل لقوله لفظا ومعنى قوله افرادا اشارة الى المثلية في اللفظ وقوله تعريفا اشارة الى المثلية في المعنى ثم اعلم ان الكاف الاسمي عبارة عما يصح وضع الاسم مقامها والحرفي عبارة عما لا يصح وضع الاسم مقامه قوله بمنزلة ادعوك وانما كان بمنزلته لان المقصود في النداء هو الخطاب والاعلام كلها من قبيل الغوائب ولما كان اصله ادعوك حذف الفعل للتخفيف كما قال الشارح واقيم الياء مقامه لانها يودي ما اداه ثم حذف الكاف لدفع الالتباس لانه لو كان في المجلس اشخاص لا يعلم ايهم مراد بالخطاب واقيم الاسم الظاهر مقامه قوله وانما قلنا ذلك جواب سوال وهو انه يكفي في الدليل قوله لوقوعه موقع الكاف الخطاب الاسمية فما الحاجة الى قوله للمشابهة لفظا ومعنى الخ وحاصل الجواب ان الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم المبني بدون لحاظ مشابهته لمبني الاصل يرد عليه ان المشابه المشابه للشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلت ليس المراد بالمشابهة هو الاشتراك في الوصف بل المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب لذلك الشئ لان المناسبة عبارة عن الارتباط بوجه من الوجوه ولا اقل من كونه مناسبا لمناسبه فان قيل فعلى ما قال الشارح ينبغي ان يبنى كل اسم اذا شابه مبني الاصل لان كل مبني الاسم مشابه لا محالة لمبني الاصل فكان الاسم الاول ايضا مشابها لمبني الاصل فلا يصح قولهم ان الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم المبني بل ينبغي ان يكون مبنيا فليتامل في صدر بحث المبني فتعلم اعلم ان المنادى اذا كان مفردا معرفة كان مبنيا على الضم وانما كان مبنيا لانه وقع موقع الكاف كما بين الشارح وهو مبني فكذا المنادى وانما اشترط الافراد والتعريف لان الكاف مفرد معرفة فكذا ما وقع موقعه وانما كان مبنيا على الحركة دون السكون مع ان الاصل في البناء هو السكون لان بناء المنادى عارضي فيشبه الاعراب وهو في الاسماء بالحركة فكذا هكذا وانما لم يبن على الكسر لئلا يلتبس هذا بمنادى المضاف الى ياء المتكلم حال حذف الياء ودلالة الكسر عليها نحو يا غلام اصله يا غلامي وانما لم يبن على الفتح لئلا يلتبس بمنادى المضاف اذا جعل الكسر فتحا والياء الفا ثم حذف الالف فان قيل المنادى المضاف ايضا واقع موقع الكاف قلنا ان المضاف وان كان معرفة لكن لا يكون مفردا فلا يناسب بالكاف فان قيل ان المناسبة موجودة في المستغاث باللام لانه مفرد معرفة فالمناسبة تام مع الكاف قلنا المناسبة بينهما ضعيف بسبب اللام لانها من خواص الاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف مناسبة بالحرف او الفعل اعلم ان الكاف في ذلك كاف الخطاب لانها عارضي على اسماء الاشارة لا جزء لها لان اسم الاشارة هو ذا وادخال اللام للفرق بينه وبين ذاك اعترض عليه ان هذا الكاف لما كان حرفا فكيف يكون معرفة لان المعرفة والنكرة قسمان من الاسم ويمكن ان يقال ان عدم كون الحرف معرفة يكون في غير الخطاب يعني انه شاذ لا تنقض به القاعدة قوله مثالان لما هو مبني على الضمة دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما مثال المبني بالحركة والاخر مثال المبني بالحرف وقوله يا رجل في الاصل يا رجلان حذف عنه اداة الاستثناء فدفع الوهم بقوله مثالان

له والله اعلم بمعنى هذا القول ۱۲

له فلم يبن على الضم ۱۲

له للشئ مناسب

له فينبغي ان يكون مبنيا على الضمة وليس كذلك ۱۲

marfat.com

لما هو مبنی علی الضمة ثم یرد علیه ان المثال لا یضاح الممثل وهو یحصل بواحد فاجاب بقوله اولهما معرفة الخ
قوله ویا زیدان فان قیل الصواب فی التمثیل یا رجلان لانهم قالوا ان العلم اذا ثنی او جمع بالواو والنون
لزم لام التعریف لان العلم اذا ثنی او جمع بالواو او النون صار نکرة فلا بد من اللام وایراد لام التعریف
لا یصح ههنا فلا بد من تغییر المثال قلنا القاعدة منحصرة فی غیر النداء فان فی المنادی حرف النداء
قائم مقام لام التعریف فلا حاجة الی ایراد اللام قوله مثال المبنی علی الالف جواب سوال وهو ان
المثال لا یضاح الممثل فما الفائدة فی کثرة الامثلة فاجاب بقوله مثال المبنی علی الالف یعنی
ان کثرة الامثلة باعتبار کثرة الممثلات قوله ای بخبر المنادی جواب عن اسولة ثلثة الاول ان الخفض متعد فیکون
صفة الخافض فلا یکون حالا من احوال المنادی فیلزم الخروج من البحث والثانی ان الخفض بالحرکة فلا
یتناول ما کان مجرورا بالحرف والثالث ان الخفض فی اللغة فروکشیدن وهذا المعنی ههنا غیر مستقیم
فدفع بقوله ان یخبر المنادی وانما اتی بباب الانفعال اشارة الی ان هذه المادة لازمی سواء کان
مجردا او من باب الانفعال لانهم قالوا مجرور به بالباء قوله بلام تدخله جواب سوال وهو ان
اضافة اللام الی الاستغاثة لا یصح لان الحرف لا یضاف الا الی معناه والاستغاثة لیس من معانی
اللام لان معانیها الاختصاص والابتداء والتاکید الی غیر ذلک فاجاب بما حاصله ان اضافته لادنی
ملابسة او تحریر السوال هکذا ان الاستغاثة لیست بذی اللام لعدم لام فیها فعلی هذا لا یصح اضافته
الیها لان الحرف لا یضاف الا الی ذی الحرف فاجاب بقوله الاضافة لادنی ملابسة قوله وهی
لام التخصیص جواب سوالین الاول ان اللام یجیء لمعان کثیرة للتعلیل والتخصیص وبمعنی عن مع
القول کما ذکر فی موضعه فای معنی مراد ههنا والثانی ما لوجه فی تعیین اللام للاستغاثة من بین
حروف الجارة حاصل الجواب ان اللام للاختصاص ومقصوده ایضا بالاستغاثة اختصاص
المستغاث له قال الرضی اللام معدیة لادعو المقدر عند سیبویه او الحرف النداء القائم مقامه عند المبرد
الی المفعول وجاز ذلک مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا تری
انک تقول ضربی لزید حسن وانا ضارب لزید لان شبه الفعل ضعیف العمل فجاز زیادة حرف
الجر فی معموله لتقویة العمل ولا یجوز ضربت لزید لان الفعل قوی العمل فلا یجوز زیادة حرف الجر
فی معموله فان قیل فلم لم یدخل اللام فی نحو زیدا ضربته ای فیما اضمر عامله مع ان الناصب لازم
الحذف فیکون ضعیفا بالاضمار قلنا لما ذکر فی اللفظ ما هو عوض منه کان بمنزلة ما لم یحذف فان
قیل وکذلک حرف النداء عوض عن فعل النداء قلنا ان حرف النداء لیس لفظ المحذوف فلم ینزل منزلته
من کل وجه فان قیل انه علم منه ان المستغاث له مخصوص بالدعاء مع ان الاختصاص لا یکون
الا للعارض بالمعروض قلنا الباء فی قوله بالدعاء داخل علی المقصور کما هو عرف اهل العربیة
فیکون محمولا علی القلب قوله وانما فتحت لئلا یلتبس جواب سوال وهو ان لام الاستغاثة
لام جارة وهو مکسور لئلا یلتبس بلام الابتداء

marfat.com

وليوافق الموثر مع الاثر لان اثره الجر فاجاب بقوله وانما فتحت الخ **ثم يرد عليه** كيف يلتبس
احدهما بالآخر مع انهما مذكوران فاجاب بقوله اذا حذف المستغاث **قوله** لم يعلم ان المظلوم الخ
فان قيل ان المظلوم متعين انه مستغاث له لا مستغاث **قلنا** لا نسلم التعين لانه ربما كان شخص
مظلوما بالنسبة الى شخص وظالما بالنسبة الى شخص آخر فالمظلوم جاز ان يكون مستغاثا بالنسبة
الى شخص آخر **قوله** لام الاستغاثة ولام الاستغاثة عبارة عما يدخل على المستغاث فلا يرد ان الاستغاثة
نسبة بين المستغاث والمستغاث له فلا يعلم ان المراد منه المستغاث والمستغاث له **قوله** ولم يعكس الامر
جواب سوال وهو ان دفع الالتباس يكون بالعكس ايضا **قوله** التي تفتح لام الجر معها الخ **فان قيل**
لو جعل هكذا نكتة تفتح اللام من الاول الامر لكفى ولا يحتاج الى دفع الالتباس اجيب عنه ان ايقاعه
موقع الكاف دليل مرجح للفتحة لا دليل اثباته لان فتح اللام مع الكاف للخفة ولا حاجة ههنا اليها
لكن يفيد الجواز فقط وقوعه موقعه لا الوجوب ومراده وجوب الفتح **قوله** نحو لك وانما فتحت اللام
مع الضمير لان وضع الضمائر للخفة ولذا عدل اليه من الظاهر والفتحة انسب بالخفة وايضا ان
استعمال الضمائر كثير والكثير يقتضي التخفيف والفتحة اخف الحركات **قوله** فان عطفت على المستغاث
تفريع على المفهوم مما سبق من ان الفتح لما كان لدفع الالتباس علم منه انه اذا لم يلتبس لم يفتح اي ان
عطفت على المستغاث اسما من الاسماء **قوله** وان عطفت مع ياء اشارة الى فائدة قوله بغير ياء
قوله فلا بد من فتح لام الخ لانه منادى على حدة فمجموع المنادى مع حرف النداء معطوف على المجموع
السابق فتوهم ان المستغاث محذوف **قوله** وانما اعرب المنادى **جواب سوال** وهو ان المنادى
المستغاث ايضا واقع موقع الكاف فينبغي ان يكون مبنيا فاجاب بقوله وانما اعرب **قوله** لان علة
بنائه يرد عليه ان دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب عنه ان علة
بنائه في غاية الضعف لانه مشابه المشابه للحرف بخلافه علته منع الصرف فانها لازمة فلذا وجب اعراب
المبني دون صرف غير المنصرف او نقول ان المنادى بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار شبه بالمبني
وهو الياء وايضا ان المنادى ح يصير خارج عن الافراد لتركبه مع لام الاستغاثة فلا يكون المنادى
مفردا يرد على الاول ان البدل يبنى مع بعده يعني ان البدل من المنادى المفرد المعرفة مبني مع بعده
عن حرف النداء بتوسط المبدل منه ويرد على الثاني ان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في
مقابلة التركيب فكيف يخرج المنادى بالتركيب باللام عن الافراد اقول لا يبعد ان يجاب عن الاعتراضين
المذكورين بتغيير الدليل بان يقال ان حرف النداء واللام داخلان على الاسم المفرد المعرفة وبينهما تنازع لان الاول يقتضي
البناء والثاني الاعراب فاعمل الثاني لقربه من الاسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث اعمل الثاني لقربه فان قيل
ان اللام يدخل على المبني ايضا فيعمل فيه محلا كما في قولهم فيالك من ليلى حيث دخل كلمة يا واللام على
المبني اعني الكاف فيجعل فيما نحن فيه كذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان كذا قال عبد الحكيم رح اجيب عنه الاصل في الاسماء
الاعراب دون البناء لانه يعارض التشبيه بمعنى الاصل فلو حكم ببناء ذلك الاسم يلزم الخروج من الاصل

له فاجاب بقوله ولم يعكس الامر ۱۲ م

له تفسير لقوله فاذا عطفت ۱۲ م

بخلاف العكس لان فيه موافقة

مع الاصل وهو الاعراب وأجاب عصمة الله السمرقندی عن اصل الاعتراض ان البناء يخالف الاصل مطلقا فيدخل الجارة يرجع الى الاصل بخلاف غير المنصرف لانه ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فالراجع الى الاصالة من وجه لا بد له من زيادة قوة كاللام والاضافة **قوله** فاعرب على ماهو الاصل فيه اى فى الاسم وهو الاعراب **يرد على الشارح** ان فى كلامه اضطراب لان معنى قوله ماهو الاصل هو الاعراب فيكون تقديره هكذا اعرب على الاعراب فلا معنى لما قلنا معنى قوله فاعرب اه اى بنى على ماهو الاصل فيه وانما اختص لحرف الجر لاجل دخول اللام **قوله** ذكره المصنف رح فى الايضاح والغرض فى نقل قوله ورود الاعتراض بقوله ولا يخفى عليك **قوله** يا للتعجب والتنديد اى بلام يدخل على المنادى وقت التعجب والتمديد **قوله** ويا لله واهى اللام الاولى جارة والثانى لام التعريف وكذا فى اللهم **قوله** واهى جمع داهية وهى الحادثة **قوله** وكيف يصدق هذا اعتراض ثانى **قوله** لام الاستغاثة اى داخل فى لام الاستغاثة **قوله** كان الممدد جواب سوال وهو ان خاصة الاستغاثة ان المستغاث له يعين بالمستغاث والممدد لا يعين بالممدد بل يفيده وكذا الايعين بالماء فاجاب بقوله كان الممدد الخ يعنى الاعانة موجودة ههنا ايضا كما بين الشارح رح **قوله** فينتقم اى ياخذ القصاص قوله وليستريح اى يجد راحة **قوله** من الم الخصومة كانه اعان به من الم خصومته اى ازاله وبغيره **قوله** فيقتضى منه التعجب الخ فيقضى منه بنشاء التعجب وسبب التعجب ما يحصل بادراك الغريب الغريب ما لا يعلم سببه وههنا بحث من وجهين الاول انه يمتنع ان يحضر للممدد اسم المفعول الاعانة الممدد اسم الفاعل الآن مقصوده اما القتل او الضرب فيمتنع ان يحضر الممدد اسم المفعول ليصير مقتولا الممدد اسم الفاعل او مضروبا له والثانى ان المتعجب منه حاضر فكيف يطلب منه الحضور فان المتعجب لا ينادى الا الحاضر لان النداء بعد وقوع التعجب له بسبب فكيف يصير قوله ليحضر كذا قال عصام الدين اسفرائنى اجيب عن الاول مقصود الممدد اسم الفاعل ليس قتل الممدد اسم المفعول وضربه بل مقصوده دفع الخدشة التى عرضت على نفسه منه فيندفع الخدشة بطلب الاستغاثة فليس مراده القتل او الضرب على التعيين لان دفع الخدشة لا يختص بالقتل بل قد يكون بالصلح وقد يكون بالالتجاء اليه وعن الثانى المراد من الحضور ليس الحضور عن النبه بل المراد هو بقاء الحضور بان لم يتعدم بالتغير **قوله** لانتفاء ما يقتضى فتحها وهو وقوعه موقع كان الخطاب **اجيب عنه** يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب من حيث الصورة وان لم يكن منادى فالواقع **قوله** اى يبنى المنادى على الفتح **دفع وهم** وهو ان قوله وليفتح عطف على قوله وليخفض والحال ان المراد منه الاعراب فتوهم الواهم ان المراد من يفتح ايضا الاعراب يعنى ذكر يفتح ويراد منه ينصب فقال هذا يغنى من قوله فيما بعد وينصب ما سواهما وايضا هذا يخالف المقصود لانه بناء على الفتح لا النصب فدفع بقوله اى يبنى المنادى يعنى ان يفتح بمعنى الحقيقى وهو البناء لا ان المراد منه الاعراب بان يكون ذكر يفتح ويراد منه ينصب **قوله** لالحاق الفها قال بعض المشارحين اللام

له هذا النقل ليس موجودا فى نسختنا ولعله كما هو الظاهر من قوله ازدرر كشتى رح

marfat.com

للوقت وقال بعض اخر اللام للتعليل فالبعض الاول نظر الى البناء فقط يعني انه ليس علة البناء لان علته ماسبق في قوله ويبنى المنادى على مايرفع به والبعض الثاني نظر الى خصوص الفتح ولاشك ان الحاق الالف علة للبناء على الفتح ولم يسبق علة البناء على الفتح وان مر علة نفس البناء لكن يرد على البعض الاول ان قولهم انما يستقيم اذا كان المستغاث بالالف مفردا معرفة لان السابق فيه واما اذا كان مضافا كما في قولك يا امير المؤمنيناه فلا يستقيم اذ ليست العلة المذكورة للبناء جارية ح قوله ولا لام فيه انما زاد قوله فيه لان لا لنفي الجنس يقتضي الاسم والخبر وقوله لام اسمها وخبرها غير موجود فزاد قوله فيه ليكون خبرا عنها ثم قال بعض الشارحين قوله ولا لام فيه جملة حالية فيصير المعنى ويفتح المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لا لام فيه لكن يرد عليهم انه يفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف لا يكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون اللام فيه ايض لا يكون الا مفتوحا لاقتضاء الالف الفتح فالصواب انها جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو انه لما الحق الالف بالمنادى هل يبقى اللام معها[1] ام لا قوله لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح قوله والالف عطف على اللام وقوله الفتح عطف على الجر فيكون من باب عطف الاسمين على معمولي عاملين لكن العاملين غير مختلفين بل متفقين في اقتضاء النصب كما ترى قوله فبين اثريهما تناف فكذا بين مؤثريهما فان قيل فعلى هذا لا يصح قوله فلا يحسن لانه يقتضي الجواز والدليل يدل على عدم الجواز اجيب عنه يمكن ان يراد من عدم الحسن عدم الجواز او نقول ان التنافي بين المؤثرين لازم في الامور الحقيقية دون الاعتبارية فان قيل يجوز ان يكون الجر بالفتح كما في غير المنصرف فلم يكن بين اثريهما تناف مثل يا احمداه قلنا ان التنافي بين اثريهما باعتبار ان اثر احدهما وهو اللام الاعراب واثر الاخر وهو الالف البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح لكن اعتبار فتح الواحد اعرابا وبناء لا يصح فان قيل المنادى عند دخول اللام ليس بمبني حتى يكون فتحة ما قبل الالف اثر البناء قلنا الحركات التي في غير الاواخر يسمى حركات البناء سواء كان الاسم معربا او مبنيا فان قيل التنافي انما يتصور اذا كان كلاهما لفظا واما اذا كان اثر اللام وهو الجر تقديريا فلا كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء يقتضي كسر ما قبلها واعرب بالاعراب التقديري فليكن ههنا ايض كذلك قلنا لم يقل احد بتقدير الاعراب في مثل هذه الصورة وايضا المنافات في الجملة[2] كاف لعدم حسن الجمع قوله بالحاق الهاء به للوقف لانه لو وقف على الالف لكان ساقطا لان الوقف على حرف العلة يكون بسقوطه فازدياد الهاء لاظهار الالف وانما خص الهاء لاصطلاحهم بذلك قوله بالمفعولية كانه قيل ان النصب يقتضي الناصب فما هو فقال بالمفعولية قوله ماسوى المفرد المعرفة جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لانه امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف والراجع ضمير التثنية

[1] فاجاب بقوله ولا لام فيه ۱۲ م [2] اے فی وقت من الاوقات او فی موضع من المواضع ۱۲ [3] اے فلا يتصور الثاني ۱۲ م آخر موت

فاجاب بما حاصله ان المرجع ايضا تثنية **قوله** لفظا او تقديرا جواب سوال وهو ان المراد بالنصب لا يخلو اما لفظا فقط فينبغي ان لا يعرب لفظ الفتى في يا فتى او لفظا وتقديرا فعلى هذا يشكل على نحو يا يوم ينفع الصادقين لانه ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان اليوم ليس بمعرب لا لفظا و لا تقديرا بل مبني لان الظرف اذا اضيف الى الجملة يصير مبنيا فلا يصح قوله وينصب ماسواهما او لفظا او تقديرا او محلا فعلى هذا دخل فيه المنادى المفرد المعرفة فلا يصح قوله ماسواهما فاجاب الشارح رح المراد لفظا او تقديرا لا محلا لكن اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبني قبل النداء لاضافة الى الجملة **قوله** لان علة النصب وهي المفعولية **فان قيل** علة النصب مر بقوله اي ينصب بالمفعولية فذكره ههنا تكرار محض **قلنا** سلمنا لكن اعادته لا تنبأ قوله وما غيره مغير والغرض في قوله ما غيره مغير جواب سوال وهو ان المفعولية متحققة في المنادى المفرد المعرفة ايضا وكذا في المنادى المستغاث فاجاب بقوله و ما غيره مغير بخلاف ما سبق لانه وجد فيه المغير وهو وقوعه موقع كاف الخطاب **قوله** وما سوى المفرد المعرفة جواب سوال وهو ان المثال لايضاح الممثل فينبغي ان يأتي بمثال واحد فاجاب بما حاصله ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات **قوله** فالقسم الاول الخ اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل **قوله** طالعا جبلا وههنا بحث مشهور وهو ان اسم الفاعل لا تعمل بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا في جبلا مع انه لم يعتمد على شيء **قلنا** انه اعتمد على حرف النداء وفيه **بحث من وجهين** الاول ان حرف النداء ليس من الاشياء الستة والثاني انما اشترط الاعتماد على الاشياء الستة لان كل واحد منها يؤكد جهة الفعلية في اسم الفاعل لان بعضها اولى بالفعل مثل حرف النفي والاستفهام وفي بعضها جهة الفعل وهو كما ان الفعل اعتمد على الفاعل كذلك ههنا وجد الاعتماد وليس دخول حرف النداء من خواص الفعل بل لا يجوز لانها من دواخل الاسماء **اجيب عن الاول** ان ذكر الاشياء الستة ليس للحصر بل لاجل انها مشهورة وعن الثاني ان حرف النداء وان لم يكن من دواخل الفعل لكن فيه معنى الفعل لانها بمعنى الطلب كما قال الشارح رح ولدلالة حرف النداء عليه او نقول عن اصل الاعتراض ان قوله طالعا جبلا بناء على مذهب الاخفش والكوفيين لان الاعتماد في عمل اسم الفاعل عندهما ليس بشرط كما قال الشارح رح في محله او نقول عن اصل الاعتراض الموصوف ههنا مقدر فيكون من باب يا رجلا صالحا **فان قيل** تشبيه طالعا بصالحا لا يصح لان المقرر عندهم ان طالعا معرفة بدليل تعرف صفته يقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل عدم تعرف صفته اذ لا يقال يا صالحا الظرف **قلنا** التشبيه بيا رجلا صالحا في الاعتماد فقط لا غير **فان قيل** ما السر في ان طالعا معرفة وصالحا نكرة **قلنا** السر في ذلك ان طالعا معرفة لانه اعتمد على موصوف معرف مقدر تقديره يا ايها الطالع فحذف الموصوف وهو اي للاختصار لان النداء موضع الاختصار ليفرغ الى المقصود بسرعة لان المقصود غيره وهو جواب نداء وهذا حذف الفعل ثم حذف اللام لئلا يجمع التا التعريف ثم تنصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف بخلاف صالحا لان موصوفه مذكور نكرة ايض

marfat.com

لما حذف موصوف طالعا فيصح ان يعتبر وقوعه موقع الموصوف فيصح قصد تعريفه لمباشرة حرف
النداء بخلاف صالحا لانه لا يصح وقوعه موقع الموصوف اذ موصوفه مذكور فلا يباشره حرف النداء يرد
على الجواب الاول ان موصوفه لما كان معرفة كان طالعا تابعا للمنادى المفرد المعرفة فكان حكمه الرفع و
النصب مع ان في طالعا تعين النصب لان المصنف ذكره في امثلة وجوب النصب **قلنا** ان اي من المبهمات
وصفة المبهمات مستثناة عن قاعدة جواز الوجهين **فان قيل** فعلى هذا لا يصح نصب طالعا لان
صفة المبهمات مرفوع ابدا **قلنا** هذا اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا حذف وباشر حرف النداء مع الصفة
فكانه منادى مستقلا فيكون منصوبا لانه مشبه بالمضاف ثم يرد على قوله ان موصوفه مقدر انه ان اعتبر
اعتماده على موصوف مقدر لم يكن مضارعا للمضاف لان موصوفه مفرد وان لم يعتبر لم يصح عمله اجيب
بانه فرق بين المنعوت المذكور والمقدر لان الموصوف اذا كان مقدرا فيقال له مشابه المضاف وان كان
مذكورا فيجعل قسما من المنادى المفرد المعرفة **فان قيل** ان موصوفه لا يخلو اما معرفة او نكرة فان كان الاول فيكون
موصوفه مفردا معرفة فينبغي ان يكون في طالعا جواز الوجهين الرفع والنصب لانه تابع المنادى المفرد المعرفة وحكمه
الرفع والنصب مع انه يجب نصبه وان كان الثاني فيدخل في المنادى الذي هو نكرة غير معينة اعني رجل في قوله
يا رجلا لغير معين **قلنا** نختار الشق الاول وجواز الوجهين فيما اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا كان مقدرا فيصح
وقوعه موقع الموصوف فيصح جعله منادى مستقلا او نقول باختيار الشق الثاني ودخول طالعا في نكرة غير معينة
ممنوع لانه تنكير في موصوفه لا ان طالعا نكرة بل هو معرفة **فان قيل** فعلى هذا يلزم توصيف النكرة بالمعرفة
قلنا انما لا يجوز ذلك اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا كان مقدرا فيجوز لضعف المتابعة او نقول ان طالعا
واقع موقع الموصوف فيصح قصد تعريفه لا انه معرفة بالفعل فيكون ذو وجهين فتعريف صفة بالنظر الى
وجه وتنكير موصوفه بالنظر الى وجه اخر وههنا اعتراض يرد على قوله انه اعتمد على موصوف مقدر فيكون
من باب يا رجلا صالحا وهو ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر لانه لو كان معتبرا لا حاجة الى اشتراط
الاعتماد على الاشياء الستة لان اسم الفاعل من الصفات لا بد له من الموصوف ابدا فهو قد يكون مذكورا
وقد يكون مقدرا يعني ان الموصوف لازم مع اسم الفاعل لفظا او تقديرا فلما شرطوا الاعتماد على الاشياء
الستة علم ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر عندهم اجيب عنه سلمنا ان الاعتماد على الموصوف المقدر
غير معتبر لكن هذا اذا لم يكن قرينة واضحة على موصوف مقدر وههنا وجد القرينة وهو دخول حرف
النداء لانه يدل على ان اسم الفاعل ليس بمنادى بنفسه لان الغالب فيه ان يكون من الجوامد لان الغالب
في النداء هو الاعلام وهي من الجوامد وايضا ان المنادى ليس الا مفعول به والاصل فيه ان يكون
من الجوامد ليتحقق معنى الوقوع لان الوقوع يكون على الذات لا على العرض وفي اسم المفعول معنى
العرض لانه مركب من الذات والعرض فعلم ان طالعا ليس بمنادى بل المنادى موصوفه **قوله** مقولا اشارة
الى ان قوله لغير معين حال باعتبار المتعلق **قوله** اي لرجل جواب سوال وهو ان غير من الصفات اذ هو بمعنى
المغير فلا بد له من الموصوف قوله وهذا توقيت جواب سوال وهو ان قوله لغير معين احتراز عن معين والحال

marfat.com

ان رجلا منصوبا منونا لا یحتمل المعین فلا یصح التقیید فاجاب بقوله وهذا توقیت الخ ای یقال یا رجلا بالنصب حال کون رجل لغیر معین لا حال کون رجلا لغیر معین یعنی ان الجار والمجرور وقع حالا عن یا رجلا بتقدیر یقال او مقولا مبنیا لهیئة رجلا مع قطع النظر عن النصب فیفید توقیت نصب رجلا مع ملاحظة النصب معه حتی یشعر بان رجلا مع النصب قد یکون لمعین و قد یکون لغیر معین ولیس کک قوله لا تقید له ای ان قوله لغیر معین لیس بیان لقوله رجلا مع ملاحظة النصب وقیل ان حاصل جواب الشارح هذا ان قوله لغیر معین قید لنصب رجلا لا انه قید لذلک الرجل فالضمیر فی قوله لا تقید له راجع الی رجل لا لنصبه وقیل ان حاصل جواب الشارح هذا ان نصب رجلا موقت بمدة مقولیة لغیر معین یعنی ان مدة نصب رجل مقدر بمدة کون رجل مقولا لغیر معین حتی اذا انتهت هذه المدة بان یکون مقولا لمعین لا یکون منصوبا لا تقید لنصب رجلا اذ لیس لنصبه حالتان احدهما لمعین والاخر لغیر معین حتی تقید باحدهما لیحترز عن الاخر فمعنی قوله لا تقید له انه اتفاقی لا احترازی فان قیل ان معنی التوقیت غیر ظاهر من لفظ الماتن فکیف یقدر اذ لا دلیل علیه قلنا القرینة علی تقدیر الوقت فساد المعنی یعنی لم لم یقدر الوقت لفسد المعنی فان قیل الفساد لا یکون قرینة والا لکان سدا للاعتراضات قلنا الفساد لا یکون قرینة اذا لم یکن مشهورا واما اذا کان مشهورا فیکون قرینة وههنا کک لان کل فساد فهم من القید فهو مشهور کفساد عدم الجمعیة والمنعیة قوله یا حسنا وجهه ظریفا وهو صفة مشبهة نکرة فی یقع قوله ظریفا صفة له وهذا القسم مما هو مشابه للمضاف لان حسنا لا یتم بدون الوجه فلا یکون مفردا وانما قید بقوله ظریفا لیکون نصا فی کون حسن نکرة فان قیل ان نکارة حسنا یعلم من لفظه فلا حاجة الی نکارة صفته قلنا لا نسلم ان نکارة حسنا یعلم من لفظه لانه وقع منادی وتعریف المنادی ونکارته یعلم من قصد المتکلم فلو لم یکن قوله ظریفا لا یعلم المقصود فان قیل یعلم مما ذکر انه اذا قصد تعین المنادی وجب تعریف الصفة فهو منقوض بقولهم یا حلیما لا تعجل قدوسا فان حلیما صفة مشبهة مأخوذة من الحلم مع انهم اجمعوا علی انه وان قصد تعین حلیما لا یجوز تعریف الصفة فلا یقال یا حلیما لا تعجل القدوس بل یقال قدوسا بالتنکیر قلنا انه اذا قصد تعین المنادی وجب تعریف الصفة اذا لم یکن منعوتا بجملة او لا فانه لا یوصف بالمعرفة بعد وصفه بالنکرة فان قیل اذا قصد تعین حلیما فکیف یصح توصیفه بجملة قلنا ان توصیفه بجملة کان قبل دخول حرف النداء فلا یرد شیء قوله اذ حیث الخ اذ للتعلیل وحیث وقتیة ای للظرف والمراد من القیدین هو المفرد والمعرفة لانه قال وهو ما لا یکون مفردا لکونه مضافا مثل یا عبد الله فانتفی هذا القید فیه وقال ایضا وهو ما یکون مفردا ولکن لا یکون معرفة مثل یا رجلا لغیر معین فانتفی فیه هذا القید ایضا فح یوجد مثالا علی انتفائهما معا بالسهولة قوله مع ان المثال الثانی اه جواب سوال وهو ان الواجب علی المص ان یذکر المثال لعلم المبتدی لان هذا الکتاب مصنف للمبتدی فاجاب بقوله مع ان المثال الثانی وانما قال فیمکن لان اخذ معنی الاعم من غیر لفظ الاعم بعید وان کان جائزا بتأویل الذی ذکره الشارح قوله و هذه الامثلة الخ جواب سوال ظاهر قوله مثال لما سوی الخ وهو محمول علی قوله کلها لا علی الامثلة فلا یرد انه لا یصح حمل مثال علی الامثلة قوله وتوابع المنادی انما ذکر توابع المنادی ههنا مع ان للتوابع بابا مستقلا وحقها

له کما هو المتبادر من التقیید ۱۲ م سه اے قوله حسنا ۱۲ م سه لم یقصد به معین فانه لو قصد به معین یقال یا حسنا وجهه الظریف ۱۲ مفتی سه تقریره ما الوجه للمص رح حیث ذکر امثلة ما سوی المنادی المفرد والمعرفة ولم یذکر امثلة ما سوی المنادی المستغاث اجاب بقوله وهذه الامثلة ۱۲ سه لا فرق بین توابع المنادی فی شرح فی توابعه فقال وتوابع الخ مفتی ۱۲

marfat.com

ان یذکر فیہا باعتبار اختصاص حکم ثبت لہا لاجل المنادی وھو جواز الامرین فیہا من قولہ ترفع وتنصب
واما احکامہا من حیث انہا توابع فہی مذکورۃ فی باب التوابع **قولہ** علی ما یرفع جواب سوال سیبنیہ الشارح **قولہ**
حقیقۃ او حکما جواب سوال سیبنیہ الشارح **قولہ** لان توابع المنادی المعرب وانما قید التوابع بالمنادی لان
تابع المعرب غیر المنادی قد یکون تابعا لمحلہ ایضا کتابع اسم ان المکسورۃ مثل ان زیدا قائم وعمر برفع عمر لانہ محمول
علی محل زید وھو الرفع بالابتداء لکن تابع المنادی المعرب لا یکون تابعا لمحلہ وانما کان توابع المنادی
المعرب تابعا للفظہ لان لفظہ اقوی من المحل لانہ ظاہر والمحل خفی والخفی لا یعارض الظ واما فی المبنی فہما متساویان
فی القوۃ اما ان لفظہ قوی فانہ ظ واما ان محلہ قوی فلکونہ اعرابا وانما کان تابع اسم ان المکسورۃ تابعا لمحلہ
ایضا مع ان لفظہ قوی لان ان المکسورۃ لا یغیر معنی الجملۃ کما ستعلم فی بحث الحروف فیصح فرض عدمہا
واما حرف النداء فیغیر معنی الجملۃ من الخبریۃ الی الانشائیۃ **قولہ** وقیدنا المبنی بکونہ علی ما یرفع بہ قال
مجد المحشی رح مولانا عبد الغفور وجاز ان یجعل اللام فی المبنی للعہد الی ما فہم من قولہ ویبنی علی ما یرفع
بہ فلا حاجۃ الی التقیید اجیب عنہ بانہ یجوز ان یکون قول الشارح المبنی علی ما یرفع بیانا لمراد المص رح بان الالف
واللام فی قولہ المبنی للعہد **فان قیل** لو کان ھذا بیانا لمرادہ فلا بد ان یضیف القید الی المصنف لا الی نفسہ
مع ان الشارح اضاف القید الی النفس حیث قال وقیدنا المبنی **قلنا** ان الشارح اتی بضمیر المتکلم مع الغیر
فیکون الاضافۃ الی المص رح ایضا **فان قیل** من این اخذ الشارح ھذا القید ای قولہ علی ما یرفع بہ **قلنا** اخذہ
من الحکم وھو قولہ ترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ لان الحمل علی اللفظ حین الرفع لا یکون الا فیما یرفع بہ
او **نقول** اخذہ مما سبق لانہ لم یسبق بعنوان المبنی الا المبنی علی ما یرفع بہ بخلاف المستغاث بالالف
کما لا یخفی **فان قیل** ینبغی ان یقید المنادی المبنی بان لا یکون اسما مبہما کما قیدہ بقولہ علی ما یرفع
بہ مثل یا ایہا الرجل فان الرجل تابع المنادی المبہم الذی ھو لفظ ای مع انہم التزموا فیہ الرفع **قلنا** انہ
مستغن عنہ لذکرہ فیما بعد فی قول المص رح او المراد ھو التابع صورۃ وحقیقۃ فان الرجل فی الحقیقۃ ھو
المنادی الا انہ ادخل حرف النداء علی الاسم المبہم لئلا یجتمع التی التعریف کما سیجیء **قولہ** یا زید او
عمرا **فان قیل** لا نسلم انہ خرج بقولہ علی ما یرفع اذ ھو خارج بقولہ والمعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیہ
ولا شک ان دخول یا غیر ممتنع علی عمر فیکون منادی مستقلا **قلنا** انہ مناقشۃ فی المثال وھو لا یجوز اذ یمکن
فی المثال ان یقال یا زید او الحارث فعلی ھذا لا یخرج بدون قولہ علی ما یرفع **قولہ** بان تکون مضافۃ لفظیۃ
او مشبہۃ بالمضاف وھہنا اعتراض مشہور وھو انہ ما السر فی ان مشابہ المضاف لیس فی حکم المفرد اذا وقع
منادی بل لہ حکم المضاف نحو یا طالعا جبلا وجعل فی حکم المفرد اذا وقع تابع المنادی اجیب عنہ بان لمشبہ المضاف
شبہین شبہ بالمفرد فعمل فی التابع بہذا الشبہ ولم یعکس لانہ لو عمل فی المنادی بشبہ المفرد یلزم الخروج من
الاصل وھو الاعراب الی غیر الاصل وھو البناء اذ المنادی المفرد المعرفۃ مبنی علی الضم ولو عمل فی التابع
بشبہ المفرد لا یخرج من الاعراب لان توابع المنادی المبنی معربۃ حیث قال المص رح ترفع وتنصب **قولہ**
فانہما انتفت دلیل علی ان المضافۃ اللفظیۃ والمشبہ بہ فی حکم المفرد فالضمیر فی قولہ فانہما راجع الی المضافۃ

لما

له لیس ھو عبارۃ مولانا عبد الغفور بل حاصلہ ۱۲

اللفظية والمشبه به ولو رجع الضمير في فانهما الى المفرد الحقيقي والحكمي ورجع ضمير كانتا الى المضافة اللفظية والمشبه به لكان جائزا ايضا كما قال عبد الرحمن لكن يرد عليه ما يبنغي ان يقول فانه لما انتفت فيه ارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فقط فان المفرد الحقيقي انتفت فيه الثلثة لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلثة لا يترتب الجزاء على الشرط فان انتفاء الثلثة جميعا لا يكون سببا لكونها في حكم المفرد بخلاف ما اذا كان الضمير راجعا الى المفرد الحكمي فقط لان ما الضمير الواحد والتثنية واحد غير مغاير حاصله ان مراد الشارح ارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فقط لكن الضم معه مفرد حقيقي تبعا للحكمي اذ كثيرا ما ينسب الفعل الى الجمع مع ان الفعل صدر من الواحد قوله كانتا في حكم المفرد اما المشبه به فظاهر لعدم الاضافة فيه واما المضاف بالاضافة اللفظية فلانه في حكم الانفصالي يعني ان التركيب الاضافي في غير زائد على التركيب الاسنادي في التخصيص يعني يفيد قولك ضارب زيدا بالاضافة ما يفيد قولك ضارب زيد بالاسناد فلذا يكون في حكم الانفصالي اي في حكم التركيب الاسنادي قوله لتدخل متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اعم قوله ولما لم يجر جواب سوال وهو ان التوابع خمسة فلم تترك الخامس ايضا لخصوصان يقول وتوابع للمنادى البدل والمفردة ترفع وتنصب من غير ذكر التفصيل من قوله من التاكيد الخ لان التوابع معلومة مشهورة فلا حاجة الى التفصيل وايضا لم اطلق البعض و قيد المبعض بقيد فاجاب بقوله ولما لم يجر الخ قوله فان قيل فصل التوابع عدم جريان الحكم على المطلق لا يقتضي التفصيل بل يحصل المقصود بمجرد التقييد بالمقابل بان يقال غير البدل والمعطوف المتنمة دخولا يا عليه قلنا انما اتى بالتفصيل لاتيان ما هو الواجب لان المتكلم اذا تردد بين الامرين وجب عليه ان ياتي باحدهما ليحصل المقصود وانما اختار التفصيل لاتيان الواجب لانه اوضح من التقييد كما ترى قوله فقال لقائل لتفصيل قوله فصل قوله اي المعنوي جواب سوال ظاهر قوله في الاعم في اغلب المذاهب لان في اغلب الاستعمالات كما قال الحافظ قوله وقد يجوز هذا فائدة قوله في الاغلب لانه يقتضي المغلوب قوله وكان المختار جواب سوال وهو انه لما كان المراد من التاكيد هو المعنوي فلم لم يقيد المصنف بالمعنوي كما قيد المعطوف بحرف للممتنع دخولا يا عليه فاجاب بقوله وكان المختار فان قيل لما كان المختار عند المصنف ذلك فلم فسر الشارح التاكيد في قوله من التاكيد بالمعنوي قلنا ان قوله اعني المعنوي ليس بيان للتاكيد هو بيان المذهب الجمهور لا تعلق له بالمتن قوله والصفة مطلقا فيه رد على الاصفهاني حيث لم يجوز وصف المنادى للفرد المعرفة لانه رافع موقع الضمير في ادعوك والضمير لا يوصف فكذا المنادى لكن يرد عليه انه يقول في نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم لانه يقول ان نصب العالم ورفعه ليس للصفة بل هو على الاختصاص بان يقدر المبتدا للرفع اي انت العالم او يقدر لفظا اعني للنصب اسما عنى العالم وتقدير المبتدا او تقدير لفظا اعني ليسمى بالاختصاص عندهم وجه الرد عليه ان داعيه الى دليله ضعيف لان مشابهة الشئ بالشئ لا يقتضي التشبيه في جميع الامور وان الرفع والنصب بالاختصاص لا يجري في وصف المنادى المستغاث باللام اذ هم مجرور واللاختصاص يجري في الرفع والنصب لكن

ع كما يقال زيد... فلان فتكون ضمائر هما من الضمائر المختصة

ع ۱۲ في حكم المفرد ۱۲ ع ۱۲ وهو الرفع ۱۲ ع ۱۲ اللفظ والنصب ۱۲ المحلي ۱۲ ع ۱۲ تقريره ان ما ذكر المصنف ينقض بجواز يد لانه تاكيد مع انه تعين فيه المصنف اجاب بقوله

ع ۱۲ المعنوي يعني ان المراد بالتاكيد المعنوي لان ما تاكيد اللفظ غالبا ۱۲ ع ۱۲ بقرينة قوله فقد يجوز وقوله وكان المختار عند المصنف ۱۲ ع ۱۲ يعني ان الشارح ۱۲ منه

marfat.com

یجوز ان یقول ان مشابهة المنادی المستغاث یا لضمیر غیر معتبر حیث لم یکن مبنیا فلم یؤثر بخلاف المنادی المفرد المعرفة لکنا نقول انه ایضا واقع موقع الضمیر لانه وجد المانع من البناء لان علة بناء المنادی مشابهة الحرف واللام الجارة من خواص الاسم المعرب فبعد خولها ضعفت مشابهة الحرف فاعرب

قوله مطلقا ای سواء کان باللام اولا ومن قال ان معنی قوله مطلقا ای سواء کانت الصفة موصوفة او غیرها نهو غیر مناسب للمقام لان الصفة هنا مقابلة للمعطوف وهو مقید باللام فالمراد من اطلاق الصفة اطلاق من اللام لیحسن المقابلة مع المعطوف **قوله** وعطف البیان کذلک ای مطلقا سواء کان فیه اللام اولا **قوله** والمعطوف لحرف احترز عن عطف البیان لانه معطوف بغیر الحرف والمراد من یا مطلق حروف النداء سواء کانت یاءً او غیرها **قوله** یعنی المعرف باللام فیه اشارة الی الاعتراض علی المصنف وهو ان بناء المتون علی الاختصار فینبغی ان یقول المعرف باللام اذ هو اخصر مما قال المصنف عنه ان فیما قال المصنف یعلم علة منع المعطوف المذکور من کونه منادی مستقلا وهو منع دخول یا علی ذلک المعطوف مع ان الاصل فی المعطوف ان یکون منادی مستقلا لانه التابع قائم مقام الیاء وعلة المنع من الاستقلال یعلم من قوله المعرف باللام وایضا انما لم یقل المعرف باللام لیخرج عنه یا محمد والله لتغلبن الروم فیه ولا یجوز النصب مع ان الله تابع معرف باللام لکن لم یمنع دخول یا علیه لان اللام فی الله لیست للتعریف بل جعل جزءً من لفظ الله بأعتبار العلمیة فالتعریف فیه بالعلمیة لا باللام **فان قیل** لما لم یکن اللام فی الله للتعریف فلا یدخل فی قوله المعرف باللام ایضا کما لا یدخل فی قوله المستغنی دخول یا علیه **قلنا** قد یکون المراد من قوله المعرف باللام ان یکون منه دخول اللام ولا شک ان الله قد ایضا منه دخول اللام او نقول ان اللام فیه وان لم یکن للتعریف فی الحال لکن کانت للتعریف باعتبار ما کان ثم یرد علیه ان لام الله لما لم تکن مانعة من دخول یا علیه ینبغی ان یکون منادی مستقلا فیکون مبنیا علی الضم فکیف یکون مرفوعا فلا یصح قوله عبد الغفور

انه یتعین الرفع فیه اجیب عنه انه لما وجد فیه صورة اللام وهی ان لم تکن مانعة من دخول یا علیه لکن ثبت شبهة المنع من الاستقلال نظرا الی صورة اللام فلم یکن مبنیا علی الضم واللازم من الرفع المذکور فی قوله عبد الغفور هو الضمة کما قال عبد الحکیم اسیالکوتی **قوله** بخلاف البدل الخ دفع وهم وهو ان ذکر التوابع من التاکید والصفة الخ یقتضی التفاتی فی نظم حکم البدل ونحوه فحکمها فیکون مخالفا من قوله والبدل حکمه حکم المنادی المستقل فدفع بقوله بخلاف البدل الذی یعنی انها قید احترازی من البدل ونحوه **قوله** حملا علی لفظ جواب عن السوالین احدهما ان الضمیر فی قوله علی لفظه راجع الی التابع فیکون معنی المتن ان رفع التوابع جار علی المنادی فی الحال ان رفعه حملا علی اسمین لاثبوت فی اسم اخر والتالی ان کلمة علی فی قوله صلة لقوله حملا لما فیه معنی العلو والوجوب یقتضی ان یکون زید عالی عمرو وان المال واجب علی زید فاجاب بقوله حملا الخ یعنی ان الجار والمجرور فی قوله علی لفظه متعلق له لقوله ترفع باعتبار المتعلق فیکون صلة قوله حملا ولا شک ان فی الحمل معنی العلو

قوله الظاهر والمقدر **جواب سوال** وهو ان الحمل علی اللفظ لا یجری فی قوله یا فتی وزید لعدم

لله ذکرنا علی سبیل التمثیل لا علی سبیل التحتم فافهم منه

marfat.com

ثم المراد من المقدر هو المفروض فيتناول المحلي ايضا فلا يرد انه خرج عنه قوله يا هذا ويرد قوله لان بناء المنادى حواب عن اسولة اردية احدها ان المحل على لفظ المنادى لا يصح لان تابع المبني تابع لمحله لا للفظه والثاني انه لا يصح اطلاق التابع على تابع المبني لان التابع عبارة عن كل ثان باعراب بقدر ولا اعراب في المبني فكيف يكون الثاني باعراب سابق والثالث انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه فني نحو يا هؤلاء الكرام كان الكرام تابعا للفظ هؤلاء فينبغي ان يكون الكرام مكسورا لا مرفوعا مع انه ليس كذلك والجواب انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ينبغي ان يكون التابع مبنيا فاجاب بقوله لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب مخلاف ما اذا كان بناؤه اصليا نحو يا هؤلاء الكرام فانه لا يكون تابعا للفظه وههنا اعتراض مشهور وهو كما ان بناء المنادى عرضي باعتبار دخول الياء عليه كذلك بناء هؤلاء عرضي اذ بناء الاسماء الستة على يا صلى بالبعد عن مشابهة المبني الاصلي اجيب عنه بان العارض على نوعين احدهما ينسبه الى المبني الاصلي كبناء اسم المبني لانه مشابه بمبني الاصل فبناؤه اسم المبني بمنزلة الاصلي لانه ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبني الاصل والثاني ان البناء قد يثبت لو وجد حروف البناء وقد لا يثبت لو عدم حروف البناء فالعارض من الامور الاضافية الاولى نسبته الى المبني الاصلي والثاني بنسبته الى مبني الاسم قوله ونصب حملا على محله فان قيل ما الفرق في ان تابع المنادى المبني لا يكون مبنيا وتابع اسم المبني يكون مبنيا قلنا لان من حق التبع اذا ذكر في كلام ان يتوجه الى قيد ذلك الكلام نحو ما جاءني القوم مجتمعين فالتبع فيه يتوجه الى الاجتماع فالمعنى الداخل على المتبوع كانه داخل على التابع بخلاف حروف النداء فانه داخل على المتبوع لا على التابع قوله تابعا لمحله لانه محله اقوى من اللفظ لان محله اعراب وهو اقوى في الاسماء من البناء قوله مثل يا تيم اجمعون الخ واعا قدم الشرح مثال التاكيد لتقدمه في المتن بقوله من التاكيد قوله واقتصر في جواب سوال ظاهر انما اقتصر المصنف على مثال الصفة باعتبار وجوه اربعة احدها انه انما اقتصر على مثالها لاجل ان فيه خلاف الاخفش كما مر انفا من انه لا يجوز صفة المنادى المبني لانه واقع موقع كاف الضمير وهو لا يوصف فلذا المنادى لا يوصف واما غيرها من التوابع فلا خلاف فيها فلا حاجة الى البحث فيها والثاني انه انما اقتصر على مثالها لان الصفة اولى بان يمثل فيه بالمعرف باللام المنادى في لحوق النداء وهو اولى بالتمثيل لعلمه انه قد ثبت فيه اثر حروف النداء مع ما له نحو يا ايتها العاقر واما التاكيد فلا يجوز ان يكون معرفا باللام لانه يتكرار لفظ الاول والحال ان حروف النداء لا يدخل على المعرف باللام فكيف يكون مكررا والثالث انه انما اقتصر على مثالها لانها اكثر استعمالا اذ فوائد الصفة كثيرة اعني خمسة التخصيص والتوضيح والمدح والذم والتاكيد والجواب انما اقتصر على مثالها لانها اشهر اذ هو او فر في التبعية من غيرها من التوابع الحق بالاتباع في الاعراب والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير كما ستعلم فان قيل الشهرة لا يقتضي الاقتصار عليها بل يقتضي التزايد قلنا ان هذا الكتاب مصنف للمبتدئين والاشهر يكون اوقع في الذهن فيكون معرفة اسهل للمبتدي قوله والحارث فان قيل ينبغي ان يقرا يزيد والحارث بالواو بين الحارث الثاني والحارث الثاني معطوف على مجموع يا والحارث من الواو والحارث ثم عطف المنادى الثاني على المنادى بالواو اخر قلنا ان الحارث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحارث والواو وبالواو معطوف على الحارث فتقلب واو الواو ويكون الحارث الثاني معطوفا على المنادى بواوين احدهما واو المعطوف والاخرى واو

marfat.com

المعطوف علیہ **قولہ** والخلیل ھو اسم محض لہ وابن احمد کنیۃ لہ واستاذ سیبویہ اسم لقب لہ فالخلیل ثلثۃ احدھا قرین سیبویہ والثانی تلمیذہ والثالث استاذہ فسال السائل ایھم مراد ھھنا فقال الشارح رح ھو استاذ سیبویہ[1]

قولہ بحرف الممتنع دخول یا علیہ جواب سوال وھو انہ منقوض بقولک یا زید وعمرا ذ ھو فیہ[2] لا یختار الرفع فاجاب بقولہ بحرف یعنی ان اللام[3] للعھد الخارجی اشارۃ الی ما ھو المذکور سابقا والجار والمجرور متعلق بقولہ یختار اعلم ان الخلاف فی المعطوف المذکور فقط لانہ یصلح ان یکون منادی مستقلا بخلاف توابع الاخری لانھا لا یصلح ان یکون منادی مستقلا لان الاستقلال انما یکون بالعاطف **قولہ** مع تجویزہ النصب دفع وھم وھو ان المراد بالاختیار ما یکون فی ضمن الوجوب فدفع بقولہ مع تجویزہ الخ وایضا الاختیار قد یکون بمعنی الوجوب کما قال مولوی عبد الحکیم[4] فقال الشارح رح مع تجویزہ النصب یعنی ان المراد من الاختیار ھھنا الاولویۃ **قولہ** منادی مستقل لان العاطف قائم مقام الیاء **قولہ** ولکن لما لم یباشرہ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یکون المعطوف المذکور مبنیا علی الضمۃ ایضا فاجاب بقولہ ولکن لما لم یباشرہ الخ فیکون الضمۃ علامۃ البناء فی المنادی وعلامۃ الرفع فی التابع بسبب عدم مباشرۃ حرف النداء لہ **فان قیل** ھذا الدلیل لو صح ینبغی ان یکون الرفع اولی فی تابع المنادی المضاف مثل یا عبد اللہ والحارث مع انہ لا یجوز رفع الحارث بل ھو منصوب وجوبا **قلنا** ان الرفع اولی فیما کان الرفع جائزا وھھنا لیس کذلک اذ لیس فی المنادی ضمتہ فکیف یکون فی التابع **فان قیل** ینبغی ان یکون الرفع اولی فی المفرد الحکمی کالمضاف بالاضافۃ اللفظیۃ نحو یا زید والحسن الوجہ لوجود الرفع فی المنادی **قلنا** الحکم ممنوع یعنی لا نسلم ان الرفع لیس باولی ھھنا بل ھو اولی **قولہ** فصارت رفعا **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان یتعین الرفع ولا یجوز النصب عندہ **قلنا** ان ھذا وجہ لاختیار الرفع لا للوجوب لان جعل المعطوف المذکور منادی مستقلا مع وجود اللام امر اعتباری فلا یکون جانب النصب متروکا بالکلیۃ **قولہ** ابن العلاء الخ توصیف ابو عمرو بابن وبنحوی[5] وبقاری وبمقدم علی الخلیل للمدح نحو واللہ الرحمن الرحیم والا فابو عمرو مشہور فی علماء النحو لا خفاء فیہ والمراد بالتقدم التقدم فی الزمان لا فی الرتبۃ اذ لم یسبق مثل الخلیل فی علم النحو **فان قیل** ان فی کلام المصنف رح یلزم عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین بعاطف واحد والمجرور لیس بمقدم[6] لان قولہ ابو عمرو عطف علی الخلیل والعامل فیہ الابتداء **قولہ** النصب عطف علی الرفع والعامل فیہ قول یختار **قلنا** لا نسلم ان ابو عمرو عطف علی الخلیل بل ھو عطف علی الضمیر فی یختار فیکون العامل واحدا وھو یختار **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان یذکر الشارح رح **قولہ** یختار قبل قولہ وابو عمرو فلما اظھر الشارح تقدیر یختار بعد ابو عمرو علم ان ابو عمرو عطف علی الخلیل[7] **قلنا** ان الشارح تبع المصنف رح لانہ لما ذکر قولہ یختار فی جنب الرفع ذکر الشارح رح القول المذکور فی جنب النصب والا فلا شک ان محلہ قبل قولہ ابو عمرو ولیکون المعطوف علیہ مقدما وھو الضمیر فی یختار وقال البعض فی جوانب لزوم عطف الاسمین الخ ان قول الشارح یختار لیس حاصل العطف بل ھو محذوف مع قولہ النصب فیکون قولہ وابو عمرو مبتدا وقولہ یختار النصب خبرہ والجملۃ

---

[1] احتراز عن اولیین ۱۲ م [2] ای الخلیل فی المثال المذکور ۱۲ [3] فی قولہ فی المعطوف ۱۲ [4] ان الاختیار قد یستعمل بمعنی الوجوب ۱۲ م [5] وبنحوی ۱۲ م [6] فلا یکون کلام المصنف من قبیل عطف الاسمین علی عاملین مختلفین بل من عطف الاسمین علی معمولی عامل واحد ۱۲ [7] فیلزم المحظور المذکور ۱۲

[illegible]

عطف علی جملة وهی قوله والخلیل یختار الرفع **قوله** ان کان کالحسن **فان قیل** قال الرضی کلام المبرد لا یدل علی مالنسب المصرح الیه من جواز نزع اللام عنه فانه کما قال الشارح لکن لک قال المصنف رح فی الامالی شرح الکافیة ان المبرد قال ان کانت اللام فی العلم اختیرت مذهب الخلیل لان الالف واللام لا تمحی لما فیه ولا یفیدان التعریف بل تلبح بها الوصفیة الاصلیة قبل العلمیة فکان مجرحا عنهما وان کانت اللام فی الجنس اختیرت مذهب ابی عمر لان اللام اذن تفید التعریف فلیس الاسم کالمجرد **قلنا** یجوز ان یراد بقوله کالحسن ما یشبهه فی کونه علما ذا لام فما الواحد **فان قیل** کلام المصرح فی شرحه یابی عنه اذ فیه بدا فیه به الشارح رح حیث قال فی جواز نزع اللام عنه علما کان او غیر علم فرجع فیه الرجز فتفسیر الشارح مغائر لما نقله الرضی عنه من حیث الصدق **قوله** المعطوف المذکور جواب سوال وهو ان الضمیر فی ان کان راجع الی ابو العباس لانه هو المذکور سابقا ولا شک فی صدقه فاجاب بقوله المعطوف **قوله** ای کاسم الحسن **دفع وهم** وهو ان المراد بالحسن هو الحسن العالم والحال انه لا خلاف له فی هذا البحث فدفع بقوله کاسم الحسن **قوله** فی جواز نزع اللام عنه جواب سوال وهو ان المعطوف المذکور لیس کاسم الحسن لان المعطوف هنا هو الحارث فی قوله یا زید والحارث وهو صیغة اسم الفاعل والحسن صفة المشبهة فلا یکون کاسم الحسن فاجاب بقوله فی جواز نزع اللام عنه اعلم ان العلم ان لم یکن موضوعا مع اللام وکان فی الاصل صفة یجوز دخول اللام علیه ویجوز نزعها عنه کالحسن **قوله** ای قال ابو العباس **جواب سوال** وهو ان الجزاء لا یکون الا جملة **قوله** مثل الخلیل جواب سوالین احدهما ان الکاف فی قوله کالخلیل خبر لقوله وابو العباس وخبر یقتضی غیر جائز باعتبار انه حرف والثانی انه لا یصح دخول الفاء علی الکاف لان دخول الحرف علی الحرف غیر جائز فاجاب بقوله مثل الخلیل الحاصل ان الکاف بمعنی المثل وهو اسم **قوله** فی اختیار رفعه جواب سوال وهو انک قلت انفا انه لم یسبق مثل الخلیل احد فکیف یکون ابو العباس مثل الخلیل فاجاب بقوله فی اختیار رفعه **قوله** لامکان جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه وبدل الکلام اندفع ما قال بعض الشارحین علی قوله وابو العباس الخ انه لو کان الامر علی العکس لکان اولی لان المعرف باللام الذی جاز نزعها عنه یکون للتعریف فلم یجز اجتماع حرف النداء مع اللام فلا یکون منادی مستقلا **قوله** والا ای وان لم یکن للعطوف الخ وتحقیق هذا مذکور فی بحث تنازع الفعلین عند قوله والا فاظهرت ان شئت فطالعه **قوله** النجم وهو علم للکوکب المعروف ویسمی بالفارسیة پروین **قوله** والصعق وهو علم للرجل الذی احرقه الصعق فی اول المرة او اسم للرجل الذی لیس فیه شجاعة **قوله** ای قال ابو العباس جواب سوال مر انفا **قوله** فی اختیار النصب جواب سوال وهو ان ابو عمر هو اب عمر وابو العباس هو اب العباس فکیف یکون احدهما مثلا للاخر فاجاب بقوله فی اختیار النصب اعلم انه قال صاحب المطول وصاحب الکافیة انی جعلت کالمطول علی سمک وجعلت هذه العبارات علی اسمی عنی قوله والخلیل فی المعطوف یختار الرفع وابو عمر النصب وابو العباس

سله عن ان ابواد ذلک ۳ سله کما مر انفا ۳ سله وقوله کما مر الخلیل لیس بجملة ایجاب بقوله ای قال ابو العباس الخ سله اشارة الی العلامة قوله المصرح ۱۲ منه

عه لانه یعنی جزالة عربیة الملا المحشی الیاسولی وبلاغته کان عمله من اهل مکة من الفضل ۱۲

marfat.com

ان کان کالحسن فکالخلیل والا فکابی عمرو والحال ان صاحب الکافیۃ لم یرض بما قال صاحب المطول فان قلت ان غرض المصنف فی قولہ ان کالحسن فکالخلیل المحی وتحیر الناس ولو قال ان کان کالخلیل فکالخلیل فہو زائد فی التحیر لاجل التکرار وللاتحاد بین الشرط والجزاء قلنا وان کان فیہ التحیر لکن التحیر فیما قال المصنف زائد للان فیہ تشبیہ شیئین وذلک ابعد من التکرار لانہ قد یثبت کما فی التاکید نحو زید زید قولہ عطف علی المفردۃ دفع وہم وہو انہ عطف علی التوابع فہو عمل علی المضافۃ ما ہو قبل التوابع وہو المنادی فیکون تقدیرہ ھکذا ای المنادی المضاف تنصب فیلزم التکرار لان حکم منادی المضاف قد مر بقولہ یا عبد اللہ اعلم ان قولہ والمضافۃ عطف علی المفردۃ وقولہ تنصب عطف علی قولہ ترفع علی لفظہ فیکون عطف الاسمین علی معمولین بعاطف واحد من غیر تقدم للمجرور وذا لا یجوز ولکن ہذا العطف جائز لعدم اختلاف العامل اذ العامل فی الکل واحد وہو الابتداء قولہ ای وتوابع المنادی اشارۃ الی حاصل العطف قولہ بالاضافۃ الحقیقۃ جواب سوال وہو انہ منقوض بالحسن فی یا ذا الحسن الوجہ لانہ تابع مضاف مع انہ لا یجب فیہ النصب فاجاب بقولہ بالاضافۃ الحقیقۃ یعنی ان المراد بالاضافۃ ہی الحقیقۃ والفرق بینہما ان المضاف بالاضافۃ اللفظیۃ مضاف صورۃ مفرد حکما فیجوز الرفع فیہ عملا بالافراد الحکمی ویجوز النصب فیہ عملا بالاضافۃ الصوریۃ بخلاف المضاف بالاضافۃ الحقیقۃ لانہ مضاف صورۃ وحکما جمیعا فتعین النصب فیہ قولہ لانہما اذا وقعتا منادی تنصب فان قیل فعلی ہذا الدلیل یلزم ان یکون توابع المنادی المبنی الذی یکون توابعہ مضافۃ باضافۃ لفظیۃ تنصب فقط لانہا اذا کانت منادی تنصب کما مر من قولہ وینصب ما سواہما فنصبہا اذا کانت توابع اولی بالنصب لان التداء لا یباشرہا مع انہ لا یتعین النصب فی ہذا التوابع بل ہی ترفع وتنصب کذا ذکرہ عصمۃ اللہ السمرقندی قلنا اعتراضہ لیس بشیء لان الضمیر فی قولہ لانہما راجع الی توابع المنادی اذا کانت مضافۃ بالاضافۃ الحقیقیۃ لان الکلام ہہنا حیث قال الشارح للمضافۃ بالاضافۃ الحقیقیۃ قولہ اذا وقعت توابع اولی المراد من الاولی الوجوب کما مر فی الورق السابق قولہ یا تیم کلہم فان قیل ان المنادی لا یخلو اما ان یکون مخاطبا بالیاء او فعل الاولی ینبغی ان یقال کلکم بالخطاب وعلی الثانی ینبغی ان یقول کلہم ایضا مع انہ قال کلکم قلنا ان المنادی قد یعتبر غائبا نظرا الی الاصل کما قال اللہ تعالی یا ایہا الذین امنوا ولم یقل امنتم وقد یعتبر مخاطبا نظرا الی الحال کما فی ہذہ الآیۃ یا ایہا الذین امنوا اذا قمتم بالخطاب قولہ وبا رجلا یا عبد اللہ فان اباتابع مضاف الی عبد اللہ ونصبہ بالالف فان قیل لو قال یا رجل عبد اللہ بدون ذکر الیاء لان عبد اللہ قلنا ان نظر الشارح فیما کان عبد اللہ علما فلا یکون مضافا فلن ازاد قولہ ابا قولہ ولا یجیء المعطوف جواب سوال ظاہرہ قولہ والمعطوف غیر ما ذکر فقولہ والمعطوف مبتدأ وقولہ غیر ما ذکر صفتہ لہ او بدل منہ وقولہ حکمہ مبتدأ ثانی وقولہ حکم المستقل خبر مبتدأ الثانی والمبتدأ مع الخبر خبر عن المبتدأ الاول قولہ ای غیر المعطوف الذی ذکر

عن تقدیرہ بالمکتوب فان الشارح ذکر امثلۃ التاکید وعطف البیان ولم یذکر مثال المعطوف بحرف من المتنع منہ فلذا اعلم اجمالیۃ فتدبر کتبہ ۱۲

جواب سوال وهو انما ذكرتينا ولجميع الكتاب الذى مر سابقا وهو ليس بمقصود فالاشتغال به اشتغال بما لا يعنى وايض ان قوله غير صفة لقوله والمعطوف والحال ان المطابقة غير موجودة اذ الموصوف معرفة والصفة وهى كلمة غير نكرة لان غير لا تكون معرفة بالاضافة اجاب بقوله اى غير المعطوف الذى الخ حاصل الجواب ان كلمة غير لا تكون معرفة بالاضافة اذا كانت لها اضداد كثيرة واما اذا كان لها ضد واحد فيكون معرفة بالاضافة كما فى قولهم عليك بالحركة غير السكون وههنا ضد واحد كما ترى فان قيل كما ان المعطوف حكمه حكم المنادى المستقل اذا لم يكن معرفا باللام كذلك البدل حكمه حكم المنادى المستقل اذا لم يكن معرفا باللام واما اذا كان معرفا باللام فلا لعدم دخول حرف النداء على المعرف باللام فان البدل ايض قد يكون معرفا باللام وقد لا يكون معرفا باللام واذا كان كذلك فلم لم يقيد البدل به ايض قلنا لما كان فى المعطوف مظنة توهم كونه مع اللام لقيامه العاطف مقام الياء ودخول العاطف غير ممنوع على المعرف باللام توهم الواهم ان دخول الياء ايض غير ممنوع عليه فالمراد من البدل ما لا يكون معرفا باللام او نقول ان الاحكام تعرف بالامثال فلما ابحث المص رح فى المعطوف المذكور علم منه حال البدل ايض فلذا لم يبحث فى البدل قوله اى حكم كل واحد جواب سوال ظاهر ولما كان هذا التفسير سائغا فيما بينهم اختاره الشارح فلا يرد انه صح ارجاعه الى المذكور فلم يأتى بهذا الجواب قوله الذى باشره جواب سوال وهو ان البدل والمعطوف المذكور منادى مستقلا ايض فيكون التشبيه مع النفس وذا لا يجوز فاجاب بقوله الذى باشره فيكون تشبيه احد القسمين مع الآخر لا انه تشبيه مع النفس قوله اى حال جواب سوال وهو ان قوله مطلقا منصوب وللنصب طرق كثيرة فهو من اى طريق منصوب فاجاب بقوله اى حال ثم يرد عليه انه ينبغى ان يقع مطلقين ليطابق مع ذى الحال اعنى البدل والمعطوف فاجاب بقوله كون كل واحد منهما الخ وانما زاد قوله كون لدفع وهم وهو انه حال من البدل بحيثية البدل والمعطوف بحيثية المعطوف ولا شك ان هذه الحيثية من الاحوال والاعراض فكيف يكون ذا حال لانه هو الكامل من الذوات دون الاعراض قوله غير مقيد دفع وهم وهو ان المراد من قوله مطلقا هو الكامل لان المطلق يجئ بمعنى الكامل فى كثير من المواضع فدفع بقوله غير مقيد يعنى ان المراد من المطلق ههنا ما هو مقابل المقيد قوله اى سواء الخ دفع وهم وهو ان المراد من الاحوال الاعراب والبناء كما هو اصطلاح النحويين مع انهما غير مذكورين بل المذكور هو المفردة والمضافة والتعميم انما يكون فى المذكور فدفع بقوله اى سواء كانا الخ قوله يا زيد رجلا صالحا هذا مثال لما كان البدل نكرة وانما زاد قوله صالحا لان البدل اذا كان نكرة من المعرفة وجب نعت النكرة كما قال المص رح فى بحث التوابع وانما زاد قوله صالحا فى المعطوف حيث قال يا زيد ورجلا صالحا مع انه لا حاجة اليه ههنا تبعا للبدل وكثيرا ما يذكر شئ بتبع الغير ثم فى قوله مطلقا لا بد من تعميم آخر بان يقع سواء كانا تابعين للمبنى او المعرب ولهذا اعترض مولانا عصام فى شرحه الكافية بانا اذا قلنا يا عبد الله وعمرو بضم قوله عمر فانه مفرد معرفة مع انه لم يصدق عليه تعريف التابع وهو كل ثان باعراب سابقه لان اعراب سابقه النصب اجيب عنه بانه يصدق عليه انه باعراب سابقه فانه اورد موضع المنادى

له اى فليس حكمه حكم المنادى المستقل ۱۲ ۲ اى بقوله اذا لم يكن معرفا باللام ۳ تقريره انه لا بد ان يقرر حكمها موضع حكمه لان المذكور فيما سبق فيتان ۱۲ ۴ وهو المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه ۱۲

marfat.com

المضاف مفردا فنوح باعراب سابقه فاتحاد اعرابهما اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا ثم اقول
انما ترك الشارح التعميم المذكور لان الكلام في توابع المبني لا المعرب ثم قوله مطلقا حال من كل واحد وقوله
هما فاعل قوله حكمه لان قوله حكمه مصدر مضاف الى الفاعل فيصح الحال عنه قوله ويا زيد اخا عمرو فان
التابع فيه بدل مضاف في يا زيد طالعا جبلا مشابه للمضاف وفي يا زيد رجلا صالحا بدل لكنه نكرة وكك
في المعطوف قال مولانا عصام لا شك ان البدل من التوابع فح يمتنع ان يكون اخا عمرو منصوبا لان
اعراب التابع كاعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه اقول يمكن الجواب عنه بان اتحاد اعرابهما اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا او محلا فيكون يا زيد منصوبا محلا لانه مفعول به قوله اى العلم المنادى جواب سوال
وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في المنادى دون الاعلام وايضا انه منقوض بقولك زيد بن
عمر لانه ليس فيه اختيار الفتح فاجاب بقوله اى العلم المنادى ثم يرد عليه انه منقوض بقولك يا
عبد الله ابن عمرو لانه واجب النصب اجاب بقوله المبني على الضم ثم يرد عليه انه منقوض بالمنادى
المستغاث بالالف نحو يا زيد بن عمرو لوجوب الفتح ح اجاب بقوله على الضم فان قيل اذا كان العلم منادى
لا تابعا وجب ايراده في بحث المنادى لا في توابعه قلنا ان اثبات الحكم وهو اختيار الفتح عليه انما يكون
باعتبار مدخلية التابع لتوصيفه بالابن قوله لان الكلام فيه فان قيل لا نسلم ان الكلام في المنادى
بل الكلام في توابعه قلنا معنى كون الكلام في المنادى هو البحث عن احواله فالكلام في توابعه هو
الكلام فيه او نقول ان قوله العلم الموصوف بابن يدل على ان العلم متبوع لا تابع قوله من اختيار فتحته
المبني اى المشعر عن جواز ضمه اى كون الفتح اولى فيما اذا كان جائزا فان قيل اختيار الفتح مشعر
بجواز حركة اخرى غير الفتح سواء كانت ضمة او كسرة كما في المنادى المستغاث باللام قلنا المراد من جواز
حركة اخرى هو الحركة التي كانت في المنادى المبني فان الكلام فيه فان الفتح من علامة البناء وهي لا
يكون الا بالضم قوله مجرد جواب سوال وهو انه ينقض بنحو يا هند ابنت عمرو فان فيه ايضا يختار الفتح مع
انه ليس موصوفا بابن بل بابنته فاجاب بقوله مجردا الخ يعني ان المراد من الابن ههنا ما يكون بالالف والياء
والنون سواء كان مذكرا او مؤنثا فح خرج بنت لعدم الالف فيها ودخل ابنة لوجود هذه الحروف الثلثة
فيها فان قيل يمكن ان يكون مراد المص ذكر الاصل وهو المذكر وترك الفرع بالمقايسة فلا حاجة الى
جواب الشارح قلنا يلزم ح ان يكون الحكم جاريا في البنت ايضا لانها فرع ايضا قوله بلا تخلل واسطة
جواب سوال ذكره الشارح قوله كما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله بلا تخلل قيد في المتن بلا قرينة
وهو لا يجوز فاجاب الشارح بقوله كما هو المتبادر يعني ان القرينة هي التبادر فانه اذا قيل زيد قائم فالمتبادر
انه متصف به بلا واسطة شخص او اسطوانة او حائط فان قيل المتبادر هو الاعم لشموله كل الافراد قلنا
سلمنا ان الاعم متبادر لكن فيما اذا كان افراده متساوية وههنا ليس كك لان الفرد الذي هو بلا واسطة
فرد كامل سابق الى الذهن من الفرد الاخر قوله اى حال اشارة الى بيان نصب قوله مضافا يعني ان قوله
مضافا حال من الابن وهو مفعول به بواسطة حرف الجر قوله الى علم اخر قال مولانا عصام ان هذا يشكل بقولهم يا زيد

عطف قوله ذكره الشارح اى بقوله فيخرج عنه مثل يا زيد يا نظيف ابن عمرو وتوضيحه انه ينقض بنحو يا زيد بن نظيف ابن عمرو فانه لا يجوز في زيد الفتح فضلا عن الاختيار لم يتعين فيه الضم اجاب بقوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه وههنا الواسطة ع

عا بين الابن وموصوفه موجودة وهو قوله نظيف فلذا لا يجوز في زيد الفتح بل يتعين فيه الضم والله اعلم بالصواب ۱۲ مفتي عبد الرحيم عفي عنه ربه الكريم ط اللهم اغفر لكاتبه

marfat.com

ابن زید فان الحکم جار فیہ ایضا مع انہ لا یضاف الی علم اخر قلنا ان ھھنا وان اتحد لفظا العلم لکن مسمی کل واحد مغائر فان زیدا من حیث انہ مضاف الی شخص مغائر من حیث انہ علم لشخص اخر وانقول ان ھذا الاشکال انما یرد اذا کان العلم فی قولہ الی علم اخر بتنوین لانہ حینئذ یکون قولہ اخر صفتہ وامّا اذا قراءہ بالاضافۃ بدون التنوین فلا لان معناہ الی علم شخص اخر **قولہ** فکل علم یکون کذلک دقم وھم وھوان المراد بالاختیار ما کان فی ضمن الوجوب فعلی ھذا لا یجوز الضمۃ فاجاب بقولہ فکل علم الخ **قولہ** لکثرۃ وقوعہ الخ والایض انما فتحوا المناسبۃ نصب المعتل وھو الابن **قولہ** التی ھی حرکۃ جواب سوال وھوان الکسر ایضا خفیف بالنسبۃ الی الضم فلم لم یجعلوا الضم علامۃ للاصل فاجاب بقولہ التی ھی حرکۃ الاصلیۃ فالتیان بہ سھل لاجل التوجہ الی الاصل اسھل **قولہ** ای اذا اردین ندائہ جواب سوالین احدھما انہ یلزم الاتحاد بین الشرط والجزاء لان نداء المعرف باللام بعینہ **قولہ** یا ایھا الرجل مثلا والجزاء لیس الا ھذا والثانی ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لانہ لما قال اذا نودی المعرف باللام حصل نداء المعرف باللام بان تلفظ بقولہ یا الرجل فکیف یقع یا ایھا الرجل فاجاب بقولہ ای اذا اردین ندائہ والقرینۃ علی الارادۃ ھی القاعدۃ المشھورۃ وھی ان الافعال الاختیاریۃ مسبوقۃ بالارادۃ کما فی قولہ تعالی اذا قرأت القرآن فاستعن باللہ وقال البعض ان تحریر السوال ھکذا ان نداء المعرف باللام لا یجوز فکیف یصح قولہ واذا نودی المعرف باللام فاجاب بقولہ اذا اردنا ندائہ لکن یرد علیہ انہ لما امتنع ندائہ امتنع ارادتہ ایضا فکذا امتنع ارادتہ فلا یمکن ان یجاب عنہ بان فرض الممتنع جائز وان لم یجز فرض ممتنع الفرض مثل الاول کشریک الباری اذ ھو ممتنع مع ان فرضہ جائز بان یقال ان الاصنام شرکاء اللہ تعالی ومثال الثانی کزید فانہ جزئی حقیقی لا یجوز فرض التعدد فیہ اذ فرضہ ممتنع **قولہ** مثلا جواب سوال وھوان الجزاء لا یترتب علی الشرط لانہ کلی والجزاء جزئی لانہ کما یقال یا ایھا الرجل کذلک یا ایھا الانسان یا ایتھا المرأۃ فاجاب بقولہ مثلا فیکون الجزاء کلیا ایضا **قولہ** بتوسط ای بتوسط ھذا حاصل ما قالہ المصنف رح **فان قیل** ان نداء مثل العلم وجمعہ المعرفین باللام یجمع فی اللام لا بالتوسط فیقال فی الزیدان والزیدون یا زیدان یا زیدون **قلنا** ان اللام فیہ لجبر نقصان التعریف الزائد بالتنکیر لا للتعریف فیخرج ان بقولہ المعرف باللام حاصل الجواب ان التعریف اقوی جبر للتعریف اللفظی فالمدلول باق علی حالہ الاصلی فالتعویض بین الدین العلمیۃ واللام فائدتہ ما قیل ان جبر لنقصان التعریف لا یکون الا بالتعریف فیکون اللام للتعریف **قولہ** بلا فاصلۃ جواب سوال وھوان الاجتماع موجود ھھنا ایضا فاجاب بقولہ بلا فاصلۃ وانما تعمدت ھذہ الکلمات للفصل دون غیرھا من الاسماء لتنبہ النداء علی ما قصد نداؤہ وبیان ذلک ان النداء لا یقع الا علی معلوم فلا یقع یا شیئا الا عند قصد التحقیر فکان المناسب ان لا یکون الواسطۃ امرا معلوما والا لتوقف الذھن علی امر معلوم انہ مقصود بالنداء وانما زادھا ھائ التنبیہ لجبر النقصان الحاصل من بعد حروف النداء من المنادی بسبب ھا التنبیہ وانما تعینت الھاء دون غیرھا لان بین النداء والتنبیہ مناسبۃ اذ النداء ایضا تنبیہ فان قیل فعلی ھذا

لہ یعنی ان المراد بالاختیار الجواز ۲ لہ ای اذا اردت قراءۃ القرآن الخ ۳ لہ لان الشرط نداء المعرف باللام ای معرف کان ۴ لہ ای اجتماعھا الخ ۵ لہ ای کون الالف ۶ لہ ای کون الالف

marfat.com

يلزم اجتماع التنبيهين فكما لا يجوز اجتماع آلتي التعريف لكن لا يجوز آلتي التنبيه لاستدلالك قلنا انما يلزم الاختلال لو كانا متساويين وههنا ليس كذلك لان تنبيه النداء ناقص باعتبار البعد عن المنادى **قوله** بتوسط الامرين **فان قيل** الحاجة تندفع بواحد منهما فما الحاجة الى اجتماع الامرين **قلنا** ان انضمام المبهم مع المبهم يفيد زيادة التشويق والاشتياق كالقصص الماضية تفيد تحير الناس لان فيها ابهام بعد الابهام ثم التفصيل بعد الابهام **قوله** والتزموا جواب سؤال ذكره الشارح **قوله** يعني العرب بيان لمرجع الضمير في قوله والتزموا فان قيل العرب غير مذكور سابقا فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا العرب معلوم من البحث لانه في الفاظهم وهي العربية **قوله** مثلا جواب سؤال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بقولنا يا هذه المرأة لان فيه ليس رفع رجل بل فيه رفع امرأة فاجاب بقوله مثلا **قوله** موافقة للحركة البنائية يعني ان الرجل لو كان في موضع المنادى لكان مبنيا على الضم فلما وقع في موضع التابع جعل اعرابه بالرفع فقط ليدل على ان الرجل هو المقصود بالنداء **قوله** وهذا بمنزلة المستثنى جواب سؤال وهو انه يلزم التدافع في كلام المص كما هو الظاهر فاجاب بقوله وهذا بمنزلة المستثنى وانما قال بمنزلة المستثنى ولم يقل عين المستثنى لعدم وجود اداة الاستثناء اعني كلمة الا **فان قيل** لو اريد من التابع في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة الذي ليس مقصودا بالنداء واريد بالمنادى الذي كان مقصودا بالنداء فما الحاجة الى جواب الشارح بقوله وهذا بمنزلة المستثنى **قلنا** الجواب لا يعارض الجواب يعني فيكون لهذا الاعتراض جوابان احدهما ما ذكره الشارح والآخر ما ذكره المعترض **قوله** وتوابعه جواب سؤال مقدر **قوله** بالجر دفع وهم وهو ان قوله وتوابعه منصوب عطف على الرفع لانه مفعول **قوله** والتزموا وليس هذا الاسناد بالمعنى **قوله** اي والتزموا رفعه اشارة الى بيان حاصل العطف **قوله** منادى وانما زاد الش قوله منادى لان تابع المعرب انما يكون تابعا للفظه اذا كان المعرب منادى فان تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى يكون تابعا لمحله ايضا كتابع اسم ان المكسورة مثل ان زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه **قوله** وقالوا جواب سؤال وهو ان الياء تدخل على لفظ الله بدون توسط لفظ اي فاجاب بقوله وقالوا الخ **قوله** بناء على قاعدة اشارة الى دليل قطع وقالوا يا الله **فان قيل** ان قواعد العلوم بناء على استعمال العرب لان استعمالهم بناء على القواعد فكيف يصح بناء قوله وقالوا على القاعدة المذكورة **قلنا** ان العلم بالقواعد بناء على استعمالهم واما وضع اصل القواعد فيجوز ان يكون من العرب ومقدما على استعمالهم **قوله** وهي اجتماع امرين ولما اجتمع الامران خرج اللام من التعريف فصار كالجزء من الكلمة **فان قيل** ان اللام في لفظ الله لما خرج من التعريف فلا يكون منشأ السؤال فلا حاجة

---

١ وهي التحرز من اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ١٢ م ٢ بقوله والكلام صفة الخ تقريره ان الرجل منادى مفرد معرفة والرجل تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا التزموا رفع الرجل فاجاب بقوله والتزموا الخ ١٢ ٣ لانه قال ولا وتوابع المنادى المبني المفردة الخ ترفع على لفظه وتنصب على محله يعني جواز الوجهين في الصفة وقال ههنا والتزموا رفع الرجل الخ يعني تعين الرفع في الصفة وليس هذا الا التدافع ٤ جواب سؤال ظاهر تقريره انه لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرفة وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين ١٢ م

ممتنع اذا لم يكن اللام لازما عوضيا وههنا لازم عوضي ١٢ صفحة

marfat.com

الی جواب المصنف رح بقولہ وقالوا قلنا ان اللام فی الاصل للتعریف فکون اللام فی وقت للتعریف ثم عن اجتماع حرف التعریف منہا قولہ لان اصلہ الآلہ فان قیل لم نسلم ان اصلہ ہذا بل اصلہ اللہ عوض الالف واللام عن الہمزۃ قلنا سلمنا ان اصلہ ہذا لکن الشارح جمع العوض والمعوض وہو انکار غیر جائز فی لفظ اللہ اذ خص لفظ اللہ باشیاء کما خص مسماہ باشیاء منہا اجتماع العوض والمعوض والثانی اجتماع اللام مع حرف النداء والثالث حذف النداء والتعویض فی الاخیرین کما سیجیء وغیرہ لک مما ہو مذکور فی عبد الغفور قولہ فی سعۃ الکلام وجاز فی الشعر ضرورۃ قولہ ولما لم یجتمع جواب سوال وہو انہ فات المطابقۃ بین الدلیل والمدعی لان الدلیل یفید عدم الاختصاص بلفظ اللہ وہو قولہ بناء علی قاعدۃ والمدعی یفید الاختصاص بلفظ اللہ فاجاب بقولہ ولما لم یجتمع الخ فان قیل لم لا یوجد اجتماع الامرین فی موضع اخر لاطلاق القاعدۃ علی ہذا الاجتماع لان القاعدۃ امر کلی ینطبق علی الجزئیات ولا جزء ہہنا قلنا انہا قاعدۃ کلیۃ واختصاص بلفظ اللہ لا یناسی فی ۰۰۰ لانہ من الکلیات المنحصرۃ فی فرد واحد کالشمس فانہا کلی لا ہی کوکب نہاری مرکوز فی الفلک الرابع واختص بفرد واحد قولہ بذلک الجواز ای جواز دخول حرف النداء مع اللام قولہ خاصۃ ثم النصب عند کثیرۃ فقال عبد الغفور ای خص خصوصا یعنی ان نصبہ لاجل انہ مفعول مطلق لفعل مقدر وانما اول خاصۃ بقولہ خصوصا لیدل علی ان خاصۃ ہہنا بمعنی الخصوص وانکان علی صیغۃ اسم الفاعل لان اصلہ خاصصۃ قولہ واما مثل النجم جواب سوال وہو ان اللام فی قولہ النجم والصعق لازمۃ للکلمۃ فینبغی ان لا یدخل حرف النداء علیہما فاجاب بقولہ واما مثل النجم والصعق اہ ثم یرد علیہ انہ منقوض بقولنا الناس لان اللام فیہ عوض عن الہمزۃ مع انہ لا یجوز دخول حرف النداء علیہ فاجاب بقولہ واما الناس الخ قولہ ولعدم جریان الخ جواب سوال وہو انہ منقوض بقولہ یا الذی المذکورۃ فی قول الشاعر لان اللام فیہ لازم غیر عوضی مع انہ دخل علیہ حرف النداء فاجاب بقولہ ولعدم جریان الخ قولہ حکموا علیہ بالشذوذ ثم قولہ ولعدم جریان الخ متعلق بقولہ حکموا قولہ تتمۃ یجوز ان یکون بکسر التاء ویجوز ان یکون بضمہا ومعنا جعلت قلبی ذلیلا منقادا لک قولہ وفی یا غلامان الخ جواب سوال ذکر تمام البیت ہو فیا غلامان اللذان فراہ ایاکما ان تکسبانی شرا فقولہ تکسبانی من الکسب وقولہ ۰۰۰ ایاکما من باب التحذیر یعنی اتق نفسکما من کسب الشر ثم فی قولہ .... ان تکسبانی نونان احدہما نون التوکید الخفیفۃ المحذوفۃ لاجل نون الوقایۃ والثانیۃ نون التثنیۃ والاصل ان تکسبانن فاجتمع ثلثۃ امثال فحذفت احدی النونین فصار ان تکسبانی ثم ان ہذا الکلام یحتمل وجہین احدہما ان یکون نہیا للغلامین عن ان یکسبا نفسہما الشر ویکون ایاکما منصوبا بفعل محذوف تقدیرہ اتقیا ایاکما ان تکسبانی شرا والثانی ان یکون نہیا لہما عن ان یکسبا غیرہما الشر ویکون ایاکما منصوبا بفعل محذوف تقدیرہ احذرا ایاکما ان تکسبانی شرا فقولہ

ہو وہو قطع ہمزۃ فی النداء وغیرہ وحذف الجار مع بقاء اثرہ فیہ قالہ عبد الغفور ہم ۱۲ منہ لانہ علم فیکون بمنزلۃ جزء الکلمۃ ۱۲ منہ مع ادلا یقال یا النجم ویا الصعق ۱۲ منہ وہو الہمزۃ لان اصل الناس الناس ۱۲ منہ لانتفاء احد اللامین وہو عدم کون اللام عوضا عن محذوف ۱۲ منہ وقولہ ان لا ہما الخ دلیل لعدم جریان الخ ۱۲ منہ توضیح لما منقوض بقولہ یا الغلامان فی قولہ فیا الغلامان لان اللام فیہ لیس لازما ولا عوضا مع ان دخل علیہ

marfat.com

واما الان هذه النون ليست نون التثنية بل هي نون الوقاية اصله تكتبان فی فحذف نون التثنية وحذف یاء المتكلم ايضا فبقي ان تكتبان قوله اشدّ شدّ وذا الخ وههنا بحث من وجهين احدهما ان قوله اشدّ اسم للتفضيل وهي لا يجئ من العيوب وثانيهما ان قوله شدّ وذا ليس بمفعول مطلق لانه لا يجئ بعد اسم التفضيل فی كلامهم فلا يقال افضل فضلا بل هو تمييز من نسبة اشدّ الى ضميره وهو فی الاصل فاعل والفاعل الظاهر مضاف اليه للتمييز فيكون تقديره هكذا اشدّ شدّ وذا و فی فيا الغلامان فاذا كان كذلك لا يدل على المقصود لانه اذا كان شدّ وذه شاذا فلم يكن شاذا مع ان المقصود ان شدّ وذه فوق الشذ وذ الاول اجيب ان قوله اشدّ بدال المهملة لا المعجمة فلا يرد شئ قوله ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اى وجاز لك اشارة الى ان قوله الضم والنصب فاعل الفعل المقدر قوله اى فی تركيب الخ جواب سوال وهو ان المثل مضاف وقوله يا تيم الخ مضاف اليه والحال ان المضاف اليه خارج من الكلام فيكون معناه ان فی مثل يا تيم الخ جاز الضم والنصب فعلى هذا لا يعلم حال يا تيم عدى فاجاب بقوله اى بتركيب الخ يعنى ان المراد من قوله فی مثل الخ كل تركيب تكرر فيه الخ ولا شك ان لفظ التركيب امر كلى صادق على مثل يا تيم تيم عدى قوله صورة جواب سوال وهو انا لا نسلم ان المنادى ههنا معرب لانه اما مضاف الى العدى المذكور او الى العدى المحذوف فاجاب بقوله صورة اى ظاهرا فالمنادى ههنا وان كان مضافا فی الحقيقة لكنه مغرب صورة قوله فی الاول جواب سوال وهو ان الضم فی قوله الضم لا يعلم انه فی التيم الاول او الثانی والحكم على المجهول لا يجوز فاجاب بقوله فی الاول والقرينة على الاول ان بحثنا فی المنادى والاول هو المنادى قوله كما هو الظاهر لانه ليس فيه اضافة بحسب الظاهر قوله وتيم الثانی تاكيد لفظ جواب سوال وهو انه يلزم على هذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه وذا لا يجوز فاجاب الشارح وتيم الثانی الخ يعنى ان ذلك الفصل فصل بتاكيد اللفظ وهو جائز لان تيم الثانی عين الاول فالفصل كلا فصل وانما جئ بتاكيد للمضاف بينه وبين المضاف اليه ولم يذكره بعد المضاف اليه لئلا يبقى الثانی بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه لانه عين الاول والحال ان التنوين فيه غير موجود فلكن الى الثانی ولا بناء على الضم يعنى لو ذكر الثانی بعد المضاف اليه لبقی مستعملا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقبح عند قصد المعنى الاضافی بدون ذكر المضاف اليه فقدم ليبقى صورة الاضافة بحالها قوله او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقدم والتاخر والفصل يعنى ان القول باضافة التيم الاول الى عدى المذكور يستلزم القول بان التيم الثانی موخر فی الاصل قدم وليستلزم القول بالفصل بين المضاف والمضاف اليه قوله مكان النصب وكانه اشار بالمكان الى رد قوله لحصر الاحتمال فی الضم والنصب بتقديم الخبر اعنى قوله ولك على المبتدا اعنى قوله الضم والنصب قوله لما فی

له والحال ان الشذوذ لا يجب ۱۲ منه ۵ وهو الذی وجدناه فی نسخ ۱۲ منه ۵ فعلى كل تقدير يكون صدره ناقصا ويكون عروضه ۱۲ منه ۵ الا ان يقال ان الشذوذ لا يجب الاول ۱۲ منه ۵ عروضه فظاهر وما ان الثانی موزون فلا يكون الا صدرا ۱۲ منه ۵

یا زید بن عمرو الا ان قیاسه بهذا المثال مع الفارق لان فتح زید لیس لاجل ان نداء الجامع لهذه الصفات یکثر استعمالاً قوله لا ابا لکم فیه اشارة الی کمال مدحهم یعنی ان اخلاقکم اخلاق الملائکة لا ابا لکم کما لا اب للملائکة فلستم مثل البشر فی الصفات الذمیمة والخسیسة او ان فیه اشارة الی کمال قبحهم یعنی لیس لکم اب اذ انتم اولاد الزنا قوله ای مکروه فیه اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله یعنی مهاجاته ایاهم جواب سوال وهو ان جریرا لا یهجو الا عمرا فکیف یکون القاء العمر ایاهم فی السوءة ای الهجو فاجاب بقوله یعنی مهاجاته ایاهم لان الشاعر اذا هجا شخصا یذکر قومه کما فی قوله لا ابا لکم قوله والمضاف الی یاء المتکلم اعلم انه اذا اضیف الاسم غیر المنادی الی یاء المتکلم یجوز فیه الوجهان فتح الیاء و سکونها واذا اضیف المنادی الی یاء المتکلم یجوز فیه اربعة اوجه لان المنادی یکثر استعماله فیناسبه التخفیف وهو یکون بکثرة الوجوه لان فیها وسعة المساحة للمتکلم قوله والمنادی جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم الخروج من البحث لانه فی المنادی لا فی الاسم المضاف وایضا ینقض بقولنا غلامی بدون حرف النداء اذ لا یجوز فیه وجوه اربعة بل یجوز فیه الوجهین الاولین فلدفع هذین الاعتراضین زاد الشارح لفظ المنادی لان البحث فیه فان قیل ولو قال والمضاف الی الیاء لکان اخصر فان الیاء المضاف الیه لا یکون الی یاء المتکلم قلنا التصریح بیاء المتکلم لدفع وهم وهو ان الیاء اذا کان باللام یتوهم الجنس والاستغراق فیتوهم الاضافة الی کل الیاء کیاء النسبة قوله وجوه اربعة وههنا اعتراض بوجوه ثلثة الاول ان قوله یجوز فعل ولا بد له من الفاعل المفرد وقوله یا غلامی جملة فکیف تکون فاعلا والاعتراض الثانی ان قوله یا غلامی الخ تفصیل الاجمال ولا اجمال ههنا والاعتراض الثالث ان المصنف فی صدد بیان الکلیات وقوله یا غلامی جزئی من الجزئیات فاجاب الشارح عن الاعتراض الاول بقوله وجوه ولا شک ان لفظ الوجوه مفرد ولیس بجملة فیصح کونه فاعلا وعن الثانی بقوله اربعة وعن الثالث بقوله مثل ای مثل یا غلامی فیکون شاملا لیا غلامی ویا امتی ویا امرأتی وغیرها فیکون قول المص یا غلامی بذکر لفظ المثل کلیا قوله فتح الیاء وهو الاصل لان

ای یعنی الجریر بالمکروه مهاجاته ایاهم ای عمرو لو هجانی فانا ایضا اهجوه قاله عبد الغفور ۱۲ م مفتی عبد الرحیم

کما قاله المعترض ۱۲ م مع انها لیس بمراد ههنا وایضا اذا کان بدون اللام لان لا نکرة فی الاثبات یفید العموم کذا قال مولنا عبد الغفور ۱۲ مفتی عبد الرحیم المرحوم الفشاوری رحمه الله

marfat.com

کل کلمۃ اذا کانت علی حرف واحد فتکون اصلہا الحرکۃ لئلا یلزم الابتداء بالساکن والفتحۃ اخف الحرکات **قولہ** وسکونہا وھو الاکثر فی الاستعمال ولا یلزم الابتداء بالساکن لوقوعہا ابدا بعد کلمۃ اخری **قولہ** اکتفاء بالکسرۃ **فان قیل** اشتراط کسرۃ ماقبل الیاء لحذفہا لیخرج نحو مسلمی تثنیۃ وجمعا فانہ اذا اضیف مسلمین الی یاء المتکلم یقال مسلمی بالتشدید مع انہ لو حذف یاء المتکلم منہ لجاز والحال ان الکسرۃ غیر موجودۃ **قلنا** ان اشتراط کون قبلہ کسرۃ لانتفاء الیاء انما یکون فی المنادی المفرد دون الجمع والتثنیۃ لانہ ثقیل غالبا فیجوز حذف الیاء منہ مطلقا **قولہ** وھذان الوجہان جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل کان السائل سال ان ھذہ الوجوہ الاربعۃ کلہا مساویۃ فی الاستعمال اوکان بینہا تفاوتا فی الاستعمال فدفع بقولہ وھذان الوجہان الخ **فان قیل** علم من قول الشارح ان ھذین الوجہین یستعملان فی غیر المنادی ایضا لانہ قال وھذان الوجہان یقعان غالبا فی النداء فیعلم منہ ان فی الاستعمال القلیل یقعان فی غیر المنادی ایضا مع ان الوجوہ الاربعۃ کلہا مختصۃ بالمنادی **قلنا** لا شک انہما مختصان بالنداء وقولہ یقعان غالبا فی النداء بالنسبۃ الی الوجہین الاولین یعنی انہما لا یقعان غالبا فی النداء وھما یقعان غالبا فیہ **قولہ** لان النداء موضع تخفیف اشارۃ الی دلیل قولہ یقعان غالبا فی النداء **قولہ** وقلب الیاء الفا قیل ھذہ لغۃ بنی طی فانہم یبدلون الیاء الواقعۃ بعد الکسرۃ الفا فیقال فی بقی وفنی بقا وفنا وفی جاریۃ وناصیۃ جاراۃ وناصاۃ **قولہ** لان الالف والفتحۃ **جواب سوال ظاہر قولہ** وھما ای ھذان الوجہان اما اشارۃ الی التحقیق او الی جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو یا عدوی لانہ المنادی المضاف الی یاء المتکلم مع انہ لا یجوز فیہ الوجہان الاخیران **اجاب بقولہ** وھما ای ھذان الوجہان الخ **قولہ** ... کذلک ای المضاف الی یاء المتکلم **قولہ** واشتہر بہا عطف تفسیر لقولہ فیما غلب علیہ **قولہ** علی الیاء المغیرۃ عنہ بالحذف الاولی ان یقال علی الیاء المغیرۃ بالحذف لان التغیر لا یطلق علی الحذف لان التغیر یکون بزوال الوصف مع بقاء الاصل والحذف یکون بزوال الاصل **اجیب عنہ** انہ من باب

لہ لعدم الالتباس بعد الحذف لان یاء التثنیۃ والجمع وعدم النون یدل علی الیاء المحذوفۃ قالہ عبد الرحیم ۱۲

لہ قولہ جواب سوال ظاہر تقریرہ ان حذف الیاء والکسرۃ تخفیف بلا ریب واما قلب الیاء الفا لیس بتخفیف لان الفتحۃ فیہ تکون بازاء کسرۃ فلا ای الالف بازاء الیاء فی غلامی فلا یکون قلبہا بالالف تخفیفا ۱۲

شرح مولینا المفتی المولوی عبد الرحیم رحمہ اللہ تعالی المرحوم الفشاوری

ای تغلیب القلب علی الحذف وهو طریق عندهم قوله فلا یقال یا عدو فانه فی الاصل یا عدوی فلا یجوز فیه حذف الیاء والاکتفاء بالکسرة او قلب الیاء الفا لعدم شهرته بالاضافة فلا ینقل الذهن حینئذ الی الیاء قوله وقد جاء شاذا جواب سوال وهو ان الحصر فی الوجوه الاربعة غیر صحیح لوجود الوجه الخامس وهو الذی ذکره الشارح بقوله وقد جاء شاذا الخ قوله وقد یکون المنادی الخ هذا بیان المتعلق لقوله بالهاء ثم هذه الجملة الظرفیة ای المتعلق مع المتعلق عطف علی الجملة الفعلیة الواقعة خبرا من قوله والمضاف الی یاء المتکلم قوله فی هذه الوجوه دفع وهم وهو ان قوله بالهاء ناظرا الی الوجهین الاخیرین فدفع بقوله فی هذه الوجوه الخ قوله ای فی حالة الوقف اشارة الی ان نصب قوله وقفا لانه ظرف باعتبار تقدیر المضاف اعنی قوله حالته وهو الزمان فیصح ظرفیته قوله فرقا بین الوقف والوصل لانه لو لم یکن الهاء یلزم الالتباس بین الوقف والوصل حاصله ان الوقف جائز فی کل اسم عند الاستراحة فلو وقفت علی یا غلامی لحذف الیاء لانه اذا وجد حرف العلة فی اخر الاسم فوقفه باسقاط حرف العلة فاذا سقط الیاء من یا غلامی للوقف التبس بیا غلام الذی حذف الیاء منه لاجل التخفیف فلما ذکر الهاء فی اخره کان الوقف علی الهاء وهی حرف صحیحة بحرکة الیاء او سکونها کان وقفه بالسکون فیکون حرف العلة سالما عن السقوط وانما خص الهاء بالزیادة باعتبار عادة العرب قوله فرقا مفعوله بالهاء وقفا قوله فی محاوراتهم انما زاد هذا اشارة الی ان یا ابی ویا امی مثل باب یا غلامی فی الاشتهار بالاضافة المذکورة والاشتهار لا یکون الا بالاستعمال فی محاوراتهم قوله ای قالوا یا ابت فیه اشارة الی ان یا ابت عطف علی یا ابی وهو مقولة قالوا فکذا یا ابت مقولة قالوا فان قیل الاب مذکر فلا یجوز ذکر التاء فیه قلنا ان ذکر التاء فیه للحمل علی یا امت علی ان التاء قد یکون فی المذکر نحو علامة وحمامة للمذکر والمونث وشاة کک قوله ای حال کون التاء اشارة الی ان نصب قوله فتحا وکسرا لاجل انه حال قوله مفتوحة جواب سوال وهو ان الحال یکون محمولا علی صاحبها والفتح مصدر یحمل علی افراده والتاء لیست من افراد الفتح فکیف یصح الحمل اجاب بقوله مفتوحة یعنی ان المصدر مبنی للمفعول فیصح الحمل ثم یرد علیه ان المطابقة بین الحال وصاحبها شرط فی الافراد والتثنیة والجمع وههنا لیس کذلک لان التاء واحدة وقوله فتحا وکسرا مثنی فدفع بقوله او مکسورة یعنی الواو بمعنی او وکلمة او لتناول احد المذکورین فطابقا قوله وقد جاء الضم وعلیه قراءة یا ابتُ بالضمة قوله مجری المفرد لانه اسم فی اخره تاء التانیث نحو ثبة قوله وقالوا یا ابتا اعلم ان فی قول المصنف نسختین احدهما قوله ویا ابتا

له واجب ایضا بان التاء فی یا ابت ویا امت للتفخیم کما فی علامة ۱۲ شرح المولی المفتی عبد الرحیم لله

marfat.com

ویا امتا بالالف والاخر قوله وبالالف نحو یا ابتا ویا امتا قوله جمعا بین العوضین اعنی التا
والالف عوضین عن الیاء ولاشك ان الجمع بین العوضین جائز کمن اشتری السیف بالفو
والبقر فیکون لشئ واحد عوضان قوله فما قالوا الکلمة ما نافیة لان الجمع بین العوض والمعوض
هنا لا یجوز لانه یوجب اللغو قوله وقالوا یا ابن ام یعنی ان الابن مضاف الی الام والام
مضاف الی یاء المتکلم فحکم الام کحکم المنادی المضاف الی یاء المتکلم فی الوجوه الاربعة لکن
مع زیادة وجه اخر کما بین للشارح قوله هذا الاختصاص جواب سوال وهو انه یخرج منه
یا ابنت ام مع ان حکمه حکم یا ابن ام فاجاب بقوله هذا الاختصاص الخ فان قیل
الاختصاص لا یخلو اما بالنظر الی الابن او بالنظر الی الام والعلم فعلی الاول خرج البنت وعلی الثانی خرج
فیه یا غلام ام مع انه لیس حکمه حکم الابن فی الوجوه الاربعة مع الوجه الخامس قلنا الاختصاص
الی کلیهما لکن الاختصاص بالنظر الی المضاف الیه حقیقی اعنی بالنظر الی کل علی الابن والعلم والاختصاص
بالنظر الی المضاف اضافی اعنی بالنظر الی ما سوی البنت قوله بزیاده وجه اخر جواب
سوال وهو انه لا حاجة الی قول الشارح یا ابن ام بحذف الالف وابقاء الفتحة لانه علم من
قوله مثل باب غلامی لان هذا الوجه الخامس ثابت فی یا غلامی ایضا کما قال الشارح وقد
وقد جاء شاذا فی المنادی یا غلام بالفتح فاجاب بقوله بزیادة الخ یعنی ان الوجه الخامس
شاذ فی مثل باب غلامی وههنا لیس بشاذ قوله لکثرة الاستعمال ثم یرد علیه
ان هذا منقوض بیا ابی ویا امی لان ذا انها ایضا کثیر کما مر انفا مع انه لم یصح فیهما الوجه
المذکور فاجاب بقوله وطول الکلام بخلاف ابی وامی لانه وان کثر ذانها لکن لیس
طول الکلام ثم یرد علیه انه منقوض بیا ابن ابی لانه کثیر الاستعمال مع
طول الکلام مع انه لم یثبت فیه الوجه المذکور فاجاب بقوله وثقل التضعیف او
الاتم من المضاعف قوله ولما کان من حضائص الخ جواب سوال وهو انه یلزم الخروج عن
البحث لانه فی المنادی فاجاب بقوله ولما کان من حضائص الخ قوله شرح
ای اراد الشارح فلا یرد انه یلزم منه ان الشارح غیر القول ویحتمل ان یکون قوله فقال
لتفسیر الشارح قوله ای واقع جواب سوال وهو ان الجواز علی تخوین احدهما وقوعی ای
موجود فی کلام العرب والاخر امکانی ای تصوری ای لیس له وجود فی الخارج فلم یعلم ای
المراد ههنا فاجاب بقوله ای واقع یعنی ان الجواز ههنا وقوعی ثم یرد
علیه ان الوقوع علی تخوین احدهما مایکون موجودا فی سعة الکلام والاخر مایکون
موجودا فی الضرورة فای مراد ههنا فاجاب بقوله فی سعة الکلام
ثم یرد علیه ان السعة مشترکة بین المعنیین احدهما من السعی ای المشی الی الشئ کما

له د لیس قوله الی من المضاعف ۱۲ سه ای اراد الشارح ع جواب من سوال مقدر ظاهر فلا حاجة الی التشریح ۱۲ م

قال الفقهاء والسعي بين الليلين الاخضرين والسعي الى الجمعة والاخر من الوسعة اى ضد الضيق
فاى المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله من غير ضرورة يعنى ان المراد منه
ماكان لبعض الوسعة ثم يرد عليه ان الضرورة على نحوين احدهما ضرورة شعرية
يعنى ضرورة اضطرار الشاعر والاخر ضرورة اضطرار المتكلم من غير الشاعر فاى مراد ههنا فاجاب
بقوله شعرية ثم يرد عليه ان الضرورة الشعرية عبارة عما وقع فى الشعر سواء كان
مع اضطرار الشاعر بانه لو لم يرخم لا يستقيم شعره او كان بدون اضطراره فتوهم المتوهم انه ماكان
بدون اضطراره فاجاب بقوله دعت اليه اى الى الترخيم يعنى ان المراد من الضرورة
ماكانت مع اضطرار بان شعره لا يستقيم بدون الترخيم ثم يرد عليه ان التخصيص فى الرواية
يفيد نفى ما عداه فيعلم من كلام المصنف ان الترخيم فى المنادى لو كان لاجل ضرورة لا يجوز
مع انه جائز بالاتفاق فاجاب بقوله فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى يعنى ان
التخصيص فى الروايات يدل على نفى ما عداه اذا لم يكن ما عداه ثابتا بالطريق الاولى قوله
واقع جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله ضرورة على قوله هو اذ الضمير فيه راجع الى الترخيم
والضرورة ليست بترخيم فاجاب بقوله واقع يعنى ان قوله ضرورة ليست خبر المقوله هو بل
خبره محذوف وهو قوله واقع ثم يرد عليه انه لما كان قوله مبتدأ محذوف الخبر
فالاشتغال بقوله ضرورة اشتغال بما لا يعنى فاجاب الشارح بقوله اى لضرورة
شعرية يعنى انه مفعول له قوله داعيته اليه جواب سوال مقدر تقديره لم قال
لاتى سعته الكلام دفع وهم وهو ان قوله ضرورة قيد للتفاق فذ فم بقوله لا فى سعته
الكلام ومنهما بحث وهو انه انما يجوز حذف اللام من المفعول له اذا اتحد فاعل الفعل
والمفعول له وفيما نحن فيه ليس كذلك لان الفعل هو قوله جاز فاعله الترخيم وفاعل الضرورة
هو المتكلم قلنا ليس الفعل ههنا جاز بل الفعل هو الترخيم اى يرخم فى غير ضرورة والاشتغال
ان فاعل الترخيم والضرورة واحد وهو المتكلم قوله اى ترخيم المنادى جواب سوال
وهو ان ضمير هو لا يخلو اما ان يرجع الى ترخيم المنادى او الى الترخيم مطلقا فعلى الاول لا يعلم قوله
..... ترخيم غير المنادى وعلى الثانى لا يصح قوله وشرط لان الشروط المذكورة فى قوله اللهم
شروط لترخيم المنادى لان الترخيم للضرورة لا شروط له لانه لاجل الضرورة والضرورة لا
يحتاج الى الشروط فاجاب الشارح عنه بجوابين احدهما بقوله اى ترخيم المنادى يعنى
ان الضمير راجع الى ترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالقياسية على ترخيم المنادى
اذ تعريفهما واحد غير متفاوت والجواب الثانى ما اشار اليه بقوله ويمكن حمله الخ قوله اى لمجرد

سله وههنا امر كذلك لما عداه وهو ماكان لاجل ضرورة ثابتة بالطريق الاولى ۱۲ منه سله حتى يرد الاعتراض بهم منه سله يعنى انه قيد احترازى ۱۲

التخفیف جواب سوال وانہ دخل فیہ نحو قاضٍ وعصًا لان حذف اخرهما ایضا للتخفیف
فاجاب بقولہ ای لمجرد التخفیف والحذف فیهما لیس لمجرد التخفیف بل لاجل الاعلال قولہ
لا لعلة اخری بیان لمجرد التخفیف ثم یرد علیہ ان علة اخری ذکر مطلقا لا یعلم ان
المراد منہ علة الحذف او علة الانقلاب نحو قال او علة الادغام فاجاب بقولہ مفضیة
الی الحذف ثم یرد علیہ ان الحذف بالاعلال لیس الا للتخفیف فلا یکون الاعلال امرا
مغائرا من التخفیف فاجاب بقولہ المستلزم للتخفیف یعنی ان الحذف بالاعلال لیس لمجرد
التخفیف بل للاعلال والتخفیف لازم لہ لا عینہ ویقال لمثل هذا الحذف حذف الاعتباط
وهو ذبح الابل الصحیح لمجرد اللحم لا لعلة قولہ فعلی هذا یکون ای علی تقدیر ارجاع ضمیر هو الی
ترخیم المنادی قولہ بالمقایسة فان قیل کیف یقاس ترخیم غیر المنادی علی ترخیم المنادی
فان ترخیم المنادی حذف فی اخرہ تخفیفا وترخیم غیر المنادی لیس للتخفیف بل للضرورة
قلنا القیاس فی اصل الترخیم ای قطع النظر عن القیود قولہ ویمکن اشارة الی جواب اخر
وانما قال یمکن لان فی هذا الجواب ضعف وهو ان ارجاع الضمیر الی الاسم المطلق یخالف
من سوق الکلام لانہ فی المنادی اللهم الا ان یقال انما ارجع الی الاسم المطلق لیعلم ان الترخیم
لا یکون الا فی الاسم قولہ بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا لان ذکر المقید مستلزم
لذکر المطلق فان قیل اذا کان الضمیر المرفوع راجعا الی الترخیم مطلقا فقولہ تخفیفا غیر
مرتبط بما قبلہ لان ترخیم غیر المنادی لیس للتخفیف بل للضرورة قلنا قولہ تخفیفا حینئذ
بمعنی انہ اذا کان واقعا فی المنادی فیحصل الربط قولہ امور اربعة جواب سوال وهو انہ
لا یصح حمل قولہ ان لا یکون بالاضافة علی قولہ وشرطہ لانہ یلزم حمل الاخص علی الاعم فاجاب
بقولہ امور اربعة حاصلہ ان قولہ وشرطہ مبتدا محذوف الخبر وهو قولہ امور اربعة
وقولہ ان لا یکون باضافة خبر مبتدأ محذوف وهو قولہ الاول ثم یتوهم المتوهم ان الامور
الاربعة علی نمط واحد فدفع الشارح بقولہ ثلاثة منها یعنی انها لیست علی نمط واحد قولہ
ان لا یکون مضافا فان قیل لو قال مفردا لکان اولی لانہ اظهر فی اخراج شبہ المضاف
لانہ جعل المفرد فیما سبق فی مقابلة المضاف وشبهہ قلنا کما ان لفظ المضاف لا یصح بدون
العموم الی الحقیقی والحکمی کذلک لا یصح لفظ المفرد بدون العموم الی الحقیقی والحکمی قولہ
حقیقة او حکما جواب سوال وهو انہ ینقض بقولہ یا طالعا جبلا لانہ لیس بمضاف
بل شبہ مضاف مع انہ لا یجوز فیہ الترخیم فاجاب بقولہ حقیقة او حکما فدخل فیہ
المشبہ بالمضاف قولہ نظرا الی المعنی فان قیل هذا مستقیم فیما اذا کان المرکب الاضافی
علما فان الجزء الاول ح بمنزلة الزاء فی زید فان اخرہ بحسب المعنی هو اخر المضاف الیہ واما

لہ فیکون من قبیل حمل الاعم علی الاعم ۱۲ شرح المفتی المولوی مولانا عبد الرحیم الفشاوری

marfat.com

اذا لم یکن علما فلا یستقیم قلنا ان المضاف وان لم یکن فی ضمن العلم لاکن اذا اخذ من حیث انه مضاف لایتم بدون المضاف الیه فیکون کالعلم فان قیل ان النحوی انما یبحث عن اللفظ دون المعنی الا تبعا فی بعض المواضع فنظر النحوی الی لفظه فقط فاذا تم لفظه یصح الترخیم فیه قلنا لا نسلم ان مبحث النحوی فی اللفظ مطلقا بل مبحثه لفظ موضوع للمعنی لا اللفظ فقط فلا یرد شئ

قوله فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة ای بعد رعایة اللفظ والمعنی قوله من النصب او البناء اما کون النصب اثر النداء فلکون المنادی مفعول ادعو واما کون البناء اثر النداء فلمشابهته الکاف فی ادعوک بخلاف الفتح فانه اثر الالف فان قیل حرف النداء اثر النداء وهو ثابت فیه قلنا هو علامة النداء لا اثره فان قیل ان حرف النداء لایکون الا فی المنادی فینبغی ان یجری فیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی قلنا حرف النداء قد یکون فی غیر المنادی کالمندوب الا تری ان القاعد ممد القیام قد یقول یا الله مع انه لیس فی قصده النداء بل یقول ذلک لمجرد القیام کما بعبارة البعض قوله لان الزیادة تنافی الحذف اعترض علیه بانه یصح اقامة الدلیل المذکور علی المستغاث بالالف وهو ظاهر وایضا یصح اقامة الدلیل الاول علی المستغاث بالالف لعدم النصب فیه بل فیه فتح فلم لم یلتفت الشارح الیه قلنا سلمنا انه جار فیه لکن لما کان صورة الفتح صورة النصب فلذا لم یلتفت الیه قوله ولم یذکر المندوب جواب سوال وهو ان عدم المندوب ایضا من الشروط فلم ترک المص فاجاب بقوله ولم یذکر المندوب ثم یرد علیه ان عدم المندوب مذکور فی بعض نسخ المص فعلم منه انه داخل فیه فدفع بقوله وما وقع الخ قوله لان الجملة محکیة فان قیل ان المنادی لایکون الا من الاسماء والجملة لیست باسم فکیف یصح قوله ولا جملة قلنا معنی المتن هکذا اذا جعل الجملة علما لشخص ثم وقع المنادی فلا یصح ترخیمه لان الجملة انما یکون علما لشخص اذا وجد معنی الجملة وهو القصة الغریبة قوله احد الامرین الوجودیین دفع وهم وهو ان مجموع الامرین شرط فلا یصح الحصر باربعة فدفع بقوله احد الامرین قوله لکثرة نداء العلم فان قیل ینبغی ان لا یحذف من العلم شئ من حروفه لما قالوا ان الاعلام لا تتغیر کما مر فی غیر المنصرف قلنا عدم تغیره فی غیر المنصرف فی غیر صورة ترخیم المنادی قوله فیما ابقی منه فان قیل ان نفس ما ابقی دلیل علی ما القی لا ان فیما ابقی منه شئ اخر هو دلیل علی ما القی فلا یصح الظرفیة قلنا ان کلمة فی زائدة او نقول ان شئ اخر موجود ههنا وهو الشهرة قوله دلیل علی ما القی مبتدأ وقوله فیما ابقی خبر مقدم علیه قوله لم یلزم نقص الاسم الذی یکون بناؤه عارضیا فان ما یکون بناؤه عارضیا فهو فی حکم المعرب فلا یرد حینئذ انه لا معنی لقوله نقص الاسم عن اقل ابنیة المعرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا المعرب

له لان المضاف من حیث انه مضاف لایتم بدون المضاف الیه فحینئذ ان رخم فی اخر المضاف یلزم الترخیم فی وسط الکلمة ای فی وسط الکلمة لا الکلمتین قاله عبد من عباد الله جل جلاله ۱۲ مولانا المولوی المفتی محمد عبد الرحیم الغشاوری

فی ذلک الشخص نحو تابط شرا فلو غیر بحذف بعض الاجزاء لا تدل علی ان فیه معنی الجملة

قوله عن اقل ابنية المعرب انما قيد به لجواز النقص فى المبنى نحو مَن وما قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص فى الاسم المعرب بالعلة كعصًا وكذا يدٍ ودمٍ لان النقص فيه بعلة موجبة لان يد فى الاصل يَدَىٌ ثم الياء متحركة وما قبلها مفتوح فابدلت الياء بالالف ثم ثبت التقاء الساكنين بين الالف والتنوين فاسقط الالف او ان اعلاله هكذا ان الضمة على الياء ثقيلة فاسقطت ثم ثبت التقاء الساكنين الى اخره واذا عرفت هذا فلا يصح قول الفاضل عبد الغفور واما نحو يدٍ فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به لان الحذف فيه لما كان بعلة موجبة فكيف يكون شاذا وهذا الاعتراض اختلج فى قلبى من عنفوان شبابى ولم اجد حلّه ثم وجدته فحمدتُ الله كثيرا وهو ان فى نحو يد لغتان احدهما ان اصله يدى بحركة الدال فحذف الياء فيه على القياس فخرج بقوله بلا علة موجبة لان الحذف فيه بالعلة الموجبة والعلة الاخرى ان نحو يد فى الاصل يَدْى بسكون الدال فالحذف فيه على خلاف القياس لانه فى حكم اسم صحيح فلا تكون الضمة ثقيلة على السامع لسكون ما قبل الياء فالفاضل المذكور الملا عبد الغفور نظر الى هذه اللغة فلذا اخرج بالشذوذ قوله واما اسما متلبسا جواب سوال وهو ان عطف قوله واما بتاء التانيث على قوله واما علما لا يصح لان تاء التانيث يوجد فى الفعل ايضا فعلم منه بان الترخيم يجرى فى الافعال وليس كذلك لان الافعال لا تكون منادى فكيف يصح الترخيم فيها فاجاب بقوله واما اسما الخ قوله وان لم يكن علما اشارة الى ان كلمة او لمانعة الخلو لا لمانعة الجمع لان ان المتصلة يثبت الحكم فى النقيض بالطريق الاولى قوله لان وضع التاء على الزوال لانها غير داخلة فى الاسم وكذا لا يدخل فى ثبة فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح كما هو القاعدة فى التاء ان ما قبلها يصير مبنيا على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فان قيل ان التاء علامة التانيث والعلامة لا تحذف قلنا عدم حذف العلامة فى غير الترخيم قوله ولم يبالوا جواب سوال وهو انه لما لم يشترط الزيادة على الثلاثة فعلى هذا لا تبقى ثبة وشاة بعد الحذف على اقل ابنية المعرب فاجاب بقوله ولم يبالوا الخ يعنى ان بقائه على حرفين ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان على حرفين وانما كان كل واحد منهما على حرفين لان لامه محذوف اصله ثبو فحذف الواو على خلاف القياس قوله ولا يرخم بغير ضرورة الخ جواب سوال وهو ان نحو يا صاحِ فى يا صاحبُ ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يجرى فيه الترخيم فاجاب بقوله ولا يرخم بغير ضرورة الخ يعنى انه شاذ قوله ومع شذوذه جواب سوال وهو ان الشذوذ على قسمين احدهما مع الداعى والاخر فاى مراد ههنا فاجاب بقوله ومع شذوذه الخ يعنى انه مع الداعى قوله فان كان

الموجبة

من غير الداعى

له اذ التاء كلمة اخرى براسها لكنها اخرجت مما قبلها بحيث صارت متعقبة الاعراب ۱۲ رب ارحم

مولوی مفتی مولٰنا عبد الرحیم الپشاوری ۱۲

marfat.com

فی اخرہ الخ فی جانب اخرہ فلایرد انہ یلزم الاتحاد بین الظرف و المظروف وھو لایجوز قولہ کائنتان ھذا بیان للتعلق لقولہ فی حکم الواحدۃ اعترض علیہ انہ یصح تعلقہ بقولہ زیادتان لان الزیادۃ مصدر یشبہ الفعل صح التعلق الجار والمجرور قلنا ان قولہ فی حکم الواحدۃ صفۃ للزیادتان والجار والمجرور انما یکون صفۃ لشئ باعتبار التعلق فلابد ان یکون متعلقہ شئ اخر ثم قولہ الواحدۃ صفۃ تقتضی الموصوف فزاد الشارح رحمہ اللہ تعالی قولہ الزیادۃ ثم سال السائل ان الاتحاد بینہما فی ای جہۃ فاجاب الشارح بقولہ فی انہما زیدا تامعا فی الکلمۃ کما ان الحرف الواحد زیدت دفعۃ واحدۃ فکذلک الحرفان زیدتا معا وانما کانتا زائدتان[1] فی قولہ اسماء لانہما زائدتان علی ثلثۃ احرف وھی الہمزۃ والسین والمیم فان قیل ان حکم الواحدۃ مظروف فی الزیادتین ولیست الزیادتان مظروفتان فی حکم الواحدۃ فکیف یستقیم الظرفیۃ فی قول المصنف رح زیادتان فی حکم الواحدۃ فاجاب عبد الغفور الفاضل ان قولہ فی حکم الواحدۃ صفۃ لقولہ زیادتان حاصل الجواب ان الظرف علی قسمین احدھما حقیقی وھو الزمان والمکان والاخر اعتباری کظرفیۃ الصفۃ للموصوف نحو زید فی العلم وزید فی الکرم وھھنا اعتباری یعنی ظرفیتہ الصفۃ للموصوف فھو من قبیل قولہم فلان فی السعادۃ قولہ فان الیاء والنون ای الیاء فی ثمانیۃ والنون فی مرجانۃ زیدتا اولا ثم زیدت تاء التانیث لان ھذہ التاء تاء التانیث وھی تزاد وحدھا قولہ کاسماء اصلہا وسماء قلبت واوھا ھمزۃ علی غیر قیاس کما فی احد وانات فیہما زیادتان للتانیث کحمراء قولہ اذا جعلتہا جواب سوال وھو انا لانسلم ان فی اخرہ زیادتان بل اخرہ حرف صحیح قبلہ مدۃ لانہ علی وزن افعال فیکون من قبیل الضابطۃ الثانیۃ لا من الاولی فاجاب بقولہ اذا جعلتہا فعلاء قولہ من الوسامۃ بمعنی العلامۃ ثم استعمل فی الحسن والمراد ھھنا اسم امراۃ واسم بنت ابی بکر الصدیق رضی اللہ عنہما قولہ من باب عمار اسم صاحب من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فھو من الضابطۃ الثانیۃ قولہ ومروان اسم صحابی ایضا قولہ او کان فی اخرہ اشارۃ الی حاصل العطف تقدیرہ وانکان فی اخرہ الخ فحذف الشرط وھی ان متروک من سہو الناسی قولہ ای صحیح اصلی

---

[1] ای الحرفان وھما الالف والہمزۃ ۱۲ مولٰنا ۱ لمولوی المفتی عبد الرحیم الفشاوری ۲ [2] قولہ فی الحسن الخ بضم الحاء وسکون السین بالفارسیۃ خوبی ۱۲ مولٰنا المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاوری المرحوم ۶ ۱۲

marfat.com

جواب سوال ظاهر[1] ثم يرد عليه انه يلزم التقدير من غير قرينة و ذا لا يجوز فاجاب الشارح بقوله لتبادره الخ لان الغالب فى الحرف الصحيح هو الاصالة كما ان الغالب فى حرف العلة الزيادة فحينئذ يخرج نحو سِعلات بكسر السين وسكون العين لان تاءه ليست باصلية وان كانت صحيحة فى الاصالة فان قيل ان فى قول الشارح رح يلزم الدور لانه افهم الاصلى من الصحيح فى قوله اى صحيح اصلى وههنا افهم الصحيح من الاصلى حيث قال فى حكم الصحيح فى الاصالة قلنا هذا ليس بدور بل فهم احد اللازمين من الاخر فى موضع وفهم الاخر من الاخر فى موضع اخر فيحذف من مرمى حرفان اخرهما فى حكم الصحيح قبله مدة قوله اى الف او واو الخ دفع وهم وهو ان المراد من قوله مدة لفظ مدة فيكون معناه قبله لفظ مدة وفيه فساد المعنى فدفع بقوله اى الف الخ يعنى ان المراد من المدة ليس لفظ المدة بل المراد منها حروف المدة اى حروف العلة ثم يرد عليه انه لما كان المراد منها حروف العلة فعلى هذا ينبغى ان يحذف الحرفان من كنهور اذ اخره حرف صحيح قبله حرف العلة مع انه لا يحذف منه الا حرف واحد فاجاب بقوله ساكنة يعنى ليس المراد منها حرف العلة مطلقا بل اذا كانت ساكنة والواو فى كنهور ليس بساكن بل متحرك لانه على وزن سفرجل معناه سحاب عظيم ثم يرد عليه انه لما كان المراد الحرف العلة الساكنة فعلى هذا ينبغى ان يحذف الحرفان من سنور اذ حرف العلة ساكن فيه مع انه لا يحذف منه الا حرف واحد فاجاب الشارح بقوله والمراد بالمدة الزائدة والمدة فى مختارا صلى اذ هو بمقابلة العين ثم يرد عليه انه يلزم التقدير بلا قرينة و ذا لا يجوز فاجاب بقوله لتبادرها الى الذهن قوله اى والحال دفع وهم وهو ان الواو فى قوله وهو للعطف كما هو المتبادر فيكون معطوفان على قوله او حرف صحيح قبله مدة فعلى هذا معنى المتن هكذا ان كان فى اخر المنادى زيادتان او كان اخره حرف صحيح قبله مدة او كان المنادى اكثر من اربعة احرف حذفتا اى يحذف الحرفان فى الجمل الثلثة فعلى هذا يحذف الحرفان فى ياسفرجل اذا جعل علما اذ هو اكثر من اربعة احرف مع انه لم يقل به احد فدفع بقوله اى والحال ان الواو ليس للعطف بل للحال فهو حال من ضمير مجرور فى اخره فانه مضاف اليه ويصح حذف المضاف و اقامة المضاف اليه مقامه والمضاف مفعول بواسطة حرف الجر وهو كلمة فى فى قوله فى اخره

[1] توضيحه انه ينقض بنحو سعلات فان فى اخره حرف صحيح غير مدة مع انه لا يحذف منه التاء فاجاب بقوله اى صحيح اصلى يعنى ان المراد بالصحيح الصحيح الاصلى لا مطلق الصحيح كما هو المتبادر و فى سعلات الحرف الاخير ليس باصلى كذا فى الحواشى المعتبرة ۱۲ المولوى المفتى مولنا محمد عبد الرحيم الفشاورى المرحوم السرخسى

فمن قال انه مفعول كان بمعنى وجد فقد ضيق على نفسه مع الوسعة **قوله** وانما لم ياخذ هذا القيد وانما يظهر عدم اخذه فيه بايراد الضمير المفرد حيث قال هولاء هما **قال مولانا عصام الدين** يصح ارجاع ضمير المفرد اليهما بتاويل المذكور ولا يرد الاشكال على ثبون وقلون لانهما اكثر من اربعة احرف فى الاصل لان لامهما محذوف فالمراد من قوله وهو اكثر من اربعة اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل **اقول** ان الحق فى جانب الشارح لان الارجاع الى المذكور خلاف الاصل وكذا العموم فى قوله وهو اكثر من اربعة احرف من انه فى الحال او فى الاصل ومعنى ثبة بالفارسية گروه از گوسپند ومعنى القلة هى الخشبة[1] الصغيرة التى يضرب بالخشبة الكبيرة ويلعب بها الصبيان **فان قيل** لو قال المص رح فان كان ما قبل اخره مدة حذفتا يشمل القسمين فكان اخصر **وجوابه ما قال الفاضل عبد الغفور** حيث قال لما كانت علة الحذف فى القسم الاول مغايرة لعلة الحذف فى الثانى لما ترى من **قوله** اما فى الاول فلما الخ فصل المص هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فيما قبل اخره مدة انتهى كلامه **اقول** لا يصح هذا المجمل لانه لا يخلو اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف اولا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان فى حكم الواحدة فيخرج نحو ثبون وقلون مع انه يحذف منهما الحرفان وعلى الثانى يدخل فيه سعيد وعمان وثمود **لكن يرد عليه** انا نختار الاول والمراد من قوله اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وثبون وقلون فى التقدير اكثر من اربعة احرف لان اللام فيهما محذوف **قوله** فى كلا القسمين **قال مولانا عصام الدين** لا يصح هذا القول اذ هو ذكر الشرط فى جانب الجزاء وهو لا يجوز **قلنا** هو اعادة المدعى لابتناء الدليل بقوله واما فى الاول الخ **او نقول** انما ذكره لدفع الوهم وهو انه يتعلق بالاخير **قوله** المثل السائر اى المثال الجارى على السنة العرب **قوله** ويعلم من بيان **دفع لما يقال** من انه لا يجوز الترخيم فى المركب لما سبق من قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا جملة **فاجاب بقوله** ويعلم من قوله علمين انما قال هذا لان الشارح لما قال لا يكون مضافا ولا جملة علم منه انه تحقق فيه الشرط العدمى فقال علمين ليتحقق فيه الشرط الوجودى وهو العلمية **قوله** المذكور **جواب سوال**

وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه لان اسم الاشارة مفرد مذكر والمشار اليه امور ثلاثة **الاول قوله** فان كان فى اخره زيادتان **والثانى** قوله او حرف صحيح قبله مدة **والثالث**

هزاران درود و هزاران سلام

بروی محمد علیه السلام اللهم اغفر لکاتبه

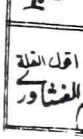

[1] قال عبد الرحمن ومعنى قلة هو الخشبة الصغيرة التى تنصب ويلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى ۱۲ اقول القلة اسم لعب يكون بخشبتين صغيرتين يقال لها فى الهندية دندا كلى ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری

marfat.com

قوله وانكان مركبا فاجاب بقوله المذكور ثم يرد عليه ان المذكور كل الكتاب الذى مر سابقا فاجاب بقوله من الاقسام الثلاثة قوله فيحذف حرف جواب سوال وهو ان قوله فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لايكون الا جملة وهو ليس بجملة فاجاب بقوله اى فيحذف حرف الخ وانما لم يجعل الجزاء جملة اسمية بان يقول فالمحذوف حرف واحد ليطابق بما سبق من الجزاء لانه جملة فعلية حيث قال حذفتا وحذف الاسم الاخير فان قيل المطابقة يقتضى ايراده بلفظ الماضى بان يقال فحذف حرف واحد قلنا الجزاء اذا كان ماضيا بدون قد لايجوز دخول الفاء عليه والمذكور فى قول المصنف رحمه الله لفظ الفاء حيث قال فحرف واحد وكلمة قد غير موجودة فيه فلذا عبر الشارح بالمضارع قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى الانسب ان يجعل التقدير هكذا فقد حذف بازدياد لفظ قد اقول فيه احتياج الى كثرة الحذف فلذا لم يتعرض الشارح اليه قوله لحصول الفائدة وهى التخفيف ثم يرد عليه انه ينبغى ان يحذف من الاقسام الثلثة المذكورة ايضا حرف واحد لحصول الفائدة فاجاب بقوله وعدم موجب حذف الاكثر قوله اى المنادى المرخم لايقال لوكان الضمير راجعا الى المحذوف فهو موافق للواقع مع انه على هذا لايحتاج الى قوله بجميع اجزائه لانا نقول انما ارجع الضمير الى المنادى لرعاية قوله وقد يجعل اسما براسه لان الضمير فى يجعل راجع الى المنادى فان قيل جاز ان يرجع الضمير فى يجعل الى الباقى اى الباقى من المحذوف قلنا الباقى ليس الا المنادى فان قيل انما يجعلون المحذوف فى حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغى ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف فى يد ودم قلنا ان المحذوف ههنا وان لم يكن لعلة موجبة لكن حذفه باعتبار قياس مطرد فهو كالحذف لعلة موجبة قوله بجميع اجزائه جواب سوال وهو انه لايصح تشبيه المنادى المرخم بمنادى ثابت لانه ايضا منادى ثابت اجاب بقوله بجميع اجزائه قوله على ماكان عليه قبله فلا يكون الاعراب جاريا على الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم قوله على الاستعمال الاكثر اشارة الى بيان الموصوف وانما لم يجعل الموصوف مذهبا بان يقال على المذهب الاكثر لعدم الخلاف فيه بل هو متفق عليه وايضا لو قال المذهب يابى عنه قوله وقد يجعل لانه يراد منه الاستعمال قوله فيقال الفا

---

[1] يعنى انما لم يقدر الماضى مع كونه موافقا لان كلمة الفاء تابى عن الماضى ۱۲ شرح مفتى عبد الرحيم

[2] يعنى ان الاكثر صفة لا بد لها من موصوف وموصوفها الاستعمال ۱۲ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمومنين امين

هزاران رحمت حق بر کسی باد ٭ که کاتب را بامحمدی کند یاد ۱۲

فصیحیۃ ای جزاء لشرط محذوف ای اذا کان کذلک فیقال وانما مثل بثلثۃ امثلۃ لان التغیر[1] فی
الاستعمال الاقل اما بالحرکۃ فقط او بالحرف فقط او بکلیہما قولہ بکسر الراء ولو کان اسما براسہ یکون بضم
الراء قولہ بواو متطرفۃ[2] ولو کان اسما براسہ لجعل الواو یاء کما سیأتی قولہ بواو متحرکۃ ولو کان
اسما براسہ لا نقلب الواو ایضا کما سیأتی قولہ وفی یا کروان الخ یقال لہ بالافغانیۃ ذا نری[3]
قولہ قد للتقلیل جواب سوال وھو انہ لما قال سابقا علی الاکثر فالمناسب ھھنا ان یقم
علی الاقل فاجاب بقولہ قد للتقلیل فعلی ھذا لا حاجۃ الی قولہ علی الاقل قولہ
کانہ لم یحذف منہ شئ جواب سوال وھو ان معنی قولہ اسما براسہ ای اسما ابتدأ
یعنی غیر مجعول من الاسم الاخر وقولہ قد یجعل یدل علی انہ مجعول من اسم اٰخر فیکون
فی کلام المصنف تدافعا فاجاب بقولہ کانہ لم یحذف منہ شئ یعنی انہ مجعول من
اسم اٰخر وقولہ اسما براسہ معناہ کانہ لم یحذف منہ شئ قولہ فلاجرم قلبت الواو یاء
لانہ لم یاوت فی کلام العرب اسم متمکن اخرہ واو قبلہ ضمۃ الا ویقلب الواو یاء و
الضمۃ کسرۃ کادلو جمع دلو وھو ما یخرج بہ الماء من البئر لان المنادی فی حکم المعرب لعروض
بنائہ فاعل بما یعل بہ الاسم المعرب قولہ وقد استعملوا وانما اورد المندوب فی المنادی
ثم یبحث بعدہ من المنادی اشارۃ الی المناسبۃ التی لہ بالمنادی لان المندوب یشابہ
المنادی من حیث التخصیص لان کل واحد منہما مخصوص من بین قومہ کما سبق وانما قال
صیغۃ النداء ولم یقل یا مع انہ اخصر ومراد ھھنا اشارۃ الی ان استعمال صیغۃ یا فی المندوب
بطریق العاریۃ ثم اعراب المندوب مثل اعراب المنادی لکن ھذا اذا استعمل المندوب بیا
واما اذا استعمل بوا فلا یظہر وجہ اعرابہ لانہ لیس بمنادی عند المص ولا منصوبا بفعل
التفجع لانہ لازمی اللھم الا ان یقال ان المندوب منصوبا باعنی او اخص لکن یرد علیہ
انہ یلزم ح ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول بہ مع انہ اربعۃ
اجیب عنہ ان الحصر فی المواضع الکاملۃ والمندوب لیس بکامل لانہ مشترک مع المنادی
من وجہ یعنی اذا استعمل بیا قولہ یعنی العرب اشارۃ الی تعین الفاعل قولہ یعنی یا خاصۃ
جواب سوال ظاہر قولہ لانہ لا یدخل دلیل القوم یعنی یا خاصۃ فان قیل
ان صیغۃ النداء ذکر مطلقا فمن این علم ان المراد منہ الیاء قلنا لما کانت الیاء اشہر من صیغ
النداء صح انصراف مطلق صیغۃ النداء الیہا فان قیل ان الشہرۃ فی النداء یقتضی ان
لا یستعمل فی غیرہ لئلا یلتبس بالمنادی قلنا لا التباس بینہما للفرق الواضح بین المتفجع علیہ
وبین المطلوب اقبالہ فیفہم المراد

[1] یعنی ان تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثلات ۱۲ مفتی عبد الرحیم
[2] ای واقعۃ فی الطرف ۱۲ [3] قال قدس سرہ فی الحاشیۃ کروان طائر ضعیف طویل العنق انتہی ۱۲ [4] بان قال وقد استعملوا صیغۃ النداء
فی المندوب ۱۲ [5] توضیحہ ان ما یعنی الیاء وہی الواو ایضا صیغۃ النداء مع انہ لا یستعمل غیر الیاء فی المندوب فاجاب بقولہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم

marfat.com

بقرینة المقام قوله اشهر صیغها الضمیر فی صیغها راجع الی النداء باعتبار المضاف وهو لفظ الصیغة فیصح التانیث فی المرجع قوله میت یبکی علیه احد سواء کان بیا او وا او غیرهما قوله وجودا او عدما جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون جامعا لخروج المتفجع علیه وجودا نحو المصیبة والحسرة والویل اذ التفجع لیس علیه بل التفجع منه فاجاب منه بقوله وجودا او عدما یعنی ان المراد کلیهما ثم یرد علیه کیف یکون المراد کلیهما والحال ان کلمة علیه یخرج المتفجع علیه وجودا اذ هو المتفجع منه لا علیه فاجاب عبد الرحمن عنه بقوله فالمتفجع علیه عدما ما یتفجع علی عدمه یعنی ان کلمة علی فی قوله علی عدمه بنائیة ولیست صلة للتفجع فیکون معناه تفجع بناء علی عدمه ای عدم حیوته دون جسده وکذا معنی قوله ما یتفجع علی وجوده ای تفجع بناء علی وجوده فلا یکون کلمة علی مخرجا للمتفجع علیه وجودا واجاب البعض ان کلمة علی بمعنی اللام ای المتفجع لاجله فیتناولهما جمیعا قوله عند فقد المتفجع علیه عدما هذا بالنظر الی الاغلب والا فیجوز ان یتحقق المتفجع علیه وجودا بدون العدم کالمصیبة الحاصلة له عند مخاصمة الخصماء وغیر ذلک قوله لفقد المیت بان یدفن المیت ثم جاء الولی الی البیت فحصل له المصیبة لاجل فقد المیت قوله فالحد شامل الخ تفریع علی قوله وجودا وعدما قوله مثل یا زید الخ مثال للمتفجع علیه عدما قوله ومثل یا حسرتاه آه مثال للمتفجع علیه وجودا فالحسرة اعم من المصیبة لانه یکون بالالم فقط والحسرة قد یکون بالالم وقد یکون بغیره والمصیبة اعم من الویل لانها تکون بالالم الذی یکون بالنار قوله ممتازا به جواب سوال وهو انا لا نسلم ان المندوب مختص بوا اذ هو یستعمل بیا ایضا فاجاب بقوله ممتازا به قوله فانه مشترک یعنی انه مشترک من حیث الاستعمال لا من حیث الوضع فلا یرد التناقض مع قوله وقد استعملوا صیغة النداء فی المندوب لانه یعلم منه ان الیاء حقیقة فی النداء قوله ای مثل حکمه جواب سوال وهو انه یعلم من قول المصنف ان حکم المندوب منقول من المنادی فعلی هذا بقی المنادی بلا حکم وایضا الحکم من الاعراض والعرض اذا قام بالمحل لا ینتقل منه الی محل اخر فاجاب بقوله ای مثل حکمه قوله یعنی اذا جواب سوال وهو انه لما قال المصنف ان حکمه فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی علم منه ان المندوب یماثل المنادی فی الاعراب والبناء فی جمیع اقسامه والحال ان المندوب لا یقع نکرة لانه لا یندب الا المعروف والمنادی کما یقع معرفة یقع نکرة ایضا اجاب بقوله یعنی اذا وقع اه حاصل الجواب ان المثلیة ههنا فی الاعراب والبناء فی القسم الذی یقع مندوبا لا انه مماثل له فی جمیع اقسام المنادی قوله لیرد علیه انه لا یقع نکرة فان قیل لا یحتاج الی هذا القول لدفع الایراد المذکور لان قوله ولا یندب الخ بمنزلة الاستثناء قلنا کون الکلام اللاحق بمنزلة الاستثناء یکون فی مرتبة التاویل عند الاحتیاج فاراد الشارح تصحیح کلام المصنف علی وجه لا یحتاج الی هذا التاویل قوله وجاز لک بیان المتعلق لقوله لک وخص

[illegible]

له والالم یصح قولنا وامصیبتاه لان التفجع لا یکون علی المصیبة ۱۲ سه فالمتفجع منه داخل فی المتفجع لاجله ۱۲ سه وهو قوله وحکمه فی

هذا الفعل ودن وجب ردا على الاندلسي حيث قال وجاز زيادة الالف اذا كانت لازمة بالياء لئلا يلتبس بالمنادى يرد عليه بانه مع ذلك ايضا يلتبس بالمنادى المستغاث بالالف ايضا ان اللام في قوله للفعل على الجواز لانه لا يقع صلة الوجوب قوله زيادة الالف جواب سوال وهو ان استاد الجواز لا يكون الا الى مقصود المتكلم والالف ليس من مقصوداته فاجاب بقوله زيادة الالف يعني ان عبارة المع بحذف المضاف وهو الزيادة وهو مقصود المتكلم قوله لمد الصوت وخص زيادة الالف لانها اخف واكثر من اختيها ولذا لم يزيدوها وان حصل بها الصوت بهما ايضا قوله اى التباس وانما فسره بصدد المجرد بصدد المزيد اذ المزيد مشهور فيكون تفسيره غير المشهور بالمشهور اولى لتشابه اللبس مشترك بين اللبس بالفتح والضم والثاني غير مراد ههنا لانه يستعمل في الثياب فلذا اطلق بالالتباس لتعين اللبس بالفتح قوله ذلك اللفظ اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله عدلت الى حرف جواب سوال مقدر ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه لا يلزم من ترك اللبس ولا اغلاكم لانه جازان يقال في ندبة امته للمخاطبة اغلاكميه فاجاب بقوله عدلت يعني ان الجزاء ههنا محذوف وهو قوله عدلت فالمراد ههنا العدول الى حروف المد سواء كان في هذا القول او غيره ثم يرد عليه انه لما كان الجزاء محذوفا فالاشتغال بقوله واغلاكميه اشتغال بما لا يعينه فاجاب الشارح عنه بقوله كما اذا اردت يعني ان قول المصرح وقم في موضع المثال قوله اذ الميم اصله الضم جواب سوال وهو ان الواو كيف يكون مجانسا لحركة الاخوفان الاخو في غلاكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم الخ يعني ان الميم في الاصل مضموم لان اصل غلاكم غلاكمو فاسكنت الميم للتخفيف فحذف الواو لاجتماع الساكنين اعني الميم والواو فصار غلاكم قوله اثنين انما زاد هذا لئلا يتوهم ان مخاطبين بكسر الهاء قوله وجاز لك الهاء اشارة الى ان قوله ولك الهاء عطف على قوله ولك الالف قوله اى الحاقها جواب سوال مقدر تقديره انا لا نسلم ان الهاء زيدت للالف بل زيدت للوقف فاجاب بقوله حال الوقف جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية الوقف للهاء لان الظرف اما زمان او مكان وهو ليس بواحد منهما فاجاب بقوله حال الوقف وهو الزمان قوله لبيانها اى لاظهارها والالف لان الهاء لو لم تكن فيكون الالف في الاخر واذا التي الوقف على ما قبل العلة يكون وقفا بسقوط حرف العلة فاذا زيدت الهاء في الاخر فيكون الوقف بسقوط حركتها اذ الها حرف صحيح فبقي الالف سالما من الحذف قوله من قسم المندوب جواب سوال مقدر تقديره انه منقوض بقولنا واويلاه وامصيبتاه لانهما ذكرتا مع كونهما مندوبين والثاني انه لا يصح الاستثناء من قوله ولا يندب لانه فعل والمستثنى منه من الاسم فاجاب بقوله من قسم المندوب ثم قوله المتفجع عليه عدل مابيان القسم اى هو المتفجع عليه عدلا اذ للمعرفة في المتفجع عليه وجودا يحصل باسم الجنس ايضا لان الويل يدل على اللام والفم وان لم يعين قوله الاسم بيان الموصوف لقوله المعروف قوله الذي اشتهر المندوب به سواء كان علما له اولا فعلى هذا يصح ندبة علي رض بقوله يا من قلم باب خيبر لانه مشهور بهذا الاسم وان لم يكن علما له قوله الحاق الالف جواب سوالين الاول ان تخصيص الالتحاق بقوله وا زيداه الطويلاه لا يصح لانه كما التحق هذا التحق واحد من الفاضلاه الخ والثاني ان قوله التحق فعل يقتضي الفاعل وهو ليس مذكورا وقوله وان يدل الطويلاه جملة فاجاب بقوله الحاق الالف قوله لان اتصاله الخ اشارة الى

marfat.com

ردقیاس یونس وایضا دلیل لقوله وامتنع قوله فانهما متغائران فان المومن غیر الامیر فی المثال المذکور ویمکن الجواب عنه بان نظر النحوی فی اللفظ دون المعنی ثم اعلم ان المراد من قوله فانهما متغائران التغائر فی الجملة واما الاتحاد بین الصفة والموصوف فلیکون موجودا فی الکل لا فی البعض فلا یرد ان التغیر فی الاضافة منقوض بالاضافة البیانیة قوله وحکی یونس الخ وجه اخر لیونس اجیب عنه انه شاذ ولغة غیر فصیح قوله واجمجمتی اصله جمجمتین حذف النون بالاضافة الی یاء المتکلم فادغم یاء التثنیة فی یاء المتکلم فصار واجمجمتی بالتشدید قوله الشامیتیناه اعلم ان الشامیة منسوب مقارن بیاء النسبة وهی مشددة فصار شامی بالتشدید ثم ثنی شامی فصار شامیتیناه قوله والجمجمة القدح وانما تعرض به لان المص صرح به ایضا فی شرح المفصل بان الجمجمة هی قدح الراس فکلام الشارح لرد قول المص رح لانها وان جاءت بهذا المعنی لاکن ارادة هذا المعنی فیما نحن فیه غیر مناسب کما لا یخفی لان القدح ههنا منسوب الی الشام لا الی الراس لان قدح الراس هو عظم الراس اجیب عن جانب المص رح انه لا مخالفة لان المصنف انما اضاف القدح الی الراس لان صاحبه وضعه علی الراس فی غالب الاوقات او نقول لم یقل المصنف رح فی الایضاح الجمجمة هی قدح الراس بل قال قدح الکاس والراس سهو من الکاتب فالکاس عطف بیان للقدح قوله لقیام قرینة دفع وهم وهو ان الحذف یکون مطلقا کما یعلم الاطلاق من عبارة المصنف رح فدفع بقوله لقیام قرینة قوله الا اذا کان مقارنا الخ دفع وهم وهو ان قوله مع اسم الجنس متعلق بقوله حذف حرف النداء فیکون تقدیره هکذا یجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس فیعلم منه ان حذف حرف النداء والمنادی کلاهما جائز لاکن لا یحذف کلاهما لو کان المنادی اسم الجنس بل یحذف منه حرف النداء فقط دون اسم الجنس فدفع الشارح هذا الوهم بقوله الا اذا کان مقارنا یعنی ان کلمة مع لیس متعلقا بالحذف بل بالمقارنة وانما زاد قوله اذا کان اشارة الی ان هذا استثناء الوقت من الاوقات لان کلمة اذا فی قوله اذا کان بمعنی الوقت فیعلم منه ان المستثنی منه ایضا وقت فیکون تقدیره هکذا ویجوز حذف حرف النداء فی کل وقت الا وقتا کان مقارنا وانما زاد لفظ کان مع ان الوقت یعلم من لفظ اذا فقط لان اذا لازم الاضافة الی الجملة فیکون قوله مع اسم الجنس خبر لکان باعتبار المتعلق وهو قوله مقارنا قوله ویعنی به ما کان نکرة جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء کما لا یجوز من اسم الجنس کذا لا یجوز من النوع نحو یا رجل ویا امرأة فلا یصح التخصیص باسم الجنس فاجاب بقوله ویعنی به ما کان نکرة قبل النداء قوله سواء تعرف بالنداء دفع وهم وهو ان المراد بالنکرة ما کانت کاملة وهو ما یکون نکرة قبل النداء وبعده جمیعا فدفع بقوله سواء تعرف الخ یعنی ان المراد بالنکرة ما کانت مطلقة قوله لان ندائه لم یکثر کثرة العلم فان قیل هذا الدلیل یدل علی ان حذف حرف النداء مختص باسم العلم ولیس کذلک لان حذفه جائز من کلمة ای والموصولات کما سیذکره الشارح قلنا المراد هو العلم وما هو فی حکمه وای مثلا فی حکم العلم فان قیل ان حذف حرف النداء لا یکون الا بالقرینة فعند وجودها یسبق الذهن الی المحذوف سواء حذف من العلم او من اسم الجنس او غیره فلا یصح قول الشارح لم یسبق الذهن الی انه منادی قلنا القرینة

له الجمجمة بضم الجیم بالفارسیة کاسه چوبین قاله عبد ۱۲ سه ای بین ما قال الشارح وبین ما قال المص رح فی شرح المفصل ۱۲ منه عبد الحکیم ۱۲

marfat.com

لحذف حرف النداء لانکونہ منادی فلما لم یکثر ندائہ کثرۃ نداء العلم لم یسبق الذہن الی انہ منادی قولہ او الا مع اسم الاشارۃ جواب سوال وھو انہ یلزم الخروج من البحث لانہ فی حذف حرف النداء دون اسم الاشارۃ فاجاب بقولہ ای والا مع اسم الاشارۃ یعنی انہ معطوف علی السابق وان فیہ اشارۃ الی بیان حاصل العطف قولہ لانہ کاسم الجنس الخ وایضا ان اسم الاشارۃ موضوع فی الاصل لما یشار الیہ للمخاطب وبین کون الاسم مشارا الیہ وبین کون الاسم منادی ای مخاطبا تناف ظاھر فلما لم یخرج فی النداء عن ذلک الاصل احتیج الی تفاوت ظاھر یدل علی تغیرہ وجعلہ مخاطبا وھی حرف النداء قولہ وتطویل الکلام جواب سوال وھو ان المدۃ انما یکون فی الاخر وحرف النداء فی الاول فاجاب بقولہ وتطویل الکلام یعنی المراد من المد ھذا قولہ فبقی علی ھذا ای فبقی بناء علی خروج المد کورات قولہ العلم فاعل لقولہ بقی قولہ ولفظۃ الخ عطف علی قولہ العلم ای وبقی العلم ولفظۃ ای وانما قال لفظۃ بالتاء لانہا کلمۃ لان المصنف عدھا فی مبحث الفعل من کلم الجارات قولہ سواء کان مع بل جواب عما یعترض علی ما مضی حیث قال ان عبارۃ المصنف قاصرۃ لعدم خلو من لفظ اللہ مع انہ علم فلا بد ان یذکرہ المصنف رح لفظ اللہ فیما لا یحذف منہ حرف النداء کاسم الجنس مثلا فاجاب عنہ بقولہ سواء کان مع بل الخ یعنی ان الحذف جائز منہ لکن مع بل فی الاخیر وھو المیم للشدیدۃ وانما ابدل بالمیم دون حرف اخر لان الیاء فی الابتداء والمیم فی ابتداء المخرج لانہا شفویۃ وانما کان مشدد اللئلا یلتبس بالضمیر اعنی لفظھم وانما کان فی الاخر مع ان الیاء فی الابتداء لئلا یفوت التیامن باسم اللہ لکن یرد علیہ فعلی ھذا ینبغی ان یوخر حرف النداء ایضا لئلا یفوت التیامن اجیب انما یوخر الیاء لانہا عاملۃ فی المنادی والاصل فی العامل ان یکون مقدما علی المعمول وانما لزم عوضہ لئلا یفوت التیمن لفظ اللہ قولہ ای یا یوسف والقرینۃ علی الیاء قولہ اعرض لانہ امر مخاطب لیتعین ان یکون فاعلہ ایضا مخاطبا وھو لا یکون مخاطبا الا بالیاء قیل ان یوسف عبرانی وقیل عربی فعلی التقدیر الاول ظاھر منع صرفہ لوجود العلتین احدھما العجمۃ والاخری العلمیۃ وعلی الثانی غیر ظاھر منع صرفہ لعدم وجود العلتین فیہ الا العلمیۃ مع انہم صرحوا علی منع صرفہ الا ان یفرض فیہ العدل بانہ فی الاصل یوسف بکسر السین فیکون یوسُف بضم معدولا عنہ قولہ اذا وصف بذی اللام فان لفظۃ ای وان کانت لہم جنس معرف بالنداء الا انہ لما قصد بالنداء لما کان صفتہا کما سبق وھی معرفۃ قبل النداء فلذا لم یجز حذف حرف النداء منہا کما مر وایضا القرینۃ علی تعین الیاء ھذا ان صورۃ ایہا الرجل وایہذا الرجل تختص بالنداء قولہ والمضاف عطف علی قولہ ولفظۃ ای ای وبقی من المعارف المضاف الی ای معرفۃ کانت قولہ والموصولۃ فان قیل الموصولات لا تخلو اما ان یکون مع الصلۃ او بدون الصلۃ فان کان الثانی ینبغی ان یکون مثل الاشارۃ لانہما مبہمان وان کان الاول ینبغی ان یکون مثل الموصول فی صحۃ الحذف لانہما معلومان فلا یکون مثل اسم الجنس قلنا ان قولہ اسم الاشارۃ کاسم الجنس اذا کان قبل الاشارۃ الجنسیۃ واما بعدا لاشارۃ الجنسیۃ فلا شک انہما مثل العلم اذا کان بعد الصلۃ واما قبل الصلۃ فہو کاسم الجنس قولہ فخرج من لا یزال محسنا ھذا بیان صفۃ النبی علیہ السلام قولہ واما المضمرات

سلہ ان قلت ان کان سندا الاخیر کما یقول زید منہ القیام مسئلا یا احمد وحسین المقصر منہ النہار ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

جواب سوال ظاهر قوله حذف حرف النداء جواب سوال دهوان قوله شذ فعل يقتضي الفاعل وهو يكون مضمرا وقوله اصبح ليل جملة فاجاب بقوله حذف حرف النداء يعني ان الفاعل محذوف ثم يرد عليه انه لما كان الفاعل محذوفا فالاشتغال بقوله اصبح ليل اشتغال بما لا يعني فاجاب الشارح عليه بزيادة كلمة في يعني انه ظرف لشذ وليس في ذكره اشتغال بما لا يعني لكن يرد عليه ان قوله اصبح ليل كما لا يصح فاعليته كذلك لا يصح ظرفيته اذ هو جملة والظرف لا يكون الا من المفردات فكيف يصح ظرفيته اجيب بان ظرفيته باعتبار تاويله بهذا القول ويرد عليه فعلى هذا التاويل يصح فاعليته فلا حاجة الى قوله حذف حرف النداء قلنا ان ذكر قوله حذف حرف النداء لفائدة اخرى وهي انه لا يصح اسناد الشذ في الى قوله اصبح ليل لانه ليس بشاذ بل هو شائع فقال الشارح ان هذا القول ليس شاذا بل حذف حرف النداء منه شاذ قوله اى صريحا قال عبد الغفور مضافا دخل في الصباح يعني اصبح اما بمعنى صار كما قال الشارح واما تامة بمعنى الدخول في الصباح كما قال الفاضل قوله مما اداه اسم جنس اشارة الى اظهار السوال قوله وفيه شذوذان بل ثلثة شذوذ احدها حذف حرف النداء من اسم الجنس وثانيها ترخيم غير العلم وثالثها جعل المرخم اسما برأسه قوله قيل هي رقية كما يقال رقية العقرب ورقية الحية والتانيث باعتبار المخبر وهو رقية بضم الراء وسكون القاف معناه بالفارسية افسون وبالافغانية دم يا منتر قوله فلا تخلو ايضا ويمكن ان يكون معنى المتن هكذا يا اكروان لا ترفع الراس لئلا يروك الصائد فان النعامة راسه كان طويلا لا يمكن اخفاؤه فاصيد فاخفض راسا لئلا يروك الناس فانه يخفض الراس ويلزق البطن بالفخذ فالصائد يضع اليد عليه فياخذه قوله تخفيف الاوفاية ليظهر لك فيما بعد قوله بخلاف قراءة فيه اشارة الى الرد على الشارح المحقق لانه اورد في مثال الحذف للنادى قوله فلا الا يجيدوا بزعم منه ان الياء في يجيدوا والنداء لا للمصارعة قوله من هذا الباب فانه في الاصل ان لا فابدلت النون باللام لقرب المخرج وادغمت اللام في اللام قوله بالنصب اى بان الناصبة قوله الثالث هو صفة يقتضي الموصوف قلنا اقاله الفاضل اى الموضع الثالث ثم ان قوله الثالث من الاسماء اللازمة الاضافة يقتضي المضاف اليه فلذا اتاد الشارح قوله تلك المواضع قوله اى مفعول به جواب سوال وهو ان المتبادر من كلمته ما انها موصولة تتبادر الى الذهن فعلى هذا يكون المخبر معرفة فلا يرد من ضمير الفصل فاجاب بقوله اى مفعول به يعني انها موصوفة فلذا اعتبر بالنكرة قوله اى في جواب سوال وهو انه يعلم من قول لهم ان الضمير قد يكون عاملا ولا يقول به احد فاجاب بقوله

سله توضيحه ان حذف حرف النداء في الرمز ۱۳ من جزء الخامس العاشر من الشفيعي ان يحذف في المضارعات ايضا لانه ناشئ من الفعل والمضارع ايضا فاجاب بقوله والمراد ۱۲ منه سقى عبد الرحيم سله فيكون اصبح بمعنى صار مضارعا هم سله قوله الى اظهار السوال توضيحه ان الحذف انما هو حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس منقوص من جواميل واحده مخرق وطرق كما لا يجوز مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب بقوله وشذ اذ ۱۲ سله بتشديد اللام الى قوله تعالى وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطٰنُ اَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيْلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُوْنَ اَلَّا يَسْجُدُوْا لِلّٰهِ الخ لا يجوز ان لا يسجدوا ۱۲ قال عبد الغفور ۱۲ ۱۲ ۱۲

شرح مولينا المولوى المفتى محمد عبد الرحيم الپشاورى السرجدى ۱۲

ای قدر یعنی ان المراد بقوله اضمر معناه اللغوی وهو الستر والاخفاء قوله الناصب له اشارة الی انه من قبیل ذکر العام وارادة الخاص اذ العموم غیر مراد ههنا قوله الشریطة الخ جواب سوالین الاول ان المص خالف عن سائر النحویین لانهم قالوا علی شرط التفسیر والمص رح قال علی شریطة التفسیر والثانی ان الشریطة عبارة عن العلامة کما یقال اشراط الساعة ای علامتها اذ الاشراط جمع الشریطة کما قال صاحب الحلبی فعلی هذا لا یطابق المقصود اذ المقصود ان التفسیر مما لابد منه والعلامة لا یدل علی ما لابد منه فاجاب بقوله الشریطة والشرط بمعنی واحد وما قیل ان الشریطة عبارة عن العلامة فهذا باعتبار معناه اللغوی لا الاصطلاحی و ذکر التاء فی الشریطة باعتبار انها صفة العلة ای علی علة شریطة التفسیر قوله واضافتها جواب سوال وهو ان الشرط فی الترکیب الاضافی للمغایرة ولا مغایرة ههنا فاجاب بقوله واضافتها وحاصل الجواب ان المغایرة شرط فی غیر اضافة البیانیة وههنا اضافة بیانیة قوله ای اضمر عامله هذا بیان حاصل المتن قوله بناء جواب سوال وهو ان کلمة علی لا یقع صلة اضمر لانها تقع صلة العلو والوجوب فاجاب بقوله بناء یعنی ان کلمة علی لیست صلة اضمر بل صلته محذوفة اعنی قوله بناء فیکون مفعولا لقوله اضمر قوله ای تفسیر العامل اشارة الی ان اللام عوض عن المضاف الیه قوله بما بعده بیان للواقع موافقا لقول المص وهو کل اسم بعده فعل قوله احتراز عن الجمع قال مولنا عصام الاولی ان یقال احترازا عن صیرورة التفسیر عبثا لئلا ینقض بمثل قولنا جاءنی رجل ای زید اذ الجمع ههنا جائز فالحاصل ان الابهام اذا حصل من ذکر المفسر بالفتح فالجمع بینهما جائز والابهام ههنا حصل من ذکر رجل وان حصل الابهام من حذف المفسر بالفتح فالجمع بینهما غیر جائز وفیما نحن فیه کذلک لان الابهام حصل من حذفه فلو ذکر المفسر بالفتح لا ابهام فیه لکن فیه نظر لان العبث انما یلزم فی زیدا ضربته وزید مررت به واما فی زیدا حبست علیه فلا یلزم العبث اذ المفسر والمفسر متغائران اللهم الا ان یقال ان وجوب الحذف فیه من اعتبار قصد اطراد الباب اقول لا حاجة الی الاطراد لان العبث یلزم فی حبست علیه ایضا لان قوله لابست لازم مع الحبس فذکر احدهما یغنی عن ذکر الاخر ثم اعلم ان الجمع بین المفسر والمفسر انما لا یجوز اذا کان ذکر المفسر بالکسر لمجرد التفسیر ولیس فیه غرض اخر والا فیجوز الجمع فعلی هذا لا یرد النقض بقوله تعالی اِنِّیْ رَاَیْتُ اَحَدَ عَشَرَ کَوْکَبًا وَّالشَّمْسَ رَاَیْتُهُمْ لِیْ سَاجِدِیْنَ فهذا لیس من هذا الباب لان جملة رایت الثانیة لم یأت بها لمجرد التفسیر بل اتی بها لبیان الجملة الاولی قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من کونهم ساجدین له کقولک علمت زیدا اعلمته کاتبا قوله کل اسم کلمة کل مقحمة ثم قوله اسم جنس یتناول زیدا فی زید ابوک وقوله بعده فعل احتراز عن زید فی زید ابوک قوله فعل مبتدا او فاعل ظرف قوله ولا یرید به

---

۱ یعنی ان وجوب الحذف فی حبست علیه لیس لاجل کون التفسیر عبثا بل وجوبه لاجل اطراد الباب قاله عبد ۱۲ مفتی عبد الرحیم

۲ کلمة کل الخ جواب سوال وهو ان لفظ کل لیس فی موقعه لانه لاحاطة الافراد والتعریف انما یکون بالماهیة فاجاب بقوله کلمة کل مقحمة ۱۲ مفتی والاقحام ادخال الشیء فی الشیء بعنف وقوة ۱۲ مفتی ۳ وایراده فی التعریف للمانعیة فافاد صدق المحدود والظاهر فی الحد ان یکون جامعا فیکون مانعا ایضا قاله عبد ۱۲ مولنا المولوی المفتی القاضی المرحوم الفشاوری السرحدی

جواب سوال وھوان التعریف غیر جامع لانہ خرج منہ ھذان المثالان الذان ذکرھما الشارح لان زیدا لیس بعد فعل بل بعد اسم فاجاب بقولہ ولا یرید بہ الخ قولہ نحو زیدا وعمرو ضربہ فی المثال الاول الفاصل بین الاسم والفعل ھو الاسم الظاھر وفی المثال الثانی الفاصل بین الاسم وشبہ الفعل ھو الضمیر المنفصل ولابد لشبہ الفعل مما یعتمد علیہ فلذا اتی بالضمیر لیعتمد علیہ قولہ مشتغل عنہ بضمیرہ جواب سوال وھوانہ لما یعمل الفعل الذی ذکر بعد الاسم فی ذلک الاسم فما الحاجۃ الی تقدیر العامل لان الفعل یعمل فی المفعول المقدم فاجاب بقولہ مشتغل عنہ بضمیرہ یعنی ان الفعل المذکور عامل فی ضمیر ذلک الاسم فکیف یعمل فیما قبلہ قولہ مشتغل صفۃ لاحد الامرین المفھوم من لفظۃ او اوصفۃ لکل الامرین علی سبیل التنازع قولہ ای عن العمل فی ذلک الاسم جواب سوال ھوان الاشتغال بمعنی الفراغ بقرینۃ صلتہ وھی کلمۃ عن والفراغ عبارۃ من استغناء احد الامرین عن الاخر والحال ان ھذا الفعل غیر مستغن عن ذلک الاسم لانہ مرجع للضمیر الذی اتصل بہذا الفعل فکیف یکون الفعل فارغا عنہ فاجاب بقولہ ای عن العمل الخ یعنی ان الاستغناء من وجہ الخ وھوان الفعل لا یحتاج الی العمل فی ذلک الاسم لاجل العمل فی ضمیرہ قولہ ای بالعمل جواب سوال وھوان الاشتغال لھما بمعنی التسلیط بقرینۃ الصلۃ وھی الباء والتسلیط عبارۃ عن عدم استغناء احد الامرین عن الاخر والحال ان الفعل مستغن عن الضمیر اذ الکلام یتم بالفعل والفاعل فلا حاجۃ للفعل الی الضمیر المنصوب فی الاسناد والافادۃ فاجاب بقولہ ای بالعمل فی ضمیرہ یعنی ان عدم الاستغناء من وجہ اخر وھوان الفعل یحتاج الی الضمیر فی العمل لان الفعل المتعدی محتاج الی العمل فی المفعول بہ وان لم یحتج الیہ فی الافادۃ قولہ ای متعلق ذلک الاسم او متعلق ضمیرہ یعنی انت مخیر بین ان الضمیر فی متعلقہ ترجع الی الاسم او ترجع الی ضمیر ذلک الاسم اذ مالھما واحد لان الغلام کما ھو متعلق للاسم یکون متعلقا للضمیر ایضا فان قیل ان المشتغل مشترک بین الفراغ والتسلیط واستعمال المشترک فی التعریف لا یجوز قلنا ھذا اذا لم یکن قرینۃ علی احد المعنیین ولھنا وجدت القرینۃ لانہ اذا قیم صلۃ الباء یکون بمعنی الفراغ قولہ وحاصلہ جواب سوال وھوان کلمۃ عن لا یقع صلۃ الاشتغال فکیف یقع قولہ مشتغل عنہ فاجاب بقولہ وحاصلہ یعنی ان کلمۃ عن لیست صلۃ الاشتغال بل ھی صلۃ لما یتضمنہ قولہ مشتغل وھو الفراغ کما قال الشارح فارغا عن العمل قولہ بسبب ذلک الاشتغال فیہ احتراز عن قولہم زیدا ھل ضربتہ فانک لو حذفت الضمیر لم یعمل ضربت فی زیدا لان ما بعد الاستفہام لا یعمل فی ما قبلہ اذ کلمۃ ھل تقتضی صدر الکلام قولہ بمجرد رفع ذلک الاشتغال فائدۃ ھذا القید یجیء قولہ ای احد الامرین جواب سوال وھوان ضمیرھو مفرد فکیف یرجع الی الامرین الفعل و شبہہ فاجاب بقولہ ای احد الامرین یعنی ان ضمیرھو راجع الی احد الامرین المفھوم من کلمۃ او قولہ بالتراوف او اللزوم دفع وھم وھوان المراد بالمناسب ما ھو بالتراوف فقط فخرج عنہ ما کان باللزوم فدفع لہ منہ احترازعما قیم بینما بالہ صدر الکلام مثل زیدا ھل ضربتہ ۱۲

marfat.com

بقوله بالترادف او اللزوم وانما عبر عن قوله مناسبه بما يناسب لاظهار متعلق قوله بالترادف اذ الفعل اولى بالمتعلق من شبه الفعل ثم قوله بالترادف فيه تساهل لان الترادف انما يكون فى المفردات والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل قوله كما هو الظاهر جواب سوال ظاهر ثم هذا القول بالنظر الى النصب بالمفعولية ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله لو سلط قوله وبقيد الفراغ فان قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال سببا للفراغ للمذكور بلا شئ اخر فح لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعرف بل يخرج عنه جميع صور ما اضمر عامله لان عمل فعل المقدر فيه ايضا سبب للفراغ عن العمل فيه قلنا المراد من الفراغ عن العمل فيما يكون ظاهرا وعمل الفعل المقدر ليس سببا ظاهرا لان الفعل المقدر غير ظاهر لكن يرد عليه ان معنى الابتداء عامل فى زيد ضربته مع ان عمله ايضا غير ظاهر اجيب عنه ان عمل الفعل المقدر موافق لعمل الفعل المشتغل فلا يعتبر بخلاف عمل معنى الابتداء فانه مخالف عن عمل الفعل المشتغل لان عمل الاول الرفع والثانى النصب فان قيل فعلى هذا خرج عنه زيدا فى قوله زيدا ضربت غلامه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد قلنا فساد المعنى غير مانع عن العمل فيه صورة لكن يرد عليه فعلى هذا يدخل فيه ح مثل كل شئ فعلوه فى الزبر لانه لو لم يكن فساد المعنى مانعا عن العمل فيه صورة فيلزم دخوله فيه فيختار النصب مع ان المختار فيه الرفع اجيب عنه انه اعتبر صحة المعنى فى التسليط فح لم يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه فى الزبر ولم يخرج عنه ايضا زيدا فى زيدا ضربت غلامه قوله ورفعه اياه عطف تفسير لقوله معنى الابتداء قوله زيدا كنت اياه فزيد خبر كان المقدر تقديره كنت زيدا اياه وليس خبر الكان المذكور لان خبره قوله اياه فان قيل فعلى هذا يكون هذا القول من قبيل ما اضمر عامله فما الحاجة الى اخراجه بقيد النصب بالمفعولية قلنا نعم الا ان كلامنا فى ما اضمر عامله من المفعول به لان البحث فيه فلذا اخرج الغير لكن يرد عليه انه خرج بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من الاسم هو المفعول به اجيب عنه انه لو كان المتبادر ذلك فلا حاجة الى اخراج مثل زيدا ابوك قوله وههنا صور اربع جواب سوال وهو ان المثال لايضاح الممثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى ايراد امثلة اربعة بقوله زيدا ضربته وزيدا مررت به فاجاب بقوله وههنا صور اربع يعنى انما اورد المص امثلة اربعة لاجل ان ممثلاتها اربعة قوله ولا يتصور ح اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق قوله ولا يتصور جواب سوال وهو انه ينبغى ان يورد الاشتغال الفعل بالمتعلق قوله امثلة ثلثة ايضا فاجاب بقوله ولا يتصور فان قيل يجوز فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه

له الجواب عن ذلك التساهل ان ما حرره جمال الدين ان شئت فانظر فى حاشيته فى ذلك المقام ۱۲ م ۲ه توضيحه والله اعلم ان ذكر النصب مطلقا وارادة النصب على المفعولية ليس الا مجازا ولا بد فى المجاز من القرينة فما القرينة ههنا فاجاب بقوله كما هو الظاهر اه يعنى ان القرينة عليه هو الظهور والتبادر ۱۲ ۳ه اى عمل الثانى وهو الفعل النصب على المفعولية ۱۲ م مولوی مفتی محمد عبد الرحیم

فتقدیر زیدا ضربت غلامه ضربت غلامه فیکون الفعل الظاهر تفسیرا للفعل المقدر ویعمل الظاهر اعنی علامه تفسیر للمتعلق المقدر اعنی قوله متعلق زید فلا یصح قول الشارح ولا یتصور قلنا مراد الشارح من قوله ولا یتصور حینئذ الخ ای من غیر تقدیر فلا یرد شئ قوله فلهذا اورد ای لاجل ان ههنا صوار بع ولا یتصور فی الشتغل بالمتعلق الا صورة واحدة واورد المصرح اربعة امثلة قوله والاحسن وانما قال والاحسن لان نفس الحسن موجود فی ترتیب المصرح وهو انه اخر قوله زیدا احببت علیه لیکون الافعال المعلومة فی ذیل واحد والفعل المجهول فی الاخر قوله کما لا یخفی وجهه وهو ان الامثلة التی یکون الفعل فیها مشتغلا بالضمیر فی ذیل واحد وما یکون الفعل فیه مشتغلا بالمتعلق فی الاخر فان قیل ان ما ذکر من الوجه یدل علی اصل الحسن لا علی الاحسنیة وفی ترتیب المصرح ایضا وجه الحسن قوله الاحسنیة غیر موجود قلنا الحسن الذی فی ترتیب المص لیس الکلام فیه فی هذا المبحث لانه لیس المقام ههنا بیان الفعل المجهول والفعل المعلوم بخلاف الحسن الذی فی کلام الشارح فان الکلام فیه فی هذا المبحث لان المبحث ههنا فی بیان الاشتغال وهو قد یکون بالضمیر و قد یکون بالمتعلق فیکون الاشتغال بالضمیر فی ذیل الاشتغال بالمتعلق فی الاخر فاجیب عن اعتراض الشارح علی المص انه انما الی المص بالحسن دون الاحسن لیعلم ان الاتیان بالحسن جائز مع وجود الاحسن قوله مثال الفعل المشتغل بالضمیر اشارة الی تعین الامثلة مع للمثالات قوله فان مررت بعد تعدیته بالباء لا یقال الفعل المتعدی ینصب المفعول به ومررت بعد تعدیته بالباء لا ینصب المفعول به فکیف یکون مراد فالجاوزت قلنا ان مررت متعد بالباء فیکون مرادفه مجاوزا قوله تلزم ملابسة ای ملابسة الشئ الاول لازم للخبس قوله ینصب زیدا وانما جعل الشارح زیدا مفعول مالم یسم فاعله لقوله ینصب والمجعل ما اضمر عامله مفعول مالم یسم فاعله کما هو الظاهر لانه یابی عنه قوله تفسیره بقوله ای ضربت واهنت الخ لانه لا یکون فی جمیع ما اضمر عامله خصوصیته هذه الافعال بل عدة الافعال فی الاسم المذکور فی الامثلة للذکورة قوله یعنی ان الفعل المفسر الناصب اعلم ان ههنا امران احدهما فعل مقدر والثانی فعل مذکور فقول المص ای ضربت لا یعلم منه انه تفسیر لفعل مقدر اولمذکور فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال الشارح یعنی ان الفعل المفسر الناصب قوله فان الاصل فیه ضربت زیدا ضربته فیه مسامحة اذ من الامور البینة ان اصله ضربت زیدا ثم حذف ضربت وجئ بضربت الثانی للتفسیر قوله اهانة سیده اراد الشارح من الغلام العبد ولم یرد منه الابن مع ان ضرب الابن اهانة الاب ایضا لانه فی غایة الظهور فلذا اراد منه العبد قوله ثم ان الاسم الواقع فی منطان الاضمار جواب سوال وهو ان تقسیم ما اضمر عامله الی الاقسام الخمسة لا یجوز لانه یلزم فیه تقسیم الشئ الی نفسه والی غیره لان فی صورة وجوب الرفع الاضمار غیر موجود فاجاب بقوله فی منطان الاضمار یعنی ان المراد منه الاضمار الحکمی لا الاضمار الحقیقی ای فی مواقع تظن فی بادئ النظر انه من قبیل الاضمار علی شریطة التفسیر وان لم یکن منه فی الواقع قوله ویختار الرفع ای انما قدم الرفع مع ان المناسب بالبحث تقدیم النصب

لہ فان حرف الجر وضع لاقضاء معنی الفعل الی الاسم مع بقاء عمله ۱۲ م لہ وانما قال فی منطان الاضمار لان الاسم م

م ضربت متعلق زیدا م

م اذا کان ناصر علی المعنی الیقین ولو کون فیه الاضمار النصب ۱۲ سه ولو لکون اللام والکاف مرفقه منصوبا ۱۲ منی علیه ۱۲

لاستغنائه عن الحذف بخلاف النصب اذ فيه حذف العامل والسلامة من الحذف اولى او للاهتمام بشانه لان جعل ما هو البعد من البحث منه اهم قوله فى الاسم المذكور جواب سوال وهو ان الرفع بالابتداء واجب لا انه مختار فاجاب بقوله فى الاسم المذكور يعنى ان كون الرفع مختارا بالابتداء انما هو فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير قوله اى بكونه مبتدأ دفع وهم وهو ان الابتداء كما هو عامل فى المبتدأ كذلك هو عامل فى الخبر فليكن الاسم المذكور خبرا فدفع بقوله اى بكونه مبتدأ قوله لان تجرده جواب سوال وهو ان اختيار الرفع يقتضى سابقا جواز الرفع ولا جواز ههنا فكيف يثبت الاختيار فاجاب بقوله لان تجرده يعنى لا يعلم ان جواز الرفع غير موجود هنا فان قيل ان التجرد عن العوامل اللفظية موجب للرفع لا مجوز له قلنا التجرد هنا ثابت من حيث الظاهر واما فى التقدير فالعامل اللفظى ثابت حاصل الجواب ان التجرد موجب الرفع اذا لم يوجد معارضه وهنا وجد المعارض وهو ما يصلح التفسير مجوز النصب قوله اى قرينة ترجح جواب سوالين الاول انه اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع ينبغى ان يجب الرفع والثانى ان قرينة خلاف الرفع عبارة عن قرينة النصب ولا شك ان قرينة النصب موجودة فى قوله زيدا ضربته وهو صلاحية التفسير فينبغى ان لا يختار الرفع فاجاب الشارح بقوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع لا مجرد قرينة خلاف الرفع فان قيل لا حاجة الى تقييد القرينة بالمرجحة لانه لو ترك مطلقا جاز ايضا اذ الضمير فى خلافه راجع الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب لحسن المقابلة قلنا ح لا يثبت الاحتياج الى قوله او عند وجود اقوى منها قوله يعنى ... النصب انما قال هذا لان خلاف الرفع يتناول النصب والجر والحال ان الجر غير مراد فلذا قال يعنى النصب قوله لان قرينتى النصب الخ جواب سوال وهو ان الاختيار يقتضى المساوات فى نفس الجواز ولا مساوات ههنا فاجاب بقوله لان قرينتى الخ قوله قرينة مصححة للنصب اما القرينة المصححة للرفع فقد مر بقوله لان تجرده عن العوامل اللفظية الخ يصح الخ وانما قال الشارح وجود ما له صلاحية ولم يقل وجود ما هو مفسر بدون قوله صلاحية لان وجود المفسر قرينة لوجوب النصب لا لصحته قوله لسلامته عن الحذف الذى يخالف الاصل فان قيل على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا نعم لكن وقوع الخبر جملة اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه فان قيل انه يلزم على تقدير كونه اهون خروج مثل زيد ضربته من هذه الضابطة وادراجه فى الضابطة الاتى وهو قوله او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة المصححة والمرجحة فيهما ولكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب اجيب عن اصل الاعتراض ان وقوع الخبر جملة خلاف الاصل ..... من حيث القياس اذ الاصل فى الخبر الافراد ليوافق اركان الكلام اذ المبتدأ مفرد فينبغى ان يفرد الخبر لا من حيث الاستعمال اذ استعماله كثير قوله القرينة المرجحة من الجانبين جواب سوال وهو ان فى الضابطة الاولى ايضا قرينة

له لعدم مناسبته بهذا المقام لان مناسبة النصب بالباب والكان اشد الا ان جعل آه ۱۲ ۲ه وهو يعارض بالحذف الذى هو خلاف الاصل فى جائز النصب فلم يثبت ح كون الرفع مختارا ۱۲م ۳ه يعنى ان الخلاف الذى فى النصب اقوى من الخلاف الذى فى الرفع فان وقوع الخبر جملة آه ۱۲ عه اى خلاف الاصل ۱۲ مولوی مفتی مولانا محمد عبد الرحیم

سه دليل تقديم الرفع على النصب ۱۲م عه لا مطلقا حتى يرد ما ذكر ۱۲م

اقوی فلا فرق بین الضابطتین فاجاب بقوله القرینة المرجحة من الجانبین قوله کاما الداخلة لان اما بدون الدخول لاینفع قوله مع غیر الطلب لم یقل مع الخبر لان التبادر من الخبر خبر المبتداء فی عرفهم قوله ای یشترط دفع وهم وهو ان قوله غیر الطلب قید اتفاقی اذ القید قد یکون اتفاقیا وقد یکون لاحترازیا فدفع بقوله ای یشترط الخ یعنی انه قید احترازی قوله کالامر والنهی جواب سوال وهو ان الاستفهام ایضا من الطلب مع ان اما لاتدخل علی الاستفهام لئلا یفوت صدارة الاستفهام باما فاجاب بقوله کالامر والنهی فان قیل فعلی هذا لا یصح ذکر الطلب مطلقا فی قول المصنف مع ان المراد منه بعض افراده کما قال الشارح قلنا ان الاستفهام خارج عن هذا الباب اذ الشرط فیما اضمر عامله ان یصح تسلیط المفسر علی ماقبله والحال ان مابعد الاستفهام لا یعمل فیما قبل الاستفهام لئلا تفوت صدارته فان قیل ان ماقال المصنف مشکل بمثل لقیت القوم واما زیدا فاطلبه قلنا ان ههنا لیس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب قوله لایقع بعدها الا المبتدأ واما وقوع الفعل بعد اما فنادر فی غایة الندرة تقریر علیه ان عطف الاسمیة علی الفعلیة ایضا نادر فلا فرق فاجاب بقوله بخلاف عطف الاسمیة علی الفعلیة فانه کثیر الوقوع یعنی ان لایصل الی حد الندرة ولیس المراد من کثیر الوقوع معناه الحقیقی فانه کاذب قوله فان الرفع یقتضی الخ فیه انه یعارضه السلامة من الحذف قلنا کثیر وقوع الحذف فی کلامهم وقل وقوع الطلب خبرا قوله الا بتاویل جواب سوال وهو انه لما کان وقوع الطلب خبرا غیر جائز فلیکن الرفع واجبا لامختارا فاجاب بقوله الا بتاویل ای تاویل الطلب بالخبر بان یقال المقول فی حقه اضربه وهو نا بحث من وجهین الاول انه علی هذا لایکون الطلب خبرا بل الخبر لفظ مقول فلا یصح قوله الا بتاویل والثانی انه لما یکون تاویل الطلب بالخبر خلاف الاصل فی الرفع کذلک عدم السلامة من الحذف خلاف الاصل فی الرفع فیعارضه فلا یکون الرفع مختارا اجیب عن الاول ان ازدیاد لفظ مقول لاینافی التاویل اذ التاویل قد یکون فی نفس الصیغة وقد یکون بازدیاد اللفظ الاخر ولهذا تاویل الطلب بازدیاد لفظ مقول فلا اشکال وعن الثانی ان فی الرفع ایضا خلاف الاصل وهو کون الخبر جملة فیعاد ضمیر فیبقی فی الرفع خلاف الاصل الذی هو تاویل الطلب بالخبر فیکون الرفع مختارا قوله ومثل اما مع غیر الطلب وانما زاد لفظ المثل اشارة الی انه من قبیل عطف الشبه علی الشبیه اذ وقوع الفعل بعد اما نادر فی غایة الندرة واما وقوع الفعل بعد اذا المفاجاتیة فنادر فقط فیکون اما من اقوی قرائن الرفع من اذا المفاجاتیة قوله الواقعة اشارة الی الامرین الاول بیان متعلق الجار والمجرور فی قوله للمفاجاة والثانی جواب سوال وهو انه منقوض بقوله خرجت فاذا السبع لان ههنا اذا المفاجاتیة مع انه لا یختار فیه الرفع بل الرفع فیه واجب فلم یتم بقوله الواقعة علی الاسم المذکور لا مطلقا ۶

۱؎ او نقول فی الجواب ان المراد من فعل الطلب فعل الطلب الاصطلاحی بخلاف الطلب فانه لیس بفعل اصطلاحی ۱۲

۲؎ وایضا انما یقال ذلک اشارة الی انتفاء موجب اختیار النصب فان نفی الطلب یثبره به قاله عبدہٗ ۱۲ ۱۲ ۱۲

شرح مولانا المولوی المفتی القاضی محمد عبد الرحیم المرحوم البشاوری السرحدی

marfat.com

قوله فی کونها من اقوی القرائن اشارة الی وجه مماثلته اذا مع اما قوله وما وقع فی بحث الخ جواب سوال ظ
قوله غلبة وقوعها یعنی ان المراد من اللزوم ما هو فی حکم اللزوم وهو الغلبة کما ان للاکثر حکم الکل نظرا الی
الغلبة قال المصرح قوله ویختار النصب بالعطف یعنی من غیر ذکر اما واذا فان معهما للمختار الرفع کما ذکر
قوله فی الاسم المذکور جواب سوال ظ قوله ای بسبب اشارة الی الامرین احدهما ان الباء سببیة
و ثانیهما ان الالف واللام عوض عن المضاف الیه قوله متقدمة بیان الواقع قوله ای لرعایته
اشارة الی ان قوله للتناسب مفعول له لقوله یختار قوله خرجت فزیدا لقیته لا یقال ان فی الرفع
ایضا قرینة مرجحة وهو السلامة عن الحذف لانا نقول کون الخبر جملة فی الرفع یعارض لها فان قیل
ینبغی ان یعمل خرجت فی زیدا فی قوله خرجت فزیدا لقیته قلنا ان جزء الجملة لا یعمل فی جزء جملة اخری
قوله یعنی ما ولا وان جواب سوال ظاهر یعنی ان المراد من حرف النفی هذه الثلثة وهی ما ولا وان
دون الثلثة الاخری وهی لم ولما ولن اذ هی تدخل علی المضارع الملفوظ دون المقدر فان قیل ان
الفعل یقدر بعد لما کما قال المصرح فی بحث الفعل فی الفرق بین لم ولما حیث قال ان لما یختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل بعدها بخلاف لم قلنا ان الشارح ذهب الی مذهب من قال لا یقدر
الفعل بعدها او نقول ان المراد من قوله ولا یقدر معمولها انه لا یقدر بطریق الوجوب وما علم
من بحث الفعل هو بطریق الجواز فما لهما واحد قوله ولا عمرا وانما کرر الاسم لان اسم لا لنفی الجنس
اذا کان معرفة وجب فیه الرفع والتکریر کما سیجیئ فان قیل لما وجب الرفع فیه فینبغی ان یجب الرفع
فیه ههنا ایضا قلنا انما یجب الرفع فی غیر ما اضمر عامله فان قیل من این علم ان کلمة لا ههنا
لنفی الجنس فلیکن لا المشابهة بلیس قلنا المشبهة بلیس لا تدخل علی المعرفة کما مر فی شرح قول المصرح
وهو فی لا شاذ قوله وان زیدا ضربته الا تادیبا انما زاد قوله الا تادیبا اشارة الی ان کلمة ان فی هذا
المثال نافیة لان کلمة ان النافیة لا یستعمل بدون الاستثناء قوله وانما قال حرف الاستفهام جواب
سوال وهو ان الاخصر ان یقول والاستفهام بدون ذکر الحرف مع انه شامل لاسم الاستفهام ایضا
نحو من اکرمته فاجاب بقوله وانما قال حرف الاستفهام یعنی سلمنا انه شامل له لکن الشمول غیر
مراد لانه یختار الرفع فی اسم الاستفهام فان قیل ینبغی ان یذکر الاستفهام بدون ذکر الحرف
لان غرضه الاحتراز عن الاسم والاحتراز عنه یحصل بکلمة بعد المقدر من جهة العطف علی حرف
النفی لان من لیس بعد الاستفهام بل الاستفهام مقارن معه کما قال مولنا عصام الدین قلنا
ان من ایضا بعده لان من اکرمته فی قوة قوله ازید اکرمته ام عمرو لان من مختصر من

لعه حتی یجب فی اسمه الرفع والتکریر ۱۲ سه ولم یجب فی اسمه الرفع والتکریر ۱۲

سله توضیحه ان هذا الکلام تناقض بالکلام الواقع فی بحث الظروف لانه یدل ههنا علی غلبة وقوع الجملة الاسمیة بعد اذا المفاجات فی بحث الظروف یدل
علی لزوم وقوعها بعدها فاجاب بقوله وما وقع فی الخ کذا فی حاشیة عبد الرحمن ۱۲ سه لان ما اضمر عامله مما یکون حذف الفعل فیه وجوبا
فلا اشکال حینئذ ۱۲ عه مثل ما ذکر فی قوله ویختار فی الاسم المذکور الرفع ۱۲ عه توضیحه ان المتبادر من حرف النفی مجموع
هذه الحروف مع انه لیس کذلک فاجاب بقوله یعنی ما ولا وان ۱۲ مولوی مفتی مولنا محمد عبد الرحیم الفشاوری

marfat.com

قوله ازيدا اكرمته ام عمرا وحكم المختصر والمطول واحد ولا شك ان زيدا فى المطول بعد الاستفهام فكذا فى المختصر بعده حكما وان لم يكن بعده حقيقة فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يصير ذلك الاسم منصوبا لانه صار واقعا بعد حرف الاستفهام حكما قلنا ان كلمة من مبنى لا يظهر اعرابه فى اللفظ فمن اين علم انه منصوب او تحرير السوال هكذا لم قال المص رح حرف الاستفهام فقط ولم يقل بعد حرف الاستفهام واسمه عطفا على لفظ بعد فاجاب بقوله وانما قال حرف الاستفهام ولم يقل اسمه لانه يختار الرفع الخ واذا كان تحرير السوال هكذا لا يرد اعتراض مولينا عصام قوله ولم يقل جواب سوال ظ ثم يرد عليه ان شموله لهل غير جائز اذ قوله هل زيدا ضربته قبيح فكيف يصح شموله له فاجاب بقوله فانه يجوز الخ قوله لانه بمعنى قد قال الله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى على الانسان فان قيل اذا اقتضى هل لفظ الفعل ينبغى ان لا يجوز قوله هل زيد خارج مع انه جائز بالاتفاق من غير قبح والجواب ان هل تطلب الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسكن كما فى هل زيد ساكن واذا وجد الفعل ولم يكن فى جنبها تذكر لها الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقها ولهذا قبح هل زيد خرج والحاصل ان هل فى الاصل بمعنى قد وهو مختص بالفعل فاذا رأت الفعل فى حيزها ولم يتصلها فذكرت حالة سابقة اى حالة الاتصال وتحركت الى الف مألوف ليتصل بها واذا لم تره فى حيزها سكنت وسكنت عنه وغفلت كما هو حال العاشق مع المعشوق قوله الدالة على المجازاة وفى قوله الدالة اشارة الى ان اذا ليس بصريح فى الاجزية والا لوجب النصب بعده قوله فى الزمان انما قال هذا المقابلته بحيث لانه يدل على المجازات فى المكان ومعنى قوله على المجازات ان اذا تدل على الشرط والجزاء اى تدل على كون الشئ جزاء لشئ اخر وكذلك حيث تدل على ذلك قوله وفى ما قبل الامر والنهى فى ايراد الش رح ما الموصولة مع لفظ قبل اشارة الى ان عبارة المص رح مصروفة عن الظ الى غير الظاهر اذ ليس اختيار النصب فى نفس الامر والنهى بل فى الاسم الذى قبلهما قال مولانا عصام على هذا يلزم عليه اعتراضان احدهما حذف الموصول مع بعض الصلة وهو لفظ قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء المضاف اليه وهو الامر والنهى على اعراب نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح والحال ان بقاءه يكون على اعراب المضاف اجيب عن الاول انا لا نسلم ان كلمة ما موصولة بل هى موصوفة بقرينة التعبير عنها بالنكرة حيث قال يعنى موضع وعن الثانى بان هذا عند عدم المانع وكلمة فى من الحروف الجارة مانعة من كون اعراب المضاف على المضاف اليه وانما لم يقل المص رح والامر والنهى بدون كلمة فى عطف على السابق اى بعد الامر والنهى لان كل واحد من الامر والنهى عبارة عن المفسر بالفتح لان الاسم بعده مع انه محذوف وجوبا فكيف يكون الاسم بعد الامر اذ البعدية تكون بالملفوظ لا بالمقدر قوله يعنى موضع هذا بيان كلمة ما وانما اول بالموضع لان كلمة فى تقتضى ان يكون مدخولها شئ صالح للظرفية وايضا ليطابق مع قوله اذ هى مواقع الفعل

عه اى استقبح النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل ۱۲ عه الالف بكسر الهمزة بمعنى الاليف والمحبوب والمالوف صفته ۱۲

له توضيحه انه ينبغى ان يقول وهمزة الاستفهام ليشمل هل زيدا ضربته اجاب بقوله ولم يقل همزة الاستفهام الخ ۱۲ م ۲ه اى البعدية من الامر ليس بصحيح ۱۲ م ۳ه لا بالاسم بان يقال اى فى الاسم الذى قبل الامر والنهى ۱۲ عه اى القاء المضاف اليه على اعراب المضاف ۱۲ م مفتى

marfat.com

فان ضمیر هی راجع الی المواضع قوله وقوع الاسم هذا بیان متعلق الظرف وهو قبل قوله وانما اختیر اشارة
الی ان قوله اذ هی مواقع الفعل دلیل الجمع من قوله وبعد حرف النفی الخ قوله ای ما بعد حرف الاستفهام
انما قدم الشارح هذا القول علی حرف النفی مع انه موخر فی المتن اما انه سهو من الکاتب او ان غرض الشارح
بیان المواضع علی ای طریق کان قوله ای هذه المواضع جواب سوال وهو انه لا یصح حمل المواقع علی هی لان
ضمیر هی راجع الی الامور المذکورة وهی لیست بمواضع بل المواضع امحالها فاجاب بقوله ای هذه المواضع یعنی الضمیر
راجع الی المواضع لا الامور قوله ای مواضع اشارة الی ان المواقع غیر مبائن عن المواضع حتی لا یصح الحمل قوله ای
مواضع وقوع الفعل فیها اکثر جواب سوال ظ واشارة الی ان اضافة المواضع الی الفعل باعتبار ان لها زیادة
اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة بالفعل والا لوجب النصب قال الفاضل عبد الغفور کون هذه الامور مواقع الفعل
لا یقتضی النصب لجواز ان یرفع الاسم بعدها لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا کما یقال اذا زید یقتله
ای اذا قتل زید یقتله والجواب ان الاولی بین المفسر والمفسر المطابقة فی کون کل واحد منهما فعلا معلوما
ماضیا او مضارعا وفیما ذکرت فات ذلک قوله وکذلک یختار النصب فی ازدیاد لفظ کذلک اشارة
الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به لان اختیار النصب فی المواضع المذکورة اقوی من خوف اللبس اذ
هذا الخوف بعید اذ الصفة لا یوافق المقصود قوله ای التباس الخ وتحقیق هذا امر فی شرح قوله وان خفت
اللبس قلت الخ اعلم ان حاصل المقام هذا ان فی کل موضع لو نصب الاسم المذکور لا یکون فیه التباس شیء
ولو رفع بالابتداء لا یعلم ان الفعل الذی ذکر بعده خبر لهذا الاسم او صفة له وخبره شیء اخر فالنصب فیه
مختار اذ لیس فیه التباس بشیء فانقیل ینبغی ان یکون النصب واجبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا
ههنا خوف اللبس لا عین اللبس لان الخبر یوافق المقصود والصفة لا توافقه فلا تکون مساویة مع الخبر قوله فی
حال النصب جواب سوال وهو ان المفسر لیس الا فی حال النصب والتباسه بالصفة لیس الا فی حال الرفع فیلزم
فی کلامه اجتماع المتضادین فاجاب بقوله فی حال النصب لکن لا من حیث هو مفسر فی هذه الحالة بل
اطلاق المفسر علیه باعتبار انه خبر فی حال الرفع قوله مع موافقته دفع وهم وهو ان کلا الوجهین یوافق
للمعنی المقصود فلا یضر الالتباس فدفع بقوله مع موافقته الخ یعنی ان احدهما موافق للمعنی المقصود والاخر
غیر موافق له وبیان المقصود سیعلم من قول الشارح قوله فان الترکیب لا یحتملهما معا ای فلا یحتمل ان یکون
خلقناه مفسرا او صفة معا لان الاسم المذکور لو رفع لا یحتمل الاول ولو نصب لا یحتمل الثانی قوله وهو
خلاف المقصود فانقیل لا فرق بین کونه خبرا وصفة لان المراد بالشیء هو المخلوق لا مطلق الشیء
لانه متناول للممکنات المعدومة مع انها لا تکون مخلوقة لله تعالی اذ هی معدومة لان الوجود معتبر
فی المخلوق فمعنی خلقناه جعلناه موجودا فاذا ارید بالشیء المخلوق وجعل خلقناه صفة له یکون المعنی هکذا
کل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر وهذا المعنی صحیح سواء جعل المخلوق الثانی خبرا للاول او صفة له لا
یقال لو جعل صفة له فالوهم المذکور باق لان معناه ان کل مخلوق صفته ان یکون مخلوقا لنا بقدر
فیتوهم ان بعضا من المخلوقات لم یکن مخلوقا لله تعالی لانا نقول ان لفظ کل لاحاطة الافراد فمعناه ان کل فرد فرد من

ذکر مرجع البطلان ۱۲

عہ یعنی السکوت فی محل البیان ۱۲

۰ ای نصب الاسم المذکور بعدها

marfat.com

افراد المخلوق صفته ان یکون مخلوقا لنا بقدر و لیس فیه الوهم المذکور قوله فی الافعال الاختیاریة للعباد فانهم قالوا الافعال الاختیاریة لهم کاقامة الصلوة مثلا مخلوق للعباد واما الافعال الغیر الاختیاریة کالقوة والذهن فهی فعل الله تعالی قوله ای الرفع والنصب دفع وهم وهو ان المراد من الامرین زید وعمرو المذکوران فی المثال المذکور والمراد من الامرین الجملتان الکبری والصغری والحال ان فیه خروج من المقصود فدفع بقوله ای الرفع والنصب قوله فللمتکلم ان یختار دفع وهم وهو ان یتوهم ان الاستواء فی الجواز لا فی الاختیار فاحدهما راجح علی الاخر وهو خلاف المقصود فدفع بقوله فللمتکلم ان یختار قوله ای عنده جواب سوال وهو ان عطف الکبری علی الصغری لا یصح ههنا لان المعطوف خال عن ضمیر المعطوف علیه یعنی اذا کان فی المعطوف علیه ضمیرا راجعا الی شیء وجب ان یکون فی المعطوف ایضا ضمیرا یرجع الی ذلک الشیء وههنا لیس کذلک لان فی قام ضمیر یرجع الی زید ولیس فی عمرو اکرمته ضمیر یرجع الی زید فاجاب بقوله ای عنده فان قیل انه لما احتاج فی العطف علی الصغری الی تقدیر العائد فترجح العطف علی الکبری فینبغی ان یختار الرفع قلنا تقدیر العائد هنا فی عبارة المص رح واما فی عبارة المتکلم فلا بد ان یکون العائد مذکورا والا فالرفع مختار قوله ای یستوی الامران الخ جواب سوال وهو ان علی ما قال المص رح خرج زید قام وعمرو اکرمته لانه لما قال ویستوی الامران فی مثل زید قام الخ فالحکم یترتب علی المضاف والمضاف الیه خارج فاجاب الشارح بقوله ای یستوی الامران الخ یعنی ان المراد من المثل هو القاعدة الکلیة الشاملة للمضاف الیه قوله فان قلت السلامة فان قیل ینبغی ان یکون النصب مختارا لوجود خلاف الاصل فی الرفع وهو کون الخبر جملة ولا یکون ذلک فی النصب فکون الخبر جملة خلاف الاصل یعارض بالسلامة عن الحذف فبقی فی جانب النصب قرب المعطوف علیه وهو قرینة مرجحة له فلا بد ان یکون النصب مختارا کذا قال مولانا عصام الدین اقول کما ان کون الخبر جملة فی الرفع ثابت کذلک فی النصب لان الجملة الثانیة معطوفة علی الصغری وهی خبر فالعطف علی الخبر خبر فیکون جملة قوله واما باعتبار المبدأ فالصغری اقرب اقول لم یعهد بین ارباب العربیة اعتبار مثل هذا القرب فی موضع من المواضع فلا بد من شاهد اعلم ان قوله منتهی مصدر میمی بمعنی الانتهاء والمبدأ کذلک بمعنی الابتداء قوله لوجوب دخولهما علی الفعل اقول ان هذا لا یستدعی ان یکون الاسم بعدهما منصوبا لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا ایضا وجوابه مر سابقا قوله ولیس مثل ازید ذهب به منه جواب سوال بحسب الظ وفی الحقیقة بیان قسم الخامس الذی وجب الرفع فیه قوله لانه لا یعمل النصب لانه فعل مجهول قوله یعنی اذهب بصیغة المجهول قوله زید یلابسه الذهاب به فهو فاعل یلابس وفی المثال الثانی لفظ احد فاعل یلابس وانما زاد الذهاب مع یلابس لئلا یکون معنی الفعل الاول مفقودا قوله فیما ذکرته مفقود لان المسند الیه فی المثال الاول هو الذهاب وفی الثانی والثالث هو احد والمسند الیه فی الفعل المفسر الذی هو ذهب به هو الضمیر فی قوله

عه فلم یکن المعطوف خالیا عن ضمیر المعطوف علیه ۱۲ م عه ای لا نسلم عدم تحقق الخبر جملة لان الجملة ۱۲ ه الصواب ان یقول المحشی قال مولانا عصام الدین لان هذا الاعتراض من مقولته لا من مقولة المحشی ۱۲

marfat.com

به فيكون الفاعل في المثال المذكور الاول مصدر وفي المثال الثاني احد اي احد من الناس فظهر منه وجه ايراد المثالين قوله واذا كان الامر كذلك اشارة الى ان الفاء فصيحية فالشرط محذوف قوله واجب بالابتداء فان قيل المقصود ههنا عدم النصب فلا بد ان يكون مرفوعا لكن جاز رفعه بفعل المجهول اي اذهب زيد فالاولى ترك قوله بالابتداء قلنا احتمال تقدير اذهب مرجوح لاحتياجه الى حذف الفعل قبل زيد مثلا بان يقال اذهب زيد فالرفع بالابتداء راجح فلذا قيد به قوله فليس من باب الاضمار لكن في مظان الاضمار فلهذا يكون قسما خامسا من الاقسام الخمسة قوله اي مثل ازيد جواب سوال وهو ان قوله كذلك جار ومجرور فكيف يكون مبتدأ فاجاب بقوله اي مثل اه يعني الكاف بمعنى المثل ثم يرد عليه انه لما كان قوله مبتدأ وخبره قوله كل شئ فعلوه في الزبر وهو جملة فلا بد فيها من عائد ولا عائد هنا الى المبتدأ فاجاب بقوله وهو مفرد لا يجب العائد فيه وقوله كل شئ مقولة القول قوله اي في صحائف اعمالهم تفسير غير المشهور بالمشهور او دفع وهم وهو ان يتوهم ان الزبر جمع زبور وهو كتاب داؤد عليه السلام قوله فقوله في الزبر اي اذا كان تقديره فعلوا كل شئ فقوله في الزبر لا يخلو اما متعلق بفعلوا او صفة لشئ وعلى كل تقدير فسد المعنى قوله مع انه خلاف ظ لوقوع الواسطة بين الصفة والموصوف وهي فعلوا قلنا خلاف الظ عام يتناوله اي لغير الجائز ولغيره قوله لان كل شئ كائن لانه جاز ان يكون في صحائف اعمالهم شئ لا يكون مفعولا لهم ككتب بسم الله في راس كتبنا فينبغي ان يكون عندهم ايضا شئ يكتبونه في راس الصحيفة قوله لا يغادر صغيرة اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة هذا ما ذكره المحشيون مع ان الاية يتناول الخير والشر جميعا فهذا ان كان لاجل ان الصفة اعني الصغيرة والكبيرة مونثة فينبغي ان يكون الموصوف كذلك فهو مدفوع لانه جاز ان يوضع موضع سيئة الخصلة التي تتناول الخير والشر جميعا الا انهم قدروا السيئة دون الخصلة للاهتمام بشانها لانها المقصود في كتابة الاعمال قوله لئلا يلزم اتفاق فان قيل ينبغي ان يقول لئلا يلزم احد الامرين اما اتفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لا يكون القاعدة المختارة مختارا قلنا لما كان الامر الاول يستلزم الثاني فاكتفى به قوله ونحو الزانية الواو للعطف فيكون معطوفا على كل شئ تقديره وكذا نحو الزانية والزاني وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة وقوله جملتان بتقدير المبتدأ اي لهذه الاية جملتان تعليل اخر معطوف على الاول قوله الفاء فيه جواب سوال وهو ان قوله ونحو الزانية مبتدأ وقوله الفاء بمعنى الشرط خبره والحال انه لا عائد في الخبر فاجاب بقوله ..... فيه ثم يرد عليه ان الفاء بمعنى الشرط غير موجود في كلامهم فاجاب بقوله مرتبطة بمعنى الشرط يعني ان الفاء داخلة على الجزاء لكن الفاء الجزائية يرتبط الجزاء بمعنى الشرط اي على معنى الشرط قوله لكون الالف واللام جواب سوال وهو ان الفاء لا يدخل في الخبر الا اذا كان المبتدأ اسم موصول ولا موصول ههنا فاجاب الشارح بما ترى قوله فيه معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني قوله ان لدلالتها جواب سوال وهو انه من اين جعل

لہ مع انه ليس بمراد ههنا ۱۲ ۲ ولا بد في الخبر اذا كان جملة من عائد كما مر هذا التحقيق في المبتدأ والخبر ۱۲ م

۷۰ فان قيل ان الواسطة فيها جائزة فيه كيف يصح قوله خلاف ظاهر الاية بل ينبغي ان يقول هذا غير جائز

الزنا شرطا فاجاب بقوله لدلالتها اى لدلالة الفاء قوله فامتنع تسليط الفعل وتسليط ما يناسبه غير معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل ان يتعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ما يناسبه ايضا قوله ومثل هذا الفاء احتراز عن الفاء الزائدة قوله والاية جملتان جواب سوال وهو ان قوله جملتان مفرد اى ليس بجملة وعطف المفرد على الجملة لا يجوز فاجاب بقوله والاية قوله مستقلتان جواب سوال وهو ان الشرط والجزاء المذكوران فى قول المبرد ايضا جملتان فاجاب بقوله مستقلتان بخلاف الشرط والجزاء لانهما غير مستقلين بل احدهما مرتب على الاخر قوله اذ الزانية مبتدأ جواب سوال وهو انه جملة واحدة فكيف يكون جملتان فاجاب بما ترى قوله اى ان ثبت جواب سوال وهو ان الجزاء يقتضى الشرط ولا شرط هنا فاجاب بما ترى قوله وقيل زائدة وما بعده كلام مبتدأ فان قيل ان القول بزيادة الفاء مع احتمال السببية بعيد وايضا لا يناسب حملها على التفسير لانه غير محتاج قلنا ان فاجلدوا ايجاب هو متضمن للوجوب الذى هو الحكم محتاج الى التفسير قوله وجزء الجملة فان قيل انه لم اختار هذا الاطناب ولم يقل بقول المبرد قلنا ان قول المبرد متردد اذ رأينا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله نحو وَاَمَّا الْيَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَاِذَا جَاءَ نَصْرُ اللّٰهِ فَسَبِّحْ فان قوله سبح عمل فى قوله اذا جاء لان اذا ظرف يقتضى العامل فانا لا ندرى مواضع زيادة الفاء وعدمها قوله وان لم تكن الفاء وتحقيق هذا مر فى بحث غير المنصرف فى قوله ان استغنى عنه والا اظهرت فطالعه ان شئت قوله واختيار النصب اعنى ان الشرطية وهو قوله والا فالمختار النصب اشارة الى القياس الاستثنائى استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيض المقدم وانما حمله اى الشرطية على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به فالقياس الاستثنائى استدل به من رفع التالى الى رفع المقدم اى لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده او الاية جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل باطل فيكون الفاء بمعنى الشرط او الاية جملتان قوله الرابع وهو الصفة يقتضى الموصوف وهو لفظ الموضع ثم قوله الرابع من اسماء لازم الاضافة يقتضى المضاف اليه فقال الشارح من تلك المواضع قوله التحذير اى موضع التحذير ليصح الحمل على قوله الرابع قوله لضيق الوقت اعلم انه لا بد فى الحذف الواجبى من الامرين احدهما القرينة والاخر سد المسد فى مقام الحذف فالقرينة ضيق الوقت عن ذكر العامل واما سد المسد فى القسم الاول فهو المعطوف اعنى قوله والا سد من نفسك وفى القسم الثانى لما كرر المحذر منه فاحدهما معمول والاخر سد المسد نحو الطريق الطريق ولا يخفى ان التكرار ينافى ضيق الوقت اقول المنافى شئ اخر والتكرار ليس الا الاتيان بعين المطلوب قوله وفى اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان التحذير لما كان عبارة عن التخويف لا يصح حمل المعمول عليه قوله اى اسم لما كان المعمول صفة يقتضى الموصوف زاد الشارح قوله اى اسم يرد عليه ان المعمول هو اثر العامل وهو الحركة وهى ليس باسم فعلى هذا لا يصير التعريف مانعا فاجاب بقوله عمل فيه يعنى المراد من المعمول المعمول فيه وهو الاسم كما ان المراد من المشترك المشترك فيه

بحث التحذير

marfat.com

وانما قال عمل فیہ ولم یقل معمول فیہ لیکون متعلقا لقولہ بتقدیر الق لو الفعل ھا ھنا فی العمل ومتعلق الظرف عامل فیہ وان کان شبہ الفعل ایضا یعمل قولہ بتقدیر الق فان قیل الانسب ان یقال بالق بدون قولہ بتقدیر لانہ معمول الق لانہ معمول التقدیر قلنا ھو محمول علی القلب تقدیرہ بالق المقدر احتراز عن الق المذکور لانہ لیس بتحذیر ثم قولہ تحذیرا منصوب ولہ طرق کثیرۃ فقال الشارح اکحذرک ذلک المعمول تحذیرا فان قیل لم لم یجعل مفعولا لہ لقولہ بتقدیر الق لانہ علۃ لتقدیر العامل الحقیق الوقت قلنا انما قدر حذرا وذکر لیحصل المعطوف علیہ لقولہ او ذکر المحذر منہ والضمیر فی منہ راجع الی الاسد والالام و قولہ مکررا حال منہ وانما کرر لیکون احدھما معمولا والآخر سد مسدہ کما مر والتکرار ھنا لا ینافی تضیق الوقت لانہ اثبات بعین المطلوب قولہ علی صیغۃ المجہول جواب سوال وھو ان قولہ الق او ذکر فعل وقولہ المحذر منہ مفعولہ والضمیر المستتر فیہ فاعل والحال انہ لابد للضمیر من المرجع ولا مرجع ھنا فاجاب بقولہ علی صیغۃ المجہول فلا ضمیر فی ذکر حتی ... یقتضی المرجع ثم کلمۃ او فی قولہ او ذکر للعطف یقتضی المعطوف علیہ فقال الشارح عطف علی حذر او ذکر قولہ قلنا اے نعم لابد من الضمیر فی المعطوف لکن اذا کرر العامل اکتفی بہ عن الضمیر وھھنا العامل متحد فیحتاج الی الضمیر وھو ضمیر المظہر وھو ضمیر المضمر فلا یرد ما قال عصام من ان قولہ لابد من ضمیر فی المعطوف ممنوع بل لابد من عائد اعم من ان یکون ضمیرا او غیرہ فان قیل ان وضع المظہر موضع المضمر عبادۃ عن وضع المرجع فی موضع الضمیر کما فی الحاقۃ ما الحاقۃ وھھنا لیس کذلک لان مرجع الضمیر ھو المعمول والمظہر ھو المحذر منہ قلنا انھما وان کانا متحدین فی العنوان ای فی التلفظ لکنھما متحدان فیما قصد فاعلیہ کما قال الشارح لان تقدیر الکلام او محمول بتقدیر الق ذکر مکررا ثم یرد علیہ ان وضع المظہر فی موضع المضمر یکون لنکتۃ فسئل السائل ما النکتۃ ھھنا فقال الشارح لانہ وضع المحذر منہ الخ قولہ ھذان للمثالین المذکورین وھو احدھما مثال للقسم الاول والآخر مثال للقسم الثانی فذکر یقولہ ھذان مثالان اھ ای انھما مثالان للاول والثانی فی ایراد المثالین لقسم واحد ان احدھما مثال لاسم معنوی والآخر مثال الاسم تاویلی قولہ ومعناھما ای اصلیھما بعد نفسک من الاسد والاسد من نفسک ثم حذف قولہ من بعد من المعطوف اکتفاء بذکرہ فی المعطوف علیہ فبقی بعد نفسک والاسد ثم حذف قولہ نفسک بعد لضیق الوقت فبقی نفسک والاسد ثم حذف لعدم الاحتیاج الیہ لانہ اتی بہ للفصل بین ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین الی شیء واحد وھو المخاطب وھو لا یجوز فی غیر افعال القلوب کما یاتی تحقیقہ فی افعال القلوب وان شئت قلت نظر فیما بقی فی قولہ نفسک والاسد ثم ان قولہ نفسک ضمیر متصل یقتضی ما اتصل بہ فانقلب یاء ضمیر نفسک والاسد وھکذا بیان قولہ وان تحذف قولہ وھو ضد بہ بالعطف جواب سوال وھو ان الحذف والحذوف ما یکون فی مقابلۃ الملفوظ ای ما لیس بملفوظ فما معنی ھذا فاجاب بقولہ وھو ضد بہ

ملہ ۱۲ قولہ تحذیرا ھ غفر اللھم اغفر لی ولوالدی آمین

marfat.com

بالعصا وهذا القول قول امير المؤمنين عمر رض في حق المحرم **قوله** وعلى التقديرين جواب سوال وهو ان المحذر منه مايكون بعد كلمته من فينبغي ان يكون النفس في قوله والاسد من نفسك محذرا منه وليس كذلك لانه مايكون منه الخوف ولا يخاف الاسد من النفس وايضا التبعيد لايكون الا في المقدور وتبعيد الاسد غير مقدور للمخاطب فاجاب بقوله وعلى التقديرين وحاصله ان معنى قوله والاسد من نفسك اى بعد نفسك من الاسد لتاكيد القول الاول لكن فعل فيه التقديم والتاخير احترازا عن التكرار اللفظي **قوله** غير صحيح اى في فرد من افراد النوع الاول لانه لايقال اتقيت وزيدا لانه لازمي لا يقتضي المفعول **قوله** وتقدير بعدا ه لما اجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المراد من قوله بتقدير اتق اى بتقدير بعد ولاشك ان بعد مستقيم فرد الشارح على هذا البعض ان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب **فان قيل** الاولى ان يقال غير صحيح في موضع قوله غير مناسب لان تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب **قلنا** انه غير مقدور بنظر البادي واما بنظر الدقيق فمقدور بان يمشي الى الطرف الاخر في مقابل الطريق فيكون الطريق بعيدا ببعد المخاطب فلذا قال غير مناسب **قوله** لا على تبعيده لان تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب **قوله** فان المعنى على هذا اشارة الى بيان المحذر منه **فان قيل** كلامه يشعر بان المحذر منه هو مايؤذيك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر هو نفسك لانه من افراد النوع الثاني **قلنا** بان نفسك نفسك محذر منه بالفعل ولكنه محذر في المآل اما الثاني فظاهر اذ الرجل يخاف من الموذيات كالاسد ونحوه واما الاول فلان من الامور ماهو لازم للنفس بسبب الرجس الذي في نفس الرجل فيكون المحذر منه هو الضرر **قوله** ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور اعني الطريق الطريق **فان قيل** انه لازمي فكيف ينصب المفعول به اعني الطريق **قلنا** ان كل مفعول به اذا كان صالحا للمفعول فيه يجوز ان يعمل الفعل اللازمي فيه لانه شابه المفعول فيه والحال ان الطريق يصلح للمفعول فيه اذ هو مكان من الامكنة اجيب ان عبارة المصنف رح بحذف المعطوف اى بتقدير اتق وبعد ونحوه **قوله** قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين اما خروجه من النوع الثاني فظاهر اذ هو لايكون مكررا واما من النوع الاول فلانه ليس بعد الاسد في التركيب المذكور شئ حتى يصح قوله تحذيرا مما بعده **قوله** فانه ايضا تحذير لانه عطف على التحذير والمعطوف على التحذير تحذير **قوله** والتوابع خارجة يعني ان خروج الاسد غير مضر لانا التزمنا الخروج عن المحدود لانه من التوابع اقول بفضل الله تعالى ان هذا الاعتراض غير وارد لانه قال الشارح وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد فمعنى قوله والاسد من نفسك اى بعد نفسك من الاسد فمعنى المعطوف والمعطوف عليه واحد فلا يرد الاعتراض **قوله** في قسمي النوع الاول اى في مثالي النوع الاول احدهما اياك والاسد والثاني اياك وان تحذف **قوله** اياك من الاسد بذكر لفظ من الاسد الذي حذف من المعطوف عليه **قوله** لان حذف حرف الجر الخ لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ماهو في الحقيقة اسم واحد فاجاز

سه فيجوز كونه مفعولا به منصوبا بتقدير اتق ۱۲

marfat.com

فیه التخفیف قیاسا بحذف حرف الجر **قوله** لامتناع تقدیر من ای لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصریحة وههنا بحث من وجهین احدهما انه یجوز حذف حرف الجر من الاسماء کما فی المفعول فیه والمفعول له والثانی ان تقدیر من لما امتنع لا یصح قول الشارح وشذوذه مع غیر ان وان اجیب عن الاول ان حذف حرف الجر منهما بالشروط المذکورة ومرادنا بدون الشروط وعن الثانی ان المراد بالشاذ ما یکون مخالفا عن القیاس والاستعمال جمیعا کالمسجد بضم الجیم والحال ان هذا الشاذ لا ینافی ..... الامتناع **قوله** وشاذ کثیر **فان قیل** بین الشاذ والکثیر منافات لان الشاذ یدل علی القلة والکثیر یدل علی الکثرة **قلنا** المراد من هذا الشاذ ما خالف القیاس ووافق الاستعمال فیکون معنی قوله شاذ کثیر ای شاذ بنظر الی الاستعمال او نقول انه بمعنی نهایة ای شاذ نهایة ای قریب الی الندرة **قوله** المفعول فیه وهو مبتدأ وخبره محذوف ای منها المفعول فیه وقوله فیه مفعول ما لم یسم فاعله والضمیر عائد الی اللام الموصول **قوله** ما فعل فیه فعل **فان قیل** ان کلمة ما لا یخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمی فعلی الاول لا یصح ارجاع الضمیر فی قوله فیه اذ الفعل لا یکون فی الاسم وعلی الثانی یلزم الخروج عن البحث لانه فی الاسماء **قلنا** ان ما عبارة عن المسمی لکن بحذف المضاف ای اسم ما فعل فیه بقرینة ذکر الاسم فی المفعول المطلق **قوله** ای حدث جواب سوال وهو انه لا یصدق الحد علی فرد من افراد المحدود اذ لا شیء من المفعول فیه فعل فیه فعل لان الفعل مشتمل علی الامور الثلاثة الحدث والنسبة والزمان ولا یقع فیه النسبة والزمان بل الحدث فقط فاجاب بقوله ای حدث ثم یرد علیه انه لما کان المراد من الفعل حدث مذکور فهو صادق فیما یکون العامل فیه المصدر فقط دون الغیر فاجاب بقوله تضمنا او مطابقة ثم یرد علیه ان بذکر قوله مذکور خرج قولهم یوم الجمعة فی جواب من قال متی سرت فان فعله غیر مذکور فاجاب بقوله فی ضمن الفعل الملفوظ والمقدر فان قیل ان تقسیم الفعل المذکور الی الملفوظ والمقدر تقسیم الشیء الی النفس والغیر **قلنا** المذکور بمعنی المؤدی ای ما فعل فیه فعل مؤدی وهو اعم من الملفوظ والمقدر کما فی عبد الغفور رح **قوله** او شبهه کذلک ای الملفوظ او المقدر **قوله** یوم الجمعة یوم طیب فان قوله یوم الجمعة مبتداء والمبتدأ لا یقتضی تقدیر الفعل **فان قیل** ان طیب صفة مشبهة فهو عامل فی الیوم **قلنا** ان الصفة المشبهة لا یعمل فیما قبلها وان سلم فهو مناقشة فی المثال وهو لیس من داب العلماء اذ یجوز ان یبدل المثال بان یقال یوم الجمعة زمان فعلی هذا لا یرد شیء **قوله** لکن بقی مثل شهدت یوم الجمعة ای حضرت یوم الجمعة فان یوم الجمعة داخل فیه مع انه مفعول به **قوله** فلو اعتبر فی التعریف اشارة الی الجواب وفیه تامل اذ یجوز ان یراد بقوله ما فعل فیه ما نسب الیه الفعل بکلمة فی فح لا یحتاج الی قید الحیثیة اجیب بانه لو کان المراد ذلک ولم یعتبر قید الحیثیة یصدق علی یوم الجمعة فی شهدت یوم الجمعة انه ما نسب الیه فعل مذکور بکلمة فی فی قولنا شهدت فی یوم الجمعة **قوله** فان ذکر یوم الجمعة فیه لیس من حیث ای ذکر یوم الجمعة فی قولنا شهدت یوم الجمعة لیس من حیث انه فعل فیه فعل مذکور بل من حیث انه وقع علیه فعل الفاعل **قوله** لا حاجة

له او خبر مبتدأ محذوف ای هذا باب المفعول فیه ۱۲ منه

بحث المفعول فیه

عه ای من المفعول فیه والمفعول له ۱۲ منه فیما یأتی فهما مستثنیان عن هذه القاعدة ۱۲ مفتی

marfat.com

الی قولہ مذکور لاند لاخراج قولہ یوم الجمعۃ یوم طیب والحال انہ خارج بقید الحقیقۃ لانہ وان صدق علیہ انہ فعل فعل مذکور ولکن لیس من حیث انہ فعل فیہ فعل مذکور بل من حیث انہ حمل علیہ قولنا .... یوم طیب قولہ الالزیادۃ المعرف اشارۃ الی الجواب وھو ای المعرف بصیغۃ اسم المفعول و لوکان بصیغۃ اسم الفاعل لفاد ھذا المعنی قولہ بیان لما الموصولۃ جواب سوال وھو ان کل قید اذا ذکر فی التعریف لابد فیہ من الاحتراز عما عداہ وھو حاصل عما سبق فلا حاجۃ الی قولہ من زمان او مکان .. فاجاب بقولہ .. بیان لما الموصولۃ یعنی انہ لیس جزء من التعریف بل ھو بیان لجزء التعریف ثم یرد علیہ ان کلمۃ او للتشکیک او الشک وھما بینافان البیان فکیف یکون بیانا للکلمۃ ما الموصولۃ فاجاب بقولہ اشارۃ الخ یعنی ان کلمۃ او للتنقیح ثم یرد علیہ ما الفائدۃ فی ذکر الاقسام فاجاب بقولہ وتمھید الخ الواو بمعنی اللام قولہ وھو ضربان جواب سوال وھو ان قول المصنف رح وشرط نصبہ تقدیر فی غیر صحیح اذ التقدیر فی شرط النصب المفعول فیہ لاشرط نصبہ کما ھو مذھب القوم فاجاب بقولہ وھو ضربان یعنی ان قول المصنف رح بناء علی مذھب المصنف رح لان عندہ التقدیر اللام شرط النصب لاشرط نصب المفعول فیہ فیکون المفعول فیہ عندہ ضربان قولہ وخالف القوم فان قیل ان المخالفۃ عن القوم فی قوۃ الخطاء فما وجہ ارتکابہ قلنا ان المصنف رح تابع الحق وھو فیما قال المصنف رح لصدق التعریف علی القسمین قولہ ولان لک قال ای لاجل ان المفعول فیہ علی ضربین قال الخ قولہ مبھما کان الزمان بیان لکلمۃ کلما والمراد بالمبھم ما لیس لہ حد کالحین والدھر والزمان سواء کان معرفا او منکرا والمراد بالمحدود ما لہ حد کالیوم والشھر والسنۃ سواء کان معرفا او منکرا قولہ جزء مفھوم الفعل فان قیل لانسلم ان المبھم جزء الفعل لان الدھر مبھم مع انہ لیس بجزء لا من الماضی ولا من المستقبل قلنا انہ جزء من مفھوم مطلق الفعل وان لم یکن جزءا من اقسامہ قولہ کالمصدر ای کالمفعول المطلق مثل ضربت ضربا فان الضرب جزء الفعل فی ضربت لانتصابہ بلا واسطۃ قولہ مثل صمت الدھر وافطرت الیوم الاول مثال المبھم والثانی مثال المحدود قولہ المکان جواب سوال وھو ان ضمیر کان لایخلو اما راجع الی الظروف او الی المکان فعلی الاول لایوجد المطابقۃ بین الراجع والموجع وعلی الثانی لایوجد العائد فی الخبر الجملۃ الی المبتدا ای عن الظروف فاجاب بقولہ المکان یعنی ان الضمیر راجع الی المکان والحاجۃ الی رجوع الضمیر الی الظروف فلان اضافتھا الی المکان بیانیۃ فالارجاع الی المبین ارجاع الی البین قولہ فلا یقبل جواب سوال وھو ان قولہ فلا وقم جزاء وھو لایکون الا جملۃ وقولہ فلا تعرف فاجاب بقولہ فلا یقبل یعنی ان المنفی بلا تحذف وقولہ لانتفاء فیما والاظھر علی المکان المبھم لانہ استعارۃ من المستعار للتقدیر وقد الاظھر قولہ من المکان جواب سوال وھو ان المبھم بینا والزمان کالدھر مع انہ لیس من الجھات الست ثم .. قولہ التاء فی ست ولم یقل ستۃ لان معدودہ مؤنث وھو الجھات قولہ وشمال بالکسر قولہ وما فی معناہ کالعلو والسفل والجنوب والشمال الفتحتین ثم تفسیر من المکان بالجھات الست مذھب المتقدمین واما تفسیر غیر المبھم من المکان .....

marfat.com

هو النكرة فيه ان قوله جلست خلفك لانه منصوب بتقدير في بالاتفاق مع انه معرفة بالاضافة
اجيب عنه ان الجهات لا تعرف بالاضافة كما ان لفظ مثل وغير لا تعرف بها قوله اى على المبهم المفسر
جواب سوال وهو ان الضمير راجع الى الجهات فلا يطابق فاجاب بقوله اى على المبهم المفسر اه يعنى ان
الضمير راجع الى المبهم وهو مذكر ثم يرد عليه ان في هذا الحمل استعارة من المستعير كما ترى اجيب عنه المراد من
الحمل هو الحمل في الجهاتية لا في النصب تقديرا للام اذ... تقديرها باعتبار نفس عند ولدى لابهامهما
لا للحمل على الجهات بل الحمل في الجهاتية ليكون تعريف المكان المبهم جامعا للافراد وانما كان عند ولدى
مبهما لانك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة اللتى في جوانبك قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما
ويجوز ان يكون ضمير قوله لابهامهما راجعا الى المشهور المشبه به فان عند ولدى مشهور وشبههما شبه
قوله دون وسوى اى باعتبار الاصل لان معنى دون هو المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك
اى في مكان قريب منك وان كان يستعمل بمعنى التجاوز كذا قال مولوى عبد الحكيم قوله وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وانما زاد قوله وكذا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به كما لا يخفى قوله
اى على المذهب الاصح يعنى ان موصوف قوله الاصح هو المذهب لا الاستعمال ولو كان موصوفه
الاستعمال لا يرد الاعتراض الذى حرره الشارح كما ستعلم في اخر شرح الشارح قوله وهذا محل تامل
اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على المذهب الاصح محل تامل فيه اشارة الى الاعتراض على المذهب
الاصح بوجهين احدهما ما بينه الشارح بقوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الخ والثانى ما بينه بقوله
ومما يؤيد ذلك الخ اجيب عن الاول انا سلمنا ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمامه بالمفعول به
لكن هذا في الفعل المتعدى والدخول لازمى اذ هو ضد الخروج وهو لازمى بالاتفاق فكذا الدخول
فان قيل سلمنا ان الدخول لازمى لكن ههنا متعدى بواسطة حرف الجر وهو كلمة في قلنا ان الدخول
وان كان متعديا بحرف الجر لكن يجوز ان يكون مراد المصنف رح من قوله وما بعد دخلت على الاصح
عند عدم كونه متعديا بحرف الجر اى المراد دخلت الدار لا دخلت في الدار وفيه بحث من
وجهين الاول انه لما كان مراد المصنف رحمه الله عدم كونه متعديا بحرف الجر فيكون لازميا
فعلى هذا قوله على الاصح ليس على ما ينبغى لانه علم من الاصح على صيغة اسم التفضيل ان ما قال البعض
صحيح و اذا كان الدخول لازميا فيكون قول البعض فاسدا لا صحيحا والثانى انه لما كان ما بعد دخلت
مفعولا فيه على الاصح فيكون الدخول متعديا قطعا بحرف الجر الذى في المفعول فيه لانه لا يخلو من
كلمة في اما لفظا او تقديرا فلا يحتمل ان يكون لازميا اجيب عن الاول ان كثيرا ما يجئ اسم التفضيل
بمعنى نفس الفعل كما في قولهم فلان افقه من الجدار او افقه من الحمار وعن الثانى ان التعدية التى تقابل
اللازمى مختص بالبا فقط وتعدية سائر الحروف الجارة ليس بمعنى الذى تقابل اللازمى
كما صرح به العلامة التفتازانى في السعدية واجيب عن الاعتراض الثانى

عه عطف على قوله اجيب عن الاول انا سلمنا اه ۱۲ مفتى اللهم اغفر لى ولوالدى ولمن قال لا اله الا الله محمد الرسول الله

marfat.com

عن الاعتراض الذی بینہ بقولہ ومما یؤید ذلک ان ھذہ الکلیۃ ممنوعۃ اذ صح ان یقال جلست فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح ان یقال جلست فی جمیع اجزاء الدار فان قیل ان ھھنا الامران احدھما الوقوع والآخر النسبۃ والکلیۃ المذکورۃ فی النسبۃ لا فی الوقوع ولا شک ان نسبۃ الجلوس الی جمیع اجزاء الدار صحیحۃ وان لم یصح وقوع الجلوس فی جمیع اجزاء الدار اجیب عن اصل الاعتراض انا لا نسلم ان فی فعل الدخول لا یصح النسبۃ الی العام الا تری ان الداخل فی الباب یصح ان یقول دخلت الدھلیز ودخلت الدار مع ان الدھلیز اعم من الباب والدار اعم منھما واذا کان الباب مفعولا فیہ ھھنا فکذا کل ما ھو بعد دخلت فان قلت مراد المعترض ان الکلیۃ فی الدخول غیر صحیح فی فرد من الافراد لا انھا لا تجری فیہ اصلا اجیب عن اصل الاعتراض ان الکلیۃ ممنوعۃ اذ لو صح لزم ان لا یکون البلد فی قولنا دخلت الدار فی البلد مفعولا فیہ واللازم باطل فالملزوم مثلہ بیان الملازمۃ ان البلد ھھنا مفعول فیہ مع انہ لا یصح نسبۃ الدخول الی امر اعم منہ وھو الاقلیم لانہ اذا قال الداخل فی الاقلیم دخلت الدار فی البلد یصح ولو قال دخلت الدار فی الاقلیم لا یصح مع ان البلد مفعول فیہ بالاتفاق فان قیل ان ھذا القیاس قیاس مع الفارق لان الدخول فی مثال الاقلیم یتم بالدار فلذا یکون البلد مفعولا فیہ واما فی مثال الشارح رح فالدخول یتم بالدار فکیف یکون مفعولا فیہ اجیب عن اصل الاعتراض ان الکلیۃ تصح اذا لم یمنع مانع وفی مثال النقض وجد المانع وھو کونہ مقیما فی البلد قولہ وقیل معناہ علی الاستعمال الاصح وعلی ھذا لا یرد الاعتراض الذی حررہ الشارح رح بقولہ وھذا محل تامل لانہ لیس ھھنا مذاھب حتی اختلفوا فی الوجوہ یعنی ان استعمال ما بعد دخلت یکون بحذف کلمۃ فی علی الاصح وقد یکون بذکر کلمۃ فی سواء یقال لہ مفعولا فیہ او مفعولا بہ قولہ ونقل عن سیبویہ اشارۃ الی تائید قول القیل فی تقدیر لفظ الاستعمال لان سیبویہ حکم بشذوذ استعمالہ بفی فعلم ان استعمالہ بدون فی اصح واکثر قولہ بلا شریطۃ التفسیر جواب سوال وھو انہ لا یصح عطف قولہ وعلی شریطۃ علی قولہ بعامل مضمر لانہ یلزم العطف علی النفس فاجاب بما تری[1] قولہ ای لقصد تحصیلہ جواب سوال وھو ان مدخول اللام فی قولہ لاجلہ لا یخلوا اما علۃ لما قبلہ او معلول لہ فعلی الاول لا یصح تمثیلہ بقولہ ضربتہ تادیبا وعلی الثانی لا یصح التمثیل بقولہ قعدت عن الحرب جبنا فاجاب بقولہ ای لقصد تحصیلہ ای تحصیل الفعل او بسبب وجودہ ای وجود الفعل یعنی ان المراد کلاھما فان قیل فعلی ھذا یلزم عموم المشترک وذا لا یجوز قلنا المراد ھھنا عموم المجاز ای الباعث علی الفعل مطلقا سواء کان فی الذھن کما فی المثال الاول وفی الخارج کما فی المثال الثانی قولہ مما فعل مطلقا ای مما فعل فعلا مطلقا قولہ ای حدث ای المراد من الفعل معناہ التضمنی او ان الفعل مقرو بفتح الفاء فیکون مصدرا فعلی ھذا لا حاجۃ الی التاویل قولہ ای ملفوظ جواب سوال وھو ان المذکور مشتق من الذکر وھو عبارۃ عن العلم کما فی قولہ تعالی فَاسْئَلُوْا اَھْلَ الذِّکْرِ

[1] یعنی انما زاد قولہ بلا شریطۃ التفسیر لحصول المعطوف علیہ بقولہ وعلی شریطۃ التفسیر فلا یلزم من عطف الشیء علی نفسہ کذا قال عبد الرحمن وغیرہ ۱۲ [2] یعنی ان المفعول لہ منقسم الی قسمین احدھما علۃ غائیۃ للفعل کالتادیب للعرب والثانی ما لیس کذلک کالعین للعقوبۃ

م فالقسم الاول یکون بحسب تعلقہ علۃ للفعل ویجب وجودہ فی الخارج معلولا لہ والقسم الثانی یکون بحسب وجودہ علۃ للفعل فیصح ذکرہ الشارح کذا قال عصمۃ اللہ المعروف ۱۲

marfat.com

ان کنتم لا تعلمون فعلی هذا لا یطابق للمقصود فاجاب بقوله ای ملفوظا ثم یرد علیه فعلی هذا خرج
عنه ما کان فعله مقدرا فاجاب بقوله حقیقة او حکما قوله احتراز عن مثل اعجبنی التادیب لانه فاعل
یقتضی لا ناصبا لفظا ولا تقدیرا وفیه نظر لان التادیب یخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له
واما اذا جعل من القسم الثانی فلا یخرج به لان فعله وهو اعجب مذکور فان وجود التادیب فی زید
سبب لوقوع التعجب اجیب عنه المراد ان یکون المفعول له غیر الفاعل وههنا عین الفاعل ولا یخفی انه علی
هذا لا حاجة الی قوله مذکور لانه ذکر لاخراج قوله اعجبنی التادیب وهو خارج بدون ذکر الفعل اذ هو
خارج بالفاعلیة قلنا ان ذکره لزیادة تصویر المعرف قوله مذکور فی الجملة ای فی ترکیب من الترکیب
قوله الذی ضربت لاجله ان فعله مذکور معه فی الترکیب الذی هو ای ذلک الاسم فیه وان کان مؤخرا
فان قلت المراد ان یکون مذکورا معه ومقدما علیه ایض قلنا هو مذکور معه فی الترکیب الذی هو فیه
ومقدم علیه ایض فی قولنا ضربت زیدا او فی قولنا اعجبنی التادیب ان التادیب لیس بمفعول له بل هو
فاعل اعجبنی قوله ایراده معه للعمل فیه فان قیل قید العمل یخرج المفعول له المجرور نحو جئتک
للثمن لان العامل فی المجرور هو الجار لا الفعل قلنا ان العامل فی المجرور هو الفعل ایضا وانه منصوب
المحل قوله ویترتب علیه وفیه نظر اذ التادیب عین الضرب ولان ضرب شخص بالعصا مثلا ضرب و
تادیب قلنا انهما وان اتحدا ذاتا لکنهما مغایران بالاعتبار اذ وضع العصا علی شخص من حیث انه مفید
للالم یقال له الضرب ومن حیث انه مفید للاخلاق الحسنة یقال له التادیب او نقول ان المراد من التادیب
التادب وهو غیر الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب وفیه نظر وهو انه علی هذا
لا یتحد فاعل الفعل والمفعول له فینبغی ان لا یجوز تقدیر اللام قلنا وان لم یتحد فاعل الضرب وفاعل التادب
لکن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التادب وهو التادیب قوله والقائل الخ جواب سوال وهو ان
قوله خلافا منصوب وللنصب طرق کثیرة فسال السائل انه من ای طریق فاجاب بقوله والقائل یعنی
ان نصبه علی انه مفعول مطلق لفعل مقدر فان قیل ان دفع السؤال یکون بقوله یخالف فما الحاجة
الی قوله والقائل یکون الخ قلنا انما ذکره لبیان مرجع الضمیر فی قوله یخالف لکن فیه نظر وهو ان المراد
من القائل جمهور النحاة فیلزم نسبة المخالفة الی الجمهور وذا لا یجوز قلنا هذا انما یرد وکان قوله یخالف
علی صیغة المعلوم واما اذا کان علی صیغة المجهول فلا یرد شیء کما تری قوله خلافا ظاهرا وانما قدر
متعلق الظرف من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهرا ولم یقدر من الافعال العامة تنبیها الی ظهور هذا
الخلاف الذی وقع من الزجاج بمعنی انه ظاهر لا خفاء فیه لان من البین ان معنی ضربته تادیبا
هو ادبته بالضرب تادیبا لان الضرب والتادیب متحدان ذاتا او بمعنی ان هذا الخلاف ظاهری لا حقیقی

له ای احتراز عن التادیب الذی فی اعجبنی التادیب لان فعله لیس بمذکور وهو الضرب الذی فعل القصد تحصیل التادیب
۱۲ سه یعنی انهما مقدمان بالذات فکیف یحصل التادیب بالضرب ویترتب علیه ۱۲ سه یعنی ان المراد ترتیب ما تضمنه التادیب
وهو التادب کذا قال الغفور ۱۲ مفتی سه کالحاصل والثابت والکائن مع ان الشارح فی مثل هذه المواضع جعل متعلقه من الافعال العامة ۱۲

سه ای التادیب فی المثال المذکور ۱۲ سه ای فی الجواب عن الایراد ۱۲

marfat.com

فان اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت انهما متحدان ذاتا وقعدت عن الحرب جبنا (وقول الزجاج أولى منه ۱۲)
قال لفاضل الهندي رح لو قال في المثال قوامهم على الحرب شجاعة لكان احسن لانه احسن بمقابلة المنازعة للزجاج وانما اختار المص رح قولهم قعدت عن الحرب جبنا نظرا الى حال الزجاج لانه قعد عن المنازعة مع الجمهور واما فاضل الهندي فهو ناظر الى حال الجمهور لانهم حشروا على الاقدام بالمنازعة مع الزجاج
قوله مصدر اى مفعول مطلق ثم يرد عليه ان المفعول المطلق ما كان بمعنى الفعل السابق والتأديب ليس بمعنى الضرب فاجاب بقوله من غير لفظ فعله يعني ان مصدريته بطريقين احدهما ما اشار اليه بقوله من غير لفظ فعله والثاني ما اشار اليه بقوله او ضربته ضرب تأديب يعني ان التأديب مفعول مطلق باعتبار المضاف قوله فالمعنى عنده جواب سوال وهو ان المفعول اذا كان بغير لفظه يحتاج تاويله بعين لفظه فههنا كيف يحتاج تأويله بعين لفظه فاجاب بقوله فالمعنى عنده ادبته بالضرب تأديبا وانما زاد قوله بالضرب ليعلم الة التاديب انه بالضرب او بالشتم الخ قوله او ضربته ضرب تاديب عطف على قوله من غير لفظ فعله فان قيل ان الجبن كما كان مغايرا للفظ فعله كذلك مغايرله بحسب المعنى فان القعود غير معنى الجبن ضم انه لا بد من اتحاد المعنى بينهما قلنا ان المراد من الجبن اثره وهو القعود لان من حصل فيه الجبن فهو يقعد ثم قوله ضرب تاديب اى ضربته بهذا النوع من الضرب وهو الضرب للتأديب فيكون مفعولا مطلقا نوعيا قوله ورد قول الزجاج ورد ايضا بان معنى قوله تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقوله للتأديب ليس مفعولا مطلق فكذا تأديبا الذي هو بمعناه قوله اى شرطا انتصاب دقم وهو ان المتبادر ان معنى قوله وشرط النصب اى شروط كونه ناصبا للغير باضافة المصدر الى الفاعل والا فالمعلوم ان للمفعول له لا ينصب شيئا ترد عليه ان معنى المتن على الايجاز والاختصار فينبغي ان يقول وشروط كون المفعول له من غير ذكر نصبه فاجاب بقوله لان شرط كون الاسم مفعولا له يعني انما زاد قوله نصبه لان هذا الشرط شرط النصبه لا شرط حالة انه عند المصنف رح قوله الزائد اى لتعطي الاكرام الزائد فقوله الزائد منصوب على المفعول للاكرام المضاف الى الفاعل وهو الضمير المجرور في قوله لاكرامك قوله عنده اى عند المص رح قوله وخص اللام مع ان الباء وفي ومن البهما من دواخل المفعول له قوله فلا يقيد غيرها لانه لو قيد غيرها فيتبادر الى تقدير اللام لما ذكرانما الغالب في تعليلات الافعال قوله ان امرأة وفيه نظر وهو ان اسم ان لا يكون الا معرفة او نكرة مخصصة وقوله امرأة ليس كذلك فيجيب عنه والله اعلم ان قوله امرأة علم امرأة مخصصة فلا اشكال اصلا قوله فلما كان تقدير اللام جوابا سوالين احدهما انه اذا ذكر الشيء سابقا بذكر ثانيا بالضمير والآخران يبنى المتن على الايجاز والاختصار فلا بد ان يرجع الضمير الى تقدير اللام ولم يوضع الظاهر موضع المضمر فاجاب بما ترى قوله ولما قال

لہ وان لم يعتد في نصب الاربعة والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب لا القعود الحقيقي كذا قال محمد الزاهد ۱۲ سکہ وقد وقع النوع من القعود ۱۲ سکہ وانما احمد ۱۲ صفحہ سکہ فلا بد ان يقول وانما يجوز بارجاع الضمير في يجوز الى تقدير اللام بدون ذكر قوله هذا ۱۲ صفحہ عبد الرحيم

وقیل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الی الترادف بین الحذف والتقدیر کما قال عبد الغفور قوله فیجوز حذفها کما یجوز ذکرها اشارة الی ان الجواز ههنا بمعنی الامکان الخاص قوله اذا کان فعلا بسکون العین ای حدثا قوله ای اتحد فاعله وفاعل عامله اشارة الی الاعتراض علی المصنف تقریره ان الاخصر والاوضح فی العبارة هذا الا ما ذکره المصنف فلم ترک الاخصر اجیب عنه انه انما ذکر الطویل لیعلم انه علة للفعل فان قلت ان اتحاد الفاعل مشکل فی قوله تعالی اَلَمْ تَرَ اِلَی الَّذِیْ حَآجَّ اِبْرَاهِیْمَ فِیْ رَبِّهٖ اَنْ اٰتَاهُ اللّٰهُ الْمُلْکَ فان قوله اٰتٰه مفعول له وحذف لامه مع ان اتحاد الفاعل غیر متحقق فیه لان فاعل الفعل النمرود المردود وفاعل المفعول له هو الله تعالی والجواب ان حذف اللام عن المفعول جائز عند اتحاد الفاعل یعنی ان اتحاد الفاعل شرط اذا لم یکن مفعول له مصدرا بان وان لان حذف حرف الجر منهما قیاس قوله بان یتحد زمان وجودهما او یکون زمان الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المقارنة الاتحاد الزمانیة وهی مفقودة فی الصورتین اللتین ذکرهما الشارح رح قوله اذ لا مغائرة بینهما اذ الضرب والتادیب واحد اذ هما فعل الضارب والمغائرة بین الضرب والتادب ثابت لان الضرب فعل الضارب والتادب فعل المضروب قوله الا بالاعتبار یعنی انهما متحدان ذاتا ومختلفان بالاعتبار اذ وضع الخشبة علی شخص من حیث انه مفید للالم یسمی ضربا ومن حیث انه مفید للخلق الحسنة یسمی تادیبا قوله فان زمان الفعل الخ فان زمان الجبن مقدم علی زمان القعود ویکون القعود فی بعض زمان الجبن فان قیل لا حاجة لتصحیح المثال المذکور الی ان زمان الفعل بعض من زمان المفعول له لان علة القعود هی الجبن الموجود عند القعود لا الجبن السابق علیه قلنا یعد الجبن من اوله واخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله ایقاعا للصلح فان قیل انه یصح الشهود الی الحرب وان لم یقع الصلح فلم یجب کونه مقارنا له فی الوجود قلنا المقارنة فی الوجود اعم من ان یکون فی الواقع او فی قصد المتکلم قوله وانما اشترط جواب سوال وهو ان نصب المفعول له لا یخلو اما ان یکون لانه جزء الفعل ولعلاقة اخری اما الاول فهو غیر موجود واما الثانی فهی غیر معلومة فعلیک البیان فاجاب بما حاصله انه منصوب لاجل انه مشابه بالمفعول المطلق بهذه الشروط قوله تعلق المصدر به منصوب بنزع الخافض ای کتعلق المصدر وانما کان منصوبا بنزع الخافض لانه لما حذف الکاف فمتعلق حرف الجر عمل فی مدخول حرف الجر قوله ای الذی فعل اشارة الی بیان القاعدة المشهورة وهی ان الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل او اسم المفعول یکون اللام بمعنی الذی ومدخولها بمعنی الفعل قوله لصاحبه بیان لکلمة مع قوله فی صدور الفعل عنه ای عن الفاعل مثل جئت وزیدا وقوله والمفعول به عطف علی الفاعل مثل کفاک وزیدا درهم

---

۱ وههنا المفعول له وهو قوله ان اتاه الله مصدر بان ۱۲ مفتی ۲ اذ زمان التادیب غیر زمان الضرب کما هو الظاهر وکذا زمان الجبن غیر زمان القعود لان الجبن موجود فی زمان القعود وغیره بخلاف العکس ۱۲ ۳ ای بان یکون المفعول به مصاحبا له فی وقوع الفعل ۱۲

شرح مولانا الموی المفتی المحشی المصحح لهذا الکتاب عبد الرحیم الغشاوری السرحدی

marfat.com

فان قیل ان صفة الصدور لا یلائم بقولنا استوی الماء والخشبة لان الاستواء لم یصدر من الماء قلنا الصدور اعم من ان یکون حقیقة او حکما اذ الاستواء لا یکون الا للماء فکانه صدر منه فان قیل ان قوله عنه فی قوله فی صدور الفعل عنه مما لا یحتاج الیه لان قوله فی صدور الفعل وجه المصاحبة فلا بد ان یکون مشترکا بین المصاحب والمصاحب به کما یکون وجه الشبه مشترکا بین المشبه والمشبه به وهذا یحصل بترک قوله عنه وکذا قوله علیه فتامل تفهم قوله فقوله معه جواب سوال وهو ان قوله المفعول صیغة اسم المفعول وهو یقتضی مفعول ما لم یسم فاعله فما هو فاجاب بقوله فقوله معه الخ ثم یرد علیه ان قوله معه مضاف ومضاف الیه فیکون جارا ومجرورا فسأل السائل هل قام الجار والمجرور مقام مفعول ما لم یسم فاعله فاجاب الشارح بقوله کما اسند الجار والمجرور الخ ثم یرد علیه انه لما کان الالف واللام موصولة فلا بد فی الصلة من العائد الیه فما هو فاجاب بقوله والضمیر المجرور الخ وانما کان الضمیر مجرورا اذ هو المضاف الیه وانما تعرض الی حاصل ترکیب المفعول معه دون المفعول به وفیه وله لان به وفیه وله جار ومجرور والضمیر فیهما من المبنیات فرفعه محلی قطعا بخلاف مع فانه معرب فینبغی ان یکون مرفوعا بالفعل المجهول والحال انه غیر مرفوع بل منصوب فهو یحتاج الی البیان قوله واعتذر من نصبه جواب سوال ظاهر قوله علی ما هو علیه فی الاکثر وفیه نظر وهو ان بین قوله لازم النصب وبین قوله فی الاکثر تدافع اجیب عنه ان المراد من اللزوم هو اللزوم الحکمی وهو ان یکون للاکثر حکم اللزوم کما ان للاکثر حکم الکل قوله وفی بعض الحواشی والمراد منه شرح شارح الهندی واعلموا علیه اسم الحواشی لان الحاشیة عبارة عما کتب علی بیاض الکتاب وشرح الهندی فی الاول کان مکتوبا فی بیاض الکافیة ثم جمعه بعض الطلبة فصار شرحا قوله ان هذا الرأی شریف جدا اما کونه شریفا فلموافقته کلام الله تعالی واما کونه جدا فلخلوه عن تکلف ضمیر راجع الی المصدر قوله وقیل الوجه ودلیله انه لو اسند الی مع وهو ظرف منصوب لکان الشیء الواحد مرفوعا ومنصوبا قوله وقد حیل فمفعول ما لم یسم فاعله فیه هو الضمیر الراجع الی مصدر الفعل وهو الحیلولة اذ المصدر ذو التاء یجوز تذکیره وتانیثه فان قیل انما قام المصدر مقام الفاعل اذا وصف له بشیء فلا یقال ضرب ضرب بل ضرب ضرب شدید کما مر فی موضعه قلنا القید المخصص شرط فی اقامة المصدر اذا کان المذکور لفظ المصدر والواقع مقامه ههنا هو الضمیر الراجع الی المصدر قال الشارح قدس سره فی الحاشیة العیر الحمار الوحشی او الاهلی والنزوان الوثبة والوثوب قوله والضمیر المجرور للموصول جواب سوال یرد علی هذا البعض وهو انه لا بد من العائد فی الصلة الی الموصول فاجاب بقوله والضمیر الخ ای الضمیر المجرور للموصول علی قول هذا البعض ایضا فلا یرد انه لا حاجة الیه بل هو تکرار حیث قال الفا والضمیر المجرور راجع الی اللام قوله کالفاء

---

۱ تقریره ان مفعول ما لم یسم فاعله من قبیل المرفوعات فلا بد ان یکون مرفوعا ولفظ معه منصوب فاجاب بقوله واعتذر ۱۲

۲ ولانه یوافق بقوله المفعول به وفیه وله ۱۲ م ۳ واقامة المصدر المؤکد مقام الفاعل مع ان اکثر النحاة علی انه لا یجوز اصل کذا قال عبد الرحمن ۱۲ م مفتی

۴ من الحیلولة وهی المنع من الوصلة بین الشیئین ۱۲ م مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری

قال مولٰنا عصام الاحسن ذکر مع موضع الفاء لان المقصود هو الاحتراز عن المذکور بعد لفظ مع اذ معنی مع والواو واحد والاحتراز یکون من الاقران اقول لا نسلم ان الاحسن ما قاله لان بین الواو والفاء مناسبة من حیث انهما حرفا عطف فیکون الفاء من الاقران بخلاف مع لانه من الاسماء قوله لمصاحبته فالمصاحبة مضاف الی الضمیر من قبیل اضافة المصدر الی المفعول وقوله معمول مرفوع فاعل المصدر وان قوله مصاحبته مضاف الی قوله معمول من قبیل اضافة المصدر الی الفاعل لا ضمیر فی قوله لمصاحبته ولیس قوله معمول مفعول المصدر والا یکون مخالفا من قول الشارح بان یکون الفاعل مصاحبا له حیث علم منه ان المصاحبة من جانب المعمول لا من جانب مفعول معه ثم قوله لمصاحبته اه احتراز من قولهم کل رجل وضیعته لانه لیس لمصاحبة معمول فعل اذ لا فعل ههنا قوله اللام متعلق بمذکور لما کان المتعلق قد یکون من الافعال العامة وقد یکون من الافعال الخاصة فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال الشارح اللام متعلق بمذکور قال مولٰنا عصام ان فی قوله بمذکور لطافة ولو قال بالمذکور لکان الطف وانما کان فیه لطافة لان فیه احتمالان احدهما ان المراد منه لفظ المذکور الذی فی عبارة المصنف والثانی ان متعلقه منطوق غیر مقدر ای انه ظرف لغو ولیس بمستقر وانما کان ما قال مولٰنا عصام الطف اذ فی اللام اشارة الی ما قال المصنف اقول لیس فیما قال مولانا عصام لطافة اذ هی باعتبار الاحتمالین ولو ادخل اللام علی مذکور تعین احتمال واحد قوله ای یکون ذکره بعد الواو ولما کان قوله مذکور مرکبا من الذات والوصف والحال ان المتعلق لا یکون من الذوات فلذا قال الشارح ای یکون ذکره یعنی ان المراد من المذکور هو الحدث فقط وانما قال لاجل اشارة الی ان اللام اجلی ولیس بزائدة ولا للعاقبة ولا للتملیک من معانی اللام قوله سواء کان ذلک المعمول فاعلا او مفعولا اشارة الی الرد علی البعض من ان المعمول لا بد ان یکون فاعلا والا لانتقض بقولنا ضربت زیدا وعمروا اذ لا یعلم نصب عمرا انه من العطف او من المفعول معه والجواب عنهم سیاتی قوله استوی الماء والخشبة هذا القول یذکر فیما یعلم عمق الماء بالخشبة قوله وسواء عطف علی السواء الاول ثم انه لما کان قیله لفظا ومعنی منصوبا ولا یعلم ناصبه فقال الشارح سواء کان ثم انه لما لم یصح حمل قوله لفظا ومعنی علی لفظ الفعل اول قوله لفظا بلفظیا ومعنی بمعنویا قوله نحو مالک وزیدا الخ فانه اذا ذکر اللام بعد ما الاستفهامیة یکون اللام بمعنی تصنع او یصنع قوله والمراد جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون مانعا لانه دخل فیه المعطوف فاجاب بقوله والمراد یعنی ان المراد هو المشارکة فی الفعل والزمان والمکان والمشارکة فی المعطوف فی اصل الفعل دون الزمان والمکان اذ یجوز ان یجیء زید فی وقت وعمرو فی وقت اخر قوله فی زمان واحد ای مع المکان ایضا قوله نحو سرت وزیدا مفعول معه لتعذر العطف اذ

له فی نحو قوله جاءنی زید وعمرو لانه مذکور بعد الواو لمصاحبة المعمول ای معمول الفعل فی الصدور والوقوع مع انه لیس مفعولا معه ۱۲ ۵۲

لان کونهما فی زمان واحد یستلزم کونهما فی مکان واحد لانه لو سار زید فی سمرقند وسار عمرو فی بخارا لا یقال سرت معه فی زمان واحد عرفا فالاحسن ان یکتفی بالزمان کذا قال مولٰنا عصام قال عبد الرحمن انما جعلهما قسمین باعتبار القصد لا باعتبار انهما قسمان متقابلان لانه قد یکون المقصود مشارکة له فی زمان فقط دون المکان وقد یکون المقصود عکسه ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

عه والحق ان المصدر ههنا مضاف الی المفعول والفاعل مترک والمعنی لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل ۱۲ قاله الافندی ۱۲ سه یعنی ان قوله لفظا ومعنی خبر ان لکان الناقصة المقدرة ۱۲

لا یجوز العطف علی الضمیر المرفوع المتصل قوله او مکان واحد مع الزمان ایضا اذا رضاع الفصیل الناقة انما یکون اذا کانا فی زمان ومکان واحد قوله نحو جاءنی زید وعمرو لعدم تعذر العطف ههنا فلا یرد انه لا فرق بین سرت وبین جاءنی فالوجه فی الاول تعین المفعول معه وفی الثانی یجوز العطف ایضا وان قصد المصاحبة فی هذه المثال یجوز ایضا لان الفعل لفظی والعطف بجائز فیجوز فیه الوجهان قوله واعلم الخ لان الفعل اصل فی العمل فنسبة العمل الیه مع وجود الاصل من افعال السفهاء وفیه رد علی عبد القاهر حیث قال العمل للواو اذ هو قریب من الفعل وعلی الاخفش حیث قال ان العامل هو الواو لکن الاعراب یظهر فیما بعد الواو وانما کان الاعراب بالنصب لانه اضعف الاعراب لان الواو یشبه المفعول به مع وهو لازم النصب لکن الواو لا یقبل الاعراب فنقل الی ما بعد الواو فکان العامل هو الواو قوله وانما وضع الواو جواب سوال ظاهر قوله واصلها جواب سوال وهو ان الفاء ایضا اخصر فاجاب بما تری قوله ای وجدانما جعل الشئ کلمة کان تامة مع ان الظاهر انها ناقصة لوجود الاسم وهو قوله الفعل والخبر وهو قوله لفظا لانه علی تقدیر کونها ناقصة یلزم تاویل قوله لفظا بقوله ملفوظا لیصح الحمل علی اسم کان واما علی تقدیر کونها تامة لا یلزم التاویل المذکور لانه علی هذا یکون قوله لفظا تمیزا عن نسبة الفعل الی الفاعل ولا حاجة فیه الی التاویل قوله ای لم یجب جواب سوال وهو انه یقتضی بقولنا ضربت زیدا وعمرا اذ العطف فیه جائز مع انه لا یجوز الوجهان فیه بل العطف فیه واجب فاجاب بقوله ای لم یجب ثم یرد علیه انه منقوض بقولنا جئت وزیدا اذ العطف فیه غیر واجب مع انه لم یجز فیه الوجهان بل تعین المفعول معه فاجاب بقوله ولم یمتنع وفی صورة النقض امتنع العطف فیکون المجاز بمعنی الامکان الخاص قوله فلا ینتقض متعلق بقوله لم یجب قوله لوجوب العطف فیه لان الاصل فی الواو هو العطف وانما عدل عنه نصا علی المراد من المصاحبة وفی المثال المفروض لا یدل التنصیص بالنصب علی المصاحبة لانه یحتمل ان یکون النصب للعطف بل اظهر للاصالة فالحاصل ان الحمل علی المفعول معه فیما اذا کان احتمال العطف مغلوبا وفیما اذا کان غالبا فالحمل علی العطف واجب فان قیل هذا منقوض بقولنا کفاك وزیدا درهم لان زیدا ایضا لا یدل علی المصاحبة لاحتمال العطف قلنا احتمال العطف ههنا مغلوب لان الضمیر فی کفاك وان لم یمتنع العطف علیه لکونه فضلة فلا یکون کالجزء نظرا الی المعنی لکنه بالنظر الی اللفظ متصل فالعطف علیه وان لم یمتنع لکن یرجح عدم العطف علی العطف فلم تسبق الذاهن الی العطف قوله ای العطف والنصب دفع وهم وهو ان الواو دائما ان یکون العطف فاعلا او مفعولا وذلك لا یوافق المقصود ثم یرد علیه ان الجزاء لا یکون الا جملة وقوله

لله ای فی قوله واعلم ان من هب بجمهور النحاة ۱۲ منه لله یعنی انه جعل الواو فضیها عاملة حیث قال فی نظم مائة عوامل ولها یا ناصب اسم الله الخ لکن لیس مراده ان الواو حقیقة بل انه عامل مجازا باعتبار الفعل اللفظی والمعنوی کذا فی الحواشی ۱۲ منه لله تحریره او لم یضم الواو موضع مع تجاب بقوله وانما وضعوا ۱۲ منه لله یعنی ان المراد من الجزاء هو الاسم الخاص ۱۲ منه لله ای لتعین النصب علی انه مفعول معه ۱۲ مولوی مفتی مولانا محمد عبد الرحیم الغشاوری الرحدی

marfat.com

فالوجهان جزاء ولیس بجملة فاجاب بقوله جائز نحو قوله جئت انا وزید فان قیل لم یکن المنفصل
علی استقلاله لان المنفصل شیء والمتصل شیء اٰخر قلنا انهما فی الحقیقة شیء واحد لانهما ضمیر
المتکلم فلما کان المنفصل مستقلا لزم منه استقلال المتصل من وجه فان قیل ینبغی ان یکون معطوفا
علی المنفصل فما الحاجة الی کونه معطوفا علی المتصل قلنا انه لو عطف علی المنفصل والحال انه تاکید المتصل
فالمعطوف ایضا یکون تاکیدا وهو لا یجوز ثم اعلم ان قوله فالوجهان جزاء وهو لیس الا عین
الشرط لان معنی قوله لم یجب العطف ولم یمتنع ای العطف جائز مع جواز النصب ایضا لان الکلام فی المفعول معه
وهو یکون منصوبا فتامل فیه قوله ای وان لم یجز جواب سوال وهو ان الاستثناء من عدم الوجوب
المستفاد من قول الشارح ای لم یجب فی تفسیر قول المصنف رح قوله بل یمتنع دفع وهم وهو ان قوله لم یجز
بمعنی لم یجب بالامکان العام المقید بجانب العدم فینتقض بمثل قولنا جئت انا وزید فدفع بقوله
بل یمتنع یعنی ان المراد هو الامکان العام المقید بجانب الوجود فوجود العطف لیس بضروری سواء کان
جائزا او ممتنعا قوله امرا معنویا لما کان قوله معنی خبر کان وهو یکون محمولا علی الاسم وحمله علیه غیر
صحیح فلذا قال معنویا ثم قوله معنویا صفة وهو یقتضی الموصوف فلذا قال امرا وقوله مستنبطا من اللفظ تفسیر
لقوله معنویا قوله ای لم یمتنع دفع وهم وهو ان قوله جاز بمعنی لم یجب بالامکان العام المقید بجانب العدم
فینتقض بما شانک وعمروا لانه لا یجب العطف فیه بهذا المعنی مع انه لم یتعین العطف فیه بل یمتنع
فدفع بقوله ای لم یمتنع یعنی ان المراد هو الامکان العام المقید بجانب الوجود فعدم العطف لیس بضروری
سواء کان وجوده ضروریا اولا وههنا عدمه ضروری لانه ممتنع قوله مع جواز وجه اٰخر کلمة مع بمعنی
لام الجارة ای لجواز وجه اٰخر فیکون علة لعدم الحاجة فیه ان الحاجة ثابتة وهی التنصیص علی المصاحبة
قلنا القرینة العقلیة دالة علی المقصود وهو السوال عن شان احدهما مع الاٰخر لا من شان کل واحد فیفید
المصاحبة فلا حاجة الی القرینة اللفظیة وهی النصب قوله بل تعین اشار به الی ان المراد من الجواز هو الامکان
العام المقید بجانب العدم فوجود العطف لیس بضروری سواء کان عدمه ضروریا اولا فقال بل امتنع ای عدمه
ضروری لیصدق قوله تعین النصب قوله نحو ما لک وزیدا الخ وانما اورد مثالین لان فی المثال الاول الضمیر
مجرور بحرف الجر وفی الثانی مجرور بالمضاف قوله غیر جائز وتحقیقه سیجیء فی بحث العطف قوله ولم یجز
عطف جواب سوال ظاهر قوله فی هذه الامثلة اشارة الی ان قوله لان المعنی دلیل لکل لیس متعلقا بالقریب
قوله وما یماثله جواب سوال وهو انه لا یتینا ولا ما شانک وعمروا لانه لیس معناه ما تصنع بل معناه ما یصنع بک

قوله الحال ے ومنها الحال ے

حاشیہ: علی تقدیر المعطوف ای لان المعنی ما تصنع وما یماثله وما یصنع ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم ۱۲ | اجاب بقوله وما یماثله یعنی ان عبارة المصنف ۱۲ مفتی عبد الرحیم | ای معنی ما شانک وعمروا ۱۲ مفتی | ای قول المصنف لان المعنی ما تصنع ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم ۱۲ | ای الزمخشری کذا فی الحواشی ۱۲ | ممنا السوال عن شانهما لا عن شان احدهما | انه لو عطف علیه لخالف مقصود المتکلم اذ مقصوده | علی الثانی فاجاب بقوله ولم یجز الا علی المثال الثانی | تقریره انه لا یجوز عطف عمروا فی المثال الاول الا علی المثال الثانی | فی هذا المثال لا یمتنع العطف فلذا جاز فیه الوجهان | مع انه لم یتعین النصب بل جواز الوجهین ۱۲ | مع ۱۲ لانه لم یجب العطف | وان لم یجب وایضا یدخل فی المثال فاجاب | بقوله وان لم یجز ۱۲ | جزاء سوم عنه وجاز فیکون الجزاء | نحو هذا یکون الجزاء ۱۲

بحث الحال

marfat.com

وهو فی اللغة کما یقال حال الشیٔ یحول ای انقلب وانما سمی هذا القسم بها لانها لا تخلو عن انقلاب غالبا

اعلم ان الحال علی قسمین احدهما الموکدة وهو الذی لا ینتقل من ذی الحال غالبا نحو زید ابوك عطوفا والثانی المنتقلة وهی التی انتقل من ذی الحال غالبا نحو جاءنی زید راکبا ثم کل واحد منهما اما حال واحدة او اکثر من واحدة فالاول یسمی حال واحدة مفردة والثانی وهو الاکثر من حال واحدة فهو لا یخلو اما ان یکون کل الاحوال من ذی الحال الواحد او یکون الحال الواحد الاول من ذی حال والحال الثانی یکون حالا من الضمیر فی الحال الاول فالاول تسمی بالاحوال المترادفة والثانی یسمی بالاحوال المتداخلة نحو جاءنی زید راکبا وقاتلا فان کان راکبا وقاتلا احوالا من زید والثانی حالا من الضمیر فی راکبا فهی متداخلة ثم کل واحد منهما اما متحقق فی زمان التکلم نحو جاءنی زید راکبا ای مقدر ومفروض ای لیس بمتحقق فی الحال لکن تحققه فی الزمان المستقبل یکون لا محالة فیصح فرضه فی زمان التکلم نحو قوله تعالی فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ فالاول یسمی حالا محققة والثانی یسمی حالا مقدرة قوله لما فرغ جواب سوال وهو ان البحث عن الحال لا یصح لانه فی المفاعیل والحال لیست منها او نقول ان فی قوله لما فرغ اشارة الی ترغیب المبتدی لانه یفرح بالشروع بالبحث الجدید فنبه الشارح علیه قوله ما یبین هیئته فان قیل ان هذا التعریف غیر جامع لانه لا یصدق علی قائما فی نحو جاءنی زید قائما ابوه ونحو رأیت زیدا قائما ابوه لان قائما یبین هیئة الاب وهو لیس بفاعل ولا مفعول قلنا ان الاب وان لم یکن فاعلا ولا مفعولا لکنه متعلق بهما فیکون حالا باعتبار المتعلق لکن یرد علیه انه منقوض بقولنا اتیتك وزید قائم لان زید قائم لم یبین هیئة الفاعل ولا المفعول بل هیئة الزمان قلنا بان الحال فی المثال المذکور یبین هیئة لازم الفاعل اعنی زمان الاتیان قوله ای من حیث جواب سوال بین الشارح ثم یرد علیه انه علی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وذا لا یجوز فاجاب الشارح بقوله کما هو الظاهر یعنی ان التقدیر فی التعریف انما لا یجوز اذا لم یوجد القرینة وهنا وجد وهو الظهور قوله مطلقا کما فی قولنا جاء زید العالم فان علم زید مقدم علی مجیئه ولا یتوقف العلم بکون زید فاعل جاء بخلاف قوله جاءنی زید راکبا فان رکوب زید لیس بمقدم علی مجیئه بل متصل معه فی وقت المجیٔ قوله وهذا الترديد جواب سوال وهو ان کلمة او لاحد الامرین فینبغی ان لا یصح الحال منهما معا کما فی قوله ضرب زید عمرا راکبین فاجاب بقوله وهذا الترديد الخ ثم ههنا اعتراض وهو ان کلمة او للشك فلا یجوز ذکرها فی التعریف قلنا ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للشك فان قیل فعلی هذا لا یصح قول الشارح وهذا الترديد اه لانه علم منه انها للشك والترديد قلنا ان اطلاق الترديد علیه باعتبار الاصل واما ههنا فلیس للترديد قوله ای سواء کان اشارة الی بیان نصب قوله لفظا او معنی وانما اول قوله

بحث اقسام الحال

فهی مترادفة ولکان الاول حالا من زید

---

۱ وقد استمر فی کلامهم التفسیر عن الملزوم باللازم فکانها تبین هیئة ذاتیهما من حیث ان هیئة اللازم هی هیئة الملزوم حکما کما فی حاشیة عبد الرحمن ۱۲ م ۲ وجه الظهور ان هذا المقام مقام التعریف والحیثیات مرادة فی التعریفات وانما حذفت اکتفاء بالشهرة ۱۲ م ۳ یعنی ان قوله لفظا تمییز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لکان المقدر کما اشار الیه فی الشرح کذا قال عبد الغفور ۱۲ مفتی عبد الرحیم

لفظاً بلفظیاً لیصح الحمل علی اسم کان قولہ بان تکون فاعلیتہ دفع وھم وھوان المراد باللفظ مایکون الفاعل مذکورا وبالمعنوی مایکون غیر مذکور فعلی ھذا لایصح مثال المعنوی بقولہ ھذا زید قائما فان زیدا مذکور قد فع بقولہ بان تکون الخ قولہ باعتبار لفظ الکلام ای من حیث الکلام وھو الفعل یعنی ان الفاعل اللفظ ھو الذی یکون عاملہ لفظیاً وکذا المفعول اللفظ ثم یرد علیہ ان مفعولیۃ زید فی قولہ ھذا زید انما باعتبار لفظ ھذا الکلام وھو ھذا لانہ یدل علی اشیر فاجاب بقولہ ومنطوقہ یعنی ان ھذا اوان دل علی مفعولیۃ زید لکن لیس باعتبار المنطوق بل باعتبار المفہوم ثم یرد علیہ انہ منقوض بفعل مقدر اذ ھو لیس بمنطوق مع ان معمولہ یسمی لفظیا فاجاب بقولہ من غیر اعتبار معنی خارج عنہ والحاصل انہ لیس الفعل المقدر اعتبارا لمعنی الخارج عنہ ثم یرد علیہ انہ علی ھذا ینبغی ان یکون الفعل فی ھذا زیدا من ھذا القبیل لان فہم اشیر لیس بخارج عنہ بل باعتبار لفظ ھذا یعنی داخل فیہ فاجاب بقولہ یفہم من محوی الکلام ای لازم الکلام یعنی ان معنی قولہ باعتبار معنی خارج عنہ ان یفہم من محوی الکلام قولہ سواء کانا ملفوظین دفع وھم وھوان المتبادر ان الفاعل اللفظی مایکون ملفوظا بنفسہ فدفع بقولہ سواء الخ .....

..... یعنی ان الفاعل اللفظ مایکون عاملہ لفظیا سواء کان الفاعل بنفسہ ملفوظا حقیقۃ وھو ماکان من مقولۃ الحرف والصوت او حکما کالنوی فقولنا ضرب زیدان فاعلیۃ زید لفظی وھو ملفوظ بنفسہ ایضا وقولہ زید ضرب ان فاعلیۃ الضمیر المستکن فی ضرب لفظی اذ عاملہ لفظی وھو بنفسہ ملفوظ حکما وقولہ ھذا زیدان مفعولیۃ زید معنوی اذ عاملہ معنوی وھو اشیر المستفاد من ھذا وھوای المفعول بنفسہ ملفوظ قولہ بان یکون فاعلیۃ ھذا بیان المقابلۃ مع اللفظی قولہ والمراد بالفاعل جواب سوال ظاھرہ قولہ لکونہ فی معنی الفاعل ای انکان مصاحبہ فاعلا نحو فاعل او ان کان مصاحبہ مفعولا فھو مفعول قولہ ضربت الضرب شدیدا انما ذکر الضرب معرفا لان ذا الحال لایکون الا معرفۃ وایضا لوکان نکرۃ لالتبس شدیدا بالنعت قولہ فانہ بمعنی احدثت الضرب جواب سوال وھو ان المفعول المطلق لایکون الا عین الفعل بالمعنی اللغوی فکیف یکون داخلا فی المفعول بہ لانہ یکون مغائرا للفعل فاجاب بقولہ فانہ بمعنی احدثت الضرب ولاشک ان الضرب مغائر من الاحداث والعلاقۃ بین ضربت واحدثت عموم وخصوص فان قیل المفعول المطلق یجوز ان یکون المفعول المطلق مفعولا حکما باعتبار وجود النصب فیہ فعلی ھذا لاحاجۃ الی قولہ فانہ بمعنی احدثت قلنا فعلی ھذا یلزم دخول التمییز فی المفعول بہ ایضا قولہ فان لم یصح قیامہ لان صحۃ الحال ھنا بعلاقۃ الجزئیۃ لا بعلاقۃ القیام قولہ مصحبین ای داخلین فی الصحبۃ قولہ ای الدار المعتادۃ الذی لفظ ھو الدار قولہ فاجاب بقولہ وقد یکون ھو الدار الخ وھو قولہ الجزئیۃ یعنی ان الدار الشائع اصدار الشیء یکون جزءہ قولہ الدار مفعولا لم یقم جواب سوال الخ قولہ وقد تبین علی جواب شارح

سلہ فہم ھذہ قائما فی نحو زید فی الدار قائما لان قولہ قائما لیس عن الضمیر المستکن فی الظرف وھو لیس بلفظ ۱۲ منہ

سلہ تقریرہ انہ قد یقع الحال من المفعول مع تحقق ما ذکرتم انا وزیدا راکبین وقد یقع من المفعول المطلق ضربت الضرب مقدما وقد یقع من المفعول الیہ نحو بلغت رأسہ رأس الشیخ رأسہ رأس الشیخ مقدما مع انہ لیس کذلک فلا یصح ان یقال ان الحال لا یقع الا من الفاعل ولا من المفعول بہ کما ھو الظاھر فاجاب بقولہ والمراد بالفاعل الخ سلہ اعتبار وجود النصب ایضا مع انہ لم یقل بہ احد ۱۲ منہ تقریرہ ان الحال انما یقع من الفاعل او من المفعول بہ والدار فی الآیۃ المذکورۃ لیس بفاعل ولا بمفعول

marfat.com

المتدائی عن الشہیۃ الواردۃ بالمجاز عن المفعول والمفعول المطلق فقراءۃ الاصل ہی مبنیۃ علی صیغۃ المضارع المعلوم المذکر من باب التفعیل والفاعل ہو الضمیر الراجع الی کلمۃ ما والہیئۃ مفعولا وتبۃ متعلقا بالمفعول فیکون ذا المفعول مقیداً بقولہ بہ وامّا اذا قرئ تبین علی صیغۃ المعلوم من باب التفعیل تکون الہیئۃ حینئذٍ فاعلاً ویکون قولہ بہ متعلقاً بتبین فیکون المفعول حینئذٍ مطلقاً عن قولہ بہ فیتنا ول المفعول معہ والمفعول المطلق فان قیل ہذا انما یتأتی ما سبق من ان طلائی صیغۃ المفعول علی الفاعیل الاربعۃ الباقیۃ لا یتحقق تقیدہ بقولہ بہ اوفیہ اومعہ اوله قلنا ان عدم صحۃ اطلاق المفعول علی الفاعیل الثلثۃ بدون تقیدہ بقولہ بہ اوفیہ اومعہ اوله بالنظر الی المفعول اللغوی واما بالنظر الی المفعول النحوی فیجوز اطلاقہ علیہا بدون التقیید کما ذکر واذا قرئ یبین علی صیغۃ المضارع المجہول تکون الہیئۃ مفعولا مالم یسم فاعلہ ویکون قولہ بہ متعلقا بقولہ یبین فالمفعول حینئذٍ ایضا یکون مطلقا عن قیدہ بہ فیتنا ول المفعول معہ والمطلق الی ہذا قال شارح الہندی وفیہ ما لا یخفی من جانب الشارح ما قالہ بقولہ الاولی خلو ما وقع حالا عن المضاف الیہ وایضا فی قول شارح الہندی یتعلق الجار والمجرور بالمقدر وایضا فی قولہ ارجاع العائد الی الموصول فی متعلق الصلۃ والاصل ان یکون العائد فی نفس الصلۃ وایضا اتحاد المفعول فیہ وصحۃ الحال عنہ مختلف فیہ قولہ مثال اللفظ الملفوظ حقیقۃ جواب سوال وہو ان المثال یکون للایضاح وہو یحصل بواحد فاجاب بقولہ مثال اللفظی یعنی ان ہذا المثال مثال الفاعل اللفظی لان عامله لفظ ملفوظ قولہ فان فاعلیۃ الجملۃ لکون الفاعل لفظیا قولہ باعتبار لفظ ہذا الکلام ای جزء الکلام وہو الفعل وہما ملفوظان حقیقۃ لانہما من مقولۃ الحرف والصوت قولہ مثال اللفظی للملفوظ حکماً لان عامله لفظی وہو قولہ فی الدار لانہ قائم مقام ثبت فی استتر الضمیر المستکن فی ثبت الی قولہ فی الدار لئلا یلزم حذف الفعل والفاعل جمیعا قولہ والضمیر المستکن لملفوظ حکما لانہ لیس من مقولۃ الحرف والصوت ثم اعلم ان ما قالہ الشارح رد علی المصنف حیث قال فی شرح ہذا مثال الفاعل المعنوی فان قیل ینبغی ان یکون قائما حالا من زید لانہ وان کان مبتدأ لکنہ فاعل معنی باعتبار اتحادہ مع الضمیر الذی ہو فاعل الظرف قلنا فعلی ہذا یلزم اختلاف عامل الحال وذی الحال وذا لا یجوز عند الاکثرین اذ عامل الحال الظرف وہو قولہ فی الدار وعامل ذی الحال ہو الابتداء فان قیل فی ان دار ہؤلاء مقطوع الدار مفعول مالم یسم فاعلہ المقطوع باعتبار الضمیر الراجع فی المقطوع کما سبق القائم یکون زید ایضا فاعل فی الدار باعتبار ضمیرہ الراجع الیہ قلنا ان معمول الظرف لا یتقدم علیہ عند سیبویہ فلا یلزم کون قائما حالا من المفعول مطلقاً

لہ کما ہو مختار المصنف رح والشارح ۱۲ سہ والوجہ ان کلمۃ ما مہملۃ عن الحال ولفظ الحال مؤنث ۱۲ منہ سہ ای لفظ الہیئۃ ۱۲ سہ مزید فیہ التفعیل ۱۲ سہ یعنی ان قول الشارح للہندی صدقہ رد جمیعہ ۱۲ سہ وہو قولہ بین وہذا خلاف الاولی ۱۲ سہ ای عنی الشارح للہندی ۱۲ سہ ای والینا ولو قرء کما قال الشارح الہندی ویحمل فی الحال عن المفعول فیہ کذا المفعول لہ ایضا ۹ سہ لم اورد للمصرح الامثلۃ الثلثۃ ۱۲ سہ ای ہذا امثلۃ للحال عن الفاعل المعنوی ۱۲ سہ اذ المقصود تقیید المحل فی الامثلۃ الحالیۃ ۱۲ سہ وان کان یتقدم علیہ عند الاخفش فتدبر ہذا الکلام ہنا علی ما ہو حقہ تأیید ۱۲ منہ

المولوی المفتی عبد الرحیم

marfat.com

قوله مثال للمعنوی یعنی انه مثال للمفعول معنی اذ عامله معنوی وهو بنفسه ملفوظ حقیقة لا انه من مقولة الحروف والصوت لا یقال ان الشارح یأتی بالمثال للمفعول الملفوظ کما لا یقول انه اتی بمثالین له احدهما قوله تعالی بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِیْمَ وثانیهما قوله تعالی ان یأکل لحم اخیه میتا فان الظاهر ان الیه یرجع حکم المفعول قوله المفهومین من لفظ هذا الاول مفهوم من لفظها وهذا والثانی من لفظها فان قیل ان مفعولیة زید اذا کان باعتبار معنی انبه فیکون المفعول مجموع قوله هذا زیدا لا زید فقط فزیدا جزء المفعول وهو ظاهر فالاولی ترک قوله والتنبیه اللهم الا ان یقال فی تصحیح ان التنبیه لما وقع علی المجموع فوقع علی کل واحد منهما ایضا فاذا وقع المجموع مبنیا علیه فیکون کل واحد منهما ایضا مبنیا علیه اذ کل واحد منهما جزء المجموع قوله ولا شک انهما الخ جواب سوال وهو انه لا فرق بین قوله هذا وقوله فی الدار فی ان کلا واحد منهما لیس بعامل بنفسه بل باعتبار امر خارج وهو لفظ اشیر فی قوله هذا ولفظ ثبت فی قوله فی الدار فما الوجه فی ان هذا عامل معنوی فی الدار عامل لفظی فاجاب الشارح بقوله ولا شک الخ بان بینهما فرقا وهو ان لفظ هذا لم یقصد التکلم منه لفظ اشیر لان الکلام فی قولهم هذا زید تام غیر محتاج الی لحاظ اشیر واما فی قوله زید فی الدار فلا یتم بدون لحاظ التعلق وهو ثبت مثلا فلا بد ان یقصد التکلم لیتم الکلام قوله الاخبار بمعانی نفسه یعنی ان قوله اشیر اوانبه صیغة للتکلم لا کن لم یقصد المتکلم بها الاخبار عن نفسه بخلاف ثبت فی قوله فی الدار لانه مقصود للتکلم فیقدر فی نظم الکلام قوله المعتبر لتحقق وقوع جواب سوال وهو ان التنبیه او الاشارة لما کانا خارجین عن المنطوق فما الباعث علی اعتبارهما قوله وعاملها لا یخفی ان المناسب ان یذکر الشرط بعد التعریف لیتبع التعریف قوله فالغرض من ذکر تفصیل العامل هنا امران احدهما انه من تتمة التعریف کما مر والاحق بیان ما لا یتقدم علی المحال علیه وکانه اراد ان لا یثبت الفصل بین مباحث التقدیم والا لکان الاولی ان یذکر عقیب ذلک التفصیل قوله ولا یتقدم المحال علی العامل المعنوی قوله ای عامل المحال اعلم ان المحال مونث سماعی قوله اما الفعل فما زاد کلمته اما لان العطف اذا کان بکلمته او فذکرا ما فی راس المعطوف علیه واجب کما قال المصرح فی مبحث الحرف قوله للملفوظ او المقدر جواب سوال وهو ان المراد من الفعل ما کان من کورا او هو الاعم الاکا مل قوله نحو ضربت زیدا قائما مثال الفعل الملفوظ وقوله زید فی الدار قائما مثال الفعل المقدر ثم یرد علیه ان الظرف قد یکون متعلقه اسم الفاعل فکیف یکون مثالا للفعل المقدر فاجاب لشارح بقوله ان کان الظرف مقدرا بالفعل وفیه نظر لانهم قالوا ان الظرف عامل بنفسه وقال الشارح هنا انه عامل باعتبار الفعل المقدر قلنا ان ما قاله الشارح ههنا فهو بالنظر الی الاصل واما قالوه فهو بالنظر الی النیابة یعنی ان قوله فی الدار قائما مقام ثبت مثلا فعلی هذا هو عامل بنفسه قوله وهو ما یعمل عمل الفعل وفیه وهم وهو ان المراد بشبه الفعل غیر المتصرف لانه یشبه الفعل او توهم ان المراد من شبه الفعل ما کان علی وزن الفعل

له لیخرج نحو زید فی الدار قائما او المتقدم له فاجاب له الفعل المقدر ذکرا او لا ۱۲ له الفعل المقدر ۱۲ له لا فرق بین قوله الخ وبین ان یقال ان الشارح بین ما قال قدم قوله وعاملها الخ لتحقق وقدم وعاملها

marfat.com

نحو شمّر وضرب علمين وهما ليسا الا من الجوامد فكيف يعمل فى الحال **قل فع** بقوله وهو ما يعمل عمل الفعل ثم يريد عليه انه على هذا لا يصح ذكر قوله او معناه فى مقابلة قوله او شبهه لانه ايضا يعمل عمل فعله فتدخل فيه فيكون ذكره مستدركا **فاجاب** بقوله وهو من تركيبه اى مزجه فى اى حروف الفعل موجود فيه فيخرج العامل للعنوى لان هذا مثلا ليس من تركيب اشير ولا من والظرف من تركيبه باعتبار المتعلق واما اسم الفعل اذا كان على وزن فعال كنزال ممنوع لانه فهو من تركيبه واما غير فعال فهو محمول عليه قوله والكان الظرف مقدرا باسم الفاعل جواب سوال وهو انه مرّ انفا انه مقدر بالفعل **فاجاب** بقوله انكان الظرف الخ قوله نحو زيد حسن ضاحكا فان قيل ان هذا مخالف لما ذكر للمصرح فى مبحث الصفة المشبهة من ان معمول الصفة للشبهة انكان منصوبا منكرا فهو ليس الا تمييزا فكيف يكون قوله ضاحكا حالا قلنا ان ما قاله المصرح ثمة فهو فيما اذا كان للمعمول فاعلا فى الاصل ولا يصح الحال فلو قوى ذلك للمعمول منصوبا فهو جائز على التشبيه بالمفعول فى المفعولية وعلى التمييز فى المعمول النكرة نحو زيد حسن الوجه وزيد حسن وجها واما ضاحكا فيصح الحال فيصح جعله حالا ومن قال فى الجواب انه من هب البصريين فهو مجرد الدعوى وليس لهذا المذهب تحقق فى كتب من الكتب المتداولة لهذا اللفن قوله المستنبط من محتوى الكلام جواب سوال وهو ان الظرف ايضا معنى الفعل لان قولنا فى الدار معناه ثبت مثلا فلا يصح جعله من الشبه **فاجاب** بقوله المستنبط من محتوى الكلام اى من مدلوله بخلاف الظرف لان الفعل مقدر معه لا ترى انه لو صرح على المتعلق اى اجتمع مع الظرف حيث يصح ان يقال ثبت فى الدار واما لفظ اشير اذا اخذ من لفظ هذا فلا يجتمع معه بل يسقط لفظ هذا قوله من غير التصريح به الخ بخلاف متعلق الظرف فانه قد يصرح به وقد يقدر ثم الضمير فى قوله معناه راجع الى الفعل نحو هذا زيد قائما ولا شك ان هذا معنى الفعل قائم مقامه وهو اشير قوله نحو يا زيد قائما اى ادعو زيدا قائما قوله وليتك عندنا مقيما اى تمنيتك عندنا مقيما قيل المثال لا يطابق الممثل لان مقيما حال من متعلق الظرف فعاملها الظرف دون معنى التمنى قلنا ان فى المثال يحتمل الاحتمال فهذا المثال فيه احتمالان فالشارح اورده باعتبار احتمال التمنى ولكنا السوال والجواب فى قولنا لعمر فى الدار قائما قوله اى ترجيحه فى الدار قائما قوله فكانه اسند صائلا اشبه زيد اسدا صائلا قوله لان النكرة اصل لان التعريف باللام عارض لان الوجود فى الاصل لفظ رجل ثم زاد عليه اللام فصار الرجل وباقى المعارف محمول عليه فلا يرد ان الضمائر موضوعة للتعريف ابتداء ولكن الاسماء الاشارات والموصولات موضوعة ابتداء فكيف تكون للمعارف فرع النكرات اونقول ان اصلية النكرة باعتبار المدلول يعنى ان الاصل فى الاشياء الابهام والتعريف عارض قوله والغرض وهو مبتدا قوله مستصل بما خبره وقوله وهو تقييد الحال الخ بيان الغرض اى الغرض من ذكر الحال هو تقييد الحال اى تقييد الفعل

له اى كون ضاحكا حالا من فاعل الصفة فى زيد حسن الخ ۱۲ منه عفى عنه

له اى فى مبحث الصفة المشبهة ۱۲ منه عفى عنه

له اى لان الظرف لا يعمل عمل الفعل ۱۲ منه عفى عنه

ے واعلم ان الزرقانى

المنسوب صاحبها يحصل بها ما بالنكرة لان المحال قيد للعامل فان قيل هذا منقوض بالخبر اذ الغرض منه الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا يجوز تعريف الخبر قلنا هذا القياس قياس مع الفارق لان المحال فضلة والقلة فيها مطلوبة بخلاف الخبر لانه ركن وايضا يلتبس الصفة في حال النصب لو كانت الحال معرفة قوله وان يكون اشارة الى حاصل العطف يعني ان قوله وصاحبها عطف على الضمير المرفوع المستكن في قوله ان تكون او العطف جائز لوجود الفصل وهو قوله نكرة قوله في النفي اي بعد الغاء العامل وبعد الغاء قوله جاءني زيد راكبا بقي زيد راكب مبتدأ وخبرا قوله اي ليس اشتراطها جواب سوال وهو ان بين الشرط والغلبة مناقاة فكيف يجتمعان في شئ واحد وهو تعريف الصاحب فاجاب المصنف بقوله اي ليس اشتراطها اه يعني انها لا يتوجهان الى شئ واحد بل الشرط يتوجه الى تعريف الصاحب والغلبة تتوجه الى الشرط كقول الفقهاء الوضوء شرط الصلوة غالبا فالشرط يتوجه الى الوضوء والغلبة يتوجه الى الشرط لان التيمم شرط الصلوة ايضا لكن لوضوء شرط غالب كذلك التعريف شرط ذي الحال غالبا لان التخصيص شرط لذي الحال ايضا لكن التعريف شرط غالب قوله اي اكثرها جواب سوال وهو ان الغلبة ليستعمل في الافعال في كلامنا في الاقوال فاجاب بقوله اي اكثرها يعني ان المراد من الغلبة الكثرة وهو يستعمل فيهما قوله وبيان ذلك جواب سوال وهو انه علم من قوله لشارح ان للحال موادا كثيرة فسال السائل انها ما هي فاجاب بقوله وبيان ذلك قوله نكرة موصوفة قال الفاضل المحشي او قال المخصصة موضع موصوفة لكان اولى ليشمل نكرة المضافة نحو جاءني غلام رجل راكبا قلنا التخصيص ليتعلق غالبا في الصفة فيذهب الذهن من التخصيص الى الصفة فلا فائدة في ذكر المخصصة موضع الموصوفة فان قيل فعلى هذا لا يعلم حال النكرة المضافة قلنا انه داخل في الموصوفة لان الصفة قيد الموصوف وكذلك المضاف اليه قيد المضاف قوله او مغلبة غناء المعرفة نحو له عندي منصوب بنزع الخافض اي كغناء المعرفة ثم هو صفة لقوله مغنية باعتبار التعلق اي او نكرة غير محتاجة الى التعريف كعدم احتياج المعرفة الى التعريف الخ لا يستقيم قوله كل امر حكيم الحكيم هو الامر الذي فيه حكمة معناه استوار كرده شده قوله ان جعلت امر كل الامر من كل امر فانه اذا كان حالا من المستتر في حكيم لا يكون فيه استغراق فلا يكون مما نحن فيه وايضا ان الضمير فيه معرفة وكلامنا في النكرة المخصصة فلا يكون مما نحن فيه ايضا قوله او واقعة في حيز الاستفهام لان الاستفهام للحكم يدل على ان المخاطب جاهل وايضا للمستفهم عنه يشبه النكرة الواقعة في حيز النفي لكونه محسوبة من غير الموجبات النحويين قوله او بعد الا عطف على قوله في حيز الاستفهام وقوله لقصا للنفي حال من قوله الا وهو اسم مفعول وقع في التركيب وايضا انه اذا اريد من الحرف اللفظ يكون اسما فيصح ان يكون ذا حال فيصح الحال عنه فان قيل ان النكرة في المثال المذكور ليس بعد الا بل بعد الا هو الحال اجيب عنه ان النسخة الصحيحة قبل الا وقوله بعد سهو من الكاتب واجاب الفاضل المحشي بان قوله ومقطا عليه

ف في قوله جاءني زيد راكبا ۱۲ م ف لان الشرط يقتضي وجوب كون ذي الحال معرفة والغلبة تقتضي عدم الوجوب ۱۲ مفتي عبدالقيوم
ف وهو ان قوله اي اكثرها ۱۲ م ف اي ليشمل النكرة المخصصة بالاضافة ۱۲ م ف انما قال هذا لان بعضا من المعنيين مرجح من ..... قوله امرا حالا من امر فظ هذا لا يدل على المثال المذكور كذا في الحواشي ۱۲ م ف اي لفظ الا الذي وقع في التركيب ۱۲ م مفتي عبدالقيوم

marfat.com

الحال محل التنازع بين الظرف وهو قوله بعد الا وبين قوله او مقدما عليه فان الظرف تقتضى ان يكون قوله الحال
فاعلا له وقوله او مقدما عليه تقتضى ان يكون قوله الحال مفعولا ما لم يسم فاعله ولا شك ان الحال ثابت
بعد الا فى المثال المذكور ثم اعترض مولنا عصام عليه حيث قال ان قوله بعد الا ظرف لغو اذ متعلقه
مذكور وهو قوله واقعة والظرف اللغو لا يعمل فى الفاعل فكيف يصح قوله ان الظرف تقتضى ان يكون لفظ
الحال فاعلا له اقول ان عبارة المحشى بحذف المضاف فيكون معنى قوله ان الظرف تقتضى الخ يقتضى ان
متعلق الظرف تقتضى ونسبة العمل الى الظرف مجاز اجيب عن الاعتراض الاول انه انما يرد لو كان قوله بعد
منصوبا مضافا الى الا واذا كان مبنيا على الضم عوض عن المضاف اليه وهو النكرة ويكون قوله الا فاعلا لبعد
فلا يرد شئ واجيب ايضا ان النكرة فى الواقع واقعة بعد الا فى المثال المذكور فان معنى قوله ما جاءنى رجل الا
راكبا هو ما جاءنى رجل لصفة من الصفات الا جاءنى رجل راكبا فان قيل لا يصح مقابلة هذا القسم
مع قوله او مغنية عن المعرفة لان فى هذا القسم ايضا يكون ذو الحال نكرة مستغرقة لوقوعه فى سياق النفى
قلنا المقابلة بينهما فى ان ههنا نقض للنفى وليس فى الاول نقض للنفى قوله او مقدما عطف على قوله
نكرة لانه اذا تقدم الحال تخصص به النكرة كما اذا تقدم الخبر على المبتدأ النكرة وايضا اذا تقدم الحال يؤمن من
الالتباس بالصفة لان الصفة لا يتقدم على الموصوف قوله هو هذا القسم فان قيل المراد من هذا القسم
هو المعرفة فلا يصح قوله ووقوع الحال فى هذا القسم مشروطا بكون صاحبها معرفة اذ يلزم الاتحاد بين
الشرط والمشروط فيكون معناه ان التعريف شرط للتعريف قلنا لا نسلم ان المراد من هذا القسم هو المعرفة
بل المراد من هذا القسم ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وهو اعم من المعرفة لان غير هذه الامور كما يتناول
المعرفة كذلك يتناول النكرة المحضة فاشتراط المعرفة لاخراج النكرة المحضة قوله فقولنا غالبا قيد تفريع
على قوله ليس اشتراطها الخ قوله حتى يقال اشارة الى بيان السوال قوله المبنية صفة لقوله غالبية قوله ومجتمع
الخ عطف على قوله يقال الخ فيه اشارة الى الرد على السيد السند لانه قوله فى حواشى المتوسط ان قوله وصاحبها
معرفة مبتدأ والخبر ثم جملة عطف على قوله وشرطها ان تكون نكرة قوله ومجعل الخ عطف على قوله ومحتاج
او على قوله يقال قوله ان يصرف الكلام عن ظاهره اشارة الى وجه الرد وانما كان هذا خلاف الظاهر لان
الاصل فى العطف ان يكون عطف المفرد على المفرد لان المقصود من العطف اشتراك الشيئين فى الحكم وهو
عطف المفرد على المفرد لان فى عطف الجملة على الجملة الاشتراك فى الثبوت فقط وايضا وجه الظهور قرب المعطوف عليه
قوله وارسلها العراك جواب سوال يرد على قاعدة اشتراط الحال نكرة بان العراك فى قوله وارسلها الخ وقع حالا مع انه معرفة

له يعنى ان المقابلة بينهما باعتباران فى الاول استغراق وفى الثانى نقض النفى فانه ليس فى الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب الحيثية
والاعتبار قاله عبد الرحمان ١٢ سه اى بين قوله او بعد الا الخ ١٢ وبين قوله او مغنية ١٢ م سه اى فى القسم الثانى وهو بعد الا ١٢ م
سه اى القسم الاول وهو قوله او مغنية ١٢ م شه فيتخصص به النكرة ١٢ م له اى فى حالة النصب نحو ضربت امرأة راكبة نظر المتكلم
دفعا دجواكن الى اللباب ١٢ م شه وايضا انما كان هذا خلاف الظاهر لان الظاهر ان يكون قوله صاحبها اسما لقوله يكون وقوله
معرفة خبرا له موافقا له وشرطها ان يكون نكرة كذا قاله عبد الرحمان ١٢ م شه من الوارد هو لما الاتن والتكن لحمار الوحش اى ارسل الحمار الوحش
الاتن حال كون الاتن معتركة اى متزاحمة ١٢ م شه وبان وحده فى قوله مررت به وحده وقع حالا مع انه معرفة بالاضافة وبان
جهدك فى قولنا فعلت جهدك ١٢ حالا مع انه معرفة بالاضافة ١٢ منتخب عبد الرحيم ١٢

marfat.com

فاجاب المصرح بقوله وارسلها العراك الى قوله متاول قوله ولم يزدها الخ اشارة الى بيان تمام البيت
قوله يقول ارسل قيل الاولى ان يقول قال بالماضى موضع يقول وكذا موضع قوله يصف الاولى ان يقول
وصف بالماضى قلنا ان كل ما يذكر ويعيد على السنة الناس يجوز تعبيره من الماضى بالمضارع ومعنى
التوصيف ان الشاعر وصف الحمار الوحش من حيث انه مودب للاتن ووصف الاتن من حيث انها تاخذ
قوله وكان المراد بالارسال جواب سوال وهو انه لا يصح نسبة الارسال الى الحمار لانه بالفارسية فرستادن
وهو خاصة ذوى العقول فاجاب بقوله وكان المراد بالارسال البعث ثم يرد عليه ان البعث
عبارة عن الحيوة بعد الممات فاجاب بقوله والتخلية يعنى ان البعث كما يراد منه المذكور كذلك
يراد منه الاذهاب كما قال عمر رض للموذن حين افطر الصوم وقال الموذن الشمس حية يا امير المومنين
بعثناك داعيا لا راعيا ثم المراد من الاذهاب هنا لازمه وهو التخلية قوله بين المرسل بفتح السين
قوله اى ارسلها الخ اشارة الى بيان معنى البيت قوله معتركة انما اول العراك به ليصح الحمل قوله متزاحمة
اى متنازعة بعضها مع البعض قوله ثم يرد من العطن وهو موضع حول الحوض لاناخة البعير واستراحته
يعنى يشرب البعير الماء ثم يرجع الى العطن ثم يرد من العطن الى الحوض قوله ليشرب منه اى من الحوض
وكلمة ما فى ما عساه موصولة يراد بها الماء ولكن الظاهر ان يكون ماء بالهمزة والضمير المستتر فى عساه
راجع الى البعير والبارز الى الماء اى قرب البعير الى عدم الشرب لانه شرب الماء اولا على الكمال لكن
دخل بين البعيرين للمسخرة بهما يعنى خوش طبعى ميكنند با ايشان قوله ولعل المراد به جواب سوال وهو ان
الدال على هذا التفسير مختص بالبعير فكيف يصح توصيف الاتن به فاجاب عنه الشارح بجوابين
الاول بقوله ولعل المراد به الخ يعنى ان الشارح ذكر المقيد واراد منه المطلق فيكون مجازا مرسلا
والثانى بقوله او المعنى الخ يعنى انه من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير فيكون مجازا مستعارا
قوله ومررت به وحده مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد قوله فعلته جهدك فقوله فعلته
بصيغة المخاطب قوله انها مصادر انها مفعول مطلق لافعال مقدرة قوله وينفرد وحده ولم يقل
يحد وحده لانه غير مشهور بخلاف ينفرد فانه مشهور فهو مفعول مطلق من غير لفظه والجهد بمعنى
السعى معناه بالفارسية كردى تو اين كار را در حالتى كه سعى ميكردى تو سعى كردنى ثم لما كانت القاعدة ان كل مفعول
مطلق اذا وقع من غير لفظه يصح تاويله بلفظ نفسه فلذا قال الشارح اى انفراده قوله فهذه الجمل
جملة مستانفة وقعت فى جواب السوال وهو ان السائل سال ما حال هذه الجمل فى التركيب فاجاب
الشارح بقوله فهذه الجمل الخ يعنى انها وقعت حالا والجملة فى حكم النكرة قال مولانا عصام ينبغى
ان يقال وقعت احوالا لا حالا اقول الحال مصدر وهو يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى الجمع قوله اى معتركة وانما زاد المزيد لان مجرده غير مستعمل لان معنى المجرد هو المزاحم
من الجانب الواحد دون الاخر والحال ان الاتن مزاحمة كل واحدة منها مع الاخر
وباب الافتعال قد يكون بمعنى تفاعل فح اختلف بمعنى تخالف قوله فهى فى التقدير نكرة لان الالف

له هو نفس مداخلة بعضها فى بعض ۱۲ م
سه فانها من حيث انها جملة تكون نكرة ۱۲ م
سه اى ولا يقال وقعت حالا كما قال الشارح ۱۲ م

مفتى مولوى عبد الرحيم الفشاورى

واللام فی العراك للعهد الذهنی او للجنس لانه لم یرد من العراك عراك معلوم ولکن الاضافة فی وحده بجهدك ذهنیة قوله وهی فی المضاف نکرة لان هذه الاضافة اضافة لفظیة وهی لا تفید تعریفا قوله محضة جواب سوال وهو انه نقض بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا فان قوله فارسا حال عن رجل وهو نکرة مع انه لا یجب تقدیم الحال فیه علی صاحبها فاجاب بقوله محضة یعنی ان المراد من النکرة هو النکرة المحضة وفی هذا المثال النکرة غیر محضة بل نکرة موصوفة بقوله من بنی تمیم ثم یتوهم ان المراد من المحضة ما یکون بالنسبة الی بعض افراد التخصیص فدفع بقوله لم تکن فیما شابهت تخصیص قوله بما سوی التقدیم جواب سوال وهو ان ذا الحال اذا کان نکرة محضة ثم قدم الحال علیه فحینئذ لم یکن ذو الحال نکرة محضة بل مخصصة بتقدیم الحال فینبغی ان لا یصیر تقدیم الحال واجبا هناك فاجاب بقوله بما سوی التقدیم قوله ولم تکن الحال مشترکة بینها وبین معرفته مثل جاءنی رجل وزیدا الکبین جواب سوال وهو ان ذا الحال فی هذا المثال نکرة محضة مع ان الحال فیه غیر مقدم علی ذی الحال فاجاب بقوله ولم تکن الحال مشترکة الخ ای بین النکرة والمعرفة لان صاحب الحال المثال قارنت معرفة لم تکن نکرة محضة قال مولانا عصام لا یحتاج الی هذا القید ای قوله ولم تکن الحال مشترکة الخ لان ذا الحال فیه مرکب من المعرفة والنکرة والمرکب من حیث المرکب کما لا یکون معرفة لا یکون نکرة ایضا لانهما قسمان من الاسم وهو قسم من الکلمة وهی مفردة فبقوله نکرة یخرج ذو الحال المشترك فلا حاجة الی زیادة القید اقول الاشتراك فی الحال لضرورة الاختصار اصله جاءنی رجل وزیدا راکبا ورا کبا ثم حصل شیئ للاختصار فحذف الاول علی اشتراك ذی الحال فلا یکون مرکبا او نقول لیس هذا قیدا فی المتن بل احترازعنه بقوله نکرة فهو بیان للخارج بقوله نکرة قوله لتخصص النکرة فان قیل ان الحال اما من الفاعل او من المفعول وکلاهما مختصان بالمحکم المتقدم علیهما وهو الحکم المنسوب الیهما فخرجا فی رجل قائما فلا حاجة الی تخصیص اخر قلنا ان الحال احکما یشعر به قول الشاعر لا تنهی عن المعنی وتاتی مثله ای فی المعنی مبتدأ وخبرا فهم ان الحکم الاول حکم الجملة الفعلیة والثانی حکم الجملة الاسمیة فلا ینفع التخصیص الحاصل بالقیاس الی الحکم الاخر لان الحکمین لا یجتمعان فی قصد المتکلم قوله ولئلا تلتبس فان قیل انه اذا التبس بالصفة ینبغی ان یجوز فیه الوجهان ای الحال والصفة کما یجوز الحال والتمیز فی طاب زید فارسا وایضا الالتباس لو کان ممنوعا لوجب تقدیم الحال علیه فی النکرة المخصصة ایضا لتحقق الالتباس حینئذ قلنا عن الاول ان الحال عن النکرة خلاف الاصل فلا یسبق الذهن الیه فینلتبس المقصود بغیره وعن الثانی ان تخصیص النکرة غالبا بالصفة فالصفة بعد الصفة قلیل فلا یلتبس بالحال ثم فی قوله فی المعنی مبتدأ وخبرا نظر لان المبتدا اذا کان نکرة انما یجب علیه تقدیم خبر الظرف فیجب ههنا ایضا ان یکون الحال ظرفا فاجاب الفاضل المحشی ان فی الحال معنی الظرف لانه یؤل بالظرف لان معنی قوله جاءنی زید راکبا ای وقت الرکوب ثم اعترض علیه

اذا کان نکرة مخصصة بوصف او نحوذلك لا یجب تقدیم الحال علیها فاجاب بقوله مخصصة ۱۲ سه یعنی ان هذا الحکم انما اذا لم تکن الحال مشترکة بین المرکب والنکرة وهذه الحال مشترکة بینهما ۱۲ (ردی جلد ۱۱ صفحہ ۱۱۳)

سه ای اذا کان ذو الحال نکرة مخصصة ۱۲ سه حتی یجب تقدیم الحال علیه مع انها لیست بظرف ۱۲ منه حاصله ان صاحب

مولنا عصام الحال لو كان ظرفا فانما يكون ظرف الزمان فيلزم حمل الزمان على الجثة وهو غير جائز عندهم فلا يصح ان يقال زيد يوم او زمان اقول عنه ان الزمان لا يحمل على جثة من حيث هو بخلاف ما اذا كان الحمل بالاشتقاق لانه يصح ان يقال زيد في اليوم فلم لا يجوز ان يكون مبنى جواب الحشى على ذلك ثم السر في حصول التخصيص بتقديم الخبر الظرف دون غيره هو ان من قال في الدار ينتظر المخاطب الى انه يذكر بعده شئ يصح ان يحكم عليه بكونه في الدار بان يكون في الدار محكوما به وما يذكر بعده محكوما عليه لان الظرف لا يكون الا خبرا فلا يكون مبتدأ فيكون محكوما به لا محكوما عليه فيكون الانتظار ثابتا حينئذ بخلاف ما اذا قيل قائم فانه لا ينتظر المخاطب الى ان يذكر بعده شئ يصح الحكم عليه بالقيام بان كان القائم محكوما به لان القيام ليس بظرف فلا يكون نصا في كونه خبرا لانه يحتمل ان يكون مبتدأ بتقدير الموصوف فلا يثبت الانتظار ح فكذلك في الحال لما كان معنى الظرف فيكون مثل خبر الظرف فلا يصح ان يكون محكوما عليه حتى لا يصح الانتظار وفيه نظر لانه جاز ان يكون راكبا ذا الحال المنصوب مثل ضربت راكبا شاعرا اى ضربت من له الركوب حال كونه شاعرا فلا يكون حينئذ نصا في كونه محكوما به اللهم الا ان يقال ان هذا التركيب مصنوعي غير مستعمل في كلامهم فان راكبا لا يقع مفعولا به في تركيب من التراكيب المستعملة بينهم قوله ثم قدمت في سائر جواب سؤال ظاهر فيه انه يلزم حمل الاكثر وهو الرفع والجر على الاقل وهو النصب اجيب عنه انه لا باس به الا ترى الى حمل تعد اعد نعد على نعد قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا لانه لو اخر قائما يلزم الالتباس حيث لا يعلم ان قائما حال عن زيد او عن عمرو وان لزم التقدم على العامل المعنوي فان قيل العامل في مثل زيد قائما كعمرو قاعدا هو متعلق الجار والمجرور وهو ثبت او ثابت فلا يكون عاملها معنويا وهو التشبيه المستعار من الكاف قلنا هذا التركيب يحتمل العاملين فالشارح ذكر هذا المثال ههنا باعتبار التشبيه ولا شك ان الاحتمال كاف في المثال قوله قد عرفت الخ جواب سوال وهو ان المص قال ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف فلم يبين العامل المعنوي والظرف فاجاب بقوله قد عرفت الخ فلا حاجة الى البيان ههنا قوله فعلى هذا جواب سوال وان الظرف لا يخلو اما ان يكون في العامل المعنوي او في الفعل او شبه الفعل فعلى الاول ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وعلى الثاني لا يصح تخصيص الظرف ببيان المخالفة لان الحال كما يتقدم على الظرف كذلك يتقدم على الفعل وشبهه فينبغي ان يقال بخلاف الظرف والفعل وشبهه فاجاب بقوله فعلى هذا الخ يعني انه داخل في الفعل او شبهه وتخصيصه بالبيان لاجل الخلاف فيه فان قيل ان الاتفاق في العامل المعنوي لا يفهم من عبارة المص وكذا الاختلاف في العامل الظرف فمن اين اخذهما الشارح كذا قال مولنا عصام الدين رح

له في هذه العبارة اجمال ان شئت التفصيل فارجع الى حاشية عبد الرحمن ۱۲ سه لانه اذا قيل قائما ينتظر المخاطب الى ان يذكر بعده شئ يصح ان يحكم عليه بالقيام لان قائما ايضا نص في كونه حالا لوجود معنى الظرفية فيه فانه يصح ان يقع ذا الحال قاله عبد الرحمن ۱۲ سه وهو معنى التشبيه المستفاد من كاف التشبيه ۱۲ سه اى زيد قائما ثبت كعمرو قاعدا ۱۲ سه بان قال ان الحال لا يتقدم الى قوله فان فيه خلافا ۱۲ مولوی مفتی مولنا محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

قلنا اخذهما الشارح من كتب المصرح فان قيل ان قوله بخلاف الظرف حال باعتبار المتعلق من فاعل لا يتقدم اى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى حال كونهما متلبسا بخلاف الظرف والحال انما يكون قيدا للعامل فيلزم عدم تقدم الحال على العامل المعنوى مقيدا بمخالفة الظرف مع ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى مطلقا سواء كان مقيدا بمخالفة الظرف اولا قلنا لا نسلم انه حال بل هو جملة معترضة بتقديم المبتدأ اى هو متلبس بمخالفة الظرف وان سلم فهو حال مؤكدة اذ كون الظرف مخالفا عن العامل المعنوى ثابت على الدوام عند المصرح والحال المؤكدة ليست قيدا للعامل قوله اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا توطية الى الاحتمال الاخر قوله لا يجوزه اصلا اى سواء تقدم المبتدأ اولا قوله بشرط تقدم المبتدأ لانه لما قدم المبتدأ كان الخبر ايضا مقدما وهو الظرف لان مرتبة الخبر فى جنب المبتدأ وان كان لفظا فى موضع اخر قوله فلا يجوز قائما زيد فى الدار للزوم الاضمار قبل الذكر فى قائما وكون المبتدأ عمدة بالنسبة الى الخبر لا الى قائما فلا يرد ان المبتدأ عمدة والاضمار قبل الذكر فى العمدة جائز قوله ويحتمل والحاصل ان الظرف فى التوجيه الاول عامل وفى التوجيه الثانى معمول لكن هذا التوجيه ضعيف فلذا قال الشارح ويحتمل لانه لا يلائم سوق الكلام لانه ذكر بمقابلة المعنوى وهو عامل فينبغى ان يكون الظرف ايضا عاملا قوله ان الحال وان كانت مشابهة جواب سوال وهو ان تخصيص الظرف اذا كان عاملا كما فى التوجيه الاول لاجل الاختلاف فيه كما مر فى قول الشارح واما تخصيص الظرف اذا كان معمولا فلا وجه لذكره فاجاب بقوله ان الحال وان كان الخ يعنى ان تخصيصه لدفع الوهم وهو ان فى الحال معنى الظرف فتوهم انه لا فرق بينهما فى تقديمهما على العامل المعنوى فدفع المصرح هذا الوهم بقوله بخلاف الظرف يعنى ان بينهما فرق فى التقديم قوله لتوسعهم فى الظروف لكثرة دورانها فى كلامهم وايضا ان الظرف تشابه المحارم من حيث ان كل محدث لا بد له من الظرف كما ان لكل انسان لا بد من المحارم والحال ان للمحارم الانسان توسع لانهم يدخلون على الانسان ليلا ونهارا من غير الاذن فكذا الظروف تدخل على الكلمات اولها واخرها قوله هذا اذا لم يكن الظرف جواب سوال وهو ان ما ذكر من الاحتمالين مستقيم لو لم يدخل الظرف فى العامل المعنوى ولو دخل فيه فلا يستقيم الاحتمال الاول لانه اذا دخل فيه فلا يصح قوله بخلاف الظرف لانه يلزم التناقض فاجاب بقوله هذا الخ اى ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان لا يكون الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا كان داخلا فيه فالمراد هو الاحتمال الثانى للزوم التناقض ولو قال المصرح كلمة الا بان قال الا الظرف لا يلزم التناقض لان فى الاستثناء لا يحكم على المستثنى منه ما لم يذكر المستثنى فلا يلزم التناقض فلينظر فى كتب الاصول فان قيل لما كان الظرف داخلا فى العامل المعنوى فيكون تقديم

لہ لان الظرف ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتاخر لا فى المعمول المتقدم ۱۲م ۲ لانه اذا تقدم المبتدأ حصل للظرف قوة بسبب الاعتماد فيعمل فى المعمول المتقدم والمتاخر ۱۲م ۳ اى وان كان الخبر موخرا لفظا عن الحال ۱۲م ۴ اى لانه ان كان داخلا فيه فلما قال لا يتقدم الحال على العامل المعنوى فلا معنى لقوله بخلاف الظرف بل هو تناقض قاله عبد الرحمان ۱۲م ۵ اى الا فى هذا النوع من العامل المعنوى لان المتعارف بينهم فى مثل هذا الموضع هو الاستثناء بالا وان صح قوله بخلاف الظرف ايضا فى نفس الامر لكنه ليس بمتعارف ۱۲م ۶ اى بناء على الاحتمال الثانى ۱۲م

كما هو الظاهر من كلامهم

marfat.com

الشئ علی النقیض اذا العامل والمعمول کالشئ الواحد **قلنا** للعامل المعنوی افراد فیکون معناہ ان الظرف اذا کان معمولا یتقدم علی العامل المعنوی الذی ھو غیر الظرف **فان قیل** ھھنا احتمال ثالث وھو ان معناہ بخلاف ما اذا کان العامل ظرفا فانہ یتقدم علی العامل المعنوی **قلنا** ھو مندرج فی الاحتمال الثانی لان الظرف لما کان معمولا فنواعم من ان یکون حالا او غیرہ **قولہ** ولما لا یتقدم الحال اشارۃ الی ان قولہ ولا علی المجرور عطف علی قولہ العامل المعنوی لا علی قولہ بخلاف الظرف واغا زاد کان التشبیہ اشارۃ الی انہ من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ اذ منع التقدیم فی المشبہ بہ اتفاقی وفی المشبہ اختلافی **فان قیل** الیاء ھو معطوف علی العامل المعنوی فلا حاجۃ الی ذکر لا النافیۃ لان ذکرھا فی المعطوف مستغنی عنہا ان ذکرلا لنافیۃ فی المعطوف لتاکید النفی شائع کما فی قولھم لا رجل فی الدار ولا امرأۃ و کما فی قولہ تعالی غیر المغضوب علیھم ولا الضالین **قولہ** سواء کان مجرورا الخ فی التعمیم اشارۃ الی ظھور الخلاف **قولہ** مخوجاء تنی مجردا عن الثیاب ضاربۃ زید فقولہ مجردا حال من زید وھو مجرور بالاضافۃ فلا یجوز ھذا التراکیب ولیس حالا من ضاربۃ لعدم المطابقۃ فی التذکیر والتانیث ولھذا اورد المضاف مؤنثا اذ لو قال ضارب زید بتذکیر المضاف لا یعلم ان قولہ مجردا حال من زید او من المضاف الیہ **قولہ** فلا یتقدم تابعہ ایضا **یرد** علی ھذا التعلیل ان لا یتقدم راکبا فی جاءنی زید راکبا لانہ تابع للفاعل وتقدیم الفاعل علیہ ایضا لا یجوز **والجواب** ان الفاعل من حیث ھو مسند الیہ محکوم قبل الفعل وان اخر بعارض اللبس بالمبتدا بخلاف المضاف الیہ لان محکومیتہ موخرۃ البتۃ **قولہ** ونقل عن بعضھم وھو ابن کیسان وابن ھلی وابن برھان واستدلالھم بقولہ تعالی وما ارسلناک الا کافۃ للناس یعنی وما ارسلناک للنوع من الانواع الا کافۃ للناس فی الانواع کافۃ لجمیعھا **قولہ** فکانہ من تمام الفعل الی مزجیث اجزائہ کما ان الھمزۃ فی اجلستہ و الراء فی فرحتہ من اجزائہ فان المجرور بحسب الحقیقۃ لیس مجرورا بل منصوبا **قولہ** وللجمھور ھو من جانب الجمھور وھو الزجاج بجعل کافۃ حالا لم یرد علیہ سوال عدم مطابقۃ الحال لذی الحال **فاجاب** بقولہ والتاء للمبالغۃ **فان قیل** فعلی ھذا یکون معنی کافۃ الی منعا والحال ان النبی علیہ الصلوۃ والسلام کما کان مانعا کذلک کان آمرا فلا وجہ للحصر **قلنا** الحصر اضافی الی بالنسبۃ الی السکوت لا حقیقی کما اذا جعلتہ حالا من الناس فان الحصر یکون اضافیا بالنسبۃ الی الملائکۃ لا بالنسبۃ الی الجن فانہ مبعوث الی الثقلین **فان قیل** الحال یکون قیدا للعامل فیلزم منہ ان الکف فی وقت الارسال ولیس کذلک بل الکف بعد الارسال **قلنا** ھذہ الحال للتقدیر **فان قیل** ان التقدیری فی وقت الارسال من النبی علیہ الصلوۃ والسلام لا یحصل ان الارسال وقت الکف

سلہ یعنی لا یلزم تقدیم الشئ علی العامل المعنوی علی تعیین احد ھذا الظرف والآخر غیر ظرف فالحال لا یتقدم علی العامل المعنوی الذی ھو غیر الظرف بخلاف الظرف فانہ یتقدم علی العامل المعنوی الذی ھو غیر الظرف فجھتنا تقدیم احد الشیئین علی الآخر لا تقدیم الشئ علی نفسہ ۱۲ سلہ لعدم العامل من وجہ الحال المجرور بالاضافۃ ۱۲ سلہ بان یقال لکنا حاولنا من ۱۲ منہ یتقدم ویجوز ملا للترکیب ۱۲ م سلہ الا ان یجوز تقدیم الفعال علی الفعل لعارض اللبس ۱۲ منہ ۵ سلہ

marfat.com

قلنا لا یلزم تقدیر الحال من صاحب الحال لجواز ان یکون من المتکلم وهو الله تعالی کما فی قوله تعم فادخلوها
خالدین فان تقدیر الخلود من الله تعالی لا من اهل الجنة لانهم فی الهیبة قوله وبعضهم بجعلها صفة
المصدر وهو الزمخشری قوله ای رسالته کافة ای عامة شاملة قوله وبعضهم بجعلها مصدرا ای
مفعولا مطلقا ای تکف کافة ثم یرد علیه ان کافة صیغة اسم الفاعل فهل اتی المصدر بهذا الوزن
فاجاب بقوله کالکاذبة والعافیة بمعنی الکذب والعفة قوله والکل تکلف وتعسف اشارة الی
الاعتراض علی المجیبین الذین اجابوا عن جانب الجمهور الی البعض اما کون الاول تکلفا فلان دخول تا للمبالغة
فی الفاعل غیر معلوم الوقوع حتی انکرها البعض فی غیر فعال وفعول ومفعال ای فی بعض صیغ المبالغة
لاسم الفاعل فان قیل هذا منقوض بتاء الکافیة والشافیة فان تاءهما للمبالغة کما قال فاضل
المحشی رح فی رأس الکتاب قلنا الاستشهاد بالکافیة والشافیة غیر سدید لانه یحتمل فیهما تقدیر موصوف
مؤنث کالفائدة والرسالة کما مر فی راس الکتاب من الفاضل المحشی رح واما کون الثانی تکلفا فلاحتیاجه
الی تقدیر الموصوف فی الآیة واما کون الثالث تکلفا فلان اتیانه مصدرا غیر معلوم وایضا لو کان فعله محذوفا
فهو لا یغنی من جوع لان الفعل مع المصدر لا یکون الا حالا ایضا واما کون الثالث تعسفا فلان کافة بمعنی جمیعا
اذ المعنی ارسلناک الی جمیع الناس والتاویلات التی ذکروها لا یطابق هذا المعنی اذ معناها المنع علی هذه
التاویلات فان قیل ان علی القول الثانی تکون کافة بمعنی جمیعا کما تری قلنا لا نسلم ان کافة علی القول الثانی
بمعنی جمیعا بل بمعنی عامة ای رسالة عامة ای شاملة للامر والنهی فلا یتعین عمومه للناس اجیب عن
الاصل ان فرقهم غیر تام لان الحرف المتعدی التی هو من تمام الفعل انما هو الباء فقط دون غیرها من
الحروف الجارة کما قال مولانا سعد الدین فی السعدیة فی بحث المتعدی وایضا یرد علی قولهم فالمجرور
بحسب الحقیقة لیس مجرورا ان المجرور بالاضافة اللفظیة ایضا لیس بمجرور بحسب الحقیقة اذ هی فی حکم
الانفصال ولهذا لا یفید التعریف والتخصیص کما قال الشارح رح فی بحث المجرورات قوله وکل ما دل علی هیئة
فیه اشارة الی الرد علی الجمهور فانهم شرطوا الی الاشتقاق فی الحال ثم یرد علیه ان الهیئة عبارة عن الحرکات
والسکنات فعلی هذا ینبغی ان یصح وقوع زید وعمرو حالا لوجود الهیئة فیهما فاجاب بقوله ای صفة ثم یرد
علیه ان المتبادر من الصفة ما یکون مشتقا فلا یحصل الرد علی الجمهور فاجاب بقوله سواء کان الدال
الخ قوله من غیر ان یأول الجامد جواب سوال وهو ان المقصود من قوله صح ان یقع حالا الرد علی الجمهور
وهو لا یحصل بهذا القول لانهم ایضا قائلون بایقاع الجامد حالا لکن یأولون الجامد بالمشتق فاجاب بقوله
من غیر ان یأول الخ فان قیل ان الحال الموطئة داخل فی الحال الجامد او فی الحال المشتق لانه لا یفهم من
المتن قلنا قال الفاضل المحشی رح انه داخل فی الجامد فیحتاج الی التاویل بالمشتق عند الجمهور والحال الموطئة
هی التی یکون الجامد فیها توطیة للحال المشتق کما فی قوله تعالی انا انزلناه قرآنا عربیا فقوله قرآنا اسم
جامد وقع حالا ظاهرا لکنه توطیة للحال الذی هو قوله عربیا وهو مشتق وقال مولانا عصام

له ای دخول تاء المبالغة علی المصدر غیر معلوم ۱۲ عبد الرحمن ۲ه بین حرف الجر والاضافة ۱۲ ۳ه الذی ذکره الشارح رح ۱۲ مفتی عبد الرحیم

marfat.com

انما داخلة فی المشتق فلا یحتاج الی التأویل عند الجمهور قوله وتکلفوا فی تاویل الجامد جواب سوال
وهو انهم لما شرطوا الاشتقاق فهو منقوض بقولهم هذا بسرا ورطبا فاجاب بقوله وتکلفوا
قوله ومع هذا لا شک اشارة الی الامرین احدهما ان الجامد وان کان جائزا عند المصنف لکن الاولی
هو المشتق والاخر اشارة الی منشأ اشتراطهم الاشتقاق لانهم لما وجدوا اکثر مواد الحال الاشتقاق توهموا
انه شرط قوله مثل بسرا ورطبا جواب سوال وهو ان المثال ما یکون مضافا الیه لفظ المثل وهو هنا مجموع
الترکیب والمجموع لیس بحال وایضا ان المضاف الیه لا یکون الا من الاسماء وهی هنا جملة فاجاب بقوله
مثل بسرا ورطبا بفتح الباء فی بسرا وقد یضم قوله وهو ما فیه حلاوة صرفة ای مع اللبن فلا یرد ان فی التمر
ایضا حلاوة قوله من البسر النخل جواب سوال وهو ان البسر والرطب لیسا باسم الفاعل وهو یقتضی
الفعل ولا یجیء من الجامد فاجاب بقوله من البسر النخل ثم یرد علیه ان البسر من باب الافعال وخواصه کثیرة
فهو من ای خاصة فدفع بقوله اذا صار ما علیه بسرا یعنی ان باب الافعال ههنا للصیرورة نحو اغد البعیر ای
صار البعیر ذا غدة وتحقیقه فی السعدیة فلینظر فیها وههنا بحث وهو ان قوله هذا راجع الی التمر
ولما یأول لبسر بالمبسر فهو صفة للنخل بدلیل قولهم بسر النخل فلا معنی لقوله هذا بسرا اطیب منه رطبا
اجیب عنه ان هذا راجع الی النخل لکن باعتبار المسامحة ای هذا النخل حال کون تمرته بسرا قوله وتقدم بسرا
علی اسم التفضیل جواب سوال ظاهر قوله وهذه الحیثیة جواب سوال وهو ان حیثیة کونه منفصلا انما
یعتبر بعد اضماره فی اطیب فیجب ان یلی الضمیر الذی فی اطیب فاجاب بقوله وهذه الحیثیة الخ
قوله اقیم المظهر مقامه فی کون وقوع الحال بعده متصلا بلا فاصلة کما لو وقع بعد اطیب یکون بلا
فاصلة فلا یرد ان الضمیر فی اطیب والمظهر مقدم علیه فکیف یقوم المظهر مقامه قوله قال الرضی رح
اشارة الی تاکید ما قال الشارح رح قوله ومع هذا اشارة الی الاعتراض علی المحققین ای ومع هذا فلا ارى
باسا لعدم الالتباس وجوابه یعلم من قوله وان لم یسمع الخ لان مسائل النحو بناء علی السمع لا علی الصنع
قوله فلا تتقید الاشارة قیل ینبغی ان یکون قوله بسرا من قبیل الحال المقدرة بان یفرض البسریة فی
وقت الیبوسة اقول ان الحال المقدرة ما یکون فی المستقبل فتفرضه فی زمان التکلم مثل خط هذا الثوب قمیصا
ومثل فادخلوها خالدین واما ما کان فی الماضی فتفرضه فی زمان التکلم فلا یقال له حال مقدرة اذ لیس
له مثال فی کلامهم ولا فی کتابیص الکتب قوله ولانه لا یصح الخ ای کون اسم الاشارة عاملا فیه لیس
بصحیح علی وجه الکلیة لانه لا یصح اعماله فیه حیث وقع الخ فاذا کان کذلک فلا بد ان یکون العامل فیها اطیب
اشیر وفی بعض النسخ ولانه یصح بدون حرف النفی وح معناه انه یصح اعمال اطیب فیه حیث وقع

سله تقریره ان اطیب صیغة اسم التفضیل وهو ضعیف العمل یعمل فی المعمول المتأخر لا فی المتقدم فلم قدم معموله وهو بسرا علیه فاجاب بقوله وتقدم آه ۱۲ م سله وهو اسم الاشارة ۱۲ مفتی سله ای قال الشارح الرضی مع ان الضمیر فی اطیب کالعدم لو قیل زید احسن قائما منه قاعدا فلا ارى باسا وان لم یکن مثل هذا الترکیب مسموعا من العرب فحینئذ یصح ان یقال هذا اطیب بسرا منه رطبا قاله عبد الرحمن ۱۲ عه فان کل واحد منهما حال مع انهما جامدان ۱۲ عه لی قوله هذا بسرا اطیب منه رطبا ۱۲ سه ولا سم من الکلمة وهی مفردة ۱۲ مفتی عبد الرحیم

marfat.com

موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه بان كان اسما جامدا كالقمر فلا بد ان يكون العامل فيه هو
الطيب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولانه لا يصح الخ لا يرد ما قيل لم لا يجوز ان يكون المراد
ان اسم الاشارة عامل فيه فى تركيب يكون اسم الاشارة عاملا والا فلا قال مولانا عصام انا لا نسلم ان يكون
التركيب المذكور وهو قوله تمرة تخلى بسرا الخ صحيحا بل هو مصنوع اقول وان كان مصنوعا لكن موافق بقواعد
النحو فلا ضير فيه لكن فيه تأملا بالنظر الى قول الرضى قوله فيصح ان تقع بفتح ان ليكون قوله تقع بتاويل المصدر
فيكون فاعلا لقوله يصح قوله ولكن يجب الخ اشارة الى ان قوله خبرية قيد احترازى لا اتفاقى فان قيل
ما للمصنف رح انه تعرض ههنا بذكر الخبرية ولم يتعرض بذكرها فى بحث الخبر مع انها شرط فيه ايضا قلنا بان
ههنا ليس شئ يشعر بخبرية الجملة فلذا تعرض بذكر الخبرية ههنا واما فى تعريف الخبر يكون شئ يشعر بها
وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة فان لفظ الخبر يدل على خبرية الجملة قوله محتملة للصدق
والكذب اشارة الى تعريف الجملة الخبرية قوله واجرائها عليه اى اثبات الحال عليه قوله ولما كانت الجملة
اشارة الى بيان الدليل لاشتراط العائد وهو قوله بالواو والضمير قوله فاذا وقعت الجملة هذا شرط وقوله
لا بد جزاءه ثم الشرط مع الجزاء جزاء لقوله ولما كانت قوله والجملة الخبرية اما اسمية اشارة الى ان الفاء
فى قول المص تفصيلى اذ هو يقتضى الاجمال فبين الشارح اجماله قوله اى الجملة الاسمية اشارة الى بيان الموصوف
ثم يرد عليه انا لا نسلم ان الجملة الاسمية متلبسة بالواو والضمير لان قولنا زيد قائم جملة اسمية ولا تتلبس
بالواو والضمير وايضا يلزم الخروج عن البحث لانه فى الحال لا فى الجملة الاسمية فاجاب بقوله الحالية قوله
لقوة الاسمية اما نفس الاستقلال فظاهر لانها مستقلة من حيث الاجزاء بخلاف الجملة الفعلية فان جزء
الفعل منها يقتضى الاسناد الى شئ وهو مناط عدم الاستقلال واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على الدوام
والاستمرار تأبى عن وقوعها حالا لخروجها عما هو الاصل فى الحال وهو الاستقلال وعدم الدوام لذاتها
فنفس الاستقلال تقتضى نفس الرابط والقوة فيه تقتضى زيادة الرابط فان قيل ما السر فى ان الخبر اذا وقعت
جملة لا بد فيه من العائد وهو احد الامور الاربعة اما الضمير او الالف واللام او وضع المظهر موضع المضمر
او كون الخبر مفسرا للمبتدأ واما الصفة او الحال اذا وقعت جملة فلا بد ان يكون العائد فيها هو الضمير فقط فى
الاول والضمير والواو فى الثانى قلنا ان الخبر من ضروريات المبتدأ فله زيادة تعلق بالمبتدأ من غير
العائد فاكتفى فيه بادنى رابط وهو احد الامور الاربعة واما الصفة فليس من ضروريات الموصوف
فلا بد فيه من رابط قوى وكذا الحال ثم الصفة ليس من الفضلات لعدم تعين علامة الفضلة فيها وهو النصب
بل تابع لما قبلها فاكتفى فيها بالضمير وحده بخلاف الحال فانه فضلة فلا بد من زيادة القوة فى الرابط وهو الضمير
والواو وههنا بحث من وجهين احدهما ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول فلها زيادة تعلق بالموصول فينبغى
ان يكتفى فيه باحد الامور الاربعة ايضا مع انه لا بد ان يكون العائد فيها الضمير فقط والثانى ان كون الخبر من
من ضروريات المبتدأ لا يخلو اما ان يكون المبتدأ

له حيث قال والخبر قد يكون جملة ولم يقل والخبر قد يكون جملة خبرية مع ان المراد هناك ايضا
الجملة الخبرية ۱۲ ۲ فتناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة ۱۲ ۳ اى فى الصفة اذا وقعت جملة ۱۲ ۴ اى فى الحال اذا وقعت جملة ۱۲ ۵ وهو الضمير ۱۲

من حیث الذات ومن حیث کونه مبتدأ فان کان الاول فلا نسلم ان الخبر ضروری لذات المبتدأ وان کان
الثانی سلمنا ان الخبر ضروری للمبتدأ من حیث هو مبتدأ لکن یرد علی هذا ان الصفة ایضا ضروریة للموصوف
من حیث هو موصوف اجیب عن الاول ان الصلة تشابه الصفة من حیث ان کل واحد منها قید للاول وعن
الثانی باختیار الشق الثانی ای ان الخبر من ضروریات المبتدأ من حیث هو مبتدأ لکن معنی الخبر لا یؤدی
بشیء اخر فلا بد للمبتدأ من الخبر بخلاف الصفة فان معناها یؤدی بشیء اخر لان معناها تقیید الموصوف
بقید وهو یحصل بالحال وعطف البیان والاضافة فلا یکون الصفة من ضروریات الموصوف وان کان
الموصوف من حیث هو موصوف **قوله** نحو جئت وانا راکب الخ المثال الاول لضمیر المتکلم والثانی لضمیر المخاطب
والثالث لضمیر الغائب **قوله** لانها تدل علی الربط من اول الامر **فان قیل** ان اللام ایضا تدل علی الربط من
اول الامر لانها فی الصدر کالواو **قلنا** بینهما فرق بان الواو فی الاصل للجمع مع السابق فیکون الواو مستدعیة
بالنظر الی السابق **قوله** کنت نبیا ای عالما بنبوتی من عند الله وادم بین الماء والطین ای والحال ان بدنه
العنصری لم یکمل بعد وانما کان نبیا لانه خلق روحه المطهر قبل الموجودات ثم بعث الی ارواح المکلفین بعد
خلقها قبل الابدان فبلغ الیهم الحقیقة الاحدیة فامن به من هو اهله ثم ظهر لهم الایمان بعد خلق ابدانهم
وفیه اشارة الی ان سائر الانبیاء علیهم السلام لم یکونوا انبیاء قبل ابدانهم العنصریة **واعلم** ان فی صحة
هذا الحدیث مقالا فان المروی عن احمد والبخاری کنت نبیا وادم بین الروح والجسد اللهم الا ان
یقال لعله نقل الشارح قدس سره بالمعنی اذ المراد بالروح هو الماء ومن الجسد هو الطین **قوله** وهذا ای
الربط جواب سوال وهو انه منقوض بقوله هو الحق لا شک فیه فان قوله لا شک فیه جملة اسمیة مع انه لا یکون
بالواو بل امتنع فیه الواو فاجاب بما تری **قوله** لا شک فیه هو حال من الضمیر فی قوله الحق وهو الصفة
المشبهة **قوله** لشدة الاتصال بینهما فانهما فی حکم الکلمة الواحدة فلا یجوز دخول الواو التی هی للانفصال
بینهما **قوله** علی ضعف ای علی مذهب ضعیف بقرینة قول الشارح فلا بد من الواو علی الصحیح ای علی المذهب
الصحیح **قوله** فلا یدل علی الربط فی اول الامر وقد عرفت ان الرابط فی الجملة الاسمیة ناسب ان یکون فی
غایة القوة **فان قیل** ان الجملة الاسمیة قد تکون خالیة عن العائد نحو قولهم خرجت زید علی الباب فان
قوله زید علی الباب وقع حالا مع عدم الرابط فیه **قلنا** هو شاذ لا یعبأ **قوله** کلمته فوه الی فی اعلم ان فم فی
الاصل فوه ثم حذف الهاء علی خلاف القیاس فبقی فو ثم ابدل الواو بالمیم لان الواو لا یقبل الحرکة الاعرابیة
وانما ابدل بالمیم دون حرف اخر لاتحاد المخرج وهو الشفة ثم اضیف فم الی ضمیر الغائب فاعید المیم الی
الاصل وهو الواو لان اعراب اسماء الستة فی حال الاضافة بالحرف فیکون الواو اعرابا فصار فوه باضافة
کلمة فو الی الهاء ثم ان کان قوله فوه الی فی حالا عن الضمیر الغائب فی قوله کلمته یکون العائد هو الهاء
فی فوه وان کان حالا من ضمیر المتکلم فی قوله کلمته یکون العائد هو الضمیر المتکلم فی قوله فی الی
فی **قوله** ای الجملة الفعلیة جواب سوال وهو ان کلامنا

له بخلاف الالف واللام ۱۲ ۲ه وفی الحدیث الاخر الصحیح وادم بین الماء والنجول ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری رحمه الله

marfat.com

فی الجمل والمضارع لیس بجملة بل هو قسم من الفعل وهو قسم من الکلمة وهی مفردة فاجاب بقوله ای الجملة الفعلیة یعنی ان المراد من المضارع هو المضارع مع[1] الفاعل **قوله** لمشابهته لفظا او معنی اما لفظا فظاهر واما معنی فلوقوعه موقع اسم الفاعل نحو زید قائم وزید یقوم **فان قیل** ان هذا[2] منقوض بقوله تعالی اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسکم فقوله وتنسون مضارع وقع حالا مع انه بالواو **قلنا** لا نسلم ان فی الآیة وقع المضارع حالا بل هو بتقدیر المبتدأ تقدیره وانتم تنسون فالحال جملة اسمیة وان سلم ان المضارع وقع حالا فلا نسلم انه مضارع مثبت بل منفی لانه داخل تحت الاستفهام الانکاری فی قوله اتأمرون الناس الآیة تقدیره تأمرون الناس بالبر ولا تنسون انفسکم **قوله** المشتملة علی المضارع جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ماسواهما راجع الی الجملة الاسمیة والفعلیة ولا ثالث هنا فلا یوجد ماسواهما **فاجاب** بقوله المشتملة الخ حاصله انه لیس المراد من الفعلیة مطلق الفعلیة بل مقید بقوله المشتملة علی المضارع المثبت **قوله** من الجمل بیان لما سواهما **قوله** من غیر ضعف الخ **جواب سوال** وهو انه علی هذا[3] لا یثبت الفرق بین الحال الذی وقع جملة اسمیة وبین ما وقع جملة فعلیة فاجاب بقوله من غیر ضعف[4] **قوله** لا المنفی اشارة الی ان قید المثبت قید احترازی لانه اذا کان منفیا لا یجب فیه قد ظاهرة ولا مضمر لعدم احتیاجه الیها لانه اذا انتفی الفعل الماضی استمر ذلک النفی فیشمل زمان العامل بحکم الاستصحاب کما ذکره الشارح بعد خطوط وقیل منع دخول قد علیه لاقتضاء النفی صدر الکلام **قوله** من دخول لفظة جواب عن اسولة ثلثة **احدها** ان قوله لابد بمعنی یجب والوجوب لا یکون الا فی مقدور المتکلم وقد لیس من مقدوره **والثانی** ان من حرف جر وهو لا یدخل الا علی الاسماء وقد لیس منها فلا یجوز دخول من علی قد **والثالث** انا لا نسلم انه لابد فی الماضی المثبت من قد لانه لو کان کذلک یلزم تداخل الاقسام لان الماضی من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف فحینئذ صار قسم من اقسام الحرف جزءا من اقسام الفعل وهذا باطل **فاجاب عنها** بزیادة لفظ الدخول ولا شک ان الدخول من مقدور المتکلم وایضا علی هذا یکون من داخلا علی الدخول وهو اسم ایضا علی هذا لا بأس ان یدخل قسم علی آخر ثم یرد علیه ان اضافة الدخول الی قد لا یجوز لان المضاف الیه لا یکون الا اسما **فاجاب** بقوله لفظة قد یعنی ان المراد من قد لفظه والحروف اذا ارید منه اللفظ صار علما لما وقع فی الترکیب فیکون اسما **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یکون قد مجرورا بالاضافة اذ هو اسم من الاسماء **قلنا** انه حکایة عما وقع فی الترکیب والاصل ان حال المحکی بمنزلة حال المحکی عنه الذی وقع فی الترکیب وهو لا یقبل الاعراب فکذا هذا **قوله** المقربة اشارة الی دلیل وجوب دخول قد علی الماضی حاصله ان کلمة قد فی اللغة وضعت لان تقرب زمان الماضی الی زمان الحال الذی انت فیه وفی الاصطلاح وضعت لان تقرب زمان الماضی الی زمان صدور الفعل من ذی الحال

---

[1] وهو لیس الا جملة ۱۲ [2] من حیث الحروف والحرکات السکنات ۱۲ [3] ای کون المضارع بالضمیر وحده ۱۲ [4] ای علی تقدیر الاکتفاء بالضمیر ههنا ۱۲ [5] یعنی ان بینهما فرق وهو ان فی الجملة الاسمیة الاکتفاء بالضمیر مع الضعف وههنا بغیر الضعف ۱۲ مفتی عبد الرحیم

marfat.com

زمان العامل اعم من ان یکون صدور الفعل فی الزمان الماضی او الحال وھو المعنی المجازی فقولہ اللغۃ اشارۃ الی ان ھذا المعنی حقیقی وقولہ تجوزا اشارۃ الی ان ھذا المعنی مجازی لان المعنی الاصطلاحی مجاز بالنسبۃ الی اللغوی قولہ تجوزا جواب سوال وھو ان قد موضوع لتقریب زمان الحال اللغوی وھو زمان الحال و کلامنا فی الحال الاصطلاحی حاصل الجواب انہ حقیقۃ فی الاول و مجاز فی الثانی من قبیل ذکر الاخص وارادۃ الاعم لان زمان العامل اعم من ان یکون فی الحال او فی زمان الماضی قولہ لان المتبادر الخ جواب سوال وھو ان الحال اذا کان ماضیا والعامل ایضا کان ماضیا فلا حاجۃ الی وجود قد معہ انک قلت ان زمان صدور الفعل قد یکون ماضیا کما فی قولنا جاءنی زید راکبا قد رکب غلامہ فاجاب بقولہ لان المتبادر الخ اذ معنی قولہ جاءنی زید امس وقولہ قد رکب غلامہ ای قبل امس ای رکوب الغلام کان قبل الامس فکان معنی الحال مقدما علی معنی العامل فلا بد من دخول قد لیکون المراد من زمان الرکوب ھو الجزء القریب الی الامس قولہ فیقارنہ ای یقارنہ حکما لا للمقارنۃ الحقیقۃ قولہ فانہم لا یجیبون قد الخ استدلال لما لم یقولہ تعالی جاءوکم حصرت صدورھم قولہ سواء کانت الخ اشارۃ الی ان قولہ ظاھرۃ خبر کان المقدر قولہ فی اللفظ صفۃ کاشفۃ لقولہ ظاھرۃ قولہ منویۃ صفۃ کاشفۃ ایضا بقولہ مقدرۃ قولہ یقوی جواب سوال ما الوجہ للتالی ویا لقوی اجاب بانہ حال مؤکدۃ لانہ توطئۃ للحالیۃ قولہ حصرت قولہ جملۃ دعائیۃ یعنی ان قولہ حصرت وان کان خبرا لکنہ بمعنی الانشاء ای احصر کقولنا غفر اللہ ای اغفر معناہ ضیق صدورھم قولہ وانما لم یشترط جواب سوال ظاھر قولہ ویجوز حذف العامل سواء کان فعلا او شبہہ او معناہ مثال الثالث انسان مؤمنا ای ھذا انسان مؤمنا قولہ فی الحال جواب سوال وھو انہ علی ھذا یلزم الخروج عن البحث فاجاب بقولہ فی الحال قولہ ای الشارع جواب سوال وھو المسافر الذی فعل ھذا لا فائدۃ فی قولہ ھذا لامرین یا فاجاب بقولہ ای الشارع یعنی ان المراد من المسافر من کان فی ابتداء السفر لا فی انتہائہ قولہ او لیبنی لہ یعنی ان المراد ھو المسافر مجازا باعتبار ما یؤل الیہ والمراد من السفر ارادۃ السفر قولہ او لانشاء ای یجد الطریق بنفسہ ویمہدیا ای یجعل الطریق باعتبار الغیر قولہ ما صفۃ اشارۃ الی بیان الاعراب قولہ او مقالیۃ ای لفظیۃ سواء کانت القرینۃ فی لفظ المتکلم او لفظ المخاطب قولہ فی بعض الاحوال جواب سوال وھو انہ ینقض بقولنا ان زیدا قائم لانہ کلام مؤکد بکلمۃ ان مع ان العامل فیہ مذکور وھو لفظان وایضا علی ھذا یلزم الخروج عن البحث وایضا ینقض بقولہ تعالی شھدت اللہ الی قولہ قائما بالقسط فان قولہ قائما حال مؤکدۃ مع ان عاملہ مذکور فاجاب بقولہ فی بعض الاحوال فلم یقل لفظ الاحوال لانہ لا یرد الاول والثانی ولما قال لفظ البعض لا یرد الثالث اعنی بقولہ شھد اللہ الایۃ فقولہ فی بعض الاحوال ای فی بعض افراد الاحوال المؤکدۃ لا فی جمیعہا و ذلک لان الحال المؤکدۃ علی نوعین احدھما مؤکدۃ لمضمون

ف۱ معناہ بالفارسیۃ تنگ باد دلہائے آن قوم ۱۲ م ف۲ لتقریرہ ادخل الم الشرط المصرح دخول قد فی الماضی فلیتنبہ اجاب لقولہ والعالم الشرط ۱۲ م ف۳ ای وحال کونک متجہ الطریق بنفسہ او باعتبار الغیر ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری ۱۲

جملة اسمية والآخر مؤكدة لمضمون جملة فعلية وحذف العامل واجب في الاول دون الثاني فان قيل لا حاجة الى تقدير لفظ البعض لان الاحتراز عن قوله تعالى شهد الله قائما حاصل بقول المصنف مقررة لمضمون جملة اسمية والحال في قوله شهد الله جملة فعلية قلنا ان التفصيل بعد الاجمال شائع عندهم فقول الشارح في بعض الاحوال اجمال وقول المصنف رح مقررة لمضمون جملية اسمية تفصيل له قيل ان التاكيد على قسمين وقوله عطوفا في قوله زيد ابوك عطوفا ليس بواحد منهما فلا يصح اطلاق المؤكدة على قوله عطوفا وجوابه سيجئ بعد قوله مطلقا اى سواء كان عامله واجب الحذف او جائز الحذف فهو لدفع ما توهم ان المراد بالحال المؤكدة ما كان عاملها واجب الحذف فقط بقرينة البحث فدفع بقوله مطلقا قوله والمنتقلة قيد الخ هذا فرق آخر بين المؤكدة والمنتقلة قوله فان العطوفية الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله بفتح الهمزة اى على انه المضارع المتكلم من الثلاثي المجرد قوله او ضمها اى على انه المضارع المتكلم من الثلاثي المزيد قوله من حققت الامر يعني ان المضارع المتكلم من المجرد مأخوذ من حققت الامر اذ هو ماضيه ثم في انضمام لفظ الامر مع قوله حققت اشارة الى بيان المعنى اللغوي لقوله احقه قوله بمعنى تحققته جواب سوال وهو ان معنى حققت الامر هو الثبوت على اليقين وذلك يحصل بصيغة المبالغة والمجرد لا يفيد المبالغة فاجاب بقوله بمعنى تحققته يعني ان المجرد بمعنى باب تفعل وهو يجئ للمبالغة ثم معنى الحق مجردا هو الثبوة على اليقين لا الثبوت فقط فلذا قال الشارح وصرت منه على يقين اى صرت لاجله على يقين قوله او من احققت الامر هذا بالنظر الى الضم اى من ماضي باب الافعال ثم الاحقاق مزيدا يجئ في اللغة بمعنيين احدهما هو الثبوت على اليقين والثاني هو الثبوت فقط فاشار الشارح الى الاول بقوله بهذا المعنى بعينه والى الثاني بقوله او بمعنى اثبته قوله اى تحققت ابوته لكن فيه اشارة الى بيان المعنى المراد بالمثال وهو قوله احقه بعد بيان المعنى اللغوي له وانما اول الاب بالابوة لان الضمير في احقه راجع الى الاب وهو جوهر من الجواهر والمتكلم لا يقدر على تحققه بل يقدر على تحقق الاعراض فقط والابوة من الاعراض قوله وصرت منه على يقين اشارة الى تحقق المعنى اللغوي في المعنى المراد او جواب سوال وهو ان تحقق الابوة بالولادة لا يتحقق للمتكلم وايضا ان الابوة وان كان من الاعراض لكن تحقق هذا العرض ليس في وسع المتكلم فاجاب بقوله وصرت منه على يقين فان قيل ان معنى اليقين هو العلم اى اعلمه عطوفا فيكون عطوفا مفعول الثاني لعلمت لا الحال فلينظر فيه قوله او اثبتها كذلك فقوله كذلك عبارة عن قوله لك وصرت منه على يقين لكن هذا احد معنى باب الافعال وهو الذي اتحد مع المجرد واما المعنى الآخر وهو الاثبات فقط من غير يقين فلم يذكره الشارح رح اذ لا تعلق له هنا قوله وقال صاحب المفتاح وهو السكاكي فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف رح

له عطف على تحققت ابوته لك اى معنى قوله زيد ابوك عطوفا اما تحققت ابوته لك واما اثبتها لك قاله عبد الرحمن ۱۲ مفتي عبد الرحيم

عه اى لفظي ومعنوي على سياقي في بحث التاكيد ۱۲ عه اى في ذكر قول صاحب المفتاح ۲ مفتي عبد الرحيم

marfat.com

وانما کان هذا احق التقديرات لان العطوفة بدون الحيوة لا يتصور اجيب عنه ان المتبادر من الحيوة التى
كانت قبل الموت والحال ان عطوفية الاب ثابتة فى الحيوة وبعد الممات ايضا وعبارة المفتاح لا
يتناوله وعبارة المصرح يتناوله قوله ان يقدر يحيى عطوفا فعلى هذا معناه زندگانی میکند زید درحالیکه مهربان
ست یعنی تازنده ست مهربانی میکند کذا فی حاشیة عبد الرحمان قوله اى شرط وجوب الخ جواب سوال وهو انه لما كان تقرير
مضمون الجملة الاسمية شرطا للحال الموكدة لمضمون الفعلية غير موجودة فعلى هذا لا يصح قول الشارح فى
بعض الاحوال لان المراد من بعض الاحوال ليس الا الحال الموكدة لمضمون الفعلية فاجاب الشارح بقوله
اى وشرط وجوب الخ يعنى ان كون تقرير مضمون الجملة الاسمية ليس شرطا لنفس الحال الموكدة بل شرط
لوجوب حذف عاملها فلا يرد ما ذكر قوله اى موكدة جواب سوال وهو انه يلزم التدافع فى كلام المصنف لانه
قال سابقا ويجب فى الموكدة وقال ههنا مقررة وايضا ان قوله مقررة صيغة اسم فاعل من التقرير وهو ما يتصور
بالقلب ويظهر باللسان وليس للحال قلب ولا لسان فاجاب بقوله موكدة وانما لم يقل المص موكدة بل قال
مقررة اشارة الى ان المراد من التاكيد معناه اللغوى وهو التقرير فلا يرد ان التاكيد على قسمين لفظى ومعنوى
وهو ليس بواحد منهما قوله لمضمون جملة والمراد من المضمون ههنا المدلول الالتزامى لا المدلول التضمنى وذلك لان
اللازم مع قوله زيد ابوك هو العطوفية فيكون قوله عطوفا تاكيدا للعطوف المستفاد من قوله زيد ابوك كما
فى قولنا لفلان على الف درهم اعترافا على ما مر فى المفعول المطلق قوله انا ارسلناك للناس رسولا
فان قوله رسولا يوكد بعض اجزائها وهو ارسل لا كلها وهو ارسال الله تع لان كون الشخص رسولا لا يطلب
الا مجرد الارسال لا ارسال الله تعالى قوله فانه لا يجب حذفه لان ذلك الجزء عامل فيها فلا حاجة الى عامل اخر
قوله اسمية انما اشترط ان يكون قبل الحال الموكدة شئ ليكون مسد العامل وانما اشترط ان تكون ذلك الجملة اسمية
لانه لو كانت فعلية لكان عاملها مذكورا واما القرينة على مطلق العامل فهى نصب قوله عطوفا واما القرينة على
خصوصية قوله احقه فلان لفظ الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فعلى هذا استغنى عن التصريح بالعامل
وهو قوله احقه قوله ولا بد ههنا اشارة الى الاعتراض على المصرح اجاب عنه مولنا عصام حيث
قال لا احتياج الى هذا القيد لان المتبادر من المضمون فى قوله لمضمون جملة اسمية هو المضمون الذى مخصوص
بالجملة الاسمية بان لا يكون مضمونا لجملة فعلية وههنا ليس كك لان مضمون قوله الله شاهد لا يكون
مخصوصا بالجملة الاسمية بل يوجد فى الجملة الفعلية ايضا مثل شهد الله لان مضمون الله شاهد
شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا او نقول انما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بالمثال اعنى قوله
زيد ابوك وايضا المراد من الاسمية هى الكاملة وهى التى ليست فيها شائبة من الفعل قوله التميز
اى ومنها التميز وهو مصدر ميمى بمعنى

له اى على تقدير يحيى فى المثال المذكور ۱۲ م ۲ قال عبد العلى المدراسى واما
ما قال عبد الرحمن المحشى فى ترجمته زندگانی میکند زید درحالی که مهربان ست یعنی تازنده ست
مهربانی میکند وزعم انه من الحيوة فقد غلط غلطا فاحشا وذاك يدل على قلة تدبره وتتبعه ۱۲ ۳ ومعنى المثال على هذا التقدير
زید اب تست زندگانی میکند ۱۲ م ۴ اشارة الى ان قوله التميز مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله منها تقريره من المنصوبات
او من الملحقات التميز او ان قوله التميز خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا بيان التميز ۱۲ عه فالاولى ان تقدر يحيى بالنون من حنى يحنى
بمعنى مال يميل اى يميل اليك عطوفا فعلى هذا عطوفا حال من المستكن فى يحنى الراجع الى الاب ۱۲ مفتى عبد الرحيم ۱۲

۷۰ فعلم منه ان الحال الموكدة

عه فعلى هذا لا يصح التقدير المذكور ۱۲ م ۵ يعنى ان المراد من التقرير التاكيد ۱۲ م

بحث التميز

marfat.com

اسم الفاعل ای المیز قولہ ای الاسم الذی جواب سوال وھو ان کلمۃ ما لا تخلوا ما عبارۃ عن الاسم او عن المسمی فعلی الاول لا یصح قولہ یرفع الابہام لان رفع الابہام یکون بالمسمی لا بالاسم وعلی الثانی یلزم الخروج من البحث اذ ھو فی الاسماء **فاجاب** بقولہ ای الاسم الذی یعنی ان کلمۃ ما عبارۃ عن المسمی فیصح قولہ یرفع الابہام لکن بحذف المضاف وھو لفظ الاسم فلا یلزم الخروج من البحث **فان قیل** لم نسلم انہ بحذف المضاف بل ھو بحذف الموصوف کما تری قلنا ان الالف واللام فی قولہ الاسم سمہ کاتب والصحیح اسم الذی الجبل بن اللہ اعلم انہ قال البعض ان قولہ ای الاسم احتراز عن قولنا فعلت ای قتلت فان قتلت یرفع الابہام الوصفی عن فعلت لکنہ لیس باسم فلا یحتاج تمییزا لھذا البعض قد ضیق علی نفسہ مع الوسعۃ اذ قولہ ای الاسم وقع فی موضع الجنس وھو للشمول لا للاحتراز لکنہ ینقض بقولنا اعجبنی شئ حسن زید فان قولہ حسن یرفع الابہام عن شئ مع انہ لیس بتمییز لانہ یکون نکرۃ وقولہ حسن معرفۃ وکذا ینقض بقولنا زید حسن الوجہ بنصب جہ فان فی الوجہ یرفع الابہام عن نسبۃ حسن الی زید مع انہ لیس بتمییز کما قال المصنف فی مبحث صفۃ المشبہ ان نصب الوجہ علی تشبیہہ بالمفعول فی المعمول المعرفۃ وعلی التمییز فی المعمول النکرۃ **اجیب** المراد من الاسم الاسم النکرۃ والاسم فی مادۃ النقض معرفۃ فلا یرد النقض قولہ فان المبدل منہ فی حکم التنحیۃ **فان قیل** اما ان یراد ان کل المبدل منہ فی حکم التنحیۃ او بعضہ فان کان الاول فھو ممنوع لان صراط الکشاف قال ان قولہ تعالی صِرَاطَ الَّذِیْنَ اَنْعَمْتَ عَلَیْھِمْ بدل من الصراط المستقیم مع ان المبدل منہ لیس فی حکم التنحیۃ لانہ لو ترک فی القراءۃ فسدت صلوتہ وان کان الثانی فھو مسلم لکن الدلیل غیر تام کما لا یخفی **قلنا** المراد ھو الاول فان المقصود بالنسبۃ ھو المبدل فی الآیۃ لا المبدل منہ کما صرح بہ القاضی البیضاوی فالمراد من قولہ ان المبدل منہ فی حکم التنحیۃ ھو انہ فی حکمھا من حیث القصد لا من حیث العبادۃ والکلام واما افساد الصلوۃ فلوجہ اٰخر وھو ان القراءۃ یتعلق بنظم القرآن لا بمعناہ الا تری انہ لو ترک اللفظ الزائد فسدت صلوتہ کما لو ترک الکاف من قولہ تعالی لَیْسَ کَمِثْلِہٖ شَیْءٌ مع انہ لا خلل فی المعنی **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان لا یجوز القراءۃ بالفارسی لانہ مخل للنظم لان الفارسی معنی القرآن لا لفظہ قلنا ان جوازہ مختص بالعاجز عن العربی وما نقل عن ابی حنیفۃ من الجواز للقادر علی العربی ضعیف لصحۃ رجوعہ عنہ کما قال المولوی یعقوب رحمہ اللہ تعالی **فان قیل** لم نسلم ... ان المبدل منہ فی حکم التنحیۃ بل ھو مقصود بالنسبۃ والا لا یصح اطلاق البدل علی المبدل لان البدل یقتضی تحقق الاصل قلنا ان معنی قولھم ان المبدل منہ لیس مقصودا بالنسبۃ ای مقصودا اصلیا لانہ لیس بمقصود اصلا **فان قیل** علی ھذا لا یصح قولنا لبعض الجنس انہ لیس مقصودا

قلنا معنی

سہ فی قولہ الجبل ۱۲ منہ والصواب الجبل قولہ للذی ۱۲ منہ یکون معان ومعنا فالمعنی ۱۲ قولہ اتحق قولہ ای الاسم الذی ۱۲ قولہ بل ھو المقصود بالنسبۃ اصلا ۱۲

لہ علی معنی ان ھذا الاسم تمییز مراد المتکلم من غیر زیادۃ او یجعل المیز باسم المفعول یعنی ان المتکلم یمیز عین الجنس من بین الاجناس التی ترفع الابہام فیکون التمییز بالفتح بمعنی ذات الابہام المیز بہ ۱۲ منہ ای المبدل منہ ھھنا وھو قولہ صراط المستقیم ۱۲ منہ وھو قولہ فان المبدل منہ لیس مرادا من المبدل منہ فی الدلیل کل المبدل منہ لا بعضہ کما ھو الظاھر ۱۲ منہ والصحیح انہ لا تفسد الصلوۃ بترک ذلک الکاف کما بین فی کتب الفقہ ۱۲ منہ ای علی ان القراءۃ یتعلق بنظم القرآن لا بمعناہ ۱۲ منہ المولوی شرح المحامی ۱۲ منہ

marfat.com

قوله اصلاً ای اصلیاً فلا اشکال قوله بل هو ترك مبهم وایراد معین وههنا بحث من وجوه الاول انه لا یصح حمل الترك علی قوله لان الضمیر فیه راجع الی البدل وهو امر لفظی والترك امر معنوی فیلزم حمل المبائن علی المبائن والثانی انه منقوض ببدل الاشتمال مثل سلب زید ثوبه لان زید لیس بمبهم بل هو معرفة فکیف یصح قوله بل هو ترك مبهم والثالث ان الاحتراز من البدل مما لیس له وجه لذکر احکام التوابع فیما بعد والرابع ان فی التمیز ایضا ترك مبهم وایراد معین لانه فی المعنی فاعل فالمقصود بالنسبة لیس الا هو فلا فرق بین قوله طاب زید نفسا وفی قوله طاب زید اخوك اجیب عن الاول ان الضمیر فی قوله هو راجع الی البدل باعتبار القصد والغرض فی المقصود منه ترك مبهم وایراد معین وعن الثانی انه لیس المراد من المبهم النکرة بل ما هو اعم من النکرة والمجمل فزید وان لم یکن نکرة لکنه مجمل ههنا لانه لا یعلم ان نسبة السلب الیه باعتبار ذاته او باعتبار ملابسه فیکون قوله ثوبه تفصیلا له وانما یکون مجملا لازدحام المعانی فیه فان قیل هذا منقوض ببدل الغلط مثل ضربت زیدا عمرا لانه لیس فی قوله زید ههنا تنکیر ولا اجمال لان نسبة الضرب الی زید تام کما قال الشارح فی بحث البدل قلنا المراد من البدل بعض اقسامه وعن الثالث ان ذکر الشیء فیما بعد لا ینافی الاحتراز عنه بقید فان الاکتفاء بذکر ما بعده جائز لا واجب وهذا لا ینافی الاحتراز عنه من غیر الاکتفاء بذکره کما قال الشارح فی تعریف الفاعل هو ما اسند الیه الفعل بالاصالة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد وعن الرابع انه لا نسلم ان المقصود بالنسبة هو التمیز لانه لو کان کذلك لکان مرفوعا وما قالوا انه فی المعنی فاعل معناه یصح جعله فاعلا وتاویل نوع بنوع اخر لا یخرج الشیء عن حقیقته فان قیل ان تعریف التمیز غیر مانع عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه قوله زید حسن الوجه لصدقه علی الوجه مع انه لیس بتمیز کما ذکره الشارح فی بحث المجرورات حیث قال الوجه فیه بمنزلة التمیز فعلم انه لیس عین التمیز قلنا المراد من کلمة ما هو الاسم المنصوب بقرینة ان التمیز قسم منه والوجه مجرور فان قیل هذا منقوض من وجهین احدهما ان التمیز قد یکون مجرورا کما قال المصرح والخفض اکثر والثانی انه انما یستقیم لو قرء الوجه بالجر ولو قرء بالنصب فلا اجیب عن اصل الاعتراض انه خارج بقوله المستقر لعدم الابهام فی الموضوع له الحسن بل الابهام فیه من حیث انه صفة لزید وبانه خارج بقوله عن ذات لانه یرفع الابهام عن حسن زید وهو وصف او نقول المراد من التمیز هو الاسم المنکر والوجه معرف باللام ولو کان الوجه بغیر اللام لا شك انه عین التمیز نکرة لان المقصود وهو البیان یحصل بها لانه لا یمتنع ان یکون احد النکرتین اخص من الاخر فان قیل لما کان المقصود من التمیز هو البیان فهو یحصل بالمعرفة علی الکمال قلنا ان التمیز من الفضلات والقلة فیها مطلوبة کما فی الحال قوله ای الثابت اشارة الی ان قوله المستقر لیس اسم الظرف بل صیغة اسم الفاعل قوله الراسخ جواب عن اسولة ثلثة الاول ان هذا التعریف صادق علی قوله جاریة فی نحو رایت عینا جاریة فان قوله جاریة یرفع الابهام عن لفظ العین مع انه لا یقول احد بکونه تمیزا والثانی انه صادق علی اوصاف المبهمات

له یعنی ان المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض اقسامه کما فی جاءنی اخوك زید ۱۲ م ۲ه فیکون قوله بالاصالة احترازا عن توابع الفاعل ولکن اعتبار هذا القید فی تعریفه بقرینة ذکرها فیما بعد ۱۲ م ۳ه لان التمیز عند البصریة لا یکون

الرجل فان الرجل صفة لهذا وزال به الابهام عن الموصوف وهو لفظ هذا والثالث انه صادق على عطف البيان نحو ابوحفص عمر رض فان بقوله عمر رض زال ابهام ابوحفص مع انه ليس بتميز فاجاب بقوله الراسخ اى المحكم ثم يرد عليه ان للراسخ درجات كثيرة قد يقال على ما فيه غاية الابهام كالمتشابه وهى المقطعات التى تكون اوائل السور نحو الم وحم وق وقد يقال على ابهام المعنى فى الموضوع له فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح فى المعنى الموضوع له والابهام فى لفظ عين ليس فى الموضوع له بل باعتبار تعدد الاوضاع لانها مشتركة والمراد من الوضع اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا فيتناول المجاز فلا يرد انه ليس فى الرطل وضع لان المراد منه الموزون مجازا ولا وضع فى المجاز قوله من حيث انه موضوع له جواب سوال وهو ان الابهام فى العين وان كان باعتبار تعدد الاوضاع لكن هو كائن فى الموضوع له فاجاب بقوله من حيث انه الخ يعنى سلمنا ان الابهام كائن فى الموضوع له لكن ليس فيه من حيث انه موضوع له بل من حيث تعدد الاوضاع قوله فان المستقر جواب سوال ظاهر قوله وهو الوضعى اى الراسخ لكن الشارح ذكر المفسر فى موضع المفسر قوله اما موضوع لمفهوم كلى كما هو مذهب المتقدمين وهو كل مفرد مذكر محسوس يكون مشارا اليه بالاشارة الحسية وانما كان موضوعا لمفهوم كلى لان الافراد غير منضبط قوله بشرط استعماله فى الجزئيات اى انه لا يستعمل فى المفهوم الكلى بل فى الجزئيات فقط اذ هى المقصودة قوله او لكل جزئى جزئى منه كما هو مذهب المتاخرين اذ الافراد هى المقصودة وهى وان كانت غير منضبطة لكن المفهوم الكلى مرآة لها قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له كما هو مذهب المتاخرين او المستعمل فيه كما هو مذهب المتقدمين فيكون فى عبارته لف ونشر غير مرتب كما ترى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لا يصح التميز من اسم الاشارة مع انه يصح كما ان رجلا فى حبذا رجلا تميز من ذا وهو اسم الاشارة وكذا يشكل بقولنا ربه رجلا فان رجلا تميز من الضمير فى ربه مع ان فى الضمائر ايضا الوضع عام والموضوع له خاص فينبغى ان لا يصح التميز عنه بقوله رجلا اجيب عن الاول انه لا نسلم ان رجلا تميز عن اسم الاشارة بل هو تميز من نسبة حب الى كلمة ذا وعن الثانى ان ضمير ربه مبهم لعدم ذكر المرجع فيشبه الابهام الوضعى قوله فان كل واحد من ابى حفص وعمر الخ فان قيل المقصود بيان ازالة الابهام من ابى حفص فقط فينبغى ان يذكر ان ابا حفص موضوع لشخص معين بدون ذكر عمرو انه موضوع له قلنا انما جمعهما فى ذلك تنبيها على ان يكون عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد قوله لكن لما كان عمر اشهر

له يعنى ان المراد من الابهام ما هو الثابت للحكم فى المعنى الموضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل نشأ من تعدد الموضوع له كما فى المثال الاول ومن تعدد الموضوع له او المستعمل فيه على اختلاف المذهبين كما فى المثال الثانى او من عدم الاشتهار كما فى المثال الثالث فلا يرد كما فى الحواشى ۱۲ مفتى ۲ه تقريره ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثبوت المطلق من ان يكون بحسب الوضع او الاستعمال فاذا كان المراد من الثبات هو الثابت المطلق لم يخرج جارية عن تعريف التميز فى نحو رأيت عينا جارية لان قوله جارية يرفع الابهام الثابت بحسب الاستعمال عن قوله عينا فح ايراد المستقر لغو فى التعريف اجاب بقوله فان مستقر الخ يعنى ان المراد من المستقر ما ذكره الشارح من تفسير المستقر فح يخرج جارية عنه لان العين فى الاصل لم يوضع مبهما بل حصر الابهام فيه عند الابهام بالنسبة الى المخاطب كذا فى الحواشى ۱۲ م ۳ه اى على ما ذكر من انه

ن الاستعمال

۱۱ ابهام فى نحو المفهوم الكلى ۱۲ م

جواب سوال وهو انه لما لم يكن فيه ابهام فما الحاجة الى البيان وايضا لما لم يكن فيه ابهام فلا يكون منشاء السوال فلا حاجة الى دفعه فاجاب بقوله لكن الخ قوله عن ذات اى عن جنس قوله لا عن وصف اشارة الى انه قيد احترازى قوله وتحقيق ذلك جواب سوال وهو ان الاحتراز عن النعت حصل بقوله يرفع الابهام فى الموضوع له اذ النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل العارضى فذكر قوله عن ذات مستدرك فاجاب بقوله وتحقيق ذلك اى لا نسلم ان النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل يرفعه كما ستعلم فى اخر تحقيق الشارح قوله الا من حيث ذاته جواب سوال وهو انه لما لم يكن فيه ابهام لا يصح التميز عنه فاجاب بقوله الا من حيث ذاته ثم يرد عليه ان ذات الرطل معلوم وهو نصف المن فاجاب الشارح عنه بقوله اى جنسه يعنى سلمنا انه معلوم من حيث القدر لكنه غير معلوم من حيث الجنس قوله والا من حيث وصفه عطف على قوله الا من حيث ذاته قوله فيقال رطل بغدادى هذا فى الصفة واما فى الحال فيقال عندى رطل بغداديا قوله لا النعت والحال عطف على قوله فزيتا اى هما لا يرفعان الابهام عن الذات قوله صفتان للذات اشارة الى بيان الاعراب قوله اشارة جواب سوال وهو ان كلمة او تنافى التعريف وايضا ان كل قيد اذا اخذ فى التعريف لا بد فيه من الاحتراز عما عداه والاحتراز عنه حاصل بما سبق فلا حاجة اليه فاجاب بقوله اشارة الى تقسيم التميز يعنى انه ليس جزء من التعريف بل هو تقسيم التميز وكلمة او لبيان الاقسام لا للشك قوله فالمذكورة نحو رطل زيتا لما كان بحث قوله مذكورة طويلة فى قول المصرح وكذا البحث قوله او مقدرة ايضا طويلة فى قول المصرح فاتى الشارح ببحثهما على وجه الاختصار فقال فالمذكورة الخ قوله فانه فى قوة الفاء التعليل تطبيق للمثال مع الممثل وانما كان قوله نفسا تميزا عن شئ مقدر ولم يكن تميزا عن المذكورة لانه لا ابهام فى المذكور لا فى طاب ولا فى زيد فعلم انه يرفع الابهام عن شئ مقدر قوله اى القسم الاول اشارة الى بيان الموصوف لقوله الاول ثم لما كان لفظ الاول من الاسماء اللازمة الاضافة وهى تقتضى المضاف اليه فاشار الشارح الى بيان المضاف اليه بقوله من التميز فالالف واللام فى قوله فالاول بدل من المضاف اليه اى اول التميز وانما زاد كلمة من فى قوله من التميز اشارة الى ان اضافة لفظ اول الى التميز بيانية اذ بينهما عموم وخصوص من وجه قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم وهو ان المراد بالاول قوله المستقر لانه الاول بالنسبة الى قوله عن ذات قوله يرفعه اشارة الى بيان متعلق قوله عن مفرد وجعل الشارح كلمة عن صلة للرفع ويحتمل ان يكون كلمة عن للتعليل فح لا يحتاج الى تقدير قوله يرفعه اى الاول من الضمير ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لاجل مفرد بان يكون المفرد علة لرفع الابهام كالرطل فى قولنا رطل زيتا قوله يعنى به ما يقابل الجملة جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان المذكور فى المثال لفظ منوان وهو ليس بمفرد فاجاب

له احترز به عن النعت والحال كما قال الشارح رحمة الله عليه ۱۲ مفتی ۲ه فالابهام فيما يوزن بالرطل بانه من جنس العسل او الخل او الزيت او السمن ۱۲ قاله عبد الرحمن ۱۲ مفتی ۳ه يقال ضعف هذا عن امرك اى لا مرك لا ۱۲ مفتی ۱۲

عه فعلى هذا فسد المعنى اجاب بقوله وهو ما يرفع اه ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحيم الفشاوری

بقوله يعنى الخ حاصله انه ليس المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع بل ما يقابل الجملة او المضاف فان قيل فعلى هذا لا يصح جعل قول المص رح وعلى التمرة مثلها زبدا من هذا القبيل اى من قبيل المفرد لانه مضاف قلنا المراد من المضاف ما يكون الابهام فيه من حيث الاضافة والابهام فى المثل ليس من حيث الاضافة بل من حيث الذات لان المثل اذا لم يكن مضافا ففيه ابهام ايضا قوله صفة لمفرد اشارة الى بيان الاعراب قوله هو ما يقدر به الخ دفع وهم وهو ان قوله مقدار صيغة آلة من القدرة فعلى هذا لا معنى له فدفع بقوله ما يقدر به الشئ يعنى انه من القدر لا من القدرة ثم للمتوهم ان يتوهم ان قوله يقدر صيغة مضارع مجهول من القدر فعلى هذا لا يدفع به ايضا فدفع بقوله اى يعرف به قدره قوله ويبين فيه اشارة الى ان قوله يعرف من المعرفة لا من التعريف لان البيان يطلق على ظهور ما بخلاف التعريف فانه يختص بما فيه جنس وفصل قوله اى فى غالب المواد اشارة الى ان نصب قوله غالبا باعتبار الظرفية ثم يرد عليه ان لفظ غالبا يستعمل فى الافعال وكلامنا فى الاقوال فاجاب بقوله واكثرها ولفظ الاكثر كما يستعمل فى الافعال كذلك يستعمل فى الاقوال بخلاف الغلبة فانها تختص بالافعال قوله اى رفع الابهام مطلقا جواب سوال وهو ان المفرد المقدار ليس الا ذات مذكورة فيلزم التكرار وظرفية الشئ للنفس فاجاب بقوله اى رفع الابهام اه يعنى ان ههنا ظرفية الاخص للاعم تقديره رفع الابهام عن ذات مذكورة سواء كان فى المفرد للمقدار او فى غيره نحو خاتم حديدا قوله يتحقق الخ اى هذا المطلق يتحقق فى ضمن هذا المفرد غالبا قوله متحقق فى ضمن اه جواب سوال وهو ان العدد ليس الا مفرد فيلزم الظرفية للنفس ولا يقال ان المفرد المقدار ليس الا العدد لان المقدار اعم من العدد فاجاب بقوله متحقق فى ضمن قوله فان الرطل نصف المن دليل على ان الرطل وزنى قوله وكالمقياس وهو ما يقدر به الشئ بالخرص اى بالظن قوله والمراد بالمقادير جواب سوال وهو انه لا ابهام ههنا لا فى الكيل اذ هو الاناء الذى يسع فيه ثمانية ارطال ولا فى الرطل اذ هو عبارة عن نصف المن وكذا الباقى فكيف يصح منها التميز فاجاب بقوله والمراد بالمقادير اه قوله وانما اقتصر جواب سوال وهو ان المقادير خمسة فلم اقتصر المص رح على امثلة ثلاثة فاجاب بقوله وانما اقتصر الخ فان قيل ان الامثلة اربعة لا انها ثلثة لان العدد ايضا منها قلنا المراد من المفرد المقدار ما هو غير العدد بقرينة احالة تميزه الى باب اسماء العدد قوله مطمح نظره صيغة اسم ظرف اى موضع ثبوت نظره او موضع طلوع

له يعنى ان ههنا ظرفية الخاص للعام اذ المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس ۱۲ ۲ه ولم يذكر مثال المساحة نحو ما فى السماء قدر راحة سحابا ۱۲ ۳ه فلم قال الشارح رح انها ثلاثة ۱۲ مفتى مولوى محمد عبد الرحيم الفشاورى

عه اى اعراب قوله مقدار ۱۲ عه حتى يرد الاعتراض ۱۲ عه فى قوله ما يقدر به الشئ ۱۲ عه اى الاعتراض المذكور ۱۲ عه يعنى ان المراد من الغلبة الكثرة ۱۲ عه تقديره والمفرد المقدار فى المفرد المقدار ۱۲ مفتى عبد الرحيم ۱۲

marfat.com

نظره او موضع لون نظره قوله ما يتم به المفرد الذى هو نائب التمييز قوله وكرر بعضها فان قيل لا دخل لما سبق فى التكرار لانه يصح ان يقال قفيزان برا فى موضع منوان سمنا قلنا انما ذكر منوان لشهرته فيما بينهم فان قيل المفرد قد يتم بنفسه ايضا مثل ربه رجلا وقوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا فان رجلا متميز عن الضمير تام بنفسه وكذلك مثلا متميز عن هذا تام بنفسه فلم ترك للمصنف بيانه قلنا لما تم ههنا بنفسه فلا حاجة الى بيان ما يتم به فلا حاجة الى ذكره قوله ومعنى تمام الاسم جواب سؤال وهو ان معنى ما يتم به الاسم لا يخلو اما ان يدل دالة على معناه بدون احد هذه الاشياء واما ان يراد منه انه لا يفيد فائدة بدونه فعلى الاول ينبغى ان يكون الاسم التام من الحروف وههنا لا تدل على المعنى الا بانضمام الغير وعلى الثانى لا نسلم ان الفائدة توقفت على احد هذه الاشياء لان توقفها على الكلام فاجاب بقوله ومعنى تمام الاسم الخ قوله لان المضاف لا يضاف الخ اى يحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وانما قلنا يحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما فى حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى الكاف لانه يقال فيهما يكن للمخاطبين بل حب رمان فقط لكن يحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى الكاف اقول المضاف الى الكاف هو حب رمان لا الحب فقط فان قيل هو يشكل بكل فرد فرد وبكل واحد واحد قلنا انه يتقدر بحرف العطف فان قيل فعلى هذا لا توجد المادة لامتناع المضاف ثانيا لان كل مادة وجد للمضاف ثانيا تقول انه بتقدير العاطف فليتامل وانما لا يضاف ثانيا للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه الثانى بالمضاف اليه الاول وايضا ان الغلام لما كان لزيد فكيف يكون لعمرو فى قولنا غلام زيد عمرو قوله فاذا تم الاسم جواب سوال وهو ان الاسم التام ليس بفعل ولا شبه فعل فكيف ينصب التمييز فاجاب بقوله فاذا تم الاسم الخ قوله كما ان للمفعول حقه ان يقع وانما قال حقه ولم يقل كما ان المفعول بعد تمام اه لئلا ينقض بمثل ضربك زيدا قوله وهذه الاشياء جواب سوالين احدهما انه لم اختار واهذه الاشياء لمشابهة الفاعل دون غيرها والثانى ان الالف واللام ايضا متمم للاسم بالمعنى الذى مر وهو انه بحالة لا يضاف معها فاجاب بقوله وهذه الاشياء قوله الراقود وهو الدن الكبير او الطويل الاسفل وقيل مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فيفرد اى جاز ان يفرد والضمير راجع الى تمييز هى العدد كالضمير فى مجمع بقرينة احالة تمييز العدد الى ما سياتى لان هذا الحكم لا يجرى فى العدد فان تمييز عشرين مثلا

مفرد سواء كان جنسا او لا

لله والله اعلم بالصواب من هذا السوال والجواب وان شئت التحقيق والتفصيل فى السوال والجواب فارجع الى حاشية عبد الرحمن فى هذا الموضع ۱۲ لله وايضا اجيب ان مقصود المصنف فى بيان المفرد الذى يتم بسبب الغير لا فى مطلق المفرد قاله عبد الرحمن ۱۲ لله معناه بالفارسية دانهٔ انار تگ ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحیم لله وهو اواو تقدیره وكل فرد فرد وكل واحد واحد لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف قاله عبد الرحمن ۱۲

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الپشاوری البسرحدی ۱۲ ہنر آں بجمت حق بر کسی دہد کہ کتاب الجمنی کند یاد

marfat.com

سواء قصد به الانواع اولا قوله وانكان دفع[1] وهم ظاهر فيقال عندى رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا قوله مايتشابه الخ اشارة الى بيان الجنس اى ليس المراد من الجنس ما هو عند ارباب المعقول وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فان قيل ان المصادر كلها اجناس وليس فيها تشابه الاجزاء لعدم تحقق الاجزاء فيها قلنا ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ان تشابه الاجزاء فيما وجد فيه الاجزاء ثم ههنا امران الجنس واسم الجنس فالاول[2] يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء والتمر[3] والثانى يطلق على الواحد على سبيل البدل وهذا الفرق عند المقابلة واما عند عدم المقابلة فيصح اطلاق كل واحد منهما على الاخر قوله كالماء والتمر فالماء مثال لما لا يقبل التاء والتمر مثال لما يقبلها والسمن مثال الكيلى والزيت مثال الوزنى والضرب مثال الاعراض قوله مافوق النوع الواحد جواب سوال ظاهر[4] وتحقيق قصد الانواع سيأتى فى قوله فيطابق فيما قصد الا اذا كان جنسا الا اذا قصد الانواع قوله وهو مايتشابه اجزاؤه جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لفلان عندى عدل ثوبا فان الثوب جنس مع انه لا يفرد فاجاب بقوله وهو مايتشابه اجزاؤه بخلاف الثوب اذ افراده متفاوتة قوله قيل قائله الشارح الهندى قوله للعدد اى للشخص قوله حصص الجنس اى افراد الجنس قوله بالخصوصيات اى بالقيود الكلية نحو حيوان ناطق او حيوان انسان او حيوان فرس او بالقيود الشخصية نحو حيوان شخص او حيوان زيد او عمرو قوله نحو طاب زيد جلستين فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان الكلام فى التميز الذى يرفع الابهام عن مفرد مقدار والمثال مما كان التميز عن النسبة وايضا لا يكون جلسة اسم جنس لانه اشترط فيه ان يكون مجردا عن التاء وهى موجودة فيها قلنا عن الاول لا نسلم انه مثال بل هو نظير او نقول انما اورد مثال التميز من النسبة ليعلم ان قصد الانواع يكون فى التميز عن النسبة ايضا وعن الثانى لا نسلم ان التاء فى جلسة فارقة بين الجنس والوحدة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافى كونها فى اسم جنس قوله اى يورد التميز جواب سوال ظاهر[6] وانما زاد قوله يورد لئلا يفوت معنى للفعل فى قوله ويجمع فعبر الشارح عن مصدر يجمع بقوله مادون الواحد وعبر عن فعلية بقوله يورد وايضا اشارة الى ان الجمعية ليست بمعنى مطلق الامكان بل بمعنى امكان الوقوع قوله جوازا يعنى ان هذا معنى مجازى للجمع قوله حيث لم يقصد الواحد جواب سوال وهو ان الجمعية يستقيم فيما اذا اريد من المفرد المقدار الجمعية واما ان اريد منه الواحد فكيف يجمع

فرق الجنس واسم الجنس

---

[1] تقريره ان الاسم التام اذا كان مثنى او مجموعا فينبغى ان يكون التميز مثنى او مجموعا للموافقة بين الاسم التام وبين التميز كما اذا كان بين الاسم التام مفردا يكون التميز مفردا والامر ليس كذلك فاجاب بقوله وانكان ۱۲ م مفتى [2] اشارة الى الفرق بين اسم الجنس والجنس [3] يطلق على القطرة والبحر ۱۲ م [4] كرجل مثلا فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس ۱۲ م [5] تقريره انه يفهم من لفظ الانواع انه اذا قصد النوعين لا يكون التميز مثنى مطابقا للاسم التام مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان المراد بالانواع هو مافوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا كذا فى الحواشى ۱۲ [6] تقريره ان هذا الحكم غير جار فيما اذا قصد المثنى فح مثنى التميز ولا يجمع حاصل الجواب ان المراد بالجمع الجمع اللفظى وهو مافوق الواحد فيتعادل المثنى ۱۲ [7] فى هذه الاقوال تقديم وتاخير فليتامل فيه ۱۲ م

marfat.com

نحو عندی عدل ثوبا فان التمیز فیہ لیس بجنس مع انہ لا یجمع فاجاب بقولہ حیث لم یقصد الواحد قولہ ثم ان کان الخ جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو انہ ھل یجوز اضافۃ المفرد المقدار الی التمیز اولا فاجاب بقولہ .. ثم ان کان الخ حاصلہ ان المفرد المقدار ان کان تاما بتنوین او بنون التثنیۃ جازت اضافتہ الی التمیز وان کان تاما بالاضافۃ او بنون الجمع فلا یجوز اضافتہ فان قیل ان اضافۃ المفرد المقدار لا یخلو اما ان یکون مع التنوین او بدونہ فان کان الاول فکما لا یجوز اضافۃ المفرد المقدار مع الاضافۃ کذلک لا یجوز مع التنوین وان کان الثانی فکما یجوز الاضافۃ بحذف التنوین کذلک یجوز بحذف المضاف الیہ فالفرق تحکم قلنا ان اضافۃ المفرد المقدار بحذف التنوین لکن فی النیۃ ثابت وثبوت التنوین فی النیۃ لا یمنع الاضافۃ وثبوت المضاف الیہ فی النیۃ یمنع الاضافۃ الی شیء اخر لانہ اذا کان غلام زید فکیف یکون غلام عمرو قولہ ای المفرد المقدار دفع وھم وھو ان الظاھر ان الضمیر فی قولہ ان کان راجع الی التمیز بقرینۃ قولہ یجمع فان الضمیر فیہ راجع الی التمیز وبقرینۃ قولہ ان کان جنسا فان الضمیر فیہ ایضا راجع الی التمیز فعلی ھذا لا یصح قولہ بتنوین او بنون التثنیۃ لان الاتمام بھما لا یکون الا للمفرد المقدار لا للتمیز وکذا الاضافۃ لا یکون الا للمفرد المقدار لا للتمیز فدفع بقولہ ای للمفرد المقدار قولہ او المعنی ان وجد التمیز الخ لیس غرض الشارح من ھذا التقریر ان کلمۃ کان تامۃ لانہ لا دخل لہ فی الجواب بل ھو حاصل المعنی[1] وحاصل[2] الجواب ان الضمیر فی قولہ ان کان راجع الی التمیز فیکون تقدیر العبارۃ ھکذا ان کان التمیز متلبسا بتنوین المفرد او بالنون التی للتثنیۃ جازت الاضافۃ ثم یرد علیہ ان التنوین للمفرد فکیف تلبس التمیز بتنوینہ فاجاب بقولہ فانہ لما تم[3] الاسم بھما الخ فالعلاقۃ بین المفرد المقدار والتمیز ھو الاقتضاء ای المقتضی والمقتضی قولہ ای اضافۃ المفرد دفع وھم وھو ان المراد من الاضافۃ اضافۃ التمیز الی المفرد فدفع بقولہ ای اضافۃ المفرد ثم یرد علیہ ان المفرد المقدار والتمیز شیء واحد والاضافۃ یقتضی المغائرۃ فکیف یصح الاضافۃ فاجاب بقولہ اضافۃ بیانیۃ یعنی ان المغائرۃ شرط فی غیر اضافۃ البیانیۃ ثم یرد علیہ ان المفرد المدار لما تم بالتنوین فکیف یصح اضافتہ الی التمیز لان التنوین للفصل والاضافۃ للوصل فاجاب بقولہ باسقاط التنوین قولہ جوازا شائعا انما قال ھذا لرعایۃ ما یقابلہ وھو الجواز القلیل المستفاد من قول الشارح رح الا بقلتہ قولہ کثیرا اشارۃ الی امرین احدھما جواب سوال وھو ان الشیوع یستعمل فی الافعال وکلامنا فی الاقوال والثانی دفع وھم وھو ان یتوھم ان المراد بالجواز الشائع ھو الکلیۃ ای القاعدۃ الکلیۃ لا الاکثریۃ فدفع بقولہ کثیرا ای ھذہ قاعدۃ اکثریۃ قولہ الا بقلۃ دفع وھم وھو انہ[عہ]

---

[1] علی طریقۃ تسلیم ان الضمیر فی ان کان راجع الی التمیز ۱۲ [2] لان التمیز لا یکون الا متلبسا بتنوین نفسہ لا بتنوین المفرد المقدار فلما یقتضی المفرد المقدار التام بالتنوین او بنون التثنیۃ تمیزا فقال ان کان التمیز الخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ط [3] وھذہ الاضافۃ بیانیۃ ۱۲

عہ ای ما ذکرہ المصنف بقولہ والا فلا ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری

marfat.com

انتقض بقوله عشرو درهم فاجاب بقوله الا بقلة قوله نحو عشريك وعشرى رمضان فان قيل ان المثال الاول صحيح بانه مضاف الى غير المميز واما المثال الثانى فغير صحيح لان رمضان يصلح التميز قلنا ان الاول مثال للاضافة الى غير المميز قطعا والثانى مثال لغير المميز بالاحتمال والاحتمال كاف للمثال كما هو المشهور ثم اعلم ان احتماله بطريقين احدهما ما قال الشارح رح وحاصله انه لو كان المراد من رمضان الشهور او يكون بحذف المضاف اى ايام رمضان فكان الاضافة الى المميز قطعا ولو كان عشرين بحذف المضاف اى يوم عشرى رمضان اى روز بستم فكان الاضافة الى غير المميز لان رمضان لا يصح ان يكون تميزا ليوم العشرين وثانيهما ما قال بعض المحشيين رح وهو ان رمضان لو كان عبارة عن الشهور او بحذف المضاف وهو الايام كان مضافا الى المميز ولو كان علما لشخص انسان كان مضافا الى غير المميز وههنا بحث من وجوه الاول انه يجب ان يقال عشرى رمضانا بالتنوين لانه وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين الا انه قد تقع تميزا كما فيما نحن فيه فيجب تنكيره لوجوب تنكير التميز والثانى ما يرد على الطريق الثانى وهو انه لا التباس ههنا لان فى صورة اضافة عشرين الى التميز يكون رمضان نكرة وفى صورة اضافته الى غيره يكون معرفة والثالث ما يرد على الشارح فى تحرير الطريق الاول حيث قال لا يعلم عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان وهو ان الاضافة فى الاول بيانية وفى الثانى بتقدير من لانه قال من رمضان باظهار من فيعلم منه ان يكون الاضافة زائدة على ثلثة اقسام وهى الاضافة بتقدير من والرابع ما يرد على الطريق الاول وهو انه ما الفرق فى عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافا الى التميز وبين ان يكون مضافا الى غيره فانه يجوز ان يكون الاضافة فى كليهما بيانية فالحكم بانه على تقدير الاضافة الى التميز يكون الاضافة بيانية وعلى تقدير الاضافة الى غيره يكون الاضافة بتقدير من ليس على ما ينبغى فيكون رمضان تميزا على كلا التقديرين اجيب عن الاول انه يجب التنوين فيما تعين للتميز ورمضان محتمل بين كونه تميزا وغير تميز كما بينا فلا تجب تنوينه وعن الثانى انه وان لم يكن فيه التباس من حيث وصف التعريف والتنكير ولكن الالتباس المعتبر عندهم بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكتابة ايضا وقد وجد فيه الالتباس بهذه الحيثية وعن الثالث ان هذا انما يرد لو كان كلمة من بيانية وهو ههنا للتبعيض وعن الرابع ان على تقدير اضافته الى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين لان رمضان لا يحمل على اليوم الواحد لان رمضان علم لثلاثين يوما فلا يكون الاضافة بيانية بجنسه فان قيل ان على تقدير اضافة عشرين الى غير

---

۱ اى احتمال كونه مثالا لغير المميز ۱۲ مفتى ۲ فى قوله واراد اليوم العشرين من رمضان ۱۲ مفتى عبد الرحيم

۳ اى الاضافة الزائدة ۱۲ ۴ اى بالاعتبارات الثلاث جميعا ۱۲ مفتى عبد الرحيم عفى عنه

عه فانه تام بنون الجمع مع انه مضاف ۱۲ م

المميز ايضا لا يصح حمل رمضان على عشرين لان ثلاثين لا يحمل على عشرين قلنا لا نسلم انه لا يصح الحمل لان رمضان بحذف المضاف اى ايام رمضان فالتميز فى الحقيقة لفظ الايام ولا شك انه يصح حمل الايام على عشرين اولنقول انه على تقدير الاضافة الى المميز يكون رمضان تميزا عن عشرين لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فرمضان يرفع الابهام حينئذ بانه من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته الى غيره فان رمضان لا يصلح ان يكون تميزا لانه لا ابهام فى اليوم العشرين فيكون معلوم الجنس فكيف يطلب التميز قوله اقرب الى الاطراد انما قال اقرب الى الاطراد ولم يقل لاطراد الباب كما هو المشهور بينهم لجواز الاضافة مع القلة فحينئذ لا يجوز ان يقال لاطراد الباب على الوجه الكلى فان قيل الظاهر ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراد لا اقرب اليه لان اقرب صيغة اسم التفضيل وهو يستدعى للفضل عليه وهو غير ظاهر ههنا ويمكن الجواب بان اسم التفضيل قد يستعمل فى اصل معنى الفعل قوله عطف على قوله عن مفرد مقدار فيه مسامحة تقديره عطف على مقدار فى عن مفرد مقدار قوله اى الاول الخ اشارة الى حاصل العطف قوله اى ما ليس بعدد الخ جواب سوال وهو ان الخاتم من المقدارات لانه مقدر بالاصبع فاجاب بقوله اى ما ليس الخ يعنى المراد ان كل ما ليس بداخل فى هذه المقادير الخمسة فهو ليس من المقدرات والخاتم ليس بداخل فيها فان قيل الخاتم داخل فى المقياس فلا يكون خارجا من هذه الخمسة قلنا المقياس ما يعرف به الشئ اى الوزنى والكيلى والذراعى بالخرص اى بطريق الظن والخاتم لا يعرف به احد هذه الاشياء بالظن بل يعرف به قدر الاصبع وهو ليس بواحد من هذه الاشياء قوله فان الخاتم جواب سوال وهو ان الخاتم معلوم اذ هو يكون بقدر الاصبع والتميز لا يكون الا من المبهم فاجاب بقوله فان الخاتم الخ يعنى انه وان كان معلوما من حيث الضيقة والوسعة لكنه مبهم من حيث الجنس بانه من جنس الذهب او الفضة او غيرهما قوله اى خفض التميز اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه وانما ابدل من هذا المضاف اليه دون غيره لئلا يلزم الخروج من البحث اذ هو فيه وايضا انما اضاف الى التميز لئلا يرد الاعتراض وهو انا لا نسلم ان الخفض اكثر فى الاسماء بل قد يكون الرفع اكثر او تارة يكون النصب اكثر ثم يرد عليه ان الخفض يقتضى الخافض فما ههنا فاجاب بقوله باضافته غير المقدار اليه قوله استعمالا دفع وهم وهو ان المراد بالاكثر الاكثر من حيث المذهب والحال انه لا مذاهب ههنا فدفع بقوله استعمالا ثم المدعى ههنا مركب من جزئين احدهما كون التميز مخفوضا والاخر كون الخفض اكثر فقول الشارح لحصول الغرض مع

له فيكون اقرب ههنا بمعنى القريب ۱۲ ٢ه اى الالف واللام ۱۲ مفتى ٣ه وهو التميز ۱۲ ٤ه اى فى التميز ۱۲ مفتى

٥ه يعنى ان الخافض ههنا الاضافة اى اضافة غير المقدار الى التميز ۱۲ مفتى عفى عنه ٦ه يعنى ان المراد من الاكثر الاكثر من حيث الاستعمال لا من حيث المذهب ۱۲ مفتى عبد الرحيم رحمه الله عليه

٧ه وهو رفع الابهام ۱۲ مفتى عبد الرحيم صاحب ۱۲

الخفة دليل للجزء الاول وقوله ولقصور غير المقدار الخ دليل للجزء الثاني وايضا ههنا المدعى مركب من جزئين اخرين احدهما انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض اكثر اى خفض غير المقدار اكثر من نصب غير المقدار والاخر انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض اكثر اى خفض غير المقدار اكثر من خفض المقدار فقوله لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع الخفة اى بسقوط التنوين والنون دليل للاحتمال الثاني قوله عن طلب التميز واذا كان قاصرا عن طلبه لم يحتج الى نصب التميز الذى يكون للتنصيص عليه فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التميز قوله لان الاصل في المبهمات المقادير لتوغلها في الابهام فانه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا فان الاجناس للمقدر به غير متناهية بخلاف ما ليس بمقدار نحو خاتم فانه وان كان له اجناس لكن معدودة معلومة نحو فضة وذهب وحديد فاجناسه قليلة فالمقدار اولى بالنصب الذى هو نص على كونه تميزا قوله اى القسم الثاني لما كان قوله الثاني صفة يقتضي الموصوف زاد الشارح قوله اى القسم لبيان الموصوف ثم لما كان قوله الثاني من اسماء لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه فزاد قوله من التميز قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم وهو ان المراد من الثاني ما يكون غير مقدار لانه ثاني بالنسبة الى المقدار فدفع بقوله وهو ما يرفع ثم قوله عن نسبة جار ومجرور يقتضي المتعلق فزاد الشارح رح قوله يرفعه قوله كان الظاهر الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف اعلم ان في قوله كان الظاهر نسختين احدهما ان قوله كان بدون التشديد ولا خفاء فيه وثانيهما ان قوله كان بالتشديد فيكون كلمة من كلمات الشك ووجه الشك في الظهور هذا ان جوابه ظاهر وكلما كان جواب الاعتراض ظاهرا فيكون الاعتراض مشكوكا وضعيفا قوله لكن لما كان الابهام الخ اشارة الى الجواب والحاصل ان ثبوت الابهام في الطرف ملزوم وثبوت الابهام في النسبة لازمة وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يرد انه ينبغي ان يقال ورفعه عن الطرف يستلزم رفعه عن النسبة ليوافق مع قوله لما كان الابهام في الطرف يستلزم الخ فان قيل ان قوله لما كان الابهام في الطرف الخ لا فائدة فيه لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعه عنا يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم قلنا ان ايراده ابلغ واكد في المقصود لان كون الابهام لازما في النسبة ..... انما يظهر من المقدمة الاولى فلذا اوردها فان قيل ان كون الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في النسبة لانا اذا قلنا عندى رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام عن طرف وهو رطل مع انه

سله وهو كون التميز مخفوضا ۱۲ سله فانه وان كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد او الفضة لكن ابهامه ليس كابهام عشرين فهو اولى الخ ۱۲ مفتى

سله اى في طرف النسبة ۱۲ سله اى ذكر قوله لما كان الابهام الخ ۱۲ م سله وايضا اعترض بان رفع الابهام عن النسبة لا يكون مستلزما لرفع الابهام عن طرفيها فانه اذا قيل طاب رطل صاحبها فصاحبها يرفع الابهام في النسبة ولم يرفع الابهام في الطرف لانه لا يعلم ان الرطل من اى جنس قاله عبد الرحمن اجيب عنه بقولنا ان ما ذكره الشارح من الملازمة الخ فالجواب عن الاعتراض الذى ذكره المحشى رح جواب عن الاعتراض الذى ذكره الصحيح ۱۲ مولوى مفتى محمد عبد الرحيم السرحدى الفشاورى

لیس فی نسبۃ عندی الی الرطل ابہام قلنا ان ماذکرہ الشارح[1] من الملازمۃ فیما اذا کان الطروۃ مقدرا مثل طاب زید نفسا وفی المثال المذکور الطرف مذکور غیر مقدر او نقول بارجاعہ الی الشرطیۃ ای ان کان فی النسبۃ ابہام قولہ قال عن نسبۃ جزاء لقولہ لما کان الخ قولہ تنبیہا علی ان جواب سوال وھو انہ لما کان بینہما ملازمۃ فما ترجیح النسبۃ علی ذات مقدرۃ فاجاب بقولہ تنبیہا حاصلہ ان مقابلۃ ھذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان فی القسم الاول یکون رفع الابہام عن الذات وفی القسم الثانی یکون رفع الابہام عن النسبۃ لا باعتبار عدم ذکر الذات فی الثانی وذکرھا فی الاول لانہ قد یکون عدم ذکرھا فی الاول ایضا مثل نعم رجلا فان رجلا یرفع الابہام عن مادۃ مقدر وھی الضمیر فی نعم ھکذا قیل قولہ ای نسبۃ کائنۃ اشارۃ الی ان قولہ فی جملۃ صفۃ للنسبۃ باعتبار المتعلق قولہ او ماضاھاھا اعلم ان کلمۃ ما موصولۃ[2] والھاء الثانی ضمیر راجع الی الجملۃ فبقی قولہ ضاھا وھو ماضی معلوم من باب المفاعلۃ اصلہ ضاھی ثم قلبت الیاء الفا[3] فصار ضاھا قولہ ای ماشابہہا ھذا التفسیر غیر المشہور بالمشہور قولہ عطف الخ دفع وھم وھو ان قولہ ماضاھاھا عطف علی نسبۃ فی قولہ عن نسبۃ فعلی ھذا فسد المعنی قولہ وھو اسم الفاعل ای مع الفاعل لان المشابہۃ بالجملۃ لا یکون الا اذا کان اسم الفاعل مع الفاعل ففی العبارۃ مسامحۃ قولہ الحوض ممتلی ماء فقولہ ماء تمیز عن نسبۃ ممتلی الی الضمیر المستتر فیہ الراجع الی الحوض تقدیرہ امتلاء شیء منسوب الی الحوض وھو الماء وصحۃ معنی ھذا القول یظہر لک فی شرح قولہ والاصح ان لا یتقدم علی الفعل قولہ او المصدر نحو اعجبنی طیبہ ابا فان[4] قیل ان اضافۃ المصدر الی الضمیر لما کان داخلا فی شبہ الجملۃ فلا یصح عدہ من النسبۃ التی فی اضافۃ فی قول المص یعجبنی طیبہ کما سیاتی قلنا فیہ حیثیتین احدھما الحیثیۃ اللفظیۃ الظاھر وھی الاضافۃ واخرھما الحیثیۃ المعنویۃ وھی الفاعلیۃ لان الضمیر فاعل فی المعنی لکن فی الظاھر مضاف الیہ فاذا کان کذلک فیعد من الاضافۃ باعتبار الاول ویعد من شبہ الجملۃ باعتبار الثانی قولہ وکذا کل ما فیہ معنی الفعل قال مولانا عصام الدین رح ھذہ الکلیۃ کاذبۃ لان اسماء الافعال فیہا معنی الفعل ولیست بمشابہۃ للجملۃ بل ھی عین الجملۃ فان قولہ ھیہات زید بمعنی بعد زید فھو جملۃ اقول یمکن ان یقال المراد کل ما فیہ معنی الفعل بطریق الالتزام ای الفعل یکون لازما معہ نحو اشیر فانہ لازم مع لفظ ھذا الا ان الفعل موضوع لہ لذلک اللفظ والحال ان اسماء الافعال موضوعۃ لمعنی الفعل قولہ مثال للجملۃ جواب سوال ظاھر[5] قولہ

---

[1] بقولہ لما کان الابہام فی طرف النسبۃ یستلزم الابہام فیہا ورفعہ عنہا یستلزم الرفع عنہ ۱۲م [2] ای فی قولہ ماضاھاھا ۱۲م [3] لتحرکہا وانفتاح ماقبلہا ۱۲م [4] الاعتراض للفصل الذی ذکرہ المحشی رح عبد الرحمن ھکذا ان الطیب مصدر مضاف الی الفاعل فہو اذا کان داخلا فی ماشابہ الجملۃ فلا یصح مقابلتہ بقولہ ما وفی اضافۃ لان التمیز الذی یرفع الابہام عن النسبۃ التی فی الاضافۃ لا یکون الا فی المصدر المضاف واورد ھذا المثال مثالا لہا ایضا فایراد ھذا المثال من جملۃ ماشابہ الجملۃ لیس علی ماینبغی ۱۲م [5] تقریرہ ان الغرض من المثال توضیح الممثل وھو یحصل بمثال واحد فلم اورد المصنف رح الامثلۃ المتعددۃ حاصل الجواب ان تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثلات ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم سلمہ ربہ الکریم

marfat.com

بالمنتصب عنه فان قيل لا يكون نصب التميز من زيد في طاب زيد نفسا لان الاسم التام انما ينصب اذا لم يكن في الكلام فعلا وههنا وجد الفعل فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه على زيد قلنا كلمة عن بمعنى بعد اذ هي جاءت اسما كما في قولهم عن يميني اي جانب يميني فلما جاءت اسما يصح استعارتها للاسم وهو كلمة بعد او نقول ان زيدا وان لم يكن ناصبا حقيقة لكنه ناصب مجازا لان نصب نفسا بسببه لانه لو لم يكن زيد يكون نفسا مرفوعا لانه فاعل طاب قوله وحيث لا فرق دفع وهم وهو ان في المثال الاول يكون التميز خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتوهم ان في كل جملة يكون التميز خاصا بالمنتصب عنه وفيما يشبه الجملة يصلح ان يكون له ولمتعلقه فدفع بقوله وحيث لا فرق الخ وانما لم يكن بينهما فرق لان كل واحد منهما يرفع الابهام عن نسبته ثم قوله وحيث لا فرق الخ دليل لقوله فهذان المثالان الخ فيكون محمولا على القلب قوله فكانه قال طاب زيد اشارة الى بيان قوله اربعة امثلة يعني ان نفسا وان كان مقدما على قوله زيد طيب ابا لكن في التقدير مؤخر فيكون محمولا على القلب فيكون تقديره طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فكان الفعل وشبهه تنازعا في نفسا وابا فان قيل ما الوجه للشارح انه ذكر الامثلة الاربعة على حدة ثم عطف قوله ابوة ودارا وعلما على نفسا وابا والاصل ان يقول فهذان المثالان في قوة عشرة امثلة بان عطف ابوة ودارا وعلما على ابا والحال ان ابا مقدر بعد كل واحد فكذا هذه الاشياء مقدر بعد كل واحد من الجملة وما شابهها فيكون لكل واحد من الجملة وشبه الجملة خمسة امثلة فالمجموع عشرة امثلة قلت انما ذكر الامثلة الاربعة على حدة لاجل ان كل واحد من الجملة وشبهها يقتضي تميزا واحدا واحدا ليتم به فذكر الشارح مع كل واحد منهما واحدا واحدا ثم لما صلح كل واحد من التميزين ان يكون تميزا للاخر اي تميز الجملة وشبهها وبالعكس فذكر الشارح كل واحد من المثالين بعد الجملة وشبهها لئلا يتوهم الاختصاص ثم قول المصنف رح ابوة ودارا وعلما ان عطف على نفسا ففيه توهم الاختصاص بالجملة وان عطف على ابا ففيه توهم الاختصاص بشبهها فلدفع هذه الاختصاص قال الشارح رح عطف على نفسا وابا اي انه عطف عليهما ثم يرد عليه ان العطف عليهما لا يصح اذ لو عطف على نفسا فهو مذكور بعد الجملة وليس ابا مذكورا معه ولو عطف على ابا فهو مذكور بعد شبهها وليس نفسا مذكورا معه فكيف يصح العطف عليهما فاجاب الشارح بقوله بحسب المعنى يعني ان نفسا مذكور معه معنى فيكون العطف عليهما معنى[1] اي ليس كل واحد منهما مذكورا لفظا بل احدهما مذكور لفظا والاخر معنى قوله فهو ناظر اي قول المص رح ناظرا والمص رح ناظر وقوله فهو بحسب الحقيقة الخ راجع الى المص رح فقط قوله فالنفس عين الخ جواب سوال وهو انه ما السر في ايراد الامثلة الخمسة لكل واحد منها مع ان المثال الواحد يكفي لكل واحد منها كما في الايضاح فاجاب بقوله فالنفس الخ يعني ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة اقسام التميز ثم معنى العين هو القائم بالذات ومعنى العرض هو القائم بالغير كالابوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضافي هو ان يكون تعلقه بالقياس الى الغير كالابوة فان تعقلها بالنسبة الى البنوة والاب عين لانه ذات لكنه اضافي لان تعلقه بالنسبة الى الابن قوله عطف على قوله في جملة جواب

[1] لانه بحسبها لا قط عطف على قوله اما ۱۲ مفتی [2] يعني ان ضمير هو لما راجع الى قول المصنف او الى المصنف رح ۱۲ مولوی مفتی

سوال وھوان کلمتا وھھنا للعطف وھو یقتضی المعطوف علیہ فاجاب بقولہ عطف علی الخ قولہ نفسا جواب سوال وھوانہ مالوجہ للمصنف انہ غیر الاسلوب عن السابق لانہ ذکر نفسا فی السابق ولم یذکر ھھنا والمخالفۃ اذا وقعت فی کلام العمدۃ لابد لہ من النکتۃ فاجاب بقولہ نفسا یعنی ان نفسا مقدر ھھنا فلیس فی کلامہ مخالفۃ فلاحاجۃ الی النکتۃ ثم یرد علیہ انہ ماللمصنف انہ لم یذکرھا واکتفی بتقدیرھا و ایضا ینبغی ان لا یذکر غیرھا نحو ابا وابوۃ وحادا وعلما واکتفی بتقدیرھا فاجاب بقولہ وترکہ الی اظہار التمییز فالشھرۃ وترتیبھا واما قال الشارح ترکہ بتذکیر الضمیر مع ان النفس مؤنث لانہ مؤنث سماعی ویجوز فیہ تذکیر الضمیر وتانیثہ کما قالہ مولوی یعقوب فی رأس باب القیاس فی شرح قولہ للمصنف فس النعلا بالنعلان النعل مؤنث سماعی یجوز فیہ الوجھان قولہ اوردھذہ الامثلۃ ای للاحتراز عما اوردھا علی وفق ماسبق لے کما اوردھا سابقا قولہ وزاد علیہ قولہ جواب سوال وھوان ذکر ھذہ الامثلۃ لما کان علی وفق ماسبق فلم زاد المصنف قولہ وللہ درہ فارسا اذ ھو لم یکن فیما سبق فاجاب بقولہ وزاد علیہ قولہ اشارۃ الی ان التمییز قد یکون صفۃ مشتقۃ لا یقال ان الاشارۃ الیھا مما لا یحتاج الیہ لان کون التمییز صفۃ مشتقۃ یظھر من قولہ وانکان صفۃ الخ لانا نقول نعم لکن لما کان مراد المصنف من تکثیر الامثلۃ بیان کثرۃ انواع التمییز فی ضمن الامثلۃ فلن اقلل اللہ درہ فارسا للاشارۃ المذکورۃ قولہ تمییز المفرغ وھو الضمیر فی قولہ درہ ثم یرد علی صاحب المفصل ان الضمائر اعرف المعارف لا ابھام فیھا فکیف یصح التمییز عن الضمیر فاجاب الشارح بقولہ علی ان یکون الضمیر فیہ مبھما وھو الذی لا یکون مرجعہ مذکورا قولہ لضمیر ربہ رجلا فان ضمیر ربہ نکرۃ مبھم لان رب لا تدخل الا علی النکرۃ فعلم ان الضمیر فی ربہ مبھم قولہ اراد ای اراد للمصنف قولہ والد رفی الاصل الخ جواب سوال وھوان الد رھو اللبن ولا لبن للمذکر بل المؤنث والحال ان الضمیر فی درہ مذکر راجع الی المذکر فاجاب بقولہ والد رفی الاصل الخ یعنی لیس المراد منہ ھھنا اللبن بل المراد منہ الخبر المطلق من قبیل ذکر الاخص وارادۃ الاعم قولہ اسم الفاعل اشارۃ الی بیان کون فارسا صفۃ مشتقۃ کما قال سابقا ثم اسم الفاعل یقتضی المبدا متبین بقولہ من الفراسۃ قولہ بالفتح فائدۃ ھذا القید یظھر لک قولہ فمن التفرس ای الحاذق مطلقا اعلم ان الفراسۃ مصدر المجرد والتفرس مصدر المزید والمزید والاسود ینبغی ان یقولوا ان المزید من واوی المجرد ولا العکس الا ان التفرس لما کان مشھورا فی الحذاقۃ فی معرفۃ الاشیاء جعلہ مشتقا منہ قولہ بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنہ جواب سوال وھوان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ علی النصا فی طاب زید نفسا فانہ لم یصح جعلہ تمییزا لما انتصب عنہ مع انہ یجوز ان یکون تمییزا لہ ویتعلق بما ھو تمییز لہ فقط فلا یترتب الجزاء علی الشرط فاجاب بقولہ بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنہ ای بغیر ما

لہ ای کلمۃ نفسا ۱۲ لہ ای العالم بان کرما یشعر الخ ۱۲ لہ فالمناسب ان یقول ترکھا ۱۲ لہ ای تذکیر الضمیر وتانیثہ ۱۲ لہ ای علی ما سیاتی ۱۲ لہ ای الضمیر المبھم ۱۲ لہ اعترض علیہ بان ضمیر الغائب کلہ معرفۃ آجیب عنہ بان المراد بہ غیر ضمیر ربہ رجلا قالہ عبد الرحمن ۱۲ لہ ۲ ۷ ۲ اومن قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم ۱۲ مفتی عبد الرحیم لہ ای بقولہ واما الفراسۃ بالکسر فمن التفرس ۲ لہ وھو قولہ جاز ان یکون لہ ولمتعلقہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

لم یکن نصا فی المنتصب عنہ اعلم ان الشارح لو اراد من قولہ یصح ہو الامکان العام المقید بجانب الوجود
فح لا یترتب الجزاء علی الشرط ولو اراد من الامکان ہو الامکان الخاص لا یحتاج الی ہذا التکلیف ای قولہ
بعد ما لم یکن الخ فیکون معنی قولہ یصح حینئذ انہ لم یکن وجود التمیز عن المنتصب عنہ ضروریا ولا
عدم التمیز عنہ ضروریا فحینئذ یصح الجزاء اقول انما لم یحمل الشارح قولہ یصح علی الامکان الخاص لیکون
کلتا الشرطیتین علی وتیرۃ واحدۃ اذ الامکان الخاص لا یجری فی الشرطیۃ الثانیۃ اعنی والا
فہو لمتعلقہ فلما لم یجر فی الثانیۃ لم یتعرض الی الامکان الخاص فی الشرطیۃ الاولی ایضا واجاب الشارح
الہندی رح عن ہذہ الشبہۃ بان نفسا کما یصح ان یکون للمنتصب عنہ بان یکون معناہ طاب
زید من حیث انہ نفس من النفوس صح ان یکون لمتعلقہ بان یکون معناہ طاب زید من حیث انہ
لہ نفسا تعلقت بہ لکن فیہ نظر لان للنفس ثلثۃ معان احدہا ذات الشیء وثانیہا القوۃ المدرکۃ و
ثالثہا القوۃ الحیوانیۃ والنقض لیس الا بالمعنی الاول ولا شک انہ غیر صالح للمتعلق وایضا جواب الشارح
الہندی مستقیم فی ہذا المثال ولو ابدل المثال فلا نحو کفی زید رجلا الا ان یقال انہ خارج عن ہذا الحکم
لانہ فی حکم تمیز الصفۃ کما بینہ بقولہ وان کان صفۃ کانت لہ الخ لان معناہ ہو الکامل فی الرجولیۃ و
الکامل صفۃ مشتقۃ قولہ لا صفۃ اشارۃ الی ان المراد من الاسم ہہنا ما یقابل الصفۃ لا ما یقابل الفعل والحرف
قولہ والمراد بجعلہ لہ دفع وہم وہو ان المراد بجعلہ لہ ان یکون مرادفا لہ فلا یصح جعل قولہ ابا مثالا
لہ لانہ لیس مرادف زید لانہ عبارۃ عن اتحاد المفہوم بین الشیئین ولا اتحاد فی المفہوم بین الاب و
زید فدفع بقولہ والمراد الخ قولہ والتعبیر عنہ لما کان للاطلاق معان ثلاثۃ احدہا انہ یجیء بمعنی
الاباحۃ کما قال صاحب الحسامی رح ان قولہ تعالی فانکحوا ما طاب لکم الآیۃ ظاہر فی الاطلاق و
الاباحۃ وثانیہا انہ یجیء بمعنی رفع القید کما قالوا طلقت الدابۃ اذا خلی من الرباط وثالثہا انہ یجیء
بمعنی التعبیر عن الشیء کما ہو المشہور فلدفع الابہام وتعین ما ہو المراد قال الشارح والتعبیر عنہ قولہ
تارۃ جواب سوالین احدہما ان کلمۃ الواو للجمع فیکون معناہ جاز ان یکون لہما معا والمعیۃ باطل و
ثانیہما ان فی قولہ طاب زید ابا یلزم قیام العرض بمحلین وہو الابوۃ فاجاب بقولہ تارۃ یعنی ان کلمۃ الواو
بمعنی او قولہ بان یکون تمیزا جواب سوال وہو ان الجزاء وہو قولہ جاز ان یکون لہ ولمتعلقہ

لہ ثم قال الشارح المذکور ان ہذا الجواب حسن بدیع ۱۲ رحمن سلہ ای فی جواب الشارح الہندی رح ۱۲ مفتی سلہ وہو ان یکون
لمتعلق المنتصب عنہ وانما قلنا ان النقیض لیس الا بالمعنی الاول لان کون نفسا فی طاب زید نفسا تمیزا خاصا لما انتصب عنہ لا یکون
الا بان لا یکون تمیزا عن المتعلق وانما یکون نفسا تمیزا عن المتعلق اذا ارید من النفس القوۃ المدرکۃ او القوۃ الحیوانیۃ وارادۃ
احد المعنیین من النفس خلاف ما فرض لانہ فرض ان نفسا تمیز خاص لما انتصب عنہ کذا فی حاشیۃ عبد الرحمن ۱۲ مفتی
سلہ اذ لو کان المراد ہو الاسم المقابل لہما فح یدخل الاسم المقابل للصفۃ فیہ مع ان التمیز الذی ہو صفۃ لا یصدق علیہ ۱۲
رحمن رح سلہ ای علی تقدیر کون الواو للجمع ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ٭ کہ کاتب را بالحمدے کند یاد ٭

marfat.com

لا یترتب علی الشرط لانه یفید عین ما یفیده الشرط لا امرا یغایره فاجاب بقوله بان یکون تمیزا
حاصل الجواب ان الشرط بلحاظ الاطلاق والتعبیر والجزاء بلحاظ التمیز ورفع الابهام
فان قیل ان التمیز فی القسم الثانی منه لا یرفع الابهام عن المنتصب عنه بل یرفع الابهام عن النسبة
فی الجملة قلنا فیه مسامحة والمراد انه یرفع الابهام عن نسبة الفعل الی ما انتصب عنه قوله وذلک بحسب
القرائن جملة مستانفة وقعت فی جواب السائل وهو ان جعله تمیزا لاحدهما فی ارادة المتکلم فکیف یعلم
المخاطب به فاجاب بقوله وذلک الخ یعنی ان الاطلاق علی احدهما بحسب القراین والاحوال
فالقرائن بیان الاحوال فالعبارة محمولة علی القلب اذ الاخص یکون بیانا للاعم او انه خطأ من الکاتب
فالقرینة مثلا اذا قیل ان زیدا اب حسن فهو قرینة علی ان ابا فی طاب زید ابا تمیز عن زید و
اذا قیل ان لزید ابا حسنا فهو قرینة علی ان ابا فیه تمیز عن متعلقه قوله والا فهو لمتعلقه
قال مولانا عصام الدین لا فائدة فی قول المصنف والا فهو لمتعلقه کما تری اقول فیه فائدة
باعتبار القید المذکور وهو قوله بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنه قوله بعد ما لم یکن نصا جواب
سوال وهو ان المستثنی منه ههنا شیئان احدهما ما یصح جعله لما انتصب عنه والاخر ما لم یکن نصا
فی المنتصب عنه فیکون تقدیره والا ای وان لم یصح جعله لما انتصب عنه وکان نصا
فی المنتصب عنه واذا کان نصا فی المنتصب عنه فکیف لم یصح جعله لما انتصب عنه وکیف
یکون لمتعلقه فاجاب بقوله بعد ما لم یکن نصا فالحاصل ان المستثنی منه ههنا شیء واحد
وهو المذکور فی المتن قوله خاصة جواب سوال وهو ان فی السابق ایضا التمیز للمتعلق فاجاب
بقوله خاصة قوله فان هذه الاسماء الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع الممثل قوله ای فیما جاز ان
یکون جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة احدها
هو الذی نص فی المنتصب عنه وثانیها الذی هو محتمل لهما وثالثها الذی هو المتعلق خاصة و
الضمیر للتثنیة فاجاب بقوله ای فیما جاز الخ قوله من وحدة التمیز او تثنیته کلمة من بیانیة
فان قیل ینبغی ان یفسر کلمة ما بالمنتصب عنه والمتعلق لانهما هما المذکوران سابقا قلنا ان
المصنف لما جعلهما ظرفا علم ان مفعول القصد فیهما شیء اخر والضمیر فی یطابق راجع الی
المتکلم وقوله فیهما متعلق بالقصد تقدیره بتقدیم ما قصد علی قوله فیهما فیطابق المتکلم التمیز
ما قصد فیهما فالمتکلم فاعل لقوله فیطابق والتمیز مفعوله الاول وقوله ما قصد مفعوله
الثانی وقوله فیهما ظرف لقصد المفعولین فلا یکون المنتصب عنه والمتعلق مفعول القصد
قوله سواء کان ای الوحدة والاثنینیة والجمعیة قوله لموافقة ما انتصب عنه وهو زید وزیدان

---

۱ تقدیره وذلک بحسب الاحوال والقرائن ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۲ ای التمیز الذی الخ ۱۲ ۳ یعنی ان فی
المرجع رعیت امور ثلثة بل امرین فحصل المطابقة ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الحسرے

الٰہی رحم کن کالو دگانیم ٭ بخون دل جگر پالو دگانیم ٭

marfat.com

وزیدون قوله اولمعنی فی نفسه الضمیر فی نفسه اما راجع الی المنتصب عنه او الی المتکلم او الی الکلام قوله اذا اردت ابا وجدا له جواب سوال وهو انه لیس لشخص واحد ابوین فاجاب بقوله اذا اردت الخ قوله اذا اردت ابا واجدادا له والمراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فعلی کل من التقدیرین وهما کانت الموافقة لما انتصب عنه ولمعنی کان فی نفسه قوله یقع علی القلیل الخ اشارة الی انه لیس المراد من الجنس اعم من الجنس واسم الجنس بل المراد هو الجنس فقط قوله بالتمیز الذی جواب سوال وهو انه یلزم الخروج من البحث لانه فی التمیز لا فی قصد الانواع فاجاب بقوله بالتمیز قوله من حیث امتیازاتها النوعیة جواب سوال وهو ان قصد الانواع متحقق فی طاب زید علما انه جنس وفیه لابد من قصد الانواع لیصح اطلاق الجنس علیه لانه عبارة عما تحته انواع مع انه لا یثنی التمیز فیه ولا یجمع فاجاب بقوله من حیث الخ یعنی ان المراد بالتمیز دلالته علی ان فی کل شخص نوع علی حدة من العلم فیجوز تثنیته وجمعه لیدل علی ان فی کل شخص علم اخر قوله ان متعلق الطیب وهو العلم قوله من کل من الزیدین الخ متعلق بقوله متعلق قوله نوع خبر ان قوله فان صیغة المفرد لا تفید ذلک لا یعنی ای امتیازاتها النوعیة وانما تفید الامتیاز الشخصی ای امتیاز الجنس المعین وهو العلم من الاجناس الاخر وهی النباتات والحیوانات قوله مشتقة جواب سوال وهو ان الصفة ما کان قائما بالغیر فلا یصح التمثیل بقوله فارسا فانه ذات مع الوصف فاجاب بقوله مشتقة یعنی ان المراد من الصفة الاسم المشتق قوله او مأولة بها جواب سوال وهو انه منقوض برجلا فی کفی زید رجلا لانه لیس بمشتق قوله والصفة اشارة الی بیان المرجع لضمیر کانت قوله صفة له اشارة الی بیان المتعلق بقوله له ثم المتعلق مع المتعلق خبر لقوله کانت فان قیل فعلی هذا یلزم الاتحاد بین الاسم والخبر وذا لا یجوز قلنا ان الاسم صفة مطلقة والخبر صفة مقیدة بقوله فیکونان متغائران فان قیل لما کان الخبر مقیدا بقوله له فعلی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا غیر جائز بخلاف العکس بان یحمل الاعم علی الاخص فانه جائز کما مر فی صدر الکتاب قلنا ان الصفة التی فی جانب الاسم وان کانت مطلقة بالنظر البادی لکنه اخص فی الواقع لان المراد من هذه الصفة هی الصفة المذکورة بان تکون مشتقة والمراد من التی فی جانب الخبر هی صفة مطلقة فی اللفظ یعنی سواء کانت مشتقة او لا قوله والمذکور اولی الخ وایضا ان فی الصفة ضمیر راجع الی الموصوف فلو لم

له حاصل الجواب ان قصد الانواع وان کان متحققا فی طاب زید علما لکن لا علی سبیل الامتیاز ان یبنی فیه التمیز ولا یجمع وههنا قصد الامتیاز فقد یثنی و یجمع کما فی الحواشی ۱۲ ۵۲ وقوله متعلق الطیب اسمه ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

له فاجاب بقوله او مأولة بها ۱۲ یعنی ان کونه مشتقة اعم من ان یکون صریحا او تاویلا فرجلا وان لم یکن مشتقا صریحا لکنه مشتق تاویلا فیکون التقدیر کفی زید کاملا فی الرجولیة ۱۲

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی رحمه الله تعالی

marfat.com

یکن الموصوف مذکورا یلزم الاضمار قبل الذکر وذا غیر جائز قوله ولا یحتمل ان یکون والدہ
ای لا یحتمل ذلک مع ملاحظة الاولویة کما لا یحتمل ان یکون زیدا فی ضربت زیدا فاعلا مع ملاحظة
المفعولیة ویحتمل ان یکون قوله یحتمل علی صیغة المجهول ای لا یعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة
الاولویة فلا یرد ان قوله اولی یدل علی جواز کون الصفة لمتعلقه وقوله لا یحتمل یدل علی عدمه
فبینهما منافات قوله نحو ابا فان قیل ان ابا ایضا یحتمل الحال اذ کل ما دل علی هیئة صح
ان یقع حالا والاب یدل علی الهیئة فما وجه تخصیص هذا النوع بصحة الحالیة دون الاول
وهو الاسم قلنا ان احتمال الحالیة فی الصفة فی کل الافراد بخلاف النوع الاول قوله الواو بمعنی
مع جواب سوال وهو ان قوله وطبقه لا یخلو اما عطف علی اسم کانت او علی خبرها فعلی
الاول فات المطابقة لان قوله کانت مونث والطبق مذکر وعلی الثانی لا یصح الحمل علی اسم کانت
لان الطبق نسبة والصفة طرف النسبة فاجاب عنه بجوابین احدهما بقوله الواو بمعنی مع
یعنی ان الواو لیس للعطف بل الواو واو مفعول معه وثانیهما بقوله والطبق مصدر الخ یعنی انه عطف
علی خبر کانت لکن الطبق مصدر بمعنی المطابقة فیصح الحمل قوله بمعنی المطابقة جواب سوال وهو ان
الطبق مصدر المجرد ومجرد هذا الباب غیر مستعمل لانه یدل علی الموافقة من احد الطرفین دون
الاخر والحال انه اذا وافق احد الطرفین وافق الطرف الاخر ایضا والموافقة من الجانبین لا یکون
بالمجرد فاجاب بقوله بمعنی المطابقة یعنی ان المجرد ههنا بمعنی المزید قوله ای کانت الصفة
جواب سوال وهو ان الطبق مصدر مضاف الی الضمیر وهو لا یضاف الا الی الفاعل او الی المفعول
فسأل السائل انه من ای قبیل فاجاب بقوله ای کانت الصفة الخ یعنی ان هنا یحتمل کل واحد
منهما قوله والواو للعطف الواو بمعنی الفاء یعنی اذا کان المصدر بمعنی اسم الفاعل فیکون الواو
للعطف ولیس للمفعول معه فالواو للعطف ح قوله ای کانت صفة له ومطابقة ایاه اشارة
الی بیان کون المصدر بمعنی اسم الفاعل وایضا اشارة الی بیان اقامة المعطوف مقام المعطوف
علیه فقوله له فی قول الشارح صفة له سهو من الکاتب لان غرض الشارح اقامة المعطوف
مقام المعطوف علیه وترک المعطوف علیه قوله والمراد بالمطابقة جواب سوال وهو ان التمیز
لا یکون الا نکرة والمنتصب عنه قد یکون معرفة فکیف یکون متفقا معه فاجاب بقوله والمراد
الخ یعنی ان المراد من المطابقة المطابقة فی الامور المذکورة دون التعریف والتنکیر ای اتفاق
الصفة لما انتصب عنه فی هذه الامور قوله ای الصفة بیان لمرجع الضمیر فی قوله واحتملت
قوله المذکورة جواب سوال وهو انه یلزم الخروج من البحث
لانه فی التمیز لا فی الحال وایضا انه کیف یحتمل الصفة الحال لان بینهما فرقا بینا
فلا یکون فی احدهما احتمال الاخر

له لزم حمل صرف الوصف علی الذات ۱۲م ۲ حتی یرد الاعتراض ۱۲م ۳ فی قوله والواو للعطف ۱۲م ۴ فی قوله وطبقه ۱۲م

marfat.com

فاجاب بقولہ المذکورۃ ای المراد ان الصفۃ التی تعلم تمیزا احتملت الحال فلا یلزم الخروج من البحث وکذا لا یرد السوال الثانی ایضا قولہ لکن زیادۃ من الخ جواب سوال وھو انہ لما استقام المعنی علی الحال فلم ینسب المصرح لفظ الاحتمال الی الحال وحکم بالتمیز علی القطع والیقین فاجاب بقولہ لاکن زیادۃ من الخ یعنی ان کلمۃ من فیھا ای فی الصفۃ یوید التمیز قولہ عز من قائل اصلہ عزّ قائلاً بتشدید الزاء ای غلب قولہ لان من تزاد فی التمیز الکلمۃ من وضع لبیان الذات والتمیز ایضا وضع لبیان الذات قولہ لاحال الفروسیۃ ای لا یکون المقصود مدح شئی اخر بالفروسیۃ فی حال الفروسیۃ قولہ اذا کان اسما جامدا جواب سوالین احدھما انہ لا یصح عطف قولہ والا صح ان لا یتقدم علی الفعل علی قولہ ولا یتقدم علی عاملہ لانہ یلزم العطف علی النفس لان الفعل لیس الا عاملا والثانی انہ یلزم التدافع فی کلام المصنف لانہ علم من قولہ ولا یتقدم الخ ان عدم التقدم التفاقی ویعلم من قولہ والاصح الخ انہ خلافی فاجاب بقولہ اذا کان اسما ناما یعنی ان المراد من العامل لیس مطلق العامل بل المراد منہ ھو العامل الجامد فبینھما مغایرۃ قولہ لانہ عامل حینئذ اسم جامد الخ ولان الا یجوز الفصل بینہ وبین التمیز فی الستۃ وایضا ان التمیز لبیان المبھم فلابد ان یذکر المبھم اولا ثم التمیز لیتمکن فی النفس فلو عکس اختل المقصود قولہ ای اصح المذاھب اشارۃ الی ان اللام بلا عن المضاف الیہ قولہ علی ما ھو عامل فیہ جواب سوال وھو انا لا نسلم ان التمیز لا یتقدم علی الفعل لانہ منقوض بقولنا وطل زیتا ای عندی فاجاب بقولہ علی ما ھو عامل فیہ یعنی ان المراد من الفعل ھو الفعل الذی یکون عاملا فی التمیز لانہ لا یتقدم علی مطلق الفعل وانما قال علی ما ھو عامل فیہ من الفعل الخ ..... ولم یقل علی الفعل العامل لیکون تعریضا للمصنف علی وفق عبارۃ الفضلاء لانھم یقسمون بعد الابھام قولہ المصرح الخ جواب سوال وھو ان التمیز کما لا یتقدم علی الفعل کذا لا یتقدم علی شبہ الفعل کاسم الفعل فلا وجہ لتخصیص الفعل فاجاب بقولہ المصرح او الغیر المصرح قولہ فاعلا للفعل نفسہ او فاعلا لہ اذا اجتلب لانا جاب سوال وھو ان فاعلیۃ التمیز منقوض بقولہ تعالی فجرنا الارض عیونا وبقولہ امتلاء الاناء ماء اذ فاعلیۃ التمیز غیر مستقیم فیھما فاجاب بقولہ فاعلا للفعل نفسہ الخ یعنی العاکون التمیز فاعلا اعم من ان یکون فاعلا لنفس الفعل او لمجمل الفعل لانہ تارۃ یکون متعدیا قولہ ای طاب ابوہ وانما یکون تقدیرہ کذلک اذا کان قولہ ابا تمیزا عن متعلق زید واما اذا کان تمیزا عن نفس زید یکون تقدیرہ طاب ابو عمرو وھو زید لکن لما کان التمیز عن المتعلق بصدد ان الاصل ان یکون التمیز من المنتسب عنہ اذ ھو للذی کور تعرض الی بیان المتعلق لیذھب الذھن الیہ فیاتی طاب ابوہ ای ابو زید قولہ ای ملاء ۃ الماء لانہ لا یمتلی الماء من الاناء بل یمتلی الاناء

ح حتی یرد انہ منقوض ۱۲ منہ ح فعلا ھن ادخل فیہ شبہ الفعل ۱۲ منہ مفتی مولوی عبد الرحیم ح

قولہ فکذا ما ھو بمعنی الفاعل لا یخفی انہ لو صح ھذا یلزم عدم جواز قولہ زید ضرب لانہ یبتنی وفیہ معنی الفاعل اذ الضمیر فی ضرب فاعل والاسناد الی ضمیر شئی اسناد الیہ فی الحقیقۃ فتامل فیہ قولہ وھھنا بحث ای ھھنا قاعدۃ لطیفۃ اشارۃ الی الجواب الثانی عن شبہۃ تجوز نا الارض عیونا وامتلأ الاناء ماءہ والجواب الاول منقول من النجاۃ وھذا الجواب من الشارح قدس اللہ سرہ قولہ الی بعض متعلقات الاناء وھو الأولی لو کان ذلک الاسناد علی سبیل المجاز لان اسناد الامتلاء حقیقۃ الی الاناء لا الی الماء قولہ وقدروا ای فرضہ عطف علی قصدوا والحاصل ان اسناد الفعل الی الفاعل الحقیقی غیر لازم الا تری ان اھل السنۃ والجماعۃ ینسبون الانبات الی الربیع فی قولھم انبت الربیع البقل مع ان المنبت الحقیقی ھو اللہ تعالی قولہ بعینہ مثل قولک ربح زید تجارۃ اشارۃ الی بیان الظھر قولہ وبھذا اندفع ای بما ذکرنی قولہ وھھنا بحث لان لفظ ھذا من الاشارۃ القریبۃ ولو اشار الی الاول لجاز ایضا لان اسماء الاشارۃ یستعمل بعضھا فی مقام الاخر ویجوز ان یرجع الی کلیھما بتاویل کلواحد منھما قولہ خلافا للمازنی الخ فان قیل ان المراد بالفعل فی قولہ والاصح ان لا یتقدم علی الفعل لا یخلو اما الفعل الصریح فقط او الاعم منہ ومن غیرہ فعلی الاول خرج عنہ اسم الفاعل والمفعول مع ان التمیز یتقدم علیھما ایضا عندھما وعلی الثانی دخل فیہ الصفۃ المشبھۃ واسم التفضیل والمصدر وما فیہ معنی الفعل مع انہ لا یتقدم التمیز علی کلواحد منھما عندھما کذا قال عصام الدین اقول المراد ھو الفعل الصریح واما اسم الفاعل والمفعول فدخل فیہ باعتبار العلۃ لان تقدیم التمیز علی الفعل لاجل قوۃ الفعل فی العمل وھی موجودۃ فی اسم الفاعل والمفعول واما غیرھا فضعیف فی العمل فان قیل المصدر ایضا قوی العمل فلم عد الشارح مع غیر الصریح قلنا ان للصدر فی قوۃ ان مع الفعل فان الضرب فی قوۃ ان یضرب ولا یتقدم ما فی حیزان علی ان قولہ ومتمسکھما ای دلیلھما والاستفہام فی الحجر للانکار ای اترک وقولہ سلمی فاعلۃ تجم وھی اسم محبوبۃ والالف فیھا للتانیث وقولہ ماکاد یبھما قرب والواو فیہ للحال قولہ علی تقدیر تانیث الضمیر متعلق بقولہ ومتمسکھما قولہ فانہ ھو یکون جواب سوال وھو انا سلمنا ان الضمیر فی تطیب مونث لکن الضمیر فی کاد مذکر فکیف یرجع الی سلمی فاجاب بقولہ فانہ حینئذ یکون قولہ فلا تمسک ای علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب فلا تمسک بہ لعدم تقدم التمیز علی العامل حینئذ لان العامل ھو کاد والمجیب فاعل وھو مقدم ھو والحاصل ان لسلمی یحتمل ان یکون تمیزا عن نسبۃ کاد الیہ علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب ویحتمل ان یکون تمیزا عن نسبۃ تطیب الیھا علی تقدیر تانیث الضمیر فی تطیب فلا تمسک بہ

ف۱ ای فی ان التمیز فاعل اذا جعلتہ متعدیا ۱۲ ف۲ اشارۃ الی الاعتراض ۱۲ ف۳ اجیب بانہ لم کون فی معنی الفاعل لان کلواحد ھو فاعل مجاز الحقیقۃ فھو فاعل مجاز لمجاز الفعل بنفسہ او فاعل ملابسہ اذا جعلتہ لازما واذا جعلتہ لازما او متعدیا ۱۲ ف۴ ای فی قولہ وماکاد ۱۲ ف۵ فجاز ان یکون الخ

حینئذ لانه انما یکون تمسکا اذا کان نفسا نصا فی کونها تمیزا عن نسبة تطیب الیها وایضا یمکن ان یقال المراد بعدم تقدیم التمیز علی العامل کما هو المذهب الاصح فی غیر ضرورة الشعر والتقدم فی الشعر لضرورة قوله وما قیل الخ کلمة ما مبتدأ وقوله فتکلف خبره القائل هو الشارح الهندی ذکر هذا الاحتمال لاجل دفع المازنی والمبرد ولقائل ان یقول علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب ایضا یحتمل ان یکون راجعا الی سلمی بتاویل الشخص لانها شخص من الاشخاص لانا نقول بان وجه تخصیص ما ذکر بتانیث الضمیر لا بتذکیره ان النفس مذکورة فی العبارة بخلاف الشخص فانه غیر مذکور فیها قوله اذ المعنی وما کادت هذا بیان حاصل المعنی والا یکون الضمیر فی کاد الی الحبیب والضمیر فی تطیب الی الحبیب باعتبار النفس ای وما کاد الحبیب نفسا تطیب نفسه بفراقه قوله فتکلف لانه خلاف الظاهر قوله وتعسف لانه مخالف لسوق الکلام والسوق فی تعجب سلمی لا الحبیب قوله ای ما یطلق علیه لفظ المستثنی جواب سوال وهو ان المراد بالمستثنی لا یخلو اما المتصل او المنقطع او اعم منهما فان کان الاول والثانی یلزم من تقسیمه الی المتصل والمنقطع تقسیم الشیء الی النفس والغیر وذا باطل وان کان الثالث یلزم عموم الاشتراک علی قول من قال باشتراکه بین المتصل وبین المنقطع او یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز علی قول من قال بالمجاز فی المنقطع فاجاب الشارح عنه بقوله ای ما یطلق علیه لفظ المستثنی قوله فی اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان تقسیم المستثنی الیهما غیر جائز لان المستثنی عبارة عن التکلم بالباقی بعد الثنایا وهذا التقسیم فی المتصل دون المنقطع اذ لو قال لفلان علی عشرة دراهم الا واحدا یکون معناه لفلان علی تسعة دراهم ولو قال لفلان علی عشرة بقرات الا حمارا لا یصح ان یقال لفلان علی تسعة بقرات بل یقال لفلان علی عشرة بقرات الا حمارا فاجاب بقوله فی اصطلاح النحاة وما ذکره المعترض هو اصطلاح الاصول قوله علی قسمین جواب سوال وهو ان قوله المستثنی مبتدأ وقوله متصل الخ خبره والخبر یکون محمولا علی المبتدأ وههنا لا یصح حمل قوله متصل علی المستثنی لانه یلزم حمل الاخص علی الاعم ولو قلت العطف مقدم علی الربط فهو لا یکون الا فی تقسیم الکل الی الاجزاء نحو السکنجبین هو الماء والخل والعسل واللبن فعلی هذا لا یصح اطلاق المستثنی علی کل واحد منهما بل ینبغی ان یطلق علی المجموع فاجاب بقوله علی قسمین یعنی ان قوله المستثنی مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله علی قسمین وقوله متصل ومنقطع خبر لمبتدأ محذوف فان قیل فعلی هذا یلزم حمل المتعدد علی المفرد وذا لا یجوز قلنا ان حمل المتعدد علی المفرد لا یجوز اذا لم یکن ذلک المفرد قابلا لذلک المتعدد وههنا قابل لان القسمین المذکورین ثابتان فی المستثنی کما فی نحو زید عالم عاقل قوله ولما کان معلومیته الخ جواب سوال وهو ان قوله منفصل ومتصل تقسیم المستثنی وهو لا یکون الا بعد التعریف ولتعریفه غیر مذکور

م یعنی المراد هو الاعم لکن بطریق عموم المجاز وهو ما یطلق علیه لفظ المستثنی م

یا

بحث المستثنی

marfat.com

ہہنا فاجاب بقولہ ولما کان معلومیتہ بھذا الوجہ ای بقولہ مایطلق علیہ لفظ المستثنی قولہ الغیر المحتاج صفۃ لقولہ معلومیتہ قولہ کافیۃ خبر کان قولہ وعرف کل واحد جواب سوال وھوانہ لما کان ذلک للعلومیۃ کافیۃ عن التعریف ینبغی ان لایتعرض لتعریف اقسامہ ایضا اذ ذلک المعلومیۃ کافیۃ لہ ایضا فاجاب بقولہ وعرف الخ یعنی انما صرح بتعریف الاقسام لیکون توطئۃ الی بیان الاحکام المتعلقۃ بہا قولہ لایمکن اجرائہا علیہ جواب سوال وھوان معلومیتہ بذلک الوجہ کافیۃ فما الحاجۃ الی التصریح فاجاب بقولہ لایمکن الخ قولہ ای الاسم لما کان الخارج صفۃ لیقتضی الموصوف فزاد الشارح قولہ ای الاسم قولہ الذی اخرج اشارۃ الی بیان القاعدۃ المشہورۃ وھوان الالف واللام اذا دخل علی الصفۃ یکون الالف واللام بمعنی الذی والصفۃ بمعنی الفعل فان قیل ان المستثنی لایخلو اما ان یکون خارجا عن المستثنی منہ او داخلا فیہ فعلی الاول یلزم ان لایکون مخرجا لان الا خراج فرع الدخول ولا دخول ہہنا وعلی الثانی یلزم التناقض قلنا التناقض انما یثبت لو کان الحکم فی المستثنی منہ قبل ذکر المستثنی ولیس کذلک بل الحکم فی المستثنی منہ موقوف علی ذکر المستثنی لان کل کلام فی اخرہ ... توقف اول الکلام علی اخرہ قولہ جزئیاتہ اواجزائہ اواجزائہ جواب سوال وھوان التعدد غیر موجود فی قولہم اشتریت العبد الا نصفہ اذ العبد واحد فاجاب بقولہ جزئیاتہ اواجزائہ فان قیل ان قولہ جزئیاتہ اواجزائہ مرفوعان علی انہما فاعلان لقولہ متعدد ولایعمل اسم الفاعل بغیر الاعتماد ولا اعتماد ہہنا قلنا ھو معتمد علی موصوف مقدر وھو لفظ شئی ای حکم شئی متعدد والاعتماد علی الموصوف للقدر لایجوز اذ لم یکن القرینۃ دالۃ علیہ وہہنا وجدت القرینۃ وھو الضمیر فی قولہ جزئیاتہ لانہ یقتضی المرجع وھو الموصوف ہہنا قولہ سواء کان ذلک اشارۃ الی بیان ناصب لہ لفظا او تقدیرا قولہ ای ملحوظا اشارۃ الی بیان صحۃ المحل علی اسم کان فان قیل لاحاجۃ الی قولہ غیر متعدد لان الاخراج لایکون الا عن متعدد فتامل فیہ قولہ غیر الصفۃ لہذہ العبارۃ توجیہان الاول ان قولہ غیر الصفۃ صفۃ لقولہ الا والاخراج المستثنی ھو المخرج بالا لان المستثنی ھو المخرج بالصفۃ مخرجا فی رجل عالم فاخراج جاہل لایکون من قبیل المستثنی فعلی الاول لایرد قولہم لو کان فیہما آلہۃ الا اللہ لفسدتا لانہ واقع بعد الا ولا یقال لہ المستثنی وانما یرد الا ان فی الایۃ المذکورۃ بمعنی غیر ومرادنا بالا ھو الذی لایکون بمعنی غیر ویرد علی الثانی ان ضمیر ھو راجع الی المستثنی وما بعد الا الصفۃ لیس بمستثنی قلت یمکن ارجاع الضمیر الی ما بعد الا واخواتہا قولہ ای ما بعد الا واخواتہا ولا یتم المستثنی المنقطع الا بعد الا وغیر وسوی ہکذا اقالوا قولہ فالمستثنی الذی رد علی بعض النحاۃ حیث قالوا المتصل مایکون من جنس المستثنی منہ والمنقطع بخلافہ فرد الشارح علیہم بقولہ فالمتصل الذی الخ قولہ المستثنی مطلقا

لہ ای حال قولہ لفظا او تقدیرا ۱۲ لہ وھو قولہ للتعدد ۱۲

مولوی مفتی عبد الرحیم

جَوَابُ سُوَالٍ وهو لا يخلو ضمير هو من انه اما راجع الى المتصل والى المنفصل او الى المطلق اما على الاولين فلا يعلم[1] حكم الآخر واما على الثالث فهو غير مذكور فيما سبق من حيث انه لم يذكره المصنف فاجاب بقوله اى المستثنى مطلقا قوله حيث علم اولا بوجه الخ وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله بما يتفطن له على صيغة المجهول بمعنى العلم والضمير فى قوله له راجع الى المستثنى المطلق ۱۲ قوله ولهذا لم يعرفه رد على الشارح الهندى حيث قال انما لم يعرف المصنف المستثنى لانه لم يكن للمستثنى تعريفا جامعا للقسمين لانه من قبيل المشترك فرد الشارح عليه بان عدم ذكر المصنف رح تعريفه ليس لاجل ما ذكر بل لاجل انه علم من تعريف القسمين قوله روما للاختصار جواب سوال وهو ان تعريف المستثنى وان علم من تعريف القسمين لكن ينبغى ان يذكر تعريفه للايضاح فاجاب بقوله روما للاختصار اى قصدا للاختصار قوله وجوبا جواب سوال وهو انه لا فرق بين ما اذا كان فى كلام موجب او غيره لثبوت النصب فيهما فاجاب بقوله وجوبا حاصل الجواب ان ثبوت النصب فيما اذا كان فى كلام موجب بطريق الوجوب وفى كلام غير موجب بطريق الجواز قوله واقعا اشارة الى ان قوله بعد الا خبر كان باعتبار المتعلق قوله لا بعد غير وسوى اذ المستثنى اذا وقع بعدهما فهو لا يكون الا مجرورا قوله لئلا يذهل عنه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله غير الصفة لان الواقع بعد الا التى للصفة ليس بداخل فى المستثنى فهو خارج بقوله وهو منصوب اجاب بقوله لئلا يذهل عنه اى انما قيد به لئلا يذهل عن عدم دخول الواقع بعد الا التى للصفة فى المستثنى لان ذهن المبتدى يذهل عنه قوله اى ليس بنفى الخ دفع وهم وهو ان المراد بالموجب ما ليس بنفى ولا نهى فقط فاجاب بقوله اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام و انما وجب النصب اذا كان بعد الا فى كلام موجب لان نصب المستثنى ما يحتمل احتمال البدل ولا احتمال للبدل فى كلام موجب كما ستعلم قوله ولا حاجة فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندى حيث قال لا بد للمصنف رح ههنا من ذكر قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما ليخرج منه نحو قرأت الا يوم كذا فان اليوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لانه منصوب قبل دخول لا ايضا قوله بان يكون المستثنى منه جواب سوال وهو ان الكلام التام هو الذى اشتمل على الاسناد وههنا وجد الاسناد اذ قوله قرأت فعل وفاعل فلم قالوا انه غير تام فاجاب بقوله بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه الكلام التام اصطلاحا فى باب الاستثناء .....

---

[1] يعنى انه اذا كان الضمير راجعا الى المتصل فلا يعلم حكم المنفصل وان كان راجعا الى المنفصل فلا يعلم حكم المتصل ۱۲ م [2] يعنى ان الضمير راجع الى المستثنى المطلق وهو مذكور فيما سبق حيث علم اولا ۱۲ م [3] واسمه الضمير المستكن الراجع الى المستثنى ۱۲ م [4] فاعل الجواب انه لا حاجة الى هذا القيد لاجل ما ذكره لان الكلام ههنا فى كون المستثنى منصوبا مطلقا سواء كان منصوبا على الاستثناء او على كونه مفعولا به بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا لان المستثنى بعدهما منصوب لانه مفعول به لا على الاستثناء او على الخبرية كما فى لا يكون كذا فى الفوائد ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی شہر پشاور محلہ مفتی خیل

فنبہ بقولہ بان یکون المستثنی منہ مذکورا فینہ وانما ذکر فی الاعتراض قولہ قرأت الا الیوم کذا
یجب ان یکون المستثنی منہ لانہ لو ذکر المستثنی منہ لامیراد الاعتراض لان نصبہ ح للاستثناء بخلاف ما اذا لم
تذکر فانہ ح منصوب علی حسب العوامل الفراغ العامل الیہ والیوم لتعین لعمل الظرفیۃ فیکون منصوبا
علی الظرفیۃ قولہ لان الکلام الخ اشارۃ الی وجہ عدم الحاجۃ قولہ بدلیل قولہ اوکان بعد خلا وعدا
لان مابعدہما منصوب علی انہ مفعول بہ کما یأتیک فان قیل فلیکن الیوم منصوبا علی الظرفیۃ والاستثناء
معا فلا حاجۃ الی القید المذکور قلنا فعلی ھذا یلزم اجتماع العاملین علی معمول واحد قولہ لان یقال الخ
ای لو قال الشارح المندری انہ لابد من ھذا القید لاخراج مثل قرء الا الیوم کذا لکان مستقیما حاصل
الاعتراض ان قولہ قرء الا الیوم کذا کلام موجب ولیس المستثنی فیہ منصوبا فلا بد ان یذکر ھذا القید
لاخراج ھذا المثال اجیب عنہ انا لم نخرج ھذا المثال ھھنا اکتفاءً باخراجہ بقولہ ویعرب
علی حسب العوامل اذا کان المستثنی منہ غیر مذکور قولہ والعامل فی نصب الخ جملۃ مستانفۃ
وقعت فی جواب سوال السائل وھو ان المستثنی لما کان منصوبا وللنصب لابد من الناصب فما ھو
فاجاب بقولہ والعامل الخ قولہ اذا کان منصوبا علی الاستثناء احتراز عن النصب علی
الظرفیۃ او علی البدل قولہ او معنی الفعل وقد عرفت معنی الفعل کما فی قولھم مالک وزیدا الا
مالتضمنہ لان اللام الجارۃ اذا وقعت بعد الاستفہام یکون بمعنی تضمنہ او یضمنہ وقد یرد علی
الشیخ عبد القاھر الجرجانی حیث قال العامل فی المستثنی کلمۃ الا ذکرہ فی نظم
العوامل وجہ الرد علیہ ان الاضعف لا یتم امر وجود الاقوی وھو الفعل واعترض
المصنف رح علی کلام البصریین بانہ منقوض بقولنا القوم اخوتک الا زیدا فان المستثنی فیہ
منصوب مع ان نصبہ لیس بالفعل ولا معناہ لعدم وجود الفعل ولا معناہ قلنا ان الشارح رح اورد
کلام البصریین ولم یلتفت الی نقض المصنف رح لان کون التراکیب المذکور من الفصحاء غیر
مسلم عندہ بل ھو من مصنوعاتہ وایضا یمکن ان یقال ان فی الاخوۃ معنی الفعل وھو الانتساب
بالاخوۃ قولہ بتوسط الا فیہ اشارۃ الی انہ لا خلاف بینھم لان عند البعض الناصب ھو الفعل ایضا
لکن نسبوا النصب الی کلمۃ الا لاجل ان عمل الفعل فیہ لیس الا بواسطۃ الا فیکون النسبۃ الی الفعل
حقیقۃ والی کلمۃ الا مجازا قولہ لانہ شئ دلیل لقولہ العامل فی نصب المستثنی الخ ھو الفعل
المتقدم الخ ثم یرد علیہ ان تعلق المستثنی یقع بکلمۃ الا لانہ قاطم المتعلق فاجاب بقولہ تعلقا معنویا
قولہ اذلہ نسبۃ بیان لتعلق المعنوی والضمیر فی قولہ اذلہ راجع الی المستثنی وکلمۃ ما عبارۃ عن
المستثنی منہ والضمیر فی قولہ الیہ راجع الیہ

ط والکلام المتنا فقس اصطلاحا فھذہ الابواب ما یقابلہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ط یعنی ان قولہ لان الکلام الخ
دلیل لقولہ ولا حاجۃ الخ وقولہ فانہ منصوب علی الظرفیۃ الخ دلیل الخروج ۱۲ مفتی عبد الرحیم ط ای فی الایضاح شرح
المفصل ۱۲ الٰہی غم دنیا از دل من برد و حاجت من برآرا بمن ط

marfat.com

والضمیر فی قوله احدهما راجع الی الفعل او معناه **قوله** وقد جاء بعد تمام الکلام جواب سوال وهو انه اذا کان للمستثنی نسبة الی المستثنی منه ینبغی ان یکون مرفوعا کالمستثنی منه **فاجاب بقوله** وقد جاء بعد تمام الکلام ای واقعا فی الموضع الثلث **قوله** عطف علی قوله الخ **فیه بحث** وهو انه لا یفهم حینئذ من العبارة ان انتصابه مشروط بکونه بعد الا مع انه لمشروط به وکذلک فی قوله او منقطعا فان انتصابه فیه مشروط ایضا بکونه بعد الا والا یلزم ان یکون المستثنی بعد غیر منصوبا مع انه مجرور بالاضافة وجوبا **اجیب عنه** ان المستثنی الذی هو مذکور بعد غیر فهو مذکور فیما بعد فهو مستثنی عن هذا الحکم **قال مولانا عصام الدین** رح نبه الشارح رح علی ان هذا الحکم فی المنقطع یفتقر الی تقییده بکونه بعد الا حیث قال اذا کان منقطعا بعد الا وان غفل عنه فی قوله او مقدما **اقول** کیف یصح اسناد الغفلة الیه فانه افاد هذا الحکم فی قوله او مقدما فی ضمن المثال قوله علی المستثنی منه فقوله منه مفعول ما لم یسم فاعله لقوله المستثنی والضمیر فی منه راجع الی اللام الموصول **قوله** سواء کان فی کلام الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی قوله او مقدما علی المستثنی منه اذ هو داخل فی کلام موجب **فاجاب** بقوله سواء الخ **قوله** لامتناع تقدیم الخ لان الخلل الی النصب انما یصیب من البدل فاذا امتنع البدل لانه تابع وتقدیمه غیر جائز بقی النصب علی حاله **قوله** ای المستثنی منصوب ایضا وجوبا بیان لحاصل العطف وانما قال ایضا ههنا اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به ولیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان وجوب التصرف فی الکلام الموجب اتفاقی بین النحاة ووجوب النصب فی المنقطع اختلافی بینهم ولذا قال المصنف فی الاکثر واما فی صورة تقدیم المستثنی فالنصب واجب اتفاقا ولذا لم یقل لفظ ایضا فی بیان التقدیم لانه من قبیل عطف المساوی علی المساوی للاتفاق فیهما وکذا قال لفظ ایضا فی بیان خلا وعدا لانه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به للاختلاف فیه ولذا قال فی الاکثر هنا **قوله** فی الاکثر متعلق بمنصوب الذی هو ملحوظ فی الکلام **قوله** ای فی اکثر اللغات او فی اکثر مذاهب النحاة اشارة الی ان اللام فی قوله فی الاکثر عوض عن المضاف الیه **قوله** فانهم قبائل **جواب سوال** وهو ان نسبة اکثر اللغات الی اهل الحجاز لا یصح لان لاهل الحجاز لغة واحدة **فاجاب بقوله** فانهم قبائل کثیرون **قوله** مطلقا ای سواء کان قبله اسم یصح حذفه اولا ومن قال ان معنی قوله مطلقا ای سواء کان ..... من جنس المستثنی منه اولا فهو بعید غایة البعد لان التعمیم انما یکون فی الافراد التی فیها اختلاف والاختلاف فی المنقطع الذی قبله اسم یصح حذفه **قوله** الا بطریق السهو والغفلة **فان قیل** لیس البدل صاعدا بطریق الغفلة بل المبدل منه کذلک **قلنا** معناه ان بدل الغلط لا یصدر الا بسبب ذکر المبدل منه بطریق الغفلة **قوله** الرویة

لہ ای بکونه بعد الا ۱۲ م ۲ وهو النصب علی الاستثناء ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمه ربه

۳ یعنی ان کثرة اللغات باعتبار کثرة القبائل ۱۲ ۱۲ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمه ربه

نوشته بماند سیه بر سفید ؛؛ نویسنده را نیست فردا امید ؛؛

اے الفکر والتأمل قوله والفطانة بالفارسية زیرکے لان فيه اخراج ما دخل بلوازم البعيد ولحاظ لوازم البعيدة ليس الا بطريق الروية بان يكون للقوم حمار غالبا ففي قولهم جاءني القوم توهم ان الحمار ايضا جاء معهم للزومه معهم غالبا فقال الا حمارا قوله نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما يجوز حذف القوم ههنا لعدم الخلل في المقصود كما ستعلم بالخلل في قوله تعالى لا عاصم اليوم الآية فهنا يجوزون البدل اذ البدل مما يصح اقامته مقام المبدل منه بعد حذفه فاذا لم يصح حذفه فكيف اقيم البدل مقامه بعد حذفه لعدم جواز حذفه قوله لا عاصم اليوم من امر الله اے من طوفان نوح عليه السلام قوله اى من رحمه الله جواب سوال وهو ان كلمة من موصولة ولا بد لها من العائد في الصلة ولا عائد ههنا فاجاب بقوله اے من رحمه الله قوله فمن رحمه الله اشارة الى بيان كون المستثنى منقطعا وانما لا يجوز حذف العاصم لان كلمة لا لنفي الجنس فالعاصم اسمه وخبره محذوف اعني موجود فلو حذف اسم لا يلزم الاجحاف وذا لا يجوز قوله اے المستثنى منصوب ايضا وانما قال ايضا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به وليس من قبيل عطف المساوي على المساوي لان المشبه دون المشبه به ولان وجوب النصب في الكلام الموجب اتفاقي وههنا اختلافي ولذا قال المصنف رح ههنا في الاكثر وكذا في قوله منقطعا واما في صورة التقديم فهو من قبيل عطف المساوي على المساوي لاتفاقهم بهم ههنا قوله من عدا يعدو اشارة الى انه ناقص واوي وليس بيائي قوله اذا جاوزه يعني انه مرادف جاوز وهو متعدي بنفسه فكذا عدا قوله من خلا يخلو خلوا اشارة الى انه ناقص واوي وقوله خلا بضم الخاء وسكون اللام قوله وهو في الاصل الخ جواب سوال وهو ان النصب في عدا مستقيم لانه متعدي لكن في خلا غير مستقيم لانه لازمي فاجاب بقوله وهو في الاصل لازم الخ قوله وقد يضمن الخ جواب ثان فيكون متعديا باعتبار المتضمن لان جاوز متعد فكذا ما هو بمعناه قوله او يحذف من جواب سوال وهو ان اللازمي يتعدى بمن وهو غير موجود في خلا زيدا فاجاب بقوله او يحذف من يعني ان قوله خلا زيدا في الاصل خلا من زيد ثم حذف من وانما حذف ليشبه بكلمة الا ثم في قوله ويحذف نسختين احدهما بالواو والاخر بكلمة او لكن كلمة او بمعنى الواو والا فلا يصح معناها كما ترى قوله ويوصل الفعل اى يوصل الفعل الى المفعول[1] قوله والتزموا الخ جواب سوال وهو ان التضمين ليس من الامور اللازمة بل من الامور الجائزة فينبغي ان يكون ما بعد خلا منصوبا تارة ومرفوعا تارة مع انه منصوب وجوبا وحتما وايضا اذا كان خلا متعديا بمن فيكون[2] مجرورا لا منصوبا مع انه منصوب فاجاب الشارح عنهما بقوله والتزموا الخ وحاصل الجواب عن الثاني انا سلمنا ان ما بعد من يكون

[1] فيتعدى حينئذ بنفسه لان الفعل المتعدي بحرف الجر اذا حذف منه حرف الجر ويوصل الفعل الى مفعوله فيتعدى بنفسه ويسمى هذا الحذف ايصالا قاله عبد الرحمن ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری

[2] لان ما بعد من لا يكون الا مجرورا ۱۲

مجرورا لکن هذا فیما اذا کان من مذکورة وهنا محذوفة **قوله** فی صورة المستثنی بالا اذ هو منصوب فلیکن ما بعد خلا منصوبا ایضا **قوله** التی هی ام الباب **جواب سوال** وهو انه ما الباعث علیهم انهم شبهوا ما بعد خلا بالمستثنی بکلمة الا ولم یجعله بحکم نفسه فاجاب بقوله التی هی ام الباب لان الا موضوعة للاستثناء فقط وما عداها لیست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغایرة فی غیر والظرفیة فی سوی والمجاوزة فی عدا والخلو والنفی فی لیس ولا یکون **قوله** وفاعلهما الخ **جواب سوال** وهو ان ما بعدهما لما کان منصوبا ففاعلهما لا یخلوا ما ضمیر راجع الی القوم او الی بعض القوم فعلی الاول فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان القوم اسم الجمع وله حکم الجمع وعلی الثانی یلزم الخروج عن البعض ومرادنا خروج زید من کل القوم لا من البعض فاجاب بقوله وفاعلهما الخ **قوله** او الی بعض مطلق لا الی بعض معین **قوله** وهما فی محل الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان هل لهذه الجملة محل من الاعراب فاجاب بقوله وهما فی محل الخ **قوله** ولم یظهر معهما قد الخ **جواب سوال** وهو ان عدا وخلا فعلان ماضیان والماضی المثبت اذا وقع حالا لابد فیه من دخول لفظ قد ولیس قد ههنا **فاجاب** بقوله ولم یظهر الخ یعنی ان قد مقدر فیهما وانما قدر ولم یظهر معهما لیکونا اشبه بالا التی هی الاصل فی باب الاستثناء **قوله** ای النصب بهما اشارة الی ان قوله فی الاکثر متعلق بالنصب وکذا قوله فی الاکثر الذی مر سابقا متعلق بالنصب الا ان الشارح کثیرا ما اکتفی من السابق باللاحق ثم اللام فی قوله فی الاکثر بدل من المضاف الیه **قوله** وقد اجیز الجر بهما هذا بیان المقابل لقوله فی الاکثر **فان قیل** هذا انما یکون مقابلا له لو دخل لفظ قد علی المضارع لانه یفید التقلیل وههنا دخل علی الماضی **قلنا** ان کلمة قد اذا دخل علی الماضی المجهول یفید التقلیل ایضا **او نقول** ان اجیز من الجواز وهو ما یکون مستوی الطرفین وقوله فی الاکثر یدل علی اولویة احد الطرفین فیصح المقابلة **قوله** علی انهما حرفا جر یعنی ان خلا وعدا مشترکان بین کونهما فعلان ماضیان وبین کونهما حرفا الجر فالاکثرون ذهبوا الی الفعلیة والاقلون الی الحرفیة **قوله** قال السیرافی والغرض فی نقل قوله تائید لما قال الشارح وهو جواز الجر واولویة النصب بهما **قوله** ای المستثنی منصوب الخ هذا بیان حاصل العطف **قوله** لان ما فیهما جواب سوال وهو انه ما للمصنف رح انه ذکر قوله فی الاکثر فی قوله خلا وعدا ولم یذکر فی ما خلا وما عدا بزیادة کلمة ما فاجاب بقوله لان ما فیهما مصدریة **قوله** بالنصب جواب سوال وهو انهما لما کانا بتاویل المصدر فجعلا من الاسماء والحال انه لابد للاسماء من الاعراب لفظا او محلا فسال السائل ما اعرابهما فاجاب بقوله بالنصب ثم للنصب لابد من جهة النصب فسال السائل ما هی فقال الشارح علی الظرفیة ثم یرد علیه ان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا

له ولکن استعملت فی الاعتناء بضرب من المناسبة ۱۲ ۲ه ای خلا وعدا مع الفاعل والمفعول فی محل النصب علی الحالیة ۱۲ ۳ه تقدیره فی اکثر الاستعمالات ۱۲ ۴ه ای انهما فعلان ۱۲ ۵ه ای انهما حرفا جر ۱۲ ۶ه فی ما خلا وما عدا ۱۲ مفتی عبد الرحیم

marfat.com

ولا شئ منهما ههنا فاجاب الشارح بقوله بتقدير مضاف[1] قوله ووقت مجاوزتهم المجاوزة مرادف العد وذكره لبيان قوله وما عدا عمرا لان عدا بمعنى جاوز متعد بنفسه كما عرفت ثم المراد من مجاوزتهم مجاوزة بعضهم لان الضمير في خلا وعدا ليس براجع الى القوم كلهم بل الى البعض المطلق كما مر قوله او مجاوزة مجيئهم اشارة الى ان الضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم فان قيل فلم لم يتعرض الشارح للضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم بان يقال اى وقت خلو الجائى منهم او وقت مجاوزة الجائى منهم اجاب عنه فاضل العصام ان الشارح اشار الى استيفاء الاقسام كلها بطريق الايجاز في قوله وقت خلوهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم لان قوله وقت خلوهم يشمل ما اذا كان الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه ايضا لكن بتقدير المضاف اى وقت خلو الجائى منهم او مجاوزة الجائى منهم كما يشمل ما اذا كان الضمير راجعا الى بعض منهم وهو ظاهر فالحاصل ان قوله خلوهم او مجاوزتهم بتقدير المضاف فان كان المضاف لفظ البعض فيكون مثالا لارجاع الضمير الى البعض المطلق من القوم وان كان المضاف لفظ الجائى فيكون مثالا لارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم فثبت استيفاء الاقسام كلها قوله بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل جواب سوال وهو ان الحال ليس الا محمولا على ذى الحال وحمل المصدر لا يجوز على بعض القوم فاجاب بقوله بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل قوله اى جاءوا خاليا بعضهم هذا مثال لارجاع الضمير الى البعض المطلق منهم ولو كان بحذف المضاف بان يقال بعض الجائى منهم ويكون اضافة البعض الى الجائى بيانية فيكون مثالا لارجاع الضمير الى اسم الفاعل الخ فلا يرد ان الشارح لا يستوفى الاقسام كلها قوله على ان ما فيهما زائدة جواب سوال وهو ان ما مصدرية مختصة بالافعال فكيف يجوز الجر بهما عند الاخفش فاجاب بقوله على ان ما فيهما الخ قوله ولعل هذا لم يثبت الخ جواب سوال وهو انه لما كان الخلاف ثابتا في ما خلا وما عدا ايضا فينبغى ان يقال في الاكثر ههنا ايضا كما قال سابقا فاجاب بقوله ولعل الخ قوله وكذا المستثنى منصوب بعد ليس وانما زاد قوله وكذا مع انه من قبيل عطف المساوى على المساوى وليس التشبيه مرادا فيه لانه ليس دونا من المعطوف عليه لعدم الخلاف فيه ... كما لم يكن في المعطوف عليه اعنى قوله في الكلام الموجب لمتابعة ما سبق من الامور الثلثة اذ فيها العطف من قبيل عطف المشبه على المشبه به ولم يقل المستثنى منصوبا وجوبا بزيادة لفظ الوجوب كما يقتضيه السوق اكتفاء بما سبق من قوله وانما يكون النصب بعدهما كما هو دابه في غير موضع واحد قوله لا يكون[2] بشرا وهو اسم شخص معين

---

[1] اى جاءوا خاليا يعنى الجائى منهم او جاءوا مجاوزا بعض الجائى منهم ۱۲ [2] لانه قرر في شرح المفصل فعلهما على سبيل الجزم ونفى كونهما جارين ۱۲ [3] اى قوله وليس ولا يكون ۱۲ [4] اى لا يكون الجائى من الاهل والبعض منهم بشرا

شرح مولانا مولوى مفتى عبد الرحيم عفى عنه ربه الكريم

اللهم اغفر لى ولوالدى ولمن قال لا اله الا الله محمد الرسول الله

marfat.com

مثل زید وعمرو **قوله** ویلزم اضمار اسمیهما **جواب سوال** وهو ان کو نهما من الافعال الناقصة لا یلزم منه ان یکون ما بعدهما خبرا لهما فلیکن اسما لهما **فاجاب بقوله** ویلزم اضمار الخ قوله وهو ضمیر راجع الخ وانما لم یذکر ههنا احتمال ارجاع الضمیر الی مصدر الفعل المتقدم وهو المجیئ لعدم صحة زید خبرا عن المصدر لعدم صحة الحمل[1] **فان قیل** ان عدم صحة وقوع العین خبرا عن المصدر انما هو فی الاثبات دون النفی لصدق السالبة علی عدم الموضوع **قلنا** الاعدام محمولة علی الموجبات فلما لم یصح فی الموجب الا یصح فی السلب ایضا الا تری ان قولهم ما ضربت زیدا یعد ای یحسب من المتعدی مع ان الضرب لیس بواقع علی زید لاجل ان الاعدام محمولة علی الموجبات **قوله** وهما فی الترکیب الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان کل واحد من لیس زید اولا یکون بشرا جملة فعلیة وهی لیست من المبنی الاصل بل مبنیة لان لا بد لها من الاعراب المحلی واما المبنی الاصل فلیس له اعراب اصلا لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فسال السائل ما اعرابه المحلی فاجاب بقوله وهما فی الترکیب الخ **قوله** واعلم انه لا تستعمل هذه[3] الافعال الخ وانما لا تستعمل فی غیره لاصطلاحهم ولا مناقشة فی الاصطلاح وفی قوله اعلم[4] الخ اشارة الی بیان القاعدة اللطیفة **قوله** ولا یتصرف فیها **جواب سوال** وهو انه ما للمصنف رح انه ذکر لیس ولم یذکر مؤنثه اعنی لیست وکذا ذکر لا یکون ولم یذکر لم یکن وما کان وغیرهما مع انها شریکة مع لیس ولا یکون فی الوجه المذکور وهو ما قال الشارح رح لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر **فاجاب بقوله** ولا یتصرف فیها الخ **قوله** ویختار البدل ای بدل البعض **فان قیل** ان بدل البعض عجب فیه ضمیر راجع المبدل منه ولا ضمیر ههنا کما فی قولنا رأیت زیدا رأسه **قلنا** ان بدل البعض اذا کان بعد الا لا یجب فیه ضمیر بقرینة ان الاستثناء المتصل لافادة ان المستثنی بعض من المستثنی منه قوله حال من الضمیر المجرور **جواب سوال** وهو ان القاعدة عندهم ان الجار والمجرور اذا وقع فی عباراتهم لا بد لها من الاعراب المحلی فما هو **فاجاب بقوله** حال من الضمیر المجرور الخ ثم الجار والمجرور انما وقع حالا باعتبار المتعلق فلذا قال الشارح ای حال کون المستثنی واقعا الخ فقوله واقعا بیان المتعلق **قوله** فی محل بیان کلمة ما وانما بینه[5] بالمحل لان کلمة فی تقتضی ان یکون مدخولها شیئ صالح للظرفیة **قوله** یکون بیان لمتعلق الظرف وهو قوله بعد **قوله** متاخرا بیان لقوله بعد وانما بینه به لان بعد قد یجیئ بمعنی الآن کما فی الاشعار نحو ع اتیت الخلیل ولم یکن بعد ای الآن معناه بالفارسیة هنوز

[1] ای فی الکلام المثبت ۱۲ م [2] اذ فیه اثبات المحمول للموضوع فلا فلا یجوز ۱۲ مفتی [3] ای ما خلا وما عدا ولیس ولا یکون ۱۲ مفتی عبد الرحیم [4] والجملة من حیث هی هی من المبنیات ۱۲ م عبد الرحیم [5] وهو الماضی والامر والحرف ۱۲ مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری [6] ای غیر المستثنی المتصل الغیر المفرغ ۱۲ مفتی [7] فی قوله فیما بعد الا ۱۲ م مفتی عبد الرحیم

الٰهی احدی صمدی من عندک مددی

marfat.com

قوله احتراز عما اذا وقع فی کلام موجب وانما وجب النصب اذا کان بعد الا فی کلام موجب لانه لو لم ینصب لکان بدلا لان الخلل الی نصب المستثنی یصیب من البدل ههنا ممتنع لان البدل یکون فی حکم تکریر العامل فیلزم[1] ثبوت الایجاب فی المستثنی منه فصار معنی قوله جاءنی القوم الا زیدا جاءنی القوم الا جاءنی زید وهو خلاف المفروض اذ المفروض مجیء القوم غیر زید وایضا ان ما بعد الا لا یکون الا مخالفا عما قبله وههنا[2] لم یخالف بخلاف ما اذا وقع فی کلام غیر موجب حیث یمکن فیه تکرار العامل بترک النفی العارض فلا یلزم النفی فی المستثنی والمستثنی منه بل بینهما ثبت المغایرة بان ما بعده مخالف عما قبله وفیه نظر لان تکریر العامل لیس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الایجاب والسلب فعلی هذا لا نسلم تحقق الایجاب فی المستثنی والمستثنی منه لانه یمکن تکریر العامل النفی بقرینة انه بعد الاثبات والاستثناء من الایجاب توجب النفی فی المستثنی تامل فیه قوله والحال انه جواب سوال وهو ان الواو فی قوله وذکر المستثنی منه للعطف وهو یقتضی للمعطوف علیه ولا یصلح ههنا شیء للمعطوف علیه فاجاب بقوله والحال انه الخ یعنی ان الواو للحال[3] بتقدیر قد لان الحال اذا کان ماضیا لا بد فیه من قد وانما زاد الشارح رح قوله انه لبیان ذی الحال فان قیل ان الضمیر فی انه لا یخلو اما راجع الی المستثنی الذی رجع الیه ضمیر مجرور فی قوله فیه[4] او راجع الی المستثنی منه فعلی الاول لا یوجد العائد فی الخبر الی اسم ان یعنی ان ان[5] حرف مشبه بالفعل یقتضی الاسم والخبر فاسمها هو الضمیر المتصل بان وخبره هو الجملة التی بعده اعنی قوله ذکر المستثنی منه والجملة اذا وقعت خبرا لا بد فیه من عائد ولا عائد ههنا وعلی الثانی وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لکن یلزم الخروج من البحث لان البحث فی ان المستثنی قد یکون بدلا وقد لا یکون لا فی کون المستثنی منه بدلا او لا فاجاب عبد الرحمن الاصفرائی عنه ان الضمیر راجع الی المستثنی منه فوجد العائد فی الخبر وهو وضع المظهر موضع المضمر ثم المراد من المستثنی منه هو المستثنی فان المستثنی منه کما یطلق علی المستثنی کذا ینعکس الامر ایضا لانهما من المتضائفین فیصح استعارة احدهما للاخر فلا یلزم الخروج من البحث قوله علی انه صفة الخ فعلی هذه النسخة لا حاجة الی قول[6] الشارح والحال انه قد قوله ای کلام غیر موجب ذکر فیه الخ جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة فلا بد فیهما من العائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله

---

[1] حاصله ان کررت العامل یلزم منا المعنی کما قال المحشی رحمه الله والا یلزم المخالفة عن قاعدة البدل ۱۲ شرح لمولانا عبد الرحیم [2] ای علی تقدیر البدل ۱۲ مفتی [3] فیکون قوله وذکر ایضا حالا من الضمیر المجرور المذکور بتقدیر لفظة قد ۱۲ مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری [4] فی قوله یجوز فیه ۱۲ م [5] فی قوله والحال انه قد الخ ۱۲ مفتی [6] الذی سبق انفا ۱۲ ربنا ارحم علینا عند الموت

اے کلام الخ یعنے ان العامل محذوف ہمنا وھو قولہ فیہ قولہ ولہ ینبغی ان یرتفع جواب سوال ظاہر قولہ بالرفع علی البدل لیتم قولہ فان قیل ان قلیلا بدل من الضمیر والبدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ وجب لغتہ قلنا عند البعض یجوز من غیر توصیف قولہ بالنصب قال عبد الرحمن لیرد النصب علی سبیل الشاکلۃ قلا یرد ان قلیلا مکتوب برسم خط الالف فی اخرہ فلا یکون الا منصوبا ولا یتوھم فیہ الرفع والجر فلا حاجۃ الی قولہ بالنصب قولہ وبواسطۃ الاعطف علی قولہ بسبب التشبیہ قولہ وبغیر واسطۃ جواب سوال وھو ان لا نسلم ان اعراب البدل بالاصالۃ بل بالتبعیۃ لانہ من التوابع فاجاب بقولہ وبغیر واسطۃ فہو عطف تفسیر لقولہ بالاصالۃ لا صالۃ واقعۃ فی مقابلۃ الواسطۃ والتشبیہ لا فی مقابلۃ التبعیۃ ای ان المستثنی یشبہ بالمفعول فی وقوعہ فی الموضع الثالث قولہ ویجب علی حسب عطف علی قولہ منصوب من حیث المعنی او معنی قولہ منصوب ای ینصب فیکون عطف المضارع علی المضارع وقولہ منصوب خبر لقولہ ھو کذلک قولہ یجب خبر لقولہ ھو وکذا قولہ ویجوز فیہ النصب ویختار البدل عطف علی قولہ منصوب من حیث المعنی ثم انہ لما فرغ المصرح عن بحث ما یجب فیہ النصب وعن بحث ما یجوز فیہ الوجہان شرع فیما یجوز فیہ الوجوہ الثلثۃ ای عند الرفع والنصب والجر فقال ویجب اہ قولہ ای بما یقتضیہ جواب سوال وھو ان الحسب عبارۃ عن القدر فیکون معناہ ویجب علی قدر العامل وھو مستلزم لاجتماع العوامل علی معمول واحد فاجاب بقولہ ای بما یقتضیہ یعنی ان الحسب ھہنا عبارۃ عن الاقتضاء ثم یرد علیہ ان اجتماع العوامل علی معمول واحد ھہنا یفہم من وجہ اخر وھو حجیۃ العوامل فی قولہ علی حسب العوامل فاجاب بقولہ العامل یعنی ان المراد من العوامل العامل الواحد اذ اللام تبطل معنی الحجیۃ قولہ من الرفع بیان کلمۃ ما فان قیل ان المراد بالعامل الا یخلو اما عامل المستثنی منہ او عامل المستثنی فعلی الاول لا یشکل بنحو ما مورت الا بزید فانہ معرب بعامل نفسہ وھو الباء لا بعامل المستثنی منہ وعلی الثانی لا معنی لتقیید الحکم اذا کان المستثنی منہ غیر مذکور لان جمیع المستثنی معرب بعامل نفسہ سواء کان المستثنی منہ فیہ مذکورا نحو ما مورت احدا الا بزید او غیر مذکور نحو ما مورت الا بزید کما مر اجیب ان المراد بالعامل عامل المستثنی منہ والباء فی قولہ الا بزید ھو باء المستثنی منہ تقدیرہ ما مورت احدا الا بزید فلما حذف ت لفظا حذف انتقل الباء الی زید فیکون معناہ ما مورت الا بزید وکذا فی زید جر لفظا ونصب محلا وعامل نصبہ ھو مورت بواسطۃ الباء وھو عامل المستثنی منہ وان لم یکن الباء عاملا لہ قولہ فالمراد بالمفرغ جواب سوال وھو ان تسمیۃ المستثنی باسم المفرغ لا یجوز اذ المفرغ ھو العامل لا المستثنی لانہ مفرغ لہ فاجاب بقولہ فالمراد بالمفرغ المفرغ لہ کما یراد بالمشترک المشترک اذ المشترک یقال للفظ مثل لفظ العین وھذا التسمیۃ لا یجوز لان معنی المشترک المجتمع والاجتماع لا یکون للمعانی دون الالفاظ

لہ تقریرہ ان یقتضی کلم رہ ان یشترط ان لا یکون منقطعا ولا مقدما علی المستثنی منہ لانہ لا یجوز نحو ما فی الدار احد الا حمارا کما مر فاجاب بقولہ لم یشترط الخ ۱۲ لہ ای الاصل فی الاعراب بالاصالۃ لانہ التقصیر بالمفعول فلا یرد ان اصل الاعراب الاصل لیس

لانه لفظ واحد فیرد منه للمشترک فیه وقال فی دائرة الاصول شرح المنار ان للاشتراک مقرو ویکسر الراء فیکون صفة للفظ فلا حاجة الی قوله فیه لکن هذا مخالف لاستعمال العرب لانهم یستعملونه بالفتح قوله ای والحال ان المستثنی جواب سوال وهو انه لا یصح عطف قوله وهو فی غیر الموجب علی قوله ویجب الخ لانه من قبیل عطف الاسمیة علی الفعلیة وذالا یجوز بخلاف العکس فانه یجوز مع ضعف فاجاب بقوله ای والحال الخ یعنی ان هذه الواو لیست للعطف بل الحال قوله واتم بیان المتعلق قوله الکلام بیان الموصوف قوله واشترط ذلک دفع وهم وهو ان یتوهم ان قوله لیفید دلیل لقوله ویجب والحال انه غیر مثبت له فاجاب بقوله واشترط ذلک یعنی انه دلیل للشرط لا للمشروط ثم الضمیر فی قوله لیفید اما راجع الی الکلام او للمستثنی او انه لیس فیه ضمیر بل فاعله لفظ المثل فی قوله مثل ماضربنی قوله فائدة صحیحة جواب سوال وهو ان الفساد ایضا فائدة فلا یصح التخصیص بغیر الموجب فاجاب بقوله فائدة صحیحة قوله الان یستقیم الخ فان قیل لا بحث للنحوی عن استقامة المعنی ولیس وظیفة النحوی الا بیان الکیفیات الترکیبیة وان کان استقامة المعنی کائنة فی ضمنها لکن الملحوظ الاولی فیه کیفیاتی ترکیبیة فبحث استقامة المعنی من قبیل وضع الشیء فی غیر محله قلنا هذا البحث یرجع مالا الی ان الاعراب علی حسب العوامل فی کلام غیر موجب کثیر بخلاف ما فیه قلیل لقلة استقامة المعنی فیه اذ اعراب المستثنی کذلک والبحث عن کثرة الاستعمال وقلة وظیفة هذا اللفن قوله بان یکون الحکم بما یصح اشارة الی ان للاستقامة فی الاثبات طریقین قوله فکه الاسفل قید الاسفل قیدٌ اتفاقی اذ الفک لا یکون فی غیر الاسفل ثم اعلم ان هذا الاشال لجزم ان الحکم فیه صحیح علی وجه العموم ولیس مثالا لحذف المستثنی منه کما قال مولانا فخر الدین ثم فی شرحه المختصر وشارح الوقایة فی قوله والولی العصبة علی ترتیبهم فی الارث ای لیقدم الجزء کالابن ثم الاب فهذا الشال لجزم ترتیب العصبات وان الکلام فیمن یصلح ولیا منهم والجزء لا یمکن ان یکون ولیا للصغیر اذ لا ابن للصغیرة فلا یلزم ما قاله بعض المحشین من ان هذا الشال لیس مما نحن فیه لعدم کون المستثنی معنی فاعلم ان الکلام فیه قوله ای اوقعت القراءة دفع وهم وهو ان یکون المراد من القراءة ارادة القراءة کما فی قوله تعالی اِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّیْطٰنِ الرَّجِیْمِ والارادة مستقبلة فی جمیع العمر فلا یحتاج الی التاویل بایام الاسبوع والشهر اجاب بقوله ای اوقعت القراءة الخ قوله فی جمیع ایام الدنیا الخ لانه یستلزم ان یکون زید مثلا موجودا فی جمیع الازمان من الدنیا ولیس کذلک فالقرینة علی عدم ارادته هی الظهور والبداهة قوله ولقائل الخ اعتراض علی قول المصنف رح ویجب علی حسب العوامل الی قوله الان یستقیم المعنی قوله

والیضا لا یصح الخ ؎ فیکون حالا من الضمیر فی قوله یوجب فانه مفعول مالم یسم فاعله ۱۲ منه حتی یرد الاعتراض المذکور رح

marfat.com

اعتراض على من فرق بين قولنا ضربني الازيد وبين قولنا قرأت الا يوم كذا قوله واجيب هذا اجواب
عن الشبهة الاولى قوله فما يقال لان الفعل عارض في العارض الاصل القلة قوله وبان الفرق
الخ وهو جواب عن الشبهة الثانية قوله بالاظهر قرينة ومحاصل الفرق بين المثالين ان في قوله
قرأت وجد البعض المعين وهو ايام الاسبوع او الشهر او السنة بخلاف قوله ضربني الا زيد فانه
بعض معين حتى يصرف الكلام اليه متى لو وجدت القرينة على بعض معين فيكون هو ايضا
مما يستقيم فيه المعنى كما اذا قيل من ضربك من القوم فقلت ضربني الازيد فالقرينة هو السوال
قوله لان الغالب جواب سوال وهو ان الموجب على تقدير القرينة لما كان مستقيم المعنى فلم
تفد استقامة المعنى بالموجب وايضا لما كان للدال على القرينة فهما سيان فالفرق تحكم فاجاب
بقوله لكن الغالب الخ قوله مثل ما زال جواب سوال ظاهر وانما لم يجز هذا المثال لانه لو كان جائزا
يلزم تحقق المشروط بدون الشرط لانه قد سبق ان كون المستثنى المفرغ في كلام موجب مشروط
باستقامة المعنى وهي منتفية ههنا لدخول جميع الصفات فيما عين صفة العلم قوله اذ معنى ما زال ثبت
جواب سوال وهو ان كلامنا في الموجب وهو منتفى ههنا فاجاب بقوله اذ معنى ما زال ثبت قال محمد
المحشي ان نفي النفي اثبات واما الاثبات دائما فغير معلوم اقول انه علم من قول المحشين النحويين
في بحث الحال ان في المضي للنفي لا حاجة الى دخول قد اذ النفي مستمر بلا قاطع فيلزم منه
ان نفي النفي اثبات دائما قوله لان نفي النفي اثبات اي مستلزم له لانه عينه قال مولانا
عصام الدين ان نفي النفي اثبات في العرف لا في اللغة قوله فلا يستقيم المعنى لان من
جملة الصفات ما ينافض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان قوله وقال الشارح الرضي
اشارة الى الاعتراض قوله ولا يخفى اشارة الجواب يعني ان على قول الرضي يلزم ان يرجح جميع
المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة وهو باطل لان النحويين متفقون ان في
بعض صور الايجابية لا يصح الاستثناء لعدم استقامة المعنى فان قيل ان الاستقامة كما هو
معتبر في المفرغ كذلك معتبر في غيره فما وجه الاختصاص بالمفرغ قلنا ان غير المفرغ يعلم من ذكر
المستثنى منه فهو لما ان يكون مستقيم المعنى اولا فلا حاجة في غير المفرغ الى ذكر الاستقامة بخلاف
المفرغ فان المستثنى منه فيه غير مذكور فيفيد الاستغراق لانه اذا تعذر الحمل على المعهود يحمل على
الاستغراق قوله واذا تعذر البدل اعلم انه لما كان الكلام في اعراب المستثنى فبين اولا اعرابه وبوبا
ثم بين اعرابه جوازا ثم بين اعرابه على حسب العوامل الخ لا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين حيث
قال ولا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب
على حسب العوامل ثم اعلم انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد فمن لا خمسة عشر
درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل هو النصب

له تقديره ان قوله لم يجز فعل وقوله ما زال زيد الخ

فاعلم وهو الاصح ان يكون فاعلا لانه قسم من الاسم وهو قوله ما زال زيد الخ مركب فاعرف الشارح المقدر شكل وبمقصود ٣٠

ویمتنع حمله علیه لما ذکره فی الکتاب فحمل علی محله البعید وهو الرفع قوله من حیث حمله جواب سوال وهو ان کلمة علی لا تقع صلة تعذر بل صلته هو الباء او غیرها فاجاب بقوله من حیث حمله الخ یعنی انها صلة الحمل لا التعذر قوله ای لفظ المستثنی منه اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ای یحمل اشارة الی بیان المتعلق ومن قال انما قدر قوله یحمل لیکون الجزاء جملة لان قوله فعلی الموضع مفرد والجزاء لا یکون الا جملة فغلط اذ قوله فعلی الموضع ظرف وهو مؤول بجملة فکیف یقال انه مفرد وفی کلام بعض الشارحین ذکر لفظ یحمل متاخرا عن قوله فعلی الموضع لافادة الحصر فالقیل ان تاخیره لا یصح لافادة الحصر لانه جاز النصب بالاستثناء ایضا وان کان البدل مختارا فیوافق حینئذ بما ذکره سابقا بقوله ویجوز فیه النصب ویختار البدل قلنا ان المراد من الجواز فی قوله ویجوز فیه الخ هو الجواز بلا ضعف وههنا النصب ضعیف لانه یتوهم انه بدل محمول علی لفظ احد قوله علی موضع احد فانه بالفاعلیة مرفوع محلا قوله ای فی الدار وهی مذکور فی قول السائل فلا یرد انه یلزم الاضمار قبل الذکر قوله فعمرو مرفوع لانه مبتدأ تخصص بالعموم قوله ای لا یعتد به جواب سوال وهو ان الغرض من هذا المثال بیان قبح زید وقوله لا یعبأ به یدل علی حسنه اذ قوله لا یعبأ ماخوذ من العیب ای لیس فیه عیب فاجاب بقوله لا یعتد به ای لا یعتمد علیه قوله فشیء مرفوع محمول علی محل شیأن الاول لانه مرفوع علی انه خبر المبتدأ قوله ولا یخفی اشارة الی الاعتراض علی قول القیل لا جواب سوال یرد علی النسخ الکثیرة وهو انه علی هذا یلزم استثناء الشیء من نفسه قوله لکان ادق والطف اما الاول فلزیادة التوجه والتامل فی ادراکه واما الثانی فلعدم الاحتیاج الی قوله لا یعبأ به اجیب عن طرف القیل ان ذهن المبتدی لا یذهب الی هذا ..... المغائرة قوله وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی دفع وهم وهو ان قوله لان من لا تزاد الخ دلیل المثال الثالث لقربه فدفع بقوله وانما تعذر قوله الاستغراقیة جواب سوال وهو انه منقوض بقوله وقد کان من مطر فان من ذکر بعد الاثبات حاصل الجواب ان من الاستغراقیة لا تزاد بعد الاثبات واما فی قوله من مطر فکلمة من زائدة ولیست للاستغراق قوله اتفاقا اشارة الی ان فی من حال کونه زائدة خلاف للاخفش کما یجیء فی بحث الحرف قوله ای بعد ما صار الکلام جواب سوال وهو ان قوله ما جاءنی منفی فلا یصح قوله بعد الاثبات فاجاب بقوله ای بعد ما صار الخ یعنی لیس المراد من الاثبات الاثبات الابتدائی بل المراد الاثبات الانتهائی قوله لان فتحته شبیهة جواب سوال وهو انه علی هذا ینبغی ان یکون المستثنی مبنیا علی الفتح لان قوله احد مبنی علی الفتح فاجاب بقوله لان فتحته الخ قوله من تقدیر لاحقة کما هو مذهب الجمهور من ان البدل بتکریر العامل قوله او حکما کما هو مذهب البعض قوله کذلک انی حقیقة او حکما والاول علی مذهب من قال ان البدل بتکریر العامل حقیقة فقولنا

له فانه عند الاخفش توارد فی الاثبات لکن الاستغراقی لا تزاد اتفاقا ۱۲ مفتی عبد الرحیم

عه ای البدل وهو قول الاورهم ۱۲ عه ای علی المحل القریب ۱۲ سه ای بقوله فعلی الموضع ۱۲ عه او تنبیها علی جواز تاخیره ۱۲ له فیصح ذکر قوله لا یعبأ ۱۲

marfat.com

سلب زید ثوبہ فی التقدیر سلب زید سلب ثوبہ والثانی علی مذہب من قال ان العامل فی المبدل منہ ہو العامل فی البدل قولہ محل قریب وہو نصبہ بکلمۃ لا لان النصب حاصل بعد دخول کلمۃ لا فیکون قریبا قولہ ومحل بعید وہو رفعہ بالابتداء لانہ حاصل قبل دخول لا قولہ لانہا ای لیس بتاویل الکلمۃ قولہ باعمال لیس فی قائما جواب سوال وہو انہ یلزم تکرار التفریع حیث قال المص اولا بخلاف لیس زید شیئا الا شیئا ثم قال ومن ثم جاز لیس زید الا قائما فاجاب بقولہ باعمال لیس الخ یعنی فرق بین التفریعین لان فی الاول خبر قولہ لیس مذکور قبل الاستثناء واما ہہنا فخبرہ ہو المستثنی لان عملہ فیہ قولہ والمستثنی مخفوض اشارۃ الی ان قول المص رح ومخفوض الخ عطف علی قولہ ومنصوب اذا کان بعد الا والحال ان قولہ منصوب خبر مبتدأ وہو قولہ ہو فیکون قولہ ومخفوض ایضا خبر مبتدأ لکن الشارح وضع المظہر موضع المضمر فلذا قال والمستثنی الخ قولہ مجرور جواب سوال وہو ان الخفض بالجر الذی ہو بالحرکۃ فلا یتناول الجر الذی ہو بالحرف فاجاب بقولہ ای مجرور یعنی ان المصنف رح ذکر الاخص واراد منہ الاعم قولہ مع کسر السین او ضمہا فیہ اشارۃ الی الرد علی الشارح الرضی حیث قال الکسر فی سوای مع القصر مشہور وکذا قولہ بفتح السین وکسرہا مع المد رد علیہ حیث قال والفتح فی سواء بالمد مشہور فرد الشارح علیہ بذکر کلمۃ او المنبئۃ عن التسویۃ بینہما قولہ لکونہ مضافا الیہ علۃ لکون المستثنی مجرورا بعدہا قولہ وبعد حاشا فان قیل ان ذکر قولہ بعد مستدرک اذ ہو یعلم من قولہ بعد غیر وسوی وسواء قلنا فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی الاکثر متعلق بحاشا فقط دون غیر وسوی وسواء لانہ لما غیر الاسلوب بزیادۃ کلمۃ بعد علم انہ منقطع عن الاول قولہ لکونہا حرف جر والدلیل علی حرفیتہا دخول یاء التکلم بدون نون الوقایۃ مثل حاشای لانہ اذا لم یکن حرفا فیکون فعلا اذ لم یقل احد بکونہا اسماء وقال فی المبنیات ان یاء المتکلم اذا لحقت اخر الفعل تدخل نون الوقایۃ علیہ لیتقی اخر الفعل عن الکسر الذی ہو اخت الجر مثل جاءنی وضربنی فلو کان حاشا فعلا فلا بد من النون عند لحوق یاء المتکلم ولیس کذلک فان قیل ان اخر حاشا مامون من الکسر بسبب الالف فجاز دخول یاء المتکلم علیہا من غیر حاجۃ الی النون قلنا الحکم جار فی جمیع الافعال مطلقا لاطراد الباب قولہ انہا فعل متعدد بدلیل حاشیت زیدا وحاشیتہ قولہ تبرئۃ المستثنی بفتح التاء وسکون الباء بنقطۃ تحتانیۃ بمعنی پاک وبری شدن قولہ

لہ واشار الیہ بقولہ لا حقیقۃ اذا لم یکن البدل الخ ۱۲ م ۲ جواب سوال وہو ان لفظ لیس مذکر فلا یصح ارجاع ضمیر المونث الیہ فاجاب بقولہ بانہ مونث بتاویل الکلمۃ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم ۳ والیہ ذہب سیبویہ ودخول ما علیہ اذ النصب الاسم بعد حاشا وعندہ مثل حاشیت زیدا حاشیتہ ۱۲ ۱۲ ۴ لان الحاق النون لیس الا لیامن اخرہ عن الکسر وہذا الامن حاصل بالالف ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

یلوح الخط فی القرطاس دہرا ٭ وکاتبہ رمیم فی التراب ٭

marfat.com

ای بزءه الله اشارة الی بیان الفاعل والمبری والمبری عنه وانما لم یجعل فاعله المتکلم لان بزء
صیغة الغائب فیجب ان یکون فاعله ایضا غائبا واعلم ان الله تعالی معلوم قطعا فکانه
سبق ذکره فلا یرد انه یلزم الاضمار قبل الذکر ثم ان لفظ الله جل جلاله غائب والضمیر فی
بزءه راجع الیه فلا یرد ان بزء صیغة الغائبة فکیف یرجع ضمیر الغائب الی الله تعالی اعلم ان فی
حاشا ضمیر راجع الی الله تعالی وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل وقع حالا من زید و
اضافة الضرب الی عمرو من قبیل اضافة المصدر الی المفعول ای من ضرب زید عمروا
قوله واعراب غیر انما لم یبین غیر مع انه بمعنی الا وهو حرف والاسم اذا کان بمعنی الحرف فهو مبنی
للاضافة المانعة من البناء قوله ای فی الاستثناء اشارة الی ان قوله فیه قید احترازی لا اتفاقی
قوله المذکور فیما سبق دفع دهم وهو ان المراد بالتفصیل التفصیل المذکور فیما وقع بقوله المذکور فیما
سبق قوله فکانه لما انجر انما قال بطریق الظن لانه غیر جازم به بل هو ظان فیه قیل لما کان
اعرابه عین اعراب المستثنی بالا کان الاحسن ان یقول واعراب غیر اعراب المستثنی بالا بدون
الکاف اقول اعرابه لیس اعراب عین المستثنی بالا شخصا بل عینه نوعا فیصح قوله کاعراب المستثنی
بالا بایراد الکاف قوله ای کلمة غیر جواب سوال وهو ان قوله غیر مبتدأ وقوله صفة خبره
والمطابقة بین المبتدأ والخبر فی التذکیر والتانیث وان لم یکن شرطا فیما اذا لم یکن الخبر مشتقا لکن
لاشک ان المطابقة امر حسن فلم ترک المصرح الامر الحسن
وایضا لا یصح قوله حملت وقوله علیها وایضا ان غیر نکرة محضة فکیف یصح ابتدائیته فاجاب
بقوله ای کلمة غیر یعنی ان العبارة بحذف المضاف قوله فی الاصل جواب سوال وهو
ان الحمل علی الشئ الاخیر یقتضی ان یکون له معنی اصلیا غیر ذلک الشئ وقوله وغیر صفة
لا یدل علی ان غیر اصل فی الصفة فاجاب بقوله فی الاصل ثم قوله فالاصل الخ بیان
لقوله فی الاصل قوله باعتبار قیام معنی المغایرة بها اعلم ان کلمة غیر تدل علی مغایرة ما قبلها
ای موصوفها لما بعدها سواء کانت تلک المغایرة بحسب الوصف او بحسب الذات بان کانا
متغائران ذاتا او وصفا قوله فالاصل فیها الخ ای المناسب ان تقع کلمة غیر صفة فی الترکیب لیوافق
اصلها قوله کما تقول جاءنی رجل غیر زید فان موصوفها نکرة لا یزول الابهام عنها بسبب
اضافتها الی المعرفة قوله واستعمالها دفع وهم وهو انا سلمنا ان الاصل فی غیر ان یکون
صفة لکن لم یستعمل فیها والحمل علی المعنی الاخر یقتضی الاستعمال فی المعنی الاصلی فدفع الشارح
هذا الوهم بقوله واستعمالها الخ قوله لکنها جواب سوال وهو ان قوله حملت علی الا انما ذکره
لدفع الوهم ودفع الوهم لا یکون الا بکلمة لکن فاجاب بقوله لکنها یعنی ان کلمة لکن مقدرة
ههنا قوله واستعملت.... یعنی لیس المراد من الحمل ههنا معناه الاصطلاحی وهو اتحاد

المتغائرین ذهنا له وفی بعض النسخ تنزیه بالنون وبالیاء ای تنزیه المستثنی بما نسب الیه وهو الفعل ١٢ م کے اذ الضمیر

فیما بعده من ان مرجع الضمیر الذی لفظ غیر ١٢ محشی عبد الرحیم الغفاری ١٢

فی الخارج بل المراد منه هو الاستعمال قوله علی خلاف الاصل دفع وهم وهو ان یتوهم ان استعمال غیر بمعنی الا ایضا اصلی فلا یصح الحمل فدفع بقوله علی خلاف الاصل ثم لما کان الحمل من قبیل المجاز وفیه لابد من العلاقة فاشار الشارح الی بیان العلاقة بقوله وذلک الاشتراک الخ قوله کما حملت الا علیها الخ بهذه العلة وهی اشتراک کل واحد منهما فی مغائرة ما بعده لما قبله قوله لاکن لا تحمل الا علیها فی الصفة دفع وهم وهو ان قوله اذا کانت الخ قید اتفاقی اذ القید قد یکون اتفاقیا وقد یکون احترازیا فدفع بقوله لاکن لا تحمل الا الخ یعنی انه قید ..... احترازی قوله غالبا فائدة هذا القید سیجیء فی هذه الصفحة قوله ای الا بیان المرجع ضمیر کانت قوله واقعة بعد متعددة وانما اول التابع ببعد الوهم اشکال وهو انه لا یصح حمل تابعته علی الا فی قول المص رح الا اذا کانت تابعة فان الضمیر فی کانت راجع الی الا لان التوابع لا تکون الا من الاسماء وکلمة الا من الحروف وایضا یلزم منه فساد المعنی ... فاجاب الشارح بما حاصله ان المراد من التابع لازمه وهو البعدیة ثم ان کلمة بعد من الظروف وهو یقتضی التعلق فبین الشارح متعلقه بقوله واقعة وانما اول الجمع بمتعدد لجواب سوال وهو انه خرج عنه قوله ما جاءنی القوم الا زیدا وما جاءنی الرهط الا زیدا وما جاءنی الرجلان الا زیدا لانها فی الامثلة المذکورة لیست تابعة لجمع قوله فوجب تفریع علی مقدر وهو ان استعمال الا فی معنی الصفة خلاف الاصل فعند اعتبار الصفة یظهر هذا المعنی فی الا فوجب ان یکون موصوفها مذکورا لیظهر هذا المعنی الا مقدرا اذ معنی الصفة فیه خفی فلو حذف الموصوف لم یذهب الذهن الی کونها صفة قوله کما قد یکون مقدرا فی غیر فانها فی الاصل للصفة فجاز ان یکون موصوفها مقدرا لذهاب الذهن الی کونها بمعنی الصفة وان قدر موصوفها قوله یکون متعددا وانما اعاده مع انه فهم مما سبق لابتناء الدلیل علیه وهو قوله لیوافق الخ قوله والمتعدد جواب سوال وهو ان فی اخذ المتعدد من الجمع لا فائدة لانه لدخول القوم والرهط والرهط والقوم کما لا یتناولهما لفظ الجمع لا یتناولهما لفظ المتعدد ایضا لعدم وجود ادوات التعدد فیهما وهی ادوات الجمع وکذا لا یتناول لفظ المستثنی لان لفظ المتعدد خلف عن الجمع والحال ان لفظ المتعدد اذا اخذ من لفظ الجمع لا یتناول لفظ المستثنی کما لا یتناول الجمع للمستثنی اذ هو خلف عن الجمع ولا شک ان لفظ المتعدد من حیث انه خلف وماخوذ من لفظ الجمع لا یصدق علی المستثنی ولو لم یکن لفظ المتعدد من حیث انه خلف عن الجمع بل اذا ذکر ابتداء لا شک انه یصدق علی المستثنی وههنا ذکر بالحیثیة الاول فلا یتناول المستثنی فاجاب بقوله والمتعدد اعم الخ یعنی ان الرهط والقوم وان لم یکن متعددا لفظا لعدم وجود ادوات التعدد فیهما لکن کل واحد منهما متعدد تقدیرا ومعنی لعدم صدقه علی

له فان کلمة الا فی الاصل للاستثناء لا للصفة لکونها حرفا واصل الحرف ان لا یکون صفة ۱۲ مفتی عبد الرحیم

هزاران درود و هزاران سلام ؛ بروی محمد علیه السلام ؛

marfat.com

على مادون الثلثة واما التثنية فهي جمع معنًى اى نظرا الى المعنى اللغوى للجمع قوله مذكورا اے غير معلوم دخولا المستثنى فى المستثنى منه ولا عدم دخوله فيتعذر المستثنى المتصل والمنقطع جميعًا قوله اى منكر هذر الشارح اسم المفعول المجرد باسم المفعول من المزيد اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان نكر مجيئ بالتشديد كما قال المصنف رح فى امالى الكافية ان قوله واذا نُكِّرَ صرف انه بالتشديد ولا مجيئ نكر بالتخفيف قوله لا يعرف باللام وانما خصص بعدم التعريف باللام ولم يذكر سائر المعارف ليبنى عليه قوله حيث يراد به المعهود او الاستغراق واما مثال ما كان تعريفه بالاضافة مثل جاءنى اخوة زيد الاعمرو فان الاخوة معرفة باضافة الى زيد فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة فلا يتعذر فيه الاستثناء واما مثال اسم الاشارة مثل ماجاءنى هؤلاء الازيدا فان اسم الاشارة من المعارف فلا يتعذر فيه الاستثناء واما مثال الموصول نحو اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِىْ خُسْرٍ اِلَّا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا قوله وعلى تقدير ان يشار به عطف على قوله على تقدير الاستغراق فيكون تقديره هكذا فيعلم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الخ قوله او عدم التناول اى فيعلم عدم التناول قوله والمحصور نوعان وما عرف غير المحصور بمعرفة للمحصور فلذا التعرض الى بيان المحصور فقال والمحصور نوعان قوله نحو جاءنى رجل فان رجل جنس مستغرق لان النكرة الواقعة فى حيز النفى تفيد الاستغراق والعموم قوله او عشرون وانما مثل بمثالين ليوافق بما سبق من المثالين فان قيل ان ايراد المثالين فيما سبق لفائدة جليلة لان احدهما جمع معنًى ومفرد صورة والاخر جمع صورة ومعنى قلنا ان فى ههنا ايضا كذلك لان عشرة مفرد صورة وجمع معنًى باعتبار التعدد وعشرون جمع معنى وصورة للواو والنون فى اخره قوله على احد الوجهين احدهما كونه جنسًا مستغرقا والثانى كونه بعضًا من الجنس المستغرق قوله فلا يتعذر الاستثناء يعنى ان فى الصورة الاولى لا يتعذر الاستثناء المتصل لوجوب دخول المستثنى فيما قبله يقينًا وفى الثانية لا يتعذر الاستثناء المنقطع لعدم دخول المستثنى فيما قبله يقينا واما تعذر الاستثناء فهى صورة لا يعلم دخوله فيما قبله ولا عدم دخوله فيه وذلك لان المتصل ما كان دخوله يقينا واذا تردد الدخول وعدمه لا يكون دخوله يقينا والمنقطع ما كان عدم دخوله يقينا واذا تردد لا يكون عدم دخوله يقينا فيتعذر جميعًا قوله نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وانما اخر الفعل ههنا اشارة الى ان فيه لما يصح حمل الا على الاستثناء يصح حملها على الصفة ايضا اى كل رجل هو غير زيد جاءنى ولو قيل كل رجل جاءنى الا زيد فلا يظهر كونها صفة لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف ولو قيل جاءنى كل رجل الا زيد فكونه صفة ظاهر لا يخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء وهو بخلاف تاخير الفعل لمناسب لمدح المتكلم لان المقصود من هذا المثال مدح المتكلم لنفسه والمدح بالجملة الاسمية ازيد من المدح بالجملة الفعلية لان ذلك تدل على الدوام والاستمرار وقوله جاءنى كل رجل الا زيدا جملة فعلية قوله وانما يصار عند وجود الخ انما قال هذا اشارة الى ان قوله لتعذر الاستثناء مجيئ الاستثناء

marfat.com

قوله فقيدناه بقولنا غالبًا لا يقال لا فائدة فى هذا القول بعد قوله وانما قلنا فى صدر هذا الكلام اذ معناهما واحد فيغنى ذكر احدهما عن الآخر لانا نقول انما ذكر الشارح قوله فقيدناه الخ لدفع وهم وهو ان معنى قوله وانما قلنا فى صدر الخ هو القول باللسان فقط دون القول مع الكتابة فذكر قوله فقيدناه ليدل على الكتابة ايضا قوله نحو جاءنى مائة رجل الا زيد فان زيد محتمل بين دخوله فى مائة رجل وعدم دخوله كما هو الظاهر لانه لو نظر الى عدم اتحاد لفظ زيد مع لفظ رجل قلنا انه خارج ولو نظر الى انه من افراده قلنا انه داخل واما الدرهم فى المثال المذكور فداخل فى عشرة دراهم لان لفظ درهم مقدر فيه واما قوله جاءنى رجال الخ فان رجلا داخل فى رجال لانه من لفظه واما واحد ايضا داخل فى رجال لان لفظ الواحد وان لم يكن من لفظ رجال الا ان رجالا جمع والماخوذ فى مفهومه لفظ الآحاد حيث قال الجمع ما دل على آحاد والواحد داخل فى لفظ الآحاد واما قوله حمارا فهو داخل فى الحمر خارج من الرجال يقينا قوله ولكن لما كان ذلك نادرا جواب سوال وهو انه على هذا ينبغى ان يقول المصنف رح غالبًا كما قال الشارح فاجاب بقوله ولكن لما كان ذلك اى كون الا صفة عند عدم هذا الشرائط نادرا لم يلتفت المصنف رح الى هذا النادر ولك ارجاع ذلك الى تعذر الاستثناء فى المحصور وما لهما واحد قوله لم يلتفت المصنف رح اليه فان قيل ان المصنف رح التفت اليه حيث قال وضعف فى غيره فلا يصح قول الشارح لم يلتفت المصنف اليه قلنا ان المصنف رح لم يلتفت اليه فى بيان هذه القاعدة اى فى وسطها وقوله وضعف فى غيره خارج عنه واجاب عنه عصام الدين حيث قال فرق بين الضعف والقلة فان فى صورة تعذر الاستثناء وجد القلة دون الضعف والحاصل ان القلة فيما قل استعماله وان وجد الشرائط والضعف فيما اختلال فى الشرائط قوله فى السماء والارض فان قيل ان فى للظرفية فيفيد المكان لله تعالى قلنا ان كلمة فى بمعنى اللام اى لو كان لهما آلهة وانما اتى بلفظ الجمع مع ان المقصود نفى التعدد وهو يحصل بلفظ التثنية لموافقة قوله تعالى واتخذوا آلهة قوله اى لخرجتا عن الانتظام اشارة الى انه ليس المراد من الفساد ما يقابل الصحيح الذى ليس فيه حرف العلة والهمزة والتضعيف قوله فالا فى الاية الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله لعدم دخول الله فى آلهة بيقين وقوله بيقين متعلق بدخول الله لا بقوله بعدم فلا يرد ان عدم الدخول لما كان بيقين فلا يتعذر المنقطع فلا يصح قوله فيتعذر الاستثناء فان قيل لا يجوز ان يكون الا بمعنى غير فى الاية والا يكون صفة لآلهة مع انه ليس بصفة لانتفاء المطابقة فى الامور الاربعة اذا كانت الصفة اسما صورة و معنى وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قيل لا يلزم من تعذر الاستثناء ان يكون صفة اذ يحتمل ان يكون بدلا قلنا ان احتمال البدل فيما اذا كان الكلام منفيا والاية كلام موجب فان قيل الاية كلام منفى لان لو اذا دخل على المثبت يصير منفيا كما مر من الشارح فى قول امرء القيس ؎ ولو انما اسعى لادنى معيشة

؎ حيث قال آلهة ولم يقل الهين بلفظ التثنية ۱۲ ؎ بل المراد من الفساد الخروج من الانتظام ۱۲

م من العشرة المعتبرة بين الصفة والموصوف قلنا ان مطابقة الصفة للموصوف فى الامور الاربعة م

قلنا هذا النفي معنوي وكلامنا في النفي اللفظي وايضا ان احتمال البدل فيما اذا كان الاستثناء مقصودا فيه والاية تحتمل الاستثناء اعلم ان وصف قوله الهة بقوله غير الله بتاويل كل واحد اي يكون كل واحد من الالهة غير الله فلا يرد انه لا يصح توصيف قوله الهة بقوله غير الله لعدم المطابقة بينهما في الجمع والافراد فان قيل لعل الالهة موجودة وانتفاء الفساد لاجل الاتفاق قلنا الاتفاق لا يخلو اما لاجل الضعف او لاجل القوة الاول ينافي الالوهية والثاني ينافي الاتفاق اذ القوي لا حاجة له الى الاتفاق قوله بخلاف ما اذا كانت جواب سوال وهو ان على هذا كما لا يثبت الوحدانية بالاستثناء لا يثبت بالصفة ايضا فاجاب بقوله بخلاف الخ قوله واذا لم يكن جواب سوالين احدهما ان بانتفاء الالهة لا يثبت انتفاء اثنينية الالهة والثاني ان ما ذكر من التاويل في الاستثناء يجري في الصفة بان يقال ليست فيهما الهة التي صفتها ان تكون بغير الله فعلم منه انه ثبت فيهما الهة التي تكون مع الله فاجاب بقوله واذا لم يكن الخ يعني ان المقصود من هذا التوصيف نفي التعدد فيتناول انتفاء الاثنينية ايضا وكذا لا يفيد التاويل المذكور ما قلت قوله وضعف في غيره اشارة الى الرد على سيبويه واكثر المتاخرين قوله وعليه اي على قول سيبويه ذهب اكثر المتاخرين والمصنف منهم قوله فالفرقدان صفة لكل اخ وهو مرفوع وكذلك الفرقدان مرفوع بالالف فان قيل لا يصح توصيف كل اخ بالفرقدان لعدم المطابقة في الافراد والتثنية قلنا الفرقدان باعتبار شدة الاتصال كانه فرد واحد قوله وفي البيت شذوذان اخران قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقال في الفرقدان شذوذان اخران لان المقصود هو الفرقدان اقول انما نسب الشذوذ الى البيت لان الشذوذ الاول والثاني وان كانا في الفرقدان لكن الشذوذ الثالث الذي ..... ذكره بقوله وثانيهما الخ ثابت في البيت من غير الفرقدان قوله والمشهور وصف المضاف اليه يعني ان كلمة كل اذا اضيف الى اسم ثم ذكر صفته بعد المضاف والمضاف اليه فيكون ذلك الصفة صفة للمضاف اليه ولا يكون صفة لكلمة كل لانها غير مقصودة بل هي للاحاطة فقط واذا كان المضاف غير كلمة كل وذكر الصفة بعد المضاف والمضاف اليه يكون الصفة للمضاف لانه داخل في الكلام والمضاف اليه خارج منه نحو ضربت غلام زيد قوله الفصل بالخبر وهو قوله مفارقه اخوه فان قيل كما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم وهو قوله لعمر ابيك اجنبي من الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به اولى في الشذوذ من التعرض بالخبر قلنا المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر اعلم ان الفرقدان نجمان في جانب المشرق قريبان الى القطب قوله اي بناء اشارة الى ان قوله على الظرف مفعول له للنصب باعتبار المتعلق وانما اول الظرف بالظرفية لانه علة للنصب والعلة لا تكون الا من الاعراض ولهذا يسم المرض علة لانه من الاعراض والحال ان سوى وسواء من ظروف المكان وهو من الاجسام وانما اضاف الظرفية الى الضمير اشارة الى ان اللام في الظروف عوض عن المضاف اليه

قولہ مکان زیدا ثم استعمل فی البدل ای بدل زید ثم المراد من بدل زید الغلام زید لان قصود شخص فی مکان زید یستلزم تبدیل زید وتبدیل زید یستلزم الغلام زید فلذا یراد من قولہم سوی زید الغلام زید اذ الاستعمل فی الاستثناء قولہ وعند الکوفیین وانما جعلہم مقابلا لسیبویہ لانہ رئیس البصریین فکانہ جعلہم مقابلا لہم قولہ والتصرف عطف علی قولہ خروجہما ای یجوز التصرف فیہما رفعا بان یکون فاعلا کقولہ ولم یبق سوی العدوان فان قولہ سوی وقع فاعلا لقولہ لم یبق ونصبا وجوا مثل کلمۃ غیر فانہا باعراب موصوفہا وکذا ہما باعراب موصوفہما او بما یقتضیہ العامل اعلم ان سوی ظرف فی الاصل وغیر ظرف باعتبار المعنی المراد وہو الاستثناء فیما ذہب الیہ سیبویہ من نصبہا بالظرفیۃ نظرا الی حالہا الاصل وہو الظرفیۃ وفیما ذہب الیہ الکوفیون نظرا الی المعنی المراد منہا وہو الاستثناء لعدم معنی الظرفیۃ فی الاستثناء قولہ ولم یبق سوی العدوان یعنی کان للشاعر قصاص علی بعض الناس فاخذ القصاص منہم فقال لم یبق بیننا وبینہم من القصاص والجزاء الا العداوۃ وانما اطلق الجزاء علی فعلہم مع انہم قتلوا اخ الشاعر فی الابتداء والجزاء لا یکون الا بعد امر مقدم لمشاکلۃ قولہم لدنا ہم لان اطلاق الجزاء علیہ صحیح لانہ بعد القتل قولہ خبر کان ای وانما ذکر خبرہا فی المنصوبات ولم یذکر اسمہا فی المرفوعات لانہ فاعل حقیقۃ اذ لابد لکل فعل من الفاعل بخلاف الخبر اذ ہو لیس بمفعول لان المفعول لا یجعل علی الفاعل والخبر یکون مجعولا علی الاسم وانما کان منصوبا لوقوعہ فی الموقع الثالث من الفعل کالمفعول فانہ واقع فی الموضع الثالث قولہ وستعرف فیما جواب سوال وہو ان اخوات کان مجہولۃ فیلزم تعریف المجہول بالمجہول فاجاب بقولہ ستعرفہا الخ ای اخوات کان ویحتمل ان یکون راجعا الی کان و اخواتہا جمیعا فانہا مذکورۃ فی مبحث الفعل قولہ ای دخولہ کان واحدی اخواتہا جواب سوال وہو ان علی تقدیر عبارۃ المصنف رح لا یصدق التعریف علی شیء من افراد خبر کان واخواتہا فانہ لا یصدق علی خبر کان مثلا انہ مسند بعد دخول ہذا المحروف وہو ظاہر فاجاب بقولہ ای دخولہ کان واحدی اخواتہا قولہ والمراد ببعدیۃ المسند الخ جواب سوال وہو انہ یصدق التعریف علی یضرب ابوہ وقائما فی نحو کان زیدا ابوہ قائم فانہ مسند بعد ای بعد دخول کان ولیس بخبر لکان بل الخبر ہو مجموع الجملۃ الفعلیۃ فاجاب بقولہ والمراد الخ قولہ علی اسمہا وخبرہا متعلق بالدخول یعنی المراد بالمسند ما یکون مسندا بعد دخول کان واسناد یضرب الی ابوہ قبل دخول کان فان قیل ان کون ہذہ الافعال من دوالخل الجملۃ الاسمیۃ محکم بان یکون الاسناد مقدما علی دخولہا والیضا ان فی قولہ علی اسمہا وخبرہا اخذ الخبر وہو لیس الا اخذ المحدود فی الحد والیضا ان قولہ ان یکون اسنادہ الی اسمہا الخ ہو الجواب الذی مرّ من الشارح المناوی فی المرفوعات حیث قال

لہ من جملۃ ما یجعل عن الفعل والتصرف فیہا ما الخ لہ نحو کان زید ضاربا مستقبلا ہم نجیب بخبر کان ہم خبرہ محمد وت وہو لہ منہا ہم

marfat.com

المراد بالمسند المسند الی اسماء هذه الحروف ورد الشارح علیه ثمه بقوله المسند الی شیٔ اخر فلم اورد
ههنا اجیب عن الاول ان الاسناد الاول زال بدخول هذه الافعال وعن الثانی ان المراد بالخبر
فی قوله اسمها وخبرها معناه اللغوی وهو ما یخبر به سواء تقدم المبتدأ علیه اولا والمراد بالخبر الذی
فی قوله خبر کان معناه الاصطلاحی وهو ما کان مذکورا بعد المبتدأ فلا یکون اخذ المحدود فی الحد
وعن الثالث انا لا نسلم ان هذا الجواب هو الذی مر من الشارح الهندی لان المعتبر فی جواب
الهندی هو الاسناد الی اسمها لا الی شیٔ اخر وحاصل هذا الجواب اسناد الخبر الی الاسم بعد دخولها
لا قبلها فبینهما فرق قوله ولا شک ان ذلک راجع الی قوله اسناده الی اسمها قوله للمقدم صفة الاسناد
قوله ویمکن ان یقال انما اتی فی الجواب بلفظ یمکن مع انه یدل علی الضعف هضما لنفسه لان هذا
الجواب من الشارح فقط کما مر فی المرفوعات فان قیل المناسب تقویة هذا الجواب لترغیب الطالبین
قلنا الترغیب مر فی المرفوعات واما ههنا فقد اتی به هضما للنفس قوله فی اقسامه واحکامه و
شرائطه وتحقیق هذا مر فی المرفوعات بطریق المبالغة فان شئت فطالعه عند قوله وامره
کامر خبر المبتدأ قوله علی ما سبق فی بحث الخ جواب سوال وهو انا لا نسلم ان امره کامر خبر المبتدأ
فی الاحکام مطلقا لانه لا یصح کون خبر کان فعلا ماضیا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ وایضا
عند جمهور النحاة وان کان یجوز کون خبرها فعلا ماضیا ولاکن لا بد فیه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة
بخلاف خبر المبتدأ فان خبره یکون فعلا ماضیا بدون لفظ قد وایضا انه منقوض بخبر لیس وما زال
وما انفک لان الفعل الماضی لا یقع خبرها ویقع خبر المبتدأ فاجاب بقوله علی ما سبق آه یعنی
ان المراد هو الشرکة فی الاحکام السابقة المذکورة فی بحث المبتدأ والخبر لا فی الاحکام المطلقة
قوله ولکنه وفی ذکر قوله لکنه اشارة الی ان قوله ویتقدم الخ لدفع ما یتوهم قوله علی اسمها
ولما کان التقدیم یقتضی ما یتقدم علیه فقال الشارح علی اسمها قوله حال کونه دفع وهم
وهو ان قوله معرفة فاعل لقوله تقدم وعلی هذا لیس الا فساد المعنی فدفع بقوله حال کونه دفع
یعنی ان قوله معرفة حال عن الضمیر المستکن فی یتقدم قوله حقیقة او حکما جواب سوال
وهو ان ما ذکره المصرح من قوله ویتقدم معرفة انما ذکره لمقابلة خبر المبتدأ اذ هو لا یتقدم
علی المبتدأ مطلقا سواء کان معرفة او نکرة مخصصة کما قال المصرح ثمه او کانا معرفتین او
متساویین فینبغی ان یقول ههنا ویتقدم معرفة او نکرة مخصصة لحسن المقابلة فاجاب بقوله
حقیقة او حکما کالنکرة المخصصة قوله لاختلاف اسمها وخبرها الخ فان قیل هذا الدلیل
لو صح لزم تقدیمه علیه علی تقدیر کونه نکرة محضة ایضا قلنا ان فی تخصیص قوله ویتقدم معرفة
بالنسبة الی خبر المبتدأ اذا کان معرفة لانه ح یجب تقدیم المبتدأ علیه قوله وذلک اذا کان

جواب سوال

له من انه لما کان امر خبرها کامر خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام والحال ان
خبر المبتدأ اذا کان معرفة لا یجوز تقدیمه علی المبتدأ فتوهم المتوهم ان خبر هذه الافعال اذا کان معرفة ایضا لا یجوز

سواء کان ذلک الشیٔ اسمه او فاعله ۱۲

مفتی عبد الرحیم

تقدیمه علی اسمها فدفع بقوله ولکنه الخ کذا فی الحواشی ۱۲

وهوان ماذکر من القاعدة منقوضة بمثل کان الفتی هذا لان خبرکان فیه معرفة مع انه لا یجوز تقدیم الخبر علی الاسم فاجاب بقوله وذلک اذا کان الخ قوله ای عامل خبرکان و هوکان دفع وهم ظاهر فان قیل الاضمیر ان یقال المضمر وقد یحذف کان قال مولانا عصام الدین ان ارجاع الضمیر فی عامله الی خبرکان فقط دون خبرکان واخواتها مع ان المذکور فیما سبق هو خبرها بعید فضلاً عن ان یکون قبل هذا الضمیر ضمائر اخر کانت راجعة الی خبرکان واخواتها کالضمیر فی قوله یتقدم فالاولی ارجاع الضمیر فی قوله عامله الی خبرکان واخواتها ولکن مایتوجه علیه من انه حینئذ یلزم حذف عامل اخوات کان وذلک باطل مندفع لان قوله فی مثل الناس مجزون باسماءهم الخ مخصوص بحذف کان فقط لان المحذوف فیه هوکان لاغیر قوله لکثرة استعمالها فان الحذف انما یکون للتخفیف وهی لایکون الاهی هوکثیر الاستعمال قوله ویجوز فی مثلها ولم یقل فیه بارجاع الضمیر الی المثل المضاف لانه لم یرد بمثلها ما اراده اولاً بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الی تفسیره الشارح ثم المراد من قوله هذه الصورة هو صورة الجملة بجعل اللام عوضا عن المضاف الیه فلا یرد ما ذکره مولانا عصام الدین من ان الاظهر ارجاع ضمیر مثلها الی هذه الجملة لان ما فسره الشارح اظهر حینئذ قوله ای فی مثل هذه الصورة جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع اذ الراجع ضمیر مونث والمرجع وهو لفظ مثل مذکر فاجاب بما حاصله ان الضمیر راجع الی لفظ المثل بتاویل الصورة قوله وهی ان یجیئ الخ جواب سوال وهو ان علی هذا اخرج عنه قوله الناس مجزون الخ لان الضمیر راجع الی المثل لا الیه فاجاب بقوله وهی ان یجیئ بعد ان الخ قوله فکان جزاؤه خیرا انما صح دخول الفاء علی الماضی مع انه اذا وقع جزاء امتنع دخول الفاء علیه کما ستعلم فی بحث الشرط والجزاء لان امتناع دخول الفاء علی الماضی الواقع جزاء فیما اذا کان الماضی مذکورا وههنا مقدر قوله ودفعهما قال قیل فلم لم یقل الدفع لفظ کان التامة قلنا ان استعمال کان الناقصة کثیر منهم بخلاف استعمال کان التامة فانه قلیل والحذف لایکون الا للتخفیف وهی لایکون الا فیما هوکثیر الاستعمال ولذا اجعله ناقصا لاتامة قوله ای حذف عامله اشار به الی ان الالف واللام فیه عوض عن المضاف الیه وهو قوله عامله وانما عوض عن العامل دون کان مع ان المراد من العامل هوکان لیطابق بقوله ویحذف عامله وانما یجب حذف کان ههنا لان کلمة ما عوض عنها فلو اتی بکان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وذا غیر جائز قوله اما ان منطلقا الخ فعلی تقدیر کونها ناقصة یکون قوله لما ان منطلقا شرطا وقوله انطلقت جزاؤه وعلی تقدیر الفتح یکون هو علة وقوله انطلقت معلوله فیکون مضاء بالفاء ازجت الکرباسی لدنو وبرقم من قوله ای لان کنت الخ اشارة الی بنیاء الاصل قوله قیاسا ای قیاسا جائزا فی الحذف لان حذف اللام مع ان وان قیاسی کما مر فی التحذیر قوله ثم حذفت کلمة کان لما کان الحذف الوجهی یقتضی الامرین احدهما القرینیة والاخر ما قام

marfat.com

مقامه فاشار الشارح الى الاول بقوله اختصاراً والى الثانى بقوله وزيدت لفظة ما الخ قوله فالطلب
المتصل العدم ما يتصل به قوله منفصلاً فصار اما انت منطلقا انطلقت قوله عوضاً عنها وانما
تعينت لفظة اما العوضية لتكون توطية الى الادغام فيحصل الخفة ولم يزد النون مع ان فيه ايضا يصح
الادغام لئلا يلتبس بانّ وانّ المشددتين وادغمت النون فى الميم للتقارب فى المخرج قوله
وابقى الخبر على حاله اى على النصب وهذا ايضا قرينة على ان ههنا لفظ كان مقدرا كيف يكون الخبر
منصوبا اعنى قوله منطلقا قوله ان كنت منطلقا اى بدون اللام لانّ انّ الشرطية لا للتعليل فلا
يحتاج الى اللام قوله واقتصر المصنف رح جواب سوال ظاهر وانما يعلم الاقتصار على الاول
حيث قال اى لان كنت فاللام ايزادها يدل على كون الهمزة مفتوحة لان حذف اللام لا يكون الا
مع ان المفتوحة لا المكسورة قوله لانه اشهر الا ترى الى ما قال الشيخ الرضى وقد يحذف كان بعد
اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسور قوله اسم ان اى اسم ان
اعلم ان المشهور بينهم تقديم ان المكسورة على المفتوحة كما قال المصنف رح انّ وانّ وكانّ ولكن وليت
ولعل الخ مع ان المناسب تقديم ان المفتوحة لان عمل هذه الحروف لاجل المشابهة بالفعل والحال
ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل اكثر من المكسورة اذ هو مشابهة باصل الفعل وهو الماضى فى فتح
الاول والاخر نحو مدّ واما المكسورة فهو المشابهة بفرع الفعل وهو الامر نحو فرّ اقول فى وجه تقديمها
ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة يغير معناها والتغير خلاف الاصل قوله المنصوب بلا
وانما كان لا التى لنفى الجنس ناصبا لانه مشابه بان فى المبالغة والتاكيد اما فى المبالغة فى ان
فظاهرة لانه للتحقيق واما فى لا فلانه لما كان لنفى الجنس والحال ان نفى الجنس يستلزم لنفى الافراد
فهى لنفى شيئين قوله اى لنفى صفة الجنس جواب سوال وهو انه منقوض بمثل لا رجل قائم لانه
ليس لنفى الجنس بل لنفى صفة القيام فاجاب بقوله اى لنفى صفة الجنس ثم يرد عليه انه منقوض
بمثل لا رجل فى الدار لانه ليس ههنا لنفى الصفة لعدم الصفة فاجاب بقوله وحكمه يعنى انه بحذف
المعطوف اعنى قوله وحكمه قوله ولا اكثره جواب سوال وهو ان المستثنى والتمييز ليس كله من
المنصوبات فينبغى ان يقال المنصوب بالمستثنى والمنصوب بالتمييز ايضا فاجاب بقوله ولا اكثره الخ
يعنى ان الاسم لنفى الجنس ليس كله من المنصوبات ولا اكثره[1] منها بخلاف المستثنى والتمييز فانه
وان لم يكن الكل منهما من المنصوبات لكن الاكثر منها[2] قوله لا حقيقة نظرا الى الكل كالحال وقوله
ولا مجازا نظرا الى الاكثر كالمستثنى والتمييز قوله بل المنصوب منه اقل مما عداه فان قيل لا نسلم ان
المنصوب ههنا اقل بل اكثر لان اسم لا اما مرفوع او منصوب او مبنى على الفتح وهو ايضا محلاً
قلنا لا اعتبار للمحل فى الافراد الا ترى انه قال فى المنادى وينصب ما سواهما فلو كان للمحل اعتبار لدخل المنادى المبنى على الضم فى النصب
فلا يصح قوله سواهما قوله ولا يبعد ان يقال الخ اشارة الى الاعتراض

[1] فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها ۱۲ [2] فاعطى للاكثر حكم الكل فعدم الكل من المنصوبات مجازا ۱۲ مفتى عبد الرحيم

marfat.com

على النحويين لان الوجه المذكور سابقا منقول منهم اجيب عنه لا نسلم ان اسم لا ما يكون منصوبا معمولا بلا بل اسمها هو المسند اليه بعد دخولها ولا شك انها صادق على المرفوع ايضا لكن يرد عليه ان المراد من الدخول هو الدخول لا يراث الاثر كما مر ولا اثر لها في المرفوع قلنا ان اسم لا على نوعين احدهما بمعنى العام وهو المسند اليه بعد دخولها وثانيهما بمعنى الخاص وهو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافة او مشبها به فالتعريف الاول صادق على المرفوع اذ ايراث الاثر غير ملحوظة عنه قوله لما عرفت اى من معنى البعدية او الدخول فان قيل لا حاجة الى اخراجه بما ذكره سابقا لانه خارج بقوله يليها قلنا ان تعريف الاسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله يليها تعريف المنصوب بلا كما قال الشارح لكنه لما اراد الخ قوله وهذا القدر كاف الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف رح يعنى ان المقصود ههنا تعريف اسم لا وهو حاصل بهذا القدر فالاشتغال بقوله يليها اشتغال بما لا يعنى قوله مطلقا اى سواء كان منصوبا لفظا او محلا او لا قوله لكنه لما اراد اشارة الى الجواب قوله ان يلى المسند اليه اشارة الى ان فى قوله يليها ضميرين الاول ضمير الفاعل الراجع الى المسند اليه والاخر الضمير البارز الراجع الى لفظة لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصبه وانما قال يليها لانه لو كان بين الاسم وبين لا فصل فهو مرفوع وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وسيأتى وجوهها فى هذه الصفحة قوله هذه احوال دفع وهم وهو ان قوله يليها وقوله نكرة وقوله مضافا وقوله مشبها به صفة لقوله المسند اليه وهو غير صحيح لعدم المطابقة فى التعريف والتنكير فدفع بقوله هذه الاحوال ثم سال السائل اذا اجتمعت الاحوال فقد تكون متداخلة وقد تكون مترادفة فهى من اى قبيل فاجاب بقوله مترادفة قوله من الضمير المجرور فى اليه فانه مفعول به بواسطة حرف الجر وما قال عبد الرحمن ان الضمير مفعول ما لم يسم فاعله لا سند المستفاد من السند خطأ اذ مفعول ما لم يسم فاعله مجموع قوله اليه لا الضمير المجرور وحده ثم قال الفاضل ان هذه احوال ثلثة مع انها اربعة لانه نظر الى ان المضاف وشبه المضاف واحد لانه عطف عليه بكلمة او قوله مثال لما يليها جواب سوال وهو ان الغرض من المثال توضيح الممثل وهو يحصل بواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة فاجاب بقوله مثال الخ يعنى عدد الامثلة باعتبار تعدد الامثلة قوله تحقيق قوله فيها من انه يلزم عند ايراده الكذب تبقى ظرافته جنس غلام رجل قوله من تتمة المثالين جواب سوال وهو انه قوله ظريف فيها لما لم يكن فى النسخ المشهورة فعلى هذا لا يوجد[1] الخبر فاجاب بقوله من تتمة[2] المثالين قوله كليهما وانما زاد هذا لئلا يتوهم انه من تتمة مجموع المثالين فدفع بقوله كليهما يعنى ان قوله لك من تتمة المثالين لاكن بطريق الانفراد لا بطريق الاجتماع قوله اى المسند اليه يعنى ضمير كان راجع الى المسند اليه لا الى المنصوب بلا ولا الى اسم لا لان ارجاع الضمير الى المسند اليه اظهر

---

[1] خبر لا التى لنفى الجنس فى قوله لا غلام رجل ۱۲ [2] فيكون قوله لك ج خبر الكلمة لا اى لا غلام رجل لك ولا عشرين درهما لك وانما لم يورد لفظ لك بعد المثال الاول ايضا لانهم لا يقولون فى الاستعمال لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين تنبيها على ان الخبر فى الاول محذوف وفى الثانى مذكور كذا فى عبد الرحمن ۱۲ [3] اى بين القول السابق وذلك التفريع ۱۲

مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

ارجاعه الى المنصوب بلا واسطة اسم لا للقرب قوله غير واقع على الاحوال جواب سوال وهو ان المذكور فى قول المصنف تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال فى قول المصنف فاجاب بقوله غير واقع على الاحوال الخ يعنى ان الاجمال فى عبارة المصنف مقدر وهو قوله غير واقع على الاحوال قوله بانتفاء الشرط الاخير جواب سوال وهو انه ينقض بنحو لا زيد فى الدار ولا عمرو فانهما مفردان مع انهما ليسا بمبنيين على ما ينصب به فاجاب بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله ليترتب عليه الخ متعلق بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله فانه لو كان مفردا دليل لقوله ليترتب قوله فحكم غيره ذلك وهو وجوب الرفع والتكرير قوله وقوله على ما ينصب جواب سوال وهو ان على ما قال للمفرد يلزم اجتماع الضدين على محل واحد وهو المفرد اذ الضمير فى قوله مبنى راجع الى المفرد والضمير فى قوله ينصب ايضا راجع الى المفرد فاجاب بقوله وقوله على ما ينصب به الخ يعنى سلمنا انه يلزم اجتماع المتضادين فى محل واحد لاكن فى زمانين كما قال الشارح قبل دخول لا عليه قوله وهو الفتح دفعا وهو ان المتبادر من قوله ما ينصب به هو الفتح فقط فهو منقوض بنحو لا مسلمات فى الدار فانها مفردة غير مضافة مع انها ليست بمبنية على الفتح بل مبنية بالكسر فدفع بقوله وهو الفتح الخ قوله بلا تنوين لبنائها اى لكونها مبنية فان قيل المفرد من المبنى تنوين التمكن وهذا تنوين المقابلة قلنا هذا اشتباه للتمكن لان كليهما تتبع حركة اخر الكلمة قوله ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف الخ جواب سوال وهو انه يلزم التداخل بين المتن والشرح لانه قال المصنف فانكان مفردا فكيف يصح قول الشارح محمولا مسلمين ولا مسلمين لك لانهما ليسا بمفردين فاجاب بقوله ويعنى بالمفرد الخ ۶

فان قيل ان فى ذكر قوله ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له تكرارا قوله بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به يغنى عنه قلنا انما اعاده توطئة للتفريع بقوله فيدخل فيه الخ فان قيل لا حاجة الى الاعادة اذ التفريع مبنى على السابق ايضا قلنا لما وقع الفصل فلذا اعاده قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله لانه جواب لمن يقول الخ

فلا بد من كلمة من فى السوال اى قوله هل من رجل فى الدار لان المراد من الرجل افراده لا ماهيته بقرينة قوله فى الدار اذ ليس ماهيته والمراد من الافراد الانسان والحال ان المراد من الافراد لبعض الافراد لا كل افراد الجنس لا تتسع فى الدار فان قيل ان رجلا نكرة مبنية والنكرة فى حيز النفى تعم قلنا ان رجلا وقع فى حيز الاستفهام والاستفهام تفيد النفى فى كثير من المواضع ۷ قوله حقيقة او تقديرا جواب سوال ظاهر وهذا التوهيم فى السوال قوله تحذف من اى من الجواب هذا جواب سوال ظاهر قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله ليكون البناء اى ليكون بين حالتى الاعراب والبناء موافقة استحقها النكرة اى استحقها اسم لا قوله ولم يبن المضاف الخ جواب سوال ظاهر قوله فيصير الاسم بها ما يستحقه فى الاصل فان الاصل فى الاسماء هو الاعراب اذ المعنى المقتضته للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة موجودة فيها قوله بانتفاء شرط الكثارة دفع وهم وهو ان المتبادر من كونه معرفة ان تكون المعرفة

marfat.com

مع الافراد فعلی هذا لا یجب الرفع فی قولنا لا غلام زید لانه لیس بمفرد بل مضاف فاجاب بقوله بانتفاء شرط النکارة وانما لم یقل فقط[1] کما قال سابقا لان المراد ههنا انتفاء شرط النکارة سواء انتفی معه شرط اخر اولا قوله بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم وهو ان المتبادر من الفصل ان یکون الفصل مع افراد فعلی هذا لا یجب الرفع فی قولنا لا فی الدار رجل زید لعدم الافراد فاجاب بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله علی سبیل منع الخلو جواب سوال وهو انه ینقض بنحو لا فی الدار زید ولا عمرو لان کلمة او فی قوله او مفصولا الخ للمنفصلة الحقیقیة التی تمنع الاجتماع وههنا وجد الاجتماع فاجاب بقوله علی سبیل منع الخلو قوله وهی ست صور لانه اما ان یکون بانتفاء احد الشرطین من النکارة والاتصال او کلیهما فهذه ثلث صور وکل واحد منها اما ان یکون بانتفاء شرط الاضافة اولا فحصل ست صور قوله لا زید فی الدار ولا عمرو مثال المعرفة المتصلة غیر المضاف قوله لا غلام زید فی الدار ولا عمرو مثال المعرفة المتصلة المضافة قوله ولا فی الدار رجل ولا امرأة مثال نکرة مفصولة مضافة قوله ولا فی الدار زید ولا عمرو مثال المعرفة المفصولة الغیر المضافة قوله فی جمیع هذه الصور لیس ذکر هذا القول لاجل انه اخذ الشرط فی جانب الجزاء وهو لا یجوز بل انما ذکره لاجل دفع وهم وهو ان المتبادر الی الذهن ان قوله وجب الرفع یتعلق[2] بالقریب فقط وانما ذکره لاجل انتفاء الدلیل علیه بقوله اما فی المعرفة الخ وزیادة تحقیقه مر فی المرفوعات عند قوله واذا انتفی الاعراب لفظا فیهما والقرینة الی قوله وجب تقدیمه قوله للجنس فیها لان لا لا تعمل فی المعرفة اذ وضعها لنفی النکرة لان نفی الجنس یستلزم نفی الافراد وذلک یتحقق فی النکرة لا فی المعرفة فلا تعمل فی المعرفة هذا اذا کانت المعرفة بدون اللام واما اذا کانت المعرفة باللام فح تعمل لا فیها فلها افراد قوله فلضعفها الخ لان عمل لا لاجل فرع الفرع فیکون ضعیفا فلا تعمل مع الفصل اذ عمل لا لمشابهته ان وعمل ان لمشابهته الفعل قوله ای وجب تکریر اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله لا کن مطلقا جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لا فی الدار زید ولا عمرو لانه لا تکرار فیه اذ التکرار عبارة عن اعادة اللفظ بعینه ولفظ زید لیس بعینه لفظ عمرو فاجاب بقوله لا کن مطلقا لا بعینه یعنی اراد تکریر نوع الاسم لا تکریر شخصه قوله من معنی نفی الاحاد لان قوله لا رجل فی قوة لا زید ولا عمرو ولا خالد الی اخر افراد الرجل قوله افی الدار رجل ام امرأة فان قیل من این علم ان السوال مقدر مع التکرار قلنا لو لم یکن التکرار مرادا لکفی فی جوابه نعم اولا فان قیل فعلی هذا یلزم الدور کما لا یخفی قلنا انه دور معی وهو جائز قوله وهذا التعلیل جار فیکون وجوب التکرار فی المعرفة بدلیلین قوله ای هذه قضیة اشارة الی انه خبر محذوف المبتدأ والقضیة عبارة عن الحادثة العظیمة قوله لان اباحسن

[1] بانتفاء شرط النکارة فقط ۱۲ م [2] فعلی هذا یکون وجوب الرفع والتکریر فی المفصول بینه وبین لا ۱۲ ولیس کذلک ۱۲ م [3] لان المضاف الی النکرة لا یکون معرفة ۱۲ م [4] وهو قوله او مفصولا بینه وبین لا ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

قوله ولا فی الدار غلام زید ولا عمرو مثال المعرفة المفصولة المضافة

کنیۃ علی کرم اللہ وجہہ الخ جواب سوال ظاہر قولہ بل ھو منصوب فان قیل انہ لیس بمنصوب بل المنصوب ھو قولہ اباہ ھو لیس بکنیۃ بل الکنیۃ ھو مجموع قولہ ابا حسن قلنا انہ مرکب اضافی وھو اذا صار علما یجری اعرابہ علی الجزء الاول منہ لان الجزء الثانی مشغول باعراب المضاف الیہ فیجری الاعراب علی الجزء الفارغ منہ قولہ اما بتقدیر المثل والقرینۃ علی تقدیر المثل عین لھذا القول لان المقصود منہ مدح علی کرم اللہ وجہہ والمدح فی المثل اکد من نفی نفسہ قولہ فان مثلا الخ جواب سوال ظاہر قولہ ویقوی ھذا التاویل جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو انما کان تاویلہ بالنکرۃ باعتبار الوجھین فای الوجھین قوی وایھما ضعیف فاجاب بقولہ ویقوی ھذا التاویل ای حسن بحذف اللام لانہ لما نزع اللام عنہ کان صورتہ صورۃ النکرۃ فیکون نکرۃ فی نفسہ اذ حذف اللام عن الحسن یدل علی زال التنکیر فی نفس الحسن لانہ فی امر خارج وقولہ فیصار بدلا من نفسہ بخلاف التاویل بالمثل لانہ تاویل بالنکرۃ باعتبار الامر الخارج وھو المثل المضاف الی ابا الحسن قولہ لان الظاھر جواب سوال وھو انہ فلیکن تنوینہ بدلا من اللام فکانہ لم یزل اللام عنہ فاجاب بقولہ لان الظاھر ان تنوینہ للتنکیر للاصالۃ قولہ ای فیما کررت الخ جواب سوال وھو انہ یخرج من قولہ المصنف ثم وفی مثل الاحول ولا قوۃ الخ لاحول ولا قوۃ لان الحکم یتعلق بالمضاف والمضاف الیہ خارج من الکلام والحکم فاجاب بقولہ ای فیما کررت فیہ لا قولہ بحسب اللفظ ای الحرکات الاعرابیۃ والبنائیۃ قولہ لا بحسب التوجیہ الخ لا بحسب الدلائل وھذا رد علی من توھم وجھا سادسا وھو عکس الخامس بناء علی اختلاف توجیھھما باعتبار کونھما بمعنی لیس وکونھما ملغات وذلک لانہ لم یقصد الی ھذا الوجوہ باعتبار توجیھاتھا قولہ فانما بحسب التوجیہ تزیین علیھا لانک اذا فتحتھما یحتمل ان تکون لا فی الموضعین لنفی الجنس ویحتمل ان تکون فی الاول لنفی الجنس وفی الثانی زائدۃ واذا رفعتھما یحتمل ان یکون لا فی الموضعین لنفی الجنس ملغات عن العمل ویحتمل ایضا ان تکون فی الموضعین بمعنی لیس ویحتمل ایضا ان تکون الاولی بمعنی لیس والثانیۃ زائدۃ ویحتمل ایضا ان یکون الاول لنفی الجنس والثانیۃ زائدۃ واذا فتحت الاول ورفعت الثانیۃ یحتمل ان یکون الرفع محمولا علی اسم لا لنفی الجنس ای علی محلہ البعید وھو الرفع بالابتداء ولا زائدۃ ویحتمل ایضا ان تکون بمعنی لیس ورفعہ علی انہ اسمھا ویحتمل ایضا ان تکون للجنس ملغات عن العمل قولہ الاولی شارقۃ الان قولہ فتحھما خبر مبتدا محذوف قولہ موجود قیل الاظھر ان یقال موجودان نظرا الی تعدد اسم لا اذ المبتدا متعدد والجواب انہما بحکم المماثلۃ بمنزلۃ مبتدا واحد قولہ لا احول الا باللہ ولا قوۃ الا باللہ فان قیل یعلم من التاویل السابق ان الخبر ھو لفظ موجود ویعلم من ھھنا ان الخبر ھو لفظ لا باللہ قلنا ان الخبر لیس الا لفظ لا باللہ فی الموضعین وانما قال السابق وخبرھا محذوف وھو لفظ موجود معناہ ان متعلق الخبر محذوف فان قیل ان الخبر لما کان لا باللہ فھو مخالف عن قاعدتھم اذ القاعدہ عندھم ھذا ان المستثنی لا یکون الا بعد

کلام تام فکیف یکون المستثنی خبرا عن المستثنی منه قلنا هذا لیس بمستثنی فی الواقع اذ کلمة الا للحصر فقط لتقدیره حول بالله وقوة بالله ثم زیدت الا والا للحصر فان قیل فعلی هذا یکون المبتدأ نکرة محضة قلنا انه یجوز الصفة لما حول من المعصیة بالله وقوة علی الطاعة بالله ثم فی بیان العطف ههنا وفیما بعد توطئة الی الوجه الخامس کما ستعلم قوله لمشارکته جواب سوال وهو ان لفظ الا ولا یبدی فکیف یکون الثانی منصوبا حملا علی لفظ الاول فاجاب بقوله لمشارکته الخ قوله لان شرط دفع وهم وهو ان شرط الالغاء هو التکریر مع التوافق فی الاعراب الیخ وهو غیر موجود ههنا لان الاسم الاول مرفوع والثانی مفتوح اجیب عنه انه انما قال اللهم انه ضعیف اذا کان لا یجعل لیس واذا کان الرفع للالغاء فیجوز ان لا ضعف فیه قوله فهذا علی التوجیه الاول دفع وهم وهو ان الوجه الخامس موافق مع الوجوه السابقة فی العطف فدفعه بقوله فهذا علی التوجیه الاول الخ وهو رفع الاول علی ان لا یجعل لیس وفتح الثانی علی ان یکون لا لنفی الجنس قوله والا یلزم ای وان لم یتعین العطف جملة علی جملة یلزم ان یکون الخبر وهو قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا معا وذلک لان الا المشبهة بلیس یقتضی نصب خبره ولا التی لنفی الجنس یقتضی رفع خبره فلو جعل الترکیب من قبیل عطف مفرد علی مفرد یکون قوله الا بالله خبرا لما فیکون مرفوعا و منصوبا قوله وعلی التوجیه الثانی وهو ان یکون لا فی الاول لنفی الجنس ملغات عن العمل لوجود الشرط وهو التکریر وفی الثانی لنفی الجنس ایضا لانها لیست ملغاة بل عاملة قوله واذا دخلت الهمزة وانما خص لا ببیان لان الهمزة اذا دخلت علی کلمة لا یکون صورتها محتملة لامور ثلثة کما قال المصنف واذا دخلت علی الحروف المشبهة بالفعل لا یکون صورتها محتملا للغیر فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یتعرض له فی لا المشبهة بلیس ایضا اذ صورتها محتملة ایضا بین الامور الثلثة الان یقال اعتمد المصنف رح فیه علی المقایسة کذا قیل قوله علی التی لنفی الجنس جواب سوال وهو انه یلزم الخروج من البحث لانه فی لا واسمها لا فی الهمزة فاجاب بقوله علی لا التی الخ قوله ای علی لا جواب سوال وهو انه یلزم الخروج من البحث لان البحث فی عمل لا التی لنفی الجنس لا فی العمل المطلق فاجاب بقوله ای عمل لا قوله ای تاثیرها جواب سوال وهو ان العمل یستعمل فی المعرب فعلم منه انما بغیر البناء مع انه لیس کذلک فاجاب بقوله ای تاثیرها قوله اعرابا وبناء دفع وهم وهو ان المتبادر من التاثیر هو التاثیر الاعرابی فدفعه بقوله اعرابا وبناء یعنی ان المتبادر من التاثیر کما هو التاثیر الاعرابی کذلک الاعم الشامل لهما ولوارید منه التاثیر البنائی فقط فهو غیر متبادر قوله الداخلة علی لا جواب سوال وهو ان معنی الهمزة الاستفهام فقط فلا یصح قول المصنف ومعناها الاستفهام والعرض والتحقیق فاجاب بقوله الداخلة علی لا الخ یعنی سلمنا ان معنی الهمزة هو الاستفهام لکن اذا دخلت علی کلمة لا فهو

ع ۱۲ التباور من التاثیر الاعم ۱۲ ع ۱۲ اما اذا دخلت علی لا التی لنفی الجنس فلا یکون معناها الا الاستفهام واما التی المذکورة فمعناها

اما الاستفهام واما العرض جواب سوال وهو انه يعلم من كلام المص رح ان معناها مجموع الامور الثلاثة لان الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيلزم عموم المشترك والجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب الشارح بقوله اما الاستفهام الخ يعني ان العبارة بزيادة كلمة اما في المعطوف والمعطوف عليه وهي لاحد الامور الثلثة قوله حقيقة دفع وهم وهو ان الظاهر من العبارة ان كل واحد من المعاني الثلاثة معنى حقيقي للهمزة فدفع بقوله حقيقة يعني ان الاول معنى حقيقي للهمزة والثاني والثالث معنى مجازي له قوله مستفهما وانما ذكره لان الا يحتمل ان يكون للتنبيه ثم اعلم ان ظاهر عبارة المص رح للحصر في الثلثة لان كلمة اما يشعر به لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يكون معنى الهمزة التقرير والانكار والتوضيح فالاولى ان يقال انما خص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها كما بين الشارح بقوله ولم يذكر سيبويه الخ اعلم ان التمني والعرض والترجي كل واحد منها لطلب الشيء بطريق المحبة لكن التمني يستعمل في الممكنات والمستحيلات جميعا نحو ليت الشباب يعود والاخران يستعملان في الممكنات فقط الا ان العرض يستعمل فيما غلب وقوعه في ظنه والترجي يستعمل فيما قل وقوعه في ظنه قوله ولم يذكر سيبويه رحمه الله اشارة الى الاعتراض على المصنف رح بانه تابع لسيبويه رح في بيان قواعد الكتاب واعتمد عليه وههنا خالف منه قوله بل ذكره السيرافي رح اشارة الى الجواب قوله وتبعه الجزولي رح عطف على قوله ذكره والضمير المنصوب يرجع الى السيرافي قوله والمصنف عطف على الجزولي قوله ورد ذلك فقوله ورد فعل ماض وذلك مفعوله والاندلسي فاعله فيه اشارة الى الاعتراض قوله من حروف الافعال اي الحروف التي تجب دخولها على الافعال قوله فيجب انتصاب الاسم اي الاسم الذي يكون من قبيل ما اضمر عامله اجيب عنه ان الا منصوب بعده لا محالة الا انه لم يذكره في المواضع التي كان ما اضمر عامله فيها منصوبا اكتفاء بذكر حرف التحضيض اذ نقش كل واحد منهما واحد وهو لفظ الا قوله واما قوله الا رجلا الخ جواب سوال وهو ان ما قال المصنف رح من انه اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل منقوض بقوله الا رجلا لان الهمزة فيه غيرت عملها من البناء الى الاعراب فاجاب بقوله واما قوله الا رجلا الخ قوله فكانه قال جواب سوال وهو ان حرف التحضيض من دواخل الافعال ولا فعل ههنا فاجاب بقوله فكانه قال الخ قوله يعني هلا تروني انما فسر الا بهلا لان هلا نص في التحضيض بخلاف الا فانها مشترك قوله وهي عند يونس اشارة الى الجواب الثاني قوله اسم لا جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو يا زيد العاقل والعاقل اذا لعاقل نعت المبني الاول وهو يليه مع انه لا يجوز فيه البناء فاجاب بقوله اسم لا لا نعت المبني الاول مطلقا قوله بالنفي فيه طومية الى الاعتراض الذي بين الشارح بقوله وهذا القيد يغني عن الاول قوله اي لا الثاني لانه يتعين فيه الاعراب كراهة تركيب الاسم مركب اكثر من كلمتين اذ النعت والمنعوت

له يعني ان المبني لابد لهما من الموصوف وموصوفها اسم لا ۱۲ مفتي

marfat.com

بمنزلة الاسم المركب لبنائهما نحو خمسة عشر وبعلبك قوله حال من ضمير اشارة الى الامرين احدهما بيان وجه نصب قوله مفردا والثانى دفع وهم وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله مفردا صفة نعت والحال انه غير صحيح اذ يلزم توصيف المعرفة بالنكرة فدفع بقوله حال من ضمير الخ قوله من ضمير مبنى دفع وهم وهو انه حال من الضمير فى المبنى الراجع الى اسم لا واسم لا لا يكون مبنيا الا اذا كان مفردا فلا حاجة الى التقدير بقوله مفردا فاجاب بقوله من ضمير مبنى يعنى انه حال من الضمير المستكن فى مبنى[1] بدون اللام الذى هو خبر المبتدا اعنى قوله مبنى ومعرب قوله حال بعد حال دفع وهم وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله يليه صفة نعت فيلزم توصيف المعرفة بالجملة فدفع[2] بقوله حال بعد[3] حال قوله وهذا القيد يغنى عن الاول اشارة الى الاعتراض على المصنف اجيب عنه انه انما يرد الاعتراض لو كان قوله الاول مقروا بالرفع وجعل صفة لقوله ونعت ولو كان مقروا بالجر وجعل صفة لقوله المبنى فلا يرد[4] الاعتراض وايضا ان استغناء قيد الثانى عن الاول جائز واما استغناء قيد الاول عن الثانى فغير جائز كما هو المشهور عندهم قوله على الفتح وانما يعلم اصالة الفتح من قول المصنف رح حيث قال فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به قوله لمكان الاتحاد اشارة الى وجه الحمل وهو الاتصال معنى ولفظا جميعا كما اشار الى الاول بقوله لمكان الاتحاد بينهما لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى والى الثانى بقوله والاتصال اى الاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل بينهما بالاجنبى الا نادرا قوله وتوجه النفى جواب سوال وهو انه ما الفرق بين المنادى واسم لا ان نعت الاول لا يكون مبنيا فاجاب بقوله وتوجه النفى اليه اى الى النعت فى الواقع بناء على قاعدة وهى ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفى الى قيد خاصة فنحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف قوله والمبنى فى قوله ونعت المبنى جواب سوال ظاهر[5] قوله الى ما يبنى على الفتح بالاصالة فانه المذكور سابقا حيث قال المصنف فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به فالمراد به ما يكون بالاصالة لان ما هو من التوابع فهو مذكور فيما بعد قوله ولو جعل نعتا جواب سوال وهو فليكن النعت نعتا للمبنى الاول اى نعتا للمتبوع فاجاب بقوله ولو جعل[6] الخ قوله لان الاصل اذ الاصل فى الاسماء الاعراب قوله حملا على محله البعيد وهو كونه مبتدا قوله حملا على اللفظ لان بناءه عارضى حاصل من اللام فيشبه الاعراب قوله او على محله القريب وهو النصب بكلمة لا قوله اى فحكمه الاعراب جواب سوال وهو ان قوله فالاعراب جزاء

* ونعت الثانى يكون مبنيا ۱۲

[1] ويكون ذو الحال مؤخرا عن الحال ۱۲ [2] وهو قوله يليه وهو غير جائز لان الجملة من حيث هى فى قوة النكرة ۱۲ مفتى

[3] اى من الضمير المستكن فى خبر النعت وهو قوله مبنى ومعرب فيكون احوالا مترادفة ۱۲ مولوى مفتى

[4] اى فلا يغنى عن الاول ۱۲ [5] اى مذكور فى الشرح بقوله فلا يرد انه اذا كرر المبنى ۱۲ مفتى عبد الرحيم

[6] فحينئذ يخرج بقوله يليه ۱۲ شرح مولوى مفتى عبد الرحيم

marfat.com

والجزاء لا یکون الا جملة وهو مفرد اجاب بقوله ای محکمه الاعراب[1] وانما جعل الجزاء جملة بحذف المبتدأ لا یحذف الفعل لما قال صاحب المغنی اذا دار الامر بین کون المحذوف فعلا والباقی فاعلا وکونه مبتدأ والباقی خبرا فالثانی اولی لان المبتدأ اعین للحذف لکونه عین الثابت فیکون الحذف کلا حذف بخلاف الفعل فانه غیر الفاعل لکن یعارضه تعلیل الحذف بالنسبة الی قوله فحکمه الاعراب قوله والعطف الخ لما فرغ من النعت شرع فی العطف قوله علی اسم لا المبنی جواب سوال وهو ان قول المصنف والعطف الخ مشعر علی ان المعطوف علیه لفظ اسم لا وهو مبنی اوحل اسم لا وهو الاعراب والحال انهما من الاوصاف فکیف یصح العطف علیه فاجاب بقوله علی اسم لا المبنی ثم یرد علیه انه لما کان المعطوف محذوفا لاشتغال بقوله علی اللفظ یکون اشتغالا بما لا یعنی فاجاب بقوله بان یحمل علی اللفظ یعنی انه بیان جهة العطف لا انه بیان المعطوف علیه قوله بان یحمل متعلق بقوله والعطف قوله ای لفظ اسم لا اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ولم یجعل الخ جواب سوال وهو انه ینبغی ان یجعل الواو فی حکم المتصل القلیل الا نه علی حرف واحد فاجاب بقوله ولم یجعل الخ یعنی ان الواو مقرون مع اللام المؤکدة قوله اذ المعطوف علی المنفی الخ استارة الی بیان منشأ الظن قوله فی قول الشاعر الخ جواب سوال وهو ان الشاهد لابد ان یکون من الفصیح وهذا المثال لا یعلم انه من الفصیح اولا فاجاب بقوله فی قول الشاعر قوله وسائر التوابع جواب سوال ظاهر قوله لکن ینبغی جواب سوال ظاهر فان قیل لما ذکر الاندلسی ان حکمها حکم توابع المنادی فکیف یصح قوله لا نفرغ عنهم فینا قلت جاز ان یذکره الاندلسی بطریق الالتزام لا بطریق التصریح قوله ومثال الاباله جواب سوال وهو انکم قلتم ان اسم لا اذا کان مفردا ای غیر مضاف فهو مبنی علی ما ینصب به فهذه القاعدة منقوضة بهذین الترکیبین لانهما مفردان ای غیر مضافین مع انهما لیسا مبنیان بل منصوبان لان الاول لو کان مبنیا لقال لا ابال له بدون الالف لانه لیس بمضاف حتی یکون بناءه بالالف اذ الاسماء الستة یکون بالالف اذا اضیفت واما الثانی فهو مفرد غیر مضاف مع انه لا یکون مبنیا بالفتح بل مبنی علی السکون لانه سکون المعلل ولو قلت انه مبنی علی الیاء فالنصب بالیاء لا یکون الا فی المثنی وقوله وغلامی مفرد غیر مثنی اذ لو کان مثنی لکان بالنون لانه یقال غلامین ولو قلت ان النون ساقط فمنقوض بالمثنی لا یکون الا بالاضافة ولا اضافة ههنا فاجاب بقوله ومثال لا بال له ولا غلامی له جائز تنکیرها له بالمضاف یعنی ان کلواحد منهما وان لم یکن مضافا لکنه مشابه بالمضاف فلذا کان الاول بالالف والثانی بالیاء واسقط النون ثم المراد بمثل الاب هو الاسماء الستة غیر ذو لان ذو لا یقبل عدم الاضافة اذ هو من الاسماء اللازمة الاضافة قوله ای کترکیب جواب سوال ظاهر قوله یعنی ان الاصل

---

[1] یعنی ان قوله فالاعراب خبر مبتدا محذوف وهو قوله فحکمه فیکون جملة ۱۲ منه [2] فمغیره ان الضمیر لم یذکر سائر التوابع کالبدل والمعطوف بحرف العطف ودخول یا علیه وغیر ما یقبل تصریح النعت والعطف فاجاب بقوله وسائر التوابع ۱۲ منه [3] وانما جعلنا هذین لیکون الملازمین النحاة الکوفیة والا فالاصل

اشارة الی اظہار السؤال قولہ ای لاسم لاجواب سوال وھوانہ فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الراجع ضمیر مفرد والمرجع شیئان اجاب بقولہ ای لاسم لا الخ قولہ مع انہ لیس بمضاف دفع وھم وھوانہ عین مضاف فلا یصح التشبیہ بالمضاف کما قال سیبویہ رح انہ مضاف واللام زائدة تاکید اللام المقدر دفع بقولہ مع انہ لیس بمضاف قولہ واجراءً للاحکام المضاف علیہ وانما زاد ھذا لئلا یتوھم انہ منصوب بالمشابہة بالمضاف اذ لو کان کذلک لنون لا بالہ کما ینون لا حضًا وجھہ ولم یحذف النون فی الاخلاصی قولہ وذلک التشبیہ اشارة الی ان قولہ لمشارکتہ وجہ للوجہ فیکون تذییلا کما ان قولہ تشبیھا لہ بالمضاف وجہ للمسئلة فیکون تحقیقا قولہ ای مشارکتہ اسم لا ایضا اشارة الی بیان المطابقة بین الراجع والمرجع قولہ حین یضاف جواب سوال و ھوان قول المصنف لمشارکتہ لہ فی اصل معناہ لا یصح لان اسم لا فی ھذین التراکیبین ثابت مع الخبر یعنی انہ جملة خبریة فکیف یقال انہ مشابہ بالمضاف اجاب بقولہ حین یضاف الخ حاصل الجواب انہ ایضا مضاف لکن باظہار اللام فان قیل بین کلامی الشارح تناقض ای بین قولہ حین یضاف وبین قولہ فیما سبق مع انہ لیس بمضاف قلنا ان فی لا بالہ ترکیبین الاول ترکیب خبری بان یجعل ابا اسم لا والجار والمجرور خبرھا والثانی ترکیب اضافی بان یجعل ابا مبتدا محذوفا الی الضمیر المجرور بواسطة اللام وخبرھا محذوف وقا ای موجود فالاول مراد بالاول والثانی بالثانی فلا تناقض قولہ ای معنی المضاف من حیث ھو مضاف اشارة الی ان لیس المراد من المضاف ذات المضاف قولہ یعنی الاضافة ھذا بیان معنی الحیثیة کما ان معنی الانسان من حیث ھو انسان ھو الانسانیة لا ما صدق ھو علیہ وانما بین معنی الحیثیة لان الاختصاص معنی الاضافة لا المضاف قولہ او المعنی ان مثل لا بالہ الخ یعنی ان الضمیر فی قولہ تشبیھا لہ وکذا فی قولہ لمشارکتہ راجع الی المثل فلا یفوت المطابقة قولہ ای بترکیب جواب سوال وھوان المضاف لا یکون الا مضافا ای لا یکون جملة فیلزم تشبیہ المرکب بالمفرد وھو باطل اجاب بقولہ ای بترکیب الخ قولہ ای لما یشتمل جواب سوال وھوانہ یلزم مشارکة المرکب بالمفرد وھو باطل اجاب بقولہ ای لما یشتمل الخ قولہ الا ان بین الاختصاصین دفع وھم وھوان کلا واحد منھما مفید للتعریف فدفع بقولہ الا ان الخ یعنی ان بینھما فرقا بان الاختصاص فی احدھما اقوی واصل الی التعریف والاخر غیر واصل الیہ قولہ ترکیب جواب سوال ظاھرہ یرد علیہ انہ لا یصح اضافة الترکیب الی الجملة لان المضاف لا یکون الا من الاسماء قلنا ان الترکیب مؤول بالقول ای لم یجز قول لا ابا فیھا ومقول القول لا تکون الا جملة قولہ یضاف فیہ الاب لان ذلک الاضافة باطلة قولہ ولیس بمضاف یرد علی السیبویہ قولہ ای مثل ھذین جواب سوال وھوانہ فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر مفرد والمرجع ھو قولہ لا ابا لہ والاخلاصی لہ شیئان اجاب بقولہ ای مثل الخ قولہ الواحد دفع وھم وھوان المراد من المعنی المعنی

ل۵ ای ان الضمیر یرجع الی اسم لا وھو مفرد ۱۲ ش ۱ ای الترکیب الاب والی ۱۵ ای الترکیب الثانی ۱۲ منہ ش ۱ ای مراد القول الثانی ۱۲ منہ

اے لفساد المعنی الزائد والحال ان فساد معنی زائد غیر مضر فدفع بقوله ان المراد من المعنی المعنی المراد لا الزائد قوله المفاد بهما دفع وهم وهو ان المراد من المعنی المراد الاختصاص وهو لا یفید بالاضافة بل تاکدت بها فاجاب بقوله المفاد بهما یعنی ان المراد من المعنی هو معنی الافادة الذی هو بین المسند والمسند الیه والاختصاص لیس المعنی المفاد بهما خاصة بل مشترک بین لا اباله وبین لا اباه قوله لا نفی الوجود الخ وبتقدیر الاضافة یلزم نفی المعلوم لان الاب صار معرفة بالاضافة الی الضمیر یعنی ان بتقدیر الاضافة یلزم فوت الاستقلال والجنسیة جمیعا قوله لانه العمدة فیما بینهم اے فیما بین البصریین لانه رئیسهم کما سبق فلا یرد ما ذکره مولانا عصام الدین ان الخلیل اعلی النحویین فکیف یکون سیبویه عمدة فیما بینهم قوله باعتبار المعنی فان قیل لو کان مضافا حقیقة یلزم عمل لا فی المعرفة بدون الرفع والتکریر وهو غیر جائز قلنا انه وان کان معرفة صورة الا انه یشبه النکرة باعتبار الفعل قوله تاکید للام خبر قوله واقحام اللام قوله حذفا اشارة الی ان نصب قوله کثیر الاجل انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر قوله ای لا بأس علیک والقرینة علیه ان کلمة لا لا تدخل علی الحرف قوله لئلا یکون اجحافا بتقدیم الجیم علی الحاء کما قال صاحب الحلبی علی شرح الوقایة فی شرح قول المصنف فی بحث الحج ومیقاة الشامی جحفة قوله وقولهم لا کزید لما کان هذا القول محتملا للاحتمالین تعرض الشارح الیه قوله ای خبریة خبر ما ولا جواب سوال وهو ان ضمیر هی لا یخلو اما راجع الی ما ولا او الی العمل او الی الخبر فالکل باطل لعدم المطابقة فاجاب بقوله ای خبریة الخ قوله وخص الخبریة جواب سوال وهو کما ان خبریة خبر ما ولا لهما لغة الحجاز کذلک اسمیة اسمهما لهما لغة الحجاز فما وجه التخصیص فاجاب بقوله وخص قوله ولغة اهل الحجاز جواب سوال وهو ما وجه للمصنف انه اختار مذهب الحجاز فاجاب بقوله ولغة اهل الحجاز الخ قوله وما هن امهاتهم فالامهات جمع مؤنث سالم فیکون نصبه بالکسرة قوله وهی زائدة ای ان زائدة عند البصریین والا فالنفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات ثم یرد علیه لما کانت زائدة کان ذکرها عبثا وذا غیر جائز فاجاب عبد الرحمن انها وان کانت زائدة لکن لا تخلو عن نوع تاکید قوله ونافیة ای غیر زائدة ثم یرد علیه انه اذا لم تکن زائدة بل تکون للنفی فالنفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات مع ان الغرض انه منفی فاجاب بقوله مؤکدة عند الکوفیین فان قیل هذا ینافی ما قالوا من انه لا یجوز الجمع بین الحرفین الذین معناهما النفی الا اذا کان بینهما فصل قلنا لم لا یجوز ان یکون المراد منه هو الحرفان اللذان لم یکن فیهما حیثیة التاکید بان کان متمحضا للنفی قوله ای عمل ما انما فسر به لان الاول لا یستقیم فی لا قوله بکسر الجیم انما قال ذلک لیطابق المثال لان المذکور فی مثاله بل ولکن وهما فاعل الایجاب لا مفعوله

---

۱ اے علی حذف اسم لا ۱۲ ۲ کما بینهما الشارح بقوله انا حملنا ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری

۳ بقوله ولکنها لتاکید النفی ۱۲ شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

marfat.com

قوله ای بعاطف یفید الایجاب جواب سوال وهو ان العطف بلفظ الموجب غیر موجود فی کلامهم فاجاب بقوله ای بعاطف الخ قوله ای فحکم المعطوف جواب سوال ظاهر[1] قوله فانه لا یطلق علیها جواب سوال وهو انه ما الباعث علی الشارح انه اخرج الحروف الاواخر مع انها محل الاعراب حقیقة فاجاب بقوله فانه لا یطلق الخ قوله ای علامته وتحقیقه مر فی المرفوعات فان شئت فلینظر فیها قوله من حیث هو مضاف الیه جواب سوال وهو انه منقوض بغلام زید لان زیدا فی المثال المذکور مضاف الیه مع انه لیس بمجرور فی قوله ضرب زید فاجاب بقوله من حیث هو مضاف الیه قوله یعنی الجر جواب سوال وهو انه ینتقض بقوله غلام احمد لان احمد غیر مشتمل علی علم المضاف الیه وهو الکسر فاجاب بقوله یعنی الجر فان قیل ان اخذ الجر فی تعریف المجرور لیس الا اخذ المحدود فی الحد قلنا انه بیان حاصل المعنی غیر داخل فی التعریف قوله لفظا او تقدیرا متعلق بالکسرة والفتحة والیاء ایضا نحو یا غلام اخی القوم ثم الکسرة اللفظی مثل مررت بمسلمات والتقدیری مثل مررت بفتی والفتحة اللفظیة مثل رأیت احمد والتقدیری مثل رأیت فتی والیاء اللفظی مثل مررت بابیك والتقدیری مثل مررت بابی القوم وانما قال لفظا او تقدیرا ولم یقل او محلا کهذا فی مررت بهذا لان المصنف فی صدد بیان الاعراب بالحرکة والحرف جمیعا والاعراب بالجر لا یکون محلیا فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یذکر الشارح الاعراب المحلی فی المرفوعات قلنا انما ذکره لاجل ان المصنف رح ذکر فی بحث الفاعل مضمرا متصلا وهو من المبنیات فان قیل ان فی المجرورات ذکر المصنف یاء المتکلم وهو ایضا من المبنیات فی قوله واذا اضیف الاسم الصحیح الی یاء المتکلم قلنا عن اصل الاعتراض ان المراد من التقدیری ما لا یکون لفظیا فیشمل المحلی ایضا قوله والمضاف الیه وان کان جواب سوال وهو ان المصنف عرف المجرورات بقوله ما اشتمل الخ ثم عرف المضاف الیه بقوله کل اسم نسب الخ فعلی هذا لم یتناول تعریف المجرورات المجرور بالباء الزائدة مثل بحسبك زید اذ هو لیس بمضاف الیه اذ هو کل اسم نسب الیه شیء الخ ولیس لهذا الباء متعلق حتی ینسب الی مدخول الباء اذ هی زائدة وکذا لا یتناول القوله بالله فی قوله تعالی کفی بالله لان قوله کفی وان نسب الی الله بواسطة حرف الجر لکن هذه النسبة من قبیل الاسناد ونسبة المضاف الیه لیست الا نسبة التعلق وکذا لا یتناول المضاف الیه بالاضافة اللفظیة لانه لیس فیه تقدیر حرف الجر عند القوم فاجاب بقوله والمضاف الیه حاصل الجواب ان فی العلامة لا تجب ان یکون مساویا للشیء بل قد یکون اعم منه قوله وکذا المضاف الیه

[1] تقریره ان قوله فالرفع جزاء الشرط والجزاء لا یکون الا جملة وهو مفرد کیف یکون جزاء حاصل الجواب ان الجزاء جملة اسمیة لان قوله فالرفع مبتداء موصوف تقدیره فحکم المعطوف الرفع ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رَبَّنَا ظَلَمْنَا اَنْفُسَنَا وَاِنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا لَنَكُوْنَنَّ مِنَ الْخٰسِرِيْنَ ۝

marfat.com

فان قیل ان هذا المضاف الیه داخل فی تعریفه عند المص رح وان لم یکن داخلا عند القوم والشارح
لیس الا شارح لهذا المتن فلا یلزم علیه دفع الاعتراض الذی ورد علی الغیر قلنا وان لم یلزم علی
الشارح هذا الدفع لکن لا یخلو عن الاولویة یعنی ان دفعه اولی من ترکه قوله وهو ههنا غیر ما هو جواب
سوالین احدهما ان الشیء اذا ذکر اولا ثم یذکر بالضمیر لا بالظاهر فینبغی ان یذکر لفظ هو فی موضع
قوله والمضاف الیه والثانی ان قوله هو اخصر من قوله والمضاف الیه فاجاب بقوله وهو ههنا الخ
یعنی ان المضاف الیه سابقا اعم من هذا المضاف الیه لان الاول اعم من ان یشترط فیه تقدیر حرف
الجر او لا یشترط واما الثانی فلا یشترط فیه تقدیر حرف الجر عند المصنف رح واما عند القوم هو الذی[1]
انجر بتقدیر حرف الجر فیشترط تقدیر حرف الشرط عندهم ثم یرد علیه ما وجه العدول للمصنف
عندهم فاجاب الشارح عنه بقوله وذهب[2] فی ذلک الخ قوله لفظا ایضا نحو مررت
بزید قوله لیشمل متعلق بالتعمیم المقدر ای انما عمم الشارح عن الحقیقی والحکمی لیشمل الجمل التی یضاف
الاسم الی الجمل قوله فی حکم المصادر لان الظروف اذا اضیف الی الجملة فالاضافة فی الواقع الی
مصدرها وزیادة تحقیقه فی المبنی فی بحث الظروف عند قول المصنف والظروف المضافة الی
الجملة یجوز بناءها علی الفتح قوله اسما کان او فعلا جواب سوال وهو انه ما الوجه للمصنف
انه قال فی المضاف الیه کل اسم نسب الیه شیء ولم یقل نسب الیه اسم فاجاب بقوله اسما کان
الخ یعنی انه غیر مختص بالاسم قوله ای ملفوظا اشارة الی ان قوله لفظا او تقدیرا مصدر بمعنی اسم
المفعول وخبر لکان المقدر وانما اکتفی باسم المفعول لیصح الحمل قوله حال کون الخ جواب سوال
وهو ان قوله مرادا منصوب فما الناصب له فاجاب بقوله حال کون الخ یعنی انه حال من اسم
کان المحذوف وهو الضمیر المستتر فیه وقیل[3] انه حال من خبر کان فیرد علیه ان خبره لیس
بفاعل ولا مفعول فکیف یصح الحال عنه اجیب عنه انه مشبه بالمفعول فی وقوعه فی الموضع
الثالث قوله من حیث العمل جواب سوال وهو ان ذکر قوله مرادا بعد
قوله تقدیرا مستدرک لان التقدیر اسقاط من اللفظ وابقاء فی النیة وهو لیس الا معنی
قوله مرادا اجاب بقوله من حیث العمل قوله بابقاء اثره جواب سوال وهو ان تعریف
المضاف الیه منقوض بنحو صمت یوم الجمعة لان حرف الجر وهو کلمة فی مراد ههنا
من حیث العمل لانه ظرف مع انه لیس مضافا الیه فاجاب بقوله بابقاء اثره ثم
یرد علیه ان الاثر باق ههنا وهو النصب اذ هو لاجل الظرفیة وکونه ظرفا یعلم بکلمة فی

---

[1] فان المشهور انه اذا اطلق لفظ المضاف اریدبه ما انجر باضافة اسم الیه بحذف التنوین من الاول للاضافة قاله جمال الدین
۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری [2] وکانه اختاره لیصح قولهم والجر علم المضاف الیه بقدر الامکان بلا تکلف
قاله عصام الدین رحمه الله ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنه [3] کما هو الظاهر من کلامه قدس سره ۱۲ مفتی
اللهم تب علینا قبل الموت وارحمنا عند الموت وسهل علینا سکرات الموت ولا تعذبنا فی القبر بعد الموت

فاجاب بقوله وهو الجر قوله مثل غلام زيد الاول مثال اضافة لامية والثاني مثال اضافة بيانية والثالث مثال اضافة ظرفية قوله لا تجر به والاحكام علامة على العمل وهو دليل اتى كالممكنات الدالة على وجود الله تعالى والله تعالى علة لوجود الممكنات وهو دليل لمى قوله اى تقدير الحرف فيه اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لا بد من ان يتلفظ بالحرف اذ لو قدر الباء توهم البدل في قولهم مر عمرو بزيد فيكون تقديره مر عمرو زيد بخلاف غلام زيد اذ فيه لا يتوهم البدل لان سقوط التنوين يدل على الاضافة قوله اى منسلخا جواب سوالين احدهما ان هذه العبارة لا تدل على المقصود اذ المقصود ان الاسم ثابت في مركزه وزال عنه الاسم والثاني ان التجريد يقتضي سبق الوجود فهو منقوض بالاسم الذي ليس فيه تنوين فاجاب عنه بقوله اى منسلخا قوله او ما قام مقامه جواب سوال ظاهر فان قيل هذا يشكل بنحو الحسن الوجه اذ التجريد عن التنوين غير موجود فيه لانه معرف باللام ليس فيه تنوين قلنا معنى قوله شرطه ان يكون للمضاف اسما مجردا اى اذا كان التنوين موجودا فيه وان لم يوجد فاى شئ تسقط كما قال الشارح في قول المصنف رحمه الله وشرطه تجريد المضاف من التعريف اذا كان معرفة كما سيأتي الان فعلى هذا لا يرد الاعتراض بقولنا حواج بيت الله ولا بقولنا كم رجل ولا بقولنا الضارب الرجل قوله اى لاجل الاضافة احتراز عن السقوط لاجل اللام قوله لان التنوين او النون يعني انما يحذف عنه التنوين لانه يدل على التمام اى تمام ما هي فيه فيكون منقطعا عما بعده والاضافة يدل على الاتصال فبينهما منافات قوله فلما ارادوا جواب سوال وهو ان المضاف لما كان تاما بالتنوين فاى فائدة في سقوط التنوين واتمامه بشئ اخر فاجاب بقوله فلما ارادوا الخ قوله او التخصيص او التخفيف كلمة او لمنع الخلو لا الجمع لان التخفيف لازم للكل قوله وتمموها بالثانية لفائدة جديدة وهو الاكتساب اى اكتساب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص قوله ثم المتبادر جواب سوال وهو ان تعريف المضاف اليه لا يكون جامعا لافراده لانه لا يصدق على المضاف اليه بالاضافة اللفظية اذ ليس فيه حرف الجر

ن وزال عنه التنوين وعبارة المص يدل على ان التنوين ثابت في مركزه م

له يعني ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اى الزوال من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم قاله جمال الدين مفتي ۱۲ سلمه الله تعالى انما لم يبين السوال والجواب في بعض المواضع لعدم علمه به كما هو الظاهر من السكوت في موضع البيان والله اعلم ۱۲ مفتي

سه فان فيه يتحقق المشروط وهو تقدير حرف الجر بدون تحقق شرط الاضافة وهو التجرد عن التنوين او ما يقوم مقامه اما التجريد الخ ۱۲ م سه يعني ان المراد اذ لو كان فيه تنوين او نون يحذف ۱۲ م سه بان المشروط وهو تقدير حرف الجر موجود فيها مع عدم تحقق الشرط لعدم تجرده عن التنوين لاجل الاضافة اما الاول فلانه غير منصرف للجمعية واما الثاني فلانه مبني واما الثالث . فظاهر قاله عبد ۱۲ لمصححه المولوي مفتي عبد الرحيم

سه يعني بتقدير من البيانية ۱۲ م عه يعني ان الاضافة لغرض اخر غير تتميم الاسم ۲ مولوي عبد الرحيم

marfat.com

لا لفظا ولا تقديرا فاجاب بقوله ثم المتبادر يعني ان عدم وجود حرف الجر فيه بالنظر الى اصطلاح القوم واما عند المصنف رح فحرف الجر فيه موجود وانما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا والتقدير اعم من الحقيقي والحكمي يعني يمكن ادخال الاضافة اللفظية فيه نظرا الى حمل كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود اثر حرف الجر فيها وان لم يكن نفس حرف الجر فيكون تقدير حرف الجر فيها حكما وانما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية اما في حسن الوجه فلان حمل الوجه على الحسن حمل هو هو فح لا معنى لتقدير حرف الجر فيه واما في ضارب زيد فلان الضارب متعد بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجر قوله لكنه لم يبين دفع وهم وهو ان المصنف رح لما كان قائلا بتقدير حرف الجر فلم لم يبين تقدير حرف الجر فيها فدفع بقوله لكنه قوله وقد تكلف جواب سوال وهو ان المص رح لما لم يبين كان الحرف مجهولا اذ هو لم يعلم ان الحرف المقدر لام او من او في اجاب بقوله وقد تكلف الخ قوله في اضافة الصفة اي في اضافة اسم الفاعل الى مفعولها قوله تقوية للعمل جواب سوال وهو ان اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة فيه الى تقدير اللام فاجاب بقوله تقوية الخ اعلم ان تقوية الفعل المتعدي بحرف الجر لا يجوز اذ هو قوي في نفسه واما تقوية شبه الفعل المتعدي فجائز لضعف عمله قوله بمنزلة التميز وزيادة من في التميز شائع كما قال الشارح في بحث التميز لكن زيادة من فيها اي في الصفة تؤيد التميز لان من تزاد في التميز لان من لبيان الذاة والتميز ايضا لبيان الذاة قوله فان في اسناد الحسن جواب سوال وهو ان التميز يقتضي سبق الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب بقوله فان في اسناد الحسن قوله هذا في الحقيقة تخصيص اي ايراد من البيانية في الاضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لان الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه او غيره فبذكر الوجه حصل التخصيص قوله اي الاضافة اشارة الى الامرين احدهما الرد على القوم والاخر دفع وهم وهو ان الضمير في قوله هي راجع الى مطلق الاضافة اذ هو المذكور سابقا فعلم منه ان الاضافة اللفظية تجري في مررت بزيد وليس كذلك فدفع بقوله اي الاضافة الخ وايضا الاضافة مذكورة في ضمن المضاف اليه لان ذكر النسبة لا يكون الا بذكر الطرفين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله اي منسوبة الى المعنى اما اشارة الى وجه التسمية او جواب سوال وهو ان الياء يقتضي المنسوب اليه فما هو فاجاب بقوله اي منسوبة الى المعنى الخ قوله لانها تفيد معنى اي ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ فلا مصادرة قوله علامتها جواب سوال وهو ان كلمة ان اذا دخلت على يكون يكون بتاويل المصدر فعلى هذا لا يصح حمل الكون على الاضافة المعنوية اذ الكون مصدر محض وقع في موضع المحمول والاضافة وان كان مصدرا الا انه وقع في موضع الموضع فيكون ذاة وايضا لا

[1] لان الاضافة المعنوية اضافة غير الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير مضافة الى معمولها قاله عبد الرحمن ۱۲ مفتي عبد الرحيم

marfat.com

یصح تعریف الاضافة المعنویة بکون المضاف غیر صفة اذ کون المضاف غیر صفة صفة المضاف فکیف یکون تعریفا للاضافة المعنویة فاجاب بقوله علامتها یعنی ان هذا الکلام بحذف المبتدء وهو علامتها ولا شك ان احد الشیئین علامة علی الآخر وانما لم یقل فعلامة المعنویة مع انه اخصر مما قال الشارح بقدر الضمیر لان الکلام مسوق للاضافة المعنویة لا للعلامة ویمکن الجواب بوجه آخر وهو انه علی هذا یلزم التقدیر قبل الاحتیاج فیصدق علیه مثل مشهور وهو آب ندیدی موزه کشیدی

قوله کاسم الفاعل الخ جواب سوال وهو انه ینقض بقولنا ضرب الیوم اذ هو اضافة معنویة مع ان الضرب صفة من الصفات فاجاب بقوله کاسم الفاعل الخ یعنی ان المراد من الصفة اسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة لا المصدر اذ هو صفة فی اصطلاح المنطقی لا النحوی اذ الصفة فی اصطلاح المنطقی ما قام بالغیر واما فی اصطلاح النحوی فصادر علی ذات مبهمة ماخوذة مع بعض احوالها

قوله فاعلها او مفعولها جواب سوال وهو انه لا یصح نفی العمل عن المضاف اذ المضاف عامل فی المضاف الیه ابدا فاجاب بقوله فاعلها او مفعولها یعنی ان نفی العمل عن المضاف باعتبار نفی العمل الخاص وهو العمل فی الفاعل او المفعول ثم یرد علیه ان عمل الفاعل والمفعول غیر موجود فی حال الاضافة فکیف یکون منفیا فاجاب بقوله قبل الاضافة قوله سواء لم یکن اشارة الی ان الاضافة المعنویة علی قسمین

قوله کمصارع مصر معناه بالفارسیة کشتی گر مصر قوله وکریم البلد فان قیل ان الکریم صفة مشبهة عامل فی المفعول فیه فیکون من قبیل اضافة الصفة الی المعمول قلنا المراد من المعمول ما لا یکون مفعولا فیه کما قال الشارح فاعلها او مفعولها قوله ای لا یکون صادقا اشارة الی ان المراد من الجنس هو الامر الکلی لا الجنس المنطقی قوله الصادق علیه صفة کاشفة للجنس قوله بشرط ان یکون المضاف جواب سوال وهو انه ینقض بنحو احد الیوم لانك قلت ان الاضافة بمعنی من یکون فیما اذا کان المضاف الیه جنسا للمضاف الصادق علیه وعلی غیره والیوم ایضا کذلك لانه صادق علی الاحد وعلی الغیر فینبغی ان یکون بمعنی من البیانیة فاجاب بقوله بشرط الخ وفی مادة النقض الشرط غیر موجود قال مولانا عصام الدین لا حاجة الی هذا الشرط لانه اذا کان المضاف الیه من جنس المضاف الیه والا یلزم اضافة الخاص الی العام کزید انسان مثلا وهی ممتنعة کما ذکره الشارح فی بیان الحاصل اقول العلم بعدم جواز اضافة الخاص الی العام لا یظهر الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط قوله والحاصل ای حاصل مبحث الاضافة او حاصل الاضافة فی تحقیق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف اذ عبارته لا یدل علی ما ذکره الشارح هو جواب سوال وهو ان الاضافة المعنویة بمعنی اللام فیما عدا الجنس ..... ومعنی الجنس ان یکون المضاف الیه صادقا علی المضاف وعلی غیره فعلی هذا انتقض بقولنا لیس اسد لان المضاف الیه ههنا ما عدا الجنس اذ لا یصدق علی المضاف وغیره مع انه لا یجوز تقدیر اللام فیه اجاب بقوله والحاصل الخ حاصل الجواب ان ههنا تقسیم آخر

من جنس المضاف فیجب ان یکون المضاف الیه

له قوله مصارع اه فان المصر والبلد لیسا معمولین لهما بل هما ظرفان لهما قاله مولانا عبد الرحمن رح ۱۲ مفتی

قولہ کاحد الیوم فان قیل کما ان الیوم اعم کذلک الاحد ایضا اعم فکیف یطلق علی الیوم وعلی غیر الیوم ایضا قلنا الاحد اذا استعمل فی الایام اردیت بہ الیوم المعین وھو ما بعد السبت فلا یکون اعم قولہ علی التقدیرین ممتنعۃ اما علی التقدیر الاول فلان الاضافۃ اما للتعریف او للتخصیص ولیس شئ منہما علی ھذا التقدیر فان قیل یتحقق التخصیص حینئذ مع انہ لابد منہ فی الاضافۃ المعنویۃ ایضا قلنا التخصیص یحصل بترک احد المتراد فین اما المضاف واما المضاف الیہ فلا حاجۃ الی الاضافۃ واما علی التقدیر الثانی فلانہ یلزم اضافۃ الاخص الی الاعم وھو غیر جائز قولہ فان کان المضاف الیہ اصلا اشارۃ الی الاعتراض علی النحاۃ بان قولھم بان الاضافۃ یحض من انما یکون اذا کان بین المضاف والمضاف الیہ عموم وخصوص من وجہ علی الاطلاق لیس کذلک بل ینبغی ان یفصل فیقال بعد العموم والخصوص من وجہ ان المضاف الیہ ان کان اصلا للمضاف فھی بمعنی من والا فبمعنی اللام اجیب عنہ انا لانسلم ان اصالۃ المضاف الیہ شرط فی الاضافۃ البیانیۃ الا تری الی قولہم مائۃ رجل ان اضافۃ المائۃ الی الرجل بیانیۃ مع ان الرجل لیس اصلا للمائۃ قال مولانا عصام الدین لا یصح ان یکون ھذہ اضافۃ بیانیۃ اذ لا یصح حمل رجل علی المائۃ ولا العکس اقول المراد برجل جنسہ والتنوین للوحدۃ الجنسیۃ ای مائۃ ھی ھذا الجنس قولہ واعلم انہ دفع وھم وھو ان الاضافۃ اللامیۃ ھی التی یصح اظہار اللام فیہا ولو لم یصح لا تصح جعلہا لامیۃ فعلی ھذا ینبغی ان لا یصح عد قولھم کل رجل وکل واحد من الاضافۃ اللامیۃ لان کلمۃ کل لازمۃ الاضافۃ معنی وان من الاضافۃ اللامیۃ واجاب البعض ان کلمۃ کل موضوعۃ للافراد لانہا وضعت لاحاطۃ الافراد فیکون معنی قولہم کل رجل الی افراد رجل ولا شک ان کلمۃ الافراد لیست بلازمۃ الاضافۃ فیصح اظہار اللام بین لفظ الافراد ولفظ رجل واجاب الشارح رح عن ھذا الوھم بقولہ واعلم انہ لا یلزم فیما ھو بمعنی اللام ان یصح التصریح بہا بل یکفی افادۃ الاختصاص الذی ھو مدلول اللام الا تری الی قولہم یوم الاحد وعلم الفقہ وشجر الاراک ان الاضافۃ فیہا بمعنی اللام ولا یصح اظہار اللام فیہا لفساد المعنی ومن قال فی تحریر الوھم ھکذا انہ یتوھم التوھم ان الاضافۃ اللامیۃ ھی التی یجوز اظہار اللام فیہا فینبغی ان لا یصح عد قولھم یوم الاحد وعلم الفقہ وشجر الاراک من الاضافۃ اللامیۃ لعدم صحۃ اظہار اللام فیہا فلیس لہ فکر سلیم اذ الشارح رح جعل ھذہ الامثلۃ الثلثۃ من المشہور علی ان اظہار اللام لیس بشرط حیث قال فقولک یوم الاحد وعلم الفقہ وشجر الاراک بمعنی اللام ولا یصح اظہار اللام فیہ فلما کانت ھذہ الامثلۃ الثلثۃ من المشہور وفعلم ان مادۃ النقض امثلۃ اخری نحو کل رجل وکل واحد فافہم ولا تتسرع برد ولا قبول ولو قلت ھذا

سلہ قال عبد الرحمن المقصود بیانہا ان الاضافۃ من وجہ مبنیۃ فی الاضافۃ بمقدر من بدون القیام القاعدۃ المذکورۃ ۱۲ سے بدون ملاحظۃ امر خارج ۲ سلہ لانہ حینئذ لا یحصل التعریف والتخصیص فیہ ۱۲ سلہ لان المضاف الیہ لیس اصلا للمضاف ۱۲ منہ عبد الرحیم

بیان السوال قلت بیان السؤال یکون لقوله فلا یرد هذا السوال قوله ای یکون الاضافة جواب سوال وهو لیست فات للمطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر راجع الی الاضافة بمعنی فی وهو مؤنث والضمیر مذکر اجاب بقوله ای کون الاضافة الخ قوله فی استعمالاتهم لما کان القلة قد یکون من حیث الاستعمال وقد یکون من حیث القیاس فلدفع الابهام وتعین ماهو المراد قال للشارح فی استعمالاتهم قوله ورد هذا اشارة الی بیان العلامة علی قلة قوله مثال للاضافة بمعنی اللام اشارة الی ان الکثرة الامثلة باعتبار کثرة الممثلات قوله ای ضرب واقع فی الیوم هذا بیان لحاصل المعنی والا فالیوم ظرف للضرب لانه ظرف لوقوع الضرب وایضا ان الیوم ظرف للضرب لانه صفة للضرب باعتبار المتعلق وهو واقع فلا یرد ما قاله عصام الدین فان قیل ان الاضافة اللفظیة ایضا منحصرة فی هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زید وحسن الوجه وسارق اللیلة فما وجه تخصیص المعنویة بها قلنا حرف الاضافة فی الاضافة اللفظیة غیر منحصرة فی الثلاث بل یقدر بحسب اقتضاء تعدی اسم الفاعل الی المفعول قوله ای للاضافة المعنویة وانما اضاف الضمیر فی قوله یقدر الی الاضافة المعنویة بقرینة البحث اذا البحث فیها قوله ای لتعریف للمضاف ظاهر کلام المصنف رح ان الاضافة المعنویة تفید تعریف احدهما المعین والتعیین وهو غیر مراد فبین الشارح ماهو المراد وانما اخذ الشارح هذا المراد من قوله مع المعرفة اذا القاعدة عندهم ان ماهو المذکور بعد لفظ مع هو الاصل وماهو المذکور قبله هو تبع علم منها ان ماهو المذکور بعد قوله المعرفة عبارة عن المضاف الیه اذ هو اصل وماهو المذکور قبله عبارة عن المضاف اذ هو تبع قوله لان الهیئة الترکیبیة رد علی الشارح المحدی رح لانه قال فی وجه افاده تمام التعریف ان نسبة الی معین مستلزم لمعلومیة المنسوب قوله ومعهودیته اشارة الی ان تعریف المضاف الیه انما یفید تعریف المضاف عند قصد تعریفه فاذا کان غلام زید معهودا بین المتکلم والمخاطب فعند حضور غلام یقال لجاءنی غلام زید ای الغلام المعهود قوله کما لا یخفی الا تری ان نسبة الفعل الی فاعل معین لا یستلزم معهودیته الفعل وتعریفه قوله من غیر اشارة الی فاعل معین کما اذا کان لزید غلمان کثیرة قوله قلنا حاصل الجواب ان الاضافة فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون التعریف بعارض ککثرة عبید زید کما ان اللام فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون لغیر التعریف بعارض بان یکون اللام زائدة قوله ولیس یجری جواب سؤال ظاهر قوله لان یکون الخ جواب سوال ظاهر قوله لتفید الاضافة

لتفید

ای من ان تقید بالواقع یدل علی ان یکون الیوم صفة للضرب فانه کلا اصل فلو کون الیوم ضرب فی الیوم لتوقفه متعلق بالمضروب ولیس لجعله للضرب بتقدیر واقع فی الیوم قاله عبد الرحمن ۱۲ منه وهو تعریف المضاف بقصد ای تعریف المضاف ۱۲ منه تقریره ان ماذکره المحشی رح من ان الاضافة المعنویة تفید التعریف اذا اضیف الی المعرفة منقوض بلفظ مثل وغیر اذا اضیفتا الی المعرفة لانها اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریف المضاف اجاب بقوله و لیس یجری الخ ۱۲ منه تقریره ان ماذکر منقوض بقولک سعید بالحرکة غیر السکون فان غیر مضاف الی السکون وهو معرفة بالاضافة الی المعرفة مع صفة للحرکة فلو لم تفد الاضافة المعنویة تعریف لفظ غیر لما وقع صفة للحرکة فاجاب بقوله لا لان یکون الخ ۱۲ منه

اشارة الی ان قوله و تخصیصا عطف علی قوله و تعریفا قوله ای شروطا الاضافة المعنویة و قع وهم وهوان الضمیر فی شروطها راجع الی مطلق الاضافة معان تجرید المضاف من التعریف لایشترط فی الاضافة اللفظیة نحو الضارب زید و الضارب لزید لانه غیر مجرد من التعریف فدفع بقوله ای شرط الاضافة المعنویة قوله اذا کان معرفة جواب سوال ظاهر قوله بان یجعل واحدا ای یجعل العلم فردا واحدا من المفهوم الذی هو صادق علیه و علی غیره ففی العبارة مسامحة یعنی یجعل زید علما لاشخاص کثیرة و یؤول زید بمسمی بزید و هذا مفهوم عام صادق علیه و علی غیره و انما لم یرد کر طریق التنکیر بوجه آخر و هو التاویل بالوصف المشتهر لان الطریق الذی ذکره الشارح رحمه الله فی جمیع الاعلام بخلاف هذا الطریق اذ هو لایجری فی جمیع الاعلام بل یجری فی العلم الذی له وصف یشتهر به ثم المراد من النکرة ما هو نکرة حکما لا حقیقة اذ النکرة الحقیقة هی التی وضعت لغیر معین و الوضع غیر موجود فی هذا الطریق قوله و المراد بالتجرید تجرده یعنی انه ذکر المتعلق و اراد منه اللازمی من قبیل ذکر الملزوم و ارادة اللازم قوله و خلوه جواب سوال و هو ان ههنا امران احدهما ان اللام یکون موجودا فی المضاف ثم اسقط للاضافة و هو مسمی بالتجرید و الثانی ان لایکون فی المضاف لام من الابتداء و هو مسمی بالتجرد فلما اراد من التجرید التجرد فلا یتنا و له العبارة للتجرید فاجاب بقوله و خلوه و لاشک ان الخلو اعم من التجرید و التجرد قوله لکان طلبا للادنی و هو التخصیص فان قیل اذا کان المضاف معرفة کیف یجوز حصول التخصیص فیه اذ معنی التخصیص هو قلة الاشتراک و هنا رفع الاشتراک قلنا اذا اضیف المعرفة الی النکرة یصیر المضاف نکرة فی بادی النظر کما قال و یتعین تخصصها مع النکرة قوله لکان تحصیلا للحاصل فان قیل یجوز ان یکون المضاف الیه اعرف من المضاف نحو الغلام زید فلا یلزم تحصیل الحاصل قلنا المقصود من الاضافة الی المعرفة حصول اصل التعریف او لقوله لما لم یجز الاضافة فی صورة المساواة محمل علیه صورة الاضافة الی الاعرف طردا للباب فان قیل یجوز ان یضاف المعرفة الی المعرفة لا لتحصیل التعریف بل لامر کما یقال عمرو و زید باضافة عمرو الی زید لتعلق احدهما بالآخر و ملازمة احدهما بالآخر قلنا انما هی باعتبار الفعل الی الغرض الاغلب فی الاضافة هو التعریف و اما الغرض الآخر کالملازمة فهو ذو الندرة قد یکون و قد لایکون قوله بل تبدیل التعریف بتعریف آخر قال فعلی هذا ینبغی ان یجوز اضافة المعرفة الی المعرفة بناء علی انه تبدیل التعریف بتعریف لا انه تعریف المعرف قلنا التبدیل انما یکون بوضع الواضع و العلمیة ایضا وضع من الاوضاع لیصح التبدیل بها و قد علم بخلاف الاضافة فانها لیست من الاوضاع فلا یصح التبدیل بها و قال بعض المحشین من اعتراض الشارح

لله تقریره ان ماذکر منقوض بخو غلام زید لان التجرید لایقتضی سبق التعریف و لم یوجد التعریف فی غلام زید حتی تجرد عنه اجاب بقوله اذا کان معرفة ۱۲ لله لانه یجوز کون اداة ما لمرجح للمضاف ۱۲ لله و قد حصل المعرفة فلا ضیف الی المعرفة لکان تحصیلا

marfat.com

الذی بینہ بقولہ فان قیل الخ بانا لا نسلم ان فی ھذہ الامثلۃ جعل المعرفۃ علما بل المعرفۃ ھو مدخول اللام وھو لفظ النجم والعلم ھو المجموع المرکب ای اللام ولفظ النجم فلا یمن اعتراض الشارح قولہ وما اجازہ الکوفیین جواب سوال وھو انکم شرطتم فی الاضافۃ المعنویۃ تجرید المضاف من التعریف فھو منقوض بقول الکوفیین الثلاثۃ الاثواب والخمسۃ الدراھم والمائۃ الدینار فانھا اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیھا غیر مجرد من التعریف اجاب بقولہ وما اجازہ الکوفیین الخ قولہ من ترکیب اتمام زاد قولہ ترکیب لدفع سوال وھو ان قولہ من الثلثۃ الاثواب بیان للمعمول اجاز وھو الضمیر البارز فی اجازہ او بیان لکلمۃ ما وھو ایضا مفعول لاجاز باعتبار اجاء الضمیر الیہ وھذا البیان لا یصح لان مفعول اجاز لا یکون الا من الاحداث وما یکون مقدرا للمتکلم والثلاثۃ والاثواب من الذوات فلذا زاد الشارح لدفع ما قولہ من ترکیب وھو من الاحداث ومن مقدر والمتکلم قولہ واما ما جاء فی الحدیث جواب السوال الظاھر واول الحدیث قولہ علیہ الصلوۃ والسلام اعتسلوا الیوم الجمعۃ ولو اشتریتم کاسبا الا لف الدینار قولہ نحو مصادع البلد اہ ونحو فاطر السموات والارض فانہ بمعنی الماضی فلا یعمل قولہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ وانما یعلم انہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ اذ فی قولہ حسن الوجہ اضافۃ صفتہ الی فاعلہ فلو کان ھذا ایضا من قبیل اضافۃ الصفۃ الی فاعلہ لیلزم تکرار المثال قولہ فانہ کجواب سوال وھو ان جعل قولہ ولا تقید مستثنی منہ غیر صحیح اذ ھو یکون من الاسماء لا من الافعال وقولہ ولا تقید من الافعال فاجاب بقولہ فائدۃ یعنی ان المستثنی منہ محذوف وھو قولہ فائدۃ وھو من الاسماء قولہ للتعریف ولا تخصیصا وانما نفیھما الشارح مع ان نفیھما مستفاد من الحصر لامتناع الدلیل علیہ وھو قولہ لکونہا فی تقدیر الانفصال یعنی ان صورۃ الاتصال غیر دالۃ علی صورۃ الانفصال فی التخصیص وعدمہ او معناہ فی تقدیر الانفصال ای انفصال بین اللفظ والمعنی لان لفظ الاضافۃ اللفظیۃ مجرور بالاضافۃ ومعناہ مرفوع اذ ھو فاعل او ھو منصوب اذ ھو مفعول بخلاف المعنویۃ لانہ مجرور لفظا ومعنی قولہ لانی المعنی جواب سوال وھو ان قولہ فی اللفظ مستدرک لیدل ان التخفیف لا یکون الا فی اللفظ حاصل الجواب انہ احتراز عن الخفۃ فی المعنی بان تستقیم الخ اقول جاز ان یکون المعنی موصوفا بالخفۃ التی بعد المعنی ای الذی قررہ الشارح نعم لا یکون موصوفا بالخفۃ التی یکون اللفظ موصوفا بہا فلا یرد ما قال مولینا عصام الدین من ان قولہ لانی المعنی انما یصح اذا کان المعنی موصوفا بالخفۃ کاللفظ مع انہ لیس کذلک ثم قال مولانا المذکور ان قولہ لانی المعنی صریح فی ان المراد من الحصر ھو الحصر الاضافی ای لنفی تحقیقہا فی اللفظ دون المعنی فیکون الحصر حینئذ بالنسبۃ

ذکر ۱۲ منہ قالوا والرقعۃ اشارۃ الی بیان قولہ اللام قولہ

سلہ لتقریرہ ان ما ذکر مستدرک لقولہ علیہ السلام بالالف الدینار لانہا اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف الیہ غیر مجرد من التعریف اجاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ ۱۲ منہ سلہ عدم ذکر المحدثین مخرجہ یدل علی انہ وضعی ولو کان لہ مخرج لذکروہ فضلا عن رکاکۃ الفاظہ واللہ اعلم ۱۲ منہ

marfat.com

الی المعنی مع ان قوله لا تعریفا ولا تخصیصا یفید ان الحصر کان بالنسبة الی التعریف والتخصیص فبینهما تدافع انتهی کلامه اقول ان فی قوله الا تخفیفا فی اللفظ حصران اضافیان الاول بالنسبة الی قوله تخفیفا فقط والثانی بالنسبة الی مجموع قوله تخفیفا فی اللفظ فالاول بالنسبة الی الاول والثانی بالنسبة الی الثانی قوله والتخفیف اللفظی جواب سوال وهو انه لم قال تخفیفا فی اللفظ ولم یقل تخفیفا فی المضاف مع ان المراد من اللفظ هذا لا غیر فاجاب بقوله والتخفیف اللفظی یعنی ان التخفیف اللفظی غیر مختص[1] بالمضاف قوله او حکما جواب سوال وهو ان ما ذکر منقوض بنحو حواج بیت الله فان فیه اضافة لفظیة ولیس فیه تخفیف[2] لعدم وجود التنوین فی حواج اذ هو غیر منصرف فاجاب بقوله او حکما یعنی ان التخفیف اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا تخفیف حکما اذ فی قوله حواج تنوین حکمی قبل الاضافة اذ معنی التنوین الحکمی هنا انه بحیث لو کان ثمه تنوین لسقط بهذه الاضافة وبهذا سقط النقض باضافة اسم التفضیل نحو فضل الناس بانه اضافة لفظیة مع انه لا یفید تخفیفا لعدم حذف التنوین منه لعدم وجوده اجیب عنه لا نسلم انه لا تفید تخفیفا اذ لو لم یکن مضافا لیستعمل بمن او باللام وهما یحذفان عند الاضافة فحینئذ تفید تخفیفا فی اللفظ قوله واستتاره فی الصفة لا یقال لا یکون التخفیف فی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی المضاف لانه وان سقط منه الضمیر لکن اورد فی موضعه الالف واللام قلنا حرف الساکن اخف بالنسبة الی المتحرک قوله کالقائم الغلام وانما جاز اضافة المعرف باللام فی اللفظیة[3] لعدم العلة الجاریة فی المعنویة فیها[4] وذلک لان اللام فی اسم الفاعل او المفعول اسمیة بمعنی الذی لا حرفیة فلا یکون التعریف بدخولها لانه لا یکون لتعریف المدخول الا اللام الحرفیة فلام الاسمیة یکون بنفسها معرفة لا مدخولها قوله القائم غلامه وانما کان اصله ذلک لان ذکر اللام لیعلم انه لیس تخفیفا فی المضاف وهو سقوط التنوین لانه سقط باللام وانما اورد الضمیر فی المضاف الیه لثبوت العائد فی شبه الجملة الی الموصوف وهو زید مثلا وایضا انما اورد الضمیر فی المضاف الیه لتعین الغلام ثم خفف المضاف بحذف الضمیر ثم یرد علیه انه لما حذف الضمیر لم یبق العائد فاجاب بقوله واستتر فی القائم وانما اورد اللام[5] فی الغلام لتعینه لانه لما حذف الضمیر منه بقی مبهما فکان القائم الغلام قوله واستتر فی القائم فان قیل فعلی هذا یلزم ههنا تعدد الفاعل وهو الضمیر المستتر والغلام قلنا انما یلزم ذلک فی بادی الرأی لکن لا یلزم ذلک فی الواقع لان الغلام مشبه بالمفعول وتحقیقه فی بحث الصفة المشبهة

---

[1] بل قد یکون فی لفظ المضاف وقد یکون ... فی لفظ المضاف الیه فقط وقد یکون فیهما معا ۱۲ م [2] لا فی المضاف ولا فی لفظ المضاف الیه ۱۲ [3] من ان المعرفة لو اضیفت الی النکرة لکان طلبا للادنی مع حصول الاعلی ولو اضیفت الی المعرفة لکان تحصیل الحاصل ۱۲ [4] دون العربیة بل الشرع فیها تجرید المضاف من التعریف ۱۲ م [5] لام التعریف عوضا عن المضاف الیه ۱۲

marfat.com

قوله باضافة الصفة دفع وفع وهو ان الجواز مختص بهذه المادة اعنى مررت برجل[1] حسن الوجه فدفع بقوله باضافة الصفة يعنى ان المقصود اضافة الصفة الى المعمول مطلقا سواء كان فى هذه المادة او غيره قوله والمراد الخ جواب سوال وهو انه لا دخل لانتفاء التخصيص لا بالمثال الاول ولا بالمثال الثانى فكيف يصح جعل الامور الثلثة من المشار اليه فاجاب بقوله والمراد الخ يعنى ان جعل الامور الثلثة مشارا اليه جائزة باعتبار الاكثر فيكون للاكثر حكم الكل كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا مع ان القتل صدر من البعض لا من الكل قوله فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص فان قيل كما انه لا دخل فيه لانتفاء التخصيص كذلك لا دخل لوجود التخفيف فى جواز التركيب الاول وامتناع الثانى قلنا وان لم يكن لوجود التخفيف دخل فى التركيبين الاوليين لكن له دخل فى جواز التركيب الثالث اعنى قوله الضاربا زيد والضاربوا زيد وليس لانتفاء التخصيص دخل اصلا او نقول لا نسلم انه لا دخل لوجود التخفيف فى جواز التركيب الاول لانه لو لم يفد الاضافة اللفظية التخفيف لم يجز هذا التركيب لان الوجه فاعل الحسن والفاعل لا يكون مجرورا ولما كان الوجه مجرورا فهو ليس الا لاجل التخفيف بان يسقط التنوين لاجل الاضافة اللفظية قوله تركيب الضاربا زيد وانما زاد الشارح لفظ التركيب مع ان قوله الضاربا زيد مضاف ومضاف اليه وهو يصلح ان يكون فاعلا كما فى قولهم جاءنى غلام زيد لكن انما زاد لفظ التركيب ههنا اما لاجل متابعة السابق واما لاجل ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل فيكون اللام بمعنى الذى واسم الفاعل بمعنى الفعل فيكون جملة معنى فلا يصلح ان يكون فاعلا فلذا زاد لفظ التركيب قوله ولا شك الخ فيه توطية للاعتراض على المصنف رح بقوله وعلى هذا كان الانسب الخ وحاصل الاعتراض ان هذا التفريع تفريع على امر واحد وهو وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على امرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف فعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على امرين لان الاول بمنزلة المفرد والثانى بمنزلة المركب وقيل فى الاعتراض انما كان الانسب تقديم هذا الفرع لان هذا التفريع بناء على اصل مذكور صريحا اعنى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا حيث قال الشارح رح لا تعريفا ولا تخصيصا بيانا لما خرج بقول المصنف قوله لكنه اخره اشارة الى الجواب يعنى انه وان كان مفردا او وان كان اصله مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخره لهذا وهى قوله خلافا للفراء وقوله وضعف الواهب قوله وانما جاز الضارب الرجل الى اخره قوله المتقدمة حسا المراد من الحس هو الحس بالبصر لا بالبصر لانها الفاظ وهى غير محسوسة بالبصر واما النقوش فليس بالفاظ فان قيل ان كلمة ما فى قوله ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من دواخل الجملة مع انه مقدم حسا فليكن

[1] مع انه ليس كذلك لان قوله مررت برجل شريف النسب الخ جائز ۱۲ م [2] والله اعلم بمراد محشى بهذا الجواب والجواب الحسن

م اقال البغوى ان ثمن اشارة الى ما يفهم من الحصر وهو مجموع امور ثلثة ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص ولا يلزم من مرتبة على المجموع ترتبه على كل واحد من اجزائه ۱۲ مفتى عبد الرحيم

ایضا لذلک یعنی یکون مقدما حسا مع انه مؤخر فی الواقع قلنا ان فی تاخیر کلمة ما فی الواقع
وجد القرینة وهو انه عامل فی الاسم والخبر ولا شک ان المعمول مقدم علی العامل فی الواقع ای فی
الذهن بخلاف اللام فانه لا قرینة علی تاخیره فی الواقع وهو کما انه مقدم فی الخارج کذلک مقدم فی
الذهن قوله فی شعر الاعشی وهو عبارة عن خمسة عشر شاعرا من خمسة عشر قبیلة قوله فسار
المعنی باعتبار العطف وانما لم یعتبر اضافة الواهب الی المائة لوجوه ثلثة الاول انه ممتنع لا انه ضعیف
والمصنف رح مدعی لاثبات الضعف وهو لا یکون الا ان یعتبر اضافة الواهب الی العبد لا الی المائة
والثانی ان اضافة الواهب الی المائة جائزة لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر اضافة
المعطوف علیه لم یکن قول المصنف اشارة الی مسئلة ابتدائیة مع انه یحتمل ذلک کما قال الشارح رح فیما
بعد ولک ان تجعل کل واحد منهما اشارة الی مسئلة علیحدة قوله یعنی ان هذا القول ضعیف هذا
قول الشارح الهندی نقله الشارح للاعتراض علیه بقوله ولا یخفی ان فیه شوب[1] مصادرة ای
ای رائحة مصادرة لان اثبات المطلوب ای امتناع مثل الضارب زید یتوقف علی ابطال دلیل
الخصم ای قوله الواهب المائة الخ وابطاله یتوقف علی اثبات المطلوب وانما قال فیه شوب مصادرة
ولم یقل فیه عین مصادرة اذ المدعی وهو امتناع الضارب زید لم یجعل دلیلا له بل ههنا[2] توقف
بین شیئین ویقال له دور فلذا قال شوب مصادرة ولم یقل عین مصادرة اجیب عنه لا نسلم ان
ابطال الدلیل موقوف علی امتناع الضارب زید بل موقوف علی قول الشارح لعدم الفائدة وعدم
الفائدة غیر موقوف علی ابطال الدلیل فلا یلزم الدور قوله اللهم اشار بذکر اللهم الی ضعف
هذا التوجیه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه فی الترکیب لا فی الاستدلال لانه
من الامور الخارجیة قوله اذ لا نص فیه علی الجر ای جر العبد بان یکون الواهب مضاف الیه بواسطة
العطف قوله علی المحل ای محل المائة اذ هو مفعول به قوله ای ممدوحه جواب سوال وهو ان قوله
الواهب المائة من المفردات یعنی انه لیس بجملة فلو جعل مبتدأ لا یوجد خبره ولو جعل خبرا
لا یوجد مبتدأه فاجاب بقوله ای ممدوحه یعنی انه خبر لکن بحذف المبتدأ وهو قوله ممدوحه
ومن قال فی السؤال ان قوله الواهب المائة صیغة اسم الفاعل وهو انما یعمل بشرط الاعتماد ولم یوجد
فاقول لا نسلم ان الواهب لم یعتمد بل اعتمد علی الالف واللام کما تری قوله ای البیض اشارة الی تفسیر
غیر المشهور بالمشهور قوله یستوی فیه جواب سوال وهو ان المائة مؤنث والهجان مذکر فلم یثبت
المطابقة بین الصفة والموصوف فکیف یصح قول الشارح رح والهجان صفة للمائة وایضا لا یصح تفسیر الهجان
بالبیض اذ البیض بالکسر جمع بیض بالفتح فیلزم تفسیر المفرد بالجمع فاجاب بقوله یستوی الخ وههنا
ملحوظ بلحاظ الجمع والجمع بتاویل الجماعة مفرد مؤنث فکسر الهاء فی الهجان ان اعتبر بکسر رجال یکون جمعا وان

[1] قال العلوی المصادرة علی المطلوب علی اربعة اضرب احدها ان یکون المدعی عین الدلیل والثانی ان یکون جزء الدلیل والثالث ان یکون المدعی موقوفا علیه الدلیل والرابع ان یکون موقوفا علیه جزء الدلیل والکل باطل لاشتماله علی الدور ۱۲ م [2] تقریره ان اضافة العبد الی ضمیر المائة غیر جائز لان العبد عبارة عن المملوکیة والمملوکیة لا یتصور للمائة اجاب بقوله ای راعیها یعنی ان المراد من العبد

اعتبر بکسر حمار یکون مفردا قولہ والمجان صفۃ للمأتۃ جواب سوال وھو انہ لما کان فی المجان معنی الجمع فلا یصح جعلہ تمیز اللمأتۃ لان تمیز عدد الا علی لا یکون الا مفردا فاجاب بقولہ والمجان صفۃ للمأتۃ یعنی ان قولہ والمجان وان کان تمیز اللمأتۃ فی الواقع لکن فی التراکیب وقع صفۃ للمأتۃ او بدلا عنہا قولہ او من قبیل الخ عطف علی قولہ اولانہ قد یتحمل فی المعطوف الخ فیکون ھذا اشارۃ الی ضعف الخ فی ھذا التراکیب قولہ ای ایھما جواب سوال ظاھر قولہ لاولی ملابسۃ فمعنی عبدھا ای مالکہا بھذہ المضاف قولہ وحقیقۃ الامر جواب سوال وھو انہ ینبغی للشارح ان یتعین احد ھذا لیعلم حالہ فاجاب بقولہ وحقیقۃ الامر الخ یعنی انما لم یتعین الشارح احدھما لان تعین احدھما موقوف علی حرکۃ حرف الروی من القصیدۃ والحال ان الشارح رحمہ مشکک فی حرکۃ حرف الروی قولہ واما الانہ قاسہ عطف علی قولہ اما الانہ توھم قولہ یعنی کان القیاس جواب سوال وھو ان الحمل یقتضی المغایرۃ الا صلی وھو غیر معلوم ھھنا فاجاب بقولہ یعنی کان القیاس قولہ وھو جواز الوجہ وانما قال الحسن الوجہ لانہ وان لم یکن فیہ التخفیف من جہۃ المضاف لکن فیہ تخفیف من جہۃ المضاف الیہ وھو حذف الضمیر واستتارہ فی الصفۃ کما مر وانما قال ان ھذا الوجہ مختار لترجیح الحمل وترغیبہ والا فھو مساوی مع الوجہین الاخرین قولہ علی التشبیہ بالمفعول وان کان فاعلا امالکونہ مشبہا بہ فلما ذکر ان الوجہ بمنزلۃ التمیز قولہ وھذا الاشتراک الخ لان المضاف الیہ فی الضارب زید لیس بجنس معرف باللام بخلاف الضارب الرجل قولہ یعنی انما جاز الضاربک الخ اشارۃ الی بیان حاصل العطف قولہ مع ان القیاس جواب سوال ظاھر قولہ وغیرھما من التثنیۃ ونحو الضاربھما والجمع نحو الضاربھم قولہ ای فی قولہ من قال جواب سوال وھو انہ لا یصح ظرفیۃ من لقولہ جاز او لقولہ الضاربک لان الظروف علی قسمین احدھما حقیقۃ وھو الزمان او المکان والاخر اعتباری وھو ظرفیۃ الاوصاف للموصوفات نحو زید فی العلم وزید فی الکرم وزید فی العلم وقولہ فیمن لیس بواحد منہما اجاب بقولہ ای فی قولہ من قال قولہ ای الضارب فی الضاربک دفع وھم وھو انہ یفھم من عبارۃ المصنف رحمہ ان مجموع الضاربک مضاف مع انہ لیس کذلک فدفع بقولہ ای الضارب الخ قولہ مضاف فیکون الکاف حینئذ مجرورا المحل قولہ ای المحمولیۃ وانما جعل المصدر مجہولا لانہ مایقال من انہ لا یتحد الفاعل حینئذ لان فاعل المفعول لہ ھو المتکلم لان المحمول ھو المتکلم وفاعل الفعل ھو الضاربک فانما کان یحتج الی المحمولیۃ فتحتمل فاعلیہا لان المحمول لیس الا ترکیب الضاربک وقیل یجوز ان یکون الفعل ھو قال الاجاز فیکون فاعلہا متحدا حینئذ قال مولانا عصام مالوجہ للشارح انہ لم یجعل قولہ عملا المذکور فی قولہ واما جاز الضارب الخ جملۃ معطوفۃ علی المصدر المجرور اعنی المحمولیۃ

سلہ لقولہ ان اضافۃ العبد الی مولاہ غیر جائزۃ للان العبد عبارۃ عن المملوکیۃ والعبدیۃ لا یتصور للمولی اجاب بقولہ لا یبعد ان یقال ان المراد من العبد الاعم مما لا یقوم بذاتہ امارۃ الحیاۃ کالعرض ویقوم بذاتہ امارۃ الحیاۃ کالانسان فان العبد یقوم بذاتہ امارۃ الحیاۃ فیصح اضافۃ العبد الی المولی بھذا المعنی ویقوم بذاتہ امارۃ الحیاۃ کالانسان فان العبد یقوم بذاتہ امارۃ الحیاۃ فیصح اضافۃ العبد الی المولی بھذا المعنی ویقوم بذاتہ امارۃ الحیاۃ کالانسان فان العبد یقوم بذاتہ امارۃ الحیاۃ فیصح اضافۃ العبد الی المولی بھذا المعنی

سلہ قولہ ای عبد صاحبہا ما قال عبد الرحمن ہامشہ سلہ الروی ہو الحرف الذی بنی علیہ القصیدۃ ونسب الی فعال مقیدا وادیۃ ۱۲ ملوی

مع ان اعتراض عدم اتحاد الفاعل وارد ثمہ ایضا فالشارح رحم غفل عنہ فصدق وحق ما قالا ان
الانسان مشتق من النسیان قولہ ان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق وایضا ان الشارح توجہ
الی بیان الحمل الثانی ولم یتوجہ الی بیان الحمل الاول لان الشارح ارید ان یفرغ من بیان المقصود الاصلی
من الکلام ثم یشرع فی بیان حل الترکیب الذی ھو المقصود بالتبع قولہ وبیانہ الخ جواب سوال
وھو ان الحمل یقتضی المناسبۃ ولا مناسبۃ بین الضاربک وضاربک اذا حدھما متلبس باللام دون
الاخر فاجاب بقولہ وبیانہ یعنی ان المناسبۃ ھھنا من وجہ اخر وھو ما تبین الشارح بقولہ وان لم یحصل
التخفیف بالاضافۃ وانما التزموا التخفیف من غیر نظر الی الاضافۃ لامتناع اجتماع التنوین مع الضمیر
المتصل لان التنوین یؤذن بانفصالہ ما بعدہ عما قبلہ والضمیر المتصل یؤذن بالاتصال قولہ لانھما لیسا
من باب واحد لان المضاف الیہ فی الضاربک زید لیس ضمیرا متصلا فان قیل لما جاز حمل الضاربک
علی ضاربک فینبغی ان یجوز حمل الضارب زید علی ضاربہ زید قلنا بین الثالثین فرق لان الضاربک مشبہ
بضاربک فی انہ حذف التنوین فیھما قبل الاضافۃ لا للاضافۃ ومحل النقض لیس کذلک فالقیاس مع
الفارق قالوا لقیل ان حذف التنوین فی ضاربک اذا لم یکن للاضافۃ فکیف نعم ما قالوا لان الاضافۃ اللفظیۃ
تفید تخفیفا فی اللفظ قلنا سلمنا انھا تفید تخفیفا لکن اذا وجد محلا للتخفیف وھھنا لم یوجد لما فی
حواشی بیت اللہ ویمکن ان یجاب بان ھذا اذا لم یکن المضاف الیہ ضمیرا متصلا وایضا لو صح حمل
الضاربک زید علی ضارب زید لم یبق لاشتراط التخفیف فائدۃ مع ان اشتراط التخفیف فی الاضافۃ
اللفظیۃ ثابت بالاجماع قولہ والدلیل جواب سوال وھو انہ لم لا یجوز ان یکون سقوط التنوین فی
ضاربک لاجل الاضافۃ لا لاجل اتصال الکاف فمن این علم ان السقوط للاتصال فاجاب بقولہ و
الدلیل الخ قولہ ولن یتصور ضاربٌ لک ای لیجیء فی استعمال العرب ضاربٌ لک ای اتصال الضمیر مع
وجوب التنوین قولہ ولن یتصور ای لا یمکن للحصول العقلی المقارن بالوقوع بان یقال ضاربٌ بالتنوین
اولا تضاف بحذ فھا لان التنوین لا یجتمع مع الضمیر المتصل منصوبا او مجرورا کما عرفت فلا یرد
ما یقال انہ لا مانع من التصور فکیف یصح قولہ ولن یتصور ویمکن ان یکون ذلک للمبالغۃ فی المنع قولہ
ولقائل ان یقول الخ اجیب عنہ انہ لو کان لک لسمع من العرب قبل الاضافۃ ھکذا مع انہ لیس لک و
ان التنوین لو کان مما ینفصل الضمیر عن العامل لفصل لسمع من العرب کذا لک مع انہ لم یسمع وانما المسموع
الاتصال بحذ فہ وایضا لو فصل ان اصلہ ضارب لہ لان الضمیر المتصل اصل وفی الانفصال عدول من الاصل
الی غیر الاصل ما لعدول الی الانفصال عند تعذر الاتصال کما قالوا للمدرج فی بحث الضمائر ولا یصوغ المنفصل
الا عند تعذر المتصل قولہ وحصل التخفیف جدا انما قال جدا لحصول التخفیف فی المضاف والمضاف الیہ
جمیعا اما فی المضاف فظاھر بحذف التنوین منہ للاضافۃ واما فی المضاف الیہ فلتبدل الضمیر المتصل بالمنفصل الی

لہ وما ھو غیر الی التخفیف فی ضاربک منہ العبد فی الضاربک قالہ عبد الرحمن ۱۲ منہ لہ وجہ الحمل اشتراک الکاف فی کون کل منھما من الصفات الی علم ۱۲ منہ لہ
یعنی لیس الضاربک زید مشابھا بضاربک زید فی ذلک لانہ حذف التنوین فی ضاربک زید للاضافۃ وفی الضارب زید قبل الاضافۃ قالہ عبد الرحمن ۱۲ منہ

مولانا عصام الدین ان التخفیف فی المضاف الیہ لایکون الا بحذف شئ منہ فلا یکون بالتبدیل اقول ان التبدیل انما لا یعتبر ھھنا اذا کان تبدیلا الاخف بالاثقل او بالمساوی واما اذا کان تبدیلا الاثقل بالاخف فھو بمنزلۃ حذف شئ منہ قولہ واعلم انا حملنا الخ اشارۃ الی بیان فائدۃ جدیدۃ قولہ علی التقدیر الاول الخ المصادرۃ انما نشأت من بطلان استدلال الفراء وھھنا الاستدلال غیر موجود فکذا البطلان والمصادرۃ غیر موجودۃ قولہ والاجماع کالخ مبتدأ وقولہ ظاھرۃ خبرہ وانما قال ظاھرۃ ولم یقل ظاھر بغیر التاء لان الاجماع مضاف الی المؤنث وھو الصورتین وکلمۃ کل للاحاطۃ تابعۃ للمضاف الیہ ومن ثم قالوا ان المصدر المؤنث وبین کر فقد خطأ خطأ عظیما لان اجراء التذکیر والتانیث فی المصدر انما ھو فی المصدر ذی التاء نحو مضاربۃ لا نداء نظر الی التاء یأتی بالتانیث وان نظر الی انہ یقال لہ مصدر فیأتی بالتذکیر وانما کانت ظاھرۃ فی المسئلۃ لانھما مثل الضارب زید بدون توسط العطف فکما انہ مسئلۃ علحدۃ فکذا کلواحد منھما مسئلۃ علحدۃ بخلاف الواھب المائۃ اذا ضافۃ الواھب الی جندھا بواسطۃ العطف فلا یکون مثل الضارب زید فلا یکون ظاھرا فی المسئلۃ قولہ ویتضمن الخ علی الفراء جواب سوال وھو انہ لما کانت اجماع کل من الصورتین الاخیرتین الی مسئلۃ ظاھرۃ فکیف یثبت الرد بھما کما فعل الشارح رح سابقا أجاب بقولہ ویتضمن الرد علی الفراء الخ ثم قولہ ویتضمن الرد الخ اشارۃ الی ان المسئلۃ الاولی ظاھرۃ فی الرد ویتضمن المسئلۃ قولہ مع بقاء المعنی المفاد فھم وھو ان عدم اضافۃ الموصوف الی الصفۃ فی صورۃ عدم بقاء المعنی الوصفی ثابت ایضا مع ان ھھنا لم یوجد المانع ثم انما لا یضاف مع بقاء المعنی الوصفی باعتبار وجوہ ثلثۃ احدھا ما قال الشارح رح بقولہ لان کل الخ والثانی انہ علی ھذا یلزم اجتماع المتضادین لان الصفۃ یکون تابعۃ للموصوف فی الاعراب والمضاف الیہ لایکون الا مجرورا فیلزم کون الشئ الواحد مجرورا ومرفوعا والثالث انہ یلزم فی الموصوف ان یکون اخص او مساویا ویلزم فی المضاف ان یکون اعم ومباینا کما عرفت قولہ معنی اخذ معنی الترکیب الوصفی تقید شئ بشئ والتصاق بہ مع صحۃ حمل الثانی علی الاول کما فی جاءنی زید فاضل واما معنی الترکیب الاضافی فھو نسبۃ الشئ الی شئ مع عدم صحۃ حمل الثانی علی الاول بناء علی الاغلب اذ یصح الحمل فی الاضافۃ البیانیۃ قولہ لان المعنی بعید لان اضافۃ صفۃ الخ وایضا ان الصفۃ لا تخلوا اما ان یقدم علی الموصوف اولا وعلی الاول یلزم تقدم الصفۃ علی الموصوف وعلی الثانی یلزم تاخیر المضاف عن المضاف الیہ وکلا حذفیھما لا یجوز قولہ خلافا للکوفیۃ ودلیلھم قول العرب مسجد الجامع وجانب الغربی وصلوۃ الاولی وتقدیر الحمقاء قولہ ویرد علی الاول الاولی الخ ای یرد علی البصریین من جھۃ الکوفیۃ قولہ وھو قول الضمیر فی ھو راجع الی القاعدۃ وتذکیرہ باعتبار الخبر قولہ فان کلواحد الخ تعلیل لتطبیق المثال علی المثل قولہ وقد اضیف الیھما موصوفا تمام فان تنکیر

لہ فلا یرد قبلہ انہ لا یحتاج الی حمل اضاربک علی ضاربک لحصول التخفیف فی المضاف الیہ بالتبدیل بالضمیر لانا نجیب ان کم کلہ ای ارجاع کل من الصورتین الاخیرتین الی مسئلۃ علحدۃ ۱۲ کلہ الاولی ان یقال لم یبن مجموع التسعۃ ۱۲ کلہ وبین الاخص والاعم مناقات ۱۲ صححہ

م یجوز ارادۃ الاعم الوصفی من ترکیب الاضافی ۱۲ منہ ۱۲ فی التوجیہ ان الشارح لم یقل فاظھم ولم یقل ظاھم ۱۲

اضافة الموصوف الى الصفة فى هذه الكلمات بعد زوال المعنى الوصفى والاضافة بعد زوال المعنى الوصفى جائز أجيب عن ان زوال المعنى الوصفى عن هذه الاشياء غير جائز لانها مشتقات فلا بد لها من بقاء المعنى الوصفى فلا يصح خلوها من الوصف قوله مقدرا فى نظم الكلام اى مقدرا من الخارج قوله مخلوقا اى سائغا لكن معنى الجامع صادق على الوقت وغيره فاريد منه ههنا الوقت كما يؤخذ احد المعانى من الصفات الغالبة كالرحمن فانه صادق على الله تعالى وغيره ثم غلب على الله تعالى قوله ويقال للحقار وانما وصفوها بالحقارة لانها نبتت فى مجارى البول ومواطئ الاقدام ويقال لها فى الافغانى وبخارى قوله لكن هذا التاويل لا يتمشى لا يجرى دلهم وهو هذا التاويل يجرى فى جانب الغربى ايضا فلو لم يذكره الشارح اجاب بقوله لكن هذا التاويل الخ قوله لا توصيف مكان هو جانبه بالى بالغربية وضمير هو راجع الى الجانب والضمير فى جانبه راجع الى المكان والظاهر ان يكتفى بقوله لا توصيف مكان بهذا لانه لما كان الجانب مذكورا فى المثال فنفى توصيف المكان بالغربى ينبغى ان يراد معنى الجانب الخ قوله جزء وكل فالمكان الجزء هو المتصل بالمغرب والمكان الكل عبارة عن جميع الارض ثم يرد عليه ان بين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغايرة ولا تغاير ههنا اذ الجانب هو المكان فاجاب بقوله والاضافة بيانية قوله بانهم حذفوا قطيفة فلما يجوز حذفها لانها كلمة من الكلمات وحذف سائر الكلمات جائز لكن احذف هلال ثم لما حذف الموصوف ويكون الجر بهما لا يعلم انه قطيفة او غيرها فاورد واقطيفة اخرى لبيان الجرد فاكفيل ينبغى ان يظهر القطيفة التى حذفوها لبيان الجرد فلا حاجة الى قطيفة اخرى قلنا مرادنا ببيان الجرد والشئ لا يبين بذكر الموصوف بل الموصوف يبين بذكر الصفة فلما اريد موصوف صار كانه ليس اسم صفة وايضا انما هو اسم غير صفة .... لانه ذكر فى الحاشية الجرد ريشانه كپڑے ونرسو دگى حتى صار كانه اسم غير صفة فى انه لا يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر سووجهر صبير وتر قد اعلم انه قصد بهذا الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله لرى مشابه جواب سوال وهو ان المماثلة عبارة عن الاشتراك فى النوع كاشتراك زيد وعمرو فى الانسانية والعموم والخصوص من الاوصاف فاجاب بقوله اى مشابه يعنى ان المراد من المماثلة هو المشابهة لانهما قسمان لمقسم واحد وهو المناسبة وللمشابهة ان المشابهة اشتراك فى الكيفية قوله فانقيل الخ اى الاضافة لا يصح اطلاق المضاف اليه عليه قلنا المراد من المضاف اليه فى قوله لا يضاف اسم مماثل الاسم الذى اريد كونه مضافا اليه قوله فى العموم والخصوص فقوله فى العموم اى فى الشمول والاطلاق فان كل ما يطلق عليه الليث يطلق عليه الاسد وبالعكس فان كلما لا يطلق عليه الليث لم يطلق عليه الاسد وقوله والخصوص اى فى عدم الشمول والاطلاق فان كلما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الاسد وبالعكس قوله سواء كان

اضافة الموصوف الى الصفة

الى قوله فى جانب الغربى ايضا

الجرد

لله تقرير الايراد انهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربى والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء ولا يخفى ان المسجد فى المثال المذكور موصوف والجامع صفة فاذا اتى المسجد الجامع فقد اتى الموصوف الى صفته وكذلك فى الامثلة الثلثة المذكورة تامل حرره الحق ۱۲ منه فاضافة

مترادفین دفع وهم نشأ من المثال وهو ان المراد من المماثلة ما يكون بين المترادفين فقط فلا يتناول المتساويين فدفع بقوله سواء كانا مترادفين اى الامران اللذان اشتركا فى المفهوم كالليث و الاسد والحبس والمنع او غير مترادفين بل متساويين اى الامران اللذان اشتركا فى الصدق كالانسان والناطق فان مفهومهما مغائر لكن ما صدقا عليه واحد قوله فى الاعيان جواب سوال وهو ان المثال الواحد كاف فما الحاجة الى ايراد المثالين فاجاب بقوله فى الاعيان يعنى ان المثال الاول فى الاعيان والثانى فى المعانى ثم يرد عليه ان الاعيان جمع عين وهو من الالفاظ المشتركة لا يعلم معناه وكذا المعانى جمع معنى بمعنى ما يفهم من اللفظ وهو لا ينافى الاعيان فلا فائدة فى ذكر المثالين فاجاب الشارح عن الاول بزيادة قوله[1] والجثث وعن الثانى بقوله والاحداث يعنى ليس المراد من المعنى ما يفهم من اللفظ بل المراد منه ما كان قائما بالغير قوله لغو لا فائدة فيه فان قيل فيه فائدة التخفيف بحذف التنوين قلنا التخفيف بحذف الاسد ازيد من حذف التنوين من الليث وايضا هذه اضافة معنوية والمقصود الاعم منها التعريف او التخصيص قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشئ جواب سوال وهو[2] ان القاعدة منقوضة بقولهم كل الدراهم وعين الشئ لان الكل عين الدراهم وكذا العين هو الشئ فاجاب عنه بقوله بخلاف الخ قوله فانه يختص به اى لا نسلم ان لفظ الكل والعين مماثل للدراهم والشئ بل المضاف فيهما عام خص بالاضافة قوله اى تصير خاصا جواب سوال وهو ان التخصيص مستقيم فى النكرة دون المعرفة لان فيها التعريف دون التخصيص فاجاب بقوله اى تصير[3] خاصا الخ قوله واعمية العين الخ اشارة الى الاعتراض[4] اجيب عنه ان الخفاء فيما اذا اريد بالشئ الموجود وحمل العين ايضا على ذلك او اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود فى الخارج والعين على المعدوم والموجود فلا خفاء فى كون العين اعم من الشئ قوله اسمان لمسمى واحد ولا يخفى ان هذا السوال يرد على القاعدة السابقة ايضا وهى قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف لانه اضيف سعيد الى كرز مع عدم تجرده عن العلمية والجواب عنه ايضا ما ذكره بقوله متاول قوله بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فان قيل يعلم من قوله بحمل احدهما ان من كل واحد منهما يصح اخذ المدلول مع انه لا يصح اخذ المدلول من المضاف اليه لامتناع المجئ من اللفظ فى قوله جاءنى سعيد كرز قلنا لا يتعين الاول للحمل على المدلول ولا الثانى للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فكذلك نحو جاءنى سعيد كرز فان المجئ قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت

[1] يعنى ان المراد من الاعيان الجثث جمع جثة وهو شخص الانسان فهو اخص من الاعيان قاله عصام الدين ۱۲ [2] المذكورة بقوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه ۱۲ [3] يعنى ان المراد بالتخصيص التخصيص بالمعنى وهو التعين لا الاصلاحى المقابل للتعريف وهو قلة الشركاء فيصح المثالان كذا فى الغفور ۱۲ [4] تقريره ان اللام فى الشئ لو كان للعهد فاعمية العين عن الشئ ظاهرة لان المراد من الشئ حينئذ هو الشئ المعهود وان كان اللام للجنس ففيها خفاء لان الشئ فى اللغة يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم وكذا العين لان عين الشئ نفسه فلا يكون العين اعم كذا فى الحواشى ۱۲ [5] بان يراد من المضاف المسمى والمدلول ومن المضاف اليه الاسم واللفظ ولا يجوز التاويل بالعكس لامتناع

[1] استاد المجئ وشبهه الى اللفظ قاله عبد الرحمن ۱۲ [2] المذكورة بقوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص ۱۲

marfat.com

احد الثانی عیبہ نحو تلغظت لسعید کرزای تلفظت بلفظ ھذا الدلول لعدم تصور تلفظ الدلول قولہ ولم یقولوا فتم وھو ظاھر قولہ التوضیح فان قیل المقصود من الاضافۃ التعریف او التخصیص لا التوضیح قلنا المراد من التوضیح ھھنا ھو التعریف او التخصیص قولہ واللقب اوضح اھ اذ معنی کرزجل قوی مشھور بالقوۃ فی البلد وان صار علما ھھنا فیکون فیہ صفۃ حسن فان قیل فعلی ھذا یصح اضافۃ لیث الی اسد بعد التاویل بان اراد من احدھما الدلول ومن الاخر اللفظ قلنا التاویل انما یکون بعد الوقوع وقولہ سعید کرزوا قع فی کلام العرب بخلاف لیث اسد بالاضافۃ فانہ غیر واقع فی کلامھم قولہ وھو فی عرف النحاۃ جواب سوال وھو انہ منقوض بداری وثوبی لانھما لیسا بصحیحین مع انہ کسر اخرھما فاجاب بقولہ وھو فی عرف النحاۃ قولہ یعنی فی الابتداء ای حروف العلۃ التی علیھا الحرکۃ بعد السکون ھی التی کانت فی الابتداء کوجل ووعد قولہ ودلوی وھو الوعاء الذی یخرج بہ الماء من البیر قولہ والیاء مفتوحۃ الواو للحال قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال ظاھر قولہ حقیقۃ فیما اذا کانت الکلمۃ التی علی حرف یصح وقوعھا فی ابتداء الکلام ککاف التشبیہ فانہ یصح ان یقال کزید اخوک قولہ او حکما کالیاء فانہ علی تقدیر بنائہ علی السکون وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقۃ لکن یلزم ابتداءہ حکما لانہ لاستقلال لہ بصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع بعارض قولہ والاصل الخ جواب سوال ظاھر قولہ والسکون متعلق بقولہ اذا الاصل فی الکلمۃ الخ قولہ فان کان اخرہ الخ جزاء لشرط محذوف معطوف علی الشرط السابق تقدیرہ واذا اضیف الاسم الصحیح الخ وان کان غیر صحیح فان کان اخرہ الف الخ قولہ وھی قبیلۃ جواب سوال وھو ان ھذ یل مذکر فلا یصح التانیث فی قولہ تقلبھا بالتاء فاجاب بقولہ وھی قبیلۃ یعنی ان ھذ یل مؤنث باعتبار التاویل بالقبیلۃ قولہ حالکونھا جواب سوال وھو ان قولہ لغیر التثنیۃ جاء ومجی ورمی اذا وقعا فی کلام القوم لابد لھما من الاعراب المحلی فما ھو فاجاب بقولہ حالکونھا یعنی ان اعرابہ ھو النصب علی الحالیۃ قولہ لالتباس المرفوع لان الالف علامۃ الرفع فی التثنیۃ والیاء علامۃ النصب والجر فیہ فلو قلبت یاء لالتبس المرفوع بغیرہ فان قیل فعلی ھذا لا یجوز قلب الواو یاء فی الجمع السالم لالتباس المرفوع بغیرہ قلنا ان الاصل عدم قلب الالف الذی قبل الیاء ربما یاتی لخفتھا لانھا ساکنۃ وانما جوز من یقلب لامر استحسانی لا یوجب القلب فلقلب عند الجمیع وھو المشاکلۃ بخلاف قلب الواو یاء فی الجمع السالم فانہ لامر یوجب القلب عند الجمیع وھو اجتماع الواو والیاء وادغامھا ساکن الاول فلذلک الامر الموجب للالتباس الذی یعرض فی بعض المواضع علما ان الالف علی ثلثۃ انواع احدھا ما لا یجوز قلبھا یاء اتفاقا وھو الف التثنیۃ وثانیھا ما یجوز قلبھا یاء اتفاقا وھو الف لدی وعلی والی وثالثھا ما فیہ

سلہ تقریرہ انہ کما یجوز سعید کرز کذلک یجوز کرز سعید بالتاویل المذکور مع انہ غیر جائز اجاب بقولہ لانہ لم یقولوا الیتنی ان ذلک القول غیر جائز لانہ غیر مسموع من العرب لان متعلم الخ واعلم اعلم ۱۲ منہ سلہ تقریرہ ان الابتداء بالساکن انما یلزم اذا کانت الکلمۃ التی علی حرف واحد فی محل الکلام ومعنی ھذا الکلام لیس کذلک اجاب بقولہ حقیقۃ او حکما یعنی ان ھما وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقۃ لکنہ یلزم حکما فان الیا لاستقلالھا لما صح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع لعارض کذا فی الرضی منہ سلہ تقریرہ انا سلمنا ان الاصل فی الکلمۃ التی علی حرف واحد ھو الحرکۃ لکن الحرکۃ لما کانت واجبۃ الفتح فاجاب بقولہ الاصل ھما سلہ خذ مسلی احمد سلمہ ربی تقلبت الواو

marfat.com

الخلاف هو کالف غیر القسم الاول والثانی قوله لانهما انقلبت دلیل علی کسر ما قبل الیاء قوله نحو الخ فعل مضارع معلوم و قوله بقاء الضمة فاعله و قوله تغیرها مفعوله والضمیر فی قوله قبلها وتغیرها راجع الی الیاء یعنی ان بقاء ضمة المیم یوجب تغیر الیاء لان ضمتها تقتضی الواو لا الیاء قوله و فتح الیاء جواب سوال وهو ان المصنف قال سابقا والیاء مفتوحة وساکنة فعلی تقدیر سکون الیاء ههنا یلزم التقاء الساکنین فاجاب المصنف بقوله و فتحت الیاء یعنی ان سکون الیاء فیما تقدم یلزم اللحن قوله ای یاء المتکلم دغم وهم وهو ان المراد من الیاء هو المدغم مع انها ساکنة ابدا فدغم بقوله ای یاء المتکلم یعنی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله فی الصور الثلث دغم وهم وهو ان قوله و فتحت الیاء متعلق بقوله وان کان واوا الخ بناءا علی انه القریب مع انه لیس کذلک فدغم بقوله فی الصور الثلث قوله ای للزوم التقاء الخ دغم وهم وهو ان قوله للساکنین مفعوله الذی یکون الفعل سببا لحصوله مثل ضربت تادیبا والحال ان الفتح لیس سببا للساکنین بل الفتح سبب لقطع الساکنین فدغم بقوله ای للزوم یعنی انه مفعوله الذی یکون سببا لحصول الفعل مثل قعدت عن الحرب جبنا وانما زاد قوله التقاء لجواب سوال وهو ان لزوم الساکنین غیر ممنوع الا تری الی قولهم دحرجت اذ ثبت فیها الساکنین احدهما الحاء والاخر الجیم فاجاب بقوله التقاء الساکنین یعنی ان الممنوع التقاء الساکنین لا لزوم الساکنین ولیس فی دحرجت التقاء الفصل بالراء قوله واما الاسماء الستة هذا بمنزلة الاستثناء من اسماء غیر صحیحة قوله الخ مر البحث عنها جواب سوال وهو ان کلمة اما ههنا لا یخلو اما ان یکون تفصیلیة او استینافیة فالاول یقتضی الاجمال ولا اجمال ههنا والثانی ینکر فی صدر الکتب کما قال صاحب الحسامی اما بعد حمد الله فاجاب بقوله التی مر البحث عنها یعنی انها تفصیلیة فهی تفصیل لقول المصنف الذی ذکر فی بحث الاعراب بقوله مضافة الی غیر یاء المتکلم قوله مضافة الی غیر الخ جواب سوال وهو انه لما مر البحث عنها فما الحاجة الی ذکرها ههنا فاجاب بقوله مضافة الی غیر یاء المتکلم یعنی ان البحث الذی مر عنها کان باعتبار کونها مضافة الی غیر یاء المتکلم والبحث عنها ههنا باعتبار کونها مضافة الی ... یاء المتکلم قوله ای فالحال جواب سوال وهو ان قوله فاخی والی جزاء وهو لا یکون الا جملة وههنا وقع مفردا وایضا لا یصح حمل اخی والی علی الاسماء الستة اذ هما لیسا بستة بالاثنان فاجاب عن الاول بقوله ای فالحال انه جملة اذ هما خبر مبتدأ محذوف وهو قوله ای فالحال واجاب عن الثانی بقوله منها یعنی بزیادة لفظ من تبعیضیة فی قوله منها وانما زاد الشارح قوله اذا اضیف الی یاء المتکلم لئلا یلزم الخروج من البحث وانما زاد قوله ان یقال اشارة الی انه لیس المراد من قوله اخی والی معناهما بل المراد لفظهما قوله نسبا سببا الاول هو الذی یکون بالقوة والثانی هو الذی یکون بالفعل وانما قدم الاخ علی الاب مع ان الاب مقدم علی الاخ لانه بعد من خلاف المبرد فی هذا الحکم لانه خلق فاتا انما هو فی الاب وان الاب هو المذکور فی النعمة والاخ قیاس علی الاب فیکون الخلاف

فیه بالواسطة وایضا انما قدم الاخ لیوافق قوله تعالی یوم یفر الخ وههنا یلزم وجوب تقدم الساکن لان الساکن عرض لا یبقی

بل یکون ذکرا ثانیا للاستثناء ۲ فلا یکون ذکرا استثنائیا لما مر ۱۲ مدآن رود یکدیگر برادر نسبی نامند برادر خود و مادر و پدر خود ۱۲ منه

للواو من أخيه وأمه وأبيه واما قدم الاخ في الآية لرعاية اسلوب الترقي قوله يرد لام الفعل والمراد من الفعل الميزان اى يرد لام الميزان فلا يرد انه ليس ههنا فعل قوله وحمل الام جواب سوال ظاهر قوله لفظا ومعنى أما لفظا فانهما متقوصان بالواو والباقي على حرفين واما معنى فكما ان الاب يبتنى عن التقدد للغير من له الابن كذلك الاخ يبتنى من التعدد لانه من له الام وايضا ان كلواحد منهما من الاسماء التي تقتضي قوله بان ذلك خلاف القياس فان قيل كونه خلاف القياس في حيز المنع لان قلب الواو بالياء واد غام الياء في الياء موافقة للقاعدة المعروفة بينهم كما مر في نحو قلنا المراد ان حذف الواو ونسيا منسيا وجعل هذا الواو ياءً وادغام الياء في الياء خلاف القياس قوله واستعمال الفصحاء اذا الفصحاء لا يعيدون الياء المحذوفة لعدم الباعث على عادتهما قوله فاصله ابين فان قيل هذا الجمع لا يجيء الا من الاعلام العقلاء واللاب اسم جنس قلنا ان هذا الجمع قد يجيء في الاسماء التي قصة المحذوفة الواو كقولون وبنون وسنون جبرا لما فات منها قوله فلما بتين هذا البيت وقع في حق نسوة كانت اسيرة في يد قوم فاراد جماعتان يتخلصوهن منهم فيقول هذه الجماعة فلما بتين الخ قوله بالبين وفي بعض النسخ بالابينا بالف الاشباع يعني هرگاه كه ظاهر شد اواز هاى مايان گريه كردند زنان وگفتند ما را خدا وتربان شما باد پدران مايان قوله اى لما سمعن جواب سوال وهو ان قوله تبين يحتمل الظهور وهو لا يكون الا في المحسوس فلا يصح اسناده الى الاصوات لانها من الاعراض فاجاب بقوله اى لما سمعن اى سلمنا ان الظهور يستعمل في المحسوس لكن المراد من المحسوس ههنا هو المحسوس بالسمع لان المحسوس بالبصر قوله وعلمن جواب سوال وهو انه فلم يكن في اذانهن وقر او صمم فكيف تبين بالسمع فاجاب بقوله وعلمن يعني ان المراد من سمعهن علمهن باي طريق كان قوله وتقول صرح المصنف رح بلفظ تقول ولم يعطف على اخبر تحرزا عن تبعية الحمر والمن الى نفسه قيل لو قال تقول لكان اولى تحرزا عن نسبتهما الى المخاطب ايضا لان في قوله تقول احتمال النسبة الى المخاطب قوله اى امرأة قائلة اشارة الى ان قوله تقول صيغة الغائبة لا المخاطب فان قلت ان اسناد الجليل الى المخاطب غير صحيح قوله لامتناع دليا عدم صحة حمل قوله تقول على صيغة الخطاب قوله واما فصلها جواب سوال ظاهر قوله في المشهور الخ جواب سوال ظاهر قوله في فم دفع وهم وهو ان قوله ويقال في اى في حمى وهي اذ هما المذكوران سابقا فذكر فم بقوله في فم قوله حالا اضافة تامة قال هذا الدفع ما يقال وهو انه كما يقال في شيء فم كذلك يقال فوه كما هو الاصل فلا يصح الاختصاص بفي فاجاب بقوله حالا اضافة الى ياء المتكلم

ف ۱ من الاد في الى الاعلى فان الآية في احوال القتلى مترائى ليوم يفر المرء من اخيه بل من امه بل من ابيه فان هو بتبته اعلى من مرتبة اللام ووجود الترقي في قوله اخي والي مغفور كما لا يخفى قاله عبد الرحمن ۱۲ ف ۲ وفيه الشاهد حيث جمع الواو والنون ۱۲ ف ۳ مبهان اضافة الجمع الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الا تقى الان يضاف مضاف اى تقول ام امهن قال عبد الرحمن ۱۲ ف ۴ تقريره ان حالا كان مشتركا الا تى والي في عدم رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم فلم فصلها المصنف رح عن اخي والي اجاب بقوله واما فصلها الخ ۱۲ ف ۵ تقريره ان بعض النحويين نقلوا من المبرد ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة فكيف يجوز قوله الت

قوله ای فی اکثر موارد استعمالاته ای لیس المراد من الاکثر اکثر المذاهب یعنی انه اذا اضیف فم الی یاء المتکلم ففیه الوجهان احدهما فی بالرد والقلب والادغام ای رد المحذوف وهو الواو وقلب الواو بالیاء وادغام الیاء فی الیاء والثانی فمی والوجه الاول اکثر وافصح لان قلب الواو میما حالة الافراد لاجل الضرورة ولا ضرورة فی حالة الاضافة وذلک لان اصل فمی فوه فحذف الهاء علی خلاف القیاس فصار فو فلو لم تقلب الواو میما لقلب الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساکنین وهما الالف والتنوین فبقی الاسم المتمکن علی حرف واحد وهذه العلة غیر موجودة حال الاضافة وتحقیقه مذکور فی بحث الاعراب فی الاسماء الستة قوله هذه الاسماء الخمسة جواب سوال وهو ان ذو لا یقطع عن الاضافة فکیف یصح قوله واذا قطعت فاجاب بقوله هذه الاسماء الخمسة قوله بالحرکات الثلث ای علی الفاء فی فم لکن فتح الفاء افصح لاصالتها واما جواز الضم فلیدل علی الواو المبدل منه المیم واما جواز الکسر فلان المیم ابدل بالیاء حال الاضافة الی یاء المتکلم وقیل جواز الحرکات الثلث فی الفاء لمتابعة العین مثل ان یقال فوک وفاک وفیک عند الاضافة بلا میم فیکون الحرکات الثلث فی الفاء بتبعیة الحرکات الاعرابیة ثم قیل فی تثنیة اخ واب اخان وابان وقیل اخوان وابوان قوله وجاء حم مثل ید ای بلا رد المحذوف حال الافراد والاضافة ففی قول المصنف رح اشارة الی بیان اللغات فی حم قوله ومثل خبا ای جاء حم مثل خبء مهموز اللام معناه الستر ومنه الخبء للخیمة قوله ومثل دلو ای جاء حم مثل دلو ناقص الواوی قوله ومثل عصا ای جاء حم مثل عصا ناقص الواوی ثم ابدل الواو بالف کما فی عصا قوله ای جواز حم وفی بعض النسخ ای ایجاء حم وعلی کل تقدیر یکون حم فاعل جوازا وایجاء والعامل فی الفاعل هو المصدر نظرا الی قول الشارح واما بالنظر الی قول المصنف رح فالعامل فی الفاعل الفعل وهو جاء فیکون قوله مطلقا حالا من الفاعل وانما اتی الشارح بالمصدر دون الفعل لانه نظر الی حاصل المعنی لان الفعل اذا کان عاملا فالعامل فی الحقیقة هو المصدر فی ذلک الفعل ولا عمل له للزمان فان قیل ان الحال یکون قیدا للعامل وقوله مطلقا یدل علی الاطلاق فکیف یدل علی التقیید قلنا الحال انما یدل علی التقیید اذا کان بغیر لفظ مطلقا ولو کان بلفظ مطلقا فیدل علی الاطلاق لانه موضوع له قوله وجاء هن مثل ید ای بلا رد المحذوف قوله لانه وضع ای ان ذو وضع وصلة لتوصیف اسماء النکرات باسماء الاجناس کجعل المال صفة لرجل والضمیر لیس باسم جنس ولو لم یذکر لفظ ذو بان یقال رجل مال فالحمل غیر صحیح فلا بد من ذکر ذو ای رجل ذو مال صاحب مال فیصح الحمل قوله انما یعرف ذا الفضل اعلم ان المقصود بالتمثیل قوله ذو وه فانه مضاف الی المضمر وذا الاول مفعول یعرف والثانی فاعله وهذا القول موافق مع هذه المقولة الفارسیة المشهورة فیما بینهم من قولهم ع قدر زر زرگر شناسد قدر جوهر جوهری قوله ولو قیل اشارة الی الاعتراض قوله لکان اشمل ای للعلم واسم الاشارة والموصول اذ هو لا یضاف الی العلم واسم الاشارة والموصول ایضا قوله وکانه خص للضمیر

سله حکما اذا انقلبت الواو یاء لکسر ما قبلها لکک کسر ما قبلها اذا انقلبت میما قاله عبد الرحمن ۱۲ سله فتقول فی الافراد هذا حم ورأیت حما ومررت بحم وفی الاضافة هذا حمک رأیت حمک ومررت بحمک ۱۲ سله توضیحه ان ذو کما لا یضاف الی مضمر لا یضاف الی اسم الاشارة والعلم والموصول فینبغی ان یقول وذو لا یضاف الی غیرهم

الخ اشارة الی الجواب قوله حکم خاص عند اضافته الی یاء المتکلم مثل فی لانه اعید المحذوف فیه عند الکل وکذا فی اخی وابی عند المبرد قوله فنفی الخ ای نفی المص رح اضافة ذو الی المفعول مطلقا نفیا لاختصاصه ای لاجل نفی اختصاص ذو بحکم خاص ای لیعلم ان الحکم الخاص الذی کان لبعض تلک الاسماء عند الاضافة الی یاء المتکلم منفی فی ذو باعتبار اضافة ذو الی یا المتکلم والحاصل ان المناسب بالمقام ان یقال ان ذو لا یضاف الی یاء المتکلم اذ المقصود نفی الحکم الخاص لنفی الاضافة الخاصة وهی اضافة ذو الی یاء المتکلم الا ان المص رح عدل من نفی الاضافة الخاصة الی نفی نوعه ای نفی الاضافة الخاصة فی ضمن نفی نوعه وهو نفی اضافة ذو الی المضمر مطلقا وهو وان جاز لکن یخالف استعمالهم فلو نفی الاضافة الخاصة فی ضمن نفی الجنس کما قال المعترض ولو قیل لا یضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل لکان بعیدا غایة البعد فلذا لم یختار المصنف رح قوله الی اسماء الاجناس کلمة الی بمعنی الیاء ای باسماء الاجناس او نقول ان الموصوف والصفة کلاهما من اسماء الاجناس فلا یرد انه علم من قوله الی الوصف باسماء الاجناس ان الصفة من اسماء الاجناس ویعلم من قوله الی اسماء الاجناس ان الموصوف من اسماء الاجناس قوله التوابع وهی خمسة لان التابع لا یخلو اما ان یکون مقصودا بالنسبة او لم یکن فالاول لا یخلو اما ان یکون المتبوع ایضا مقصودا بالنسبة او لا فالاول هو المعطوف بالحرف والثانی هو البدل وان کان الثانی فلا یخلو اما ان یکون دالا علی معنی فی متبوعه او لم یکن فالاول هو النعت والثانی لا یخلو اما ان یکون مقررا لامر المتبوع فی النسبة او لم یکن فالاول هو التاکید والثانی عطف البیان قوله وهو جمع تابع جواب سوال وهو ان التابع لا یخلو اما جمع تابع او جمع تابعة فعلی الاول لا یساعده القاعدة وهی ان فاعل الصفة لا یجمع علی فواعل وعلی الثانی لا یساعده الموصوف وهو الاسم لانه مذکر ولو قلت ان موصوفه هو الکلمة فهو ایضا غیر صحیح لان المص رح بصدد بیان اقسام الاسم لا الکلمة فاجاب بقوله وهو جمع تابع قوله الی الاسمیة لان التابع جعل اسما لامور خمسة فنقل من الوصفیة الی الاسمیة فان قیل الفاعل وان لم یجمع علی فواعل لکن الفاعلة تجمع علی فواعل فلم لم یقل وهو جمع تابعة وح لا یحتاج الی ارتکاب خلاف الظاهر وهو النقل من الوصفیة الی الاسمیة فان التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الکلمة قلنا ان قوله کل ثان یابی عنه اذ لو کان جمع تابعة ینبغی ان یقال کل ثانیة قوله کالکاهل والفرق بین التابع والکاهل هو ان الکاهل اسم بحسب الاصل لانه اسم للعقدة التی هی بین الکتفین والتابع اسم بحسب العارض وهو النقل من الوصفیة الی الاسمیة قوله والمراد بها توابع جواب سوال وهو ان التعریف غیر جامع لانه خرج عنه ان الثانی وضرب الثانی فی قوله ان ان وضرب ضرب اذ کل واحد فرد من افراد المحدود لانهما تاکیدان مع ان الحد غیر صادق علیهما لانه ما کان باعراب سابق اذ لیس ههنا اعراب لانهما مبنی الاصل فاجاب بقوله والمراد بها توابع الخ یعنی انهما لیسا من افراد المحدود قوله ای کل متاخر جواب سوال وهو ان بقوله

بحث التوابع

---

۱ ای الذی کان لبعض تلک الاسماء عند الاضافة الی یاء المتکلم ۱۲ م ۲ ای نفی الاضافة الخاص فی ضمن نفی نوعه ۱۲ م ۳ فصار بمنزلة فاعل اسماء وهو یجمع علی فواعل ۱۲ م ۴ قال الشارح رح فی الحاشیة الکاهل ما بین الکتفین ۱۲ م ۵ المراد منه التابع الخ فی الفعلی ۱۲

ثان خرج التابع الثالث والرابع لانهما ليسا بثان مع انهما داخلان آجاب بقوله اى كلا منهما آخر ثم يرد ههنا اعتراضان احدهما انه منقوض بالتابع المقدم على المتبوع كقولهم وَرَحْمَةُ اللّٰهِ عَلَيْكُمُ السَّلَامُ فان اصله عَلَيْكُمُ السَّلَامُ ورحمة الله كما جاء في الاشعار والثاني انه ... منقوض بعمرو في ضربت زيدا وعمرو وبكرا فانه تابع مع انه ليس بثان آخر بل هو متوسط فاجاب بقوله متى لوحظ يعني ان المراد بالثاني المتأخر في المرتبة لا في الذكر وايضا ان المراد بالثاني المتأخر بالنظر الى المتبوع لا بالنظر الى غيره قوله متلبس اشارة الى ان الجار والمجرور في قوله باعراب ظرف مستقر صفة لقوله ثان لا ظرف لغو متعلق بقوله ثان اذ لو كان كذلك صار معناه كل ثان ثنوية باعراب سابقه وهذا فاسد قوله اى بجنس جواب سوال وهوان قوله باعراب سابقه يدل على ان اعراب التابع منقول من اعراب المتبوع فاقول ان نقل الاعراب لا يخلو اما ان نقل كل الاعراب او نقل بعض الاعراب فعلى الاول يلزم النقل في الاعراض وذا لا يجوز وايضا يلزم خلو المتبوع من الاعراب لنقله الى التابع وعلى الثاني ايضا يلزم النقل في بعض الاعراض وايضا يلزم خلو المتبوع عن بعض الاعراب وايضا يلزم التجزي في الاعراض وذا لا يجوز فاجاب بقوله اى بجنس اعراب سابقه يعني ان المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق حتى يلزم ما ذكره المعترض قوله بحيث جواب سوال وهو انه علم من قول الشارح رح ان اعراب المتبوع فرد واعراب التابع جنس مع ان الامر بالعكس اذ اعراب التابع فرد من اعراب المتبوع لانه كما ان التابع تبع للمتبوع كذلك اعراب التابع تبع لاعراب المتبوع بان يكون اعراب التابع فردا واعراب المتبوع جنسا فاجاب بقوله بحيث يكون الخ يعني ان العبارة محمولة على القلب قوله ناش كلاهما متعلق بالجار والمجرور في قوله باعراب سابقه ثم قوله كلاهما مبتدا وقوله ناش خبره وقدم ليعتمد اسم الفاعل على الموصوف فينعمل وافراد الضمير في ناش باعتبار لفظ كلا اذ لفظه مفرد قوله مزجية واحدة جواب سوال وهوان تعريف التوابع صادق على خبر المبتدا وايضا صادق على ثاني مفعولي ظننت واعطيت لان كلا واحد منهما ثاني معرب باعراب سابقه فاجاب عنه بقوله مزجية واحدة شخصية دفع وهوان المراد بالوحدة الوحدة النوعية فلا يثبت الاحتراز من الخبر وكذا المفعول الثاني من باب ظننت واعطيت لان الوحدة النوعية موجودة فيهما وهو الابتداء والمفعولية فدفع بقوله شخصية قوله فان العالم اذا لوحظ اى اذا روعي صفة لزيد والا فهو في المرتبة الثانية لا باعتبار الملاحظة مع اعراب السابق قوله مزجية واحدة شخصية ولا يرد الوحدة النوعية فلا يرد المفعول الثاني من باب ظننت واعطيت لان جهة تضمنهما متحدة نوعا وهي المفعولية لا شخصا لان مفعوله الثاني غير مفعوله الاول بخلاف الصفة والموصوف اذ لا مغايرة بينهما فان قيل انه ينقض بمفعولي باب علمت اذ لا مغايرة فيهما ايضا قلنا سلمنا لكن بينهما فرقا لانا نقول المجموع الصفة والموصوف فاعل واحد حيث يقولون بفاعلية زيدين العالم في قوله جاءني زيدان العالم والا

سلہ من الخرافات العقلية بتقابل بعض الاعراب للزوم التجزي فيه وغاية ممكن ۱۲ سلہ وهو قوله اى بجنس اعراب سابقه ۱۲

سلہ لان قوله ناش صيغة اسم الفاعل ۱۲ سلہ منقح عن الرحيم التخميري الوجيه الوجيه وهذا على ۱۲

یقولون بمفعولیۃ زید فاضل فی قولہ علمت زیدا ذا ضلا بل یا الکل واحد منہما مفعول علیحدۃ وان کانا متحدین فی الواقع وایضا المعتبر قصد المتکلم حیث قال الشارح رح لان المجیٔ المنسوب الی زید فی قصد المتکلم الخ فان قیل تعریف التوابع لیس بمانع عن دخول الغیر لصدقہ علی الجزء الثانی فی قولنا قرءت الکتاب جزءً جزء قلنا ان المراد من الثانی ہو الثانی فی المرتبۃ لا فی الذکر وہہنا الجزء الثانی لیس بثانی فی المرتبۃ لانہما معا وقعا حالا قولہ لا الیہ مطلقا ای المجیٔ المنسوب الی زید فی قصدہ لا یکون منسوبا الی زید مطلقا سواء کان مع تابعہ او بدونہ قولہ فقولہ کاثان الخ لما کان لابد فی التعریف من الجنس والفصل اشار الشارح الی بیانہما وانما لابد من ذکر الجنس لیدل علی ایقاظ الغافل الی المقصود وہو الفصل قولہ لان العامل جواب سوال ظاہر قولہ اعنی التجرد وانما عبر عن التجرد بالابتداء اذ فی وضع المبتدأ والخبر ابتداء بالمعمول لا بالعامل اذ ہو معنوی قولہ للاسناد ای لاجل انہ مسند الیہ او مسند قولہ للاسناد جواب سوال وہو ان الابتداء موجود فی الاسماء المعدودۃ نحو زید وعمرو وبکر فینبغی ان یکون معربا لوجود العامل المعنوی فیہما فاجاب بقولہ للاسناد والاسناد غیر موجود فی الاسماء المعدودۃ قولہ فلیس ارتفاعہما من جہۃ واحدۃ فان قیل فعلی ہذا لا یکون ارتفاع الصفۃ والموصوف من جہۃ واحدۃ ایضا فی قولہ جاءنی زیدن العالم لان قولہ جاءنی عامل فی الموصوف من حیث انہ موصوف وعامل فی الصفۃ من حیث انہا صفۃ قلنا سلمنا لکن یقال المجموع الموصوف والصفۃ فاعل واحد حیث قالوا بفاعلیۃ زیدن العالم[1] فبالنظر الی ہذا الاطلاق قالوا ان اعرابہما من جہۃ واحدۃ شخصیۃ قولہ واعلم جواب سوال ذکرہ[2] الشارح رح قولہ حقیقۃ او حکما قیدان لقولہ لفظیا قولہ جاءنی ہؤلاء الرجال مثال للاعراب المحلی فی المتبوع قولہ یا زیدن العاقل ولا رجل ظریفا مثالان لما یکون الاعراب فی المتبوع ملفوظا حکما وتحقیقہ مر فی توابع المنادی عند قول المصنف رح فترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ قولہ ثم ان لفظۃ کل الخ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف رح وفی قولہ لان التعریف انما یکون للجنس اشارۃ الی ان ذکر التوابع بلفظ الجمع ایضا لیس فی موقعہ فلذا قال الشارح فالمحدود بالحقیقۃ التابع بلفظ المفرد ثم قولہ فالمحدود بالحقیقۃ التابع الخ اشارۃ الی الجواب قولہ والظاہر جواب سوال وہو انا سلمنا ان الحد مانع لکن لا یکون جامعا فاجاب بقولہ والظاہر الخ قولہ یکون جمعہ ومنعہ الخ جواب سوال وہو ان الجمعیۃ والمنعیۃ یفہم من نفس التعریف اذ لابد فی کل تعریف ان یکون جامعا ومانعا فلا حاجۃ الی ذکر کلمۃ کل فاجاب بقولہ یکون جمعہ ومنعہ کالمنصوص

---

[1] فی قولہ جاءنی زیدن العالم ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

[2] ای بقولہ فلا یرد نحو جاءنی ہؤلاء الرجال ۱۲ مفتی عبد الرحیم

ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا لنکونن من الخسرین ۱۲

marfat.com

عليه فان قيل انه علم من ذكر كلمة كل انه عين المنصوص عليه فلا يصح قوله كالمنصوص عليه قلنا ان قوله كالمنصوص عليه بالنسبة الى الجمعية لا الى المنعية لان الجمعية علم من الظاهر لا من كلمة كل فان قيل ان الظاهر علم من قوله التوابع بصيغة الجمع وهو ايضا عين النص قلنا عن اصل الاعتراض ان الكاف فى قوله كالمنصوص زائدة كما فى قوله تعالى ليس كمثله شئ واعلم ان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد ٭٭٭٭٭٭٭٭٭٭٭٭ صدق عليه المحدود و معنى الجمع هو ان كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد لا يقال معنى الانعكاس هو التلازم بين الشيئين فى الانتفاء لا التلازم فى الثبوت فيكون معنى الجمع كل ما لم يصدق عليه ٭٭٭٭٭ المحدود لم يصدق عليه الحد قلنا التلازم فى الانتفاء يستلزم التلازم فى الثبوة فتفسيره بقوله كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد تفسير باللازم قوله النعت انما قدمه على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا فى كلامهم من التوابع الاخرى وا وفر متابعة اذ هو يتبع منعوته فى عشرة امور فى الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة كما سيجئ واكثر بحثا والعزة للتكاثر قوله اى يدل بهيئة تركيبية وانما قال هذا لان بدون الهيئة التركيبية اى فى حال الانفراد بدون الانضمام يدل على معنى مطلقا لا على معنى فى متبوعه قوله على حصول معنى جواب سوال وهو انه ينقض التعريف بالنعت التى كانت فى قالب القضية الكاذبة نحو جاءنى زيد المضروب لكل شخص فان المضروب صفة زيد مع انه يدل على معنى فى متبوعه لان معناه هو مضروبية زيد لكل شخص وذا لا يتصور فى زيد فاجاب عنه بقوله على حصول معنى الخ يعنى ان المراد بالدلالة هو الدلالة على حصول المعنى اى على فهم المعنى وهو مضروبية زيد لكل شخص وان لم يتصور فى الواقع قوله اى دلالة مطلقة اشارة الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر قوله غير مقيدة دفع وهم وهو ان المراد من قوله مطلقا العموم فى النعت من حيث انه بحال الموصوف او بحال متعلق الموصوف فلا يصح قوله احتراز عن سائر التوابع فدفع بقوله غير مقيدة قوله ولا يرد عليه عطف تفسيرى لقوله احتراز قوله لدلالة كلهم جواب سوال وهو ان عدم الورود فرع الورود فما الورود ههنا فاجاب بقوله لدلالة كلهم على معنى الشمول فان قيل الدلالة على عدم الشمول علم من ذكر القوم لانه اسم جمع شامل لجميع افراده قلنا سلمنا لكن كل عام يحتمل التخصيص او يراد البعض ابتداء بطريق المجاز فاكد بقوله كلهم فان قيل ان كل عام يحتمل التخصيص لكن اذا لم يكن تاكيد العام اخر واما اذا كان تاكيد العام اخر فلا يحتمل التخصيص قوله

تعريف المنع والجمع بحث النعت

٧ ان كلمة كلهم ايضا عامة وكل عام يحتمل التخصيص فكيف يفيد الشمول قلنا سلمنا ١٢

سله يوجد منها فى كل تركيب اربعة ١٢ مفتى عبد الرحيم ١٥٢ اى الرفع والنصب والجر ١٢ ثناء الله تونسوى

marfat.com

غالبا اخذ هذا من المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد التاكيد فان كلمة قد تفيد التقليل قوله التخصيص التخصيص عبارة عن قلة الشركاء في الذوات والتوضيح عبارة عن قلة الشركاء في الاوصاف مع اتحاد الذات قوله او لمجرد التاكيد والفرق بين الصفة المؤكدة والكاشفة ان المؤكدة تاكد بعض مفهوم الموصوف مثل نفخة واحدة والكاشفة تكشف جميع مفهوم الموصوف نحو الجسم طويل عريض عميق قوله ولما كان غالب مواد اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى دليلهم والثاني اشارة الى ان الاشتقاق في النعت وان لم يكن شرطا عندهم رح لكن الاشك في اولويته قوله اي لا فرق دقم وهم وهوان المراد بالفصل ما يقابل الجنس والنوع والمراد منه ما يقابل الباب كما في كتب اللغة قد فهم بقوله اي لا فرق الخ قوله بين ان يكون قال مولانا عصام الدين رح الاخصر في العبارة ان يقول لا فصل بين المشتق وغيره اقول ان عبارة المصنف رح اوضح لوجود الربط فيها فان ربط الالف واللام ليس مثل الضمير لانه مشتهر وتم كلمة او في قوله او غيره لعله بمحذف الواو والاولى بين لا يضاف الا الى المتعدد وكلمة او لاحد الامرين قوله في صحة وقوعه نعتا جواب سؤال وهو قالوا المسلم انه لا فصل بين المشتق وغيره اذا المشتقي اولى من غيره لخروجه عن الخلاف فاجاب بقوله في صحة وقوعه نعتا يعني انه لا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوع كل واحد منهما نعتا لا في الاولوية قوله اي لغرض الدلالة جواب سؤال وهو ان اضافة الغرض الى المعنى لا يصح لان غرض الشئ يكون مرتبا على الشئ والمعنى غير مرتب على الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع فاجاب بقوله اي لغرض دلالة اللفظ على المعنى يعني ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر ومرتب على الوضع قوله الواقع في المتبوع جواب سؤال وهو ان دلالة اللفظ على المعنى ثابت في جميع الالفاظ فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا كان وضعه الخ فاجاب بقوله الواقع في المتبوع قوله اي في جميع الاستعمالات اشارة الى ان قوله عموما منصوب على الظرفية اي في اذ منه جميعة الخ قوله فان التخصيص يدل دائما ولما يجب ان يكون له موصوفا لفظا او تقديرا قوله بان يدل دقم وهم وهوان المراد ببعض الاستعمالات استعمال البعض العرب فدقم يقوله بان يدل اي يدل اللفظ الواحد في بعض المواضع على معنى في متبوعه وفي بعضه لا يدل على معنى في متبوعه كما بين المصنف رح امثلته قوله اي كامل في الرجولية هذا بيان لحاصل المعنى لان مقصوده هو التاويل يا لمشتقي كما توهم فلا يرد ان عند المصنف رح لا يشترط التاويل فكيف اول الشارح ههنا قوله فاي رجل الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله وذهب بعضهم الخ لان تعريف اللام ليس من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساويا قوله لان المعرفة اشارة الى ان التقييد احترازي وليس باتفاقي وايضا

سلمہ ولعل كون المصنف رح امثلته الكاشفة لما بنيت المؤكدة قالہ عبدہ ۱۲ سلمہ وقيل ان المؤكدة مقررة لمفهوم الموصوف والكاشفة موضحة مفسرة لہ قالہ عبد الرحمن ص ۱۲ مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم سلمہ

اشارۃ الی ان المبتدء مرکب من جزئین احدھما توصیف النکرۃ بالجملۃ وثانیھما عدم توصیفھا بالمعرفۃ فالمصدر اشارۃ الی الاول قصدا والشائع اشارۃ الی الثانی قصدا قولہ التی ھی فی حکم النکرۃ جواب سوال وھو ان ھذا الحکم ینافض ما تقرر من ان الغت لیطابق المنعوت فی التعریف والتنکیر لان الجملۃ لیست بنکرۃ لکونھا قسما من الاسم فاجاب بقولہ التی ھی فی حکم النکرۃ لان المقصود فی الجملۃ المحکوم بہ والاصل فیہ ان یکون نکرۃ وایضا المراد من الجملۃ مضمونھا وھو نکرۃ فان قیل ان مضمون زید قائم قیام زید وھو معرفۃ بالاضافۃ الی زید قلنا ان ھذہ الاضافۃ اضافۃ لفظیۃ وھی لا تفید التعریف فان قیل ان الاضافۃ اللفظیۃ اضافۃ الصفۃ الی معمولھا والمصدر لیس بصفۃ عندھم قلنا لیس المراد عن القیام المضاف ھھنا مطلق القیام بل القیام المأخوذ من القائم فھو من الصفات وایضا المضمون لیس عبارۃ عن القیام فقط بل ھو عبارۃ عن المضاف والمضاف الیہ قولہ لان الدلالۃ علی معنی وایضا ان الصفۃ فی المعنی یکون خبرا عن الموصوف وقد تخبر بالجملۃ الخبریۃ کما تخبر بالمفرد قولہ لان الانشائیۃ الخ لان الصفۃ یجب ان یکون مضمونھا معلوما للمخاطب قبل ذکرھا حتی یفید فائدتھا وھی ان یعرف المخاطب الموصوف المبھم بما یکون معلوما لہ کما ھو الفرق بین الصفۃ والخبر والانشائیۃ لا یکون مضمونھا معلوما للمخاطب قبل ذکرھا وایضا ان الانشائیۃ لا ثبوت لما فی نفسھا وانما الثبوت للشئ فرع ثبوتہ فی نفسہ قولہ الابتاویل جواب سوال وھو ان علی ما ذکرہ الشارح ینبغی ان لا یصح قولہ جاءنی رجل اضربہ فان قولہ اضربہ جملۃ انشائیۃ وقعت صفۃ لرجل وایضا ینبغی ان لا تقع الانشائیۃ جزاء للشرط مع انھا واقعۃ جزاء کما فی قولہ تعالی اذا قمتم الی الصلوٰۃ فاغسلوا الخ وکذا ینبغی ان لا تقع خبرا مع انھا واقعۃ خبرا فی نحو قولہ تعالی اَلزَّانِیَۃُ وَالزَّانِیْ فَاجْلِدُوا فاجاب بقولہ الابتاویل ثم یرد علیہ ان التاویل موجود فی الخبریۃ ایضا لان قولہ زید ابوہ قائم فی قوۃ قائم الاب کما مر فی مبحث الکلام فاجاب الشارح عنہ بقولہ بعید یعنی ان التاویل فی الخبریۃ فی نفس الجملۃ بلا امر زائد علیھا واما فی الانشائیۃ یکون التاویل بامر لیس فی نفسھا بل امر خارج عنھا وھو مقول فی حقہ قولنا جاءنی رجل اضربہ ویمکن ان یقال ان الانشائیۃ لا تقع صفۃ اصلا فان الصفۃ ھی مقول فی المثال المذکور وقولنا فی حقہ اضربہ من متعلقاتہ قولہ ای مستحق الخ جواب سوال وھو ان ھذا القول غیر مستقیم لوصدہ ذھن الواجب ازاحلہ قبلہ والا فلا یستقیم فاجاب بقولہ ای مستحق لان یتوجہ بصیغۃ قولہ الواجب الی تلک النکرۃ جواب سوال وھو انہ ینتقض بقولنا جاءنی رجل زید عالم فان فی العالم ضمیرہ مع انہ لا یصح التوصیف بہ فاجاب بقولہ الواجب الی تلک النکرۃ الخ والضمیر فی العالم راجع الی معرفۃ لا الی نکرۃ فان قیل الربط الذی توقف علی الضمیر ینبغی ان یکون عائدا خری کالالف واللام او وضع الظاھر موضع المضمر او کون الخبر مفسرا للمبتدء قلنا ان الصفۃ لیست من ضروریات الموصوف فلا بد فیھا من الرابط قوی وھو الضمیر والخبر من ضروریات المبتدء فیکتفی فیہ بادنی رابط فان قیل ان الصلۃ ایضا من ضروریات الموصول مع ان

سلمہ واما کانت الجملۃ فی حکم النکرۃ لانھا وجدانیۃ محمولۃ کما النکرۃ التی للافادۃ مزید بحث قالہ الحق ۱۲ سلمہ واضع النعت یکون مرفوعا بالمنعوت و الانشاء لو جعل للربط الا بتاویل ۱۲ سلمہ بحثہ ان المراد من المقول لیس المقولیۃ بالفعل بل المراد استحقاق المقولیۃ لان لیس بجزء ۱۲ قالہ عبد الرحمن

الرابط فيه ايضا هو الضمير وحده قلنا سلمنا لكن الصلة بمنزلة الصفة من حيث ان كل واحد منهما قيد للسابق والحال ان في الصفة لابد من الضمير فكذا في الصلة وزيادة تحقيقه في بحث الحال في شرح قول المصرح فالاسمية بالواو والضمير قوله تكون اجنبية فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله و يوصف بحال الموصوف اشارة الى تقسيم الوصف الى القسمين قوله اى بحال قائمة جواب سوال وهو ان الصفة باعتبار حال المتعلق ايض حال الموصوف فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله اى بحال قائمة به يعني سلمنا ان الصفة باعتبار حال المتعلق حال الموصوف ايض لكن ليست قائمة بالموصوف بل قيامه بالمتعلق فقط قوله يعني بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان هذه الحال لما كانت من احوال المتعلق فكيف يكون صفة للموصوف فاجاب بقوله يعني بصفة اعتبارية ثم يرد عليه ان الصفة الاعتبارية يثبت لشيء باعتبار العلاقة فما العلاقة ههنا فاجاب بقوله تحصل له بسبب متعلقه يعني ان العلاقة هو التعلق بين الموصوف والمتعلق قوله وان كان اعتباريا اى حصل له بسبب المتعلق قوله يتبعه اى الموصوف في عشرة امور لان النعت ليس الا عين المنعوت في الحقيقة قوله يوجد منها دفع لما يتوهم من ان الكل يكون موجودا في تركيب واحد مع ان فيها تضاد فكيف اجتمعت في تركيب واحد فدفع بقوله يوجد منها قوله رفعا ونصبا وجرا يعني ان الاعراب ثلثة فان قيل ان اعتبرت الاقسام الاولى فالاقسام ثمانية فلا يصح قوله عشرة وايض لا يصح قوله رفعا ونصبا وجرا لانها اقسام ثنوية اى اقسام الاقسام وان اعتبرت الاعم من الاولى والثنوي فينبغي ان يكون ازيد من العشرة لان المعارف خمس وكذا البواقي قلنا المعتبر هو الاقسام الاولية واما الرفع والنصب والجر وان كانت اقساما ثنوية لكنها مقصودة بالبحث في هذا الفن فكانت كالاولية قوله الا اذا كان استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث قوله من تلك الامور العشرة دفع وهم وهو ان المراد من البواقي البواقي من الخمسة الاول وهو باطل فدفع بقوله من تلك الامور العشرة قوله كالفعل فان قيل ما الوجه ان النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل قلنا لان التبعية للموصوف في الخمسة الاول لا يضر الاسناد الى ما بعده والتبعية للموصوف في الخمسة البواقي يضر الاسناد الى ما بعده[1] وايض ان النعت باعتبار حال المتعلق ذو شبهين فشبه الموصوف يقتضي ان يكون تابعا للموصوف في كل الامور وشبه المتعلق يقتضي ان يكون تابعا للمتعلق في كل الامور فعلمنا بشبهين ففي الخمسة الاول يكون تابعا للموصوف وفي الخمسة البواقي يكون تابعا للمتعلق ولم يعكس لان تبعية الصفة للموصوف في الخمسة الاول لا يمنع الاسناد الى المتعلق واما تبعية الصفة للموصوف في الخمسة البواقي فيمنع الاسناد الى المتعلق كما لا يخفى على من له فكر سليم قوله لشبهه به اى لمشابهة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل من حيث ان كل واحد منهما مسند الى ما بعده او انه مشابه به في العمل قوله تقول مررت برجل قاعد غلامه مثال الفاعل المفرد قوله وبرجلين قاعد غلاماهما مثال الفاعل المثنى

[1] لان النعت مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه فكذلك الصفة لانه عاملة فيه وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك الصفة ۱۲

قوله او برجال قاعد غلمانهم مثال الفاعل المجموع قوله ومررت بامرأة قائم ابوها مثال الفاعل المذكر قوله وبرجل قائمة جاريته مثال الفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل قوله وبرجل معمور او معمورة داره مثال لما لا يجوز تذكيره وتانيثه لان فاعله هو الدار وهو مؤنث غير حقيقي قوله وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثال لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله وهو الدار قوله كالضمير المستكن الكاف للتمثيل الجزئي . الممثل لا للتشبيه قوله و لذلك اي لاجل ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل قلت مررت قوله وكان لا تخرجه الضمير البارز راجع الى الوصف الاول ومفعول للفعل و قوله مشابهة فاعله قال عبد الرحمن اي ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الاول الخ اي بذكر لفظ الظاهر بعد كان اشارة الى ان كلمة كان تامة لعدم العائد في قوله لا تخرجه الى اسم كان وهو لفظ ظاهر حتى يكون خبرا قوله لما عرفت في ضمن الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب وبرجلين ضاربين قوله لم يكتف فيه بالحكم لعدم التبعية بل زاد عليه قوله وفي البواقي كالفعل اذ لو قال وفي البواقي لا يتبع لا يعلم ان عدم تبعيته في اي شيء ومن اي جهة فلا يدخل تحت الضابطة واما قوله وفي البواقي كالفعل فضابطة معلومة قوله من غير حسن ولا ضعف جواب سوال وهو ان التركيبين الاولين ايضا جائزان فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف فيصح المقابلة قوله عن موازنة الفعل وايضا الجمع المكسر له حكم المفرد الا ترى ان اعراب كل واحد منهما واحد كما مر في بحث الاعراب في قول المص رح فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ قوله في الظاهر وانما قال في الظاهر اذ من المعلوم ان لا يكون للفعل الواحد فاعلان في الواقع قوله الا ان تخرج الواو جواب سوال وهو انه لما اجتمع فيه فاعلان ينبغي ان يمتنع الى ان يكون ضعيفا فاجاب بقوله الا ان تخرج الخ وح لا يلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون الا اسما فان بعضهم جعل كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند فان قيل لما احتمل هذه التاويلات الثلثة ينبغي ان لا يكون ضعيفا اجيب ان في تاويل الاول حمل الكلام على غير مذهب الجمهور وهو ضعيف وفي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وفي الثالث انه لو كان الغلمان مبتدأ لم يجز تقديم الخبر عليه لان الخبر اذا كان فعلا يجب تقديم المبتدأ عليه لئلا يلتبس بالفاعل وكذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر اذا كان الخبر مثنى او مجموعا لئلا يلتبس بالبدل عن الفاعل فان قيل ان في التاويل الثاني لما وجد الاضمار قبل الذكر فهو ممتنع لا انه ضعيف اجيب عنه يمكن هنا كون الضمير مبهما و هو الذي لا يكون له مرجع وهو جائز من غير تقدم المرجع نحو ربه رجلا فان قيل ان التاويل الثالث لما احتمل الالتباس بين المبتدأ والفاعل فينبغي ان يمتنع لا ان يكون ضعيفا قلنا المراد من الفعل ههنا هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده فلا يلزم الالتباس كذا قال العلامة التفتازاني في المطول حيث قال في آخر احوال المبتدأ ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفاعل مع ضميره قوله

مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا

فلا حاجة لهما الى التوضيح وقد سبق ان النعت يفيد تخصيصا فى النكرة وتوضيحا فى المعرفة ولا شك ان الضمائر لا تقع نكرة فلا يفيد الا توضيحا فى المعرفة[1] قوله وحمل عليهما جواب سوال وهو ان الدليل اخص[2] عن المدعى فاجاب بقوله وحمل عليهما فان قيل ان ضمير الغائب قد يقع موصوفا فى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم قلنا ان العزيز بدل[3] من قوله هو او نقول ان هو ههنا ليس بضمير بل هو اسم من اسماء الله تعالى يعنى ان هو بسكون الواو اسم الله تعالى وبحركة الواو ضمير قوله ولا يوصف به وايضا ان الموصوف اخص او مساوى ولا شئ اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به... قوله لانه يدل على الذات فان قيل قد يدل المضمر على الوصف اذا كان راجعا الى الوصف كاسم الفاعل فيصح كونه صفة حينئذ قلنا هذه الصورة نادرة لا يعبأ به قوله وكانه لم يقع جواب سوال وهو ان قوله لا يوصف به مذكورا فى المتن فلما اعتذر الشارح الرضى عن تركه اجاب بقوله وكانه لم يقع الخ قوله اى الموصوف المعرفة جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا حيوان ناطق فان ههنا الموصوف اعم من الصفة اذ الحيوان اعم من الناطق فاجاب بقوله اى الموصوف المعرفة واما حيوان فهو نكرة ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا الحيوان الناطق فان ههنا الموصوف معرفة مع انه ايضا اعم من الصفة اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فاجاب الشارح عنه بقوله اشد اختصاصا بالتعريف اى ليس المراد بالاخص ان يكون اخص فى صدق الافراد ولا شك ان افراد الحيوان اكثر من افراد الناطق بل المراد من الاخص هو الاخص فى التعريف كما ان تعريف العلم زائد على تعريف ذى اللام نحو زيد الفاضل فان قيل لو قال الشارح المراد من الاخص ما هو اشد تعريفا يكون جوابا عن حيوان ناطق وعن الحيوان الناطق اى عن النكرة والمعرفة فلا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة قلنا لا نسلم انه لا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة لان شدة الاختصاص بالتعريف لا يكون الا بعد تحقق جنس التعريف او نقول ان الشارح اختار ههنا ترخيم العنان ومن الشارحين من جعل الاخص على اصطلاح المنطقيين وهو ان يكون المراد من الاخص هو الاخص فى الصدق فيرد عليهم الحيوان الناطق وحيوان ناطق وايضا لا يصح بناء قوله ومن ثمه لم يوصف ذو اللام الخ اجيب عن الاول ان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وعن الثانى ان بناء هذا القول بطريق الاستخدام بان يراد من صريح اللفظ اصطلاح اهل المنطق عندهم وقوله ومن ثمه اشارة الى المعنى الاخر وهو ان يكون الاخص فى التعريف والمعلومية فان قيل فى الاستخدام لا بد من الضمير وهو منتف ههنا قلنا بان اسم الاشارة فى حكم الضمير وفى قوله فان قوله ومن ثمه فى قوة قولك من اجله فان قيل اذا كان الموصوف اخص فكيف يثبت له التوضيح بصفة اعم قلنا كثيرا ما يكون

[1] واذا كان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا يحتاج اليه قاله عبد ۱۲م [2] لان المدعى منع موصوفية مطلق الضمائر والدليل خاص وهو كون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ۱۲م [3] فلا يلزم توصيف الضمير ۱۲م

مولوی مفتی عبد الرحیم

marfat.com

الاخص یحتمل الاوصاف فدفع الاحتمال بالاعم نحو زید ن الظریف قوله والمعلومیة عطف التفسیر للتعریف قوله یعنی اعرف منها جواب سوال وهو ان التعریف مقابل للتخصیص فکیف اجتمعا فی قوله اشد اختصاصا بالتعریف فاجاب بقوله یعنی اعرف منها ای المراد ان یکون اعرف منها قوله ادون منها اسم التفضیل ههنا بمعنی نفس الفعل ای ان لا یکون دونا قوله ان اعرفها المضمرات قالوا اما کون ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف فظاهر واما کون ضمیر الغائب اعرف فلانه اما محمول علیهما واما لانه یحتاج الی لفظ یعبر هذا الضمیر عنه ولهذا الاحتیاج جعل الضمیر الغائب بمنزلة وضع الید فکان هذا الضمیر وضع یده علی ذلک اللفظ واما کون العلم اعرف من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معینة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غیر معین وانما یکون تعینه بالاشارة الحسیة وکثیرا ما یقع اللبس فی المشار الیه اشارة حسیة واما کون اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام فلان المخاطب یعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعین معا ومدلول المعرف باللام یعرف بالقلب فقط والموصول کذی اللام واما المضاف الی احد الاربعة فتعریفه بتعریف المضاف الیه سواء عند سیبویه لانه یکسب التعریف منه قوله ای ذا اللام الاخر دفع وهم وهو ان المراد بالمثل عین ذا اللام الذی وقع موصوفا فلا یثبت الفرق بین الصفة والموصوف فدفع بقوله ای ذا اللام الاخر وانما قال لا بمثله ولم یقل الا به یعنی ان المصنف رح وضع المظهر موضع المضمر وهو لا یکون الا لنکتة فما هی قلنا النکتة فیه دخول الموصول قوله امس لا اری فی ذکر قوله امس فائدة اذ المثال تام بقوله او الرجل الذی کان عندک فتامل فیه قوله بلا واسطة دفع وهم ظاهر قوله وغیره وهو المبرد قوله بخلاف سائر المعارف متعلق بقوله لم یوصف ذو اللام الا بمثله قوله فلو وقع الاخص الخ جواب سوال وهو انه یشکل بمثل جاءنی زید صدیقک عند سیبویه لان المضاف الی ضمیر المخاطب اعرف من العلم عنده وکذا بمثل مررت بزید هذا عند ابن سراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وکذا بمثل مررت بالرجل الذی قام ابوه عند الکوفیین لان تعریف الموصول ازید من المعرف باللام عندهم فاجاب بقوله فلو وقع الاخص الخ قوله عند صاحب هذا المذهب ای عند من قال انه اخص قوله وانما التزم وصف جواب سوال وهو انکم قلتم ان الشرط فی الموصوف ان یکون اخص او مساو فعلی هذا ینبغی ان یجوز اتصاف اسم الاشارة بذی اللام والموصول والمضاف الی احدهما لکونهما اعرف منها او مساویها مع انهم التزموا وصف باب هذا بذی اللام فاجاب المصنف رح عنه بقوله وانما التزموا وصف الخ قوله ای باب اسم الاشارة جواب سوال وهو انه لا یصح اضافة الباب الی هذا لان الباب عبارة عن النوع وقوله هذا فرد وشخص فاجاب بقوله ای باب اسم الاشارة واضافة الباب الی اسم الاشارة بیانیة فلا یرد انه لیس لاسم الاشارة نوع بل هو نوع بنفسه قوله بحسب اصل الوجه وان کان بعد الاشارة الحسیة لان بها یعرف الذات والتشخیص ولا یعرف الجنس بها فیکون مقتضیا

لبیان الجنس لان الجنس فی اسم الاشارة مبهم لانه یصدق علی الاجناس والجنس فی ذی اللام معلوم فان قیل ان الاشارة یعلم الذات والتشخص واللازم معه العلم بالجنس ایضا قلنا ان المخاطب وان حصل له العلم بالجنس من العلم بالفرد لکن لیس فی کلام المتکلم دلالة علی بیان الجنس قوله من المحتاج الفقیر قیل هذا الدلیل لو صح لزم ان لا یصح توصیف ذی اللام بالمضاف الی مثله اذ فیه ایضا استعارة من المستعیر قلنا فرق بینهما بان الموصوف المبهم ههنا یکتسب التعریف من المضاف الی المعرف باللام ولکن الموصوف المعرف باللام لا یکتسب التعریف من المضاف الی المعرف باللام لان جنسه غیر مبهم بل للتوضیح فقط بخلاف اسم الاشارة لان الجنس فیه مبهم لانه یصدق علی الاجناس قوله وحمل الموصول جواب سوال وهو ان الموصول ایضا لبیان الذات والتشخص لا للجنس فاجاب بقوله وحمل الموصول علیه الخ قوله ای الکریم ای مررت بهذا الکریم فیکون الذی کرم بمعنی الکریم فان قیل ان ما قلت ان فی اسم الاشارة ابهام باعتبار اصل الوضع فهو ینافض بما سبق فی بحث التمیز لان الشارح رح قال ثمه ان الابهام فی اسماء الاشارة باعتبار ما استعمل فیه ولا ابهام فیها بحسب اصل الوضع لانها موضوعة لمفهوم کلی او لکل جزئی تامل فیه قوله لان الابیض عام هذا اذا کان اللام فی الابیض للجنس او الاستغراق واما اذا کان اللام للعهد فلا یکون الابیض عاما کما لا یخفی قوله ان المشار الیه انسان وفیه نظر وهو ان العلم موجود فی الملائکة والجن اجیب عنه ان المراد بالعلم علم الانسان بقرینة قوله مررت لان المرور من الجن والملائکة لا یعلم لنا قوله بل رجل لان تذکیر الصفة یدل علیه قوله العطف هو فی اللغة الامالة کما یقال عطفت النخلة الی الارض اذا مال الیه لقب هذا القسم من التابع به لامالة حرف ما بعده الی ما قبله وسمی ایضا بعطف النسق لانه مع متبوعه علی نسق واحد لان کلا منهما مقصود بالنسبة وفیه نظر لانه لما کان بمعنی الامالة لا یصح صلته بعلی کما یقال عطف علیه اجیب بانه یتضمن معنی وقع ای مال الیه ووقع علیه قوله یعنی المعطوف جواب سوال وهو انه لا یصح حمل قوله تابع علی العطف لانه علی هذا یلزم حمل الذات مع الوصف علی الوصف فاجاب بقوله یعنی المعطوف ثم یرد علیه ان التعریف غیر مانع لانه دخل فیه عطف البیان لانه ایضا معطوف فاجاب عنه بقوله بالحرف قوله ای قصد نسبته جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله مقصود راجع الی التابع والضمیر فی التابع راجع الی الموصوف فیعلم منه ان نفس المعطوف وذاته مفعول القصد ولیس کذلک لان القصد لا یقع الا علی مقدور المتکلم وذات المعطوف غیر مقدور له فاجاب بقوله ای قصد نسبة الخ یعنی العبارة بحذف المضاف ای ان النسبة المقصودة الیه باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفسه قوله الواقعة فی الکلام جواب سوال وهو ان العبارة لا یصح قول المص رح بالنسبة لانه علی هذا یلزم قصد النسبة بالنسبة وذا باطل فاجاب بقوله الواقعة یعنی فرق بین النسبتین اذ المراد بالنسبة الاولی ما هو مذکور فی قول الشارح هی النسبة التی کانت فی الواقع ای النسبة التی صدر من الفاعل

بحث العطف

marfat.com

کالمجئ الصادر من الفاعل والمراد بالنسبۃ التی ذکرفی قولہ المصدر ھی النسبۃ الواقعۃ فی الکلام کالمجئ الذی حکم بہ عن المجئ الذی صدر من الفاعل فیکون تقدیر الکلام قصد نسبۃ الاصلی الواقع الصادر من الفاعل بالنسبۃ التی ذکرفی الکلام بطریق الحکایۃ عن النسبۃ الاصلی قولہ فقولہ بالنسبۃ متعلق الخ ذکم وھم وھوان قولہ بالنسبۃ متعلق بمتلبس کما ھو الشائع فیما بین لا بالقصد فلا یحصل الاحتراز عن سائر التوابع لان التلبس بالنسبۃ موجود فی الکل فدفع بقولہ متعلق بالقصد فان قیل ان قولہ مقصود صالح للتعلق بہ لانہ شبہ الفعل فلم لم یتعلق بہ مع انہ ذکرنا لو تعلق بہ لتوھم منہ ان ذات المعطوف مقصود بالنسبۃ لان المقصود کما یکون مشتملا علی المصدر کذلک یکون مشتملا علی الذات قولہ المفہوم من المقصود جواب سوال ... ظاھر قولہ ای کما یکون جواب سوال وھوان المتبادر من قولہ مع ما یلبسوا نہ متعلق بالنسبۃ للقرب فلا یحصل الاحتراز عن البدل فاجاب بقولہ ای کما یکون یعنی انہ ایضا متعلق بالقصد لا بالنسبۃ قولہ من غیر استقلال بہ ای بالتابع واما المعطوف فھو مستقل واجیب ایضا ان معناہ مقصود یا صالح للنسبۃ لا بکیفیۃ النسبۃ من الایجاب والسلب قولہ ولما تم الحد جواب سوال وھوان المقصود من التعریف ھو الاحتراز عما عداہ والاحتراز حاصل بما ذکر فالاشتغال بقولہ یتوسط الخ اشتغال بما لا یعنی اجاب بقولہ ولما تم الحد قولہ ولم یکتف بقولہ جواب سوال وھوانہ ینبغی ان یذکر قولہ تابع یتوسط الخ ولم یذکر قولہ تابع مقصود الخ فاجاب بقولہ ولم یکتف الخ قولہ ببتبعیۃ المعطوف علیہ وھو الصفۃ الاولی قولہ ویصدق علی ھذہ الصفۃ ای الصفۃ التی دخلت حروف العطف علیھا قولہ لان توسط حروف العطف جواب سوال وھوان توسط حروف العطف بین الشیئین یقتضی عطف الثانی علی الاول والصفۃ لیست بمعطوف علی الموصوف فکیف یدخل فی تعریف المعطوف اجاب بقولہ لان توسط حروف العطف اہ حاصل الجواب منع الاقتضاء قولہ وھی من ھذہ الجہۃ جواب سوال وھو فلیکن من ھذہ الجہۃ معطوفۃ فلا یرد اجاب بقولہ من ھذہ الجہۃ الخ قولہ وقیل قد جوز الزمخشری الخ ھذا جواب اخر لعدم الاکتفاء فی التعریف بقولہ تابع یتوسط الخ قولہ لتاکید الموصوف بمعنی الجمع وکون الواو لتاکید لا فلان الواو للجمع فکما یجمع المعطوف بالمعطوف علیہ کذلک یجمع الموصوف بالصفۃ قولہ وحکم المصدر فی شرح المفصل فیہ اشارۃ الی تاکید قولہ القیل قولہ ولھا منذ روت فیہ انہ لیس فی ھذہ الایۃ الواو والجملۃ لم یورد المصدر فی شرح المفصل ھذہ الایۃ بلا واو قولہ تعالی وَمَا اَھْلَکْنَا مِنْ قَرْیَۃٍ اِلَّا وَلَھَا کِتَابٌ مَعْلُوْمٌ واللہ اعلم قولہ صفۃ لقریۃ اذ لو کان حالا لتقدم لان ذو الحال النکرۃ قولہ ولقائل ان للصنف ایضا الاشارۃ الی تاکید قول القیل وفیہ نظر لانہ بعینہ ما قالہ اولا فی قولہ بجامع ذہب العالم او الشاعر وھو الذی یاتی بجیاد زوقیۃ

لہ لان المقصود من التعریف ہو الجہۃ والنسبۃ وہما یحصلان بقولہ یتوسط ما الخ الی قولہ مقصود ۱۲ مفتی عبد الرحیم سلمہ

قالہ اولا یکون لہ ای للنعت جہتان جہۃ النعت وجہۃ العطف ای بلحاظ جہتین وفیما قال ہہنا نقلا عن المص رح یکون لہ جہۃ واحدۃ ای بلحاظ جہۃ واحدۃ وہی النعت لا محالۃ ولا یکون معطوفا قولہ وانما حسن دخول العاطف جواب سوال وہو ان العاقل مثلا اذا لم یکن معطوفا فی الحقیقۃ لم یجز دخول العاطف علیہ فاجاب بقولہ وانما حسن الخ قولہ لما بینہما من التغائر ای فکما ان بین المعطوف والمعطوف علیہ مغائرۃ فی الذات کذلک بین الصفۃ والموصوف مغائرۃ فی الذات ای فی المفہوم وان اتحدا فی الصدق علی شئ واحد قولہ فیہ نظر ای فی قول القیل مع التاکید بقول المصنف نظر قولہ ای بین الصفات والمعطوفات قولہ لدلالتہا ای لدلالۃ حروف العاطفۃ قولہ فیہا ای فی الصفات قولہ من الجمع بیان لکلمۃ ما کما فی الواو قولہ والترتیب کما فی الفاء وکاحدہما کما فی کلمۃ او اجیب عنہ ان الدلالۃ علی تلک المعانی غیر کافیۃ فی کونہا عاطفۃ بل لا بد ان یکون المعطوف والمعطوف علیہ مقصودان فی الکلام ولا بد ان یکونا غیر متحدین فی الصدق قولہ لا المنصوب والمجرور اشارۃ الی ان قید المرفوع احترازی وایضا الی ان المدعی مرکب من جزئین فصرح المص باحدہما والشارح بالآخر قولہ بارزا کان او مستترا دفع وہم ظاہر قولہ اولا جواب سوال وہو ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لان العطف اذا تحقق ووجد فکیف یتوقف علی التاکید فاجاب بقولہ اولا حاصلہ سلمنا ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لکن ہذا اذا لم یکن فی الجزاء قرینۃ علی تحقق الشرط وہہنا وجدت وہو قولہ اولا لانہ مقدر فی عبارۃ المصنف واجاب مولنا عبد الغفور بزیادۃ لفظ الارادۃ فی جانب الشرط فان قیل ان ہذا التاکید لا یخلو اما لفظی فہو بتکرار اللفظ الاول وہہنا لیس کذلک واما معنوی فہو بالفاظ محصورۃ وہہنا لیس شئ منہا قلنا ہذا لفظی اذ المنفصل مرادف المتصل والتاکید باحد المترادفین کانہ بعین اللفظ الاول قولہ علی بعض حروف الکلمۃ فیکون کعطف کل الکلمۃ علی جزء الکلمۃ فح یلزم انحطاط مرتبۃ المتبوع عن مرتبۃ التابع قولہ لانہ بذلک یظہر الخ جواب سوال وہو ان التاکید بالمنفصل لا یخرج المتصل عن عطف کل الکلمۃ علی بعض الکلمۃ فلا فائدۃ فی التاکید فاجاب بقولہ لانہ بذلک الخ حاصل الجواب ان المنفصل مرادف المتصل فلما اکد بالمنفصل المستقل صار کان المتصل ایضا مستقل باعتبار استقلال المرادف قولہ جواز افرادہ ای جواز استقلالہ قولہ مما اتصل بتاکیدہ ای باعتبار استقلال تاکیدہ قولہ ولا یجوز جواب سوال ظاہر قولہ فان کان الضمیر منفصلا اشارۃ الی فائدۃ قولہ المتصل قولہ وکذا ان کان متصلا منصوبا اشارۃ الی فائدۃ قولہ المرفوع قولہ وزید ضرب ہو وغلامہ مثال المستتر فان قیل یجوز ان یکون ضمیر ہو فاعل ضرب فما الدلیل علی ان الفاعل ہہنا مستتر

لہ یعنی ان الفرق بین ہذا الوجہ والوجہ الاول ان الوجہ الاول جعل المعطوف علی الصفۃ صفۃ من وجہ ومعطوفا من وجہ وہذا الوجہ جعلہ صفۃ لا محالۃ من غیر ان یکون معطوفا من وجہ قالہ عصام الدین ۱۲ سہ تقریرہ ان المتبادر من المتصل البارز فینتقض بنحو زید ضرب ہو وغلامہ فانہ یجب تاکیدہ مع انہ لیس ببارز فاجاب بقولہ بارزا کان الخ ۱۲ م سہ حیث قال ای اذا ارید العطف ۱۲ مفتی سہ وہذا کما قال اللہ تعالی اِذَا قُمْتُمْ اِلَی الصَّلٰوۃِ فان اقامۃ الصلوۃ لا یکون الا بعد تحقیق الوضوء فالمراد انہ اذا اراد ان تقیموا الی الصلوۃ فاغسلوا الخ قالہ عبد الرحمن ۱۲ اللہم اغفر لی

marfat.com

قلنا انفصال الضمیر عند تعذر المتصل ولا تعذر ههنا[1] فافهم ولا تکن من الغافلین قوله الا ان یقع فصل وفیه نظر وهو ان بوجود الفصل لا یخرج الکلام من عطف کل الکلمة علی جزئها فیلزم زیادة التبع علی المتبوع اجیب بانه لا یلزم زیادة التبع لطریان الفتور للمعطوف باعتبار البعد عن المعطوف علیه فتعارض بعد المعطوف لکمال المعطوف فان قیل انه یعلم من قوله فحسن الاختصار بترک التاکید ان الطوالة تحصل بالتاکید ویعلم من قوله بوجود الفصل ان الطوالة تحصل بالفصل وایضا ان التاکید تحصل بتاخیر الفصل عن المعطوف مع ان ههنا لا یجوز ترک التاکید فالاول ان یقول انه یلزم الفصل الکثیر بین المعطوف والمعطوف علیه اجیب عن الثانی ان ههنا کلامان احدهما المعطوف علیه والآخر المعطوف لانه فاعل فعل مقدر باعتبار العطف فالمراد بالاطالة اطالة الکلام الاول واطالة الکلام الاول لیس الا بالفصل الکثیر فما له لیس الا الفصل الکثیر بین المعطوف والمعطوف علیه واجیب ایضا ان هذا انما یرد لو کان الضمیر فی قوله لانه قد طال ضمیر الشان وان رجع الی التاکید فلا یرد فان قیل ان قوله طال لازمی فکیف یکون قوله الکلام مفعولا له قلنا ان قوله طال سهو من الکاتب والنسخة الصحیحة طول من باب التفعیل فیکون متعدیا قوله سواء کان الفصل دفع وهم وهو ان المراد من الفصل ما یکون قبل حرف العطف باعتبار تخصیص المص رح فی المثال فدفع بقوله سواء کان الفصل الخ قوله فکبکبوا فیها ای القی فی الجحیم هم ای الکفار ای الهته فقوله والغاؤون عطف علی ضمیر الجمع لوجود الفصل وهو فیها ووجود التاکید وهو هم والکبکب بالفارسیة بزور افتادن والغاؤون بالفارسیة گمراهان قوله والامران متساویان اشارة الی الرد علی البصریین والکوفیین ای التاکید مع وجود الفصل وعدم التاکید مع وجوده متساویان فان قیل لم لا یجوز العطف علی الضمیر المرفوع المتصل باعادة الرافع مثل ضربت وضربت زید کما یجوزون فی الضمیر المجرور باعادة الجار مثل مررت بک وبزید قلنا علی هذا یطول الکلام فان ضرب طویل بالنسبة الی التاکید وهو انا قوله واعلم ان مذهب البصریین اشارة الی ان قول المصنف رح مخالف عن القبیلتین لانه اوجب التاکید حیث قال اکد الخ فان قیل یجوز ان یراد بالوجوب الوجوب الاستحسانی قلنا یابی عن ذلک ما ذکره فی بحث المفعول معه من انه اذا لم یجز العطف تعین النصب مثل جئت وزیدا قوله اعید الخافض قیل یشکل هذا بقوله تعالی ... تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ فان الارحام مجرور بالباء اجیب عنه بانه شاذ لا یعبأ به واجیب ان هذا الواو لیست للعطف بل للقسم قوله حرفا کان او اسما اشارة الی الرد علی الشیخ الرضی حیث قال لا یعاد العامل الاسمی الا اذا لم یشک انه لا معنی له فانه جلب لهذا الغرض کبین فانه لا یتصور الا بین اثنین فان التبس نحو غلامک وغلام زید وانت ترید غلاما واحدا لم یجز اذا قام قرینة دالة علی المقصود

الطوالة

[1] فعلم ان الفاعل هو المرفوع المتصل المستتر ۱۲ م [2] اعنی قوله ضربت الیوم وزید ۱۲ م مفتی عبد الرحیم ۱۲

[3] فانه یدل علی ان العطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکید بالمنفصل غیر جائز ۱۲ اللهم اغفر لی

مفتی عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

marfat.com

کذا اقال مولٰنا عبد الغفور والجواب عنہ ما قالہ الشارح من ان الثانی کالعدم قولہ لان الخ اقول الضمیر المجرور قال مولٰنا عصام الدین ھذا منقوض بقولہ تعالٰی بِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّٰهِ فان قولہ رحمۃ مجرور بالباء مع انہ انفصل بینہما بکلمۃ ما اقول فی الجواب عنہ ان کلمۃ ما عبارۃ من رحمۃ اللہ فان الفصل کلا فصل قولہ جاز الفصالہ وفیہ نظر لان قولہ جاز الفصالہ لیس علی ما ینبغی لعدم ترتبہ علی الشرط لانہ یجب انفصالہ عند عدم کونہ ضمیرا متصلاً ولیس بجائز اجیب عنہ ان المراد بالجواز ھو الامکان العام المقید بجانب الوجود ای عدم الانفصال لیس بضروری فیجتمع مع وجوب الانفصال قولہ ولیس للجر ورجواب سوال ظاھرہ قولہ وفی استعارۃ المرفوع جواب سوال وھو انہ لم لا یجوز ان یستعار المرفوع المنفصل للمجرور المنفصل حتی یوکد بہ فاجاب بقولہ وفی استعارۃ المرفوع منزلۃ لان استعمال العمدۃ فی الفضلۃ ذلۃ العمدۃ فان قیل انہ علی ھذا یلزم سد باب الاستعارۃ اذ الاستعارۃ انما یکون اذا کان المستعار عنہ اقوی من المستعار لہ اذ الاستعارۃ بناء علی الافتقار ای افتقار المستعار لہ الی المستعار عنہ الا تری انہ لا یصح استعارۃ المسبب للسبب لعدم افتقار السبب الی المسبب کذا قالہ علماء الاصول وایضا ان ھذا یخالف ما قالہ الشارح فی مبحث الضمائر حیث قال ان الضمائر حیث تقع بعضہا موقع بعض مخی ما انا کانت فان قولہ انت ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور اذ الکاف فی قولہ کانت حرف جر فینبغی ان یکون مدخولہ ضمیرا مجروراً ای ما انا کذلک اجیب عن الاول لئن سلمنا الاستعارۃ صحیحۃ لکن ھھنا امر اخر وھو انہ بعد الاستعارۃ یجعل العمدۃ تاکیدا وتابعا للفضلۃ والمراد بالذلۃ ھذا فان قیل فلیکن استعارۃ الضمیر المنصوب للمنفصل للمجرور فلا یثبت ذلۃ العمدۃ قلنا فیہ وھم عدم الاستعارۃ لان الضمیرین المتصلین بہما کانا متحدین توھم ان منفصلیہما ایضا متحدان قولہ ولا یکتفی بالفصل جواب سوال ظاھر قولہ مخی مررت بک وبزید مثال المجار المجری قولہ والمال بینی وبینک مثال المجار الاصلی قولہ فالعطف دقم وھم وھو ان قولہ بزید معطوف علی کاف الخطاب فی قولہ بک فیلزم دخول الحرف وھو الباء علی الحرف وھو الباء فی قولہ بزید وذا غیر جائز لان الحروف الجارۃ لا تدخل الا علی الاسماء وکذا الباقی بعضہا للاسماء وبعضہا للافعال فدفع بقولہ فالمعطوف الخ قولہ والعامل مکرر جواب سوال وھو ان العامل فی المعطوف لا یکون الا ما کان عاملاً فی المعطوف علیہ فعلی ھذا ذکر الباء الثانی مستدرک فاجاب بقولہ والعامل مکرر قولہ وجوہ بالاولی جواب سوال وھو ان علی ھذا یلزم قوارد العاملین علی معمول واحد وذلک باطل فاجاب بقولہ وجوہ بالاولی قولہ والثانی کالعدم معنی لا لفظا لان العطف علی الضمیر المجرور بلا اعادۃ الجار غیر جائز قولہ اذ بین لا یضاف یعنی لو کان جزء بزید

بالبین الثانی فیکون البین الثانی معتبرا ۱۲ سہ ای العامل الثانی وھو المجار ولفظ بین ۱۲

سہ تقریرہ انہ لا یجوز ان یوکد اولا بالمنفصل ثم یعطف علیہ کما مر فی المرفوع المتصل اجاب بقولہ ولیس کذا ۱۲ سہ ای لو لائم یعطف علی المجرور المتصل ۱۲ سہ وھذہ الذلۃ تدل علی الالتباس ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

marfat.com

وغیر زائد فیکون اضافتہ الی مفرد مع انہ لایضاف الا الی المتعدد فعلم ان جوہ بالاضافۃ وقیل جوہ بالثانی ثم یرد علیہ انہ لما کان جوہ بالبین الثانی فیکون معتبرا وغیر زائد فیلزم اضافۃ بین الی المفرد وذا باطل فدفعہ الشارح بقولہ کما فی الحرف الزائد یعنی ان جر زید بالبین الثانی ولا یلزم منہ کونہ غیر زائد اذ الزیادۃ لاینافی العمل فیکون البین الثانی زائدا ویکون لہ العمل کالحرف الزائد فی قولہ تعالی کفی باللہ وقولہم بحسبک درھم فیکون البین الاول مضافا الیہما معا والبین الثانی زائدا ولکن جوہ بالثانی قولہ مخجاؤنی کلمہم الخ فان قیل وجد الفصل ھھنا وھو نون الوقایۃ ویاء المتکلم قلنا المراد بالفصل الفصل المستعمل وھذا الفصل لیس کذلک او نقول ان المراد بالفصل المستقل فی التلفظ ویاء المتکلم ونون الوقایۃ غیر مستقل بالتلفظ قولہ والغلط قلیل جواب سوال ظاھر قولہ نادر والنادر ساقط عن مرتبۃ الاعتبار اذ لاحکم للنادر قولہ وقوی مناسبۃ الظاھران یقول ولیقوی لان معناہ علی الاستقبال اجیب ان کل ماثبت فیما استقبل یقینا یصح التعبیر عنہ بالماضی قولہ فیما یجوز لہ ویمتنع دفع وھم وھوان المراد منہ ما یجوز لہ فقط فدفعہ بقولہ فیما یجوز لہ ویمتنع قولہ من الاحوال العارضۃ لہ الخ جواب سوال وھوانہ منقوض بقولہم جاءنی النسان وبقولہم ان النطق یجوز للمعطوف علیہ ولا یجوز للمعطوف فاجاب بقولہ من الاحوال العارضۃ لہ الخ والنطق من ذاتیات الانسان لا من احوالہ وقولہ العارضۃ صفۃ کاشفۃ للاحوال قولہ نظرا الی ماقبلہ جواب سوال وھوانہ منقوض بالاعراب والبناء اذھما من العوارض ولا اشتراک للمعطوف مع المعطوف علیہ فیھما فاجاب بقولہ نظرا الی ماقبلہ یعنی ان المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فی الاحوال العارضۃ لہ بالنظر الی ماقبلہ والاعراب والبناء من الاحوال العارضۃ فی نفس المعطوف قولہ بشرط ان لایکون الخ جواب سوال وھو فی قولہ یارجل والحارث المحال العارض للمعطوف علیہ وھو البناء علی الضمۃ حاصل مما قبلہ وھو حرف النداء مع انہ لم یثبت البناء علی الضمۃ فی المعطوف وھو الحارث بل ھو مرفوع علی لفظہ ومنصوب علی محلہ کما مر فی قوانین المنادی المبنی المفردۃ فاجاب الشارح عنہ بقولہ بشرط الخ یعنی ان کون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فی الاحوال العارضۃ لہ مشروط بشرط ان لایکون ما یقتضیہا منتفیا فی المعطوف والمقتضی ھھنا وھو لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء موجود فی المعطوف علیہ ولیس فی المعطوف لانہ لو شارک المعطوف مع المعطوف علیہ فی المحال العارض وھو البناء علی الضمۃ وھو حاصل من حرف النداء لزم اجتماع اللام وحرف النداء فی المعطوف قولہ کالاعراب البناء المراد بالاعراب کونہ غیر مناسب لمبنی الاصل والمراد بالبناء کونہ مناسبا لہ ولا شک انہ من الاحوال العارضۃ من حیث نفسہ فلا یرد ان الاحوال حاصل بالنظر الی ماقبلہ وھو الرابع لا بالنظر الی نفسہ قولہ وانما قلنا بشرط حاصل المقام ان

لہ تقریرہ ان بدل الغلط لیس کل التوضیح والتفسیر وہ والاستغلاط فھو اجنبی للتوضیح والتفسیر ۱۲ سہ وکذا ابا التعریف والتنکیر والافراد والتثنیۃ والجمع ۱۲

مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفشاوری الترجمہ

marfat.com

المعطوف یشارك المعطوف علیه فی الحکم بشروط ثلثة الاول ان یکون ذلك الحکم من الاحوال العارضة للمعطوف والثانی ان یکون ذلك الاحوال حاصلة للمعطوف علیه مما قبله والثالث ان تحقق مقتضی ذلك الحال فی المعطوف والمعطوف علیه ای لم یکن عدم ما لم الحال فیهما کما فی قولهم جاءنی زید وعمرو فعمرو شریك مع زید فی الحال العارض لزید وهو الفاعلیة والرفع وهو حاصل لزید مما قبله وهو قوله جاءنی مع تحقق المقتضی فیهما وهو صلاحیتهما للفاعلیة والرفع فلو قیل جاءنی زید وجحر فالجحر لا یشارك زیدا فی الفاعلیة لعدم تحقق المقتضی وهو الصلاحیة فی الجحر ثم فی قوله یا رجل والحارث الحال العارض للمعطوف علیه هو البناء علی الضمة حصل مما قبله وهو حرف النداء مع تحقق المقتضی وهو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء وهذا المقتضی مفقود فی المعطوف فلا یثبت فی الحارث البناء علی الضمة بل حکم الرفع لفظا والنصب محلا کما مر فی توابع المنادی فان قیل ان قول الشارح من حیث تجرده عن اللام سهو لانه فی ان الحال العارض هو التجرد عن اللام مع انه عبارة عن التنکیر وهو من الاحوال من حیث نفسه کما قال الشارح ایضا فیما سبق اجیب ان ما قاله الشارح ان الحال العارض عبارة عن التجرد عن اللام فالمراد منه لازم التجرد وهو البناء علی الضمة وکذا ما فی قوله ان ما یقتضی تجرده عن اللام الخ هو البناء علی الضمة قوله هو اجتماع اللام وحرف النداء اعلم ان التاء فی قوله هو اجتماع اللام سهو من الکاتب یعنی انه لیس من باب لافتعال بل هو من باب الافعال والهمزة فیه للسلب فیکون تقدیره هو عدم لزوم جمع اللام وحرف النداء قوله واما نحو رب شاة الخ جواب سوال وهو ان قوله وسخلتها عطف علی شاة مع ان الشرط منتف فیه لان رب لا یدخل الا علی النکرة وقوله وسخلتها معرفة بالاضافة الی الضمیر مع ان للعطوف شریك مع المعطوف علیه فی الحال العارض وهو التقلیل والتکثیر والجر اذ رب یفید التقلیل والتکثیر فی المدخول وکذا الیفید الجر فیه ولا شك ان هذه الحال العارض ثابت للمعطوف مع عدم تحقق المقتضی وهو التنکیر لانها لا تدخل علی المعرفة ووجهه سیجیء فی مبحث حروف الجارة انشاء الله تعالی فاجاب الشارح بقوله واما نحو رب شاة الخ قوله لقصد عدم التعین الخ اللام فی قوله لقصد تفسیری یعنی ان یقصد اذ المقصد مصدر ویجوز تاویل المصدر بالفعل المضارع مع ان کما یجوز تاویل ان مع الفعل بالمصدر واللام فی قوله لقصد بمعنی الباء کما قال عبد الرحمن رح فحاصل ما قال الشارح ان التنکیر لهنا بطریقین احدهما ان یکون بحذف حرف الجر ای رب شاة وسخلة لها فیکون ترکیبا توصیفیا لا اضافیا وثانیهما ان یکون بنکارة الضمیر ثم یرد علیه ان الضمیر انما یکون نکرة اذا لم یکن له مرجع مذکور وههنا للرجع مذکور فاجاب الشارح عنه بقوله ای رب شاة وسخلة شاة یعنی ان الضمیر فی قوله وسخلتها راجع الی شاة تالا الی شاة مذکورة ولذا قال وسخلة شاة ولم یقل وسخلة الشاة اذ النکرة اذا اعیدت

marfat.com

نکرة کانت الثانیة غیر الاولی او نقول ان نکارة الضمیر مبنی علی ما ذهب الیه الشیخ الرضی من ان مرجع الضمیر اذا کان نکرة یسمی هذا الضمیر مبهما ونکرة قوله وکذا المعطوف هذه العبارة من الشارح یحتمل ان یکون مسئلة ابتدائیة من الشارح لاستیفاء المسائل قوله بالنظر الی نفسه ای بان یکون احوال النفس مصاحبًا مع احوال ما قبلها قوله مثل المعطوف علیه فی الافراد قوله فی ترکیب لما قال الشیخ الرضی ان قوله لم یجز فعل وفاعله قوله ما زید بقائم الخ بتاویل الترکیب او القول وقوله الا الرفع بدل من الفاعل وهو ما زید بقائم فیرد علیه انه لیس ببدل الکل ولا بدل البعض وهو الظاهر ولا بدل الغلط لانه نادر والنادر ساقط الاعتبار ولا بدل الاشتمال اذ الرفع غیر مشتمل علی هذا الترکیب لان مذهبه فی قوله هو ما اشتمل علی علم الفاعلیة ان المراد من الاسم هو الذی لم یکن مبنیا کما قال الشارح فی راس المرفوعات والفاعل ههنا جملة وهی من المبنیات والرفع المحلی غیر معتبر عنده فکیف یصح البدل منه فعدل الشارح الی الترکیب الذی هو صحیح عند الکل وهو ان قوله یجوز فعل وقوله ما زید ظرف بتقدیر کلمة فی ولفظ الترکیب لان المضاف لا یکون الا اسما وقوله الرفع فاعل الفعل وقوله لم والا زائد للحصر قوله فی ذاهب لما کان محل الرفع مبهما فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح فی ذاهب قوله العائد الی اسم ما دفع وهم وهو ان العائد کائن فی نفس المعطوف علیه غیر راجع الی ما قبله فاجاب بقوله العائد الی اسم ما قوله علی ان یکون خبرا مقدما فان قیل ان ههنا احتمال اخر وهو ان ذاهب مبتدأ من القسم الثانی من المبتدأ وعمرو فاعله سادّ مسد الخبر فلم ترکه الشارح قلنا انما لم یذهب الشارح الی هذا الاحتمال لانه ح یکون فی قوة الجملة الفعلیة لان القسم الثانی من المبتداء بتاویل الفعل عندهم کما مر فی موضعه فیکون ح بمنزلة عطف الجملة الفعلیة علی الاسمیة وهو غیر مستحسن قوله ولا مانع منه ای من عطف الجملة الاسمیة قوله الذباب خبر من قوله الذی قوله لانها فاء السببیة جواب بالمنع ای لا نسلم کون الفاء للعطف بل للسببیة قوله فی هذا الترکیب جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الفاء للسببیة لانه منقوض بقولهم جاءنی زید فعمرو فان الفاء فی قوله فعمرو لیست للسببیة بل للعطف فاجاب بقوله فی هذا الترکیب قوله ای فاء لها نسبة الخ لما کان الیاء فی قوله للسببیة یاء النسبة وهی تقتضی المنسوب والمنسوب الیه فاراد الشارح ان یبینهما بقوله ای فاء لها نسبة الی السببیة فان قیل ینبغی للشارح ان یقول لها نسبة الی السبب بدون الیاء لانه عبر عن الیاء بالنسبة فلا یبقی لها اثر قلنا الیاء فی قول الشارح لیست یاء النسبة بل هی یاء المصدریة قوله بان یکون معناها دفع وهم وهو

له وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفی کما ولا وغیرها ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۲ لاشتماله علی الاسناد التام فکانه قیل لا ذاهب عمرو بخلاف الصفة المسندة الی فاعلها فانه فی حکم المفردة قاله الفاضل السیالکوتی ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمین

marfat.com

ان نسبة الفاء الى السببية باعتبار ان الفاء مثبت بالسببية فدفع بقوله بان يكون معناها يعنى ان النسبة ليست بعلاقة الاثبات بل بعلاقة السببية قوله لكنها تجعل الجملتين جواب سوال وهو انه لما كان معناها السببية مع العطف فلا بد لمعنى العطف[1] من العائد فاجاب بقوله لكنها الخ قوله والمعنى الذى اذا يطير جواب سوال وهو ان معنى السببية يعبر عنه بادوات الشرط كان واذا فسأل السائل ان ههنا ليستقيم دخول ادوات الشرط ام لا فدفع بقوله والمعنى الخ قوله ويفهم منها سببية الاولى اى يفهم من هذه الفاء سببية الجملة الاولى للثانية يعنى ان الفاء ليست للسببية لاكن يفهم من هذه الفاء ان الجملة الاولى سبب للثانية فيكون معنى السببية رابط فلا حاجة الى رابط اخر والفرق بين قوله او يكون وبين قوله او يفهم هذا ان الربط فى الاول الفاء والرابط فى الثانى معنى السببية فانقيل ان معنى السببية لما فهم منه فكان الجملتان كجملة واحدة فيكفى بالرابط الواحد وهو الضمير فى الاولى قوله ويمكن ان يقدر الخ وفيه نظر وهو انه لما صح تقدير الضمير ههنا فينبغى ان يقدر فى قوله ولا ذاهب عمرو فكيف حكم فيه بعدم الجواز اجيب ان قوله ويمكن ليس جواب رابع بل هو من تتمة الجواب الثانى والثالث وانما قدر فيها اذ فيها معنى السببية مع العطف فلمعنى العطف يقدر الضمير مع وجود الضمير بالسببية قوله اى اذا وقع العطف جواب سوال وهو ان الجزاء وهو قوله لم يجز لا يترتب على الشركاء لان قوله واذا عطف دل على حصول العطف[2] ووقوعه وثبوته واذا حصل العطف كيف يترتب عليه قوله لم يجز فاجاب بقوله اى اذا وقع العطف يعنى ان قوله عطف يتضمن لماضى باب الافعال فليس المراد من قوله عطف وقوع العطف الذى هو الثبوة بعد الايقاع بل المراد ايقاع العطف الذى هو بمعنى حدوث العطف لا تحقق العطف اذ التحقق يكون بالوقوع وهو غير مراد ههنا بل المراد ههنا الايقاع وهو يكون فى وقت عدم تحقق العطف واجاب بعض الشارحين ان المراد من قوله واذا عطف اذا اريد العطف ولا شك ان الجزاء يترتب على الارادة لاكن يرد عليهم ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها ايضا قوله بناء جواب سوال وهو ان قوله على عاملين لا يصح ان يكون صلة لقوله اذا عطف اذ العطف لا يكون على عاملين بل على معموليهما فاجاب الشارح عنه بثلثة اجوبة احدها بقوله بناء والثانى بقوله وقال بعض شارحى الخ والثالث واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف حتى يكون العاملان معطوفا عليهما بل صلة للمحذوف وهو قوله بناء فيكون قوله على عاملين مع المتعلق مفعولا له لقوله واذا عطف وانما زاد قوله

ليس من الروابط الشهيرة قلنا ان معناه ان السببية فكيف يكون رابطا ۱۲

الربط

[1] اى فلا بد فى الجملة التى وقعت مهملة للموصول من عائد يربطها الى الموصول وان كانت بحكم العطف ۱۲ مفتى عبد الرحيم

[2] كما بين عليه الا والماضى لان لفظة او اوجبتها الماضى تقتضيان التحقق والوجوه قاله عبد ۱۲ م

اللهم اغفر لى آمين ۱۲ م

marfat.com

علی وجود لدفع وهم وهو ان المراد من العاملین تصور العاملین فعلی هذا لا یصح جعلهما معطوفا علیهما فدفع بقوله علی وجود عاملین یعنی لیس المراد من العاملین تصور العاملین حتی یتوهم ماذکر بل المراد وجودهما قوله بان عطف اسمان جواب سوال وهو ان العطف یقتضی المعطوف والمعطوف علیه وههنا لم یوجد واحد منهما فاجاب بقوله بان عطف الخ یعنی ان المعطوف و المعطوف علیه کلاهما مقدران قوله علی معمولیهما جواب سوال وهو انه منقوض بقولهم ضرب زید عمروا وبکر خالدا اذ فیه عطف الاسمین علی المعمولین مع انه جائز فاجاب بقوله علی معمولیهما یعنی ان المراد عطف الاسمین علی معمولی عاملین لا علی معمولی عامل واحد وفی مادة النقض العطف علی معمولی عامل واحد وهو جائز اتفاقا قوله بان یجعلا الخ بیان الامالة والضمیر فی قوله یجعلا راجع الی الاسمین والضمیر فی معمولیهما راجع الی العاملین قوله علی معمولی عاملین یعنی ان عبارة المص رح بحذف المضاف. قوله ولا علی اکثر من اثنین نحو ثبت زید فی الدار ضاربا اباه وعمرو والبیت غلامه فقوله وعمرو عطف علی زید وهو فاعل ثبت فکذا عمرو وقوله البیت عطف علی الدار وهی مجرور بکلمة فی فکذا البیت وقوله غلامه عطف علی اباه وهو مفعول به لضارب فکذا غلامه وقوله ضاربا حال من زید قوله ای غیر متحدین دفع وهم وهو ان المراد من اختلاف العاملین الاختلاف فی الوصف فلا یحصل الاحتراز من مثل ضرب ضرب زید عمروا وبکر خالدا اذ اختلاف العاملین فی الوصف موجود ههنا بان احدهما موصوف بالموکد والاخر بالموکد فاجاب بقوله ای غیر متحدین ثم یرد علیه ان ضرب ضرب غیر متحدین نظرا الی الموکد والموکد فاجاب عنه بقوله بان لا یکون الثانی عین الاول والحاصل ان الاتحاد یستعمل فی الذوات فلما قال الشارح غیر متحدین علم ان المراد من الاختلاف الاختلاف فی الذوات دون الوصف قوله وذلک ای قوله مختلفین قوله وذلک العطف ای عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین بعاطف واحد کما فی قولهم الخ لکن هذا العطف جائز عند المص رح لتقدم المجرور فی المعطوف والمعطوف علیه قوله ماکل سوداء الخ کلمة ما نافیة وکل مرفوع مضاف الی سوداء فالعامل فی المضاف هو کلمة ما فهو اسم ما وقوله تمرة خبرها فیکون عاملهما مختلفین فقوله بیضاء عطف علی سوداء وشحمة عطف علی تمرة قال فی الایضاح هذا القول مثل یضرب فی حال خطاء الظن فالسواد مونث اسود غیر منصرف والتمرة واحدة التمر الیابس من تمر النخل کالزبیب من العنب وکذا البیضاء مونث ابیض غیر منصرف قوله وفی قوله

ولا شک ان ضرب الثانی عین الاول

له مع انه لیس من باب عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین ۱۲م مفتی عبد الرحیم

هزاران درود وهزاران سلام ؛ بروے محمد علیه السلام ؛

marfat.com

الشاعر خاطب الشاعر زوجته حين فضلت عليه زوجا اخر مات عنها فقال كل امرء تحسبين الخ فقوله تحسبين صيغة المؤنث الواحدة المخاطبة والهمزة للاستفهام الانكاري وقوله كل منصوب لانه مفعول لقوله تحسبين والنار الاولى عطف على امرء الاول والنار النار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين لانه مفعول له اي تحسبين كل الخ معناه اتظنين يا زوجتي ان كل من في صورة الرجال انه كامل في الرجولية وان كل نار توقد في الليل نار نافع وليس كذلك لان النار التي اوقدها اللصوص لا نفع فيها بل فيها ضرر للناس لان كثيرا ما يوقدون اللصوص النار للغدر على الناس بان يظن الناس ان ثمة عمران فاذا هم لصوص قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر الخ هذا جواب اخر عن سوال عدم ترتب الجزاء على الشرط يعني ان الجواز الذي يعلم من الشرط فهو بحسب الظاهر وعدم الجواز الذي يعلم من الجزاء فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح رح فانه يجوز الخ يعني ان خلافه من عدم الجواز قوله بحسب الحقيقة انما قيد به اذ بحسب الظاهر جائز عند الجمهور ايضا قوله كما جاز بحسب الصورة دفع وهم وهو ان الجواز عنده لما كان بحسب الحقيقة فلا يكون بحسب الظاهر فدفع بقوله كما جاز بحسب الصورة قوله ولا يؤول الامثلة جواب سوال وهو جواز هذا العطف كما كان عند الفراء فكذا عند سيبويه باعتبار التاويل كما يأتيك التاويل في قوله بل يحمل الخ فاجاب بقوله ولا يؤول الامثلة الخ قوله ولا يقتصر جواب سوال وهو ان الجواز كما كان عند الفراء فكذا عند الجمهور بحسب الصورة في صورة تقديم المجرور فاجاب بقوله ولا يقتصر الخ قوله وعدم جواز ذلك العطف جواب سوال وهو ان الاستثناء في قوله الا في نحو في الدار زيد الخ لا يخلو اما من مخالفة الفراء او من عدم الجواز وكلاهما باطلان اما الاول فيتوهم منه ان الفراء موافق مع الجمهور في عدم الجواز في مثل في الدار زيد الخ وهو خلاف المقصود واما الثاني فعلى هذا يكون قوله الا في نحو في الدار الخ في جنب قوله لم يجز عند الجمهور فيكون معنى المتن هكذا لم يجز عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد خلافا للفراء وفساده ظاهر فاجاب الشارح رح بقوله وعدم جواز الخ يعني ان الاستثناء من مجموع قوله لم يجز خلافا للفراء قوله الا في نحو في الدار زيد الخ اي ثبت في الدار زيد فيكون زيد فاعل الفعل محذوف وهو ثبت او يكون زيد مبتدأ وقوله في الدار خبر خبره المقدم فهذا مثال لما يكون المجرور مقدما على المعمول المرفوع واما قول الشارح رح وان في الدار زيد الخ مثال لما يكون المعمول المؤخر منصوبا واما مثال ما يكون المعمول المؤخر مجرورا

لہ لان التحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ۱۲ ۲ کما یؤول سیبویہ بحذف المضاف و ابقاء المضاف الیہ مقامہ ۱۲ شرح مفتی ۳ کما یقتصر الجمہور فانہم اقتصروا بایراد الامثلۃ علی مورد السماع ۱۲ م ۴ یعنی ان المستثنی منہ مجموع عدم الجواز مع المخالفۃ فلا اشکال ۱۲ مولوی عبد الرحیم رح

اللهم اغفر لي ولحبيبي مختار احمد بحرمة النبي الامجد داغدار بداغ فراق ابدی

مفصل خلاصہ غفرلہ ۱۳۵۳

فہو بحسب الحقیقۃ فلا مخالفۃ قولہ فانہ یجوز ہذا العطف جواب سوال وہو ان قول الشارح رح خلافا للفراء لا یعلم انہ من الجواز الذی یعلم من الشرط او من عدم الجواز الذی یعلم من الجزاء

ایضہ فمثل قولہم فی الدار غلام زید والحجرۃ عمرو واای غلام عمرو وانما لم یذکرہ المصنف رح لانہ ظاہر فی الجواز قولہ یعنی الا فی صورۃ تقدیم المجرور واشارۃ الی انہ لیس المراد بالمثال المجرور المذکور فی المتن او فی الشرح بل المراد کل مادۃ تقدم المجرور فیہا قولہ واقتضی الجواز جواب سوال وھو ان النقل من العرب فی الاحکام اللفظیۃ کالنص فی الاحکام الشرعیۃ والحال ان النصوص یقاس مالانص فیہ علی ما فیہ نص فینبغی ان یقاس علی موضع النقل الموضع الذی لانقل فیہ فاجاب بقولہ واقتضی الجواز الخ یعنی ان الشرط فی القیاس ان یکون الاصل معقول المعنی وھھنا لیس کذلک فکیف یقاس علیہ غیرہ قولہ فانہ لایجوز جواب سوال وھو ان قولہ خلافا للسیبویہ لا یعلم منہ ان خلافہ من الجواز الحقیقی او من الجواز الظاھری فاجاب بقولہ فانہ لایجوز ھذا العطف قولہ بل یحملہا علی جواب سوال وھو انہ ما یقول سیبویہ فی الامثلۃ التی قدم المجرور فیہا فاجاب بقولہ بل یحملہا علی حذف المضاف وفیہ نظر لان حذف المضاف مستقیم فی قولہ ما کل سوداء تمرۃ الخ وکذا فی قولہ اکل امرء تحسبین امرءا وما فی قولہ فی الدار زید والحجرۃ عمرو فغیر مستقیم لان کلمۃ فی لیست بمضاف بل حرف جر اجیب عنہ ان کلمۃ فی وان لم تکن مضافا حقیقۃ لکنہا مشابہۃ بالمضاف فی ان کل واحد منہما یثبت الجر فی المدخول قولہ وابقاء المضاف الیہ جواب سوال یرد علی السیبویہ وھو ان القاعدۃ عندھم انہ اذا حذف المضاف اقیم المضاف الیہ مقامہ علی اعراب المضاف وھھنا ابقی المضاف الیہ علی اعرابہ فاجاب بقولہ وابقاء المضاف الیہ علی اعرابہ وحاصل الجواب سلمنا ان القاعدۃ ھذا لکن ھھنا قاعدۃ اخری وھی ان لفظ المضاف المحذوف ان کان مذکورا سابقا فابقاء المضاف الیہ علی اعرابہ جائز وھھنا کذلک لان نمط الکلام مذکور سابقا بمثال ھذا لجاء فی قولہ تعالی تریدون عرض الدنیا واللہ یرید الاخرۃ بجر الاخرۃ فان فی یرید الاخرۃ بجر الاخرۃ حذف المضاف وابقی المضاف الیہ علی اعرابہ قولہ کما جاء فی بعض القراءۃ جواب سوال وھو انہ قرء فی القرآن بالنصب فلا یصح استشہاد فاجاب بقولہ کما جاء الخ قولہ التاکید وفی بعض النسخ التوکید فالاول مہموز الفاء والثانی معتل الفاء وانما اورد عقیب العطف لان واحدا من قسمی التاکید ھو التاکید اللفظی وبعض من حروف العطف یدخل بین المؤکد والمؤکد کما یقال واللہ ثم باللہ وکقولہ تعالی کلا سوف تعلمون ثم کلا سوف تعلمون فلا یرد ان البدل اشد مناسبۃ بالعطف فکان احق بالاتصال بالعطف قولہ ای حالہ جواب وھو انہ لایصح اضافۃ الامر الی المتبوع لان الامر فی اللغۃ فرمودن کار وفی الاصطلاح صیغۃ یطلب بہا الفعل وکلا واحد منہما غیر مستقیم ھھنا فاجاب بقولہ ای حالہ یعنی ان المراد من الامر ھھنا ما کان فی اصطلاح العامۃ وھو عندھم عبارۃ عن الحال کما یقال ما امرک ای ما حالک ثم یرد علیہ ان اضافۃ الحال الی المتبوع لایصح ایضا لانہ اما عبارۃ عن الزمان الحال وعبارۃ عما بین

لہ انما منقول عن العرب الشک فی نسختنا ۱۲ منہ ۳ فانہ کما یکون مدخول المضاف مجرورا بالمضاف نحو غلام زید کذلک مدخول المجرور بالمضاف نحو قولہ علی مصف المضاف

عبد الرحمن

marfat.com

هيئة الفاعل او المفعول وكلا المعنيين غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله اى شانه يعنى ان المراد من الحال الهيئة فقط قوله عند السامع اذ لا حاجة للمتكلم الى التقرير قوله يعنى يجعل حاله جواب سوال وهو ان قوله يقرر من التقرير وهو عبارة عن وقت الايقاع والاحداث وبه لا يدافع المجاز[1] اذ دفعه يكون بحصول القرار ووقوعه وثبوته لا بالايقاع والتوقيع وايضا يرد انه لا يصح توصيف التابع بيقرر اذ التابع صفة اللفظ والتقرير صفة المتكلم وايضا ان التقرير ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان والحال ان التاكيد لا يحتاج الى تصور المؤكد بل يحتاج الى اظهاره باللسان فقط فاجاب[2] بقوله يعنى يجعل حاله الخ حاصل الجواب عن الاول ان المراد من قوله يقرر هو الايقاع مع الوقوع كما يعلم الوقوع من قوله ثابتا ويعلم الايقاع من قوله مقررا وحاصل الجواب عن الثانى ان يقرر انما يكون بصيغة المتكلم لو كان مبنيا للفاعل وههنا مبنى للمفعول كما قال الشارح مقررا بصيغة المفعول وحاصل الجواب عن الثالث انه ليس المراد من التقرير معناه الاصطلاحى بل المراد منه معناه اللغوى وهو الثبوت قوله اى فى كونه منسوبا الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على زيد الثانى فى قولنا جاءنى زيد زيد لان النسبة ثابت فى جاءنى دون زيد فاجاب بقوله اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه يعنى ان المراد من النسبة كون المتبوع منسوبا او منسوبا اليه ولا شك ان النسبة ثابت فى زيد ايض لانه[3] منسوب اليه قوله فيثبت[4] عنده اى عند السامع ويتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير قوله وذلك اى التاكيد اشارة الى فائدة التاكيد قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ ولا يكون بذكر لفظ نفسه او عينه[5] قوله او تكريره معنى يعنى ان دفع التجوز فى المنسوب اليه كما يكون بتكرير اللفظ يكون بتكرير المعنى ايضا نحو ضرب زيد نفسه او عينه قوله اى التاكيد ما يقرر اشارة الى ذكر المعطوف عليه بقوله او فى الشمول قوله لا فى نفس المنسوب اليه جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله او فى الشمول لانه ذكر لدفع المجاز وهو حاصل بقوله فى النسبة فاجاب بقوله لا فى نفس المنسوب اليه يعنى ان الاول لدفع المجاز فى نفس المتبوع والثانى لدفع المجاز فى شمول المتبوع افراده لكن المجاز الاول كامل والثانى قاصر اذ يقال له حقيقة قاصرة فالحاصل ان الاول يكون فى المفرد والثانى يكون فى الجمع قوله بل فى فى شموله لافراده لا حاجة الى هذا القول لانه مذكور سابقا بقوله او فى شمول المتبوع افراده الا انه اعاده لابتناء قوله فانه كثيرا ما ينسب الفعل الخ قوله وثلثتهم واربعتهم هذا دخل فى التاكيد المعنوى لانهما بمعنى اجمع

[1] وهو ذكر الامر وارادة الحال ۱۲ [2] اى عن الاسولة الثلاثة ۱۲ [3] ومثال كون المتبوع منسوبا مثل قولنا زيد قتيل قتيل فان المتبوع ههنا وهو القتيل الثانى منسوب اى مسند كذا فى عبد ۱۲ [4] قال مولانا عصام الدين الظاهر ايراد صيغة المضارع كما فى هذه النسخة وفى بعض النسخ بصيغة الماضى اى فثبت عنده قاله عبد الرحمن وفى ايراد صيغة الماضى اشارة الى ان المضارع ههنا متحقق الوقوع والفاء للتفريع ۱۲ [5] بان يقال ضرب زيد نفسه او عينه ۱۲ اللهم اغفر لى ولحبيبى مختار احمد آمين ثم آمين ط

* قوله فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ ولا يكون بذكر لفظ نفسه او عينه ۱۲

marfat.com

فلا یرد انه علی هذا بطل حصر صیغ تاکید المعنوی فی ثمانیة قوله فهذا هو الغرض ای تقریر المتبوع فی النسبة والشمول هو الغرض من جمیع الفاظ التاکید فالتعریف جامع لجمیع الافراد قوله واذا عرفت هذا ای اذا عرفت جامعیة التعریف فنقول اخرج المصنف رح بے اعرف مانعیة التعریف قوله فظاهر خروجهما به لان البدل هو المقصود بالنسبة وفی العطف کلاهما مقصودان قوله فلان وضعها للدلالة لا لتقریر المتبوع قوله وافادتها توضیحه اه جواب سوال وهو ان تقریر المتبوع لیس الا توضیحه والصفة الموضحة ایضا یفید توضیح متبوعه مثل زید الظریف فکیف یخرج الصفة بما اجاب بقوله وافادتها توضیح الخ قوله واما عطف البیان جواب سوال ظاهر ولکن ادفعه ظاهر قال المصنف رح فی النسبة او فی الشمول اعترض علیه ان امر التبوع لیس الا النسبة او الشمول فحینئذ یلزم ظرفیة الشیء للنسبة قلنا ان کلمة فی بمعنی من البیانیة قوله ای منسوب اشارة الی ان الیاء نسبتیة لا مصدریة ایضا اشارة الی ان الیاء لما کانت للنسبة وهی یقتضی المنسوب الیه فبینه الشارح رح قوله لحصوله اشارة الی وجه التسمیة وایضا اشارة الی بیان العلاقة بین المنسوب والمنسوب الیه کما مر الی لحصول المعنی للفظ الاول من ملاحظة المعنی من اللفظ الثانی قوله منه لما کان اللفظ عاما یصدق علی التاکید اللفظی وعلی العاری اللفظ وعلی الاضافة اللفظ فلرفع الابهام ولتعین ما هو المراد قال الشارح رح منه ای من التاکید قوله الاول دفع وهم وهو ان المراد من تکریر اللفظ مطلق اللفظ کما مر فی اسم لا لفظ الجنس حیث قال وجب الرفع والتکریر فرفع بقوله الاول قوله ای مکرر اللفظ الاول جواب سوال وهو انه لا یصح حمل التکریر علی التاکید اللفظی اذ یلزم حمل الوصف علی الذات اذ المراد من التاکید هو التابع کزید مثلا فی قوله جاءنی زید زید وهو ذات فاجاب بقوله ای مکرر وفی بعض النسخ ای تکرار اللفظ الاول وهو ایضا جواب سوال وهو انه لا یصح تفسیر التاکید بالتکریر لان التاکید صفة اللفظ اذ هو عبارة عن التابع وهو اللفظ والتکریر صفة المتکلم فاجاب بقوله ای تکرار اللفظ یعنی ان المراد من باب التفعیل باب التفعل وهو لازمی فیکون صفة اللفظ قوله ومعاده جواب سوال وهو انه لا یصح اطلاق التکرار علی التاکید اللفظی اذ التکرار عبارة عن ذکر الشیء مرتین بلا فائدة وفی التاکید فائدة جلیلة کما بین الشارح فاجاب بقوله ومعاده یعنی ان المراد من التکرار ههنا الاعادة وهی اعم من ان یکون فیها فائدة او لا قوله او حکما جواب سوال وهو ان تعریف التاکید اللفظی غیر جامع لافراده لانه خرج عنه قولهم ضربت انت لانه لیس فیه تکرار فاجاب بقوله او حکما یعنی انه وان لم یکن فیه تکرار حقیقة لکن فیه تکرار حکما باعتبار المراد فاذا المنفصل مراد ف المتصل قوله فی حکم تکریر اللفظ نظرا الی اتحاد المعنی بینهما وان کان الثانی مخالفا للاول لفظا اعترض علیه بان اکتع واخواته مرادف لاجمع فینبغی ان یکون اکتع واخواته تاکیدا لفظیا معان المصنف رح

marfat.com

عدها من المعنوی اجیب عنه بانا لانسلم المرادفة وکونها بمعنی اجمع لایستلزم المرادفة لجواز ان یکون کونها بمعنی اجمع طاریا بعد ضمها بالجمع والمرادفة لیست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلانسلم انها تاکید للاجمع بل هی تاکید الما اکد به اجمع فیکون اکتع واخواته تاکیدا معنویا لما اکد به اجمع وتاکیدا لفظیا للاجمع ولا فساد فیه وانما قال المصنف اکتع واخواته اتباع للاجمع لیس معناه انها تاکید له بل معناه انها اتباع لها استعمالا لایعنی انها لاتستعمل بدونها لخفاء معنی الجمعیة فیها قوله اذ الضرورة داعیة جواب سوال تقریره بان یقال ان اردید بالتاکید اللفظی تکریر اللفظ الاول بعینه لایندرج فی التاکید اللفظی نحو ضربت انت وان اردید به التکریر ولو بایقاع المرادف لدعما نحو ابصعون واکتعون وابتعون فی التاکید اللفظی مع انها من التاکید المعنوی وتقریر الجواب بالفرق بینهما بان فی ضربت انت مثلا یکون الضرورة داعیة الی المخالفة لعدم جواز تکریره متصلا فلما لم یجز الاتصال فیجوز الانفصال الما سیاتی من انه لا یسوغ المنفصل الا لتعدد المتصل بخلاف التاکید المعنوی فانه لا یکون الضرورة داعیة الیها لان فی قولهم جاءنی القوم کلهم جازان یقال جاءنی القوم القوم فلا یکون الضرورة داعیة الیها ثم هذا الجواب باختیاری والسق التالی قوله ای التکریر مطلقا جواب سوال وهو انا لانسلم ان التاکید یجری فی الالفاظ کلها لان من الالفاظ ما وضع ولیس من شانه التاکید اللفظی والمعنوی فاجاب بقوله ای التکریر مطلقا وفیه نظر اذ فیه حمل العام علی غیر المتبادر اذ المتبادر من معناه الاصطلاحی اجیب عنه بانه وان کان فیه حمل الکلام علی غیر المتبادر لکن یجب ان یکون قوله فی الالفاظ کلها محمولا علی المتبادر وهو العموم وترک التبادر للحمل علی فرد اخری جائز قوله قوله وغیر ذلک کالترکیب الامتزاجی قوله ولا یتاتی فیها اشارة الی هضم النفس لان هذا التوجیه من الشارح فقط قوله وتخصیص الالفاظ عطف علی قوله ارجاع الضمیر وجواب سوال وهو ان مزاختیار تاکید اصطلاحی یاتی قوله فی الالفاظ لانها عام یتناول الاسماء والافعال والحروف والافعال والتاکید الاصطلاحی مختص بالاسماء فقط فاجاب بقوله وتخصیص الالفاظ بالاسماء قوله ویکون المقصود جواب سوال وهو انه لما خصص الالفاظ بالاسماء فما الفائدة فی قوله کلها قوله والتاکید المعنوی لما کان المعنوی صفة وهی تقتضی الموصوف زاد قوله والتاکید واتما لم یقل والشارح مع قوله فالظاهر لان الشارح کثیرا ما اکتفی فی السابق باللاحق والعکس ایضا قوله فاللفظی قریب الی قوله وهو ای التاکید فلذا لم یذکره الشارح مع قوله فاللفظ قوله مختص بیان المتعلق بقوله بالالفاظ قوله ای معدودة جواب سوال وهو ان المحصور ما وقع علیه الحصر وهو لایکون الا بالاستثناء بعد النفی او بکلمة انما وکلاهما منهما ههنا غیر موجود فاجاب بقوله معدودة

ثم یرد علیه از المعدود ما وقع علیه

سلہ واجیب الخ یعنی المراد فی هذه الالفاظ وجواب الشارح علی تقدیر التسلیم ۱۲ سلہ

لعہ سوال کان فی التکریر الذی ہو التاکید الاصطلاحی او فی غیرہ ۱۲ سلہ جواب ثالث لہذا السوال علی التسلیم یعنی سلمنا ان الضمیر فی غیرہ راجع الی التاکید اللفظی لکن لیس المراد بالفاظ کلها مطلق الالفاظ بل المراد بها الاسماء ۱۲ سلہ فاجاب بقولہ ویکون المقصود الخ ۱۲ مولوی مفتی

سلہ یعنی ان الضمیر فی بعضها راجع الی المعدود بالاعتبار الذی ذکرنا ۱۲ منہ عفی عنہ بسم اللہ الرحمن الرحیم الحمد للہ رب العالمین والصلوٰة والسلام علی سید المرسلین وعلی آلہ واصحابہ اجمعین اما بعد فیقول العبد الضعیف المحتاج الی رحمة ربه الغنی محمد عبد الحکیم عفی عنه بفضله الجلی والخفی لما کان کتاب شرح التهذیب للعلامة عبد الله الیزدی من الکتب المتداولة بین الطلبة فی هذه الدیار ومن المتون المعتبرة عند الاکابر والاخیار وکان شرح ملا جامی علیه من الشروح المعتمدة المعتبرة عند الفحول والاماثل الکبار وکان فی عبارته بعض الاغلاق وفی مقاصده بعض الاستغلاق وکان الطلبة یحتاجون فی فهم مقاصده الی مراجعة الشروح والحواشی ویتعسر علیهم ذلک فی اکثر الاوقات ویتضجرون من ذلک فی بعض الساعات فاردت ان اکتب علیه حاشیة تکون مشتملة علی حل عباراته وکشف رموزه واشاراته وبیان مقاصده ومرامه وایضاح مطالبه ومباحثه ومسائله ومباحثه وسمیتها بالحاشیة الجامیة علی شرح التهذیب للیزدی وسالت الله ان یجعلها خالصة لوجهه الکریم ویوفقنی لاتمامها بحق النبی الامی الرسول الکریم وآله واصحابه الذین هم نجوم الهدی ومصابیح الدجی ما دامت الدنیا دار الفناء والآخرة دار البقاء

marfat.com

العدد ولا عدد ههنا فاجاب بقوله محدودة اى معلومة ولا شك ان الفاظ التاكيد المعنوى معلومة بخلاف الفاظ التاكيد اللفظى فانها غير معلومة **فان قيل** لا نسلم ان التاكيد المعنوى مختص بهذه الالفاظ لانه قد يكون بكلمة ان ولام الابتداء ونون التاكيد **قلنا** ان المراد بالتاكيد المعنوى الذى يكون من التوابع لا مطلق التاكيد المعنوى **قوله** اتبع بتقديم الباء بتقديم الباء بنقطة واحدة على التاء **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات فيه توطية الى بيان معانيه يعنى لا معنى لهذه الكلمات حال الافراد بل هى من المهملات مثل حسن ولبس ثم يرد عليه فعلى هذا لا معنى ××× الذكرها من الفاظ التاكيد اذ يلزم منه تاكيد الموضوع بالمهمل فاجاب الشارح عنه بقوله قيل لا معنى لهذه الخ يعنى انه لا معنى لها فى حال الافراد واما فى حال التركيب فيكون معناها معنى المؤكدة **قوله** اى يقعان جواب سوال وهو انه لا يصح اطلاق العام على النفس والعين لان العام ما يتناول الافراد دفعة واحدة وهما ليسا كذلك فاجاب بقوله اى يقعان يعنى ان المراد من العموم الوقوع لان الوقوع لازم العموم اذ العموم يقع على الافراد فيكون الوقوع لازما مع العموم **قوله** على الواحد اشارة الى انه اطلق المصنف على النفس والعين اطلاق العام لانه كما يكون للعام افراد كذلك لهما افراد اعنى الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث الا ان العام يقع على الافراد دفعة واحدة وهما يقعان على الافراد بدفعات يعنى تارة يقع كل واحد منهما على الواحد وتارة على المثنى الخ **قوله** افرادا وتثنية وجمعا اشارة الى بيان اختلاف الصيغة **قوله** العائد الى المتبوع كانه قيل ما الفائدة فى ذكر الضمير فاجاب الشارح عنه بقوله العائد الخ **قوله** فى المذكر الواحد جواب سوال وهو انه ما الفائدة فى تعدد الامثلة اجاب بقوله فى المذكر الواحد **قوله** بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا ومعنى اما لفظا فلكون الاول مضافا الى الثانى مع كون المضاف اليه ضميرا واما معنى فلكون الاول جزءا من الثانى نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اى قلباكما فانقلب جزء من المخاطب فلا يقال نفسا زيدين او نفسا رجلين لانه مضاف الى الظاهر لا الى الضمير فلا يكون فيه مادة الاتصال **فان قيل** هذا منقوض بقولنا غلاماهما فان فيه اجتماع تثنيتين **قلنا** هذا الضرورة دفع الالتباس لانه لو قال غلمان هما لا يعلم ان المراد من الغلمان الجمع او المثنى ولا التباس فى قوله نفسهما لانه ليس للاثنين الا نفسين وايضا ان الغلام ليس جزءا من المضاف اليه **فان قيل** ما السر فى ان اجتماع التثنيتين مكروه عندهم واجتماع الجمعين ليس بمكروه ولهذا قالوا انفسهم **قلنا** ان الانفس جمع تكسير وهو فى حكم المفرد كما مر فى بحث الاعراب حيث قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ لانه كما يغير المفرد من المفرد من المفرد الاخر كذلك الجمع المكسر مغير من مفردة وكذا الجمع المكسر مغير من الجمع المكسر الاخر **قوله** وعن بعض العرب نفساهما كما هو القياس فلا حاجة لهم الى الدليل **قوله** وغير العاقل اى فى جمع غير ذوى العقول فان حكمه حكم جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث وغير ذوى العقول محمول على المؤنث لنقصان عقلين وقال الشيخ الرضى رح ان الكون

له فان كان المتبوع مفردا لمفرد صيغة وان كان مثنى فمثنى الخ تقول جاء زيد نفسه الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم فاكرة نفسها والنساء انفسهن تاكيد عبد ۱۲ سه يعنى ان اتحدوا الامثلة باعتبار تعدد المثلات ۱۲

موضوعة لغير ذوي العقول والمؤنث محمول عليه كما سيأتيك في بحث الجمع في شرح قول المص
والنساء والايام فعلت وفعلن قوله لما سمي النفس جواب سوال ظاهر[1] قوله تغليبا مفعول
له لقوله لما سمي قوله بعد الثلثة جواب سوال وهو ان الباقي يقتضي غير الباقي فما هو فاجاب
بقوله بعد الثلثة المذكورة وهي نفسه وعينه وكلاهما قوله مفردا كان او جمعا دفع وهم وهو
ان المراد من غير المستثنى هو المفرد فقط لانه الاصل فدفع بما ترى قوله في المذكر الواحد جواب سوال
وهو انه ما الفائدة في تعدد الامثلة اجاب بقوله في المذكر الواحد[2] قوله او الجمع اي ويقال جمعا
في الجمع ايضا فيما كان جمعا لان الجمع بتاويل الجماعة مونث قوله مفردا كان او جمعا دفع
وهم ظاهر مثال الجمع اشتريت العبيد كلهم قوله ولا حاجة جواب سوال وهو ان الواجب على المص
ان يقول الا ذو اجزاء وافراد فانه يصح تاكيد انسان ورجل بهما مع انهما ذو افراد اجاب بقوله و
لا حاجة الخ قوله ما لم تلاحظ افراده لان اجمع لفظه مفرد مذكر فلو لم يلاحظ الكلي مجتمعة لا يصح
حمل اجمع عليه لانه مفرد والكلي ذو افراد واجيب عنه بوجه اخر وهو ان المراد من ذو اجزاء ذو
تعدد وهو يصدق على الاجزاء والافراد جميعا فهذا من قبيل عموم المجاز قوله ويجب ان تكون
جواب سوال وهو ان يصح[3] بمعنى يجوز فعلم منه ان عدم الافراد فيها ايضا جائز والحال انه غير جائز
فاجاب بقوله ويجب ان تكون الخ فقوله يصح بمعنى يمكن قوله حسا او حكما منصوب اما خبر
لكان المقدر اي سواء كان افتراقها حسا او حكما او تميز من فاعل يصح او مفعول مطلق اي افتراق حس
او افتراق حكم قوله بارزا كان او مستكنا دفع وهم وهو ان المراد من الضمير ما كان بارزا كما
والحال انه لا التباس فيه بل الالتباس في المستكن فقط والبارز محمول عليه
فدفع بقوله بارزا كان او مستكنا قوله اي اذا اريد جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط
لانه اذا اكد بالنفس والعين فكيف اكد بمنفصل فاجاب الشارح عنه بجوابين احدهما بقوله
اي اذا اريد والثاني بقوله اولا يعني ان لفظ اولا مقدر في جانب الجزاء فالحاصل ان الشرط يدل
على التقدم اذا لم يكن في جانب الجزاء قرينة على تقدم الجزاء على الشرط وههنا وجد القرينة وهي لفظ
اولا قوله ثم بالنفس والعين لما كان الاول يقتضي الثاني فلذا قال ثم بالنفس والعين قوله فنفسك
الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله اذا وقع تاكيدا للمستكن جواب سوال وهو انه كيف يلتبس
النفس والعين بالفاعل مع ان الفاعل مذكور في قوله ضربت فاجاب الشارح عنه بقوله اذا وقع تاكيدا
الخ يعني ان الالتباس وان لم يكن في جميع الصور لكن يكون في بعض الصور كما اذا وقع تاكيدا للمستكن
قوله ولما وقع جواب سوال ظاهر

[1] توضيحه لا نسلم ان الثاني لفظ كلا بل هو ثالث فكيف يصح اطلاق الثاني
عليه اجاب بقوله ولما يسمى ۱۲ [2] يعني ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات ۱۲ [3] توضيحه ان الالتباس وقع
في المرفوع المستكن لا البارز فلم اكد البارز لان علة الالتباس موجود في المستكن دون البارز حاصل الجواب ان بقية
الابواب وهي ما يكون الضمير فيه بارزا حمل عليه طردا للباب ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت وارحم علينا عند الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت

[1] في الكلمات لما كان قوله البواقي صفة تقتضي الموصوف فزاد الشارح قوله في الكلمات قوله

قولہ وانما قیدین الضمیر لما فرغ الشارح رح عن تصحیح عبارۃ المصرح شرع فی بیان فوائد القیود
قولہ بیان العوامل قلیلا ای ان لفظ کل واجمع لا یتصل مع الفعل بان یکون فاعلہ بل یتصل
بالفعل شئ اخر بالفاعلیۃ بان کرر کلا واجمع بعد ذلک الشئ فی الامور الاستعمال واما لفظ النفس
والعین فیذکر مع الفعل بالفاعلیۃ کثیرا حتی یقال ضرب نفس زید وضرب عین زید ای جسد زید
قولہ بفتح الھمزۃ د فع وھو وھوانہ مقروء بکسر الھمزۃ فیکون مصدرا من باب الافعال فلا یحسن حملہ
علی الکتم واخواہ اذ یلزم حمل المفرد علی الجمع فدفعہ بقولہ بفتح الھمزۃ فاقتیل علم من قولہ علی ما ھو
المشھور ان کسر الھمزۃ ایضا جائز فی غیر المشھور مع ان الکسر غیر جائز اذ یلزم حمل المفرد علی
الجمع قلنا ان قولہ علی ما ھو المشھور لیس بمتعلق بقولہ بفتح الھمزۃ بل متعلق بقولہ اتباع فی تعیینھا
لاجمع فی المشھور وانما فی غیر المشھور فقط لیؤکل بھا بدون ذکر اجمع قولہ یعنی تستعمل دفع وھم
وھو ان تبعیۃ اکتع واخواہ الی اجمع باعتبار الوضع مع انہ لا وضع لترکیب احد الکلمتین مع الاخر
اذ الوضع فی المفردات دون المرکبات فدفعہ بقولہ یعنی تستعمل الخ یعنی ان تبعیۃ اکتع واخواہ لاجمع
من جھۃ الاستعمال لا من جھۃ الوضع قولہ وذکرھا الواو للاستیناف وقعت فی جواب سؤال السائل
وھو ان ماذکر فی الصورۃ التی ذکر الکل ولو ذکر اکتع وابتع وابصع وحدہ ھل یجوز التاکید بہ ام فلا فاجاب
المصرح عنہ بقولہ وذکرھا وحدہ ضعیف فاقتیل انہ لما کان فی ذکرہ وحدہ ضعفا بالابدمن
الانضمام مع الغیر فما الحاجۃ الیہ لان التاکید حصل باجمع لان فرض المسئلۃ فیما لم یؤکد بالکل بل
یؤکد باحد منھما قلنا ان ذکر اجمع ھھنا لیس للتاکید بل للتوطیۃ الی صحۃ التاکید باخواتہ فلا یضاف
من الفرض قولہ ای تقصد النسبۃ وتحقیقہ مضی فی بحث المعطوف فلینظر فیہ قولہ لان لا تکون
النسبۃ جواب سؤال وھو ان الضمیر فی وھوانہ لما کان راجعا الی المتبوع وھو عبارۃ عن ذات
المتبوع وعدم مقصودیتہ ظاھر لانہ لیس من مقولات المتکلم ومفعول لقصد لا یکون الا من
مقولات المتکلم ومن الاعراض والاحداث فاجاب بقولہ ای لا تکون النسبۃ الخ فاقتیل
کیف یکون المتبوع غیر مقصود والتابع مقصودا فی بدل الکل فانھما متحدان ذاتا قلنا انھما وان کانا
متحدین ذاتا ای فیما صدق علیہ لکنھما متغایران اثران لفظا ومفھوما فیجوز ان یکون الشئ الواحد مقصودا
دون وجہ قولہ بل تکون النسبۃ الیہ طوعیۃ جواب سوال وھوانہ علی ھذا ینبغی
ان لا یذکر المبدل منہ فاجاب بما تری قولہ سواء کان ما نسب الیہ مسندا جواب سوال
وھو ان المتبادر من النسبۃ النسبۃ الاسنادیہ فیخرج منہ اخاک فی ضربت زیدا اخاک
اذ الضرب غیر مسند الی زید بل واقع علیہ اجاب بقولہ سواء کان الخ
قولہ ولا یصدق الحد الخ جواب سوال وھوان ھذا التعریف لا یکون مانعا
عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ المعطوف بل لانہ مقصود بالنسبۃ دون متبوعہ

بحث الکل

سلہ ای واتبع وابصع ۲ سلہ ای کلواحد منھما ۲ ام سلہ ای علی ان النسبۃ الی المتبوع غیر مقصودۃ ابتداء ام فراق ذوہ فضل خالق غفر لہ

اجاب بقوله ولا يصدق الحد الخ قوله ثم بدا له يقال بدا له اذا ندم وفاعله محذوف اى ظهر له رأى غير الاول فضمير الفاعل فى بدا راجع الى الرأى المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة التفتازانى رح فى شرح المفتاح قوله بهذا المعنى اى بان يكون المتبوع مقصودا اولا ثم التابع اعلم ان المتبوع فى المعطوف بل مقصود ابتداء ومتبوعية البدل غير مقصود ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء اولا فدخل يا زيد زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء لكنه صار مقصودا انتهاء قوله مثل ما قام احد الا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء قوله وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فهذه العبارة محمولة على القلب بتقديره هكذا وليست نسبة ما نسبت الى زيد من القيام مقصودة بالنسبة الى احد قوله فان النسبة جواب سوال وهو ان النسبة الاولى من حيث النفى والثانى من حيث الاثبات فكيف تكون الثانية عين الاولى فاجاب بقوله فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى لان المراد من النسبة نفس النسبة لا الكيفية من النفى والاثبات قوله ويمكن ان يقصد جواب سوال وهو ان النسبة الاولى لما كانت نفيا فكيف يكون طوتية الى الثانية وما هذا الا طوتية لنقيضه فاجاب بقوله ويمكن الخ يعنى ان الغرض من الطوتية ايقاظ الغافل وهو يحصل بالنقيض ايضا فان قيل ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى الاستثناء بطريق الاشارة وليس بمقصود فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا ما ذكروه فى الاستثناء المحض اى الخالى عن معنى البدل مع ان زيدا فى المثال المذكور جاز ان يكون بدلا ايض قوله انواع جواب سوال وهو انه لا يصح حمل بدل الكل على قوله هو لانه راجع الى البدل مطلقا فيلزم حمل الاخص على الاعم فاجاب بقوله انواع يعنى ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف وهو انواع وقوله بدل الكل خبر مبتدأ محذوف وهو الاول اى الاول بدل الكل قوله اربعة جواب سوال وهو ان البدل منقسم الى تلك الاقسام الاربعة لا غير فينبغى ان يذكر المص ادوات الحصر وايض ان ما ذكر المص تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب الشارح رح عنه بقوله اربعة قوله اى بدل هو كل البدل منه اشارة الى ان اضافة البدل الى الكل بيانية قوله غالبا انما قال هذا لان بدل الكل عن البعض بدل الاشتمال وليس فيه الاشتمال بل فيه علاقة الكلية والجزئية قوله وبدل الغلط والمراد بالغلط هو الغلط فى المبدل منه لانه ليس الغلط فى البدل قوله لادنى ملابسة وهو ملابسة السبب والسبب فان قيل ان المسبب لا ينفك عن السبب بل بينهما ملازمة لان المراد من السبب هو العلة فلا يصح اطلاق الادنى عليه قلنا اطلاق الادنى عليه بالنسبة الى الاضافة البيانية لانها على الملابسة وهذه الاضافة لامية قال مجد المحشى رح مولانا عبد الغفور ان الاضافة فى الاخريين لامية وفى الاوليين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف قوله الاشتمال والغلط على الاوليين لان لفظ الاشتمال والغلط مجرور باللام ولفظ الكل والبعض مجرور بمن فلا يصح العطف لانك قد عرفت ان

النسخ من نقل قول مجد المحشى الاعتراض على الشارح ۱۲ م

اى على الاوليين ۱۲ م

marfat.com

الاعراب فی المعطوف والمعطوف علیہ بتقدیر اللام ثم اجاب عنہ مولانا المذکور بوجوہ اما اولا فانا نقول لا نسلم ان الاشتمال والغلط معطوفان علی الکل والبعض بل ہما مرفوعان بعطفہما علی البدل لکن بتقدیر المضاف ای بدل الاشتمال وبدل الغلط واما ثانیا فانا نقول جاز ان یکون الاضافۃ فی الاولیین ایضا لامیۃ ای بدل الکل المبدل منہ وبدل لبعض المبدل منہ ولا ضیر فیہ واما ثالثا فبالفرق بین بین من التی ہی مذکورۃ وبین من التی ہی مقدرۃ بان یکون عدم جواز العطف بالنسبۃ الی من المذکورۃ وجوازہ بالنسبۃ الی من المقدرۃ انتہی حاصل کلامہ ثم قال مولانا عصام الدین ان الجوابین الاخرین مردودان اما الاول منہما فلان العبارۃ غیر صالحۃ للاضافۃ اللامیۃ فی الاولیین لانہا للاختصاص وہو یقتضی المغائرۃ ولا مغائرۃ بین المضاف والمضاف الیہ فی قولہ بدل الکل والبعض اذ مدلولہ مدلول الاول واما الثانی فلان عدم جواز العطف لاجل ان اعرابہما غیر ناش من جہۃ واحدۃ وہو لا یختلف سواء کانت کلمۃ من مذکورۃ او مقدرۃ فالجواب بالفرق بین من المذکورۃ والمقدرۃ غیر انتہی کلامہ اقول فی الجواب عن الاول ان المغائرۃ فی اللفظ والمفہوم بین المضاف والمضاف الیہ فی الاضافۃ البیانیۃ کاف للاختصاص وایضا فیہما مغائرۃ من وجہ اخر وہو ان بینہما عموم وخصوص من وجہ وہو یقتضی المغائرۃ فی المادتین وان اتحدا فی المادۃ الاجتماعیۃ والجواب عن الثانی ان عدم جواز العطف علی تقدیر ان یکون کلمۃ من مذکورۃ وجوازہ علی تقدیر کونہا مقدرۃ فاذا کانت مذکورۃ لا یصح العطف لان اعرابہ حینئذ لا یکون ناشیا من جہۃ واحدۃ واذا کانت مقدرۃ یکون اعرابہما ناش من جہۃ واحدۃ شخصیۃ وہی المضاف لانہ نائب منابہ من المقدرۃ فیکون العامل فی المضاف الیہ ہو المضاف لا حرف الجر المقدر کما حقق فی موضعہ فیکون اعرابہما حینئذ ناشیا من جہۃ واحدۃ شخصیۃ کما لا یخفی **قولہ** فالاول مدلولہ مدلول الاول **قال مولانا عصام الدین** الاخصر فی العبارۃ ان یقال فالاول مدلولہ مدلولہ ... بان یرجع الضمیرین الی الاول **اقول** لو قال کذلک توہم ان کلا الضمیرین راجعان الی الاول بمعنی بدل الکل وہو باطل یعنی ان ہہنا اولین احدہما بدل الکل والاخر المبدل منہ لانہ اول بالنسبۃ الی البدل فالضمیر فی المدلول الاول راجع الی الاول الذی ہو عبارۃ عن بدل الکل والضمیر فی المدلول اما راجع الی الاول الذی ہو عبارۃ عن المبدل منہ فلذا عدل من الضمیر الی الظاہر **قولہ** ای بدل الکل دفع وہم وہو ان المراد من الاول الاول الاضافی وہو بدل البعض اذ ہو الاول بالنسبۃ الی الاخیرین فدفع بقولہ ای بدل الکل یعنی ان المراد من الاول الاول الحقیقی **قولہ** یعنی متحدان ذاتا جواب سوال وہو ان فی قولہ جاءنی زید اخوک معنی زید ہو الحیوان الناطق مع ہذا التشخص ومعنی الاخ ذات من لہ الاخوۃ فکیف یکون مدلولہ مدلول الاول فاجاب بقولہ یعنی متحدان ذاتا ای المراد انہما متحدان فیما صدقا علیہ **قولہ** لا ان یتحد مفہوماہما ای لا یجب ان یتحد مفہوماہما اذ قد یتحد مفہوماہما نحو زید ضربتہ ایاہ لان مفہوم ضمیری الغائب واحد

بتقدیر من وفی المعطوف ح

وبرزلہ والاشتمال والغلط

لا ان یتحد مفہوماہما ۱۲

لہ یعنی ان ما قال عصام الدین فی الجواب بین المذکورین تشنیع ۱۲

وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان مفهوما لان كلمة ان المتصلة تفيد الحكم في النقيض بالطريق الاولى قوله فزيد واخوك الفاء للتعليل اى لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله قال الشارح الرضى اشارة الى الاعتراض على المصنف رح بعدم ان حصر التوابع في الخمسة باطل لانها اربعة اذ عطف البيان داخل في بدل الكل او حصر اقسام البدل في الاربعة باطل لانها ثلثة لان بدل الكل اخل في عطف البيان قوله وما قالوا الخ جواب سوال وهو ان عدم الفرق ممنوع اذ في بدل الكل لبدل المقصود بالنسبة دون متبوعه وفي عطف البيان المقصود بالنسبة هو المتبوع فاجاب الشارح رح عنه بقوله وما قالوا قوله وهو الثاني فقط لان المبدل منه طوتية اى ايقاظا الغافل فهو ايضا مقصود نظرا الى انه طوتية الاولى بدل الغلط فان كون الثاني مقصودا في بدل الغلط دون الاول ظاهر لان بدل الغلط للسهو والغفلة لا لطوتية ايقاظ الغافل قوله اصلا اى لا للنفس ولا للغير كالصلوة فانها مقصودة لنفسها وكالوضوء فانه مقصود للغير قوله اصليا اى للنفس بل لايقاظ الغافل قوله والحاصل الخ بين بعض المحققين اما كليا اراد الشارح ان يبين الامر الجزئي لايضاح الكلي فقال والحاصل الخ قوله مبالغة في الاسناد لانه لو لم يكن طوتية لم يوجد ايقاظ الغافل فيكون في الاسناد الى المبدل اشكال قوله وحينئذ يكون التوضيح جواب سوال وهو ان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن يثبت توضيح المبدل منه ايضا لان اخوك في قوله جاءني زيد اخوك يوضح زيدا لانه لا يعلم ان زيدا الخ الخاطب اولا فلما قال اخوك علم انه الخ الخاطب اجاب بقوله وحينئذ يكون التوضيح الخ قوله فالفرق ظاهر وهو ان البدل مقصودا صلا اى مقصود للنفس لا للغير كالصلوة بخلاف عطف البيان، فانه ليس مقصودا اصليا بل التوضيح المتبوع كالوضوء قوله والثاني جزؤه لا يقال هذا من قبيل عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جوازه لان قوله الثاني عطف على الاول وقوله جزؤه عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول ما لم يسم فاعله فيقدر به والثاني مدلوله جزؤه اى جزء الاول وهو البدل منه لانا نقول ان لفظ مدلوله مقدر فيه اى والثاني مدلوله جزؤه فاعتبار المدلول فيه يحكم التقدير لا يحكم العطف فلا محذور فيه حينئذ قوله اى بدل البعض دفع وهم وهو ان المراد من الثاني بدل الغلط لانه ثاني بالنسبة الى الاشتمال فدفع بقوله اى بدل البعض قوله اى بدل الاشتمال دفع وهم كما مر قوله بينه وبين الاول واغا لم يقل بينه والاول بملاحظة البين بحكم العطف لفائدة الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز قوله بحيث توجب النسبة جواب سوال وهو انه يدخل في اطلاق قوله ملابسة بغيرها بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا حماره بوجود الملابسة بغير الكلية والجزئية وهي المالكية والمملوكية فاجاب بقوله بحيث الخ قوله لاعتبار ذاته اذ الاتفاقات في

marfat.com

اشخاص الانسان من حیث الذات واما التفاوت بالطول والقصر فهو التفاوت فی الوصف فان قیل بدل الکل والبعض ایضا کذلک قلت لا یضر ذلک فی التسمیة اذ لا یشترط فی وجه التسمیة من الاطراد والانعکاس قوله و تتضمن نسبة الاعجاب علی قوله یکون قوله وکذا فی سلب زید ثوبه اذ السلب یستعمل فی غیر الآدمی واما فی الآدمی فیقال واتو فلما قال سلب زید علم ان ذات زید غیر مراد اذ السلب لا ینسب الی زید بل المراد بعض متعلقاته قوله بغیرهما قال مولانا عصام الدین الاصح ان یقال غیرهما بدون باء الملابسة لذکر الملابسة صریحا بقوله ملابسة اقول الملابسة المذکورة هی الملابسة التی بین بدل الاشتمال وبین المبدل منه والباء فی قوله بغیرهما اشارة الی الملابسة التی فی بدل الکل وبدل البعض ای ملابسة غیر ملابستهما وانما تعرض لهذه الملابسة بایراد الباء لیصح حمل قوله بغیرهما علی قوله ملابسة والا لا یصح الحمل ولهذا فسره بقوله ای تکون تلک الملابسة بغیر کون الخ والا فلا بد ان یقال فی تفسیره ای غیر بدل الکل والبعض قوله ای تکون تلک الملابسة دفع وهم وهو ان المراد بغیرهما غیر الکلیة والجزئیة مطلقا فیخرج من التعریف نحو نظرت الی القمر فلکه لان المبدل جزء من البدل فدفع بقوله ای تکون تلک الملابسة الخ قوله فیدخل فیه ای هو لیس قسما خامسا قوله نظرت الی القمر فلکه وفیه نظر وهو ان النسبة الی المبدل منه وهو القمر تام فکیف یکون مثالا لبدل الاشتمال هکذا قال مولانا عبد الغفور واجاب عنه مولانا عصام الدین ان هذا الترکیب انما یقال فی ایام اختفاء القمر بان یکون فی آخر الایام فعلی هذا یکون النسبة الی القمر غیر تام قوله والمناقشة فیه اشارة الی جواب الاعتراض الذی حرره الشارح الهندی حیث قال ان المثال لا یطابق المثل لان القمر لیس جزءا من الفلک بل مستقل فی نفسه ثابت مرکز الفلک فلا یجوز للنحویین ان یوردوه فی المثال قوله مناقشة فی المثال وذا لیس من دابهم اذ یکفی فی المثال نفس الغرض وان لم یکن مطابقا للواقع وایضا یجوز ان یورد له مثال آخر کما قال الشارح رح ویمکن ان یورد الخ قوله درجة الاسد برجه الدرجة بالفارسیة سوراخ ولا شک ان فی جانب المشرق ستة بروج وکذا فی جانب المغرب ستة بروج وفی کل برج ثلاثون درجة والاسد اسم لبرج واحد قوله وانما لم یجعل الخ جواب سوال وهو انه لم لم یجعل هذا البدل الذی یکون الکل بدلا عن البعض قسما خامسا ولم یسم ببدل الکل عن البعض لان المبدل منه جزء للبدل اجاب بقوله وانما لم یجعل الخ قوله بل قیل الضمیر فی قوله قیل راجع الی قوله وانما لم یجعل الخ ای بل قیل انما لم یجعل هذا البدل قسما خامسا لعدم

سله بکسر الکاف فانه بدل من القمر ویکون القمر جزءا من الفلک والضمیر فیه راجع الی القمر والآفة بادنی ملابسة الی الفلک الذی فیه القمر وهو الفلک الاول المسمی بفلک الدنیا قاله عبد ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنه ربه الکریم سه قوله برجه بفتح الجیم بدل عن قوله درجة الاسد وبکسرها بدل من الاسد والبرج عبارة عن قسم واحد من اثنی عشر قسما من الاقسام السماء قاله عبد

وقوعه الخ فقوله لقلته وندرته جواب بطريق التنزيل وقوله بل قيل اعراض عنه بطريق العلاوة
ثم يرد عليه انه اذا لم يقع في كلامهم فما تقول في الامثلة المنقولة عنهم كما مر فاجاب الشارح عنه
بقوله فان هذه الامثلة مصنوعية اى غير منقولة من العرب قوله اى بدل الغلط دفع وهو
ان المراد من الرابع بدل الكل لانه لو شرع من الجانب الاول يكون بدل الكل رابعا فدفع بقوله اى
بدل الغلط قوله بان تقصد انما زاد كلمة الباء لدفع سوال وهو انه لا يصح حمل ان تقصد على البدل
لان ان تقصد بتاويل المصدر وصف والبدل ذات لانه قد يكون اخا وقد يكون حمارا وهكذا
جوابه بقوله بان تقصد بحذف حرف الجر وحذفه مع ان وان قياس ثم الجار والمجرور يقتضي
المتعلق فيصح حمله على البدل باعتبار المتعلق وقوله ان يكون بيان المتعلق وفيه نظر لان في قوله
ان يكون ايضا دخلا ان على المضارع فيكون بتبديل الاشكال بالاشكال اللهم الا ان يقال ان كلمة ان
سهو من الكاتب اصله ان يكون الخ وانما زاد قوله انت اشارة الى ان قوله ان تقصد صيغة
المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت وقوله تقصد من باب ضرب قوله من غير اعتبار جواب
سوال وهو ان قوله ضربت زيدا حماره مثال البدل الغلط مع انه تصدق عليه بدل الاشتمال
ايضا لان بين زيد وحمار ملابسة المالكية والمملوكية فاجاب بقوله من غير اعتبار الخ يعني انه
وان وجد فيه الملابسة لكن الملابسة ليست بملتفة اليها قوله بعد ان غلطت وفيه نظر
وهو ان القصد الى البدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه وانما ذكر خلاف ما قصد بالنسيان او
بسبق البيان اجيب عنه ان المراد من البدل الابدال ولا شك ان القصد الى البدل بعد وقوع
الغلط به قوله بغيره وانما لم يقل بعد ان غلطت بالاول وهو المبدل منه للتفنن في العبارة
وانما لم يقل بالمبدل منه ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا
بل ... بحيثية كونه غلطا حيث قال والغلط وهذا لم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه
قوله ويكونان معرفتين اشارة الى تقسيم اخر في البدل اى البدل والمبدل منه في الانواع
الاربعة المذكورة اربعة انواع فتصير الاقسام من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر
قسما وفيه نظر وهو انه من قبيل التاكيد اللفظي فكيف يكون بدلا كذا قال مولانا عصام الدين
اقول لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول طوتية فالثاني يكون بدلا ولو
قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني لتاكيد الاول كان الثاني تاكيدا قوله اى نعت البدل
دفع وهم وهو ان المراد من النعت نعت المبدل منه قوله من كل وجه جواب سوال وهو
ان البدل مع النعت ايضا انقص من المبدل منه لان النكرة الموصوفة انقص من المعرفة فاجاب

سله مع ان عبارة المصنف تدل دلالة صريحة على ان القصد بالبدل بعد ما وقع الغلط بالمبدل منه حيث قال ان تقصد البدل بعد ما غلطت بغيره
۱۲ م سله لانك قصدت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك فقلت مررت برجل ثم استدركت فقلت بحمار ۱۲ م سله لان قبل وقوع الغلط بالمبدل منه
لا يكون اذا القصد بذات البدل لا البدل من حيث انه ابدال قاله عبد ۱۲ سله كما عبر المصنف من المبدل منه بالاول فيما سبق ۱۲ سله قوله على البدل مراد

من کل وجہ یعنی ان البدل مع المبدل منہ وان کان القصد لکنہ لیس بالنقص من کل وجہ اذ بالنعت یقل الاشتراک وایضا ان النعت مع البدل لیفید ما لا یفید المبدل منہ مع التعریف **قولہ** ویکونان ظاہرین الخ اشارۃ الی تقسیم اخر فی البدل فتصیر الاقسام من ضرب الاربعۃ ستۃ عشر قسما **قولہ** لقیتہم ایاہم **فان قیل** ہذا من قبیل التاکید فکیف یکون بدلا **قلنا** الفرق بالقصد فالقصد المتکلم اسناد الفعل الی الثانی وذکر الاول توطیۃ فہو البدل وان قصد العکس فہو التاکید **قولہ** لامن الغائب وانما لا یجعل الغائب علی المتکلم والمخاطب ہہنا کما جعل فیما قبل من المواضع لانہا انکانت بعد الوقوع **قولہ** فان المانع فیہا مفقود لعدم اتحاد ما صدق علیہ فی غیر بدل الکل فیفید ما لا یفیدہ المبدل منہ **قولہ** اشتریتک نصفک فانہ بدل البعض فان النصف بعض المخاطب وفی المثال الثانی یکون **قولہ** نصفہ بدل الامن ضمیر المتکلم وفی المثال الثالث یکون علمک بدلا من ضمیر المتکلم وفی المثال الرابع یکون علمک بدلا من ضمیر المخاطب وفی المثال الخامس یکون الجار بدل الامن الکاف وفی المثال السادس یکون بدلا من تاء المخاطب ولیس بدلا من ضمیر المتکلم والاظہر ان یقال حماری **قولہ** ولا یلزم من ذلک اشارۃ الی الرد علی بعض الشارحین حیث قالوا انہ لما کان بیانا لا بد فیہ ان یکون الثانی اوضح من الاول فاجاب بقولہ ولا یلزم من ذلک ان یکون عطف البیان اوضح من متبوعہ بل ینبغی ان یحصل من اجتماعہما ایضاح لانہ لما اجتمعتا کانا بمنظور... النظر وملتفتا للمخاطب فالالتفات ایضاح **قولہ** فیہ ان یکون الاول اوضح من الثانی او بالعکس او کانا متساویین **قولہ** فتسم باللہ ابو حفص عمر المخضرم بالضاد المعجمۃ اسم الاسد ابو للاسد فی الشجاعۃ وبالصاد المہملۃ اسم بنت عمر رض زوجۃ نبینا محمد صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم **فان قیل** لیس فی القصۃ ان عمر رض اقسم باللہ مع ان قولہم اقسم باللہ ابو حفص عمر صریح فی انہ اقسم ولکن اقول الاعرابی صریح **قلت** ان الشارح لم یذکر قصۃ الاذان بعض الفضلاء قد ذکر القسم حیث قال ان اعرابیا اتی عمر ابن الخطاب فالتمس منہ بعیرا وکان لہ بعیر فقال عمر رضی اللہ عنہ واللہ لیس لہا نقب ولا دبر فانشد الاعرابی الشعر المذکور **فان قیل** قول الاعرابی ان کان فجر یشیر الی التردد لانہ اتی بکلمۃ الشرط حیث قال ان کان مع ان الذنب صدر منہ یقینا اذ الناقۃ للاعرابی کان بمجفاء نقباء **قلنا** انما اورد فی صورۃ التردد رعایۃ للادب اوان معنی قولہ عمر رض واللہ لیس لہا نقب ولا دبر ای فی ظنی لانہ لیس بہا ذلک فی الواقع فلا یکون لہ ذنب ویحتمل ان ان فی قولہ ان کان لیس بحرف الشرط بل ان مخففۃ من المثقلۃ واسمہ ضمیر الشان المحذوف علی طریقۃ قولہ تعالی سُبْحَانَ رَبِّنَا اِنْ کَانَ وعد ربنا لمفعولا **قولہ** دیراء الدبراء بشت زخمی والعجماء لاعرج والنقباء

سلہ کیف وہو مثال لکن انت ذو رحمک الجنۃ والتفرد اعلم ذلک تاکید ۱۲ سہ بان قصد اسناد الفعل الی الاول وذکر الثانی من غیر توجیہ کان الضمیر الثانی تاکید اتالہ عبد ۱۲ سہ وقیل المخضرم بالجاء والصاد المہملتین وکذا الاسد وبہ کنی عمر بن الخطاب ۱۲

کتبہ العاصی فضل خالق عفی عنہم

marfat.com

سوده شده پائی قوله فحمل بعيره اى ركب على بعيره او ساقه قوله بطحاء البطحاء وادى فيه
احجار صغيرة يعنى سنگريزه قوله وجعل اى شرع الاعرابى فى ارض البطحاء ويقول شعرا قسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قوله فجعل اى شرع عمر
فى وقت قال الاعرابى اغفر له اللهم فهو من افعال المقاربة قوله صدق اى صدق الاعرابى
ان ناقته دبر قوله فاخذه بيده اى اخذ عمر رض بيد الاعرابى قوله صنع اى اسقط الاكاف
او اسقط انت قوله وزوده اى اعطاه عمر رض النفقة قوله وكساه اى اعطاه الكسوة ايضا
قوله نقباء عجفاء دبراء على وزن فعلاء مؤنث انقب واعجف وادبر كاحمر حمراء وانما اتى بصيغة
المؤنث لانها صفة الناقة قوله اى فرقه يعنى ليس المراد من الفصل ههنا ما يقابل الجنس والنوع
او ما يقابل الجنس والنوع او ما يقابل الباب والكتاب قوله اى من حيث الاحكام اللفظية اشارة
الى ان نصب قوله لفظا على التميز قوله واقع اشارة الى بيان المتعلق لقوله فى مثل ثم المتعلق مع المتعلق
خبر لقوله وفصله فان قيل فليكن قوله فى مثل متعلقا بقوله وفصله اذ هو مصدر صالح للتعلق
فلا حاجة الى قوله واقع قلنا ان الجار والمجرور لا يقع خبرا الا باعتبار المتعلق فلو تعلق بقوله
وفصله يكون قوله وفصله مع قوله فى مثل خبرا فانعدم المبتدأ من البين قوله التارك اى
القاتل قوله البكرى فى الاصل اسم لرجل قوى بالفارسى پهلوان ثم جعل لقبا لبشر هو اسم محض
للمقتول الذى قتله ابو الشاعر قوله انا ابن التارك بشر فالمبدل منه وهو البكرى ساقط من
البين واتصل العامل وهو التارك بالبدل وهو بشر قوله وهو غير جائز واما التارك البكرى فهو
جائز لانه مثل الضارب الرجل قوله وعليه الطير ثانى مفعولى الخ اشارة الى بيان تركيب قول
الشاعر يعنى ان قوله عليه الطير مفعول الثانى للتارك واما مفعوله الاول فقوله بكرى قوله
ان جعلناه بمعنى اصير فان ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير كما فى القاموس وما قال سابقا
ان التارك بمعنى القاتل فهو التصيير بمعنى اللازم اذ القتل لازم مع صيرورة البكرى كائنا عليه
الطير الاكل قوله والاحق ان لم يكن بمعنى المصير بل يكون بمعنى ودع فهو حال من البكرى فيكون
حالا من المفعول قوله ان كان اى الطير فاعلا لقوله عليه لان قوله عليه شبه الفعل ففيه الضمير
لا محالة قوله وان كان اى الطير مبتدأ وقوله عليه خبره فيكون قوله ترقبه حينئذ حالا من
الضمير المستكن فى قوله عليه لما مر انه شبه الفعل ففيه ضمير قوله اى واقعة جواب سوال وهو
انه لا يصح كون وقوعه حالا من الضمير فى ترقبه لان الحال يكون قيدا لعامل ذى الحال والترقب
لازم الوقوع فلا حاجة له الى التقييد فاجاب الشارح عنه بقوله اى واقعة الخ يعنى انه فى الظاهر
كذلك لكن فى الحقيقة محمول على القلب ثم اعلم ان لفظ الطير جاء للجمع كما قال الله تعالى اولم يروا الى
الطير فوقهم صافات ويقبضن فان النون فى يقبضن للجمع لانها تجئ بجمع المؤنث وبجمع غير ذوى
العقول وان كان مذكرا قوله مرقبة اى منتظرة لا ترهاق روحه اى لخروجه اى لخروج روحه قوله

رمق وهو عبارة عن حياة المذبوحة والمراد منه ههنا الحيوة ... القليلة قوله واما الفرق المعنوي
اشارة الى فائدة قول المص لفظا قوله فقد تبين فيما سبق في جواب قول الرضي حيث قال الشارح و
قال بعض المحققين في جوابه الخ قوله والمراد بمثل جواب سوال وهو انه لما قال المصنف رح في مثل
خرج عنه قوله انا ابن التارك اذ المضاف اليه خارج من الكلام وايضا فيه اشارة الى سوال السائل و
ان المثل يجيء بمعنيين احدهما الاشتراك بين الشيئين في النوع كزيد وعمرو اشتركا في الرجولية وثانيهما
الاشتراك بين الشيئين في الجنس كالرجل والمرأة اشتركا في الانسانية فسال السائل ان المثل ههنا من
اي قبيل فاجاب الشارح عنه بقوله والمراد بمثل الخ يعني ان المراد منه الاشتراك النوعي قوله و
يمكن ان يراد به الخ اي ويمكن ان يراد به الاشتراك الجنسي ولما كان الاعم بعيدا من الباب فلذا
عبر عنه بيمكن لانه يذكر في موضع الضعف قوله يا غلام زيد بالضم لانه قد سبق في بحث المنادى ان
البدل والمعطوف بالحرف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادى المستقل بحث المبني اعلم ان الاصل
في الاسماء الاعراب والاصل في الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعاني المعتورة وهي
يقتضي العلامات لئلا يلتبس البعض بالبعض وهي ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف
لانهما ليسا محلا للمعاني المعتورة فلا يحتاج الى الاعراب وايضا الفعل ثقيل لانه موضوع للحدث والزمان
فالمناسب معه الخفة والبناء خفيف لان سلوك طريق واحد اسهل من سلوك طرق مختلفة بخلاف
الاسم لان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا فالاعراب عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل لانه لو اعرب
لثبت الثقل على الثقل وهو غير جائز فان قيل الثقل انما يعتبر على اللسان والاسم والفعل سواء في تلفظ
لساني واما ثقل الفعل باعتبار تعدد الموضوع له فلا يفيد الثقل على اللسان بل يفيد الثقل على الذهن وهو غير مراد
قلنا ان ثقل الذهن مستلزم لثقل اللسان لان الذهن اذا وقع في التشويش وقع التردد في اللسان ايضا ثم
المبني المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عامل ثم هو على قسمين احدهما مبني الاصل والاخر مبني
الاسم فالاول عبارة عن الماضي والامر الحاضر والحروف والثاني عبارة عن الامرين احدهما ما ناسب مبني الاصل وبيان
المناسبة سياتي ان شاء الله تعالى كالموصولات فانها مبني الاسم لمشابهة الحرف لانه كما ان الحرف يحتاج
في الدلالة على المعنى الى الضميمة كذلك الموصول يحتاج الى الصلة لانه لا يكون جزءا من الكلام الا بصلة والثاني
ان يقع الاسم غير مركب مع العامل كالاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر بالسكون ثم حكم مبني الاصل ان لا
يتحقق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فان قيل الماضي قد يقع موضع الخبر مثل زيد ضرب في
موضع زيد ضارب فيكون له اعراب محلي مع ان الماضي من المبني الاصل قلنا لا نسلم ان في زيد ضرب
وقع الماضي في موضع الخبر بل الواقع في موضعه هو الجملة اي الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده وفرادنا
بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضرب غلامه بان وقع ضرب بدون الغلام في موضع الخبر
وانما اعرب المضارع مع انها من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل في وقوعه موقعه مثل زيد يضرب في
موضع زيد ضارب لان الاصل في الخبر الافراد ليوافق بين اركان الكلام يعني ان المبتدأ لا يكون الا مفردا

متعلق بقوله الاصل في الخبر الافراد

بحث المبني

ص فينبغي ان يكون الخبر ايضا مفردا ليوافقه دون الجملة فلو وقع الجملة خبرا فهو ليس الا وقع في موضع المفرد ثم رد عليه

فعلى هذا ينبغي ان يعرب الماضي ايضا لانه ايضا واقع موقع اسم الفاعل يقال زيد ضرب في موضع
زيد ضارب فان ههنا الماضي مع الفاعل واقع موضع الخبر كالمضارع مع الفاعل واقع موقعه
اجيب عنه نعم لكن للمضارع مشابهة مع اسم الفاعل وجه اخر وهو انه مثل اسم الفاعل في عدد الحروف
والحركات والسكنات بخلاف الماضي لانه ليس بهذه المشابهة وانما كان الماضي مبني على الفتح مع ان الاصل
في البناء هو السكون لان المقصود من البناء الخفة والسكون الخفة الحق لان الماضي لما كان مشابها
باسم الفاعل من وجه كان مبنيا على الحركة لانها البناء على الحركة يشبه الاعراب لان الاغلب في الا
عراب ان يكون بالحركة والمضارع لما كان مشابها باسم الفاعل مشابهة تامة تجعل عين اعراب والماضي
لما شابه مشابهة ناقصة ثبت له ما كان مشابها للاعراب وهو البناء على الحركة وانما اختار الفتح لانه
اخف الحركات وايضا الفتح اخت السكون لان السكون جزء الالف وكذا الفتح جزء الالف ثم يرد ان
امر الحاضر ايضا مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة لانه وان حذف منه حرف المضارعة لكن
ثبت في موضعه همزة وصل فيكون الامر على اربعة احرف كاسم الفاعل اجيب عنه لاعتبار الهمزة
وصل لانها تسقط في الدرج وايضا ان الامر لا يقع في موضع الخبر فلا يقال زيد اضربه الا بتاويل بان
يقال زيد مقول في حقه اضربه فلما لم يكن وامر الحاضر مشابهة مع اسم الفاعل لا تاما ولا
ناقصا فلا يثبت له الاعراب ولا البناء على الحركة بل كان مبنيا على السكون كما هو الاصل
واما الامر باللام فهو معرب بالجزم لانه مضارعة في الحقيقة لبقاء حرف المضارعة فيه وانما
كان معربا بالجزم لوجود الجازم فيه وهو اللام لازما معه ولوجه الذي يجي في بحث الفعل ان شاء الله
تعالى قوله اي الاسم المبني جواب عن اسولة اربعة الاول انه يلزم الدور في تعريف
المبني لان المصرح توقف المبني المطلق على المبني الاصل اذ جعله جزءا من التعريف والحال
ان المبني الاصل موقوف على المبني المطلق لان المبني الاصل قسمة والقسم موقوف على المقسم
والثاني انه يلزم اخذ المحدود في الحد لان امبني الاصل داخل في المبني المطلق فيكون من
المحدود ثم ذكر في الحد والثالث انه يلزم تشبيه الشي بالنفس لان مبني الان مبني الاصل
داخل في المبني المطلق ثم ذكر في التعريف والرابع انه يلزم تعميم القسم من المقسم لان المبني
قسم الاسم كما قال المص رح في صدر الكتاب وهو اي الاسم معرب ومبني والحال ان المبني كما كان في
في الاسماء كذلك في الافعال كالماضي والامر وكذا في الحروف فاجاب الشارح رح بقوله اي الاسم المبني
فلما كان المراد من المبني الاسم المبني لا يلزم الدور لان الاسم المبني موقوف على المبني الاصل والمبني الاصل
غير موقوف على الاسم المبني لانه ليس مقسما بل هو قسم له وكذا لا يلزم اخذ المحدود في الحد لان المبني الا
صل غير داخل في مبني الاسم وكذا لا يلزم التشبيه بالنفس ولما كان موصوف المبني لفظ الاسم قوله
وهذا الحد لا يصح جواب سوال وهو انه لما كان المراد من المبني المطلق الاسم المبني وايضا لا يصح تعريفه
لانه كما ان الاسم المبني مجهول كذلك المبني الاصل الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي على الكمال

بعين هذا الدليل الذي ذكره مفتي عبد الرحيم عفي عنه

marfat.com

ای بنی الاصل الا تری ان المصرح لم یتعرض الی ما المبنی الاصل اذ لو لم یعرف ماهیة مبنی الاصل کان
تعریفا للمبنی المجهول بالمبنی المجهول وتحریر السوال هکذا ان المصرح ذکر المبنی مطلقا فمن این علم ان المراد
منه الاسم المبنی فاجاب بقوله وهذا الحد لا یصح الا لمن یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق ای یعرف
ماهیة المبنی المطلق وهو ما کان حرکته وسکونه من غیر عامل ولکن لا یعرف الاسم المبنی **قوله**
والا الخ علی التحریر الثانی متعلق بقوله ای الاسم المبنی ای المراد من المبنی الاسم المبنی والا لکان
تعریف المبنی بالمبنی ای یلزم تعریف الشئ بالنفس وذا لا یجوز **قوله** لانه ذکر فی حد المبنی لفظ
المبنی حاصل کلام الشارح ان الاسم المبنی لیس مجهولا باعتبار کونه اسما بل باعتبار کونه مبنیا خاصا فاذا
کان المبنی المطلق معلوما کان تعریفا للمبنی الخاص المجهول باعتبار مفهوم المبنی المطلق فیلزم تعریف المبنی
المطلق بالمبنی المطلق **ثم اعترض مولانا عبد الغفور** علی الشارح رح **حیث قال** ولا یقال الخ
حاصل الاعتراض انه یجوز ان یکون المبنی المطلق معلوما بوجه ومجهولا مطلوبا معرفة بوجه اخر فلا یلزم
تعریف الشئ بنفسه لوجود التغائر بالاعتبار **وحاصل الجواب** ان مجرد الجواز لا یکفی ما لم یبین
الوجهان المختلفان لاطراده فی جمیع موارد الاعتراض بلزوم تعریف الشئ بنفسه **قوله** ای اسم ناسب
جواب سوال وهو ان التعریف یصدق علی المضارع لانه ایضا مناسب بمبنی الاصل وهو الماضی
لاشتقاقه منه وایضا یرد ان کلمة ما عام یتناول شئ مطلق فعلی هذا لا یوجد الجنس فی تعریف المبنی لان
الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسمه اسم لا شئ مطلق لانه جنس ابعد وهو غیر
معتبر بل لا بد من الجنس القریب وایضا یرد المتبادر من کلمة ما موصولیة لغلبة استعمالها فعلی هذا لا بد
من ضمیر الفصل لان المبتدا والخبر اذا کانا معرفتین لا بد بینهما من ضمیر فصل وایضا الموصول مع
الصلة بمنزلة کلمة واحدة فلو فرض جنسا لا یوجد الفصل ولو فرض فصلا لا یوجد جنسا فاجاب بقوله
ای اسم فخرج المضارع لانه لیس باسم وکذا لم یکن المراد من کلمة ما شئ مطلق بل المراد منه الاسم والمخبر
بالنکرة علم انه لیس المراد ههنا موصولة بل موصوفة والقرینة علیه وقوعه فی موضع النکرة **قوله** ما
ناسب ای مناسبة معتبرة فی البناء وبهذا القدر احتراز عن المناسبة التی لم یعتبر لضعف و
معارض کمناسبة غیر المنصرف لفعل الماضی فی الفرعتین لکن عارضه المضارع لان غیر المنصرف
کما ناسب الماضی کذلک ناسب المضارع ومناسبة ای وایة موصولیة بالحرف ضعیف لانهما لازم الاضافة
وهی مانعة للبناء لترجیح جهة الاعراب **قوله** ای اسم ناسب **فان قیل** غرض الشارح رح ههنا
تفسیر کلمة ما وهو یحصل بقوله ای اسم فما الحاجة الی ازدیاد **قوله** ناسب **قلنا** الاسم موصوف وناسب
صفة وذکر الموصوف بدون الصفة مستکره عندهم **فان قیل** سلمنا انه مستکره لکن الاحضر ان
یقدم شرح کلمة ما علی ناسب الذی ذکر فی المتن بان یقال ما ای اسم ناسب فحصل التفسیر مع الصفة
فعلی هذا لا حاجة الی قوله ناسب ثانیا **قلنا** فعلی هذا یلزم الفصل بین الصفة والموصوف الحقیقی
بالشرح لان موصوف ناسب کلمة ما فی الواقع وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسیر کلمة ما **قوله** وهو الحرف

marfat.com

والفعل لما مضی والامر بغیر اللام فیہ اشارۃ الی الرد علی صاحب المفصل لانہ جعل الجملۃ ایضا من المبنی الا صلی وذلک لان المراد بمبنی الاصل ما لا یحتاج الی الاعراب سواء کان انہ لا یقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا الیہ والجملۃ کذلک فانہا بنفسہا اذا قطع النظر عن اجزائہا لا یحتاج الی الاعراب لانہا بانفسہا لا تقع فاعلۃ ولا مفعولۃ ولا مضافا الیہا لکنا نقول الامر کذلک لکنہا تکتسب الاعراب من المعرب لقیامہا مقام المفرد فخرجت من کونہا مبنی الاصل بہذا الاعتبار کذا قالہ فی غایۃ التحقیق وہہنا بحث من وجہین الاول ان الامر عند الخلیل لیس لہ ما کان بغیر اللام لان ما کان مع اللام یسمی بمضارع المجزوم وفعل ہذا لاحاجۃ الی قولہ بغیر اللام والثانی ینبغی ان یقال ان امر المخاطب لاول المقصود لیس الا ہذا اجیب عن الاول انما قال بغیر اللام لرعایۃ ذہن المبتدی لانہ خرج من التعرف وفی التعرف یطلق الامر علیہما فقال بغیر اللام للتنبیہ علی اصطلاح النحوی وعن الثانی ان امر المخاطب اذا کان مع اللام کان معربا کقولہم فلتفرحوا قولہ والمراد بالشبہ جواب سوال وہو ان المبنی مقابل للمعرب والمذکور فی حدہ کلمۃ لم یشبہ فینبغی ان یقال ہہنا ما شابہ لتحقق التقابل فاجاب بما حاصلہ ان المراد من الشابہۃ النفیۃ فی تعریف المعرب ہو المناسبۃ والا لم یکن تعریف المعرب مانعا لصدقہ علی نحو ابن زید فانہ مرکب مع غیرہ ولم یشبہ مبنی الاصل اذ الشابہۃ ہی الاشتراک فی الکیفیۃ وہی منتفیۃ ہہنا لان ابن یتضمن معنی مبنی الاصل وہو الہمزۃ بلا واسطۃ بخلاف الاصل قولہ ہذہ المناسبۃ وہی المناسبۃ المرادۃ فی تعریف المبنی لان المناسبۃ یجیء بمعنی فی المعانی الکثیرۃ فلا یرد ما ذکرہ مولانا عصام الدین الاولی ان یقال ہو المناسبۃ کما ہو ہذہ المناسبۃ اعلم ان ہہنا امر خمسۃ مجانسۃ ومماثلۃ ومشابہۃ ومشاکلۃ ومناسبۃ لانہا اما الاشتراک فی الجنس کالانسان والبقر فی الحیوانیۃ والثانی ہو الاشتراک فی النوع کزید وعمرو فی الانسانیۃ والثالث ہو الاشتراک فی الوصف کالرجل الشجاع والاسد فی الشجاعۃ والرابع ہو الاشتراک فی الشکل والشخص والمناسبۃ اعم من الکل قولہ ولقد فصل جواب سوال وہو ان المراد بالمناسبۃ لا یخلو اما المناسبۃ المطلقۃ اعم من ان یکون مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء او لا ویراد مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء ویرد مناسبۃ قویۃ والاول باطل لان الکلام یبقی اسم ما معربا بلا کل اسم مشابہ لمبنی الاصل فی التکلم والحلقظ وانما الثانی فلانہ یلزم ان یخلو الحد وحد فی الحد لان البناء ماخوذ فی الحد لان مبدأہ قال مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء ولا سبیل الی الثالث فان القوۃ مراتب متعددۃ فلا یعلم ان المراد ما ذا فاجاب بقولہ ولقد فصل صاحب المفصل یعنی المراد ہو المناسبۃ القویۃ وان قلت ان القویۃ مجہولۃ قلت المراد منہا ما فصل صاحب المفصل قولہ انما بتضمن الاسم تحقیقا لاتوہم فلا یلزم بناء التثنیۃ لان تضمنہا الواو والعطف وہی لا تحقیقی قولہ کالمبہمات والمراد منہا الموصولات وسمائ الاشارۃ قولہ الی الصلۃ ای الموصول محتاج الی الصلۃ واسم الاشارۃ محتاج الی الصفۃ فی التعین بان یقال ہذا الرجل قولہ او غیرہما وہو الاشارۃ الحسیۃ لان تعین اسم الاشارۃ قد یکون باشارۃ حسیۃ قولہ کنزال فان نزال مبنی واقع موقع انزل واما انجاز فمبنی شاکلۃ نزال فی الوزن والصورۃ قولہ او وقوعہ موقع ما اشبہہ

marfat.com

ای ما اشکل لان الکاف مشاکل الکاف **قوله** للحرف وهو الکاف فی ذلک **قوله** فی نحو ادعوک
ای کاف الخطاب ثابت فی ادعوک **قوله** اضافة الیه ای اضافة اسم مبنی الی المبنی الاصل
سواء کانت الاضافة بواسطة لولا کما فی قوله تعالی من عذاب یومئذ الایة فان الیوم مبنی
والا لکان مجرورا لانه مضاف الیه للعذاب وانما کان مبنیا لانه مضاف الی مدخوله وهو اذ وهو
مضاف الی مبنی الاصل الذی هو الجملة اعنی کان کذا فان الجملة مبنیة الاصل عند صاحب
المفصل **قوله** فیمن قرء بالفتح وانما قال ذلک لما قال الصرح فی المظروف والظروف المضافة الی اذ المضاف
الی الجملة یجوز بناءها علی الفتح اعلم ان صاحب المفصل حصر المناسبة القویة فی ستة امور کما تری لکن
حصره باطل لانه قال الشارح رح فی بحث کم انما کان کم مبنیا لان وضعه وضع الحرف یعنی کما ان
الحرف یجیء ثنائیا کذلک کم یجیء ثنائیا مع ان المناسبة الوضعی غیر مذکور فی المفصل اجیب عنه
ان المناسبة الوضعی داخل فی المشاکلة فلا یبطل الحصر **قوله** مع غیره **جواب** اسولة ثلثة
الاول ان المبنی قسم من الاسم وهو قسم من الکلمة والماخوذ فی مفهومها الافراد فلا محالة یکون غیر مرکب
فلا حاجة الی هذا القید والثانی انه منقوض ببعلبک فانه مبنی مع انه مرکب والثالث انه
منقوض بزید فی نحو جاءنی زید فان زید غیر مرکب باعتبار ان جزئه لا یدل علی جزء معناه
مع انه معرب فاجاب بقوله مع غیره **حاصل الجواب** عن الاول لیس المراد من هدم التراکیب
فی نفسه حتی لا یحتاج الیه بل المراد هو الثانی اعلم انه لو کان المنظور کل واحد من الطرفین
بالترکیب یسمی بترکیب من غیره ولو کان المنظور بالترکیب احدهما والاخر تابع یسمی بترکیب مع
غیره **وحاصل الجواب** عن الثالث ظاهر **قوله** علی وجه یتحقق **جواب سوال**
وهو ان التعریف لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج منه غلام فی غلام زید لانه مرکب
مع انه مبنی واما الثانی فلانه دخل فیه زید وقائم فی زید قائم لانهما معربان ولم یکونا
مرکبین مع غیره فاجاب بقوله علی وجه یتحقق معه عامله فخرج زید قائم لان بترکیبهما حصل
العامل المعنوی ودخل فیه غلام زید لانه لا یتحقق عامل المضاف بترکیب مع المضاف الیه فالمضاف الیه
معرب لان المضاف عامل فی المضاف الیه والمضاف مبنی لان المضاف الیه غیر عامل فی المضاف واجاب
صاحب المتوسط من غلام زید ان المراد من الترکیب المنفی هو الترکیب الاسنادی ثم یرد علیه فعلی
هذا دخل المضاف الیه ایضا لانه لما ارید الترکیب الاسنادی لم یدخل فی الحد الا المسند والمسند الیه
فقط فالقوا علماء زمانی علی تغلیط صاحب المتوسط فی هذا الموضع **قوله** المعدودة ای المراد منه
مجرد العدد لا الاستلا **قوله** ولما کان المبنی مقابلا للمعرب **جواب سوال** وهو ان کلمة
ولا یخلوا ما للشک فهو ینافی التعریف واما لمانعة الجمع فخرج عنه ما اجتمع فیه الاخوان
نحو هذا وهاؤلاء او لمانعة الخلو فعلی هذا لا بد من القرینة لانها مشترکة فلا بد
فی ارادة احد معنیها من القرینة حاصل الجواب انها لمانعة الخلو والقرینة مقابلة المبنی

منه ما یکون مع غیره وحاصل الجواب عن الثانی ان بعلبک مرکب من غیره لا مع غیره والمراد هو الثانی

المعرب لانه اعتبر فيه اجتماع الامرين فبفواتهما او بفوات احدهما لا محالة يكون فالبناء يتحقق بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما وهو التركيب او عدم المشابهة والاول كهؤلاء واين اذا كانا غير مركبين لانتفاء التركيب وعدم المشابهة لانهما يشابهان المبنى الاصل والثانى كزيد وعمر فان التركيب منتف فيهما دون عدم المشابهة لانهما غير متشابهين مبنى الاصل والثالث كهاؤلاء واين اذا كانا مركبين نحو جاء هاؤلاء واين هاؤلاء وعدم المشابهة منتف فيهما لانهما متشابهان له **قوله** فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك كذا **قال عبد الغفور** وانما تعرض المحشى لنفسى للشك دون نفى الجمع لان كلمة او بمعنى الشك كثير الاستعمال واما مجيئها لنفى الجمع ليس لكثير الاستعمال فلا حاجت الى نفيه **فان قيل** فى اى شئ يدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب **اجيب عنه** انه داخل فى الشق الثانى بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب من صوته لانه ليس بكلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا اى ما يرمى به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه فى كلامهم واجرائهم اياه مجرى الكلمات وهو اللسان **قوله** وانما اختلف **جواب سوال** ظاهر **قوله** ايثار التقدم اى اختيار التقدم ما مفهومه وجودى فى كلا التعريفين على ما يكون مفهومه عدميا وانما اختار هذا الشرفه **قوله** والقابه اى القاب المبنى **جواب سوال** وهو ان الضمير فى قوله والقابه لنا راجع الى المبنى او الى الحركات لا وجه للاول لان ضم وفتح ليس اسم لذات المبنى ولا الى الثانى للزوم الاضمار قبل الذكر وكذا فات المطابقة بين الراجع والمراجع فى التذكير والتانيث والجمع والافراد فاجاب بقوله اى القاب المبنى يعنى ان الضمير راجع الى المبنى لكن المبنى غير مراد من حيث الذات بل من حيث الوصف وهو الحركات لان المبنى من حيث الذات يسمى مضموما ومفتوحا **قوله** ضم وفتح سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين وسمى الفتح فتحا لانفتاح الفم عند التلفظ به وسمى الكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى عند التلفظ به وسمى الوقف وقفا لتوقف النفس فيه عن الجرى كذا قال **مولانا عبد الغفور** فان قيل لم قال ههنا القابه ولم يقل انواعه كما قال فى الاعراب قلنا ان الاعراب يدل على انواع من المعانى فلما كان مدلولاتها انواعا سمى الدال ايضا انواعا بخلاف البناء لانه غير متنوع فكذا داله **قوله** واما الكفيون اشارة الى ان قيد الحصر احترازية **قوله** وبالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية **قوله** والمراد ان الحركات **جواب سوال** وهو ان كلام المص رح يدل على اختصاص الضم والفتح الخ بالمبنى **حيث قال** والقابه الخ لان لقب الشئ ما يختص به مع انها لا يكون مختصة بها بل البصريون يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا فاجاب بقوله والمراد يعنى المراد من الاختصاص اختصاص من وجه لا الاختصاص التام **قوله** على الحركات الاعرابية ايضا اى كما يطلقونها على الحركات البنائية **قوله** حيث قال بالضمة رفعا **فان قيل** ان الشاهد يخالف الدعى

marfat.com

کان فی المدعی ضم بلاتاء وفی الشاھد ضمتہ مع تاء وھی مشترکۃ کذا قال مولانا عبد الغفور
اجیب عنہ ان الضم والضمۃ مرادفان عند البصریۃ فیکون الشاھد بالمرادف شاھد بعینہ
قولہ وعلی غیرھا الخ فان قیل لاحاجۃ الی قولہ وعلی غیرھا لانہ یعلم غیر الحرکات الاعرابیۃ من
قولہ ایضا اجیب عنہ ان قولہ ایضا لحرکات البنائیۃ فقط لان السابق لیس الا بحث الحرکات البنائیۃ
فقط قولہ وحکمہ وانما قال الحکم علی التقسیم مرتقبہ التعریف الان تعریفہ عند البعض ان لا یختلف
اخرہ فاتصل الحکم بالتعریف لئلا یتوھم ان ھذا التعریف قولہ ای حکم المبنی اشارۃ الی بیان المرجع ثم
لما کان الحکم یطلق علی امور کثیرۃ فلرفع الابھام وتعیین ما ھو المراد قال اثرہ ای المراد من الحکم ھو الاثر کما
ھو مذھب النحویین ثم یرد علیہ ان اضافۃ الحکم الی المبنی غیر صحیح لان الاحکام لا یضاف
الا الی العلل وعلۃ عدم الاختلاف ھو البناء لا المبنی لانہ محل الحکم فاجاب بقولہ المراد بالمبنی ھنا یعنی
الاضافۃ الی المشتق باعتبار المبدأ قولہ ان لا یختلف فالاسماء قبل التراکیب من حیث انھا مبنیۃ لا
یختلف اخرہ لاختلاف العوامل فخرج بما ذکرہ مولانا عصام الدین حیث قال ان ھذا الحکم
لا یشتمل القسم الثانی من اعنی قولہ او وقع غیر مرکب لانہ یختلف باختلاف العوامل لحاصل الجواب
ان عدم الاختلاف حین البناء واذا جاء العامل لا یبقی مبنی قولہ لکن لا مطلقا اشارۃ الی ان
قولہ لاختلاف العوامل لیس قیدا اتفاقیا فان قیل ان قولہ لاختلاف العوامل لا یخلو اما متعلق
بالنفی او المنفی لا یستقیم الاول لان عدم الاختلاف لیس بمعلول لاختلاف العوامل لان عدم الاختلاف
امر اصلی لا یحتاج الی العلۃ وایضا ھذا یلزم فساد المعنی کما ترٰی واما الثانی فلا یلزم منہ توجہ النفی
الی القید وبقاء الفعل مثبتا فیفسد المعنی لانا لا نسلم ان یقال الفعل بعد توجہ النفی الی القید یکون جائز
الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت الاختلاف لا بعامل فی المبنی جائز الثبوت نحو مررت الرجل ومررت زید والظاھر
ان اللام بمعنی الوقت ای لا یختلف اخرہ وقت اختلاف العوامل فصحیح ان یتعلق بمعنی النفی ایضا قولہ من
الرجل بکسر النون لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قولہ ومن امرء بضم النون لمناسبۃ المیم لانھما
شفویتان قولہ من زید بسکون النون لانہ اصل وکذا یختلف فیما اذا قال السائل جاء زید فقال الاخر
من ای کیست زید بضم النون لمتابعۃ ضمۃ زیدا قال السائل امررت زید فقال الاخر فی الجواب من بفتح
النون لمتابعۃ فتحۃ زیدا وقال السائل امررت بزید فقال الاخر فی الجواب من بکسر النون فانہ تختلف
اخرہ لکن لا للعوامل فان قیل ھذہ عوامل ای حرکات دال زید کذا التقائی الساکنین وشفویۃ المیم
فیکون الاختلاف لاجل اختلاف العوامل قلنا العامل ما کان داخلا علی المعمول وحرکات دال زید غیر
داخلۃ علی من لان زید مذکور فی قول السائل ومن مذکور فی قول المجیب وایضا ان التقاء الساکنین وشفویۃ
المیم غیر داخلۃ علی من لانھما من المعانی والداخول من خواص الالفاظ ثم یرد علی قولہ من الرجل ان
المختلف فی ھذہ الامثلۃ ھو اواخر کلمۃ من وھی من المبنی الاصل مع ان المعرف ھو اسم المبنی فقط فلا یوافق
الامثلۃ موافقۃ للمثل اجیب عنہ ھذا انما یرد اذا کان کلمۃ من بکسر المیم واذا کان بفتحھا فلا یرد لان من

marfat.com

وما من الاسماء المبنية قوله والتانيث باعتبار الخبر جواب سوال ظاهر وحاصل الجواب ان تانيث الضمير باعتبار الخبر وهو قوله المضمرات ورعاية جائز وقيل اولى لان الخبر داخل في الكلام والمرجع خارج منه كما ههنا لان قوله هي مبتداء وقوله المضمرات خبره وقوله المبني مرجع وهو خارج من هذا الكلام وقوله المضمرات خبر داخل في هذا الكلام وههنا بحث وهو ان المصرح قدم في الاجمال المركبات والكنايات على الاسماء الافعال والاصوات وقدم في التفصيل اسماء الافعال والاصوات على المركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصرح قوله والكنايات قال مجد المحشي رح الاولى ان يقال بعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قلنا انه تغليب الاكثر على الاقل فان قيل ان هذا لا يدفع الاولوية لان التغليب جائز لا انه اولى قلنا يجوز للمصنفين ان ياتي بغير الاولى ليعلم جوازه ولو اتوا في كل موضع بالاولى توهم انه واجب قوله بالرفع عطف رد على الشارح الهندي لانه قال يجوز ان يعطف على الاسماء ويجوز ان يعطف على الافعال قوله لتصديره اشارة الى وجه الرد فان قيل كما صدر المصرح بحث الاصوات بالاصوات لا بالاسماء كذلك صدر بحث الموصولات بالموصولات لا بالاسماء فينبغي ان يقول الشارح بالرفع في الموصولات ايضا قلنا ان المصرح ان لم يصدر بحث الموصولات بالاسماء لكن لو صدر بالاسماء صح تصديره بها بخلاف الاصوات لانه لا يصح تصديرها بالاسماء لان اطلاق الاسماء غير جائز على الاصوات لعدم الوضع فيها لكن ذكرت في بحث الاسماء المبنية لانها جارية مجرى الاسماء المبنية وهو اللسان قوله بل بعضها وليس باكثر حتى يعتبر التغليب قوله فهذه ثمانية ابواب اشارة الى بيان الاجمال بعد التفصيل فكما ان التفصيل بعد الاجمال اوقع في الذهن كذلك الاجمال بعد التفصيل ايضا اوقع في الذهن كما في قوله تعالى ثلثة في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة قوله في بيان الاسماء المبنية جواب سوال وهو ان حصر الماتن فيما ذكر باطل لانه خرج منه من وما الاستفهاميان والمنادى المفرد المعرفة واسماء المعدودة واسم لا لنفي الجنس فاجاب بقوله في بيان الاسماء المبنية ان الشارح رحمه الله جعل الاسماء المبنية ظرفا والظرف يقتضي الغير ايضا فلا يثبت الحصر لكن انما لم يذكرها ههنا لانها مذكورة في مواضعها فلذا لم يذكرها المصرح ههنا لكن قول الشارح رح فهذه ثمانية مخالف لما ذكر الزمخشري من انها سبعة الا انه ذكر الاصوات في اسماء الافعال فلذا قال سبعة فلا مخالفة قوله لان الاصل في الاسماء الاعراب فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائها من علة لان الاسماء معروض للمعنى المصوت وعلامتها الاعراب قوله فان اصل البناء السكون لان البناء للخفة والسكون احق بالخفة قوله المضمر انما قدم المضمر على البواقي من المبنيات لانه اعرف المعارف او لانه ليس النزاع في بنائه في فرد من افراده بخلاف الباقي لان بعضها معرب وعلة بنائه هي الاحتياج اي المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى المتعلق في الدلالة واما المضمر فان كان الضمير غائبا يحتاج الى تقدم الذكر وان كان متكلما او مخاطبا يحتاج الى الحضور اي التكلم والخطاب لكن يرد عليه ان كل الاسماء يحتاج الى التكلم والتلفظ لكن التكلم والتلفظ ماخوذ في مفهوم

له اي رعاية الخبر اولى من رعاية المرجع ۱۲ م

المتکلم والمخاطب بخلاف اسماء الظاهرة لانه ليس في مفهومه اما بدل على التلفظ قوله ما وضع كلمة ما
عبارة عن الاسم فلا يرد ان التعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه كاف ذلك لانه وضع لمخاطب مع انه لم
يكن ضميرا وكذا دخل فيه لام العهد لانه وضع لغائب مع انه لم يكن ضميرا الا انهما ليسا باسماء بل من الحروف
قيل ان ايا مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم بل موضوع المكنى عنه مع قطع النظر من
حيث التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم ذلك الحيثيات من لواحقها بان يقال اياي واياك واياه اجيب
بان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره كذا قال مولانا عبد الغفور
قوله من حيث انه متكلم جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه لفظ
المتكلم والمخاطب فاجاب بقوله من حيث اه وههنا بحث من وجهين الاول ان لفظ المتكلم والمخاطب
خرج بقوله وضع لانهما غيره وضعين لمتكلم ومخاطب لان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب فلا
حاجة الى اخراجه بالحيثية والثاني ان الاحتراز عن لفظ المتكلم بالحيثية مستقيم واما عن لفظ المخاطب
فلا يثبت الاحتراز بهذه الحيثية اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب اجيب عن الاول ليس المراد
من المتكلم مطلق المتكلم بل مراد منه المتكلم الذي جعل علما لمن تكلم فوجد الوضع فيه فلا يخرج بقيد
الوضع وعن الثاني ان المراد من قوله يتوجه اليه الخطاب اي يتوجه به الخطاب لكن يرد عليه
انه على هذا لا يثبت الفرق بين حيثية الشرح وبين قوله وقيل ولا يبعد ان يقال ان قوله
وقيل تفسير لحيثية الشارح رح قوله ويخرج بهذا القيد اي المذكور من حيثية الشارح وقول
القيل قوله كلها موضوعة سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او غيرهما قوله موضوعة للغائب مطلقا
سواء تقدم ذكر الغائب او لا قوله ويخرج هذا القيد الاسماء الظاهرة قيل لو اريد من الوضع الوضع على
سبيل الكناية يخرج الاسماء الظاهرة فح لا حاجة الى قوله تقدم ذكره اجيب عنه على هذا لم يخرج
بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد من اخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي جواب سوال وهو انه
ينتقض بمثل ضرب غلامه زيد لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو مؤخر وليس بمقدم مع انه محسوب
من التقدم اللفظي عندهم فاجاب بقوله اراد بالتقدم حاصل الجواب انه ليس المراد ههنا
ان يكون المرجع مقدما بل المراد ان يكون المرجع ملفوظا سواء ذكر مقدما او مؤخرا قوله ما يكون المتقدم
اي ما يكون المرجع ثم يرد عليه لما كان المراد ان يكون المرجع ملفوظا سواء تقدم او تأخر
فعلى هذا لغى قوله تقدم ذكره فاجاب بقوله اما متقدما فان قيل تقسيم التقدم
اللفظي الى الحقيقي والتقديري يدل على ان التقديري قسم اللفظي وداخل فيه مع انه
خلاف داب المصرح لانه جعله مقابلا له كما مر في بيان المعرب والاعراب اجيب عنه
اللفظي ههنا مقابل المعنوي والحكمي وثمه ومقابل التقديري فلا يرد قوله مثل ضرب غلامه
زيد لان زيد فاعل وهو مقدم رتبة ثم كلمة او ههنا لمنع الخلو فلا ينافي التعريف قوله
وبالتقدم المعنوي دفع وهم وهو ان المراد بالمعنوي ما يكون تقديرا مثل ضرب غلامه

marfat.com

زید فعلی هذا لا یتناول ما یکون المرجع تضمنیًا والتزامیًا وایضا یلزم استدراک قوله معنی لان المتقدم یوهم من قوله لفظًا لانه اعم من الحقیقی والتقدیری فلا فهم بقوله وبالتقدم المعنوی قوله لا من حیث لفظ اراد بالذکر من حیث اللفظ ان یکون اللفظ مقصودا باللفظ باستعماله فیه والا فمعنی اللفظ باعتبار انه مدلوله اللفظ مذکور لفظا قوله اما مفهوم من اللفظ دفع وهم و هو ان المراد من تقدم المعنوی ان یکون تضمنا فلا یتناوله ما یفهم التزاما فدفع بقوله اما مفهوم من اللفظ یعنی انه اعم من التضمنی والالتزامی قوله بعینه ای معین قوله فان مرجع الضمیر هو العدل وانما لم یرجع الی اعدلوا لانه فعل والمرجع لا یکون من الاسماء وایضا ان اعدلوا جمع وقولهو معزد و انما کان العدل مدلولا تضمنیا لان اعدلوا فعل وهو مرکب من امور ثلثة الحدث والنسبة و الزمان فیکون العدل جزؤه قوله فکانه متقدم من حیث اللفظ فان قیل الظاهر ان یقال فکانه مقدم من حیث اللفظ لا فی التقدم من حیث المعنی قلنا تقدیره هکذا کان لفظ العدل مقدما من اجل المعنی فقوله من حیث المعنی تعلیل فلا یرد قوله اومن سباق الکلام ای مدلول التزامی قوله واما تقدم الحکمی فانما جاء قال مولانا عصام الدین ان انما للحصر وهذا الحصر باطل لان التقدیم الحکمی ثابت فی نحو رجلا زید وبدیر رجلا ولیس هذا ضمیر الشان اقول الحصر بالنسبة الی الدلیل ای ان التقدیم الحکمی ما جاء فی ضمیر الشان لاالقصد تعظیم القصة لاکن یرد علیه ان فی الدلیل ذکر انما اخ لیفید الحصر فیحیث قال الشارح لانه انما یجیئ الخ اجیب ان انما الاول لحصر الدلیل واما انما الثانی فلتاکید انما الاول وانما احتاج الی التاکید لان انما الاول وقع فی غیر موضعه لان موضعه موضع الدلیل لانه لحصره ولیس لحصر المدعی فذکره فی المدعی لیس فی موضعه فان قیل ینبغی ان یاتی الشارح بانما فی الدلیل فقط فلا حاجة الی التاکید قلنا هذا انکتة بعد انوقوع وهو شائع عندهم قوله فیکون ذلک ابلغ ای ذکرها مبهمة اولا ثم تفسیرها ابلغ من ذکرها اولا علی سبیل التفصیل قوله المعهود بینک وبین مخاطبک والمراد بالتقدم الحکمی ان یعود الضمیر الی ما حضر فی الذهن من الشان والقصة ولم یصرح به لقصد الابهام اولا ثم التفسیر ثانیا وانما کان المرجع مقدما حکما لان تاخیر المرجع فی ضمیر الشان ضروری یکون تفسیرا بعد الابهام والتاخیر الضروری فی حکم التقدم کما ان المقدم من اجل الربط ضرورة لیکون الراجل هاوالطریق للعرض فالمقدم فی حکم المقدم فلا یرد فی التاکید قوله ولکل الحال فی ضمیر نعم زید فی نعم ضمیر وقوله رجلا تمیز عنه وزید مخصوص بالمدح وکذا رجلا فی قوله بئس رجلا تمیز عن الضمیر فی ربه قوله بالنظر الی ما قبله جواب سوال وهو انه لم ینخل اللام المتصل والمنفصل والمرفوع والمنصوب والمجرور فی تقسیم واحد جعله فی تقسیمین فاجاب بقوله بالنظر الی ما قبله وانما قال ذلک لان الاستقلال وعدم الاستقلال فی المتصل والمنفصل انما یکون بالنظر الی ما قبله بخلاف المرفوع الخ لانه بالنظر الی الاعراب کما قال الشارح قوله قسمان جواب سوال وهو انه یلزم حمل الاخص علی الاعم وایضا ان الضمیر منحصر فی المتصل والمنفصل فلان

marfat.com

من اداة الحصر ليفيد الحصر واليضا ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والآخر تقسيم الكلي الى الجزئيات فسأل السائل هذا التقسيم من اى قبيل فاجاب بقوله قسمان يعنى ان ههنا العطف مقدم على الربط وهو من اداة الحصر ولما اطلق القسم عليه علم انه تقسيم الكلي الى الجزئيات لان القسم لا يطلق على الجزء قوله فالمنفصل الفاء للتفسير قوله غير محتاج جواب سوال وهو ان اطلاق المستقل بنفسه على الضمير المنفصل لا يصح لانه محتاج الى التكلم والمخاطب كما مر آنفا فاجاب بما حاصله المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى كلمة اخرى لانه غير محتاج اصلا قوله قبل جواب سوال وهو انه تقرر عندهم ان ضمير النصب هو ان فقط واللواحق علامات اخرى فيكون محتاجا الى اللواحق فكيف يكون مستقلا فحاصل الجواب ان المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى ما قبله لا الى ما بعده ثم يرد عليه لا نسلم ان الضمير المنفصل غير محتاج الى كلمة اخرى قبل لانه محتاج الى عامل قبل نحو ضربت اياك لان اياك ضمير منفصل محتاج الى العامل وهو قوله ضربت فاجاب بقوله ليكون كالجزء يعنى ان المنفي قبله ليس كلمة مطلقة بل المنفي هو الكلمة التي يكون الضمير جزء منها واحتياج اياك الى ضربت للعمل لا للجزئية قوله عند الجازية لان عند بني تميم لا عمل للكلمة ما ولا قوله نحو ما ضربت الى اياك فان ضربت عامل في اياك لانه مفعوله وليس محاذرا له للفصل بقوله الا قوله والمتصل غير مستقل وانما قدم المتصل في الاجمال لانه اصل للاختصار وقدم المنفصل في التفصيل لان مفهومه وجودي وهو الاستقلال ومفهوم المتصل عدمي وهو عدم الاستقلال قوله المحتاج الى عامله جواب سوال وهو انه لما كان غير مستقل ينبغي ان يكون حرفا ولم يكن من الاسماء فاجاب ان المراد بالاحتياج الاحتياج الى العامل بخلاف العامل فانه محتاج الى المعمول وظهر لك مما ذكر ان المستقل وغير المستقل ههنا في التلفظ وليس الاستقلال وعدمه في الدلالة قوله اى المرفوع والمنصوب دفع وهم وهو ان المراد من الاولين المتصل والمنفصل فيلزم الانقسام الى النفس كما ترى قوله كل واحد منهما جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقول متصلان و منفصلان ليطابق المبتدأ فاجاب بقوله كل واحد منهما يعني ان لفظ اولان مآله كل واحد منهما قوله قسمان دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما متصل والآخر منفصل فدفع بقوله قسمان يعني ليس المراد كما زعمت بل المراد ان كل واحد قسمان قوله لما لم من الاتصال كما سيجئ قوله والثالث قيل الاحسن ان يقول والثاني لانه جعل المرفوع والمنصوب اولا ثم تثليثا كما قال في مبحث التاكيد قلنا هذا من باب التفصيل فيصح ان يقال الرابع الثالث كما يقال الثاني قوله لانه لما لم قيل من الموانع الفصل بالتاكيد اللفظي بين المضاف والمضاف اليه نحو غلام زيد اجيب سلمنا الفصل بالتاكيد جائز اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا واما اذا كان ضميرا فلا يجوز لان الاتصال ثابت من وجهين احدهما اتصال المضاف بالمضاف اليه والآخر اتصال الضمير المتصل فيكون الاتصال شديدا قوله نزل منزلة اى بالضمير اشارة الى ان مشار اليه ذلك هو المعبر عنه بالمرفوع والمنصوب والمجرور بتاويل المذكور قوله النوع الاول لما كان الاول صفة يقتضي الموصوف فزاد الشارح قوله النوع ثم لما توهم الواهم ان المراد بالاول

الحرف

فدفع بقوله المرفوع الخ

منه سيد الفقهاء والمحدثين ۱۲ منه

الاول الاضافی یعنی المنصوب لانہ اول بالنسبۃ الی المجرور فدفع بقولہ یعنی المرفوع المتصل الخ فالمراد من الاول اول حقیقی قولہ ضمیر ضربت اشارۃ الی ان عبارۃ المص محمولۃ علی المسامحۃ فان قیل الاولی ان یقول المص الاول ضربت واضرب الی ضربن ویضربن لیکون افراد المرفوع المتصل مستوفات اجیب عنہ ان المراد من ضربت صیغۃ المتکلم المعلوم ماضیا کان او مضارعا وایضا المقصود ہہنا التنظیر لا استیفاء العدد ثم فی الجواب الثانی نظر لانہ ح لا یحتاج الی صیغۃ المجہول اجیب عنہ انما ذکرہا لئلا یتوہم ان اختلاف الصیغۃ یستلزم اختلاف الضمیر قولہ للمنتہیین اولہما اشارۃ الی تقدیر متعلق الی وقولہ اولہما بدل من الضمیر المستتر فی المنتہیین الراجع الی لفظ ضربت وضربت بدل البعض من الکل لانہ ابدل کل واحد من اولہما وثانیہما علی حدۃ ولو قال کلاہما لکان بدل الکل من الکل فان قیل کلمۃ الی ہہنا لمد الحکم لا للاسقاط لعدم تناول صدر الکلام الغایۃ فینبغی ان لا یدخل الغایۃ اجیب عنہ ان معناہ الاول ضربت وضربت وما دون ذلک الی ضربن فیکون ح للاسقاط فیدخل ما بعدہا وقال بعض الشارحین ان کلمۃ الی ہہنا بمعنی مع لاکن ہذا غیر صحیح لانہ لا یدل علی حکم ما بین ضربت وضربن قولہ وانما بدأ المتکلم جواب سوال وہو انہ لما بدأ المص المتکلم مع ان الصرفیین بدؤا بالغائب فاجاب بقولہ وانما بدأ الخ والصرف انما بدؤا بالغائب لتجردہ عن اللواحق ولو باعتبار بعض الصیغ اعنی ضرب ثم یراعون اسلوب الترقی نظرا الی التعریف لان الاعرف وہو المتکلم اخروا فیکون الشروع من الادنی الی الاعلی وہو التعریف قولہ لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف وتحقیقہ یاتی فی بحث المعرفۃ انشاء اللہ تعالی قولہ اجماعا ای اجماع البصریین ای بعض النحویین لا کلہم فان للکوفیین فیہ خلاف لانہ قال الفراء الکوفی ان الضمیر مجموع انت وقال بعضہم ان الضمیر ہو التاء فان قیل اذا کان المرفوع المنفصل ہو ان عند البصریین فیکون غیر مستقل لاحتیاجہ الی التاء قلنا المراد عدم الاحتیاج الی العامل وہو لا یحتاج الیہ اعلم ان ضمیر انا ہو ان بدون الالف وانما کتب الالف معہ لدفع الالتباس قولہ ضربنی ضربنا فالیاء ضمیر منصوب متصل للمتکلم مع الغیر اعلم ان لفظ انا کما یکون ضمیرا متصلا منصوبا لک یکون ضمیرا متصلا مرفوعا ولاکن علی تقدیر الاول یکون ما قبلہ متحرکا مثل ضربنا بفتح الباء وعلی تقدیر الثانی یکون ما قبلہ ساکنا لئلا یلزم توالی اربع حرکۃ فیما ہو کالکلمۃ الواحدۃ بخلاف ضربنا لانہ لیس کالجزء قولہ بغیر الفعل بل یتصل بالحرف وانما اورد النظیرین لیعلم ان الضمیر لیس یتصل بالفعل والحرف قولہ ایای للمتکلم الواحد وایانا للمتکلم مع الغیر قولہ والنوع الحاصل وہو المجرور المتصل بالاسم والحرف لا بالفعل قولہ وکان القیاس اشارۃ الی الاعتراض وقولہ لکنہم وضعوا جوابہ یعنی القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المتکلم ستۃ ثلثۃ للمذکر وثلثۃ للمونث وہکذا القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المخاطب ستۃ لا خمسۃ وکذا الغائب قولہ لکنہم وضعوا للمتکلم لان المشاہدۃ شاہدۃ الی الفرق ای المتکلم حاضر فیعلم

ای معنا قولہ الاول ضربت وضربت الی ۱۲

من الحضور انه مذكر او مؤنث او اثنان او جمع فلا حاجة الى الفرق قوله وواحد مشترك وهو انما
وقس عليه الغائب قوله وبقيته الاقواع الخمسة اى الباقية من الاقواع فلا يرد ان الباقى اربعة لا
خمسة قوله اثنى عشر كلمة خمسة للغائب وخمسة للمخاطب واثنان للمتكلم قوله لثمانية عشرة مع
لما عرفت من ان كلا واحد للمتكلم والمخاطب والغائب يدل على ثلثة معان قوله وبينوا جواب
سوال وهو انه ما السر فى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وكذا للغائب فاجاب بقوله وبينوا
اى فى كتب التصريف كواحر الارواح قوله واعطوا للغائب حكم المخاطب وانما شبه الغائب بالمخاطب
فى التثنية ولم يجعل حكما ابتداء كما فى المخاطب لان اشتراك التثنية فى المخاطب ظاهر واما فى الغائب
ففيه خلاف لان زيادة التاء فى المؤنث فلذا شبه بما هو الظاهر قوله فان الضمير فى ضربا وضربتا الخ
دليل على هذا الاشتراك وحاصله ان التاء فى ضربتا داخلة فى ضمير المؤنث ليكون مغايرا
لالف ضربا فان قيل على هذا يلزم ان يكون صيغة الفعل الواحد المذكر مشتركا بين الواحد المذكر
وبين الواحد المؤنث لان التاء وضعت لتانيث الفاعل لا لتانيث الفعل اذ الفعل لا يكون مؤنثا
ولا مذكرا قلنا ولك ان تلتزم اشتراك صيغة الفعل بينهما ولا عليك شئ فان قيل عدم شئ
ممنوع لا يسلم عليه ان يكون الصيغ اربعة لا خمسة قلنا ان كلامنا فى الضمائر اى الضمائر خمسة ولا
يلزم من جعل الصيغ اربعا جعل الضمائر اربعا بل الضمائر خمسة قوله خاصته والتاء فى خاصته بالنصب
او للمصدرية منصوب بفعل محذوف اى خص خاصته وانما قيد بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
فى العامل لانفصاله قوله التى وضعها للاختصاص اى المذكور فى هذا الباب الاختصاص اما اولا فبالمعانى
المقتضية للاعراب فى مدلولاتها لئلا يحتاج الى الاعراب واما ثانيا فبنقلة الحروف وهى
فى المتصلة ظاهرة واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج فى
تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انا وانت فهو لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا كان كذلك
فالاصل فى هذا الباب المتصل للستتر لانه اخصر ثم البارز ثم المنفصل قوله كما يحذف الخ
اخ الكلمة الخ هذا بيان نظير لانه مثال فلا يرد ان المنوى غير المحذوف فكيف يصح قوله كما
يحذف الخ قوله ويكون فيما التى اى يكون فيما التى من الكلمة المشهورة دليل على ما حذف منها
وهو نقصان الكلمة المشهورة فلا يرد ان كلمة فى زائدة لا فائدة فيه بل يفيد المحل قوله ولكن هذا
الاستتار دفع وهم وهو ان يكون قوله فى الماضى للغائب والغائبة قيد اتفاقى فيكون الاستتار
ثابتا فى الباقى مع انه ليس كذلك فدفع بقوله ولكن هذا الاستتار الخ قوله فى الفعل الماضى لما
كان الماضى صفة يقتضى الموصوف فاراد الشارح قوله فى الفعل قوله للواحد المذكر دفع
وهم وهو ان المراد من قوله للغائب جنس الغائب فيتناول المثنى والمجموع مع انه لا استتار
فيه فدفع بقوله الواحد المذكر لان المتكلم

marfat.com

والمخاطب قویان والبارز ایضا قوی فاعطی القوی للقوی والغائب ضعیف بالنسبة الیهما والمستتر ایضا ضعیف فاعطی الضعیف للضعیف وانما لم یستتر فی مثنی الغائب ومجموعه لئلا یلتبس بالمفرد قوله اذا لم یکن مسندا الی الظاهر اشارة الی ان الاستتار جائز غیر واجب فلا یرد ان کلامنا فی بیان المستتر فلا حاجة الی قوله اذا لم یکن مسندا الی الظاهر مثال المسند الی الظاهر نحو ضرب زید لکن یرد علیه فلیکن زید بدلا من الضمیر فی ضرب اجیب عنه لو کان زید بدلا من الضمیر یلزم الاضمار قبل الذکر لان الضمیر راجع الی زید وهو بدل ومرتبته موخرة قوله فان التاء علامة التانیث جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الضمیر فی ضربت مستتر بل بارز وهو التاء فاجاب بقوله فان التاء علامة التانیث لان الضمیر المرفوع والا لم یجتمع مع الفاعل الظاهر فی نحو ضربت هند فان قیل فلیکن هند بدلا عن التاء فمن این یعلم انها لیست بضمیر قلنا لانها قد یحذف مع الفصل نحو ضرب الیوم هند لانه اذا وجد الفصل یجوز حذف التاء ولو کانت ضمیرا لما حذف او نقول لو کان هند بدلا للزم الاضمار قبل الذکر قوله وفی الفعل المضارع الخ انما زاد لفظ الفعل لبیان الموصوف لان المضارع من الصفات ای المرفوع المتصل یستتر فی الفعل المضارع وقوله للمتکلم صفة للمضارع وقوله مطلقا ای زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال الشارح من انه بیان المتکلم بقوله سواء کان واحدا او فوق واحد قال مولانا عصام الدین فی حاشیته قوله[1] مثنی او مجموعا مستدرک کانه سهو من قلم الناسخ لان قوله او فوق الواحد یجری مجراه قال عبد الرحمن لیس قوله او فوق الواحد فی اکثر النسخ فلا یکون قوله سواء کان واحدا او مثنی او مجموعا مستدرکا غیر حسن بل یکون اولی وحاصل هذا المقام ان قوله سواء کان واحدا او مثنی او مجموعا لشارح الهندی فغیر الشارح الی قوله سواء کان واحدا او فوق واحد لانه اخصر قوله اذا لم یکونا مسندین الی الظاهر انما لم یقل فی المتکلم والمخاطب اذا لم یکونا مسندین الی الظاهر لانهما لا یکونان مسندین الی الاسم الظاهر فلا یقال اضرب انا ونضرب نحن وکذا فی المخاطب قوله وفی الصفة مطلقا حال من الصفة باعتبار تاویل الصفة بالوصف ولهذا قال سواء کان ولم یقل کانت وقال مفردا لا مفردة وبعبارة اخری وهو بان التانیث اذا کان فی لفظه ومعناه مذکر یصح ارجاع ضمیر المذکر الیه کعلامة قوله ولیست الالف جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الضمیر مستتر فی الصفة مطلقا لان فی المثنی والجمع بارز وهو الالف والواو ولیست الالف قوله الا ان یتغیر عاملها جواب سوال وهو انا لا نسلم عدم تغیر الضمیر لان العامل اذا کان معنویا یقال هو زید واذا دخل علیه الناصب یقال انه زید وهو لیس الا تغییر فاجاب بقوله الا ان التغییر لعاملها مثل انه لان اصله هو فالقیاس ان یحذف الواو لانها متطرفة قبلها ضمة لاکن الاعلال تقتضی ان یکون الکلمة ثلاثیة وهو غیر ثلاثیة فلما اتصل به العامل اعنی ان صارت ثلثیة فح حذفت الواو ثم یرد

[1] الذی ذکر فی بعض النسخ بعد قوله سواء کان واحدا ۱۲ م

عليه ان ههنا ايض تغيير العامل حيث يقال جاءني ضاربان ورأيت ضاربين فاجاب بقوله و
العامل الخ حاصله ان في قوله جاءني ضاربان الخ امور ثلثة احدها جاء والثاني ضاربان
والثالث ضمير مستتر في ضاربان فقوله جاء فعل وقوله ضاربان فاعل له ثم قوله ضاربان اسم
فاعل مشابه بالفعل يقتضي الفاعل وهو الضمير المستتر فيه راجع الى موصوف ضاربان تقديره
جاءني رجلان ضاربان قوله فلو كانت ضمائر فان قيل ينبغي ان يقال ولو كانتا ضميرين
لان الواو والالف اثنين وايضا ينبغي ان يقال لا تغيرت بصيغة الماضي وذلك لان جزاء كلمة
لو يكون ماضيا كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اجيب عن الاول ان الجمعية باعتبار
الافراد والمواد وعن الثاني ان صيغة المضارع سهو من الكاتب كما قال عصام الدين قوله حرفا التثنية
والجمع وفي بعض النسخ حرف التثنية والجمع لكن يرد عليه ان حمل الحرف على الالف والواو لا
يصح للزوم حمل المفرد على الاثنين اجيب عنه ان الالف والواو بتاويل كل واحد فيصح الحمل لكن
يرد عليه ان كل واحد من الالف والواو ليس حرف التثنية والجمع بل احدهما حرف التثنية و
الاخر حرف الجمع اجيب هن اصل الاعتراض ان لفظ الحرف مقدر مع الجمع تقديره حرف التثنية
وحرف الجمع والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل قوله اي لا يجوز لما كان السوغ جاء
بمعان كثيرة لانه بمعنى الصلاحية وبمعنى العمل في الفضة وايضا جاء بمعنى الجواز فلو قع الابهام و
تعيين ما هو المراد قال الشارح اي لا يجوز وبعبارة اخرى وهو فيه اشارة الى تفسير غير المشهور
بالمشهور وانما لم يتعرض الى المجرور لانه لا يكون الا متصلا قوله لاجل شئ جواب سوال و
هو انه يلزم استثناء الدليل من الحكم لان قوله ولا يسوغ المنفصل حكم من الاحكام وقوله لتعذر
المتصل دليله وذا لا يجوز وايضا ان المستثنى منه لا يكون الا من الاسماء وقوله لا يسوغ من
الافعال فاجاب بقوله اي لاجل شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل وايضا يكون
المستثنى منه من الاسماء فيكون المستثنى مفرغا وايضا فيما قال الشارح اشارة الى الرد على الشارح
الهندي حيث قال ان اللام ههنا يحتمل ان يكون للاجل ويحتمل ان يكون للوقت فرد الشارح
عليه انه للاجل فقط لان كون اللام للاجل حقيقة وكونها للوقت مجاز ولو كان اللام للوقت
يكون تقديره هكذا ولا يسوغ المنفصل في وقت من الاوقات الا في وقت تعذر المتصل
قوله انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله
عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قوله الواقع بيان لمتعلق الظرف قال مولانا
عصام الدين لا حاجة الى هذا التقدير لانه جاز ان يكون العامل فيه قوله بالفصل لانه مصدر وهو يشبه
الفعل فيعمل عمل الفعل اجيب عنه سلمنا ان المصدر يعمل عمل الفعل لكن هذا اذا لم يكن المصدر معرفا
باللام وان عرف باللام فعمله يكون ضعيفا كما قال المصنف رح في بحث المصدر واعماله باللام قليل
واجاب جمال الدين عن هذا الاعتراض انما قدر متعلق الجار وان صح تعلقه بالفصل رعاية

لا تراد الحقيقة والرجوع الى المجاز مع جواز الحقيقة غير جائز ۱۲

marfat.com

لجزالة المعنى وان اقدر معرفا اقول وبالله التوفيق ان قوله لغرض صفة لقوله الفصل والجار والمجرور انما يكون صفة لشئ باعتبار المتعلق قوله لغرض انما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذى لا فائدة فيه فانه لا يجوز ضرب زيد اياك اذ لا غرض منه لان قوله ضرب زيد بمعناه فان قيل كما ان الفصل لا يكون الا لغرض كذلك التقديم والحذف لا يكون الا لغرض فلا وجه للتخصيص لان التقديم يفيد الاهتمام وهو غرض من الاغراض ايضا وان قلت تقديم المفعول لا يتعين للاهتمام لانه قد يكون لاتساع الكلام قلت التقديم ليس الا للاهتمام وقد يقارن معه معنى آخر كالاتساع مثلا اجيب عنه ان قوله لغرض متعلق بالفصل والتقديم جميعا واما الحذف فقد اكتفى فيه بما سبق كما هو دأب الشارح فى كثير من المواضع قوله لا يحصل الا به احتراز عن نحو ضرب زيد انا فان الغرض هو الاهتمام بشان المفعول لكن هذا الغرض لا يتوقف لحصوله بتقديم المفعول على الفعل قوله اى عامله اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله للمعمول جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت حالا لا بد من عائد فيها فلم يوجد فاجاب بقوله المعمول له وان قلت العائد موجود وهو الواو قلت الاكتفاء بالواو بدون الضمير فى الجملة الاسمية اذا وقعت حالا ضعيف فاجاب ان العائد مقدر قوله بخلاف المنصوب انما لم يتعرض لضمير المجرور فانه يتصل ايضا بالحرف نحو لى لنا لانه اكتفى فيه بما سبق[1] قوله صفة جرة مفعول لم يسم فاعله لقوله مسندا وانما لم يقل مسندة مع تاء التانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التانيث يجوز عند الفصل والمراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا فان قيل هذه الضابطة مما لا حاجة اليه لانه داخل فى صورة الفصل بغرض لان ملهنا انفصال الضمير لغرض دفع الالتباس قلنا هذا الانفصال يكون فيما لا لبس فيه ايضا كما ذكره المص فلا يكون الفصل لغرض قوله بخلاف ما اذا قيل ضاربه جواب سوال وهو ان ذلك الالتباس موجود فى صورة الفصل ايضا قوله فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر لان الظاهر اتصال الضمير فالانفصال خلاف الظاهر فيعلم منه ان لزيد مرجعا ايضا خلاف الظاهر قوله يعلم ان موجود ما هو فان قيل ان كلمة لما بمعنى اذا للشرط فيكون مدخوله هو الماضى من الشرط والجزاء كذا قال علامة التفتازانى فى المطول لكن نقل عن سيبويه ان لما بمعنى لو ولولا يختص جزائه بالماضى نحو لو اكرمت زيدا يكرمك قوله والا لا حاجة اليه اى وان لم يكن مرجعه خلاف الظاهر لا حاجة الى المنفصل الذى هو ايضا خلاف الظاهر وانما قال ان مرجعه خلاف الظاهر لان المتبادر ان يكون المرجع هو عمرو كما ذكره قوله واذا وقع الالتباس جواب سوال ظاهر قوله ما لا التباس فيه نحو هند زيد ضاربته هى فانه لو قيل هند زيد ضاربته بدون الانفصال لا التباس فيه قوله كما هو الظاهر ليكون اشمل فان كلمة ما عامة يشمل ذوى العقول وغيره ....

[1] فيما قبل ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا ۱۲ م [2] فاجاب بقوله بخلاف الخ ۱۲ م

کما هو مذهب بعض اهل اللغة بخلاف کلمة من فانها مخصوصة بذوی العقول لکن لما کان لا صل
ذوی العقول فاقتصرها فان قیل ان التخصیص بالصفة غیر صحیح لان الضمیر لو کان مسندا
الیه الفعل الذی جری علی غیر من هو له ایضا یلزم الانفصال مخوزید عمر و یضربه هو کما یلزم
الانفصال فی الصفة مخوزید عمر وضاربه هو فلم ینبغ ان یتعرض للمرجع الی الفعل ایضا قلنا فرق بینهما
فان فی الصفة حملا للالتباس فیر علی ما فیه التباس بخلاف الفعل لانه لا یحمل فیه صورة عدم
الالتباس علی ما فیه التباس فیقال هند زید تضربه بدون الفصال الضمیر وذلک لان الفعل
ثقیل والمنفصل ایضا ثقیل فلا یلیق زیادة الثقیل مع الثقیل من غیر ضرورة الالتباس بخلاف
الاسم لانه خفیف وزیادة الثقیل مع الخفیف جائز قوله مثل ایاک ضربت لما فرغ من تعداد
الاسباب للوجبة لتعدد الاتصال اورد امثلتها علی الترتیب قوله وهو التخصیص ای تخصیص
الضرب فی التکلم ثم الفصل اعم من ان یکون حقیقة او حکما مثال الاول ما مر ومثال الثانی
مخوانما ضربک انا فانه فی قوة ما ضربک الا انا لان انما یمحض ما والا قوله ضاربته هی بتحریک التاء
لان تاء التانیث فی الاسم متحرکة اعلم ان ترکیب هذا المثال هذا فهند مبتدأ وزید
مبتدأ ثانی وضاربة خبر المبتدأ الثانی والخبر مع المبتدأ الثانی خبر لمبتدأ الاول فان قیل
کیف یصح ان یکون ضاربة خبرا عن زید مع ان الخبر اذا کان مشتقا لابد من المطابقة مع المبتدأ
فی التذکیر والتانیث وههنا لم یوجد قلنا لا یکفی فی اشتراط المطابقة کون الخبر من المشتقات
فقط بل لابد ان یکون فی الخبر ضمیر مستتر یعود الی المبتدأ وههنا لیس کذلک قوله وانما یصح
ذلک اشارة الی الاعتراض علی المصرح قوله ذلک ای صفة جرت علی غیر من هی له قوله
لغرض التاکید لان الفصل للغرض علی نوعین احدهما ان یکون بین العامل والضمیر فاصلة
کالمثال المذکور المنفصل لغرض سواء کان لغرض التاکید او البدل او العطف والمراد ههنا الاول
قوله ولکنه تاکید لازم جواب سوال یرد علی المعترض وهو انه یکفی فی المثال احتمال فهذا المثال
وان احتمل التاکید فکذا یحتمل ان یکون فاعلا فلیکن هذا المثال بلحاظ الفاعلیة فلا یرد
الاعتراض قوله بدلیل نحن الذین ضاربوهم نحن فان نحن الثانی تاکید لنحن المستتر
فی ضاربوهم .... وقوله هم مفعول فکذلک هی تاکید للضمیر المستتر فی ضاربته والدلیل علی انه
تاکید لا فاعل انه لو کان فاعلا لاحاجة الی ایراد صیغة الجمع فی ضاربوهم لان الفعل اذا
اسند الی اسم الظاهر وحد الفعل ابدا وههنا لم یکن الفعل واحدا قوله وروی عن الزمخشری
اشارة الی الجواب عن الاعتراض المذکور وحاصله ان التاکید انما کان لانه لو کان المجیئة فی

ضاربوهم للذم او کسر الشین یقال عند لهم جدون الواو لعلی هذا صح جعله فاعلا اقول فی الجواب بفضل الله تعالی ان قیاس ای علی من مع الفارق لان
فی نحن جیء الجامع من فاعلاء وههنا الفعل اذا اسند الی الظاهر وحد الفعل ابدا بخلاف ما نحن فیه فانه جمع والمراد من الفعل الاسم الظاهر بالا یکون
ضمیر استصلا فانفصل فی حکم الظاهر ۱۲ (اصل الفقیر)

اللهم اغفر لی ۷

فلا یرد ان نحن لیس اسما ظاهرا بل من الضمائر قوله الزمخشری الزمخشر بلدة من بلاد خوارزم
ویقال هو جار الله ای جار بیت الله ای جار عبادة بیت الله بتقدیر مضافین فان قیل لا بعد فی ان
یکون نحن فاعلا مع کون ضاربوهم بصیغة الجمع لان الالف والواو علامة التثنیة والجمع ولیسا
بضمیرین کما سبق قلنا ولو کان الالف والواو علامتین لهما فایضا لا حاجة الی ایراد نحن بعد صیغة
الجمع لوجود استتار قوله واختار بالتمثیل جواب سوال ظاهر قوله واذا اجتمع الضمیران ای اذا اراد
اجتماع الضمیرین قوله ولیس الخ ای والحال انه لیس احدهما مرفوعا ای لم یکن شیء منهما مرفوعا
اعلم ان ترکیبه هکذا قوله اذا اجتمع شرط اول وقوله فان کان بشرط ثانی وقوله فلک الخیار
جزاء شرط ثانی ثم شرط ثانی مع الجزاء جزاء الشرط اول وهو قوله واذا اجتمع قوله اصلا ای
لا لفظا ولا معنا فیجب اتصاله لان وضعه للاختصار وکماله فی الاتصال قوله علی تقدیر اجتماعهما
اشارة الی ان قوله فان کان لیس شرطا ابتدائیا بل من متعلقات شرط الاول قوله ای احد الضمیرین
اشارة الی بیان المرجع قوله من الاخر بیان المفضل علیه بقوله اعرف لانه صیغة اسم تفضیل
قوله نحو اعطاها ایاه ای اعطی زیدا هندا عمرا او اعطی زید دراهم عمرا قوله من غیر مرجح فیما هو
کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا اورد الثانی منفصلا فان قیل عدم الترجیح ممنوع لوجود الترجیح
لان فی المفعول الاول من باب اعطیت معنی الفاعلیة فانه اخذ والثانی ماخوذ قلنا ان فاعلیة الاول
بالنظر الی المعنی دون اللفظ فالترجیح انما یکون باللفظ دون المعنی لان وجوب الانفصال باعتبار
اتساعه فی اللفظ وفیه نظر لان الترجیح بالمعنی معتبر الا تری انه قال المص رح فی مفعول ما لم یسم فاعله
ان المفعول الاول من باب اعطیت اولی من الثانی لان فیه معنی الفاعلیة لانه اخذ والثانی ماخوذ
فتأمل فیه قوله وقدمته ای احد الضمیرین فان قیل ان فی ارجاعه الی احد دون الاعراب مع قربه
مناقشة کما قال مولانا عصام الدین قلنا ان احد مسند الیه واعرف مسند فیکون
الاول اصلا والارجاع الی الاصل اولی قوله لیعذر المتکلم فلو کان الضمیر الثانی متصلا لا یعذر له
فیه لانه تاخیر الاعرف فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا کان منفصلا قوله ولا یلحقه طعن
فی اول الوهلة بایراده خلاف الاصل فیه اشارة الی دلیل ثانی ثم یرد علیه ان عند ایراده منفصلا
ایضا یلحق علیه الطعن فی تاخیر الاعرف فاجاب بقوله فی اول الوهلة یعنی اذا کان متصلا یلحقه
طعن فی اول الوهلة واما عند الانفصال ایضا یلحق علیه الطعن لکنه بعد تعمق النظر بالتأمل فیه قوله
نحو اعطیتهوک لان المفعول الاول بمنزلة الفاعل قوله ای الاختیار لما کان الخیار یطلق علی المعنی الکثیر
لانه یطلق علی الجوزة وایضا یطلق علی ما یقابل البطیخ وایضا یطلق علی خیار الشرط فی البیع وایضا
یطلق علی الاختیار فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای الاختیار فان قیل ینبغی ان یکون
الاتصال اولی لما مر ان وضع الضمائر للاختصار قلنا ان ثبوت الخیار لوجود الوجهین قوله بما هو
متصل وهو الاتصال لفظا قوله بما یفصله وهو المعنی والمستتر راجع الی ما والبارز الی الضمیر الثانی قوله

marfat.com

والكان متصلا اى حيث اللفظ قوله ونحو ضربيك انما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز
ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا قوله نحو ضربي اياك وفي بعض نسخ
المتن واعطيتك اياه وضربي اياك كما هو الظاهر قوله اى خبر كان واخواتها اشار به الى ان المراد
بباب كان افعال الناقصة لا الباب الصرفي من الماضي والمضارع وغيرهما مثل كان يكون كونا
قوله اذا كان ضميرا انما قال ذلك لانه اذا كان ظاهرا يجب الانفصال لا محالة قوله كان زيد
قائما وكنت اياه واياد قوله كان زيد قائما لحصول المرجع لقوله اياه والا لاغرض فيه قوله لانه
كان في الاصل الخ فان قيل ان انفصال الخبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى لوجود الناسخ
فكيف يبقى اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في التحقيق
قيد الخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله شبيه بالمفعول في
وقوعهما في الموضع الثالث وقيل في وقوعهما بعد المرفوع وقيل بشبيه بزيد في النصب قوله واجب الانفصال
كما مر بقوله اذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا فلو كان احدهما مرفوعا يجب اتصال الثاني
قوله من رعاية المشابهة وانما لم يقل الاولى من رعاية العارض لان في قوله من رعاية المشابهة
اشارة الى الوجهين لان العارض يعلم من قوله الاصل ووجه العروض يعلم من قوله المشابهة
قوله في الاستعمال دفع وهم وهو ان المراد بالاكثر في المذاهب هو ما ذهب اليه اكثر النحاة
فدفع بقوله في الاستعمال يعني ان المراد بالاكثر في الاستعمال قوله انفصال الضمير بعد الا فيه اشارة
الى الاعتراض على المصرع وحاصله ان حق المتن على الاختصار فينبغي ان يقول والاكثر انفصال
الضمير بعد الا لان اختصر مما قال المصرع وان لم يكن طويلا حقيقة لكنه طويل حكما وتقدير الان قوله
الى آخرها يقتضي البيان فيكون طويلا باعتبار البيان اجيب بان ما قال المصرع وان كان طويلا من حيث
الظاهر لكنه اختصر مما قال الشارح من حيث الواقع لان قول الشارح من قبيل المثل طويل من المثال
فقط فان المصرع اقتصر المسافة في قوله مبتدأ اخمن ووقف الخبر فيكون الضمير مبتدأ فيكون العامل معنويا
والضمير منفصلا قالوا ان ما بعد الا لا يكون مبتدأ وهو معمول عامل مقدر او عامله لا فعل الاول ليفصل
الضمير لان العامل معنويا وكذلك على الثاني لما مر ان العامل اذا كان حرفا يتعدل الاتصال فيكون
منفصلا قوله وكان الاوفق اشارة الى الاعتراض على المصرع قوله لكن غير الاسلوب اشارة
الى الجواب قال مولانا عصام الدين لما غير الاسلوب فالاولى ان يغيره الى سلوب الصرفين
بان يقدم الغائب ثم المخاطب وانما غيره بعد الوجه اشارة الى ان مذهب اليه الصرفين ايضا
ليس بضروري وانما اختار المخاطب لانه متوسط في التعريف وخير الامور اوسطها فلا يرد ان
الفرار من اسلوب النحويين والصرفين لا يختص بتقديم المخاطب والغائب لانه يحصل بتقديم الغائب
الغائبة ايضا قوله عسيت الى آخرها انما لم يقل ولا انت وعسيت الى آخرهما بغاية واحدة كما في قولك ولا
وعساك لاحتمال الضميرين في الاتصال والانفصال انما لم يقل بغاية واحدة لئلا يتوهم انما يستعملان

له في بعض النسخ اياه وما مر من ضربي اياك

معا ولا ينفكان فلما دفع هذا الوهم ههنا فلذا اجمع في لولاك وعساك لان وهم عدم الانفكاك
زال بما سبق قوله وجاء في بعض اللغات اشارة الى فائدة قوله والاكثر فيكون بين لولا انت و
وعست وبين لولاك وعساك فرق بين لان الضمير في لولا انت مرفوع منفصل وفي عسيت
مرفوع متصل وفي لولاك مجرور متصل وفي عساك منصوب متصل قوله ان الكاف بعد لولا ضمير
مجرور لان لولا في حكم حرف الجر لانها يقع موقع حرف الجر لانها لانتفاء الثاني لوجود الاول مثل لولا
زيد لهلك عمرو اي عدم هلاك عمرو لوجود زيد فوقع لولا موقع لام الجارة قوله موقع المرفوع لانه
مبتدأ كما سبق قوله ما انا كانت اصله كذلك لكن عدل عنه احترازا عن التكرار اللفظي قوله موقع
المجرور لانه مجرور بالكاف قوله في هذا المقام حرف جر اي مقام اتصال الضمير لان الضمير مجرور
لجعل لولا جارة في الضمير خاصة على ان للولا مع الضمير شان ليس مع المظهر كما ان للدن مع
الغدوة شان ليس له مع غيرها كما يأتي في الظروف في بحث لدن ان شاء الله تعالى فان قيل
ان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق وهو غير ظاهر قلنا ان متعلقه يكون جواب
لولا اذ معنى لولاك هلكت اي انتفى هلاكي بوجودك قوله واقع موقعه اي موقع نفسه قوله و
سيبويه في نفسه الاولى قول سيبويه لان في كلامه قلة التغير وهو في لولا فقط واما في قول
الاخفش كثرة التغير وهو في اثني عشر صيغ وهي الضمائر كذا قال مولانا عبد الغفور وقال مولانا
عصام الدين الاولى قول الاخفش لان في كلامه تغير عند الحاجة لان الحاجة عند التلفظ بالضمير
واما عند التلفظ بلولا فلا حاجة الى التغير قوله لتقاربهما في المعنى لانهما للرجاء والطمع قوله ونون
الوقاية وانما خص النون لان الاصل في الزيادة حروف العلة لكن الالف لا يقبل الكسر وهو على الواو
والياء ثقيل والهمزة ثقيل بنفسها فاختار والنون لقربها اليها في اللين قوله اي ياء المتكلم جواب سوال
وهو انه ينقض برمي ورضي فاجاب بقوله اي ياء المتكلم قوله اذا الحقته اشارة الى انه ليس المراد
من قوله مع الياء المعية في التصور بل في التلفظ وايضا اشارة الى دفع دخل وهو ان الضمير في لازمة
راجع الى النون وهو لا يصح لان اللزوم لا يسند الا الى الاحداث وما كان مقدورا للمتكلم والنون
ليس كذلك فدفع بقوله اذا لحقته يعني ان اسناد اللزوم الى لحوق النون لا الى نفس النون قوله التي
هي اخت الجر جواب سوال وهو انه لما كانت الكسرة مختصة بالاسم ينبغي ان لا توجد في الفعل مع
انها موجودة فيه مثل علم ويضرب فاجاب بقوله التي هي اخت الجر وهي الكسرة في الآخر لان الجر لا
يكون الا في آخر الاسم لكن المراد الكسرة التي هي غير عارضة كالكسرة لالتقاء الساكنين مثل لم يكن
الذين كفروا ومثل قل الحق وذلك لانهم لما منعوا الجر من الفعل وكانت الكسرة اصل علامات الجر
والفتح في غير المنصرف والياء في التثنية والجمع فرعان كرهوان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخت الجر
كذا يصان الحرف عن اخت الجر المختصة بانا لا نسلم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره

له فانه اخر وآخره ياء ليست نون الوقاية لازمة ۱۲

marfat.com

قلنا کسرة نون الوقایة لیست باخت الجر لعدم کونها فی اخر الکلمة لکونها علی حرف واحد انما یکون لما لہ الاقل قولہ وفی المضارع وانما اعاد العامل الثلاثی لیتوهم انه یستعمل فیها نون واحد وانما زاد الفعل قولہ وکذلک اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به لان الماضی اصل فی الامتناع عن اخت الجر لان المضارع مشابه بالاسم قولہ لکن للاطلاق دفع وهم وهو ان قولہ عریا قید اتفاقی للاتعلق لما سبق به فدفعه انه احترازی قولہ عریا بالیاء المشددة علی وزن فعیل فان نون التثنیة والجمع المذکر والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف جمع المؤنث فانه ضمیر کالواو فی الجمع المذکر قولہ عن نون الاعراب سواء کان معه نون الضمیر ونون التاکید اولا وانما جاز قیام نون الاعراب مقام نون الوقایة دون نونا التاکید لان نون الاعراب لکون الوقایة فی ان لا تعمل لها قولہ ای عن نون هی الاعراب اشارة الی دفع وهم وهو ان اضافة النون الی الوقایة من قبیل اضافة السبب الی المسبب فلکن اضافة النون الی الاعراب من قبیل اضافة السبب المسببی اضافة لامیة فدفع بقولہ ای عن نون هی الاعراب یعنی ان الاضافة بیانیة لان بینهما عموم وخصوص من وجه فان قیل کیف یصح دخول نون الوقایة فی لعطانی مع علم السائل فیه قلنا دخلها فیه لاطراد الباب اولکون الکسرة مقدرة فیه کما فی عصای قولہ بخلاف کسرة تضربین جواب دخل ظاهر حاصل الجواب ان هذه الکسرة لیست فی الاخر لان یاء المخاطبة فاعل فصار کالجزء من الفعل فیکون فی وسط الکلمة حکما بخلاف یاء المتکلم لانه مفعول قولہ وبخلاف کسرة لم یکن الذین دفع دخل ظاهر وحاصل الجواب انها عارضیة لدفع التقاء الساکنین فان قیل ان الکسرة فی الماضی ایضا عارض یاء المتکلم فتکون عارضیة قلنا فرق بین الکسرتین لان الکسرة فی لام قل الحق ونون لم یکن الزم عروضها من الکسرة التی فی اخر الماضی بسبب یاء المتکلم لانها فی اخر الماضی حصلت لانضمام شئ متصل وهو یاء المتکلم بخلاف الکسرة فیهما فانها لانضمام امر مستقل غیر متصل قولہ وانت مع النون قولہ انت خطاب لمخاطب غیر معین وهو المسمی بالخطاب المعنوی قولہ مبتدأ وخبره والام فی النون للعهد ای لنون الاسمیة کما قال الشارح وقولہ لصفة النون قولہ الکائنة فیه بیان لمتعلق قولہ فیه قولہ للمحافظة علی الحرکات البیانیة فان قیل اخر التثنیة والجمع مکسورة سواء کان مع یاء الضمیر اولا فالمحافظة مفقودة قلنا هذا محمول علی التغلب ای تغلیب الاکثر علی الاقل قولہ عن اجتماع النونات المراد من الجمع ما فوق الواحد فلا یرد لدن لانه لیس فیها اجتماع النونات بل اجتماع النونین اوان الجمع محمول علی التغلیب ای تغلیب الاکثر علی الاقل اوان اجتماع النونات فی لدن حکما احدها نون نفس لدن والثانی نون الوقایة والثالث لام لدن لانه فی حکم النون کما فی لعل واما اجتماع النونات فی المضارع فعند لحوق نون التثقیلة قولہ ولو سکما جواب سوال ظاهر قولہ وحملا علی اخواتها جواب سوال ظاهر قولہ ویختار فی لیت فان قیل هذا هذا ینا قض مع قولہ مخیر لانه یفید التساوی قلنا المراد من التساوی جواز الوجهین اوان هذا تحمل

marfat.com

الاستثناء عن قوله مخير قوله لحوق نون الوقاية جواب سوال وهو ان الضمير في يختار راجع الى النون لانه هو المذكور وذا لا يصح لان اسناد الاختيار لا يكون الا الى الاحداث ومقدور المتكلم والنون ليس كذلك فاجاب بقوله لحوق النون وهو من الاحداث قوله من بين اخوات ان دفع وهو ان نقش ليت وليست بالسين واحد عند طوالة مركز الياء فتوهم ان العبارة بالسين فدفع بقوله من بين اخوات ان لا من بين الافعال الناقصة قوله لعدم المانع في ذاتها اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف كما في لعل قوله والحمل الخ جواب سوال ظاهر قوله خلاف الاصل لان الاصل وكل شيء ان يستقل بنفسه لكن الحمل مانع من اللزوم قوله وفي من وعن وقد وقط فيقال مني وعني وقدني وقطني وهما بمعنى كفاني قوله وهما بمعنى حسب اي فهما ههنا اسمين وليس المراد من قد قد الحرفي قوله على السكون اللازم وفي توصيف السكون باللازم احتراز من لدن لان سكونه غير لازم لانه يجوز فيه لدن بكسر النون كما يأتي في بحث الظروف قوله الذي هو الاصل في البناء جواب سوال وهو انه ينبغي ان يختار نون الوقاية في ان واخواتها ايضا للمحافظة على الفتح اللازم فيها فاجاب بقوله الذي هو الاصل في البناء فمحافظة امر مقصودي قوله مع قلة الحروف جواب سوال وهو ان المضارع مع نون الخفيفة سكونه لازم ايضا مثل لتبلون فينبغي ان يختار لحوق نون الوقاية فيه فاجاب بقوله مع قلة الحروف ههنا بخلاف المضارع وانما جاز ترك النون في هذه الالفاظ اما في من وعن فلاجتماع النونين واما في قد وقط فلكونهما اسمين ويجوز اتصال الباء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله في الاختيار دفع وهم وهو ان المراد بالعكس العكس من حيث المعنى وهو خلاف المقصود وخروج عن البحث فدفع بقوله في الاختيار قوله وكثرة الحروف جواب سوال وهو ان ثقل التضعيف موجود في ان وان ايضا فينبغي ان يختار فيهما الترك ايضا فاجاب بقوله وكثرة الحروف واعلم ان الترك كما كان مختارا في لعل كذلك مختار في كان ولكن لكن المص لم يذكرهما اكتفاء بلعل لانه لما اختير الترك في لعل مع تضعيف النونات فيه حكما فاولى ان يختير فيهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد ان فيهما ايضا اختيار الترك فلم لم يذكرهما المص قوله ويتوسط الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر لان قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كافي او يقول يتوسط بدون لفظ بين قلنا ان ايراد بين بعد يتوسط بناء على تجريد معنى التوسط من معنى بين فيكون بمعنى يقع فقط او نقول ان ذكر بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان الاصل ان لا يقع بين المبتدأ والخبر فاصل فلو وقع فاحتيج الى التاكيد قوله قبل العوامل المراد من العوامل اللفظية لا المعنوي لوجوده فيهما قوله وبعدها فالقيل فعلى هذا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان اطلاق المبتدأ بعد العوامل مجازي باعتبار ما كان قلنا المراد من المبتدأ والخبر عموم المجاز بان يكون المراد من المبتدأ مسند اليه والمراد من الخبر المسند او نقول ان الجمع بينهما انما امتنع اذا لم يوجد التصريح بالحقيقة والمجاز واما اذا وجد التصريح بهما فلا يمتنع الجمع بينهما كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا ولا وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله

marfat.com

وطبا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء حيث اريد بالاخوة
الاخوة والاخوات جميعا بقرينة قوله رجالا ونساء فكذا ههنا اريد بالمبتدأ الحقيقة بقرينة قوله قبل
العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها او نقول الاشكال انما يتوجه اذا كان الظرف اعني قوله قبل
العوامل وبعدها صفة المبتداء والخبر اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه كما ان الظرف في
قولك رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت وليس بصفة للشاب فعلى هذا يكون
المبتدأ والخبر على الحقيقة او نقول المشهور ان المص رح مالكي وعند امام مالك الجمع بين الحقيقة والمجاز
غير ممتنع قوله كنت انت الرقيب فالتاء مبتدأ وقوله الرقيب خبره وانت فاضل وكن عامل قوله
صيغة المرفوع واختير صيغة المرفوع لتناسب ظرفيه اعني المبتدأ والخبر وانما اورد منفصلا لتعذر
الاتصال قوله لكان الاختلاف في كونه ضميرا لانه عند الخليل حرف قوله مطابق للمبتدأ لانه عبارة
عنه قوله افرادا وتثنية جواب سوال وهو ان الضمير اعرف المعارف فالمبتدأ اذا كان علما فكيف
يكون الضمير مطابقا له لانه اعرف منه فاجاب بقوله افرادا وتثنية الخ يعني ان المطابقة في الامور
التي هي غير التعريف قوله وغيبة فلا يجوز كنت هو الفاضل قوله وذلك التوسط اشارة الى ان
قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله ويسمى لان الاسماء غير معلول بالعلة فيكون علة
لقوله يتوسط قوله اي كون الخبر فان قيل لما كان الضمير في كونه راجع الى الخبر لا يصح قوله خبرا
لانه يفيد التكرار قلنا الضمير في كونه راجع الى الخبر لكن المراد من الخبر ما بعده تقديره بين كونه
اي كون ما بعده قوله ثم اتسع فادخل جواب سوال ظاهر قوله عند اختلاف الاعراب مثل ان زيدا
قائم فيمتنع ان يكون القائم صفة زيد لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الاعراب قوله او
غير ذلك مثل كون الخبر ضميرا لانه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفا ولا صفة قوله ان يكون الخبر
معرفة فان قيل كون المبتداء معرفة ايضا شرط فلم لم يذكره المص رح قلنا العلم بكون المبتدأ معرفة
حاصل من الشرط المذكور لان الخبر لا يكون معرفة الا اذا كان المبتداء معرفة لان المبتدأ لو لم
يكن معرفة بل نكرة مخصصة والخبر معرفة فهو لا يجوز لانه اذا اجتمع في الكلام المعرفة والنكرة فيجب
الحكم بالمعرفة انه مبتدأ وبالنكرة انه خبره فان قيل المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين ايضا يحتاج الى
الفصل لدفع الالتباس مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وما احد خير منك قلنا القياس يقتضي
ذلك الا انه لم يثبت الا بين المعرفتين كذا قال جمال الدين چناپي فان قيل ينبغي ان يقاس النكرتين
على المعرفتين كما يقاس البعض على البعض في كثير من المواضع قلنا نعم لكن القياس انما يصح اذا
كان الاصل معقولا واذا كان الاصل على خلاف القياس اقتصر على المورد وهنا كذلك لان الفصل بين المبتدأ والخبر قبيح قوله او
افعل من كذا قوله كذا عبارة عن المفضل عليه اما افعل بالاضافة فداخل في المعرفة قوله لامتناع اللام فان قيل
اذا امتنع دخول اللام على المعرفة فكيف يصح طاب الزيدان والزيدون قلنا العلم اذا جعل تثنية او جمعا
صار نكرة فيصح دخول اللام عليهما قوله واقتصر جواب سوال ظاهر اجيب عنه بوجه اخر بان

marfat.com

من ایراد المثال لہ یلزم مثالہما بطریق الاولی لانہ اذا کان الفصل بعد دخول العوامل لازما مع کون
اعراب الخبر مغائر الاعراب المبتدأ فایرادہ قبل دخولہ مع کون اعرابہما مطابقین اولی قولہ
من الاعراب جواب سوال وھو انا لا نعلم انہ لا موضع لہ لان موضعہ التوسط بین المبتدأ
والخبر فاجاب بقولہ من الاعراب ای فی الاعراب فان قیل انہ لیس لاسم من الاسماء موضع
من الاعراب قلنا العبارۃ محمولۃ علی القلب ای ولا موضع للاعراب منہ ای فیہ قولہ علی صیغۃ الضمیر
لانہ لو جعل اسما یلزم خلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا والغاء الاسم عن الاعراب بعید ولیس
بسہل قولہ لا یقتضی فیہ کالفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ والکوفیون یجعلون لہ من الاعراب ویقولون
ھو تاکید لما قبلہ فان الضمیر المرفوع تؤکد بہ المنصوب والمجرور نحو ضربتک انت ومررت بک انت
لکن قولہم غیر صحیح لان المضمر لا یؤکد المظہر فلا یقال جاءنی زید ھو علی ان الضمیر تاکید لزید وبعض النحاۃ
یقولون حکمہ فی الاعراب حکم ما بعدہ لانہ یقع مع ما بعدہ کشیء واحد وھو اضعف من قول الکوفیۃ
لانہ لم نری اسما تتبع ما بعدہ فی الاعراب قولہ ای یستعملہ فقولہ یجعلہ بمعنی یستعملہ لا بمعنی
یحکمہ لان العرب لا یعرف المبتدأ والخبر قولہ وما بعدہ کلمۃ ما موصولۃ قولہ فقولہ خبرہ اشارۃ الی
بیان اعرابہ قولہ علی انہ خبر من الموصول مع الصلۃ قولہ والجملۃ ای الجملۃ المتلبسۃ بالواو والضمیر
وھی المبتدأ والخبر حال من المفعول الاول من مفعولی یجعل قولہ او منصوب عطفا فقولہ وما بعدہ
عطف علی المفعول الاول من مفعولی یجعل وقولہ خبرہ عطف علی المفعول الثانی بعاطف واحد لکن
العامل واحد فیکون جائزا قولہ برفع ما بعدہ فی محل یستحق النصب فبالضرورۃ یکون ضمیر الفصل
مبتدأ وما بعدہ خبرہ والمجموع فی محل النصب بان لا ینصب ما بعدہ فی باب کان وباب علمت وبہ
الحجازیۃ قولہ وح الرفع متعین بالخبریۃ عن المبتدأ لان جواز النصب کان لاجل العطف فلما طرح
آلۃ العطف فلم یبق احتمال النصب والجملۃ حال لکن علی ضعف لوجود الضمیر فقط قولہ ویتقدم
قبل الجملۃ انما یقدم ھذا الضمیر للتعظیم وانما سمی بضمیر الشان والقصۃ لانہ عائد الی ما ھو
المعہود فی الذھن من الشان والقصۃ وقیل انما سمی بہ لان ھذا الضمیر لا یجوز دخولہ الا فی کلام
لہ شان عظیم فلا یقال ھو زید قائم الا اذا کان قیام زید امر عظیم وانما وجب تفسیر ھذا الضمیر بالجملۃ
لانہ عائد الی الشان والقصۃ کذا قال صاحب الغایۃ قولہ وایراد لفظ قیل جواب سوال ظاھر وھذا
الجواب عن الشارح الہندی قولہ ولا یبعد الخ ھذا جواب آخر من الشارح وانما قال ولا یبعد مع انہ
یستعمل فی الضعف ھضما لنفسہ قولہ وذلک بحسب المفہوم اعم فان قیل الکلام فی بیان فائدۃ تلفظ
قبل وھذا انما یتصور اولم یکن للتخصیص طریق آخر ولیس کذلک فان ما یقع متقدما اعم من ان یتقدم الجملۃ او المفرد فینبغی
ان یقال ویتقدم الجملۃ فلا یتعین لفظ قیل للایراد اجیب عنہ ان قولہ ویقع متقدما لہ فردان احدہما قبل الجملۃ والآخر لا قبل الجملۃ
فلما کان قولہ قبل الجملۃ مرکبا من المضاف والمضاف الیہ یکون فردا واحدا من الفردین فلذا
قبل الجملۃ وان حصل المقصود بالجملۃ فقط او نقول المراد من قولہ ویتقدم بعض معناہ لان معناہ ویقع متقدما فیحمل علی التجرید

marfat.com

قوله من غير سبق مرجع لا دخل لهذا القول في الجواب لكن ذكر الشارح الفائدة التي هي يأتي فيما بعد
بقوله وفعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا الخ قوله اى قبل هذا الجنس فائدة هذا القيد ايضا يأتي
فيما بعد بقوله اى بهذه الحقيقة من الجنس المذكور قوله من الكلام بيان الجنس قوله ضمير غائب
هذا صفة ضمير قوله رعاية للمطابقة لان لفظ الشان مذكر فلا بد ان يكون الضمير ايضا مذكرا للمطابقة
قوله لان الضمير راجع اى لان تسميته باعتبار ارجاع الضمير الى الشان كما قال صاحب الغاية
قوله ويحسن والمراد من الحسن هو الحسن في فيمن الوجوب فلا يرد انه ينبغي ان يقال يجب موضع
يحسن فالحاصل انه ان كان العمدة في الجملة مذكرا ذكر الضمير نحو هو زيد قائم وان كان العمدة فيها
مؤنثا انث الضمير نحو هي الكلمة لفظ قوله اى كهذه الحصة جواب سوال وهو ان الشئ اذا ذكر اولا
ثم يذكر بالضمير والجملة مذكورة سابقا فينبغي ان يقال بها موضع قوله بالجملة فاجاب بقوله اى هذه
الحصة من الجنس يعني ان المراد من هذه الجملة غير ما يراد من الجملة المتقدمة لانها اعم من الخبرية
والانشائية وهذه الجملة مختصة بالخبرية قوله بهذه الحصة الاشارة بهذه الى الخبرية التي يفهم
من قوله ... يفسر لان التفسير لا يكون الا بالخبرية قوله والظاهر ان قوله ليس اشارة الى
الرد على بعض الشارحين من ان قوله يسمى ضمير الشان صفة لقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة
تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك لانه لا دخل لبيان التسمية في هذا الحكم المبين بقوله وتقدم
قبل الجملة فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبين الصفة
التي هي قوله يفسر الجملة بعده قوله فانه لا دخل للنسبة الخ لانه لا دخل للنسبة في القواعد قوله وايضا
يلزم عطف على قوله فانه لا دخل اما لزوم الاستدراك فلانه اذا كان قوله يسمى ضمير الشان وصفا
لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبيانا للواقع بل كان داخلا في القاعدة يلزم الاستدراك
لانه يفيد ح فائدة قوله يفسر بالجملة بعده فان قيل ان اللازم من ما ذكر ليس الا كون الجملة بعده
ولا يلزم منه كونها مفسرة فقوله يفسر بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدراك ح قلنا ان اللام
في الجملة في قوله قبل الجملة عوض عن المضاف اليه اى جملة التفسير فح يلزم الاستدراك فان قيل
اذا لم يكن قوله يسمى ضمير الشان داخلا فيما ايضا يلزم الاستدراك لما مر ان الجملة المفسرة لازمة بعده
قلنا التسمية بعد الدخول في القاعدة يوجب الجملة بعده والا فلا فان قيل قوله بعده مستدرك بقوله
قبل الجملة قلنا ذكره للتاكيد لما مر ان تقديم الضمير على المرجع غير معهود قوله يلزم استدراك قوله يفسر
بالجملة بعده او يخرج به ما يخرج بقوله يفسر بالجملة بعده قوله فعلى هذا لو لم يحمل فيه اشارة الى بيان فائدة
قول الشارح سابقا ان غير سبق للرجع اى على تقدير عدم قوله يسمى ضمير الشان في القاعدة لو لم
يحمل التقدم على ما ذكرنا من قوله من غير سبق الرجع انتقض القاعدة بقولنا الشان الخ وعلى تقدير
دخوله في القاعدة وان لم يحمل التقدم على ما فكره لا ينتقض بقولنا الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى
بضمير الشان قوله فانه باعتبار رجوعه دفع دخل وهو ان الضمير المذكور لا يحتاج الى التفسير لعدم الابهام في قوله الشان

marfat.com

هو زيد ثم بوجود المرجع وهو الشان وتقرير الجواب ان فيه ابهام مع كونه راجعا الى الفان فيرتفع الابهام بالكلية بقوله للاخبار قائم قال مولانا عصام الدين ان كلام الشارح الفا لا يصح اذا كان التركيب المذكور من العرب فلم يكن مصنوعا بل هو المصنوع لعدم الاحتياج اليه لانه يحصل المقصود بقولهم الشان هو قيام زيد يعني جاز ان يكون هذا التركيب من العرب لا ذلك فح لا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده لعدم الجملة بعده ح اقول ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشان كقوله زيد قائم ايضا صادقا عليه لانه لازم مساوى له فصدق احدهما مستلزم لصدق الاخر فاذا كان احدهما من العرب كذا الاخر ولو سلم انه مصنوع لكن التركيب المصنوع غير معتبر اذا لم يكن مطابقا لمسائل علم العربية قوله واذا كان متصلا يكون دفع وهم وهو ان قوله مستترا يجرى فى الفصل ايضا فدفع بقوله انه متعلق بالمتصل فقط قال مولانا عصام الدين الاولى ان يراد قوله مستترا لو بارزا بين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم انهما قيدان للمنفصل ايض اقول هذا الوهم غير صحيح لانه قد مر الفا المرفوع المتصل خاصة يستتر فلا يذهب الوهم الى انه متعلق بالمنفصل ايضا قوله فان كان عامله معنويا او حرفا والضمير مرفوعا وانما لم يذكر الكل اكتفاء بما سبق قوله عن اللفظ باضماره اى بابقائه فى النسبة وفيه اشارة الى ان المراد من الحذف هو التقدير قوله لا نسيا منسيا اى لا يراد من الحذف النسيان بالكلية اى من اللفظ والنية جميعا اعلم ان النسيان عبارة عن ارادة النسيان والمنسى عبارة عن النسيان بالفعل قوله اى جائز مع ضعف اشارة الى انه ليس المراد من الضعف الممتنع قوله فانه لا يجوز اصلا اى سواء كان فى النية فقط او فى النية واللفظ جميعا او معناه لا بطريق الضعف او غيره لكونه عمدة فان قيل هذا منقوض بالمبتداء قلنا ان حذف العمدة غير جائز اذا لم يكن قرينة وههنا كك لان الخبر كلام مستعمل قوله على صورة الفضلات انما قال على صورة الفضلات لانه فى الاصل مبتدأ فيكون عمدة فان قيل ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يقتضى الحذف بل لا بد له من القرينة قلنا جاز ان يقول قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلرفع الجزئين فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة المصرون الذين حبسوا البقرة عن الحلب ليجمع اللبن فى ضرعها ليرى المشترى فيظن انه كثيرة لبنها فيشتريها والحال انها قليل اللبن فذلك غرور واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم حروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لا يجوز فان قيل لما وجد القرينة ينبغى ان لا يكون حذفه ضعيفا وايضا لما وجد القرينة لا يصح قول الشارح بلا دليل عليه قلنا تلك القرينة لا يتعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها واقعة موقع المفرد وهو اسم لان وخبرها محذوف والتقدير ان هذه الصفة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل جواب سوال وهو ان الدليل موجود وهو الخبر فاجاب بما ترى فان قيل ان استقلال الخبر لا ينافى ثبوت القرينة كما فى قوله ان من يدخل الكنيسة آه فالقرينة فيه ان نواسخ المبتداء لا تدخل على كلم المجازات قلنا لا نسلم ان كلمة ان ههنا من نواسخ المبتدأ

marfat.com

لم لا یجوز ان یکون من حروف الایجاب مثل نعم وبلی وانّ وجیرُ فانّ الحمل علیہ بعید لان استعمال ان فی الایجاب نادر لا یذہب الذہن الیہ لان استعمالہ فی الحروف المثبت شائع اجیب عنہ لیس المراد انتفاء مطلق القرینۃ بل المنفی قرینۃ قویۃ فالحمل قرینۃ قویۃ فالحمل علی الایجاب مثل بلی ونعم وان کان بعیدا لکن اثبت الضعف فی القرینۃ فلا یکون قویۃ وایضا فلیکن امتناع دخول النواسخ علی کلم المجازات فی السعۃ دون الشعر فلا یکون قرینۃ علی حذف الضمیر فی الشعر قولہ ان من یدخل الکنیسۃ اعلم ان اللام فی یدخل فی الاصل ساکنۃ بدخول من للمجازاۃ لکنہا حرکت بالکسرۃ لالتقاء الساکنین وقولہ یلق بفتح الیاء والقاف فی الاصل ولکنہا حذفت بکلم المجازاۃ لانہ جزاء الشرط قولہ جازر ای ولد بقرۃ الوحش وظباء ای اہو برہ یعنی دخول الکنیسۃ حرام لانہ لیس فیہا شیء الا نساء اعینہن مثل اعین ولد البقرۃ الوحش فی العظمۃ ومثل الظبا فی السواد فلو دخل شخص فی الکنیسۃ لیس فیہا الا الملاقات بالنساء المذکورۃ قولہ الا مع ان تقدیرہ ان حذفہ منصوبا ضعیف مع کل العامل الا مع ان اہ اما القول بوجود ہذا الضمیر فلانہ عامل علی ما عرف فقلنا بوجود ہذا الضمیر لتکون ان عاملۃ فیہ واما امتناع التلفظ فلکونہ ملغات عن العمل بالتخفیف قولہ بنیۃ الاضمار الی ان المراد من ہذا الحذف ہو الحذف المذکور سابقا لان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کانت الثانیۃ عین الاولی قولہ مع کونہ منصوبا دفع وہم ظاہر قولہ کقولہ تعالی واخر دعوٰہم یعنی اذا دخل المومنون فی الجنۃ یکون اخر دعوٰہم بعد الطعام ان الحمد للہ برفع الحمد ولو لم یکن عمل ان فی ضمیر الشان لکان الحمد منصوبا بیکون اسم ان فان الحمد فی الاصل انہ الحمد ثم حذف ضمیر الشان ثم کسر النون لالتقاء الساکنین باللام قولہ وذلک ای لزوم حذف ضمیر الشان فی ان المفتوحۃ المخففۃ من المثقلۃ وفیہ اشارۃ الی وجہ اللزوم قولہ اقوی شبیہا بالفعل لانہا تشابہ الفعل من حیث اشتراکہا فی ثلثۃ احرف وحیث فتح حرف الاول والثانی معا بخلاف المکسورۃ فانہا تشابہ الفعل فی الثلاثیۃ فقط قال مولانا عصام الدین لا یکون بالفتح اقوی شبیہا من المکسورۃ لان المفتوحۃ مشابہۃ بمدّ وردّ والمکسورۃ مشابہۃ بصیغۃ الامر مثل فرّ اجیب عنہ ان المفتوحۃ مشابہۃ بالماضی وہو اصل الافعال فان قیل ان الامر الحاضر ایضا اصل الافعال لان الماضی کما لا یمسہ الاعراب کذلک الامر المخاطب لا یمسہ فلا یشبہ الاسم کلاہما بخلاف المضارع قلنا الماضی لا یمسہ الاعراب اصلا ای فی وقت من الاوقات بخلاف امر المخاطب لانہ قد یکون معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلک فلتفرحوا قولہ اجدر ای الیق قولہ وحکموا جواب سوال وہو انہ مع ذلک یلزم زیادۃ المکسور علی المفتوحۃ عملا لان المکسورۃ یعمل فی ضمیر الشان الملفوظ بخلاف ان المفتوحۃ فانہا تعمل فی المقدر والاول اولی فاجاب بقولہ وحکموا یعنی ان عمل المفتوح دائم ولازم فی المقدر بخلاف المکسور لان عملہ ینفک عن الملفوظ واللزوم مرتبۃ من المراتب قولہ ای اسماء الاشارۃ المعدودۃ دفع وہم وہو ان المراد من الاسماء

بحث اسماء الاشارۃ

marfat.com

الاشارة ههنا غير اسماء ..... الاشارة المذكورة فى الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل فاجاب بما حاصله انها عين ما ذكر فى الاجمال فلا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل قوله بحسب الاصطلاح جواب سوال وهو انه يلزم اخذ المحدود فى الحد لان معرفة الاشارة يتوقف على المشار اليه وهو يتوقف على الاشارة لاشتقاقه منه حاصل الجواب المراد من الاول اشارة من حيث الاصطلاح والاشارة التى هى مشتق منها بمعنى اللغوى وهو الرجوع والميل الى الشئ سواء كان ذهنا او خارجا وسواء كان بالتلفظ او بتحريك العين او بتحريك عضو اخر واما المعنى ... الاصطلاحى للاشارة وهو ما دل عليه كلمات معينة وهى ذا وذان الخ فمقارنته مع الاشارة الحسية او الصفة قوله اى اسماء اى انما فسر بالاسماء دون الاسم مع ان التعريف لا يكون بالجمع ... ليطابق المعرف ويصح الحمل لان الاسم لا يحمل على الاسماء قوله وضع كل واحد الخ دفع وهم وهو ان يتوهم ان المجموع موضوع بوضع واحد قوله اى لمعنى مشار اليه انما قدر المعنى لبيان الموصوف لقوله مشار اليه لانه صفة وانما قدر الموصوف بالمعنى ولم يجعل باللفظ مع انه ايضا يكون موصوفا لانه على تقدير اللفظ لم يستقم المعنى لان قوله هذا الرجل فهذه الاشارة الى معنى الرجل لا الى لفظ الرجل قوله اشارة حسية جواب سوال وهو انه ان اريد بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحى لزم اخذ المحدود فى الحد وان اريد اشارة لغوية لا يكون التعريف مانعا حيث يدخل فيه ضمير الغائب فاجاب بقوله اشارة حسية يعنى المراد المعنى اللغوى لكن مقيدا بقيد اشارة حسية فلا يدخل فيه ضمير الغائب لان اشارته ذهنية لا حسية وايضا لما كان المراد المعنى اللغوى لا يلزم اخذ المحدود فى الحد اى التعريف بما يساويه قوله والاعضاء جواب سوال وهو ان الجوارح جمع جارحة وهو ما يعمل به الجرح فيشمل اليدين واللسان والرجلين ولا يتناول الاعضاء الاخر فاجاب بقوله والاعضاء فيكون عطف التفسير فيتناول الكل قوله لان الاشارة عند اطلاقها جواب سوال وهو انه يلزم التقدير فى التعريف وذا لا يجوز لان التعريف للمعرفة والتقدير مخل للمعرفة حاصل الجواب ان التقدير فى التعريف انما لا يجوز اذا لم يكن متبادرا وهذا متبادر لانه حقيقة فى الاشارة الحسية قوله وامثاله اى كل ما اشير به الى الغائب كالالف واللام قوله ومثل ذلكم جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا حيث لا يكون صادقا على نحو قوله تعالى ذلكم الله لان الله تع غير محسوس فاجاب بقوله ومثل ذلكم الله محمول على التجوز اى على الفرض بالمحل اى فرضا محسوس فيكون ذكر المحسوس والمراد منه فرض المحسوس اى هو محسوس تقديرا وفرضا وذلك لان المحسوسات لما كانت معلومة بكمال الانكشاف كذلك الله تع بالادلة الظاهرة نازل منزلة المحسوس المشهد كما سبق من ان المشابهة موجبة للبناء قوله حال كونها الى اخر الحاشية جواب لما اورده صاحب الغاية حيث قال لا يستقيم جعل قوله ذا خبرا عن قوله هى اذا لم يعطف على ذا غيره من اسماء الاشارة لان قوله ولمثناه مقدم على ذان بل عطف الجملة على الجملة يعنى ان ذا مبتدا

وقولہ للمذکر خبرہ وکذا قولہ ولشناہ ذان فان ذان مبتدأ وقولہ لشناہ خبرہ فیکون جملتین احداھما...
عطف علی الاخر فتکون الجملۃ الاولی خبرا عن ھی وکلاھما لایجوز لزوم حمل الاخص علی الاعم لان
العطف غیر مقدم علی الربط لانہ یکون فی عطف المفرد علی المفرد فاجاب بقولہ حال کونہا یعنی انہا
ھھنا عطف المفرد علی المفرد والعطف مقدم علی الربط فیصح الحمل علی ھ وانما کان عطف المفرد
علی المفرد لان قولہ للمذکر لیس خبرا عن قولہ ذا بل ھو حال منہ وکذا قولہ لشناہ لیس خبرا عن ذان
واجاب بعض الشارحین ان خبرہ محذوف ای ھی حسنہ وقولہ ذا خبر لمبتدأ محذوف ای الاولی
ذا الی اخرہ قولہ والعامل فی الحال جواب سوال وھو انہ اذا کان حالا فلابد ان یکون من فاعل
او مفعول وقولہ ذا لیس بفاعل ولا مفعول بل خبر مبتدأ وھو ھی وایضا لابد من العامل وتقدیر
الجواب ان ذا مفعول الفعل الذی یفھم من نسبۃ الخبر الی المبتدأ وھو ینسب ای ینسب ذا الی اسم
الاشارۃ حال کونہ للمذکر قولہ للمفھوم من نسبۃ الخبر والمعنی ان اسم الاشارۃ ینسب الیہا...
مجموع ما ذکر حال کون ذا منہ للمذکر وعلی ھذا القیاس فلا یرد ما قال مولانا عصام الدین فیہ
نظر وھو ان ذا لیس خبرا بل الخبر ھو المجموع فلیس ذا فاعل النسبۃ حتی یصح جعلہ ذو الحال بل الفاعل
ھو المجموع من حیث المجموع قولہ قدم لیکون جواب سوال وھو انہ لما کان قولہ ولشناہ حالا ینبغی
ان یبحث عن ذی الحال لان الحال تابع کما ان الحال الاولی اعنی قولہ للمذکر فاجاب بقولہ قلت
وجاز تقدیم الحال ھھنا لوقوعہما جارا ومجرورا قولہ مقیدا کلواحد الخ اشارۃ الی بیان الواقع قولہ
الرفع والنصب والجر وھذہ الثلاث یکون بالحرکات الثلث اما التقدیر فیتقدیر باحدی
احدھما الرفع اما النصب فبتقدیر اعنی واما الجر فلانہا بیان الاحوال فیکون باعرابہا وھو الجر
قولہ علی احد الوجوہ یعنی ان التمثیل بہذہ الابیات انما یتقیم علی احد الوجوہ اعلم ان فیہ ثلثۃ
وجوہ قیل کلۃ ان بمعنی نعم ای ھو من حروف الایجاب لانہم قالوا حروف الایجاب نعم وبلی و
اجل واى وان کما یاتی فی بحث الحرف انشاء اللہ تعالی وقیل ضمیر الشان ثمنا محذوف و
قیل انہا من حروف المشبہۃ بالفعل وقولہ ھذان اسمہا والسلحوان خبرھا فالاستدلال بالایۃ
بالوجہ الثالث اعلم انہم اختلفوا فی ذا فقال ابن یعیش یکون ان یکون کلۃ ثنائیۃ کہو وھی ومن وما
فلا یحتاج الی البیان اصلہ وقیل اصلہ ذوی بالواوین والتنوین فحذف الواو الثانیۃ اعتباطا اے
من غیر علۃ وقلبت الواو الاولی بالالف لتحرکہا وانفتاح ما قبلہا وبنی لمشابہۃ الحرف فی الافتقار
فذھب التنوین للبناء فصار ذا وفیہ نظر لانہ لو کان اصلہ ذوی فوجب ان یکون تثنیتہ ذووان
کعصوان دون ذان اجیب انہ لم یکن تثنیۃ ذووان فرقا بین الاسم المتمکن وغیرہ وذلک لان
المثنی فی حیز المتمکن صیغۃ مرتجلۃ غیر مبنیۃ علی الواحد فلم یعد الی اصلہ وقیل اصلہ ذیی
بالیاءین علی ھذا القیاس قولہ وللمونث بالقلب ذاتا قولہ ذی تقلب الالف یاء وقولہ ان بنا سبہا و
ارجاع ضمیر للمونث لشبہہا بالحروف وہی مونثۃ سماعیۃ قولہ قیل ھی الاصل جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال

السائل وهو ان لغات المونث فی الاسماء الاشارة کثیرة فایها اصل فاجاب بما حاصله انه مختلف فیه قوله وتی وته بالجمع بین القلبین ای قلب ذا بالتاء وقلب الالف بالیاء لان الیاء قد یکون علامة التانیث نحو تضربین فی الواحدة المخاطبة قوله بقلب الالف والیاء هاء ای الالف من تاء والیاء من ذی وانما انقلب الالف والیاء هاء لان الهاء قد یکون مبدلة من تاء التانیث کما فی الوقف نحو یوم القیامة قوله لوصل الیاء بها جمعا بین العوضین اذ الیاء حاصلة من الاشباع قوله ولا یثنی من لغاته جواب سوال وهو ما للمص رح انه اتی بتثنیة تا ولم یات بتثنیة ذی مع انها ایض من الفاظ المونث فاجاب بقوله ولا یثنی الخ ولا یراد من المثنی التثنیة المتعارف وهو ما یبنی من الواحد لان المعرفة لا یثنی الا اذا نکر ولا ینکر اسم الاشارة لانها معارف مطلقا بل المراد منه انه لا یورد علی صیغة التثنیة الا تا قوله لوجود علة البناء جواب سوال وهو انه من این علم ان وقوعها علی صورة المعرب اتفاقی ولیس بمعرب حقیقة فاجاب بقوله لوجود علة البناء وهی المشابهة بالحرف قوله ای ممدودا ومقصورا جواب سوال وهو ان مدا وقصرا حالان من الاء ولا یصح الحمل فاجاب بقوله ای ممدودا ومقصورا قوله تکتب بالیاء لان الفه مجهول الاصل واذا کان الفه مجهولا فتکتب بالیاء لان الیایات کثیرة من الواوات وایضا لم توجد الکلمة فی کلامهم بان یکون فی اوله ضمة وفی اخره واو فتکتب بالیاء بان یقال اولی واذا کان بالمد تکتب بالالف بان یقال الاء لان امتناع الواو انما کان فی الاخر اذا کان فی اوله ضم وههنا انه یکن الواو فی الاخر بل فی الوسط ولابد ان یکتب الواو بعد الهمزة لئلا یلتبس بالی للغایة قوله یعنی یدخل علی اوائلها جواب سوال وهو ان اللحوق عبارة عن الذکر فی الاخر والحال ان الهاء للتنبیه تکون فی الاول وحاصل الجواب ان ذکر اللحوق فی الاول واریدمنه الدخول من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم ثم لما کان الدخول مشترکا بین الاول والاخر فارفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال علی اوائلها ثم یرد علیه لما کان المراد من اللحوق الدخول فلم لم یذکر الدخول مع انه خال عن الخلل فاجاب بقوله علی سبیل اللحوق یعنی ان ذکر هاء التنبیه مع اسم الاشارة لیس من جهة انها جزء اسم الاشارة بل زائدة فاطلق اللحوق علیها لانه یقتضی الاصل اولا ثم یرد علیه ان اللحوق عبارة عن الذکر فی الاخر کما مر انفا فیکون معنا قوله علی سبیل الذکر فی الاخر فیرد علیه ما یرد اولا فاجاب بقوله والعروض یعنی لیس المراد من اللحوق هو الذکر فی الاخر بل المراد منه انه علی سبیل العروض لان ذا معروض لهاء التنبیه وهی عارضة قوله بعد اعتبار اصالتها هذا للمقابلة قوله والعروض قوله حرف التنبیه لان الاشارة یلائمه التنبیه للمخاطب قوله وهی کلمة ها احتراز عن غیره من حروف النداء قوله فهو لیس فی الحقیقة دفع وهم وهو ان یتوهم انها جزء من اسماء الاشارة فلا حاجة الی اللحوق فدفع بقوله فهو لیس فی الحقیقة قوله ها زید قائم فیکون ها فیه للتنبیه علی نسبة القیام الی زید قوله ای باواخر اسماء دفع وهم وهو ان اللحوق لما کان بمعنی الدخول فی الاول ....

marfat.com

توهم ان معنى قوله يتصل ايضا كذلك فدفع بقوله اى باواخر الخ قوله حرف الخطاب هو الكاف
دفع وهم وهو ان المراد من حرف الخطاب كلمة الخطاب من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم
فعلى هذا يتناول انت ايضا مع انه لا يتصل باسماء الاشارة فدفع بقوله وهو الكاف قوله
وانما جعلت هذه الكاف آه جواب سوال وهو انه من اين علم ان هذه الكاف حرف ولم يكن اسما
فاجاب بقوله وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظ موقعه لتغير التركيب لانه اذا
قلت ذاك ليس بين ذاوك تركيب توصيفي او اسنادي فان قيل ان ضمير افعل ولا تفعل
مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه من الاسماء قلنا الكلام فيما كان من مقولة الحرف والمنوي
ليس كك فان قيل ان المنوي وان لم يكن ملفوظا حقيقة لكنه ملفوظ حكما لجريان احكام اللفظ عليه
اجيب عن اصل الاعتراض بان امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضي الحرفية لو لم يكن فيه دليل
اخر على الاسمية وهو الاسناد اليه قوله مثل ضربتك وبك اى ضربتك ومررت بك فان
الكاف فيهما اسم فيصح وقوع الظ موقعه فيقال ضربت زيدا ومررت بزيد بخلاف الكاف في
ذلك قوله اى حروف الخطاب جواب سوال وهو ان ضمير هي راجع الى حروف الخطاب والحال
ان لفظ الحرف مذكر بخلاف ما صدق هو عليه فانه مونث فلا يثبت المطابقة فاجاب بقوله
اى حروف الخطاب وحاصل الجواب ان المراد من الحرف حروف لان اللام في الخطاب للاستغراق
واجاب البعض بان تانيث الضمير باعتبار الخبر والبعض بان تانيث الضمير باعتبار الارجاع الى
اسماء الاشارة وانما لم يختر الشارح هذين الجوابين لاظهار الجواب الثالث في هذا الموضع له قوله
خمسة وهي ك كما كم ك كما كن وانما قال خمسة ولم يقل خمس مع ان المميز مونث وهو حروف الخطاب
لان الحروف جمع حرف والحرف مونث سماعي لان الحرف قد يونث وقد يذكر كما قال مولانا عبد الغفور
اللاري اقول بفضل الله تعالى ان الحروف جمع حرف ولفظ حرف مذكر وانما التانيث فيما صدق هو
عليه مثل من والى وفي وعن يعني ان التانيث السماعي انما هو فيما صدق عليه لفظ الحرف لا في لفظ
الحرف فلا يرد الاعتراض قوله تقتضي الستة الاول للمفرد المذكر والثاني للمفرد المونث والثالث
لتثنية المذكر والرابع لتثنية المونث والخامس لجمع المذكر والسادس لجمع المونث قوله مضروبة
بيان لمتعلق الجار والمجرور وانما لم يجعل من الافعال العامة بل من الافعال الخاصة اشارة الى
ان كلمة في للضرب دون الظرف قوله لاشتراك جمعهما وهو اولاء مدا وقصرا قوله الى سبعة
وفي بعض النسخ الى ستة لان مراده بالافراد التي يصح الحاق الكاف بها وهي ستة لان ذي
لا يلحق به الكاف كما ستعلم قوله اى الحاصل جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين
الراجع والمرجع لان الضمير في يكون مذكر راجع الى خمسة وايضا الراجع مفرد والمرجع متعدد
فاجاب بقوله اى الحاصل وهو مذكر مفرد قوله الى ذاتكن كلمة الى اسقاطية ومعناه

باعتبار الخبر كما قال مولانا عبد الغفور ۱۲ م مولوی عبد الرحیم ۱۲

ان قلت ازيد يكون اما تركيب توصيفي او اسنادي ۱۲ — على قوله حرف الخطاب للاستغراق اى حاصل الجواب انه راجع الى الخبر في الجمعية كما ان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر كذلك لاحظ معنى الجمعية

ذاك وما دونه الى ذانكن فلا يخرج ما بعد الى قوله وتانك وتينك احدهما فى حال الرفع والاخر فى حال النصب والجر قوله واما ذيك جواب سوال وهو انه لم قال الشارح وهى ستة فى بعض النسخ ولم يقل سبعة كما قال سبعة فى النسخة الغير المشهورة فاجاب ان الحاق الكاف بذايك مختلف فيه فقد اورد البعض قياسًا على الامثلة وفى الصحاح ان هذا الالحاق خطأ لعدم سمعه من العرب ومسائل النحو بناء على السمع قوله وذلك للبعيد لان زيادة الحرف تدل على البعد قوله وذاك للمتوسط والكاف فيه اما حرف الخطاب اولا بل زيد للبعدية والاول اولى كما دل عليه قول الشارح وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب الخ علم منه انه حرف الخطاب قوله واخر المتوسط جواب سوال ظ قوله الابعد تحقق .. الطرفين من حيث عروض وصف التوسط لا من حيث الذات قوله ولما راى المصرح جواب سوال وهو ان المصنف رح عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لابد له من النكتة والحال ان ههنا وقعت المخالفة لانه حكم فى المسائل السابقة بطريق القطع واتخذها مذهبا ولم يحكم ههنا بالقطع بل احاله الى غيره حيث قال ويقال فاجاب بقوله ولما راى المصرح كثرة اه قال مجد المحشى ومولانا نصام الدين ان استعمال كل واحد من هذه الكلمات مقام الاخر انما يكون بطريق المجاز كما ذكر فى علم البلاغة فهذا لا ينافى ان ياخذ المصرح هذا الفرق مذهبا اقول انما قال الشارح كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة باعثة على ذلك فان كثرة الاستعمال صارت بمنزلة الحقيقة قوله حال كون هاتين الخ دفع وهم وهو ان قوله مشددتين متعلق بكل من الثلث وهو غير صحيح لعدم صحة الحمل فدفع بما حاصله انه متعلق بالاخيرين وفى الحواشى الهندية انه حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلين معنى لكن الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اجيب عنه نعم لكن هذا اذا لم يكن فى التاخير التباس لانه يتوهم انه حال من المشبه والمشبه به جميعا كما فى قولهم زيد قائما كعمرو قاعدا وايضا المنع عن التقديم مذهب سيبويه واما على مذهب سيبويه فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوى بشرط تقدم المبتداء فيجوز عنده زيد قائما فى الدار كما مر فى بحث الحال واما قائما زيد فى الدار فممتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخر عن المبتدا وهو قوله وتلك وتانك وذانك قوله مشددتين التشديد بدل من اللام التى كانت فى الواحد اى فى قوله ذلك وتالك فلما بنى منهما التثنية فيكون تقديره هكذا ذانك بتقديم النون على اللام لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك وتالك هذا عند المبرد فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا لكن يرد عليه ان القياس فى الادغام قلب الاول الى الثانى قلنا انما قلب الثانية الى الاول ليبقى النون الدال على التثنية فان قيل لم لم يدخل اللام

الاخفش

قبل النون ليكون قلب الاول الى الثانى كما هو القياس قلنا على هذا يلزم دخول اللام قبل تمام الكلمة وذا غير جائز وعند غير المبرد التشديد عوض عن الالف المحذوف فى الواحد يعنى فى قوله ذا واما الالف فى ذانك وليس الف ذا بل هو الف التشديد والف ذا محذوف و هذا اولى لانهم قالوا فى تثنية الذى والتى الذان واللتان مشدد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع هاء كما لم يقل هاذلك كذا قال جمال الدين الجنابى قوله اى هذه الكلمات الاربع دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله مثل ذلك يتعلق بالاخر وهو قوله اولالك قربه مع ان هذا الحكم غير مختص به فاجاب بما حاصله انه متعلق بالكل قوله مثل كلمة الخ لما كان فى ذلك احتمالين احدهما لفظ والاخر مدلوله بين الشارح كلا الاحتمالين احدهما بقوله مثل كلمة ذلك والثانى بقوله لا يبعد الخ قوله واما تاك وذلك اشارة الى بيان فائدة القيد لان الاول مقيد باللام والاخر بين مقيد بالتشديد قوله وما هو للمتوسط وهنا جواب سوال وهو ان ثمه وهنا وهنا ايضا من اسماء الاشارة فلم لم يعد المصنف فى بيان عدد اسماء الاشارة حاصل الجواب انما لم تذكر فى سلك اسماء الاشارة لانها غير مساوية معها لان هذه الثلاثة مختصة بالمكان واما سائر اسماء الاشارة فهى اعم من المكان قوله الحقيقى دفع وهم وهو ان المراد من المكان بمعنى اللغوى اى ما وقع فيه الكون وهذا المعنى يتحقق فى كل موجود خارجى فلا يثبت الفرق بين هذه الكلمات الثلاث وغيرها من اسماء الاشارة لان تحقق الكون فى كل شئ فاجاب بقوله الحقيقى اى المراد من المكان المكان بمعنى عرفى لان المعنى العرفى حقيقة عند اهل العلم والمعنى اللغوى حقيقة لكن عند اهل اللغة قوله الحسى دفع وهم وهو ان المراد من المكان العرفى ما كان ظرفا للشئ سواء كان مكانا او زمانا فدفع بقوله الحسى فلا يتناول الزمان فان قيل الاحتراز عن الزمان حصل بقوله خاصة قلنا ان قوله خاصة للتاكيد كما قال عبد الرحمن الاسفرائنى لكن يرد ان التاكيد على قسمين لفظى ومعنوى وهذا التاكيد ليس بواحد منهما قوله خاصة اى خص خاصة اى هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل فى غير المكان الا مجازا كقوله تعالى هنالك الولاية اى ح وذلك باستعارة المكان للزمان كما استعار الزمان للمكان كقول الفقهاء ومواقيت الاحرام اى مواضعه قوله على سبيل الشبه استعير للزمان للمشابهة بينهما فى الظرفية قوله فى المكان وغيره فلا يكون لازم الظرفية بخلاف الاول قوله الموصول انما بنى الموصول لاحتياجه الى الصلة فشابه الحرف اعلم ان قوله اى اسم جنس وقوله لا يتم جزءا تاما الا بصلة فصل يخرج الاسماء التى يصير جزءا ثانيا من المسند والمسند اليه كزيد ورجل وقوله وعائد يخرج اذا واذ وحيث فانها وان لم تكن جزءا من الكلام الا مع الصلة ولكنها بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا

بحث الموصولات

marfat.com

لانه يصير جزءً ولكن لا يصير جزء تامًا قوله اى الموصول المحدود دفع وهم وهو ان الموصول ههنا مغاير عن الموصول الذى فى الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل حاصل الجواب انه ههنا عين ما ذكر فى الاجمال قوله فى اصطلاح النحات جواب سوال وهو ان ههنا يلزم اخذ المحدود فى الحد لان الموصول مشتق من الصلة فثبت الصلة فى جانب المحدود وكذا ذكر الصلة فى جانب الحد فاجاب بقوله فى اصطلاح النحات يعنى ان المراد من الموصول موصول اصطلاحى فكذا الصلة فى ضمنه ايضا اصطلاحى والصلة فى الحد بمعنى لغوى قوله اى اسم اسولة هذا التفسير مر فى قوله ما ناسب اى اسم ناسب فان شئت فانظر فى صدر المبنى قوله من حيث جزئيته جواب سوال وهو ان قوله جزء يميز وهو فى المعنى فاعل يعنى لا يتم جزءه فيعلم منه انه يتم بنفسه لكن لا يتم جزءه الا بصلة والامر ليس كذلك حاصل الجواب المراد من الجزء المعنى المصدرى والجزء اذا اول بالمصدر يراد منه نفسه لا جزئه قوله يعنى لا يكون هذا حاصل معنى قوله من حيث جزئيته قوله ان كان جزءً تميزا متعلق بقوله من حيث جزئيته قوله اولا يصير اه عطف على قوله من حيث جزئيته فيه اشارة الى جواب آخر فان قيل ان الشارح رح على التقدير الاول ايضا جعل قوله لا يتم من الافعال الناقصة حيث قال يعنى لا يكون قلنا ليس الغرض من ذلك القول ان يتم ناقص بل المراد منه حاصل المعنى فقط فان قيل ان يتم ليس بمذكور فى الافعال الناقصة فكيف يكون ناقصة قلنا انها غير منحصرة فيما ذكر لكن خصها للشهرة وان سلم انها منحصرة فيما ذكر فلو وجد الآخر فهو بمعنى ما ذكر لا ان يكون خارجا منها قال مولانا عصام الدين ان كون يتم من الافعال الناقصة لا يستدعى ان يكون بمعنى صار لم لا يجوز ان يكون بمعنى كان انتهى اقول بفضل الله العليم ان شيئا من الافعال الناقصة لم يجئ بمعنى كان واما بمعنى صار فكثير شائع وايضا ان يتم اذا كان بمعنى صار يحصل الربط فى كلام الشارح ولو كان بمعنى كان لا يحصل الربط لان الشارح فسر يتم تامة بكان حيث قال يعنى لا يكون جزءً فلو فسر يتم الناقصة بكان ايضا يلزم الالتباس وانما لم يجعل جزءً حالا بل جعله تميز البعدة لان معناه ح ان الموصول اسم لا يتم معناه حال كونه جزءا الا بصلة وهذا المعنى لا يلائم المقصود قوله والمراد بالجزء اشارة الى الرد على الشيخ الرضى لانه حمل الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم ووجه الرد انه لا وجه للتخصيص بركن الكلام بل لو كان فضلة كالمفعول ايضا لم يكن الا بصلة فلذا جعل الشارح الجزء التام عن الظاهر الى غير الظاهر قوله ينحل اليه تفسير للجزء الاول مثل زيد ابوه قائم فان ما ينحل اليه التركيب اولا هو زيد وابوه قائم وما ينحل اليه ثانيا هو ابوه وقائم قوله الى انضمام متعلق بقوله لا يحتاج قوله وانما نفى كونه جزء تاما جواب سوال وهو ان الموصول بدون الصلة كما لا يكون جزء تاما كذا لا يكون جزء ناقصا لانه لا يترتب عليه الفائدة بدون الصلة وحاصل الجواب لا نسلم انه لا يكون جزءً ناقصا بل كان جزءا ناقصا كما بين الشارح وانما قال بصيغة الغائب ولم يقل نفيا مع ان التقييد بالتامن

marfat.com

حیث قال لا یکون جزء تاما لانہ افادہ من قول المص رح لا یتم قولہ لا جزءا مطلقا ای لم ینف اصل الجزئیۃ قولہ والمراد بالصلۃ جواب سوال وھو ان المراد بالصلۃ لا یخلوا ما لغویۃ او اصطلاحیۃ فان کان الاول لا بد من القرینۃ علیہ لان المعنی اللغوی محجور فی العلوم فلا بد فی ارادتہ من القرینۃ وان ارید المعنی الاصطلاحی فاما ان یؤخذ الموصول فی تعریفہا بان یقال الصلۃ ھی الجملۃ الخبریۃ تذکر بعد الموصول او لا یؤخذ بان یقال الصلۃ ھی جملۃ خبریۃ فعلی الاول یلزم الدور وعلی الثانی یلزم ان یسمی کل جملۃ خبریۃ صلۃ فاجاب بقولہ والمراد بالصلۃ معناھا اللغوی الخ والمعنی اللغوی للصلۃ ھو الجملۃ المذکورۃ بعد شیء لا یتم ذلک الشیء بدون ھذہ الجملۃ قولہ مثل اذ وحیث لانہما یضافان الی الجملۃ ولا یحتاجان الی العائد وھھنا بحث وھو انہ جاز ان لا یکون ما ذکرہ الشارح قرینۃ اذ الملازمۃ فی قولہ فانہ لو ارید بہا المعنی الاصطلاحی لکان ھذا القول مستدرکا ممنوعۃ بما سیجیء من قولہ وذکر العائد مع انہ ماخوذ فی مفہوم الصلۃ الاصطلاحیۃ تصریح بما علم ضمنا مبالغۃ فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث وبما ثبت ان المقصود فی التعریفات شرح الماھیات فلا باس ان یقع قید فی التعریف للشرح لا للاحتراز فتامل کذا قال جمال الدین چنانچی قولہ ولقائل ان یقول اشارۃ الی الجواب الثانی علی رأی جمال الدین رح ای لو سلم المراد المعنی الاصطلاحی الخ اشارۃ الی الاعتراض علی رأی عصام الدین رح بان یراد المعنی الاصطلاحی ولا دور اجیب عنہ ان المعنی الاصطلاحی ما اتفق علیہ القوم وما ذکرہ الشارح من اختراعاتہ فکیف یکون معنا اصطلاحیا وایضا کما ان العائد ماخوذ فی تعریف الصلۃ... الاصطلاحیۃ کذلک قولہ ما لا یتم جزء ماخوذ فی تعریفہا فیکون ذکر ھذا القول مستدرکا ولا یصح ان یقال فیہ تصریح بما علم ضمنا لان التصریح بالعائد لاجل مبالغۃ فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث ولا فائدۃ فی تصریح ما لا یتم جزء قولہ ولما کانت الصلۃ جواب سوال وھو ان مقصود المص رح ھھنا بیان الموصول لا بیان الصلۃ والعائد فالاشتغال بہما اشتغال بما لا یعنی وایضا لما قال بعض الشارحین ان قولہ وصلتہ جملۃ الخ تعریف للصلۃ فیرد علیہم فعلی ھذا لا یکون تعریف الصلۃ مانعا فقال الشارح رح لیس ما قال المص رح تعریف الصلۃ بل ھو تعیین لما ابہم فی تعریف الموصول قولہ بمعنیہ انما اورد تذکیر الضمیر لرعایۃ الخبر وھو قولہ اعم قولہ عینہما جزاء للشرط وھو قولہ ولما کانت الصلۃ قولہ ای صلۃ ما لا یتم ویصح ارجاعہ الی الموصول ایضا لکنہ جعل راجعا الی ما لا یتم لقربہ وایضا ان قولہ ما لا یتم جزء فیہ زیادۃ اقتضاء الصلۃ کما قال عصام الدین رح قولہ جملۃ خبریۃ وانما وجب ان یکون الصلۃ جملۃ لان وضع الذی والتی لغرض وصف المعارف بالجمل ای المقصود توصیف المعرفۃ بالجملۃ لکن توصیف المعرفۃ بالجملۃ لا یجوز فاورد فی صدر الجملۃ الذی والتی لیکون معرفۃ فیصح التوصیف وانما وجب ان یکون خبریۃ لان الانشائیۃ لا ثبوۃ لما فی نفسہا فکیف یوضح الغیر فان قیل الموصول معرفۃ فکیف یتبین بالجملۃ وھی

عہ ای عین کون الصلۃ جملۃ خبریۃ وکون العائد ضمیرا ۱۲ عبد الرحیم

نکرة قلنا لا ضیر فیہ اذ تفید النکرة ما لا یفید المعرفة اذ بالمعرفة یعلم الذات وبالصلة یعلم الوصف
قوله او ما فی معناها جواب سوال وهو انه لا یتناول صلة الالف واللام لانها اسم فاعل او
مفعول فاجاب بقوله او فی ..... معناها فان قیل الصلة بعد حرف النفی او الف الاستفهام او
بعد الالف ولام الموصول جملة کما صرح به الرضی فلا حاجة الی ما ذکره قلنا ما ذکره اشارة الی وجه
کونها جملة واجاب البعض عن السوال الاول ان قوله وصلة الالف واللام الخ بمنزلة الاستثناء قوله
والعائد وانما یجب العائد لیرتبط الصلة بالموصول وانما کان ضمیرا دون عائد اخر لان الصلة بمنزلة
النعت فی التقیید ای کل واحد قیدا لما قبله وزیادة تحقیقه مر فیما اذا کان الخبر جملة فلینظر فیه قوله
الالف واللام هما اخذا من الذی والتی للتخفیف قوله تشبه اللام الحرفیة ای لانها تشبه الحرفیة
فی الصورة فالموصول یقتضی ان یکون صلة جملة والشبه یقتضی ان یکون صلة مفردا فاورد
شیء الذی هو مشتمل علیهما وانما کان اللام فی اسم الفاعل موصولیا حقیقة باعتبار الوجهین
احدهما انهم یرجعون الضمیر فی اسم الفاعل الی اللام والثانی ان هذا الف واللام اخذ من الذی
والتی للاختصار قوله ای الموصولات جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع
لان الراجع مؤنث والمرجع وهو الموصول مذکر وحاصل الجواب مر فی قوله ای حروف الخطاب
قوله والتی بقلب الذال تاء قوله ویکونان بالالف اشارة الی ان قوله بالالف متعلق باللذان
واللتان جمیعا لا بالاخیر فقط قوله والاولی اعلم ان الاولی اذا کان بالالف واللام اسم موصول
واذا کان بدون الالف واللام کان من اسم الاشارة قوله علی وزن العلی بضم العین وفتح
اللام فیه اشارة ان الواو زائدة لا یقرء ولیست الواو اصلیة حتی یکون علی وزن فعلی و
انما کتب لئلا یلتبس بالی الجارة ولم یعکس بان زیدة الواو فی الی الجارة لان الواو مناسب مع
ضم الهمزة وایضا ان الجارة مبنی الاصل فلا یناسب معه التغیر قوله کاللئین هذا ایضا للمذکر انما
لم یذکره المص رح لقلته قوله اجراء للوصل جواب سوال وهو انه علی تقدیر السکون یلزم التقاء
الساکنین وذا غیر جائز فی الوصل وهذا موضع الوصل لان الوقف لین الموصول والصلة غیر
جائز فاجاب بقوله اجراء للوصل مجری الوقف یعنی نعم انه موضع الوصل لکنه محمول علی الوقف
والالتقاء فی الوقف جائز فکذا فی الوصل فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یصح الالتقاء فی الوصل فی
کل موضع حمل علی الوقف قلنا الحمل علی الوقف فی موضع الاحتمال لا فیما یکون الالتقاء یقینا و
الالتقاء ههنا لیس یقینا بل احتمالا لان سکون الیاء غیر متعین اذ قد یجیء مکسورتا وانما یجوز الالتقاء
فی الوقف کما فی قوله تعالی یوم الدین فان الیاء والنون ۃ کلاهما ساکنان لان الوقف موضع
التخفیف اذ جواز الوقف للیسر والاستراحة فجوزنا الالتقاء فی الوقف لزیادة التخفیف باعتبار
جریانه فی کل موضع قوله لجمع المذکر والمؤنث متعلق بالامور الثلثة اعنی اللائی واللاء واللائی
قوله نحو عرفت الخ وانما کانت کلمة ما ههنا موصولیة لان الاستفهام غیر مستقیم قوله فیما یعقل

marfat.com

اشارة الى فائدة قوله غالبا والمراد من العقل العلم لان العقل لا يستعمل في الله تعالى قوله والسماء
الواو للقسم اى قسمى بالسماء ما بنيها اى قسمى بالذى بناء السماء وهو الله تعالى قوله فيمن يعقل
وانما لم يقل غالبا اكتفاء بما سبق لان الشئ اما يعلم بالامثال او الاضداد قوله واى بالتنوين لانه معرب
كما ستعلم قوله نحو اضرب ايهم وهو لازم الاضافة فلذا قال ايهم قوله اضرب الذى اشارة الى
تطبيق المثال مع الممثل قوله وذو الطائية احتراز عن ذو الذى عد من الاسماء الستة لانه ليس
من الموصولات قوله اى المنسوب الى بنى الخ لما كان الياء فى الطائية للنسبة وهو يقتضى المنسوب
والمنسوب اليه فبينهما بقوله اى المنسوبة الخ اعلم انه قلبت فى الطائية احد اليائين الفا والاخرى
همزتا تحرزا عن اجتماع الياءات قوله قال الشاعر وبيرى اوله فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو
حفرت وذو طويت قوله فان الماء اى الماء المتنازع فيه وانما اضاف الماء الى الاب والجد مع ان
حفر البير من الشاعر والماء لمن حفر البير اما للمبالغة فى الملك او لان الارض ملك لهما والطوى بالفارسية
مدور كردن چاه را بسنگ قوله اى التى حفرتها جواب سوال وهو ان ذو لما كان موصولا فلا بد
له من عائد فى الصلة ولم يوجد فاجاب بقوله اى التى الخ يعنى ان عائده محذوف والعائد المفعول
يجوز حذفه اعلم ان ذو يجئ لمعنيين بمعنى الصاحب كما مر فى اسماء الستة وبمعنى الذى والتى فى لغة
بنى طى وهو المراد ههنا والفرق بينهما ان الاولى معربة وهذه مبنية لا تغير تقول جاءنى ذو مال
ورأيت ذو مال ومررت بذو مال ويستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع والحاضر والغائب كذا
قال صاحب الغاية قوله وذا بعد ما وقال الكوفيين ان كل واحد من اسماء الاشارة اذا وقع بعد ما
يكون موصولا نحو قوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى قوله الكائنة اشارة الى ان قوله للاستفهام
صفة ما باعتبار المتعلق وكذا لو وقعت بعد من الاستفهامية نحو من ذا اكرمت قوله والالف و
اللام عطف على ما ذكر من الموصولات قوله اى مجموعهما اشارة الى ما هو المختار لانهم اختلفوا فيهما فى ان
ادات التعريف هى المجموع او اللام او الهمزة قوله او المثنى اى الضاربان او المجموع اى الضاربون قوله
اى العائد الذى لا يتم جواب سوالين الاول انه يبرم الخروج من البحث لانه فى الموصولات
وحذف عائد المفعول ليس منها والثانى انه منقوض بقولهم سمع الله لمن حمده لان الضمير البارز
فى حمده عائد المفعول كائن فى الصلة وان لم يعد الى الموصول لان المصنف رح لم يقيده برجوعه
الى الموصول فاجاب بقوله اى العائد الذى لم يتم الخ حاصل الجواب عن الاول انه من متعلقاته
وعن الثانى المراد من العائد هو الذى يكون راجعا الى الموصول والضمير البارز ليس براجع
الى الموصول وهو كلمة من بل راجع الى الله فلا يجوز حذفه لان الموصول مستغنى عنه بضمير المستتر
فى حمد فلا يدل عليه دليل فلو حذف كان حذف ضمير مراد فلا يكون بما يشبه الفاظ القرآن
فينبغى ان يكون مفسدا للصلوة على احد الروايتين فان قيل اى حاجة الى دلالة الموصول
عليه فلم لا يجوز حذف العائد المفعول لانه فضلة ويضا ان الضمير كلمة من الكلمات

marfat.com

وحذف من سائر الکلمات جائز فکذا هذا قلنا الاصل ان الضمیر وان کان فضلة لا یحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت للاختصار وبعد الحذف یستوی الظاهر والضمیر فلا یعلم ان المحذوف ظاهر او ضمیر بل یذهب الذهن الی الظاهر لان الاضمار خلاف الاصل حین الحذف بل لا یذهب الذهن الی کلامهما لان الکلام غیر محتاج الیه قوله اذا لم یمنع مانع بان یکون الموصول هو الالف واللام لان موصولیة غیر صریح فلو حذف العائد لم یعلم انه للموصول او لا لانه یشبه اللام الحرفیة قالوا الحاصل ان موصولیتها اخفی والضمیر احد دلائل موصولیتها ومن الموانع کون عائد المفعول ضمیرا منفصلا بعد الا نحو جاءنی الذی ما ضربت الا ایاه لعدم دلالة الموصول علیه لان دلالة الموصول علی نفس الضمیر واما دلالته علی کون الضمیر منفصلا غیر موجود من الموانع اجتماع الضمیرین فی الصلة نحو الذی ضربته فی داره زید اذ لو حذف احدهما لا یدل الموصول علیه لانه تم بالآخر فلا یحتاج الیه قوله لا اذا کان فاعلا جواب سؤال وهو ان لتخصیص الحذف بالعائد المفعول لا یجوز لان العائد المجرور وایضا یجوز حذفه نحو قولک نعم کالذی کانوا ای کالذی کانوا علیه فاجاب بقوله لا اذا کان فاعلا یعنی ان الاختصاص اضافی بنسبة الی الفاعل قوله لکونه عمدة لقیام المسند به قوله نحو قولک تم مثال حذف عائد المفعول قوله واعلم ان التنبیهات اشارة الی الامرین احدهما ان فیه ترغیب الطالب الی حفظ هذه المسئلة والثانی جواب وهو ان المقصود بیان الموصول فالاشتغال بالاخبار بالذی خروج عن البحث قوله تمرین ای امتحان قوله وتذکیره ایاها کما یتذکر بمعرفة ان الحال والتمیز لا یخبر عنهما اذ یجب تذکیرهما کما سیذکر المصرح وبمعرفة ان المجرور یجتنی وکان التنبیه لا یخبر عنهما لانهما لا یقعان مضمرین قوله فی الجملة الفلانیة ای الاسمیة او الفعلیة قوله ای اذا اردت جواب سؤال وهو ان قوله اذا اخبرت شرط وقوله صدرتها جزائه وهو یترتب علی الشرط والحال ان التصدیر غیر مرتب علی الاخبار بل الامر علی العکس فاجاب بقوله ای اذا اردت قوله ای باستعانة الذی جواب سؤال وهو ان الباء اذا وقع صلة الاخبار یکون مدخولها مخبرا بها معان الذی فی المثال المذکور مبتدا ای مخبر عنه لا مخبر بها فاجاب بقوله باستعانة الخ یعنی لیست الباء صلة الاخبار بل صلة الاستعانة تقدیره اذا اخبرت مستعینا بالذی لکن تقدیم الباء علی الاستعانة اتی مسامحة او هو حاصل المعنی قولها واللتی او الالف واللام جواب سؤال وهو ان تخصیص الذی باطلاق الاخبار کما یکون بالذی کذلک بالتی والالف واللام فاجاب بقوله او التی اه یعنی انه یحذف المعطوف قوله لان الذی مخبر عنها ای بحسب الذکر لا الحقیقة فان ذات المخبر عنه هو زید فی المثال المذکور قوله صدرها فان قیل ان قوله صدرتها یدل علی وجوب تقدیم فینبغی ان یعد من المواضع التی فیها وجوب تقدیم المبتدا قلنا لا نسلم انه من مواضع الوجوب لم لا یجوز ان یکون من المواضع التی یکون الاصل فیها التقدیم وعبروا بالملزوم

marfat.com

اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم او نقول ان تقديمه واجب وانما لم يعد وامنها لانهم لم يريدوا
حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر قوله اى اوقعت
دفع وهم وهو ان المراد من صدرتها ان يكون تقديره بشئ اخر فدفع بقوله اى اوقعت
كلمة الذى وانما زاد قوله الكلمة لمطابقة الراجع والمرجع قوله فى صدر الجملة الثانية وهى قوله
الذى ضربته زيد فالاولى قوله ضربت زيدا قوله اى فى موضع ما جواب سوال وهو انه
لا يصح حمل الضمير على الموضع فاجاب بقوله اى فى وضع ما يعنى انه بتقدير كلمة فى اعلم
ان اطلاق المخبر عنه على زيد فى ضربت زيدا مجاز باعتبار ما يؤل فى الجملة الثانية اذ هذا الوصف
ليس ثابت له فى الجملة الاولى بل فى الثانية فلا يرد ان زيدا فى قوله ضربت زيدا مفعول به
فكيف يكون مخبرا عنه وانما فسر بقوله ما هو مخبر عنه باللذى فى الجملة الثانية ليصح عبارة المص
لانه لم يجعل الضمير موضع المخبر عنه وهو الذى بل جعله موضع زيد وهو ليس مخبر عنه بل مخبر
به لانه وقع خبرا عن الذى فقال اى فى موضع ما هو مخبر عنه قوله يعنى فى موضعه دفع وهم
وهو ان يتوهم ان المراد من موضع المخبر عنه ما هو فى الجملة الثانية وهو موضع الخبر قوله
ضميرا لها لان المطلوب ان يتصف الموصول بالوصف الذى كان هذا الوصف لذلك المخبر
عنه بلا تغير الشئ من الجملة الاولى اى يثبت للموصول حال المخبر عنه ووصفه وغيره و
لا يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره المبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير
العائد اليه مكانه قوله واخرته خبرا لانه خبر وحق الخبر التاخير قوله عن الضمير اعلم ان
التاخير عن الضمير يستلزم التاخير عن جميع الجملة فلا يرد ما قال عصام الدين من ان التاخير واجب
عن الجملة لا عن الضمير فقط قوله نصب على الحال من ضمير اخرته لانه مفعول قوله اى جعلته
لما كان للتضمين طريقان احدهما ان يكون المتضمن بالكسر اصلا والمتضمن بالفتح تابعا حالا
او نعتا والاخر ان يكون الامر بالعكس بان يجعل المتضمن بالفتح اصلا والمتضمن بالكسر حالا او
نعتا فكان السائل سأل ان ههنا من اى طريق فبين الشارح ان ههنا من قبيل الثانى حيث قال
اى جعلته الخ قوله مثلا اشارة الى ان قيد زيد اتفاقى قوله من جملة جواب سوال وهو ان كلمة
من ههنا للتبعيض لعدم استقامة المعنى الاخرى والحال ان من التبعيضية تدخل على المتعدد
وقوله ضربت زيدا ليس بمتعدد لانه اما اسماء العدد او صيغة التثنية او الجمع وهو ليس بواحد منها
فاجاب بقوله من جملة يعنى انه ايضا متعدد لانه كل تحته اجزاء فبذكر الجملة نبه انه كل لان الجملة لا
الى الكل وما قال البعض انه من قبيل دخول حرف الجر على الفعل وهو لا يجوز غير صحيح لانه اذا اراد
من الفعل لفظه كان من قبيل الاسماء فيجوز دخول حرف الجر عليه قوله بكلمة الذى انما قال هذا
ليترتب الجزاء وهو قوله قلت على الشرط قوله اوقعتها اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل الى اخره
فانظر الى تطبيق المثال الممثل قوله والمراد بموضعه دفع وهم وهو ان المراد بالموضع صيغة اسم الظرف

marfat.com

من وضع يضع والامر ليس كذلك لان موضع وضع يضع ما فعل الواضع فيه فدفع بقوله والمراد بموضعه محله اى ما هو حل فيه ثم لما كان له محلان احدهما فى الجملة الاولى والثانى فى الجملة الثانية فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الذى كان له فى الجملة الاولى قوله ضمير الذى مفعول لقوله وجعلت قوله اى مثل الذى جواب سوال وهو ان جعل قوله كذلك مبتدأ لا يصح لانه جار ومجرور وهو حرف والمبتدأ لا يكون الا اسما اجاب بقوله مثل ويجوز ان يجعل الالف واللام مبتدأ وقوله كذلك خبره وح لا حاجة الى تاويل الكاف بالمثل قوله فى الجملة الفعلية بان يخبر عن جزء جملة بالالف واللام فيقال فى قام زيد اذا اخبرت عن زيد القائم زيد اى الذى قام هو زيد فان قيل ينبغى ان يصح بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية اذا اشتمل خبرها على فعل نحو زيد يقوم او كان احد جزئيها اسم الفاعل او المفعول قلنا ان يقوم فى زيد يقوم ليس الا جملة فعلية فالبناء منه ليس الا من الجملة الفعلية لا الاسمية اقول فى الجواب بفضل الله تعالى لو اخبرت عن زيد يقوم يكون الضمير فى موضع زيد فيلزم دخول لام الموصول على الضمير وان دخلت على اسم الفاعل اما ان يتقدم او لا فان تقدم فلم يكن الضمير فى موضع زيد وان تاخير يفوت تصدير الموصول قوله بشرط ان يكون اشارة الى الاعتراض على المص رح قوله منصرفا بان يشتق منه الامثلة قوله فلا يخبر عن فى ليس زيد الخ لانه لا يشتق منه اسم الفاعل اجيب عنه ان المص رح تعرض الى اخراج هذه الاشياء بقوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول ومن هذه الافعال لا يصح بناء اسم الفاعل والمفعول قوله وبشرط ان لا يكون اشارة الى الاعتراض الثانى اجيب عنه انه وان فات معنى السين وهو زمان الاستقبال لكن يصح الاخبار ولا باس به الا ترى انهم اخبروا باللام فى قوله قام زيد مع انه فات الزمان وهو المعنى واما الجواب عن حرف النفى فانه يمكن ان يخبر باللام مع حرف النفى بان يقال اللا قائم معنى النفى كذا قال مولانا عصام الدين لكن يرد على الاول ان معنى السين هو زمان مقصود واما الزمان فى قام ليس بمقصود فافترقا لان قام من الافعال والمقصود منها الحديث بخلاف السين لانه ليس له معنى اخر غير الزمان ويرد على الثانى ان كلامنا فى دخول اللام على اسم الفاعل وثمه دخل على حرف النفى لا على اسم الفاعل قوله اى من اجل انه اذا تعذر جواب سوال وهو ان ثمه من اسماء الاشارة المكانية وتعذر ليس بمكان فاجاب بقوله اى من اجل يعنى ان ثمه ههنا ليس بمكانى بل اجلى والقرينة عليه دخول من قوله فى ضمير الشان اى من ضمير الشان فى قولك هو زيد قائم اعلم ان ضمير الشان مثال لامرين احدهما تعذر التصدير والاخر تعذر جعله خبرا قوله لوجوب تقديمه على الجملة او لوقوع ضمير الشان خبرا فيكون مسندا مع انه لا يقع مسندا اليه قوله وكذلك امتنع اشارة الى ان عطف قوله ومثال الموصوف على قوله ضمير الشان من قبيل عطف المشبه على المشبه به وليس عطف المساوى على المساوى كما يقتضى العطف وذلك لان المنع فى ضمير

marfat.com

الشان باعتبار الوجهين كما مر انفا والمنع في الموصوف وكذا في البواقي باعتبار وجه واحد لانه مثال تعذر عائد للموصول مقام ذلك الامثلة الا في كلها لهذا القسم قوله لاستلزامه وقوع الضمير صفة و قد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اذ تقديره هكذا الذي ضربته العاقل زيد فيكون العاقل صفة الضمير وتقدير الآخر هكذا الذي ضربت زيدا اياه عاقل فيكون اياه صفة زيد قوله والمصدر العامل احتراز عن المصدر الغير العامل كما يقال في رأيت ضربك الذي رءيته ضربك قيل الاولى ان يقال في العامل بدون المعمول سواء كان العامل مصدرا او اسم الفاعل والمفعول او صفة مشبهة لاشتراك الدليل وهو لزوم كون الضمير عاملا قلنا ان الاشياء تعرف بالامثال او الاضداد قوله عاملا في الثوب لان ما يقوم مقام العامل ينبغي ان يعمل في معموله لان الشيء اذا وقع موقع شيء يكونان مشتركين في الصفة وهو العاملية ههنا تقديره هكذا الذي عجبت منه الثوب دق القصار قوله بخلاف الذي الخ بان يخبر عن العامل والمعمول جميعا فانه جائز قوله وفي الحال قيل الاولى ان يقال وكذا امتنع في كل شيء هو نكرة سواء كان حالا او غيرها كالتمييز لانه نكرة ايضا فلا يجوز ان يقع الضمير موقعه لانه اعرف المعارف اجيب عنه ان الاشياء تعرف بالامثال او الاضداد ومثال الحال هكذا جاءني زيد راكبا الذي جاءني زيد هو راكب قوله والضمير المستحق لغيرها بان كان ذلك الغير مبتدأ وخبره جملة مشتملة على عائد المبتدأ مثل زيد ضربته قوله فبقي ذلك الغير بلا ضمير فلا يجوز في زيد ضربته الذي زيد ضربته هو فالضمير في هو لو رجع الى زيد وفي ضربته الى الموصول صح ظاهرا لكن في الحقيقة غير جائز لان وجود العائد الى زيد لا بد منه في ضربته لانه خبر من زيد واما قوله هو فخبر عن الذي حاصل المقام اذا كان الضمير يستحق ان يرجع الى غيرها فيمتنع تصدير الذي ح لاستلزام ذلك عود الضمير اليها ليوافق ما افاده المص رح بقوله واذا اخبرت بالذي صدرتها فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين من ان الاولى في الدليل على ما قال في قوله وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ الخ وذلك لان ما قال الشارح رح ههنا هو على الاصل موافقا للقاعدة المذكورة في المتن ثم اختار الترديد في دليل المسئلة الثانية لارخاء العنان الارخاء عند التضييق وههنا عبارة عن الوسعة في اللجام تنبيها على انه يصح اجراء هذا الترديد في المسئلة الاولى ايضا على انه لقائل ان يقول لا يصح اجراء الترديد المذكور في المسئلة الاولى لانك اذا جعلت موضع المخبر عنه ضميرا اليها فيقال زيد ضربته اي الذي زيد ضربته اياه يجعل ضمير المتصل منفصلا لما مر من انه لا يسوغ المنفصل الخ فيمتنع ارجاع الضمير في ضربته الى غير الموصول لعدم صحة المعنى ح قوله فبقي المبتدأ بلا عائد واما الضمير في غلامه فلانه خبر للموصول وليس داخلا في الجملة الخبرية قوله وانما الاسمية قوله ما مبتدأ و قوله ما مبتدأ و قوله الاسمية اي منسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي الكلي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحروف

ذاکر احوال الاسم واما اقسام الحرف فجار فی بحثہ قولہ فانہا اہ دلیل علی انہا لیست بحرفیۃ اما
کافۃ اونافیۃ وہما غیر مذکوران فی المتن بل المذکور موصولۃ واستفہامیۃ الخ فعلم ان المراد عن
کلمۃ ما ہہنا اسمیۃ قولہ اما کافۃ ای مانعۃ من العمل واما الحرفیۃ فقد تکون مصدریۃ و قد تکون
زائدۃ ایضا فالمراد بقولہ اما کافۃ مثال کذا قال مولٰنا عبد الغفور قولہ موصولۃ و ذکر غیر الموصول
بالتبع فلا یرد الخروج من البحث قولہ نحو ما عندک الخ انما اورد المثالین لان الاول مثال جملۃ اسمیۃ
لان ما مبتداء و ما بعدہ خبرہ والثانی مثال الفعلیۃ لکن فعلت فعل وفاعل وقولہ ما مفعول مقدم و
قد یراد من ما الاستفہامیۃ التحقیر والتعظیم والانکار والتعجب قولہ بما معجب وہو صیغۃ اسم الفاعل
فیکون مفردا وانما اول معجب بیعجبک لیعلم ان معجب نکرۃ لان تنکیر الجملۃ ظاہرۃ لان معجب یحتمل
ان یکون علما لشخص قولہ من الامر بیان لکلمۃ ما وقولہ فرجۃ بفتح الفاء والراء صفۃ الامر لان اللام
فیہ للعہد الذہنی ومعنی الفرجۃ از تنگی و دشواری بیرون آمدن کذا فی الصراح والمراد من النفس
اما نفس البعیر اونفس صاحب البعیر ای یعقد صاحب البعیر عقدتا حقیقۃ لان الصاحب یفرح بعقدۃ
شدیدۃ لئلا یخلص البعیر قولہ ای یکون التخلیص لہ منہ ممکنا واما علی تقدیر الاول یکون المعنی
ربما یکون الشئ لا ترضی بہ النفوس وان امکن التخلیص واما اذا لم یکن التخلیص منہ فہو یکرہہ لا محالۃ
قولہ کحل الخ ای حل العقدۃ التی فی رکبۃ البعیر الذی شد بالحبل لئلا یخلص قولہ ای رب شئ
جواب سوال وہو ان الجملۃ اذا وقعت صفۃ لابد من عائد فیہا فاجاب بقولہ ای رب شئ
الخ یعنی ان العائد محذوف وقد مر ان العائد للمفعول یجوز حذفہ قولہ وتامۃ ای غیر محتاجۃ
الی صلۃ او صفۃ قولہ عند ابی علی لان ما فی نعما تمیز وہو من النکراۃ قولہ عند سیبویہ لان ما فی
نعما بمنزلۃ الفاعل وفاعل فعل المدح لا یکون الا معرفۃ کما ستعرف قولہ فنعما ہی فنعم مسند الی الضمیر
وما نکرۃ مفسرۃ لہ وقولہ ہی مخصوص بالمدح قولہ ای نعم شئ بناء علی الاول اونعم الشئ بناء
علی الثانی قولہ ای ضرب کان ای عظیما اوحقیرا اعلم ان ما لاسمیۃ من المبنیات بای معنی کان
للاحتیاج فان قیل ان الاحتیاج مفقود فی التامۃ قلنا اما ما التی ہی تامۃ فلمشابہتہ بما التی یکون
غیر تامۃ فی الصورۃ قولہ نحو قول الشاعر کفی بنا الخ المقصود بالتمثیل ہو کلمۃ من فی قولہ من غیرنا
وقولہ غیرنا صفۃ مفردۃ لمن وقولہ بنا بمعنی لنا وقولہ فضلا تمیز عن نسبۃ کفی الی بنا وقولہ علی من
جرہ محلی وقولہ حب مضاف الی النبی فاعل لکفی وہو المضاف الی الفاعل وقولہ ایانا مفعول
لہذا المصدر ومعناہ کفایت میکند مارا فضل وبزرگے برکسیکہ غیر ماہست دوست
بودن نبی کہ محمد صلے اللہ علیہ وآلہ وسلم ست مارا قولہ فان کلمۃ من لا یجئ تامۃ
ای لم یسمع من العرب ومسائل النحو بناء علی السمع قولہ فی ثبوت الامور الاربعۃ ..
جواب سوال وہو انا لا نسلم ان ای وایۃ کمن لانہما من المعربات ومن من المبنیات

marfat.com

فاجاب بقوله فی ثبوة الخ قوله ایهم لقیت ای لقیته فالعائد محذوف لانه مفعول قوله نحو ایاما تدعو وهو بمعنی متی وقوله تدعو فعل الشرط وقوله فله جزائه لما قال المسلمون الله الرحمن الرحیم وغیرها من الاسماء فقال الکفرة فعلی هذا یلزم تعدد القدماء فقال الله تعالی فی جوابهم ایاما تدعو فله الاسماء الحسنی ای لذات الله تعالی اسماء کثیرة مع اتحاد المسمی قوله قیل ای یقع صفة نحو مررت برجل ای رجل قوله یسأل عن حاله فالسوال یدل علی کونها استفهامیة ای یسئل عن حال الرجل لا یعرف حاله کلواحد جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع قوله بالاتفاق جواب سوال وهو ان قوله وحدها لیس علی ما ینبغی لانه کما ان ای وایة معربة کذلک الذان واللتان وذو الطائیة فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولانا عصام الدین ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارته وهی قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها عند المصنف بخلاف اللذان واللتان فانهما معربة عند المصنف اقول ان حاصل الکلام الفاضل المذکور راجع الی کلام الشارح لان حاصل کلام الشارح ان المصنف متفق مع النحات فی کونها معربة واختلفوا فی اللذان واللتان قوله لا یشارکها غیرها جواب سوال وهو انا لا نسلم انها معربة وحدها لان زیدا وعمرا ایضا معرب فاجاب بقوله لا یشارکها فی الاعراب غیرها من الموصولات یعنی ان الاختصاص اضافی غیر حقیقی قوله لانه التزم فیها الاضافة الی المفرد ولما قید المضاف بالمفرد لا یرد حیث واذ واذا لانها تضاف الی الجملة ولما قید بقوله التزم لا یرد کم الخبریة لعدم لزوم الاضافة فیه حیث یقال کم رجلا بالنصب ایضا کما یقال کم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة الی المفرد من خواص الاسم المتمکن لانها بمنزلة التنوین المنافی للبناء وانما لم یجعلوا الاضافة الی الجملة کذلک لان المضاف الی الجملة کالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الی الجملة فی الحقیقة اضافة الی مضمونها وهو غیر مذکور صریحا فکان فی حکم المقطوع عن الاضافة قال الرضی وانما التزم فی ای الاضافة لان وضعها لیفید بعضها من الکل وذلک یکون بالاضافة فان قیل لما کان اضافة ای منافیة للبناء ینبغی ان لا یبنی مع حذف صدر صلتها ایضا لان کثرة الاحتیاج لا یرفع المنافات قلنا ان لزوم الاضافة الی المفرد مناف للبناء وای اذا کانت مضافة وحذف صدر صلتها یبقی فی صورة المضاف الی الجملة واجیب ایضا ان المنافات امر قیاسی والبناء سماعی قوله الا اذا کانت موصولة جواب سوال وهو انه یلزم التدافع فی کلام المصنف لانه قال سابقا ان ای یجیء بوجوه اربعة ویعلم من قوله الا اذا حذف صدر صلتها انه موصولی فقط فاجاب بقوله الا اذا کانت موصولة قوله حذف صدر صلتها انما قال صدر احتراز عن الاخر لان حذفه غیر مسموع فی کلامهم قوله ای هو اشد وانما لم یکن قوله اشد مبتدأ وقوله علی الرحمن خبره باعتبار المتعلق

والجملة صلة ای

له فی تفسیر القاضی لما سمع الکفار النبی علیه السلام یقول یا الله یا رحمن فقالوا انه منع ان نعبد الهین وهو یدعو الهین فنزلت ایاما الآیة ۱۲ م

له ینبغی ان یقول وهما معربة فلم یقل ای کلواحد ۱۲ م

لان اشد لا یصح ابتدائیۃ للقسم الاول من المبتدأ ولا یقسم الثانی منہ لان الاول لا یکون نکرۃ محضۃ وقولہ اشد نکرۃ واما الثانی فمنہ لا یکون الا صفۃ مصدۃ بحرف النفی والاستفہام وقولہ اشد وانکان صفۃ لانہ اسم تفضیل لکن لم یکن مصدرۃ بہما قولہ فیمن قرء بالضم اما اذا قرء بالفتح فخبر لا یصح الاستدلال بہ باعتبار انہ مفعول بہ لقولہ لننزعن اعلم ایہم لیس فی قوۃ الضم الوفاق علی انہا موصولۃ مبنیۃ فان الکوفیین ذہبوا الی ان ای ہذہ استفہامیۃ معربۃ مرفوعۃ علی الابتداء وخبرہ اشد والجملۃ صفۃ شیعۃ علی اضمار القول ای کل شیعۃ مقولا فیہم ایہم اشد وقولہ من کل شیعۃ معمول لننزعن کما یقال اکلت من کل طعام فیکون من للتبعیض کذا قال عبد الرحمن الاصفہانی قولہ لننزعن ای لنخرجنا من کل قبیلۃ الکفار ایہم القیتہ اغلظا وعتیا ای سرکشان ازدین فیکون صفہم علامۃ من غیرہم من الکفار قولہ ای امر غیر الصلۃ وہو الاحتیاج الی اظہار المحذوف فیعارض الاضافۃ قولہ وبنیت علی الضم وانما تعرض الی وجہ البناء بالحرکۃ مع انہ لم یتعرض الیہ فیما سبق اصلا لان منصب الشارح ہہنا ان کل ما ہو مبنی علی الفتح لم یتعرض الی وجہہ لظہورہ وہو الخفۃ وکل ما ہو مبنی علی غیر الفتح یتعرض الیہ لعدم ظہورہ قولہ لتشبیہہا بالغایات وتحقیق الغایات ستعرف فی بحث قبل وبعد من الظروف فلا ابین ہہنا قولہ ما یوضحہا وہو صلتہا لان الصلۃ توضح الموصول قولہ ما یبینہا وانما لم یقل ما یوضحہا لان تجدد الالفاظ طریقا عندہم قولہ ولم یستثنی الموصوفۃ الخ جواب سوال وہو انہ ینبغی ان یستثنی ای الموصوفۃ کما استثنی ای للموصولۃ اذا حذف صدر صلتہا نحو ایہا الرجل فان الرجل صفۃ ای وہو مستثنی قولہ وبناء الموصوفۃ لہذا ای لکونہا منادی مفرد معرفۃ لا لکونہا موصوفۃ والرجل صفۃ قولہ وفی ماذا صنعت وجہان والغرض فی ہذا البحث ان ذا بعد ما الاستفہام لا یلزم ان یکون موصولۃ فقط بل یکون للاستفہام بدون معنی الموصول وانما زاد قولہ فی قولہم لان حرف الجر لا یدخل علی الجملۃ بل علی المفرد قولہ ان معناہ جواب سوال وہو ان کون ما الذی احد الوجہین مجہول لا یعلم ان المراد من الوجہین الوجہین فی معناہ او فی لانمہ او فی دلیلہ فسأل سائل ای المعنی مرادہم ہہنا فدفع بقولہ ان معناہ یعنی ان الوجہین فی معناہ قولہ علی ان یکون ذا بمعنی الذی قد سبق ان ذا اذا کان بعد ما الاستفہامیۃ یکون بمعنی الذی فقولہ علی ان یکون الخ اشارۃ الی بیان المقابلۃ مع الوجہ الثانی وایضا اشارۃ الی دفع الوہم وہو ان کلمۃ الذی مقدرۃ مع ماذا فدفع بقولہ علی الخ فقولہ فیکون التقدیر اشارۃ الی ان یترکب ذا مع ما لا یزیل الاستفہام من کلمۃ ما قولہ ای صنعتہ ای العائد ہہنا محذوف قولہ فما مبتدأ وانکان نکرۃ وما بعدہ ای الموصول مع الصلۃ خبرہ وانکان معرفۃ لان ہذہ

لہ فاجاب بقولہ ولم یستثن الموصوف ۱۲ منہ بصیغۃ المجہول ہہنا وفی ما سیاتی ۱۲ مولوی عبد الرحیم غفرلہ

النکرة فی الواقع معرفة لان معناه اهذا اسم ذاك وهذا من المعارف كما فی قولهم من ابوك كما مر فی المرفوعات مع التحقیق قوله او بالعكس ولكن تقدیم الخبر المتضمن به صدر الكلام و هو الاستفهام الاول مذهب سیبویه والثانی مذهب الجمهور قوله ای مرفوع جواب سوال وهو انه لا یصح حمل الرفع علی الجواب لان الرفع عبارة عن الحرف او الحركة وانما اراد قوله و هو اشارة الی ان قوله وجوابه رفع لیس جملة مستقلة قوله ای الذی صفته للاكوام فالموصول مع الصلة مبتدأ وقوله الاكوام خبره بحذف ضمیر العصل فی قول الشارح لانی قوله للتكلم ای هو الاكوام قوله وههنا عبارتان ای اعتباران قوله بكمالها ای بمجموعها والضمیر راجع الی لفظة ماذا قوله والظاهر الخ جواب سوال وهو انه لما كان فی ای شئ اعتباران صار فیما ذا صنعت ثلثة اوجه لا وجهان فلجاب بقوله والظاهر او ان فی قوله والظاهر اشارة الی الاعتراض وحاصله ان قوله ههنا عبارتان الخ منقول من بعض الشارحین وانما اورد الشارح لورود الاعتراض علیه بقوله والظاهر الخ قوله لیس لكل منهما معنی بالاستقلال بل لاحدهما معنی وخبر التقویة فالقیل علی تقدیر كون كلمة ذا زائدة لا یكون له معنی اصلا فكیف یصح قوله لیس لكل منهم معنی بالاستقلال قلنا هذه مسالبة لا تقتضی تحقیق الموضوع اجیب ان مراد بعض الشارحین مثل ما قال للعترض ولذا قال وههنا عبارتان ولم یقل ههنا توجیهان او نقول ان معنی قوله بكمالها ان لكل واحد منهما دخل فی هذا المعنی باجتماعهما مثل كن اللعدد مركبا من الكاف وذا قوله فی كون كل منهما جملة فعلیة فان قیل من این علم ان ماذا صنعت اذا كان بمعنی ما الذی یكون جملة اسمیة واذا كان بمعنی ای شئ یكون جملة فعلیة قلنا ان كلمة ما فی الصورة الاولی لم یكن مفعولا لصنعت بل مبتدأ وفی الصورة الثانیة مفعول لصنعت لان للفعل ثمة هو العائد المقدر فی الصلة الراجع الی الموصول و ههنا العائد غیر موجود ای لا یحتاج الی تقدیر العائد لعدم وجود للوصول فیكون كلمة ما هی للفعول لقوله صنعت قوله ویجوز فی الاول اشارة الی ان المطابقة بین السوال والجواب امر مرجح لا واجب قوله ولم یعتبر المصرح الخ جواب سوال ظاهر قوله اسماء الافعال وههنا بحث وهو ان المصرح قدم فی الامثال المركبات والكنایات علی اسماء الافعال والاصوات حیث قال وهی المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنایات واسماء الافعال والاصوات الخ و قدم التنفیس اسماء الافعال والاصوات علی المركبات والكنایات والله اعلم بمافی خاطر بیان المصرح قوله ای اسم كان انما فسرنا بالاسم لرعایة المعرف لانه اسم من الاسماء لان التعریف انما یكون للجنس بالجنس وفسر فی الاسماء الاشارات بالاسماء لصحة الحمل والكل من الوجیه قوله الذین هما من اقسام الخ فیه اشارة الی وجه بناء اسماء الافعال قوله مشابهة لمبنی الاصل لانها بمعنی الامر والماضی وكون الشئ بمعنی الامر والماضی من المشابهة

محل اسماء الافعال

له بان لفظ ما فجره والجده مبتدأ ۱۲ سه ای وجیه الدین محشی هذا الكتاب ۱۲

marfat.com

التی هی موجبة للبناء قوله فما قیل جواب دخل وهو ان اُفِّ واَوَّه من الاسماء الافعال مع انهما بمعنی المضارع فالتخصیص بالامر والماضی باطل فاجاب بما حاصله انه ذکر المضارع واراد منه الماضی ای ذکر التضجر بصیغة المضارع المتکلم الواحد والمراد منه تضجرت بصیغة الماضی المتکلم الواحد فقوله قیل الفاء للتفریع علی قوله بمعنی الامر والماضی قوله اف بضم الهمزة وتشدید الفاء وکسرها قوله اوه بفتح الهمزة وتشدید الواو وفتحها وسکون الهاء قوله عبر عنه جواب سوال وهو انه لما کان المراد منهما هو الماضی فما الباعث علیهم انهم عبروا عنهما بالمضارع الحالی .. حاصل الجواب انما عبروا عنهما بالمضارع لان معناهما لیس علی الماضی بل علی الحال فان قیل لما کان التعبیر عنهما بالمضارع فیکون علی صیغة المضارع ومعناهما لما کان علی الحال فیکون ایضا مضارعا فمن این علم المراد منهما تضجرت وتوجعت ای من این علم انهما علی الماضی اجیب عنه وان لم یکن صیغتهما ولا... معناهما ماضیا لکن استعمال اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کثیر فعلم انه فی الاصل علی صیغة الماضی فان قیل لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کان حقها ان لا یکون لها محل من الاعراب کالامر والماضی یعنی ینبغی ان تکون مبنی الاصل قلنا انها فی الاصل مصادر او ظرف او جار ومجرور کما مر فی صدر الکتاب فی بحث الاسم فلذا لا تکون مبنی الاصل وقیل اشارة الی توطیة الاعتراض ان اسم الفعل ای هیهات اسم الفعل مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر. وفیه ان معنی الفعل ینافی الابتداء قلنا ان هذا القسم من المبتدأ لکونه مسندا لا ینافیه معنی الفعل فان قیل ان معنی الفعل لو لا ینافی الابتداء لصح ان یقال لکل فعل انه مبتدأ ای القسم الثانی منه قلنا ذلک امر اصطلاحی وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة فی الافعال لجواز ان لا یکون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غیر معهود فلا بد ان یخرج له وجه وللجمهور ان یقولوا ان القسم الثانی من المبتدأ یاول بالاخرة الی انه مسند الیه لان قولک اقائم زید فی قوة ان صاحب القیام هو زید ولا یتصور ذلک فی الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع فی المبتدأ مطلقا ای سواء کان من القسم الاول او الثانی کونه مسندا الیه قوله رویدا زیدا فی الاصل تصغیر ارواد .. مصدر اَرْوَدَ قوله وهیهات ذلک اشار بالمثالین الی تقسیم اسماء الافعال الی ما کان بمعنی الامر والماضی والی ما کان متعدیا او لازمیا والی ما کان المنقول عنه مستعملا اولا وتحقیق الاخیر فی صدر الکتاب فی بحث الاسم قوله بفتح التاء لان الاصل فی البناء هو السکون لاکن ههنا یلزم التقاء الساکنین فحرکوه بالفتح لانه اخف الحرکات قوله بکسرها الخ لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قوله وبالضمة الخ لتقویة العمل قال الشیخ الرضی فتحت التاء نظرا الی اصله حین کان مفعولا مطلقا ثم جعل بمعنی الفعل وانما کسرت للساکنین وضمت للتنبیه لقوة الحرکة علی قوة معنی البعد اذ معناها البعد قال بعض النحات ان مفتوحة التاء مفردة اصله هیهة کزلزلة قلبت الیاء الاخیرة الفا لتحرکها والفتاح ما قبلها و التاء

marfat.com

فالوقف عليها بالهاء واما المكسورة التاء فجمع لمسلمات فالوقف عليه بالتاء والضمة التاء تجعل الاف والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء كذا قال مولانا عبد الغفور قوله وقدم الامر جواب سوال وهو انه لم يقدم الماضى مع انه مقدم فى الواقع قوله والذى علم جواب سوال وهو انه لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر والماضى لما سمى باسماء الافعال ولم ليس بعين الافعال فاجاب بقوله والذى الخ فقوله والذى مبتدأ وقوله امر لفظ خبره يعنى الشئ الذى باعث على النحاة على ان قالوا ان اسماء الافعال ليست عين الافعال مع انها تودى معنى الافعال هو امر لفظى يعنى ان صيغها ليست صيغ الافعال وايضا لا تتصرف تصرف الافعال من التونث والتثنية والجمع والغيبة والمضارعة واسم الفاعل الى غير ذلك واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه اخر وهو انما يسمى باسم الافعال لانها موضوعة للفظ الامر والماضى لا لمعناها فرد الشارح عليهم بقوله لا انها موضوعة بصيغ الافعال قوله قال الشيخ رضى الخ اشارة الى تائيد النفى للمستفاد من قوله لا انها موضوعة قوله الذى اى اسكت الذى قوله تنوعلم اى منه علم اللفظ اى للفظ اسكت قوله بشئ الجنبى ليس قوله اذ العربى الفتح اى الخالص اى الذى كان ابه وامه جميعا من العرب والمراد منه الافصح الفصيح قوله ربما يقول صلاة ملا منه اسكت مع انه لم يخطر بباله لفظة اسكت بل ربما لم يسمعه بان كان صغيرا لم يعرف بعض الالفاظ ولا يعرف البعض قوله اصلا اى لا مع المخ ولا بدا ونه قوله ولهذا قال الخ اى لاجل انها موضوعة لمعنى الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضى يشارك معناها معناها قوله ولم يقل ما كان معناه الامر والماضى اى ما كان معناه لفظ الامر والماضى لان الامر والماضى فى الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه ينبغى ان يكون الضارب فى ضارب اسم فعل لانه بمعنى ضرب فاجاب بقوله والمتبادر اى للتبادر من قوله اسم الفعل بمعنى الامر والماضى انه كذلك بحسب الوضع لانه بعد دبيان الاوضاع فان قيل انها كان بمعنى الامر والماضى وضعا صدق حد الفعل عليه قلنا انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنى الفعل وضع عرفى واستعمالى لان الوضع على ثلثة اقسام لغوى وعرفى وشرعى فان قيل لو قال الضارب فى الماضى لكان احسن لانه شامل لجميع ما مضى وهو المراد لا الامس قلنا سلمنا ان الحكم مطلق غير مختص بالامس لكن لما كان هذا القول مسموعا فلذا احضره قوله وفعال وانما خص البيان بوزن الفعال ولم يبين الغير من اسماء الافعال للاختلاف الواقع فى وزن فعال فلذا احضره قوله اعلم ان ما يوزن على فعال على اربعة اقسام احدها اسم الفعل كنزال بمعنى انزل والثانى بمعنى المصدر نحو فجار بمعنى الفجور والثالث بمعنى اسم الفاعل نحو يا هناق بمعنى يا فاسقة والرابع علم للاعيان للمونثة نحو قطام وغلاب وحكم قسم الاول والثانى والثالث انها مبنية بالاتفاق وحكم قسم الرابع انه مختلف فيه عند الحجاز مبنى وعند بنى تميم معرب كما بين المصنف قوله اى ما يوزن جواب سوال وهو ان

له تغلب يغلب وقدم الامر على ضرب لاسم

فات المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل فعال والمذكور في المثال نزال قوله الكائن انما قدر معرفة
اشارة الى انه صفة فعال وليس بحال منه عند ابن مالك كما هو معتبر في كثير من المواضع وانما اختار
الصفة على الحال لجزالة المعنى فقوله فعال مبتدأ وقوله بمعنى الامر صفة وقوله من الثلاثي صفة الامر
وقوله قياس خبر المبتدأ قوله المشتق ولا يخفى ان تقدير المشتق اولى واليق ههنا من تقدير الكائن
فما ذكره مولانا عصام الدين ان تقدير الكائن اعرف ليس على ما ينبغي قوله من الثلاثي يعني
كلما كان ثلاثي المجرد يجيء منه فعال لا محالة قوله اي قياسي جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله
قياس على فعال للزوم حمل الوصف على الذات فاجاب انه بحذف ياء النسبة او بحذف المضاف
اي ذو قياس قوله قال سيبويه اشارة الى تائيد قول المص رح والى انه تابع سيبويه ههنا قوله
فلذا اول الخ اشارة الى الجواب ثم يرد عليه ان الاطراد عبارة عن القاعدة الكلية فكيف يكون المراد
منه الاكثر فاجاب بقوله فكانه قياس لكثرته يعني انه قاعدة كلية حكما لان للاكثر حكم الكل قوله
واما في الرباعي اشارة الى ان تقييد المص رح بالثلاثي احتراز عن الرباعي يعني مجيء اسم الفعل
من الرباعي بمعنى الامر لا يكون الا نادرا لا بمعنى ان فعال بمعنى الامر اصلا فان ما جاء من
اسماء الافعال في الرباعي كلمتان احدهما عرعار والاخر قرقار على وزن فعلال فان عرعار
حكاية صوت الرعد وقرقار حكاية صوت الصبيان وهما في الاصل عارعار وقارقار قوله
حال كونه بيان لنصب قوله مصدرا وصاحب الحال هو الضمير في قوله مبني وهو مفعول ما لم
يسم فاعله والعامل في الحال هو لفظ مبني والحال يتقدم اذا لم يكن العامل معنويا وانما اشترط
ان يكون المصدر معرفة ومونثا لانه اذا كان معرفة ومونثا يكون له زيادة المشابهة بالفعل
في ثبوت الفرعية كما مر في غير المنصرف واما اذا كان نكرة فلا يكون مبنيا نحو فهاب قوله
بمعنى الفجرة او الفجور احدهما مصدر والاخر اسم المصدر او احدهما ذو تاء والاخر بلا تاء
وانما اورد معرفتين اشارة الى ان فجار معرفة قوله قال الرضي اشارة الى الاعتراض
اجيب عنه ان انتفاء الدليل القطعي لا يدل على انتفاء الظني بل يدل على اثباته والدليل الظني كاف
في المسائل النحوية لان دلائل النحو كلها ظني وان كان مسائله قطعية او نقول لا نسلم انه لم يوجد
الدليل لانهم قالوا فجار لامرأة قبيحة فلما كانت صفتها معرفة ومونث علم ان موصوفها كذلك
قوله اي كل واحد اشار به الى ان الضمير في مبني راجع الى القسمين بتاويله بكل واحد وهو تاويل
شائع فلا يرد ان ههنا لا بد ان يقول مبنيان ثم المتوهم لما توهم ان الضمير في مبني راجع ايضا
الى فعال بمعنى الامر فعلى هذا يلزم الاستدراك لان ابنيته اسماء الافعال علم من صدر
الكتاب حيث قال وهي المضمرات واسماء الاشارات واسماء الافعال فدفع بقوله من
القسمين الاخيرين قوله مبني انما ذكره ليعلم ان قوله لمشابهته متعلق به ثم الضمير في قوله لمشابهته
راجع الى فعال مصدرا

marfat.com

اوصفة والضمير في قوله راجع الى فعال بمعنى الامر قوله معدول عن الامر الفعل انما قال هذا لان اسم الفعل بمعنى الامر ايضا امر لكن يقال له امر اسمي فكما يكون نزال معدول عن انزل فكذلك فساق معدول عن فاسقة وفجار عن الفجرة وانما بين الشارح العدل في جانب المشبه به ولم يبين في المشبه لانه بينه سابقا بقوله فجار لبعض الفجرة والفجرة وفساق بمعنى فاسقة ونزال وان بينه المصنف رح حيث قال كنزال بمعنى انزل لكن لم يبين الشارح وايضا ان بيان المشبه به توطئة الى ورود الاعتراض بقوله قال الشارح الرضي فلذا بين العدل في المشبه به واما المشبه فلا يرد الاعتراض فلذا لم يبين فان قيل ان ذلك الاعتراض كما يرد على المشبه به كذلك يرد على المشبه قلنا سلمنا ان الاعتراض الاول وارد على المشبه لكن الاعتراض الثاني غير وارد على المشبه به فقط وهو قوله كيف والاصل الخ وانما اعتبر العدل في البناء لان المشابهة في الزنة فقط غير كافية فيه والالزم بناء سلام وكلام فانقيل لا دليل على كون فجار معدولا عن الفجرة وفساق عن فاسقة لجواز ان يكون امرا دفين قلت فليكن العدل فيه تقديريا فلا يحتاج الى الدليل او نقول الدليل عليه وجود المبالغة في نزال دون انزل فلا يكون امترادفين لكن اشتركا في المعنى الاصلي وهو ليس الا معنى العدل قوله قال الشارح الرضي الخ اشارة الى الاعتراض قوله أرى صيغة المضارع للمتكلم الواحد المجهول يعني ان الناس يقولون اسماء الافعال معدولة لكن لا دليل لهم عليه اجيب فليكن المراد بالعدل ههنا التقديري فلا يحتاج الى الدليل فان قيل لا حاجة للبناء الى العدل لوجود دليل اخر وهو الاشتراك في المعنى مع المبنى الاصل وهو الامر والماضي والعدل التقديري لا يكون الا للحاجة قلنا الاشتراك في المعنى بين الشيئين لا يكون الا باحد الامرين اما بالترادف او العدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة في احدهما وهو المبالغة فتعين العدل قوله كيف والاصل اشارة الى الاعتراض الثاني قوله ان لا يخرج يعني الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه فان كان المعدول عنه اسما او فعلا او حرفا ينبغي ان يكون المعدول كذلك فان قيل هذا الاصل لا يجري في ثلث من ثلثة ثلثة لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع المركب قلنا ان ثلثة ثلثة وان كان مركبا لكن ماخوذ من المفرد وهو ثلثة فيكون معدولا باعتبار الماخذ منه فلا يخرج المعدول بالعلة من انواع اصل المعدول عنه او نقول انه اسم باعتبار الاجزاء قوله واما المبالغة هذا ايضا من مقولة الرضي حاصله ان الشارح الرضي قال كتابه ان العدل لما لم يستتم قال الاولى ان يقول للم لمشابهته له مبالغة وزنة بان يذكر المبالغة في موضوع العدل ثم كان السائل سال ما وجه اولوية المبالغة على العدل فليكن الخلل في المبالغة ايضا فبين وجه الاولوية بقوله واما المبالغة فثابتة في الكل يعني لا يظن الخلل في ذكر المبالغة كما ان الخلل في ذكر العدل قوله وبين وجهها اى بين الرضي وجه المبالغة قوله

marfat.com

فی کلام طویل اشارة الی وجه عدم ذکر الشارح عنه ان الخروج عن النوع یضر فی العدل الذی
هو سبب منع الصرف واما فی البناء فغیر مضر والفرق ان الانصراف وعدم الانصراف صفتان
للاسم دون الفعل فلو خرج من الاسم الی الفعل لم یکن منصرفا ولا غیر منصرفا واما البناء فهو
صفة الاسم والفعل جمیعا فلا یضر خروج احدهما الی الاخر بالعدل قوله وفعال حال کونه علما
قال عبد الغفور رح حال من مفهوم قوله مبنی فی الحجاز ومعرب فی تمیم ای اختلف فیه حال
کونه علما للاعیان وانما قلنا ذلک لانه ان تعلق بکل واحد من قوله مبنی ومعرب لزم توارد
العاملین علی اثر واحد وهو ممنوع وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال
وهو لا یجوز قال عصام الدین لا حاجة الی ما قال فاضل المحشی رح لانه حال من ضمیر
مبنی وقوله معرب مستغن عن التقیید بالعلم لان الضمیر فی معرب راجع الی فعال المقید
بالعلم لکن علی هذا لا یکون مبنی ومعرب علی اسلوب واحد فالفضل لمن تقدم قوله ای لعین
من الاعیان جواب سوال وهو انه لما کان علما للاعیان فلو کان علما للعین ینبغی ان
لا یبنی وایضا فات المطابقة بین المثال والممثل لانه جمع وذکر فی المثال قطام وغلاب وهما علم
للمفرد فاجاب بقوله ای لعین من الاعیان قوله لیخرج باب فساق ای ما هو صفة ولیس بعلم
قوله صفة علما دفع توهم وهو انه صفة الاعیان فعلی هذا فات المطابقة بین الصفة والموصوف
فی الافراد والجمعیة فدفع بقوله صفة علما ثم یرد علیه لما کان قوله مؤنثا صفة وهو قید وهو
ینقسم الی الاحترازی والواقعی فسال سائل انه من ای قبیل فاجاب انه قید واقعی فان قیل
فلم لا یجوز ان یکون احترازا عن فعال علما للمذکر قلنا ان الکلمة التی هی علی اربعة احرف
لا یخرج عن التانیث بجعلها علما للمذکر لان الحرف الرابع قائم مقام تاء التانیث فلا یصح جعله
قیدا احترازیا قوله کقطام معدول عن قاطمة وهی امرءة عاض بالاسنان وغلاب من غالبة
وهی امرءة ذا شوکة قوله کذلک ای علما للمؤنث قوله فی استعمال جواب سوال وهو انه
لا یصح ظرفیة الحجاز للمبنی لان الظرف علی قسمین حقیقی کزمان ومکان واعتباری کظرفیة
الاوصاف للموصوفات کزید فی العلم او فی الکرم والحجاز لیس بواحد منهما فاجاب بقوله فی
استعمال ولا شک ان الاستعمال صفة للمبنی لان الاستعمال نسبة بین المستعمل والمستعمل وهو المبنی
والنسبة قائمة بالطرف لان المبنی احد الطرفین وانما زاد الاهل لان الحجازیة عبارة عن الوطن
قوله الا ما کان فی اخره استثناء من المحذوف وهو الاتفاق یعنی معرب باتفاق بنی تمیم الا
ما فی اخره راء ای لیس الاتفاق فیما فی اخره راء قوله ای الا فی فعال فقوله فعال تعبیر عن
کلمة ما وانما زاد لفظ فی لان فعال محل الاتفاق وحده فیکون ظرفا قوله فان بنی تمیم
اختلفوا فیه اشارة الی دلیل استثناء ذات الراء عن اتفاق بنی تمیم فان قیل ما لبنی تمیم
ان عندهم فعال مصدرا وصفة مبنی وفعال علما للاعیان معرب قلنا ان مشابهة

marfat.com

فعال مصدرا وصفة بفعال بمعنى الامر اتم من حيث ان كلاهما من الاعراض او لقول ان مشابهة فعال المصدر او الصفة اكثر بما كان بمعنى الامر لان فعال بمعنى الامر للمبالغة وفساق وفجار ايض للمبالغة بخلاف ما كان علما للاعيان لان المبالغة في الاعلام غير ملحوظ قوله علما لكوكب اى كوكب معين قوله كالمكرر لانها يقرء مشبعا وانما عنوا ببناء حضار مثلا ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء وانما احتيج الى الكسر اذ كسر الراء مصححة للامالة وانما احتيج الى الامالة لانها امر مستحسنة لان الامالة ميلان الفتحة الى الكسرة والالف الى الياء فحضار فتحة الضاد فيه يميل الى الكسرة والالف الى الياء وذا يكون بكسر الراء قوله اعلم ان الاصوات اشارة الى تقسيم الاصوات والغرض في التقسيم طويته الى الاعتراض حاصله ان التعريف غير جامع ثم اجاب عنه بقوله والمراد بالاصوات ههنا الخ كما ستعلم فيما بعد قوله على لفظ الانسان فهو ليس من مبحث اللحوى وانما لم يقل على لفظ العرب لان الاصوات غير مختصة بالعرب قوله الى باب المصادر اى الى ما يدل على الحدث فقط سواء كان مصدرا او اسم المصدر فلا يرد ان المصدر ما يشتق منه وهو غير لازم ههنا قوله ولم تصر الخ بيان لزوم المصدرية قوله وصارت بيان عدم لزوم المصدرية قوله واها اى خوش بودن بالتنوين على وزن فعل يقال في وقت التعجب وحكمه حكم المصادر من الاعراب ووقوعه مفعولا له ومفعولا مطلق مثل عجبت واها قوله مه وصه الاول بمعنى اترك والثاني بمعنى اسكت وهما في الاصل اصوات بعد السكون ثم نقل الى المصادر ثم نقل الى اسم الفعل لكن اذا كانا بالتنوين بمعنى منع ما وسكوت ما وان كان بلا تنوين بمعنى منع الان .... وسكوت الان والمنع والسكوت مصدران لكن المصدرية غير لازمة منهما قوله فهي على انواع اى الاصوات التي هي غير منقولة الى المصادر قوله كقول المتندم اى ندامت كننده قوله وى وح وحينئذ لا يقدر الانسان اى ان يحكم عليه او به لانهما لا يكونان الا ما يكون له معنى مستقل بالوضع وهذا المعنى ليس بالوضع بل بالطبع وايض لو كان احدهما لفات الغرض وهو الصوت عند الندامة او التعجب قوله بان يصدر من نفسه جواب سوال وهو ان الحكاية عبارة عن عين المحكي عنه من غير تغير وههنا ليس كذلك لان غاق مركب من الحروف وليس في صوت الغراب حروف فاجاب بقوله بان يصدر قوله وح ايضا لا يقدر لانه لا يدل على معنى اصلا والمحكوم عليه وبه لا بد فيهما من ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله اما للزجر اى للمنع كمنع التسكين ص قوله وح ايضا لا يقدر لانه لا يدل على المعنى قوله وهذه الاقسام كلها اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وفي بعض النسخ مبني بتذكير الضمير باعتبار لفظ الكل قوله لانتفاء التركيب فيها فيكون هذه الاقسام

ص قوله او للدعاء اى للطلب كما يقال به للطيور قوله نخ لا ناخة الخ ويقال في عرفنا اخ لا ناخته م

داخلة فی القسم الثانی من المبنی وهو قوله او وقع غیر مرکب اذ لیست هذه الاصوات اسماء لحدم
الوضع فیها بل هی جاریة مجری الاسماء وهو اللسان کما ذکره فیما سیاتی ثم یرد علیه فعلی هذا لو
کان مرکبا مع العامل ینبغی ان یکون معربا کما اذا قلت علی سبیل الحکایة قال زید وی او غاق فان
قوله وقع مفعول به لقوله ولا یکون مبنیا لانه غیر داخل فی قسمی المبنی قوله وی هذا مقول قال
فمقول القول وان کان جملة الا انه قد یکون مفردا اذا کان المراد منه نفس اللفظ کما قال المص رح
فی اسماء الاعداد تقول واحد واثنان فان الواحد مقول تقول مع انه مفرد لاجل ان المراد
منه اللفظ لا المعنی قوله او عند اناخة البعیر الخ عطف علی قوله عند التعجب قوله او غاق عند
حکایة صوت الغراب ایض عطف علی قوله عند التعجب او عطف علی قوله عند اناخة البعیر ای
اذا قلت قال زید غاق عند صوت الغراب قوله فهی فی هذه الحالة ای حالة الحکایة وهذا
القول جزاء الشرط المذکور وهو قوله واذا تلفظ الخ قوله والمراد بالاصوات جواب سوال
وهو ان تعریف الاصوات غیر جامع الافراد لانه خرج منه الاصوات المنقولة الی المصادر
وایض خرج منه الصوت الذی حکی عمر من زید بان یقول قال زید وی ای الصوت المنقول
علی سبیل اسم لا صوت والمطلوب بیان تشبیه الاصوات مما یصوت به الانسان بغیره کتشبیه
صوت بصوت لا بیان الاسماء الدالة علی سبیل الحکایة فاجاب بقوله والمراد الخ حاصل
الجواب المراد بالاصوات ههنا لیس الاقسام المنقولة الی المصادر بل المراد الاقسام الغیر المنقولة
بل غیر المنقولة ایض غیر مراد مطلقا بل التی لیس علی سبیل الحکایة فان قیل الاصوات المنقولة
الی المصادر وما کان علی سبیل الحکایة ایضا اصوات فلم لم یردهما المص رح قلنا انما لم یردهما المص رح
لانهما من الاسماء لا من الاصوات والمطلوب بیان الاصوات لا بیان الاسماء الدالة علی الاصوات
اعلم ان الحکایة علی قسمین احدهما الحکایة عن صوت البهائم والاخر حکایة عن صوت من هو
حاکی عن صوت البهائم کما یقول عمرو قال زید غاق والمراد بقوله من غیر نقلها علی سبیل الحکایة
هو القسم الثانی فلا یرد انه لا حاجة الی اخراج الحکایة لانه مذکور فی قول المص رح حیث قال کل
لفظ حکی به صوت قوله وهی بهذا الاعتبار اشارة الی الاعتراض وهو ان الاصوات لیست باسماء
فلا یصح ذکرها فی بحث الاسماء قوله وذکرها فی باب الاسماء الخ اشارة الی جواب قوله مجریها
وهو اللسان قوله واخذها لو او بمعنی الفاء ای فاخذ حکمها من البناء قوله وبنیت الخ اشارة
الی وجه البناء قوله فالاصوات بهذا الاعتبار وهو ما کانت باقیة علی ما هی علیه من غیر نقلها
علی سبیل الحکایة قوله انما قال لفظ جواب سوال وهو ان المص رح عمدة ولمخالفة اذا وقعت
فی کلام العمدة لا بد لها من بیان النکتة فاجاب بقوله انما قال لفظ الخ قوله ای اصدر علی لسان
الانسان جواب سوالین الاول ان الحکایة عبارة ... من عین المحکی عنه من غیر تغیر وههنا لیس
کذلک لان غاق مرکب من الحروف ولیس فی صوت الغراب حروف والثانی ان قوله حکی به صوت

marfat.com

مخالف من قول الشارح رح وهو قوله المراد بالاصوات الى قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية فاجاب بقوله اى اصدر الخ فالجواب عن الاول ظاهر وكذا عن الثانى اذ فرق بين الحكايتين كما مر انفا ثم المراد من قوله حكى به صوت الخ من اصوات الحيوانات او الجمادات كضرب الحجارة بالحجارة يصدر منه الصوت ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه اذ فرق بين صوتين لان المراد من الاول ما يجرى على لسان الانسان ومن الثانى ما يجرى على لسان البهائم قوله بل لبعض افراد الانسان وله معنيان احدهما ان يصوت لبعض افراد الانسان كالصبيان بان يصوت امرأة للصبى بمثل تا والاخر ان يصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثل وى عند التعجب او الندامة قوله ولم يذكر المص رح الخ جواب سوال وهو ان التخصيص فى الرواية يدل على نفى الحكم عما عداه والحال ان الاصوات الغير المنقولة على ثلثة اقسام كما ذكر الشارح رح والمص رح ذكر الاخيرين ولم يذكر القسم الاول وهو ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول المتندم وى فعلم من التخصيص ان هذا القسم غير مبنى مع انه مبنى ايض فاجاب بقوله ولم يذكر الخ قوله قيل قائله شارح الهندى وانما ذكر جوابه لان جواب الشارح قد مر بقوله مثلا قوله ذلك اى عدم ذكر القسم الاول حاصل الجواب ان هذين القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذى ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق واما كون التعلق بالغير بعدا عن الالحاق ظاهر كذا قال جمال الدين او نقول حاصل الجواب هكذا انه انما لم يذكره لانه يلزم بناؤه من بناء القسمين الاخيرين بطريق الاولى لانك قد علمت ان بناءهما لمشابهتهما بالقسم الثانى من المبنى فاذا كان كذلك فالقسمان الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا مبنيين فالقسم الاول الذى لا قرب له به اولى لان مشابهته من القسم الثانى من المبنى ح اشد من القسمين الاخيرين اما عدم كونه قريبا بالمركب فظاهر لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء اما قرب القسمان الاخيران اليه فظاهر ايض لان لهما تعلق الى الغير كنخ بالقياس الى البعير يعنى ان التخصيص فى الروايات يدل على نفى الحكم عما عداه اذ لم يكن لما عدا ثابتا بطريق الاولى وههنا ثابت بطريق الاولى كما ترى قوله اى المركبات المعدودة دفع وهم وهو ان المراد ههنا غير ما فى الاجمال فعلى هذا فات المطابقة بين الاجمال والتفصيل فاجاب بقوله اى المركبات المعدودة الخ يعنى انه عين ما ذكر فى الاجمال بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى يعنى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يقال المركبات اسم مركب الخ وجعل اسم الخ تعريفا المحذوف بتقدير احد نوع المركبات صحيح ظاهرا لكن لا يناسب كون التعريف فى نظائره للمذكور وجعل اللام للجنس يبطل الجمعية ويرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل اللام فى نظائره للعهد كذا قال جمال الدين رح اجيب عنه ان قوله كل اسم خبر مبتدأ محذوف اى هو كل اسم فالضمير فى هو راجع الى المركب الضمنى فلا يكون التعريف للمحذوف واللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظرف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات من المبنيات فالقيل

بحث المركبات

marfat.com

لا یصح عد الجمیع من المبنیات لان منها معربات کفلان و فلانة لانه فی الاصل فل ان ای فال بکن فی
الحال ثم جعل علما قلنا المراد بقوله المعدودة من المبنیات بشرط تضمنها الحرف بقرینة قوله فان
تضمن الثانی حرفا فلا یرد فلان و فلانة مثلا ثم ان المص رح ذکر المحدود فی قوله المضمرات و فی
قوله الموصول مفردا رعایة لما هو الاصل المقصود فی التحدید و ذکر فیما عداهما جمعا رعایة لتطابق
التفصیل والاجمال والکل من الوجه فلا یرد ما قال جمال الدین رح کذا قال صاحب التکملة اعلم ان ذکر لفظ
کل فی بعضها للاشارة الی الطرد و ترک بعضها رعایة لما هو الاصل لان الاصل عدم ذکر لفظ کل لانه لاحاطة
الافراد والتعریف لا یکون للافراد کما هو المشهور فان قیل لما لم یعتذر الشارح عن صیغة الجمع اعنی المرکبات
مع ان التعریف للجنس لا للافراد والملحوظ فی الجمع الافراد و کذا لم لم یعتذر من لفظة کل مع ان التعریف
لا یکون الا بالجنس لا بالافراد والملحوظ فی لفظة کل احاطة الافراد قلنا لما ذکر الشارح توجیه
صیغة الجمع و لفظة کل فی شرح قوله التوابع کل ثان الخ ترکه ههنا کذا قال صاحب التکملة فان قیل ان ذکر الشارح
توجیه لفظة کل ثمه مسلم و ذکر توجیه صیغة الجمع ثمه غیر مسلم لانه لم نجده کما تری قلنا وان لم
یذکره قصدا لکن ذکره فی ضمن بحث لفظة کل حیث قال فالمحدود فی الحقیقة هو التابع فاتی المفرد
فانظر ثمه فتعلم ثم اعترض الشیخ الرضی من انه لا حاجة الی قوله اسم لان الکلام فی اقسام الاسم ولذا
ترک فی غیرها اجیب عنه انه تصریح بما علم ضمنا فلا یقال انه لا حاجة الیه نعم لا بد لاختیاره التصریح ههنا
والاکتفاء بالقرینة فیما عداها من نکتة وهی انه لما کان فی اسمیتها شبهة لکونها مرکبا الجزء من کلمتین
والاسم قسم الکلمة صرح باسمیتها قوله المعدودة من المبنیات فان قیل لما کان المراد من المرکبات ذلک
فدخول بعلبک فی التعریف غیر مستقیم لان الجزء الاخیر منه معرب غیر مبنی قلنا انه مبنی فی احد
المذاهب او نقول انه مبنی ببعض اجزائه وهو جزء الاول وهو کاف وههنا اعتراض مشهور وهو ان المرکب
قد مر فی غیر المنصرف انه غیر منصرف و ذکر فی بحث المبنی انه من المبنیات فلا بد من الفرق بین
المرکبین اجیب عنه المرکب المبنی هو الذی تضمن الجزء الثانی منه حرفا کخمسة عشر والمرکب الغیر المنصرف
هو الذی لم یتضمن الجزء الثانی منه حرفا کبعلبک لکن الجزء الاول منه مبنی لوقوعه فی الوسط قوله
حاصل بیان المتعلق قوله من دفع وهم وهو ان من فی قوله من کلمتین للتبعیض لوجود القرینة
علی التبعیض وهو دخول من علی المتعدد فیکون معناه المرکب بعض الکلمتین وهو فاسد فدفع
بقوله من ترکیب فدخل من علی المفرد وهو الترکیب فلا یوهم التبعیض بل یکون کلمة من
للتعلیل کما مر فی بحث المفعول ان کلمة من تجیء للتعلیل کما فی قوله تعالی خاشعا متصدعا من
خشیة الله قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو انه یخرج من التعریف سیبویه و نفطویه
قوله اسمین او فعلین فیکون مجموع الاقسام من حیث العقل ستة ولکن ما یکون له مادة من
هذه الاقسام هو ان یکون من اسمین او اسم و فعل والاسمان حقیقتان مثل بعلبک واما
الاسمان اللذان احدهما کلمة حقیقة والاخر حکما مثل سیبویه وانما المرکب من الاسم والفعل

سه فانما دخلان فی المرکبات مع انهما لیسا بکلمتین من کلمة فان الجزء الاخیر منه غیر موضوع للمعنی اجاب بقوله حقیقة او حکما ۱۲ م

مثل بخت نصر فان جزء الاول منه اسم والثانی فعل بخت بضم الباء بمعنی الابن بلسان البیان
کما فی القاموس والمراد منه ملك الملوك قوله وجعلهما کلمة بالجر علی ترکیب الکلمتین قوله اصلا
انما استفاد التعمیم من اجل ان النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی یفید الاستغراق قوله لا فی الحال ای
فی حال الترکیب ولا قبل الترکیب اعلم المراد من الترکیب العلمیة ای لا فی حال العلمیة ولا قبل العلمیة
فلا یرد ان نفی النسبة قبل الترکیب لغو لامتناع النسبة قبل ترکیب الکلمتین ثم قوله اصلا لرد کلام
الرضی حیث فسر قوله لیس بینهما نسبة بانه لیس بینهما نسبة قبل العلمیة واما نفی نسبة فی الحال فمما لا
یحتاج الیه لان کون المرکب من الکلمتین اسما یشیر الی ان لا نسبة بینهما فی الحال لان النسبة زال فی
حال العلمیة وجه الرد ان النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی یفید العموم واجیب عن استدلال الرضی ان
النسبة المنفی بقوله لا فی الحال هی النسبة التی یفهم من هیئة الترکیب وذلك لا یزیل بالعلمیة کهیئة
عبد الله وهی کسرة لفظ الله یدل علی نسبة الاضافة فی حال العلمیة ایضا کما بینه الشارح فی هذه
الصفحة قوله مثل عبد الله وتابط شرا ففی الاول النسبة الاضافی قبل الترکیب وفی الثانیة النسبة
التعلیقیة قبله لان قوله شرا مفعول للفعل فان قیل ان خروج تابط شرا لا یصح لانه یناقض بما ذکر
فی بحث غیر المنصرف بقوله لان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات قلنا لا تناقض لان
ما ذکر فیما سبق محمول علی انها داخل فی جنس المبنی یعنی انه لیس بمبنی بسبب الترکیب بل من جهة الحکایة
وما ذکر ههنا محمول علی انها خارجة عن هذا القسم اعنی المرکب قوله مع انه من افراد المحدود لکونه
مبنیا للترکیب قوله قبل الترکیب الصواب حال الترکیب لانه لم یستعمل فی کلامهم خمسة وعشر بالعطف
اجیب عنه ان وجود امکان الاستعمال نزل منزلة الاستعمال نحو یضیق فم البیر قوله اصعب من خرط القتاد
الخرط حت الورق من اعلاه الی اسفله والقتادة شجرة له شوك وحت الورق من الغصن والمبنی
من الثوب ازالته والمعنی ان ارادة النسبة من النسبة التی فی قوله لیس بینهما نسبة التی لم یکن نسبة
العطف داخلا فی النسبة المذکورة اصعب من ازالة الورق من شجر ذی شوك من اعلاه الی اسفله
بالید وجه الصعوبة ان قوله نسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة فان قیل
قول الشارح رح والاحسن ان یقال الخ ارادة الخاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلنا معنا کلامه
ان نفی النسبة قبل الترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کالجر الباقی
فی عبد الله فانه یشعر بالخمسة عشر فانه بمنزلة زید فی عدم الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل
الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس بینهما قبل الترکیب
نسبة مفهومة من ظاهر اللفظ بعد الترکیب فنحو خمسة عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم
النکرة المنفیة کذا قال جمال الدین رح قوله والاحسن ان یقال الخ جواب من الشارح رح عن
اعتراض الرضی علی المصنف رح ای الاحسن ان یفسر النسبة بحیث لا یدخل فیها هذه النسبة
لا تعینها وتخصیصها بان یقال المراد نسبة مفهومة من الخ کما هو المتبادر اذ لیس المقصود ان لا یکون

له فان ارادة بعض الافراد دون البعض من غیر قرینة ترجیح بلا مرجح ۱۲ م عه من قوله والقتاد الی قوله من الاسم المفرد من تحریرات مفتی عبد الرحیم لیس من المحشی فی هذا المقام شیخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم

بین نسبة فی الواقع بل فی اللفظ وحاصل الجواب ان ظاهر ترکیب خمسة عشر ترکیب امتزاجی کبعلبك لا یفهم منه النسبة لکنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددین یفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك قوله نسبة مفهومه الخ ای لنفی هذه النسبة فیکون نسبة العطف باقیة فی المرکب من الکلمتین قوله بین الفعل نحو تابط والمفعول نحو شرا فخرج هذا عن الحد ودخل مثل خمسة عشر فیه فیکون الحد جامعا ومانعا قوله او غیره کحرف الجر نحو بیت بیت ای بیتی ملاصق لبیتك فالمرکب المقدر فیه حرف جر بین جزئیه نسبة الجر کما یکون المرکب المقدر فیه حرف العطف بین جزئیه العطف قوله آخره ای آخر هذا الجزء بعد الترکیب فی وسط الکلمة ولیس الوسط محلا للاعراب فیکون الجزء الاول مبنیا لانه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد قوله الخمسة فان قیل انه علم منه ان العشرة رکب مع الخمسة مع ان الامر بالعکس لان وجود الخمسة بعد العشرة اجیب عنه ان الشارح نظر الی الترکیب لا الی الوجود ولا شك ان الخمسة مقدم فی الترکیب حیث قالوا خمسة عشر ونسبة الترکیب یکون یکون الی العقیب وهو العشرة فی الترکیب وههنا بحث تفرد به خاطری وهو انه لم اورد المصنف رح فی المثال خمسة عشر ولم یورد احد عشر او اثنی عشر او ثلث عشر الخ مع ان الابتداء انما یکون من الادنی ایضا وقد یکون الابتداء من الاعلی فینبغی ان یقول تسعة عشر لکن اختلج فی قلبی ان الابتداء کما یکون بالادنی والاعلی کذلك یکون بالوسط لان خیر الامور اوسطها ولا شك ان خمسة عشر اوسط المرکبات قوله یعنی اخوات حادی عشر الضمیر راجع الی الحادی عشر وهو ان کان مفرد مذکر لکن الذی اشتق هو منه متعدد وهو احد عشر والمتعدد بتاویل الجماعة مفرد ومؤنث فیصح ارجاع الضمیر الیه قوله او اخوات کل واحد الخ ای الضمیر راجع الیهما بتاویل کل واحد یؤید الوجه الاول افراد الضمیر وقرب المرجع وانما خص اخوات حادی عشر لخفاء فی تضمنه الحرف ویؤید الوجه الثانی عموم الفائدة وان کان افراد الضمیر یحتاج الی التاویل قوله وانما اورد مثالین جواب سؤال وهو ان تعدد المثالین انما یجوز اذا کانا من نوعین بان اورد احد المثالین لتضمن حرف العطف والآخر لتضمن حرف الیاء مثل بیت بیت وما ذکره من مثالین کلاهما من نوع واحد وتضمن حرف العطف وهو یکاد الی عدم الجواز فاجاب بقوله وانما اورد مثالین یعنی انهما وان لم یکونا نوعین حقیقتا لکنهما نوعین حکما قوله لیعلم ان البناء ثابت ثابت فی هذا المرکب فان قیل لم لم یقل فی الجواب وانما اورد مثالین احدهما

اللهم تب علینا قبل الموت وسهل علینا سکرات الموت آمین

marfat.com

لتضمین معنی حروف العطف فی نفس التراکیب والاخر لتضمینه فی اصله مع انه علی هذا لا یرد نظر الشارح بقوله وفیه نظر قلنا لان التعمیم فی الحکم اعنی البناء الذی هو المقصود بالذات اولی بالبیان من التعمیم فی الشرط الذی هو تضمن الحرف قوله سواء کان احد جزئیه العدد الزوائد ففی المثال الاول یکون العشرة عددا زائدا علی العشرة وفی المثال الثانی یکون الحادی صیغة اسم الفاعل مشتقا من العدد الزائد علی العشرة وهو الواحد قوله لانه لا یراد بهما معا وعشر اذ لا معنی له حینئذ لان معناه بالفارسیة یازدہ وده ولا یراد به هذا المعنی قوله وجوابه حاصله ان المراد من تضمن الجزء الثانی من المرکب الحرف هو تضمن نفس الجزء الثانی منه له او تضمن اصل الجزء الثانی منه له فلما اخذ واهن ما الصیغة جواب لسؤال وهو ان البحث فی المرکبات وانت اتی بالجواب فی المفردات فاجاب بقوله فلما اخذ واهن ما الصیغة من المفردات ای صیغة الفاعل من المفردات فان کلا واحد من الواحد والاثنین والثلثة والاربعة من المفردات فاخذ الحادی من الواحد والثالث من الثلثة قوله للدلالة علی ما ذکرنا وهو ان المراد بصیغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد اه قوله ولا یتیسر ذلک الخ جواب سؤال وهو انه یصح اخذ الفاعل لکن ینبغی ان یأخذ من مجموع الکلمتین فاجاب بقوله ولا یتیسر ذلک ای یتعذر من مجموع الجزئین لان صیغة الفاعل لا یسع حروفهما لان حروف الفاعل اربعة قوله اذ فی اخذ بعض جواب سؤال وهو لم لا یجوز ان یأخذ بعض الحروف من اصل الجزئین والبعض من الجزء الاخر نحو تاشر بالتاء من ثلثة عشر او ثالث فاجاب بقوله اذ فی اخذ بعض الخ قوله مظنة الالتباس لانا لو رتبنا بعض حروف الجزء الاول فنظن انه مشتق منه ولو رتبنا بعض حروف الجزء الثانی فنظن انه مشتق منه فیلزم الالتباس قوله واختاروا الاول الخ جواب سؤال ظاهر فان قیل ینبغی ان یأخذ الفاعل من کل جزء علی حدة ای یأخذ الفاعلین قلنا فی اخذ الفاعل من کلا واحد من الجزئین علی حدة یلزم خلاف المقصود اذ کلا واحد من الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدل لان علی مفردین وهو ضد من المقصود قوله فاخذ واعتلا هذا اما حصل من الارادة السابقة بقوله اراد وان یأخذ واذلک الخ قوله فحادی عشر متضمن هذا اما حصل الجواب قوله وعلی هذا القیاس فی اخذ صیغة الفاعل من الجزء الاول قوله لا بذکر الواو وحذفه ای بذکر حروف العطف فی احدهما والتقدیر فی الاخر فان قیل لما کان هذا الواو للعطف فینبغی ان یکون معناه یکستم وبست وذا خلاف المقصود اذ المقصود من حادی والعشرون یکستم فقط فاجاب بما حاصله عند بقوله فحذف العطف المذکور فی الحادی والعشرون هو حروف العطف الذی کان فی الاصل اعنی حکایته عنه ولیس الواو فی الحادی والعشرون للعطف علی الحادی قوله الا اثنی عشر استثناء من قوله اخواتها ای اخواتها مبنیة الا اثنی عشر ومحتمل ان یکون استثناء من الحکم اعنی قوله مبنیا قوله واثنی عشر جواب لسؤال وهو انه یلزم القصور فی عبارة المصنف لعدم تناولها للمؤنث فاجاب بقوله واثنی عشر یعنی ان عبارة المصنف محمولة علی حذف المعطوف قوله فانه لا ینبغی دلیل المحذوف ای انما

marfat.com

استثناهما فانه لا يبنى الخ قوله لسقوط النون وانما اسقط النون لانه لما حذف الواو اى واو العطف المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك لانها موذنة ايضا بالانفصال وانما كان حذف النون موجبا لشبهه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء فان قيل لو كان علة عدم البناء هذا يلزم ان يكون الجزء الاول من الخمسة معربا ايضا لسقوط التنوين فى خمسة اجيب عنه بالفرق بان سقوط التنوين غير مختص بالاضافة لانه يسقط باللام ايضا وسقوط النون مختصة بالاضافة فقوله مع منع صرفه فيه طوتية لقوله فى الافصح والا فلا حاجة اليه قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انما قال هذا لئلا يرد قولنا سيبويه ونفطويه لان الجزء الثانى فيه لم يتضمن حرف العطف مع انه مبنى لانه صوت قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقول ان كان صالحا للاعراب موضع قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لان عند المصنف رح جميع الاسماء قبل التركيب مبنى فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا اجيب عنه المراد من التركيب هو العلمية فمعنى قوله قبل التركيب اى قبل العلمية قوله جمع كناية فيه طوتية الى تعريف الكناية لان التعريف لا يكون للجمع بل يكون للمفرد قوله وهى فى اللغة والاصطلاح الخ دفع وهم وهو ان المعنى اللغوى مغاير عن الاصطلاحى فى كثير من المواضع فتوهم ان ههنا مغائر فدفع بقوله وهى فى اللغة الخ يعنى ان ههنا لم يغير لان المناسبة بين المعنيين قد يكون مطابقيا كالقتل فانه فى اللغة والاصطلاح عبارة عن ازهاق الروح وقد يكون المناسبة بينهما تضمنيا كالتيمم فانه فى اللغة القصد مطلقا وفى الاصطلاح قصد الى جنس الارض التطهير فالمعنى اللغوى ثابت فى ضمن الاصطلاحى وقد يكون المناسبة بينهما التزاميا كالزكات فى اللغة عبارة عن نماء وفى الاصطلاح عبارة عن ربع العشر من النصاب فان النماء لازم مع ادائه اما فى الدنيا او فى الآخرة قوله والمراد بها ههنا جواب سوال وهو ان حمل قوله كم وكذا لا يصح على الكناية لانه عبارة عن ان يعبر وهو معنى مصدرى لان اذا دخل على الفعل المضارع جعله بتاويل المصدر فيلزم حمل الذات على الوصف وما قالوا ان الوصف اذا وقع فى جانب الموضوع اخذ حكم الذات فيصح حمل الذات عليه فالمراد من الذات المحض بل المراد ذات مع الوصف مثل اسم الفاعل والمفعول وكم وكذا ذات محض لا وصف فيه لان كم وكذا وان كان بالنسبة الى المتكلم اوصاف قائمة به لكن بالنسبة الى لفظ التعبير ذوات لانه نسبة قائمة بهما لان نسبة قائمة بالطرف فاجاب بقوله والمراد ههنا الخ ثم يرد عليه لما كان المراد بها ما يكنى به فعلى هذا ينبغى ان يبنى فلان وفلانة فاجاب بقوله ولا كل ما يكنى به بل بعضه ثم يرد عليه انه لا شك ان فلان وفلانة بعض ايضا فاجاب بقوله بل بعض معين قال مولانا عصام الدين والصواب ان يقال وليس المراد بعض معين لان قوله ولا كل بعض يساوى

بحث الكنايات

marfat.com

مع قوله ولا كلما يكنى به ثم اجاب مولانا المذكور انه سهو من قلم الناسخ اقول نعم انه مساوى له عند عدم قوله ببعض وآتا عند ذكره فيكون اخص من الاول وتقول المراد من قوله ولا كل ما يكنى به الكل المجموعى والمراد من قوله ولا كل بعض الكل الافرادى ولم يقل ولا بعض مبهم او نسبق منه الى افهام البعض الغير المعين ولا معنى له لان غير المعين غير مراد فكيف يحتاج الى نفيه قوله فكما اصطلحوا الخ جواب سؤال وهو انه على هذا ينبغى ان يقال بعض الكنايات كما قال البعض الخ قوله كما قال بعض الظروف لا نه ليس لهم اصطلاح فى الظروف على بعض ولا منا فتنة فى الاصطلاح وايضا لم يصطلحوا فى الظروف لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة وانى ذا والاصطلاح عبارة عن الاتفاق على امر معين قوله وينبغى ان يعرفه جواب سؤال وهو انه لم يذكر المصرح تعريف الكنايات بل ذكر افرادها فاجاب بقوله وينبغى الخ وانما ينبغى تعريفه لان الاصطلاح لما كان فى البنيات فقط وليس للكنايات المبنية تعريف على الخصوص من غير دخول غير المبنية تحت تعريفه ثم يرد عليه وان لم يكن للكنايات المبنية تعريف على الخصوص لكن تعريف مطلق الكنايات موجود كما قال الشارح رح ان يعبر عن شئ الخ فينبغى ان يأتى المصرح بمطلق التعريف فاجاب بقوله فلذلك اعرض الخ اى لاجل عدم وجدان الاخص لم يات بالاعم ايضا قوله وينتقض لذلك البعض المعين اى يتعرض لافرادها قوله لكون وضعها وضع الحرف فان وضع كم ثنائى كما يكون الحرف كم وعن كذلك فان قيل يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وذيت وكذا ايضا من هذا الوجه لانها موضوعة وضع الحرف وهو كلمة على فانها ثلاثى قلنا معنى قوله وضع الحرف اى وضعها مختص بالحرف لان الوضع الثنائى للحروف فقط وآتا الثلاثى فهو مشترك فلا يوجب البناء فعلى هذا ابناء كم مشابهة لمعنى الاصل فى البناء اى فى الصيغة ومشابهة كلتا له فلا يرد ما قال جمال الدين ان وضع الحرف ليس من المناسبة المذكورة فى صدر الكتاب من المفصل قوله متضمنة لمعنى الحرف لان الاستفهام معنى الهمزة مطابقة لانه ليس للهمزة معنى اخر غير الاستفهام والاستفهام معنى كم لكن تضمنا لان له معنى اخر وهو العدد قوله وحمل الخبرية عليها وقيل بناء كم الخبرية لانها النقيض رب لان كم للكثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف جنس فكذا كم لان حمل النقيض على النقيض شائع قوله بمعنى كم يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولن لم يقيد بشئ منهما قوله و كلواحد منهما اشارة الى ان قوله للعدد راجع الى كلواحد من كم وكذا قوله والكناية عنه جواب سؤال وهو ان كما لما كان اسما للعدد والحال ان اسماء العدد كلها معلومة فكيف يكون هو من الكنايات قوله او غيره عطف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت كما جاء فى الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اذكر كذا اذكر كذا وما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت

marfat.com

کیت اے کنایۃ عن الحدیث وھم اذ فی الاول علی بعض الاسم و فی الثانی یلزم عدم دخولہ تحت نحو والشئ انما یکون مثلا اذا کان مصدرا بمعنی قولہ للعطف علی بعض الاسم آنما یکون لو کان مجموع یوم السبت علما واما اذا کان السبت علما اضیف الیہ الیوم اضافۃ العام الی الخاص فلا یلزم العطف علی البعض قولہ ای للکنایۃ عن الحدیث جواب سوال مذکور ثم یرد علیہ ان الحدیث عبارۃ عن قول النبی علیہ السلام وھو لیس کنایۃ عنہ فاجاب بقولہ الجملۃ یعنی ان الحدیث کما یقال لقول النبی علیہ السلام کذا یقال للجملۃ والمراد ھھنا ھو الثانی لعدم استقامۃ الاول قولہ واقعۃ موقع الجملۃ یعنی اذا تکلم اثنان فاذا جاء ثالث قال لھما ماذا تقولان قالا مستترین عمہ کیت زیت فوقع کلواحد فی موضع الجملۃ التی تکلما بھا قولہ من حیث ھی اے قطع النظر عن ان یقع موقع المفرد لانھا اذا وقعت موقع المفرد یکون لھا محل من الاعراب قولہ لا یستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التراکیب الذی یتحقق معہ عامل والجملۃ من حیث ھی لا ترکیب لھا مع غیرھا واستحقاق البناء فرع المناسبۃ لمبنی الاصل ولا مناسبۃ للجملۃ مناسبۃ معتبرۃ فی البناء والمراد ان المستحق لھا ھو الکلمۃ والجملۃ لیست بکلمۃ قیل فعلی وجہ الشارح لا یکونان داخلین فی الاول من المثنی والثانی منہ قولہ ولم یخرجا خلوہ عنھما ای عن احدھما فلا یرد شئ قولہ رجح البناء لانہ لما تعارض سبب الاعراب وھو التراکیب مع العامل وسبب عدم الاعراب وھو کونہ واقعا موقع المفرد اے موقع الجملۃ وانما اطلق المفرد علی الجملۃ لانھا مفردۃ عن العامل لانھا من حیث ھی لا ترکیب لھا مع العامل فلما تعارضا تساقطا فصار کانہ غیر مرکب مع العامل فرجح جانب البناء فھو داخل فیما وقع غیر مرکب کذا اقال صاحب التکملۃ فان قیل انہ واقع موقع الجملۃ التی لھا محل من الاعراب فیکون مستحقا للاعراب قلنا ان استحقاقھا للاعراب المحلی عارض بعارض وقوع المفرد فلا یعتبر مع عدم استحقاقہ بالذات الاعراب والبناء قولہ ومن الکنایات کاین وانما بنی لانہ اے کافہ کاف التشبیہ قولہ انحی من باب الفعل یفعل بمعنی ازال قولہ معناھما الافرادی وھو التنبیہ والموصولیۃ قولہ بمعنی کم الخبریۃ ومعناہ الکثرۃ قولہ لاخوہ نون ساکنہ جواب سوال وھو لانسلم ان کاین مبنی لوجود علامۃ الاعراب فیہ وھو التنوین فاجاب بقولہ اخوہ نون الخ یعنی انہ لیس بتنوین بل نون ساکنہ قولہ کما فی من وانما بنی کاین لانہ مشابہ بمن الجارۃ فی نون قولہ لا تنوین التمکن اے ھذہ النون لیست بتنوین التمکن حاصلہ ان ھذہ النون ھی التنوین الذی فی ای ثم صار جزءا منہ فخرج عن کونہ تنوینا فلا یرد انہ لما اجتمع الکاف وای من این جاء النون وانما نفی تنوین التمکن خاصۃ مع انہ لیس بشئ من التنوینات صورۃ فی الخط لان تنوین التمکن اذا دخلت علی کلمۃ یقوی جانب الاسمیۃ فیضعف جانب البناء قولہ فمرتبۃ فی البناء جواب سوال وھو ان کاین لما کان من المبنیات الکنائیۃ

marfat.com

ینبغی ان لا یترکہ المصرح فاجاب بقولہ فمرتبۃ فی البناء منحطۃ لانہ فی الاصل اسم معرب منون
قولہ من اخواتہا وھی کم وکذا وکیت وذیت فان قیل کون مرتبۃ منحط عن مرتبۃ کذا محل تامل
لکونہ مثل کذا فی کونہ مرکبا من الکاف التشبیہ وغیرہ قلنا الانحطاط لملاحظۃ مضمون قولہ
فصار کانہ اسم مبنی لان کائن معرب فی حال الافراد واما کذا فہو مبنی فی حال الافراد ایض قولہ المتضمنۃ
معنی الاستفہام اشارۃ الی وجہ التسمیۃ اعلم ان کم الاستفہامیۃ والخبریۃ یدلان علی عدد
فالاستفہامیۃ وضع لعدد مبہم عند المتکلم معلوم فی ظن المتکلم للمخاطب والخبریۃ لعدد مبہم
عند المخاطب وربما یعرفہ المتکلم کذا قال صاحب التکملۃ لکن قولہ وربما من قلم الناسخ تقدیرہ
ھکذا او یعرفہ المتکلم قولہ الذی یرفع الابہام جواب سوال وھو انہ لا یصح التمیز عن کم
لانہ معلوم من حیث الصورۃ وھو الکاف والمیم ومن حیث المعنی وھو العدد فاجاب
بقولہ الذی الخ قولہ لانہ لو جعل کاحد الطرفین احدھما من الثلثۃ الی العشرۃ والاخر
مائۃ والف وتمیز طرف الاول یکون جمعا والثانی یکون مفردا وانما لم یعتبر من واحد واثنان
لانہ لا تمیز اما کما قال المصرح ولا یمیز الواحد والاثنان قولہ لکان تحکما لانہ تعارض الطرفان
فی تساویہما فی الطرفیۃ فتساقطا فبقی الوسط وایض خیر الامور اوسطہا وایض تعارض الطرفان فی
لا فی ان لکل واحد منہما نکتۃ الترجیح اما الاقل فظاہر باعتبار انہما اصل الاعداد ویستعمل کثیرا واما الاکثر
فباعتبار ان العزۃ للتکاثر فان قیل لم لا یجوز ان یجعل تمیز کم الاستفہامیۃ مثل تمیز طرفی العدد
بان یجعل بعض الافراد مثل احد الطرفین ویجعل البعض مثل طرف الاخر فلا یلزم التحکم حینئذ
قلنا ح یلزم الالتباس بین کم الاستفہامیۃ والخبریۃ قولہ تارتا جواب سوال ظاہر قولہ تقول
کم رجل عندی ای کثیر لان کم الخبریۃ بمعنی الکثیر قولہ مائۃ ثوب الخ الاول مثال طرف الاعلی
والثانی مثال طرف الادنی قولہ لان العدد الکثیر اہ وکم الخبریۃ بمعنی العدد قولہ وانما جاء
مجموعا الخ جواب سوال ظاہر قولہ لان العدد الکثیر فیہ ما ینبئ الاولی ترک قولہ فیہ وکلمتہا
ایض لان نفس عدد الکثیر ینبئ عن کثرتہ صریحا لا ان فیہ شیئ اخر ھو ینبئ عن کثرتہ صریحا
کذا قال المولوی رح اجیب عنہ ان العدد الکثیر الذی وقع ظرفا عبارۃ عن المعنی والشیئ المظروف
عبارۃ عن اللفظ فتغایرا او نقول ان کلمۃ ما مصدریۃ وھی اذا دخل علی الفعل یکون الفعل مع ما
بتاویل المصدر تقدیرہ لان العدد الکثیر فیہ ابناء الخ ولا شک فی صحتہ ثم یرد علی الشارح ان
کم الخبریۃ ایض للعدد الکثیر فکیف یصح قولہ والعدد الکثیر الخ اجیب عنہ المراد من العدد
الکثیر ھو العدد المعلوم نحو مائۃ والف قولہ عن معنی التصریح بہا ای بالکثرۃ قولہ وتدخل
من فیہما اما علی الخبریۃ فلموافقۃ جر التمیز المضاف الیہ لکم واما علی الاستفہامیۃ لموافقۃ ما اذا
کان کم مجرورا بحرف او مضاف نحو بکم رجل مررت او غلام کم رجل ملکت وایضا ان من تشبہ التمیز
فی ان کل واحد للبیان کما مر فی بحث التمیز قولہ وکم من قریۃ ای کثیرۃ قولہ قال الشارح رضی

marfat.com

اشارة الى الاعتراض قوله وذلك اى دخول كلمة من عليها الموافقة من جرا للمميز المضاف اليه كم
اى كم مضاف والتميز مضاف اليه قوله فلم اشعر عليه اى لم اطلع عليه قوله لكن جوز الزمخشرى
اشارة الى الجواب عن قول الرضى لانه انكر من وجوده فى كتاب من الكتب فالشارح عين له الكتاب
قوله استفهامية او خبرية من قول الزمخشرى قوله واما اى لكم استفهامية الخ جواب سوال
وهو ينبغى ان يقال واما لان المرجع شيئان احدهما كم الاستفهامية والاخر كم الخبرية فاجاب بقوله اى
لكم استفهامية كانت او خبرية قوله ليعلم من اول الامر فان قيل اى الحاجة الى العلم من
اول الامر فليعلم فى الاخر قلنا لانه لو لم يعلم من الاول لظن المخاطب فى الاول على خلاف
مظنونه وربما شرع فى جواب ذلك الكلام قبل اتمامه لان المشرعين فى الجواب يشرعون
قبل اتمام المتكلم كلامه فاذا علم فى الاخر ينتقض الجواب فيشرع فى جواب اخر فهو بمنزلة من
يمشى على الطريق ثم يعلم بخطائه ينقصه ويشرع فى طريق اخر والحال ان هذا شنيع فكذا
ذلك قوله والخبرية ايضا اى كما ان الامية يدل على انشاء التكثير فان قيل اذا كانت
خبرية فكيف يكون للانشاء قلنا لا تنافى بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة
فنحو كم رجال ضربت اخبار بضرب رجال كثير وانشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت
رجالا كثيرا ولا يقال له كذبت ما استكثرت الضرب قوله لو قال كلتاهما اشارة الى الاعتراض
قوله لكان اوفق لتانيث الاستفهامية الخ لانه لما كان صفتها مؤنثا وهو الاستفهامية والخبرية
علم ان كم ايضا مؤنث باعتبار تاويلها بالكلمة فلا يرد ان تذكير كلا مستقيم لانه راجع الى كم الاستفهامية
وكم الخبرية والحال ان كم مذكر وتانيثه باعتبار التاويل بالكلمة خلاف الاصل فلا يصح قول الشارح لو
قال كلتا الخ حاصل الجواب ان كم وان كان مذكرا لكن ههنا اعتبر تانيثه بالتاويل والا لا يصح توصيفه
بالاستفهامية والخبرية لتانيثهما قوله اوفق يشير الى ان الموافقة ثابت على تقدير التذكير لان اسم
التفضيل يقرر اصل الفعل وذلك لان تانيثه انما هو بتاويل الكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان يؤول
بالاسم او اللفظ او النوع قوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين اشارة الى الجواب ثم يرد ان كم
واحد فكيف يكون نوعين فاجاب صاحب التكملة بقوله كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية
والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية وان كان كم امر واحد فاما التاويل بهذين اللفظين
او الاسمين كما قال مولانا عصام الدين فانما يصح لو اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس
كذلك لان الكلام فى لفظ كم وهو لفظ واحد قوله اى كلواحد جواب سوال وهو انه لا
يصح ان يكون قوله يقع خبرا عن قوله وكلاهما لعدم المطابقة فاجاب بقوله اى كلواحد لكن يرد
ان هذا السؤال غير صحيح لان كلا لفظ مفرد فوجد المطابقة اقول لما اتصل قوله هما بقوله كلا
علم ان المراد منه معناه فاحتيج الى التاويل فلما كان صحة هذا السؤال بالتكليف فالصحيح ما قال
صاحب التكملة ان قوله اى كلواحد لدفع وهم وهو ان يتوهم ان هذين النوعين بطريق الاجتماع

marfat.com

یقعان مرفوعا ہ ولا یستعملان بطریق الانفراد فلذا قع بقولہ ای کلواحد قولہ مرفوعا ومنصوبا وبجر وبراھذا ایا عتبا رالحمل والا فھو معین قولہ ثم بین موقع اشارۃ الی ان الفاء فی قولہ فکل للتفسیر قولہ فکلا ای کلواحد اشارۃ الی ان کلمۃ ما موصوفۃ لا الموصولۃ لان الموصولۃ معرفۃ وکلمۃ کل اذا دخلت علی المعرفۃ یفید کثرۃ الاجزاء واذا دخلت علی النکرۃ یفید کثرۃ الافراد والمراد ھھنا ھذا دون ذلک قولہ وشبہ فعلیتہ بذلک علی ان المراد بالفعل اعم لیشمل نحو کم یوما انت سائرو کم رجلا انت ضارب واحترز بقولہ بعدہ فعل عما کان بعدہ اسم محکوم رجلا ابوک اذ لیس فیہ ناصب قولہ لفظا او تقدیرا فائدۃ ھذا التعمیم مجیئ ھل الصفحۃ حاصلہ ان جواب سوال وھو انہ ینتقض علی نحو کم رجلا ضربتہ فان بعدہ فعل مشتغل عنہ بضمیرہ مع انہ داخل فی قاعدۃ النصب اذا جعلتہ من قبیل الاضمار علی شریطۃ التفسیر قولہ غیر مشتغل عنہ بضمیرہ اما لو کان مشتغلا عنہ بضمیرہ مثل کم رجلا ضربتہ یکون من قبیل ما اضمر عاملہ اعلم انہ لم یذکر المصرح او متعلق ضمیرہ اکتفاء بما ذکرہ فیما اضمر عاملہ قولہ کان منصوبا اذا کان الفعل ناصبا فان فعما قال الرضی انہ منقوض بقولنا کم جاءک قولہ فھو من حیث الخ ولما وقع الفصل بین المبتداء والخبر اعاد المبتدا لیقرب الخبر وھو قولہ کان منصوبا قولہ علی حسب عمل ھذا الفعل ای علی قدر الخ اعلم انہ قال بعض الشارحین ان الضمیر فی حسبہ راجع الی مقتضی الفعل فیرد علیہ انہ ینتقض بکم یوما ضربت لانہ لیس منصوبا علی حسب اقتضاء الفعل بعدہ لان الفعل یقتضی منصوبا کثیرۃ ولیس نصب کم فی المثال الا بالظرفیۃ فعل الشارح عنہ وارجع الضمیر الی العمل من قولہ معمولا قولہ وعملہ لا یکون جواب السوال وھو ان الاولی ان یقول معمولا علی حسبہ وحسب المیز معا فاجاب بقولہ وعملہ لا یکون الا بحسب المیز فلا حاجۃ الی ما قال المعترض قولہ وذلک اشارۃ الی وجہ الرد علی بعض الشارحین ثم یرد علی الشارح رح انہ کما ان الاقتضاء اعم کذلک العمل ایضا اعم فلا یثبت الترجیح للعمل علی الاقتضاء فاجاب بقولہ فتعینہ ای تعین العمل انما ھو بحسب المیز بخلاف الاقتضاء لانہ لا یتعین بالمیز کما ھو الظاھر قولہ وکم یوما سرت وانما لم یذکر مثال المفعول لہ لان فی تحققہ اختلافا لانہ عند المصرح فی بحثہ وقال المولی وانما اکتفی بثلثۃ امثلۃ من المفاعیل فی الاستفہامیۃ والخبریۃ لان المعرف ای المسموع انتصاب کم علی انہا مفعول بہا او ظرف او مصدر وامااخبر کان فھو داخل فی المفعول بہ لوقوعہ فی الموضع الثالث قولہ وقدرہ بعدہ فعلا وانما قدر الفعل بعد کم لئلا یفوت صدارتہا قولہ داخل فی قاعدۃ النصب وھی قولہ وکل ما بعدہ فعل قولہ فھو من حیث ھذہ الحیثیۃ مرفوع لانہ وقع مبتدا قولہ داخل فی قاعدۃ الرفع وھی قولہ والا فمرفوع فقول الشارح رح وانما جعلنا الفعل وشبہہ اعم فحذف ھذا ای علی تقدیر تعمیم الفعل فقولہ کان منصوبا والا

سلہ المنصوب علی المفعولیۃ والحالیۃ والتمیز وغیر ذلک ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

فمرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا لان النصب واجب فلا يمنع جواز الرفع فلا
يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم في قوله كم رجلا
ضربت ضربته لانه ضعيف كذا قال المولوي عبد الحكيم رح انما قال المولوي لانه ضعيف جوابا
لسوال يرد على المولوي وهو لم قلت يجوز الرفع ولم يقل ترجح الرفع مع ان تقدير العائد يكون من
باب ما اضمر عامله والحال ان الرفع مختار عند عدم قرينة خلافه فيما اضمر عامله فاجاب المولوي
بقوله لانه ضعيف اى تقدير العائد ضعيف لان فيه احتياج الى التقدير واختيار الرفع عند
ذكر العائد قوله وكل ما قبله اى كل واحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة كما مر انفا قوله نحو بكم
درهما اشتريت الخ مثال لكم الاستفهامية بقرينة نصب المميز والمثال الثاني لكم الخبرية بقرينة جر
مميزه قوله بل كان اى كم مجردا عن العوامل اللفظية نحو ان وان وغيرهما قوله فهو مرفوع جواب
سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة قوله ان لم يكن ظرفا لان الظرف لا يكون مبتدأ لانه
من المفردات والظرف باعتبار المتعلق جملة او شبه جملة وانما كان من المفردات لانه محمول عليه
والحمل لا يكون الا على الذات لان الماخوذ في المركب نسبة والحمل لا يكون عليه لانه بنفسها من
المحمولات فكيف يحمل على النسبة قوله نحو من ابوك هذا من قبيل التنظير وليس بمثال وانما كان
من نظير كم لان كل واحد منهما مبتدأ نكرة متضمنة للاستفهام ومثاله قولنا كم رجلا اخوك
في الاستفهامية وكم رجلا اخوتك في الخبرية او نقول هذا مثال وليس بنظير لكن قوله
من ابوك محمول على القلب موضعه بعد قوله متضمنة استفهاما فيكون مثالا للاخبار عن النكرة
بمعرفة في الاستفهام قوله وهذا مبني الخ جواب سوال وهو انه كيف يكون كم مبتدأ
مع انها نكرة وما بعده معرفة في قولنا كم رجلا اخوك فاجاب بقوله وهذا مبني على مذهب
سيبويه وانما يجوز الاخبار عنده بمعرفة عن النكرة المتضمنة استفهاما باعتبار الوجهين احدهما
ان كم هذه مؤولة بالمعرفة لان معناه اهذا ام ذاك اخوك واسماء الاشارة من المعارف والثاني
المقصود من الاستفهام الاستفادة لا الافادة فيكون المخاطب عارفا قبله بزعم المتكلم فلا حاجة
الى التعريف وباقي تحقيقه مذكور في بحث المبتدأ والمتضمن للاستفهام فلينظر ثمه قوله فكم
ههنا منصوب محلا مفعولا فيه لكائن اولا واما ثانيا يكون داخلا في قاعدة الرفع لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر لسفر المضاف الى الكاف ولا يكون خبرية الظرف الا باعتبار متعلقه
ولذا قال مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ قوله باعتبار اعمال الكائن فيه يعني اصله كم يوما
كائن سفرك فحذف كائن الذي هو متعلق الظرف وخبر سفرك ثم اقيم كم يوما مقام كائن
فهو مرفوع بالخبرية لانه قائم مقام الخبر وانما اخر الخبر اعني كائن عن كم يوما لا يفوت صدارة
كم قوله اى مثل كم بيان المشار اليه لقوله كذلك وانما اول الكاف بالمثل ليصح جعله مبتدأ
قوله في تاتي جواب سوال وهو انا لا نسلم ان اسماء الاستفهام والشرط مثل

marfat.com

کم لان فی اسماء الشرط معنی الشرط ولیس فی کم معنی الشرط فاجاب بقوله فی تاتی ای حصول الوجود الاربعة واعلم ان الشارح رح جعل وجه التشبیه وجوبا اربعة اعرابیة مذکورة فی المتن وقال عصام الدین الاوفق ان یجعل وجه التشبیه من قوله ولها صدر الکلام ایض فیکون وجه الشبه خمسة لا اربعة اقول لو کان الوجوه خمسة فحینئذ ینبغی ان یعتبر المص رح اربعة اوجه فی مثل کم عمة ثلثة من الاعراب وواحد کون صدر الکلام لها وایض ان کون کم واسماء الاستفهام والشرط فی صدر الکلام مشهور فلا یحتاج الی البیان قوله وکذلک اسماء الاستفهام والشرط فان قیل ان کم ایضا من اسماء الاستفهام فیلزم التشبیه بالنفس فینبغی ان یقال اسماء الشرط وباقی اسماء الاستفهام من کلمة کم قلنا لکن خص عنه کم بقرینة العقلیة اذ لا معنی لتشبیه شیء بنفسه کما فی قوله تعالی لیلة القدر خیر من الف شهر الخ فبالنظر الی الظاهر لیلة القدر داخل فی الف شهر لکن خارج بالنظر الی الواقع لئلا یلزم تشبیه شیء بنفسه قوله بمعنی انه یتاتی جواب سوال وهو ان فی من وما لا یکون هذه الوجوه الاربعة جمیعا فکیف یصح قوله وکذلک اسماء الاستفهام والشرط حاصل الجواب ان مجموع هذه الوجوه یتاتی فی جمیع هذه الاسماء لا ان الکل یوجد فی کل واحد قوله وهی من وما الخ حاصله ان الکل تسعة ستة منها مشترکة وهی من وما وای واین وانی ومتی وواحد منها مختص بالشرط وهو اذا واثنان منها مختصان بالاستفهام وهما کیف وایان قوله الوجوه الثلثة ای النصب والجر والرفع علی الابتداء دون الرفع علی الخبریة قوله نحو من ضربت الخ فانهما منصوبان لکونهما مفعولا بهما وفی من ضربته وما صنعته مرفوعان علی الابتداء قوله وغلام من ضربت الخ وبما مررت وفوق ما جلست قوله ولا یتاتی فیهما الرفع علی الخبریة فان قیل هذا منقوض بما قال الرضی رح ان من فی قوله من ابوک ومن انت وما دینک مرفوع علی الخبریة عند الجمهور خلافا لسیبویه قلنا معناه علی الخبریة ای بسبب الظرفیة لا انه لا یقع خبرا مطلقا قوله واذا کانتا شرطیتین وانما لم ینتظم حال شرطیتهما مع الاستفهامیة مع انهما متساویان فی عدم اجراء الوجه الرابع فیهما لاختلاف وجههما لان وجه عدم اجراء الوجه الرابع فی الاستفهامین امتناع ظرفیتهما ووجه عدم اجراء الوجه الرابع فی الشرطین وقوع الفعل بعدهما وهو لا یصلح المبتدأ قوله ومن یاتینی فان من مبتدأ وکذلک ما فی وما تقدموا قوله بل فی جمیع اسماء الشرط ای حالة شرطیتها لا حالة استفهامیتها قوله من هذه ای من اسماء الاستفهام والشرط قوله منصوبة علیه تظرفیة ویکون مرفوعا محلا کما قال الشارح فیما بعد قوله وقال الشارح الرضی اشارة الی الاعتراض علی البعض قوله انا لم اعثر لهذا ای انا لم اطلع ولم اجد لوقوع اذا اسماء صریحا فی کلام العرب شاهدا وما قالوا من المثال فهو من المصنوعات لا من المسموعات اجیب عنه ان عدم وجدانک لا یستلزم عدم الوجدان فی الواقع قوله وما هو لازم الظرفیة

marfat.com

هذا مقولة شارح الرضی قوله متی عهدك بفلان فان متی منصوب علی الظرفیة ومرفوع محلا بالخبریة والعهد المضاف مبتداء ومعنی العهد الوعد قوله فیما احتمل الاستفهام والخبر الخ جواب سوال وهو انه خرج عن هذا الحکم کم مرة لان هو مضاف الیه لقوله مثل والحکم یترتب علی المضاف فاجاب بقوله یعنی فیما احتمل الخ وهذا بیان معنی المثل ولا شك ان هذا المعنی صادق علی کم مرة ایضا اعلم ان کم فی هذا البیت انکان للاستفهام فالتمیز وهو عمة منصوبة وانکان للخبریة یکون مجرورا وکان تمیزها محذوفا فیکون عمة مرفوعا بالابتداء فتقدیره حینئذ کم مرة بالنصب علی الاستفهام او بالجر علی الخبریة او کم حلبتك وتحقیقه ماقالا الشرح فیما بعد فلا نشرحه قوله ای ما هو التمیز باعتبار الوجه جواب سوال وهو ان علی تقدیر کم عمة ثلثة اوجه غیر مستقیم بل فیه وجهان وهو النصب والجر لان الرفع لا یکون للتمیز فاجاب بقوله ای ما هو تمیز الخ یعنی ان اطلاق التمیز بطریق التغلیب لانه فی حالة النصب والجر یکون تمیزا حقیقة وفی حالة الرفع اطلاق التمیز علی عمة تغلیبا قال مولنا عصام الدین یصح اطلاق التمیز علی عمة فی الوجه الثلاثة حقیقة بان یکون الوجه الثالثة بهذا الطریق احدها النصب والثانی الجر والثالث الحذف ای حذف التمیز فلا حاجة الی ان اطلاق التمیز علیه باعتبار بعض الوجوه ثم اجاب المولی المذکور ان الوجه الثالث ینقسم الی القسمین البتة وهما النصب والجر لان التمیز ان کان محذوفا فانما منصوب علی تقدیر الاستفهام ومجرور علی تقدیر الاخبار فیکون راجعا الی الوجهین الاولین اقول لا یصح الحمل علی ماذکر لان المراد من قوله ثالثة اوجه من الوجوه الاربعة المذکورة فی المتن والحذف لیس منها قوله احدها هاء فعه بالابتداء ای رفع کم علی انه مبتدأ وعمة تمیز وقوله قد حلبت علی عشاری خبر عنه قوله نصبه علی الظرفیة الخ وقد سبق ان ظرفیة کم انما یکون باعتبار المیز وکذا المصدریة فیکون المیز محذوفا ای کم مرة اوکم حلبة والعامل فیه قوله قد حلبت وعمة مرفوع بالابتداء وقوله قد حلبت خبره قوله فانه اشار فیما سبق تعلیل لکون النصب باعتبار الظرفیة والمصدریة قوله ولا یخفی ان هذا الیق لما اختار بعض الشارحین الاحتمال فالرد علیهم قال قوله ویحتمل ان تعتبر فی ممیزها بان یقدر المضاف فی النسخة الاولی ایضا قوله ولا یخفی اشارة الی الاعتراض علی بعض الشارحین لان هذا الاحتمال مختار عندهم قوله حذف تمیزها لانه علی تقدیر رفع عمة یکون المیز محذوفا فالمناسب ان یکون حذف التمیز مذکورا اولا لیعلم جواز حذف التمیز فان قیل کما ان هذا الوجه بناء علی اعتبار جواز حذف المیز کذلك الاحتمال الاول ایضا بناء علی جواز حذف المیز لان نصب کم لا یکون الا عند حذف المیز کما عرفت قلنا ان بناء هذا الوجه علی جواز حذف المیز صریحا واما فی الاحتمال الاول فالبناء علیه ضمنا لان البحث فی اعراب کم ولم یلتفت الی المیز وههنا

marfat.com

البحث فی اعراب الممیز فکان ملتفتا کذا قال وجیہ الدین رح اجیب عن اعتراض الشارح رح ان فی کلام المصنف رح ایتان بطریق الفصحاء وھو ان یذکر الشئ اولا بطریق الاجمال شرط ذکرہ بطریق التفصیل وھہنا کک لان حذف التمیز ھہنا بمنزلۃ الاجمال وذکر الحذف فیما بعدہ بمنزلۃ التفصیل قولہ تاخیر ھذا عن قولہ وقد یحذف فی مثل کم مالک لیکون الفرع بعد الاصل قولہ اما النسخۃ الاخری فلا یحتمل الا الوجہ الاخیر وھو ان الوجوہ الثلثۃ بالنظر الی الممیز لا بالنظر الی کم وانما یحتمل الوجہ الاخیر لان فیہا تصریح بالممیز وفیما یکون التصریح بکم یحتمل الممیز فہہنا اولی قولہ للفرزدق بالدال والضمیر فی یہجو راجع الیہ وقولہ جریر مفعولہ قولہ فدعاء صفۃ عمۃ قولہ علی عشاری الیاء فی علی وعشاری للمتکلم قولہ فدعاء اشارۃ الی تفسیر غیر المشہور بالمشہور قولہ المعوجۃ الرسغ الرسغ بضم الراء ھو بند دست یا پاے الاعوجاج کج شدن قولہ فیکون منقلبۃ الکف والقدم ای الی الداخل من کثرۃ قبض الاشیاء قولہ بمعنی جواب سوال وھو فلتکن منقلبۃ الکف والقدم من کثرۃ العبادۃ فلا یدل علی القبح فاجاب بقولہ بمعنی انہا من کثرۃ الخدمۃ قولہ نسبہا الی سوء الخلقۃ جواب سوال وھو ان الانقلاب لما کان خلقۃ فح لا یدل علی القبح فاجاب بقولہ نسبہا الخ یعنی لما انقلب الکف والقدم کان ضعیفۃ ومع ضعف الاعضاء لما خدمت علم انہا افقر واحوج من سائر الناس فان قیل ان ھہنا احتمال اخر وھو انہ یمکن ان یکون انقلاب الکف والقدم من اجل ضرب الناقۃ قلنا ان ضرب الناقۃ لا یدل علی زیادۃ الاحتیاج والقبح لان الناقۃ کثیرا ما تضرب سیدتہا ای مالکتہا قولہ وانما عدی حلبت جواب سوالین احدھما ان الحلب متعد بنفسہ فما الحاجۃ الی حرف الجر والثانی ان کلمۃ علی لا تقع صلۃ حلبت لفساد المعنی اذ معنی قولہ حلبت علی انہا باعثۃ علی ان تحلب لنا وھو خلاف المقصود فاجاب بقولہ لتضمنہ معنی ثقلت ولا شک ان الثقل لازمی ثم یرد علیہ ان ثقلت لیس الا بمعنی عظمت علی والعظمۃ لیست من القبح بل للمدح والحسن فاجاب بقولہ ای کنت کارھا یعنی الثقل ھہنا بمعنی الکراھیۃ لان الشئ اذا کان ثقیلا یکون زائدا واذا کان زائدا یکون مکروھا لعدم الاحتیاج الیہ ثم یرد علیہ ان الکراھیۃ لا یدل علی القبح لانہ یمکن ان تکون کراھیۃ الخدمۃ من اجل شرافتہن لانہ ربما لو رایت الشریف علی الخدمۃ کرھتہ لاجل ان الخدمۃ غیر مناسب معہ فاجاب بقولہ مستنکفا منہا یعنی لیست الکراھیۃ لاجل ... شرافتہن بل لاجل کمال رذالتہن ای من اجل زیادۃ رذالتہن استنکفت من خدمتہن یعنی شرمیدم پہ دوی قولہ علی کرہ ای مع کرہ قولہ الاسی ای الناس قولہ والعشار بفتح جمع عشراء بضمہا والغرض فی ہذا البیان توطیۃ الی تعریف عشراء لان التعریف لا یکون للجمع بل للمفرد قولہ ففی حلبہا زیادۃ مشقۃ وہی ربط رجلہا بالحبل ففیہ اشارۃ الی زیادۃ ذلۃ طرفیہ والاحتیاج لاختیارہا مثل ہذہ الخدمۃ الشاقۃ قولہ وذکر عمۃ وخالۃ جواب سوال وہو ان التعریف انما یکون بجانب الاب لا بجانب الام وغیرہا فذکر العمۃ والخالۃ غیر صحیح فاجاب بقولہ وذکر الخ یعنی ان ذکر الجانبین لیس للتعریف بل لفائدۃ اخری وہو اظہار رذالۃ طرفیہ قولہ فالاستفہام علی تقدیر....

سہ فان ذکر عمۃ اہ اشارۃ الی رذالۃ طرف الاب وکذا ذکر خالۃ اشارۃ الی رذالۃ جانب الام ۱۲

جواب سوال وهوانك قلت ان كم فى الشعر يحتمل الاستفهام والخبر حيث قال الشارح يعنى فيما يحتمل الاستفهام والخبر فى اول البحث فالشاعر لا يخلو اما ان يكون عالما بعدد العمات اولا فعلى الاول لا يصح الاستفهام وعلى الثانى لا يصح الخبرية فكيف يجرى فيه كليهما فاجاب بقوله فالاستفهام يعنى ان الشاعر عالم بعددها فالخبر يكون واقعيا واما الاستفهام فهو على سبيل التهكم اى المسخرة قوله كانه ذهل اى غفل قوله واذا حذفت المميز جواب سوال وهوانك قلت ان واحدا من الوجوه الثلثة رفع عمة بالابتداء عند حذف المميز والحال ان رفع عمة على الابتداء لا يصح لان عمة نكرة فكيف يكون مبتدأ فاجاب بما ترى قوله وخبره جواب سوال وهوان عمة لما كانت مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب بقوله وخبره قوله اى كم مرة وهو ظرف لانه عبارة عن زمان وقع فيه فعل واحد قوله وكم استفهامية كانت جواب سوال وهوان الوجوه الثلثة اذا كانت فى المميز لا يعلم حال كم الذى ذكر فى الشعر مع ان المقصود بالبحث ليس الا هو فاجاب بما ترى قوله فى موضع النصب لان كم تابع للمميز فى النصب قوله الواقع بعدها اعنى قوله و فدعاء رفعت فدعاء ايضا قوله وذلك واضح اى كون رفع عمة مستلزما لرفع خالة وفدعاء و نصبها مستلزما لنصبهما وجرها مستلزم لجرهما واضح لا خفاء فيه لان اعراب خالة مثل عمة بحكم العطف واما اعراب فدعاء مثل اعراب عمة لانها صفة لها قوله مميز كم استفهامية جواب سوال و هوانه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير فى يحذف مفرد والمرجع وهو كم الاستفهامية وكم الخبرية اثنان حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كم وهو مفرد ذاتا وان كان متعددا باعتبار الصفة وهى الاستفهامية والخبرية قوله كم مالك فان قيل من اين علم ان التميز ههنا محذوف فليكن قوله مالك تميز كم قلنا ان مالك مرفوع فلا يكون تميزا ولو قلت فليكن منصوبا ليصح كونه تميزا فقلت فعلى هذا لا يوجد الخبر ولو قلت فليكن الخبر محذوفا قلت الحذف خلاف الاصل ولو قلت حذف التميز ايضا خلاف الاصل فما الترجيح لاحدهما على الاخر قلت ان قوله مالك لا يصح تميزا لانه لا يكون الا نكرة كالحال ليكون الفضلة قليلا قوله اى فى كل مثال جواب سوال وهوان المثل مضاف الى كم مالك والمضاف اليه خارج فلا يتناول كم مالك مع انه حذف التميز ثابت فيه ايضا فاجاب بقوله اى فى كل الخ يعنى ان معنى المثل ههنا كل مثال قامت القرينة وهذا المعنى يتناول كم مالك ايضا قوله فانه اذا سئل على صيغة المجهول وكذا قوله اخبر ايضا مجهول فيه اشارة الى بيان القرينة على حذف التميز وقوله كم مالك قوله فظاهر الحال قرينة لان المال اذا ذكر مطلقا يراد منه فى العرف الدرهم والدنانير كما قال صاحب الوقاية للرواية باب زكوة الاموال والحال ان المراد منه زكوة الدراهم والدنانير وايضا ان الدراهم والدنانير من الاموال من الاموال الباطنة والسوال انما يكون من الشئ الباطن قوله فمعناه كم درهما الخ اشارة الى اظهار التميز قوله فكم ههنا مرفوع تفريع على قول المصنف والا .....

له اى من زكوة الاموال ۱۲

ن الغنية

كه اى غير مرفوع ذلك ۱۲

marfat.com

فمرفوع یعنی ان ههنا لم یوجد الفعل الغیر المشتغل بالضمیر فیکون مرفوعا قوله واذا سئل عن کمیته اشارة الی بیان القرینة علی حذف التمیز فی قوله ماضربت قوله فظاهر الخ لانه لما ثبت العلم للسائل بنفس الضرب علم ان السوال لیس من نفس الضرب بل من شئ اخر وهو مرات الضرب او ضرباتك او المضروب کما قال الشارح ویحتمل ان یکون المثال الثانی بتقدیر کم رجلا قوله والفرق جواب سوال وهو انه لا فرق بین المرة والضرب لان المرة عبارة عن وجود الحدث فی الزمان والمصدر ایضا عبارة عن وجود الحدث فی الزمان قوله فظاهر لان المسئول فی المصدر نوع وفی الظرفیة عدد قوله فاحفظ الخ لان معنی المصدر الحدث فی الزمان ومعنی المرة الزمان الذی فیه الحدث بتقدیم الحدث فی الاول وبتقدیم الزمان فی الثانی قوله ویحتمل ان یکون وانما قال یحتمل لان تقدیر الاول ظاهر لان الاصل ان یکون ... المحذوف من جنس المذکور ما امکن لیکون المذکور دالا علی المحذوف ولاشك ان الضرب من جنس ضربت فیکون ظاهرا قوله ای الظروف المعدودة من المبنیات دفع وهم وهو ان المراد من الظروف ههنا غیر ما فی الاجمال فعلی هذا یلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل فاجاب انه عین ما ذکر فی الاجمال ثم یرد علیه فعلی هذا ینبغی ان یقول بعض الظروف کما قال فی الاجمال بعض الظروف فاجاب بقوله للعبر عنها الخ قوله من تلك الظروف وانما زاد الشارح قوله تلك لان ارجاع الضمیر فی منها الی الظروف المذکورة فی الاجمال وهو البعض فیکون بعیدا وتلك ایضا من اسماء الاشارة البعیدة قوله ای ظرف وانما فسر بالنکرة لئلا یتوهم انه موصولة فعلی هذا یلزم ضمیر الفصل بین المبتدأ والخبر جعل ما بمعنی الظرف بقرینة قوله الظروف ولك ان تبقیه علی عمومه فیدخل فی الظروف ما اجری مجراه فان قیل فی عموم کلمة ما وان دخل ما اجری مجراه لکنه یشکل بقوله منها لان کلمة من للتبعیض فیکون تقدیره من بعض الظروف ما قطع فیلزم ان یکون ما اجری مجراها بعض منها ولیس کذلك قلنا هو من قبیل الحذف ای منها ومما الحق بها ما وقع الخ قوله بحذف المضاف الیه جواب سوال وهو ان الاضافة نسبة بین المضاف والمضاف الیه وقطع النسبة لیس فی وسع المتکلم لانه انما یکون فی مقدوره والنسبة لیس فی مقدوره بل یثبت فی ضمن الطرفین من غیر اختیاره فاجاب بقوله بحذف المضاف الیه یعنی ان قطع الاضافة وان لم یکن فی وسعه بالذات لکن یکون بواسطة حذف المضاف الیه ثم یرد علیه ان الحذف عبارة عما سقط عن اللفظ والنیة جمیعا والحال انه مع سقوطه عنها یکون معربا فدفع ان المراد من الحذف ههنا هو التقدیر وهو السقوط عن اللفظ فقط قوله فان عند نسیانه عن النیة اعرب مع التنوین کما اعرب مع ذکر المضاف الیه بلا تنوین وانما اعربه عند النسیان لانه لم یکن محتاجا الی المضاف الیه ویعلم النسیان من النیة من دخول التنوین فان قیل ان قبل وبعد لازم الاضافة فکیف یصح نسیان المضاف الیه عن النیة قلنا نعم لکن خرج قبل وبعد عن الظرفیة عند نسیان المضاف الیه فیکون بمعنی متقدم ومتاخر فلا یکونان لازم الاضافة قوله

بحث الظروف

ورب بعد کان خیرا من قبل ای رب متاخر کان خیرا من متقدم ومعناه بالفارسیة بسیار آینده ست که بهتر از گذشته ست قوله لان غایة الکلام فان قیل البحث ههنا فی المضاف الیه وترکیبهما لیس بکلام فلا یصح قوله لان غایة الکلام قلنا اطلاق الکلام علیه بالنظر الی قصد المتکلم لان الافادة لا یتم بالمضاف والمضاف الیه فعلم انه قصد المبتدأ والخبر او الفعل او المراد من الکلام معناه اللغوی وهو ما یتکلم به کما هو معناه اللغوی للکلمة لان المعنی اللغوی لهما واحد قوله صرن غایات اذ لم یعوض عن المضاف الیه التنوین فانه لو عوض التنوین عن المضاف الیه لانه لثبوت عوضه کانه مذکور فان قیل فلم لم یعوض التنوین فی هذه الظروف حتی یکون معربة قلنا لانها ظروف قلیلة التصرف الا تری انه لا یجری فی قبل وبعد التثنیة والجمع وقلة التصرف یناسب البناء اذ معنی البناء عدم تصرف الاعرابی قوله وانما بنیت لتضمن معنی یعنی ان قبل متضمن للمضاف الیه الذی هو متضمن معنی حرف الاضافة وهی اللام ومن وفی فان قیل ان معنی التضمن هو التقدیر والحال ان تقدیر الحرف لیس سببا للبناء لانه موجود مع ذکر المضاف الیه قلنا لیس معنی التضمن ههنا تقدیر حرف الجر کما فی غلام زید بل معناه انه مفهوم من فهم المضاف الیه واما المقدر فهو جزء مستقل لیس فی ضمن شیء ثم توهم المتوهم ان المراد من المضاف الیه ذاته والحال ان من ذاته لا یفهم الحرف فدفع صاحب التکملة عنه بقوله من حیث انه مضاف الیه قوله وشبهها بالحرف الخ هذا دلیل اخر لبنائه فان قیل الاحتیاج ثابت مع ذکر المضاف ایضا کما فی الموصولات عند ذکر الصلة قلنا نعم لکن الاضافة من خواص الاسم المعرب فظهر جانب الاسمیة فیعارض البناء فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یبنی حیث واذا واذ مع الاضافة قلنا الاضافة فیها غیر ظاهرة لانها مضافة الی الجملة والاضافة الیها فی الحقیقة اضافة الی مصادرها فکان المضاف الیه محذوفا فان قیل ان لفظ بعض ولفظ کل ایضا لازم الاضافة فینبغی ان یبنیا لو حذف المضاف الیه کانه ثابت بثبوت بدله فان قیل ان لفظ بعض وکل من الاسماء المعربة فتنوینه لیس الا تنوین نفسه لان الاسم المتمکن یقتضی التنوین والتنوین العوضی انما یجری فی المبنیات مثل ح لعدم تنوین نفسه قلنا نعم لکن لما کان البعض والکل من الاسماء اللازمة الاضافة فتنوین نفسهما غیر موجود لعدم امکان قرائته لاجل الاضافة فکانه لم یکن فی الاصل فصح العوض قوله و اختیر الضمة لجبر النقصان لانها حرکة قویة فیقوم مقام النقصان قوله ولا یقاس علیها ما بمعناها مثل اسفل ودون ویمین وشمال واول واخر لانه ای المسموع اذا کان غیر معقول فاقتصر علی مورده قوله ان یعوض التنوین یعنی قد یدخل تنوین العوض علی الظروف المذکورة فح یکون معربة لان التنوین صار عوضا عن المضاف الیه فکانه موجود بوجود بدله فیعرب قوله فلا فرق ای لا فرق علی تقدیر دخول تنوین العوض علیها فی لحاظ المضاف الیه فی النیة والظرفیة فمعنی قوله کنت قبلا قبل الیوم کما ان قوله

له ای علی المرکب من المضاف والمضاف الیه ۱۲

marfat.com

تعالیٰ اللہ الامر من قبل ومن بعد ای من قبل الاخرۃ ومن بعد الاخرۃ **قولہ** قال الشاعر قصتہ ان الشاعر لہ قصاص علی الخیر ثم اخذ القصاص فقال فسلخ ای سہل لی الشراب الان مع انہ کان ثقیلاً علیّ وانما سہل لان لاجل فرحی باخذ القصاص کاداء ای اقرب اعض ای ثقل علیّ جریان الماء الخالص الحلو مع انہ شرب سہل وانما ثقل لاجل حزنی بعدم اخذ القصاص **قولہ** لعدم تضمنہا حرف الاضافۃ للنیابۃ عن النیۃ **قولہ** فمغنی کنت **جواب سوال** یرد علی البعض وہو ان قبل وبعد لازم الاضافۃ فکیف الغرام المضاف الیہ عنہما فاجاب بقولہ فمغنی کنت الخ یعنی ان قبل بمعنی قدیما لیس لازم الاضافۃ فیصح الغاء المضاف الیہ **فان قیل** قولہ فمغنی کنت قبلا مبتدا فاین خبرہ **قلنا** خبرہ مقدر تقدیرہ فمغنی کنت قبلا مغنیہ ای قدیما **قولہ** وقال الرضی **جواب سوال** وہو انہ ما الوجہ للشرح انہ اختار القول الاول ولنسب القول الثانی الی البعض حیث قال **و قال بعضہم** فاجاب بقولہ وقال الرضی **قولہ** لاغیر ولیس غیر اعلم ان کلمۃ لا یقتضی الاسم والخبر فغیر خبرہا واسمہا محذوف او علی العکس تقدیرہ جاء نی زید لاغیر ای لم یجئ غیرہ اولا غیرہ جاء **وقولہ** لیس غیر فغیر خبر لیس ولا یکون ہو واسمہ لان اسمہ من المعارف غالبًا وغیر نکرۃ بخلاف اسم لا اذ ہو نکرۃ کما مر فی المرفوعات ای لیس المجانی غیرہ **قولہ** وان لم تکن کلمۃ غیر من الظروف لانہ لم یکن من الزمان ولا من المکان **قولہ** لشبہہ بالغایات اشار الی علۃ البناء علی الضم **قولہ** الذی فیہا ای کلواحد من لاغیر ولیس غیر لان غیر شی لا یختص بذات دون ذات فلما کان غیر اشد فی الابہام من مثل فلمزید لم یبن مثل علی الضم بل علی الفتح لقلۃ مشابہتہ بالغایات فی الابہام **قولہ** کما فیہما لکونہا جہات غیر محصورۃ لان قبل یتناول الی ما لا نہایۃ لہ وکذا اعلیہ **فان قیل** لا یحتاج فی غیر فرہا والغایات اصلا لان غیر ایضا مشابہ بالحروف فی الاحتیاج الی المضاف الیہ **قلنا** الغایات مشہورۃ فی البناء لکثرتہا واما غیر فواحد فالحق بالکثیر **قولہ** ولا یحذف منہ **جواب سوال** وہو ان غیر لما شابہ الغایات فی الابہام فینبغی ان یبنی مطلقا سواء ذکر معہ لا ولیس اولا لان ابہامہ ثابت فیہما فاجاب بقولہ ولا یحذف الخ **قولہ** للکثرۃ استعمال وکثرۃ الاستعمال یقتضی التخفیف ویحذف المضاف الیہ یثبت الخفۃ **قولہ** وکذلک اجری اشارۃ الی انہ لیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی من قبیل عطف المشبہ بہ علی المشبہ بہ لان حسب مشابہ بغیر کما قال الشارح لشبہہما بغیر لانہ مشابہ بالظروف کما ان غیر مشابہ بہا لیکون مساویا مع غیر **قولہ** لشبہہا بغیر قال مولانا عصام الدین لا یحتاج فی بنائہ بحسب ما شابہا لان معنی حسب ولا غیر واحد لا فرق بین ان یقال جاء زید حسب ابی الا غیر او العجب انہ غفل عن ہذا الوجہ انتہی اقول الاکتفاء علی الموافقۃ بحسب المعنی لیس مما یعتمد علیہ بدلیل **قولہ** ولا یقاس علیہا ما بمعناہا ولیضا لا نسلم ان حسب بمعنی لا غیر

لان حسب بمعنی الکفایۃ قال اللہ تعالیٰ حسبک اللہ وبقال احسبک درھم قولہ وعدم تعرفھا بالاضافۃ قال مولانا عصام الدین ولیت شعری انہ لم یجعل حسب مشابھا بالغایات فی الابہام لانہ لابہامہ لایتعرف بالاضافۃ کغیر اقول لانسلم ان عدم تعرفہ بالاضافۃ من اجل الابہام بل لوجاخر وھو ان اضافۃ حسب لفظی وھو لایفید التعریف لان حسب بمعنی المحسب او الکافی فیکون اضافۃ الصفۃ الی معمولھا قولہ ای من الظروف البنیۃ وھو بعض الظروف قولہ للمکان لما کان حیث من الظروف والظرف علی نوعین زمان او مکان فلدفع الابہام وتعین ماھو المراد قال للمکان قولہ وقال الاخفش ویستعمل للزمان کما فی قول الشاعر وللفتی عیش یعیش بہ حیث تحرک ساقہ قدرہ ای زمانا یکون حیا وانما یکون حیث ھنا للزمان لان انتھاء الحیوۃ بانتھاء الزمان لا بانتھاء المکان قولہ ولا یضاف الا الی جملۃ اشارۃ الی وجہ البناء بطریق الاجمال قولہ اسمیۃ کانت الخ دفع وھم وھو ان المراد احد ھما دون الاخر فدفع ان المراد کلاھما قولہ ای الاکثر الاستعمالات دفع وھم وھو ان اللام فی الاکثر بدلا من المضاف الیہ وھو للمذاھب مع ان المذاھب غیر موجودۃ ھھنا فدفع ھھنا استعمالات ویکون کثرۃ الاستعمال دلیل الاضافۃ الی الجملۃ قولہ وقد جاء اشارۃ الی فائدۃ قولہ فی الاکثر لانہ یدل علی ان اضافتہ الی المفرد ایضا موجود فلا بد من مثالہ فبین الشارح ذلک فی قول الشاعر اما تری حیث سہیل طالعا ؛ نجم یضیئ کالشہاب ساطعا ؛ قولہ حیث سہیل ای مکانہ قولہ طالعا حال من سہیل قولہ نجم بیان سہیل قولہ یضیئ صفۃ نجم قولہ کالشہاب ای لہبہ آتش قولہ ساطعا اے روشن وشعلہ دار فحیث مضاف الی المفرد وقال النجم ھو ایضا مضاف الی الجملۃ لان معناہ سہیل موجود برفع سہیل وھو علم فیصح کونہ مبتدأ قولہ مفعول ترک فان قیل کیف یکون مفعولا والحال ان حیث من الظروف قلنا ظرفیتہ غالبۃ ولیس بلازمۃ صرح بہ الرضی کذا قال الرضی وجمال الدین وترک اضافۃ حیث مطلقا یعنی لا الی جملۃ ولا الی مفرد قولہ تضمنہ الجملۃ لان ظرفیۃ المکان لقیام زید فقط لا للجملۃ لانہا معربۃ لانہا موجودۃ فی ذلک المکان قولہ کلا اضافۃ بحذف المضاف الیہ وھو المصدر المتضمن لہ الجملۃ فشابہت الغایات قولہ لشذوذ الاضافۃ الی المفرد فکانہ لم یکن قولہ زمانیۃ کانت او مکانیۃ واذا المکانیۃ للمفاجات عند المبرد وزمانیۃ عند النحاۃ کما قال الشارح فی قولہ خرجت فاذا السبع قولہ لما ذکرنا فی حیث من انہ مضاف الی الجملۃ والمضاف الی الجملۃ کلا اضافۃ قولہ وھی للمستقبل قولہ ھی من اللتن کما یعلم من المولی رح

قولہ اذا کانت زمانیۃ جواب سوال وھو انہ یلزم

التدافع بین المصرح والشارح

marfat.com

رحمہ اللہ تعالیٰ لان المصنف رح قال واذا للمستقبل فانہ یدل علی ان اذا لا یکون مکانیۃ ویعلم من قول الشارح رحمہ اللہ انما یکون مکانیۃ فاجاب بقولہ اذا کانت الخ قولہ ای للزمان المستقبل جواب سوال وھو ان اذا للمکان فکیف یکون للمستقبل فیکون من اسماء الافعال ولم یقل بہ احد فاجاب بقولہ ای للزمان الخ دون الحدث والنسبۃ قولہ من زمنۃ المستقبل انما لم یقل لزمان المستقبل معرفا للمستقبل زمان واحد اشارۃ الی ان اذا لیس للاستغراق ای استغراق مجمیع اجزاء المستقبل والمراد من المستقبل المعنی اللغوی وھو الزمان الآتی لا الاصطلاحی ای الفعل المستقبل فاذا قیل فی اللیل اذا کانت الشمس طالعۃ فالنہار موجود فاذا فیہ مختص من بین الازمنۃ بوقوع الحدث المقطوع فی ھذا الزمان فی اعتقاد المتکلم حیث یجزم بطلوع الشمس غدا باعتقاد المتکلم واذا قیل اذا جاءک زید فکذا فھو جازم لمجیء زید سواء کان اعتقادہ مطابقا للواقع اولا قولہ مختص صفۃ زمان قولہ بوقوع متعلق بمختص قولہ صفۃ حدث والمراد من القطع ظن غالب قولہ والدلیل علیہ ای والدلیل علی ان الاصل فی استعمال اذا ذلک المذکور قولہ استعمالہا فی الاغلب الاکثر فی ھذا المعنی ای فی الاغلب والاکثر فانہ قد یذکر الواو فی العربی ویحتمل ان یکون عطف البیان مثل ابوحفص والفرق بینھما ان الاغلب یستعمل فی الافعال غالبا والاکثر فی الاقوال غالبا فان قیل انہ یلزم الاتحاد بین الدلیل والمدعی لانہ قولہ لان الاصل فی استعمالہا الخ ای ھو والدلیل قولہ والدلیل علیہ استعمالہا الخ ای ھو قلنا المراد من الاستعمال الاول استعمال الواضعین والمراد من الاستعمال الثانی استعمال العرب غیر الواضعین قولہ ولھذا الکثر ای لاجل ان استعمالہا فی الاغلب فی ھذا المعنی کثر فی کلام العزیز استعمالہا فی الامور المقطوع لعظم علام الغیوب قولہ وقد یستعمل فی الماضی واریدمنہ معنی الماضی ایضا قولہ اذا بلغ الضمیر فی بلغ راجع الی سلطان سکندر ولا شک ان بلوغہ ذلک الموضع مضی فی الزمان الماضی قولہ بین السدین ای الجبلین من قاف وذلک الموضع یسمی بباب اسکندر قولہ اذا سلوی ای الموضع الملتقی فیہ الحدید والصفر وغیرھما لسد ذلک الموضع من یاجوج وماجوج قولہ بین الصدفین ای الطرفین قولہ اذا جعلہ نارا ای جعل من نفخ الحدادین بمنزلۃ النار قولہ وھو ترتیب الخ دفع وھم وھو ان یکون المراد من الشرط المعنی اللغوی وھو العلامۃ لان الشرط فی اللغۃ العلامۃ کما قالوا جاء اشراط القیامۃ

ای علاماتھا فعلی ھذا لا یترتب علیہ قولہ فلذلک اختیر لہا الفعل قولہ فھذا علۃ

اخری وحمل علیہ مالا یتضمن معنی الشرط مثل اذا للمفاجاۃ واذا المجرد الظرف **قولہ** ای لکون معنی الشرط فیہا وانما زاد لفظ الکون مع انہ یصح لو قال ای المعنی الشرط بدون الکون بیان متعلق قولہ فیہا **فان قیل** الاولی ان یراد بقولہ ولذلک ای ولکون معنی الشرط فیہما غیر قویۃ لان المرتب علی معنی الشرط وجوب الفعل لا اختیارہ بل الاختیار انما یترتب علی ضعف معنی الشرط **لکن اقال عصام الدین** قلنا قولہ المصنف رحمہ اللہ وفیہا معنی الشرط یدل علی ان معنی الشرط ضعیف فیہا فلا حاجۃ الی قولہ غیر قویۃ **قولہ** ای جعلہ مختارا **جواب سوال** وھو ان قولہ اختیر لا یدل علی المقصود لانہ ھھنا ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل من الاصل الی الاختیار بایدال علی ان الاختیار امر مبتدا الی ولیس کذلک **حاصل الجواب** ان قولہ اختیر متضمن لمعنی الجعل ای ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل الی اخرہ قید علی المقصود والضیا ان فی قولہ الشارح رح **اشارۃ** الی دفع وھم وھو ان یتوھم ان اختیر بمعنی اریدی فعلی ھذا یلزم وجوب الفعل بعد **فدفع بقولہ** ای جعل مختارا ولو کان بمعنی اریدی لفسد الشارح بقولہ ای جعل مرادہ **قولہ** لمناسبۃ الفعل الشرط لان الشرط للترجد والتردد انما یکون لہ حدوث لا مالہ دوام **قولہ** نعم تاصلہا فی الشرط لان الشرط للتردد وکلمۃ اذا بنیت علی المقطوع بہ فلا یکون اصل فیہ **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان لا یکون فیہ معنی الشرط بعد ما التردد **قلنا** کثیرا ما یکون الشیء مقطوعا بہ فی زعم المتکلم ولا یکون کذلک فی الواقع فلا یخلو عن معنی التردد **قولہ** مثلان ولو فانہما اصلان فی الشرط **قولہ** مجردۃ عن معنی الشرط انما ذکرہ لبیان المقابلۃ مع قولہ وفیہا معنی الشرط **قولہ** یقال فاجاء الامر الخ اشارۃ الی ان مفاجاۃ مصدر مھموز اللام من باب المفاعلۃ **قولہ** من قولہم فجئتہ اشارۃ الی بیان المجرد **قولہ** فجاءنا بالضم والمد انما قیدہ بالضم والمد لانہ لو کان بالفتح نحو فجئتنا من غیر الضم والمد کان مصدر الکون معناہ اخذنا بغتۃ دون لقیتہ ولو کان بالکسر والمد نحو فجاءنا فھو مصدر من باب المفاعلۃ دون المجرد فاجاء فجاء نحو ضارب ضرابا **قولہ** والمراد یلزوم الخ **جواب سوال** ظاھر وھذا الجواب وان مر سابقا فی باب الاضمار لکن لما بعد المسافۃ اعادہ واذکرہ ھھنا طردا للباب **او نقول** معنی قولہ فیلزم المبتدا ای علی حد الاقوال الآتیۃ **اقوال ثلثۃ الاول** اختصاصہا بالجملۃ الاسمیۃ والثانی دخولہا علی الاسمیۃ والفعلیۃ **والثالث** انہا اذا اقترنت بقد یجوز دخولہا علی الفعلیۃ والا فلا **فعلی** ھذا لا حاجۃ الی تکلف حمل اللزوم علی الاغلب کما ذکرہ الشارح **قولہ** ای فاذا السبع واقف دفع وھم وھو ان یتوھم ان یکون السبع مبتدا **وقولہ** اذا خبرہ کما ھو مذھب المبرد **فعلی** ھذا یلزم حمل المتن علی مذھب غیر صحیح

سلہ ۱۲ من الاصل الی الاختیار ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

پیر دروں دگناھو نو بار خادی : حظا نقوی قد للاذ وار خادی : کم دیکھے یہ فضل ھیں واریم بمکہ مختار اسرہ کا تش زار خادی :

وھوان اذا مکانیۃ فیصلح خبرا عن الجملۃ ای عن الذات وھو السبع فلا حاجۃ الی التقدیر الخبریۃ
فدفع بقولہ فاذا السبع واقف یعنی ان اذا زمانیۃ وھی لا یصلح الخبر لعدم صحۃ حمل الزمان علی الجملۃ
فیکون الخبر محذوفا فالمتن علی المذھب الصحیح وھو مذھب الزجاج والقرینۃ علی الخبر ان
اذا للمفاجات ولا یکون بعدھا الا الجملۃ الاسمیۃ فان قیل ینبغی ان یکون ھذا الحذف واجب
الوجود القرینۃ وسد المسد وھو اذا الان لوجود ھا یکون الحذف واجبا قلنا ان اذا لا یکون
سد المسد لانہ مقدم والحال ان تمام المتقدم مقام المؤخر لا یجوز قولہ والعامل فی اذا ھذہ
معنی الخ جواب سوال وھوان اذا من الظروف وھی من المنصوبات فلا بد للنصب
من العامل فاجاب بقولہ والعامل فی اذا ھذہ معنی المفاجات ای خرجت ففاجات اذا السبع
ای زمان السبع ثم یرد علیہ انا لا نسلم ان معنی المفاجات عامل فیہ لانہ لو کان عاملا لیظہر احیانا -
فاجاب بقولہ وھو عامل لا یظہر وقولہ قد استغنوا وقع تعلیلا لعدم الظہور قولہ فیہ ای فی
اذا قولہ من الخ لا لتبیان للکلمۃ ما قولہ علیہ ای علی معنی المفاجات قولہ واما الفاء جواب
سوال وھوانہ لم لم یجعلوا العامل قولہ خرجت مع انہ فعل ملفوظ فاجاب بقولہ واما
الفاء فھی للسببیۃ یعنی ان خرجت جملۃ سببیۃ وقولہ اذا السبع واقف جملۃ سببیۃ وخبر الجملۃ
لا تعمل فی جزء جملۃ اخری او نقول ان قولہ واما الفاء دفع وھم وھوان الفاء للعطف
فیلزم عطف الاسمیۃ علی الفعلیۃ وذا لا یجوز فدفع بقولہ واما الفاء الخ قولہ وقیل الخ وقائلہ
شارح الرضی انما للعطف لانہ یقع کلمۃ ثم موقع ذلک الفاء وثم لا یخلو للسببیۃ فعلم ان الفاء ھھنا
للسببیۃ کما فی قولہ تعالی ثم اذا انتم بشر تنتشرون قولہ من جھۃ المعنی جواب سوال وھو
کیف یکون ما قرب الی التحقیق والحال ان عطف الاسمیۃ علی الفعلیۃ غیر جائز فاجاب بقولہ
من جھۃ المعنی ولا شک انہ فی المعنی عطف الفعلیۃ علی الفعلیۃ قولہ ای خرجت الی خروج اشارۃ
الی ان ثم فی المعنی جملۃ فعلیۃ قولہ وحاصل المعنی والغرض فی بیان الحاصل جواب سوال
وھوان اذا لما کانت زمانیۃ عند الزجاج والحال ان اذا الزمانیۃ عبارۃ عما یصح وضع الزمان
فی موضعہ اذا وذلک ھھنا لا یصح لان ما بعد اذا ھھنا جملۃ واضافۃ الزمان لا یصح الی الجملۃ لانہ
من الاسماء الصریحۃ المعروفۃ وحاصل الجواب انہ لما اولا ذا بالزمان یؤل الجملۃ بمفہوم
اعنی وقوف السبع فیصح اضافۃ الزمان الیہ قولہ او مکان وقوف السبع فان قیل
ان عند المبرد للخبر ھھنا کلمۃ اذا وھو قولہ واقف فکیف یصح قولہ المشار ہ او مکان وقوف
السبع قلنا نعم لکن ذکر الوقوف ھھنا لیس لاجل ان خبرہ واقف بل لاجل ان اضافۃ المکان
لا یکون الا الی الاعراض والاحداث

لہ فیکون قولہ ففاجات عطف علی قولہ خرجت ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ
اللھم ارحم علینا عند الموت ولا تعذبنا فی القبر بعد الموت آمین ثم آمین

والسبع من الذوات فلذا زاد الموقوف او نقول ان ذکر الوقوف لاجل مطابقة السابق اعنی قوله زمان وقوف السبع قوله وقولنا زمان وقوف جواب سوال وهو انه لما کان تقدیره هکذا[1] ففاجأت زمان وقوف السبع فقوله فاجأت فعل وفاعل وقوله زمان مفعول به فعلی هذا یلزم خروج اذا عن الظرفیة وقال الرضی لم اعثر علی طائل بخروجه عن الظرفیة فاجاب بقوله وقوله زمان الخ قوله والا لم یبق اذا ظرفیة وذا لا یجوز لانه لازم الظرفیة علی ما حکم به الشارح رح فی بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام فان قیل ان جعل اذا مفعولا فیه لا یصح اذ یصیر تقدیره خرجت ففاجأت السبع فی زمان وقوفه لعدم[2] الفائدة فی التقیید بالظرف لانه لما قال فاجأت السبع علم ان الفجاءة فی زمان وقوفه لانه لو لم یقف کیف اتصل به فقوله فی زمان وقوفه لغو اجیب عنه لا نسلم عدم الفائدة لان التصریح بما علم ضمنا شائع قوله بل المفعول به محذوف جواب سوال وهو ان الفعل المتعدی انما یطلب المفعول فیه اذا تم بالمفعول به وهو غیر موجود فاجاب بقوله بل المفعول محذوف وهو قوله ایاه ای السبع قوله وقد یکون لمجرد الزمان جواب سوال وهو ان اذا کما یکون للشرط والمفاجات کذلک یکون لمجرد الزمان عن الشرط والمفاجات کما فی المثال المذکور فلم لم یذکره المص رحمة الله فاجاب بقوله وقد تکون لمجرد الزمان یعنی انه قلیل فلذا لم یتعرض الیه قوله وقد تستعمل الخ اشارة الی الاعتراض حاصله انه قال الشارح رح ان اذا لازم الظرفیة فلا یصح جعله مفعولا به مع انه قد یکون مجردا عن الظرفیة کما فی قوله اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو وانما کان مجردا عن الظرفیة ههنا لان اذا هذه وقع مبتدأ ولا ظرفیة فی المبتدأ قوله وقد سبقت الیه الاشارة فیه اشارة الی الجواب یعنی ان خروج اذا عن الظرفیة قول القیل ثم رد الشارح رح قول القیل بقول الرضی فی بحث اسماء الاستفهام والشرط او نقول ان قوله وقد تستعمل جواب سوال وهو ان اذا کما یجیء للظرفیة کذلک یجیء مجردا عن الظرفیة ایضا نحو اذا یقدم الخ فلم لم یتعرض المصنف رح فاجاب بقوله وقد تستعمل اه یعنی انه قلیل فلذا لم یتعرض الیه قوله وقد سبقت الاشارة الیه جواب سوال وهو انه لما یصح خروج اذا عن الظرفیة وان کان قلیلا یصح جعل اذا فی قوله خرجت فاذا الخ مفعولا به فما الحاجة الی انه مفعول فیه فاجاب بقوله وقد سبقت الاشارة الیه بانه قول القیل وهو ضعیف اضعفه الرضی او نقول ان قوله وقد تکون لمجرد الزمان وکذا قوله وقد یستعمل اشارة الی مسئلة ابتدائیة من الشارح رح وقوله وقد سبقت الاشارة الیه جواب سوال کما مر قوله ومنها اذ ولم یذکر المص رح اذ تعلیلیة لانه یبحث عن الظروف وهو لیس منها قوله الکائنة للماضی قدر المتعلق معرفا باللام علی انه صفة اذ لانه معرفة ایضا لانه علم لاذ الذی وقع فی التراکیب ولم

[1] اے تقدیر قول المصنف فاذا لاس ۱۲م [2] دلیل عدم الضمة ۱۲ اللهم اغفر لی ولاحبابی ولجمیع المؤمنین

يجعل المتعلق نكرتا[2] بان يكون حالا لجزالة المعنى لان الحال مقيد بزمان العامل فقط نحو جاءني زيد راكبا بخلاف الصفة لانها غير مقيدة بزمان العامل نحو جاءني زيد العالم والمطلق جزيل من المقيد وايضا ان الصفة المعرفة كاشفة غالبا والصفة الكاشفة لا يفيد التقييد اصلا اي لا قليلا ولا كثيرا قوله وقد يجيء للمستقبل بتجريده عن المضي فيكون مطلقا واستعمال المطلق في المقيد شائع قوله الاسمية والفعلية التي فعلها ماضي لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلثة اعني جملة اسمية او فعلية فعلها ماضي لفظا ومعنا او فعلية فعلها ماضي فقط في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه الآية الاول مثال الماضي لفظا ومعنى والثاني مثال جملة اسمية والثالث مثال الماضي معنى قوله ومنها اين واني بنائهما لاجل تضمن حرف الاستفهام والشرط قوله فهما للمكان قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني قوله استفهاما وشرطا وجعله صفة اين واني وان كان صحيحا لكن جعله مستقلا الصق بالقلب قوله حال كونهما اشارة الى وجه نصب قوله استفهاما وشرطا ثم يرد عليه ان كونهما[3] حالا من اين واني موقوف على الامرين احدهما صحة حمل الحال على ذو الحال وههنا لا يصح الحمل لانه لا يقال اين استفهام بل يقال فيها معنى الاستفهام والثاني ان الحال لا يكون الا من الفاعل او المفعول وههنا من المبتدأ فاجاب الشارح عن الاول بقوله اي للاستفهام يعني انه بحذف حرف الجر فيقتضي المتعلق فيصح الحمل باعتباره وقد اجاب البعض انما جعلهما عين الاستفهام والشرط[4] اشارتا الى رسوخهما فيهما وعن الثاني انه حال من المبتدأ على مذهب مالكي رحمة الله عليه او نقول انهما حالان من الضمير المستتر في الجار والمجرور اي قوله للمكان يعني الضمير في متعلق الجار والمجرور اي قوله للمكان يعني الضمير في متعلق الجار والمجرور لكن لما حذف المتعلق انتقل الضمير الى الجار والمجرور قوله وقد جاءاني زيد اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشارح رحمة الله تعالى عليه وههنا بحث وهو انه قال الرضي لا يستعمل اني بمعنى اين الا مع من وايضا لا يجيء بمعنى كيف ومتى الا اذا كان بعده فعل نحو قوله تعالى انى تؤفكون يعني كيف تؤفكون اجيب ان من اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فليكن ههنا تقديرا وكذا الفعل اعم من اللفظي والتقديري فيكون معنى قوله اني زيد اي انى يكون زيد قوله متى للزمان فيهما قال مولانا عصام الدين قوله فيهما يشير الى ان قوله استفهاما وشرطا قوله فهما للمكان استفهاما وشرطا منصوب على الظرفية في الاستفهام والشرط اجيب عنه ان الظرفية ههنا لا يدل على الظرفية سابقا لان تجديد الاسلوب ايضا

---

[2] بان قال كائنة ۱۲ م [3] اے استفهاما وشرطا ۱۲ شرح مفتی عبد الرحیم

[4] اے على كائن او ثابت ۱۲ [5] اے في الاستفهام والشرط ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاری عفی عنه

اللهم اغفر لي ولوالدي ولاحبابي ولجميع من قال لا اله الا الله محمد الرسول الله ط

طریق عندهم قوله استفهاما وكتب الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط فلذا لم يتعرض المصنف رح
اليه واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع قوله والفرق بينهما اعلم ان الفرق غير
لازم لكن من الامور الحسنة فلذا تعرض الشارح رح اليه قوله ايان يوم قيام زيد لانه ليس
من الامور العظام قوله وايان قدم الحاج فانه وان كان من الامور العظام لكن دخل على الماضي
قوله والمشهور الخ اشارة الى الاختلاف في ايان قوله كسرهما وليس المراد مجئ كسرة الهمزة والنون
معا لعدم مجيئه كذلك بل المراد هو كسرة الهمزة مع فتحة النون او كسر النون مع فتح الهمزة كذا قال عبد
الرحمن قوله اى حال شئ اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا المراد من الحال زمان الحال
ثم يرد عليه ان المتبادر من الحال ما بين الهيئة[1] فدفع بقوله وصفته قوله وقال صاحب
الخ جواب سوال وهو انه لما كان معناه[2] استفهام عن الصفة لا زمان الحال فعلى هذا لا يصح
عده من الظروف فاجاب بقوله وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
لان معنى كيف اى على اى حال فقوله على اى حال جار ومجرور والجار والمجرور والظروف
متقاربان في ان كل واحد يقتضي المتعلق قوله ومعناه السؤال الخ اشارة الى بيان وجه جريانه
مجرى الظروف يعني ان المذكور في معناه لفظ اى حال وهو جار ومجرور الخ قوله وتستعمل
للشرط هذا مسئلة ابتدائية من الشارح رح قوله ومطلقا عند الكوفيين اى سواء كان
مع ما او غيرها مع ضعف عند الكوفيين قوله فهو في محل الرفع بالخبرية فاذا قيل كيف
زيد فكيف خبر وزيد مبتدأ وقدم لتضمنه الاستفهام وكذا بني لهذا قوله كيف
جئت بفتح التاء لا بالضم لانه لا يكون السؤال من النفس قوله راكبا او ماشيا علم منه وجه
اخر لجريانه مجرى الظروف لان كيف لما وقع حالا فالحال والظرف متقاربان لانه يصح تاويل
الحال بالظرف لان معنى قوله جاءني زيد راكبا اى جاءني زيد وقت الركوب قوله لمشابهتهما
مذ ومنذ حرفين اى لمشابهتهما مذ ومنذ الحرفين لفظا ومعنى وايضا ان مذ موضوع موضع
الحرف ومنذ محمول عليه وايضا ذكره في شرح الكافية وفي شرح المفصل انهما مقطوعة
عن اضافة مرادة في معناهما ولذلك بنيت على الضم كقبل وبعد وذلك لان معنى قوله
مذ يوم الجمعة اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كما قال الشارح رح فيما بعد لكونهما في تاويل
الاضافة قوله تارتا جواب سوال وهو انه يلزم في قول المصنف رحمة الله تعالى
عليه اجتماع المتضادان لان بين اول المدة وجميع المدة تضاد قوله اى اول مدة زمان الفعل
قال مولانا عصام الدين ان معناهما اول المدة مطلقا وتعين مدة كونهما مدة
الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى تاويل الشارح رح اقول هذا انما

[1] وهو غير مراد ههنا ۱۲ [2] اى معنى قوله للحال استفهاما ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم
اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت

marfat.com

یصح لو ثبت استعمالہا فی اول المدۃ مطلقا ولیس کذلک فانہما یستعملان فی اول مدۃ الفعل المتصل والوضع انما یؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قولہ ای یقع بعدہما لما کان البلی مشترکا بین المقدم المتصل والمؤخر المتصل فلرفع الابہام وتعین ما ہو المراد قال بعدہما ثم لما کان قولہ بعدہما من الظروف وہو یقتضی المتعلق فلذا زاد قولہ یقع قولہ ای الاسم المفرد لما کان المفرد صفۃ وہو یقتضی الموصوف فلذا زاد قولہ الاسم فان قیل ان المفرد یصدق علی الثلثۃ ایضا لان اسماء الاعداد کلہا من قبیل الخاص منہا مفرد واحاد لکل واحد اجزاء فاذا اجتمعت صارت فردا واحدا کالسریر مفرد لان خشباتہ اجزاء وایضا المفرد ہہنا ما یقابل المثنی والمجموع واسماء الاعداد لیس بواحد منہما فینبغی ان یفسر الشارح رح بالواحد لان الواحد یکون مقابل الثلثۃ والاربعۃ قلنا الشارح رح وافق مع المص رح والمصنف رح انما اختار لفظ المفرد لان المقابل المثنی والجمع ہو المفرد لا الواحد لانہ یقال ہذا الجمع واحد فلو کان الواحد مقابلا لہ لما اطلق علیہ واما صدق المفرد علی الثلثۃ ہہنا فممنوع لان المراد من الجمع اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما والثلثۃ فی العرف یعد من الجمع فیکون فی حکم الجمع قولہ لا المثنی الخ اشارۃ الی ان المراد من المفرد ہہنا ما یقابل المثنی والمجموع قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال ظاہر قولہ او حکما بان یکون المذکور صیغۃ التثنیۃ او الجمع لکن لا یکون مقصودا بل لوحظ علی وجہ یصیر مفردا معرفۃ فمعنی ما رئیتہ مذ الیومان الذان صاحبنا فیہما اول مدۃ زمان عدم رؤیۃ زمان المصاحبۃ وزمان المصاحبۃ مفرد معرفۃ فالمثنی وان کان ظاہرا لیس بمفرد معرفۃ الا انہ فی حکمہ لانہ مأول بہ لما ان العدد لیس مقصودا والعجب من الشارح رح انہ اورد مثال المثنی الذی فی حکم المفرد[1] ولم یبین وجہ وجہ کونہ مفرد معرفۃ فان قیل زاد الشارح رح فی التفسیر لفظ ہذان قبل الیومان فلعل ذلک اشارۃ الی وجہ الافراد وہو انہ السبب الاشارۃ صار الیومان مأولا بالمشار الیہ بہذان[2] وہو مفرد معرفۃ قلنا لو قصد ہذا المعنی لم قال فما دام لا یلاحظ ہذان الیومان امرا واحدا لا یحکم علیہما باولیۃ المدۃ کذا قال جمال الدین اجیب عنہ ان قولہ ہذان فی قولہ فما دام لا یلاحظ ہذان اشارۃ الی الیومان المذکوران فی المثال لان ہذان ہہنا تعبیر عن ہذان المذکوران فی التاویل قولہ فما دام لا یلاحظ یعنی ان جعلہما امرا واحدا باعتبار اللحاظ قولہ فی حکم المفرد لانہ فرض اول المدۃ کما ان الیوم اجزاء کثیرۃ لکن لما جعل اول المدۃ یکون شیئ واحد قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال ظاہر

---

[1] یعنی ان المشار الیہ بہذان تثنیۃ لکن فی ضمن التثنیۃ مفرد والحال ان ذلک المفرد جنس یطلق علی الواحدۃ والمثنی والجمع ۱۲

[2] ثم فسر بقولہ ای اول مدۃ الخ ۱۲ [3] فالمعنی اول مدۃ زمان عدم الرؤیۃ بالمشار الیہ بہذان ۱۲

مفتی

یا الٰہ العلمین اگر بجور برانے وگر بلطف بخوانی ؛ تو بادشاہ وما بندۂ توایم وتو دانی ؛

marfat.com

و معنی حکما ای نکرة موصوفة نحو مذ یوم لقیتنی فتخصص الیوم بسبب الصفة وهو قوله لقیتنی
قوله لحصول التعین الخ دلیل لقوله او حکما قوله من کونه ای کون الاسم قوله تارة عدیل تارة الاول
قوله یکونان بیان المتعلق لقوله بمعنی قوله ای جمیع مدة الخ اشارة الی ان اللام بدل من المضاف
الیه اعلم ان مذ ان وقع فی جواب متی متی رأیت زیدا یکون بمعنی اول المدة وان وقع فی جواب
کم ای کم رأیت زیدا یکون بمعنی جمیع المدة قوله ای الزمان لما کان قوله المقصود صفة وهو
یقتضی الموصوف فلذا زاد قوله الذی قصد اشارة الی القاعدة المشهور وهی ان اللام اذا دخل علی
اسم الفاعل او المفعول یکون اللام بمعنی الذی والاسم بمعنی الفعل قوله حال کونه متلبسا جواب
عن اعتراض الرضی وهو انه ینبغی ان یقال به العدد موضع قوله بالعدد ای فیهما المقصود
به العدد لان العدد مدلول الثلثة وکذا العدد یقصد من الاثنین الذین یلیهما ولا یقصد الاثنین
منه حاصل الجواب ان هذا انما یرد لو جعل الباء صلة المقصود ولیس کذلک قال
مولانا عصام الدین لا یحتاج الی ما ذکره الشارح لدفع الاعتراض المذکور بل یصح ان
یجعل الباء صلة المقصود کما هو الظاهر بان یکون المراد من قوله بالعدد هو اسم العدد ولا
شک ان الثلاثة مثلا اسم العدد انتهی قوله لکن یأبی عنه اللفظ لانه یکون فی الالفاظ
دون المعنی وعلی تقدیر المعترض یکون هکذا یلیهما المعنی المقصود باسم العدد فیکون
نسبة الایلاء الی المعنی وذا لا یجوز قوله ای بعدده المستغرق جواب سوال وهو
انه منقوض بقولنا ما رأیته مذ یومنا اذ لا تعدد فی الیوم مع انه ارید منه جمیع المدة حاصل
الجواب المراد من التعدد اعم من ان یکون تعدد الافراد وتعدد الاجزاء ففی الیوم وان
لم یجد تعدد الافراد لکن وجد تعدد الاجزاء او تقدیر السوال هکذا ان التلبس بالعدد
ثابت علی التقدیر الاول ایضا کما فی قوله ما رأیته مذ الیومان الذان صاحبنا فیهما مع انه
اراد منه اول المدة حاصل الجواب المراد بالعدد ما یستغرق جمیع المدة واما المثال المذکور
فلیس المراد منه جمیع المدة بل المراد منه اول المدة فقط قوله وقد یقع بعدهما المصدر
سواء کان بمعنی اول المدة او جمیع المدة قوله مذ ذهابک ای ابتداء عدم خروجی ذهابک
قوله او الفعل ای الفعل مع الفاعل فلا یرد ما قال عصام الدین الاولی ان یقال او الجملة الفعلیة
قوله ای ما کتب علی هذه الصورة جواب سوال وهو ان قوله او ان لا یخلو اما ان یراد منه
المخفف او المشدد فایهما یراد خرج الاخر مع ان الواقع بعد مذ ومنذ کلاهما فاجاب الشارح
رح بقوله ای ما کتب الخ یعنی ان العبارة بحذف المضاف ای صورة ان فیشمل
المثقلة والمخففة لا ان کلمة ان مستعملة فیما کتب علی هذه الصورة حتی یرد علیه
انه یفهم من عبارة الشارح ان یقرء ای

اللهم اغفر لی ولوالدی ولجمیع المؤمنین بحرمة النبی وآله الامجاد

marfat.com

ماکتب علی هذه الصورة لازالشارح رح ضمن عن ان بعض هذه الکلمات فعلی هذا لا یحصل الاختصاص
وقیل اعتمد علی تصویران بالتشدید والتخفیف او لقوله المراد منه المشدد واما المخفف فهو مدرج
فی ذکر الفعل بارادة الفعل بحر داود مع ان المصدریة قوله فیقدر بعدها جواب سوال
وهو انه علی هذا لا یصح حمل المصدر والفعل علی من ومنذ والحال ان الحمل لابد منه لانهما مبتدأ
وخبر فاجاب المصنف رح بقوله فیقدر الخ قوله ای کواحد جواب سوال ظاهر
قوله اسمین اما حال من من ومنذ او صفة لهما وفیه احتراز عن من ومنذ حرفی الجارة لانه
لا محل لهما من الاعراب قوله وهما معرفتان جواب لسوال ظاهر قوله بمعنی اول المدة
او جمیع المدة وهما ترکیبان اضافیان فاذا کان معنی الشئ معرفة فهو ایضا معرفة فان قیل
هذا شئ اخر من المعارف فلم لم یعده منها وایضا بطل الحصر بما حصروها قلنا هو داخل فی
المضاف لانه اعم من ان یکون صورتا او حکما فان قیل لو کفی التاویل بالاضافة فی صحة
الابتداء بالنکرة لصح وقوع کل نکرة مبتدأ لامکان التاویل بالاسم المضاف کرجل مثلا بانه
من ذکر بنی آدم فان قوله من ذکر مضاف الی بنی آدم فینبغی ان یکون رجل معرفة لصحة التاویل
بالاضافة فی معناه فالجواب ان یقال انه لیلزم ان یکون معرفة حین فتح
لدلالة جملة سابقة علیها ولو لم تبنیت من ومنذ علی الضم تشبیها لهما بالغایات فی کونهما مقطوعة
عن الاضافة الی الجملة وهی بتاویل المفرد المعرفة والتقدیر ما رایتیه من وقت رویتیه یوم الجمعة
ای من عدم رویتی ای اول زمان عدم رویتی فیکون من المضاف الی احدها ای احد
المعارف اجیب عن الاول ان التاویل بالاضافة انما یکون فی موضع السمع لانها نکرة
بعد الوقوع لان التاویل یجری فی کل نکرة وعن الثانی ان ما قلت انه صواب
فصحیح ایضا بالتاویل الضعیف فلا یکون دلیلا مستقلا من غیر انضمام التاویل الاول معه هذا
التاویل فیقوی احدهما بالاخر فیکون باجتماعهما دلیلا واحدا قوله ای خبر کواحد
جواب سوال ظاهر قوله لیقع بیان المتعلق للظرف وهو بعده قوله فانهما عنده
خبر المبتدا لزعمه نکارتهما قوله ویرد علیه ای قیل ان قوله یومان نکرة مخصصة
بتقدیم الخبر الظرف لانهما من الظروف وانما یرد غایة لو کان هو قائلا بتعریفهما ولیس کذلک
لانه یقول انهما نکرتان اجیب عن الاول هذا مرفوع بما فکره بقوله واعلم انهما اسمان
صریحان لا ظرفان فلا یکون الخبر ظرفا وعن الثانی ان معناه ان یومان نکرة بالاتفاق
والخبر معرفة علی الاختلاف فیکون معرفة من وجه اجیب عن اعتراض
الشارح رح علی الزجاج ان قول الزجاج فیما یکون بعدهما معرفة واما اذا کان
نکرتا فهو موافق لصحیح الجمهور قوله واعلم الخ اشارة الی الاعتراض

شرح مولوی عبد الرحیم

لہ ای فیما سبق من المعارف لا لتصلوا کانا مبتدء وخبرا منها لا

علی المصنف رح قوله لاظرفان لان الظرف ما یقع فیه شئ وللمبتدأ والخبر لا یقع فیهما شئ
فان قیل ان کونهما مبتدأ یستدعی ان یکونا اسمین صریحین لامتناع کون المبتدا ظرفا
واما کونهما خبرین لا یستدعی کونهما اسمین صریحین لان الخبر جاز ان یکون ظرفا قلنا
المراد من قوله لاظرفان هو ان ظرفیته غیر مقصودة فی المبتدأ والخبر فان معنی قولنا ما رأیته
مذ ثلثة ایام لیس ابتداء عدم رؤیتی لزید فی ثلثة ایام بل معناه ان ابتداء عدم رویتی له
ثلثة ایام قوله الا ان یراد بظرفیتهما الخ اشارة الی الجواب قوله ومنها لدی ولدن اعلم ان
ظاهر کلام المصرح ان لدی لغة براسه لانه قال وقد جاء لدن کذا وکذا ولم یذکر لدی
فیها بل ذکره سابقا لکن هذا مخالف مما ذکر فی الصحاح من ان لدی لغة فی لدن اجیب عنه
لا مخالفة لان عبارة الصحاح محمولة علی حذف عبارة اخری تقدیره ان لدی محمول لغة
علی لدن ولا شک ان لدی محمول فی البناء علی لغة من لغات لدن وهو لَدْ و لُدْ و
لَدْ لانها موضوعة وضع الحرف والباقی محمولة علیها اعلم ان الاصل فی هذه الالفاظ
لفظان احدهما لدی والاخر لدن والباقی لغات فی لدن ومعنی لدی مغیر من معنی
لدن اذ معنی لدی عند ومعنی لدن ولغاته من عند یعنی ان ابتدائیة الغایة لازم معها
فیذکر فی مقابلها کلمة الی فالحاصل ان فی لدن تسع لغات کعضُد وجَمَل وکَتِف و
جَیْر وقُمْن وعَلْ وقُمْ وخَوْ ولَتِ بفتح اللام وکسر التاء ولُدُن بضم اللام وسکون الدال
وفتح النون فهذه عشر لغات لکن خرج موزون عضد لانه اصل اعنی لدن فبقی تسع
ثم المصرح ترک من لغات لدن ثلثة اعنی کَتِف ولَتِ ولُدن لقلتها فبقی من لغات لدن
ستة والمصرح ذکر ثمان لانه ذکر ستة منها والسابع لدن اعنی اصلها والثامن لدی
ثم ستة لغات لدن علی قسمین احدهما مع النون والاخر بسقوط النون وانما قدم المصرح ما
فیه النون لکون التغیر فیه یسیر فکان قریبا الی الاصل وهو لدن فان قیل ان المذکور
فی قول المصرح من اللغات لدن لدن لدن یعنی هذه النقوش الثلاثة من غیر الحرکاة
والسکناة فمن این جزم الشارح ان الاول بفتح اللام وسکون الدال وکسر النون والثانی
بفتح اللام والدال وسکون النون والثالث بضم الام وسکون الدال وکسر النون وکذا المذکور
فی قوله المصرح لد لد لد یعنی هذه النقوش الثلثة من غیر الحرکات فمن این علم الشارح رح ان
الاول بفتح الام وسکون الدال والثانی بضم الام والسکون الدال والثالث بفتح الام وضم الدال
قلنا انما جزم الشارح رح بهذا الطریق ای بهذه الحرکات والسکنات من جهة قواعدة مشهورة
وهی ان تغیر اللغة انما یکون للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف ولا شک ان الاخف
فی الثلثة الاولی ثم الثانی والثالث وکذلک الثلاثة الاخیرة اعنی ما کان بدون النون الاول اخف ثم الثانی
ثم الثالث بالنسبة الی الاصل قوله وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف الخ وفی شرح المفصل

marfat.com

بنی لدٰ لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التى ليست عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو هو وقوله هو الاول ضمير الفصل فالضمير فى قوله لانه راجع الى لدى والضمير فى هو الاول ايضا راجع الى لدى والضمير فى هو الثانى راجع الى لد فالحاصل انما يبنى لد لشبه الحرف ويبنى لدى لشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان نزال بنى لشبهه بانزل وبنى فجار لشبه بنزال وان اختلف جهات الشبه وبهذا التقدير ظهر دفع ما قال عصام الدين لا وجه للحكم ببناء لدى لمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن اى بلغات لدى وهى لد لدلد لد مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدى بمعنى عند ولدن ولغاته بمعنى من عند يعنى يلزمها الابتداء واورد الشيخ الرضى الاعتراض وهو ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم الواضع من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهة المبنى فلا يجوز ان يكون بناءها مبنيا على وضعها وضع الحروف للزوم الدور لان البناء يتوقف على الوضع والوضع على البناء اجيب عنه لا نسلم ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف مبنى على ما لا يعلم حالها من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربة مع كونه ثنائيا كحم اى كقريب المراة من جانب الزوج وهن قوله وكلها بمعنى عند ثم المتوهم يتوهم ان المراد من هذا الكل الكل الاجتماعى فدفع صاحب التكملة بقوله اى كلها مشتركة فى هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا فى الرضى قوله وحملت البقية عليه اى على البعض ووجه الحمل اتفاقها لفظا ومعنى قوله والفرق اى بين لدى واخواته وبين عند قوله وحكمها اى حكم كل واحد من لدى واخواته قوله اى ان تجر بها اى تجعل مدخولها مجرورا قوله وقد ينصب على صيغة المجهول اعلم ان غدوت بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة كذا قال المولوى قوله وان كانت معرفة... دفع وهم وهو ان غدوت انما يكون منونة اذا كانت نكرة ولو جعل معرفة يصير غير المنصرف بان يكون علما لغدوت معينة فدفع بقوله وان كان معرفة قوله تشبيها لنونها لما كان المدعى مركبا من الجزئين احدهما اعمال لدن خاصة والثانى معمولية غدوت خاصة اشار الى الوجه الاول بقوله تشبيها لنونها الخ والى الثانى بقوله ولكون غدوت الخ قوله ولذلك اى لاجل ان نونها مشبهة بالتنوين من حيث انه يحذف ويثبت كالتنوين قوله ولكون غدوت عطف على قوله تشبيها من حيث المعنى كذا قال المولوى قوله من حيث المعنى جواب سوال وهو ان عطف قوله ولكون غدوة على قوله لا يجوز اذ يلزم عطف الجملة على المفرد لان قوله ولكون جار ومجرور وهما فى حكم الجملة باعتبار المتعلق حاصل الجواب

له يعنى الشئ المنكر الذى يستقبح ذكره كالعورة الغليظة ١٢م

له ليس هذا القول فى النسخة المطبوعة ١٢م

marfat.com

انه قوله تشبيهًا مفعول له فاللام مقدر فيه يعنى للتشبيه فهو جملة ايضا من حيث المعنى اعلم ان تشبيه لدن برطل لاجل المماثلة لا ان عمل لدن من رطل فلا يرد انه يلزم الاستعارة من المستعير وذا لا يجوز قوله اكثر استعمالا من سحرة وغيرها كبكرة وانما كان الغداوة اكثر استعمالا لان معناها چاشتگاه فكثير من اعمال الناس يقع فيها والحال ان كثرة الاستعمال يطلب الخفة والخفة فى النصب قوله ومنها قط لا يستعمل بدون النفى نحو كنت اراه قط اى دائما قوله اتباعًا بضمة الطاء فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يفتح الطاء ايضا اتباعا لفتح القاف عنه قلنا هذا نكتة بعد الوقوع قوله هو اسم فعل بمعنى الامر اى اسكت وانته قوله اى لاجل الفعل جواب سوال وهو ان قوله للماضى لا يخلوا اما ان يكون معناه ان قط موضوع للفعل الماضى او يكون موضوعًا للزمان الماضى فعلى الاول ينبغى ان يكون قط من اسماء الافعال ولا يقول به احد وعلى الثانى لا يصح قوله المنفى لان قط موضوع للزمان الماضى فلا محالة يكون الزمان منفيا اى معدوما فعلم نفيه وعدمه بقوله الماضى لان الماضى ما مضى وانقضى فلا حاجة الى قوله المنفى حاصل الجواب ان كلا احد مستقيم اما الاول فلان قط انما كان اسم الفعل لو كان موضوعًا للفعل الماضى فقط من غير تقييد بقوله المنفى فلما قيد به فلا يكون اسم الفعل وانما قال الشارح اى لاجل الفعل الماضى ولم يقل المنفى مع ان الجواب يتوقف عليه اكتفاء بما ذكر المص رح واما الثانى فالمراد هو الزمان الماضى وقوله المنفى ليس فيه الضمير الراجع الى الزمان بل فاعله محذوف وهو وقوع الشئ فيه فيكون توصيف الماضى بالمنفى باعتبار حال المتعلق لا باعتبار الموصوف وانما زاد قوله لاجل دفع وهم وهو ان يتوهم ان اللام فى قوله للماضى بمعنى فى كما هو الشائع فعلى هذا لا يعلم معنى قط و ايضا ان اللام قد يجئ بمعنى من كما فى قوله تعالى سمعوا لها شهيقا اى منها ثم لما كان موصوف الماضى فعلًا كما فى التوجيه الاول ففيه صرف اللام عن المتبادر هو كونه صلة الوضع لان قط حقيقة فى الزمان لا فى الفعل فلا يصح تعلقه بالوضع وقوله والماضى المنفى على معنى المتبادر لان المنفى صلة الفعل الفعل باعتبار حال الموصوف وفى التوجيه الثانى بقاء اللام على التبادر لانه يصح جعله صلة للوضع اذ لا شك ان قط موضوع للزمان الماضى لانه من الظروف لكن اسناد المنفى اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا فيكون فى كل التوجيهين امران احدهما خلاف المتبادر والاخر على وفق التبادر قوله وقيل حملت على اختها اى قيل بناء المشددة لحملها على اختها وهى عوض فى ان كلا منهما لنفى الفعل وانما بنى عوض لما ذكر الش رح فيما بعد قوله لكونه مقطوعًا عن الاضافة قال المولوى عصام الدين رح ان عوض لما كان من الاسماء التى هى مقطوعة فهو داخل فى قوله مما قطع عن الاضافة فايراده هٰهنا لغو انتهى اجيب عنه سلمنا انه داخل فيما قطع عن الاضافة لكن ذكر ههنا ليعلم ان

صفة

marfat.com

متعلقہ خاص وھو المستقبل المنفی قولہ نحو عوض العائفین وانما نصب عوض لانہ مفعول لاان
لہ قال مولٰنا عصام الدین لم لا یجوز ان یکون مبنیا علی الفتح لان الفتح ایضا جاء فی بعض
کما قال الشارح وقد جاء مع فتح الضاد وکسرھا فمن علم انہا معرب قلنا انہ لو کان مبنیا
لجاء ضمہ وکسرہ فی ھذا الترکیب ایضا لان البناء علی الضم افصح والکسر مساویہ ولا یقول
بہ احد او نقول ان الاضافۃ الی المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتہا وھی
التخصیص والتعریف والتخفیف بالمعرب ای لاختصاصہا بالمعرب ولذا یعرب الغایات عند
الاضافۃ الی المفرد قولہ ای دھر الداھرین اشارۃ الی تفسیر غیر المشہور بالمشہور ثم لما کان
شہرۃ الدھر لیس من کل وجہ بل کان بالنسبۃ الی بعض الناس فلذا فسر الشارح بقولہ ومعنی
الداھر والعائض الخ انما سمی الزمان المستقبل بعوض لانہ کلما مضی جزء یأتی عوضہ جزء اخر
کذا فی القاموس یعنی فی الزمان المستقبل معنی العوضیۃ لانہ کلما مضی جزء اتی عوضہ جزء اخر
قولہ الظروف المضافۃ الخ ای الظروف المعربۃ غیر الظروف المذکورۃ یجوز اعرابہا وبناؤھا
بخلاف الظروف المبنیۃ المذکورۃ لانہا اذا اضیفت الی الجملۃ یجب بناؤھا کما فی اذا وحیث
لانہ لما وجب الاضافۃ وجب البناء ولما جوز الاضافۃ جوز البناء قولہ الی الجملۃ سواء کانت
اسمیۃ او فعلیۃ قولہ او الی کلمۃ اذا انما زاد کلمۃ الی اشارۃ الی ان قولہ او اذ عطف علی الجملۃ
وانما زاد قولہ کلمۃ لئلا یتوھم ان المراد من اذ معناہ وذا غیر جائز لان الاضافۃ لا یکون الی
المعنی وانما خص اذ مع ان ھذا الحکم کما کان لاذ کذلک لاذا وحیث لان الجملۃ اعم من
الاسمیۃ والفعلیۃ وکلاھما یقعان بعد اذ قولہ لاکتسابہا البناء من المضاف الیہ فان
قیل ان الکسب من المضاف الیہ انما یکون اذا کان مبنی الاصل واذ لیس بمبنی الاصل
قلنا ان اذ وان لم یکن مبنی الاصل لکن مضاف الی مبنی الاصل وھو الجملۃ لانہا عند
صاحب المفصل مبنی الاصل کما مر فی صدر الکتاب فکانہا مضافۃ الی الجملۃ بواسطۃ اذ
قولہ ولو بواسطۃ جواب سوال ظاھر قولہ من خزی یومئذ اے از شرمندگی روز قیامت فیمن قرء
بالفتح متعلق بکلا الایتین فانہ قد یضم فی الاول ویکسر فی الثانی قولہ ویجوز اعرابہا الخ
اشارۃ الی ان الجواز ھہنا بمعنی امکان الخاص فیکون سلب الضرورۃ من الجانبین فیکون
الاعراب والبناء قولہ ولا یجب اکتساب جواب سوال ظاھر لان اکتساب البناء انما یجب
اذا کان الاضافۃ واجبۃ والاضافۃ ھہنا غیر واجبۃ بل جائز فکذا البناء یکون جائزا
قولہ ای کالمذکور جواب سوال وھو انہ فات للمطابقۃ لان ذلک من اسماء الاشارۃ
المفردۃ والمشار الیہ جمع وھو الظروف فاجاب بقولہ کالمذکور ثم یرد علیہ ان
المذکور سائر الکتاب من اولہ الی ھنا فاجاب بقولہ من الظروف قولہ مذکورین
حال من مثل وغیر باعتبار نسبۃ المماثلۃ المستفادۃ من الکاف فی کذلک قولہ

عوض

لہ بین اسم الاشارۃ والمشار الیہ ۱۲

عہ متعلق بالاختصاص ۱۲

marfat.com

لمشابہتہما الظروف الخ یعنی ان مثل وغیر مشابہ بحیث واذا واذ فی ان الکل لازم الاضافۃ لاکن اضافتہا الی الجملۃ واضافتہا الی المفرد لکن ہذہ المشابہۃ بعیدۃ لانہا لیست بطریق واحد اذ المشبہ بہ مضاف الی الجملۃ والمشبہ الی المفرد فینبغی ان یکون المشبہ ایضا مضاف الی الجملۃ والحال ان اضافۃ المشبہ لا یجوز الی الجملۃ فوضعوا طریقا لصحۃ اضافۃ مثل وغیر الیہا لیزید مشابہتہما مع الظروف بان دخلوا مثل وغیر علی الجملۃ مع ما المصدریۃ او ان المصدریۃ لیکون مثل وغیر مضافا الی الجملۃ صورۃ لزیادۃ المشابہۃ وان جعل الجملۃ مفردا بدخول ما وان للمصدریین لیصح اضافتہ مثل وغیر لانہما لا یضافان الا الی المفرد **قولہ وبہذہ المشابہۃ جواب سوال** وہو ان مثل وغیر لیسا من الظروف فمن این ذکرا فی مجثہما فاجاب بقولہ وبہذہ المشابہۃ ای انہما لازم الاضافۃ **قولہ ویجوز اعرابہما** اشارۃ الی ان الجواز بالامکان الخاص **قولہ المعرفۃ** مصدر معناہ شناختن لکن ہذا معنی لغوی واما فی الاصطلاح فیطلق علی ما فیہ التعریف ای المصدر المبنی للمفعول فلا یرد انہ اذا کان مصدرا فکیف یصح حملہ علی زید وکیف یصح قولہم فی غیر المنصرف المراد تعریف المعرفۃ **قولہ ای ہذا اباب بیان** اشارۃ الی بیان اعراب **قولہ المعرفۃ والنکرۃ** یعنی انہا خبر مبتدا محذوف وہو قولہ ہذا وخبریتہا باعتبار حذف المضاف والمضاف الیہ اعنی قولہ باب بیان **قولہ من اقسام الاسم** انما قال ہذا مع ان البحث فی الاسم لئلا یذہب الذہن الی الغیر واشارۃ الی ان ہذا تقسیم اخر فی الاسم کما ان التقسیم الاول فی المعرب والمبنی وانما نبہ بالاسم لبعد عہد الاسم وہو مورث النسیان **قولہ ای اسم جواب سوال** وہو ان التعریف یصدق علی الفعل نحو ضرب لانہ وضع لشئ بعینہ وہو زید وعلی الحرف نحو من لانہ وضع للابتداء وایضا یرد ان المتبادر من کلمۃ ما انہا موصولۃ لکثرۃ الاستعمال فعلی ہذا لابد من ضمیر الفصل وایضا الموصول مع الصلۃ شئ واحد فان فرض جنسا لا یوجد الفصل فی التعریف وان فرض فصلا لا یوجد الجنس فیہ وایضا المتبادر من کلمۃ ما شئ مطلق لانہا یطلق علی ذوی العقول وغیرہا علی السواء فعلی ہذا لا یوجد الجنس فی التعریف لان الجنس فی تعریف القسم مقسم ذلک القسم وہو الاسم لا الشئ فاجاب بقولہ ای اسم ما اما الجواب الاول فظاہر وکذا عن الثانی لانہ لما عرف باسم منکر علم انہ لیس موصولۃ وذلک لان کلمۃ ما وقع فی موضع المخبر والاصل فیہ ان یکون نکرۃ فلذا اجعلہا موصوفۃ **قولہ بوضع جزئی او کلی** دفع وہم وہو ان المتبادر من الموضع وضع شخصی فلا یتناول علم الجنس کاسامۃ فدفع بقولہ بوضع جزئی الخ او انہ دفع وہم اخر وہو ان یتوہم ان المراد من الوضع ما کان الموضوع والموضوع لہ کلاہما ملحوظان بخصوصہ کزید بخصوصہ فعلی ہذا لا یتناول الاقسام الاخری فدفع بقولہ بوضع جزئی او کلی وحاصل المقام ان الاقسام الاربعۃ ہہنا لانہ لا یلحظ للموضوع والموضوع لہ بخصوصہما غیر جزئی **فان قیل** ان الخصوصیۃ ثابتۃ للطرفین لا للوضع فکیف یکون ہذا اقسام الوضع

المعرفۃ والنکرۃ

marfat.com

قلنا ان خصوصیۃ النسبۃ یثبت بخصوصیۃ الطرفین او یلاحظ الموضوع والموضوع لہ بوجہ اعم کما فی المشتقات فان ما کان بوزان فاعل مثلا فہو موضوع لمن قام بہ الفعل او یلاحظ الموضوع بوجہ اعم کما فی اسماء الاشارات والمضمرات او یلاحظ الموضوع لہ بوجہ اعم ولا وجود لہ فی الخارج وتحقیقہ مر فی مبحث الوضع فی تعریف الکلمۃ فلینظر فیہ قولہ متلبس جواب سوال وھو ان الباء فی قولہ بعینہ لا تخلی اما للسببیۃ او للاستعانۃ لا سبیل الی الاول لان العین عبارۃ عن ذات الشئ فیلزم السببیۃ للنفس ولا الی الثانی لانہ یلزم الاستعانۃ بالنفس وذا لا یجوز فاجاب بقولہ متلبس یعنی لیس الباء للشئ منہما بل لامر اخر وھو الملابسۃ قولہ بذاتہ جواب سوال وھو انہ لم خالف المصرح عن سائر النحویین لانہم قالوا بذاتہ بلا قولہ بعینہ فاجاب بقولہ ای بذاتہ یعنی انہما مرادفان فبذکر احدھما لا یکون مخالفا عن الاخر قولہ المعینۃ جواب سوال وھو انہ یصدق التعریف علی النکرۃ لانہا ایضا وضعت لذات الشئ فاجاب بقولہ المعینۃ ثم یرد علیہ ان المعین عبارۃ عن الشخص فعلی ھذا یخرج اسامۃ فاجاب بقولہ المعلومۃ قولہ المعہودۃ جواب سوال ھو انہ لما کان الباء للملابسۃ فہو ایضا غیر صحیح لانہ یلزم الملابسۃ مع النفس وذا لا یجوز فاجاب بقولہ المعہودۃ یعنی ان اضافۃ العین الی الضمیر عہدیۃ وھو یکون معہودا بینہما فیکون خاصا والشئ عاما فیکونان غیرین فلا یکون الملابسۃ مع النفس فان قیل لو جعل ھذا فی الابتداء لا یحتاج الی قولہ متلبسا قلنا ان الشارح اختار ھہنا ترجیم العنان وھو عبارۃ عما یذکر المحتملات ثم یاتی بالمقصم قولہ للتکلم والمخاطب قال مولانا عصام الدین لا دخل لعلم المتکلم فی کونہ معرفۃ لانہ عالم فی النکرۃ ایضا فالمعتبر فی المعرفۃ علم المخاطب فلا فائدۃ فی ذکر المتکلم اقول ذکر المتکلم لاجل قولہ المعہودۃ لانہ لا یکون الا بین شخصین او نقول ذکرہ اشارۃ الی التشبیہ ای المعلومۃ للمخاطب کما تکون معلومۃ للمتکلم قولہ فالشئ مقید اجواب سوال وھو انہ اذا قیل جاءنی رجل وکان معلوما بینہما ینبغی ان یکون معرفۃ فاجاب بما حاصلہ ان المعلومیۃ انما یعتبر مع الوضع لا المعلومیۃ المجردۃ عن الوضع قولہ ستۃ انواع جواب سوال وھو انہ لا یصح حمل المضمرات علی قولہ ھی لانہ یلزم حمل الاخص علی الاعم لان المضمر فی ھی راجع الی المعرفۃ وھی اعم من المضمر وایضا یرد ان ھذا التقسیم علی قسمین احدھما تقسیم الکلی الی الجزئیات والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء فسال السائل من ای قسم فاجاب بقولہ ستۃ انواع یعنی ان قولہ ھی مبتدا محذوف الخبر فلما اطلق لفظ الانواع علم انہ تقسیم الکلی الی الجزئیات ثم یرد علیہ انہ لا یعلم تعلق قولہ للمضمر الخ مع السابق فاجاب بقولہ فالاول یعنی الخبر مبتدا محذوف ثم الجملۃ بیان لستۃ انواع قولہ واشار بترتیبہا جواب سوال وھو انہ لم قدم المضمر علی الباقی ثم وثم فاجاب بقولہ واشار الخ لان للمصرح بلیغ فلا بد لا ختیارہ

marfat.com

هذا الترتيب الذى ذكره من نكتة والاشارة الى ترتيبها فى المرتبة تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه قوله بحسب المرتبة فمذا الترتيب الذى ذكره المصنف مذهب سيبويه كما قال الشارح فى بحث المعارف فلا يرد ما قال جمال الدين ان الترتيب المذكور فى المتن لا يوافق شيئ من المذاهب قوله باذاء معان معينة مشخصة قال مولانا عصام الدين ان ذكر المشخصة يدل على انها موضوعة لمعان شخصية وهى جزئيات حقيقية وهو غير جائز فى مطلق المضمرات فان ضمير الغائب موضوع لمعان كلية ايضا نحو الانسان هو حيوان ناطق قلنا الانسان مرجع ذلك الضمير حقيقى فان المرجع الحقيقى هو كل واحد من الافراد بخصوصه او نقول المراد من المشخص هو المعلومية سواء كان بالشخص او بالنوع قوله باعتبار امر كلى جواب سوال وهو ان الافراد غير منضبط فكيف يكون الوضع لها مع انه لابد للواضع ان يعلم بما وضع له من حيث انه يحكى الخ اى هذا الامر الكلى قوله وجعل الة لانه مقصود بذاته بحيث لا يفاد ولا يفهم اى لا يفهم من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه ولا يفهم منه هذا المفهوم الذى هو القدر المشترك فلو كان لفظ انا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه قوله فتعقل ذلك ... المشترك المقصود بالتفريع قوله لانه الموضوع وقوله فتعقل ذلك توطيئة للتفريع فلا يرد انه تفريع على النفس كما ترى قوله فالوضع كلى جواب سوال وهو انه الوضع على اربعة اقسام فسال السائل ان وضع المضمرات من اى قسم قوله الشخصية او الجنسية دفع وهم وهو ان المتبادر من الاعلام هى الشخصية لكما لها فدفع بقوله الشخصية اى يعنى انها اعم قوله من حيث معلومية ومعهودية اعلم ان الفرق بين الجنس وعلم الجنس ان فى الاول الواضع لا يعلم المخاطب قبل الوضع وفى الثانى يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فيكون كما وضع له المعنى معهودا بين الواضع والمخاطب قوله ومعرفة عطف على قوله علم اى ليس بنكرة قوله مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته اى لا يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فلا يرد انه اذا لم يكن معلوما فيكون الوضع للمجهول وذا لا يجوز قوله يعنى اسماء الاشارات والموصولات يعنى ان المبهمات اذا ذكرت فى كتب النحو يراد منها اسماء الاشارات والموصولات لكن توهم ارادة الغير ثابت فيها لعمومها فلذا فسرها بهما قوله وانما سميت جوابا الخ وهو لا يلزم فى عبارة المصنف القول بالمتنافيين وهما الابهام والتعريف وحاصل الجواب ان اجتماع المتنافيين لا يجوز اذا كان فى زمان واحد وههنا فى الزمانين لان الابهام قبل الاشارة والتعريف بعد الاشارة قوله وهذا القسم ايضا الخ جواب سوال تقديره اى الوضع على اربعة اقسام فسال السائل ان وضع المبهمات من اى قسم فاجاب بما ترى قوله يعنى الشار اليه اضافة المعنى الى مشار اليه بيانية قوله وعين عطف على تعقل قوله لان التصور والمراد من التصور المعرفة فيه اى فى الوضع قوله وهو اى المصور المشترك قوله لانه اى الموضوع له خصوصية كل واحد من تلك الافراد بخصوصه فلا يرد لا يصح حمل خصوصية على الموضوع له لانها من الاوصاف

marfat.com

قولہ والرابع والخامس انما جمعہما لرعایۃ قولہ للماتن او عرف بالنداء بایراد کلمۃ او قولہ او الجنسیۃ لانہ یعلم بہا المفہوم مثل اسامۃ قولہ وانما لم یقل ما دخلہ اللام جواب سوال وہو ان اللام لا یکون الا للتعریف فما الحاجۃ الی التقیید بقولہ ستعرف بل ینبغی ان یقول ما دخلہ اللام فاجاب بقولہ وانما لم یقل یعنی لا نسلم ان اللام لا یکون الا للتعریف لانہ قد یکون لغیر التعریف کاللام الزائدۃ فان قیل ان اللام الزائدۃ قلیل فالظاہر ان یقال لما یدخل اللام الاسمیۃ کاللام الداخلۃ علی اسم الفاعل والمفعول فانہا لیست لتعریف ما تدخلہ بل ہی معرفۃ بنفسہا لانہا موصولۃ والمفعول معرفۃ بنفسہ لانہ معرفۃ للغیر کاللام والتاء اجیب عنہ لو قال ما دخلہ اللام لا یدخل لام الاسمیۃ ایضا لانہ داخل فی الموصولات التی مر ذکرہا قولہ والمیم جواب سوال وہو ان حصر المعارف فی الستۃ باطل فاجاب بقولہ والمیم الخ وقصتہ ان رجلا من قوم حمیر لم یودی اللام بل ادی المیم فی موضع اللام فسال عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم امن امبر امصیام فی امسفر فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم لما بقیۃ قولہ لیس من امبر امصیام فی امسفر فان قیل الصوم فی السفر اولی فکیف قال النبی صلی اللہ علیہ وسلم لیس من البر الحدیث قلنا ان اللام فی الصوم التی ابدلت منہا المیم للعہد ای الصوم المعہود فی السفر المعہود وہو سفر الغزاء ولا شک ان الافطار فی سفر الغزاء افضل فی یوم المحاربۃ قولہ بدل من اللام لیس معناہ انہ منقلب من اللام بل معناہ انہ یستعمل فی موقعہ وفی شرح التسہیل ان منشأ الابدال ہذا ما کانت اللام تدغم فی اربعۃ عشر حرفا فیصیر المعرف باللام کانہ من المضاعف العین الذی فائہ ہمزۃ جعل اہل الیمن ومن کان قریبا منہم بدلہا میما لان المیم لا تدغم الا فی المیم فلا یشتبہ المعرف بالمضاعف والحروف الاربعۃ عشر التاء والثاء والدال والذال والراء والزاء والسین والشین والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون قولہ اذا قصد بہ معین وہو حد واقعی لا احترازی والا فرجل مفہوم غیر معین لا یکون الا معینا وکذا فی قولہ لغیر معین اشارۃ الی ان تعریف النداء انما یکون اذا قرن مع القصد والا فلا قولہ ولم یذکرہ المتقدمون جواب سوال وہو انا لا نسلم ان النداء من المعارف والا لذکرہ المتقدمون وایضا لو کان النداء من المعارف لبطل حصر المعارف فی الستۃ حاصل الجواب ان عدم ذکر المتقدمین لیس لاجل انہ لا یکون من المعارف بل لاجل انہ راجع الی ذی اللام وکذا الحصر بالخمس لاجل انہ راجع الی ذی اللام اذ اصل یا رجل یا ایہا الرجل یعنی انہ کان فی الاصل معرفا باللام توصل لندائہما بای ثم حذف اللام وای لکثرۃ الاستعمال فصار یا رجل قولہ واصل یا رجل یا ایہا الرجل وہذا فی اصطلاحہم والا فانا لا ندری من این علم ان اصل یا رجل یا ایہا الرجل .... قولہ

لہ لوجود القسم السابع وہو المیم ۱۲

marfat.com

ای احد الامور الخمس **وههنا اعتراض** یرد علی المص رح وهو ان الضمیر فی قوله احدها راجع الی المعارف السابقة والمنادی ایض من المعارف مع انه لا یضاف الیه شئ لان یا حرف النداء یقتضی الصدارة فلو جعل المنادی مضافا الیه لفات صدارة النداء وایض یلزم الفصل بین المضاف والمضاف الیه بحرف النداء واجاب شارح الهندی رح عن هذا الاعتراض ان الضمیر فی احدها راجع الی الامور الاربعة ای من غیر المنادی **واجاب الشارح رح** عن هذا الاعتراض ان الضمیر راجع الی الامور الخمس لانه المتبادر ولا یستلزم صحة الاضافة الی احدها صحتها بالنسبة الی کل واحد لان لفظ احد فی الاثبات وضع لواحد مبهم کباقی النکرات لا للعموم فمن قال انه تکلف فقد تکلف **قوله** الی المعرفة ایض الاظهر ان یقال لیدخل فیه المضاف الی المضاف الی احدها لان فیه توهم الاضافة الی المنادی لانه ایض معرفة بخلاف لفظ الاحد لان المراد منه احد الامور الاربعة کما قال شارح الهندی قبیل ذلک وان الاضافة الی الاحد لا یستلزم الاضافة الی کل واحد کما قال الشارح **اجیب عنه** بانه لما علم اخراج المنادی فاستوی المعرفة والاحد **قوله** او بالواسطة فان الغلام مضاف الی ضمیر الکاف بواسطة الاب والیاء فی ابیک للاعراب ولیس بضمیر المتکلم حتی یلزم اضافة الاب الی النفس والی المخاطب وذا لا یجوز اذ یلزم اضافة المعرفة وایض یلزم الاضافة الی الشیئین **قوله** ولا یخفی علیک **جواب** سوال وهو انه لو اضاف غیر ومثل وشبه الی احد هذه الامور لا یفید التعریف فلا یصح اطلاق المص رح **فاجاب بقوله** ولا یخفی **قوله** نظرا الی ما سبق فی اول بحث المجرورات فی بیان **قوله** وتقید تعریفا مع المعرفة **قوله** ای اضافة معنی بفتح التاء بدون التنوین للاضافة وانما اختار تقدیر المضاف دون الموصوف ای اضافة معنویة لان تقدیر الموصوف یستلزم خلاف الظاهر وهو تقدیر الموصوف وجعل معنی بمعنی معنویة **قوله** یعنی اضافة معنویة بیان حاصل المعنی فلا یرد انه لیس الا ترکیب توصیفی مع انه قال الشارح رح انه ترکیب اضافی حیث قال انه بحذف مضاف **قوله** ولما سبق **جواب سوال** وهو ما لوجه للمص رح انه خص العلم بالتعریف **قوله** معنی ظاهر لانه علم من بیان المضاف الیه ای من الامور الخمس **قوله** مستغنی عن التعریف لانه یعلم من نفس اللفظ حیث یقال معرف باللام ومعرف بالنداء فلا حاجة الی بیانه ولان المعرف باللام الذی کان مدخول اللام والمعرف بالنداء الذی کان مدخول حرف النداء **قوله** خص العلم جزاء الشرط وهو قوله ولما سبق **قوله** اسما کان **دفع وهم** وهو ان المراد من العلم الاسم المحض لتبادره قوله لانه ان صدر بالاب نحو ابو یوسف رح او اللام نحو ام سلمة او الابن نحو ابن عمر او البنت نحوه بنت قیس **فان قیل** هذا مخالف لما قال فی القاموس حیث قال ان ابو العتاهیة لقب ابراهیم علیه السلام مع تصدره بالاب معناه ابو البرکة ای نیکی **قلنا** ان معنی ما قال فی القاموس ان العتاهیة فی ابو العتاهیة لقب بقرینة ان صاحب القاموس اورد فی مثاله قوله ککراهیة اذ علی وزن الکراهیة العتاهیة فقط لا المرکب **او نقول** ان صاحب القاموس نظر الی اصطلاح بعض اهل الحدیث حیث قالوا

marfat.com

ان الکنیۃ ھو العلم المصدر باب او ام مضافا الی اسم حیوان نحو ابو شعلب و ابو لیث و ابن عرس او
عطف علی اسم صفۃ کابی الحسن وان اضیف الی غیر الحیوان فھو لقب کابی تراب والعتاھیۃ لیس بحیوان
اذ معناھا البرکۃ ولا صفۃ لانھا ما دل علی ذات مبھمۃ مع بعض الاوصاف والبرکۃ وصف صرف
لیس معہ ذات کذا فی حاشیۃ الفاضل الچلپی علی التلویح والغرض فی ذکر الکنیۃ تعظیم المکنی
بعدم التصریح بالاسم فان بعض نفوس الکبر تانف ای طلب النفی من ان یخاطب باسمہ والفرق
بین الکنیۃ واللقب معنی ان اللقب یمدح الملقب بہ معنی ذلک اللفظ والکنیۃ تعظیم المکنی بعدم
التصریح بالاسم یعنی ان التعظیم غیر المدح فالفرق ظاھر **قولہ** شخصا او جنسا **دفع وھم** وھو ان
یتوھم المراد بالعین لم شخص فدفع بقولہ شخصا نحو زید او جنسا نحو اسامۃ **قولہ** والاعلام
الغالبۃ **جواب سوال** وھو ان الاولی ان یقال العلم ما یطلق علی الشئ ولم یقل یوضع
لیدخل فیہ الاعلام الغالبۃ لان تعینھا فی فرد بالاستعمال لا بالوضع نحو رحمان فانہ
غلب استعمالہ فی واجب الوجود **اعلم** ان العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو
الام نحو النجم فھی فی الاصل داخلۃ فی المضاف بالافۃ العھدیۃ او المعرف بالام العھایۃ وبعد
غلبۃ الاستعمال فی فرد معین اختص بہ فی الاستعمال فلا ضرورۃ فی دخول العلم الغالب فی
العلم الحقیقی بتکلف ان استعمال المستعملین بمنزلۃ الوضع عنھم غرض الشارح رح دخولہ
فی العلم الحقیقی بعد التسلیم ای وان سلم عدم دخولہ فی ذی الام والمضاف **قولہ** غیر
متناول غیرہ الخ ولم یقل غیر متناول ما اشبہ کما قال الزمخشری لئلا یخرج لفظ اللہ لانہ
لا یشبہ بشئ حتی یحکم انہ لا یتناول ما اشبہ وللزمخشری ان یقول فی جوابہ ان السوالب
لا یشترط فیھا وجود الموضوع کما یقال شریک الباری لیس بموجود فلا یشترط لتناول
ما اشبہ وجود ما اشبہ وللمص رح ان یرد ذلک بان نفی التناول وان کان سلما
لکن الصلۃ اعنی قولہ ما اشبہ موجبۃ فیوجب ثبوت شبہ وذلک باطل وللزمخشری ان
یدفع ذلک بان الموصول مع الصلۃ تصور لا تصدیق وتصور ثبوت شئ لا یوجب الثبوت
فی الواقع فیمکن تعلقہ بالنفی مع کون الصلۃ موجبۃ ونفی تناول ما اشبہ اما بنفی التناول
مع وجود ما اشبہ او بنفی التناول مع عدم ما اشبھہ اما بعدم الذات والصفۃ او بعدم
الصفۃ فاعرف **قولہ** غیر متناول غیرہ ای غیر الشئ الواحد لا ان الضمیر راجع الی الموضوع
لہ **قولہ** ای حال کون ذلک اشار بہ الی ان قولہ غیر متناول حال من الضمیر فی وضع
ولا یجوز جرہ علی ان یکون صفۃ لشئ لانہ علی ھذا یخرج الاعلام الجنسیۃ ھکذا فی بعض
الشروح **فان قیل** لا فرق بین العلم والضمیر مثلا لان انت مثلا یتناول فردا معینا وتناولہ
لفرد اخر انما یکون بوضع اخر لان الضمائر موضوع لکل جزئی بوضع علی ھذہ کما ھو مذھب
المتاخرین وکذلک العلم یتناول فردا معینا وتناولہ لفرد اخر انما یکون بوضع اخر

marfat.com

فکیف یصح قول الشارح رح واحترز به عن المعارف کلها | **جواب الشارح رح** عنه بقوله باستعماله فیه یعنی ان المعتبر فی الضمائر عند المتقدمین وعندهم الوضع للمفهوم الکلی بشرط استعماله فی الجزئیات فاستعمال انت فی المفرد المعین ثم فی الفرد الاخر لایکون بوضع علی حدة بل بوضع واحد بخلاف العلم لانه استعمل فی فرد ولا یستعمل فی فرد اخر الا بوضع علی حده | **قوله** فی الجواب بفضل الله المعین الموفق ان المعتبر عند المتاخرین واستعمال انت فی فرد اخر وان کان بوضع علی حدة لتعدد الوضع لکل جزئی لکن هذه الاوضاع بمنزلة وضع واحد بالنظر الی ان مرآتها امر واحد وهو امر کلی فاستعمال انت مثلا فی فرد اخر بوضع واحد **قوله** ای تناولا بوضع وحد اشارة الی ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غیر متناول فالمنفی هو التناول بوضع واحد لا غیره وانما نفی التناول الخاص لا التناول المطلق لئلا یخرج الاعلام المشترکة لانها یتناول غیره لکنه باوضاع کثیرة لا بوضع واحد فصدق علیه انه غیر متناول غیره بوضع واحد **قوله** ولما اشار الی ترتیب **جواب سوال** وهو انه یلزم التناقض فی کلام الشارح رح لانه قال سابقا ان الضمائر عرف مطلقا وقال ههنا واعرفها المضمر المتکلم **حاصل** الجواب ان ما قاله سابقا بالنظر الی انواع المعارف وههنا بالنظر الی الاصناف والفرق بینهما ان النوع قسم من الجنس والصنف قسم من النوع **قوله** بترتیبها فی الذکر متعلق بقوله اشار قوله علی ترتیب اصنافها وهی ضمیر المتکلم والمخاطب والغائب **قوله** فیما یکون فیه هذا الترتیب **جواب سوال** وهو انا لا نسلم انه نبه علی اصناف الانواع بل نبه علی اصناف نوع واحد وهو المضمر فاجاب بقوله فیما یکون فیه هذا الترتیب **فان قیل** هذا الکلام یفید بان لا ترتیب فی الا عرفیة فی اصناف المعارف الا فی اصناف المضمرات وقوله فیما بعد واقتصر علی بیان النسبة صریح فی انه یوجد بین اصناف المضاف الی احدها بعد الا انه لم یتعرض له لکونه غیر محتاج الیه لانه بین الترتیب بین انواع المعارف وتفاوت تعریف المضاف بحسبها وقوله فان لم تر المعارف لا تفاوت بین اضافها الا المضاف الی احدها ای الا اصناف المضاف الی احدها ای الاصناف المضاف الی احدها ینقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول **قلنا** المراد ترتیب الاصناف فی نفسها بخلاف المضاف لان الترتیب فیه باعتبار الغیر وهو المضاف الیه وکذا تفاوت اصناف المبهمات لیس فی نفسها بل باعتبار تفاوت الاشارة والصلة فی المضمر **قوله** اراه التنبیه **فان قیل** ان الترتیب بین الاصناف مذکور صریحا فلا یصح اطلاق التنبیه علیه ولو اطلق الاشارة علیه لصح لان الاشارة ما کان ثابتا بالنظم والتصریح لکن ان انضم الیه القصد یسمی بالنص والعبارة واطلاق الاشارة فی **قوله** ولما اشار الخ لا یصح لانها ما کان ثابتا بالنظم والترتیب بین الانواع غیر ثابت بنظم **قلنا** ان عبارة الشارح رح محمولة علی القلب تقدیره وهکذا فلما بنه علی ترتیب الخ اراد الاشارة الخ والقلب طریق شائع بینهم والغرض فیه

marfat.com

اظہار تفنن المخاطب وکلمۃ الی فی قولہ ولما اشار الی ترتیب بمعنی علی الیصح صلہ التنبیہ فصار التنبیہ الی موضع الاشارۃ والاشارۃ الی موضع التنبیہ **قولہ** یعنی اقلہا لبسا **جواب سوال** وھو ان اعرف صیغۃ اسم تفضیل فیکون معناہ لیس فیہ شئی من اللبس ولیس کذلک لان المتکلم اذا کان مع الغیر وراء الجدار وقال انا اشتبہ علی المخاطب ایہم متکلم فاجاب بقولہ یعنی اقلہا لبسا لانہ لیس فیہ التباس اصلا **قولہ** من حیث اصنافہا **اعلم** انہ لاحاجۃ الیہ بعد قولہ علی ترتیب اصنافہا بل محض اشتغال بما لا یعنی واظن انہ لیس من الشارح بل زید من قلم الکاتب **قولہ** جاز ان یلتبس باخر لانہ اذا التصق رجلان فج یتوہم کل واحد ان الخطاب لی **قولہ** ولیس المراد **جواب سوال** وھو انہ لما التبس انت باخر لا یکون انت من المعارف فاجاب بقولہ ولیس المراد بالاعرفیۃ الا کون المعرفۃ ابعد من اللبس لانہ انعدم فیہ اللبس اصلا ولا شک ان اللبس بعید ھہنا ای قلیل لانہ وہم کما قال الشارح رح فیتوہم او تقدیر السوال ھکذا ان المضمر المتکلم وان لم یکن فیہ لبس وفی المخاطب لبس فلیکن اعرفیۃ المخاطب من المتکلم من وجہ اخر فاجاب بقولہ ولیس المراد الخ **قولہ** واقتصر علی بیان تفسیر لقولہ فیما یکون فیہ ھذا الترتیب **قولہ** النسبۃ ای نسبۃ الاعرفیۃ **قولہ** ولھذا ما اثبت ای لاجل ان التفاوت فی المضاف بحسب تفاوت المضاف الیہ ما اثبت التفاوت **قولہ** بین اصنافہ ای اصناف المضاف بعد بیان التفاوت **قولہ** وفیہ اختلافات اما کون المضمر اعرف لان المتکلم والمخاطب ظاہر والغائب محمول علیہ وایضا الارجاع الی المقدم بمنزلۃ وضع الید علیہ واما کون العلم اعرف من اسم الاشارۃ لان مدلول العلم ذات معینۃ عند الوضع والاستعمال جمیعا بخلاف اسم الاشارۃ لان تعینہ باستعمال الاشارۃ الحسیۃ وایضاح الموصول بالصلۃ ولا شک ان الاول اوضح من الثانی ثم الموصولہ اوضح من اللام لان اللام قدم یکون ذہنیا فلا یثبت التعریف بہ جزما **وقیل** اعرفہا العلم لانہ وضع لشخص واحد وقیل اعرفہا اسم الاشارۃ لانہ لما استعمل بالاشارۃ الحسی کانہ بمنزلۃ وضع الید علیہ وقال المصنف رح فی التسہیل اعرفہا ضمیر المتکلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغالب السالم **عن** الابہام احترز بہ عن ضمیر ربہ رجلا لانہ مبہم وضمیر المبہم عبارۃ عما لم یکن لہ مرجع سابقا **فانقیل** ان ترتیب المص رح مخالف لما ذکر الشارح رح فی التوابع من قولہ ثم المعرف باللام والموصول فانہما مساویان وقال ھہنا الموصول اعرف من اللام **قلنا** ما قالہ الشارح رح ثمہ فلیکن قول البعض وھذا قول بعض اخر وثمرۃ الخلاف تظہر فی النعت حیث قال المصنف رح والموصوف اخص او مساوی **فانقیل** ان ترتیب المص رح فی المعارف لا یوافق بواحد من المذہب **قلنا** لا نسلم انہ لا یوافق بواحد منہا بل موافق بمذہب سیبویہ حیث قال الشارح رح وھذا الترتیب الذی ذکرہ مذہب سیبویہ **فان قیل** ان معنی قولہ وھذا الترتیب ای ترتیب اصناف المضمر لا ترتیب انواع المعارف لان مرجع لفظ ھذا فی **قولہ** وھذا الترتیب القریب والقریب اصناف المضمر لا انواع المعارف اجاب لقولہ ذکرہ فان الترتیب بین الانواع لیس بمذکور **قولہ** بمذہب سیبویہ ھذا احتراز عن قول مصنف رح التسہیل لانہ قدم العلم علی الضمیر الغائب

marfat.com

کما مر انفا واللہ اعلم بالصواب والیہ المرجع والماب **قولہ** قال لا بعینہ ولا یرد قولہ وجہ لک وراس لک لانہ نکرۃ مع انہ یقع علی شیئ معین لان ذلک موضوع لشئ لا بعینہ وان وقع علی معین باعتبار ذات **جواب سوال** وھو ان النکرۃ لما وضع لشئ لا بعینہ یکون الوضع للمجہول وذا لا یجوز فاجاب بما حاصلہ ان الوضع للمعلوم لکن لا یکون فیہ لحاظ المعلومیۃ کما فی علم الجنس **قولہ** المعلومۃ **دفع وھم** وھو ان المراد من المعین ھو الشخص فبقی علم الجنس داخلا فی النکرۃ فدفع بما ترے فحملا توھم ان المراد من المعلوم المتکلم لیکون معناہ لا باعتبار ذات المعلوم للمتکلم فیکون الوضع للمجہول فدفع بقولہ المعہودۃ ای لم یعتبر فی النکرۃ علم المخاطب کما اعتبر فی علم الجنس وانما فسر الشئ بالذات لیوافق سائر النحویین لانہم ذکروا الذات **قولہ** من حیث ھو کذلک متعلق بقولہ خرجت المعرفۃ والضمیر فی قولہ ھو راجع الی الذات والاشارۃ فی قولہ کذلک الی المعلوم المعہود **قولہ** انما افردھا بالذکر **جواب سوال** وھو انہ لا حاجۃ الی ذکر اسماء الاعداد لان بعضہا مرکب اب فہو داخل فی المبنی وبعضہا مفردات فہو داخل فی المعرب فما وجہ افرادھا بالذکر فاجاب بقولہ وانما افردھا **قولہ** احکام خاصۃ فان دخول التاء فی المذکر من الثلثۃ الی العشرۃ دون المؤنث من الاحکام الخاصۃ وکذا اخذ اسم الفاعل منہا مختص بہا وکذا اضافۃ المرکب الی المرکب مختص بہا **فانقیل** ان قولہ لیست لغیرھا مما لا یحتاج الیہ لاندراجہ تحت **قولہ** خاصۃ **قلنا** ھذا بیان للجزء السلبی للخاصۃ **قولہ** ای الفاظ انما قال الفاظ ولم یقل اسماء لان الاسماء من المفردات واسماء الاعداد کما یکون مفردات لک یکون مرکبات والمرکبات لیست باسماء **فانقیل** لا نسلم ان المرکبات لیست باسماء لان خمسۃ عشر مثلا اسم لعدد معین وکذا قالہ الصرح المرکبات کلا اسم مرکب من کلمتین فانہ اطلق الاسم علی خمسۃ عشر وحادی عشر مع انہما من المرکبات **قلنا** المراد بالمرکبات اللتی ھی لیست من الاسماء ما فوق العشرین کاحد وعشرون واثنان وعشرون لان العاطف دال علی الانفصال الخ **قولہ** للکمیۃ احاد فی الاصل احاد نحو فعال ابدل الفاء بالالف صار احاد قولہ لکمیۃ فقولہ للکمیۃ احترازعما وضع لغیر الکمیۃ سواء دل علی العدد الغیر المعین کصیغ الجمع ولفظ العدد بان یقول عدد فقط او دل علی عدد معین نحو ذید او عمر فانہ یدل علی واحد معین وبقولہ احاد احترازعما وضع لکمیۃ الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافۃ احاد الی الاشیاء احترازعما وضع لکمیۃ الاحاد فی نفسہا من غیر نسبۃ الاحاد الی جنس نحو لفظ بضع وبیف وھما بمعنی واحد وھو ما بین الثلث الی التسع فانہما یدلان علی عدد معین من غیر نسبۃ الی جنس ویذکران تبیع اسم عدد دلہ تمیز نحو عشرۃ رجال وبضع **قولہ** فالاشیاء الخ الفاء لتفصیل الحد **ولا یخفی** انہ اذا کان الاشیاء ھی المعدودات والاحاد عبارۃ عن کل واحد منہا یکفی فی الحد ان یقال لکمیۃ الاحاد ولکمیۃ الاشیاء فیلغو اذکر الاحاد والاشیاء لان الاشیاء جمع یتناول الرجل والفرس والحمار وکل واحد منہا اجزاء الاشیاء **اجیب عنہ** بمنع قولہ کل واحد واحد منہا افراد کل واحد منہا

marfat.com

اذ کلواحد عبارة عن الرجل والفرس مثلا فیکون قوله کلواحد بحذف المضاف وهو الافراد اذا
لرجل افراد وکذا للفرس افراد فلا یرد شئ **قوله** منفردتا کانت تلک الاحاد **جواب سوال**
هذا القول مقدم من القول الساکن
وهو ان الاحاد جمع وهو یستقیم فی مافوق الاثنین ولا یستقیم فی الواحد والاثنین لعدم الاحاد فیهما
فاجاب بقوله منفردتا الخ حاصله ان اسم العدد ما یدل علی کمیة الاحاد اعم من ان یکون مجتمعة
ای بدفعة واحدة کثلثة او اربعة او منفردتا ای بدفعات کالواحد او الاثنین وتصویر الدلالة
علی الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وذلک وذلک فالواحد المذکور فی الاجوبة یدل علی
الاحاد فاذا قلت کم درهما لک وکم دینارا لک وکم رجل عندک فاجاب الاخر وقال واحد فیکون
الواحد معتبرا فی کلواحد من الدراهم والدنانیر والرجال فاذا اخذ الواحد من کلواحد منها
فیکون احادا **قوله** وکمیة الاحاد ما یجاب به ای مدلول ما یجاب به عند السوال لا لفظ فیکون
فی عبارته مسامحة فان الکمیة فان الکمیه مدلول ثلثة لا لفظها **قوله** اذا سئل من واحد واحد
ای من واحد واحد فی الواقع دون الظاهر لا یعلم السائل انه واحد او اکثر والا لما سال **قوله**
بکم بان یقال بکم اشتریت هذا الشئ فیجاب بثلثة او اثنان قوله والالفاظ الخ مبتدا خبره
قوله اسماء العدد قوله بان یکون کلواحد منها الخ **دفع وهم** وهو ان یتوهم ان المجموع موضوع
للمجموع فدفع بقوله بان یکون الخ **قوله** فالواحد موضوع تفریع علی قوله منفردتا کانت تلک الا
حاد المجتمعة فیکون بیان الحاصل الجواب قوله اذا اخذت الاحاد منفردتا ای علی حدة وبدفعات
کما مر سابقا قوله فاذا سئل عن معدود معدود یعنی فی الواقع والا ففی الظاهر المعدود غیر
مذکور فی قول السائل اذ المذکور فی قوله لفظ کم قوله منها ای من الاشیاء قوله بکم هو متعلق بسئل
قوله یجاب بالواحد جزاء للشرط اعنی قوله فاذا سئل قوله والاثنان عطف علی قوله فالواحد قوله اذا
اخذت مجتمعة الخ لیس المراد منها ما یقابل منفردتا اذ الاثنان ایضا ماخوذ منفردتا کالواحد بل
المراد منها المتکرر فقوله ومتکررة عطف تفسیری لمجتمعة قوله مرة واحدة لانه اذا تکرر اثنین مرتا
وجد اربعة احاد فیصدق لفظ الاحاد فلا حاجة الی تکرار الاثنین مرتین لانه یصیر الاحاد
ثمانیة ولا حاجة الیها فی صدق لفظ الاحاد قوله فاذا سئل عن معدودین معدودین یعنی
بالمعدودین فی الواقع لا فی الظاهر کما مر انفا **قوله** وهکذا الی ما لا نهایة له ای ثلثة واربعة
وخمسة **فان قیل** لا حاجة الی هذا القول لان کلامنا فی جامعیة التعریف للواحد والاثنین لعدم
صدق لفظ الاحاد علیهما واما الثلثة والاربعة الی الاخر فالاحاد صادقة علیها فای الحاجة الی
ذکره **قلنا** انما ذکر قوله وهکذا الی ما لا نهایة له لبیان قاعدة السوال یعنی اذا سئل عن معدودات
ای ذکر قوله وهکذا الی ما لا نهایة له
بکم یجاب بالثلثة او الاربعة او الخمسة الی ما لا نهایة له لا ان لهذا القول دخل فی جامعیة
التعریف **قوله** فظهر من هذا التقریر **فان قیل** لا یرضی المص رح بهذا ای بدخول الواحد
والاثنین فی التعریف لانه قال فی الایضاح العدد بتقادیر احاد الاجناس فالواحد والاثنان

marfat.com

علی ذلک لیسا بعدد لانهما اذا اخذا منفردة وجد الاحاد فیهما لکن المقادیر لم یوجد فیهما لان التقدیر واحد او اثنان فی الواحد والاثنان وانما ذکر فیما بعد فی بیان افراد العدد لانه محتاج الیهما فیما بعد العشرة فهما فی ما بعد العشرة من الاعداد لوجود المقادیر فیه ولو قال المص رح ان العدد عبارة عن مقدار ما کان الشئ علیه من وحدة وغیرها دخل الواحد والاثنان فی العدد **اجیب عنه** ان الشارح رح انما ادخلهما فی التعریف نظرا الی ما بعد العشرة **قوله** فی عرف النحات لان اسم العدد عندهم ما یقع به العدد فالواحد کذلک وایضا اسم العدد فی عرفهم هو الموضوع للکمیة **قوله** عند بعض الحساب کاهل الحساب الهندوستة قال مولانا عصام الدین ان الواحد وان لم یکن من العدد عندهم لان العدد نصف مجموع الطرفین عندهم ولیس للواحد طرفین لکن الاثنین عدد لان طرف الاعلی ثلثة وطرف الاسفل واحد والواحد مع الثلثة اربعة ونصفه اثنان **اقول** هذا انما یرد لو کان قوله وان لم یکونا سلب کلیا واما اذا کان رفع الایجاب الکلی فلا یرد اصلا **اعلم** ان الواحد لیس بعدد عند کل اهل الحساب لان العدد قسم الکم والواحد لیس بکم لان کم عبارة عما یقع فیه القسمة ولا یقع القسمة فی الواحد واما الاثنان فعند بعض اهل الحساب لیس بعدد وذکروا له وجوها ضعیفة تفصیلها فی شرح حکمة العین ومن وجوههم هذا ان الواحد لما لم یکن عددا فالزوج ایضا لم یکن عددا حملا علی الواحد فعلی هذا ای علی ان الاثنین لیس بعدد عند البعض لا یرد اعتراض مولانا عصام الدین **قوله** لا ینتقض الخ جواب سوال وهو ان التعریف صادق علی رجل او رجلین وکذلک زراع او زراعین ومن ومنین وکذلک مجموعهما وقوله لا یفهم بیان عدم الانتقاض ای لا یفهم من مثل رجل ورجلین الوحدة والاثنینیة فقط بل یفهم منها الجنسیة ایضا فانه یفهم من رجل ورجلین انهما من جنس الحیوان ومن الزراع انه من جنس ما یزرع ومن المن انه من جنس ما یوزن **اجیب عنه** ایضا ان المراد ما وضع لکمیة احاد جمیع الاشیاء ولیس شئ منها موضوعا لکمیة جمیع الاشیاء **فان قیل** یخرج بقید الاحاد نحو ثلث جماعات وثلث جموع فانه یدل علی الجماعات دون الاحاد **قلنا** لا نسلم ذلک بل یدل علی احاد الجماعات والجموع فلا یرد نقضا **قوله** اصولها مبتداء و **قوله** اثنا عشر کلمة خبره والجملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما ذکر تعریف اسماء العدد حرک السامع ان یسال ما هی فقال اصولها **قوله** اللتی یتفرع منها **جواب سوال** وهو انه لما کان الضمیر راجعا الی اسماء العدد یکون الاضافة الی النفس لان الاصول ایضا من اسماء الاعداد وایضا ان للاصل معان کثیرة اذ قد یجئ بمعنی الدلیل وقد یجئ بمعنی الراجح وقد یجئ بمعنی القاعدة الکلیة وقد یجئ بمعنی السابق وههنا ای المعنی مراد فاجاب بقوله اللتی یتفرع الخ یعنی ان المراد من الاصول اللتی یتفرع منها

marfat.com

باقیتہا فیکون المراد من اسماء العدد غیر الاصول فیکون معناہ اصول الباقیۃ وقولہ اللتی صفۃ الاصول لاصفۃ اسماء الاعداد والا لم یتحقق الجواب وایضا لما قال یتفرع علم ان المراد من الاصل القاعدۃ الکلیۃ **قولہ** اما بالحاق ای الفرعیۃ اما بالحاق تاء التانیث کواحدۃ من الواحد واثنتان من الاثنان **قولہ** او باسقاطہا ای باسقاط التا کثلاث من ثلاثۃ ویدل علی ان اصلہا التاء ان التعریف اذا قصد ومجرد العدد من دون المعدود تقول ثلثۃ نصف ستۃ بالتا وفی الرضی انما وضع علی التانیث فی الاصل لان کل جمع انما یصیر مؤنثا فی کلامہم بسبب کونہ علی عدد فوق الاثنین فاذا صار المذکر فی رحال مؤنث بسبب عروض ہذا الغرض وہو العدد فتانیث العدد فی نفسہ اولی لان العدد لما یجعل الغیر مؤنثا فلا بد ان یکون ہو بنفسہ ایض مؤنثا **قولہ** کمئتین من المائۃ والفین من الالف قولہ وعشرین مثال جمع حکمی قولہ او امتزاجیا وہو الذی یقدر فیہ حرف العطف **قال مولانا عصام الدین** لصواب ان یقول او تضمینا لان الامتزاج عام یتناول بعلبک ایض والکلام فی الامتزاجی الخاص وہو امتزاج اسماء العدد **اقول** ان ما قالہ لیس بصواب اذ لیس فی الاصطلاح مرکب تضمنی فلذا قال امتزاجی **قولہ** واحد الی عشرۃ اعلم ان ارتفاع واحد علی انہ خبر مبتدا محذوف ای احدہا واحد او علی انہ بدل البعض فیکون بدل من قولہ اثنا عشرۃ کلمۃ ولزوم الضمیر فی بدل البعض لیس بکلیۃ بل اکثریۃ او ان الضمیر محذوف للعلم بہ والتقدیر واحد منہا قولہ الی عشرۃ معناہ واحد وغیرہ الی عشرۃ فیکون الی للاسقاط دون المد فلا یرد ان الغایۃ لا تدخل لعدم تناولہ صدر الکلام فینبغی ان یکون العشرۃ خارجۃ من ہذا **الحکم قال الرضی** الواحد اسم الفاعل من وحد یحد وحدا وحدۃ **فان قیل** ان الواحد ما یکون معروض الواحدۃ فیکون معدودا لا العدد لان المعدود ذات لہ العدد والواحد کک بخلاف اسم العدد لانہ غیر مرکب من ذات وعدد بل ہو عدد بل ہو عدد فقط واسم العدد موضوع للعدد وہو الوحدات المنفردۃ المجتمعۃ وایضا الواحد اسم فاعل دال علی ذات مبہمۃ واسم العدد موضوع لمرتبۃ معینۃ فکیف یکون الواحد من العدد **قلنا** الواحد بمعنی المنفرد ای عدد منفرد فالمراد من الواحد الوحدۃ لکونہ عددا منفردا ولا حاجۃ الی تدقیق فلسفی بان یقال سمی الواحد واحدا اما لانہ واحد بذاتہ ای غیر محتاجۃ فی الوحدۃ الی شئ اخر بخلاف الرجل لانہ محتاج فی الوحدۃ الی عروض الوحدۃ کالضوء معنی بذاتہ واما لانہ من الانواع المتکررۃ ای سمی الواحد بہ لانہ معروض الوحدۃ ای لیس بذاتہ فیکون مکررا من العارض والمعروض فیکون من قبیل تسمیۃ العارض باسم المعروض مع انہ غیر تام لانہ اذا جعل الوحدۃ واحدا کان من المعدودات لا من الاعداد مع ان اسماء الاعداد اوصاف محض ولذا قال فی تحریر الاقلیدس ان الاسماء العدد لیست بصفۃ لان الصفۃ

marfat.com

مادل علی ذات مبہمۃ مع بعض الاوصاف واسماء العدد لایدل علی ذلک بل یدل علی وصف محض کالمصدر **قولہ** ومفردۃ ای کل واحد من المذکر والمؤنث **قولہ** ومرکبۃ کاحد عشر **قولہ** ومعطوفۃ کاحد وعشرون **قولہ** واحد اثنان ہذہ الاعداد ومابعدہا موقوفۃ ای مقروء بالوقف محکیۃ علی ماہو الاصل وہو حال عدم الترکیب یدل علی ذلک ترک الواو بین ہذہ الاعداد منصوبۃ بمحلا علی انہ مفعول تقول وما قالوا ان مقولۃ القول جملۃ **فنقول** ہذا فیما اذا لم یرد بالمقولۃ لفظا واذا ارید بہا لفظ فلا یشترط فیہا ان یکون جملۃ وانما ذکرہا علی سبیل التعدد لان الاعراب لادخل لہ فی بیان استعمالہا بل یکفی فی البیان ذکر الادنی وہو ذکر العدد بدون ذکر الاعراب **قولہ** وتثنیتہا وتانیث الضمیر باعتبار معنی المفرد المؤنث لا باعتبار لفظہ او بتاویلہ بالواحدۃ **قولہ** علی ماہو القیاس وہو ان یکون المذکر بلا تاء والمؤنث بالتاء فیکون اسماء العدد الی الثلثۃ موافقا للقیاس ومن الثلثۃ الی العشرۃ مخالفا لہ **قولہ** لجماعۃ المذکور دون واحد مذکر والاثنین منہ لکون الجمع بتاویل الجماعۃ دون الواحد والاثنین **قولہ** باعتبار تانیث الجماعۃ **فانقیل** فعلی ہذا فالتاء فی الثلثۃ والاربعۃ قیاسیۃ وصرح فی اول الکتاب فی بحث الوصف الذی ہو سبب منع الصرف ان التاء فی اربعۃ غیر قیاسیۃ **حیث قال** ولو قال غیر قابل للتاء قیاسا لم یرد اربع فالحاصل انہ قال ہہنا التاء فی اربعۃ للتانیث وقال فی اول الکتاب انہا للتذکیر **اجیب** عنہ ما قال فی اول الکتاب بالنظر الی الاسماء غیر العدد ولاشک انہ علی ہذا یکون التاء فیہا قیاسیۃ **قولہ** فرقا بین المذکر والمؤنث مفعول لہ لقولہ وتقول ثلث الی عشر بدونہا لجمع المؤنث ای لاجل تحصیل الفرق بین المذکر والمؤنث والا فالتاویل یقتضی اتیان التاء فیہ ایضا **فانقیل** نسوۃ فی ثلث مؤنث حقیقی اذ ہو جمع امرأۃ فالتاویل لغو **قلنا** تانیثہ لاجل التاویل لا باعتبار الاصل والا لم یجز قولہ تعالی قال نسوۃ فی المدینۃ کما لایجوز قال امرأۃ مع انہ جائز **اعلم** ان المعتبر فی التذکیر والتانیث حال المفرد لان التذکیر والتانیث من اوصاف المفرد فان کان المفرد مذکرا انت العدد وان کان مؤنثا ذکر وان کان محتملا لہما کانسان وشخص جاز الامران **قولہ** اذا جاوزت **دفع وہم** وہو انہ یلزم القول باحد عشر فی بیان العدد الادنی وہو عشرۃ وما دون العشرۃ انہ لایسمع احد عشر فی عدد ادنی فدفع بقولہ اذا جاوزت الخ **واجاب صاحب الغایۃ** عن ہذا الوہم بقولہ ولما فرغ من بیان العدد المفرد شرع فی بیان العدد المرکب **قولہ** فی المذکر **جواب سوال** وہو انہ لما قال احد عشر واثنا عشر لاحاجۃ الی احدی عشرۃ واثنا عشرۃ لان مدلولہما واحد **فاجاب بقولہ** فی المذکر یعنی ان محلہما مغیر وان کان مدلولہما واحد **قولہ** بتذکیر المذکر الخ بیان الاصل والمراد انہ بتذکیرہ للمذکر وتانیثہ للمؤنث ففی العبارۃ مسامحۃ **قولہ** وغیر الواحد **جواب سوال** ظاہر ای ولما جاوز من العشرۃ فغیر الواحد الی احد والواحدۃ الی احدی للتخفیف لقلۃ حروفہما من الواحد والواحدۃ والخفۃ مطلوبۃ ہہنا لثقل الترکیب

۷۰ علی خلاف القیاس وما قال ہہنا بالنظر الی التاویل ولاشک انہ لو نظر الی التاویل یکون التاء فیہا

قولہ ابقاء للجزء الاول مفعول لہ لقولہ تقول کن اقال جمال الدین قولہ ابقاء حال من فاعل تقول ای مبقیا ایصح الحمل علی ذی الحال لامفعول لہ لعدم صحۃ التعلیل لان القول لبیان اسماء العدد لا للابقاء کما قال صاحب التکملۃ قولہ فیہما ای فی المذکر والمؤنث قولہ بحالہا ای متلبسا بحالہ الکائنۃ قبل الترکیب قولہ وتذکیر الثانی مبتدأ خبرہ قولہ فی المذکر وقولہ کراھۃ اجتماعہما مفعول لہ کذا قال عصام الدین لایقال فعلی ھذا یکون المفعول لہ معرفۃ وھو غیر جائز عند الجمھور فینبغی ان یکون قولہ فی المذکر صفۃ الثانیۃ وقولہ کراھۃ خبر لقولہ وتذکیر الثانی الا ان یقال ان تذکیر الثانی لیس کراھۃ اجتماع التانیثین فکیف یحمل علیہا قول المعنی وتذکیر الثانی منع عن کراھۃ اجتماع التانیثین کذا قال جمال الدین قولہ کراھۃ مفعول لہ للتذکیر وما قیل یلزم کون المفعول لہ معرفۃ وھو غیر جائز عند الجمھور فمنقوض قد وقع فی التنزیل یجعلون اَصَابِعَھُمْ فِیْٓ اٰذَانِھِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ فقولہ حذر مفعول لہ مع انہ معرفۃ فالحاصل ان کون المفعول لہ نکرۃ لیس بشرط عند الجمھور وقال الریاشی اسم عالم ان تنکیرہ لمشابہۃ الحال والتمیز ولذا قالوا ویعزی الی الریاشی ای ینسب الی الریاشی وجب التنکیر للمفعول لہ لکن یفھم من قول الحاکم ان قول ریاشی رح باطل وقولہ لحاکم قاض علیہ ای حاکم یبطلان قول الریاشی رح وقولہ ھذا اغفر عوراء الکریم ادخارہ ای ستر عیوب الکریم لاجل ادخارہ ای سخائہ اذ قولہ ادخارہ مفعول لہ مع انہ معرفۃ قولہ فیہما من جنسین فان قیل ای فی الاول فظاھر واما فی الثانی فممنوع کیف واثنان ثانیتہ بالتاء لان اللام والنکان محذوفا وھو الیاء لکن التاء لیست عوضا منہا بل العوارض منہا ھمزۃ وصل فی الابتداء فعلی ھذا فالصواب ان یقول بخلاف احدی عشرۃ واثنتا عشرۃ فان التانیث فیہما من جنسین اما الاول فظاھر واما الثانی فلان التاء فی ثنتین بدل من لام الکلمۃ فلم یتمحض للتانیث وعلی ھذا یصح قولہ ولہذا حکمنا علیہ بانہ جنس اخر من التانیث واما اثنتان فحمول علی ثنتین وھذا التقریر صحیح واما تقریر الشارح رح فغیر صحیح کما تری اجیب عنہ لا شک ان عبارۃ الشارح رح فی الواقع ھکذا کما قلت لکن العبارۃ التی ذکرھا الشارح رح سہو من الکاتب قولہ واما تانیث الثانی فجواب سوال ظاھر قولہ والتاء فی ثنتان جواب سوال وھو ان التانیث فی احدی عشر فمستقیم لکونہ من جنسین واما فی ثنتا عشرۃ فغیر مستقیم لان التانیث فیہ من جنس واحد وھو التاء فقط فاجاب بقولہ والتاء فی ثنتان بدل من لام الکلمۃ التی ما یقابل اللام وھو الیاء لانہ من الثنی بفتح الثاء وسکون النون وانما ابدل الیاء بالتاء لانہما لو لم یبدلا ربما یحذف بالاعلال فالتبس بالمذکر ولما فی اثنتان فا التانیث لان التاء لیست بعوض من الیاء لان عوضہا شئ اخر ھہنا وھو ھمزۃ وصل قولہ واما تانیث الجزء الثانی عدل بالقولہ واما تذکیر الثانی فی المذکر قولہ لانہما واجب قیل الصواب فلانہ لانہ جزء اما ولابد فی الجزاء من القاء اجیب عنہ بانہ جزاء اما بتقدیر قولہ فیقال لہ فیقال لہ

marfat.com

لما وجب الخ وحذف الفاء فی جواب اما کقول المحذوف جائز نص علیه فی الرضی قوله وبنی تمیم الخ هذه جملة معترضة قوله عند التركيب جواب سوال وهو انا لانسلم انهم یکسرون الشین الا ترے الی قوله تعالی فله عشر امثالها فاجاب بقوله عند التركيب قوله من عشرة دفع وهم وهو ان المراد من الشین السین لان التفاوت غیر مذکور فی اکثر الکتب مع ان السین لایکسر من سبع عشرة وایضا یرد انه ینتقض علی نحو عشر فی ثلثة عشر فانه اسم عدد مؤنث مرکب مع انهم لیسوا قائلین بکسر الشین فدفع بقوله من عشرة قوله او خمس فی ثلث عشرة احدها فتح التاء الاخیر ولا یعتبر فتح اللام التی قبل التاء لتوسط الساکن وهو الالف بعد اللام واربعة فتحات عشرة لکن ماذهب الیه بنی تمیم ضعیف لان عدولهم من الفتح الذی هو الاخف الی الکسر الذی هو اثقل منها قوله والحجازیون بسکونها فحرز اعن توالی اربع حرکات قوله وتقول عشرون بکسر العین فی عشرون لان صورتها صورة صورة جمع السالم فلو لم یکسر العین توهم انه جمع سالم تحقیقة قوله جواب سوال وهو ان الاخوات اسم من الاسماء المعربة فلابد لها من الاعراب وهو مجهول هنا فاجاب بقوله بکسر التاء لانه منصوب واعراب جمع المؤنث السالم بالکسر فی حالة النصب قوله لانه منصوب الخ جواب سوال ظاهر قوله بالعطف الخ جواب سوال ظاهر قوله المنصوب محلا جواب سوال ظاهر قوله بمفعولیة القول جواب سوال ظاهر فان قیل ان مقولة القول لیس الا الجملة وقوله عشرون لیس بجملة قلنا نعم لکن هذا انما لم یرد منها اللفظ وان اریدمن المقولة اللفظ فلا یشترطان تکون جملة والمراد من العشرون هنا هو اللفظ (لے من مقولہ القول علم) فان قیل ان قوله منصوب محلا لایخلو اعن خلل اذ الاسم انما یکون مرفوعا او منصوبا او مجرورا محلا اذا کان مبنیا وعشرون لیس مبنیا وهو الظاهر وایضا قالوا ان عشرون بالواو الاجل الحکایة لکن الحکایة تکون للحکایة غیر مستقیم لانه یقتضی الذکر سابقا قریبا والذکر فی موضع من الکتاب غیر کاف للحکایة کذا عشرون فی بیان الاعراب لانه یلزم منه فساد قولنا علی النحو لانه لو قرء بعد الرافع منصوب وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار المسر مرفوعا او منصوبا فان احطئه احد لزان یقول ذلک حکایة وذلک صریح الغلط والمکابرة کذا قال جمال الدین چنانچی تجب عن الاول وان اشتراط البناء للاعراب المحلی غلط لان الاعراب المحلی یکون للمعرب ایضا اذ قالوا یجوز الرفع فی المعطوف علی اسم ان بعد مضی الخبر حملا علی محله ورفع ظریف فی الدار حملا علی محل الاعلام رجل وان سلم ان البناء شرط فعشرون مبنی لانه حکایة عن المبنی اعنی عشرون علی التعداد بان یعد اسماء العدد من غیر عامل فیکون جوابا عن الاعتراض الثانی لان عد اسماء العدد یکون فی بحث اسماء العدد بان یعد للاستاذ للتلمیذ من الحفظ من غیر الکتابة فیکون قریبا ولنقول سلمنا ان الحکایة یقتضی الذکر سابقا قریبا لکن انما کان الحکم عند مشهورا فلا باس ببعده وههنا کذلک لان عشرون قد

marfat.com

ذکر فی اول الکتاب فی بیان الاعراب بقولہ والو وعشرون وھو اشھور فالمذکور ھھنا حکایۃ عنہ قولہ من غیر فرق وانما لم یفرق بین المذکر والمؤنث فی العقود لان صورتھا صورۃ جمع المذکر السالم فالواو والنون نص فی التذکیر فالتاء ینافیہ فلا یجتمعان فلذ الایزاد التاء فی المونث قولہ وھی عقود ثمانیۃ اے العشرون واخواتھا عقود ثمانیۃ قولہ فیما زاد کلمۃ ما عبارۃ عن العدد ای شیء ھذہ الاعداد الزائدۃ کسور العقود فان قیل ان قولہ احد وعشرون لاترتبط بقولہ وتقول فیما زاد علی کل عقد لانہ لا یقال واحد وعشرون فی کل عقد بل یقال فی عقد واحد وثلاثون واحد وثلاثون الی تسعین قلنا ان عبارۃ المصنف محذوف عبارۃ اخری تقدیرہ احد وعشرون الی اخرہ قولہ ولما غیر الواجب جواب سوال وھو ما الوجہ الجمع اند ذکر احد وعشرون واحد وعشرون علی حدۃ ولم یبن ھما فی قاعدۃ العطف بلفظ ما تقدم مع انھما ایضا بلفظ ما تقدم فاجاب بقولہ ولما غیر الواحد والواحدۃ یعنی انما افردھما لانھما لیسا بلفظ ما تقدم فاجاب بقولہ قولہ بدون التکیب ای بدون التکیب الامتزاجی قولہ لان المعطوف الخ علۃ لقولہ غیر قولہ فی قوۃ التکیب ای فی قوۃ التکیب الامتزاجی لان المعطوف والمعطوف علیہ علم لوتبۃ معینۃ کالتکیب الخ احد عشرۃ علم لمرتبۃ معینۃ قولہ فلن لک اے ولاجل انہ لم یکن استعمالھا بالعطف علی صورۃ لفظ ما تقدم لم یبن ھما قولہ اے عطف تلک العقود لما کان العطف فی قولہ المصرح ذکر مجملا واذا لم یعلم منہ المراد عطف العقود او عطف الزائد فلرفع الابہام وتعین ما ھو المراد قال الشارح اے عطف تلک العقود وانما خص عطف العقود علی الزائد مع ان عطف الزائد علی العقود ایضا جائز لان الاول اکثر استعمالا لاقربیتہ قولہ المصرح الی تسعۃ وتسعین اواشارۃ الی ما تقدم لان الاصل ان القلیل یقدم علی الکثیر فی التلفظ کما فی احد عشر بخلاف قولہ فیما بعد ثم بالعطف بلفظ ما تقدم حیث جعل شاملا لھما تنبیھا علی الجواز من الطرفین قولہ کائنا ذلک الزائد اشارۃ الی ان قولہ بلفظ ما تقدم حال من الزائد المستفاد من قولہ ثم بالعطف باعتبار المتعلق وانما جعل الجار والمجرور حالا من الزائد ولم یجعل حالا من الزائد والعقود معا لان الاحتیاج الی التقیید فیما وقع فیہ التغایر وھو الزائد لا فی العقود وانما جعل المتعلق کائنا ولم یجعل متلبسا کما فعلہ بعض الشارحین اذ یرد علیہ ان الملصق بلفظ ما تقدم ھو المعطوف علیہ وھو الزائد دون العطف فکیف یکون قیدا للعطف علی الشرح عنہ وقالہ کائنا قولہ بالی تسع وتسعین کلمۃ بل ھھنا لصرف الحکم عن المعطوف علیہ الی المعطوف الاخر قولہ فیما زاد علی تسعۃ وتسعین جواب سوال وھو ان البحث فی العد والوسط فکیف یقال مائۃ والف فی العد والوسط فاجاب بقولہ فیما زاد یعنی اذا جاوزت من العد ونقول مائۃ والف قولہ فی الواحد جواب سوال ظاھر قولہ مائتان والفان الخ ولم یورد جمعھما لعدم کون من الاعداد فی نفسہ لان المعدود ما کان موضوعا لمرتبۃ معینۃ کالثلثۃ فانہ عبارۃ عن

marfat.com

ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة والمائة والالوف ليسا موضعين لعدد معين كالمسلمون والمشركون وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلثة مأة وثلثة الوف كالواحد والاثنين كما قال صاحب التكملة اى كما لم يكن الواحد والاثنان من الاعداد التى ميزت بتميز ولم يكونا من الاعداد عند بعض اهل الحساب لكن يرد عليه لما كانا عددين باعتبار التركيب بلفظ العدد ينبغى ان يذكرهما باعتبار التركيب اجيب انما لم يذكرهما بهذا الاعتبار لانهما وان صارا عددين باعتبار التركيب لكن تركيبه ممنوع لما ياتى فى قول المص رح الا فى ثلث مائة وقياسها مائة او مئين وانما لم يذكر الالوف مع انه غير ممنوع حملا على المائة **قوله** ومائة والف اعلم ان اصل مئيٌ بالياء حذف الياء فعوض التاء منها كما فى عدة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف لزوال المانع وهو الالتباس عنه **قوله** من غير فارق بينهما وانما لم يفرق بينهما لانه لو زيدت التاء فى المائة يلزم اجتماع التائين وهو مستكره عندهم فحمل على المائة **قوله** من اسماء الاعداد جواب سوال وهو ان ما تقدم جميع الكتاب وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله من اسماء العدد **قوله** وتبديل جواب سوال وهو ان التغير عبارة عن زوال الوصف مع بقاء الذات مع ان زوال الوصف موجود ههنا فدفع بقوله وتبديل يعنى ان المراد من التغير التبديل **قوله** مائة وواحد وفيه عطف الزائد على المائة وفى الباقى من الامثلة عطف المائة على الزائد وقد ذكر عكس ذلك بقوله ويجوز ان يعكس العطف فى الكل كذا قال عبد الرحمن اعلم ان قوله او واحدة عطف على واحد فيكون مثال المؤنث عطف فيه الزائد على المائة ففى الكل عطف الزائد على المائة وما قيل ان فى الاول عطف الزائد على المائة وفى الباقى عطف المائة على الزائد يابى عنه الطريقة السابقة من ايراد المثال للمذكر والمؤنث جميعا وههنا ليس كذلك ولزم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على مائة وترك باقى الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز ان يعكس العطف فى الكل يستلزم الاستدراك من بيان العكس وعطف المائة على الزائد حيث قال الشارح فتقول واحد ومأة وكذا يعلم عطف مأة على الزائد ههنا على زعم عبد الرحمن وكذا قول الشارح فيما بعد الى مائة وتسعة وتسعين رجلا نادى باعلى صوته انه من قبيل عطف الزائد على مائة كذا قال صاحب التكملة معترضا على عبد الرحمن لكن اجيب عن جانب عبد الرحمن هذا عكس الاول ولا شك ان فى الاول عطف الزائد على المائة فيكون عكسه عطف المائة على الواحد فلا يكون شاهدا على ان فى الباقى ... جواب بالبلادة ۱۲ الصورة الاولى ايضا عطف الزائد على المائة **قوله** والالف وهو معطوف على تثنية او مرفوع عطف على الحال ولما ذكر المص رح المائة وتثنيته والالف وتثنيته فتبعه الشارح رح وذكرهما فى ضمن الامثلة فلا يرد الاصوب ان يقول وجمعه موضع قوله وتثنية لان تثنية الالف يعلم من قوله وكذا الحال فى تثنية المائة والالف بعطف الالف على المائة فلا بد ان يعلم جمع المائة والالف من قوله وجمعه بمعنى جمع المذكر من المائة والالف او جمع كل واحد او ان الضمير فى

marfat.com

جمعہ راجع الی الالف فقط علی ان الاجمع للمائۃ کما یاتی **قولہ** وفی ثمانی عشرۃ انما تعرض المصنف لبیان ھذا العدد للاختلاف فیہ وجہ الاختلاف کونہ ناقصا ثنیا **فالحاصل** ان فیہ اقوال اربعۃ احدھا فتح الیاء والثانی اسکانھا والثالث حذف الیاء مع کسر النون والرابع حذف الیاء مع فتح النون والاول اصل ولذا قال الشلش والاصل فی ثمانی عشرۃ الخ والثانی والثالث لا اصل ولا شاذ بل یقال لہ مجانز واما الرابع فھو بشاذ ثم ان الثالث وان لم یذکرہ المصنف صریحا لکن یفھم من الرابع **قولہ** لبناء صدر الاعداد لیس المراد من الصدر الحرف الاول بل الحرف الاخیر من الجزء الاول **او نقول** ان معنی الصدر ای صدر من الفوم ان الاعداد المرکبۃ مبنیۃ علی الفتح بان یجعل العبارۃ علی القلب ای لصدر وبناء الاعداد فلا یرد ان ذکر لفظ الصدر وغیر ملائم لان منقوض بستۃ عشر وتسعۃ عشر لان صدرھما مکسور **قولہ** لتثاقل المرکب والمراد بالمرکب ھو المرکب المذکور ھھنا وھو ثمانی عشرۃ فان فیہ ثقلین من جھۃ ان مجموع الحرکۃ علی الیاء یثقل والفتح وان کان خفیفا لکن فیما لم یکن مرکبا وھھنا وجد التراکیب **قولہ** معدی کرب اصلہ بفتح الباء لیوافق الاخوات لکن اسکن الیاء لتثقل التراکیب **قولہ** ای حذف الیاء انما یجوز حذف فی الاکثر بکمال التخفیف **قولہ** لانما اذا حذفت دلیل علی الشذوذ **قولہ** فالوجہ ابقاء الکسرۃ لیدل علی الیاء المحذوفۃ **قولہ** الان الذی **جواب سوال** وھو فعلی ھذا ینبغی ان یمتنع ھذا لوجہ لعدم الدلیل علی الیاء المحذوفۃ فاجاب بقولہ الان الذی الخ ای لکن الاحمر الذی یجوز فتح النون کونہ مرکبا **قولہ** قال الرضی اشارۃ الی ان بین قول المصنف وقول الرضی تدافع ظاھر وھو ان قول المصنف یدل علی شذوذ وفتح النون فلیس بادنی بل الاولی ھو الکسر وقول الرضی یدل علی اولویۃ فتح النون وشذوذ وکسرھا **اجیب عنہ** لا مخالفۃ بینھما لان الشاذ علی ثلثۃ اقسام احدھا ما یکون مخالفا عن القاعدۃ والاستعمال جمیعا کمسجد بفتح الجیم لانہ اسم ظرف من یسجد بضم العین فیکون الظرف منہ مفتوح العین والثانی ما یکون موافق القاعدۃ ومخالف الاستعمال کمسجد بفتح العین والثالث موافق الاستعمال ومخالف القاعدۃ کمسجد بکسر العین فما قال المصنف رح ان فتح النون شاذ بالنظر الی انہ مخالف القاعدۃ لان القاعدۃ تقتضی ان یبقی کسر النون لیدل علی الیاء المحذوفۃ وما قال الرضی ان الکسر شاذ بالنظر الی انہ مخالف الاستعمال فلا مخالفۃ فی الواقع **قولہ** لیوافق اخواتہ وھی ثلثۃ عشر واربعۃ عشر الخ **قولہ** والمثلث الی العشر اشارۃ الی ان عبارۃ المصنف رح بحذف المعطوف فلا یلزم القصور فی العبارۃ **قولہ** ولما فرغ الخ واما قال ھذا لان دابھم اذا فرغوا من بحث نبھوا علی الفراغ من البحث الاول وعلی الشروع فی الثانی **قولہ** وابتدء من الثلثۃ **جواب سوال** ظاھر **قولہ** ای مجرور **جواب سوال** وھو ان المصنف رح خالف حین سائر النحویین لانھم قالوا مجرور ھھنا فاجاب بقولہ ای مجرور یعنی انما ھھنا بمعنی واحد وان کان فی المواضع الاخری

له بالالف ثم ان قال البناء الاصل والمكبة ۱۲

marfat.com

الجر اعم من الخفض لانه يكون بالكسرة فقط والجر قد يكون بالكسرة وقد يكون بالحرف والحرف لا يتاتى في العدد الادنى فلذا يكون ههنا بمعنى واحد اعلم ان التميز انما يكون مجرورا اذا كان جامدا نحو ثلثة رجال وان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن فيه الاتباع اى الاحسن ان يجعل التميز صفة للعدد كذا في شرح التسهيل وما قال الشارح ان اضافة العدد لا يجوز الى جمع المذكر السالم ففيما يكون بصورة الاضافة واما اذا كان بصورة التركيب التوصيفي فهو غير ممنوع **قوله** ومجموع الاولى ان ياتي بجمع الكسرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات و قل مجيئه مع وجود الكسر نحو قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل **فان قيل** لما كان مجيئه مع وجود المكسر قليل ينبغي ان لا يصح ايراده في افصح الكلام **قلنا** ان محسنه اى مصححه في قوله تعالى ازدواج قوله تعالى سبع بقرات حاصله انه وان كان قليلا لكن له حسن بوجه اخر وهو انه انما اورد جمع السالم ليطابق مع قوله بقرات لانه جمع سالم **قوله** ثلث رهط وانما لم يكن الرهط جمعا لانه لا واحد له والجمع المعنوى اما جنس كالتمر والعسل او اسم جمع كالرهط و القوم والنفر كلها بمعنى واحد وهو من الثلث الى العشرة **قوله** اثر وبمد الهمزة اى اختاروا **قوله** لانها تسقط الخ مضارع من باب الافعال وايضا انما كان مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا على التميز لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة فلو نصب يصير على صورة الفضلات **قوله** الا في ثلث مائة لما كان المائة مؤنث فلذا قال ثلث مائة ولم يقل ثلثة مائة وانما قال الى تسع مائة ولم يقل الى عشر مائة اذا لم يستعملوا عشر مائة استغناء بلفظ الف **فان قيل** فليكن المائة اسم جمع كالرهط فمن اين علم انه مفرد حتى يحتاج الى الاستثناء **قلنا** اسم الجمع يدل على عدد غير معين والمائة يدل على عدد معين فكيف يكون جمعا او اسم جمع وانما جوزوا اضافة الثلاثة مثلا الى المائة لوجود الكثرة في المائة فاشبه الجمع **قوله** وكان قياسها **فان قيل** اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون لا يجوز اصلا فكيف يقال والقياس ثلثة مئين **قلنا** هذا بالنظر الى سائر المميز لانه لا يكون الا جمعا **قوله** لان للمائة جمعين دليل لقوله لم يجمعو قوله في صورة جمع المذكر انما قال في صورة لان الجمع السالم لا يجيء الا من المذكر العلم الذى يعقل كزيدون اذ من الصفة كضاربون ومضروبون و المائة ليس بواحد منهما وزيادة تحقيقه في التكملة يعني ان جمعية المائة على مئين شاذ .. كارضين جمع ارض **قوله** والثاني جمع المؤنث السالم الخ وهو جمع حقيقة فلذا لم يقل صورة ههنا **قوله** الى جمع المذكر الخ فكذا لا يجوز اضافة العدد الى ما هو في صورة الجمع كمئين قوله فلا يقال ثلثة مسلمين الخ لانه لا يقبل التاويل بالجماعة لان الواو والنون او الياء والنون علامة التذكير فلا يقبل التانيث بخلاف قوله رجال لانه جمع وهو بتاويل الجماعة مؤنث **قوله** ان يلي التميز المجموع الخ قوله التميز فاعل يلي والمجموع مفعوله **قوله** ما تعود المجيء كلمة ما

marfat.com

مصدریۃ ای عادت گرفت ان تمیز **قولہ** بعد ما ای بعد الجمع الذی ھو الخ وتحقیقہ انہ لو اضیف ثلثۃ مثلا الی ماۃ یکون لذلک الجمع اے ماۃ تمیز یلیہ نحو ثلثۃ ماۃ رجل والحال انہ جری العادۃ علی ان یکون رجل مثلا تمیز لما یکون علی صورۃ الجمع المذکر اعنی عشرون وثلثون فکرھوا ان یکون ذلک التمیز الجمع المؤنث السالم اعنی ماۃ واما کون رجل تمیزا للمائۃ بدون الجمع فلا خیر فیہ لانہ لا مقابلۃ بین مائۃ وعشرون حتی لا یکون تمیز احدھما تمیزا للاخر بل المقابلۃ بین مات جمعا وعشرون فلا یکون تمیز احدھما تمیزا للاخر **قولہ** مع کونہ اخصر الخ **جواب سوال** وھو ان المحذور کما کان ثابتا فی الجمع کذلک ثابت فی المفرد لان تمیز ثلثۃ او اربعۃ لا یجیٔ مفردا فما الترجیح فاجاب بقولہ مع کونہ اخصر **قولہ** اما نصبہ فی العقود فلتعذر الاضافۃ یعنی ان اضیف فلا یخلو اما ان یکون مع بقاء النون او بدونہ والاول غیر جائز لان النون فیھا علی صورۃ نون الجمع فلا بد من حذفھا من المضاف والثانی ایضا غیر جائز لان ھذا النون فی الحقیقۃ لیست نون الجمع بل بصورتہ والمحذوف من المضاف نون الجمع لا غیر وھھنا بحث وھو ان کلام الشارح رح ھذہ ینافی کلامہ فی بحث التمیز من انہ یصح اضافۃ عشرین الی الممیز وغیرہ لکن علی سبیل الندرۃ وحکم ھھنا بامتناع الاضافۃ بقولہ فلتعذر الاضافۃ اجیب عنہ انہ لا منافاۃ بین کلامیہ لان المراد من التعذر ھھنا الندرۃ **قولہ** واما فیما عداھا اے ما عدا العقود **قولہ** لما کان غیر العدد الظاھر ان یقال غیر الممیز الا انہ اراد من العدد المعدود وھو الممیز کما یدل علیہ قولہ وانما جوزوا **قولہ** ذلک الممیز لان الممیز لہ امتزاج بالمضاف بحسب الصورۃ والمعنی جمیعا اما الاول فظاھر واما الثانی فلان الممیز فی الحقیقۃ ھو العدد وبالعکس بخلاف خمسۃ عشرک فلان للمضاف الیہ فیہ امتزاج بحسب اللفظ **قولہ** وانما جوزوا تقریرہ انھم انما جوزوا ذلک لیطرد بقولھم مائۃ امرءۃ بلا ذکر ذکر ثلثۃ فان المائۃ فیہ مضاف فارادوا ان یکون المائۃ مطلقا سواء کانت مع الثلثۃ او لا **فان قیل** لم لم یجوزوا اطراد الباب فی قولھم احد عشر رجلا لصحۃ قولنا عشرۃ رجال بالاضافۃ فلم لم یریدوا ان یکون عشرۃ مضافا مطلقا سواء کانت مع احد مثلا او لا **قلنا** ان فی احد عشر رجلا اضافۃ تقدیریۃ واحدۃ وھو اضافۃ المرکب الی رجل بخلاف ثلث رجل لان فیہ اضافتین فلا یکون کاسم واحد **قولہ** لیکون الفضلۃ قبیلا وھھنا بحث من وجھین الاول انہ ینبغی ان یقال قلیلۃ بالتاء لیصح حملہ علی قولہ فضلۃ والثانی انہ لا فرق بین کون التمیز جمعا او مفردا لان العدد لیس الا احد عشر فی المثال المذکور سواء کان التمیز مفردا او جمعا لانھما یقعان علی عدد معین وھو احد عشر ھھنا **اجیب عنہ** ان قولہ فضلۃ ماول بفاضل کتاویل الرحمۃ بالاحسان فی قولہ تعالی ان رحمۃ اللہ قریب من المحسنین **وعن الثانی** ان الجمع ھھنا وان وقع علی العدد المعین کالمفرد لکن بحسب المفھوم اعم من العدد المعین

marfat.com

لانه یدل علی الجمعیۃ مطلقا لا علی خصوص احد عشر او غیرہ او یقال المراد من قولہ قلیلا ھو القلیل من حیث اللفظ لا من حیث المعنی او نقول انه قلیل من الجمع من حیث المعنی ایضا لان معنی الجمع واحد واحد ومعنی المفرد واحد فقط قولہ فی العدد وانما قید بذلک لان استعمالہا مع تمیزھا بدون الاعداد ای بدون اضافۃ اسم العدد الی المائۃ نحو ثلثمائۃ تمر واقع فی الرضی حیث قال وان لم یکن للمائۃ مضافا الیہا ثلث واخواتہ جمعت واضیفت الی المفرد ایضا نحو مائات رجل قولہ لکنه لما کانت جواب سوال ظاھر قولہ فی جانب الاولی ان یذکر ھذہ المسئلۃ فی جنب قولہ تقول ثلثۃ الی عشرۃ للمذکر وثلث الی عشر للمونث لکن ذکر ھھنا لاجل ان للتمیز فیه دخل لان تذکیر لفظ العدد وتانیثه انما یعلم من التمیز ولذا قدم ذکر التمیز قولہ المعبر بہ عنه ای عبرنا باللفظ عن المونث وفی ھذا اشارۃ الی ان اللام للعھد اذ لیس المراد من اللفظ لفظ مطلق بل لفظ المونث قولہ بان یکون العدد سواء وقع تمیزا کما فی مثال الشرح او موصوفا نحو الشخص ثلثۃ ولا ینقض ھذہ الضابطۃ بثلثمائۃ ولا العشرین ثلثۃ الاف حیث وجب التذکیر فی الاولی والتانیث فی الثانی سواء کان للعدد مذکرا او مونثا لان التذکیر والتانیث فیھما بواسطۃ لفظ المائۃ والالف کما عرفت ولم یعبر بھما عن العدد بلفظ تمیزھما اعنی رجلا وامراۃ قولہ ای فی العدد وجھان جواب سوال وھو ان الجزاء لا یکون الا جملۃ وقولہ فوجھان لیس بجملۃ فاجاب بقولہ ای فی العدد وجھان وانت ترید النساء الواو للحال قولہ اعتبارا بالفظ وھو مذکر قولہ وھو الاکثر ای اعتبار اللفظ اکثر لان بحث النحوی عن اللفظ قولہ وواحدۃ اشارۃ الی ان عبارۃ المصرح بحذف المعطوف فاو بثبت المقصود فی عبارتہ قولہ بمیزہ ای قولہ للتنصیص علی استغراق النفی فان الفعل المنفی ظاھر فی العموم ولا یکون نصا فی العموم لان الفعل فی حکم النکرۃ ولیس عین نکرۃ بخلاف عین النکرۃ وھو اسم منکر فی سیاق النفی فانه نص فی العموم ای لا یمیز مفردا ومثنی او مجموع قولہ فلا یرد الواحد جواب سوال وھو انه فات المطابقۃ بین الدلیل والمدعی فی کلام المصنف لان المدعی وھو قولہ لا یمیز یدل علی ذکر الواحد والاثنین وترک التمیز والدلیل وھو قولہ استغناء بلفظ التمیز یدل علی ذکر التمیز وترک الواحد والاثنین فاجاب بقولہ فلا یرد الخ یعنی ان اجزاء المدعی محذوف قولہ بل یذکرون ما یصلح جواب سوال وھو انه اذا لم یرد الواحد والاثنان فلا یصح اطلاق التمیز علی جمل ورجلین لان التمیز ما یرفع الابہام واذا لم یذکر العدد لم یثبت الابہام فاجاب بقولہ بل یذکرون ما یصلح الخ وھو للمفرد فی الواحد وللمثنی فی الاثنین واحترز بہ عما لا یصلح لذلک کالمثنی والمجموع فی الواحد والمجموع فی الاثنین قولہ فلا یطرد جواب آخر وھو لا یصح جعل قولہ استغناء مفعولا لہ لقولہ ولا یمیز واحد لان الشرط فی حذف اللام من المفعول لہ ان یکون فاعل الفعل والمفعول لہ واحد وھھنا لیس کذلک لان فاعل الفعل لفظ واحد وفاعل المفعول لہ

الابہام

ههنا ليس الا المتكلم فاجاب بقوله ويطرحون يعني انه مفعول له لفعل مقدر وهو يطرحون ولا شك ان فاعل كلاهما هو المتكلم قوله اى تميزهما اشارة الى ان اللام فى التميز عوض عن المضاف اليه قوله اى الصالح جواب عن اعتراض الرضى وهو انا لا نسلم ان بلفظ التميز استغناء عن العدد لانه لو قال واحد رجال او واحد رجلين او اثنا رجال لا يستغنى التميز عن العدد فاجاب بقوله الصالح لان يكون تميزا حاصل الجواب ان الاستغناء فيما يكون التميز صالحا لان يكون تميزا للعدد وفى مادة النقض التميز لا يصلح ان يكون تميزا للعدد قوله الدال صفة التميز والغرض فى التوصيف بيان الاستغناء قوله بجوهره اى بمادته فان مادة الرجل يصلح ان يكون تميزا للواحد وهى تدل على الجنس وصيغته تدل على الوحدة فلا يحتاج الى ذكر الواحد بخ وكذا رجلين بخلاف الجمع كما فى ثلثة رجال فان جوهره يدل على الجنس وصورته على الجمعية لا على خصوص الثلثة واربعة وغيرهما وانما كان الجوهر دالا على الجنس والصيغة على الوحدة لان بتغير الهيئة بغير الوحدة والاثنينية فعلم انهما مدلول الصيغة وبتغير الصيغة لا يغير الجنس فعلم انه مدلول المادة قوله عنهما اى عن الواحد دفع وهم وهو ان ذكر رجل مثلا مستغن عن كل واحد كما دل عليه قوله عنهما قوله فان من صيغته رجل الفاء للتعليل على تطبيق المثال مع الممثل اعلم ان المراد من الصيغة ههنا هو اللفظ اى الحروف والحركات جميعا فلا يرد انه قال سابقا ان الصيغة يدخل على الوحدة وقال ههنا ان الصيغة تدل على الجنس والوحدة جميعا قوله عن المميز صيغة اسم المفعول وهو عبارة عن العدد قوله هب صيغة اسم فعل بمعنى الماضى المتكلم اى فرضت قوله مغن عنه اى عن الواحد قوله كك اى مغن عن الاثنين فان قيل ان قوله ان مميز الواحد مغن عنه لا يخلو اما ان يراد اغناء مميز الواحد عن ذكر الواحد مطلقا سواء كان تميزه واحدا او مثنى فهو غير مسلم لانه لو كان تميز الواحد مثنى لا يستغنى عن ذكر الواحد او يكون مقيدا بمفرد فهو مسلم لكن الواحد والمثنى سيان فى الاستغناء فى صورة ذكر المفرد مع الواحد والمثنى مع الاثنين وفى عدم الاستغناء فى صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين انه مقيد بمفرد قلت والتسوية فى عدم الاستغناء فى صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين ممنوعة لان التميز المفرد للاعداد التى هى ما فوق الواحد موجود كما فى احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فليكن تميز الاثنين كذلك واما التميز المثنى للواحد فغير موجود ولذا اخرج الشارح بقوله الصالح لا يكون تميزا قوله فى مميز سائر الاحاد من الثلثة الى العشرة قوله فيما لم يتيسر اى فى مميز الاحاد التى لم يتيسر ولم يمكن الجمعية فيه وهو ما دون الثلاثة قوله ما هو اقرب اليها اى الى الجمعية متعلق بقوله يعتبر قوله ولا يبعد انما قال هذا مع انه يستعمل فى الضعف هضما لنفسه لان هذا التوجيه من الشارح فقط واما الاول فهو لكل النحويين ثم قوله ولا يبعد

marfat.com

متعلق بقوله الدال بجوهره على الجنس يعني ان في توضيح دليل المص رح توجيهين احدهما اشار اليه بقوله الدال بجوهره والاخر بقوله ولا يبعد فالتوجيه الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار اللفظ قوله اي بجوهر الحروف الخ اي بذات الحروف قوله المصورة صفة الحروف قوله القابلة صفة ثانية للحروف قوله علامة الافراد به اي بالحروف بتاويلها بالتميز فلا يفوت قوله اعني التنوين نحو رجل قوله حرفي التثنية وهو الياء والنون نحو رجلين فان جوهر الحروف في رجل وهو اللام اذا الحق بها تنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا الحق بها الف ونون يكون مصورة بصورة اخرى مقابلة للصورة الاولى قوله استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة سواء كان التميز مفردا او مثنى والفرق بين التوجيهين في دليل المص رح ان المراد بلفظ التميز على الاول مجموع جوهر الحروف وعلامة الافراد والتثنية وعلى الثاني المراد الحروف الاصلية فان ذكر معه العلامة فيقال رجل ورجلين وان ذكر معه العدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان الاول اخف من الثاني خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تميزهما استغناء بلفظ التميز عنهما اعني الصيغة من غير اعتبار الافراد والتثنية لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين قوله فاختاروا جواب سوال وهو فعلى هذا حصل طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل واحد منهما مغن عن الاخر فمن اين يرجح احدهما على الاخر فاجاب بقوله فاختاروا قوله وذلك الاستغناء اشارة الى ان قوله لافادته ليس بدليل ثان لقوله ولا يميز الواحد بل هو دليل الدليل ويسمى بالتدقيق واذا كان الدليل للمدعى يسمى بالتحقيق قوله المقصود صفة النص ثم يرد ان النص عبارة عن الاية والحديث فاجاب بقوله اي التنصيص قوله على العدد جواب سوال وهو انه يعلم من قول المص رح ان العدد منصوص به والمنصوص عليه شئ اخر وليس كذلك اذ العدد هو المنصوص عليه فاجاب بقوله على العدد يعني سلمنا ان قوله بالعدد منصوص به لكن المنصوص عليه محذوف وهو قوله على العدد ثم يرد عليه فعلى هذا يلزم الاتحاد بين المنصوص والمنصوص عليه فاجاب بقوله اي بذكر اسم العدد يعني ان المراد من المنصوص عليه هو العدد والمراد بالمنصوص به هو اسم العدد وانما زاد قوله بذكر لان الذكر لازم مع الاسم قوله والتصريح به عطف تفسير لقوله التنصيص به والباء في قوله به بمعنى على قوله الذي اشارة الى بيان القاعدة المشهورة وهي ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قوله ذلك التنصيص اي التنصيص على العدد فان قيل الاستغناء عن الشئ لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق كما في اله واحد و لا تتخذوا الهين اثنين ونعم رجلا وربه رجلا قلنا لما كان تميزهما بلفظ يدل على نفيه العدد امتنع ايقاعهما تميزا واما نحو نعم رجلا وربه رجلا فشاذ واما قوله تعالى اله واحد فلان ذكر العدد بعد

marfat.com

ذکر المعدود یکون للتاکید والتوضیح ای صفة موکدة مثل نفخة واحدة واما تقدیم العدد علی المعدود فلا یجوز اذ التاکید لا یجوز ان یکون ازید من المقصود فان قیل انه وان لم یکن تاکیدا لکن ینبغی ان یکون بدلا قلنا انه بدل الغلط وهو نادر فی کلامهم قوله وتقول فی المفرد قال بعض الشارحین ان قوله تقول صیغة المونث اذ الضمیر فیه راجع الی العرب وهو مونث بتاویل القبیلة فللرد علیهم قال صاحب التکملة تقول عطف علی تقول السابق وکلاهما بصیغة الخطاب بقرینة قوله وان شئت قلت وبقرینة قوله فتعرب الاول قوله ای فی الواحد لما کان المفرد من صفات اللفظ والحال ان المقصود ههنا هو المدلول کما یشعر به قوله وتقول فیه[1] الثانی لان الثانی من صفات اللفظ فعلم ان المراد من المفرد هو المعنی فلذا قال ای الواحد وهو من صفاتهم اعلم ان اخذ اسم الفاعل من العدد جائز والغرض فی الاخذ احد الامرین اما للتصییر ومعناه جعل الناقص ازید بواحد واما للحالة ومعناها بیان المرتبة انه فی الابتداء او فی المرتبة الثانی والثالث الی غیر ذلک وخاصة الاول ان یضاف الی ما تحته نحو ثانی الواحد وخاصة الثانی ان یضاف الی مساویه او الی ما فوقه نحو ثانی اثنین او ثانی الثلثة وتحقیقه یجیء فی المتن والشرح جمیعا قوله ای بسبب لما کان الباء یجیء لمعان کثیرة فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال انها للسبب قوله ای تصییر ذلک المفرد الخ اشارة الی ان التصییر مصدر مضاف الی الفاعل والمفعولان محذوفان احدهما قوله عددا وقوله انقص صفة عددا والاخر قوله ازید علیه ای علی عدد انقص قوله بواحد متعلق بقوله ازید قوله فقوله الثانی مقول القول الثانی لما وقع الفصل بین قوله تقول وبین مقوله نبه علی ذلک قوله وذلک القول الخ اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل اعنی المفرد قوله تصییره ای تصییر الثانی الذی هو تعبیر عن المفرد من المتعدد فالضمیر فاعل التصییر وقوله الواحد مفعول اول وقوله اثنین مفعول ثان قوله بانضمامه الیه دفع وهم وهو ان یجعل المفرد الواحد اثنین بانضمام شیء اخر الیه فدفع بقوله بانضمامه الیه ای بانضمام المفرد الی الواحد قوله فیکون معنی ثانی الواحد اعلم ان قوله معنی مضاف الی الثانی والثانی مضاف الی الواحد قوله مصیرة خبر قوله فیکون قوله وانما ابتداء الثانی الخ جواب سوال ظاهر قوله اذ لیس قبل الواحد عدد بل هو ابتداء العدد قوله حتی یکون الخ فان قیل یفهم من قوله حتی یکون الواحد مصیره واحدا انه اذا کان قبل الواحد عددا کان الواحد مصیرا له واحدا وهو باطل لانه اذا اجتمع شیئان فیحصل اثنان قلنا ان اسم الفاعل اذا کان بمعنی تصییر لا یضاف الی عدد انقص بدرجة فلو فرض العدد تحت الواحد لا یکون الا ادنی من الواحد فاذا ضم الی الواحد لا یکون اثنین بل یقوی به الواحد قوله علی هذا القیاس فان قیل لا حاجة الی هذه العبارة بل مجرد اشتغال بما لا یعنی قلنا انما قال هذا الرعایة للمبتدی قوله ای لا تقول اشارة الی ان لا عاطفة عطف علی قوله الثانی والثانیة قوله غیر ذلک اشارة الی ان غیر

[1] ای فی المفرد من العدد باعتبار تصییره الثانی ۱۲

مبنی علی الضم لحذف المضاف الیه وهو قوله ذلك ای عین ذلك المذکور من الثانی والثانیة
قوله فیما تحت الاثنین لاستناعه عقلا قوله اذ لا یتیسر اشتقاق لانه اما ان یشتق من الجزء
الاول من المرکب او من الثانی منه وعلی التقدیرین لا یشتق من المرکب بل من المفرد ولو اخذ
بعض الاجزاء من الثانی یلزم الالتباس کما مر ولو اشتق من جمیع حروف المرکب لا یسمی فی اسم
الفاعل واما اسم الفاعل من المزید فلا یسمی فی اسماء الاعداد .....
فان قیل قد اشتق اسم الفاعل من المرکب حیث قالوا حادی عشر و ثانی عشر باعتبار الحالة
قلنا اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف
العشرة وما تحتها فان لها الفعل فحی ثنیت من الثنی الی عشرت من باب ضربت وجاء من
حد فتح ماکان اخره عین اعنی رَابِعٌ وسَبِعٌ وتَسِعٌ واما بالبیان الحال والکان فی صورة اسم الفاعل
کالخالط والکاهل وهو عقدة مابین المنکبین فلیس له معنی فی صورة اسم الفاعل اذ لا یدل
علی معنی حدثٌ وهو التصییر وانما معناه الواحد فی مرتبة فلا باس ان یبنی من اول جزئی
المرکب اذ لا یحتاج الی مصدر قوله ای مرتبة من العدد لما کان الحال مجملی لمعان کثیرة فلرفع
الابهام وتعین ما هو المراد قال ای مرتبة فان قیل ان الاولی ای اسم الفاعل الذی بمعنی
التصییر ایضا فی مرتبة من العدد قلنا المراد من المرتبة فی نفسه لا بالنظر الی عدة تحته فیصح مقابلته
مع قوله باعتبار التصییر فانه حالة بالنظر الی ما تحته قوله من غیر اعتبار معنی التصییر ای لا یلاحظ
فیه زیادة الا لقص بل یلاحظ فیه مجرد المرتبة من انه فی الموضع الاول او الثانی قوله الاولی
اختلفوا فی وزن اول فقیل وزنه افعل وقیل وزنه فوعل ویؤید الاول مجیء الاولی فی مؤنثه
ولو کان وزنه فوعل لکان مؤنثه فوعلة ویؤید الثانی صرفه فی نحو اثنیته اولا ولو کان وزنه
افعل لکان غیر منصرف للصفة ووزن الفعل قوله اذا وقع فی مرتبة الاولی وانما قال هذا
لان عبارة المصرح لو بقی علی الاطلاق لا یصح قوله کذلك ای اذا وقع فی المرتبة الاولی والثانیة
قوله وانما لم یقل الواحد والواحدة لانهما لا یدلان الخ والیضا انما لم یقل هما لان لفظ الواحد
اسم العدد ولیس المراد من اعتبار التصییر والحال اسم العدد بل المراد اسم مشتق منه قوله علی
المرتبة المقصودة وهما الاولیة والثانیة والا فالواحد والواحدة یدلان علی الوحدة مطلقا و
هو ایضا مرتبة من المراتب لکن لیست مرتبة مقصودة ههنا قوله والحادی عشر عطف علی
قوله الاول والثانی ولیس عطف علی قوله العاشر والا یلزم تعدد الغایة احدهما هذه والاخری
قوله الی التاسع عشر وذلك یفضی الی هذا المعنی قوله والحادیة عشرة بتانیث الجزئین
لیکون المونث مخالفا للمذکر من کلوجه قوله الحادی بقلب الواحد الی الحادی بجعل الفا مکان اللام
والعین مکان الفاء وضم الحاء وثم قلبت الحاء یاء لتطرفها وانکسار ما قبلها قوله واعلم
جواب سوال وهو ما الوجه لهم انهم خالفوا اسم الفاعل ممن العدد من اسماء الاعداد

marfat.com

الاعداد فی التذکیر والتانیث فاجاب بقوله واعلم الی قوله لانه اسم لواحد المذکر قوله حکم اسماء الفاعلین ای کحکم سائر اسماء الفاعلین مثل ناصر وضارب وعالم قوله من المرکب سواء کان مرکبا امتزاجیا او اضافیا قوله وتقول فی المعطوف واما العشرون والثلاثون الی تسعین والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیها واحد ولذا ترکها وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی قوله من اجل اختلاف الخ جواب سوال وهو ان کلمة ثم من اسماء الاشارات المکانیة والحال ان اختلاف اعتبار التصیر والحال لیس من المکان فاجاب بما حاصله انه ههنا لیس من المکان بل للتعلیل والقرینة علیه دخول کلمة من علیه قوله اعتبار التصیر الخ بیان الاعتبارین قوله اختلف اضافتهما جواب سوال وهو ان اختلاف الاعتبارین لا یکون علة لقوله قیل فی الاول الخ لانه لو قیل بالعکس ایضا یثبت اختلاف الاعتبارین فاجاب بقوله اختلف اضافتهما یعنی انه علة لمعلول محذوف وهو اختلاف اضافتهما الی الامور المذکورة علی الخصوص ثم یرد علیه لما کان قوله ومن ثمه علة لمعلول محذوف فالاشتغال بقوله قیل فی الاول الخ اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقوله فلاختلاف الخ یعنی انه معلول لعلة محذوفة لان قوله اختلف اضافتهما معلول بالنسبة الی قوله ومن ثمه و علة بالنسبة الی قوله وقیل وانما رتب المص قوله وقیل علی قوله ومن ثمه ای علی خلاف الاعتبارین بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتین قوله ای فی المفرد من المتعدد دفع وهم وهو ان المراد من الاول لفظ الاول المذکور بقوله الاول والثانی قوله بالاضافة واذا نصبت به فانما تنصب اذا کان بمعنی الحال والاستقبال لا بمعنی الماضی والاضافة فی هذا اکثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانهما متساویان فیها او النصب اکثر قوله ای مصیرهما تفسیر لقوله ثالث اثنین ای الثالث مصیر الاثنین ثلثة وهذا القول انما یقول فیما وجد الاثنان اولا ثم زاد علیهما واحد ولا یقال فیما وجد الاحاد الثلثة دفعة واحدة بل یقال فیه ثلثة فلا یرد انه لا حاجة الی اشتقاق هذه الصیغة لانها تودی بقوله ثلثه قوله من قولهم ثلثتهما جواب سوال وهو ان اسم الفاعل لا یشتق من الفعل ولا فعل ههنا فاجاب بقوله من ثلثتهما یعنی ان الفعل الا موجود وهو ثلثتهما بفتح اللام وسکون الثاء وضم التاء صیغة المتکلم فالعرب قالوا ثلث ثولث یثلث وربع یربع وانما زاد الشارح رحمه الله تعالی قوله قولهم لیصح دخول کلمة من علیه لانها لا تدخل علی الافعال والجمل وانما قید بقوله بالتخفیف لانه لو کان بالتشدید یکون ماضیا من باب التفعیل فکیف یکون اسم الفاعل منه ثالثا لانه من المجرد لا من المزید بل یکون اسم المفعول منه مثلثا ثم یرد علیه

له لان التصیر یقتضی الاضافة الی الاقل بمرتبة والحال یقتضی الاضافة الی المساوی او الی فوقه اذ لا مرتبة للواحد فی العدد الذی تحته ۱۲

له مع انه لیس کذلک فدفع بقوله ای فی المفرد من المتعدد ۱۲

ان ثلثت لما کان بالتخفیف فکیف ینصب المفعولین لانه متعدد الی مفعول واحد لا الی المفعولین والحاجة ههنا ماست الی المفعولین فاجاب بقوله ای صیرت الاثنین ثلثة یعنی ان ثلثت متضمن لمعنی صیرت فیکون معناه اجتمع المتکلم مع الشخصین الاخرین فحصل ثلثة افراد قوله الی عدد یساوی عدده الظ الاخصر بالاضافة الی اصله والی مافوقه اذ العدد المضاف الیه نفس اصله لا مساوی اصله الا ان یعتبر التغایر باعتبار کونه اصلاً وکونه مضافا الیه قوله احدها بیان لقوله ثالث ثلثة قوله بل باعتبار وقوعه اعلم ان عبارة الشارح لا یخلو عن خلل لان معناه ان معنی ثالث ثلثة واحد من الثلثة لاکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة وهو ظاهر ومعنی ثالث اربعة احد من الاربعة لاکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة وکذا معنی ثالث خمسة فالصواب ان یقال باعتبار ان یقال باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة من الثلاثة والاربعة والخمسة ولا مساغ لان یقال المراد فی المرتبة الثالثة من الثلاثة او الرابعة من الخمسة او الخامسة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان علی الثلثة کذا قال جمال الدین رحمه الله تعالی قوله والرابعة او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الی ان قوله ثالث ثلثة مذکور بطریق التمثیل والمراد قیل ثالث ثلثة وامثاله من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغیر ذلک ای احدها باعتبار وقوعه فی احد هذه المراتب ولیس المراد انه قیل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فی احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا یقال ذلک الا باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة فقط قوله والا یلزم ای ان کان مطلقا قوله وذلک مستبعد جدا لان عاشر العشرة الواحد الاخیر من العشرة الذی وقع فی المرتبة العاشرة فان قیل ان ارادة الواحد الاول من ثالث ثلثة ایضا مستبعد فلم خص العاشر قلنا سلمنا انه مستبعد لکن غیر جدا ومن العاشر مستبعد جدا قال مولنا عصام الدین رحمه الله تعالی الاولی ان یقول والا یلزم جواز ارادة الواحد الذی فی المرتبة الثانیة او الثالثة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه یمکن ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة اذا کان الابتداء من العدد الذی یکون العشرة به عشرة قلنا هذه الارادة غیر مستعملة فلا یذهب الذهن الیه قوله باضافة المرکب الاول لما کان الاضافة فی المتن مجهولا بینه بقوله باضافة المرکب الاول نخ لانه لا یعلم انه بین اجزاء الترکیب الاول او الثانی او بین الترکیبین قوله ای واحد من احد عشر دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد من قوله حادی عشر اعتبار التصییر مع انه لا یتجاوز العشرة کما مر فدفع بقوله ای واحد من احد عشر اه قوله بناءً علی الاعتبار انما قدر المتعلق ولم یتعلق بقوله تقول لان علی لا یقع صلة تقول وانما زاد الاعتبار لان قوله الثانی صفة یقتضی الموصوف

marfat.com

قوله على الثانى حال من مفعول تقول قوله خاصة حال من اعتبار الثانى والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اى خص خاصة والجملة[1] حال او معترضة قوله وان شئت فان قيل ان قوله ان شئت فعل متعد يقتضى المفعول وهو ليس بموجود وقوله قلت لا يصلح للمفعولية اذ هو فعل قلنا ان مفعوله محذوف تقديره ان شئت فى حادى عشر احد عشر قلت حادى احد عشر قوله لا بجزار مباحثه معناه ان لفظ التذكير والتانيث . . . مذكور فى باب العدد لان البحث عنهما مذكور فيه ولذا قال الا بجزار اے کشیدن قوله لاصالته اذ ما من مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر اى لفظ شئ مذكر فكان المذكر عاما فكان اصلا لكثرة افراده ولانه لا يفتقر الى زيادة بخلاف التانيث لانه لا يحصل الا بزيادة اعلم انه لا يتحقق التذكير والتانيث الا فى الاسماء اذا قصد مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة قوله المونث ما فيه علامة الخ فان قيل يخرج عنه الاعداد من الثلثة الى العشرة فان تانيثها بتجريدها من العلامة قلت انها وان لم يكن فيها سيماء العلامة لفظا لكن فيها العلامة تقديرا فان قيل لا يصدق التعريف على المذكر ههنا بسبب وجود العلامة فيه نحو ثلثة واربعة للمذكر قلت ان اسماء الاعداد فى المذكر من الثلثة الى العشرة مونثة فى الحقيقة اذ تانيثها من جهة تاويل الجمع بالجماعة وان اطلق عليه المذكر فى الظاهر قال مولانا عصام الدين هذا التعريف لا يصدق على المونث بالصيغة نحو هى وهذه والتى وانت لعدم وجود علامة التانيث فيها بل نفسها تدل على التانيث ولو قلت التعريف مخصوص بما عدا المونث بالصيغة قلت فعلى هذا ينبغى ان يكون الاحكام الاتى ايضا مختصا بما عدا المونث بالصيغة مع انها مشتركة بين الكل نحو اذا اسند الفعل الى المونث الحقيقى الخ اقول التعريف مختص بما عدا المونث بالصيغة فخروجه لا يضر وانما اختص به اذ المونث بالصيغة علم فى مبحث المبنيات من المضمرات واسماء الاشارة والموصولات لكن احكامها غير مذكورة فى المبنيات فلذا اشترك المونثين فى الاحكام ه ولا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائم مقام العلامة فيثبت فيه التاء حكما فيصير التعريف جامعا او نقول المراد من المونث هو الذى هو من الاسم المتمكن لان ما هو مبنى منه قد سبق ذكره فى المبنيات واما احكام الاسناد الاتية انما هو للمونث المتمكن فان المونث المبنى فى تلك الاحكام تابعة للمونث الحقيقى قوله اى اسم جواب سوالين الاول ان التعريف لم يكن مانعا لانه يدخل فيه الفعل نحو ضربت مع ان التقسيم

[1] اى قوله خص خاصة ۱۲م

بحث المذكر والمونث

للاسم والثانی ان حصر العلامۃ للمؤنث والالف باطل لوجود علامۃ الاخری وھی الفتح والثانی والحمل والحیض فاجاب بقولہ ای اسم یعنی مراد المصرح بالعلامۃ علامۃ اسم المؤنث لاعلامۃ ذات المؤنث وماذکرت فھی علامۃ لذات المؤنث **قولہ** ملفوظۃ انما عبر بہ لیعم الحمل **قولہ** حقیقۃ او حکما جواب عن اعتراض صاحب الغایۃ وھو ان التقسیم الی اللفظ والتقدیری یخرج نحو عقرب وطالق وحائض من الصفات المختصۃ بالنساء اذ لیس فیھا علامۃ لفظا ولا تقدیرا اما الاول فظاھر واما الثانی فلانھا لو کانت مقدرۃ فیھا لرجعت فی التصغیر فاجاب بما حاصلہ ان فی ھذہ الاسماء وان لم یکن العلامۃ حقیقۃ لکن وجد فیھا العلامۃ حکما لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وانما کان الحرف الرابع قائم مقام التاء لان تاء التانیث موضعہ رابع وما فوقہ لامادونہ **قولہ** ولمن الا تظھر التاء وانما یظھر التاء فی تصغیر الثلاثی نحو قدم وناروداد لئلا یجتمع الفرعیتان احدھما التصغیر لانہ فرع المکبر والاخر تقدیر التاء ولذا قالوا ان فی التصغیر یرد الاشیاء الی الاصول لئلا یلزم اجتماع الفرعیتین ثم اختلفوا فی ان التاء فی عقرب مقدما ولا بل الحرف الرابع کانہ تاء فتکون ملفوظۃ وتحقیقہ فی التکملۃ **قولہ** غیر ظاھرۃ فی اللفظ دفع وھم وھو ان المراد من المقدر المحذوف وھو الذی سقط عن اللفظ والنیۃ جمیعا فدفع بقولہ غیر ظاھرۃ فی اللفظ **قولہ** ای اسم دفع وھم وھو ان المذکر لما کان بخلاف المؤنث والماخوذ فی مفھوم المؤنث لفظ اسم فینبغی ان یکون الماخوذ فی مفھوم المذکر لفظ الفعل لیتحقق قولہ والمذکر بخلافہ فدفع بقولہ ای اسماء یعنی ان المخالفۃ بینھما من غیر قولہ متلبس بیان المتعلق **قولہ** بخلافتہ لما کان مجرد ھذا الباب غیر مستعمل اذ الخلاف نسبۃ لا تتحقق بدون الطرفین وھذا یؤدی بباب المفاعلۃ قلن افسر بقولہ بخلافۃ المؤنث **قولہ** ای لم یوجد الخ ھذا بیان حاصل المعنی وانما لم یقل لیس فیہ علامۃ الخ مع انہ اخصر لان کلمۃ لیس لنفی الحال والنفی المطلق کما یاتی فی بحثھا فاتی بصیغۃ الماضی لیستمر **قولہ** وعلامۃ التانیث الخ تصریحا فی الوقف **قولہ** والالف ای لفظا زائدا **قولہ** حالکونھا مقصورۃ یعنی ان مقصورۃ وممدودۃ حالان من الالف وھو عطف علی الخبر فیکون خبرا ایضا والعامل بنسبۃ الخبر الی المبتدا کما مر فی اسم الاشارۃ **قولہ** مثنی وانت بکسر التاء یعنی ھذہ الکلمۃ بکمالھا موضوعۃ للتانیث **قولہ** اسم انما فسر بہ لئلا یعم القسم من القسم **قولہ** ای فی مقابلۃ جواب سوال وھو ان قولہ اذا عبارۃ عن المساوی فیکون تقدیرہ ھکذا ما یساویہ ذکر وھو لا یدل علی المقصود فاجاب بقولہ فی مقابلتہ یعنی ان کلمۃ اذا مشترکۃ بین المساوی والمقابل والمراد ھنا ھو الثانی لعدم استقامۃ الاول وانما ابدل کلمۃ الباء لبقی لان المتبادر منھا السببیۃ وھی غیر مستقیمۃ **قولہ** من جنس انما زاد ھذا لدفع وھم وھو ان المراد من

الذکر هو العضو المخصوص کما هو المتبادر **قد فهم بقوله** من جنس الحیوان لانه لما زاد الجنس علم ان المراد من الذکر هو المذکر کالعضو المخصوص قال الرضی لو قال ان المؤنث الحقیقی ماله الفرج لکان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لاذکر لها لکن لما کان مادة النقض غیر متحقق فی الخارج فلن اقال اولی **اقول** انما عدل عن الفرج لکراهة التلفظ به اوان خنثی قد یکون مذکرا بان غلب علاماته مع انه صاحب فرج **قوله** ای لیس باذائه ذکر الخ فیدخل فیه مالا یکون باذائه شئ کعین او یکون لکن لیس بذکر کطلمة فان فی مقابلتها النور وهو لیس بمذکر بل هو مؤنث اذ النور والنار واحد لکن ابدل الواو بالالف او یکون باذائه ذکر لکن لا من جنس الحیوان کنخلة ففی مقابلتها نخر من غیر التاء وهو الذی لا یخرج منه تمر ولیسی شجر غیر مثمر **قوله** واذا اسند الفعل الخ المتصرف فانه یجوز التانیث التاء وترکه کنعم المرئة وتتعین ترکه فی نحو اکرم بمعنی صیغة التعجب لان له صیغتان احدهما افعله والاخر افعل به وانما یتعین ترک التاء لئلا یخرج عن وزن الامر الخ عن وزن افعل به وکذا الحال فی شبه الفعل فالذی ان یقول الشارح رح الفعل المتصرف او شبه الفعل بلا فصل فلا وجه لاتیانه باحد القیود وهو قوله بلا فصل فقط **قوله** بلا فصل لعدم صحة الحکم علی الاطلاق ثم یرد علیه ان التقدیر فی العبارة خلاف الاصل فلا بد من القرینة فاجاب بقوله کما هو الاصل **قوله** الی المؤنث مطلقا اشارة الی الرد علی بعض الشارحین کما یاتی **قوله** فذلک الفعل **جواب سوال** وهو ان الجزاء لا یکون الا جملة وقوله فیه التاء لیس بجملة **قوله** وجوبا **جواب سوال** وهو انه لا یصح مقابلة هذا مع قوله وانت فی الظاهر غیر الحقیقی بالخیار لتحقق التاء فیهما **فاجاب** بقوله وجوبا یعنی سلمنا ان التاء موجود فیهما لکن هما وجوبا وفیما بعده تخییرا **قوله** این انا الی اعلما نتانیث الفاعل من اول الامر لانه اذا قیل ضربت بدون ذکر امرة مثلا یعلم ان فاعله مؤنث بخلاف عدم ایراد التاء فانه لا یعلم تانیث الفاعل حینئذ لان الابن کر الفاعل **قوله** الا اذا کان مسندا الخ **جواب سوال** وهو انه یلزم التناقض فی کلام المصنف لانه اذا کان ضمیر الید راجعا الی المؤنث مطلقا فکیف یصح قوله وانت وفی الظاهر الخ **حاصل الجواب** ان قوله وانت فی الظاهر الخ بمنزلة الاستثناء کما یاتی بیانه فان قیل لما قال الشارح الا اذا کان الخ ینبغی ان یقول الا اذا کان لان الخیار کما کان فی الاسم الظاهر الغیر الحقیقی کذلک فی الجمع خیار کما قال المصنف رح حکم ظاهر الجمع فانه یجئ بیانه فیما بعد وحکم ظاهر الجمع بمنزلة الاستثناء ایضا فعلی الشارح رح ان یتعرض للاستثناء ایضا **قلت** انما لم یتعرض له لانه محمول علی ظاهر غیر الحقیقی کما قال المصنف رح فاستثناء الاصل کاستثناء الفرع ایضا **قوله** لانه بمنزلة الاستثناء

ط رحکم ظاهر الجمع حکم ظاهر غیر الحقیقی ۱۲ ام ۵۵ ناجاب بقوله تذلک الفضل ۱۲ بقلم فضل خالق عفی عنه اللهم اغفر لکاتبه

وانما قال بمنزلة ولم يقل عين الاستثناء لان عينه لا يكون الا باداة واحدة وهي الا بخلاف الاستثناء فانه يكون بالاداة وبغيرها وايضا لو كان عينه لان هذا القول يسمى عند علماء الاصول بالتخصيص لا بالاستثناء فلا يكون عينه وانما كان بمنزلة الاستثناء لانه اذا حكم على الكل ثم ذكر بعض افراده فيما بعده بلفظ يخالفه فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الكل لاشتراكهما في اشتراك الاستثناء والتخصيص في اخراج بعض الافراد قال مولانا عصام الدين يجب على المصرح ان يستثنى من قوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار العلم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة **قوله** المراد غير علم للمذكر وذلك لان الوضع العلمي اخرجه عن موضعه وجعل التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وهو في المعنى مذكر بخلاف اسم الجنس الذي هو مؤنث لفظي محض لفس اذ ليس فيه وضع جديد كما في العلم وانما اعتبر تانيثه في منع الصرف لكونه حالة في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حالة في غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته **قوله** لكون التانيث فيه تعليل لقوله فلك ان تقول طلع الشمس في طلعت الشمس يعني تعليل للخيار **قوله** لفظيا اي منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه فلا يكون للتانيث قوة فيجوز ترك التاء بخلاف مضمره اذ ليس في لفظه ما يشعر بتانيثه **قوله** واستغنى لما مع استغنائه **قوله** لما في لفظه من الاشعار اي بالتانيث لكون التاء مقدرة فيه ربما شمسته **قوله** وجعل بعض الشارحين اشارة الى فائدة ارجاع الضمير الى المؤنث مطلقا والمراد من بعض الشارحين شارح الهندي رح **قوله** ضمير اليه اي ضمير قوله اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي سواء كان ضميرا او ظاهرا الى المؤنث مطلقا **قوله** او ضمير المؤنث الى عطف على المؤنث الحقيقي يعني ان ضمير اليه راجع الى ضمير المؤنث اللفظي وقد رد الشارح على البعض ان في ارجاع الى المؤنث مطلقا موافقة لسوق الكلام لان سوقه للمؤنث مطلقا بقرينة التعريف وايضا ان في ما قال الشارح موافقة مع طريق الفصحاء وهو ان في كلامهم تفصيل بعد الاجمال وفي كلام الشارح ايضا كذلك اعلم ان هذا البعض قوله انث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار نا سخ لقوله اذا اسند اليه الفعل فالتاء يعني مشايه بنا سخ في ان معنى النسخ رفع المعارضة بين الناسخ والمنسوخ على انتهاء مدة حكمه وههنا ايضا كذلك ان البعض ارفع المعارضة بين عبارتي الماتن بالحمل الاول على المؤنث الحقيقي وحمل العبارة الثانية على المؤنث الغير الحقيقي وعند الشارح قوله وانث في ظاهر الخ مزيل للتخصيص له وتحقيقه في علم الاصول **قوله** ولو كان اشارة الى الاعتراض **قوله** لكان احسن الخ اجيب عنه ان ما فعله المصرح احسن لان منصب المصرح الاختصار وفيه اختصار معا اذ المقصود لان المتبادر ان اسناد الفعل الى الفاعل يكون بلا فصل كما قال اللص في المرفوعات والاصل في الفاعل ان يلي الفعل ولذا قال لشارح رح كما هو الاصل **قوله** ففي صورة الفصل يضا لك الخيار لانه رح لا يثبت سراية التانيث الى الفعل لمكان الفصل **قوله** لرفع الالتباس واعلم انما يجب ذلك اذا لم يكن قرينة على تانيث الاسم المذكور كما

marfat.com

اذا كان له صفة مؤنثة ككريمة نحو جاء اليوم زيد كريمة او عاملة فح لا يجب تانيثه **فان قيل** القاعدة المذكورة ليست مخصوصة بوجود الفاصلة بينهما لانه لو لم يكن بينهما فاصلة ايضا يجب اثبات التاء فيه لرفع الالتباس فقوله انه مع الفصل ليس على ما ينبغي **قلنا** قد عرفت ان في المؤنث الحقيقي يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المؤنث الحقيقي الذي مع الفصل فان لك فيه الخيار في بعض الصور وعدم الخيار في صورة اخر **قوله** لا ضميره اشارة ان قوله ظاهر قيد احترازي **قوله** فيه اي في اسناد الفعل الى الضمير **قوله** لم يجز تانيثه لانه لم يجز تاويله بالجماعة لكراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر **فان قيل** هذا منقوض بقوله تعالى آمنت به اي بالله بنو اسرائيل فانه اسند الفعل المؤنث الى الجمع وهو بنو وحذف نونه بالاضافة فان واحده ابن **قلنا** المراد من جمع المذكر السالم ما كان جمعه على القياس وهذا الجمع على خلاف القياس لان هذا الجمع لا يكون الا للصفة او لعلم مذكر يعقل والابن ليس بواحد منهما او نقول ان بنون في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه **قوله** واحده مؤنثا حقيقي التانيث كنسوة او مجازية كدور **قوله** او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او مجازية كالايام لانه ليس في مقابلها انثى من الحيوان وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها **قوله** حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي اي حكم مؤنث ظاهر الخ فلا يشتمل المذكر على ما وهم اعلم انه لا فرق بينهما اي بين المشبه والمشبه به اي بين ظاهر الجمع وبين ظاهر غير المؤنث الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة **قوله** فانت بالخيار الخ فالتانيث لكون الجمع في تاويل الجماعة والتذكير لعدم كونه بتاويلها **فان قيل** ان عدم كون الجمع بتاويل الجماعة مستقيم في جمع المذكر دون المؤنث كما هو الظاهر **قلنا** ان جمع المؤنث من غير التاويل مذكر ايضا لان التذكير والتانيث من صفات المفرد او نقول ان التاء في جمع المؤنث نحو مسلمات ليس لمحض التانيث بل للجمعية واما تاء التانيث فمحذوفة فاذا اولت بالجماعة يقوى تانيثه وان لم يؤل فلا يقوى تانيثه فيجوز تذكير فعله او نقول انما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء اللفظ المفرد فيه فاحترموه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حبليات وحمرارات فيجوز فيه التاء وتركها كما في جمع التكسير **قوله** من جموع التكسير **فان قيل** كلمة من بيان لقوله وضمير جمع المذكر العاقلين والحال ان هذا البيان لغو لان قوله غير جمع المذكر السالم يدل على ان المراد من جمع العاقلين هو جمع التكسير **قلنا** انه بيان لقوله

marfat.com

غیر جمع المذکر السالم وتقدیر الشرح علی المشروح شائع فان قیل انه لما کان بیان لقولہ غیر جمع المذکر فلا بد ان یزاد مع البیان قولہ وجمع المؤنث السالم کالطلحات لیکون البیان مستوفیا قلنا ان جمع المؤنث السالم من المذکر قلیل کالمرفوعات والمنصوبات فلذا لم یتعرض لہ قولہ ولا یقال جاءت لبقاء لفظ المذکر الحقیقی فیہ وایضا ان الواو والنون نص فی التذکیر فلا یصح تاویلہ بالجماعۃ قولہ فعلت وفعلوا اما فعلت فبنا لنظر الی کونہ مسندا الی ضمیر المؤنث واما فعلوا فبنا لنظر الی کونہ مسندا الی جمع المذکر العاقل قولہ ای ضمیر فعلت جواب سوال وھو لا یصح حمل فعلت علی الضمیر لتغائرھما فاجاب بقولہ ای ضمیر فعلت یعنی ان العبارۃ بحذف المضاف ثم یرد علیہ ان المتقرر عندھم ان التاء لیس بضمیر بل ھو علامۃ التانیث ولھذا اجتمع مع الفاعل الظاھر نحو ضربت ھند فکیف یصح قولہ ای ضمیر فعلت فاجاب بقولہ وھو المستکن فیہ ثم یرد علیہ ان التاء لما لم یکن ضمیرا فکیف یصح الاشارۃ الیہا بقولہ ای ضمیر فعلت اذ من الظاھر ان فعل بدون التاء لیس بضمیر فعلم ان الضمیر ھو التاء وایضا لا یصح الاختصاص بفعلت لان حکم افعلت ای ماض باب الافعال ایضا فکذلک فاجاب بقولہ المقرون الخ حاصل الجواب عن الاول انما اشار الی التاء لکونہا علامۃ علی المستکن ومقصود الشارح من قولہ المقرون ان التاء وان لم یکن ضمیرا فہی دالۃ علیہ فلذا اقامہا مقامہ وحاصل الجواب عن الثانی المراد من فعلت مقارنۃ المستکن مع التاء سواء کانت الصیغۃ من المجرد او من المزید قولہ یعنی الواو دفع وھم وھو ان کان الضمیر فی فعلت مستکنا توھم ان الضمیر فی فعلوا ایضا مستکن فدفع بقولہ یعنی الواو قولہ لھذا النوع من الجمع وھو جمع المذکر العاقل قولہ ای ضمیر النساء اشارۃ الی انہ عطف علی العاقلین قولہ وما یماثلہا جواب سوال وھو ان الحمد بالنساء باطل لان المذکر کما کان للنساء کذلک للعیون فاجاب بقولہ وما یماثلہا یعنی ان عبارۃ المصرح بحذف المعطوف ثم یرد علیہ ان العیون لیس مثل النساء لانہا من ذوات العقول والعیون لیس منہا فاجاب بقولہ فی کونہ جمع المؤنث الخ یعنی ان الشرط فی التشبیہ اشتراک فی وجہ من الوجوہ لا من کل الوجوہ قولہ وان لم یکن من العقلاء وانما ترک المصرح بہا لانہ علم من قولہ للنساء بطریق الاولی فانہ اذا جاز فی جمع المؤنث بجر دانتفاء الذکورۃ أرید النون کان جوازہ اذا التقی الذکورۃ والعقل اولی لان النون موضوع لجمع غیر العقلاء کذا فی حواشی الھندی رح قولہ غیر السالم الصواب غیر العاقل لانہ یصدق علی الرجال انہ جمع المذکر غیر السالم مع انہ یجوز فیہ فعلن اجیب عنہ بمعنی قولہ غیر السالم ان لا یکون من شانہ جمع المذکر السالم وھذا لا یکون الا فی غیر العقلاء بخلاف الرجال لان من شانہ ان یجری فیہ جمع المذکر السالم لانہ من العقلاء قولہ ای بالنون دفع وھم وھو ان الضمیر فی فعلت مستکن فتوھم ان فی فعلن ایضا مستکن فدفع بقولہ ای بالنون قولہ لان الاصل لان الاصل فی التذکیر ان یکون مذکرا

marfat.com

حقیقیا بحیث یکون باذائہ مؤنث من الحیوان قولہ فیراعی تغلیبا علی المنفی وھو الرجال لاعلی النفی ای انکان لہ اصل فی التذکیر فیراعی حقہ قولہ فیجری مجری المؤنث لئلا یادی المذکر الذی لا اصلہ لہ فی التذکیر مع المذکر الذی لہ اصل فیہ قولہ وفی حواشی الھندی اشارہ الی وجہ اخر قولہ المثنی التثنیۃ فی اللغۃ ردوکردن وفی الاصطلاح ماذکر فی المتن لکن اقتصر صاحب التکملۃ لکن فی قولہ خلل لان ماذکر فی المتن تعریف المثنی لا انہ تعریف التثنیۃ فکیف یصح قولہ وفی الاصطلاح الخ اقول ان غرض الصاحب المذکور انہما متراد فان فی الاصطلاح وقدم المثنی علی الجمع لتقدم عددہ ولقربہ من المفرد ولسلامۃ لفظ المفرد فیہ البتۃ ولکثرتہ لعدم اختصاصہ بالشرط المذکورۃ فی الجمع بان یکون من کواعسلما یعقل الخ قولہ اخرہ بالنصب مفعول لحق والالف فاعلہ وانما نادقولہ اخرہ مع انہ علم قولہ لحق لان اللحوق مایکون فی الاخر الا ان ھذا بالنظر الی الوضع واما بالنظر الی الاستعمال فہو اعم الاتری ماقال المصنف رح فی الاسماء الستۃ ولیلحقہا حروف التنبیہ مع انہ مذکور فی الاول قولہ ای اثر مفردہ جواب سوال وھو ان ھذا التعریف لایکون صحیحا من وجہین اما الاول فلان نحو مسلمات مثنی مع انہ لایلحق باخرہ الف اوباء والا یلزم ان یکون فی مسلمان الفان اوباءان واما الثانی فلان نحو مسلم قد لحق باخرہ الف اوباء مع انہ لایقال لہ المثنی فلا یکون ھذا التعریف صادقا علی المحدود فلا یکون تعریفا اصلا لانہ لایکون جامعا ومانعا لانہما تقتضی التحقق فی الجملۃ ولا تحقق لہذا التعریف اصلا قالوا قال البعض ان التعریف لایکون جامعا لیس بصحیح فاجاب بقولہ ای اخر مفردہ الخ قال مولانا عصام الدین ان تقدیر المضاف وان دفع بہ سوال الدور لکن یرد علیہ سوال الخلف فقد تبدل الاشکال بالاشکال وھو ان ھذا التعریف لایکون مانعا لانہ یصدق علی الجمع نحو مسلمین فانہ ایضا اسم لحق فی اخر مفردہ المثنی یاء ونون لان مفرد المثنی والجمع متحد ولایجاب بان المراد من المثنی ھو اللاحق مع الملحوق لانہ حینئذ یکون عین جواب الثانی فلا یصح جعل جواب الاول اجیب عنہ ان قید الحیثیۃ مراد فی تعریف الامور الاعتباریۃ فالتعریف ماالحق اخر مفردہ من حیث انہ اخر مفرد المثنی فانقیل لما کان المراد مفرد المثنی لانہ قال من حیث انہ اخر مفرد المثنی یلزم اخذ المحدود فی الحد وایضا قد زال المضاف اعنی قولہ اخر مفرد ویلزم الدور لان المثنی توقف علی المفرد والحال ان المفرد توقف علی المثنی لانہم قالوا المفرد مالیس بمثنی ولا مجموع اجیب عن الاول ان المراد من المثنی الذی وقع . . معرفا المعنی الاصطلاحی والمراد من المثنی الذی وقع فی التعریف المعنی اللغوی وھو ردوکردن سواء کان لہ مفرد من لفظہ اولا وکذا لایرد الاعتراض الثانی لان توقف المفرد علی المثنی الذی یکون بحسب اللغوی فانقیل ان المثنی الذی وقع فی التعریف لیس بمذکور صریحا بل ذکر باعتبار ارجاع ضمیر مفردہ الیہ والمرجع ھو المثنی الذی وقع معرفا فلا یثبت الفرق بین المثنی والمثنی ای بین المثنی الذی فی المحدود والمثنی الذی ذکر فی الحد

marfat.com

قلنا الضمیر محمول علی الاستخدام لان للمثنی معنیین احدهما اصطلاحی والاخر لغوی فاریدبصریح اللفظ معنی اصطلاحی واریدبضمیره معنی لغوی **قوله** اوقد یجعل قوله الخ اشارة الی جواب اخر عن الاعتراض **قوله** والا ای وان لم یکن تقدیر المضاف اوتقدیر قوله مع اوجعله لایصدق الخ **قوله** ولو اکتفی الخ اعلم ان الجوابین المذکورین منقولان من بعض الشارحین والحال ان صحتهما لایکون الابتقدیر کما وقع فی الشرح رح علیهم بقوله والکتفی بظهور المراد وهو شهرة امر المثنی من انه عبارة عن المجموع من اللاحق والملحوق اویکون قوله لحق بمعنی یکون ای المثنی مایکون اخره الف او یاء لایحتاج الی تکلیفهم **قوله** لاستغنی الخ عن التوجیهین المذکورین اذ ظهور المراد دلیل علی ان مایقتضیه ظاهر العبارة غیر مراد فلا حاجة الی مایصلح وانما سمی التوجیهان تکلفا لان التقدیر یدل علیه تکلف محض ثم اللام البطل معنی الجنسیة والمراد جنس المتکلف فلا یرد ان المذکور سابقا تکلفان لا تکلفا فلا یصح قول الشارح رح عن تلک التکلفات کذا قال جمال الدین چنارپی رح **قوله** حالة الرفع دقم وهم وهوان الالف والیاء کلاهما یجتمعان فی مثنی واحد فدفع بقوله فی حالة الرفع **قوله** ای مفتوح حروف اه انما عبر عن کلمة ما بالحرف لان کلمة ما وقعت مفعولا ولم یسم فاعله لقوله مفتوح والحال انه مرفوع والرفع لایظهر فی کلمة ما لانها مبنیة فعبر عنها بالحرف لیظهر الرفع فیه وانما اراد کلمة کان لبیان متعلق الظرف وهو قبل **قوله** ولم یعکس جواب سوال وهوان التمیز یحصل بالعکس ایضا **قوله** ولکثرة التثنیة الخ انما لایختص بذی العقول بخلاف الجمع والیاء انما عم من الجمع اذ هی توجد فی نفسها وفی ضمن الجمع ولا شک ان الاعم اکثر من الاخص **قوله** عن الحرکة او التنوین الذین فی الواحد لان الاسم العاری عن البناء لایجوز ان یعری عن الحرکة والتنوین ولما لم یقبل الالف الحرکة او التنوین عوض عنهما النون اما عدم قبول الحرکة فظاهر واما عدم قبول التنوین فلان قبول التنوین لایکون الا بالحرکة وهی ممنوعة هذا مذهب البصریین واما مذهب الکوفیین فهو انما عوض التنوین فقط دون الحرکة کقولک جاءنی غلاما زید فحذف النون یدل علی انها کانا للتنوین والبصریون یستدلون بقولک الغلامان فاثبات النون مع اللام یدل علی انها کالحرکة اذ التنوین لاثبات لها مع اللام ووجه کلواحد انها کالحرکة ترفع موضع کما فی الغلامان وکالتنوین فی موضع کما فی غلاما زید ومثلهما کما فی غلاما زید ومثلها فی موضع کما فی غلامان ثم یرد علیه ان ماذکر انما یستقیم فی الالف لانه لا یقبل الحرکة واما فی الیاء فلا یستقیم لانها تقبل الحرکة اجیب عنه نعم انها تقبل الحرکة لکن ههنا لاتقبل لان یاء التثنیة ساکنة ابدا اذ هی وقعت حرفا اعرابا والحرف اذا وقعت اعرابا فهو لیس الا ساکنة فکذا هذا **قوله** مکسورة وحکی الکسائی ان فتحها مع الیاء دون الالف لغة وقال ابن جنی فتحها بعضهم فی الثلاثة ای فی الاحوال الثلثة **قوله** لئلا یتوالی الفتحات الخ وایضا لیعادل

ربنا اغفرلی وللمؤمنین یوم یقوم الحساب

marfat.com

ثقل الکثرۃ حقۃ الفتحۃ والالف وایضا الاصل فی تحریک الساکن الکسر لانہ ساکن فی الاصل لانہ عوض عن التنوین اولانہ مبنی والاصل فی البناء ھو السکون وایضا انما کسر النون لئلا یلتبس بالجمع لان الفرق وان حصل بفتحۃ ماقبل الیاء لکن قد یکون فتحۃ ما قبل الیاء فی الجمع ایضا نحو مصطفین فلن الاتی بفرق اخر **قولہ** ذلک للحوق **جواب سوال** وھو انہ فات المطابقۃ بین الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثۃ الالف والیاء والنون **فاجاب** بقولہ ذلک اللحوق وانما زاد اسم الاشارۃ لعنی قولہ ذلک لان ارجاع الضمیر مع الاشارۃ اوقع فی الذھن **قولہ** ولا یاس باشتمال الجواب سوال وھو انہ لما کان الضمیر المستتر فی یدل راجعا الی للحوق فدخل فیہ النون ایضا مع ان النون لا یدل علی ان معہ مثلہ من جنسہ لانہ عوض عن الحرکۃ او التنوین او تقریر السوال ھکذ ان الدال علی ان معہ مثلہ لیس الا ما ھو علامۃ التثنیۃ وھی الالف والیاء دون التنوین لانہ قد تحذف کما فی الاضافۃ فلا یکون دالا علی ان معہ مثلہ فلا یصح ارجاع الضمیر فی یدل الی النون وتقریر الجواب من کلامہ ظاھر وانما لم ینسب الدلالۃ الی الالف والیاء فقط لانہ خلاف للتبادر لانہ اذا ذکر الاشیاء فالارجاع الی البعض دون البعض خلاف الظاھر فلن انسب الدلالۃ الی الکل **قولہ** علی تقدیر تسلیمہ یعنی اقول ولا نسلم ان النون لا یدل علی ان معہ مثلہ قال مولانا عصام الدین ان المنع المذکور لیس علی ما ینبغی لانہ منع لما اجمع علیہ من کون علامۃ التثنیۃ الالف والیاء والنون عوض عن الحرکۃ فی المفرد والتنوین فیہ فالعلماء متفقون علی ان النون لیست بدالۃ علی ذلک انتھی اعلم ان معنی قولہ علی تقدیر تسلیمہ ای لتسلیم کلواحد من الاشتمال وعدم الدلالۃ اما منع الاشتمال ای اما لتقدیر عدم التسلیم فلان عموم المرجع لا یقتضی عموم الراجع کما فی قولہ تعالی وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فان المرجع یعنی المطلقات عام للطلقات الرجعیۃ والبائنۃ والضمیر مختص بالرجعیۃ واما لتقدیر عدم التسلیم لعدم الدلالۃ فلان ما اجمعوا علیہ من ان علامۃ التثنیۃ الالف والیاء وان النون عوض عن الحرکۃ والتنوین انما یدل علی ان النون لیس جزء من الدال باطل اذ کونہ عوضا لا یقتضی الاختصاص بالعوضیۃ لان الشئ الواحد قد یکون صالحا لامور کثیرۃ فلا یرد ما قالہ عصام الدین رح **قولہ** صح ان یقال وکان اصح ان یقال ان الدلالۃ المذکورۃ غرض من الامور الثلثۃ باعتبار کونھا غرضا من لحوق الاخرین بناء علی لزوم الثالث لھما ھذا ما قالہ صاحب التکملۃ اعلم ان قولہ وکان اصح ان یقال الخ عطف تفسیر لقولہ الشارح رح کما یعلم من حاشیۃ نور الحق **قولہ** دالۃ علیہ للغلبۃ قولہ غایۃ ما فی الباب ای حاصل ما فی الباب وان الدلالۃ بالواسطۃ شائع فی کلامھم فانہ اذا صدر الفعل من البعض ینسب الی الکل مثل قتل بنو فلان حیث لم یقع القتل الا من البعض **قولہ** ای مع مفردہ وانما ارجع الضمیر الی المفرد لانہ لو رجع الی المثنی یکون البعض افرادا فاذا قلنا رجلان مثلا فھو یتنا ولہ مثل الواحد فان الواحد لا یتضمن الا الواحد والالف والیاء یتنا ولہ الواحد الاخر **سلمہ** المنعم بین الحق ۱۲ منہ عفی عنہ

قولہ فی العدد توطیۃ الی الاعتراض الذی بین الشارح بقولہ ولو اریدا بقولہ مثلہ قولہ باعتبار دخولہ جواب سوال وھو انہ لما کان قید الجنس ماخوذا فی التعریف ینبغی ان لا یصح اطلاق الابیض علی الانسان والحجر لعدم اتحاد الجنس مع انہ یصح فاجاب بقولہ باعتبار الخ یعنی لیس المراد من کونہ من جنسہ ان یکونا متفقین فی الحقیقۃ بل فی الجنس الذی وضع ذلک اللفظ لہ سواء اتفقا فی الحقیقۃ کرجلین او اختلفا کھما ابیضین لانسان وحجر لان الابیض موضوع لکل من لہ البیاض والمراد من الجنس المفہوم ای مفہوم الموضوع لہ قال مولانا عصام الدین الاولی ترک قولہ الموضوع لہ لانہ ینقض رح بالاسد اذا قیل رایت اسدین ویراد منہما الشجاعان من الرجال لعدم الوضع فی المجاز اقول الوضع ھھنا اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا فیشمل المعنی المجازی ایضا کالاسدین للشجاعین قولہ بوضع واحد احترز عن مثنی المشترک باعتبار معنیہ کالقرئین للطھر والحیض فانہ وان دل علی ان معہ مثلہ باعتبار دخولہ تحت جنس المفرد الذی وضع لذلک الجنس لکن لا بوضع واحد کذا قال صاحب التکملۃ قولہ تحت جنس الخ وھو المسمی بالقرع لکن تثنیتہ لیس بھذا الاعتبار بل باعتبار معنیین مختلفین قولہ المشترک صفۃ جنس قولہ بینہما ای بین الفردین کرجلین فانہ یدل علی ان مع الرجل رجلا اخر قولہ المشترک بینہما لاشارۃ الی ان اشتراک الجنس بینہما مفہوم من لفظ المثنی ای من تعریف المثنی قولہ لاستغنی من قولہ من جنسہ اجیب بان الظاھر من المثل ھو المثل فی الکمیۃ وحمل الکلام علی الظاھر واجب خصوصا فی التعریفات فلذا ذکر الجنس او نقول ان المثل مقابل للاکثر الذی ھو المذکور فی الجمع ولا شک ان المراد من الکثرۃ ثمہ ھو التعدد فقط فالمراد من المثل ھھنا ایضا ھو التعدد قولہ وقولہ لیدل الخ جواب سوال وھو ان کل قید اذا اخذ فی التعریف لابد ان یکون للاحتراز وھو حاصل بما سبق فالاشتغال بقولہ لیدل اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقولہ انہ لیس جزءا من التعریف بل اشارۃ الی بیان الغرض وھو یعلم من قولہ معہ مثلہ قولہ والی انہ لا یجوز تثنیۃ الاسم الخ وھو یعلم من قولہ من جنسہ قولہ باعتبار معنیین مختلفین ای فیہ داخلین تحت جنس الموضوع لہ سواء کانا حقیقیین کالقرآن او مجازیین کالیدان فی النعمۃ والقدرۃ بان یقال یدای زید باعتبار النعمۃ والقدرۃ بان یراد من احد الیدین النعمۃ ومن الاخری القدرۃ او احدھما حقیقیا والاخر مجازیا کالاسدین اذا اریدبہ الاسد والرجل الشجاع قولہ فلا یقال قرآن تثنیۃ القرء بضم القاف وسکون الراء قولہ علی الصحیح متعلق بقولہ لا یجوز قولہ خلافا متعلق بالاطلاق ای ھذا التثنیۃ لا یجوز مطلقا خلافا للبعض فی البعض وھو الاعلام فانہم جوزوا تثنیۃ الاسم باعتبار معنیین مختلفین فی الاعلام کما ذکرہ بقولہ وردہ بعضھم قولہ وھذا اشکل ای انہ لا یجوز تثنیۃ الاسم باعتبار معنیین مختلفین قولہ جاز ان یجعل اللام الخ فنقول من شرح المفتاح الشریفی وفیہ بحث اولا فلانہ رح یکون تثنیۃ التغلیب

marfat.com

قیاسا لکونہا داخلۃ تحت ضابطۃ وھوان یسمی احد المصاحبین کالابوین او احد المتشابہین کالقمرین باسم الاخر ثم یاول الاسم بمعنی المسمی بہ معانہ قال فی شرح التسہیل ان تثنیۃ مختلفی اللفظ تحفظ ای لتوحدا ولا یقاس علیہ واما ثانیا فلان تثنیۃ الاسم انما یکون باعتبار معنی جامع بین المفردین فی نظر المتکلم یقصد افادتہ ولا شک ان قصد المتکلم فی ابوین وقمرین افادۃ نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حیث انہما مشترکان فی کونہما مسمی بالاب والقمر فتاویل الابوین مثلا بالمسمی بالاب وانکاد صحیحا افاقم لکن لیس ذلک فی نظر المتکلم کما رایتنا فی نفسی فی کل مرۃ ای لا قصد لی عند تلفظ ھذا اللفظ فان المقصود من قولہ تعالی فی قصۃ یوسف علیہ السلام ورفع ابویہ علی العرش ای علی السریر رفع الاب والخالۃ علی العرش لا رفع للسمین بالاب والی ما ذکرنا یشیر عبارۃ الرضی حیث قال وقد یثنی غیر المتفقین فی اللفظ بعد جعلہما متفقی اللفظ بالتغلیب بشرط تصاحبہما وتشابہہما حتی کانہما شیئ واحد انتہی ولم یتعرض للتاویل اجیب فی شرح التسہیل ان مثنی التکثیر نحو فارجع البصر کرتین ومثنی التغلیب ملحق بالمثنی فی اعرابہ ولیس بمثنی حقیقۃ ای عامنا اطلق للمثنی علی مثنی التغلیب مجازا لا حقیقۃ یعنی ان ما قالوا انہا غیر قیاسیۃ ای لیس حقیقۃ وکذا قصد المتکلم شرط فی حقیقۃ وھو لا اشکال قولہ ادعاء ای مجازا ان القوۃ التناسب بینہما کما قال اللہ تعالی ھُنَّ لِبَاسٌ لَّکُمْ وَاَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّہُنَّ قولہ ثم یؤل الاسم جواب سوال وھو انہ لما کان الاب اسما للام فلم بیننا ولد الاب فاجاب بقولہ ثم یاول اسم الاب بمسمی بالاب مطلقا سواء کان ذلک المسمی حقیقیا او مجازیا قولہ بمعنی المسمی بہ ای بالاب قولہ فیکون معنی الابوین اشارۃ الی بیان مفہوم بیننا ولہما قولہ بلا احتیاج ای مع انہ لا یحتاج ھہنا الی الادعاء فانہ موضوع لکل واحد الخ قولہ قلنا لا شتہ فی صحتہ الخ لان ھذا استعمال اللفظ فی المعنی المجازی ولا نزاع فی تثنیۃ اللفظ باعتبار المعنی المجازی قولہ لکن الکلام ای الاختلاف مع البعض فی جواز تثنیۃ القرء بجہۃ الاشتراک فی اللفظ ای من غیر اعتبار ھذا الاعتبار قولہ وھو الذی اختلف فیہ ای لیس الخلاف الا فی قولہ والمصرح اختار الخ اشارۃ الی بیان الخلاف ای المصرح اختار عدم جوازہ فی شرح الکافیۃ المسمی بالامالی وفی الایضاح جوزہ شاذ فلذلک قال الرضی والمصرح مترددہ فی ذلک قولہ وبہذا الاعتبار ای باعتبار انہ یراد بالاسم المسمی بالاسم صح تثنیتہ الاعلام قولہ زید مثلا مثال العلم المشترک حقیقۃ وقولہ وکذا عمر الخ مثال العلم المشترک ادعاء ای مجازا قولہ یاول بالمسمی بجر وھذا التاویل ثابت فی نظر المتکلم ویحفظ بہ الہ اذا لطیۃ تنا فی الاستعمال فی الاکثر من الواحد بخلاف اسماء الاجناس لان لاب مثلا یدل علی الکثیر فلو لم یخط بہ الہ لکان بل یکفی فیہا صحۃ الاعتبار فافاد التثنیۃ وزالت علیۃ بہا ای علیۃ الکثیر صارت کاسماء الاجناس الان اسماء الاجناس مشترکۃ فی الہ سوضوع لمفہوم وہو مشترک بہا ولا بل زوال الطیۃ التزموا ادخال اللام تعریفہ فالقیل اذا کان تثنیتہا باعتبار تکیرہا دہو شاذ کما ذکرتم فی السطولات فیکون تثنیتہما ایضا شاذا ولیس کذلک قلنا ان

marfat.com

تنکیر العلم غیر ضروری فی مواضع اخر غیر التثنیة لانه یمکن استعماله فی کل موضع من غیر حاجة
الی التنکیر فجعله نکرة من غیر ضرورة اخراج له عن اصله فیکون شاذا بخلاف مثناه فانه لا
یمکن استعماله علما لان تثنیته تنافی العلمیة فلا یلزم من شذوذ احدهما شذوذ الاخر وبما
ذکرنا لا یرد بانه ما الفرق بین مثنی التغلیب فی اسماء الاجناس وبین مثنی الاعلام المشترکة
بکون التاویل فی نظر المتکلم واعتباره ولا یکفی التاویل المطلق فی الثانی دون الاول قوله
ورده بعضهم ای رد التاویل والاعتبار بعضهم قوله مجرد الاشتراک ای لا یحتاج فیها الی التاویل
المذکور قوله فعلی قول هذا البعض اشارة الی التحقیق او اشارة الی الاعتراض اجیب عنه
ان هذا البعض وان لم یعتبر الجنسیة فی الاعلام لکنه یعتبرها فی الاسماء الاجناس فذکر
الجنسیة لرعایة اسماء الاجناس قوله ولما کان اخر الاسم فیه اشارة الی عذر بیان جمیع احکام
المفرد الذی یلحقه علامة التثنیة بل ذکر بعض المواد الذی یتطرق الیه التغیر فان حکم
غیر ما یتطرق الیه التغیر یعلم من تعریف التثنیة لانه لا یکون فیه شیء اخر سوی التعریف
قوله حکم ما یتطرق ینبغی ان یقال حکمه فما الحاجة الی وضع المظهر موضع المضمر اجیب عنه انما
فعل ذلک لدفع وهم وهو ان الضمیر راجع الی التغیر لقربه والحال ان حکم نفس التغیر غیر موجود
فیما بعد بل الموجود حکم ما یتطرق الیه التغیر قوله ای الاسم المقصور اشار بتقدیر الاسم الی ان المقصور
لا یکون الا فی الاسم فلا یقال رمی مقصورا قوله الف مفرده نقل عن الشارح فی الحاشیة
قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بالهمزة کحمراء وقوله لازمة احتراز عن الف مثل زیدا
بابدال التنوین بالالف فی حال الوقف وکما فی قوله تعالی توابا فان هذه الالف غیر لازمة
قوله ضد الممدود ای ضد اسم الممدود قوله محبوس عن الحرکات لکون اعرابه تقدیریا فان قیل
ان ههنا وجه ثالث لتسمیة المقصور فلم لم یذکره الشارح وهو ان المقصور ماخوذ من القصر بکسر القاف
وفتح الصاد وهو خلاف الطول ای ضده قلنا انما لم یذکره لان القصر مصدر لازمی من قصر
کشرف وکرم لا یمکن بناء المقصور ای بناء اسم المفعول منه بخلاف الوجهین فان القصر ثمه متعدی
لانه مصدر من قصره یقصر بمعنی ضد الممدود او الحبس قوله کعصوان فان قیل ینبغی ان یقول
کعصا فان عصوان مثال التثنیة لا مثال المقصور والمقصود مثال الاسم المقصور الفه منقلبة
عن واو وایضا ینبغی ان یورد الشارح قوله کعصوان وابوان بعد قول المصنف قلبت الفه واوا لان
کل واحد منهما مثال للتثنیة التی قلبت الفه واوا اجیب عنه ان المراد کعصا فی عصوان فیکون مثالا لاسم مقصور فلما کان مفردا فیکون
موضعه هذا دون ما بعده وانما کان الف عصا فی الاصل واوا حقیقة لقولهم عصیة ای ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل ثم یرد
علیه ینبغی ان یقول مجهول الاصل وعدمه لئلا یکون فی عبارته قصور فاجاب صاحب التکملة عنه ان معنی قوله مجهول
الاصل ای غیر معلومة الاصل سواء کان الاصل فی الواقع اولا ثم یرد علیه ان ذکر الاخص وارادة
الاعم لیس الا مجازا وفی المجاز لا بد من القرینة فاجاب الصاحب المذکور عنه

marfat.com

بقوله وللاشارة الى ارادة العام اورد للمثال من عديم الاصل حيث قالوا كالوان تثنية الى والف
الى عديم الاصل فان اذ الف الاسماء العريقة البناء اى خالصة البناء كمتى واذا والى لا اصل لهما
والمراد منها حال العلمية وفى الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما
كقبعثرى قوله فى المسمى بالى بان جعل الى علما لشخص قوله ولم يمل والحال انه لم يسمع فيه الامالة
من الفتحة الى الكسرة ومن الالف الى الياء ليعلم به الاصل قوله اى والحال دفع وهم وهو ان الواو
فى قوله وهو ثلاثى للعطف فما بعدها معطوف على ما قبلها وهو قوله الفه منقلبة عن واو فيكون تقديره
هكذا ان كان هو ثلاثيا فيلزم فساد المعنى لان اسم كان فى المعطوف عليه قوله الفه واسم كان فى
المعطوف قوله هو راجع الى المقصور وقوله هو ضمير منفصل ولا يسوغ للمنفصل الا لتعذر المتصل ولا تعذر
ههنا فدفع بقوله والحال الخ فيكون الجملة حالا من الضمير فى قوله الفه الرابع الى المقصور فيكون حالا
من المضاف اليه ويصح اقامته مقام المضاف اى ان كان المقصور منقلبة عن واو ولا شك
ان النسبة ان الكل صحيح باعتبار الجزء نحو زيد حسن اى باعتبار الوجه قوله اى غير ما فيه اربعة
احرف يعنى المراد من الثلاثى هو المعنى اللغوى وهو ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون
حروفه الاصلية ثلثة حتى يتناول ثلاثى المزيد فيه قوله فصاعدا حال من مفهوم قوله غير ما فيه اربعة
احرف اى ذو ثلثة احرف حال كونه ذاهبا فصاعدا قوله من الرباعى بيان لكلمة ما قوله قلبت الفه
واوا انما قلبت ولم يبق الالف على حاله لئلا يلزم التقاء الساكنين بين هذه الالف والف التثنية و
انما لم يحذف مع ان دفع التقاء الساكنين يكون بحذف احد الالفين ايضا لئلا يلتبس بالمفرد عند
حذف النون بالاضافة وههنا اعتراض وهو ان قلب الالف واوا فى الصورة الاولى واجب
وفى الثانى اولى فاطلاق الاولى ليس على ما ينبغى اذ ما ليس القلب فيه واجبا كيف يكون داخلا
فيما فيه القلب واجبا وايضا يلزم فى قوله قلبت واو الجمع بين الحقيقة والمجاز فليتامل قوله وخفيفة
بفتح التاء عطف على قوله اعتبارا قوله لا يرد اى لا يرد الواو فيه اى فيما فوقه قوله لمكان وهو مصدر
ميمى من الكون قوله لمكان الثقل وهو ثقل الواو مع ثقل الحروف قوله او عديمه اى او كان معدوم
الاصل مع وقوع الامالة فيه كميتان مع الامالة فى متى قالوا متى بكسر التاء اى شبه كسر التاء
لا عين الكسرة قوله كحبلى لان الفه مدة للتانيث قوله فالفه منقلبة بالياء جواب سوال
وهو ان قوله فبالياء جزاء وهو لا يكون الا جملة وانما زاد قوله منقلبة لبيان المتعلق وانما اتى
بجملة اسمية ولم يأتى بجملة فعلية بان قال قلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق من قوله قلبت
الفه واوا اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد لان الجملة الاسمية
تدل على الثبوت والدوام بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى
ان الف ثلاثى لو كانت منقلبة من الواو فى كلمة مفهومة الاول كالضحى او مكسورة كالربوى اوجب
قلبها بالواو فى العجز اى فى الاخر مع الضمة والكسرة فى الصدر ولهذه النكتة لم يقل المصنف والاياء

marfat.com

بدون حرف الجر مع انہ احضر واوفی للسابق لانہ یحتمل ان یکون تقدیرہ قلبت یاء فیکون جلیۃ فعلیۃ وھی غیر مرادۃ ھھنا قولہ وتخفیفا عطف علی اعتبارا قولہ ای غیر زائدۃ جواب سوال وھو ان الحروف الاصلی فی العرف عبارۃ عما یکون بمقابلۃ الفاء والعین واللام فعلی ھذا لا یخرج ح ما یکون منقلبۃ عن اصلیۃ مع ان المقصود الحاجہ فاجاب بقولہ ای غیر زائدۃ الی اخرہ فالحاصل ان المراد بالاصلی یجی الثابتۃ فی محلہ لیخرج عنہا الاقسام الثلثۃ لا یمکنی التعارف قولہ للمتنسک اسم فاعل من باب تفعل للمبالغۃ قولہ بضم القاف الخ ھذا یخالف لما فی القاموس من ان قولہ لکنان لحسن القرءۃ وکروان للمتنسک ولعل الشارح رح اطلع علی ذلک الا انہ نقل ذلک من کتب اللغۃ غیر القاموس قولہ قلبتہا واوا حملا علی الاخوات قولہ ای منقلبۃ عن الف التانیث جواب سوال وھو ان الھمزۃ للتانیث غیر موجودۃ فی کلام العرب فاجاب بما ترٰی قولہ کان حمرا ای ھذا النقش قولہ من جنس الالف لان ثقل الحرفین الذین ھما من جنس واحد اقوی من الحرفین الذین ھما من جنسان قولہ فینبغی ان لا یقع اہ ھذہ مبالغۃ فی الہرب عن اجتماع الامثال قولہ والواو اقرب الخ جواب سوال ظاھر وایضا انما ابدلت الھمزۃ بالواو لاجل کراھۃ ثبوت علامۃ التانیث فی الوسط واثبات التاء لضرورۃ رفع اللبس و تعین الواو بحرزا عن اجتماع الیائین فی حالۃ النصب والجر قولہ لثقلہا ای ثقل الواو تعلیل الاقرب قولہ فی مثل اقتت اصلہ وقتت من الوقت قولہ ولجوہ اصلہ وجوہ وکذا فی اواعد اصلہ واعد واویعد واو یعدۃ فی اسم مصغر قولہ وربما صحت ای بقی علی الاصل قولہ یاء لخفۃ الیاء قولہ والاعرف اہ جواب سوال وھو انہ لم یختر المصرح ھذا قولہ بان یکون للالحاق لم یقل اوزائدۃ مع انہ الموافق لما تقدم من قولہ ولا منقلبۃ عن اصلیۃ لوزائدۃ اشارۃ الی ان الزیادۃ فی المحدودۃ لا تکون الا للالحاق قولہ کعلباء وھو عصب العنق وھما علباوان ای الاثنان من العصب علباوان کذا فی الصحاح وکذا نقل عنہ ای عن الشارح قولہ المذکوران اشارۃ الی ان اللام فی الوجہان للعہد قولہ جائزان خبر لقولہ فالوجہان فیکون الجزاء جملۃ قولہ فی الصورۃ الاولی وھو علباء اصلہ علباے اوعلباو وقولہ ملحقۃ بالاصل ای کواحد من الواو والیاء ملحقۃ بالحرف الاصلی وھو السین فی قرطاس ویفہم من عبارۃ الشارح ان الحرف الزائد للالحاق اولا فی مثل علباء وھما الواو والیاء ثم عوض عنہ الھمزۃ قولہ وفی الاخری وھو کساء ورداء قولہ عن اصلیۃ ای عن واو ویاء قولہ لامین الخ ای فالتقا اعلم ان ھذا جائز ایضا الا ان ابقاء الاصلیۃ اولی من قلبہا حتی لم یذکر سیبویہ فیہا الا الاثبات وابدال الملحقۃ اولی من اثباتہا لانہا لیست اصلیۃ ولا منقلبۃ عنہا بل عن زائدۃ فنسبتہا الی الاصلیۃ بعیدۃ والمبدلۃ من اصلیۃ بالعکس کذا قال صاحب التکملۃ لکن قولہ والمبدلۃ الخ یابی لقولہ الا البقاء الاصلیۃ اولی قولہ وفی الترجمۃ الشریفۃ لم یکتب لہ الشریفۃ ای الذی ینسبہ الی شریف ولم یذکر السید فانہ اعترض علی المصرح فی شرحہ فاوردہ الشارح ھھنا قولہ من ھذہ العبارۃ وھو قولہ

marfat.com

فالوجهان قوله لكن للمشهور ردايان لان اصل رداء رد اى بالياء قوله ليكون اى قوله فوجهان قوله كما هو اى المذكوران قوله لكن تصفحنا اشارة الى الجواب وههنا نسختان احدهما بتقديم الصاد اى تصفحنا والثانى بتقديم الفاء اى تفحصنا ومعنى الاول قلبت ورقا بورق ومعنى الثانى اى تفحص كرديم قوله اثرا مما حكم اى شيئا مما حكم آه فان قيل عدم وجدان ما ذكره السيد رح فى كتب الثقات لا يستدعى عدم ثبوته فى نفس الامر بل هو لم يجده قلنا مراده مما ذكر ان ما ذكره المص رح موافق بكتب الثقات فكانه اشارة الى ان ما ذكره السيد غير معتبر لكونه غير مذكور فى كتب الثقات اعلم ان عبارة الفصل هكذا وما اخره همزة لا يخلو همزته اما ان يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء او زائدة فى حكم الاصلية كعلباء او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب فى البواقى اى النوع من الحكم فى البواقى ان لا يقلبن وقد اجيز القلب وايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن الجارى مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب موافق لما فى المتن قوله باشتهاره اى باشتهار ردايان قوله غير ما وقع الخ اشارة الى الاعتراض وقوله هذا اعم الخ جواب عن هذا الاعتراض قوله المبدلة والمبدلة عبارة عن الهمزة فيكون هذا الكلام مناسب ومائل الى ما حكم عليه السيد لكن ما ادعاه من الاشتهار لا يثبت بقول الرضى وذلك لانه اورده بلفظ قد حيث قال قد تقلبت المبدلة آه وايضا ادعى الرضى فى كتابه شذوذه وايضا قول الرضى اعم من ان يكون الاصل واوا او ياء ولا يكون مخصوصا بالياء فلا يثبت الاشتهار الذى ادعاه واليه اشار بقوله وهذا اعم لانه لما كان الاصل اعم فيكون مترددا فكيف يثبت الاشتهار مع التردد فان قيل التردد غير موجود ههنا لان الهمزة اذا كانت مبدلة من الواو فيجعل ياء فيما اذا كانت الهمزة مبدلة من الياء فيجعل ياء بالاولى قلنا سلمنا ان لا تردد فى الواقع لكن التردد من حيث الظ كان فى دفع الاشتهار قوله وتحذف نونه للاضافة اعلم ان حذف نون التثنية وان علم فى بحث المجرورات حيث قالوا ويحذف التنوين وما قام مقامه من نونى التثنية والجمع الا انه ذكره ه اما للاطراد او لدفع وهم وهو ان نون التثنية لما كان عوضا عن الحركة عند البعض توهم انها لا تحذف عند الاضافة لانها ليست عوضا عن التنوين عند هذا البعض فدفع انها تحذف مطلقا اى عند الفريقين قوله اى لاجل الاضافة لما قال الشارح الهندى رح ان اللام فى قوله للاضافة للوقت اى وقت الاضافة فيرد عليه ان اللام لما كان للوقت صار الاضافة ظرفا للحذف فلا يعلم سبب حذف النون وايضا كون اللام للوقت مجاز لا يصار اليه الا عند تعذر المعنى الحقيقى وهو السببية فعدل الشارح رح عنه وقال اى لاجل الاضافة اى اللام للسببية فعلى هذا يعلم سبب الحذف وهو الاضافة كما قال الشارح قوله مقام التنوين فان قيل هذا انما يستقيم على قول من جعل النون عوضا عن تنوين المفرد واما على قول من جعلها عوضا عن

الحركة كما مر سابقا فلا يستقيم قلنا ان عندهم وان كان عوضا عن الحركة لكن صورته صورة التنوين
فلهذا حذف قوله فيتنافيان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضيتها عن الحركة ايضا قوله
وحذفت تاء التانيث الخ جواب سوال وهو ان القاعدة هذا ان تاء التانيث لا تسقط عند
بناء التثنية كشجرتان وتمرتان فكيف تحذف تاء خصيته واليته عند بناء التثنية اعني خصيان
واليان فاجاب بقوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان على خلاف القياس فقوله على خلاف القياس
مقدر في المتن كما قال الشارح والا فعبارة المتن لا يدل على الجواب بل يدل على الاعتراض قوله التي قياسها ان
لا تحذف اشارة الى بيان السوال قوله عن اخر المثنى كشجرتان فان قيل ان التاء في شجرتان وتمرتان
ليس في اخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى كما قال الشارح المثنى هو الملحق مع اللاحق لا ان الالف
والنون خارج عنه قلنا لما كان التاء اخر اكثر حروف المثنى كان كانه اخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل او
نقول ان عبارته بحذف المضاف اي اخر مفرده وهذه المسامحة مر سابقا من المصنف رح فسلك الشارح
مسلكه قوله مع جوازه جواب سوال وهو ان استعمال شئ على خلاف القياس على قسمين احدهما
ان يستعمل خلاف القياس مع استعمال ما هو على القياس والثاني ان يترك ما هو القياس و
يستعمل في مخالف القياس فقط فسال السائل اي قسم مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه
حذفها الخ جواب سوال وهو ان الاستعمال على خلاف القياس على نوعين احدهما مع
الداعي والاخر من غير الداعي فسال السائل اي نوع مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه الخ
قوله لا يمكن الانتفاع اعلم ان المراد من عدم امكان الانتفاع بدون الاخر من حيث العادة
لا من حيث الامكان فلا يرد ان انتفاع الاليتين القعود وهو ممكن باحدهما قوله صارتا
بمنزلة ففي العبارة استخدام لان المراد من لفظ الخصيتين معناهما والمراد من ضمير صارتا
لفظ الخصيتين قوله وقيل اشارة الى جواب اخر يعني ان خصى بدون التاء مستعمل الا ان
التاء محذوفة من التثنية قوله وان كانتا اقل استعمالا جواب سوال وهو ان خصى
لما كان لغة في خصية فلم احال الشارح على القليل حيث قال وقيل خصى فاجاب بقوله
وان كانتا اقل يعني انه اقل استعمالا قوله ولما كان حذف التنوين جواب سوالين احدهما
ان المصنف رح عمدة والمخالفة اذا وقعت في كلامه لا بد من نكتة والحال انه وقعت المخالفة لانه قال
سابقا ويحذف نونه بصيغة المضارع وقال ههنا وحذفت بصيغة الماضي والثاني منصب المصنف رح وهو الاختصار
فلو قال وتاء التانيث بالعطف على النون لكان اخصر فلم قال وحذفت تاء التانيث قوله بل وقعت
على خلاف القياس اي في الزمان الماضي والاغلب في الماضي الانقطاع دون الاستمرار بخلاف المضارع
لان الاغلب فيه الاستمرار الا بقرينة قوله اي اسم دل انما اول كلمة ما باسم اشارة الى ان الجمع
والتثنية لا يقع الا في الاسم وما وقع في الفعل من نحو فعلا وفعلوا فهو باعتبار الاسم وهو الفاعل
لان معناه فعل الاثنين لا فعلين لهما وله وايضا انما اول بالاسم احتراز عن الف ولام الاستغراقية

marfat.com

فانها ایضا دال علی احاد مقصودة لکن لیست باسم فان قیل ان مسلمان ومسلمون مما یدل
جزئه علی جزء معناه کلمتان فکیف یکون اسما قلنا قد مر فی صدر الکتاب ان کل واحد منهما کلمتان
لکن لشدة الامتزاج عدتا کلمة واحدة وایضا ان الواو والنون والالف من تمام الاسم فالمجموع
موضوع لمجموع الاحاد فلا یدل جزئه علی جزء معناه هذا عند من یقول ان الواو والنون
فی الجمع من الحروف المبانی واما جواب الاول علی قول من یقول انهما من الحروف المعانی او
لقول ان اطلاق الاسم علی الجمع انما یکون حکما لا حقیقة یعنی ان الجمع فی حکم المفرد لانهما ماخوذ
وماخوذ منه فاطلاق الاسم علی المفرد صحیح فکذا الجمع فان قیل ان تعریف الجمع لا یکون
مانعا لانه دخل فیه مثنی اسم الجمع نحو طائفتین او مثنی الجمع المکسر نحو رجالین فانه یدل علی
احاد مع انه لیس بجمع قلنا المراد بالدلالة دلالة مطابقة کما هو المتبادر وهذه الدلالة علی الاحاد
لیست مطابقة اذ المدلول المطابقی لهما اثنان من الجماعة ثم کل جماعة من الاثنین یشتمل علی الاحاد
فالدلالة علیها تضمنیة قوله علی الجملة انما زاد هذا لیخرج کل الافرادی نحو کل نار حارق وکل نفس
ذائقة الموت قوله ای یتعلق الخ دفع وهم وهو ان یتوهم ان المقصود منها شیء آخر والحال انه خلاف
المدعی فدفع بقوله ای یتعلق بها القصد لا الشیء الاخر قوله فی ضمن ذلک الاسم انما زاد
هذا لیخرج منه کل المجموعی نحو کل نملة تاکل الاسد وکل رجل یطیق هذا الحجر فانه دل علی جملة
الاحاد لکن لیس فی ضمن ذلک الاسم الذی دل علی الاحاد بل فی ضمن المضاف الیه وهو نملة فی قوله کل نملة
لان کل لازم الاضافة قال عبد الرحمن انما زاد قوله جملة لئلا یصدق التعریف علی المفرد لان قوله ما دل
علی احاد عام یدل علی جمیع الاحاد دفعة وما یدل علی الاحاد فردا فردا ولاکن لا یدل علی جملتها فان قیل
المفرد خارج بقوله بحروف مفرده کما یخرج به اسم الجمع اذ لا مفرد له قلنا غناء قید الثانی عن الاول جائز
فان قیل سلمنا انه جائز لاکن اذا کان القید الاول مذکورا فی التعریف واما اذا لم یکن مذکورا فلا یحتاج الی
تقدیره قلنا تقدیر الجملة ههنا ضروری لیکون عبارة التعریف علی التبادر لان المتبادر من قوله علی احاد
وهو جملة الاحاد وکذا قال عبد الرحمن ان قوله فی ضمن ذلک الاسم لاخراج التثنیة لانه یصدق علیها
انها اسم یدل علی جملة الاحاد یتعلق بها القصد لاکن لا فی ضمن ذلک الاسم وهو الجمع لکن یرد علیه انه یلزم
اخذ المحدود وهو الجمع فی الحد لان الاشارة فی ذلک الاسم الی الجمع قوله بحروف مفرده انما قال بحروف مفرده ولم
یقل بمفرده بدون الحروف لان المتبادر من قوله بمفرده هو صیغة المفرد وهیئته مع ان الصیغة المفرد لا یبقی حال
الجمع وایضا لو قال بمفرده لخرج الجمع الذی لا مفرد له کالنساء والنسوة لان مفرد النساء فرضی وهی
نسوء لا تحقیقی فحروف مفرد النساء متحققة فی النساء وان لم یتحقق الفرد بل فرضی کعمر المعدول
من عامر فحروف عامر متحقق فی عمر مع عدم تحقق کون عامر معدولا عنه لعمر اعلم ان المراد
بالمفرد اعم من الحقیقی والتقدیری کالمجموع الذی لا مفرد له کالنساء فانه والم یکن له مفرد
حقیقی لکن ثبت له مفرد تقدیری وفرضی فانه مفرده نسوء من حیث الفرض

marfat.com

وما قالوا ان مفرده امرأة من غير لفظه ليس بشئ لانه على هذا يكون النساء اسم جمع لا جمع بل الجمع
ما كان له مفرد من اللفظ سواء كان المفرد حقيقة او فرضا كنسوة في النساء **قوله** اى بحروف هى
مادة لمفرده دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالدلالة بحروف مفرده مع الهيئة مع ان هيئة
المفرد زائد في الجمع فدفع بقوله اى بحروف اه يعنى ان الهيئة غير مرادة ههنا وايضا فيه اشارة
الى بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد اى الاختصاص المستفاد من اللام المقدرة
التى اظهر الشارح رح بقوله هى مادة لمفرده يعنى وان وجد تلك الحروف فى الجمع لكن ليس هذه
الحروف مادة الجمع بل مادة المفرد **قوله** الذى هو اسم دال الخ **جواب سوال** وهو ان المفرد
ما ليس بمثنى ولا مجموع فاخذ المفرد فى تعريف الجمع يستلزم الدور **حاصل الجواب** ان المفرد
ههنا وان كان فى مقابل المثنى والجمع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على الواحد
فلا دور **قوله** على واحد واحد بطريق البدلية **قوله** حال كون **جواب سوال** وهو ان قوله
بتغير ما جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع فى كلام العلماء لابد لهما من الاعراب المحلى فما هو
ههنا **فاجاب** بقوله حال يعنى ان اعرابه نصب باعتبار انه حال من الحروف وهى مفعول به بواسطة
حرف الجر ثم الجار يقتضى المتعلق فزاد الشارح رح قوله متلبسة **قوله** بحسب الصورة دفع وهم وهو
ان يتوهم ان المراد من التغير من حيث المادة فعلى هذا خرج كثير من المجموع **قوله** اما بزيادة اى
بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصان ككتب وحمر او باختلاف الحركات فقط كاسد جمع اسد
او مع السكنات كنذر جمع نذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال جمع رجل وكقضب
جمع قضيب اى ذكر وقد يجتمع الثلث كقضبان جمع قضيب اى طاقة الكرم **قوله** حقيقة او
حكما **جواب سوال** وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج عنه فلك لان التغير غير موجود
فيه **فاجاب** بقوله حقيقة او حكما يعنى وان لم يكن فيه التغير من حيث الحقيقة لكن التغير الاعتبارى
موجود فيه وهو ان ضمة فلك ان اعتبر بقفل وقرب فيكون مفردا وان اعتبر باسد فيكون
جمعا وكذلك هجان بمعنى بيض من النوق يستوى فيه المذكر والمؤنث لكن الفرق ثابت بالاعتبار
وهو ان كسرة هجان ان اعتبر بنصار جمع ناصر يكون جمعا وان اعتبر بكتاب وحمار فيكون مفردا
قوله فالجار فى قوله بحروف **جواب سوال** وهو ان الجار فى قوله بتغير ما متعلق بقوله متلبسة
فالجار فى قوله بحروف لا يعلم حاله **فاجاب بقوله** فالجار قوله او بقوله دل لان كل واحد منهما صالح
للمتعلق قوله على سبيل التنازع فقطعه هذا ان قوله بحروف مفرده ان كان متعلقا بقوله دل فيقدر
المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة اى مقصودة بها اى بحروف مفرده **قوله** وقوله بتغير ما الخ
فان قيل لا حاجة الى هذا البيان لانه علم مما سبق من قوله حال كون تلك الحروف متلبسة بحروف
الخ فذكره ههنا ليس الا اشتغال بما لا يعنى **قلنا** هذا تصريح بما علم ضمنا وبيان الحاصل المعنى
وايضا انما ذكر ههنا لدفع الوهم وهو ان قوله بتغير ما كما يتعلق بمتلبس كذلك يتعلق بقوله مقصودة

له فانه ليس فيها التغير من حيث المادة اجاب بقوله بحسب الصورة ١٢ م

marfat.com

على سبيل التنازع والحال ان التعلق بمقصودة غير صحيح لانه ح يكون الباء للسببية والحال ان
التغير ليس بسبب لقصد الاحاد لان السبب مقدم على المسبب والتغير مؤخر عن قصد الاحاد
ثم ههنا بحث وهو انه لا حاجة الى جعله ظرفا مستقرا لان في تعلقه بدل لا ضير فيه اى دل بحروف
مفرده بسبب تغير ما اجيب عنه لو تعلق بدل لا يفهم منه ان تغيره يكون بحروف ذالك المفرد
بل يفهم منه تغير مطلق سواء كان بحروف المفرد او غيره والمقصود هو التغير بحروف ذالك المفرد
قوله ودخل في قوله الخ **جواب سوال** وهو ان التغير لما كان ماخوذا في التعريف فعلى
هذا لا يكون جامعا لخروج جمعا السلامة **فاجاب بقوله** ودخل في قوله بتغير ما جمعا الخ قوله جمعا
السلامة صيغة التثنية والمراد جمع المذكر والمؤنث **قوله** وقوله ما دل على احاد وهذه جملة مستانفة
وقعت في جواب سوال السائل وهو ان ما ذكره في المتن تعريف الجمع و كل تعريف يكون مشتملا
على الجنس والفصل فما هما في هذا التعريف **فاجاب** بقوله وقوله اه **قوله** فانها وان لم تدل
جواب سوال وهو ان اسماء الاجناس لا تدل على الاحاد بل تدل على الجنس فقط فكيف يصح كون
قوله ما دل على الاحاد جنسا شاملا لاسماء الاجناس **قوله** فقد تدل عليها استعمالا كما اذا ذكر صفة
للاجناس كقولك وجدت دينارا ابيضا فلما جعل البيض صفة للدنانير علم ان المراد منها هو الاحاد
لا الجنس فالمراد بدلالة الجنس على الاحاد هي الدلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع
المستعمل في الواحد نحو شاب مفارقه اعلم ان الشاب بتخفيف الباء عبارة عن الشيوخة و
بالتشديد عبارة عن رجل ابنت لحية اى جوانى ومعناه پير شد سرما فان مفارق جمع وان لم تدل على
الاحاد في الاستعمال لان المراد منه راس واحد بدليل اضافة الى ضمير المفرد اذ المفرد الواحد راس
واحد لكن دل على الاحاد من حيث الوضع وقد يستعمل في الاثنين نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
او استعمالا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا جميعا كما في الجموع المستعملة في معانيها
الحقيقة **قوله** وبعض اسماء العدد اى يشتمل بعض اسماء العدد **فان قيل** الاولى ترك لفظ البعض
لانه يستعمل فيما يكون مدخوله اقل من الغير والحال ان مدخوله ههنا اكثر من الغير وهو الواحد فقط
فينبغي ان لا يذكر لفظ البعض اذ الواحد نادر لا اعتبار له **قلنا** ان استعماله وان كان فيما ذكرت لكن
الشارح رح نظر الى الوضع ولفظ البعض في الوضع اعم من الاقل والاكثر **قوله** كثلاثة وعشرة وما بينهما
وانما خص عدد الادنى لكثرة استعماله **قوله** فاذا قصد بها **جواب سوال** وهو ان قوله مقصودة
بحروف مفرده مركب فسال السائل ان اخراج اسماء الاجناس الجميع المركب ام ببعضه **فاجاب بقوله**
فاذا قصد بها اى باسماء الاجناس نفس الجنس نظرا الى الوضع فخرج بقوله مقصودة لان المقصود
في الجمع هو الاحاد لا نفس الجنس قوله بحروف مفرده لانه لا مفرد للجنس كرجل بل هو مفرد بنفسه
قوله وكذا يخرج الخ لعدم المفرد لهما **قوله** فنحو تمر وركب ليس بجمع الفاء للتفريع على تعريف الجمع لانه
لما اخذ فيه قوله بحروف مفرده علم ان ما لا مفرد له فهو ليس بجمع **فان قيل** انهم قالوا النساء

marfat.com

جمع مع انه لا مفرد له فكيف يكون جمعا **قلنا** المفرد اعم من ان يكون حقيقة او فرضا والحال
ان المفرد الفرضي ثابت النساء وهو نسوة **فان قيل** لم لم يفرض المفرد لتمر وركب وهو تمرة و
ركبة **قلنا** ان ههنا وجد المانع من جمعيتهما لانه لو كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لا سبيل
الى الاول لانها على اوزان مخصوصة كما سيأتي ولا الى الثاني لان جمع الكثرة لا يصير على لفظه بل يرد
الى واحده ثم يصغر تصغيره لئلا يلزم اجتماع الفرعتين في لفظ واحد واحد في لفظ واحد احدهما
الجمعية والآخر التصغير وهذا غير جائز في تمر لانه يقال تميز لا تميزه يعني لو كان تمر جمعا لم يصح تصغيره
على تميز بل يرد الى تمرة والحال انه لا يرد علم انه مفرد **قوله** مما كان الفارق بينه واحده التاء و
قد يكون ياء اي ياء النسبة **فان قيل** ان اسم الجنس ليس بجمع مطلقا سواء كان الفرق بينه وبين
واحده بالتاء او لا فينبغي ان يفسر نحو في قوله فنحو تمر بمطلق اسم الجنس وايضا لما وجد له الواحد
بالتاء كان جمعا لان خاصة الجمع ان يكون له واحد من لفظه فكيف يكون اسم جنس **قلنا**
انما فسر نحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه اي مشابه بالجمع لدلالته على الآحاد
استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا تميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه
فيه لعدم دلالته على الآحاد وايضا انما خصه التنصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه و
بين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا وعن الثاني انما لم يكن جمعا وان وجد له المفرد من لفظه لانه لو
كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لا سبيل الى كل واحد منهما كما مر آنفا **قوله** ليس بجمع على الاصح
لانه لو كان جمعا فاما ان يكون جمع قلة او كثرة لا سبيل اليهما لما ذكرنا **قوله** كالجماعة فانه اسم جمع
قوله عن حد الجمع لعدم المفرد له من تركيبه **قوله** يقع على الواحد والاثنين سهو من الكاتب قوله
بخلاف اسم الجنس لانه لا يستعمل فيما دون الثلث **فان قيل** ان قوله اسم الجنس يقع على الواحد
ينافي ما سبق من قوله ان اسماء الاجناس تدل بحسب الوضع على مفهوم الجنس فقط لا على الآحاد
حيث قال الشارح فانها وان لم تدل على الآحاد وضعا الخ **قلنا** لا منافات لان الوضع المنفي سابقا
من حيث الآحاد وهي جمع فلا يتناول الواحد فلا ينفي الوضع منه **او نقول** ان معنى قوله وضعا
بمعنى ليس بمجاز يعني وقوعه على الواحد ليس بمجاز لكثرة الاستعمال بخلاف اسم الجمع فانه لا يقع
عليها الا مجازا **قوله** الكلم لا يقع على الكاملة بل يقع على الثلثة وما فوقها **قوله** قيل ذلك اشارة
الى الجواب وانما اتى بلفظ قيل اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له
من شاهد **قوله** لا ضير في التزام الخ لان مقصودنا عدم كونهما من الجمع **قوله** من تركيبها اي
من لفظها كحامل له مفرد وهو جمل وكذا للباقر بقر وللركب راكب **فان قيل** اذا كان الراكب
مفرد ركب وكذا غيره يكون داخلا في الجمع فكيف يكون اسم الجمع **قلنا** الجمعية لا يثبت بمجرد
وجود كون الواحد من لفظه بل للجمع لا بد من الشروط الاخرى وهي ان لا يرجع اليه ضمير المفرد
وكذا لا يصغر بلا الى الواحد وكذا لا بد ان يكون من اوزان الجمع ففي الراكب وان وجد احد

marfat.com

احد الشرط وهو وجود كون الواحد من لفظه لكن لم يوجد الشروط الاخرى فيه فكيف يكون جمعا
قوله نحو ابل وغنم فان واحد الاول هو البعير وواحد الثاني هو الشاة وهما لا يكونان من لفظهما و
كلواحد اسم جنس كذا قال عبد الرحمن وكلواحد اسم جمع كذا قال جمال الدين والاولى ايراد المثالين
بحيث كان احدهما الاسم الجنس والاخر الاسم الجمع قوله ونحو فلك وكذا هيجان فانه حال كونه مفردا
كحمار وحال كونه جمعا كرجال قوله فان تغير الماخوذ فيه اي في الجمع قوله اي بحسب التقدير اي
بحسب الفرض قوله اي المجموع نوعان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط او اشارة الى ان قوله هو
مبتدا محذوف الخبر ليصح الحمل لان حمل الاخص على الاعم يجوز قوله صحيح ومكسر ووجه الحصر
ان الجمع لا يخلو اما ان يكون بناء الواحد فيه سالما اولا فالاول صحيح والثاني مكسر ونحو فلك من
الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله اي الجمع الصحيح لما كان الصحيح وصفة وهي يقتضي الموصوف فلذا
زاد قوله اي الجمع قوله تارتا جواب سوال وهو ان الجمع بالحروف كالجمع بلفظ الجمع فيكون
معناه الجمع بالواو والنون للمذكر والمؤنث وبالالف والتاء للمذكر والمؤنث وذا باطل فاجاب
بقوله تارتا قوله فالجمع الصحيح المذكر يرد عليه ان التذكير والتانيث من صفات المفرد
دون الجمع فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله اي المذكر مفرده اي انه صفة باعتبار حال متعلق
الموصوف ثم يرد عليه لما كان السابق قرينة عليه فالمذكور سابقا نكرة حيث قال المذكر فينبغي ان يقع
ههنا ايضا نكرة فلم قال المذكر فاجاب بقوله فيه اشارة الى تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال
بالوصف ايضا وانما لم يفسره قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح كما فسره الرضي لاحتياجه الى كثرة الحذف
اعني المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا كما قال هندي رح لان سوق الكلام في بيان المجموع
لا في بيان المذكر المجموع كذا قال صاحب التكملة لكن لا ندري بكثرة الحذف في كلام الرضي دون
كلام الشارح رح وجوابه يفهم بتامل صادق قوله المذكر وفي بعض النسخ فالمذكر بالفاء التفسيرية
قوله مضموم ما قبلها سواء كانت الضمة لفظا او تقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مصطفو
مصطفون فان قيل ينبغي ان لا يذكر قوله مضموم اذ لو لم يذكر قوله مضموم تم الكلام قلنا
الا انه اورده رعاية لعديله حيث يحتاج الى ذكر قوله مكسور ما قبلها قوله ثقل الواو والضمة
وهذا انما يكون في حال الرفع فاختاروا فتحها في حال النصب والجر ايضا ليكون النون على حالة
واحد وقد ظهر منه انه جعل الرفع اصلا والنصب والجر مرفوعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه
لو كسر النون في حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع الكسرات واختير الفتح في الرفع ليكون
النون على حالة واحدة قوله ذلك اللحوق الخ فلا يرد انه لا يطابق الراجع والمرجع والمرجع لان
المذكور اشياء ثلثة وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة
وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة
فساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة يكون النون منويا في التقدير قوله او مع

marfat.com

الملحوق الا ان اللاحق واللحوق جميعا يكون مع الملحوق لان اللحوق صفة اللاحق فاذا كان اللاحق مع الملحوق فيكون اللحوق ايضا معه قطعا **قوله** اى مع مفرده انما لم يرجع الضمير الى الجمع لئلا يلزم تكرار الجمع ثم يرد عليه انه على هذا يلزم الدور لان المفرد ما ليس بجمع ولا مثنى وايضا يرد المفرد صفة اللفظ فيكون معناه ان فى المسلمين مع لفظ مسلم الفاظ اخر وهو خلاف المقصود **فاجاب** بقوله الواحد يعنى المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم اذ قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة المعنى ثم لما كان الواحد مشتركا بين كونه صفة اللفظ وبين كونه صفة المعنى توهم ان المراد منه صفة اللفظ فلا يثبت الفائدة فى تفسير المفرد بالواحد فدفع بقوله من حيث معناه يعنى المراد منه ههنا ما كان صفة المعنى **قوله** اسم التفضيل اعنى قوله اكثر منه قوله اصل الفعل وهو الكثرة قوله فى المفضل عليه وهو الواحد قوله ولا كثرة فى الواحد اى والحال ان لا كثرة وهو اصل الفعل **قوله** فان كان الخ الفاء لتصغير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله على المنقوص والمقصود والصحيح **قوله** اى اخر مفرده على حذف المضاف لان الياء والالف ليس اخر الجمع بل وسطه **قوله** ملفوظة او مقدرة جواب سوال وهو ان الياء غير موجودة فى قاض فكيف يصح قوله حذفت **قوله** فان اصله قاضيون يشير الى ان الياء المحذوفة فى المفرد ترد فى الجمع ثم تحذف ولم تبقى على الحذف السابق لان سبب الحذف غير متحد ههنا اذ سببه قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفى الجمع التقاء الساكنين بين اليائين ياء المفرد وياء علامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح قوله حذفت **قوله** بعد سلب **جواب سوال** وهو انه لما نقل ضمة الياء الى ما قبلها يلزم اجتماع الحركتين على حرف واحد وذا لا يجوز **فاجاب** بقوله بعد سلب **قوله** وان كان اخره **فان قيل** ينبغى ان يرجع الضمير الى الاسم لان الكلام فى الاسماء وقوله وحذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى الاخر شاهد عليه **قلنا** انما جعل الضمير المستتر فى كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم وقوله وحذفت الالف اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى اخره بتاويل الالف كذا قال صاحب التكملة وعلم منه ان الالف من الشرح لا من المتن **قوله** اى اخر الاسم لم يظهر لى فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير اخره فى المعطوف عليه باخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا كذا قال صاحب التكملة **اجيب عنه** المفرد على نوعين احدهما حقيقى وهو الواحد من الجمع والاخر بالقوى وهو ما يصلح ان يكون واحدا من الجمع على تقدير اتخاذ الجمع فتفسير الشارح رح اشارة الى ان المراد من المفرد السابق هو المفرد بالقوى **قوله** اى الف مقصورة اشارة الى بيان الموصوف **قوله** اى حرف كان انما فسر كلمة ما بالحرف لان قوله ما فاعل لقوله بقى والفاعل مرفوع والحال ان الرفع لا يظهر فى كلمة ما لكونه مبنيا ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه **قوله** اى شرط الاسم انما ارجع الضمير فى شرطه الى الاسم مع ان الشروط للجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم الانثار

marfat.com

لان الاشارة فی ذلك الی الاسم وكذا الضمير فی كونه راجع الی الاسم وكذا الضمير فی قوله ان كان
اسما راجع الی الاسم وايضا ان الشارح رح نظر الی جانب المعنی لان الشروط المذكورة تراعی فی
الاسم حين اريد جمعه ثم يرد عليه لما كان هذه شروط الاسم ينبغی ان لا يوجد الاسم بدونها
مع انها يوجد بدونها فاجاب بقوله يعنی شرط صحة جمعه قوله فمذكر علم وههنا بحث من وجوه الاول
ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره وهو محمول علی المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الشرط لا
يكون الا من الاوصاف المحضة وقوله فمذكر ذات مع الوصف وكذا العلم من الذوات وايضا ان
الشرط ليس مذكر علم بل المذكر نفس الاسم لا شرطه والثانی ان الخبر اذا كان جملة لا بد فيه من العائد
والحال ان الخبر ههنا شبه جملة وهو قوله فمذكر ولا عائد فيه الی المبتدأ بل الضمير فيه راجع الی الاسم و
الثالث ان دخول الفاء فی الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ متضمنا معنی الشرط ولا تضمن ههنا والرابع
ان الفصل بين المبتدأ والخبر بفعل الشرط لا يجوز وههنا وقع الفصل كما تری فاجاب الشارح رح عن الاولين
بقوله ای فكونه مذكرا الخ لان الكون من الاوصاف فيصح جعله شرطا وكذا يكون الخبر من المفرداة فلا
يقتضی العائد وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتضمن معنی الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله ان كان
اسما فكانه متضمن معنی الشرط فلذا صح دخول الفاء فی الخبر وعن الرابع ان الشارح رح ذهب فی ذلك الی
مذهب شارح الهندی لانه جوز دخول الشرط بين المبتدأ والخبر قوله فكونه مذكرا يعنی ان فی المتن تسامح
بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط هو التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم قال
مولانا عصام الدين رح لا حاجة الی تاويل المذكر بالكون لبيان المبدأ لان قيد الحيثية شائع فی العبارات
فيكون معناه مذكر من حيث المذكر ولا شك ان المذكر بهذه الحيثية هو التذكير وهو من الاوصاف
فيصح الحمل فيكون مآل الحيثية الی ما قال الشارح رح بقوله فكونه الخ فلا حاجة الی التطويل اجيب عنه
ان قيد الحيثية لا دليل عليه لان الحيثية تراعی فی تعريفات الامور الاعتبارية دون الاحكام
لانها قطعية بخلاف ما قال الشارح رح لان اخذ المبدأ من المشتق شائع ولا نسلم ان مآلها الی ذلك
لان الحيثية تدل علی المبدأ لكن لا مطلقا بل فی ضمن المشتق ای المراد الذات مع الوصف لا ان
المراد الوصف فقط ثم قال الرضی ينبغی ان يقدر فی عبارة المص رح المضاف ای فحصول مذكر فيكون
من الاوصاف فلم لم يأتی الشارح رح بقول الرضی بان يكون العبارة بحذف المضاف اجيب عنه ان
تقدير المضاف بخلاف المقصود لان المقصود ان ذلك الاسم مذكر بعينه وليس المراد ان ذلك
الاسم يجعل الغير مذكرا وتقدير الحصول يحتمل هذا لكن بالتأمل قوله ان كان ذلك ای الاسم الذی
اريد جمعه قوله محضا جواب سوال وهو ان الضمير فی كان لما كان راجعا الی الاسم يلزم الاتحاد بين
الاسم والخبر فی الذهن والخارج جميعا فاجاب بقوله محضا يعنی المراد من الاسم الذی وقع خبرا
اسم محض فيكون مقيدا والمراد من الاسم الذی وقع اسم كان اسم مطلق ای وجد فيه معنی
الوصفية ولا فان قيل فعلی هذا يلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا يجوز لان حمل الاعم علی الاخص

marfat.com

جائز دون العکس قلنا ان الخصوص کما کان فی جانب الخبر کذا فی جانب الاسم وجد الخصوص من وجہ وھو ان المراد من الاسم ھو الذی ارید جمعہ لا مطلقا والمراد من الاسم الذی وقع فی جانب الخبر اسم مطلق من ھذا القید فیکون بعینہما عموم وخصوص من وجہ واذا کان کذلک یصح الحمل نحو الخاتم فضۃ فان قیل الاخصر ان یقال من غیر معنی وصفیۃ فیہ بدون قولہ محضا قلنا ان فی کلام الشارح اشارۃ الی تفصیل بعد الاجمال وھو طریق عندھم ایضا قولہ من حیث مسماہ جواب سوال وھو انہ لا یصح توصیف العلم بقولہ یعقل لان العلم عبارۃ عن الاسم ولیس الاسم بعقل قولہ لصحۃ بناء الواحد فیہ لان البقاء علی الاصل اصل لکن لیس للعلم دخل فی الاشرفیۃ الا ان ما فیہ تعین اشرف من الغیر فلا یقال رجلون بل رجال قولہ فاعطی الاشرف للاشرف اعلم ان فی اعطی ضمیر راجع الی الجمع وھو مفعول ما لم یسم فاعلہ وقولہ الاشرف بالنصب مفعولہ الثانی و قولہ للاشرف علۃ الاعطاء وقد مر مثلہ فلا یرد ان باب الاعطاء متعدی الی المفعولین من غیر واسطۃ حرف الجر فینبغی ان یقال اشرف فی موضع قولہ للاشرف قولہ فان فقد فیہ الکل ای شروط ثلثۃ وھی المذکر والعلم والعقل کالعین اعلم ان المراد من العلم ھو العلم الخاص کزید فیقال زیدون فلا یرد ان العین من الاعلام المشترکۃ فقد فقد فیہ الاثنان لا الکل لان العلمیۃ موجودۃ فیہا قولہ کالمرءۃ فانہ فقد فیہا الاثنان وھما العلم والذکورۃ قولہ نحو اعوج لفوات العقل فیہ قولہ اعوج بلا لام فرس لبنی ھلال ینسب الی الفرس الاعوجیات ای اولاد بنی ھلال منسوب الی اعوج کان ذلک الفرس فی الابتداء لکندۃ اسم شخص فاخذہ سلیم اسم شخص ثم صار الی بنی ھلال او صار الی بنی ھلال من بنی الکل المرار ای اخذ من سلیم بنی اکل المرار ثم صار منہم الی بنی ھلال وفرس یعنی ابن عصر کذا قال صاحب التکملۃ قولہ وفرس لغنی عطف علی فرس الاول ای کما ان اعوج علم الفرس ببنی ھلال فکذا علم لفرس غنی ابن اعصر قولہ واراد المذکر جواب سوال وھو ان طلحۃ داخل فی ھذہ لوجود الشرط وورقاء وسلمی خارجۃ عن ھذہ القاعدۃ لعدم التذکیر وبالعکس فاجاب بقولہ واراد الخ یعنی ان المراد بالمذکر المعنی الاصطلاحی وھو ما لا یکون فیہ علامۃ التانیث الا انہ خص التاء لکونہا الاصل فی التانیث لانہا لا یغیر بالحذف والابدال بخلاف الالف کما قال الشارح دون المعنی اللغوی یعنی ما اتصف بصفۃ الذکورۃ فاندفع اعتراض شیخ الرضی وھو کان علی المص رح ان یقول شرط التجرید عن التاء لیدخل نحو سلمی وورقاء اسمی رجلین فانہما یجمعان بالواو والنون اتفاقا ویخرج نحو طلحۃ وتسمیم التاء من الحقیقی والتقدیر ای کما فعلہ الشارح لیخرج نحو سعاد وھند وزینب فانہا لا تجمع بالواو والنون ونحو زید اذا سمی بہ مؤنث فانہ یجمع بالالف والتاء لکون التاء فیہا مقدرتا ویدخل فیہا نحو سعاد وھند وزینب اذا سمی بہ مذکر لعدم تقدیر التاء ح قولہ وابن کیسان فانہ بصری موافق مع الکوفیین ھہنا قولہ بسکون اللام بناء علی الاصل قولہ وابن کیسان بفتحہا لانہ لیس جمع السالم المذکر بل فیہ شبہ المؤنث ففتح اللام لیدل علی تکسیرہ من وجہ قولہ لان المعدودۃ جواب

(فانہا اسم اسم جنس کالرجل ۱۲)

(ای قول صاحب التکملۃ تمام)

marfat.com

سوال وهو ان الالف سواء كانت ممدودتا او مقصورتا للتانيث فما معنى قوله لا الالف حاصل الجواب
ان العلامة القوى للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب المعدودة واوا
واما المقصورة فيحذف فيزول صورة علامة التانيث قوله فتنمحى من باب الانفعال اى تزول قوله
اى شرط الاسم انما ارجع الضمير الى الاسم لموافقة السابقة قوله الذى اريد جمعه جواب سوال وهو
انه يلزم الخروج من البحث اذ هو فى الجمع لا فى الاسم وايضا لما كان الاسم مشروطا بالتذكير ينبغى
ان يوجد الاسم بدونه مع انه لا يوجد بدونه نحو ضاربة فاجاب بقوله الذى اريد جمعه ثم يرد عليه
انه ينقض بضاربة اذا اريد جمعها بضاربات مع انه لا يشترط التذكير فاجاب بقوله جمع المذكر ثم يرد عليه
انه ينقض بضوارب لانه جمع مذكر اذ ليس فيه علامة التانيث فاجاب بقوله الصحيح قوله من الصفات
اشارة الى ان الصفة غير مختصة بصفة من الصفات قوله غير علم يرد عليه انه حاجة الى هذه
العبارة اذ من الظواهر ان الصفة لا تكون من الاعلام فاجاب عنه صاحب التكملة ان كان معناه غير منقولة
عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمى مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم
اعتبار صفة الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا يجتمع مع
الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم يشترط العلمية فى الصفة عند جمعها اشرف الجموع قوله اى له شروط
جواب سوال وهو ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره وخبرية غير صحيح لانه يلزم حمل الاخص على الاعم
فاجاب بقوله اى له شروط يعنى ان خبره محذوف وهو قوله شروط قوله فالشرط الاول جواب سوال
وهو انه لما كان قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقوله فمذكر يعقل اشتغال بما لا يعنى فاجاب
بقوله فالشرط الاول يعنى انه خبر محذوف المبتدأ ثم يرد عليه ان الشرط لا يكون الا من الاعرض
وقوله مذكر من الذوات والعرض فاجاب بقوله كونه مذكرا بازدياد لفظ الكون قوله لما مر وهو قوله
يعطى الاشرف للاشرف وايضا اشارة الى قوله من حيث مسماه لا من حيث اللفظ قال مولانا
عصام الدين ان قوله مذكر يعقل ليس شرطا واحدا بل شرطان احدهما المذكر والاخر العقل فلا يصح
قوله فالشرط الاول اقول نعم كذلك لكن لما جعل المص واحدا فكذا الشارح رح ايضا جعل واحدا لان المص
قال فمذكر يعقل ولم يقل ويعقل بالواو العاطف كما ذكر الواو فى الشرط الاتى وانما جعل المص رح شرطا
واحدا لانهما من نوع وهو الايجاب لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغى ان يجعل الشروط السلبى كلها
شرطا واحدا لانها من نوع واحد وهو السلب واجيب عنه النكتة للفار لا للقار والحال ان المصنف رح

اتى بالفصل فى الشروط الباقية وهو ان يجعل كل واحد شرطا على حدة فيكون قارا للباقى فان قيل يلزم استدراك قوله ولا تباء التانيث
لان التجرد عن التاء علم من قوله فمذكر لكن جوابه ياتى فى بحث قوله ولا تباء التانيث فانتظر له وانما لم يفسر المذكر ههنا احالة على ما سبق من
قوله واراد بالمذكر ان يكون مجردا عن التاء قوله ذلك الاسم اى الذى اريد جمعه انما لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته فى قوله
ولا مستويا فيه مع المؤنث للزوم الظرفية للنفس قوله اى مذكرا غير مستوى الخ جواب سوال وهو ان المقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد
بها موزوناتها يكون اعلاما لها والعلم لا يضاف وههنا اضاف افعل الى فعلاء مع انه علم فلذا فسر الشارح بالوصف المشتهر حيث قال اى مذكرا غير مستويا الخ

یجب ان یکون ذلک الاسم الکائن صفۃ مذکرا مستویا فی صیغۃ الصفۃ مع المونث بان یکون المذکر بدون التاء والمونث بالتاء قولہ الکائن الخ صفۃ لقولہ صفۃ لکن لیس فی الکائن ضمیر بل ہو وضع للظہر موضع المضمر وہو قولہ ذلک والعائد الموصوف قولہ ایاہا ای الصفۃ قولہ بل یکون جواب سوال وہو انہ لما کان معناہ ہذا یلزم الاتحاد بین ہذا الشرط والشرط الثالث فاجیب بالاعراض عن عدم الاستواء المطلق الی عدم استواء المخاص وفی بعض النسخ ذکر قولہ بان یکون فی موضع قولہ بل یکون ویکون بیانا لقولہ غیر مستو قولہ للفرق بینہ ای للفرق بین افعل الذی کان صفۃ مشبہۃ وبین افعل التفضیل لان معنی الوصفیۃ فی افعل التفضیل اکثر من افعل الصفۃ لانہ یدل علی الزیادۃ فالمناسب ان یجعل افعل التفضیل بالواو والنون لبقاء معنی الوصفیۃ فیہ لقوتہ فی الوصفیۃ بخلاف افعل الصفۃ لضعف معنی الوصفیۃ فیہ فلا ینا سب ان یترک من الکامل ہذا الجمع ویجمع الناقص ہذا الجمع قولہ ذلک الاسم ای الذی اریدجمعہ وایضا اشارۃ الی قولہ الکائن صفۃ قولہ ای مذکورا غیر مستو جواب سوال مذکور قولہ بل یکون جواب سوال وہو انہ لما کان معناہ ہذا یلزم الاتحاد بین ہذا الشرط وما سبق فاجاب بقولہ بل یکون قولہ لان فیہ بالتاء ای الفرق فیہ بالتاء والفرق بہا غالبی الصفات یعنی اسم الفاعل المفعول وصفۃ المشبہۃ والغالب فی الجامد کالتانیث بالالف والبحث ہہنا فی الصفات فلذا یکون التاء اصلا فی الفرق بین المذکر والمونث قولہ ان لا یکون الاسم المذکور مذکورا اشارۃ الی ان قولہ ولا مستویا معطوف علی قولہ افعل فعلاء ولا زائدۃ لتاکید النفی ومستویا صفۃ لموصوف محذوف والمعنی ان لا یکون الاسم المذکور ای الکائن صفۃ مذکرا ای مجردا عن التاء مستویا ذلک المذکر فی تلک الصفۃ فی صیغتہا وہیئتہا مع المونث بان یستعمل فی المذکر والمونث صیغۃ واحدۃ مجردۃ عن التاء فاندفع اعتراض الرضی بان ہذہ العبارۃ اسخف من قولہ فمذکر لم یعقل لان مستویا لعطف علی افعل فعلاء فیکون المعنی وان لا یکون الوصف المذکور مستویا فی ذلک الوصف مع المونث ولا معنی لہذا الکلام اذ وکیف یستوی الشئی فی نفسہ مع غیرہ وانما اندفع لان مبنی ہذا الاعتراض ارجاع الضمیر فی قولہ وان لا یکون فی الموضعین الی الوصف والشارح ارجع الی الاسم المذکور فتدبر فانہ من مزال الاقدام قولہ مثل جریح وصبور الاول بمعنی المفعول والثانی بمعنی الفاعل قولہ ولا بالالف والتاء ولا شک ان الکلام فی الجمع بالواو والنون لا فی الجمع بالالف والتاء فذکرہ ہہنا تقریبا قولہ مخصوصا باحدہما وایضا انہ لو جمع ہذا الجمع فقیل جریحون فی المذکر وجریحات فی المونث لیلزم الاختلاف بین صیغتی الجمعین مع عدم الاختلاف بین صیغتی الواحد فیلزم مزید الفرع علی الاصل قولہ ولا بتاء التانیث قال مولنا عصام الدین لا یحتاج الی ذکر ہذا الشرط لاستغنائہ بسبب اشتراط التذکیر فی ذلک الاسم حیث قال فمذکر علم وایضا استغنی عنہ بعدم المساوات اذ العلامۃ لیتوی فیہ المذکر والمونث اجیب عن الاول بنعم لکن انما ذکرہ لدفع توہم ان المراد بالتذکیر الشائع ہو التذکیر

جهة المعنى فقط فيكون قوله ولا بتاء التانيث دليلا على ان المراد بالذكر السابق هو المجرد عن التاء
وعن الثاني لا نسلم الاستغناء لان السابق اسم مذكر يستوي فيه المذكر والمونث وههنا اسم مونث
يستوي فيه المذكر والمونث وهذا الجواب يفهم من عبارة الشارح لانه زاد سابقا لفظ مذكر ولم يزد
ههنا حيث قال ان لا يكون الاسم المذكور متلبسا آه وقال سابقا ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا قوله
كراهة اجتماع يعني لو جمع هذا الجمع لا يخلو اما ان يجمع مع التاء او بدون التاء والاول غير جائز لكراهة
اجتماع علامة جمع المذكر وتاء التانيث والثاني ايضا غير جائز لانه يلزم الالتباس حيث لا يعلم ان
الواحد مع التاء او بدونها وايضا في الحذف يلزم فوت الغرض وهو المبالغة قوله وقد شذ نحو
سنين قال مولانا عصام الدين ان حق بيان الشذوذ ان يذكر قبل قوله ويحذف نونه بالاضافة
لان الشذوذ انما يتفرع على الشروط المذكورة لان شذوذهما بانتفاء شروط ولا تعلق له بحذف
النون اجيب عنه ان الشذوذ يتفرع على حذف النون ايضا لانه قد لا يحذف النون في
سنين بالاضافة كما في قول القائل دعاني يجدني سنينه فان السنين مضاف الى الضمير مع
بقاء النون شذوذا قوله بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع السلامة في الحقيقة مثل عشرين
بكسر العين وجاء سُنون بضم السين وهو قليل قوله بفتح الراء تنبيها على انها ليست بجمع السلامة في الحقيقة
قوله وقد جاء اسكانها كما هو الاصل قوله او صفة اشار به الى انها ليست من القسم الثاني ايضا فلا يرد انه
من البين انها من الاول فشذوذه لعدم شروطه فيها فلا يحتاج الى قوله او صفة قوله فمن اراد التفصيل
لذلك فليرجع اليه والقاعدة هذه انه اذا كان في اخر الاسم تاء منقلبة عن حرف العلة يجمع بالواو
والنون سواء كان فيه الشروط المذكورة اولا مثل سنة فح لا يدخل سنين تحت الشذوذ ويدخل
ارضين فيه لعدم التاء في اخره فان قيل لم لا يجوز ان يكون المراد من التاء اعم من الملفوظة والمقدرة
ويكون في الارض تاء مقدرة لانه مونث سماعي قلنا ان كون التاء المقدرة المنقلبة عن حرف العلة
مما لا يرضى به طبع سليم لخفائه او يقال لا يعتبر هذا التانيث لخفائه لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
قوله ما لحق اخره الف وتاء انما خصهما لان الغرض فيه الجمعية والتانيث وكل واحد من الحرفين تدل على
كل واحد من المعنيين لان التاء كما يدل على التانيث يدل على الجمعية ايضا كما في نَصَرَةٌ جمع ناصر وكذا
الالف كما دل على الجمعية نحو رجال يدل على التانيث نحو حبلى وسلمى وانما زاد التاء مع انها موجودة في المفرد لانها دال على
تانيث المفرد لا على تانيث الجمع فاحتاج الى التاء التي يدل على تانيث الجمع في التاء الواحدة وادل على تانيثهما
لكن التمييز حسن فلاجل الحسن زاد التاء الثانية قوله اي شرط الجمع الصحيح جرى في ارجاع ضمير شرطه ههنا على الظاهر
لعدم الصارف لان قوله مفرده من المتن بخلاف ما تقدم قوله فان يكون اي فهو ان يكون الضمير
عائد الى المبتدأ الذي هو شرطه ثم الشرط مع الجزاء خبر المبتدأ قوله اي مذكر ذلك المفرد اذ لا مذكر
للجمع قوله مزية الفرع على الاصل لان الاصل في كل جمع ان يجمع بالواو والنون والالف والتاء
فاذا جمع المونث بالالف والتاء ولم يجمع المذكر بالواو والنون فيلزم مزية الفرع على الاصل قوله جمع

marfat.com

بالواو والنون قدر الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة يجمع بهما وكذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجتمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات فمن قال انه لا حاجة الى التقدير بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن له مذكر اصلا لانه ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يأت بشئ **قوله** يلزم الالتباس بين جمع الحائض والحائضة ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء لظهور تانيثه بخلاف ما كان التاء مقدرا **فان قيل** لا باس بهذا الالتباس لان معنيهما واحد فلو التبس احدهما بالاخر لا ضير فيه **قلنا** لا نسلم انهما بمعنى واحد لان الحائضة بالتاء التي جرى دمها بالفعل والحائض بلا تاء التي تكون قابلة للحيض بان تكون بالغة كذا ذكره في شرح الهداية **قوله** عطف على قوله ان كان اعلم انه لما صح التاخير قوله و شرط من قوله ان كان صفة وله مذكر فلذا قال الشارح عطف على قوله ان كان لانه في الحقيقة عطف على الشرط فلا يرد فعلى هذا كان تقديره هكذا وشرطه وان لم يكن ولا معنى له **قوله** مطلقا لان الجوامد موضوعة براسها فلا يظهر الفرعية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل **قوله** وفي شرح الرضي الخ اشارة الى الاعتراض على المصرح قوله هذا الاطلاق وهو قوله لا مطلقا **قوله** ليس بسديد لانه ايضا يحتاج الى الشرط وهو السماع من العرب واليه اشار بقوله بل هو فيها مسموع اي يتوقف على السماع **قوله** لا يطرد فيها الجمع حاصل الاعتراض ان الاطلاق غير صحيح لان بعض افراد المونث الذي لم يسمع جمعيته لا يصح جمعيته بالالف والتاء فاختص بالافراد التي يسمع جمعيته فالاطلاق في كل الافراد غير صحيح **اجيب عنه** ليس المراد من الاطلاق اطلاقا في الافراد بل المراد من الاطلاق هو الاطلاق عن الشروط المذكورة في المتن كما قال الشارح اي من غير اعتبار الشرط **قوله** والكائنات جمع الكون قوله وذلك اي كون السماء من العرب شرط فيها لخفاء هذا التانيث **قوله** كما هو المتبادر **جواب سوال** وهو ان قوله من حيث نفسه تقدير في التعريف وذا غير جائز **فاجاب** بقوله كما هو المتبادر **فان قيل** ان التغير في التعريف غير محمول على التبادر والا لم يتناول نحو فلك **وحاصل الاعتراض** كما ان المتبادر ومن التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار كما في فلك تكلف **قلنا** ليس المراد من التغير تغيرا مطلقا من غير تقييد نسبة الى البناء بل معناه ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون تغيرا في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير المطلق من غير قيد نسبة الى البناء لان التغير المطلق يتبادر في الذات فقط سواء كان حقيقيا او اعتباريا **فان قيل** ان التغير كما كان في جمع السلامة بامر خارج وهو الواو والنون كذلك في بعض افراد جمع التكسير ايضا باعتبار امر خارج وهو الالف في رجال وافراس **قلنا** ان التغير فيهما حصل في ذات بناء

مفردهما حيث لم يبق على هيئته وان كان حاصلاً بزيادة الالف بخلاف مسلمون حيث لا تغير فيه الا باعتبار امر خارج فقط قوله مصطفون فان اصله مصطفيون فتغير ياء الواحد بعد حصول الجمعية قوله واما التغير المذكور في تعريف الجمع جواب سوال وهو ان التغير المذكور في تعريف الجمع المكسر فقط يستلزم الاتحاد بين القسم والمقسم لان التغير ماخوذ في تعريف الجمع المطلق ايضا قوله وجمع القلة هذا تقسيم في الجمع قوله اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جواب سوال وهو ان حصر جمع القلة في الصيغ الخمسة باطل لان جمع القلة كما كان افعل كذلك افلس وكما كان افعال كذلك افراس الى آخره فاجاب بقوله اى جمع يكون الخ فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون افعل لانه ليس على وزن افعل لان الشئ لا يوزن بالنفس مع انه جمع افعل قلنا ان جمعيته ثبت بالدلالة لانه لما كان الجمعية ثابتة فيما يوزن به فجمعيته بنفسه ثابتة بطريق الاولى قوله كازغفة جمع رغيف اى قرص نان اعلم ان الاوزان اربعة ثلثتها غير منصرفة افعل للعلمية لان الوزن علم للموزون ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث واما افعال فهو منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية قوله وفي شرح الرضي اشارة للاعتراض على المصنف وهو ان جمع السلامة ليس من القلة بل لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فاجاب عنه بما حاصله ان جمع السلامة اذا كان معرفا باللام يكون مطلقا واذا كان نكرة يكون للقلة فما قال الماتن فهو في صورة النكرة فلذا قال الشارح كمسلمين من غير اللام وما قال الرضي فهو في صورة التعريف فلا مخالفة بينهما وايضا لا مخالفة لان قوله والجمع الصحيح يحتمل الوجهين احدهما ان يكون من متعلقات جمع القلة والواو في قوله وما عدا ذلك للاستيناف والثاني ان يكون الواو في قوله والجمع الصحيح للاستيناف ولا يكون متعلقا بجمع القلة وقوله ما عدا ذلك عطف على الجمع الصحيح فيكون داخلا في جمع كثرة فلما كان المتن محتملا للوجهين فكان قول الرضي والمصنف واحد لا مخالفة بينهما قوله المذكور من الاوزان جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه فاجاب بما حاصله ان الاشارة للمذكور ثم يرد عليه ان المذكور سائر الكتاب والحال ان سائر الكتاب ليس جمع كثرة فاجاب بقوله من الاوزان قوله وقد يستعار جواب سوال وهو انه ينقض بقوله تعالى ثلثة قروء فاجاب بقوله وقد يستعار قوله كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء اى مع وجود القلة والنكتة في ذلك في ذلك التنبيه على ان ثلثة الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن عن الرجال قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا ستة لكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهي مشترك كاجدال جمع اجدل للصقر ومصانع قوله المصدر المصدر اسم لحدث شروع في تقسيم آخر للاسم الذي يكون فيه معنى الحدث اعني المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبه واسم التفضيل واخر عن جميع التقسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بحيث الفعل وهذا ايضا من لطائف هذا الكتاب وقدم المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصريين على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق

بحث المصدر

على فرعيتها للفعل اعلم ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم الفعل وكذا البواقي **قوله** اسم الحدث انما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث **قوله** يعني الحدث **جواب سوال** هو ان المتبادر من الحدث الذي صدر من الفاعل فعلى هذا لا يكون التعريف جامعا لانه لا يتناول نحو طولا وعرضا **فاجاب بقوله** ويعني بالحدث معنى قائما بغيره ثم يرد عليه ان المعنى لا يكون قائما بغيره فذكر قائما بغيره فذكر قائما بغيره بعد مستدرك **فاجاب** صاحب التكملة عن هذا الاعتراض بقوله اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ وحاصله انه لا نسلم ان المعنى لا يكون الا قائما بغيره لانه قد يكون مقابلا للفظ يعني المعنى ما يفهم من اللفظ سواء كان عرضا او ذاتا لمعنى يفهم من لفظ زيد وهو جسد زيد ولا شك انه ذات وليس قائم بغيره فلما قال قائما بغيره علم ان المراد منه ههنا هو العرض دون الذات ثم يرد عليه ان المعنى قد يكون المراد منه هو القائم بالغير وقد يكون المراد منه ما يقابل اللفظ فالحمل على احد الاحتمالين لا يكون الا بالقرينة ولا قرينة ههنا فاجاب الصاحب المذكور بقوله القرينة والقرينة على ذلك اضافة الاسم عليه حيث قال الحدث اضاف الاسم اليه علم انه ليس مقابل اللفظ ثم قال الصاحب المذكور والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى وفيه اشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قال معنى القيام بغيره اختصاص الناعت بالمنعوت اي اختصاص الشيء الذي يصح اخذ الناعت منه كالضرب يصلح ان ياخذ منه الضارب وقال البعض معنى القيام بالغير بالتبعية في التحيز ووجه الرد ان مآل ما قال الصاحب المذكور وما قال بعض الشارحين وان كان واحدا لكن تعبيرهم ضعيف لان ما قالوا بناء على اصطلاح المعقول وما قال الصاحب المذكور بناء على اصطلاح اهل العربية واوضاعهم والاصل في كل علم ان يعتبر اصطلاح اهل ذلك العلم **قوله** قائما بغيره **فان قيل** لا نسلم ان معنى القائم بغيره حدث مطلقا اذ الالوان قائمة بغيره مع انها ليست حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا **قلنا** معنى قوله قائما بغيره اي من حيث انه قائم بغيره اي بلحاظ النسبة الى الغير واما السواد سياهي فليس فيه لحاظ النسبة وان كان النسبة موجودة فيه فالحاصل ان في المصدر والحدث لا بد من لحاظ النسبة ولكن مصدرا كذا قال مولانا عصام الدين وهذا موافق لما في حاشية شرح المطالع للسيد المحقق وفيه من وجهين اما اولا فلان قول الشارح سواء صدر عنه الخ اب عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما في الرسالة الوضعية اي رسالة فيه بحث الوضع من ان اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر النسبة من جانب الذات وهو المشتق كاسم الفاعل او من طرف الحدث وهو الفعل ولما في الرضي من ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن

marfat.com

فی نظره لانها ملا ولا مفعولاً وما یحکی من ان النسبة الی فاعل المصدر غیر ماخوذة فی مفهوم المصدر فالاجر فی الاحتراز عن السواد بحیث سیاتی ان یقال المراد معنی قائم بغیره بشرط الحدوث والتجدد
ای الواجب علی عصام الدین رحمه ان یقول بشرط الحدوث بدل قوله من حیث انه قائم بغیره لئلا یثبت
لحاظ النسبة یقال رجل حدث ای بین الحداثة یعنی اذا وجد ضیق فی مصدر یقولون هذا القدر ای الرجل صفة
لکن یرد علیه لما کان معناه بشرط الحدوث ینبغی ان لا یصح الاطلاق المصدر علی مصدر صفة للشبهة
یعنی شرفاً وشرافة مثلاً لعدم الحدوث فیه لانه یعنی الثبوت الدائم استعمال المصدر فی المصدر الذی
للصفة للشبهة بمجرد الاصطلاح حملاً علی الغیر فان قیل لما کان المراد بشرط الحدوث فینبغی ان یتعرض
الشارح لهذا القید قلنا انما لم یتعرض الیه لانه لیس مقصوده تعریف الحدث بل دفع توهم لزوم المصدر
فی المصدر کما یوهم لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والافعال ای سوی ما صدر وغیرها
ما صدر مثل طول وقصر اجیب عن جانب العصام لیس غرضه من قوله من حیث انه قائم بغیره لحاظ النسبة
بل غرضه بیان الحدوث فمال قوله من حیث انه قائم بغیره وقوله بشرط الحدوث واحد فلا مخالفة
من شوحیاد فی هذا الفن قوله والمراد بجریانه جواب سوال وهو ان الجریان یستعمل فی الفرعیات
والتقابل کجریان الخبر علی المبتدأ والصفة علی الموصوف والحال علی ذی الحال فعلی هذا ینبغی ان یکون نسبة
الجریان الی الفعل لانه فرع المصدر فی الاشتقاق والمصدر بعکس الامر فاجاب بما حاصله
ان المراد بالجریان هو التاکید ولا شک ان المؤکد فرع المؤکد فالمصدر وان کان اصل بالنظر الی الاشتقاق
لکنه فرع بالنظر الی التاکید ثم یرد علیه ان التاکید انما یستقیم فی المصدر التاکیدی واما فی المصدر النوعی
فغیر مستقیم فاجاب بقوله وبیانا النوعه یعنی ان التاکید موجود فی الکل لکن فی البعض وجد بیان
النوع والعدد ایضا ولا یخفی دلالته علی شئ دلالته علی شئ الخ لکن یرد علی الشارح انه یعلم من قوله
ان یتم تاکیدا ان وقوع المصدر تاکیدا لازم مع ان کثیرا من المصادر موجود ولا یکون تاکیدا للفعل نحو
ضربی زیدا حاصل فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله والمراد صحة الوقوع لا الوقوع بالفعل ثم یرد
ان الوقوع ذکر مطلق وتقیده بصحة الوقوع مجاز ولا بد فی المجاز من القرینة ولا قرینة ههنا فاجاب
صاحب المذکور بقوله ولان اعتبار مع الفعل للضارع وهو قول الشارح ان یتم فان کلمة ان اذا دخل
علی الفعل المضارع تفید الظن والرجاء قوله بعد اشتقاق الفعل منه جواب سوال وهو ان
تعریف المصدر لا یکون مانعا لانه دخل فیه اسم المصدر لانه ایضا وقع تاکیدا للفعل نحو وضوء و
غسل بضم الفاء واما بفتح الفاء فهو مصدر فاجاب بقوله بعد اشتقاق الفعل منه بخلاف
اسم المصدر لانه لا یشتق منه وان کان متحدا مع المصدر فی ان کلا منهما الحدث اعلم ان الاسماء التی تدل
علی المعنی المصدری ولم تشتق منه اسم الفعل ثلثة احدها ما الخروج یاء المصدریة ولیس بمصدر انتهی نحو الیاء
والانتهاء والثانی ما هو مصدر ولم یوضع له فعل من لفظه نحو هیهات لما توعد ونحو الله فانها وان کان لها فعل هو هدی یهدی
لکن لیس من لفظها والثالث هو اسم المصدر وهو شیئان احدهما دال علی معنی المصدر مجردا عن اوله المیم کالمقتل بمعنی القتل
والمدخل والمخرج بمعنی الدخول والخروج

والثانی اسم العین مستعملا بمعنی المصدر کالعطاء اسم لما یعطی والکلام اسم لما یتکلم به یقال اعطیت اعطاء وکلمت کلاما کما مر فی صدر الکتاب کالثواب والطاعة فالشارح اخرج الثلثة عن تعریف المصدر بقید الاشتقاق منه **فان قیل** ان قید الاشتقاق یخرج عن تعریف المصادر التی لا فعل لها نحو دفر ونجر وافة مع انهما مصادر یعبرون عنها بالمصادر کما قال الشارح فلیکن للمصادر التی لا فعل لها غیر مصادر **قلنا** المراد من اشتقاق الفعل اعم من ان یکون حقیقة او فرضا **فان قیل** فعلی هذا یدخل فی التعریف اسماء المصادر اذ یمکن الفعل الفرضی لها ایضا فتامل **قلنا** ان اسماء المصادر انما یطلق علیها اسم المصدر اذا لم یفرض لها الفعل ولو فرض لها الفعل فلا شک انها عین المصادر **قوله** ویلا له ویحا له وانما زاد قوله له لانه حکایة من دعاء علی احد **قوله** لا یکون مصدرا اذ المصدر لابد ان یکون جاریا علی الفعل ای تاکیدا له واشتق الفعل منه ونحو العاملیة والقاریة لیس کذلک **فان قیل** ان نحو العاملیة لم یدخل فی قوله اسم اذ الظاهر انه لیس بکلمة لوجوب کونها مفردة غیر دالة جزؤها علی جزء المعنی والعاملیة لیس کذلک لان الیاء فیها مصدریة عبر عنها بالکون **قلنا** ان الیاء لشدة الامتزاج عدت کلمة واحدة **قوله** وان کان الاخیران مفعولان مطلقا فالحاصل ان بین المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع قوله ضربت ضربا ومادة الافتراق المصدر قوله الضرب واقع علی زید ومادة افتراق المفعول المطلق قوله عذبت ویلا او ویحا فان هذا مفعول مطلق من غیر لفظ الفعل کذا فی بعض الحواشی لکن قوله الضرب واقع علی زید لا یصح مثالا لمادة افتراقیة المصدر لان المفعول المطلق ما وقع تاکیدا للفعل والمراد من وقوع التاکید امکان الوقوع لا الوقوع بالفعل او امکان وقوع التاکید ثابت فی قوله الضرب واقع علی زید فمادة افتراق المصدر غیر متحققة فالصحیح ان المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص مطلقا **قوله** ای سماعی انما اول به لیصح الحمل **قوله** بالقطع ای یقینا هذا للمقابلة قوله وان کان بدلا منه فوجهان **قوله** عمل فعله فی اللزوم والتعدیة بنفسه او بحرف الجر **قوله** حال کونه ماضیا اشارة الی وجه نصب قوله ماضیا وغیره یعنی انه وقع حالا من ضمیر یعمل لکن حمل قوله ماضیا لا یصح علی المصدر اذ المضی والاستقبال من خواص الفعل **اجیب عنه** ان قوله ماضیا معناه ان یکون المصدر بمعنی الماضی او غیره لانه فی تقدیر ان مع الفعل والفعل المقدر ماضیا او حالا او استقبالا فح یعمل عمل کل واحد **قوله** امس فیه تنبیه علی ان الضرب فی المثال المذکور بمعنی الماضی **قوله** وذلک العمل **جواب سوال** وهو ما الفرق بین المصدر واسم الفاعل حیث کان عمل المصدر مطلقا غیر مقید بالزمان وعمل اسم الفاعل مقید بزمان الحال والاستقبال **فاجاب** الشارح بقوله وذلک العمل لمناسبة الاشتقاق بینهما ای بین المصدر والفعل لا باعتبار التشبیه ای لا یکون له مشابهة بالفعل لا لفظا ولا معنی اما لفظا فلعدم موافقة فی عدد الحروف والحرکات لان مصادر المجرد غیر قیاسیة بل قد یکون کثیر الحروف وقد یکون قلیل الحروف واما معنی فلعدم وقوعه موقع الفعل لانه لا یقال فی موضع قوله زید

marfat.com

ضرب زید ضرب کذا قال الشارح الهندی اعلم ان اضافة المناسبة الی الاشتقاق بیانیة ای
کون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه فظهر ان التاویل بان مع الفعل وان کان سببا لعمله ومدارله
لکنه لیس منحصرا فیه بل مدار عمله شیا ان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاویل بان مع الفعل و
بهذا سقط ما قال الشیخ الرضی وتقدیرهم للمصدر بان مع الفعل لا یتم اذا کان بمعنی الحال لان ان اذا
دخلت علی المضارع خلصت للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت علی الماضی فانه یبقی معها علی معنی المضی
کما قال جمال الدین اعلم ان الاشتقاق هو التناسب فی اللفظ والمعنی وهو موجود ههنا اما لفظا فظاهر
لاشتراکهما فی الحروف الاصلیة واما معنی فلان معناهما التجدد والحدوث الذی یقتضی
الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فیه النسبة الی الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فیه الحدث
فقط من غیر نظر الی الفاعل فقد طرء علی المصدر ما یزیل اقتضاءه العقلی وهو الوضع فلذلک صار
الفعل اصلا فی العمل والمصدر فرعا له فیه وعلامة کونه بمعنی الفعل صحة تقدیره بالفعل مع ان یعنی
تقدیر المصدر بان مع الفعل لیس وجها مستقلا لعمل المصدر بل هو علامة لوجه الاول فما قال جمال
الدین ان سبب عمل المصدر امران المناسبة بالاشتقاق وکونه بتقدیر ان مع الفعل منشاؤه
عدم التدبر **قوله** فلذا لم یشترط فیه الزمان ولما کان هذه المناسبة قویة لم یحتج الی تقویتها بشرط
لان نفس الاشتقاق غیر مختص بزمان دون زمان فلذا یکون قویة فلذا یعمل من غیر اشتراط
وانما قال لمناسبة الاشتقاق بینهما ولم یقل اشتقاق الفعل من المصدر لیشمل مذهب البصریین
والکوفیین **قوله** لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بینه وبین الفعل لا لفظا لعدم موازنة
ایاه ولا معنی لعدم صحة صحة اقامة مقامه بان یقع خبرا عن شیء بخلاف اسم الفاعل و
المفعول فانهما یعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنی دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند
الجمهور بل مشتقان من المصدر واشتراط کونهما بمعنی الحال والاستقبال لیتقوی تلک المشابهة
فان قیل قد مر انفا بین الفعل والمصدر مناسبة لفظا ومعنی وقال ههنا لا مناسبة بینهما
لا مناسبة بینهما لفظا ومعنی **قلنا** ان المناسبة المنفیة ههنا لیس مناسبة مطلقة بل المناسبة
التی ثبت بین اسم الفاعل والمضارع ولا شک ان مناسبة اسم الفاعل والمضارع منفیة
بین المصدر والفعل کما تری **اعلم** ان عمل المصدر مشروط بشروط وهو ان یکون مظهرا
مکبرا غیر محدود ولا منعوت قبل تمامه بالفاعل والمفعول کذا فی التسهیل فلا یعمل المضمر والمصغر
والمحدود ای الدال علی المرة والمنعوت قبل ما یتعلق به من مفعول او مجرور او غیره کالفاعل یعنی ان ذکر المصدر
ثم صفته ثم ذکر مفعوله او مثله لا یعمل وان ذکر المصدر ثم مفعوله ثم صفته فیعمل لانه اذا کان المصدر
مضمرا او مصغرا او محدودا او منعوتا قبل تمامه لا یکون له شبه بالفعل لان الفعل لا یضمر ولا یصغر ولا یحد ولا ینعت واما اذا کان منعوتا
بعد تمامه یکون له شبه بالفعل لان الفعل اذا تم بالفاعل یعمل فکذا المصدر **قوله** کاسم الفاعل والمفعول ای کما اشترط الزمان فیهما **قوله** یعنی عمل
المصدر عمل فعله بالقطع دفع وهم وهو ان قوله اذا لم یکن مفعولا مطلقا قیدا لقوله

ماضیا وغیرہ فعلہ هذا لا یطابق المقصود فدفع بقوله یعنی الخ **قوله** اصلا ای سواء کان الفعل مذکورا معه
اولا لانه اذا کان مذکورا معه فالعمل للفعل واذا لم یکن مذکورا معه فان کان الحذف جائزا فالعمل للفعل
ایضا وان کان لازما ففیه الوجهان **قوله** لکونه بتقدیر الفعل ای بتاویله وذلک لان الموصول علی نوعین
موصول حرفی وموصول اسمی واما کلمة ان فهی موصول حرفی فالصلة لا یتقدم علی الموصول الاسمی فکذا
لا یتقدم علی الموصول الحرفی وانما اطلق علی ان اسم الموصول لان ان مع الفعل بتاویل المفرد کما ان الموصول
مع الصلة بتاویل اسم مفرد ولما لم یتقدم الصلة علی الموصول لانها جزء اخر من الموصول لا یتقدم معمول
الصلة ایضا لانه جزء من الصلة لان الصلة عبارة عن العامل والمعمول اعلم ان المشهور ان ان مع الفعل
بتاویل المصدر دون العکس بان یکون المصدر بتاویل ان مع الفعل الا انه لما کان ان مع الفعل بتاویل المصدر
علم منه ان عکسه ایضا یکون **قوله** وشیء مما فی حیز ان فان قیل ان تاویله بالفعل مع ان لا ضرورة فیه
هذه القول مؤخر عن القولین اللاحقین قدم ههنا
اذ لا یجوز ان یکون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما یکون ضروریا لو کان تاویله بالفعل مع ان متعینا
ولیس کذلک کذا قال الدین **قوله** ولا یتقدم معموله وجوز الرضی تقدیم الظرف والجار والمجرور مثال
تقدیم معموم الظرف قوله تعم فلما بلغ معه السعی فان قوله معه ظرف للسعی تقدم علیه ومثال الجار والمجرور
قوله تعالی ولا تاخذکم بهما رافة فان قوله بهما ظرف معمول لرافة تقدم علیه واجاب الجمهور ان السعی فی الایة
الاولی والرافة فی الایة الثانیة مفسران للسعی والرافة المقدرین قبل قوله معه وقوله بهما **قوله** لکونه بتقدیر
ان مع الفعل هذا ما علیه الجمهور وذکر الاختلاف فی البسیط ههنا حیث قال بعضهم اشترط مع تقدیر الفعل تقدیره
بالحروف السابقة ای حروف المصدر وهی ما وان وان ومنهم من یقدر من نفس الفعل بدون ان ومنهم
من یقدر الفعل مع ان حیث یکون المصدر مطلوبا بشیء مقدم بان یکون فاعل الفعل مقدم مثلا لان
ان للطمع ویتضمن معنی الطلب ایضا واما اذا ابتداء فلا یحتاج الیه وانما خص ان من بین حروف سابقة
لکونه اکثر استعمالا ولکن اذا کان المصدر للحال لا یجوز تقدیره بان بل تقدیره بکلمة ما المصدریة لان ان
للطمع والطمع یکون فیما یثبت فی الاستقبال واما الحال فللقطع دون الترد فذکر ان لکثرة الاستعمال
لا للاختصاص به ولذا قال فی البسیط بالحروف السابقة ولم یتعرض الی ان فقط وکذا قال فی التسهیل ما
یدل علی العموم من غیر اختصاص بان تقدیره بالفعل بعد ان المخففة او المصدریة او ما اختها کذا قال صاحب التکملة
قوله او ما ای کلمة ما قوله اختها صفة ما ای اخت ان **قوله** ای معموله اشارة الی بیان مفعول ما لم یسم فاعله
ای قول صاحب التکملة
لقوله ولا یضمر **قوله** او یکون الظرف الخ عطف علی مفهوم السابق یعنی ان مفعول ما لم یسم فاعله هو الضمیر
فی قوله ولا یضمر او یکون الظرف اعنی قوله فیه مفعول ما لم یسم فاعله کما فی قوله مفعول به والمعنی ان
المصدر لا یقع المضمر فیه **قوله** لانه لو اضمر اشارة الی بیان علة الاضمار له **قوله** فیلزم اجتماع تثنیتین
ای اجتماع علامتین فیقال ضربانان وهو مکروه عندهم احدهما بالنظر الی المصدر نفسه لانه لا یثنی ویجمع
اذا کان العدد والنوع وثانیهما بالنظر الی الفاعل لغرض استتار الفاعل ای علی ان الستر مثنی او مجموعا
من الفاعل هذا ان اتی بالعلامتین بان یقال الذان ضربانان عمرا وان حذفت احدهما لزم اللبس

marfat.com

فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل **فان قيل** يجوز ان يتحمل ضمير الشئ والمجموع و
لا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات او الزيدان في الدار ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين
والجماعة من المرجع فلا لبس ولا استثقال اجاب عنه شارح الهندي بان القول بالاستتار في اسم
الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي هو نائب عنه اعني الامر او الماضي منوب اسم الفعل والمتعلق
منوب الظرف **فان قيل** ان هذا الجواب انما بني على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر
بنفسهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقال جمال الدين الاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار
في المصدر ان يقال لما كان بحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس يعني ان حذف الفاعل جائز عن
المصدر فلو استتر فيه فلا يعلم ان ههنا حذف الفاعل او استتار الضمير للفاعل لكن يرد عليه ان القول
بالحذف مبني على عدم الاستتار لا حذف كما في الفعل **قوله** وكذا الحال في اسم الفاعل فان
تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما **قوله** ولا شبهة جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا
ضربي زيدا حاصل لان معمول المصدر فيه ضمير وهو ياء المتكلم في ضربي واجاب شارح الهندي رح عن
هذا الاعتراض ان المراد من قوله لا ضمير اي لا مستتر والياء في قوله ضربي ضمير بارز ليس بمستتر
واجاب الشارح رح عنه بقوله ولا شبهة الخ **قوله** لم يكن مضمرا فيه يعني ان قوله فيه يستعمل في المستتر قوله فلا
الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبر فاضل الهندي ثم يرد على الشارح رح كما اعتبر فاضل الهندي قيد الاستتار كك
الشارح رح اعتبر قيد الاستتار لان الذي اعتبره الشارح رح ليس بمقصود بل باعتبار معنى لازم كما قال الشارح
يستلزم الاستتار **قوله** اي فاعل المصدر جواب سوال وهو لا نسلم ان ذكر الفاعل غير لازم لانه لازم مع
الفعل فاجاب بقوله اي فاعل المصدر بقرينة البحث قوله لا مظهرا ولا مضمرا دفع وهم وهو ان عدم
اللزوم فيما اذا كان الفعل مظهرا قوله اعجبني ضرب زيد بالتنوين **قوله** الى فاعل ما ثم للمتوهم ان يتوهم ان
كلمة ما ابهامية اي ليس للمصدر فاعل مبهم فلا يلزم منه انتفاء فاعل معين والمقصود انتفائهما فدفع
صاحب التكملة هذا الوهم بقوله اي مطلقا معينا كان او مبهما ثم للمتوهم ان يتوهم ان ما قالوا ان نسبة
الفعل الى الفاعل لازم المراد من الفاعل فاعل مطلقا ايضا فعلى هذا ينبغي ان يكون المعنى المطابقي للفعل
مستقلا لان النسبة الى متعلق مطلق غير مضر للاستقلال بل المضر للاستقلال النسبة الى المعين كما قال
الشارح رح في بحث محصوله ان الابتداء الاسمي وان اقتضى المطلق لان الابتداء من جنس النسبة
لكن اقتضائه المتعلق اجمالا وتبعا وهو غير مضر للاستقلال فدفع صاحب المذكور عنه بقوله بخلاف
الفعل فان النسبة الى فاعل معين ماخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية
ثم للمتوهم ان يتوهم ان المراد من التعين الحقيقي نحو جاءني زيد لا المجازي نحو جاءني الاسد واراد
منه الرجل الشجاع فدفع صاحب المذكور بقوله اي معين اي سواء كان التعين بطريق الحقيقي
او المجازي ثم للمتوهم ان يتوهم ان النسبة في اسم الفاعل ايضا الى معين فينبغي ان يكون معناه المطابقي
غير مستقل بالمفهومية كما في الفعل صاحب المذكور بقوله بخلاف اسم الفاعل فان النسبة

marfat.com

فيه الى ذات ماخوذة في مفهومه ثم يرد عليه ان الفرق بين الفعل واسم الفاعل بالتعين والاطلاق
وعلى مذهب الجمهور واما على مذهب البعض فالنسبة فيهما الى فاعل غير معين فالفرق غير مستقيم
فاجاب صاحب المذكور عنه بقوله مع تلك الذات يعني ان الفرق على مذهبهما ايضا ثابت لكن من وجه آخر
وهو ان الذات في الفعل خارج من مفهوم الفعل فيكون احتياجه الى الغير فلن ايكون غير مستقل والذات
في اسم الفاعل داخل في مفهومه فلا يكون الاحتياج الى امر خارج فلا يكون الاحتياج الى الغير بل الى النفس
فلا يضر في استقلاله **قوله** مع ان اعماله منوط بجواب سوال وهو ان اضافة المصدر الى الفاعل اكثر
من اضافة الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف الى المفعول فالاولى ان يقال واضافته الى الفاعل
اكثر فقوله يجوز يدل على ضعف والقلة ووجه الدفع ان المجاز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا لا اعماله
كون المصدر بالتنوين ويفهم من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل حيث قال
اضافته الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل لانه يلزم الاضافة الى النفس **قوله** وعلى الذي ذهب
البعض في الرضي وليس اقوى اقسام المصادر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل
لكونه اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل ويمكن ان يقال
المصدر المضاف اقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف اليه اي العمل فيما عدا الفاعل من المعمولات كما يدل
عليه تعليل الرضي بقوله لكونه كالجزء والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل
عليه تعليل الشارح بقوله لكونه نكرة ولان العمل للنون في لفظه دون محله **قوله** مشابهة للفعل
في حال التنوين الداخل على المصدر لان كان مضافا الى فاعل زالت التنوين بالاضافة فضعفت
مشابهته له فليس هو اقوى في العمل **قوله** لكونه نكرة **فان قيل** هذا انما يصح اذا كان الفعل نكرة مع
ان الفعل ليس بنكرة ولا معرفة اذ هما من اقسام الاسم **قلنا** الفعل يدل على شيء مبهم وهو الحدث
فاطلاق النكرة عليه بهذا الاعتبار كذا قال عبد الرحمن رح او نقول انه في الحكم النكرة اذ يقع صفة للنكرة
والبعض ان الفعل لا يقع في الكلام الا محكوما به او الاصل في المحكوم به ان يكون نكرة **قوله** دفع الله الناس
مثال اضافة المصدر الى الفاعل **قوله** سواء كان دفعهم وهو ان المتبادر من المفعول هو المفعول
به لتوقف تصور الفعل عليه كما في المرفوعات فعلى هذا الايضاح الى غيره **قوله** او طرفا اي مفعولا فيه
قوله على قلة اشارة الى فائدة دخول قد على المضارع في قوله وقد يضاف الخ **قوله** وقد يضاف
الى المفعول اذ قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر حذف الفاعل لان المفعول
بمنزلة الفاعل وتجيء على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه على
جوازها ولم يجيء في القرآن الا مذكورا وعن ابن عامر انه قرء ذكر رحمة ربك عبده ذكريا بضم الذال
والهمزة فقوله ذكريا مضاف الى المفعول وهو الرحمة وقوله عبده فاعله والضمير في عبده راجع
الى الله تعالى وذكريا بدل من عبده وفي القراءة المشهورة بقرينة العبد لكونه مفعولا ولم
يوجد الهمزة في ذكريا **قوله** متلبسا باللام اشارة بنصب قوله متلبسا الى ان قوله باللام حال من العبد

marfat.com

باعتبار المتعلق والمصدر مضاف اليه للاعمال الذى هو فاعل لقوله قليل وضمير مستتر فيه **قوله** اى بلام
التعريف لان لام الامر والتاكيد او الابتداء لا يمنع دخوله على الفعل **قوله** مقدر بان مع الفعل اى مؤول
به اعترض عليه ان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر
اضافة الفعل وايضا التاويل بان مع الفعل لا يتعين مدار العمل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل
بالاشتقاق والتاويل بالفعل فعند دخول اللام وان كان يمتنع التاويل فمناسبة الاشتقاق باق فيجب
ان يمتنع عمله وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بان مع الفعل ينبغى ان يكون عمله ضعيفا اذا كان
مقرونا بعلامة المضى لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علامة الاستقبال فلا يجمع مع علامة المضى
اجيب عن الاول ان الفعل وان لم يضف مطلقا لكن يضاف بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد كما
مر فى المجرورات **قوله** على ان مع الفعل لكون لام التعريف من خواص الاسم **قوله** قيل لم ياتى فى القرآن
وايراده التقوية قول المص رح ان اعماله باللام قليل **قوله** الجهر بالسوء فالجهر مصدر معرف باللام وقوله
بالسوء معمول بواسطة حرف الجر **قوله** صرفا جواب سوال وهو انه لا يصح مقابلة قوله وان كان مفعولا
مطلقا مع قوله وان كان بدلا لان المصدر مفعول مطلق فى كلا الصورتين فاجاب بقوله صرفا يعنى ان الفرق
ثابت لان المصدر ههنا مطلق صرف بخلاف الصورة الاخيرة لان المصدر ثمه مفعول مطلق مع البدلية
قوله من غير اعتبار ابداله دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من قوله صرفا ما كان مفعولا مطلقا بنفسه
وليس المراد ما كان مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المقدر كقولهم ويحذف كثيرا اى حذفا كثيرا فدفع
من غير اعتبار ابداله يعنى ان صرفا ههنا مقابل الابدال لا انه مقابل بما كان مفعولا مطلقا باعتبار
الموصوف **قوله** من غير تجويز جواب سوال وهو ان العمل للفعل كما كان ههنا كذلك فى الصورة الاخرى
العمل للفعل فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير تجويز يعنى ان الفرق ثابت وهو ان العمل ههنا للفعل
فقط دون المصدر وفى الصورة الاخرى العمل كما كان للفعل كذلك للمصدر **قوله** اذ لا يجوز اعمال الضعيف
الخ ولانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر
التاويلى بل انما يؤكد بالمصدر الصريح **فان قيل** كيف يكون عمل المصدر مع وجود الفعل فى قولك ضربتك
ضرب الامير اللص **قلنا** المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره
ضربا مثل ضرب الامير اللص **قوله** نحو ضربا زيدا هذا القول يقال عند السؤال فوجد القرينة على الفعل
المحذوف **قوله** اى المصدر **فان قيل** لم اختار الشارح التطويل بان جعل ضمير كان راجعا الى المصدر وهو اسم
كان وخبره محذوف وهو قوله مفعولا مطلقا وجعل قوله بدلا صفة له او حال عنه باعتبار المتعلق وهو
قوله واقعا والحال ان الاخصر ان يقول ان الضمير فى كان راجع الى مفعول مطلق وهو اسم كان وقوله
بدلا خبره **قلنا** انما اختار التطويل لجزالة المعنى وان حصل المعنى الاصلى بالاخصر وايضا الكلام فى المصدر
وايضا فيه موافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر واعلم ان قوله بدلا اما صفة لقوله مفعولا
مطلقا او حال منه وكل واحد منهما باعتبار التعلق وهو قوله واقعا وانما قدر المتعلق ولم يجعل صفة او حالا

نفسه من غير المتعلق ليصح جعل كل واحد منهما عند الجمهور لان الشرط في الحال والصفة عندهم ان يكون
مشتقا وقوله بدلا ليس بمشتق فلذا زاد قوله واقعا قوله بدلا عنه والمراد ههنا هو العوض اي عوضا عنه
وليس المراد ان المفعول المطلق بدل منه حقيقة والا لم يقدر الفعل قبله فلم ينصب عنه بل مجازا لانه لما سند مسنده ولم
يجز اظهاره فكانه بدل عنه وعوض عنه والا فالجمع بين العوض والمعوض لا يجوز قوله نحو سقيا له الخ لانه لم
يوجد في كلام العرب استعمال هذه المصادر مع الافعال وذهب بعضهم الى ان وجوب حذف الفعل عن المفعول
المطلق فيما اذا كان مستعملا باللام فاختاره الشارح كما مر في بحث مفعول مطلق وتحقيقه ثمه قوله اي فيجوز فيه
الوجهان فيكون الجزاء جملة اعلم ان الشارح جعل قوله فوجهان فاعلا لفعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ لانه
اذا اراد الاولى بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين
الخبر فكان المحذوف ثابت فيكون الحذف كلا حذف اجيب عنه ان الشارح انما ذكر غير الاولى ليعلم ان الاتيان
بغير الاولى جائز ولو ذكر الشارح في كل موضع الوجه الاولى لتوهم ان الوجه الغير الاولى غير جائز
قوله عمل الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل اي بطلان العمل قوله للنيابة اي
لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته فان عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
المقدر قوله للمصدرية كسائر المصادر يعمل لكونه بتاويل ان مع الفعل قوله وقيل عمل اه اي وقيل الوجهان
هذا قوله وانما فصل به جواب سوال وهو ان هذه الكلام مشتركة بين قسمي المصدر اعني المصدر الذي
هو مفعول مطلق فينبغي ان يتاخر عنهما فاجاب بقوله وانما فصل الخ قوله بالجملة المعترضة وهو قوله و
لا يتقدم معموله عليه والثاني قوله ولا يضمر فيه والثالث قوله ولا يلزم ذكر الفاعل الى قوله فان كان
مفعولا مطلقا قوله في القسم الاول اي المصدر الذي هو كائن في القسم الاول وليس المراد ان عمله
في القسم الاول بان يكون القسم الاول معمولا للمصدر قوله اكثر واظهر اي اكثر وقوعا في كلام العرب
واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم
صحة تاويله بان مع الفعل اذ ليس معنى قوله ضربت ضربا ضربت ان ضربت لفساد المعنى فان قيل
ان قوله اكثر واظهر يدل على ان لا يتقدم معمول المصدر على القسمين لكن المنع عن التقديم في
القسم الاول اكثر فهو مخالف عما قال الرضي حيث قال ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول واما في
القسم الثاني فيجوز لعدم كونه مأولا بان مع الفعل اي حين كونه بدلا قلنا ان ما قال الرضي لا يضر لما
قال الشارح لان غرض الشارح النكتة للفصل بين القسمين وذلك الغرض يحصل بما ذكره الرضي ايضا
بان يقال انما لم يؤخر امتناع تقديم المعمول عن القسمين لان الامتناع مختص بالقسم الاول قوله على السواء
مع ان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول قوله اي حدث جواب سوال وهو انه علم من
قول المصنف رح ان اشتقاق اسم الفاعل من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين فاجاب بقوله اي حدث
يعني المراد من الفعل معنى تضمني وهو الحدث او المراد من الفعل المعنى اللغوي وهو الحدث دون المعنى
الاصطلاحي فلا يكون المتن على مذهب الضعيف وهو مذهب الكوفيين فان قيل الحدث ما كان لا قائما

بحث اسم الفاعل

بغیره فیکون من المعانی دون الالفاظ مع ان الاشتقاق لا یکون الا من اللفظ ای الاشتقاق لا یکون
الا بین لفظین لا بین اللفظ والمعنی **قلنا** المراد من الحدث هو المصدر لانهم اشتقوا صفات الدال علی المدلول
کما مر غیر مرة **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون المراد من الحدث هو المصدر الذی هو جزء الفعل الاصطلاحی
فیشتمل مذهب البصریین والکوفیین جمیعا **قلنا** صفات الدال یجری علی المدلول اذا کان المدلول مطابقیا دون
تضمنیا فذکر الحدث وارادة المصدر من هذا القبیل اذ الحدث مدلول مطابقی للمصدر بخلاف ما ذکرت لان ثمه
ذکر المدلول وهو الحدث واریدمنه دال تضمنی وهو لا یجوز کما لا یجوز العکس بان یکون المدلول تضمنی **قوله** موضوعا
اشارة الی اعتبار التضمین فی قوله اشتق و فائدة هذا القید یظهر فی آخر حاشیة هذا المتن **قوله**
ای الفعل بیان لمرجع الضمیر لدفع توهم رجوعه الی من بناء علی ان الضمیر ترد الی قرب المذکورات فلا یرد
ما قال مولانا عصام الدین من انه وقع فی عبارة الشارح تکرار الفعل لانه ذکر ههنا ثم ذکر فیما بعد بقوله ما قام بها
الفعل لکن یرد علیه ان بیان المرجع یعلم من قوله ما قام بها الفعل ایضا اجیب عنه ان ذکر الفعل ههنا لبیان المرجع و
ذکر الفعل فیما بعد ففی ضمن حاصل المعنی اذ قوله ای لذات ما قام بها الفعل بیان حاصل المعنی وهو لا یعد
من التکرار **قوله** ای لذات ما قام فیه اشارة الی ان فی الاسماء المشتقة انما یکون الابتداء بالذات ثم
بالحدث وفی الافعال یکون الابتداء بالحدث ثم بالذات **قوله** لان ما جهل امره هذا مذهب جمهور اهل اللغة
واما عند البعض فهی موضوعة لغیر ذوی العقول فقط اعلم ان المراد من قوله ما جهل امره ما یعم امره ای حکمه
فالمراد من الامر هو الحکم ولا شک ان بناء اسم الفاعل کما یکون فی ذوی العقول کذلک یکون فی غیره **قوله**
ولعله قصد التغلیب لکن مقام التعریف یابی عند ارادة التغلیب لان التعریف للمعرفة والتغلیب یخل
بالمعرفة **قلنا** الخلل انما یکون بالتغلیب الذی هو غیر مشهور وتغلیب ذوی العقول علی غیره مشهور کما
فی قوله تعالی رب العلمین **قوله** بمعنی الحدث وای للدلالة علی صفة حادثة لا ثابتة **فان قیل** یخرج من
الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مع انها اسماء الفاعلین وایضا یخرج اسم الفاعل الذی هو من
صفات الله تعالی نحو الخالق والرازق اجیب عن الاول انها تدل علی حدوث الخلود والدوام الخ وعن الثانی ان
الدوام والاستمرار فی نحو الخالق والرازق لیس بصیغی بل واقع باعتبار الموصوف القدیم قوله یعنی بالحدث واشارة
الی انه لیس المراد من الحدوث ما یقابل العدم کما هو المشهور فی کتب العقائد قوله مقیدا باحد الازمنة الثلثة
جواب سوال وهو ان الحدث موجود فی الصفة المشبهة ایضا لاشتقاقه من الفعل ایضا فلا یصح الاحتراز بقوله بمعنی الحدوث
عنها فاجاب بقوله مقیدا باحد الازمنة بخلاف صفة المشبهة لانها غیر مقیدة الازمنة **فان قیل** هذا منقوض
بشرف یشرف لان الشرافة بمعنی الثبوت فکیف یقید بالماضی والمضارع **قلنا** ان شرف یشرف من الافعال والتقیید
بالازمنة ثابت فی الافعال البتة والصفة المشبهة من الاسماء فلا یتقید باحد الازمنة فلا یقال الآن او غدا او
امس **قوله** قال المصنف رح والغرض فی ایراد قول المصنف رح واکثر الشارحین اظهار التدافع بینهما ثم ترجیح
قول المصنف رح علیهم بقوله والظاهر والحق الخ ثم ورد الاعتراض علی المصنف رح بقوله ونجد شه ثم دفعه
بقوله ولا یبعد ثم تاکید الدفع بقوله وفی الترجمة الخ **قوله** من اسم الفاعل اشارة الی بیان المحدود قوله

marfat.com

کاسم المفعول اشارۃ الی بیان قولہ او غیرہ قولہ والظاھر ان اسم التفضیل الخ ای الظاھر من قولہ للمع رحمی شرحہ ان اسم التفضیل داخل فی جمیع الذی حکم المع رح علیہ بانہ لیس لمن قام بقولہ لان الجمیع لیس اہ قولہ والحق ذلک ای دخول اسم التفضیل فیہ الخ قولہ لان المتبادر الخ اشارۃ الی وجہ الظہور والحق جمیعا قولہ تمام اللفظ الموضوع لہ لاجزئہ معناہ ای المعنی المطابقی لا التضمنی فان قیل ان ھذا التعریف لا یشمل نحو زید مقابل عمر وانا متقرب من فلان ومستعد منہ ومجتمع معہ فان ھذا ہ الاحوال تنسب بین الفاعل والمفعول لا یقوم باحدھما معینا دون الآخر قلنا الحق منع قیام العرض الواحد اعنی العرض الذی یکون بالشخص ای المعین ای بالمحلین بالطرفین بل القائم بکل منھما فرد مغایر للقائم بالاخر لان المقابلۃ بالنسبۃ الی زید من حیث العدد والی عمر من حیث النوع غایۃ الامر اتحادھما بالنوع قولہ واخراج اسم التفضیل فان قیل فعلی ھذا ایخرج اسم الفاعل من باب الغالبۃ نحو کارمنی فکرمتہ فانا کارم ای زید غلبنی فی الکرم فغلبتہ اذ القیام لیس تمام الموضوع لہ بل الموضوع لہ ھو القیام مع الغلبۃ قلنا لانہ موضوع فی معنی المصدر فقط لا المعنی المصدری مع الغلبۃ واما الغلبۃ فثبت معہ من جہۃ الاستعمال وفی رضی الشافیۃ ویخرج بباب المغالبۃ ان یطلب حد الامرین الآخر فی معنی المصدر نحو کارمنی فکرمتہ ای غلبتہ فی الکرم وذکر فی الحواشی الشافیۃ المغالبۃ عبارۃ عما یکون کباب المفاعلۃ فی العلم ایہم غالب فی ھذا الفعل فیدخل فیہ کل مجرد بعدہ یعلم الغالب فان الک المجرد لا یکون الا من باب نصر ینصر فانک تقول فی المغالبۃ بالماضی فالجرد یضرب بالماضی نحو کارمنی فکرمتہ وان کان المفاعلۃ بالمضارع فالمجرد یضرب المضارع نحو یکارمنی فاکرمہ قولہ الی قولہ بمعنی الحدوث فان قیل ان خروج اسم التفضیل بقولہ بمعنی الحدوث تمام التسلیم اذا کان اسم التفضیل یحتمل الثبوت نحو احسن واشرف کما ھو مذھب البعض واما اذا کان اسم التفضیل یحتمل الحدث ونحو انصر واضرب فغیر مستقیم فانجا صاحب التکملۃ عند بقولہ ھذا بناء علی انہ لا یدل علی الحدوث مقید ابا حد الازمنۃ فلا یقال اضرب الان او غدا وان کان قد یدل علی نفس الحدث بمعنی التجدد قولہ شامل لاسم التفضیل الان من قام بہ اعم من ان یکون مطابق او تضمنی قولہ ویخدشہ اشارۃ الی الاعتراض علی المع رح ومعنی یخدشہ ای یجرحہ والضمیر البارز راجع الی حمل عبارۃ المع علی المتبادر واخراج اسم التفضیل بقولہ لمن قام بہ و فاعلہ قولہ ان صیغۃ المبالغۃ تاویلی المفرد قولہ ھذا التقدیر علی تقدیر اخراج اسم التفضیل بقولہ لمن قام بہ لان فیہ ایضا زیادۃ قولہ ولا یبعد ان یلتزم ذلک ای خروج صیغۃ المبالغۃ اعلم ان الاولی ترک لفظ البعد لانہ یستعمل فی الضعف والظن والالتزام یقینی واجاب البعض ان الشارح ذکر ھذہ الکلمۃ لعدم فہم النفس لان ھذا الجواب اختر عہ الشارح فقط قولہ وقد صاحب التکملۃ اجاب البعض بقولہ فانہ قال ابن مالک رح الخ یعنی لانسلم انہ اختراع الشارح فقط بل ھذا التوجیہ منقول من ابن مالک ایضا قلا یلیق قولہ ولا یبعد الخ فتامل قولہ وقد اعتبہ لعل الشارح لم یطلع علی قول ابن مالک رح قولہ ویدل علیہ ای یدل علی خروجہما منہ ان الاول عد المع رح صیغ اسم الفاعل فیما حصر حیث قال ان یجئ من الثلاثی المجرد علی فاعل او من غیرہ علی صیغۃ المضارع والثانی جعل المع احکام صیغ المبالغۃ مثل احکام اسم الفاعل والمماثلۃ لیستدعی المغایرۃ قولہ ما معناہ کذا ای شئ معنی ذلک الشئ ان صیغۃ

ج قولہ وعلی الاول عطف علی قولہ علی ھذا الخ قولہ علی ھذا ای علی ان اسم التفضیل داخل فی جمیع الذی حکم المع رح علیہ بانہ لیس لمن قام بقولہ الخ

marfat.com

اسم الفاعل الخ وانما قال معناه لان ما ذكر ليس عين عبارته اذ عبارته بالفارسية قوله اي مع ميم
لما كان المتبادر من الباء باء السببية لكثرة استعماله لتوهم انها للسببية فعلى هذا يفسد المعنى قوله موضوعة
احدهما وهم وهو ان الزيادة تكون غالبا في الآخر لانه محل التغيير فوضع الميم ايضا في الآخر فدفع الشارح بقوله
موضوعة الخ وانما لم يتعرض للمصدر اكتفاء بما ذكر في كتب التصريف قوله سواء الخ دفع وهم وهو ان
فتح الميم فيما اذا كان حرف المضارعة مضموما متوفر فدفع بقوله سواء كان الخ قوله وان لم يكن فيما قيل الخ جواب
سوال الظاهر قوله فيما وضع الميم جواب سوال وهو ان المثال للايضاح المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة
الى المثالين وان قلت ان المثال بمنزلة الشاهد قلت ذالك غلط محض لان الشاهد للاثبات والمثال
للايضاح بمنزلة التفسير في الكل والدال على المسئلة بمنزلة الشاهد لانهما للاثبات فاجاب بقوله فيما وضع
الميم يعني ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل قوله ايضا فتال اجيب عنه انما لم يذكر متفاعل لان
لا للمضارع الذي كان ما قبل الآخر مفتوحا لم يوجد الا في ثلثة ابواب فكان قليلا فلذا لم يذكره والمزيد
المزيد على ثلثة اقسام احدها بالحرف الواحد والثاني بالحرفين والثالث بثلث احرف فالمصنف رح
اتى بالاول والثالث وترك الثاني لانه متوسط فيكون تابعا للطرفين قوله ويعمل عمل فعله قيد تى انه يعمل
بغير المصغر والموصوف وانما لم يعمل المصغر لفوات المشابهة اللفظية وايضا ان الفعل لا يصغر وانما لم يعمل الموصوف
لكونه اسما محضا لان التوصيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لا يقع موصوفا فلما لم يعمل الموصوف فلا يقال انيس
ضارب شديد اعمل قوله فان كان فعله الخ دفع وهم وهو ان تشبيه عمل اسم الفاعل بالفعل باعتبار الوضع
يعني كما ان الفعل موضوع للعمل كذالك اسم الفاعل موضوع للعمل مع ان اسم الفاعل غير موضوع للعمل فدفع بقوله
فان كان جعله لازما الخ يعني ان التشبيه في اللزوم والتعدي لا في العمل الوضعي قوله الى الظرفين اي ظرف
الزمان والمكان قوله بشرط معنى الحال قيل هذا الشرط للعمل في المنصوب نحو المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع
لشدة اختصاصه فان قيل هذا مخالف لما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه
اسم التفضيل لانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل المظهر ايضا لشبهه بالفعل
معنى الدلالة على الحدث كذلك قال غاية التحقيق اجيب عنه ان اسم الفاعل وان لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال
لكن مشابهته بالفعل في عدد الحروف والحركات باق بخلاف اسم التفضيل لانه ليس فيه الا المشابهة بالحدث
فقط فلا يقوى قوة اسم الفاعل قوله اي يعمل اسم الفاعل اشارة الى بيان المتعلق لقوله بشرط قوله حال كونه
جواب سوال وهو ان الجار والمجرور اذا وقع في عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلي فما هو ههنا فاجاب بما
حاصله انه باعتبار المتعلق فيكون اعرابه النصب قوله اي بمعنى جواب سوال وهو ان الشرط مضاف الى المعنى بمعنى من
والحال ان في البيانية يكون بين المضاف والمضاف اليه حمل والحال ههنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفا محضا والمعنى
وان كان مصدرا لكن نقل الى معنى وهو مقصود فاجاب بقوله اي شيء يعني ان الشرط بمعنى شيء فيصح حمل احدهما على الآخر وتقرير السوال بكلام ان الشرط
عبارة عن حصول شيء موقوفا عليه وهذا ليس الا صفة المتكلم فكيف مضاف الى المعنى لان صفة المتكلم لا يضاف الا الى المتكلم فاجاب بقوله اي شيء يعني
ان الشرط مصدر مجهول فلا يكون صفة للمتكلم ثم يرد عليه ان الاضافة يقتضي المغايرة وههنا لم يوجد فاجاب بقوله من معنى يعني -

marfat.com

ان المغائرة شرط فی اللامی والظرفی لا فی البیانی وههنا بیانیة وایضا ان قوله بشیء دفع وهم وهو ان
المراد من الشرط هو المشروط اذا ذکر المصدر وارادة اسم المفعول شائع فعلی هذا لا یطابق المراد فدفع بما حاصله ان
الشرط بمعناه لا بمعنی اسم المفعول وایضا فیه اشارة الی طریقة الفصحاء وهی انهم یأتون بالتفصیل بعد الاجمال فقوله بشیء
اجمال وقوله یشترط علی صیغة المجهول تفصیله قوله مع کلمة من بیانیة اما بیان لشیء او بیان الضمیر فی به قوله فالاضافتان
ای اضافة الشرط الی المعنی واضافة المعنی الی الحال قوله ان لا یخالفه فی الزمان لیکون المشابهة علی الکمال قوله
والمراد بالحال جواب سوال وهو ان ما قال المص منقوض بقوله تعالی وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ
ای کلب اصحاب الکهف ای اصحاب الغار قوله بالوصید ای بعتبة الباب فان باسطا عمل فی ذراعیه النصب
ونصبه بالیاء مع انه بمعنی الماضی فاجاب بقوله والمراد الخ قوله وان کان ماضیا لما عرفت ان
هذه الواقعة کانت قبل رسولنا علیه الصلوة والسلام بالف سنة قوله ومعناها ان یقدر المتکلم ای
یفرض قوله ان یقدر ان کان علی صیغة المجهول فیکون قوله المتکلم مفعولا لم یسم فاعله والضمیر فی قوله
کانه راجع الی المتکلم والمشار الیه بهذا هو الزمان الماضی وان کان علی صیغة المعلوم فیکون الضمیر فی قوله
کانه راجع الی اسم الفاعل والمشار الیه بهذا هو زمان المتکلم قوله العامل صفة اسم الفاعل قوله بمعنی
الماضی صفة ثانیة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یصح عمل کل اسم الفاعل اذا کان بمعنی الماضی ان الحکایة
یجری فی الکل قلنا ان اعتبار الحکایة انما یکون فی موضع الضرورة والضرورة ماسة بعد تحقق العمل
قوله وبشرط الاعتماد اشارة الی ان قوله والاعتماد عطف علی معنی الحال ثم العطف بالواو دون او
فیجب ان یکون هذا الشرط منفیا مع قوله بشرط معنی الحال او الاستقبال قوله ای علی المتصف به دفع وهم وهو ان
المراد من الصاحب هو الواضع کما هو المتبادر فعلی هذا خرج المهملات فقط فدفع بقوله ای علی المتصف ای الذی
هو متصف باسم الفاعل ثم المتبادر منه ترکیب توصیفی فلا یشتمل ما اعتمد علی المبتدأ وغیره من الامور
الاربعة فدفع الشارح بقوله وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال فان قیل فعلی هذا یلزم الجمع
بین الحقیقة والمجاز لان المتصف به حقیقة فی الموصوف ومجاز فی الغیر قلنا ان قوله المتصف به محمول وهو
عموم المجاز وهو ما قام به قوله لیقوی فیه جهة الفعل انما اشترط ذلک فی عمل اسم الفاعل لان عمله بمشابهة
الفعل فیصیر مشابهة قویة لان اسم الفاعل ح یصیر مسندا الی صاحبه کما یکون الفعل مسندا الی الفاعل فان
قیل ان الاسناد الی الفاعل کما وجد فی الفعل کذلک وجد فی اسم الفاعل فالاعتماد علی الفاعل ینبغی ان
یکفی فان حاجة الی الاعتماد علی احد الامور الستة کما فی ضارب زید عمرا فالضارب لما اسند الی زید
ینبغی ان یعمل فی المفعول قلنا نعم انه لما اعتمد علی الفاعل فیعمل فی المفعول لکن عمله فی الفاعل من ای
جهة لانه لم یعتمد علی شیء فالاعتماد علی احد الامور الستة لعمل اسم الفاعل نحو زید ضارب ابوه فانقیل
ان اسم الفاعل مسند الی صاحبه لان اسم الفاعل من الصفات فلا بد له من الموصوف اما لفظا واما تقدیرا فی نفس
الامر کما یکون الفعل مسندا الی فاعله فی نفس الامر فلا حاجة الی الاعتماد فی الترکیب قلنا نعم لکنهم ارادوا
حصول تلک المتابعة فی الترکیب ایضا فان المشابهة تصیر قویة حینئذ قوله الاستفهامیة احتراز عن همزة

التعریف ومن همزة

باب الاشتغال ومن همزة الوصل قوله ونحوه اشارة الى ان عبارة المصنف تحذف المعطوف فلا يثبت المقصود فى عبارة المصنف ؒ قوله النافية احتراز من باء الكفاية واللام الصلة ؒ والموصولة قوله ونحوها ايضا اشارة الى ان عبارة المصنف ؒ تحذف المعطوف قوله بالفعل اولى لان الاستفهام للتردد والتردد فى الاعراض والفعل من الاعراض ولكن النفى انما يكون فى الاعراض ولا يدخل على الاسم الا مع المسند نحو ما زيد فى الدار وما زيد قائم فيكون نفى المسند وهو ايضا من الاعراض اعلم ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد اصلا لا فى الفاعل ولا فى المفعول واما اشتراط الزمان من الحال والاستقبال فى النسبة الى المفعول فقط واما العمل فى الفاعل يكون بدون المقارنة باحد الزمانين بل يكون فى عمل اسم الفاعل فى الفاعل الاعتماد على احد الامور الستة قوله فالكان نحو الفاء للتعقيب والاخبار اى الكان اسم الفاعل قوله للتعدى قيدنا به لان اسم الفاعل اللازمى يرفع به والكان ماضيا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول كما مر فالفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد من قوة العامل قوله اى الزمان الماضى جواب سوال ان الماضى عبارة عن لفظ الفعل نحو ضرب فى الاصطلاح فكيف يكون اسم الفاعل له اى للفظ الفعل لان اسم الفاعل لا يجئ على لفظ فعل الماضى فاجاب بقوله اى الزمان يعنى ان المراد من الماضى ههنا المعنى اللغوى ولا شك ان اسم الفاعل يجئ مقرونا بزمان الماضى وايضا فيه اشارة الى ان قوله الماضى صفته فيقتضى الموصوف فزاد الموصوف بقوله اى الزمان الماضى قوله بالاستقلال جواب سوال وهو انه لا يدان يقول المراد من الكان للماضى او للاستمرار وجبت الاضافة لان وجوب الاضافة كما يكون فى اسم الفاعل الذى هو بمعنى الماضى كذلك يكون فى اسم الفاعل الذى هو بمعنى الاستمرار اى شامل لجميع الازمنة فاجاب بقوله بالاستقلال يعنى ان المراد من الماضى هو الماضى فى الجملة سواء كان الخ قوله ذكر مفعوله لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس فقوله ضارب يجوز فيه الاضافة بان يسقط التنوين ويجعل ان لا يضاف بان يثبت التنوين فالشرط لوجوب الاضافة ارادة ذكره لا عين ذكره فلا يرد ان الاضافة لا يكون الا بعد ذكره ولا يكفى بالارادة قوله وجبت الخ لانه لو لم يضف لم يرتبط به فيكون كوضع الحجر فى جنب الانسان قوله اى اضافة معنوية هذا بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوى فهو لما تميز اى من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى او مفعول مطلق باعتبار المضاف اى اضافة معنى قوله لفوات شرط الاضافة اللفظية لان شرطها ان يضاف الصفة الى معمولها واذا كان بمعنى الماضى لم يكن له معمول فيكون الاضافة معنوية قوله مثل زيد ضارب امس هذا مثال لكونه بمعنى الماضى بقرينة قوله كان الخ قوله وقد يتجلب بقوله تحقيقا او تقديرا قوله فالكان سوال آخر مع جوابه استدلال للكاشى قوله معمولها اى معمول الخ المعنى الحدثى

فى اللغة والقول ان معنى قوله سوال الخ لعله مبنى على تفسير الكون بمعنى الماضى قوله فيرد ايضا ايراد على قوله فيرد ايضا ايراد على الجواب الذى هو قولا وصيغة اسم التفضيل يكون سماعا وتاويله فى اللغة والقول ان معنى قوله سوال الخ لعله مبنى على تفسير الكون بمعنى الماضى قوله فيرد ايضا ايراد على الجواب الذى هو قولا وصيغة اسم التفضيل يكون سماعا وتاويله

marfat.com

غیر فلا یکون معناه اشد تاخیراً قوله فبفعل مقدر فان قیل ان تقدیر الفعل لا یتاتی فی اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زید امس ذاهبًا للزوم الاقتصار علی احد المفعولین قلنا انه یجعل عاملاً مع المضی ویجعل ذلک من خصائص افعال القلوب کما ان لها خصائص اخری قوله ای فانتصابه فیکون الجزاء قوله معطی عمرو بکسر الطاء وسکون الیاء قوله ای جمیع الازمنة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه ای یعمل فی المفعول مطلقًا فان قیل هذا القول ینافی قوله بشرط معنی الحال والاستقبال قلنا هذا القول بمنزلة الاستثناء من قوله قوله حینئذ ای حین دخول اللام علیه لان معناه الذی ضرب قوله عدل جواب سوال وهو انه لما کان فی الاصل فعل فالعدول من الاصل الی الغیر لا یکون الا لنکتة فما هی فاجاب بقوله عدل الی قوله لکراهتهم ادخال اللام علیه فان قیل ان الممتنع عن الفعل ادخال اللام الحرفی وهذه اللام اسمیة فینبغی ان یصح دخول اللام الموصول علی الفعل کما یصح دخول الاسم الموصول علی الفعل نحو الذی ضربت قلنا ان هذه اللام وان کان موصولاً لکن شابه الحرفیة فی الصورة فلذا منع دخولها علی الفعل لان اللام الحرفی مختص بالاسم فکذا صورته مختص بالاسم لکن المراد من الاسم هو الاسم الذی هو مفرد صورة وجملة معنی کاسم الفاعل قوله ای من اسم الفاعل اعلم انه یحتمل توجیهین فی کلام المتن احدهما ان یکون کلمة من للابتداء بقرینة کلمة الی فی مقابلها حیث قال الشارح الی اخری ومعنی من الابتداء ان یکون مدخولها امر کلی ینتزع منه الجزئیات والمدخول ههنا اسم الفاعل ینتزع منه صیغ المبالغة والثانی ان یکون من بیانیة ای بیان لکلمة ما فی قوله وما وضع فقول الشارح ای من اسم الفاعل یحتمل التوجیهین المذکورین لکن یرد علی التوجیه الثانی ای کون من بیانیة اعتراضان احدهما انه قد مر سابقا ان صیغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل فکیف یکون اسم الفاعل بیان لصیغ المبالغة وهذا الاعتراض یرد علی التوجیه الاول لان مدخول من لیس امر کلی لهذه الجزئیات والثانی ان الشرط فی صحة من البیانیة ان یصح اطلاق المجرور بمن علی ما قبله وههنا لا یصح اطلاق اسم الفاعل علی صیغ المبالغة وبالعکس فاجاب الشارح عنهما بقوله بتغیر الصیغة ولا شک ان اسم الفاعل اذا لوحظ مع تغیر الصیغة یصح اطلاقه علی صیغ المبالغة قال مولانا عصام الدین ان ما ذکره الشارح من العبارات الکثیرة لا یفهم من المتن وهو لیس الا تعسفا فاجاب التکملة عنه بقوله لیس المراد ان هذا ای ما ذکره الشارح تقدیر الکلام حتی یکون تعسفًا بل اشارة الی ان من للابتداء او للبیان قوله بحیث یخرج الخ احتراز عن التغیر الذی لا یخرج عنه کالتثنیة والجمع قوله ومضراب بکسر المیم قوله وحذر ای بمعنی کثیر الخوف قوله فی العمل دون عدم المبالغة ودون الصیغة قوله وهذا علی تقدیر جواب سوال وهو ان قوله مثله للتشبیه وهو یقتضی المغایرة والمغایرة مستقیمة علی قول من قال ان صیغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما علی قول من قال انها داخلة فی اسم الفاعل فغیر مستقیمة فاجاب بقوله وهذا ای التشبیه علی تقدیر الخ قوله اذا کانت للمبالغة اشار به الی کلمة من فی قوله ما وضع منه للتبعیض یعنی ان هذا النوع من اسم الفاعل الذی للمبالغة مثل النوع من اسم الفاعل الذی لیس للمبالغة قوله اذا کانت للمبالغة لابد من هذا التقیید علی هذا التوجیه بخلاف التوجیه الاول

marfat.com

وهو ما كان خارجا عن حده كما ان فى التوجيه الاول صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعنى التبيين لانه لما خرج عن الحد لا يستقيم التبيين وان صح بتكليف كما قال الشارح بتغيير الصيغة كما مر آنفا فالتوجيهان ... متساويان فى ارتكاب خلاف الظاهر فلا يرد انه لما كان صحة توجيه الثانى بتكليف وهو التقييد ينبغى ان لا يذكره الشارح بل يكفى بالتوجيه الاول **قوله** نحو زيدا ضرب الخ فانه مقارن بزمان الحال فى الاول وبالاستقبال فى الثانى عمل فى الفاعل والمفعول معا واعتمد على المبتدأ **قوله** ومررت بزيد الضراب بكسر الباء لانه صفة زيد فيكون الالف واللام فيه للموصول فيعمل سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال لما مر من قوله فان دخلت اللام استوى الجميع ولذا قال ههنا وامس **قوله** وما فيه من معنى الخ **جواب سوال** وهو ان عمل اسم الفاعل من جهة المشابهة بالمضارع فى عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه المشابهة مفقودة فى بعض صيغ المبالغة **فاجاب** بقوله وما فيه الخ **فان قيل** كيف يصح اقامة المبالغة مقام ما فات من المشابهة اللفظية لانه ليس فى الفعل معنى المبالغة حتى يصح ذلك **قلنا** المراد من قول الشارح هذا ان فى صيغة المبالغة تكرار الفعل نظرا الى زيادة المعنى فكان الموجود فيه اثنان من الفعل **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يكون عمل اسم التفضيل مثل اسم الفاعل من الوجه الذى ذكر فى صيغ المبالغة **قلنا** ان الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الفعل والزيادة فى اسم التفضيل على الغير نحو زيد افضل من عمرو فالزيادة على عمرو يعنى الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الحدث وفى اسم التفضيل الزيادة على الغير سواء كان الحدث فى نفسه قليلا او كثيرا **قوله** والمثنى والمجموع قوله من اسم الفاعل **جواب سوال** وهو ان البحث عن المثنى والمجموع قد مر سابقا فلا حاجة ههنا قوله مثله خبر لقوله والمثنى والمجموع ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر فلم اختار التكرار لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع لدفع وهم وهو انه لو ذكر خبر واحد توهم ان المراد من المثنى مثنى اسم الفاعل فقط كما ان المراد من صيغ المبالغة صيغ من اسم الفاعل مع ان المراد من المثنى والجمع اعم من ان يكون لاسم الفاعل او لصيغ المبالغة **قوله** اذا كان مفردا **جواب سوال** وهو ان المثنى ليس الا اسم الفاعل فيلزم التشبه مع النفس **فاجاب بقوله** اذا كان مفردا قوله فى العمل متعلق بالمثل **قوله** من حيث ذاتها اى من حيث الحروف **فان قيل** عدم الخلل مسلم فى جمع صحيح واما فى التكسير فلا يصح **قلنا** انه محمول على الصحيح قوله الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون بدخول لام الموصول على المثنى والجمع **قوله** اى نون المثنى اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** فى معموله بنصب اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله الرفع فى الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به المطلقة بل التعريف باللام لكن المص رح لم يتعرض الى القيدين المذكورين اكتفاء بالشهرة **قوله** ومع التعريف اى لام التعريف اى ما يكون للتعريف فى الجملة وان لم يكن ههنا له لانها موصولية **او المراد** صورة التعريف او المراد منه تعريف الموصول **قوله** مفعول له للحذف دفع وهم وهو انه مفعول له لقوله يجوز فعلى هذا لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له لان فاعل يجوز قوله حذف النون وفاعل التخفيف هو المتكلم فدفع بقوله مفعول له للحذف ولا شك ان فاعل الحذف والتخفيف واحد وهو المتكلم قوله اى يجوز حذفها اشارة الى بيان حاصل المعنى قوله لقصد التخفيف انما زاد القصد اشارة الى انه من قبيل

marfat.com

قولہ ضربت تادیبا قد نقلت عن الرجنی قولہ المقیمی الصلوٰۃ وفی بعض النسخ والمقیمین الصلوٰۃ بالواو وھو موافق بالقرآن ولکن ھھنا یصح کلاھما قولہ واما علی تقدیر التنکیر ای علی تقدیر عدم ذکر اللام قولہ لان اسم الفاعل ای ھھنا فی الایۃ لم یقع صلۃ اللام قولہ والقراءۃ مما لا اعتماد جواب سوال وھو انہ ینبغی ان لا یکون ضعیفا لوجود دلیل القوۃ وھو القراءۃ فاجاب بقولہ والقراءۃ مما لا اعتماد علیہ لوجود معارضہ وھو الحجر فی العذاب قولہ حدثا موضوعا قد منّ فالادلۃ ھذین القیدین فی اسم الفاعل قولہ لمن یقع علیہ فان قیل مخیم مضروب فی قولنا یوم الجمعۃ مضروب فیہ والتادیب مضروب لہ لانہما لیسا موضوعین لمن وقع علیہ الفعل قلنا معنی قولہ یوم الجمعۃ مضروب فیہ ای وقع الضرب فیہ علی الحال فاسم المفعول موضوع لمن وقع علیہ فھو اصلا وانہ مجاز فالمراد فی ای رجل مضروب فیہ الان حذف الموصوف واقیم الجار والمجرور مقامہ قولہ مطلقا ای ھو ھو وھو انہ انما خرج اسم التفضیل الذی اذا کان بمعنی الفاعل واما اذا کان بمعنی المفعول فھو داخل فیہ قد فہم بقولہ مطلقا ثم یرد علیہ ان خروج الاول مستقیم واما خروج الثانی فغیر مستقیم لانہ لیس الا بمعنی اسم المفعول واجاب بقولہ فانہ مشتق الخ قولہ ای لذات ما اشارۃ الی کلمۃ من بمعنی ما قولہ من حیث وقوع الفعل علیہ انما اعتبر قید الحیثیۃ لئلا یرد اسم المفعول الذی جعل علما لرجل لانہ لا یصدق علیہ انہ اسم اشتق من فعل للذات ما وقع علیہ الفعل لکن لا من حیث انہ وقع علیہ الفعل وکذا اعتبر قید الحیثیۃ فی تعریف اسم الفاعل نحو عالم اذا جعل علما فانہ اسم لذات ما قام بہ العلم لکن لا من حیث العالمیۃ لیس الحیثیۃ والاولی ایراد ھذا القید فی تعاریف اسم الفاعل لیزیل التحمل من الاول وترکہ ھھنا بالمقایسۃ الا انہ قد یذکر القید فی اللاحق ویکتفی بہ عن السابق لیعلم جوازہ قولہ وصیغتہ من الثلاثی فان قیل ان البحث من الصیغ من مسائل علم الصرف فلا وجہ لایرادہ ھھنا والقول انہ بالتبعیۃ لا بالاصالۃ لیس علی ما ینبغی لانہ لا محذور ان یقول لم یتبین برد المسائل الفضلی من الصرف بالتبعیۃ قلنا ان ذکر مسائل الصرف بالتبعیۃ فی کثیر من المواضع غیر مختص بھذا الموضع قولہ لفتحۃ الفتحۃ فان قیل ان الکثرۃ فی المفعول لا فی اسم المفعول وکلامنا فیہ قلنا ان کثرۃ المفاعیل یستلزم کثرۃ اسم المفعول لان بناء اسم المفعول کما یکون للمفعول بہ کذلک یکون لسائر المفاعیل وان کان للمفعول بہ بحقیقۃ وللغیر مجازا قولہ وکثرۃ المفعول لانہ یکون لفعل واحد مفاعیل کثیرۃ بخلاف الفاعل وایضا انما فتح لموافقۃ المضارع المجہول قولہ ای شانہ وحالہ جواب سوال وھو انہ لا یصح اضافۃ الاصالی الی اسم المفعول لان الاسم للاعلام لا للاحکام فاجاب بقولہ ای لزومی ان الراجح من اصطلاح النحاۃ وھو فی اصطلاح المحدثین یسمی الحال یقال امرک امرک ای شانک یرد علیہ التبادر فانہ یتبادر من الحال ما یبین ھیئۃ الفاعل او المفعول وھو غیر مستقیم ھھنا فاجاب بقولہ وشانہ ای الذی یراد من الحال ای الصفۃ ضمنا فالمراد محمولۃ علی القلب قولہ ای عمل النصب اشارۃ الی ان اللام عوض عن المضاف الیہ وھو النصب لا یحتاج فی عمل الرفع الی شتراط الزمان کما فی اسم الفاعل قولہ والاشتراط قالہ مولانا عصام الدین لا یحتاج الی ایرادہ بعد ورود قولہ فی العمل الزمان للزمخشری العمل ھو متحقق وھو اشتراط العمل قلنا المتبادر من العمل ھو نفس العمل وان کان قد یراد منہ العمل یتعلق بہ قولہ او العطی غلامہ فی دخلت لام الموصولۃ لیعمل

بحث اسم المفعول

marfat.com

بحث الصفة المشبهة

بمعنى الماضى ايضا قوله من حيث انها مثنى الخ لكن يرد عليه ينبغى ان يشبه باسم المفعول بهذا الوجه بعينه فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله بعد اشتراكهما فى كونهما اسمين لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه اسم لمن وقع عليه ثم يرد عليه ينبغى ان يشبه باسم التفضيل لانه شريك معه فى القيام ايضا فاجاب الصاحب المذكور بقوله وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع فى الاستعمال الاصلى وهو الاستعمال بمن ثم يرد عليه ان الصفة المشبهة التى على وزن افعل وفعلاء لا يجمع جمع السلامة ولا يؤنث بالتاء كما مر فكيف يشبه باسم الفاعل لانه يجمع جمع السلامة فاجاب الصاحب المذكور عنه بقوله والمراد بالمشابهة فى اصل التثنية والجمع والتانيث اى وان لم يكن فى كل الافراد فالقيل فاصل التثنية والجمع ثابت فى اسم التفضيل ايضا وهو الاستعمال باللام والاضافة قلنا ان الاصل فى اسم التفضيل استعماله بمن كما يجئ فلما لم يجئ بالاصل صار كانه لم يجئ بالكلية قوله على معنى الثبوت فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ما لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الآن او غدا ومعنى الثبوت اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد به الاستمرار قوله واللازم اعم جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج عنه رحيم لان الماخوذ فى الحد الفعل اللازم والرحيم من الرحم وهو متعد اذ الرحم لا يكون الا على الغير فاجاب بقوله واللازم اعم الخ ولذا قالوا ان فعيلا من فعل بالفتح صيغة المبالغة كقدير ونصير ومن فعل بضم صفة مشبهة قوله اى صار الرحم جواب سوال وهو ان الصفة المشبهة موضوع لمن قام به بمعنى الثبوت وههنا بمعنى الحدوث اذ بالنقل من الحركة الى الحركة لا يتبدل الحدوث فاجاب بقوله اى صار الرحم طبيعة له قوله وصيغتها اى الصيغة المختصة فلا يرد ما فى التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد تجئ على وزن اسم الفاعل نحو منصرف واذا كان بمعنى ذات صالح الانصراف بمعنى ذات الانصراف بالفعل وانما لا يرد لانهما مشتركة بينهما قوله والمراد بكونه بمعنى الثبوت جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على ضامر وطالق لانهما بمعنى الثبوت لان معنى ضامر شخص لاغر اى الذى خلق على الضمور ابتداء وطالق زنى كه پير گردد بغير شوهر ولا يخفى ان هذا السوال وارد على تعريف اسم الفاعل ايضا بان يقال ان تعريفه غير جامع فاجاب بقوله والمراد بكونه آه يعنى ان ضامر فى الاصل شخص حصل له الضمر بعد السمن واما كونه مخلوقا على الضمر فبالاستعمال وكذا طالق فى الاصل موضوع لامرأة مبانة من الزوج واما كونها امرأة بلا زوج فبالاستعمال قوله مع اختلاف انواعها جواب سوال وهو انه ينبغى ان يقول صيغها بلفظ الجمع لان لها انواع مختلفة تقرير الجواب ان قوله صيغة جنس لانه لما اطلق على جزئياته لفظ الانواع علم انها جنس فيتناول القليل والكثير وايضا اشارة الى دفع وهم وهو ان الاختلاف بين صيغة صفة المشبهة وبين صيغة اسم الفاعل فقط من غير الاختلاف فى الصيغة بين انواعها فدفع بقوله مع اختلاف قوله اسم الفاعل بحذف المضاف وهو اسم جواب سوال وهو لا نسلم ان صيغتها مخالفة عن الفاعل الا ترى الى قوله نصر شريف فان قوله شريف صفة مشبهة مع انه وقع فاعل لقوله نصر فلو كان

marfat.com

بینہما مخالفۃ لم اجتمعا علی اسم واحد **فاجاب** بقولہ ای اسم الفاعل بحذف المضاف ولیس المراد من السوال ما اسند الیہ الفعل **فان قیل** ان ھذا المرکب ای اسم الفاعل علم لان الاوزان اذا اریدبہا انفسہا وکل علم یرجع بہا معینہا کانت اعلاما للموزونات وحذف شطر العلم لا یجوز من غیر الترخیم **قلنا** سلمنا انہ علم لکن علم الجنس ولمتنا ع الحذف من علم الجنس **قولہ** او لصیغۃ الفاعل یعنی لیس المراد من الفاعل ما اسند الیہ الفعل بل المراد منہ لفظہ **فان قیل** ان الاوزان اذا اریدبہا انفسہا کانت اعلاما وحلول اللام علی العلم لا یجوز مطلقا سواء کان علم شخص او جنس **قلنا** اللام فی قولہ الفاعل للدلالۃ فلا یکون للتعریف والممتنع دخول اللام التعریف علی العلم **قولہ** ای کائنۃ علی قدر وانما زاد قولہ کائنۃ لبیان المتعلق وانما اول الحسب بالقدر لان الحسب قد یکون بمعنی الشرافۃ کما فی قول القائل لنا النسب والحسب وھو غیر مرادھہنا فلذا اول بالقدر ثم یرد علیہ ان فی اسم الفاعل ایضا حسب الحسب المسماۃ فلم یقولہ لا یجاوزہ یعنی سلمنا ان فی اسم الفاعل ایضا مسماۃ لکن وجد التجاوز فیہ عن موضع المسماۃ بخلاف الصفۃ المشبہۃ **قولہ** فالظرف منصوب فیہ اشارۃ الی الرد علی حسن الغایۃ حیث قال ان قولہ مخالفۃ خبر لقولہ وصیغتہا وقولہ علی حسب خبر بعد خبر فرد الشارح علیہ ان تخصیص ھذا القول بالخبر غیر مستقیم لانہ کما یصلح الخبریۃ کذلک یصلح للحال او الصفۃ لمصدر محذوف **قولہ** ای مخالفۃ کائنۃ یعنی ان قولہ علی حسب صفۃ مصدر وھو المخالفۃ باعتبار التعلق وھو کائنۃ **قولہ** وض مخالفتہما **جواب سوال** ظاھر **قولہ** ولکون عملہا لمشابہتہا ای الصفۃ ایاہ ای اسم الفاعل فیما ذکر من انہا تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث لکن اقتصار الدین والمراد ما ذکر الاعتماد علی ما ذکر کان اقال عبد الرحمن **فاقول** ان عمل الصفۃ باعتبار مشابہۃ الفعل کما قال المصنف ولیعمل عمل فعلہا مطلقا لا لمشابہۃ اسم الفاعل **قلنا** لانسلم ان عملہا لمشابہۃ الفعل اذ لا مشابہۃ لہا بالفعل لانہا بمعنی الثبوت والفعل بمعنی الحدث فلا محالۃ یکون عملہا لمشابہۃ اسم الفاعل لاشتراکہما فی التثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث او بکل واحد منہا قیام الفاعل وما قال المصنف انہا تعمل عمل الفعل لیس المراد ان عملہا لمشابہۃ الفعل بل فیہ اشارۃ الی ان عملہا مقتصر علی الفاعل ولا یتجاوز الی المفعول کفعلہا مقتصر علی الفاعل لانہ لو کان کذلک **قولہ** وشدید **فان قیل** صیغۃ شدید لا یکون مخالفۃ لصیغۃ اسم الفاعل کما سبق فی نحو علیم من ان صفۃ مشبہۃ وصیغۃ مبالغۃ معا **قلنا** مبنی ھذا الکلام علی عدم کون صیغۃ المبالغۃ داخلۃ فی اسم الفاعل **قولہ** من غیر اشتراط الزمان **جواب سوال** وھو ان قولہ مطلقا راجع الی الامرین ای الزمان والاعتماد مما ان الاطلاق عن الاعتماد غیر صحیح **فاجاب** بقولہ من غیر اشتراط الزمان **فان قیل** ان قولہ مطلقا یدل علی العموم فاخذ احد الامرین من العام یفید المخالفۃ **قلنا** لانسلم ان الاطلاق للعموم بل ھو للاجمال فاخذ احد الامرین بیان الاجمال وھو لا یفید المخالفۃ بل یفید رفع الاجمال والابہام **قولہ** فلا معنی لاشتراط فیہما فاقول فعلی ھذا یلزم مزیۃ الفرع علی الاصل وھو اسم الفاعل وذا یجوز **قلنا** ان اشتراط الزمان فی اسم الفاعل لعملہ فی المفعول ولا عمل فیہ ھہنا لانہا من فعل لازم

marfat.com

وایضا ان الاطلاق عن الزمان فی الصفة المشبهة للضرورة لانها موضوعة للثبوت والزمان یقتضی الحدوث **قوله** الا ان الاعتماد دفع وهم ظاهر قوله لیست بموصول اذ اللام الموصولة لا تدخل الا علی اسم الفاعل والمفعول لانها لا تدخل علی ما فیه الحدوث واما الصفة المشبهة فلما دل علی الثبوة فشابهة الجامد واللام فی الجوامد حرفی **قوله** ای جعلها قسما قسما **جواب سوال** وهو ان التقسیم مصدر وهو لا یضاف الا الی الفاعل والمفعول فهذه الاضافة لا یخلو اما الی المفعول او الی الفاعل والثانی غیر صحیح کما هو الظاهر والاول ایضا غیر صحیح لان المذکور فیما بعد تقسیم نفس صفة المشبهة لا تقسیم مسائلها سواء کانت المسائل بمعنی الاقسام والاحکام حاصل الجواب ان التقسیم لادنی ملابسة یعنی انه مضاف الی الصفة فی الاصل لکن اضیف الی المسائل لادنی مناسبة یعنی انه مضاف الی الصفة فی الاصل لکن اضیف الی المسائل لادنی مناسبة وهو ان التقسیم سبب لحصول المسائل ای الاقسام فالتقدیر ای تقسیم الصفة المحصل للاقسام **ثم یرد علیه** ما الفائدة فی بیان الاقسام **فاجاب** بقوله وبیان حکم کل قسم یعنی المقصود من بیان الاقسام بیان احکامها من الحسن والقبح والامتناع ثم یرد علیه ان للمسئلة معنیان احدهما موضع السوال والاخر ما یبحث عنه فسال السائل منه ما السوال وما البحث ههنا فاجاب بقوله ویسمی کل قسم الخ **قوله** متلبسة باللام اشارة الی ان الجار والمجرور خبر یکون باعتبار المتعلق قوله او متلبسة باللام کلمة او لمنع الخلو ههنا **فلا یرد** انه جاز ان یکون مفردا ومعرفا باللام جمیعا وفی الاقسام الاخری لیست لمنع الخلو لعدم اجتماع امکان الاجتماع فیها **قوله** حاصلة من ضرب اشارة الی وجه قوله ستة قوله اثنین هما ان یکون الصفة متلبسة باللام او مجرورة عنها قوله فی الثلثة هی التی ذکرها بقوله معمولها اما مضاف اه **قوله** ای معمول الصفة المشبهة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ثم صارت ثمانیة الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل کان السائل قال کم صارت الاقسام فقال صارت ثمانیة عشر قوله حاصلة من ضرب الخ اشارة الی وجه قوله ثمانیة عشر قوله اقسام ثلثة ای مرفوع ومنصوب ومجرور قوله التی للمفعول من حیث الاعراب دفع وهم وهو ان یکون المراد من الاقسام الثلاثة التی هی المضاف او باللام او مجردة عنهما قوله ای فاعلیة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه **قوله** ای تشبیه معمول الصفة ایضا اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله فی المعمول المعرفة لما کانت المعرفة صفة یقتضی الموصوف زاد قوله فی المعمول **قوله** ای جعل دفع وهم وهی کما ان المعمول مشابه بالمفعول کذلک مشابه بالتمیز والحال انه خلاف المراد بل المراد ان المعمول نفس التمیز لا انه مشابه به فدفع بقوله ای جعل الخ ای لیس فیه دخل للتشبیه وانما کان النصب علی التشبیه لانه لیس عین المفعول به لان الصفة غیر متعد ووجه التشبیه بالمفعول هذا انهم لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا معمولها بمفعول اسم الفاعل کما ان الجر فی نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فی نحو الحسن الوجه کما مر فی المجرورات کذا قال صاحب الغایة وایضا وجه التشبیه به انهم لما قصدوا التخفیف فی الصفة بالاضافة ولا یمکن اضافتها الی الفاعل اذ یلزم اضافة الشیء الی النفس لان الصفة عین الفاعل نحو لیث اسد واما الاضافة البیانیة فهی فیما یکون بین المضاف والمضاف والمضاف الیه عموم وخصوص من وجه شبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه

marfat.com

اولا ليكون مفعولا ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمر وفيها
الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول سواء كان الاجزاء من حيث الخبر او النعت او الحال وفي المعنى
دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا بل
لازم المذكور نحو زيد غليظ الشفتين فان غلظ شفتين ليس غلظ زيد لكن اللازم مع غلظ الشفتين القبح
ولا شك ان قبح الشفة يكون قبح زيد فان لم تجر في اللفظ على غير المعمول نحو زيد وجهه حسن بتقديم او
جرت عليه لكنها لم تدل على صفة للمعمول في نفس غير المعمول لم يجز استتار ضمير الموصوف وهو زيد مثلا في
الصفة فزيد ابيض الثور قبيح كذا قال صاحب التكملة فقوله وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه يحتمل المعنيين
احدهما ان يكون المعنى دالة على صفة له اي للمعمول في نفسه اي الصفة كائنة في نفس غير المعمول نحو زيد حسن الوجه
فانه يدل على صفة هي الحسن للمعمول وهو الوجه وهو اي الحسن كائن في غير المعمول وهو زيد وكذلك زيد
غليظ الشفتين والثاني ان يكون المعنى دالة على صفة له اي للمعمول الذي كان ذلك المعمول في نفس
غير المعمول نحو زيد حسن الوجه فان الحسن يدل على صفة وهو الحسن للمعمول وهو الوجه وهو كائن في نفس غير
المعمول وداخل فيه وهو زيد وكذا في زيد غليظ الخ بخلاف زيد ابيض الثور فان الابيض لم يدل على
صفة للمعمول الذي كان في غير المعمول وهو زيد بل انما يدل على صفة وهي البياض للمعمول وهو الثور وصفة
الثور ليس بكائنة في نفس غير المعمول وهو زيد وكذا عين الثور ليس بكائن في زيد فاحفظه فانه دقيق
قوله في المعمول النكرة **اعلم** ان قوله حسن اذا كان منصوبا على التمييز يكون معناه زيد حسن من
حيث الوجه واذا كان منصوبا على المفعولية معناه ايضا كذلك فلا فرق بينهما في المعنى **قوله**
في الجميع اي في المعرفة والنكرة **قوله** والاولى التفصيل وهو ما قال المص رح بان المعمول اذا كان معرفة
فنصبه على التشبيه بالمفعول وان كان نكرة فنصبه على التمييز وانما لم ينصب على التمييز فيهما لان التمييز لا يكون
الا نكرة وانما ينصب على التشبيه بالمفعول فيهما لان التشبيه بالمفعول ضروري وخلاف الاصل يتقدر بقدر الضرورة فلذا قال الشارح
الرضي والاولى التفصيل **قوله** اي مفصل **جواب سوال** وهو ان قوله وتفصيلها مبتدأ وقوله حسن وجهه
خبره ولا يصح حمل هذا الخبر على التفصيل لانه نسبة بين المفصل والمفصل وقوله حسن وجهه طرف النسبة
وحمل الطرف على النسبة لا يجوز لان الطرف من الذوات والنسبة من الاعراض **فاجاب** بما حاصله
ان المصدر بمعنى اسم المفعول ثم يرد عليه ان تفصيل الاقسام قد مر سابقا بقوله بقوله صار ثمانية عشر
قسما **فاجاب بقوله** في ضمن امثلة يعني ان المذكور سابقا نفس الاحكام وههنا في ضمن امثلة ثم
يرد عليه ان خبرية قوله حسن وجهه ثلثة لقوله وتفصيلها لا يصح من وجه اخر وهو ان الخبر اذا وقع جملة لا بد فيه من
عائد ولا عائد ههنا الى المبتدأ **فاجاب** بقوله قولنا يعني ان الخبر ليس بجملة بل هو مفرد وهو قوله قولنا وقوله
حسن وجهه مقولة القول والمقولة ليست الا جملة لعدم اتمام المقولة بدون الجملة فان قيل ان الخبر لما كان قوله قولنا فهو
ليس الا مصدر فيصح حمله على التفصيل فلا حاجة الى التفصيل **قلنا** المراد من القول هو المقول ههنا ليصح
تفسيره بقوله حسن وجهه لانه مقول القول لا القول المصدري **قوله** بتنوين الصفة الخ اشارة الى

الثاني ويل

الى بيان اقسام ثلثة فى هذا التركيب قوله هذا التركيب جواب سؤال وهو لا يصح حمل ثلثة على حسن وجهه لانه اما مرفوع او منصوب او مجرور ولا يتصور الاجتماع فكيف يكون ثلثة فاجاب المراد هذا التركيب وهذا النقض مع قطع النظر عن الحركة وليس مراد الشارح ان ثلثة خبر مبتدا محذوف كما قال الفاضل الهندى لانه على هذا لا يصح ليكون حسن وجهه مقابلا للقول لكونه مفردا والقول لا يكون الا جملة

قوله اى ثلثة امثلة جواب سؤال وهو ان الاصل وهو يقتضى التعيين ولا تعيين فاجاب بقوله اى ثلثة امثلة ثم يرد عليه ان المثال لا يضاف المثل وهو واحد فما الحاجة الى ثلثة فاجاب بقوله ذكرها لتوضيح الاقسام لكثرة الاشتراك لوجود كثرة المثلة قوله باعتبار اداته الباء للسببية دليل لكثرة الاقسام قوله وكذلك اى مثل جاءنى غلام سالم وهو قوله كذلك مبتدا والحال ان الجار والمجرور لا يصلح للابتداء فاجاب بقوله كمثل اى كائن اى الكاف بمعنى مثل فيصح جعله مبتدأ ثم يرد عليه ان ذلك من اسماء الاشارات للمفردة والحال ان حسن وجهه ثلثة امثلة فلا يليق للطالبين اسماء الاشارة والمشار اليه فاجاب بقوله هذا التركيب يعنى ان الاشارة الى التركيب هو مؤخر ثم يرد عليه ان التشبيه حسن الوجه بحسن وجهه لا يصح لان المحمول فى الاول محلى باللام وفى الثانى مضاف فاجاب بقوله فى كل امثلة ثلثة اعلم ان الكاف فى كذلك اسمى لذا فسره بقوله اى مثل هذا التركيب خبر وحسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجهه خبر لقوله كذلك الالفاظ تزك العاطف فيما بين هذه الثلثة وخير الاسلوب لنكتة التى ذكره الشارح والحصر مفصل الاقسام قلنا حسن وجهه ثلثة وقلنا وكذلك يعنى ان هذين القولين مشتملان على تفصيل الاقسام فى ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق فما حاصل تركيب الترجمة ما ذكر فى قوله حسن وجه قال الشارح فى الكافية ومنه قد يجرد الخطيئة فى معمول الصفة فى حسن وجه لاحتمال الاوجهين وهما الرفع والجر ولا يصح النصب فيه لان النصب انما يكون باثبات الالف قلنا لو كتب رسم الخط بالالف لاحتمل الاوجهين الاخيرين كما فى قوله مفردة فى تعريف الكلمة او انه نظر الى مذهب المتقدمين لانه غير لازم عندهم قوله بادخال اللام على الصفة اشارة الى انه نوع اخر لان فى السابق الصفة مجردة عن اللام قوله وانما غير الاسلوب بجواب الظاهر فان قيل اى حرف يقدر فى اضافة حسن الوجه مثلا قلنا لقدر الحرف فى الاضافة المعنوية وفى المجرور اللفظى نحو على ما فيه الخلاف او نقول ان المقدر فيه صوف من نحو خاتم فضة لان الحسن هو الوجه او حروف الجر غير منحصرة فى الاضافة اللفظية كما فى المجرورات كذا قال صاحب الغاية قوله فى اول التقسيم وهو قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة الخ قوله وجودى لان معناه ان اللام موجودة فيها والثانى عدمى لان معناه ان اللام ليست موجودة فيها قوله بخلاف الاقسام فيكون الاول اشرف من الثانى قوله اثنان منها استثنى قال مولانا عصام الدين رح ان المتبادر من هذين التقسيمين ان يكون متفقا عليهما بقرينة المقابلة بقوله واختلف فى حسن وجهه مع ان الفراء خالف فيه لانه قد سبق فى بحث الاضافة واستتم الضارب زيدا خلافا للفراء ويزعم ان الفراء ويزعم ان الاضافة مقدم على اللام الحد الزمخشرى لان اللام

marfat.com

الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله احدهما ان يكون الصفة باللام قال مولانا عصام الدين هذا ايضا ناظر الى قولنا المزيدان الحسنان وجهاهما مع انه لا يتحقق فيه وهو ان التحقيق فينبغى ان يكون من قبيل حسن وجهه اقول المراد من الصفة الصفة المغرقة بدليل التجميع الآتى مثلة من المفردة والمثنى نحو المزيدان الحسنا وجهاهما والمجموع نحو المزيدون الحسنو وجوههم فمن قبيل ما اختلف فيه كما فى حسن وجهه كما يجئ وانما اختلف فى المثنى والمجموع لوجود التخفيف فيه فى الجملة وهو يجذف النون ومن لم يجوز قاس على المفرد قوله احدهما ان يكون الصفة باللام دفعه وهم وهو انه يكون المراد من مثل الحسن وجهه ما هو مثله فى الوزن فلا يتناوله مثل صعب جهه او شديد وجهه والضاحك وجهه او شديد بياض وجهه والضاحك خارج عند الحسن وجهه لانه مضاف اليه لفظ المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فاجاب بقوله احدهما ان يكون الصفة باللام والاشك ان هذا المثل صادق على الحسن وجهه وكذا لا يريد الاول قوله الى ضمير الموصوف اى ضمير راجع الى الموصوف للصفة المشبهة قوله بواسطة جواب سؤال وهو انه خارج عنه نحو الحسن وجهه غلامه مع انه ممتلئ ايضا فاجاب بقوله بواسطة اى بين المعرف وضمير الموصوف قوله مثل الحسن الوجه اصله الحسن وجهه فان قلت لا نسلم فى هذا التركيب لانه وان حذف الضمير منها لكن اورد فيه لام التعريف قلنا حرف الساكن اخف من المتحرك كما مر فى الجر وبابه قوله او يجذف فيها معا كما فى الحسن الوجه قوله لفظة فيه بواحد اذ التنوين لم يكن فى الصفة بسبب اللام والضمير فى وجهه باق لم يجذف ليبقى بواحد من هذه الامور المذكورة وهى حذف التنوين او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه فما اضيف اليه الفاعل كما فى صورة الواسطة او يجذف فيها معا لعدم حذف الضمير فى هذا القسم وسقوط التنوين بسبب اللام قوله عكس للعهود لان العهود هو اضافة النكرة الى المعرفة دون العكس وانما قال فى صورة التشبيه ولم يقل لكنها عكس للعهود لانها بحسب الحقيقة والمعنى تقييد التخفيف قوله من الاضافة اى اضافة معنوية فان للعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى النكرة يفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منها وكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا يخالفها من كل وجه كذا قالوا صاحب التكملة يعنى فى اضافة المعرفة الى النكرة فى اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل وهى اضافة معنوية فلو خولف فى هذا الحكم ايضا كانت مخالفتها من كل وجه قوله فى صورة كانت الصفة دفع وهم وهو ان المراد بالمثل هو الوزن فعلى هذا خرج نحو صعب جهه او شديد وجهه وايضا ان قوله حسن وجهه مضاف اليه المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فالعبارة لا يتناوله فاجاب بقوله فى صورة اه قوله ان يبلغ اى اذا كان ارتكاب القول للاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحالات يبلغ الاضافة نهاية اه قوله ولا يتعرض لاحدهما وهو الضمير وانما كان الضمير لعظم لام اسم والتنوين حذف ايضا الضمير لبقاء تحرك والتنوين اكثر نحو قوله فى البيت لا ارجو اه وجه هذا القول كما ترى اقول لعل نظر سهو من الكاتب قوله من تمام الثانية عشر جواب اذا وهو ما قوله بالحق من قوله فالاضافة الاضافة فيقتضى الحالات اليبلغ

marfat.com

فاجاب بقوله من الاقسام الخ قوله منها ای من تلك البواقی جواب لسؤال مقدر تقديره كان ينبغي ان يقول منها وقوله احسن خبر من قوله والبواقی والحال ان الجملة اذا وقعت خبرا لاحد المبتدأين من غير واو لا تعاد هنا فاجاب بقوله منها قوله لحسن الوجه **فان قيل** يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لان من قبيل اضافة الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها والا فضميها ضمير الموصوف **قلنا** الفاعل بعد الاضافة خرج عن كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى اجری باعتبار جعله مرفوعا ليس فيه ضمير **فان قيل** انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه يعني لو ذكر لهذا المضاف اليه تابع كالمعطوف يجوز رفع التابع حملا على محل المضاف ولا خروج من الفاعلية لم جاز الرفع في التابع بان يقال الحسن الوجه واليد برفع اليد **قلنا** الحمل على المحل باعتبار المعنى و هذا الاعتبار فاعل قوله والحسن وجها والجر فيه ممتنع لزوم اضافة المعرفة الى النكرة قوله برفعه لانه متى رفعت لا ضمير في الصفة فيبقى ضمير الواحد في المعطوف قوله بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل ربط الصفة بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فاثبتان ضمير لغو للربط زيادة على قدر الحاجة قوله لاشتماله على ضميرين اليد لان الضمير فيه ليس الا للربط وهو يحصل بواحد بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع لوجود ضمير واحد فيه واذا حصل الربط باحدهما فالثاني زائد **فان قيل** هذا منقوض بقولهم زيد حسن ضربه من ضرب ابيه في داره فانه مشتمل على الضميرين مع انهم قالوا انه احسن **قلنا** للرجحان يكون الضمير الثاني للربط ايضا ولهذا ليس كذلك لان الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين المضاف اعني الاب والدار قوله لعدم الرابط **فان قيل** فليكن اللام رابطا كما في نعم الرجل زيد **قلنا** لا يكون اللام في الحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما في الرضي بخلاف نعم الرجل لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير وايضا ان اللام ليس بالرابط المعنوي والمقصود ههنا ربط لفظي ولذا قال الشارح لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ التقييد عدم الرابط باللفظي ليشمل بوجود رابط معنوي قوله غير ظاهر في الصفة لاستتاره قوله مثل نعم في العموم قوله ولما كان وجود الضمير جوابا لاحد هوان المقصود بيان صفة مشبهة والضمير وهو ما يعود الى الموصوف فالاستثناء بقوله ومتى رفعت الخ استثناء بالاعم يعني فاجاب بقوله ولما كان الخ يعني انه من متعلقات ما سبق فلا يكون الاستثناء به استثناء بالاجنبي قوله لان معمول ما في حيز فاعل قام اعني الدين قيد بحث لانه يجوز ان يكون المعمول في حيز الفاعل مبتدأ كما في قام اخوك زيد فلا يلزم تقدم الفاعل حينئذ وجه لزوم غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا فوجوا استتار غير الفاعل فيلزم تقدم الفاعل وان قلنا ان اعمال الاول فيه بالتنازع قلنا فيكون الفاعل للتنازع اي لان الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع قوله ليكون فاعلا اي الفاعل لما اجرى بالاضافة او نصب مجرى من حيث كونه فاعلا لا يوجب ان يكون فيها ضمير ليكون فاعلا لها قوله وتثنى الاسناد المصدقة الى الضمير فيجب حينئذ اذا رفعت لانه مسند الى الظاهر قوله واسما الفاعل والمفعول اصله استتر الثوب للاضافة قوله اي اسم الفاعل اشارة الى ان تثنية تتعلق بكل واحد من الفاعل والمفعول الذي هو فرع

marfat.com

من التثنية قوله لاشتقاقه من الفعل جواب سوال وهو ان اسم المفعول لا يكون الا من الفعل المتعدى
فكيف يصح قوله غير المتعدى فاجاب بقوله لاشتقاقه الخ قوله اى فيما ذكر لان جواز هذه الصور فى الصفة
المشبهة انما هى لمشابهتها باسم الفاعل فجوازها فيه اولى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يثبت هذه الاقسام
فى اسم الفاعل المتعدى ايضا فاجاب الشارح بقوله واذا كانا متعديين الخ فقوله فيما ذكر جواب سوال
وهو ان قوله ذلك من الاسماء الاشارة للمفردة والاقسام متعدد فلا يثبت المطابقة فاجاب انه راجع الى المذكور
وهو مفرد ثم يرد عليه ان المذكور سائر الكتاب فاجاب بقوله من الاقسام الخ قوله فيرفعان الفاعل
سواء كان بمعنى الماضى او المضارع او الاستمرار او الاطلاق لان رفعهما للفاعل لا يحتاج الى الزمان قوله
المنسوب اى اسم منسوب لانه ايضا مشابه باسم الفاعل قوله اى اسم مشتق وفائدة اخذ الاسم
من كلمة ما مذكورة سابقا غير مرة لكن لو قال ما اى اسم اشتق لم يلزم تكرار قوله اشتق اجيب عنه انما لم يقل
كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالشرح كما فى المرفوعات قوله اى حدث اى دال
على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسر بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من
المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل او وقع عليه يعنى اختار الموصوف
على لمن قام او لمن وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للقسمين له قوله فى ذلك الفعل لان الفعل متبادر
من التعريف وهو المشتق منه لانه المذكور ههنا فعلى قول الشارح لا يرد نحو فاضل وزائد وغالب
لعدم دلالتها على الزيادة فى الفضل والزيادة والغلبة اى على اصل الفعل بل هذه الاسماء
تدل على نفس الفعل وهو الفضل والزيادة والغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة
فى وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد اى اصل
ذلك الفعل لان اللام فى الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة
على غيره وان افادتها فى بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو وزائد وغالب عليه وانما اختار الموصوف
على متصف مع انه مختار سائر النحاة لاشعاره بالاتصاف بالزيادة فى نفس الامر ولا يلزم ذلك فى
اسم التفضيل كما مر فى قوله زيد اعلم من الجدار وافقه من الحمار فالزيادة ههنا بحسب الفرض لا فى
نفس الامر كما قال الشارح فى بحث الجمع قوله والباء فى قوله الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال
السائل وهو ان قوله بزيادة ظرف وهو على قسمين لغو ومستقر فقال السائل انه من ايهما قوله اى الذات
متصفة اشارة الى حاصل المعنى يعنى ان قوله بزيادة مفعول به بواسطة حرف الجر لقوله لموصوف على تقدير
انه ظرف لغو قوله او ظرف مستقر فعلى هذا قوله موصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق
الغرض بالمفعول كما يدل عليه قوله اى متلبس بتلك الزيادة او ليس مقطوع بل مقدر مفعوله اى لموصوف به اى
بالفعل وانما سمى باللغوى للغوه واسقاطه عن التقدير وسمى بالمستقر لقرار الظرف فى موضع المتعلق
قوله فقوله ما اشتق الخ جواب سوال وهو ان فى كل تعريف لا بد من الجنس والفصل فما هما ههنا فاجاب
بقوله فقوله ما اشتق قوله ذات مبهمة وذلك لان مفهوم قام شئ وذات له قيام

اسم التفضيل

marfat.com

ومفهوم مقام موضع فيه القيام لا شئ فيه القيام كذا ذكره السيد في حواشي المطول والحاصل ان الابهام في اسم الفاعل والمفعول في النوع لان مضروب مثلا لا يعلم من انه الفرس او الرجل وغيرهما بخلاف اسم الظرف لانه لا ابهام في نوعه بل في افراده قال العصام للحاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او الة موصوف بما بل لمكان او زمان او الة مضاف اليها فقال مكان الضرب او زمانه او الة الضرب يعني ان الذات في اسم المفعول موصوف الا معنى قائم ذات قام به الفعل فقوله ذات موصوف وقوله قام صفة ومعنى قوله مقام مكان القيام باضافة المكان الى القيام اجيب انه قوله منقوض باسم تفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع به الفعل فقوله ما موصوف وقوله وقع فيه صفة وهكذا **قوله**

يخرج اسم الفاعل اما العدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل الفعل بل في صفتها كصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغة جواب سوالين احدهما ان حمل قوله افعل لا يصح على قوله هو اذ يلزم حمل الاخص على الاعم لان اسم التفضيل لا يختص بافعل لانه كما جاء افعل كذلك جاء اعلم والغر واضرب والثاني ان تعريف اسم التفضيل قد مر بقوله هو ما اشتق من افعل الخ فلا حاجة الى قوله وهو افعل فاجاب بقوله من حيث صيغة اي من حيث الهيئة لانها عبارة عن الهيئة من غير لحاظ المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بافعل بل كما توجد في افعل كذلك توجد في اعلم والغر فلا يلزم حمل الاخص على الاعم واما الجواب عن الثاني ان التعريف السابق للماهية وههنا من حيث الصيغة واللفظ فلا يرد عدم الاحتياج **قوله** وفعلى للمونث وانما تعرض لصيغة المونث ولم يتعرض في اسم الفاعل والمفعول دفعا لتوهم استواء المذكر والمونث في افعل مطلقا اي سواء استعمل باللام او الاضافة او بكلمة من كما ثبت الاستواء في اسم الفاعل والمفعول لكن المفارقة بالتاء **قوله** وانكان بحسب الاصل **جواب سوال** وهو لا نسلم ان اسم التفضيل يجئ على وزن افعل لانه منقوض بخير وشر احدهما اسم التفضيل وليسا افعل فاجاب بقوله لكونهما وانكان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فحذفت الهمزة ونقل فتح الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء والاعلال فيهما لانهما كثير الاستعمال اذ ليس في الدنيا الا الخير او الشر فالتخفيف واجب فيهما فانقيل لوكانا اسم تفضيل ينبغي ان يوتى صيغة المونث منهما ولم يوجد قلنا ان صيغة المونث مستغنى عنه باستعمالهما بكلمة من المستوى فيها المذكر والمونث يعني انهما لا يستعملان باللام والاضافة بل بمن فقط **قوله** من حدث قدر بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد لعدم الحدث فيه ونحو احنك الشاتين وابل الناس شاذ كذا قاله صاحب التكملة قوله احنك الشاتين يعني اكلهما من الحنك اي اصل فك الاعلى في مثل كثرة الاكل قوله وابل الناس يعني اشد الناس تالفا في رعي الابل واعلمهم بالرعي مثل يضرب به في المعرفة بمصالح الابل كذا في شرح ابيات المفصل وكذا لا يبنى من فعل لازم النفي نحو ما نبس بكلمة.

marfat.com

ای ما تکلم بکلمة اصله نبس ینبس نبسا ای تکلم فاسرع ثم لزم النفی معه فی الاستعمال فیقال ما نبس وانما لا ینبی منه لعدم المصدر له من حیث لزوم النفی لان النافی والمنفی جمیعا لا یشتق من شیء واحد قال عصام الدین ینبغی ان یقال ان یکون الحدث مما یقبل الزیادة والنقصان والا لا ینبی اسم التفضیل منه فلا یقال الشمس اغرب واطلع الیوم **اجیب عنه** انه مستغنی عنه بقوله بزیادة علی غیره فان الزیادة انما یتصور فیما یقبلها **قوله** لا رباعی دفع وهم وهو ان یتوهم ان قوله ثلاثی قید اتفاقی فدفع انه احترازی **قوله** علی ثلثة حروف من غیر الهمزة لانه متعین لا یتحمل غیر الهمزة **قوله** ان یکون تمام حروف ثلاثی مثلا اذا قیل احرج بالحاء والراء والجیم لا یعلم انه مشتق من دحرج وحروفه بعض حروف دحرج او من حرج و حروفه تمام حروف حرج والکل اصول **قوله** او یکون بالنصب عطف علی یکون فی ان یکون یعنی یحتمل ان یکون الحروف الثلاثة بعض حروف المزید فیه ثلاثیا کان او رباعیا اما بعض اصوله وبعض زوائده او بعضا من الاصول وبعض من الزوائد مثلا اذا قیل اخرج بالخاء والراء والجیم لا یعلم انه مشتق من خرج حروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والکل اصول واذا قیل اسخر بالخاء والراء لا یعلم انه مشتق من سخر وحروفه تمام حروف سخر والکل اصول او مشتق من استخرج وحروفه مخرج بعضه اصل وبعضه زائد **قوله** لیس بلون صفة ثلاثی فلذا قال ای من ثلاثی مجرد لیس بلون قوله ظاهر فائدة هذا القید یظهر لک فلا تعجل **قوله** وهذا التعلیل انما الخ اشارة الی الاعتراض قوله وهو کذلک اشارة الی جوابه **قوله** فان الافضل الفا للتعلیل طبق المثال مع الممثل **قوله** بان یراد ان یدل **جواب سوال** وهو ان الضمیر فی قوله ان یقصد راجع الی اسم التفضیل والحال انه لا ینبی من الغیر فاجاب بقوله بان یراد الخ یعنی ان الضمیر فی ان یقصد راجع الی الزیادة لا الی اسم التفضیل **قوله** باشد ونحوه کاکثر واحسن واقبح مما کان مناسبا له **قوله** ولکنهم حکموا بشذوذه **جواب سوال** وهو فلیکن مثلهما بلا فرق فاجاب بقوله ولکنهم آه یعنی لو کان احمق مثلهما فینبغی ان یبنی اسم التفضیل منه قیاسا کما بنی منهما قیاسا مع انهم حکموا بشذوذه فعلم انه لیس مثلهما قوله ابن هبنقة **فان قیل** الصواب اسقاط لابن ای هبنقة کما فی المفصل وشرح التسهیل والحواشی الهندیة والقاموس والصحاح وشمس العلوم **اجیب عنه** انه سهو من الکاتب وان المجموع علم شخص والهبنق کهمس وزنا ومعناهما الاحمق القصیر ای قلیل العقل وقصیر من حیث القامة وهبنقة لقب یزید بن مروان القیسی یضرب المثل به فی کثرة الحمق **قوله** من تعلیق خرزات بالفارسیة خرمهره ای کنجکه وشکن ولذا یقال لهبنقة ذو الودعات فان الودع بالحرکات خرزة بیضاء ویخرج من البحر تعلق فی عنق الصبیان لدفع العین ای لدفع النظر **قوله** والجواب مبتدأ وخبره قوله ففیه شائبة الخ **اعلم** ان هذا الجواب من الشارح الهندی رح ونقله الشارح للرد علیه بقوله ففیه شائبة الخ ثم یرد علیه ان نسبة الحمق الی الجواب لا یصح لان الحماقة لذوی العقول والجواب لیس منهم فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله ای فی الجواب المذکور شائبة حمق صاحبه

ای من ذوی العقول ١٢م

marfat.com

ولاشك ان صاحبه منهم ثم يرد ايضا ان دخول الفاء على الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ اسم موصولى و
ههنا لم يوجد فاجاب صاحب المذكور بقوله والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش وعلى تقدير
اما يعنى واما الجواب ففيه شائبة الخ فيكون الفاء جزائية ثم يرد ايضا ان الفاضل الهندى عمدة
والشارح ايضا عمدة فلا يليق نسبة هذا التشنيع من هذا العمدة الى ذلك العمدة فاجاب الصاحب المذكور
بقوله وما ذكره الشارح بيان لفيه المذكور فى الهندى بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم عصام الدين
حاصله ان الجواب وان ذكر الشارح الهندى لكن ليس منه بل حكى عن الغير ولذا قال فى اخر
الجواب وفيه ما فيه فقول الشارح ففيه شائبة اه بيان لقوله وفيه ما فيه قوله بهذا الظهور قياسا
فان قيل فليكن عدم قياسية لاجل الحمل على ما فيه الظهور والحمل طريق مشهور عندهم قلنا
نعم ان الحمل طريق عندهم لكن فيما اذا كان المحمول عليه معقول المعنى وههنا ليس كك لان الحمل
من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة فى بعض المواضع من العوارض و
غير معقول المعنى قوله ولا يقول به عاقل الظاهر ولم يقل به احد كما فى غاية التحقيق الا ان الشارح
قال ذلك مبالغة فى سخافة هذا القول قوله والشارح الرضى اشارة الى رد التشنيع فى الجواب
قوله الواقع فى اسم التفضيل اشارة الى ان اضافة القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الصدور
بل باعتبار الوقوع يعنى ان المصدر مضاف الى المفعول لا الى الفاعل وايضا اشارة الى ان اضافة
القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الامكان فقط بل باعتبار الوقوع ايضا وايضا ان الواقع
بمعنى الكثير وانما ذكره لمقابلة قوله وقد جاء للمفعول لان كلمة قد اذا وقعت فى مقابلة القياس
يفيد التقليل مطلقا سواء دخل على الماضى او على المضارع قوله واشتقاقه قال صاحب
الغاية قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب
ضربى زيدا قائما اى من النوع الذى لزم حذف الخبر فيه اى قياس اسم التفضيل حاصل اذا
كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يقول قوله وقياسه مبتدا وخبره محذوف وقوله للفاعل
متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول ثم الشارح
اراد الرد على صاحب الغاية فقدر الخبر بقوله واشتقاقه وانما قدره بقرينة ما سبق فى التعريف
فقوله وقياسه مبتدا محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضى
وقوعه كما فى مسجد بفتح الجيم ولو قدر لفظ الواقع فقط بان قال وقياسه واقع للفاعل فقط
من غير تقدير الاشتقاق كان المعنى ركيكا لانه لا يعلم ان القياس امكانى او وقوعى وايضا لا
يعلم ان اضافة القياس الى اسم التفضيل باعتبار الصدور او الوقوع ولذا اى لاجل ركاكة
المعنى لم يجعله من قبيل ضربى زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله
لا للمفعول جواب سوال وهو ان قياس اسم التفضيل كما كان للفاعل كذلك للصفة المشبهة
نحو احسن واكرم كما قال صاحب الغاية وكذلك قال المصنف رح وما كان فيه ضمير وما كان فيه

marfat.com

ضمیر واحد فھو احسن فلا یصح تخصیصه بالفاعل فاجاب بقوله لا للمفعول یعنی ان تخصیص الفاعل بالنسبة الی المفعول لا بالنسبة الی الصفة المشبهة **قوله** فانه لو اشتق بخلاف الافعال المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل **قوله** على الاشرف وهو الفاعل لانه عمدة والاكثر وهو الاكثر لان الفاعل كما كان للمتعدي كذلك اللازمي بخلاف المفعول **قوله** على خلاف القياس في مواضع قليلة اذ كلمة قد اذا وقعت في مقابلة القياس تفيد التقليل مطلقا **قوله** ويستعمل على احد الوجوه الثلثة **فان قيل** فعلى هذا لا يصح قولهم أخرجهما اخرى فانه اسم التفضيل مع انه لا يستعمل بواحد منهما وايضا لا يصح قولهم دنيا فانه اسم تفضيل المؤنث اذ دنيا على وزن فعلى مع انه لا يستعمل بواحد منهما وايضا لا يصح قولهم اخر فانه اسم تفضيل مذكر مع انه لا يستعمل بواحد منهما فاجاب صاحب التكملة عنها بقوله انما يستعمل باحد الوجوه اذا لم يكن معدولا مخواخر ولا اسما جامدا مخو دنيا فانه في الاصل اسم تفضيل معناه بالفارسية این جهان بسیار دون ست اذا آخرت ثم جعل علما لهذا الجهان ولا يكون مخرجها عن المعنى التفضيلي مخو اخر بمعنى غير فان غير والمكان كلازم الاضافة فكذا اخر لكن قد يكون مبنيا على الضم اذا كان بعد الا وليس فكذا اخر قد يكون مبنيا اذا كان بعد الا واما قوله تعالى **قولوا للناس حسنا** فان حسنا ليس اسم تفضيل مؤنث بل هو مصدر فلا يرد ان حسنا اسم تفضيل ولا يستعمل بواحد منها وانما زاد الشارح لفظ الاحد في قوله احد ثلثة اوجه لان اجتماع الكل لا يجوز **فان قيل** ان استعمال احد الوجوه شرط الاسم التفضيل وقوله الم لا يدل على الشرطية فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله ان قوله على احد الوجوه حال من الضمير في قوله ويستعمل والحال من الشروط **قوله** وهي استعماله دفعا وهم وهو ان اشتراط احد الوجوه باعتبار التصور لا باعتبار الذكر فدفع الشارح بقوله وهي استعماله يعني ان الوجوه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة **قوله** على سبيل لا تنفصال الحقيقي وهو عبارة عما لا يجوز فيه اجتماع الكل ولا ارتفاع الكل **قوله** وذكره مع من والاضافة ظاهر **فان قيل** ان قوله ذكره مصدر وهو يدل على الحدث لا على الدوام والاستمرار والمقصود دوام وجود المفضل عليه مع من اي لا ينفك عنه والمصدر لا يدل على ذلك فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله اي كونه من كونا مطلقا الذي اعتبر عن المصدر ربما يكون يراد منه الحاصل بالمصدر فيدل على الدوام **قوله** بتعيين المفضل عليه اي للمعاين متلبس بتعيين المفضل عليه **قوله** فهذا هذا لا يكون اللام اشارة الى رد على البعض كما زعم قالوا ان اللام للعهد الذهني **قوله** مضافا اليه من اه بدل من احد الوجوه وانما زاد الشارح قوله لان يستعمل فان البدل في حكم تكرير العامل وانما اورد الفاء الدال على كونه مرتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز وزاد كلمة لما لان العطف اذا كان باو فذكر كلمة اما جائز في المعطوف اليه **قوله** فلا يجوز هذا التفريع على كلمة او فانها لما لم تفد الخلو والجمع جميعا **قوله** الجمع بين اثنين منها **جواب سوال** وهو ان قوله زيدا لا فضل من عمر جزئي وهو يقتضي الكل ولا كل هيهنا وايضا ان قوله زيدا لا فضل من عمر جملة فكيف يكون فاعلا لقوله فلا يجوز لان الفاعل ليس الا مفردا قوله لغوا لحملوا الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التاكيد بان يكون احدهما تاكيدا

marfat.com

للآخر وايضا لا يصح التاكيد لانه على نوعين لفظي ومعنوي وههنا لا يستقيم كل واحد منهما قوله واما
قوله شعر ولست الخ جواب سوال وهو انه اجتمع في هذا القول امران **قوله** من فيه ليست تفضيلية قال الرضي
يجوز ان يحكم بزيادة الالف واللام او من ويجوز ان يقدر افعل آخر عاريا من اللام اي بالاكثر اكثر منهم كذا
قال جمال الدين رح **قوله** ولا يجوز خلوه جواب سوال مر في قوله فلا يجوز الجمع فلا نعيده **قوله** الا ان يعلم
جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا الله اكبر فان اكبر لم يستعمل بواحد منها مع انه اسم التفضيل فاجاب بقوله
الا ان يعلم والاستثناء منقطع اي لا يجوز الخلو في جميع الاوقات الا في وقت العلم لانه ح يكون مفضل عليه
محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا في الواقع **قوله** المحذوف هو المضاف اليه **فان قيل** المضاف اليه لا
يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او يكون مبنيا على الضم او اتى باضافة مثلها وليس في هذا الموضع شيء
منها **قلنا** انما لم يعوض التنوين لكون افعل غير منصرف فلا يقبل التنوين **فان قيل** الممتنع عنه تنوين التمكن
لا تنوين العوض **قلنا** ان التنوين العوضي تابع لتنوين تمكن لاطراد الباب **فان قيل** هذا منقوض بجوار
لانه غير منصرف مع انه دخل عليه تنوين عوضي فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله واما نحو جوار
فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه في بحث غير المنصرف وهو عدم اعادة الياء وانما لم ياتي بالبناء
على الضم لانه مختص بالغايات وما يشبهها مثل لا غير وليس غير والحال ان اكبر غير مشابه بها لانها لازما
الاضافة وهو غير لازم الاضافة واما اضافة الاخرى فهو مختص بموضع السمع نحو يا تيم تيم عدي **قوله**
اي احدهما زيادة جواب سوال وهو لا يصح حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود لان المعنى عبارة
عن المقصود كما مر في بحث الكلمة فاجاب بقوله اي احدهما الخ يعني ان المصدر بمعنى اسم المفعول وجعل
اضافته الى الزيادة بيانية وما ذكره الشارح بيان حاصل المعنى للاضافة البيانية اي احدهما زيادة موصوف
اسم التفضيل وقوله المقصودة صفة الزيادة والضمير في به راجع الى اسم التفضيل **فالحاصل**
ان يقصد بتاويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف وكذلك ليصح
حمل ان يقصد على احدهما واجاب صاحب الغاية ان المعنى مصدر بمعنى العناية وهو القصد فيصح حمل القصد
على القصد او يكون المعنى احدهما بان يقصد وحذف الجار من ان وان شائع او يكون بتقدير ذو اي
احدهما ذو قصد **قوله** اي على ما اضيف الخ فيه اشارة الى ان الاولى ايراد كلمة ما بدل من الا انه غلب
العقلاء على غيرهم قوله اليه اي الى ما اضيف قوله باعتبار تحققه اي تحقق ما اضيف اليه قوله في ضمن بعضهم
وهو ما عدا المفضل وهو موصوف اسم التفضيل وانما لم يقل ذلك اي قوله ما عداه بدل قوله بعضهم مع انه
اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم **قوله** والا يلزم التفضيل الخ لان الشرط في هذا المعنى ان
يكون موصوف اسم التفضيل بعضا منهم داخلا فيه فلو لم يكن القيد المذكور يلزم تفضيل الشيء على نفسه
قوله فالاولى ذكر المفضول عليه بخلاف المعنى الآخر لان المفضول عليه غير مذكور فيه اي الكل غير
مذكور لان المذكور بعض **قوله** في استعماله بهذا المعنى دفع وهم وهو ان هذا الشرط شرط للمطلق
اسم التفضيل المضاف سواء كان بالمعنى الاول او الثاني فدفع بقوله في استعماله بهذا المعنى قوله منهم

marfat.com

اے ممن اضیف الیہم وذلک بحکم الوضع والاستعمال کما قال صاحب الغایۃ قولہ داخلا فیہم الخ **جواب سوال**
وھو انہ یلزم التدافع بین قول الشارح والمص رح لان الشارح رح لما قال باعتبار تحققہ فی ضمن بعضہم
علم منہ ان المفضل غیر داخل فیما اضیف الیہ وعلم من قول المص رح فیشترطاہ ان المفضل فیما اضیف
الیہ **فاجاب الشارح** عنہ بقولہ داخلا فیہم الخ واجاب صاحب الغایۃ ان المفضل داخل
فی المضاف الیہم افرادا خارجا عنہم ترکیبا **قولہ** ھذا المعنی دفع وھم وھو ان عدم الجواز مطلق
فدفع بقولہ بہذا المعنی قولہ قولک **جواب سوال** وھو ان قولہ یوسف احسن جملۃ فکیف
تکون فاعلا لقولہ فلا یجوز اذ الفاعل لیس الا مفردا فاجاب الشارح بقولہ قولک وھو مفرد وقولہ
یوسف احسن مقول القول وھو لیس الا جملۃ **قولہ** باضافتہم الیہم لانہ اذا اضیف الاخوۃ
الی الضمیر العائد الی یوسف خرج یوسف عن عموم لفظ الاخوۃ اذ لیس یوسف بعضا من اخوتہ
والا یلزم کونہ اخا لنفسہ ولو قیل احسن الاخوۃ او احسن ابناء یعقوب لکان من ذلک لان یوسف
بعض الاخوۃ وبعض ابناء یعقوب وان لم یکن بعض اخوتہ **قولہ** اے ثانی معنییہ اشارۃ
الی ان اللام بدل من المضاف الیہ **قولہ** غیر مقیدۃ فمعنی الاطلاق العموم لا رفع القید حتی
یکون معناہ الزیادۃ فی الجملۃ اے مع قطع النظر عن المضاف الیہ اذ الزیادۃ علی الغیر ماخوذۃ
فی مفہومہ فلابد من اعتبار الغیر بخصوصہ او بعمومہ **قولہ** ویضاف **جواب سوال** ظاہر
اعلم ان قولہ یضاف بالنصب عطف علی یقصد وبالرفع علی الابتداء والاستئناف قولہ للتوضیح
اذا کان معرفۃ **قولہ** وتخصیصہ اذا کان نکرتا کما قال جمال الدین وقال صاحب التکملۃ **قولہ** تخصیصہ
عطف تفسیری للتوضیح یعنی لیس المراد بالتوضیح ما ھو المصطلح اعنی ما یختص بالمعرفۃ کما فی قولہم الصفۃ
قد تکون موضحۃ وقد تکون مخصصۃ بل المراد منہ معناہ اللغوی اعنی رفع الابہام مطلقا سواء کان
الرفع قلیلا او کثیرا فلا یرد ما قال عصام الدین رح لا حاجۃ الی ازدیاد قولہ وتخصیصہ لان الاضافۃ
للتوضیح یشتمل التعریف والتخصیص فلا تقابل بین الاضافۃ للتخصیص وبین الاضافۃ للتوضیح
وانما التقابل بین الاضافۃ للتخصیص وبین الاضافۃ للتعریف **قولہ** کما یضاف سائر الصفات ..
التوضیح فان المراد من اضافۃ المضارع الی مصر توضیح الابہام الواقع فیہ بانہ من مصر او غیرہ وکذا
حسن القوم قولہ مما لا تفصیل فیہ بیان السائر الصفات **قولہ** اے افضل الناس اشارۃ الی تطبیق
المثال مع الممثل بان یضاف للتخصیص ولا یقصد الزیادۃ علی قریش بل المقصود زیادۃ علی الناس
مطلقا وانما خص القریش لان نشوہ وسکونہ فیما بین القریش قولہ وان تضیفہ الخ عطف علی
یضیفہ الاول **قولہ** اعلم بغداد اے اعلم اہل بغداد **قولہ** اے اعلم ما سواہ الخ اشارۃ الی تطبیق المثال
مع الممثل **قولہ** ببغداد وھو غیر منصرف للعلمیۃ والعجمۃ **قولہ** لانہ منشاہ بدون الہمزۃ
قولہ فی النوع الاول لما کان الاول صفۃ یقتضی الموصوف زاد الشارح رح **قولہ** النوع لما کان الاول من اسماء
لازم الاضافۃ یقتضی المضاف الیہ زاد الشارح رح قولہ من نوعی اسم التفضیل **قولہ**

marfat.com

لے افراد اسم التفضیل اشارۃ الی ان اللام تبدل من المضاف الیہ قولہ وان کان دفع وھم ظاھر قولہ وکذا التنکیر وانما لم یذکرہ المصرح اکتفاء بقولہ فیما یقابلہ بعد والذی یمن موزن مذکر لا غیر قولہ یشابہ فعل من اے اسم تفضیل مستعمل یمن قولہ فی کونہ اشارۃ الی وجہ التشبیہ یعنی ان ھذا النوع مشابہ بافعل من من حیث المعنی لانہ کما ذکر المفضل علیہ فی افعل من کذلک ذکر المفضل علیہ فی النوع الاول قولہ فی کونہ معرفۃ یعنی ان نوع الاول مشابہ لا فعل المستعمل باللام مشابہۃ لفظیۃ لانہ کما یکون اسم التفضیل المعرف باللام معرفۃ کذلک النوع الاول معرفۃ قولہ منہ جواب سوال وھو انہ یلزم الخروج من البحث لان البحث فی اسم التفضیل لا فی المعرف باللام فاجاب بقولہ منہ اے من اسم التفضیل قولہ واما النوع الثانی وانما زاد قولہ واما لیصح دخول الفاء فی قولہ فلابد لانہا تدخل علی الجزاء فیقتضی الشرط قولہ فیہما انما زاد ھذا لیوجد العائد فی الجزاء الی الشرط قولہ اے مطابقتہ اسم التفضیل اشار الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ مع علم قیام المانع جواب سوال ظاھر قولہ وھو امتزاج جزء التفضیلیۃ لفظا کما فی اسم التفضیل المستعمل یمن لان کلمۃ من مذکورۃ فیہ لفظا قولہ او معنی کما فی النوع الاول فان کلمۃ من مذکورۃ من حیث ذکر المفضل علیہ یعنی کما ان المفضل علیہ مذکور فی افعل من کذلک مذکور فی النوع الاول قولہ بعدھما اے بعد اسم التفضیل المضاف الذی یقصد بہ زیادۃ مطلقۃ او اسم التفضیل المعرف باللام فاذا لم یکن للفضل علیہ مذکورا لم یتصور امتزاج اسم التفضیل بمن التفضیلیۃ التی کانت مانعۃ لمطابقۃ الصفۃ لو صوغہا فان قیل ان عدم ذکر المفضل علیہ فی الاول مسلم واما فی الثانی فممنوع کیف واللام فیہ للعھد کما قال الشارح فیکون المفضل علیہ مذکورا قلنا المراد بعدم ذکر المفضل علیہ عدم الذکر لفظا بعدھما وما ذکر من اللام قائم بدلہ علی المفضل علیہ لکن من حیث المعنی لا من حیث اللفظ قولہ اے لاخیر المفرد اشارۃ الی بیان المضاف الیہ الذی عوض عنہ العلم علی غیر قولہ لکراھتہم لحوق اداۃ التثنیۃ وحاصلہ الدلیل انہ لو ثنی او جمع مثلا فاما ان تثنیۃ لا یخلوا اما ان ذکر قبل کلمۃ من او بعدھا فعلی الثانی یلزم اجراء دلالۃ کلمۃ علی کلمۃ اخری وعلی الاول یکون اداۃ التثنیۃ فی الوسط لان کلمۃ من ممتزجۃ باسم التفضیل فکانہا من اجزائہ ثم یرد علیہ ان اسم التفضیل المضاف الیہ ممتزج مع المضاف الیہ فینبغی ان لا یثنی ولا یجمع ایضا فاجاب الشارح عنہ بقولہ لکونہا الفارقۃ بینہ وبین باب احمر اے الصفۃ المشبہۃ فکانہا تمام الکلمۃ ای متمما ولذا لا یفصل بینہما الا بمعمول فعل وذلک ایضا قلیل اعلم انہ قد یفضل بینہما بلو وفعلہا نحو قولہ الشاعر ھے احسن لو انصفت من الشمس اے المعشوقۃ احسن من الشمس لو انصفت وانما انفصل لانہا جملۃ معترضۃ وھی مستثناۃ عن القواعد قولہ اسم التفضیل دفع وھم وھو ان الضمیر لا یعمل راجع الی اسم التفضیل المستعمل یمن اذ ھو القریب فدفع انہ راجع الی مطلق اسم التفضیل ثم لما کان المظھر صفۃ یقتضی الموصوف زاد الشارح رح قولہ اسم قولہ الرفع بالغلبۃ جواب سوال وھو ان المراد بنفی العمل لا یخلوا اما نفی مطلق العمل سواء کان عمل

marfat.com

النصب في الرفع او نفي عمل الرفع فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب في الظروف والحال والتمييز كما ياتي وعلى
الثاني الحكم صحيح لكن تقييد المطلق بلا قرينة لا يجوز فاجاب بقوله الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله الا
اذا كان صفة لان العمل في المستثنى عمل الرفع فعلم ان العمل المنفي في المستثنى منه ايضا عمل الرفع ليثبت المجانسة قال
مولانا عصام الدين رح يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر والجنسية ثابت
ايضا لان المراد باتحاد الجنس ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وكذلك اجاب صاحب التكملة عنه بقوله
ان الحكم بنفي العمل مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول بواسطة حرف الجر نحو زيدا ضرب لعمرو فلا بد
من التقييد ليصح الحكم فاندفع ما قال عصام الدين انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل متحقق
في ضمن الرفع بالفاعلية اي يكون المستثنى صادق على هذا المفرد المعين **قوله** وانما خص المظهر في المغني
في باب الظرف ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن في حكم المظهر لان المراد بالمظهر
ما لا يكون ضميرا مستترا فان قدر فاعل لزم اعمال الوصف غير معتمد وايضا يلزم عمل افعل في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف
وان قدر مبتدا لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل ومعموله وهو منكر اجيب عنه وصرح به اي بهذا المثال ابو علي
ان الوصف اي خير خبر لنحن محذوفا وجعل نحن المذكور تاكيدا للضمير في افعل كما مر في المرفوعات قال عصام
الدين ان قول الشارح لا يظهر اثره في اللفظ يدل على انه يصح عمل اسم التفضيل في جميع المبنيات لعدم ظهور الاثر
فيها مع ان لا وليس كذلك فاجاب عنه صاحب التكملة ان المراد من المضمر هو المستتر فعلى هذا معنى قوله لا يظهر اثره
في اللفظ يعني لا لفظ له ولا اثر له بخلاف سائر المبنيات وان لم يكن لها اثر لكن لفظها موجود فكان اثرها ظاهرا
نظرا الى تحقق المحل **قوله** وانما خص بالفاعل **جواب سوال** وهو ان القاعدة المشهورة ان التخصيص
في اقوال العباد يفيد النفي عما عداه فعلم منه انه يعمل النصب في المفعول به مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله و
انما خص اه يعني سلمنا ان التخصيص يفيد النفي عما عداه اذا لم يكن ما عداه ثابتا بطريق الاولى ونفي العمل في
المفعول به ثابت بطريق الاولى لانه لا يعمل افعل فيه مطلق سواء كان في المظهر او المضمر بخلاف الفاعل
لانه لا يعمل في المظهر فقط **قوله** بل ان وجد **جواب سوال** وهو ان كم قلتم ان افعل لا يعمل في المفعول
به منقوض بقوله تعالى هُوَ اَعْلَمُ مَنْ يَّضِلُّ عَنْ سَبِيْلِهٖ فان قوله من مفعول به لافعل فاجاب الشارح رح عنه
بقوله بل ان وجد **قوله** واما الظرف الخ **جواب سوال** وهو ما الوجه انه لا يعمل النصب في المفعول به
ويعمل النصب في الظرف والحال والتمييز مع ان الكل فضلة فاجاب بقوله واما الظرف الخ وانما يكفي في الظرف
رائحة من الفعل لانه بمنزلة المحارم فلا يكون من الاجانب فلا يحتاج الى قوة العامل واما الفاعل وان كان
من الاقارب ايضا لانه جزء الفعل لكنه عمدة فلذا لا بد من قوة العامل واما الحال فهو بمنزلة الظرف
لان معنى قوله جاءني زيد راكبا اي وقت الركوب واما التمييز فانه يعمل فيه ما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل
زيتا فان الرطل عامل في زيتا مع انه اسم محض ليس فيه معنى الفعل **قوله** وانما لا يعمل الرفع بالفاعل
لا بمشابهة الفعل ولا بمشابهة اسم الفاعل كالصفة المشبهة فانها عامل باعتبار مشابهة اسم الفاعل فالمدعى
مركب من الجزئين فقوله لان هذا العمل الخ دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله لانه لما كان

على الجزء الثانى فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الاخر فلا يرد ما قال عصام الدين رح الاولى ترك
اللام لانه مع السابق دليل واحد لنفى عمل الرو ليس وجمعها مستقلا كما يفيده اعادة اللام **فان قيل** ان
ههنا يكفى فى الاستدلال ... الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه الخ فالاشتغال بقوله لان هذا العمل اشتغال
بما لا يعنى قلنا لا نسلم انه اشتغال بما لا يعنى بل ذكره الشارح رح لدفع نقض بان هذا الاستدلال يقتضى
ان لا يعمل فى المظهر مطلقا سواء كان عمل الرفع او النصب مع انه يعمل النصب فى الظرف واخواته وحاصل
الدفع ان عمل الرفع لاصالته بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابه بالفعل وان لم
يكن بمعناه لانه ليس فعل يدل على الزيادة كاسم التفضيل وهو اسم التفضيل لانه مشابه بالفعل فى ان كل واحد
منهما يتم بما بعده وهو الفاعل ولفظ من وكذا مشابه بالفعل فى الحدث قوله وهو لم يعمل اى اسم التفضيل لم
يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله اى وصفا اشارة الى الامرين
احدهما دفع وهم والاخر جواب سوال اما الاول فهو ان يتوهم المراد من الصفة الصفة المشبهة لانها المذ
كورة سابقا فعلى هذا يفسد المعنى واما الثانى فهو ان قوله صفة خبر كان وهو محمول على اسم والحال ان حمل
صفة لا يصح على اسم التفضيل لعدم المطابقة فى التذكير والتانيث فالمطابقة وان لم يكن لازما لعدم
كون الخبر مشتقيا لكن الاولى ان يكون الخبر مطابقا وان لم يكن مشتقيا وايضا فات المطابقة بين الراجع
والمراجع لان ضمير قوله وهو فى المعنى الخ مذكور والمرجع قوله صفة مؤنث فاجاب بقوله اى وصفا يعنى ان المراد
من الصفة الوصف فوجد حسن المطابقة ثم الوصف على نوعين احدهما باعتبار حال الموصوف نحو زيد العالم
والاخر باعتبار حال متعلق الموصوف فارفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح رح سببيا يعنى انه باعتبار حال
المتعلق اى منسوب الى سبب الكحل وهو الرجل اعلم ان قوله وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو فى
المعنى لمسبب لا انه بيان قوله صفة وحدها لانه لا يسع فيها هذا البيان واشارة الى ان المجموع شرط فشروط
العمل ثلثة لا زيد منها كما صرحوا به ولم يقل صفة سببية اذ فى الاصطلاح يقال الوصف السببى وغير السببى كما
فى المفتاح ولا يقال الصفة السببية وغير السببية قوله معتمد عليه اشارة الى انه ليس المراد من الصفة
هو النعت حتى يكون المراد من شئ الموصوف بل المراد من الصفة هو المعتمد مطلقا ومن شئ هو المعتمد عليه مطلقا
قوله وهو فى المعنى لمسبب الواو للحال والتنوين فى مسبب بدل من المضاف اليه اى والحال ان اسم التفضيل فى
المعنى صفة لمسبب ذلك الشئ كالكحل فى المثال المذكور فانه مسبب لوجلا لانه حصل فى عينه بسببه قوله
مشترك اى متحد بالذات فان قيل لا حاجة اليه لان الاتحاد فى الذات علم من قول المص على نفسه قلنا
هذا حاصل ما قال المص رح وبيان الحاصل لا يعتد من الاستدراك ولما كان الكحل مشتركا فلذا لم يقل لمسببه
بالاضافة الموهمة للاختصاص كما قال شارح الهندى لمسببه بالاضافة نقل عن الشارح رح المشهور
فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب لان الغلام فى قوله جاءنى رجل حسن غلامه
سبب اتصاف الرجل بالحسن ولا مناقشة فى الاصطلاح اى يحتاج فيه الى الدليل وانما يسمى الكحل سببا
لان الكحل فى هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب لحصول الكحل وهو سبب لهما

marfat.com

قوله باعتبار اے بالنظر یقال اعتبرت الشی نظرت الیه وراعیت حاله کذلک قال صاحب التکملة یعنی
ان الاعتبار جا العینین والمراد ههنا الاول فلذا قال اے بالنظر ثم قوله باعتبار الاول حال عن الضمیر المرفوع
فی مفضل اے متلبسا به وکذا الثانی حال عن نفسه **فان قیل** قد اتفق النحاة ان لا یتعدی الفعل بحرفی
جر متفقین لفظا ومعنی فلا یقال مررت بزید بعمر بلا حرف عطف **قلنا** قوله باعتبار الاول وباعتبار غیره
حالان الاول من الضمیر المرفوع فی مفضل والثانی من قوله نفسه والامتناع فیما یکون من جهة واحدة
وههنا من جهتین **قوله** اے باعتبار تقیده اه لما کان الاعتبار عبارة عن النظر والنظر الاول مطلقا من غیر
تقید المسبب بالشئ الاول لا یکفی فی المفضلیة فلذا قال باعتبار تقیده اے باعتبار ثبوت الکحل فی عین رجل ثم لما کان
الاول علی قسمین احدهما النفس الامری کتقدم الخالق علی المخلوق والثانی ما کان ذکری واعتباری فلرفع الابهام
وتعین ما هو المراد قال الشارح الذی اعتبر اولا **قوله** فیکون باعتبار الاول مفضلا **فان قیل** لا نسلم ان الکحل
باعتبار الاول مفضل وبالثانی مفضل علیه بل الامر علی العکس لان الکحل فی عین زید مفضل وزائد علی الکحل الذی
فی عین رجل کما تری **قلنا** ان ما قال الشارح بناء علی اصطلاح النحویین وهو ان کلما کان مذکورا بعد کلمة
من فهو مفضل علیه سواء کان فیه زیادة اولا ولا شک ان الکحل فی عین زید مذکور بعد کلمة من فلذا
اطلق علیه المفضل علیه وان کان فی الواقع هو مفضل او نقول اطلاق الشارح بناء علی ما قبل دخول حرف النفی ولا
لا شک انه لو لم یدخل حرف النفی علی رأیت لکان الکحل فی عین رجل مفضل بان قال رأیت رجلا احسن فی
عینه الکحل منه فی عین زید کما تری **قوله** خبر بعد خبر اشارة الی بیان نصب قوله منفیا **قوله** فرجلا هو
الشئ الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع الممثل **قوله** مفضل باعتبار عین صفة لقوله مشترک **قوله** وانما اشترط
الخ یعنی ان الشروط ثلثة فاشار الی وجه کل واحد منها قوله لیحصل له دلیل قوله ثابتا لشئ **قوله** ویحصل له
مظهر الخ دلیل لقوله وفی المعنی المسبب قوله تعلق الخ صفة مظهر لانه اذا تعلق بصاحبه یکون من متعلقات موصوف
اسم التفضیل فتکون من اقربائه فتسیر عمله فیه اے فی المظهر **قوله** کالصفة المشبهة فانه ایضا لا بد لعمله
من موصوف فی اللفظ ومتعلق مسبب لذلک الموصوف یعمل فیه نحو زید حسن وجهه فالوجه من متعلقات زید ولا
یقال زید حسن عمرا وبکر **قوله** لانحطاط تعلیل لما فهم من السابق وهو ان المظهر سببا لموصوفهما **قوله** من کحل عین
زید لانه لم یجر عمل اسم التفضیل فی هذه الصورة اعلم ان هذا التراکیب غیر جائز فلا یرد انه اذا لم یعمل فیه
اسم التفضیل فما الذی عمل فی الکحل **قوله** فانهما مختلفان بالذات لان الکحل فی الموضعین مضاف الی المختلفین
واختلاف المضاف الیه یوجب اختلاف المضاف **قوله** ولئلا یبقی **فان قیل** ان ذکر الواو فی قوله ولئلا
غیر صحیح لانه یدل علی انه علة ثانیة معطوفة علی الاولی مع انه لم یوجد ههنا العلة الاولی لان قوله لیخرج
بیان فائدة القید لا انه علة **قلنا** یجوز ان یکون الواو سهوا من الکاتب واجاب عنه صاحب التکملة بان
قوله لیخرج علة غایة لاتحادهما بالذات ولئلا یبقی علة حقیقة لاتحادهما بالذات فیکون الواو العطف الجملة علی العلة
قوله لیسهل علة للنفی وهو قوله لئلا یبقی وانما یسهل اخراجه عن المعنی التفضیلی علی ذلک التقدیر لکون التفضیل فیه ضعیفا لانه تفضیل شئ علی النفس
وان کان باعتبارین وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا کان المفضل والمفضل علیه امرین متغایرین فانه علی الاصل فلا یسهل اخراجه عن معنی تفضیلی بالنفی الخارج

marfat.com

قوله عن المعنى التفضيلي وهو الزيادة قوله كما ستضح فائدته اى فائدة النفى الكائن بمعنى اللام يعنى لما صح او بمعنى على بناء على ستضح قوله وفى هذا المثال يعنى انما يكون ما حسن يضحك حسن فى هذا المثال خاصة قوله وكذا اكل افضل شئ الى عدم الافضل تاجن ذا وقال الدراية رجلا افضل على رأسه عمامة منها على رأس زيد يجرى عليه هذا الحكم ايضا قوله وفيه العبارة محتمل آه جواب الخ وهو ان حسن لا يكاد يضحك حسن لا يطابق هذا المثال مع القصور بلانه زيادة حسن كحل عين زيد على العين ولا يكون ذلك الا اذا بقى المعنى التفضيلى فاجاب بقوله وفيه العبارة الآخرة قوله اذا استولى اى دخل قوله مقتضيا الى زيد لأنه حال من حسن اى حالكون حسن كحل عين رجل مقيسًا بالنسبة الى حسن كحل عين زيد قوله يأباه مقام المدح يقتضى ان يكون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل قوله توجه النفى الخ لما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محطا للنفى قوله فيبقى اصل الحسن الى قوله فيكون حسن الخ قال عضد الدين ان حمل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فقوله الشارح فيبقى اصل حسن الخ زائد لا حاجة اليه قوله اقول انما ذكره لان هذا المثال مختص بمقام المدح فلذا خص به وان لم يكن حمل اسم التفضيل مختصا بمقام المدح قوله مجردا عن الزيادة عرفا فان قيل ان يجوز ان يكون من الزيادة اذا كان مقرونا بكلمة من لا يجوزه النحاة لكون من مستدعيا ومقتضيا اياها فلا يجوز الغاء المقتضى بلا ضرورة كذا قال مولانا عصام الدين رح قلنا عدم الضرورة ممنوع لان الغرض ضرورة داعية الى زوال القيد قوله او بتوبته دونه اى ما رأيت رجلا دون حسن عينه الكحل منه فى عين زيد قوله والزيادة بالطريق الاولى لانه اذا انتفى المساوات لاجل المدح فانتفاء الزيادة اولى فان قيل ان زوال الزيادة ثبت بالعرف كما مر فما الحاجة الى قوله والزيادة بالطريق الاولى قلنا هذه الزيادة بطريق اقتضاء كلمة من التفضيلية وايا سابقا فانتفاء زيادة محققة ثبت بالعرف كما مر قوله حسن فى عين زيد منصوب بنزع الخافض اى كحسن قوله ولا يبعد انما قال لا يبعد هضما لنفسه لان هذا التوجيه من الشارح فقط علما من هذا اما تاويل الخ فى المعنى الثانى ويحتمل ان يكون معنى ثالثا مستقلا من الشارح والفرق بينهما هذا ان فى المعنى الاول نفى الزيادة فقط بعد دخول حرف النفى وفى الثانى نفى الزيادة قيدا دخل حرف وفى الثالث نفى الزيادة والمساوات جميعا بدخول حرف النفى قوله من جميع ذلك اى من المعانى الثلثة قوله من كل رجل لان النكرة والنكرة اذا وقعت فى حيز النفى تفيد العموم فلذا قال من كل رجل فلذا قال وذلك كمال المدح أدونى لحسن كل رجل منه كمال للمدح قوله فان قيل لو كان زوال فان قيل قد مر هذا السؤال قد مر سابقا فلا يبقى لتخصيص هذه الرواية رجلا احسن كحل عينه الخ اذ الاشتغال به ههنا ليس الا اشتغالا بما لا يعنى وايضا ان هذا السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفى بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية مطلقا سواء زال بالنفى كما فى المعنى الاول او بوجه اخر كما فى المعنى الثانى فلا يصح قوله الشارح لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى اجيب عن الاول ثم ان دفع هذا السؤال مذكور سابقا لكن داب الشارحين ان يأتى بدفع الاعتراض مرة ثم يأتى بالاعتراض والدفع جميعا فيكون من قبيل تفصيل بعد الاجمال ولما عضد الدين من الثانى ان لما فى قوله بالنفى بمعنى مع او للسببية او ان الباء بمعنى فى اى صرح

الفائدة

ذکر النفی فلا یرد السوال کما قال جمال الدین واجاب صاحب التکملة ان الباء للسببیة وانما اختص بالنفی لان
هذا الاعتراض مختص بالمعنی الاول وهو الزیادة بعد النفی لا بالعرف لان العرف علی التجرید عن الزیادة انما اجری
فیما یکون التغایر بین المفضل والمفضل علیه بالاعتبار لا فیما یکونان متغایرین بالذات وما قال عصام الدین ان
الباء بمعنی لا یجوز فان قول الشارح فی الجواب فاذا ازال بالنفی ینادی علی فساده ای فساد الباء بمعنی مع او فی
قوله مع انهم لو رفعوا اشارة الی الامرین احدهما جواب سوال وهو فلیکن الکحل مرفوعا بالابتداء فاین الضرورة
الی جعله معمولا لاسم التفضیل فاجاب بقوله مع انهم الخ ای مع ان النحات لو رفعوا احسن علی انه خبر والکحل
مبتدا لفصلوا ای یلزم الفصل بالاجنبی والمراد به ان لا یکون من معمولات اسم التفضیل وذا لا یجوز لضعف
عمله بخلاف ما اذا کان العامل قویا کالفعل واسم الفاعل فانه یجوز الفصل بینه وبین معموله بالاجنبی
والامر الثانی ان سیبویه لما جعل هذا القول دلیلا علی عمل اسم التفضیل فی المظهر جعل المصنف رح تاکیدا
للدلیل لا نفس الدلیل وهو قوله لانه بمعنی حسن ثم اعلم ان کلمة مع من الظروف لا بد لها من المتعلق
وهو قوله لانه بمعنی حسن لان کلمة مع للمقارنة ولا شک ان عمل اسم التفضیل فی المظهر موقوف علی
مقارنة الامرین احدهما جعل احسن بمعنی حسن والاخر ان لا یکون الکحل مبتدا واحسن خبرا منه وانما
جعل احسن خبرا والکحل مبتدا ولم یعکس لان احسن لا یصلح ان یکون مبتداء لنکارته **قوله** ای ما عمل فیه
احسن من حیث **جواب سوال** وهو ان الکحل لو جعل مبتدا واحسن خبره فالضمیر المستتر فی احسن
معمول له فکیف یفصل بین احسن ومعموله فاجاب بقوله ای ما عمل فیه احسن من حیث ان اسم التفضیل
فیه معنی الفعلیة لا من حیث ان فیه معنی الزیادة فانه من هذه الحیثیة یعمل فی المفضل وهو الکحل حاصل
الجواب ان ههنا معمولین احدهما مفضل والاخر مفضل علیه فالمراد بالمعمول ههنا هو الثانی لان الاول معمول
باعتبار زیادة اسم التفضیل من حیث المعنی لان اسم التفضیل یفید الفضل فی المفضل فکذا یعمل فی لفظه
ایضا من حیث الزیادة والفضل واما الثانی وهو المفضل علیه الذی لا یعمل اسم التفضیل فیه باعتبار الزیادة
والفضل فی معناه فکذا لا یعمل فی لفظه ایضا من حیث الزیادة بل یعمل فیه من حیث معنی الفعلیة وانما عبر عن
المعمول بقوله ای ما عمل فیه احسن لیتعلق به قوله من حیث الخ علی الیقین لان الاصل فی متعلق الجار والمجرور
هو الفعل وان صح تعلقه بشبه الفعل ایضا **قوله** وذلک المعمول قوله منه فی عین زید لا الضمیر الذی فی احسن
قوله اذ کلما لیس معمولا له جواب سوالین احدهما ان الکحل لیس باجنبی من احسن لان احسن خبر
فیکون عاملا فی الکحل الذی هو مبتدا عند البعض کما مر فی المرفوعات فلما کان الخبر عاملا فی المبتدا عند
البعض فلا یکون الکحل اجنبیا والثانی ان الکحل معمول احسن من وجه اخر وهو ان احسن عامل فی الضمیر
المستتر فی احسن الراجع الی الکحل فلا یکون اجنبیا لان الاسناد الی ضمیر الشیء اسناد الی ذلک الشیء فاجاب
ان الکحل وان کان معمولا لکن لیس معمولا من هذه الحیثیة ای بانه اسم التفضیل فیه معنی الفعلیة
بل هو معمول من حیثیة اخری وهی زیادة اسم التفضیل او کونه خبر عامل فی المبتداء **قوله** ولا یخرج
الخ جواب سوال وهو ان المبتدا والخبر اذا کانا معمولین بعامل واحد وهو الابتداء فیکونا قریبین

marfat.com

فاجاب بقوله ولا يخرجه الخ قوله اذ العامل في الحقيقة اي في المذهب التحقيق لان عند البعض الخبر عامل في المبتدأ يعني ان كونهما معمولين لعامل واحد لا يثبت القرابة لان المراد بالقرابة ان يكون اسم التفضيل عاملاً فيه وهو غير عامل ههنا قوله بخلاف ما اذا عمل في الكحل الخ جواب سوال وهو ان الكحل لو لم يكن مبتدأ بل يكون فاعلاً ايضا يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله بالكحل فاجاب بقوله بخلاف الخ يعني ان الكحل اذا كان فاعلاً لا يكون اجنبيًا لكن يرد عليه ان الكحل وان كان معمولاً على تقدير الفاعلية لكن ليس معمولاً من هذه الحيثية اي اسم التفضيل فيه معنى الفعل بل عمل فيه من حيث الزيادة والفضل فيكون اجنبيًا من هذه الحيثية اجيب عنه ان عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر ليس الا لمعنى الفعلية كما قال المصنف لانه بمعنى حسن فيكون معمولاً من هذه الحيثية لا من حيثية الزيادة بخلاف عمله في المضمر الفاعل لانه ليس الا لمعنى الزيادة والفضل كما مر غير مرة قوله ولو قدم قوله منه الخ جواب سوال وهو حاصل قوله مع انهم لو رفعوا يعني انهم مضطرون في اعماله لانه لو رفعه بالخبرية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يتقدم قوله منه فاجاب بقوله ولو قدم بان يقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد في عينه الكحل وان لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب التقديم والتاخير يتصرفهم معنى اللفظ بسببه والمراد بالاضطرار ان لا يجد وجه غير مخل للمقصود قوله تعقيد ركيك التعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على معناه والركيك ما ليس له لطافة بالفارسية سست وبيمزه ونسبة التعقيد الى المعنى في قوله لكن في معناه تعقيد مجاز وانما كان فيه تعقيد باعتبار الوجوه الثلاثة احدها انه على هذا يلزم ايراد الضمير قبل المرجع لان الضمير في منه راجع الى الكحل وهذا موخر عنه فان قيل الاضمار قبل الذكر انما يمتنع لو كان لفظًا ورتبةً جميعًا وههنا الاضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط وان لم يكن ممتنعا لكن لا يخلو من التعقيد والكلام فيه لا في الامتناع او نقول ان عود الضمير الى المتاخر في هذا المثال ممتنع لا لاجل اشتراط تقدم المرجع بل باعتبار كونه ضمير الفصل عليه فلو قدم يلزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد ويأتي تفصيله متصلا به والثاني انما كان فيه تعقيد لانا اذا قلنا ما رايت رجلاً احسن في عينه ينظر الذهن الى الشيء الذي هو حسن في عينه ماذا فينبغي ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة بخلاف ما اذا ذكره بعده منه في عين زيد ثم ذكر الكحل والثالث انه على هذا يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر الدلالة على المعنى قوله وكذا لو قيل جواب سوال وهو انه لو قدم قوله منه في عين زيد فالا لزم فيه الاضمار قبل الذكر لكن لا يلزم في قوله ما رأيت رجلا احسن من الكحل عينه هو اي الكحل في عين زيد وكذا لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي فاجاب بقوله وكذا قيل ما رايت رجلا الخ لا يخلو عن التعقيد لان فيه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لكن يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل كما ترى واعلم ان هذا التركيب ما رايت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقدم منه على في عينه الكحل واقيم مقام الضمير في منه الكحل وجعل المبتدا ضميرا راجعا الى الكحل لاجل انه لو كان مظهرا لم يكن من

تفضیل الشئ علی نفسه وباعتبار لا یتعدد الکحل فیغائر المفضل والمفضل علیه بالذات **قوله** مع انهما
لیسا من قبیل یعنی انهما غیر مسموعین بل مصنوعین فلما لم یکن مسموعًا من العرب لا یجب علینا تصحیحهما اعلم
ان قوله مع انهما من الظروف یقتضی المتعلق وهو قوله لا یخلو عن التعقید واجاب بعض الشارحین
عن هذین الترکیبین بوجه اخر وهو ان ههنا لا یمکن تقدیمه علیه لانه اذا تعلق بعامل ذی الحدثین
ای دال علی الحدثین ظرفین او حالان یلزم ان یلی کل منهما بمتعلقه ای بحدثه ولا شک ان اسم
التفضیل عامل ذو الحدثین ای دال علی الحدثین حدث المفضل وحدث المفضل علیه ای التفضیل
علی الشئ تعلق به ظرفان وهو قوله فی عینه وفی عین زید لکنه تعلق قوله فی عینه باعتبار حدوث
المفضل وتعلق قوله فی عین زید باعتبار حدوث المفضل علیه فیلزم ان یلی کل واحد منهما بمتعلقه و
جهة کون الکحل مفضلا باعتبار عین رجل فیلزم ایلائه بقوله فی عین رجل وجهة کونه مفضلا علیه
باعتبار عین زید فیلزم ایلاء قوله منه المتضمن لذکر المفضل علیه بقوله فی عین زید فلو قدم منه
لم یبق ایلاء منه بقوله فی عین زید وایلاء الکحل بقوله فی عین زید **فان قیل** کما امتنع الفصل بین
العامل والمعمول بالاجنبی امتنع عمل اسم التفضیل ایضا فی المظهر فلیجوز الفصل بالضرورة کما جوز
العمل بالضرورة **قلنا** من ابتلی ببلائین یختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار
کونه اسم التفضیل وامتناع الفصل باعتبار کونه عاملا والوجه الاول اخص والثانی اعم وامتناع الاعم
اقوی کذا قال صاحب الغایة **قوله** ولما قرر مسئلة الکحل **جواب سوال** وهو ان المقصود ههنا بیان
عمل اسم التفضیل فی المظهر وحاصل بما سبق فالاشتغال بقوله ولک ان تقول ما رایت رجلا احسن الخ
اشتغال بما لا یعنی **فاجاب** بقوله ولما قرر مسئلة الکحل الخ ای مسئلة عمل اسم التفضیل الرفع فی المظهر
وهو الکحل ههنا فالاضافة لادنی مناسبة وهی ان المص رح مثل لعمله فی المظهر بالکحل فلا یرد لا یصح اضافة
المسئلة الی الکحل لانها لعمل اسم التفضیل فی المظهر لا للکحل **قوله** وما عبر به عنها ای المثل الذی عبر بالمثال عن
المسئلة **قوله** بلا زیادة ونقصان اشارة الی ان المثال السابق لیس بضعیف باعتبار الطوالة بل اعدل
لکن فی المثالین الاخیرین عدول من العدل الی النقصان **قوله** وینتقل بهذا عطف علی نسبة قوله بهذا التعریف
وفی بعض النسخ بهذا التقریب ای بهذا المعرف المذکور **قوله** واستشهد به اشارة الی بیان فائدة النقل
الی ما لنشد **قوله** وتطبیق عطف علی الشد فیه اشارة الی دفع وهم وهو ان یتوهم ان الاستشهاد به لجمیع
الصور فدفع بقوله وتطبیق بعض والاشارة الی تطبیق حاصل بجعل ما رایت کعین زید اعن فیها
الکحل مثل ولا اری **قوله** باقامة من اشارة الی بیان الاخصریة قوله بمقدار ضمیر منه اشار بزیادة لفظ مقدار
الی ان الاختصار ههنا لیس بطریق الحذف بل بطریق التسامح لظهور المقصود فلا یرد ان حذف الجر وابقاء الجار وحذف کلمة فی
مع ابقاء مدخوله علی الجر لا نظیر له فی کلام العرب **قوله** ولو رفع لفظ العین هذا توجیه اخر من الشارح فی بیان
الاختصار **فان قیل** لم خص الرفع بالعین الثانی مع انه لو رفع العین الاول وقیل ما رایت رجلا اعن فیه الکحل منه فی عین
زید کان اخصر ایضا مع ظهور المراد لان الکحل لا یکون الا فی العین قلنا لا نسلم ظهور المعنی المراد علی تقدیر رفع العین الاول

marfat.com

لعدم ذکر العین فی الترکیب سابقا فلا یرجع القرینۃ علی حذف العین الاول واما علی تقدیر رفع العین الثانی وجعل القرینۃ علیہ سابقا وھو ذکر العین الاول **قولہ** مع ظھور النفی لان للفضل لابد ان یکون من جنس المفضل علیہ فالمقصود ھھنا زیادۃ الکحل علی الکحل لا زیادۃ الکحل علی زید ولا علی عینہ **قولہ** وعلی کل تقدیر الخ اشارۃ الی الرد علی الرضی حیث قال وھو علی حذف المضاف ای من کحل عین زید لانہ لتفضیل الکحل لا تفضیل الکحل علی العین وھذا التقصی لا یحصل الا بتقدیر مضاف قولہ فانہ لو کان کذلک الخ اشارۃ الی وجہ الرد **قولہ** علی نفسہ باعتبارین بل تغایر فی الذات **قولہ** فان قدمت ذکر العین قلت ما رأیت یعنی امثال مسئلۃ الکحل نادی بعبارات ثلثۃ الاولی ما قالہ المصرح بقولہ ما رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید والثانی ما قالہ بقولہ ما رایت رجلا احسن فی عینہ الکحل من عین زید والثالث ما قالہ بقولہ رایت کعین زید احسن فیھا الکحل ثم انتقل المصرح من المثال الثالث الی ما انشدہ سیبویہ بقولہ ولا اری الخ **قولہ** کان اصلہ الخ اشارۃ الی بیان الاضمریۃ وانما ذکر العین ھھنا بقولہ ما رأیت عینا ولم یقل ما رایت رجلا کما فی المثالین الاولین اشارۃ الی بیان القرینۃ علی المحذوف وقولہ مقدما علیہ ای علی اسم التفضیل والظاھر مقدمتان لان العین مونث ولکذا لابد من تانیث الضمیر فی قولہ عن ذکرہ بان یقال من ذکرھا **اجیب** (اشارۃ الی ما اورد من ھذا الشارح رح) ان العین مونث سماعی ویجوز فیہ الوجھان التذکیر والتانیث کذا قال المولوی الحقوی فی شرحہ علی الحسامی فی صدد باب القیاس ان الدخل فی قولہ قس الدخل بالدخل مونث سماعی یجوز فیہ الوجھان قال الرضی انما استحقت فی ھذہ العبارۃ عما بعد الی فوع لان لا تقول کعین زید علیہ لان معناہ ان کل عین دونھا فی حسن الکحل فیھا وھذا ھو المستفاد بعینہ من قولک احسن فیھا الکحل فی عین زید **قولہ** وتقدیرہ ما رایت عینا اشارۃ الی الجواب عن اعتراض الرضی حیث قال لا یجوز ان یکون احسن فیھا الکحل صفۃ لقولک کعین زید لانہ یکون المعنی ما رایت مثل عین زید فی حسن الکحل فیھا زائدۃ علیھا فی حسن الکحل فیھا وکیف یکون مثل الشیء فی الوصف زائدا علیہ فی ذلک الوصف فی حالۃ واحدۃ فاجاب الشارح عنہ بجوابین الاول بقولہ فی اصل التکحل والثانی او لقولہ معناہ فی کونہا احسن اشارۃ الی بیان وجہ التشبیہ **قولہ** ویلزم من ھذا جواب الخ وھو ان قول المصرح ما رایت کعین زید الخ لا یدل علی المقصود وھو احسنیۃ کحل عین زید بل یدل علی اشتراکھما فی احسنیۃ الکحل فی عین الغیر والحال انہ لیس بمقصود فاجاب بقولہ ویلزم من عدم الزائد الخ علی وجود مماثل بین زید فی الزائد فی حسن الکحل من زید ووجود اللازم یدل علی وجود الملزوم فیکون کاثبات الاخص بالبینۃ والیضا دلالۃ اللازم علی الملزوم من قبیل الکنایۃ وھی ابلغ من التصریح لما ذھب الیہ طوائف الفصحاء ولا شک ان الامر کذلک بما ابلغ من التصریح بطریق غیرھم **قولہ** واما جواب ھذہ الصورۃ جواب الخ وھو ان لا ضرورۃ فی اعمال اسم التفضیل فی ھذہ الصورۃ اذ یمکن ان یکون احسن منونا والکحل مبتدا حیث لا یلزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی اذ لیس احسن حینئذ عاملا فی قولہ منہ فی عین زید بل ھو عامل بقولہ الملحق بھذہ الصورۃ لانہ فرع الاول وان لم یقدر من ینھما قولہ والاصل التفضیلیۃ الخ اشارۃ الی الجواب الثانی یعنی وان لم یکن فرعا للاول لکن کلمۃ من مع مجرورھا مقدرۃ ھینا ایضا کما ذکر فی بقولہ کان اصلہ ما رایت الخ **قولہ** منصوب علی انہ صفۃ جواب الخ وھو ان قولہ مثل لا یری اسم من الاسماء العربیۃ

marfat.com

فلا بد لها من الاعراب فما هو فاجاب بقوله منصوب ثم للنصب لابد من الناصب فبين الشارح بقوله على انه صفة الخ
قوله قولا يماثل انما اول المثل بالمماثل ليصح الحمل على القول لان المثل وصف محض اذ هو المصدر والقول وان كان
مصدرا ايضا لكن ذكر في موضع الموضوع فياخذ حكم الذات فلا يصح حمل الوصف عليه قوله وانما ترك
صدر البيت جواب سوال وهو ان ابتداء البيت من قوله مررت على وادي السباع فعدول المصرح
من صدر البيت الى وسطه لا يكون الا لنكتة فما هي فاجاب بقوله وانما ترك صدر البيت ليكون مبديا
بما هو مبدأ المماثلة وهو لا ارى في مقابلة ما رايت قوله وترك موصوف جواب سوال وهو انه
لما كان ترك صدر البيت لاجل المماثلة ينبغي ان يذكر الموصوف في المثال وهو عينا او رجلا بان يقول
ما رأيت عينا كعين زيد الخ ليكون المماثلة كاملة فاجاب بقوله وترك موصوف لانه كان في مقام بيان الاختصار
قوله اذ هو الخ دليل المماثلة الكاملة قوله واديا فينبغي ان يكون عينا مذكورا في المثال ايضا قوله لانه كان
في مقام بيان الاختصار تعليل لقوله وترك الموصوف قوله اولا حال من المثال او تمييز او صفة اي المثال الاول
وهو قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله مع ما يليه من قوله اقل به ركب لانه بيتين اوله
مررت على وادي السباع ولا ارى ؛ كوادي السباع حين يظلم واديا ؛ اقل به ركب اتوه تائية ؛ واخوف
الا ما وقى الله ساريا ؛ قوله كواد السباع الخ انما اورد للمظهر اي وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا تدخل
على المظهر او لمكان التهديد بذكر المظهر قوله كان اصله اشارة الى ان الاختصار ثابت في الشعر ايضا
قوله الركب اسم جماعة الخ اشارة الى بيان تفسير غير المشهور بالمشهور قوله والتائية تفعلة نحو تكرمة
نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء قوله من أَلِيَ اي مجرده أَلَى بفك الادغام او الادغام
والتأني عطف تفسير للمكث قوله من السرى لا من السراية لانه لا يناسب المقام قوله اما من رؤية البصر الخ اشارة الى
بيان التركيب كما هو داب الشارح في بيان الاشعار التي ذكرها المصنف قوله حال منه اي من الواو قوله قدم عليه لاستقامة
الوزن لا لتنكيره كما توهم البعض لانه مستغرق لوقوعه في حيز النفي قوله مفعوله الثاني اذ المفعول الاول من باب
علمت يكون مسندا اليه والجار والمجرور لا يقع مسندا اليه قوله اما اعتراضية لعل هذا بناء على ان ما بعد البيت
شيء من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين الكلام او الكلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة ههنا
وهي تفظيع شان وادي السباع وايضا عند البعض الاعتراض قد يقع في اخر الكلام كما قالوا ان الواو في قوله
هو حسبي ونعم الوكيل اعتراضية مع ان الوكيل في اخر الخطبة قوله او حالية اعترض عليه بان تقديم
الاعتراضية مشعر بانه راجح والاقتصار على بيان الحالية فيما بعد بقوله والحال اني لا ارى الخ مشعر
على ترجيح الحالية فلا يعلم الترجيح اجيب عنه انه مستويان عند الشارح فلذا
تعرض الى ترجيحهما قوله بمعنى المفعول فان الوادي مخوف فيه لا خائفا الا على الاسناد
المجازي وايضا ان اسم التفضيل مبني للمفعول لعدم ذكر الفاعل بعده وهو الركب كما ذكر
بعد اقل قوله والمعنى واديا اقل به اشارة الى بيان المفضل عليه لاسم التفضيل
قوله اي ركبا ساريا ...

marfat.com

اشارة الى بيان الموصوف لقوله ساريا ولما كان للموصوف المقدر اسم جمع وحكمه في ارجاع الضمير حكم
المفرداة جاز في وصفه الافراد والتذكير **قوله** يقول مررت على واد منسوب الى قوله
ولو عبرت اشارة الى حاصل معنى الشعر **قوله** منسوب الى السباع **جواب سوال**
وهو انه لا يصح اضافة الوادي الى السباع لان الاصل في الاضافة اختصاص المملوكية
كما في غلام زيد كما صرح به في شرح مائة العوامل وهو محال ههنا **فاجاب بما حاصله**
ان الاضافة لمطلق الاختصاص لا اختصاص المملوكية **قوله** يكون توقف الركب اشارة الى
بيان معنى التميز لانه لانه في المعنى فاعل والشارح جعل التميز وهو المكث والتوقف فاعل اقل
باعتبار ارجاع الضمير في اقل التوقف قوله فيه الخ اشارة الى ان الباء في قوله به بمعنى في قوله
عن الآفات متعلق بقوله وقاية الله تعالى **قوله** ولو عبرت اشارة الى النقل الى ما الشد
سيبويه غير مختص بالمثال الثالث كما اقتصر المصنف رحمه الله تعالى بل لو اجرى على المثالين
الاولين جاز ايضا **قوله** ولما قسم الى **قوله** سلك تلك الطريقة **جواب سوال**
وهو ان اتيان المصنف رحمه الله تعالى بتعريف الاسم بعد العلم به من وجه الحصر ليس
لاجل اختلاف طبائع الناس فقط بل لاجل ان بحث النحوي عن احوال الاسم فكرر
تعريفه ليعلم انه المقصود بالبحث واما اتيان المصنف رحمه الله تعالى بتعريف الفعل فليس الاشتغال
بما لا يعني اذ تعريفه يعلم من وجه الحصر فلا حاجة الى تعريفه ثانيا مع انه غير مقصود
بالبحث حتى عرفه لاجل البحث كما في الاسم فاجاب بما حاصله ان المصنف رحمه الله تعالى
في تعريف الفعل سلك مسلك الاسم كما هو داب المصنف رح في كثير من المواضع ولذا ذكر المص رح
بعد تعريف الفعل بعض خواص الفعل كما ذكر ذلك في قسم الاسم مع انه انما ذكر خواص الاسم
لزيادة ايضاح تعريف الاسم لان الاسم مقصود بالبحث فلا بد من ايضاحه واما الفعل
فليس بمقصود بالبحث فلا حاجة الى ايضاحه بذكر الخواص لكن ذكر الخواص لاجل الحمل على الاسم ثم
قال المولوي المحقق الصادق الكابلي **وههنا بحث** من وجوه الاول ان الدلالة على ما ذكر انما يتم لو
ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا فلما لم يذكر لم يتم الدلالة والثاني انه لا مدخل للتقسيم في
معلومية حدود الاقسام من دليل الحصر فالاشتغال بقوله ولما قسم الكلمة الى اقسامها اشتغال
بما لا يعني لان العلم بالحدود حصل من وجه الحصر لا من التقسيم فينبغي ان يقال فلما علم من دليل الحصر
حد كل واحد منهما الخ والثالث ان قوله علم صفة لقوله على وجه والجملة اذا وقعت صفة لا بد فيها من
العائد الى الموصوف ولا عائد ههنا **اجيب** عن الاول ليس للحرف خواص وجودية بل خواص عدمية
بان يعرى عما اختص بالاسم والفعل فلذا لم يذكر خواصه وعن الثاني ان قوله علم من دليل الخ
من غير قوله قسم الى اقسامها كافية في معلومية حدود ذوات تلك الاقسام لكن معلوميتها من
حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم وعن الثالث العائد مقدر تقديره على وجه

marfat.com

علم به ای لسبب ذلك الوجه كَذَا قَالَ جَمَالُ الدِّيْنِ الْمُحَاقِقِيُّ اونقول ان اللام فی قوله الا بعضا عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير كذا قال صاحب التكملة لكن فيه نظر لان كون اللام انما يصح اذا كانت الجملة الواقعة خبرا واما الجملة الواقعة صفة فلا يكفي فيها كون اللام عائدا بل لابد ان يكون العائد فيها ضميرا فقط كما مر تحقيقه فی مبحث عائد المخبر فلان شئت فانظر فيه فلا نطيل الكلام ههنا والبعض قد يقال ان اللام عائد انما يختص بافعال المدح فقط فَاَقُوْلُ بِفَضْلِ اللّٰهِ تَعَالٰى عَزَّ وَجَلَّ ليس غرضه ان اللام عائد بنفسها بل غرضه ان اللام عوض عن المضاف اليه كما هو القاعدة المشهورة كانه قال مر ح ليل المحصار والحال ان المضاف اليه ههنا وقع ضميرا فالعائد فی الواقع ههنا ضمير دون اللام رَضِيْتُ بِاللّٰهِ اِلٰهًا وَّرَبًّا وَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللّٰهُ تَعَالٰى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيًّا وَّرَسُوْلًا وَّبِالْاِسْلَامِ دِيْنًا وَّبِالْبَيْتِ قِبْلَةً رحمة الله تعالى مذهبا واماما وبالقرآن اماما والكعبه قبلة والمومنين اخوانا وان يوم القيمة آتية لاريب فيه والبعث حق والعرض حق والحساب حق والميزان حق والصراط حق والجنة حق والنار حق والجنة للمومنين والنار للكافرين حق والاسلام حق والكفر باطل وعذاب القبر للكافرين وليعض عصاة المومنين حق وسوال منكر ونكير فی القبر حق وشفاعة النبی صلی الله عليه واله واصحابه وسلم لعصاة المومنين حق وشفاعة سائر الصالحين كذلك حق ورويه الله تعالى من الجنة حق اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِيْ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَّلَمْ يَكُنْ لَّهٗ شَرِيْكٌ فِی الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَّهٗ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيْرًا اى قدس من هذه الثلثة اعنی اتخاذ الولد والشريك والولی اعلم ان الله تبارك وتعالى جل وعم لذاته ولصفاته ولجب الوجود مستجمع لجميع صفات الكمالية منزه من الزوال والنقصان معبود بالحق لذاته الالوهية مستحق لجميع اوصاف الجبروت والجلال لاشريك له بل هو الله الصمد خالق كل مخلوق ورازق كل مرزوق لامكان له فی الارض ولا فی السماء ولا فی الاسفل ولا فی الاعلى ولا فی قلب احد ولا جهة له ولا يدركه العقل ولا انتهاء لعظمته ومحمد رسول الله صلى الله عليه الدوقت بعد كل فی

تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللّٰهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ فَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

بتصحيح : مولانا غلام نبي نوشهروی الراجي الى مغفرة ربه القوی

اِلٰهِی بِحَقِّ مَنْ كَانَ رَبُّ	بِحَقِّ الْمُصْطَفٰى مَوْلَى الْجَمِيْعِ
وَهَبْ لِی فِی مَدِيْنَتِهٖ قَرَارًا	بِاِيْمَانٍ وَّدِيْنٍ بِالْتَّبَعِ

وَصَلَّى اللّٰهُ تَعَالٰى عَلٰى خَيْرِ خَلْقِهٖ مُحَمَّدٍ وَّاٰلِهٖ وَاَصْحَابِهٖ وَاَتْبَاعِهٖ اَجْمَعِيْنَ

marfat.com